

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة الحادية والعشرون

١٩٤٠ - ١٩٤١

مطبعة مجتازي بالقاهرة

بيان

اتبعنا في ترتيب هذا الفهرست نفس النظام الذي اتبع في وضع فهرست
السنة العشرين بأن جعلنا قسما للأبحاث والمقالات والمنشورات والقوانين وقسما
آخر لأحكام محكمة النقض والابرام الجنائية والمدنية ومحكى استئناف مصر
وأسيوط والمجالس الحسبية والمحاكم الابتدائية والتجارية والمستعجلة والعسكرية
والجزئية والشرعية ومحكمة الاستئناف المختلطة وقرارات مجلس نقابة المحامين
الاهلية بترتيب الحروف الأبجدية

وقد أعدنا تلخيص بعض الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل
الرجوع إليها وقت الحاجة . أدعو الله أن يوفقنى إلى أداء واجبى كما أداه من
سبقونى فى تحرير هذه المجلة والله ولى التوفيق

محمد فايق بسيونى

ابحاث ومقالات ومنشورات وقوانين

- ١ — قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ (ص ١ ملحق)
- ٢ — بحث في مصادر التشريع للأستاذ محمد علي رشدي (ص ٥٣ ملحق)
- ٣ — صورة من أدب القاضي في الشريعة الإسلامية لحضرة الاستاذ احمد زكي المحامي
بوزارة الاوقاف (ص ٦٥ ملحق)
- ٤ — على هامش المكتب القانونية الجديدة للأستاذ جميل خانكي (ص ٧٩ ملحق)
- ٥ — الأوامر العسكرية الصادرة من تاريخ اعلان الاحكام العرفية في ٢ سبتمبر سنة
١٩٣٩ (ص ٨٢ ملحق)
- ٦ — فتوى صادرة من مجلس نقابة المحامين بعدم جواز تأدية المحامي شهادة طبقا للفقرة
الثانية من المادة ٣٣ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ (ص ١٤٢)
- ٧ — فتوى صادرة من مجلس نقابة المحامين بعدم جواز الاتفاق بين المحامي والمتهم في
قضية جنائية منتدب فيها قانونا وللمحامي اتباع الطرق القانونية لتقدير أتعابه إذا
شاء (ص ١٤٢)
- ٨ — بحث في مركز الوسيط في الرشوة للأستاذ احمد رشدي المحامي (ص ١٤٣)
- ٩ — المحاضرة التي ألقاها حضرة صاحب العزة الأستاذ نصيف بك زكي القاضي بالمحاكم
الاهلية (الاختصاص والاحوال الشخصية بعد معاهدة مونترو) (ص ١٤٩)
- ١٠ — منشورات النيابة العمومية (ص ١٦٣)
- ١١ — منشورات مصلحة الضرائب (ص ١٦٥)
- ١٢ — باب التشريع (ص ١٧١)
- ١٣ — جدول ترتيب الدوائر المدنية والتجارية والأعمال الاخرى في المدة من اكتوبر
سنة ١٩٤٠ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ (ص ١٧٥)
- ١٤ — الحرب ومدي أثرها في الالتزامات الناشئة عن عقد الایجار للدكتور صالح
سيد منصور المحامي (ص ٥١٠)
- ١٥ — غرفة المداولة - هل تعتبر علنية أم سرية ؟ للأستاذ محمود سليمان غنام (ص ٥١٦)
- ١٦ — منشورات النائب العمومي (ص ٥٨٦ - ٥٩٧)
- ١٧ — حول حصانة المحامي تعليق على حكم محكمة النقض المنشور ص ٥٥١ للأستاذ محمود
سليمان غنام (ص ٦٦٣)
- ١٨ — السندات تحت الاذن التجارية لحضرة الاستاذ محمد علي راتب بك (ص ٨٠٥)
- ١٩ — بحث في تفسير المادة ٤٦ من قانون المحاماة للأستاذ محمود كامل المحامي (ص ٩٤٣)

- ٢٠ — بحث في رسوم المذكرات الواجب إيداعها في قضايا النقض (لـحضرة الاستاذ على أبو علم وكيل النائب العام لدى محكمة النقض (ص ١١٣٥)
- ٢١ — بحث في تفسير المادة ٢٥ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية وهل لها قوة الشيء المقضى به لـحضرة الاستاذ محمود كامل المحامى (ص ١١٣٩)
- ٢٢ — منشور لسعادة النائب العام خاص بتعويضات مصلحة الضرائب وجواز تحصيلها بطريق الاكراه البدنى (ص ١١٤٢)
- ٢٣ — قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية (ص ١١٤٣)
- ٢٤ — أمر عسكرى بتحديد إيجار المنازل وامتداد عقود الإيجار المخصصة للسكن (ص ١١٤٦)

فهرست

أحكام محكمة النقض والابرار الجنائية والمدنية ومحكى استئناف مصر وأسيوط
والمجالس الحسبية والمحاكم الابتدائية والمستعجلة والجزئية والشرعية
ومحكمة الاستئناف المختلطة

- | | |
|--|--|
| <p>١ - أتعاب محاماة . اختصاص مجلس
النقابة بتقديرها دون المحاكم ٢ - أتعاب
محاماة . الدفع بعدم اختصاص المحاكم
بتقديرها . يجوز إبداءه في أية حالة
كانت عليها الدعوى . سبب ذلك
(الارضية الاهلية — ٢٦ يوايه سنة ١٩٤١
ص ١١١٨)</p> <p>١ - أتعاب محاماة . اختصاص النقابة
بتقديرها . لا يمنع اختصاص المحاكم
العادية من نظرها . تبرير ذلك
٢ - أتعاب محاماة . وجود اتفاق
كتابي بها . اختصاص المحاكم بنظرها
دون النقابة ٣ - أتعاب محاماة . اتفاق
كتابي . تعديله بالزيادة أو النقص .
جوازه إذا تم الاتفاق قبل أداء العمل .
احترامه إذا تم بعد أداء العمل .
(المحلة الكبرى — ١٣ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٩٣)
أتعاب محاماة . تقادم . إدعاء بالتطوع .
مفاده عدم الوفاء . لا محل لليمين
(قرار مجلس نقابة المحامين الاهلية — ١٣ أبريل
سنة ١٩٤٠ ص ١٤٠)
اتفاق
(انظر فوائد ربوية وقرض)
إتفاق رسمي
(انظر مجالس حسبية)
إتفاق صريح أو ضمنى
(انظر حقوق الارتفاق)</p> | <p>(١)
ابطال اشهاد
(انظر وقف)
١ - ابطال تصرفات . شروطه .
سريانه على الرهن الحيازى . وتصرف
الضامن المتضامن ٢ - ابطال تصرفات .
علم المدين بأن تصرفه مؤد لا عساره .
قرينة على الغش . توافرية الاضرار .
جواز إثبات عكسها . عبء الاثبات
على المدين .
(المحلة الجزئية — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٦٥٣)
اتحاد الدائنين . أحواله . آثاره
(اسكندرية — تجارى — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠
ص ٣٦٣)
١ - اتحاد الدائنين . صلح مع المفلس .
الفرق بينهما . آثاره ٢ - اتحاد الدائنين .
انتهائوه . آثاره
(مصر — تجارى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٣٧٢)
اتحاد الدائنين
(انظر افلاس)
اتحاد أرباب الديون
(انظر افلاس)
اتحاد السهيب
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
أتعاب
(انظر محام)</p> |
|--|--|

- ١٣ إثبات . أوراق تزيد قيمتها على ألف قرش . إثبات تسلمها بشهادة الشهود . الدفع بعدم جواز ذلك . ليس من النظام العام .
(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٧٨)
- ١٤ إثبات . تاريخ عرفى للعقد . حججته على الوارث . إثبات عدم صحة هذا التاريخ . عبؤه عليه . عدم تقديمه الدليل على عدم صحته . عدم طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صدور العقد فى تاريخ معين . أخذ المحكمة بهذا التاريخ . لا مخالفة للقانون .
(نقض مدنى — ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٩٤)
- ١٥ إثبات . تقديم أوراق لعددها مبدأ ثبوت بالكتابة وإحالة الدعوى إلى التحقيق بناء عليها . رفضه . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير هذه الأوراق من هذه الناحية
(نقض مدنى — ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٩)
- ١٦ إثبات . حرية المحكمة الجنائية فى تكوين عقيدتها . قرار من النيابة بحفظ بلاغ عن جريمة قطعيا لعدم الصحة . حرية المحكمة فى إثبات أو نفي هذه الجريمة .
(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧١١)
- ١٧ إثبات . دعوى جنائية . محكمة جنائية . لا تنقيد بقواعد الإثبات المدنية . متى تنقيد به ؟ واقعة سرقة . إدانة المتهم بناء على أقوال الشهود بأنه هو الذى باع الأشياء المسروقة لمن ضبطت عنده
- إتفاق كتابي
(انظر آتاعب محاماة)
- إتفاق مع محام على آتاعب
(انظر قوة الشئ . المحكوم فيه)
- إتفاقية مونرو
(انظر أجنبي وصالح غنط)
- إتفاقات
(انظر اجارة)
- ٧ إتلاف . بقصد الاساءة . اعتباره جنحة بالمادة ٣٦١ عقوبات
(جنابات بنى سويف — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥١)
- ٨ إتلاف . نهب . جماعة . عصابة . تحديد عددهما . متروك لسلطة القاضى
(جنابات بنى سويف — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٤١)
- إتلاف
(انظر دفاع وطنى)
- ٩ إتلاف ملك الغير . رسالة
(جتح الاسكندرية المخناطة — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ١١٢٩)
- ١٠ إثبات . إقرار موصوف . لا تجوز تجزئته . وجوب الأخذ به كله أو تركه كله . الأخذ ببعضه . عبء الإثبات فى هذه الصورة على المدعى . (المادة ٢٣٣ مدنى)
(نقض مدنى — ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٠)
- ١١ إثبات . أقوال متهم بمحضر البوليس . الاعتماد عليها وحدها . جوازه .
(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٧٣)
- ١٢ إثبات . أقوال متهم على آخر دون حلف يعين . لا يعتبر شهادة . إقراره .
(نقض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٨٢)

- جوازه ولو زادت قيمة المسروقات على عشرة جنيهات .
(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٥٩)
- ١٨ إثبات . دليل . حق كل خصم بالاحتفاظ بأوراقه الخاصة . إجباره على تقديم ورقة خاصة للتدليل بها ضده . لا يجوز (نقض مدني — ١١ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٧)
- ١٩ إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والوقائع . إقراره في ورقة منفصلة . تقديره . موضوعي (نقض جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣١٥)
- ٢٠ إثبات — ١ — عقد بيع . الاستناد في اثباته الى شهادة مستخرجة من دفتر التصديقات . جوازه — ٢ — ورقة مودعة عند شخص . تقديمه إياها بأرادته لشخص آخر له فيها مصلحة . تمسك من قدمت اليه بها في اثبات حقه . جوازه . مثال . إيصال أعطاه البائع لمن استرد منه العقد الذي كان استودعه إياه . اعتماد المشتري عليه في اثبات حصول البيع . جوازه . ليس في حكم المشاركات التي لا ينتفع منها إلا عاقدوها (المادتان ٢١٧ و ٢٣١ مدني) — ٣ — اقرار . قاعدة عدم التجزئة متى تنطبق ؟ متى تجوز التجزئة ؟ (نقض مدني — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧١٩)
- ٢١ إثبات . قواعده الأصلية . أحواله الاستثنائية . حكمتها . أعمال تجارية . إثبات بالبيئة . قرائن الأحوال (مصر — نجاري — ١١ أبريل سنة ١٩٤١ ص ١٠٦١)
- ٢٢ إثبات . مانع أدبي من الحصول على كتابة عند لزومها . تقديره . موضوعي (نقض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١١)
- ٢٣ إثبات . مخالفة الحكم لقواعد الإثبات . الدفع به . ليس من النظام العام . التمسك به لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز . (نقض جنائي — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٩)
- ٢٤ إثبات . مدار الإثبات في المواد الجنائية . دليل مباشر أو غير مباشر . المجادلة فيه لدى محكمة النقض . لا تجوز (نقض جنائي — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٥)
- ٢٥ إثبات . وارث . تصرف صادر من مورثه في مرض الموت . حقه في الطعن عليه وإثبات مطاعنه بجميع الطرق . التاريخ المدون في ورقة التصرف . غير ثابت رسمياً . إثبات حقيقة هذا التاريخ بجميع طرق الإثبات . حقه في ذلك . (المادة ٢٢٨ مدني) (نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٧٩)
- إثبات :
[انظر ابطال التصرفات وأمين النقل وتكليف وتقليد وتقدم خمسي وتحويل وحوالة وحقوق الرجوع ودعوى استحقاق ودفاتر تجارية وسبب جديد وسهمرة وشركة وشركة محاصة ومحركات وصورية وضرر وفسخ العقد وعقار وفوائير وقرض وولي شرعي ووكالة ووفاء]
- إثبات التاريخ (انظر عقد)
- إثبات بالكتابة (انظر صورية تدليسية)
- ٢٦ إثبات غيبة . حكم . شرطه . تعدد المدعي عليهم . حكمه إعلانه . بطلانه . في حالة وجود دخيل على الخصومة (الانصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٤)

قد روعيت . الطعن فيها . سبيله . الطعن بأن الحكم لم يذكر فيه أن القضية قدمت إلى قاضي الحالة فأحالتها إلى محكمة الجنح . عدم ادعاء الطاعن في وجه الطعن ان القضية لم تقدم لقاضي الحالة . تمسكه بعدم اثبات هذا الاجراء في الحكم . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق) (نقض جنائي — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٤)

اجراءات

(انظر شركة)

اجراءات البيع

(انظر دعوى استحقاق العقار)

اجراءات التنفيذ

(انظر شركات تجارية)

٣١ أجرة . طلب ما يستجد منها . غير ملحق بالدعوى . غير مجهولة القيمة .

(المنيا الاهلية — ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٣)

أجرة الخبير

(انظر خبير)

٣٢ ١ - أجنبي . نزوله عن اختصاص

القضاء المختلط . وقبوله اختصاص

القضاء الأهل بعد اتفاقية مونترو .

جوازه . ٢ - أجنبي . قبوله اختصاص

محكمة جزئية أهلية . استلزام الاجتهاد

إلى قاضي الأمور الوقفية . اختصاص

رئيس المحكمة الكلية الاهلية في هذه

الحالة . أسبابه .

(مصر — تجاري — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٧٢)

٣٣ ١ - إحالة . تبعية . تقريرهما في مؤتمر

مونترو . أحوالهما . اشتراط توفر مصلحة

العدالة . تقديرها . متروك لفطنة المحكمة

٢٧ ١ - إجارة . تجديد الإجارة ضمينا .

برضاء الطرفين . مسألة موضوعية . متى

تدخل محكمة النقض ؟ مثال . قوانين

تخفيض الاجارات الزراعية . مناط

التخفيض - ٢ - إجارة . الاتفاقات

الخاصة الواردة بالقانونين رقم ١٠٣

سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ . قصد

الشارع منها . الاتفاقات الواردة على

الإجارة في ذاتها زيادة أو نقصا .

(القوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ ورقم

٣٢ سنة ١٩٣٢ ورقم ١٢ سنة ١٩٣٤

(نقض مدني — ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١١)

٢٨ إجارة . التجديد الضمني . إيجار جديد .

متى يعتبر كذلك

[مصر — مستعجل — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩

ص ١٠٧]

إجارة أشخاص

(انظر نائب تجاري)

إجازة

(انظر فوائد ربويه ووصية)

إجازة المجالس الحسبية

(انظر مجالس حسبية)

أجانب

(انظر دعوى عمومية ومحاكمة ومحاكم أهلية)

٢٩ اجراءات . البيانات الواجب ذكرها

في محضر الجلسة . سن الشاهد . اسم

المحامي الذي حضر عنه . اغفالها .

لا يطعن في صحة الاجراءات . (المادة

١٧٠ تحقيق)

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٦)

٣٠ اجراءات :

اجراءات شكلية . الاصل اعتبار انها

- ٢ - إحالة . تعريفها
(المنيا الجزئية — ٩ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٩٥)
- ٣٤ إحالة الدعوى . من محكمة مدنية إلى المحكمة التجارية . موافقة الخصم على طلبها . غير مانعة من دفعه بعدم اختصاص المحكمة التجارية .
(مصر — تجارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦١٨)
- ٣٥ إحالة الدعوى . من دائرة مدنية إلى دائرة تجارية . فى اختصاص محكمة واحدة . مدلولها . السكوت عليها . لا يفيد التنازل عن الدفع بعدم الاختصاص
(مصر — تجارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٥٩)
- إحتراف الدعارة
(انظر افساد الاخلاق)
الاحتراف بالتجارة
(انظر افلاس)
احتمال وقوع الضرر
(انظر تزوير)
احتيال
(انظر دائن)
إحراز
(انظر قنابل)
إحراز حشيش
(انظر تلبس)
إحراز مادة مخدرة
(انظر تلبس)
- ٣٦ أحكام محاكم شرعية . الالتجاء للمحاكم الأهلية . لوقف نفاذها . جوازها . لخروج الأحكام الشرعية . عن ولايتها . أو لاستمرار نفاذها لدخولها فى ولايتها . طبيعة الدعوى الأهلية مدنية . محاكم أهلية . إشرافها على أحكام الهيئات
- القضائية الأخرى . مناطه
(مصر — مستعجل — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٧٧)
أحكام مدنية
(انظر اقراض)
٣٧ أحوال شخصية . بين أجنبى . الاختصاص فيه . غير محدد بجنسية الخصوم وحدها . حكم معاهدة مونتر و لائحة التنظيم القضائى فى هذا الصدد . تأويل المحاكم المختلطة لنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من هذه اللائحة مناقشته .
(مصر — مستعجل — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٧)
أحوال شخصية
(انظر محاكم أهلية)
إخبار المالك
(انظر تعرض)
- ٣٨ اختصاص . تابع لسيادة إقليمية . عدم جواز التنازل عنه الى محكمة تابعة لسيادة اقليمية أخرى . أثر ذلك
(المطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
اختصاص . حراسة قضائية على عقار
٣٩ دعوى شخصية أو عينية
(مصر — مستعجل — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٩٣٣)
- ٤٠ اختصاص . فى القانون الدولى . بالنسبة لمكان وقوع الجريمة . تحديده بقواعد القانون الاقليمى
(المطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
- ٤١ اختصاص . وقف . نزاع ملكية الموقوف وفاء لدين من باعها للواقف . تمه . هو مال موقوف أم لا ؟ الفصل فى ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية لتعلقه بأصل الوقف . (المادة ١٦ من

اختصاص مجالس النقابة (انظر أتعاب محاماة)	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (نقض مدنى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٤١)
اختصاص المحكمة التجارية [انظر أعمال تجارية]	اختصاص [انظر استئناف وأحوال شخصية وأفلاس وتعريف البطلان ودعوى نفقة ودعوى حراسة وقاصرو قاضى الاحالة وقوانين تنظيم الاجراءات ومجلس نقابة المحامين ومجالس مالية ومحاكم أهلية ومحاكم تجارية وولاية القضاء المستعجل]
اختصاص المحكمة الجزئية (انظر محكمة تجارية جزئية)	٤٢ اختصاص القاضى الجزئى . اتفاق الخصوم عليه مهما بلغت قيمة المنازعات . جوازه . اعتبار حكمه نهائيا إذا كان الاتفاق تاما على ذلك . قابليته للاستئناف . أو الا لتجاء للمحكمة الكلية . فى حالة عدم الاتفاق على اعتبار حكمه نهائيا . (مصر — تجارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٥٩)
اختصاص محكمة التصرفات (انظر وقف)	اختصاص القاضى المستعجل (انظر حراسة)
اختصاص المحكمة الجزئية (انظر قسمة ومحكمة تجارية جزئية)	اختصاص القضاء العادى [انظر مجلس نقابة المحامين]
اختصاص محكمة الجنايات [انظر سرقة بعود]	اختصاص القضاء المختلط [انظر أجنبى]
اختصاص المحاكم [انظر عقود مختلطة]	٤٣ اختصاص القضاء المستعجل . تفسير العقود ونيات المتعاقدين . معدوم (اسكندرية — مستعجل — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١١١)
اختصاص المحاكم الشرعية . اعتبارها محاكم مصرية محلية . فى مسائل الأحوال الشخصية . عام . عند اختلاف الدين أو الملة كذلك	اختصاص القضاء الاهلى [انظر أفلاس ونفقة ووقف]
[مصر — مستعجل — ١٥ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٢]	اختصاص المجلس الحسى [انظر ول شرعى]
اختصاص المحاكم الشرعية [انظر وقف]	٤٤ اختصاص المجالس المالية . أساسه الخطوط العثمانية . وأوامر الدولة العلمية . الأوامر العالية المصرية (مصر — مستعجل — ١٥ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٢)
اختصاص المحاكم المختلطة . النص عليه فى اتفاقات الوطنيين . بطلانه [مصر — تجارى — ٢١ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٢١٧]	
اختصاص المحاكم المختلطة [انظر حارس قضائى]	
اختصاص المحاكم المصرية [انظر زنا]	
اختصاص المحاكم الاقليمية (انظر محاكمة)	
اختصاص المحاكم الاهلية . فى مسائل الموارث والوصية والهبة استثناء ما كان منها متعلقا بالأحوال الشخصية	٤٧

- اختصاص المحاكم الاحوال الشخصية
(انظر طاعة)
اختصاص محكمة الدعوى الأصلية
(انظر دعوى ضمان فرعية)
اختصاص نقابة المحامين ، اختصاص
المحاكم العادية
(انظر أتعاب)
اختلاس . مجموع المبالغ المختلصة .
استخلاصه من أوراق الدعوى . المجادلة
في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
المسؤولية المدنية عن هذه المبالغ .
الحكم القاضي بالعقوبة . لا يمنع المتهم
أمام المحكمة المدنية من المناقشة فيما ورد
فيه عن هذه المبالغ
(نقض جنائي — ١٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٤)
اختلاس
(انظر دعوى جنائية وسرقة واشترك)
اختلاس أشياء محجوزة . مالك حارس .
تقديم الأشياء المحجوزة إداريا أو
قضائيا في اليوم المحدد للبيع . تعدد عدم
تقديمها . توافر الجريمة . (المادتان ٢٩٦
و ٢٩٧ ع — ٣٤١ و ٣٤٢)
(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٢٩٦)
اختلاس أشياء محجوزة . حجز
مشوب بما يبطله . وجوب احترامه .
محجوز على ماله . غير مدين للحاجز .
تصرفه في المحجوز أو عرقلة التنفيذ
عليه . عقابه . (المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع
٣٤١ و ٣٤٢)
(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٧٥)
اختلاس أشياء محجوزة . مناط العقاب
في هذه الجريمة . متى يعتبر فعل
الاختلاس خيانة أمانة ؟ ومتى يعتبر
سرقة . مالك . تسلمه ماله المحجوز
(٢)
- اختصاص المحاكم الشرعية بها . موارث
اعتبارها من الاحوال الشخصية إطلاقا .
وصية . أهلية الموصى . صيغتها . ما خرج
عنها لا يعتبر متعلقا بالاحوال الشخصية .
اختصاص المحاكم المختلطة والمجالس
الملية . في هذه الموضوعات . مشابه
لاختصاص المحاكم الاهلية .
(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٨)
اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى
استحقاق تبعية . دعوى مرسى مزاد
أمام المحاكم المختلطة . جوازي . متى
تحكم بعدم الاختصاص
(قنا السكينة — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٦١)
اختصاص جنائي . بالنسبة لكل نوع
من أنواع الجرائم
(المطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
اختصاص عام . سلطان كل دولة .
على جميع ساكنيها . سواء في الدعاوى
المالية أو الشخصية . قيد هذا السلطان
ديني أو سياسي
(مصر — مستعجل — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢)
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
بتسليم أشياء محجوزة . مناطه . الاستعجال
وعدم المساس بأصل الحق . الملكية فيها .
غير متنازع عليها . جدية الحجز بأمر أو
سند . لا تأثير .
(مصر — مستعجل — ١٣ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٨)
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
حجز ما للمدين لدى الغير . في حالة
بطلانه . الاستعجال . بيانه
(اسكندرية — مستعجل — ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩
ص ١٠٢)

القصد الجنائي في هذه الجريمة . توافره
(المادة ١٣٩ ع ١٦١)

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٥٦)
اذن النقابة
(انظر دعوى الحراسة)

اذن النيابة

(انظر تفتيش وتلبس)

ارتباط . ارتكاب عدة جرائم في
أماكن مختلفة أثناء تجمهر . توقيع
عقوبة واحدة . الحكم بالبراءة في
إحدى هذه الجرائم . لا يتعارض مع
حكم الادانة في الجرائم الأخرى .
(المادة ٣٢ ع)

(نقض جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٠٩)

ارتباط . وجود ارتباط بين دعوى
وأخرى . الفصل في ذلك من سلطة
محكمة الموضوع . مثال . متهم باختلاس
أشياء محجوزة . صدور أربعة أحكام
ضده في أربع قضايا . دفع المتهم أمام
محكمة النقض بأن الشيء المحجوز عليه
واحد في القضايا الأربع . عدم دفعه
بذلك . لدى محكمة الموضوع . الأحكام
ليس فيها ما يفيدان الواقعة واحدة في
الدهاوى الأربع . لا شأن لمحكمة النقض
بهذا الدفع

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٠)

ارتباط

(انظر عقوبة ومحاكمة)

ارتكاب جريمة أو فعل في الخارج

(انظر دعوى صومية)

ارتكاب جرائم متعددة

(انظر ارتباط)

ارتفاع . التنازل عنه . استخلاص

المحكمة له . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(نقض مدني — ٢ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦١)

من الحارس . تصرفه فيه . عقابه
بمقتضى المادة ٣٤٣ ع

(نقض جنائي — ١٥ أبريل ١٩٤٠ ص ١١)

اختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة .
شركة . شريك . تسلمه مال الشركة
لشراء بضائع به . اختلاسه . عقابه .
(المادة ٢٩١)

(نقض جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٠٨)

اختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة .
الضرر . وقوعه فعلا . لا يشترط .
احتمال وقوعه . كفايته . القصد الجنائي
في هذه الجريمة . تقديره . موضوعي .
(نقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٠١)
اخفاء أشياء مسروقة . شيء ضائع .
حبسه بنية امتلاكه . اخفاؤه . يأخذ
حكمه .

(انظر سريفة الكلية — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٣٩)

اخفاء أشياء مسروقة . لا يقع تحتها
اخفاء أشياء تم الاستيلاء عليها من
طريق النصب . اشتراك في الجريمة
الأصلية .

(محكمة الجناح المختلطة بمصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠
ص ٥٠٦)

اخفاء

(انظر أشياء ضائعة)

ادانة

(انظر نقض وإبرام)

ادعاء بحق مدني

(انظر دعوى)

أدلة التزوير

(انظر دعوى التزوير)

أدوية

(انظر عقاقير طبية)

أديان . التعدي على الدين . متى تتوافر

هذه الجريمة ؟ حرية الاعتقاد حدودها .

٦٢

٦٣

٦٤

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

- ٦٥ ارتفاق . الادعاء بحق الارتفاق بالرى
من ترعة . العناصر التي يجب اثباتها
بالحكم . وضع اليد . مبدؤه . مظهره .
(المادة ٣٠ مدنى)
(نقض مدنى — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ١٧٦)
أركان جريمة التزوير
(انظر تزوير)
اساءة الصنع
(انظر دفاع وطنى)
- ٦٦ اساءة صنع وسائل الدفاع . صورها .
(محكمة عسكرية عليا — ٨ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٧٤٧)
أسباب الرد
(انظر رد القضاة)
- ٦٧ أسباب الحكم بالرد . تضمنها عدم
قبول أوجهه . القضاء فى المنطوق
برفضه . كفايته . دون حاجة إلى حكم
خاص بعدم قبول أوجه الرد
(استئناف مصر — ١٦ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٩)
أسباب الطعن
(انظر نقض وإبرام)
- ٦٨ أسباب الاباحة . حق الدفاع الشرعى
عن المال . الاحتماء إلى رجال السلطة .
شرطه . صورة واقعة (المواد ٢١٠ -
٢٤٦)
(نقض جنائى — ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٦٥)
- ٦٩ أسباب الاباحة . حق الدفاع الشرعى .
تقدير فعل الاعتداء الذى استوجب
الدفاع . مناطه . تقدير المحكمة لفعل
الاعتداء ولفعل الدفاع . مجرد اختلافه
مع تقدير المتهم . لا يكفي لاعتبار أنه
لم يكن فى حالة الدفاع الشرعى (المادة
٢١٠ ع - ٢٤٦)
(نقض جنائى — ٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٢٧)
- ٧٠ أسباب الاباحة وموانع العقاب . الادعاء
بأن المتهم مصاب بخلل فى قواه العقلية .
عدم التمسك بعرضه على اخصائى
لفحص قواه . رد المحكمة على هذا
الدفاع . تقريرها أن المتهم متمتع بقواه
العقلية . موضوعى
(نقض جنائى — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٤)
- ٧١ أسباب الاباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعى . التمسك به . الرد على
هذا الدفع . وجوبه . اغفاله يبطل
الحكم . (المادة ٢١٠ ع - ٢٤٦)
(نقض جنائى — ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٢٣)
- ٧٢ أسباب الاباحة وموانع العقاب . العبرة
فى المسؤولية الجنائية بحالة الجانى العقلية
وقت ارتكاب الجريمة . جنون الجانى
قبل الحادثة بسنوات . لا ينفى مسؤوليته
مادام لم يكن وقت ارتكاب الجريمة
فاقد الشعور والاختيار .
(نقض جنائى — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٩٩)
أسباب فسخ الشركة
(انظر شركة)
استئذان المجلس الحسبى
(انظر تاجر)
استئذان المحكمة الابتدائية
(انظر تاجر)
- ٧٣ استئناف . اختصاص . نصاب الدعوى .
تعدد الطلبات . تعدد المدعين . سند
الدعوى . هو الذى يعول عليه فى تقدير
نصابها (المادة ٣٠ مرافعات)
(نقض جنائى — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٧)
- ٧٤ استئناف . انعدام المصلحة . عدم قبوله
(استئناف مختلط — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٥)
- ٧٥ ١ — استئناف . حكم ابتدائى ببراءة

- متهم . عدم استئناف النيابة حكم البراءة .
استئناف المدعى بالحق المدني . لا ينقل
إلى المحكمة الاستئنافية إلا الدعوى
المدنية وحدها .
- ٢ - استئناف . تعدد المدعين بالحق
المدني ومطالبتهم بمبلغ على سبيل التعويض
عن جرائم وقعت عليهم من متهمين
معاً في زمان واحد . حقهم في استئناف
الحكم الصادر في هذه الدعوى .
تخصيصهم حق كل منهم في نفس الدعوى .
لا تأثير له في قابلية الحكم للاستئناف
(المادة ٣٠ مرافعات)
(نقض جنائي — ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ ص ٣٠١)
- ٧٦ . استئناف . حكم بتأييد الحكم المعارض
فيه . صدوره غيباً . ميعاد الاستئناف .
من تاريخ العلم رسمياً به . الدفع بأن
الاعلان لحضور جلسة المعارضة حصل
للنيابة لا لحل إقامته . وجوب بحثه .
(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٤)
- ٧٧ . استئناف . حكم صادر من القاضي
الجزئي على خلاف حكم سابق فيما له
سلطة الفصل فيه انتهائياً . استئنافه .
جائز . الطعن فيه بطريق النقض مباشرة .
لا يجوز (المادة ٣٥٢ مرافعات - ١١ من
قانون محكمة النقض)
(نقض مدني — ٢٠ فبراير سنة ١٩٤١ ص ١٠٠٠)
- ٧٨ . استئناف . حكم نزع الملكية . نصابه
العبرة فيه بقيمة العقار . لا بقيمة الدين
(استئناف مصر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٨٥)
- ٧٩ . استئناف . دعاوى الاستحقاق العقاري .
حالات عدم التجزئة . آثاره بالنسبة
لضمان البائع .
(استئناف مخطوط — ٩ يناير سنة ١٩٣٩ ص ١٣٤)
- ٨٠ . استئناف . دفع بعدم الاختصاص .
ابداؤه لأول مرة أمام محكمة
الاستئناف . غير مقبول
(استئناف مخطوط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٦٥٦)
- ٨١ . استئناف . عدم جوازه لقلّة النصاب
(استئناف مخطوط — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٦٥٥)
- ٨٢ . استئناف . قيده . لا مواعيد للمسافة .
(سوامج الكلية الاهلية — ١٦ يناير سنة ١٩٤١
ص ١٠٢٠)
- ٨٣ . استئناف . ميعاده . في دعوى استحقاق
بناء على تنفيذ حكم شرعي . ادارياً .
الميعاد العادي .
(شبين الكوم الكلية — ٢٣ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٢٥٦)
- ٨٤ . استئناف . ميعاده . طلب المعافاة .
لا يقطع سرهانه
(شبين الكوم الكلية — ٢٣ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٢٥٦)
- استئناف
(انظر اختصاص القاضي الجرائي ونحكم ودعوى
استحقاق العقار وتدخل ودعوى نفقة وسند وقاضي
اليوم ومناقضة ورقف)
استبدال
(انظر وقف)
استبدال حارس
(انظر دعوى)
- ٨٥ . استبدال الدين . ضامن . تعمله
شخصياً . اتفاق جديد . مقرر
(استئناف مخطوط — ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٢)
- ٨٦ . استبدال دين بغيره . حكمه .
اثباته .
(استئناف مخطوط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٦)
- استبدال أعيان موقوفة
(انظر وقف)
استبدال الدين
(انظر دائن وتقدم وفوائد ربوينة) .

- ٨٧ استجواب . تمسك متهم ببطلان
الاجراءات لاستجواب متهم آخر
معه . لا يجوز . التمسك بذلك من حق
المتهم الذي استوجب (المادة ١٧٣
تحقيق)
(نقض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٢١)
- ٨٨ استجواب المتهم . رضائه به . عدم
اعتراض محاميه . غير محظور (المادة
١٣٧ تحقيق)
(نقض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١٩)
- استحقاق
(انظر تحويل وتضمنات وضمان المبيع وهبة
وقرض وفوائد)
استحقاق في وقف
(انظر حجز ووقف)
استرداد الفوائد
(انظر فوائد ربوية)
استعجال
(انظر اختصاص وحراسة)
استعمال السند المزور
(انظر نقض وإبرام)
استهلاك الديون
(انظر تجار)
اشتراط على اختصاص محكمة جزئية
معيّنة
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
- ٨٩ اشتراك . اختلاس . عقد إئتمان .
إثباته في حق أحد الشركاء . اعتباره
ثابتاً في حق جميع زملائه الآخرين .
فاعلين أصليين أو شركاء
(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧١٥)
- ٩٠ اشتراك . فاعل أصلي . شريك . مثال
(المادة ٣٩ ع)
(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٥٨)
- ٩١ اشتراك . فاعل أصلي . شريك .
تغيير وصف الفعل الجنائي بالنسبة
للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به .
مسئولية الشريك على أساس وجود
هذا الظرف . شرطها . علم الشريك به .
وجوب بيان توافر هذا العلم في الحكم
(المادة ٤١)
(نقض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٢٩)
- اشتراك
(انظر تليفون)
- ٩٢ اشكال في قائمة رسوم ودفع بمدة
التقادم بعد صيرورة الحكم نهائياً .
[اسكندرية — مستمجل — ١٩ مايو سنة ١٩٤١
ص ١٠٨٩]
اشهاد تغيير
(انظر وقف)
- ٩٣ اشهار افلاس . الحكم به . مانع من
مقاضاة المفلس . في شؤون التفليسة .
اعلانه مع آخر . في شأن من هذه
الشؤون . حضوره . غياب الآخر .
لا يترتب عليه اثبات غيبة هذا الآخر .
[الاقصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٤]
اشهار افلاس
(انظر ناجر وشركة وقاصر)
- ٩٤ أشياء ضائعة . حبس الشيء المعثور
عليه . سرقة . نية التملك . لا يشترط
وجودها قبل وقت العثور . توافرها
بعد ذلك . اخفاء الشيء المعثور عليه .
اخفاء لأشياء مسروقة . (ذكره ١٨
مايو سنة ١٨٩٨ المادة ٣٢٢ ع)
(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٦٨)
- أشياء ضائعة . عدم التبليغ . أمده .
توافر نية التملك لدى من عثر على الشيء .
رفع الدعوى العمومية عليه مع عدم مضي
- ٩٥

اعفاء	مدة التبليغ . جوازه (ذكر يتوالأشياء
(انظر قذف)	الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)
أعمال البنوك	[نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٤]
(انظر تقادم)	الأشياء الضائعة
٩٧ أعمال تجارية . أنواعها . أعمال تجارية	[انظر سرقة]
بطبيعتها . ورودها بالقانون التجاري على	إصابات العمال
سبيل الحصر . أعمال تجارية بطريق	[انظر عمال]
التبعية . تعلقها بعمل التاجر . ولولم ينص	اصطناع سند بدين
عليها بقانون التجارة . دعوى تعويض	[انظر تزوير]
مستخدم على تاجر . اختصاص المحكمة	اضرار
التجارية بنظرها .	[انظر جريمة النصب]
(مصر — تجاري جزئي — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠	اضطرابات وتورات
ص ٤٧٩)	(انظر وقف)
أعمال تجارية	اضعاف
(انظر اثبات التزامات ومقارلة وشركات)	[انظر دفاع وطني]
أعمال مدنية	اعانة لمفلس
(انظر التزامات)	(انظر افلاس)
٩٨ اعلان . غياب المعلن اليه عن محله .	اعتداء على مصر
تسليم صورته لحاكم البلد أو شيخها .	(انظر دولة أجنبية)
صحته .	٩٦ اعتراف المدين بالدين . مانع من
(المنيا الاهلية — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٩)	التمسك بسقوط الحق
٩٩ اعلان . واجب المحضر في اعلانات	(مصر — تجاري — ٣٥ أبريل سنة ١٩٤٠
الأوراق . (المادة ٧ مرافعات)	ص ٨٣)
(نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٨٣)	اعتراف بالدين
١٠٠ اعلان حكم . لحاكم البلدة أو شيخها	(انظر تقادم)
في حالة عدم وجود الخصم أو خادمه	اعتراف متهم
أو أحد أقاربه . صحته	(انظر بطلان التفتيش)
(شبين الكوم الكلية — ٢٣ مارس سنة ١٩٤٠	اعتراف وصي
ص ٢٥٦)	(انظر مضي المادة)
١٠١ اعلان المتهم . شروطه . اغفاله : عيبه .	اعداد
مبطل للحكم الغيابي ولاجراءاته . حق	(انظر دفاع وطني)
المتهم في الدفع ببطلان التكميف	اعسار
أو الحكم الغيابي . أثره .	(انظر صورية ومشتري)
(فوة — ٢٩ يونيو سنة ١٩٤١ ص ١١٢٠)	اعسار المدين
	(انظر ابطال تصرفات)

- ١٠٢ اعلان متهم . اعلانه . شرط صحة الاعلان . واجب المحضر في اعلان الورقة .
(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٥)
أعيان الوقف
(انظر ناظر وقف)
اغتصاب
(انظر حكم)
- ١٠٣ افساد الأخلاق . احترام المرأة المتزوجة الدعارة . تعويل زوجها في بعض معيشتة على ما تكسبه . ايراد الوقائع المؤدية الى ذلك . لارقابة لمحكمة النقض . (المادة ٢٣٣ ع — ٢٧٢ ع)
(نقض جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣١٥)
- ١٠٤ افساد الأخلاق . الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع . لا يشترط وقوعها في مكان له وصف خاص . وصف المنزل خطأ في الحكم بأنه يدار للدعارة . تزيد . لا تقض .
(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤)
- ١٠٥ افساد الأخلاق . الاعتیاد على التحريض على الفسق والفجور . متى تنوافر هذه الجريمة ؟ وقوع أفعال الاتصال الجنسي . لا يشترط . فعل مفسد للأخلاق لم يبلغ هذا الحد . كفايته . مثال . (المادة ٣٣١ ع — ٢٧٠ ع)
(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٠٥)
- ١٠٦ افساد الأخلاق . مناط العقاب في المادة ٢٧٢ . الحصول على المال مقابل اعداد منزل لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة فيه . لا عقاب بهذا النص (المادة ٢٣٣ — ٢٧٢ ع)
(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٢٣)
- ١٠٧ افشاء الاسرار . حصوله بناء على طلب مستودع السر . لا عقاب . مثال .
(المادة ٣١٠ ع)
(نقض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٨١)
- ١٠٨ افلاس . اتحاد الدائنين . أثره . غل يد المدين . عن ادارة أمواله . بيعها بمعرفة السنديك . توزيع ثمنها على الدائنين .
(مصر — تجاري — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٧٠)
- ١٠٩ افلاس . اشهار افلاس . تاجر سبق اشهار افلاسه . متى يجوز ذلك ومتى لا يجوز
(استئناف مصر — ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٤١)
- ١١٠ افلاس . الحكم به . سر يانه . على الكفاية (استئناف مصر — تجاري — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٩٢٨)
- ١١١ افلاس . المحكمة المختصة . محكمة المدين ولو نص على اختصاص آخر
(مصر الاهلية . ٧ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٧٦١)
- ١١٢ ١ - افلاس . تعدد الدائنين . غير لازم لاشهاره . ٢ - افلاس مدين وطني بناء على طلب دائن وطني . من اختصاص القضاء الاهلي . رفع دعوي على نفس المدين من دائن أجنبي بطلب الحكم له بدين . أمام القضاء المختلط . لا يمنع اختصاص القضاء الاهلي
(استئناف مصر — تجاري — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٧٠)
- ١١٣ ١ - افلاس . تقرير نفقة المفلس . أحواله . الطعن فيه . من حق وكلاء الديانة والدائنين . نظره أمام الهيئة التي أصدرت حكم الافلاس . ٢ - افلاس . اتحاد أرباب الديون . حالته . أثره . إعانة

١٢٠ ١ — اقرار . فهم المعنى المقصود منه . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . حدها .

٢ — اقرار . الادعاء بوجود اكراه أو غلط في الاقرار . نفيه لاسباب مقبولة . الطعن في ذلك لدى محكمة النقض . لا يجوز

٣ — اقرار شرط ارادى . قيد وارد في اقرار . متى لا يعتبر شرط اراديا . (نقض مدنى — ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٤) اقرار

(انظر اثبات وتزوير ودفع وسلطة محكمة الموضوع وعقار)

اقرار السنديك بالبيع (انظر دائن مرتين)

اقرار بالصلح (انظر فوائد ربوية)

اقراض (انظر تاجر)

١٢١ اقراض بفوائد ربوية . قروض لم يمض بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر فرض وتاريخ بدء التحقيق مدة ثلاث سنوات . توافر أركان الجريمة . (المادة ٢٩٤ ع ٣٣٩ ع) .

(نقض جنائى — ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٨٣)

١٢٢ اقراض تقود بفوائد ربوية . صدور أحكام مدنية بصحة الديون المدعى باشتغالها على فوائد ربوية . لا تأثير لهذه الاحكام على الدعوى العمومية بشأن جريمة الاعتياد (المادة ٢٩٤ ع ٢ المكررة ع)

[نقض جنائى ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣]

المفلس . جواز قطعها في حالة عدم الصلح . منحها . قيوده . تحديدها بواسطة مأمور التفليسة . المعارضة في ذلك من حق وكلاء الديانة وحدهم (اسكندرية — تجارى — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٦٣)

١١٤ افلاس . توقف عن الدفع . تعريفه . أحواله . مدة وحالة التوقف التام عن دفع الديون [اسكندرية - تجارى - ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٧]

١١٥ افلاس . توقف عن دفع قسط . يجوز اشهاره . التذرع بالضيق المالى . بسبب الحرب . غير مجد (مصر — تجارى — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٠)

١١٦ افلاس . شرطه . الاحتراف بالتجارة . القيام بعملية تجارية واحدة غير كاف (مصر — تجارى — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٦٧)

١١٧ افلاس . لا يوقف سريان المدة بالنسبة للمدين ولا يمنع من اقرار المفلس بالدين قبل سقوط المدة (مصر — تجارى — ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٨٣) افلاس

(انظر اشهار افلاس وشركات تجارية وحبس المدين) أفيون (انظر مخدرات)

١١٨ أقباط أرثوذكس . سن الرشد عندهم . أثر قانون المجالس الحسبية الخالى في هذه السن . قاصر . بطلان التزاماته (استئناف مصر — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٥٤)

١١٩ اقرار . انسحابه الى وقت نشوء الحق (المحلة الكبرى الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٠)

الأسباب . الطعن فيه بطريق الالتماس .
متى يصح الطعن في هذا الحكم بطريق
النقض ؟

(نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٨١)

١٢٩ ١ - التماس إعادة النظر . كدعوى

أصلية . اعلانه لنفس الخصم أوفى محل

إقامته - ٢ - التماس إعادة النظر . دفع بعدم

قبوله شكلا . الحكم به من تلقاء نفس

المحكمة . من النظام العام . جوازه .

(شبين الكرم الكلية الاهلية — ١٣ مارس

سنة ١٩٤٠ ص ٦٢)

١٣٠ التماس . بحجة القضاء استثنافيا بأكثر

مما يطلبه الخصم . عدم جوازه . حالته .

(استئناف مصر — ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ ص

١٠١٨)

١٣١ الحاق الثمار بالعقار . أثر لتسجيل تنبيه

نزع الملكية . الحراسة على هذا العقار .

مناطه .

(مصر — مستعجل — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ص ٣٨٩)

الحاق الثمار بالعقار

(انظر نزع ملكية)

القانون المدني

(انظر محاكم تجارية)

أمتعة

(انظر بضائع)

امتناع

(انظر بضائع)

امتناع وتأخير

(انظر فسخ العقد)

١٣٢ أمر إحالة . إحالة قضية الى محكمة الجناح

تطبيقا للسادة الأولى من قانون ١٩

أكتوبر سنة ١٩٢٥ . الطعن في هذا

الأمر . لا يجوز إلا من النائب العمومي

(٣)

اكراه

(انظر اقرار)

١٢٣ التزام . التخليص منه . لسوء نيته . عدم

جوازه .

(اسكندرية — تجاري جزئي — ٢٢ ديسمبر

سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٦)

١٢٤ التزام . تفسيره . الشك فيه . يجب أن

يكون لمصلحة المدين

(مصر — تجاري — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠

ص ٢٦٧)

١٢٥ التزام . دفع لدين الغير . حق الرجوع به

(استئناف غناط — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٤)

١٢٦ التزام عقدي . فسخه في حالة تعذر

الوفاء . لطروء حادث جبري . حادث

عارض . لا يفسخ الالتزام

(مصر — تجاري — ٦ مارس سنة ١٩٤١ ص ٩١٤)

التزام

(انظر تجديد الدين وحرية العمل وعقد وفرض

وقف وفوائد وقف)

١٢٧ التزامات . عقود . بين تجار . متعلقة

بأعمالهم التجارية . اعتبارها تجارية .

ثبوت مدنية الأعمال . من طبيعة المعاملة

أو من الظروف المحيطة بها .

(مصر — تجاري جزئي — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠

ص ٤٧٩)

التزامات

(انظر حوالة بالدين وزيادة العشر)

التزامات متبادلة

(انظر مبة)

التسوية العقارية

(انظر بيع جبري)

١٢٨ التماس . طلب قدمه المدعى . اغفال

الحكم الفصل فيه . لا في المنطوق ولا في

١٣٧ أمين النقل . مسئوليته عن غرق مركبه .

أحوال هذه المسئولية

(مصر — تجارى — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠)

(ص ٨١)

أمين النقل

(انظر مسئولية)

انتفاع المدين بالعقار

(انظر حراسة)

١٣٨ انتقال ملكية الموهوب بمجرد الايجاب

والقبول . التسليم الفعلى . لا يشترط

انعقاد الهبة صحيحة . اشتراط الواهب

تأجيل التسليم . لا تأثير له في صحة الهبة .

(نقض مدنى — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٢٦)

انتقال الملكية

[انظر عقد ايجار]

١٣٩ انتهاك حرمة ملك الغير . ركنا القوة

والحياسة . متى يتوافران ؟ حياسة فعلية .

مجرد قصد منعها . تحقق عناصر هذه

الجريمة . (المادة ٣٢٤ ع - ٣٧٠)

(نقض جنائى — ١٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٢)

١٤٠ اذار اشتباه . معارضة فيه . من أخى

المندبر . تعتبر تزويرا فى أوراق رسمية .

[بنى سوييف الكلية الاهلية — ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠]

(ص ٤٥٨)

انذار أو خطابات موصى عليهم — أو

برقيات

[انظر تكليف]

انذار بالاشتباه

[انظر تفتيش]

إنشاء حق ارتفاق لمنفعة عقار مقبلة

[انظر حق الارتفاق]

انقضاء عقود الايجار

(انظر أمر عسكري)

انقسام

[انظر الطعن فى الاحكام]

وحده . كفيته . أمر أصبح نهائيا .

حجيته . وحيازته قوة الشيء المحكوم

فيه ولو كان فيه خطأ من جهة تطبيق

القانون وتأويله . لا يجوز لمحكمة الجنج

أن تقضى بعدم الاختصاص (قانون

١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

(نقض جنائى — ٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٠)

أمر الاحالة

[انظر نقض و ابرام]

أمر تقدير

[انظر مصادر قضاية]

١٢٣ أمر عسكري . بفسخ عقود الايجار .

وتخفيض قيمتها . انطباقه على المحال

التجارية .

(المذنية الجزائية — ٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٦٥٣)

١٣٤ أموال أميرية عامة . ثابتة . منقولة .

مخصصة للمنافع العامة بالفعل . نزع

ملكيتها . للمنافع العمومية . استصدار

مرسوم به . غير لازم . أموال خاصة .

مخصصة للمنافع العمومية . عدم صدور

مرسوم بنزع ملكيتها . زوال ملكية

الأفراد عنها بمضى ١٥ سنة . اكتساب

الحكومة الملكية . بوضع اليد المدة الطويلة

(بنى مزار — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٢)

١٣٥ أملاك عامة . بحيرة مربوط والأراضي

المتاخمة لها . ملك عام . ذكر يتوسنة ١٩٠١

الغرض منه . ذكر يتوس أغسطس سنة ١٩٠١

(نقض مدنى — ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٧)

١٣٦ أمين النقل . ضياع البضاعة أو تلفها .

مدى مسئوليته عنهما . اثبات عدم خطئه .

على عاتقه

(مصر — تجارى — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠)

ص ١

إلى محل المعلن إليه أصلاً . وإلى شيخ
البلد استثناء . إثبات الانتقال إلى
محل المعلن إليه . إثبات الامتناع عن
الاستلام . وجوبه . وإلا كان الاعلان
باطلاً .

(استئناف مصر — ٢٦ مارس سنة ١٩٤١)

(ص ١٠١٣)

أوصياء

(انظر مجالس حسبية)

الأفعال التي ترتكب في الخارج

(انظر محاكمة)

١٤٤ إيجار من الباطن . صحته . عدم إخطار

المالك الأصلي . غير مؤثر .

(المنيا الاهلية — ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٣)

إيجار

(انظر عقد البيع)

إيجار الأشخاص

(انظر خدم)

إيداع

(انظر ربح)

(ب)

بائع

(انظر بضاعة وثمن ورضا وضمان وحق الحبس

ووسيط)

بائعون متضامنون

(انظر نقض رابرام)

بارود

(انظر تخريب)

براءة الذمة

(انظر دعوى جنائية)

برقيات

(انظر تكليف)

١٤٥ بضاعة . معنى وصولها . « سيف ميناء

معين » مركز البائع فيها . ومسئولية

انقطاع مدة التقادم

[انظر تقادم]

١٤١ انكار التوقيع . حق المحكمة في الحكم

برفضه . دون الاحالة إلى التحقيق .

مهرات ذلك

(استئناف مصر — ١٣ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٤٠)

انكار

[انظر تجار]

انكار العلم وادعاء الجهل بضرر المادة

[انظر ضرر]

اهانة وسب هيئة الوزارة

(انظر نظام الحكومة)

١٤٢ أهلية . سن الرشد . المرجع فيهما قبل

قانون المجالس الحسبية الحالي . الشريعة

الاسلامية للمسلم . وقانون الملل المختلفة

لغير المسلم .

(استئناف مصر — ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٠

ص ٤٥٤)

أهلية

[انظر بطلان]

اهمال

[انظر بيع نجارية]

اهمال الخصم في تحريك دعوى

(انظر دعوى بطلان المرافعة)

أوامر عسكرية

(انظر محكمة عسكرية)

أوراق البنكوت — أوراق عرفية

(انظر تزوير)

أوراق المضاهاة — أوراق عرفية

(انظر تزوير)

أوراق تجارية

(انظر تقادم خمس)

أوراق رسمية

(انظر تزوير)

١٤٣ أوراق قضائية . اعلانها . تسليمها

المشتري عنها . تسليم بوليصة الشحن .
حجة على المشتري . إهماله في الكشف
عنها . سقوط حقه في الرجوع على
شركة النقل والتأمين وعلى البائع . شرطه
(اسكندرية الابتدائية الاهلية — ٤ مايو سنة
١٩٤٠ ص ٦٤)

١٤٦ بضائع . أمتعة منقولة . بيعها . امتناع
المشتري عن استلامها . تطبيق حكم
المادة ٣٣٥ مدني عليه . حق البائع في
بيع البضاعة . لحسابه . على مسئولية
المشتري

(مصر — تجارى — ٦ فبراير سنة ١٩٤١
ص ٩١٨)

بطلان الاجراءات

انظر نزاع ملكية

١٤٧ ١ - بطلان تعاقد . مبنى على عدم أهلية
المتعاقد . نسبي . أثره . سقوط الحق
في التمسك به . التنازل عنه . صراحة
أو ضمنا . بدء سقوط الحق . من تاريخ
بلوغ القاصر سن الرشد . علم القاصر
بسبب البطلان . غير مؤثر .

٢ - بطلان تعاقد . مبنى على عدم الاهلية .
التزام عديم الاهلية برد قيمة المنفعة التي
استحصل عليها . دعوى المطالبة بقيمة
المنفعة . شخصية . تتعلق بعمل مدني .
لا يدخل في ولاية المحاكم التجارية
(مصر — تجارى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٧٨٤)

١٤٨ بطلان التفتيش . الأخذ بعناصر
الاثبات الأخرى المستقلة عنه . لا مانع .
اعتراف المتهم بالجريمة . الاعتماد عليه في
أدائه . جوازه .

(نقض جنائي — أول أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١)

بطلان حجز

(انظر تعريف)

بطلان الشركة

(انظر شركة)

١٤٩ بطلان مرافعة . حكمة مشروعيتها .
مقارنة أحكام بطلان المرافعة . مع
أحكام التقادم . الشرائط التي يجب
توفرها في اجراءات المرافعة المانعة
لبطلان المرافعة . تعجيل الدعوى .
عمل من الاجراءات في الدعوى المانعة
للبطلان . رفع الدعوى أمام جهة
قضائية أخرى . تعد مانعا للبطلان إذا
توقف عليها الفصل في الدعوى الأصلية
(بنى سوف الكلية الاهلية — ٢٧ أبريل سنة
١٩٤١ ص ١٠٢١)

بطلان الوقف

(انظر وقف)

بلوغ الرشد

(انظر قاصر)

بنك

(انظر تقادم)

١٥٠ بنك التسليف الزراعي المصري . طبيعته .
شركة مساهمة تجارية . أغراضه .
أداؤه أعمال البنوك . غير مؤثر على
طبيعته . تدخل الحكومة في إنشائه
وتكوينه وتحويله . غير مغير من
طبيعته . اعتبار أعماله تجارية بالنسبة له
(مصر — تجارى — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠
ص ١٩)

١٥١ بنك التسليف الزراعي المصري . أعماله
طبيعته . الغرض من إنشائه . خدمة
طبقة المزارعين . لا المضاربة بقصد
الربح . عدم دخوله في عداد البنوك

إلا من وقت التعرض . (المواد ٢٦٦ و ٣٠٠ و ٣٠٤ مدني)

(نقض مدني — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٣٢)

١٥٧ بيع . حقوق البائع في العقار المبيع .
انتقالها إلى المشتري . دعوى بشأن هذا
العقار بعد بيعه . يجب توجيهاها إلى
المشتري . مخاصمة البائع بعد البيع .
البائع لا يمثل المشتري . الحكم الصادر
في هذه الدعوى . لا يكون حجة على
المشتري ولو كان عالما بالخصوصية .

(نقض مدني — ٢ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦١)

١٥٨ بيع . شريك على المشاع . لقدر مفروز .
تعليقه على القسمة . حق المشتري منه قبل
القسمة بعقد مسجل . لا يتأثر بالقسمة .
(استئناف مصر — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٤٦)

١٥٩ بيع . ضمان البائع . شروطه
(استئناف مصر — ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠
ص ٥٦٤)

١٦٠ بيع . طبيعته . عقد إرادى . أهم
آثاره . نقل الملكية . لا يتم إلا بالتسجيل
حق الشفعة . العبرة في تولده بالبيع
لألا بالتسجيل

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٤١
ص ١٠١٠)

١٦١ بيع . عقد لم يسجل . الالتزامات التي
تترتب عليه . نقل الملكية إلى المشتري .
التزام الورثة . تمسك الوارث ضد

المشتري بعدم تسجيل العقد . لا يجوز
(نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٧٩)

١٦٢ بيع . معاينة المبيع . علم المشتري بالمبيع
وبأوصافه . تحصيل ذلك . موضوعي .

(نقض مدني — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٣٧)

١٦٣ بيع . يفسخ الأيجار . وجوب التنبيه .
(مصر — مستعجل — ٢٦ أبريل سنة ١٩٤١
ص ١٠٨٧)

التي قصدها المادة ٢ من القانون
التجارى .

(مصر — تجارى — ٢٢ مايو سنة ١٩٤١
ص ١٠٥٥)

١٥٢ بنك التسليف الزراعى المصرى .
مؤسسة مدنية . لا تجارية .

(مصر — تجارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠
ص ٦١٨)

بنك التسليف الزراعى

(انظر دين)

١٥٣ بنوك . أعمالها . ماهيتها . أهمها .
تجارة النقود . كمبيو . عقد المبادلة

(مصر — تجارى — ٢٢ مايو سنة ١٩٤١
ص ١٠٥٥)

١٥٤ بورصة . عمليات . الدفع بالمضاربة .
غير منتج .

(استئناف غناط — ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٦)

بوليصة الشحن

(انظر بضاعة)

١٥٥ بلاغ كاذب . سوء القصد . التكلم عنه
صراحة في الحكم . لا وجوب .

استفادته من الوقائع التي أثبتتها الحكم .

كفايته . (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع
٣٠٣ و ٣٠٥)

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٠)

بيان الواقعة

(انظر حكم)

١٥٦ بيع . حق الضمان . متى يتولد هذا
الحق ؟ من وقت منازعة الغير للمشتري

في البيع . مجرد خشية المشتري تعرض
الغير أو علمه بوجود حق للغير على المبيع .

لا ينحوله حق الرجوع على البائع مادام
لم يحصل تعرض فعلى له . دعوى
الضمان . مدة التقادم المسقط لها . لا تبدأ

مسئولية البائع عن التأخير في حالة الشحن
بعد انقضاء الشهر . حق المشتري في
فسخ البيع ورفض البضاعة في هذه الحالة
(مصر — تجارى — ٦ مارس سنة ١٩٤١
ص ٩١٤)

(ت)

تأجير العير المرهونة

(انظر دائن نهن)

تأخير

(انظر فرض)

تأسيس شركات

(انظر شركات واقعية)

١٦٨ تأمين على الحياة . إخفاء السن الحقيقي .
موجب لا لغاء عقدها .

(استئناف مختلط — ١٧ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٢٨٦)

تأمينات

(انظر مشتر)

١٦٩ تاجر . استلامه القطن . اقراض
صاحبه حتى يتم البيع . اعتباره وكيلًا
بالعمولة . مراعاته قواعده الرهن
التجارى . غير لازمة .

(استئناف مصر — تجارى — ٢٨ مارس سنة
١٩٤٠ ص ٧٧٦)

١٧٠ تاجر . اشتراط بلوغه ٢١ سنة . نقص

سنه عن ١٨ سنة . عدم جواز اشتغاله
بالتجارة . بلوغه سن ١٨ سنة . واعتباره
قاصرا بحسب قانون الأحوال الشخصية .
جواز اشتغاله بالتجارة . بالشروط المقررة
في قانون الأحوال الشخصية . وفيما عدا
ذلك لا يجوز له الاتجار . إلا باذن من المحكمة
الابتدائية . اثر هذا الاذن . عدم جواز
اشهار افلاسه . حال قيامه بأعمال تجارية .
أو توقيع سنداته تحت الاذن أو كميات

بيع

(انظر رهن وعقد الايجار وتعويض)

١٦٤ بيع جبرى . حق وقف البيع المنصوص
عنه في قانون وقف البيوع الجبرية .

سريانه لغاية يونيو سنة ١٩٣٩ . تقديم
طلب التسوية العقارية . لا يشترط

(نقض مدنى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٢٤)

بيع العين المرهونة

(انظر دائن مرتين)

بيع معلق على شرط الواقف

(انظر وقف)

بيع ملك الغير

(انظر نصب)

١٦٥ بيع وفائى . مخف لرهن عقارى .

بطلانه . من النظام العام . شرط عدم

تقديم طلبات جديدة في الاستئناف .

من النظام العام . إذا تعارض الشرطان
قدم الثانى

(سماج الملكية — ٢٥ مايو سنة ١٩٤١ ص ١٠٣١)

بيع وفائى

(انظر رهن)

١٦٦ بيوت العاهرات . حق رجال البوليس

في دخولها بدون إذن من النيابة . ضبط

ما فيها من قاصرات . (المادة ١٣ من

لائحة بيوت العاهرات)

(نقض جنائى — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٥٧)

١٦٧ بيع تجارى . بضائع . اشتراط شحنها

في شهر معين . جواز الشحن قبل انتهاء

الشهر . ولو في آخر يوم منه . عدم

مسئولية البائع في هذه الحالة . توافى

المركب في الابحار . إلى أن انقضى

الشهر . لا مسئولية . إهمال البائع في

الشحن . إمكانية توقع التأخير والبحث

عن مركب أخرى ترجى الميعاد .

- بغير اذن المجلس الحسبي
(مصر تجارى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٨٤)
- ١٧١ تاجر . اشتراط كون التجارة حرفة
أصلية له . غير لازم
(الاسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٤٠ ص ١٨١)
- ١٧٢ تاجر . تعريفه . العبارة باعتياده على القيام
بأعمال تجارية . واتخاذها حرفة بقصد
الكسب
(الاسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٤)
- تاجر
(انظر تقادم وسند تحت الاذن وعمال وغرامة
تجارية)
- ١٧٣ تبديد . أساسه . قيمة المحجوزات .
لاقيمة الدين . دفع قيمتها . كاف لبراءته
(مصر الاهلية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٥٩)
- تبرع
(انظر هبة)
- ١٧٤ تبعية . ارتباط . الفارق بينهما
(المنيا الجزئية — ٩ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٩)
- ١٧٥ تبعية . تفرع . صورهما . قبل وضع
لائحة التنظيم القضائى وبعده
(المنيا الجزئية — ٩ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٩)
- تبعية
(انظر احالة)
- ١٧٦ تجار . فى مدلول المادة ٢٠٩ مدني .
استهلاك الديون . بمضى ٣٦٠ يوما .
مسوغه القانوني . افتراض الوفاء . الدفع .
يسقوط هذه الديون . انكار المعاملة .
فى هذه الحالة . غير مقبول .
(المحلة الكبرى الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٥٠٠)
- ١٧٧ تجديد الدين . التزام جديد . تغييره
عن سابقه . نية المتعاقدين . لازمة .
- حالاته .
(مصر — مستعجل — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٢٨٠)
- تجديد الاجارة
(انظر اجارة)
- تجديد ضمني
(انظر اجارة)
- تجمهر
(انظر ارتباط)
- ١٧٨ تجمهر . مناط انطباق القانون رقم ١٠
لسنة ١٩١٤ والمقصود منه . تجمهر لمجرد
مقاومة عمل معين من أعمال موظفي
الحكومة . تعطيل تنفيذ أمر من تفتيش
الرى بإيقاف طلبة وابوررى . جواز
معاينة المتجمهرين بهذا القانون
(نقض جنائى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٧)
- تحايل
(انظر وسيط)
- تحديد عدد الجماعة أو العصابة
(انظر ائتلاف)
- ١٧٩ تحريض على الفسق أو الفجور . جريمة
اعتياد . أفعال الا فساد الواقعة قبل المحاكمة
النائية . جريمة واحدة . معاينة منهمة
بحكمين عن جريمتين . ثبوت الجريمتين .
محكمة استئنافية . وجوب الغاء احدى
العقوبتين (المادة ٢٣٣ - ٢٧٠ ع)
(نقض جنائى — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٥٧)
- تحريض على كراهة نظام الحكومة
(انظر نظام الحكومة)
- ١٨٠ تحقيق . طلب احالة الدعوى الى التحقيق
لأثبات أمر . استخلاص ما يخالفه من
وقائع الدعوى ومستنداتها . رفض
ضمين
(نقض مدنى — ١٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٧٤)

١٨٥ تحويل للضمان . تحويل تحت الضمان .

اعتباره تحويلا ناقلا للملكية . وتحويلا

بطريق الوكالة فيما زاد عن المبلغ المضمون .

مسئولية الوكيل عن اهماله الفاحش

(مصر - تجارى - ١٨ يونيو سنة ١٩٤١

ص ٩٢٠)

١٨٦ تخريب . بارود . متى يعتبر من المفرقات

المشار اليها في المادة ٣٦٣ ع ٢

(نقض جنائى - ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٣)

تخفيض

(انظر أمر عسكرى)

١٨٧ تدخل . تأخره . استئناف . أثره بالنسبة

للمستأنف عليه . مضرته به

(استئناف مختلط - ١٦ مايو سنة ١٩٣٩

ص ٢٨٤)

١٨٨ تدخل فى الخصومة . من الممثل فيها .

غير جائز

(المنيا الامية - ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٣)

١٨٩ تدخل فى الاستئناف . شرطه . عدم

قبول الاستئناف . أو انقضاؤه . أثره فيه

(استئناف مختلط - ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٥)

تدليس

(انظر مجالس حسية)

ترقية الموظف

(انظر موظف)

١٩٠ ترك المرافعة . أحواله . ليست على سبيل

الحصر . عدم جواز الحكم بعدم صدور

الحكم التمهيدى أو التدخل فى الدعوى

(رشيد الجزئية - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٦٥٤)

ترك المرافعة

(انظر دعوى)

١٩١ تركة . تصرف الوارث فيها . قبل سداد

الديون . حكم الشريعة فيه . عدم جوازه .

بطلانه

(استئناف مصر - ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠٠٦)

تحقيق

(انظر شهود)

١٨١ تحقيقات . مرافعات . فى قضية خاصة .

جواز الاستناد عليها فى قضية أخرى

(المطارين - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

١٨٢ تحكيم . اشتماله على الصلح . استئناف .

حكمه . عدم جوازه . الطعن فيه . طريقه

بالمعارضة فى أمر التنفيذ

(استئناف مصر - ٦ أبريل ١٩٤١ ص ١٠١٩)

١٨٣ ١ - تحويل . عدم ذكر تاريخه . أثره .

اعتباره صحيحا بلا حاجة لاتخاذ اجراء

آخر

٢ - تحويل . بياناته . عدم ذكرها .

آثاره . اثباتها بدفاتر التجار . بغير كاف

٣ - تحويل . ينقل الملكية . إذا حصل

قبل تاريخ الاستحقاق

٤ - تحويل . بياناته . صحتها إلى تقديم

عكسها . مبنى التحويل . آثاره . شروط

التحويل . قواعده

(مصر - تجارى - ١١ أبريل سنة ١٩٤٠

ص ٧٧)

١٨٤ ١ - تحويل . ينقل الملكية . إذا حصل

قبل تاريخ الاستحقاق . اعتباره تحويلا

ناقصا وتوكيلا بالقبض . إذا حصل

بعد الاستحقاق . حق المدين

٢ - تحويل . شروط صحته . شروط

شكله . حسن النية . افتراض سوء النية .

فى التحويل بعد تاريخ الاستحقاق .

قرينة قانونية غير قاطعة . جواز اثبات

العكس بكافة الطرق

(مصر - تجارى جزئى - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠

ص ٦٢٤)

تحويل

(انظر دائن مرهن وسند تجارى)

تركة

(انظر شركة)

١٩٢ تزوير . اصطناع سند الدين . متى
يعتبر تزويرا معاقبا عليه ؟ الدين الذي
اصطنع به السند . صحته في الواقع . لا ينفي
الجريمة . (المواد ١٧٩ و ١٨٣ ع —
٢١١ و ٢١٥)

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٣)
١٩٣ تزوير . اقرار على غير الحقيقة من مستخدم
في حدود عمله . متى يعتبر تزويرا .
وكيل فرع لبنك التسليف . تواطؤه
مع أحد الزراع . تزوير استثمار من
الاستثمارات المعدة للاقراض . جريمة
تزوير . دفع الزارع بالصورية المدعاة .
لا يجوز اثباتها بالبينة . كلاهما غير مقبول
(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٤١)
١٩٤ تزوير . امضاء صحيح على عقد . طمسه
ووضع ختم بدلا عنه . عبث مادي في
العقد تتوافر به أركان جريمة التزوير .
(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٢)

١٩٥ تزوير :

أوراق المضاهاة . اعتراف المطعون
ضده بها . ليس شرطا لصحتها .
الأوراق العرفية . المقدمة من الطاعن .
جواز المضاهاة عليها .

(مصر الاهلية — ١٤ إبريل سنة ١٩٤٠ ص ٥٩)

١٩٦ تزوير . أوراق البنكنوت الأمريكية .
أوراق عرفية . التزوير فيها واستعمالها .
العقاب عليه . بمقتضى المادة ٢١٥ ع .
أوراق البنكنوت المصري . التزوير
فيها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢٠٦ .
الأوراق التي وضعت المادتان ٢١٢ ع
و ٢١٤ ع لحمايتها . (المواد ٢٠٦ و ٢١٢)

(٢١٤ و ٢١٥)

(نقض جنائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٦)

١٩٧ تزوير . ركن الضرر . احتمال وقوع
الضرر . كفايته . تقدير توافره أو احتمال
وقوعه . مسألة موضوعية . ذكر ذلك
صراحة في الحكم . فهمه من مجموع
عبارات الحكم . كاف .

(نقض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١١)

١٩٨ تزوير . عقد تأجير ملك الغير . متى
يكون صحيحا نافذا ؟ التزوير في هذا
العقد . العقاب عليه .

(نقض جنائي — أول إبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢)

١٩٩ تزوير . الفصد الجنائي في الجريمة .
القول بتوافره . موضوعي . بيان سوء
نية المزور صراحة في الحكم . لا وجوب .
استفادته من الوقائع التي ذكرها الحكم .
كفايته .

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٦)

٢٠٠ تزوير . الفصد الجنائي في هذه الجريمة .
توافره . تعلقه بوقائع الدعوى . استفادته
من بيانات الحكم . تكفي .

(نقض جنائي — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٥٦)

٢٠١ تزوير . في أوراق رسمية . دفتر قيد
الموالييد . تغيير الحقيقة في اسم الأب
أو الأم . تزوير معاقب عليه . (القانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩١٢ والمواد من ٣٥٥
— ٣٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ ع — ٢١١ و ٢١٢)

(٢١٣)

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٦١)

٢٠٢ تزوير . محام . بطاقات مكتبه . وضع
اسم المحامي في مكان التوقيع من هذه
البطاقات بواسطة وكيله . تزوير .

٢٠٥ تصرف . بسبب التسلط على الارادة .

بطلانه . لفساد الرضا .

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠

ص ٨٨٨)

تصرف

(انظر ابطال وقاصر)

تصرف الولى

(انظر قاصر)

تصرفات

(انظر ولى شرعى)

تصرفات حصلت قبل تسجيل الرهن

(انظر تسجيل رهن)

تصرفات مريض

(انظر مرض الموت)

٢٠٦ تصفية الشركات . مدلولها . مخاصمة

الشركة . حال التصفية تبقى في مركزها

(اسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر

سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٢)

تصفية

(انظر شركات تجارية)

تصفية الشركة

(انظر شركة)

تصفية شركة

(انظر قسمة)

٢٠٧ تضامن . بين القوام . بغير نص . أو

اتفاق . معدوم

(شين الكوم الاهلية — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠

ص ٣٣٩)

٢٠٨ تضامن . مدينين متضامنين . تضامنهم

قبل الدائن . لا يترتب عليه تضامنهم

قبل بعضهم . (المادة ١١٥ من القانون

المدنى

(نقض مدنى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ١٠٠١)

تضامن

[انظر تنبيه بالدفع وحكم غياي وخبير وشركة

والطعن في الاحكام ومعاملات تجارية]

تقليد امضاء المحامى . لا يشترط .

(نقض جنائى — ١٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٤)

نزوير

(انظر انذار اشتباه ودعوى النزوير ونقض و ابرام)

تسبيب الاحكام

(انظر حكم)

٢٠٣ تسجيل . أثره في نقل الملكية

(استئناف مختلط — ١٢ مارس سنة ١٩٤٠

ص ٦٦٠)

تسجيل

(انظر الحاق النمار بالمقار وتلبية نزاع ملكية

وعقد بيع وعقار)

٢٠٤ تسجيل رهن . عدم تجديده في الميعاد .

التصرفات الحاصلة قبله . غير مؤثرة

عليها .

(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٥)

تسجيل حكم — تسجيل العريضة .

(انظر دعوى صحة التوقيع)

تسلط على الارادة

(انظر تصرف)

تسليم البضاعة

(انظر مسؤولية)

تسليم فعلى

(انظر انتقال ملكية)

تشريع أهلى ومختلط وفرنسى

(انظر تقادم)

تشريع فرنسى

(انظر عربون)

تشريع مصرى وفرنسى

(انظر رد القضاء)

تصحيح

(انظر عقد ايجار)

تصحيح اشهاد

(انظر وقف)

تصحيح خطأ حسابى

(انظر توزيع)

- ٢٠٩ تضمينات . ناشئة عن استحقاق المبيع .
ماهيتها .
(استئناف مصر — ١٦ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٨٩٩)
- ٢١٠ تطبيق أحكام العربون . طبقا لنيسة المتعاقدين
(استئناف مصر — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١١١)
- ٢١١ تظلم . من الأمر الصادر في تظلم . رفعه أمام المحكمة . جوازه
(مصر — تجارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٧٣)
- ٢١٢ تعاقد . تقابل المتعاقدين عنه . تنفيذ العقد أو المطالبة بتعويض . غير جائز .
(مصر — تجارى — ٤ يوليو سنة ١٩٤١ ص ٩٣٥)
- تعامل بفائدة
(انظر قانون خمسة الافدنة)
- تعدد الدائنين
(انظر افلاس)
- تعدد الشفعاء
(انظر شفعة)
- تعدد الطلبات وتعدد المدعين
(انظر استئناف)
- ٢١٣ تعدد العقوبات . في القانونين الفرنسي والمصري . أثره في كل منهما
(الطوارئ — ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ١١٦)
- تعديل اختصاص هيئة التصرفات الشرعية
(انظر ناظر وقف)
- ٢١٤ تعديل الطلبات . بمحكمة الاستئناف . إلى أكثر من المطلوب ابتدائيا . عدم جوازه . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم الاعتراض على زيادة الطلب . لالتماس .
(استئناف مصر — ٦ أبريل سنة ١٩٤١ ص ١٠١٨)
- تعديل طلبات
(انظر نقض وإبرام)
- تعرض
(انظر وضع يد)
- ٢١٥ تعرض للمستأجر . إخبار المالك به . جواز الأخبار غير الرسمي . تعرض الراهن أو ورثته للمستأجر من المرمين موجب للتعويض .
(سوهاج الكلية — ٢٥ مايو سنة ١٩٤١ ص ٢٢٤)
- تعرض لعناصر النزاع
(انظر قضاء مستعجل)
- ٢١٦ تعريف البطلان المطلق أو النسبي . عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر بطلان حجز توقع تنفيذا لحكم شرعى متى كان مبنى البطلان . عدم صحة التمثيل
(مصر — مستعجل — ١٩ أبريل سنة ١٩٤١ ص ٩٣١)
- ٢١٧ تعويض . الضرر الذى يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحاكم الجنائية . يجب أن يكون ناشئا عن الجريمة مباشرة . ضرر ناشئ عن ظرف عرضي متصل بالجريمة . لا يصلح أساسا . مثال . اسبرين مقلد .
(نقض جزائى — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٩٩٧)
- تعويض
(انظر تعاقب وتكليف وسيسار وعقد وصال ومسئولية ونقض وإبرام)
- تعويض مدنى
(انظر نفاذ مؤقت)
- ٢١٨ تعويضات . شركة . عدم تقديم أحد الشركاء رأس المال للتجارة . مسئولية .
(استئناف الكلية الاهلية — ٤ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٦٤)
- تعهد الضامن شخصيا
(انظر استبدال الدين)

متي يجوز ؟ ثبوته من ذات الوقائع التي
أوردها الحكم .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٦٧)

٢٢٣ - تفتيش .

متهم بسرقة نعجة . ضابط بوليس .
ذهابه إلى منزل أخى المتهم لضبط النعجة .
عدم إذهان هـذا الأخ لفتح الباب .
ملاحظة الضابط من ثقب في الباب . بعض
مايجرى داخل المنزل مما يدعو إلى
الاشتباه في صاحب المنزل . اقتحامه
المنزل لضبط واقعة السرقة . تفتيش
باطل . هذه الحالة ليست من أحوال
التلبس . صاحب المنزل منذر مشبوه .
لا يبرر التفتيش .

(نقض جنائي — اول أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١)

٢٢٤ - تفتيش . وقوعه على صورة مخالفة .

للاوضاع المرسومة له في القانون . مرجع
البطلان . عدم قبول من وقع عليه
التفتيش بهذه الصورة . دليل مستمد منه .
ط ب بطلانه من شخص آخر . لا يجوز
(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٣)

تفتيش

(انظر تلبس وقبض ومخدرات)

٢٢٥ - تفتيش منزل شخص . إجراء التفتيش

يجب أن يكون بواسطة رجل الضبطية
القضائية بشخصه . استعانته بأحد من
أعوانه . جوازه . شرطه . (المواد ١٥
— ١٨ تحقيق)

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٣٠)

تفرع

انظر تبعية

تفسير

(انظر عقد)

تعهدات

(انظر غش)

تغيير وصف الفعل الجنائي

(انظر اشتراك)

تغيير مدة التقادم

(انظر تقادم)

٢١٩ - تفتيش . إذن النيابة في التفتيش .

مايشترط لصحته . مكتوباً موقعاً عليه .
إشارة تليفونية . ليس لها أصل موقع
عليه من الأمر . لا تعتبر اذناً .

(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٠٤)

٢٢٠ - تفتيش :

١ - إذن النيابة بتفتيش محل متهم .
تعيين مأمور الضبطية القضائية الذي
يجرى التفتيش . لضرورة . قيام أى
واحد من مأموري الضبطية القضائية
بالتفتيش عند عدم التعيين . جوازه .
٢ - تنفيذ . الاذن به فوراً . لا وجوب .
مدى التنفيذ - ٣ - شهادة ضابط بوليس .
امتناعه عن الافضاء باسم المرشد الذي
تاوون في كشف الجريمة . تعويل المحكمة
على شهادة الضابط بشأن ما قام به المرشد
في سبيل كشف الجريمة . حقها في
ذلك

[نقض جنائي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٨٥]

٢٢١ - تفتيش . سيارة . تفتيشها برضاء

صاحبها الذي كان فيها . رضاه غيره ممن
كانوا معه فيها . لا يجرى . طعن أحد
هؤلاء في التفتيش لعدم رضائه به .
لا يقبل .

(نقض جنائي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٣)

٢٢٢ - تفتيش . عدم الدفع به لدى محكمة

الموضوع . التمسك به امام محكمة النقض

حكم بالدين . اءاف بالدين . استبدال الدين في الحالتين . أثره . تغيير مدة التقادم . إلى التقادم الطويل . — ٣ — تقادم خمس . مقارنة بشأنه بين التشريع الأهلى والمختلط والفرنسى نتیجتها . سبب تجارى . انتفاؤه . سند تحت الاذن موقع عليه من تاجر . تحريره لعمل مدنى . خضوعه للتقادم العادى (١٥ سنة لا التقادم الخمسى)

(استئناف مصر — تجارى — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٦١٠)

٢٣١ تقادم . وارث . تملكه نصيب باقى الورثة بالتقادم الطويل . جوازه . شروطه . شرائط وضع اليد . النقول بتوافرها . سلطة محكمة الموضوع فى ذلك . حدها (نقض مدنى — ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٥) تقادم

(انظر أتعاب محاماة وبيع وبطلان مراعاة ودائن وخدم وكفالة ووفى)

٢٣٢ تقادم خمسى . الأوراق التجارية التى تسقط به . ماهيتها . (مصر — تجارى — ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٧٨)

٢٣٣ تقادم خمسى . للأوراق التجارية . بناءؤه على افتراض الوفاء . اثباته . باليمين فقط . وجوب توجيهها . بناء على طلب الخصم . لامن المحكمة من تلقاء نفسها . (استئنافية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٤)

تقادم خمسى

(انظر شركات تجارية وليفون)

٢٣٤ تقادم مبرىء . فوائد . قطع المدة . (استئناف مختلط — ٢٣ ابر سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٨) تقدير الاتعاب (انظر مجلس نقابة المحامين)

تفسير العقود

(انظر اختصاص القضاء المستعجل)

تفسير المحررات

(انظر سلطة محكمة الموضوع)

٢٢٦ تفليسة . ديون متنازع عليها . إثبات صوريتها . على عاتق الدائنين المنازعين . مجرد القرابة بالفلس . غير كاف (استئناف مختلط — ٣ ابر سنة ١٩٣٩ ص ١٣١) تفليسة (انظر دائن ودائن مرتين)

٢٢٧ تفويض الراهن للمرتين بيع السند المرهون بدون تنبيه . اعتباره شرطاً تحكيمياً . بطلانه . (عابدين — ٣٠ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٠٨)

٢٢٨ تقادم . إيقاف سريان مدته . لانص . سريان هذه المدة على عديمى الأهلية . (مصر — تجارى — ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٨٤)

٢٢٩ تقادم . مدته . التنازل عنه قبل حصوله أو إطالة مدته . عدم جوازه . لتعلقه بالنظام العام . تقصير مدته . جوازه . بنك . كشف حساب . اعتماده بالسكوت مدة معينة . احترامه أعمال البنوك . طبيعتها .

(مصر — تجارى — ٦ فبراير سنة ١٩٤١ ص ١٠٤٣)

٢٣٠ ١- تقادم . مدته . انقطاعها . الاستناد اليه فى الاستئناف . مع عدم ابدائه ابتداءيا . جوازه . دفاع لاطلب جديد . آثار انقطاع مدة التقادم . اختلاف الفقه والقضاء . رفع دعوى فى الميعاد القانونى . عدم القضاء ببطلان المرافعة . الاحتجاج بالمدة القصيرة . غير جائز ٢- تقادم خمسى . بدء سريانه . صدور

بعد القبض . لا تلبس . متهم . انذاره مشبوه . توافر القرائن على ارتكابه جريمة احراز مخدر . ضبطه وتفتيشه . جوازه . حصولهما في غير حضور العمدة وشيخ البلد . لا يبطلهما . التفتيش الذي يقتضي حضور العمدة وشيخ البلد . تفتيش المنزل . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

(نقض جنائي — ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٠)

٢٣٨ تلبس . حالاته المبينة في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . مشاهدة المتهم مرتبكا يحاول العبث بحجبه . قطع هذا الجيب ووجود مخدر به . ليست من تلك الحالات . احراز المخدر . ليست من الجرائم الواردة في المادة ١٥ التي يكفي فيها لجواز القبض على المتهم . وجود قرائن أحوال دالة على وقوع الجريمة (المادتان ٨ و ١٥ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٥٠)

٢٣٩ تلبس . حالاته . المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . المادة ١٥ تحقيق . مجرد الارتياح في المتهم . لا يبيح القبض عليه . تقديم المادة المخدرة تحت تأثير الاكراه . الاستناد إليه في الادانة . لا يجوز (المادة ٨ و ١٥ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٤٩)

٢٤٠ تلبس . متى يعتبر قائما . مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع جريمة . مثال . عثور ضابط البوليس على مادة بيضاء بصندوق المتهم اثناء التفتيش عن مسروقات . محاولة اخفاء هذه المادة . يكفي لقيام حالة التلبس . تحليل هذه المادة . ظهور

تقرير الزيادة

(انظر زيادة العشر)

تقرير الطعن

(انظر نقض و ابرام)

تقرير بالطعن

(انظر نقض و ابرام)

٢٣٥ تقرير القاضي الملخص . القاضي الذي

يتلوه . لا يشترط أن يكون هو الذي

وضع التقرير .

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٧)

تقرير خبير

(انظر نقض و ابرام)

تقرير نفقة المفلس

(انظر افلاس)

تقسيط

(انظر عند البيع)

تقصير

(انظر تكليف)

تكليف العقار

(انظر عقار)

٢٣٦ ١ - تكليف بالوفاء . ماهيته . أحواله .

توجيهه في حالي الربيع والفوائد . جوازه .

حصوله بانذار أو بخطابات موصى عليها

أو بقرقيات . اعتبار مجرد التأخير في

الوفاء تنبيها . جوازه

٢ - تكليف بالوفاء . لمجرد اثبات التقصير .

غير لازم . متى لم يكن الغرض المطالبة

بالتعويض . تقصير . اثباته بكافة الطرق

(مصر — نجاري — ٤ يونيو سنة ١٩٤١ ص ٩٢٥)

تكليف بالوفاء

(انظر قرض)

٢٣٧ تلبس . الفاء المتهم مادة مخدرة قبل

القبض عليه . تلبس . الفاء مادة مخدرة

مغايرته للقضاء المختلط . وجه التفرقة

(مصر — مستعجل — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٢٨٩)

٢٤٥ تنبيه نزع ملكية . انشغال ذمة المدين
بجزء من الدين مهما قل مقداره . بقاء
التنبيه قائما . حق المدين في طلب
الاقتصار على بيع جزء من العقار متى
كان هذا الجزء كافيا للوفاء بالدين .

(نقض مدني — ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٠)

٢٤٦ تنبيه نزع الملكية . تسجيله . جواز
تنازل الدائن عنه . لاحق للمدين في
الدفع ببطالان الاجراءات لمضى أكثر
من ١٦٠ يوما دون إعادة تنفيذه

(الجزية — ١٦ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٦)

تنبيه نزع ملكية

(انظر حراسة ونقض وإبرام)

٢٤٧ تنظيم . مخالفة . لاداعي لصدور
مرسوم نزع ملكية

[اسبوت الملكية الاهلية — ٢٨ أغسطس سنة

١٩٣٢ ص ٧٥٧]

٢٤٨ تنظيم . خط التنظيم . أعمال التقوية
[انعيم الجزية — ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٥٩٧]

٢٤٩ تنظيم . خط التنظيم . أعمال التقوية

(نقض وإبرام مختلط — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

ص ٩٤١)

٢٥٠ تنظيم . خط التنظيم . البناء خارجه
مخالفة وقتية . لا مستمرة . سقوطها
بمضي ستة أشهر .

(الجزية الاهلية — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠)

ص ٣٩٤)

٢٥١ تنفيذ . العقوبات التي تنشأ عنه . غير
متعلقة بالحكم الصادر بتثبيت الحجز .

خاصة بقواعده . دفع طبقا للقانون رقم

١٧ سنة ١٩١٨ . متعلق به

(اسكندرية — مستعجل — ٣١ أغسطس سنة

١٩٣٩ ص ١٠٢)

انها ليست مخدرا .

(نقض جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١٠)

٢٤١ تلبس . متى تعتبر حالة التلبس قائمة ؟

مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع جريمة
مثال . ضابط مباحث . متهم باحراز
حشيش . استصدار إذن النيابة بتفتيشه .

رؤية الضابط المتهم يضع شيئا في فيه .

استخراجه . حالة تلبس . القبض على

المتهم قبل تبين هذه المادة . صحته .

(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٠٨)

تلبس

(انظر تفتيش وزنا ومخدرات)

تلف البضاعة أوضاعها

(انظر أمين النقل)

٢٤٢ تليفون . عقد الاشتراك الخاص به .

قيمة هذا الاشتراك . سقوط المطالبة

بها بالتقادم الخمسي . سببه

(ملوى الجزية — ١٧ مايو سنة ١٩٤١ ص ١١٠٥)

تنازل

(انظر تقادم ودائن مرتهن وحق الرجوع ودون)

تناقض

(انظر حكم)

تنبيه

(انظر بيع)

٢٤٣ تنبيه بالدفع . إعلانه إلى أحد مدبري

شركة تضامن . صحته . سريلانه على

باقي الشركاء . ولو كان من بينهم إبطالي

محروم من التقاضي .

(مصر — تجاري — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠

ص ٤٧٢)

٢٤٤ تنبيه نزع الملكية . المعارضة فيه . في

الميعاد . غير مؤثر على الاجراءات

السابقة . وبالنسبة للحراسة . حكمه

- تنفيذ
(انظر اختلاس وتعاقب وتفتيش وتعريف ودين وحكم وعقد وقضاء مستعجل وقانون)
- تنفيذ اداري بحكم شرعى
(انظر استئناف)
- تنفيذ العقد
(انظر عربون)
- ٢٥٢ تنفيذ العقوبة . ايقاف . اختصاص المحكمة التى امرت بالغاءه
(المنيا الكلية الاملية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٦٠)
- توافر الجريمة
(انظر قنابل)
- توانى المركب فى الابحار
(انظر بيوع تجارية)
- توريد أقطان
(انظر عقد اذنان)
- ٢٥٣ توزيع . عن ثمن عقار . بالنسبة لحائز العقار . حكمه
(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٥)
- ٢٥٤ توزيع . قائمة نهائية . اشتمالها على خطأ حسابى . تصحيحه . جوازه
(استئناف مصر — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٧٤٠)
- ٢٥٥ توزيع . معارضة . حضور المدين . غير لازم
(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٥ رقم ٨٤)
- توزيع
(انظر مناقضة وحلول محل الدائن)
- ٢٥٦ توقف عن الدفع . ماهيته . كفايته
لاشهار الافلاس
(استئناف مصر — ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٤١)
- ٢٥٧ توقف عن الدفع . محل وقوعه . الامتناع
- أو المعجز عن دفع الدين التجارى
(اسكندرية — قضاء تجارى — ٢٣ سبتمبر سنة ص ٦٧)
- توقف عن دفع الدين
(انظر افلاس)
- توقيع سندات تحت الاذن أو كميالات
(انظر تاجر)
- توكيل
(انظر تحويل وشركة)
- توكيل المحامى بالتقرير بالظعن
(انظر نقض و ابرام)
- ٢٥٨ توكيل مطلق . غير مقيد بمدة معينة . ولا بعمل معين . استمراره . اثبات العكس . جوازه
(استئناف مصر ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥١٢)
- (ث)
- ٢٥٩ ثبوت التاريخ . معناه . الاشارة المادية . ارجاع حكم الدين لتاريخ سابق . غير كاف
(اسكندرية — مستعجل — ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢)
- تمار
(انظر دعوى استرداد)
- ٢٦٠ ثمن . اعطاء مهلة للمشتري لدفعه . أساسه القانونى . لانص على اعطاء البائع مهلة لتسليم المبيع . قضاء المحاكم المختلطة والتشريع الفرنسى فى هذا الصدد
(مصر تجارى — ٦ مارس سنة ١٩٤١ ص ٩١٤)
- ثمن
(انظر صورية وعقد البيع)
- ثمن عقار
(انظر توزيع)

(ج)

٢٦١ جرائم . أنواعها (أ) جرائم وقتية .

جرائم مستمرة . (ب) جرائم بسيطة ،

جرائم عادة (ج) جرائم مركبة أو

مرتبطة . جرائم متكررة . تعريف كل

نوع من هذه الأنواع . الضوابط

الفوارق بينها . أثر ذلك . أمثلة

(العطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

٢٦٢ جرائم الجلسة

١ — المحاضر التي تحرر لاثبات ما يقع من

الجرائم بالجلسة . حجيتها . حرية المحكمة

في الأخذ بها .

٢ — حصانة المحامي مناطها . حمايته أثناء

تأدية واجبه كمحام . ما يقع في هذه

الحالة . كيفية محاكمته عنه . ما يقع

منه بالجلسة في غير هذه الحالة . محاكمته

فوراً . جوازها — (المواد ٥٢ من قانون

المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ و ٢٣٧

تحقيق و ٨٧ مرافعات

(نقض جنائي - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٥١)

جرائم

(انظر ارتباط)

جرائم التصحراء

(انظر محكمة جنائية عليا)

جرائم العود

(انظر حكم غيابي)

جرائم مستمرة أو متكررة أو جرائم

العادة

(انظر محاكمة)

جريمة

(انظر تلبس وعقوبة وهارب)

جريمة الزنا

(انظر دعوى عمومية)

٢٦٣ جريمة النصب . أركانها . ركنها قصد

سلب ثروة الغير والاضرار بالمجني عليه .

(المنيا الملكية - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص ٢٦٣)

٢٦٤ جريمة مستمرة . جريمة وقتية . مناط

التفرقة بينهما . العبرة في الاستمرار .

التدخل المتجدد المتتابع المقصود من

المتهم . مثال . عمدة . اسقاطه اسم شخص

من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له

من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة

مدة السقوط فيها . (المادة ٢٧٩ تحقيق)

(نقض جنائي - ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٣٢)

جريمة الاعتياد

(انظر اقراض وتحريض)

جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد

ربوية

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

٢٦٥ جمارك . حكم اللجان الجمركية . المعارضة

فيه . وجوب إعلانها إلى أمين الجمارك

المحلي . لا لمدير عام الجمارك أو وزير

المالية . وإلا كانت غير مقبولة .

(مصر — تجاري — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ص ٣٥٤)

جمارك

(انظر قرارات)

جماعة

(انظر ائلاف)

جناية

(انظر عقوبة ونظام الحكم)

٢٦٦ جنحة مدنية . شبهة جنحة مدنية .

المسؤولية عنها تضامنية .

(اسكندرية — تجاري جزئي — ٢٢ ديسمبر

سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٦)

جنسية

(انظر شركة)

٢٧٠ حبس العين . عند ما يكون المشتري

تاجرا . عدم جوازه . ألا عند إفلاسه

(اسكندرية التجارية — ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

ص ١٠٧٠)

حبس العين

(انظر مشتر)

٢٧١ حجز . اختصاص القضاء المستعجل

برفعه . الاستثناء شروطه .

(مصر — مستعجل — ١٣ يناير سنة ١٩٤٠

ص ١٠٨)

حجز

(انظر اختلاس)

٢٧٢ حجز تحت يد ناظر الوقف . حق

المدين المحجوز عليه . والمحجوز لديه .

في الدفع ببطلانه . إذا كان استحقاق

المدين أقل من ١٢٠ جنيهها . بطلان مطلق .

مشابته للبطلان المنصوص عليه بالمادة

٤١٥ من أرقام . حكمه تحديد نصاب

لتوقيع الحجز على استحقاق في الوقف .

(المذممة — ٥ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٦٥٤)

٢٧٣ حجز تحفظي . شروطه . ليس بال لازم

أن يكون الدين معروف القيمة .

(مصر — تجارى — ٢٦ يناير سنة ١٩٤١

ص ٦٢١)

حجز تحفظي

(انظر دين)

٢٧٤ حجز تحفظي تحت يد الغير بمقتضى سند .

تعرض للسند . شروطه .

(مصر — مستعجل — ١٥ يولييه سنة ١٩٤٠

ص ٦٤٠)

حجز تنفيذي

(انظر وقف)

٢٧٥ حجز ما له دين لدى الغير . محجوز

لديه . دفعه للحاجز دينه ما دام حجزه

جنسية الخصوم

(انظر أحوال شخصية)

جنون الجاني

(انظر أسباب الإباحة)

٢٦٧ جواهر ضارة . المادة ٢٣٦ عقوبات .

أركان الجريمة فيها .

(جنايات سوماج - ٢٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٧)

جواهر مضرّة بالصحة . جواهر سامة

(انظر عقاقير طبية)

(ح)

حائز العقار

(انظر توزيع)

٢٦٨ حائز للعقار . إعلانه عند الشروع في نزع

الملكية . وجوبه . إذا كان الدائن

مرتباً أو صاحب اختصاص . عدم

ضرورته إذا كان الدائن عادياً .

(استئناف مصر - ٩ يولييه سنة ١٩٤٠ ص ٣٣٤)

حادث عارض

(انظر التزام عقدي)

حادث قهري

(انظر قوة قاهرة)

حارس

(انظر اختلاس أشياء محجوزة واختلاس وقف)

٢٦٩ حارس قضائي . تعيينه من المحكمة

المختلطة . مقاضاته بشأن الأموال

الموضوعة تحت حراسته . من اختصاص

المحكمة المختلطة . بشرط قيام الصالح

الأجنبي .

[بنى مزار - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٥٣]

حالة الجاني العقلية وقت ارتكاب الجريمة

[انظر أسباب الإباحة]

حبس

(انظر أشياء غائبة)

والخلف على الإدارة، عدم قابليته للتقسام

(مصر — مستعجل — ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ ص

٢٧٨)

حراسة

(انظر الحاق الثمار بالعقار وحجز)

٢٨١ حراسة قضائية . أثرها بالنسبة للحارس

وبالنسبة المستأجرين

(مصر — مستعجل — ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٠

ص ٦٤٣)

٢٨٢ حراسة قضائية . على أعيان مزروع

ملكيتها . جواز تعيين الدائن حارسا

(استئناف مصر — ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٦)

٢٨٣ حراسة قضائية . على ملك مشاع في

حالة النزاع . مقدمة لدعوى البيع لعدم

إمكان القسمة . جوازها .

[استئناف مختلط - ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٢]

حراسة قضائية

[انظر اختصاص ونزع ملكية]

حرمان من الشفعة

[انظر شفعة]

٢٨٤ حرية العمل والتجارة . تقييدها . زماناً

ومكاناً . التمييز فيما يبطل التعاقد ويجيزه .

التزام بمعاملة تاجر دون آخر . بطلانه .

حدوده

الأكاديمية الكلية الاهلية - ١٤ يناير سنة ١٩٣٩

ص ٧٩٣)

٢٨٥ حساب . متى يجوز الطعن فيه . ومتى

لا يجوز . نتيجة هذا الطعن . فحص الحساب .

من جديد . قيوده وشروطه .

(مصر — تجارى — ١٨ ابريل سنة ١٩٤١

ص ١٠٦٣)

حساب

(انظر ريع وعقد فتح اعتماد)

٢٨٦ حساب جارى . انتهاءه . سريان الفوائد .

صحيحاً . لا يجوز (المادة ٢١٩ مرافعات)

(تقضى مدنى - ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٠)

حجز ما للمدين لدى الغير

(انظر اختصاص وعقد فتح اعتماد)

٢٧٦ حجز منقولات . الحراسة عليها .

لا يلزم المدين بها . لا حجز بغير حارس .

حق المدين في التصرف في المنقولات .

لا عقاب

(الجزرة الاهلية — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص

٣٩٤)

٢٧٧ حجر للسفوف . بدايته ونهايته .

(الجزرة الاهلية — ٩ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٢)

حجر

[انظر سفوف]

٢٧٨ ١ — حراسة . القضاء المستعجل فيها .

قضاء مؤقت . جواز . الرجوع اليها من

جديد . أحواله .

٢ — حراسة . بعد تلميه نزع ملكية .

انقناع المدين بالعقار . غير ملزم

(ابي سوييف الكلية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠

ص ٢٥٩)

٢٧٩ ١ — حراسة شروط توفرها الاستعجال .

وعدم المساس بأصل الحق

٢ — حراسة . في حالة اختلاف الشركاء

وجوب توافر الخطر على الاعيان

المشتركة .

٣ — حراسة . اختصاص القاضى المستعجل

بها . أساسه النظام العام . قبول أحد

الشركاء لها . غير كاف لتقريرها .

(مصر — مستعجل — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

ص ١٠١)

٢٨٠ حراسة . على المال المشترك . للشيوخ

بالاتفاق صراحة أو ضمناً . جوازه
قانوناً . إثباته . بالمراسلات أو بالبينة أو
بالقرائن . بلا حاجة لعبارات خاصة
[مصر - تجارى - أول ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٦٧]

حق الرجوع
(انظر التزام)

حق الشريك في طلب انتهاء الشركة
(انظر شركة)

حق الضمان
(انظر بيع)

٢٩١ حق الطعن . في دعوى حساب . ليس

تخصيرياً ولا تمهيدياً

[استئناف مختلط - ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٨٥]

حق التقييم الجديد في المقاضاة
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

حق المحكمة في منح مهلة
(انظر مهلة)

حق المدعى المدني
(انظر دعوى عدمية)

حق المشتري
(انظر بيع ودعوى الضمان)

حق المشتري في فسخ البيع
(انظر بيع تجارية)

حق المطل
(انظر قاصر)

حق النيابة العمومية في سلب الولاية
(انظر ولي شرعى)

حق النيابة في رفع الدعوى العمومية
(انظر قرار حفظ)

حق ملكية الرسائل
(انظر رسالة)

حق المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف
التهمة
(انظر وصف التهمة)

احتسابه . أساسه .

(استئناف مختلط - ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٦)

حسابات شركة المحاصة
(انظر شركات محاصة)

حسن النية

[انظر سند تجارى]

حشيش

[انظر مخدرات]

حصانة المحامى

(انظر جرائم الجلسة)

٢٨٧ حضانة أم لا بنها . الحكم بها من المحكمة

القنصلية . لا يمنع المحكمة الشرعية من

الحكم بضمه لأبيه . لا تناقض بين

الحكمين لاختلاف السبب في الدعويين

[مصر - مستعجل - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٧٧]

حضور المدين

[انظر توزيع]

٢٨٨ حق الحبس . عدم دفع الثمن . عدم

خروج المبيع عن حيازة البائع باختياره .

عدم قابليته للتجديد . حق البائع في فسخ

البيع . عند رجوع المبيع إلى حيازته .

وعدم الوفاء بالثمن

(المنشيه الجزئية - ٢٢ مايو سنة ١٩٤١ ص ١١١٧)

حق ارتفاق

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه ووضع يد)

٢٨٩ حق الارتفاق . جواز إنشائه . لمنفعة

عقار مقبلة .

(مصر الاهلية - ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٦٥)

حق الدفاع الشرعي

[انظر أسباب الاباحة]

٢٩٠ حق الرجوع . الدفع بسقوطه . ليس

من النظام العام . عدم قبوله من المحيل

سوء النية . تنازل المحيل عن التمسك به .

حقوق المؤلف

(انظر ملكية أدبية)

٢٩٢ حقوق الارتفاق . لاحصر لها . جواز

انشائها . بالاتفاق الصريح أو الضمني .

استفادته من نية المتعاقدين

(مصر الأهلية — ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٦٥)

٢٩٣ حكر . شركة . التزام شخصي به .

قبلها . سر يانه على الكافة . حالته .

(استئناف مختلط — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩

ص ٢٨٤)

٢٩٤ حكم . أثره الرجعي . من تاريخ رفع الدعوى

. دعوى حساب . نتيجتها . بصدوره

(اسكندرية — مستعجل — ٣١ أغسطس سنة

١٩٣٩ ص ١٠٢)

٢٩٥ حكم . أخذه بتقرير خبير للاسباب التي

بنى عليها . اعتبار هذه الاسباب أسبابا

للحكم .

(نقض مدني — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ١٢٩)

٢٩٦ حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه .

خاؤه من نص القانون الذي عوقب

بموجبه المتهم . بطلانه . مثال . جنحة

سب .

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص

٨٣٥)

٢٩٧ حكم . البيانات الواجب توافرها فيه .

تاريخ الواقعة . الواقعة المذكور تاريخها

في الحكم لا تتحقق فيها الجريمة . تحقق

الجريمة في وقائع سابقة أثبت الحكم

وقوعها ولم يعن بتحديد تاريخها . الطعن

في هذا الحكم . متى لا يقبل ؟

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٣٦)

٢٩٨ حكم . النطق به . تأجيل النطق لزمن

أزيد من المنصوص عليه قانونا . لا يبطله .

(المادة ١٧١ تحقيق)

(نقض جنائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٤)

٢٩٩ حكم . بيان الواقعة

(نقض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١٦)

٣٠٠ حكم . تسببيه . طلب احتياطي . اغفال

الرد عليه . لا يعتبر قصورا في التسبب

(نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٧٦)

٣٠١ حكم . تسببيه . طلب تثبت ملكيته على

أساس الغصب . القضاء بالملكية تكملة

المبيع . ابتناؤه على أسباب غير منصفة

على حقيقة النزاع . نقض . مثال . وقف

(المواد ١٠٣ مرافعات و ٢٣٦ و ٢٦٠

و ٢٦١ و ٢٦٦ و ٢٦٧ مدني)

(نقض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٧٦)

٣٠٢ حكم . تسببيه . توجيه مطاعن الى

تقرير الخبر . أخذ المحكمة بما ورد

فيه . لاساطان لمحكمة النقض

(نقض مدني — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٩٩٢)

٣٠٣ حكم . تسببيه . وجوبه . معنى التسبب .

مجرد الإشارة فيه الى أدلة الثبوت

دون ايراد مؤداها . لا يكفي . (المادة

١٠٣ مرافعات)

(نقض جنائي — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٥٥)

٣٠٤ حكم . تسببيه . مخالفة محكمة الاستئناف

المحكمة الابتدائية في مسألة أخذها

بأسباب الحكم الابتدائي مع أسباب

من عندها . لا تناقض . اعتمادها على

أسباب الحكم الابتدائي . معناه .

الأسباب التي لا تناقض مع الأسباب

التي اضافتها هي . (المادة ١٠٣ مرافعات)

(نقض مدني — ٣١ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩١٩)

٣٠٥ حكم . تسببيه . تدوينه بالكتابة .

التوقيع عليه من الفاضل الذي أصدره .

حكم استئنافي . اعتماده في أسبابه على

فيه غير مانع من المعارضة
[استئناف مختلط — ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٢]

٣١٢ حكم غيابي من محكمة الجنايات . في
جنتحة . القبض على المحكوم عليه . إعادة
محاكمته أمام محكمة الجنايات دون
المعارضة في الحكم . غير جائز . جرائم
العود . طبيعتها
(جنابات بن سويف - ٦ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٥٤)

حكم غيابي
(انظر سرقة بعود)

٣١٣ حكم صادر من هيئة لا ولاية لها .
لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه .
(مصر - مستعجل - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ١٩٠)

حكم صادر على خلاف حكم سابق
(انظر استئناف)

حكم
(انظر جمارك . وفسخ العقد . وقوة الشيء المحكوم
فيه ونقض وابطام)

حكم ابتدائي بالبراءة
(انظر استئناف)

حكم الافلاس
[انظر افلاس]

حكم بالبراءة
[انظر ارتباط]

حكم بالادانة
[انظر ارتباط]

حكم بتمثيit الحجز
[انظر تنفيذ]

حكم جنائي
[انظر قوة الشيء المحكوم فيه]

حكم شرعي
[انظر استئناف وقاعدة شرعية]

مجرد الاشارة الى اسباب الحكم الابتدائي
الذي لم يوقع عليه . اعتباره كأنه غير
مسبب .
(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٣٤)

٣٠٦ حكم . تنفيذ . دعوى جديدة به .
غير مقبولة .
(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٦)

٣٠٧ حكم . قاض سمع المرافعة واشترك في
في اصدار الحكم ولم يحضر النطق به .
عدم توقيعه على مسودة الحكم . لا يوجب
البطلان .
(المواد ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٣ مرافعات)
(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٧)

٣٠٨ حكم . وصفه بأنه غيابي أو حضوري .
من حق المحكمة التي أصدرته مهما كان
وصفه بالمنطوق
(الاصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٤)

٣٠٩ حكم ابتدائي . اعلانه رأساً الى شيخ
البلدة . اثبات امتناع تابع المحكوم عليه
عن استلامه . دون ذكر اسم التابع أو
اثبات الانتقال الى محل المحكوم عليه .
بطلان الاعلان . قبول استئنافه بعد
النيعاد .
(استئناف مصر — ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ ص
١٠١٣)

٣١٠ حكم جنائي نهائي بالبراءة . حججته على
الدعوى المدنية . أحوال هذه الحجية .
عدم جواز العود مدنياً إلى نسبة الربا
الفاحش بعد البراءة
(استئناف مصر — ١٩ مايو سنة ١٩٤٠)

٣١١ حكم غيابي . بالنسبة للبعض . التضامن

حكم شرعي بتفسير شرط الواقف

[انظر نقض و ابرام]

حكم محكمة مختلطة

[انظر محاكم أهلية]

حكم مرسى المزاو

[انظر دعوى استحقاق]

حكم نزاع ملكية

[انظر استئناف ونزع ملكية]

حل الشركة

[انظر شركة]

حلف على المصحف

[انظر شهادة]

٣١٤ حلول محل الدائن . مدين متضامن .

مدى حلول محل الدائن . مدين دفع

أكثر من حصته في الدين . توزيع

تمن أطيان له نزع ملكيتها . وفاء لدين

آخر عليها . مدين متضامن معه في

دين آخر لبنك . توفيقه باقي المطلوب

للبنك . ليس له أن يدخل في التوزيع .

ليس له صفة في الطعن في تصرفات

ذلك المدين (المادة ١١٥ مدني)

[نقض مدني - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ١٠٠٣]

حلول الدين

[انظر قرض]

حماية أجنبية

[انظر شركة]

حماية الدستور والنظم

[انظر نظام الحكومة]

٣١٥ حوالة . القضاء بملكية المحتال . فصل

في أصل الحق . خروجه عن اختصاص

القضاء المستعجل

[مصر - مستعجل - ١٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٨]

٣١٦ ١ - حوالة . بيانها اللازمة . ماهيتها

صحتها حتى يقوم الدليل على عكسها .

اغفالها . اعتبارها حوالة ناقصة . غير

ناقلة للملكية . مبذبة على قرينة قانونية

غير قاطعة . جواز اثبات عكسها .

٢ - حوالة على يياض . اعتبارها وكالة .

جواز اثبات العكس

(مصر - نجاري - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

ص ٧٣٠)

٣١٧ حوالة . حوالة بدين بقصد الوفاء .

تنقل ملكية الدين الى المحتال . مباشرة

المحتال بناء عليها . التنفيذ على ملك المدين .

دخوله في المزايدة مشترى لنفسه استيفاء

لدينه من ثمن المبيع حقه في ذلك .

استخلاص أن الحوالة كان مقصودا

بها الوفاء . سلطة محكمة الموضوع في

في ذلك .

(نقض مدني - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص

٩٨٩)

٣١٨ حوالة . شروطها . تأثيرها على الفوائد

(الفيوم الاهلية - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص

٥٥)

حوالة

(انظر شركة)

٣١٩ حوالة بالدين . أحكامها . التزامات

المدين فيها . بالنسبة للمحيل والمحال .

حالة الابرء

(استئناف مختلط - ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٥)

٣٢٠ ١ - حوالة مدنية . عدم ذكر استلام

المحيل للمبلغ في الحوالة . أثره .

٢ - حوالة تجارية . تحويلها بعبد

الاستحقاق . حكمه . كالتحويل المدني

فيما يتعلق بالرجوع على المحيل

(الاسكندرية الملكية الاهلية - ١٩ أكتوبر سنة

١٩٤٠ ص ٤٥٩)

٣٢٥ خيانة أمانة . شركة . الشريك المدير

(محكمة جنح مصر المختلطة — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩)

(ص ٥٠٧)

خيانة أمانة

(انظر اختلاس أشياء بحوزة ووكيل بالعمولة)

(د)

٣٢٦ دائن . اقتضاء دينه . بالاحتياال .

لا يعتبر سلبا لثروة مدينه . وبالتالي

لا نصب

(المنيا الكلية — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص

٢٦٣)

٣٢٧ دائن . بسند اذنى . قبوله بالتفليسة . أثره .

عدم استبدال الدين . تغيير مدة التقادم .

من ٥ الى ١٥ سنة . انقطاع التقادم .

لا يعتبر تعاقدًا قضائيا .

(مصر — تجارى — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠)

ص ٣٧٢

دائن

(انظر صاح قضائى وصورية)

دائن أجنبي

(انظر افلاس)

٣٢٨ ١ - دائن مرتهن . بيعه العين المرهونة .

عدم جوازه . إفلاسه . إقرار السند بك

بالبيع . بطلانه .

٢ - دائن مرتهن . تأجيله العين المرهونة .

تنازله عن عقد الرهن لآخر . مقابل

قيامه بدفع جزء من الدين . حق المتنازل

له فى الرجوع على المدين بالدفع . وبفوائده

دون باقى الدين ، أو أى مبلغ آخر

كايجار نظرية الوفاء مع الحلول . حكمها

تبين القصد من دفع الدين . أهو مضاربة

أو حوالة . حكم كل منهما . سندك .

حيازة البائع

(انظر حق الحبس)

(خ)

خادم

انظر مسئولية

٣٢١ خبير . أجرته . تذاذها على من طلب

تعيينه . أو على من حكم عليه بالمصاريف .

الضامن فى دفعها . مراعاة نسبة

المحكوم به .

(استئناف مصر — ٥ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٥٥)

خبير

(انظر شهادة)

ختم الحكم بعد الثمانية الأيام

(انظر نقض وإبرام)

٣٢٢ خدم . تقادم . تعريفهم . عقد ايجار

الاشيخاص . يمين . تجدد

(سراج الكلية — ١٨ مايو سنة ١٩٤١ ص

١٠٢٥)

خطأ مادي

(انظر بحالس حسية)

خطابات

(انظر محضر ضبط وفسخ العقد)

٣٢٣ خطف طفل . فاعل أصلى . شريك .

التسوية بينهما فى العقاب . بيان طريقة

الاشتراك . ليس ضروريا (المادة

٣٥٠ ع ٢٨٨)

(نقض جنائى — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٠ ،

ص ٢١٧)

٣٢٤ خيانة أمانة . بيع على التجربة . بقاء

الملكية لصاحب المبيع . تصرف المشتري

فى هذه الفترة فى المبيع . اضرار بصاحبه .

خيانة أمانة (المادة ٣٤١ ع)

(نقض جنائى — ٢٥ نوفمبر سنة ٤٠ ص ٥٤٩)

- الخصوم في الدعوى الأخيرة
(المنيا الجزئية - ٩ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٩٠٥)
- ٣٣٤ دعوى استحقاق . مرفوعة بعد حكم
مرسى المزداد . الاثبات على عاتق مدعيها
(استئناف مختلط - ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٤)
- ٣٣٥ دعوى استحقاق العقار . مناط اعتبارها
فرعية . رفعها أثناء إجراءات البيع . وقبل
الحكم بمصرى المزداد ولم تدفع الامانة .
أو يوقف البيع . استئناف الحكم الصادر
فيها . موعده . عشرة أيام .
(استئناف مصر - ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٦)
- ٣٣٦ دعوى استحقاق فرعية . أثرها . وقف
إجراءات البيع . لا إجراءات نزع الملكية
(الجيرة - ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٦٥٢)
- دعوى استحقاق
(انظر اختصاص ورفع)
- ٣٣٧ دعوى استرداد . رفعها من غير المالك .
عدم قبول
(مصر الاهلية - ٢٢ يناير سنة ١٩٤١ ص ٩٠٦)
- ٣٣٨ دعوى استرداد . عن ثمار جنينة . صورية
البيع المدعى به . حالته .
(استئناف مختلط - ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٦)
- ٣٣٩ ١ - دعوى اشهار الافلاس . قرار
إيقافها حتى يفصل في جنحة ربا .
استئنافه . جوازه
٢ - دعوى اشهار الافلاس . وجوب
خلو الدين من النزاع . شموله فوائد
ربوية . رفع الدعوى العمومية . مانع
من قبولها
(استئناف مصر تجارى - ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٥٣)
- دعوى أصلية تعلن للخصم
(انظر الناس اعادة النظر)
- ٣٤٠ دعوى الحراسة . الاختصاص . المحل .

- معين علي تفليسة الدائن المرتهن . حدود
حقه في تحويل الديون . أثره .
(المحلة الجزئية - ١٣ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٢٤)
- دائنين
[انظر تفليسة]
- ٣٣٩ دخول منزل . متى تتحقق الجريمة
المنصوص عنها في المادة ٣٧١ ع ؟ مجرد
وجود شخص مختفياً فيه . دخوله بناء
على طلب زوجة رب المنزل . يكون هذه
الجريمة (المادة ٣٢٥ ع - ٧٣١)
(نقض جنائى - ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٤٥)
- دعوى الاستحقاق العقارى
(انظر استئناف)
- ٣٣٠ دعوى . مجنى عليه قاصر . إدعائه بحق
مدنى . قبول المدعى عليه . التقاضي معه
وعدم دفعه الدعوى بعدم أهلية المدعى .
صدور الحكم لمصلحة المدعى . التمسك
بعدم أهليته بعد ذلك . لا يجوز .
[نقض جنائى - ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٠١]
- ٣٣١ دعوى : مباحقاتها . غير مؤثرة في قيمتها .
أحواله
[المنيا الكلية الاهلية - ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٣]
- ٣٣٢ دعوى ابطال التصرف . الدعوى البوليصة
. الدعوى بالصورية . ماهية كل منهما
والغرض منها . دعوى الصورية .
تعرض الحكم للبحث في الدعوى
البوليصة . لا يستوجب نقضه .
الراسى عليه المزداد . طعنه بالصورية
في تصرف سابق على رسو المزداد . البحث
في أسبقية دينه على التصرف . لا نقض
(نقض مدنى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٢٥)
- ٣٣٣ دعوى استبدال حارس . تفرعها من
دعوى الحراسة . وجوب . رفعها على

قهرى - ولا استمرار قيام النزاع الشرعى مانع من رفعها

(استئناف مصر - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٨٤)

دعوى بوليصة دعوى صورية

(انظر دعوى إبطال التصرف)

دعوى بيع لعدم إمكان القسمة

(انظر حراسة قضائية)

٣٤٧ دعوى التزوير الفرعية - سلطة المحكمة

في الحكم برد وبطلان أية ورقة تحقق

لها - أنها مزورة - تقديم أدلة التزوير -

الحكم بالتزوير قبل الحكم بقبول أو

رفض الأدلة - جوازه - أدلة محكوم

بقبولها - استخلاص المحكمة تزوير

الورقة من تحقيق هذه الأدلة ومن أقوال

الشهود - عدم ورود ذلك في أدلة التزوير

الأخرى - لا يمنع المحكمة (المادتان ٢٨٢

و ٢٩٢ مرافعات)

(نقض مدنى — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١٧)

٣٤٨ دعوى تزوير - أدلتها - الأصل عدم

جواز المناقشة إلا فيما أعلن منها - طاب

امتداد الأجل - لتكملة الأدلة بإعلان

جديد - جوازه - تركه لتقدير المحكمة

١ (الازبكية - ٤ مارس سنة ١٩٤١ ص ٩٣٦)

٣٤٩ دعوى تزوير فرعية - ترك المرافعة

فيها - غير جائز -

(اسكندرية الملكية الاهلية — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ص ٩٠٣)

دعوى تعويض

(انظر أعمال تجارية)

٣٥٠ دعوى جنائية - في تهمة اختلاس -

إيقافها حتى يفصل في دعوى براءة

الذمة - جوازه -

(تولا الجزئية - ٤ مارس سنة ١٩٤١ ص ٩٣٥)

إذن النقابة - بمخاصمة محام - سقوط

الدفع بعدم الاختصاص

(مصر — مستعجل — ١٢ ابريل سنة ١٩٤١

ص ١٠٨٤)

٣٤١ دعوى ائتمان - حق المشتري في رفعها -

نشوءه من يوم حرمانه من العقار

(استئناف مصر - ٦ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٢)

٣٤٢ دعوى ائتمان - رفعها بطريق التبعية -

أو بطريقة أصلية - علاقتها - بدعوى

الاستحقاق

(اسكندرية الاهلية - ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٦٠٦)

دعوى ائتمان

(انظر بيع)

دعوى المطالبة بقيمة المنفعة

(انظر بطلان)

٣٤٣ دعوى الملك - دعوى اليد - عدم الجمع

بينهما - متى يكون ؟ رفع دعوى منع

التعرض بعد رفع دعوى الملك - جوازه

(المادة ٢٩ مرافعات)

(نقض مدنى — ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٣٠)

٣٤٤ دعوى الاستحقاق - رفعها من الشريك

أو من تلقى حقه عنه - قبل إجراء القسمة -

عدم قبولها (المادتان ٢٦٠ و ٢٦٦ مدنى)

(نقض مدنى — ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٤)

دعوى الاستحقاق

(انظر استئناف)

٣٤٥ دعوى الاسترداد المشار إليها بالمادة

٣٥٤ تجارى - اعتبارها دعوى فسخ

(اسكندرية - تجارى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

ص ٩٠٨)

٣٤٦ دعوى بطلان المرافعة - المحكمة من

رفعها - إهمال الخصم في تحريك دعواه

بعد إيقافها - انتفاء هذا الإهمال لسبب

الدعوى الأصلية بنظرها . ولو نص في عقد الضمان على اختصاص آخر

(مصر - قضاء نجارى - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٧٠)

٣٥٥ دعوى عمومية . الدفع بستوسطها بالنسبة للشريك الوطنى . بسبب براءة الفاعل الأصلي الأجنبي أمام القضاء المختلط . عدم قبوله .

(عابدين - ٢٢ ابريل سنة ١٩٤١ ص ٩٣٧)

٣٥٦ دعوى عمومية . تحريكها . موكل إلى النيابة . حق المدعى المدنى فى تحريكها . استثناء . لا تأثير لدعواه على حق النيابة فى إقامة الدعوى مادامت رفعتها على الوجه الصحيح . صورة دعوى . (المادة ١٧٦ تحقيق)

(نقض جنائى — ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠ ص ٣١٢)

٣٥٧ دعوى عمومية . ضد مرتكب جريمة أو فعل فى الخارج . وجوب اقامتها من النيابة وحدها . لا حق للمدعى المدنى فى رفع دعواه مباشرة ضدها المرتكب . جريمة زنا . وقائعها بمصر وباريس . اختصاص محاكم كل منهما بنظرها . عدم جواز إقامة الدعوى المدنية والعمومية بالنسبة لوقائع باريس (المطارن — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

دعوى عمومية (أنظر أشياء ضائعة واقراض)

٣٥٨ دعوى مدنية . حكم براءة المتهم . لا يترتب عليه رفض الدعوى المدنية . تعويض

(مصر مختلط — جنج — ١٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٦٠)

٣٥٩ دعوى من القاصر أو المحجور عليه ضد الوصى أو القيم . بطلب الحساب .

دعوى جنائية

(انظر اثبات)

٣٥١ دعوى حراسة . بين وطنيين . للاحاق الثمرات بالعقار . المحجوز عليه أمام المحكمة المختلطة . خضوعها لقضاء المحاكم الاهلية

(كفر الزيات - ٧ ابريل سنة ١٩٤١ ص ١١١١)

دعوى حراسة

(انظر قانون)

٣٥٢ دعوى حساب . عن مسجد . متنازع فى جهة وقفه . المحاكم الاهلية غير مختصة بنظرها . وجوب إيقافها الى أن يفصل نهائياً فى هذا النزاع

[استئناف مصر - ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٥٦٨]

دعوى حساب

(أنظر حق الطعن وحكم ورفق)

دعوى الحراسة

(أنظر انظر ورفق)

دعوى ريع

(انظر نفقة)

دعوى شخصية

(انظر دعوى صحة التوقيع)

دعوى شخصية أو عينية

(انظر اختصاص)

دعوى الصورية

(انظر صورية)

٣٥٣ دعوى صحة التوقيع . دعوى شخصية . تسجيل حكمها . ليس له أثر رجعى . إلى تاريخ تسجيل العريضة . للاحجية له على ذوى الحقوق قبل التسجيل

(استئناف مصر - ٤ يونيه سنة ١٩٤٠ ص ٥٠)

٣٥٤ دعوى ضمان فرعية . اختصاص محكمة

٣٦٣ دفاتر تجارية . قيمتها في الاثبات .

شروطها . تقديمها . من طرف . جعله عبء الاثبات على الطرف الآخر

(مصر تجارى — ١١ ابريل سنة ١٩٤١ ص ١٠٦)

٣٦٤ دفاع . أساس المحاكم الجنائية . تحقيق

المحكمة للوقائع في وجه الخصوم بالجلسة .

شاهد . تعذر سماعه أمام المحكمة . أقواله

في التحقيق . الاعتماد عليها . وجوب

تلاوتها بالجلسة

[نقض جنائى — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٩]

٣٦٥ دفاع . دفعوع فرعية . حق المحكمة في

ضمها إلى الموضوع والفصل في الدعوى

برمتها بحكم واحد . عدم الفصل في

الدفعوع الفرعية استقلالاً . ليس في ذلك

إخلال بحق الدفاع .

[نقض جنائى — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٢]

٣٦٦ دفاع . متهم بجناية . وجوب حضور محام

يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات .

حرية المحامى في سلوك طريقة الدفاع

التي يراها (المادة ٢٥ تشكيل)

(نقض جنائى — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٦)

٣٦٧ دفاع . محام عن متهم بجناية ومتهم بجنيحة .

قصره الدفاع عن المتهم بالجناية .

المتهم بالجنيحة . ليس له أن يتظلم بدعوى

الاخلال بحقه في الدفاع

(نقض جنائى — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٢)

دفاع

[أنظر أسباب الاباحة وتقدم ووقف]

دفاع شرعي

(أنظر أسباب الاباحة)

٣٦٨ دفاع وطنى . وسائله . اتلافها . إعدامها

نية الخيانة العظمى . قصد مساعدة العدو .

قصد إضعاف الدفاع الوطنى غير لازم .

بدء سريان الخمس سنوات . المادة

٣٤ من قانون المجالس الحسبية . من

تاريخ بلوغ الرشد أو رفع الحجر .

الاذن للقاصر بإدارة أملاكه في حكمه

(شين الكوم الاهلية — ٢٠ ماير سنة ١٩٤٠

ص ٢٢٩)

دعوى موقوفة

(أنظر نقض و ابرام)

٣٦٩ دعوى نفقة . دعوى تبعية . دعوى

أصلية . نزيد على النصاب الجزئى .

اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها .

استئناف الحكم الصادر فيها . ميعاده .

٦٠ يوما من تاريخ إعلانه .

استئناف مصر الاهلية — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠

ص ٤١٧)

٣٦١ دعوى وضع اليد . الاستناد في دعوى

اليد إلى أدلة الملك . جمع بين دعوى وضع

اليد والملك . لا يجوز . (المادة ٢٩

مرافعات)

(نقض مدنى — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٣٥)

٣٦٢ دعوى وضع يد . مستندات خاصة

بالملك . استخلاص القاضى منها ما هو

متعلق بالحيازة وصفتها . جوازه (المادة

٢٩ مرافعات)

دعوى تزوير فرعية . القضاء

بصححة الورقة المقدمة في الدعوى بعد

استبانة صحتها دون السير في إجراءات

التحقيق . جوازه . ورقة رفعت الدعوى

بناء عليها . طلب الخصم تأخير الحكم

ليطعن فيها بالتزوير . حق القاضى في

تقدير هذا الطلب وفي إهداره (المادة

٣٨٢ مرافعات)

(نقض مدنى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٦١)

به المحكمة الابتدائية فليس لمحكمة الاستئناف أن تعيد الموضوع إلى المحكمة الابتدائية بل تفصل فيه المحكمة الاستئنافية

[مصر - مستعمل - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٩٣]

٣٧٤ دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها . لا يكون من النظام العام إذا كان متعلقا بالدعوى المدنية فقط . لا يجوز أن تعرض له المحكمة من قلة تقسمها . لا يجوز إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض

(نقض جنائي - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٠)
دفع بعدم قبول الالتماس
(انظر الالتماس إعادة النظر)

دفع رصيد حساب وفوائده
(انظر مهلة)

دفع فرعى
(انظر نقض وإبرام)

ذكر يتو
(انظر أملاك عامة)

دليل
(انظر اثبات)

دليل عدم الوفاء
(انظر انقاب عمامة)

٣٧٥ دغمة . القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . التعويضات المنصوص عنها فيه . ماهيتها . نوع من التضمينات المدنية والغرامة . عقوبة . توقيعها . منعى من تلقاء نفس المحكمة . تقديرها . هتروك للقاضي .

(نقض جنائي - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص ١٧١٧)

٣٧٦ دولة أجنبية . التخابر مع مأموريها .

إساءة الصنع في وسائل الدفاع . وقوعها على مال مملوك للدولة . أو سبق تخصيصه لأغراض الدفاع . غير لازم . جواز وقوعها على مال مملوك للغير أو لفاعليها وقت ارتكاب الجريمة .
[محكمة عسكرية عليا - ٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٧٤٧]

دفتر الموالي

(انظر تزوير ورفاة)

دفع

(انظر دعوى عمومية ووقف)

دفع بدعوى التفضالة

[انظر سبب جديد]

٣٦٩ دفع بسقوط الحق . في المطالبة بسند إذنى . إقرار المدين . بعدم الوفاء . بسقطه

(مصر - تجارى - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٢)

٣٧٠ دفع بسقوط الحق بالتقدم . غير مقبول . في حالة إبداء دفع أخرى يستفاد منها بقاء الدين في ذمة المدين

(مصر تجارى - ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٨٤)

دفع بسقوط حق الرجوع

(انظر حق الرجوع)

دفع بعدم اختصاص المحاكم

[انظر انقاب عمامة]

٣٧١ دفع بعدم الاختصاص . وجوب إبدائه أولا . طلب الصلح قبله . يسقطه

(استئناف مصر - ١٨ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٥)

٣٧٢ دفع بعدم الاختصاص . جواز إبدائه في جلسات تالية . إذا لم يوجد ما يفيد التنازل عنه .

(مصر - تجارى - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٥٩)

٣٧٣ دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . دفع موضوعي . إذا أخذت

- الأوراق التجارية .
(مصر — تجارى جزئى — ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٠
ص ٢٢٤)
ديون
(انظر شركات تجارية)
الديون العقارية
(انظر قانون)
ديون متنازع عليها
(انظر تفضيل)
(ر)
رأس المال
(انظر توجّهات)
رب العمل
(انظر نائب تجارى)
ربا فاحش
(انظر حكم جنائى نهائى بالبراءة)
رد
(انظر وقف)
٣٨٣ رد الثمن . ماهيته فى دعوى الضمان .
اشتماله على ما زاد على قيمة المبيع وقت
الاستحقاق والتضمينات .
(استئناف الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١
٦٠٦)
٣٨٤ ١ رد القضاة . الجهة المختصة بالفصل
فيه . قبول حكمها للاستئناف فى كل
الأحوال
٢ — رد قاضى جزئى . غير عضو فى
دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .
اختصاص أية دائرة بنظرها
(استئناف مصر — ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٩)
٣٨٥ رد القضاة . التنازل عنه . تعجيل القضية
أمام قاض آخر . لا يمنعان من السير
فى إجراءاته
(استئناف مصر — ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٩)
قصد الاستعداد على مصر . وجوب
توافر قصد خاص . ماهيته . حمل
الحكومة الاجنبية على محاربة مصر أو
العدوان عليها .
(محكمة عسكرية عليا — ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ ص ١٩٠٢)
٣٧٧ دين . المطالبة به فى بحر ستة أشهر .
لا تسرى إلا على الكمبيالات والسندات
المبينة بالمادتين ١٦٠ و ١٨٩ تجارى .
دون عقد الرهن التجارى
(مصر — تجارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٧٣)
٣٧٨ دين . المنازعة فيه . لا تغنى . عدم تحققه .
احتمال صحة هذه المنازعة وعدمها . غير
مانع من توقيع الحجز التحفظى .
منازعة غير قاطعة . تترك لمحكمة الموضوع
مصر — تجارى — ٢١ يناير سنة ١٩٤١
ص ٦٢١)
٣٧٩ دين . تجديده . ثمن مبيع . تحرير سندات
به . ليس كذلك . تحريرها على آخر .
تنازل البائع عن حق الامتياز . صحته .
(مصر — مستعجل — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٢٨٠)
٣٨٠ دين . عرض الدين . المادة ٣٤٧
مرافعات . شروطه .
(المنيا الاهلية — ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٣)
٣٨١ دين . لبنك التسليف الزراعى . استصدار
حكم به . غير لازم . التنفيذ بالطريق
الادارى . كفايته .
(استئناف مصر — ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٣٥)
دين
(انظر كفالة وابرام)
دين تجارى
(انظر توقف عن الدفع)
٣٨٢ ديون . التنازل عنها . حوائتها . القواعد
المدنية الخاصة بها . عدم سريلانها على

٣٨٦ رد القضاة . الفارق بشأنه بين التشريعين
المصرى والفرنسى . أسباب الرد . الفقرة
٨ من المادة ٣٠٩ مرافعات مصرى .
بقاؤها . حذف مقابلهما فى فرنسا .
سببه . أثره .
(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٧٧)

٣٨٧ رسالة . حق ملكيتها . قيوده . مداها .
(طنا الكلية الاهلية — ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٥٧)
رسالة
(انظر اتلاف)

٣٨٨ رسوم . تقديرها .
(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة ١٩٤١ ص ١٠١٨)
رسو مزاد الاستبدال
(انظر وفن)

٣٨٩ رشوة . —
تعريفها . توافق ارادتي الراشى
والمرتشى . وجوبه .
(مصر . قرار احالة — ٨ - سبتمبر سنة ١٩٤٠
ص ٩٣)
رصيد
(انظر عقد فتح امتداد)

٣٩٠ رضاء :
١ - بائع . فساد رضائه . استنتاجه
من وقائع الدعوى . موضوعي . متى
لا تدخل محكمة النقض .
٢ - بائع . توقيع الحجر عليه للسفاه .
تحصيل أنه كان فاسد الرضاء من وقائع
الدعوى وأدلتها . الاستشهاد على ذلك
أيضا ببعض ألفاظ قرار الحجر .
لا سبيل فيه على المحكمة
(نقض مدنى — ٢ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦٧)
رضاء
(انظر استجواب المتهم)

٣٩١ ركن الاعتياد فى الجريمة . متى
يعتبر متوافرا . تردد المحقق عليها على
منزل المتهم عدة مرات بناء على طلبه
لارتكاب الفحشاء به . توافر ركن
الاعتياد . تسهيل لارتكاب الفحشاء .
موجب للعقاب . حتى مع التسليم بعدم
وقوع التحريض من جانب المتهم
(المادة ٢٣١ ع — ٢٧٠)
(نقض جنائى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٥٥)

٣٩٢ رهن فى صورة بيع وفائى . تعلقه
بالمنقول
(مصر — مستعجل — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ ص ٩٩)

٣٩٣ رهن فى صورة بيع وفائى . بطلانها .
اعتبار السند مجرد عقد قرض .
(قنا الكلية لاهلية — ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٠١)

٣٩٤ ١ - رهن تجارى . مدى تمييزه عن
الرهن المدنى . الصفة التجارية لأصل
التعاقد . قروض البنوك . تجارية بالنسبة
للبنك . تجارية أو مدنية بالنسبة للمدين
حسب قصده . عمل تجارى مختلط .
تمييز صفة الدين بالنسبة للمدين .
٢ - رهن تجارى . إجراءاته . سرابها
على الرهن المدنى .
(عابدين — ٣٠ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٨)

٤ - زنا . تلبس . معناه . أمثلة
(الطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
١ . ٤ زنا . خطابات ومكاتيب . جواز
استنتاج حصول الفعل منها . مسألة .
تقديرية

(الطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
٢ . ٤ زنا . دعوى الزوج المعارف بالزنا .
غير مقبولة .
(مصر الكلية الاهلية — ٩ مارس سنة ١٩٤١
ص ١٠٣٩)

٣ . ٤ زنا . وقائع — في مصر وباريس .
لاسلطان المحكمة الأجنبية في هذه
الجريمة على ولاية المحاكم المصرية .
اختصاص المحاكم المصرية قبل
الاجنبية بنظر هذه الجريمة . مبررات
ذلك .
(الطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

زوج

(انظر زنا)

٤ . ٤ زيادة العشر . أثرها . اخلاء . التزامات
الراسى عليه المزداد . تعليق ملكيته على
شرط فاسخ . تحقق الشرط . بتقرير
الزيادة
(استئناف مصر — دمارس سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٢)

(س)

سائق

(انظر مسؤولية مدنية)

سب

(انظر قذف)

٥ . ٤ سب علني . ركن العلانية . وجوب

٣٩٥ رهن حيازي . عودة العين المرهونة إلى
حيازة الراهن . أثرها . بطلان الرهن .
غير مطلق بالنسبة للغير . لاحق للراهن
في التمسك به . حق المرتهن في حبس
العين

(المحلة الجزائية — ١٣ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٣)
٣٩٦ رهن عقارى . اختصاص . وجه
التماثل والفرق بينهما . آثارهما

(كسفر الزيات — ٧ ابريل سنة ١٩٤١ ص ١١١٩)
٣٩٧ رهن عقارى . طلب ضمنى . ترتيب
وتوزيع

(استئناف مختلط — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٨)
رهن عقارى
(انظر بيع وقامى)

٣٩٨ ريع . توزيعه بين الشركاء . دون
ابداعه أو انتظار الفصل في الحساب .
سبيله . فرض نفقة لكل شريك
(استئناف مصر — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٧)

(ز)

٣٩٩ زنا . أدلته ضد شريك الزوجة . على
سبيل الحصر . ماهية هذه الأدلة
(الطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
٤٠٠ ١ - زنا . تعريفه . لا يتم إلا بالوطء .
مادون ذلك . لا يعتبر جريمة ولا شروعاً .
شروط جريمة الزنا . قيام الزوجية .
القصد الجنائى . مدلوله .

٢ - زنا الزوجة . اثباته بكافة الطرق .
بخلاف الشريك . فأدلته على سبيل
الحصر

٣ - زنا . أدلته في مصر وفرنسا .
الفوارق بينهما .

اثبات توافرة . (المادة ٢٦٥ - ٢٦٧ ع

- ٣٠٦ ع)

(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٧٩)

سبب تجارى

(انظر تقدم)

سبب تجارى أو مدنى

(انظر سند تحت الاثن)

٤٠٦ سبب جديد : -

١ - اثبات ورقة . تقديمها . على أن

تكون مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم

اعتبارها كذلك

٢ - الدفع بدعوى الفضالة لأول مرة

أمام محكمة النقض . لا يجوز

(نقض مدنى - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٣٧)

سبب جديد

[انظر نقض و ابرام]

سبب قهرى

(انظر دعوى بطلان المرافعة)

٤٠٧ سبق الاصرار متى يتوافر؟ استخلاصه

من أمور تؤدي اليه . إثارة هذه المسألة

أمام محكمة النقض . لا يجوز . (المادة

١٩٥ ع - ٢٣١)

(نقض جنائي - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٢٩)

سبق الاصرار

(انظر ضرب)

٤٠٨ سرقة . اختلاس . ظرف مغلق .

حقيبة مغلقة . تسليمها بموجب عقد

من عقود الأمانة . اختلاس ما فيهما .

يصح اعتباره سرقة

(نقض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١٢)

٤٠٩ سرقة . شيء ضائع . حبسه بنية تملكه .

سرقة . مجرد عدم التبليغ فى المدة

المعينة . مخالفة . (قانون الاشياء

الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨

والسادتان ٣١٨ و ٣٢٢ ع)

(نقض جنائي - ٢ يونيو سنة ١٩٢٩ ص ٢٩٩)

٤١٠ سرقة بعود . الجرائم التى تشاكلها

المنصوص عليها فى المواد ٥١ ع وما يليها .

المحكمة المختصة بنظرها . محكمة

الجنايات . الحكم الغيابى الذى يصدر

فيها . حكم غيابى فى جنابة ولو كان

قد صدر بعقوبة جنحة . بطلانه بمجرد

حضور المتهم أو القبض عليه قبل سقوط

العقوبة . (المواد ٢١٥ وما بعدها تحقيق

و ٥٣ تشكيل)

(نقض جنائي - ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٤٧٧)

٤١١ سرقة بعود . جنحة بطبيعتها . جنابة

جوازية . الحكم فيها . أثره . سقوط

الدعوى العمومية . الحكم به من النظام

العام .

(قرار الاحالة محكمة اليوم — ٢٨ أكتوبر سنة

١٩٤٠ ص ٤٦٨)

سرقة

(انظر أشياء مختلطة واختلاس أشياء محجوزة

وتفتيش)

سريان الفوائد

[انظر قرض]

سريان المدة

[انظر ائلاص]

سريان مدة السقوط

[انظر قوة قاهرة]

سفه

[انظر رضا]

٤١٢ سفينة . تصرفاته . بعد ظهور السفينة وقبل

الحجر . بطلانها . فى حالة ثبوت نية

المتعاقد معه .

[الجيزة الاهلية - ٩ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٢]

القاضي المستعجل في بحثه .

[مصر - مستعجل - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٧]

سلطة قاضي الموضوع

(انظر صلاح)

سلطة المحاكم

(انظر شركة)

سلطة المحكمة

[انظر شهادة]

سلطة المحكمة في الحكم برد وبطلان

أية ورقة

[انظر دعوى التزوير]

٤١٥ سلطة محكمة الموضوع . في تفسير

الحجرات . حدها . متى تتدخل محكمة

النقض . صورة مسألة . اقرار .

(نقض مدني — ٦ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣١٩)

سلطة محكمة الموضوع

(انظر اثبات وحوالة)

سلطة الممثل

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

٤١٦ سلطة الاتهام . لاحق لها في تقديم

متهم إلى محكمة كانت تراها غير مختصة .

حق المتهم في الدفع بعدم الاختصاص

(مصر — قرار حالة — ٣١ يناير سنة ١٩٤١

ص ٧٧٢)

٤١٧ سمسار . حقه في التعويض . عن الضرر

الذي أصابه . مسؤولية موكله عنه

(الدلائل — ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٣٩٢)

٤١٨ سمسرة . ليست عملا تجاريا على إطلاقها .

بيع الاطيان والعقارات . عمل مدني

بحسب . اثباته بالتطبيق للقواعد المدنية

(الدلائل — ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٣٩٢)

٤١٩ سمسرة . متى تكون مدنية ومتى تكون

تجارية . اثبات . طرقه . اختلافها

بحسب طبيعة السمسرة

(مصر الاهلية — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٧٦٦)

٤١٣ سفينة . القائمون بأعمالها . ملاح .

عقد استخدامه . تحديده بالسفيرة .

انتهائها بعودة السفينة . فصله . أجره .

تعويضه .

(العطارين الجزئية — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٤)

سفينة مصرية

(انظر قنابل)

سقوط الحق

[انظر بطلان وتأييد وشركات تجارية]

سقوط الحق بمضي ١٥ سنة

[انظر مصاريف قضائية]

سقوط الدعوى العمومية

(انظر سرقة بحدود)

سقوط الديون

(انظر تجار)

سقوط المطالبة بالسند تحت الاذن

لمضي ٥ سنوات

(انظر سند تحت الاذن)

سقوط المدة

[انظر كفالة]

سقوط حق المشتري في الرجوع على

شركة النقل والتأمين

(انظر بضاعة)

سقوط ضمان البائع

(انظر ضمان البائع)

سلب الولاية

(انظر قاصر وولي شرعي)

سلب ثروة الغير

(انظر جريمة النصب)

سلطة ادارية

[انظر لائحة السلخانات]

سلطة القاضي

(انظر انلاف)

٤١٤ سلطة القاضي المستعجل . حدودها

في بحث الموضوع . الحيز المتوقع

بمقتضى شرط جزائي . مدى سلطة

٤٢٠ سمسرة . متى تكون مدنية . ومتى تكون تجارية

(مصر — تجارى — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٢)

سن الرشد

(انظر أقباط ارثوذكس وأهلية وقاصر)

سن الشاهد

(انظر اجراءات)

٤٢١ سند . النص فيه على صيرورة الحكم

نهائياً . جوازه . استئنائه . عدم جوازه . تبرير ذلك .

(استئناف مصر — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠)

ص ٤٥٦)

سند اذنى

[انظر دائن]

٤٢٢ سند الدين . بقاؤه تحت يد الدائن .

عدم إثبات الوفاء به أو بجزء منه . موجب لالتزام المدين بالوفاء بجميع قيمته .

(استئناف مصر — تجارى — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٦١٠)

سند الدعوى

(انظر استئناف)

٤٢٣ سند تجارى . قابل التحويل . حامله الحسن النية . حقه فى المطالبة .

(استئناف مختلط — ٣ مايو سنة ١٩٣١ ص ١٣٢)

٤٢٤ ١ — سند تحت الاذن . استحقاق وقت

الطلب . دفع قيمته . ميعاده . اليوم التالى لتحريره . بروتستو . عدم الدفع . غير لازم .

٢ — سند تحت الاذن . الدفع بسقوط

الحق فيه . بمضى المدة . ليس من النظام العام . حق المدين فى التمسك به أو

التنازل عنه وتركه صراحة أو ضمناً . بذائه على قرينة الوفاء . أمثلة .

٣ — سند تحت الاذن . الدفع بسقوط

الحق فيه . بمضى المدة . دون صدور ما يفيد تنازل المدين عن التمسك به أو

دحض قرينة الوفاء . إثبات عدم التخالص باستجواب المدين أو بالبيئة أو بتقديم

الدفاتر . غير جائز . حق الدائن فى توجيه يمين الاستيثاق فقط . أثر ذلك .

(استئناف مصر تجارى — اول ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٨٠)

٤٢٥ ١ — سند تحت الاذن . سقوطه بمضى

٥ سنوات . يجب اعتباره عملاً تجارياً .

٢ — سند تحت الاذن . متى يعتبر عملاً

تجارياً ومتى يعتبر عملاً مدنياً . أثر كل عمل منهما

٣ — سند تحت الاذن . موقع عليه من

تاجر . افتراض تجارية السبب . اعتبار

ذلك قرينة قانونية غير قاطعة . إثبات عكسها بالبيئة والقرائن . جائز .

٤ — سند تحت الاذن . سبب تحريره ظاهراً

أو غير ظاهر . سبب تجارى أو مدنى .

موقع عليه من تاجر أو من غير تاجر .

آثار هذا التفريق

(مصر — تجارى — ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٨٥)

٤٢٦ ١ — سند تحت الاذن . متى يعتبر عملاً

تجارياً . ومتى يعتبر عملاً مدنياً . غموض

سبب تحريره . قرينة على العمل

التجارى . إثبات العكس . جوازه .

٢ — سند اذنى . تقسيط الدين فيه .

يخرجه عن العمل التجارى .

(استئناف مصر — تجارى — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٦١٠)

٤٢٧ سند تحت الاذن . ماهية البيانات

الضرورة لصحته . إغفالها كلها أو بعضها . أثره . بطلانها بطلاناً مطلقاً . اعتبارها مجرد اعتراف بدين . ماهية الفوارق بين السند تحت الاذن والاعتراف بالدين . استحقاق السند . إغفال تاريخه . أثره . عدم اعتباره سنداً تحت الاذن (مهر — تجارى جزئى — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٣)	شرط (انظر مقال)
سند تحت الاذن [انظر تقادم ومهلة]	شرط إرادى (انظر اقرار)
سند دين [انظر مهلة]	شروط البيع (انظر نزع الملكية)
سندات اذنية [انظر عقد البيع]	شرط الواقف (انظر وقف)
٤٢٨ سندات تحت الاذن . تحويلها . أنواعه . ماهيتها . شروط صحة التحويل (مهر — تجارى — ١١ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٧)	شرط تأجيل التسليم (انظر انتقال ملكية)
سنديك (انظر افلاس)	شرط جزائى (انظر سلطة القاضى المستعمل)
سوء القصد (انظر بلاغ كاذب)	شرط عدم جواز حوالة السند (انظر مهلة)
سيادة اقليمية (انظر اختصاص وعماكمة)	شرط فاسخ [انظر زيادة المشر]
سيارة . [انظر مسئولية مدنية]	شروط وضع اليد [انظر تقادم]
سميد (انظر مسئولية)	شركاء (انظر حراسة وربيع)
سيف ميناء معين (انظر بضاعة)	٤٢٩ ١ — شركات . انقضاؤها . مقاضاتها . سقوط الحق فيه . مدته . بدؤها .
(ش)	٢ — شركات . اندماجها . أثره
شاهد (انظر دفاع)	٣ — شركات افلاسها . أحواله
	٤ — شركات . انقضاؤها . اقتسامها بلا نصفية . مقاضاتها .
	٥ — شركات . ديونها . نشوءها حال قيامها حين تصفيتها . سقوطها بالتقادم الجمعي . بدؤها
	٦ — شركات تجارية . المادة ٦٥ تجارى . تطبيقها . أحواله .
	٧ — شركات تجارية . ديونها . دعاويها رفعها ضد المصنفين . أو مديرها .

شمولها . اجراءات التنفيذ

(الاسكندرية التجارية — ٢٣ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٧٦)

٤٣٠ ١ - شركات . انقضاؤها . في حالة الخلاف بين الشركاء . عدم تقيده بمدة الشركة . طلب الانقضاء . تقديمه . ممن تسبب في الخلاف . عدم قبوله .

٢ - شركات . عدم النص على من يقوم بمجردا في حالة انفصال بعض الشركاء منها . حق المحكمة في اختيار من يقوم به

(مصر — تجارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ١٦٨)

٤٣١ شركات . انتهاءها بهلاك مالها كله أو معظمه .

(مصر — تجارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٦١)

٤٣٢ شركات . شخصيتها المعنوية . استمرارها حتى انتهاء التصفية .

[اسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٢]

٤٣٣ شركات محاصة . لاشخصية اعتبارية لها . لاضرورة لتعيين مصف فيها . تعيين شخص ثالث لتسوية الحساب كفايته

(مصر تجارى — ٧ ابريل سنة ١٩٤١ ص ٧٠)

٤٣٤ شركات نقل الركاب والبضائع . اعتبارها من اثناء النقل وتأتى أعمالا تجارية .

(مصر — تجارى — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٤٧٩)

٤٣٥ شركات واقعية . توافر الاركان العامة لتأسيس الشركات فيها . كفايته .

اعتبارها شركات محاصة . أثر ذلك . (مصر — تجارى — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٠)

٤٣٦ شركة . جناسيتها . حوالة . قبول المدين . شركة . شركة . حماية أجنبية . القانون الواجب تطبيقه . حوالة لاسم مستعار

(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ١١٢٩)

٤٣٧ شركة . طبيعتها . عقد . شرط . انعقادها . نية تكوينها . اشتباها بعقد القرض . المشترط فيه . اختصاص المقرض بجزء من الربح . الرجوع إلى نية المتعاقدين . عند التباس القرض بالشركة . عدم تدخل دافع الحصص في الاعمال . اعتبارها قرضا .

(اسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٣)

٤٣٨ شركة . عدم تحرير عقد لها . وعدم تحديد ميعاد لها . لابطالان . حق كل شريك في طلب انائها . وفسخها . في وقت لائق . سلطة المحاكم في تقدير أسباب الفسخ . تعذر العمل في الشركة . موجب لانائها .

(مصر — تجارى — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٠)

٤٣٩ ١ - شركة . عقد شركة . اشتراط توقيع المديرين معا . تفسيره .

٢ - شركة . تصرف شريك غير مأذون له بالادارة . أثره . التزام الشركة بقيمة ما انتفعت به .

٣ - شركة . مدير الشركة . توكيله . غيره . جوازه .

- بالتضامن
(مصر — تجارى — ١٨ يونيو سنة ١٩٤١ ص ٩٢٠)
شركة تضامن
(انظر مسؤولية تضامنية)
- ٤٤٣ شركة محاصة . إثبات وجودها بالبينة
(اسكندرية الملكية الاهلية — ١٨ يناير سنة ١٩٤١ ص ٦٠٠)
- ٤٤٤ ١ - شركة محاصة . مميزاتها .
٢ - شركة تضامن . إجراءاتها
الشكوية . إغفالها . يوجب بطلانها . أثر
البطلان تصفية الشركة . اعتبارها
قائمة إلى يوم طلب البطلان . إثبات
وجود الشركة . خضوعه للقواعد العامة
٣ - شركة أشخاص . انقضاؤها
ب وفاة أحد الشركاء . تعيين مصف لها
بعد الوفاة . وجوبه . باقى الشركاء
هم المصفون . فى حالة عدم تعيين مصف .
الشريك المصفى . مسؤوليته . عدم تصفية
الشركة . أثره . قيام الشركة .
(استئناف مصر — تجارى — ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٤٠ ص ٩٠٨)
- ٤٤٥ ١ - شركة مدنية متخذة شكلا تجاريا .
طبيعتها . اعتبارها شركة تجارية فى
فرنسا مهما كان الغرض منها . اعتبارها
مدنية أو تجارية فى مصر بحسب الغرض
منها .
٢ - شركة مساهمة . اعتبارها شركة
مدنية . جوازها
٣ - شركة تجارية . شركة مدنية .
تعريف كل منهما
(مصر — تجارى — ٢٢ مايو سنة ١٩٤١ ص ١٠٥٥)
- ٤٤٦ شركة مدنية متخذة شكلا تجاريا .
الرجوع إلى الغرض من إنشائها .

- ٤ - شركة تضامن . تضامن الشركاء
فى تعهداتها . التزام الشركة بالتعهد أصلا
٥ - شركة تضامن . مقاضاة الشركة
أو أحد الشركاء . جوازها .
٦ - شركة تضامن . مديرها . اعتباره .
وكيلا عن الشركاء والشركة . الحكم
ضد شريك غير مدير . عدم جواز
تنفيذه على الشركة .
٧ - شركة . انحلالها . باتفاق الشركاء .
وجوب نشر سبب انقضاءها .
٨ - شركة . مديرها . انتهاء و كالتة
عند فسخها . حلول المصفى محله . تمثيله
للشركة بعد فسخها .
(اسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٢)
- ٤٤٥ شركة . مكونة من قاصر مأذون له
بالتجارة وبالغ . ليس لها مركز قانونى .
اشهار افلاس الشركة فيما يختص بالبالغ .
جوازها .
(مصر — تجارى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٧٨٤)
- ٤٤١ شركة تضامن . شركة توصية .
إجراءات . إشهارها . عدم استيفائها .
موجب لبطلان الشركة . حق الشركاء
فى طلبه . عدم سر يانه على الماضى .
(استئناف مصر — تجارى — ٥ ديسمبر سنة
١٩٤٠ ص ٧٧٦)
- شركة
(انظر اختلاس وتعويضات وتذية بالدفع وحكر)
- ٤٤٢ شركة تضامن . وفاة أحد أعضائها .
أثرها . إمكان حل الشركة . اتفاق
ورثة المتوفى . مع باقى الشركاء . على
استمرار الشركة . اعتبار الورثة شركاء

شهود أو خبراء . رفضه . سلطة المحكمة
في ذلك . بيان أسباب الرفض . لا موجب
(المادة ١٧ تشكيل وما بعدها)
(نقض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ٤٢٧)

٤٥٠ شهادة . سماعها في غيبة المتهم .

جواز

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٣)
شهادة

(انظر مدع مدني)

شهادة ضابط بوليس

(انظر تفتيش)

٤٥١ شهود . سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية .

حقها في ذلك . طلب المتهم سماع شهود .
رفضه على أساس أنها لا تملك اجراء
تحقيق تكميلي . نقض الحكم (المادة
١٨٦ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨)

٤٥٢ شيك . وظيفته . انقضاء الدين لقبض
قيمته

(مصر — تجاري — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠

ص ٧٧)

شيوخ

(انظر حراسة)

(ص)

صاحب العمل

(انظر مسؤولية)

صالح أجنبي

[انظر حارس قضائي]

٤٥٣ صالح مختلط . العدول عنه .

اتفاق مونترو . النص على حالات

استئنافية

(المنيا الجزئية — ٩ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠٩٥)

لتمتين مدى طبيعتها .

(مصر — تجاري — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠

ص ٦١٨)

الشريعة الاسلامية

(انظر أهلية)

شريك

(انظر اشتراك وخطف طفل وزناوة قوبة ونقض

وابرام)

شريك على المشاع

(انظر بيع وشفعة)

شريك وطني

(انظر دعوى عمومية)

٤٤٧ ١ — شفعة . شريك على الشيوع .

حقه في الاخذ بالشفعة . عدم جواز

حرمانه منه . أحوال الحرمان من

الشفعة . شفيع . أسبقيته في حق الشفعة

تساويه مع آخر . أثر ذلك .

٢ — شفعة . وجوب انصبابها على العقار

بتمامه . قصر الطلب على جزء منه . مسقط

لحق الشفعة . تعدد الشفعاء . حق المحكمة

في ترتيبهم

[المحلة الكبرى — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٦]

شفيع

(انظر شفعة)

٤٤٨ شهادة . تقديرها . موضوعي . امتناع

الشاهد عن الحلف على المصحف .

عدم تصديق المحكمة اياه في أقواله .

لا غبار عليها في ذلك

(نقض جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠)

٤٤٩ شهادة . خبير . حق المتهم في استدعاء

الشهود أو الخبراء أمام محكمة الجنايات

اسماع أقوالهم . اعلانهم من قبل النيابة

بناء على أمر قاضي الاحالة . اعلانهم

من قبل المتهم . عدم حصول أي منهما .

طلب المتهم تأجيل الدعوى لاعلان

٤٥٤ صداق . دعوى المطالبة بآجله .

صندوق توفير مصلحة البريد . هل يكون خصما فيها .

[منطأ الشرعية — ١٨ . ولاية سنة ١٩٣٧ ص ١١٢٧]

٤٥٥ صفة تجارية . الاعتياد على القيام بأعمال

تجارية . اثباتهما بكافة الطرق .

(الاسكندرية — تجارى جزئى — ١٥

ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٤)

صفة

(انظر وكيل)

٤٥٦ صلح . عقد تراضى . فسخ . شرطه .

قوة الشيء المحكوم فيه . التزام . شروط صحته . محله .

[اسكندرية السكبه — ١٤ يناير سنة ١٩٣٩

ص ٧٦٢]

٤٥٧ صلح . ماهيته . تحديد نطاق النزاع

الذى انقسم بالصلح . استخلاص

النتائج المبتغاة منه . مدى سلطة قاضي

الموضوع فى ذلك . (المادتان ٥٣٢

و ٥٣٤ مدني)

[نقض مدني — ١٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٧٧٥]

صلح

(انظر اتحاد الدائنين وتحكيم ودفع بعدم

الاختصاص)

٤٥٨ صلح قضائي . تفليسة . سر يانه على

كل دائن سبق دينه الافلاس . نشوء

الدين . العبرة بتاريخه . لا يصدر حكم

مثبت له .

(اسكندرية — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٩٣٨)

صلح قضائي

(انظر محضر التدوية الودية)

٤٥٩ صلح واق من التفليس . مصدق عليه

من المحكمة المختلطة . سر يانه على

جميع الدائنين . وان لم يتدخلوا فيه .

حقهم فى المعارضة فيه . أحوال هذه

المعارضة . احترام القضاء الأهل . عند

صيور رته نهائيا . وجوبه

[مصر — تجارى جزئى — ٢٣ ابريل سنة

١٩٤٠ ص ٢٧٥]

صندوق توفير مصلحة البريد

(انظر صداق)

٤٦٠ صورية :

١ — استنتاجها من وقائع الدعوى . عدم

دفع الثمن . عدم وضع اليد على المبيع .

علاقة المشتري بالبائع . تحصيل واقعى .

لا شأن لمحكمة النقض به

٢ — الاعسار . صورية العقد . لا تلازم

بينهما . يسار المشتري . البحث فيه

غير مجد .

(نقض مدني — ٢ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦٦)

٤٦١ صورية . الدعوى بها . حقوق الدائن

فيها . مداه . اثبات الصورية .

أحواله

[استئناف مختلط — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩

ص ٢٨٤]

صورية البيع

(انظر دعوى استرداد)

٤٦٢ صورية تدليسية . اثباتها بالقرائن .

جوازه . عند توافر هذه القرائن . مبدأ

ثبوت بالكتابة . غير لازم

(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠

ص ٥٦٤)

صورة الحكم الابتدائي

(انظر نقض)

صور شخصية

(انظر محررات)

(ض)

ضامن

(انظر استبدال الدين ومسئولية)

٤٦٣ ضامن غير تاجر . مقتضاته أمام المحكمة

التجارية . جوازها مادام الضمان عن

دين تجارى

(مصر — تجارى جزئى — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠

ص ٢٧٣)

ضباط البوليس

(انظر تلبيس)

٤٦٤ ضرب . ركن العمد . قصد إصابة

شخص . إصابة آخر كان يسير مصادفة

بجواره . مسئولية الضارب عن نتيجة

فعلة الذى ارتكبه متعمداً . (المادتان

٢٠٥ و ٢٠٦ ع - ٢٤١ و ٢٤٢)

(نقض جنائى - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٣١)

٤٦٥ ضرب . عصابة مسلحة . مناط هذه

الجريمة . مجرد التوافق . يكفي سبق

الاصرار . لا يشترط . (المادة ٢٠٧ ع

- ٢٤٣ ع)

(نقض جنائى - ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣١٤)

ضرب

(انظر نقض و ابرام)

٤٦٦ ضرب أفضى إلى عاهة . نية خاصة .

لا يشترط . ركن العمد . متى يعتبر

متوافراً

(نقض جنائى - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٩)

٤٦٧ ضرب عمد . مسئولية الجانى عن جميع

النتائج المحتملة . مسئولية الشريك أسوة

بالتفاعل الأصلي .

(نقض جنائى - ١٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠)

٤٦٨ ضرر . علم المتهم بضرر المادة التى يعطيها

للمعنى عليه . لزومه . ضرر عن طريق

الصدفة . افتراضه من طبيعة المادة .

انكار العلم وادعاء الجهل بضرر المادة .

عبء إثباته على المتهم . ضرر غير مقصود .

وجوب قيام الدليل على علم المتهم مقدماً

بالنتيجة الضارة

(جنابات سراج - ٢٧ يناير سنة ١٩٤٠

ص ٢٤٧)

ضرر

(انظر اختلاس ومسئولية)

ضرر وخطأ

(انظر مسئولية)

٤٦٩ ضمان . مدعى الضمان . طلب الحكم

أصلياً على من أدخلهم ضماناً بالمبلغ

المطلوب منه . لا يجوز طلب الحكم عليهم

بما يحكم به عليه . حقه فى ذلك

(نقض مدنى - ١٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦٩)

٤٧٠ ضمان البائع . عند استحقاق المبيع .

النص عليه فى العقد . عدم لزومه . أثره .

رد الثمن مع التضمينات . سبب الاستحقاق .

العلم به . يسقط الضمان . تعديل الضمان .

جوازه

(استئناف مصر - ١٦ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٨٩٩)

٤٧١ ضمان البائع . مدة سقوطه . بدعسريانها .

من تاريخ الحكم نهائياً بالاستحقاق .

لا من تاريخ البيع أو النزاع

(استئناف الاهلية - ٢٧ يناير سنة ١٩٤١

ص ٦٠٦)

ضمان البائع

(انظر استئناف وبيع)

ضمان البضاعة

(انظر النقل النهري)

ضيق مالى

(انظر افلاس)

(ط)

٧٢ طاعة . طلاق . اختصاص محاكم

الأحوال الشخصية بالنسبة له . مداه .

نظر إحداها أمام إحدى هذه المحاكم .

يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . ويمنع

سماع الدعوى في الجهة الأخرى .

وحدة السبب في الدعويين .

(مصر — مستعمل — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ص ٣٧٧)

طرق احتمالية

(انظر نصب)

٧٣ الطعن في الاحكام . من يستفيد منه .

حالة عدم الانقسام . أثره . التضامن .

حكمه .

(مصر — مستعمل — ١٢ يوليو سنة ١٩٤٠

ص ٢٧٨)

طعن

(انظر اجراءات وحساب وعقد فتح اعتماد)

طعن بالتزوير

(انظر ورقة رسمية و وفاة)

٧٤ طلبات . موجهة الخصم تدخل ابتدائيا

لأول مرة بالاستئناف . عدم قبولها

(استئناف مخطوط — ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٣)

طلب المعافاة

(انظر استئناف)

طلاق

(انظر طاعة)

(ظ)

٧٥ ظروف مخففة . جنابة محالة إلى محكمة

الجنح . العقوبة فيها مع تطبيق المادة

١٧ ع . حدها الأدنى . ستة شهور . مثال

جنابة سرقة (المادتان ٢٧٣ و ١٧ ع

- ٣٠٦ و ١٧ ع)

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٣١)

(ع)

٧٦ عادات تجارية . مصدرها . قوتها . نية

العاقدين . تعارضها مع قواعد القانون

المدني . حكمه .

(اسكندرية — تجاري جزئي — ٢٢ ديسمبر

سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٦)

حامل مصاب

(انظر مسؤولية)

٧٧ عاهة . القاء المتهم سبخاً من الحديد على

الحجني عليه . انفراسه في رأسه وتخلف

عاهة عن ذلك . مساءلته عن العاهة (المادة

٢٠٤ ع — ٢٤٠)

(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٨)

عاهة مستديمة

(انظر قاضي الاحالة)

عديم الاهلية

(انظر تقادم)

عزل الوكيل . عزل جزئي

(انظر وكيل)

٧٨ عربون . تعريفه . الغرض منه . ضمان

تنفيذ العقد . النص عليه في القانون

الفرنسي . حكمه . العقود التي يسرى

عليها حكم العربون . المقايضة . والوعد

بها . سكوت القانون المصري . الأخذ

بالعرف في مصر بما يتفق مع القانون

الفرنسي .

(استئناف مصر — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩

ص ٣٥)

٧٩ عربون . تعريفه . أخذ القضاء المصري

بأحكام التشريع الفرنسي

(اسكندرية — مستعمل — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠

ص ١١١)

بنقل حق المبنى . أو بعمل شئ معين
لتلك الهيئة . طبيعته . عقد معاوضة .
لاهبة . اشتراط الرسمية . غير لازم

[استئناف مصر - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٥٧٠]

٤٨٧ عقد . تفسيره . استخلاص قصد

المتعاقدين . متى لا تتدخل محكمة النقض ؟
(نقض مدني — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٣٧)

٤٨٨ عقد . ثبوت تاريخه بعد العمل بقانون

التسجيل . أفضلية العقد السابق تسجيله .

بالرغم من سبق علم المشتري الثاني بسابقة

البيع . أو بتواطئه مع البائع .

(استئناف مصر - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٥٢)

٤٨٩ عقد . عربون . تنفيذه . مسقط لمن نقذه

في النكول عنه

(استئناف مصر - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠

ص ١١١)

عقد - عقود التراضي

(انظر وكالة)

٤٩٠ ١ - عقد . نفاذه . تعلقه على موافقة

الموكل . اثره . ٢ - عقد بيع . فسخه

بالتراضي . صراحة أو التقاضي - ٣ - عقد

دفع بعدم تنفيذه . متى يجوز التمسك به .

(الاستئناف التجارية - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

ص ١٠٧٠)

عقد

(انظر شركة وصالح)

٤٩١ عقد اذعان . ماهيته . عقد توريد أقطان

مقابل قرض . ليس من عقود الاذعان

(مصر - تجاري - ٦ فبراير سنة ١٩٤١ ص ١٠٤٣)

٤٩٢ ١ - عقد فتح اعتماد . حسابه . اشتراط

اعتباره نهائيا . بعد مضي أسبوع من

إرساله . دون الطعن عليه . لا يمنع العميل

من الطعن فيه . أسباب ذلك . نتائجها .

٢ - عقد فتح اعتماد . حساب جار .

٤٨٠ عرض الأجرة . أودفعها بالجلسة .

مزبل للخطر . وبالتالي لاختصاص

القضاء المستعجل

(استئناف مصر - مستعجل - ١٩ مايو سنة

١٩٤٠ ص ١٠٨٨)

٤٨١ عرف تجاري . عدم مخالفته لنص قانوني .

آمر أو مانع . أو النظام العام . أخذ

القضاء به

[استئناف مصر - تجاري جزئي - ١٦ فبراير

سنة ١٩٤١ ص ٧٨٩]

عرف تجاري

(انظر محاكم تجارية)

عريضة دعوى

(انظر قذف)

عصابة

(انظر اتلاف)

عصابة مسلحة

(انظر ضرب)

٤٨٢ عقار . تكليفه باسم غير مشتريه . عبء

إثبات ملكيته على المشتري . مصادقة .

إقرار . يثبتان ملكية المشتري . وجوب

تسليمها أو إثبات تاريخها قانونا

(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ص ٧٤١)

٤٨٣ عقار بالتخصيص . شروطه .

(طحا - ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٥١)

٤٨٤ عقاقير طبية . أدوية . متى تعتبر جواهر

مضرة بالصحة ؟ جواهر سامة . مدي

تأثيرها على الصحة

(جنايات سوهاج - ٢٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٧)

٤٨٥ عقد . بطلان مطلق ونسبي . تعويض .

شروطه . مهنة . الدخلاء فيها

(مصر - مستعجل - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ١٠٨٠)

٤٨٦ عقد . بين فرد وهيئة عامة . التزام الفرد

- انتهاءها بانتهاء العمليات المتبادلة. ٣ -
عقد فتح اعتماد حساب . قفله . حالاته .
نتائجه . دفع الرصيد وفوائده . حجز
ما للمدين لدى الغير . عمولة البنك .
(مصر - تجارى - ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠٦٣)
عقد استخدام
(انظر سفينة)
- ٤٩٣ عقد البيع والايجار . اعتباره بيعا في حالة
تحديد الثمن أو تقسيطه أقساطا غير
متناسبة مع قيمة المنفعة . أو تحريره
بسندات اذنية
(اسكندرية تجارى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤١
ص ٩٢٨)
عقود التبرع
(انظر فرض)
عقد الضمان
(انظر دعوى ضمان فرعية)
- ٤٩٤ عقد الايجار والبيع . طبيعته . اختلاف
الآراء في تكييفه . الرجوع إلى
نية المتعاقدين
(اسكندرية - تجارى - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤١
ص ٩٢٨)
- ٤٩٥ عقد إيجار . صدوره من المؤجر قبل
انتقال الملكية إليه . التصحيح اللاحق
(مصر - مستعجل - ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ ص ٩٩)
- ٤٩٦ عقد إيجار من الباطن . انتهاءه بانتهاء
العقد الأصلي .
(المنيا الاملية — ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٣)
- ٤٩٧ عقد بيع . غير موقع عليه من المشتري .
غير مانع من تسجيله
(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٤)
عقد تأجير
(انظر لزور)
- عقد رهن تجارى
(انظر دين)
- ٤٩٨ عقوبة . تطبيق المادة ١٧ ع . وجوب
توقيع العقوبة الواردة في هذه المادة
باعتبارها حالة محل العقوبة الأصلية قانونا
[نقض جنائى - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١٢]
- ٤٩٩ عقوبة . جريمة اعتبرتها المحكمة جنائية .
توقيع عقوبة الجنائية عملا بالمادة ٣٢
للارتباط بين الجنائية أو الجرائم الأخرى
التي اقترفتها المتهم . نقض الحكم بالنسبة
للجنائية . اعتبار هذه العقوبات بعد زوال
الجنائية مقررة للجرائم الأخرى . متى
يجوز ذلك ؟ عقوبة غير مقررة لهذه
الجرائم أو عقوبة تخرجت المحكمة في
توقيعها بسبب وجود الجنائية . وجوب
استبعادها .
(نقض جنائى — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٠١)
- ٥٠٠ عقوبة . فاعل أصلى . شريك . تقدير
عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل .
لامانع قانونا . تقدير العقوبة . موضوعى .
بيان أسباب التفرقة في العقوبة التي
توقعها المحكمة على كل من الفاعل
والشريك . غير لازم
(نقض جنائى — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١١)
عقود
(انظر التزامات وعربون)
عقود الاثمان
(انظر سرقة)
- ٥٠١ عقود البيع . سرعان أحكامها . التسجيل .
أثره . بالنسبة لنقل الملكية فقط
(استئناف مختلط - ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٥)
- ٥٠٢ عقود الازعان . ماهيتها . عقود مطبوعة .
كتابة شرط مخالف لشروطها المطبوعة .

- متعلق بالنظام العام .
[اسكندرية — تجارى جزئى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠
ص ٤٨٤]
عمل تجارى أو عمل مدنى
(انظر سند تحت الاذن)
عمل تجارى
[انظر قرض]
عمولة
(انظر وكيل)
عمولة البنك
[انظر عقد فتح اعتماد]
عميل
(انظر عقد فتح اعتماد)
٥١٠ عوامة . اعتبارها منقولا لاعتقاراً
[مصر — مستعجل — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨
ص ٩٩]
٥١١ عيب خفى . عدم رفع الدعوى به فى
الثمانية أيام للعلم به . معناه . مداه
(اسكندرية للكلية الاهلية — ٤ مايو سنة ١٩٤٠
ص ٦٤)
(غ)
٥١٢ غائب . الوكالة عنه محدودة بالنسبة
لأعمال الغائب الخاصة .
(استئناف مختلط — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٥٧)
٥١٣ غرامة . الحكم بها . فى حالة رفض
الالتماس فقط
(شين الكوم للكلية — ١٣ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٦٢)
٥١٤ غرامة تهديدية . عن عدم تقديم التاجر
دفاتره . طبقاً لقرار المحكمة . كحق
المحكمة فى توقيعها . كحق الخصم نفسه
(مصر تجارى — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٤٧١)
٥١٥ غش . فى تنفيذ تعهدات الدفاع الوطنى .
ماهية . اشتماله على كل غش مدنى

- تغليب الشرط المكتوب .
(مصر — تجارى — ٢١ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٢٦)
عقود غير مسماة
(انظر هبة)
٥٠٣ عقود مختلطة — تضمنها عملاً تجارياً
لطرف . وعملاً مدنياً لطرف آخر .
طبيعة العمل بالنسبة للمدعى عليه . وجوب
تعيينه لتحديد الاختصاص المدنى أو
التجارى .
(مصر — تجارى جزئى — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠
ص ٤٧٩)
٥٠٤ عقود مختلطة . طبيعتها . اختصاص
المحاكم بنظرها . يتبع طبيعة العقد بالنسبة
للمدعى عليه
(مصر — تجارى جزئى — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠
ص ٨٩)
علم المدين
(انظر أبطال تعريفات)
٥٠٥ ثلثية الجلسات . حدودها . شروطها .
انطباقها على غرفة المداولة .
(استئناف مصر — ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٩)
٥٠٦ العمالية . مدلولها . متى تعتبر تجارية
(مصر — تجارى — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٢)
٥٠٧ عمال . إصابات العمال . تعويضها .
أنواعه . دعوى التعويض عن هذه
الاصابات . رفعها بعد ستة أشهر من
ظهور العاهة . عدم قبولها .
(استئناف مصر — ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ١٢٧)
٥٠٨ عمال . تقديمهم لمقاول . اعتباره سمسرة .
مقدم هؤلاء العمال يعتبر تاجراً
(مصر — تجارى جزئى — ٧ أكتوبر
سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٧)
٥٠٩ عمل تجارى . عمل مدنى . الفارق بينهما .

أو تجارى . تعريفه

(محكمة عسكرية عليا — ٨ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٧٤٧)

٥١٦ غش المأكولات والمشروبات .
المنصوص عليه في المادة ٣٤٧ ع . تعريفه .
تقديم اللبن بدلا من السمن للمشتري .
لا يعد غشا منطبقا عليها .

(المتيا السكويه — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص ٢٦٣)
غش

(انظر ابطال تعريفات ووسط)
غل يد المدين عن ادارة أمواله
(انظر افلاس)

غلط

(انظر قرار)

غياب المعارض

(انظر معارضة)

(ف)

فاعل

(انظر اشتراك ودعوى عمومية)

فاعل أصلي

[انظر اشتراك وخطف طفل وضرب عمد
وعقوبة]

٥١٧ فسخ الشركات . خطأ التعبير بالفسخ .

انقضاء . لا فسخ : أثر التعبير

(مصر — تجارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٣٥٧)

فسخ الشركة

(انظر شركة)

٥١٨ فسخ العقد . اثبات التقصير . تكليف

المقصر بالوفاء . بورقة رسمية . اجراء

هذا التكليف بالخطابات . جوازه

(مصر — تجارى — ٦ مارس سنة ١٩٤١
ص ٩١٤)

٥١٩ فسخ العقد . لا يكفي فيه الامتناع

أو التأخير . استصدار حكم به . وجوبه

(مصر — تجارى — ٦ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٩١٤)

فقدان الشعور واختيار وقت ارتكاب
الجريمة

(انظر اسباب الاباحة)

٥٢٠ فوائد . حق المطالبة بها . مبدأ
استحقاقها

(الفيوم — ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٥)

٥٢١ فوائد . الحكم بها من محكمة أهلية من

تاريخ المطالبة أمام القضاء المختلط .

القاضى بعدم اختصاصه . جوازه

(استئناف مصر — تجارى — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٧٧٦)

٥٢٢ ١ - فوائد . الالتزام بها . لا يستلزم .

شرط استحقاقها . تفسيره . لا يجوز

التوسع فيه . ٢ - فوائد . استحقاقها

من يوم رفع الدعوى أمام قاض مختص .

المطالبة بها أثناء التقاضى . استحقاقها

من يوم طلبها .

(الاسكندرية التجارية - ١٦ فبراير سنة ١٩٤١
ص ١٠٦٨)

فوائد

(انظر تقادم وحساب جارى وعقد فتح اعتماد وقرض

ووكيل بالعمولة)

فوائد ربوية

(انظر اقراض ودعوى اشهار الافلاس وقوة الشئ .

المحكوم فيه)

٥٢٣ ١ - فوائد ربوية . استردادها . جوازها .

الاتفاق على فوائد زائدة على الحد القانونى .

باطل بطلانا مطلقا . اجازة هذا الاتفاق

صراحة أو دلالة باستبدال دين آخر به

أو باقراره بصلح . لا يجوز . (انواد

١٢٥ و ٤٧٨ مدنى وقانون العقوبات

و ١٤٥ مدنى) - ٢ - فوائد ربوية .
القضاء على المقرض برد ما تسلمه زائدا
على استحقاقه وبفوائد هذه المبالغ من
تاريخ تسلمه إياها . لا مخالفة في ذلك
للقانون (المادتان ١٢٤ و ١٤٦ من القانون
المدنى)

(نقض مدنى — ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٢١)

٥٢٤ فوائد مدى قوتها في الاثبات حجيتها
على مراسلها والمرسلة إليهم . قبولها .
(اسكندرية — تجارى جزئى — ١٦ فبراير سنة
١٩٤١ ص ٦٣٩)

فواتير

(انظر وكيل بالعمولة)

(ق)

قائمة إشهار مزاد الاستبدال
(انظر وقف)

٥٢٥ قاصر . اشتغاله في التجارة . بوساطة وليه
أو وصيه . إشهار إفلاسه . جوازه
(مصر — تجارى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٧٨٤)

٥٢٦ قاصر . المدة الطويلة الممنوعة للحقوق .
عدم سريانها . عليه إلا من تاريخ رشده .
انتفاع شركائه معه . حق المثل . عدم
قابليته للتجزئة .
(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٤٢)

٥٢٧ قاصر . بلوغه سن الرشد . تصرفاته وقت
الفصر . اختصاص المحاكم القضائية
بنظرها . في حالة عدم عرضها على المجلس
الحسبي . قرار المجلس الحسبي في تصرف
الولى . في عقد معين . حال نظر سلب
الولاية . اعتباره قضائيا .
(الدلائل الجزئية — ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٥٠١)

قاصر

(انظر بطلان وتاجر وشركة وقرار)

قاصر أو محجور عليه

(انظر دعوى)

٥٢٨ قاضى البيوع . متى يجوز استئناف حكمه .
(الاسكندرية — الكفاية الاهلية — ١٢ نوفمبر سنة
١٩٤٠ ص ٤٦٥)

قاضى البيوع

(انظر نزع ملكية)

٥٢٩ قاضى الاحالة . حكم من محكمة الجنج
بعدم الاختصاص لأن الواقعة
جناية . اعتبار ما وقع من المتهم جنحة .
التعرض في أسباب أمر الاحالة للاصابة
التي نشأت عنها العاهة المستديمة . التشكك
في صحة نسبتها إلى المتهم . عدم الاشارة
إلى ذلك في المنطوق . خطأ . وجوب
إحالة القضية إلى محكمة الجنايات . العبرة
في الأحكام بمنطوقها . علاقة الأسباب
بلمنطوق .

(نقض جنائى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ١٧٦)

٥٣٠ قاضى الاحالة . مدى اختصاصه .

تحریم الدعوى عليه لاعادة النظر في
موضوعها . القواعد الخاصة بالنظام
القضائى في المواد الجنائية . تعلقم بالنظام
العام .

[بنى سوبف الكلية — ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٠
ص ١٠٢٧]

قاضى الأمور الوقتية

(انظر اجنبى)

٥٣١ قاعدة شرعية . واضحة وغير متنازع
فيها . للمحكمة الفصل فيها بلا حاجة
لايقاف الدعوى أو انتظار حكم
المحكمة الشرعية

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٨)

٥٣٨ القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ . حكمته .
(اعتباراته)

(اسكندرية — مستعجل — ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢)

القانون الدولي
(انظر اختصاص)

قانون المجالس الحسبية
(انظر أقباط ارثوذكس وأهلية)

قانون المملل المختلفة
(انظر أهلية)

القانون الاقليمي
(انظر اختصاص)

٥٣٩ قبض . تفتيش . خفي . استيقاف المتهم

لريبتة فيه . القاؤه كيسا به مخدر في ترعة .
العثور على المخدر ليس نتيجة تفتيش

(نقض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٢١)

٥٤٠ قتل خطأ :

وفاة بسبب حقنة نيوسلفرسان . من
تمورجى . اعتبارها قتيلا خطأ . تطبيق
المادة ٢٣٨ عقوبات والمادتين ١ و ١٤
من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٣٨ لا المادة
٢٣٦ عقوبات

(جنابات - وهاج — ٢٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٧)

٥٤١ قتل عمد . القصد الجنائي في هذه

الجريمة . وجوب استظهاره وإيراد الأدلة
المثبتة لتوافره

(نقض جنائي - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١١)

قتل عمد

(انظر نقض وإبرام)

٥٤٢ قذف . سب . عريضة الدعوى .

المطاعن التي تتضمنها . سرعان حكم
المادة ٣٠٩ ع عليها . متى يكون معاقبا

قانون إصابات العمل

(انظر مسئولية)

٥٣٢ قانون أهلى . لا محل للرجوع إلى نصه

الفرنسى . عند توضيح النص العربى

(استئناف مصر - تجارى - ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٦١٠)

قانون تجارى

(انظر بنك التعميل الزراعى المصرى وعام تجارى
وتضار تجارى)

قانون التسجيل

[انظر عقد]

٥٣٣ قانون تسوية الديون العقارية . المادة

١٣ منه . وقفها . اجراءات التنفيذ .

دون دعوى الحراسة

(كفرالزيات — ٧ أبريل سنة ١٩٤١ ص ١١١)

٥٣٤ قانون العقوبات . لا يسرى على الماضى .

إلا إذا كان فيه مصلحة للمتهم .

(الجيزة — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٥١)

قانون الأحوال الشخصية

(انظر تاجر)

قانون تخفيض الاجارات الزراعية

(انظر اجارة)

٥٣٥ قانون الجمارك . اختلاف النصين العربى

والفرنسى . تطبيق النص الفرنسى .

(مصر — تجارى — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٠)

٥٣٦ قانون خمسة الافدنة . لا يحصى المشتري

وفائيا . غير المتنفذ بزراعة مشتراه .

ومقرض النقود مقابل فائدة في صورة

إيجار .

(استئناف مصر — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٥٦)

٥٣٧ قانون خمسة الافدنة . انطباقه على سيدة

تعمل بوساطة ابنها أو بوساطة مزارعين

(استئناف مصر — ٦ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٢)

- العمومية بالنسبة لوقائع مصر .
(المطابقين - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
قرار المجلس الحسبي
(انظر قاصر ووفاء)
٥٤٨ قرارات لجنة الجمارك . المعارضة فيها .
ميعادها . بدء هذا الميعاد . مواعيد المسافرة .
عدم جواز إضافتها إلى ميعاد المعارضة .
[مصر - تجارى - ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٧٠]
قرارات المجالس الحسبية
(انظر مجالس حسبية)
٥٤٩ قرض . طبيعته . متى يعتبر تجارياً ؟
ومتى يعتبر مدنياً . أثر ذلك بالنسبة
للفوائد والاثبات
الاسكندرية التجارية — ٢٣ مارس سنة ١٩٤١
ص ١٠٧٤)
٥٥٠ قرض . التزام المستقرض بالفوائد .
من تاريخ حلول الدين . أثره . سريان
الفوائد . من الوقت المتفق عليه . ولولم
يحصل التكليف بالوفاء
الاسكندرية التجارية — ١٦ فبراير سنة
١٩٤١ ص ١٠٦٨)
٥٥١ قرض . الاصل فيه . من عقود التبرع .
فوائد تأخير . عدم استحقاقها . إلا باتفاق
صريح .
اسكندرية — تجارى — ١٦ أبريل سنة ١٩٤١
ص ١٠٦٨)
قرض
(انظر عقد اذعان)
قروض البنوك
(انظر رهن تجارى)
قرينة قانونية غير قاطعة
(انظر سند تحت الاذن)
٥٥٢ قسمة . اختصاص المحكمة الجزئية بها .
سواء فى العقار أو المنقول وسواء كانت

- على تلك المطاعن ؟ (المادة ٢١٦ ع -
٣٠٩ ع)
(نقض جنائى - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٩)
٥٤٣ قذف . سب . استعمالها فى المرافعة .
مناطق الاعفاء من العقاب فى هذه الحالة .
كون السب أو القذف من مستلزمات
الدفاع . تقرير ذلك . موضوعى (المادة
٣٦٦ - ٣٠٩)
(نقض مدنى - ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٧١)
٥٤٤ قذف . سب . القذف الوارد فى عريضة
الدعوى . سريان حكم المادة ٣٠٩ عليه .
الغرض من هذه المادة (المادة ٣٦٦ ع -
٣٠٩)
(نقض جنائى — ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٥)
قرائن الاحوال
(انظر اثبات)
٥٤٥ قرار . بايقاف الدعوى . حتى يفصل
فى أمر تصفية شركة . اعتباره حكماً .
قابليته للاستئناف .
(مصر - تجارى - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٦١)
٥٤٦ قرار . مجلس حسبي . باعتبار القاصر
رشيداً . سريانه من هذا التاريخ .
اختصاص المجلس بعدها . معدوم .
المادة ٥٤ من لائحة المجالس الحسبية .
حكماً .
(تبين الكوم الكلية الاعلية — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠
ص ٢٣٩)
قرار
(انظر اثبات ومجالس حسبية)
٥٤٧ قرار حفظ . من النيابة العمومية . عن
وقائع الزنا فى باريس . لا يجوز قوة
الشيء المحكوم فيه إلا عن هذه الوقائع
فقط . حق النيابة العمومية فى رفع الدعوى

- قضاء مستعجل
(انظر حراسة)
- ٥٥٨ قطن . معاملات تجارية بشأنه . طبيعتها .
الزام البنك ببيعها بالعمولة . مداها . تغطيتها
بكمية مماثلة . ليس بضرورى .
(استئناف مصر — تجارى — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٧٧٦)
- قطن
(انظر تاجر)
- ٥٥٩ ١ - قنابل . المراد بذكرها فى القانون .
اسم الجنس . شمولها كافة أنواع القنابل .
تعريفها .
- ٢ - قنابل . احرازها . بطريق المرور
(الترانسيت) فى سفينة مصرية . راسية
فى ميناء مصرية . توافر الجريمة .
[محكمة عسكرية عليا — ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠
ص ١٠٩٢]
- قواعد الرهن التجارى
(انظر تاجر)
- قواعد القانون المدنى
[انظر محضر التسوية الودية]
- قوام وأوصياء
(انظر مجالس حسبية)
- ٥٦٠ قوانين . تفاضل بينها . فى أيها أصلح
المتهم . عقوبة . اختلافها بين قانونين .
الاخذ بالعقوبة الاصلح للمتهم
(الجيزة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٥١)
- ٥٦١ قوانين تنظيم الاجراءات والاختصاص
فى المسائل الجنائية سريانها على الماضى .
قانون ملغ . وقف تطبيقه . ما لم يكن
هناك نص خاص فى القانون الجديد .
أو صدور حكم فى الدعوى .
(الجيزة — ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٢٨١)

- قسمة عينية أو بطريق القسمة بالبيع
(قنا الاهلية — ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٦٠)
- ٥٥٣ قسمة . تصفية تركة . حالة عدم إمكان
القسمة . بيع أموالها . تخصيص نصيب
معين لأحد الورثة . بغير إذن الباقيين .
عدم قبوله
(استئناف مختلط — ٩ ماير سنة ١٩٣٩ ص ١٣٥)
- قسمة
(انظر بيع ودعوى الاستحقاق وشركات تجارية
وقوة الشيء المحكوم فيه ومجالس حسبية)
- قصص جنائى
(انظر زور وزنا وقتل عمد)
- قصص خاص
(انظر دولة اجنبية)
- قصص الاساءة
(انظر اطلاق)
- ٥٥٤ قضاء الاحوال الشخصية . لغير المسلمين
(مصر — مستعجل — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ٧٩٠)
- ٥٥٥ قضاء تجارى . تطبيقه القانون التجارى .
تطبيقه العرف التجارى عند عدم
النص . وإلا فتطبق القانون المدنى .
(اسكندرية — تجارى جزئى — ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٦)
- قضاء المحاكم الشرعية
(انظر وقف)
- ٥٥٦ قضاء مختلط . قضاء مصرية استثنائى .
قضاء أهلى . استقلال كل منهما فى قضائيه .
حجية نسبية لا حكامهما . لا تعدوا الخصوم
أمامهما .
(عادين - ٢٢ أبريل سنة ١٩٤١ ص ٩٣٧)
- ٥٥٧ قضاء مستعجل . إيقاف تنفيذ التعرض
لغناصر النزاع الموضوعية من حيث جديته .
عدم المساس بالموضوع
(مصر - مستعجل — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٢٨٠)

هذا الحكم بشأن جميع وقائع الاقراض
التي أثبتتها (المادة ١٩ من قانون تحقيق
الجنايات الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧)
[نقض مدنى - ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٢١]
٥٦٨ قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة جنائية .
حكم مدنى نهائى . لا تنقيد به المحكمة
الجنائية فى نظر الدعوى العمومية .

(نقض جنائى - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٠)
٥٦٩ قوة الشيء المحكوم فيه . وجوب احترامها .
مثال . قسمة . حق ارتفاق .

(نقض مدنى - ٢ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦١)
قوة الشيء المحكوم فيه
(انظر أمر احالة و صلح وطاعة وقرار حفظ)

٥٧٠ قوة الشيء المقضى فيه . القضاء الوارد فى
المنطوق دون الأسباب . متى تلحق ماورد
فى الأسباب ؟ مثال . محضر تنفيذ .
(المادة ٢٣٢ مدنى)

(نقض مدنى - ٣٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٨٥)
القوة العقلية
(انظر مرض)

٥٧١ قوة قاهرة . حادثة قهرى . شروطها
(مصر - تجارى - ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٨١)
٥٧٢ قوة قهرية . لا يترتب عليها سرىان مدة
السقوط إلا بنص قانونى .

(مصر - تجارى - ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠
ص ٨٤)

قيم
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

قيمة المحجوزات
(انظر تبريد)

(ك)

٥٧٣ كفالة . دين أجرة . مدة سقوطه .
استصدار حكم على المدين بالدين . متى
لا يتغير مدة التقادم بالنسبة لتكفيل

٥٦٢ قوانين جنائية . عدم سرىانها على
الماضى . أثره .

(الجزيرة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٥١)

٥٦٣ قوة اجبارية . مدلولها . شروطها .
أثرها

(جنابات فى سويى - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٥١)

٥٦٤ قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب .
نظام عام

[استئناف مختلط - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٧]

٥٦٥ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بعدم
الاختصاص . رقائع جديدة . غير
مؤثرة .

[استئناف مختلط - ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٦]

٥٦٦ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم انتهائى
فى مواجهة ممثل خصم . متى يسرى فى
حق هذا الخصم . تجاوز الممثل حدود
السلطة المخولة له . لا يسرى الحكم . قيم .
اتفاقه مع محام على اتعاب عن قضايا
بشأن المحجور عليه . الاشتراط فى
هذا الاتفاق على اختصاص محكمة
جزئية معينة تفصل فى موضوعه .
الحكم الصادر من هذه المحكمة .
لا يسرى على المحجور عليه . قيم جديد .
حقه فى المقاضاة . بشأن هذا الاتفاق
بدعوى جديدة

[نقض مدنى - ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٣٢]

٥٦٧ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى .
حجيته أمام المحكمة المدنية . علمته .
حكم فى جريمة الاعتياد على الاقراض
بنفوائد ربوية . حججته أمام المحاكم
المدنية . القاضى المدنى يلزم بسعر الفائدة
الذى أثبت فى الحكم الجنائى . حججته

المتضامن. (المادتان ١١٠ و ٢٠٨ مدنى)

نقض مدنى — ٦ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٢

كفالة

(انظر نفاذ مؤقت)

كفيل

(انظر مشتر وكفالة)

٥٧٤ كفيل متضامن . حلول اتفاقي وحلول

قانونى . الادعاء بملكية المحجوز لا يقبل .

بذاته . كسند لوقف التنفيذ

[مصر - مستعجل - ١٥ يناير سنة ١٩٤١ ص ٦٤٧]

كهربالة

(انظر مهلة)

(ل)

لجنة تنازع الاختصاص

(انظر نفقة)

(م)

مأمورو الضبطية القضائية

(انظر نفقش)

٥٧٥ مادة (الفيو سلفرسان) تعاطيه بكميات

طابية لا ضرر منه

[جنابات سوهاج — ٢٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٧]

مادة مخدرة

(انظر ملابس)

٥٧٦ ملكية تري ممكن نقلها . اعتبارها منقولا

لا عقاراً ثابتاً

[طحطا — ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٥١]

ملكينة الرى

(انظر مال ثابت)

٥٧٧ مال ثابت . ملكينة الرى . مال ثابت

بالاختصاص . شروط ذلك

— ردهج الملكية — ٢٥ مايو سنة ١٩٤١

ص ١٠٢٩

مالك

(انظر اختلاس أشياء محجوزة واختلاس)

متولى شؤون عديمى الاهلية

(انظر مجالس حسبية)

متهم

(انظر اعلان)

٥٧٨ ١ — مجالس حسبية . اجازتها حسابات

وتصرفات متولى شؤون عديمى الاهلية .

حجيتها . اعتبارها اتفاقاً رسمياً . أثرها

٢ — مجالس حسبية . عدم جواز العدول

عن قراراتها . إلا بظهور أسباب

جديدة . وعدم تعلق حق للغير بها .

اعتبار الوصى من الغير . سبب ذلك

ونتيجة .

(استئناف مصر — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٣٧)

٥٧٩ مجالس حسبية . قراراتها . فيما يختص

بمحاسبة القوام والأوصياء . حجيتها .

الرجوع للحساب . لتصحيح خطأ

مادى . أو تصحيح أرقام مبنية على

تدليس أو تزوير . جوازه .

(تلا — ٤ مارس سنة ١٩٤١ ص ٩٣٥)

٥٨٠ مجالس حسبية . قراراتها . بالتصديق

على حساب عديمى الاهلية أو بأجازة

عمل من أعمال متولى أمورهم . حجيتها

(نقض مدنى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٣٦)

٥٨١ مجالس حسبية . مأموريها بالنسبة

للقسمة اقتصرها . على التصديق عليها .

لا تأثير لتصديقها على المشتري من أحد

المتقاسمين قبل القسمة

(استئناف مصر — ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٤٦)

٥٨٢ مجالس مالية . تشكيلها . حدوده وصحته .

مدى اختصاصها بنظر قضايا الوصية .

حكم الشريعة الاسلامية فيها . أحوال

شخصية لغير المسلمين . اختصاص المجالس

المالية بها قديماً . حكم النقض سنة ١٩٣٤ .

تطبيقه . الشريعة الاسلامية . فى دعاوى

الوصايا. بطريق كيات. نظامها. أساسه.
الخط الهمايوني والفرمانات العالية.
مشمولاتها. اعتبارها قوانين أساسية
للسلطة العثمانية. سريانها في مصر.
طوائف غير إسلامية. حقوقها.
امتيازاتها. منشؤها. دول إسلامية.
تقاليدها. احترام الحرية الدينية. مبدأ
شخصية القوانين.

(مجلس دلى عام للاقباط الارثوذكس — ١٠
مايو سنة ١٩٤٠ ص ٣٩٥)

٥٨٣ مجلس نقابة المحامين. اختصاصه في طلب
تقدير الاتعاب. له حق بحثه من تلقاء
نفسه. لانه من النظام العام. لاحق
للمجلس في التدخل عند وجود اتفاق
كتابي. ولا يملك تقدير اتعاب ضد
شخص استفاد من دفاع موكله.

[قرارات مجلس نقابة المحامين الاهلية - ٢٥ بوليه
سنة ١٩٤٠ ص ١٣٦]

٥٨٤ مجلس نقابة المحامين. اختصاصه بنظر
طلبات تقدير الاتعاب. مناطه. طلب
زيادة الاتعاب المتفق عليها كتابة.
اختصاص القضاء العادى

(قرارات مجلس نقابة المحامين الاهلية - ١٨ بوليه
سنة ١٩٤٠ ص ١١٤١)

مجلس حسبي

(انظر قرار)

محجى عليه قاصر

(انظر دعوى)

محاربة مصر

(انظر دول اجنبية)

محاسبة

[انظر مجالس حسبية]

محاكم اقليمية

[انظر محاكمة]

٥٨٥ محاكم أهلية. اختصاصها. بما يقصد
به استمرار تقاض حكم مختلط أو وقته.
جوازه. ولو كانت الدعوى بين أجنبيين
من رعايا الدول الممتازين. ماداهوا من
ديانة أو ملة لها اختصاص محاكم مصرية
مختصة بالأحوال الشخصية وما دام
الأجنبي لم يبد الدفع بعدم الاختصاص
في حدود المادة (٢٥) من لائحة التنظيم
القضائى. قيام دعوى مختلطة مماثلة.
لا يمنع من اختصاص المحكمة الاهلية
شروط ذلك وأسبابه.

(مصر — مستعجل — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠
ص ٣٧٧)

محاكم أهلية

(انظر أحكام شرعية)

٥٨٦ محاكم تجارية. اختصاصها بنظر قضايا
السندات الاذنية عموما. طلب إحالة
الدعوى إلى الدائرة التجارية. لا يعتبر
اعترافا بتجارية السند.

(استئناف مصر — تجارى — ٢٠ اكتوبر سنة
١٩٤٠ ص ٦١٠)

٥٨٧ محاكم تجارية. اختصاصها بنوعين من
المنازعات المتضمنة عملا تجاريا. المنازعات
الحاصلة بين تجار ومتعلقة بأعمالهم
التجارية

(مصر — تجارى جزئى — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠
ص ٤٧٩)

٥٨٨ محاكم تجارية. اختصاصها بنظر ما يرفع
ضد بنك التسليف من دعاوى. قيود
هذا الاختصاص.

(مصر — تجارى جزئى — ١٣ يوليو سنة ١٩٤٠
ص ٨٩)

٥٨٩ محاكم تجارية. تطبيقها لنصوص القانون
التجارى وقواعد العرف في حالة عدم

وجود هذه النصوص . وإلا فقواعد

القانون المدنى

[اسكندرية — بحارى جزئى — ١٦ فبراير

سنة ١٩٤١ ص ٧٨٩]

محاكم قنصلية

(انظر حضارة)

محاكم مختلطة

[انظر احوال شخصية]

٥٩٠ محاكمة . وحدتها فى الجرائم المستمرة

أو المتكررة أو جرائم العادة . غير مقصورة

على المحاكم الاقليمية . امتدادها إلى

الافعال التى ترتكب فى الخارج . ولو من

أجانب . اختصاص المحاكم الاقليمية

بنظرها . بشرط وجود الارتباط

(المطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

٥٩١ محاكمة . عدم جواز تكرارها مرتين عن

جريمة واحدة . مؤدى ذلك . توحيدها .

أمام جهة واحدة . بشرط خضوع

المحاكم لسيادة اقليمية واحدة

(المطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٠٦)

٥٩٢ محاكمة جنائية . اجراءاتها . حكم . بطلانه

فى حالة اغفال هذه الاجراءات

(لوة — ٢٩ بويه سنة ١٩٤١ ص ١٠٢٠)

محال تجارية

[انظر أمر عسكري]

٥٩٣ محام . انعاب . قضية استثنائية

(استئناف مختلط — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٩)

٥٩٤ محام . انعاب . امتياز .

(استئناف مختلط — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٨)

٥٩٥ محام . حضوره بالنيابة عن زميل له

بالجلسة . اعلان الحكم لمكتبه . بطلانه .

استئنائه . جوازه . بقطع النظر عن

تاريخ ذلك الاعلان .

(استئناف مصر — ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٥٣)

محام

(انظر جرائم الجلسة ودعوى الحراسة ودفع

ونقض وابطال)

محور أصلى

(انظر محركات)

٥٩٦ ١ - محركات . صورها . صور شمسية .

أثرها فى الاثبات . شروطه .

٢ - محركات . صورها . صورها الشمسية .

(الفتوغرافية) اعتبارها رسماً من محور

أصلى . قوتها فى الاثبات فى المسائل

المدنية . جواز ندب خبير للتحقق من أن

الصورة تطابق الاصل . جواز اثبات ذلك

بالبينة أيضاً . صلاحية الصورة الشمسية

للمضاهاة . أثر ذلك فى المكاتب فى

جريمة الزنا

٣ - محركات . مكاتب خاصة . حرمتها .

الاصل عدم جواز تقديمها للقضاء إلا

برضاء الراسل . جواز تقديمها فى جريمة

الزنا . مبررات ذلك

(المطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

محجور عليه

[انظر قوة الشئ . المحكوم فيه]

محضر

(انظر اعلان)

٥٩٧ محضر التسوية الودية . تعريفه . ماهيته

سريان قواعد القانون المدنى عليه . الفرق

بينه وبين الصلح القضائى . اشتراط

موافقة جميع الدائنين عليه . عدم سريانه

على الدائن الموافق عليه دون توقيعه من

باقى الدائنين . إلا إذا قبل التعامل به .

صراحة أو ضمناً . وجوب أن تكون

شروطه واحدة لجميع الدائنين . بطلانه

فى حالة تمييز دائن على آخر . عدم ضرورة

التصديق عليه أمام القضاء .
(مصر تجارى جزئى — ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ٦٢٨)
محضر الجلسة
[انظر اجراءات]
محضر بوليس
(انظر اثبات)

٥٩٨ محضر صلح مصدق عليه . لا يعتبر حكما
له حجية الشئ المحكوم فيه . (المادة ٦٨
مرافعات)
(نقض مدنى — ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٢١)
محضر صلح
(انظر وقف)

٦٠٣ محكمة عسكرية عليا . ولا يتما على جميع
جرائم مخالفة الاوامر العسكرية وجرائم
القانون العام . اختصاصها . تجديده .
[المحكمة العسكرية العليا — ٨ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٧٤٧]
٦٠٤ محكمة الموضوع . سلطتها في فهم الاوراق .
حددها . استخلاص واقعة من عقد اتفاق
لا ينتجها العقد . نقض . مثال .

٥٩٩ محضر ضبط . بمعرفة بوليس باريس .
تنفيذا لامر قاضي التحقيق . اعتباره حجة
بما ورد فيه . عدم جواز تجاوز البوليس
عن حدود الامر . رد الخطابات المضبوطة
في هذه الحالة

[نقض مدنى — ١٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٧١]
٦٠٥ محكمة النقض والابرار . آثار الطعن .
نقض الحكم بالنسبة لاحد الطاعنين
باعتباره مقدم الاسباب التي بنى عليها
الطعن . طاعنون آخرون قرروا بالطعن
في هذا الحكم . متى يستفيدون من
نقض هذا الحكم

(العطارين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
٦٠٠ محكمة تجارية جزئية . انشاؤها .
اختصاصها بالمسائل التجارية . لا يمنع
المحاكم الجزئية من نظر المواد التجارية .
الداخلية في اختصاصها المركزى
(مصر — تجارى — ٢٢ مايو سنة ١٩٤١
ص ١٠٥٥)
محكمة تجارية
[انظر ضامن]

نقض جنائى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ٤٢٣)
محكوم عليه بالمصاريف
(انظر خبير)

٦٠٦ محل مختار تعيينه . لا يكون بالاستنتاج أو
القرائن . تفسيره عند الغموض أو الشك .
بدون توسع
(انظر مدنى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص
١٤٥٣)

٦٠١ محكمة جنائية . المنصوص عليها في المادة
١٩ تحقيق جنائيات مختلطة . الفصل منها .
« المحكمة الجنائية المختلطة »

(عابدين — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤١ ص ٩٣٧)
٦٠٢ محكمة جنائية عليا . اختصاصها بجرائم
الصحرَاء . أحكامها . وجوب التصديق
عليها . عدم التصديق عليها . لا يبيح

مخاطرة مع دولة أجنبية
(انظر دولة أجنبية)
مخاطر العمل
(انظر مسئولية)

- زوجها .
(المدينين — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)
المدعى المدنى لأحق له فى دفع دعوى
مباشرة ضد مرتكب جريمة الزنا
(نظر دعوى عمومية)
مدير شركات
[انظر شركات تجارية]
مدين
[انظر شركة وازع ملكية]
مرافعات
[انظر تحقيقات]
مرض الموت
[انظر وقف]
٦١٢ مرض مخي . تأثيره فى القوة العقلية .
أثره
[استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٨٨٨]
٦١٣ مرض الموت . سريان أحكامه على جميع
المصريين . على اختلاف تحملهم ومذاهبهم .
استناد هذه الأحكام على الشريعة
الاسلامية . اعتبار تصرفات المريض
مرض الموت من قبيل الوصية
(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٨)
مرض الموت
(انظر اثبات)
٦١٤ مسؤولية . أمين النقل . تسليم البضاعة .
معدومة
(استئناف محتاط — ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٢٢)
٦١٥ مسؤولية ضرر . ليس من الضرورى
وقوعه على المتعهد لذاته . الاكتفاء
بالمسؤولية عنه . مقال . مسؤولية عن
تأخير إصلاح مسجد . وزارة الاوقاف
مسؤوليتها عن إقامة الشعائر الدينية
(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٧٥)

- مخالفات وقتية
(انظر تنظيم)
مخدر
(انظر تلبس)
٦٠٧ مخدرات . إحرازها . جريمة مستمرة .
اكتشاف المخدر . حالة تلبس . جواز
القبض على كل من له يد فى هذه الجريمة .
فاعل أصلى أو شريك
[نقض جنائى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٣]
٦٠٨ مخدرات . حشيش . أفيون . العقاب
على مجرد الزراعة . لا يمنع عقاب الزراعة
على الاحراز عند توافر هذه الجريمة
(الامر العالى الصادر فى ١٠ مارس
سنة ١٨٨٤ والقانون الصادر فى ٢١ مايو
سنة ١٩٢٦ وقانون المخدرات رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨)
(نقض جنائى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٦)
٦٠٩ مخدرات . حمل مخدر مع العلم بحقيقته .
توافر أركان الجريمة . بيع مندوب من
قبل البوليس مخدراً للمتهم . قبوله الشراء
وأخذ المخدر لنفسه مع علمه به . إحراز
معاقب عليه . (المواد ١ / ٢ و ٣٥ ب
من قانون المخدرات .)
(نقض جنائى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٨٧)
٦١٠ مخدرات . متهم . لم يصدر إذن بتفتيش
شخصه . الثابت بالحكم يفيد أنه لم يكن
فى حالة تلبس . اضطرازه إلى القاء
المخدر عند محاولة القبض عليه . العثور
على المخدر . لا يصح الاستشهاد فى ادانته
(نقض جنائى — ١٣ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٣٧)
٦١١ مدعى مدنى . شهادته . سماعها . علمه .
الاستدلال فى دعوى الزنا إذا كان

خادمه . مناطها . سيارة . سائق . خفير
زراعة . عبثه . بفتح السياره . انطلاقها .
وقوع حادث . مسئولية السيد مدنيا .
(المادة ١٥٢ مدنى)

(نقض جنائى — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٠٢)

٦٢١ مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن
أعمال خادمه . مناطها . عدم وقوع الفعل
من التابع وقت تأدية وظيفته . شروط
قيام المسئولية فى هذه الصورة . فراش
بمدرسة . ترصده عند باب المدرسة لناظرها
واغتياله إياه . مسئولية وزارة المعارف
عن تعويض هذا الضرر (المادة ١٥٢ مدنى)
(نقض جنائى — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٩)
٦٢٢ مسئولية مدنية . سيد . مسئولية عن
أعمال خادمه . مناطها . وقوع الفعل
أثناء تأدية الوظيفة . السيد مسئول على
الاطلاق . عدم وقوع الفعل وقت
تأدية الوظيفة . مناط مسئولية السيد
أن تكون الوظيفة هى التى هيأت للتابع
ارتكاب فعلته . مثال . خفير . (المادة
١٥٢ مدنى)

(نقض جنائى — ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٥٢)

٦٢٣ مسئولية مدنية . قيامها على ركنتين . الضرر
والخطأ . منشآت صناعية وعمرانية .
انشاؤها فى حى مخصص للسكنى .
اضرارها بالجيران . استحقاق الجيران
للتعويض . ولو لم يكن انشاؤها مخالفا
للقوانين واللوائح .

(استئناف مصر — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ٨٩١)

٦٢٤ مسئولية ناظر الوقف بصفته الشخصية .
مناطها . التقصير والاهمال فى إدارة
الوقف أو انشغال ذمته شخصا بما

٦١٦ مسئولية . قانون إصابات العمل . المفاوض
من الباطن . صاحب عمل فى نظر القانون
المذكور . ارتفاع مسئوليته قبل العامل
المجنى عليه للقرابة واحتمال القول برفعها
عن المفاوض الاصلى . المفاوض الاصلى .
ضامن متضامن مع المفاوض من الباطن .
(قانون إصابات العمل رقم ٦٤
لسنة ١٩٣٦)

(نقض مدنى — ١٣ يونيه سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٥)

مسئولية

(نظر اشتراك وأمين النقل وبيع تجارية وبضائع
وتحويل وتعويضات وشركة ومسئولية الوسيط
ووسيط ووكيل)

مسئولية الجانى — مسئولية الشريك
(انظر ضرب عمد)

٦١٧ مسئولية تضامنية . اشتباهاها بشركة
التضامن . أحواله .
(اسكندرية — تجارى جزئى — ٢٢ ديسمبر سنة
١٩٤٠ ص ٦٢٦)

٦١٨ مسئولية تضامنية . افتراضها فى الاعمال
التجارية
(اسكندرية — تجارى جزئى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠
ص ٦٢٦)

مسئولية جنائية

(انظر أسباب الاباحة)

٦١٩ ١ — مسئولية رب العمل . عن مخاطر
العمل . اشتراط التقصير والخطأ منه
قبل صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦
٢ — مسئولية . تطبيق المادة ٢٩ من
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . أحواله .
(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٤٥)

مسئولية عن اغراق مركب

(انظر أمين النقل)

٦٢٠ مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن

ككافة الدعاوى . لا بطريق التقرير في
قلم الكتاب وحده .

(استئناف مصر - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٦)

مصلحة العدالة

(انظر احالة)

٦٢٨ مصنف . اعتباره وكيلا للشركة . لا وكيلا

عن الشركاء

(اسكندرية - تجارى جزئى - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠)

(ص ٦٢٢)

مصنف

(انظر شركة وشركات تجارية)

مصنف للشركة

(انظر شركات خاصة)

مضاهاة

(انظر تزوير)

٦٢٩ مضى المدة . بالخمس سنوات . عن دعوى

القاصر على وصيه . اعتراف الوصى .

قاطع لها .

(شبين الكوم الاهلية - ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٣٣٩)

٦٣٠ ١ - مضى المدة . دين . عن رصيده .

سريانه . من تاريخ قفل الحساب

٢ - مضى المدة المسقطه . قطعها . اعلان

صحيفة الدعوى مؤد إليه

(استئناف مختلط - ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٦)

٦٣١ مطلات . ماهيتها

(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٤٢)

٦٣٢ معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم

تسكن . أساسه . غياب المعارض بدون

عذر مقبول . المرض عذر قهرى . طلب

التأجيل لمرض المعارض . رفضه دون

تعلييل . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم

تسكن . نقض

[نقض جنائى - ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٧٤]

معارضة

(انظر انذار اشتباه وتفتيه نزاع ملكية ونوزيع

وتحكيم وجمارك وحكم غياي جنائى وصلاح وقرارات

لجنة الجمارك ومصاريف قضائية)

للمستحق قبله . مطالبة ناظر وقف

بصفته الشخصية وبصفته ناظرا . القضاء

عليه بصفته الشخصية . خلو الحكم من

الاسباب التى بنى عليها هذا القضاء . عيب

فى التسبيب

(نقض مدنى - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٣٠)

مستخدم

(انظر نائب تجارى)

ميدجند

(انظر دعوى حساب)

مسروقات

(انظر تلبس)

٦٣٥ مشتر . الاشتباه فى اقتداره لا يعتبر

اعسارا . يرر حبس المبيع حتى يحضر

كفيلا . اعسار . معناه . اثره . تأمينات

ضعفها . فى المسائل المدنية والتجارية .

(الاسكندرية التجارية - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١)

(ص ١٠٧٠)

مشتر

(انظر بضاعة وعقد)

مشتر تاجر

(انظر حبس العين)

مشترى وقائى

(انظر قانون الخمسة الافدنة)

المشترى لا يستحق فى ريع الوقف

(انظر وقف)

مصادقة

(انظر عقار)

٦٣٦ مصاريف قضائية . استصدار أمر

تقدير بها . سقوطه بمضى ١٥ سنة لا

٣٦ يوما

(استئناف مصر - ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٥١)

٦٣٧ مصاريف قضائية . المعارضة فيها .

طريقها . جواز رفعها بالطريق العادى

- مكاتب خاصة
(انظر محركات)
مكان وقوع الجريمة
(انظر اختصاص)
٦٣٦ ملكية . ملكية أرض . تشمل ما فوقها
وما تحتها (المادة ١١ من القانون المدنى)
(نقض مدنى — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٣٩)
ملكية
(انظر زيادة العشر)
٦٣٧ الملكية . حرمتها . الدستور
(نقض و ابرام مختلط — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٩٤١)
٦٣٨ الملكية . حرمتها . الدستور
[انجم الجزئية - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٥٩٧]
ملكية
(انظر وسيط)
٦٣٩ ملكية أدبية . حقوق المؤلف . مؤلف
تاريخى . ثابتة
(استئناف مختلط - ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٢)
٦٤٠ ملكية الرسائل . فى رأى الراجح .
للمرسل إليه . أحوال الاستثناء
(طنطا الاهلية - ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٥٦)
ملكية المحتال
(انظر حوالة)
ممثل الخصام
[انظر قوة الشئ المحكوم فيه]
منازعات تجارية
[انظر محاكم تجارية]
مناط العقاب
(انظر اختلاس أشياء محجوزة)
٦٤١ مناط تطبيق المادة ٣٥ فقرة ٦ ب .
والمادة ٣٦ من قانون المخدرات .
تطبيق المادة ٣٥ فقرة ٦ ب دون
ذكر القصد من الاحراز . تطبيق

- معارضة فى تقدير الثمن
(انظر نزع ملكية للمنفعة العامة)
٦٣٣ معاملات تجارية . التضامن فيها . مفترض .
طبقاً للعرف التجارى . استخلاص هذا
العرف من نية العاقدین .
(اسكندرية تجارى جزئى — ١٦ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٧٨٩)
معاملات تجارية
(انظر قطن)
معاهدة مونترو
(انظر أحوال شخصية)
معاوضة
(انظر عقد)
معاينة المبيع
(انظر بيع)
مفرقات .
(انظر تخريب)
مفلس
(انظر اتحاد الدائنين ونفليسة)
مقاول
(انظر عمل ومستولية)
٦٣٤ مقالة . الأصل عدم اعتبارها عملاً
تجارياً . استثناءات من ذلك .
ماهيتها . وصفها بالمقاولات المختلفة .
اعتبارها عملاً تجارياً . حالته .
(مصر — تجارى — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٢)
٦٣٥ مقالة . شرط . متى يكون تهديدياً
ومتى يكون جزائياً
(استئناف مصر — ٩ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٤)
مقاولات مختلفة
(انظر مقالة)
مقايضة
(انظر عربون)

صحیح .

(نقض جنائی - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٣)

منافع عامة

(انظر أموال أميرية عامة)

٦٤٢ مناقضة مقبولة . ترتيب وتوزيع

(استئناف مختلط — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٨)

٦٤٣ مناقضة في التوزيع . استئناف الحكم

الصادر فيها . إعلانه من بعض الخصوم

دون البعض الآخر . تجزئة النزاع .

مقضى يستفيد الخصوم بهذا الاعلان

(استئناف مصر - ٩ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٧٩٨)

٦٤٤ مناور . لا يكتسب الحق في بقائها

بمضى المدة . جار . حقه في البناء . على

حدود ملكه . ولو أدى ذلك إلى سد

المناور . طلب سدها . إقامة حاجز

عليها . عدم جوازه

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ص ٧٤٢)

منشآت صناعية

(انظر مسئولية)

منطوق الاحكام

(انظر قاضى الاحالة)

منع تعرض

(انظر دعوى الملك ونفقة)

منقول

(انظر رهن وعوامة)

٦٤٥ مهلة لدفع رصيد الحساب وفوائده .

حق المحكمة في منحها . في حالة عدم

تعيين موعد للدفع . عدم جواز منحها

إذا تحرر بالدين كمبيالة أو سند تحت

الاذن

(مصر — تجارى — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠

ص ١٠٦٣)

مؤجر

(انظر عقد ايجار)

مؤلف تاريخى

(انظر ملكية أدبية)

مؤتمر مونترو

(انظر احالة)

٦٤٦ مادة مخدرة . الفقرة الثانية من المادة

٣٦ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٣٨ .

عقوبة الارسال إلى الاصلاحية . عقوبة

الحبس المنصوص عليها في الفقرة

الأولى . الخيار في توقيع أيهما . المراد

منه . لكل عقوبة منهما . حالة خاصة .

(قانون المواد المخدرة رقم ٢٨ سنة ١٩٣٨)

(نقض جنائى - ٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٢٥)

٦٤٧ موارىث . الحكم فيها حسب ملة المتوفى .

معناها .

[استئناف مصر - ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠٠٦]

مواعيد

(انظر استئناف)

موانع أدبية تمنع من الحصول على كتابة

(انظر اثبات)

موانع العقاب

(انظر اسباب الاباحة)

٦٤٨ موظف . ترقيته إلى رتبة أعلى . ليست

حقا مكتسباً له . المرجع في الترقية .

السلطة التي تتولى تقدير عمله وصفاته .

محاسبة هذه السلطة عن ذلك أمام القضاء .

لا تجوز .

(نقض مدنى - ٦ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣١٦)

٦٤٩ موظف . تعد عليه . مناط هذه الجريمة .

وقوع التعدى عليه أثناء تأدية الوظيفة

أو بسببها . مثال .

(نقض جنائى — ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٠٢)

موظف تجارى

(انظر نائب تجارى)

وجوب قبول الحراسة القضائية من أجله

(استئناف مصر — ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٠

ص ٢٤٦)

٦٥٣ نزع ملكية . بطلان الاجراءات

السابقة على حكمه . عدم جواز التمسك

به أمام قاضي البيوع

(الجيزة — ١٦ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٦)

٦٥٤ نزع ملكية . شروط البيع الواردة

بحكم نزع الملكية . لاحق لقاضي

البيوع في تعديلها . حكم مرسى المزداد

الصادر على أساس هذا التعديل .

وجوب إلغائه

(استئناف مصر — ٢٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٤٣)

٦٥٥ نزع ملكية . مدين منزوع ملكيته .

في حكم البائع .

(استئناف مختلط — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٨٤)

٦٥٦ نزع ملكية . ولاية المحكمة التي تنظر

في طلبه . لا يدخل فيها الفصل في صحة

اجراءات التنفيذ . ولا المنازعة في

الدين . محل ذلك المعارضة في التنفيذ .

نذب خير . في دعوى نزع الملكية .

لتصفية الحساب . عدم جوازه .

(استئناف مصر — ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ ص ١٠١)

نزع ملكية

(انظر أموال أميرية عامة وحائز للعقار)

٦٥٧ نزع ملكية بالمنفعة العامة . تأخر

الحكومة عن إيداع الثمن بعلة عدم

تقديم المنزوعة ملكيته للشهادات الدالة

على خلو العين . إلزامها بفوائد الثمن من

يوم وجوب إيداعه إلى تاريخ الإيداع

فعلا .

(نقض مدني — ١٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٢٨)

٦٥٨ نزع ملكية بالمنفعة العامة . معارضة

موظف عمومي

(انظر وفاة)

ملاح

(انظر سفينة)

ميعاد

(انظر استئناف)

ميعاد التقرير بالطعن

(انظر نقض وإبرام)

(ن)

٦٥٠ ١ — نائب تجاري . عدم اعتباره موظفا

تجاريا . اعتباره وكيلًا . علاقته بموكله .

وكالة مع إجارة أشخاص . مستخدم .

علاقته برب العمل . طبيعتها .

٢ — نائب تجاري . وكيل متجول .

الفرق بينهما .

٣ — نائب تجاري . وكيل بالعمولة .

أوجه الشبه والفرق بينهما .

(الاسكندرية التجارية — ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

ص ١٠٧٠)

٦٥١ ناظر وقف . وجوده . لا يمنع القضاء

الأهلي من تعيين حارس على أعيان

الوقف . وان انحسرت مأموريتها .

هيئة التصرفات الشرعية . تعديل

اختصاصها . لا يؤثر على اختصاص

القضاء الأهلي في دعاوى الحراسة .

(المنيا الاهلية — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٥)

ناظر وقف

(انظر حجز ونقض وإبرام ورقف)

نزاع

(انظر وقف)

٦٥٢ نزع ملكية . إلحاق الثمار بالعقار .

حكمته . وضعه لمصلحة الدائم والمدين .

الفردية . المصلحة العامة
(اسكندرية الكلية — ١٤ يناير سنة ١٩٣٩)

(ص ٧٦٢)
نظام عام
(انظر تقادم وحراسة وعرف تجارى ومجلس
نقابة المحامين)

نظام قضائي
[انظر قاضى الاحالة]

تقادم البيع
[انظر وقف]

٦٦٣ تقادم مؤقت . وجوبه فى المواد التجارية .
مع الكفالة . حالة التوكيل المدنى .
لا نفاذ . وفى المادة التجارية واجب مع
الكفالة .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٤ مايو سنة ١٩٤٠)
(ص ٦٤)

٦٦٤ نفقة . دعوى ربيع . طبيعتها . مدنية
لا شرعية . اختصاص القضاء الاهلى
بنظرها

(استئناف مصر الاهلية — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠)
(ص ٤٤٧)

٦٦٥ نفقة . منع تعرض فى تنفيذ حكم . لجنة
تنازع الاختصاص . مهمتها . آراؤها .
قوتها . هل هى لجنة استشارية للوزير .
ليس لقرارها صفة الحكم ، وهل هى
مسئولة عن تنفيذ الاحكام أم هذه المهمة
منوطة بوزارة الداخلية

(الاذكية الشرعية — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٢٨)
نفقة

(انظر ربيع)

٦٦٦ نفقة أقارب . دفع بعدم الاختصاص
لأن كلا من رعية انجليزية . متى تفقد
التي اكتسبت جنسيتها المصرية لزواجها
من مصرى هذه الجنسية فى القانون

فى تقدير الثمن . ميعادها . مبدأ الميعاد
بالنسبة للحكومة

(مصر الاهلية — ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ٥٦)

نزع ملكية عين موقوفة
(انظر اختصاص)

نشوء الدين
(انظر صلح نضائى)

نصاب الدعوى
(انظر استئناف)

نصاب الاستئناف
(انظر استئناف)

٦٥٩ نصب . بيع ملك الغير . شرط العقاب
فى هذه الجريمة . الاحتيال . غش
المشتري . بيان الظروف التى لا يست
الصفقة . وجوبه . (المادة ٢٩٣)
(— ٣٣٦)

(نقض جنائى — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٣٥٦)

٦٦٠ نصب . طرق احتيالية
(مصر مختلط — جنح — ١٣ مايو سنة ١٩٣٩)
(ص ٦٦٠)

نصب

(انظر جريمة)

٦٦١ نظام الحكومة المقرر . معناه . المادة
١٧٤ ع . الغرض منها . حماية الدستور
والنظم المقررة فيه للحكم . متى تطبق
هذه المادة ؟ جنائية التحريض على كراهة
نظام الحكومة المقرر . متى تعتبر
قائمة ؟ توجيه الاهانة والسب إلى
هيئة الوزارة القائمة . لا يدخل فى نطاق
هذه المادة .

(نقض جنائى — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٠١)

٦٦٢ نظام عام . تعريفه . أثره . المصلحة

رقم ٩٠ و ٦١ سنة ١٩٣٧ . بعد الغاء

الامتيازات

(الاذنيك الشرعية - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ١٢٩)

٦٦٧ نفقة شرعية . أساسها . وجوبها . الدفع بتواطؤ الزوجين فيها . عدم قبوله .

(المحلة الكبرى الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٠)

٦٦٨ نقض . محضر جلسة . خلوه من ذكر

سن الشاهد وصناعاته ومحل ميلاده .

عدم ترقيم صحفه . لا تأثير له (المادتان

٨٠ و ١٤٦ تحقيق)

(نقض جنائي - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٨٧)

نقض

(انظر التماس وسلطة محكمة الموضوع وشهود ومعارضة)

٦٦٩ ١ - نقض و ابرام . التقرير بالطعن .

عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن

توكيلا من الطاعن ببيع له ذلك . توكيله

محاميا آخر في هذا الطعن . تقديم أمثال

هذه التوكيلات بعد الاعتراض على الصفة

لايهم . عبارات التوكيل . هل هو يخول

الموكل حق الطعن ؟

٢ - نقض و ابرام . توكيل الطعن .

تحصيل ذلك من ظروف تحرير التوكيل

وعباراته .

(نقض مدني — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١٣)

٦٧٠ نقض و ابرام . التقرير بالطعن . تقديم

أسبابه . ختم الحكم بعد الثمانية الايام .

ذهاب الطاعن إلى قلم الكتاب بعد هذا

الميعاد وقبل انقضاء الثمانية عشر يوما .

طلبه مهلة لتقديم الاسباب . لا يقبل .

يجب عليه تقديم أسباب الطعن في المدة

الباقية له من الميعاد المحدد (المادة ٢٣١

تحقيق)

(نقض جنائي — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٧٩)

٦٧١ نقض و ابرام . إدانة متهم على أساس

أنه شريك في جريمة قتل عمد . عدم

اثبات نية القتل لديه . توقييع عقوبة

داخلة في نطاق العقوبة المقررة للجناية

الضرب المفضى إلى الموت . لا مصلحة .

لا نقض .

(نقض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١١)

٦٧٢ نقض و ابرام . اعلان الطعن . متى يجوز

أن يحصل في غير محله الأصلي ؟ محل

الخصم ؟ ماهو الطعن بطريق النقض .

دعوى مستقلة عن اجراءات التقاضي

الموضوعية . (المادتان ٦ مرافعات و ١٧

من قانون محكمة النقض)

[نقض مدني — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٥٨]

٦٧٣ نقض و ابرام . أمر الاحالة . الطعن

فيه بشأن وصف الافعال المنسوبة إلى

المتهم . لا يقبل (المادة ٢٣٦ تحقيق)

(نقض جنائي - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤١٨)

٦٧٤ نقض و ابرام . بائعون متضامنون .

تقصيرهم في سداد دين البنك حتى نزعت

ملكية المبيع . الطعن من أحدهم في الحكم

الصادر بمسألتهم عن هذا التقصير . حصوله

في الميعاد القانوني . طعن من بعضهم بعد

الميعاد . قبوله .

(نقض مدني — ١٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٦٩)

٦٧٥ نقض و ابرام . بناء الحكم المطعون فيه

على أسباب الحكم الابتدائي وعلى أسباب

مضافة إليها . عدم تقديم صورة الحكم

الابتدائي رفض المطاعن الموجهة إلى

ما فصل فيه الحكم الابتدائي وأقرته

محكمة الاستئناف

(نقض مدني — ٩٣ يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٨)

٦٧٦ نقض و ابرام . تعويض . محكمة جنائية .

معين . الحكم بإيقاف الدعوى حتى تفسر
الحكمة الشرعية شرط الواقف .
الطعن في هذا الحكم بدعوى مخالفته للحكم
السابق برفض الدفع الفرعى . لا يجوز
(نقض مدنى — ٤ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١٨)

٦٨٢ نقض وإبرام . حكم من محكمة الجنج

بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية .
غير منه للخصومة . الطعن فيه بطريق
النقض . لا يجوز . حكم بعدم الاختصاص .

ترتب عليه عدم إمكان الفصل في الموضوع .
جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال
(نقض جنائى — ٦ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٢٠)

٦٨٣ نقض وإبرام . عدم المصلحة من الطعن .

لا يقبل . حكم المحكمة في الدعوى على
اعتبار أنها جنحة مع أنها جنائية . الطعن
فيه لهذا السبب . لا يقبل

[نقض جنائى — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٤٤]

٦٨٤ نقض وإبرام . محكمة الإعادة . وجوب

اتباعها حكم محكمة النقض في المسألة
القانونية التى تفصل فيها . حقها المطلق
في الفصل في المسائل الموضوعية التى
كانت محلا للنقض

[نقض مدنى — ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٩٤]

٦٨٥ نقض وإبرام . مذكرة شرح أسباب

الطعن . الغرض من إيجاب إيداعها .
تفصيل الأسباب في تقرير الطعن وبيانها
بيانا وافيا . الإحالة إلى ما ورد في
هذا التقرير . تحقيق الغرض من الإيداع
(المادة ١٨ من قانون محكمة النقض)

[نقض مدنى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ٤٣٧]

٦٨٦ نقض وإبرام . ميعاد التقرير بالطعن .

وتقديم أسبابه . ختم الحكم بعد الثمانية

رفع دعوى . استعمال السند المزور .

الادعاء مدنيا أمامها . دفع المتهم بعدم
قبول هذه الدعوى لسبق الفصل فيها
أمام المحكمة المدنية . استخلاص المحكمة
الجزئية أن دعوى التعويض أمام المحكمة
المدنية تناوات تعويض الضرر عن التزوير
والاستعمال . موضوعى

(نقض جنائى — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٢٢)

٦٧٧ نقض وإبرام . تقرير الطعن . أسماء

الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم . ذكر
بيانات عنها في التقرير . اغفاله . أثره .
(المادة ١٥ من قانون محكمة النقض)

(نقض مدنى — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٣٩)

٦٧٨ نقض وإبرام . تنبيه نزع ملكية .

المعارضة فيه . بناء على المقاصة . رفض
المعارضة . إعادة التنبيه . المعارضة فيه
بناء على أن المعارض محجوز لديه وأنه

وكيل عن الحاجز . اختلاف الموضوعين .

الحكم الصادر في المعارضة الثانية بقبولها .

لا يطعن فيه بدعوى مخالفته للحكم السابق
صدوره في المعارضة الاولى

(نقض مدنى — ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٠)

٦٧٩ نقض وإبرام . حكم برفض دفع فرعى .

غير منه للخصومة . الطعن فيه بطريق
النقض . لا يجوز (المادة ٢٢٩ تحقيق)

[نقض جنائى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٥٧]

٦٨٠ نقض وإبرام . حكم ابتدائى . تقديم

صورة منه . متى يكون لازما ؟

[نقض مدنى — ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ص ٨٧١]

٦٨١ نقض وإبرام . حكم برفض دفع فرعى

بعدم وجود صفة للمدعى في طلب
الحساب . تعديل المدعى طلباته إلى
الحكم بالزام ناظر الوقف بدفع مبلغ

عقد رسمي إلا إذا كان العقد السائر
للهيئة مستوفيا جميع أركانه .

(ممر الاهلية — ٦ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٧٦٨)

٦٩١ هبة . هبة مستورة . غير واجب توثيقها
رسميا . عقد يشتمل على التزامات متبادلة
بين طرفيه . الزام أحدهما بتمليك الآخر
(مجلس مديرية المنيا) قطعة أرض
لأنشاء مؤسسة خيرية عليها . هذا العقد
من العقود غير المسماة . لا تجب له الرسمية .

لا يجوز الرجوع فيه

(نقض مدنى — ١١ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٦)

هبة

(انظر انتقال ملكية وعقد)

٦٩٢ هتك عرض . العبرة هى بالسن الحقيقية
للمجنى عليه . دفع المتهم بجعله هذه السن .
مقيد يقبل ؟ إذا كان مرجع الجهل ظروف
قهرية . تقدير هذه الظروف . موضوعى .
(نقض جنائى — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٣٨)

هلاك مال الشركة

(انظر شركات)

هيئات عامة

(انظر عقد)

(و)

واجبات المحضرين

(انظر اعلان)

وارث

(انظر اثبات وتقادم)

٦٩٣ ورقة رسمية . اثبات ما ينخالقها . بالقرائن
أو البيئة . غير جائز . الطعن بالتزوير .
لازم

(المنيا الاهلية — ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٩)

ورقة رسمية

(انظر نسخ العقد)

الأيام . ذهاب مريد الطعن إلى قلم
الكتابة بعد هذا الميعاد وقبل انقضاء
الثمانية عشر يوماً . حصوله على شهادة
بختم المحكم بعد ميعاد الثمانية الايام .
تقريره بالطعن . عدم تقديمه أسباب
الطعن سوى عدم ختم المحكم فى الميعاد .
عدم قبول الطعن شكلا (المادة ٢٣١
تحقيق)

(نقض جنائى — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٨)

نقل الملكية

(انظر تحويل وتسجيل)

٦٨٧ نقل نهري . ضياع البضاعة . تطبيق

المادة ١٠٤ تجارى مختلط . حالته

[استئناف مختلط — ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٣]

نهب

(انظر اتلاف)

نية التملك

(انظر أشياء ضائعة)

نية المتعاقدين

(انظر تطبيق أحكام العربون وحقوق الارتفاق)

نية الاضرار

[انظر ابطال تصرفات]

(هـ)

٦٨٨ هارب . العقاب على جريمة الهرب .

شرطه . حصول القبض على المتهم فعلا .

(المادة ١٢٠ ع ١٣٨)

(نقض جنائى — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٤٧)

٦٨٩ هبة . سند دين يستر تبرعا . إضافة

الاستحقاق إلى أجل . اشتراط عدم

جواز حوالة السند . صورة . مسألة .

[نقض مدنى — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٢٦]

٦٩٠ هبة عقار مستترة . عدم جوازها بدون

٧٠٠ وصية . الفارق بينها وبين غيرها .

لاتبادل فيها المنفعة . قوامها التبرع

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٨)

٧٠١ ١ - وصية . عقد يفيد بصيغته البيع

والشراء وقيض الثمن وتسلم المبيع .

تحصيل محكمة الموضوع من ظروف

الدعوى وملاساتها . أنه عقد وصية .

اعتمادها على أدلة ذكرتها مقبولة عقلاً .

لاشأن لمحكمة النقض .

٢ - وصية . تحصيل المحكمة من

الوقائع أن الوصية لم تجز ذكر الدلالات

على ذلك . لاشأن لمحكمة النقض .

(نقض مدني — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٣٣)

٧٠٢ وصية . بمال . إجازتها . اشتراط عدم

تسليم سند الوصية إلى الموصى له إلا

برضاء الورثة الذين أجازوها . هذا

الشرط مبطل للإجازة .

(نقض مدني — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ص ٤٣٣)

وصية

(انظر مجالس مالية)

٧٠٣ وضع اليد . سكوت صاحب الحق عن

الانتفاع بالعين الموضوع عليها اليد .

لا يكفي لزوال وضع اليد . حق ارتفاق

على مروي . عدم استعماله عشر سنوات .

مجرد هذا الترك لا يؤثر في وضع يده .

شروع صاحب الارض المارة فيها

المروي في إقامة سور يعطل الانتفاع

بها . تعرض في وضع اليد .

(نقض مدني — ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ص ٩٩٨)

وضع اليد

(انظر ارتفاق وصورية)

وضع اليد المدة الطويلة

[انظر أموال أميرية عامة]

٦٩٤ ورقة ضد . وجوب قصر آثارها على

طرفي الاتفاق فيها . تعدية أثرها إلى

غيرها . الحكم بالمقاصة بناء على ذلك .

خطأ . مثال (المادة ٣٤٩ مدني)

(نقض مدني — ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٠)

٦٩٥ وسيط . علمه بعدم ملكية البائع لما باع .

تحايله لا قناع المشتري بصحة ملكية

البائع . غش . مسئوليته مع البائع

(استئناف مصر - ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ ص ١٠٢٩)

٦٩٦ وصف التهمة . الوصف المقدم به المتهم

للمحاكمة والمواد المطلوب محاكمته

بمقتضاها . أساس المرافعة في جلسة

المحاكمة . تقديم طلبات من الخصوم في

الجلسة مخالفة لها . لا أثر له . مثال .

(نقض جنائي — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٩)

٦٩٧ وصف التهمة . حق المحكمة الاستئنافية

في تغيير وصف التهمة دون لفت نظر

الدفاع . شرطه . كون الوقائع المادية

التي اتخذت أساساً للوصف الجديد هي

نفس الوقائع التي وجهت إلى المتهم أمام

محكمة الدرجة الأولى . عدم الحكم بعقوبة

أشد من العقوبة المنصوص عليها قانوناً

للجريمة بوصفها الأول .

[نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٤]

٦٩٨ وصف التهمة . متهم . اعتباره شريكاً

لأفاعلاً أصلياً . حق المحكمة في ذلك ولو

بعد اقفال باب المرافعة . شرطه . واجب

المتهم في الدفاع عن نفسه

(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٨٤٣)

وصى

[انظر مجالس حسنية]

٦٩٩ وصية . أهلية الموصى . أثره

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٣٢٨)

وطنيون

(انظر اختصاص)

وعد بالمقايضة

(انظر عربون)

وفاء

(انظر الزام عقدي والتكليف وفسخ العقد)

٧٠٤ وفاة ووراثه . حجب الاخوة بالابن .

الرد بانكار الابن لانه من اللقطاء

ومتبنى باقرار المدعى عليها

(مصر الشرعية - ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ ص ١٢٧)

٧٠٥ وفاة ووراثه . الوقائع الواردة بقرار

المجلس الحسبي . قيمتها في اثبات الزوجية

للارث . عمدة البلد . اعتباره موظفا

عموميا بالنسبة لما ينط به من أعمال

دفاتر المواليد في الجهات وأن

ما يصدر منه يكون رسميا . طعن بالتزوير .

دليل كيد .

(الوقايع الشرعية - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ص ١١٢٧)

وفاة أحد الشركاء

(انظر شركة)

٧٠٦ وقف . استبدال أعيان موقوفة .

قائمة اشهار مزاد الاستبدال . النص في

هذه القائمة على أنه لا استحقاق

للمشتري في الربع إلا إذا وافقت المحكمة

الشرعية على الاستبدال وعلى أنه إلى أن

يتم ذلك فلا مسئولية على الوزارة في

شيء مما يتعلق بالعقار الذي يكون تحت

يدها ولها حق تأجير واستغلال ريعه

وعلى أن المشتري ملزم باحترام عقود

التأجير المعطاة من الاوقاف قبل تاريخ

توقيع الصيغة ولو بيوم واحد . رسو

مزاد الاستبدال على مشتر . تسديده

التمن . ارسال خطاب من الوزارة اليه

الاستلام . التكليف القانوني لنصوص

هذه القائمة . بيع معلق على شرط

الواقف . نقاذ البيع من وقت رسو

المزاد لامن وقت توقيع الصيغة الشرعية

(نقض مدني - ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٢٧)

٧٠٧ وقف . استحقاقه للنظر عليه . شرط

الواقف النظر من بعده لفلان . ثم لمن

يختاره فلان هذا من المستحقين .

استصدار قرار تمكين من محاكم

الآستانة . اختيار الناظر المختار ناظراً

من بعده . استصدار الناظر قراراً

بتمكينه من النظر من محكمة مصر

الشرعية في مواجهة وزارة الاوقاف .

محضر صلح . اشهاد تغيير . ادعاء بطلانه .

هل للمحاكم المختلطة أو الاهلية اختصاص

في موضوع استحقاق النظر ؟ هل

للمحاكم التركية ولاية في الشئون

المصرية . الأوامر العالية الصادرة بشأن هذا

الوقف . باعتباره جزءاً من تركة أمير

مصري واعتباره جميع ما صدر بشأنه من

الآستانة العلية ساري المفعول في القطر

المصري حتى بعد صدور لائحة المحاكم

الشرعية الجديدة . الفرق بين الناظر .

والولي . والوصي

(المحكمة العليا الشرعية - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩

ص ١٣٠]

٧٠٨ وقف . أصله . تعريفه شرعاً . شروطه

[استئناف مصر - ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٥٦٨]

٧٠٩ وقف . اعتباره . شخصية مستقلة

عن شخصية الناظر والمستحقين .

ملكية ثمرة أعيانه . استيفاءه الاموال

الاميرية ونفقات الاصلاح . توزيع

٧١٦ وقف . عزل وزارة الاوقاف من النظر عليه . دفع بخروج الوزير المطلوب عزله من الوزارة وتعيين آخر . انتهاء الخصومة برفض الدعوى

[مصر الشرعية - ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ١٣١]

٧١٧ وقف . المسائل المتعلقة بأصل الوقف . اختصاص المحاكم الشرعية بها . قضاء هذه المحاكم في هذه المسائل . وجوب احترامه . قضاء المحكمة الشرعية في نزاع على الاستحقاق في وقف . رفع أحد المستحقين دعوى بطلب نصيبه . يجب على المحكمة الاهلية الا تخرج عن مقتضى الحكم الشرعى أو تناوله أو تفسره (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

[نقض مدنى — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢١٣]

٧١٨ وقف . ناظر الوقف . دعوى حساب . عدم مسئولية الناظر إلا عما قبضه فعلاً (نقض مدنى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٢٩) وقف

[انظر اختصاص وناظر]

٧١٩ وكالة . حدودها . مسئولية الوكيل بغير أجر . عن الخطأ الجسم . مسئولية الوسيط . مداها

(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣٣)

٧٢٠ وكالة . عقد من عقود التراضى . شرط الرضاء صراحة أو ضمناً . وكالة ضمنية . طبيعتها . من الظروف والملايسات . وكالة صريحة . سرعان قواعد الاثبات بالنسبة لها . دون الوكالة الضمنية . اثبات الوكالة بكافة الطرق

(مجلس نقابة المحامين الاهلية - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤١ ص ١١٣١)

الفاضل على المستحقين . لاحق لدائن المستحق في الحجز التنفيذي على زراعته . اعتباره حجزاً باطلاً . لاحق لهذا الدائن في الحجز على ما للوقف تحت يد الغير .

[السبلاوين - ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ١٢٥]

٧١٠ وقف . بطلانه . دفع بصدوره في حالة الصيحة . قبوله

[مصر الشرعية - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ١٣١]

٧١١ وقف . دعوى الاستحقاق فيه . الدفع بعدم سماعها . لمضى المدة . اضطرابات وثورات . مدى تأثيرها على التقادم

[المحكمة العليا الشرعية - ٩ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١١٢٨]

٧١٢ وقف . دعوى الاستحقاق فيه . دفاع ناظر الوقف فيها . التزام الوقف بالمصاريف والا تعاب

(المحكمة العليا الشرعية - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ص ١١٢٨)

٧١٣ وقف . طلب ابطال اشهاد باخراج في وقف لصدوره في مرض الموت . استمرار المرض خمس سنوات . حدوث الاشهاد قبل الوفاة بسنة

(مصر الشرعية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ١١٢٦)

٧١٤ وقف . طلب تصحيح اشهاد . استبدال عينه . عدم اختصاص محكمة التصرفات بنظره . وجوب تصحيح مرسوم نزع الملكية أولاً

[مصر الشرعية — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٨ ص ١١٢٦]

٧١٥ وقف . طلب رد عينه المغصوبة لجهته . الخصم في الاستئناف . دفع بعدم السماع . مقتضى عدم قبوله .

(طنطا الشرعية — أول فبراير سنة ١٩٣٧ ص ١١٢٧)

٣ - وكيل بالعمولة . استعماله فائورتين .
احداها بالتمن الحقيقي والثانية بضمن أعلا .
عدم جوازه .

(اسكندرية — تجارى جزئى — ٩ فبراير
سنة ١٩٤١ ص ٧٨٧)

وكيل بالعمولة
(انظر تاجر)

وكيل بلا أجر
(انظر وكالة)

٧٢٦ ولى شرعى . سلب ولايته . اجراءاته .
اختصاص المجلس الحسبى به . بناء على
طلب النيابة العمومية . اختصاص المحاكم
القضائية . ببحث قيمة عقود الصغير .
مداه .

(الدلائل — ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٥٠١)

٧٢٧ ١ - ولى شرعى . تصرفاته . متى تحترم .
ومتى تبطل . - ٢ - ولى شرعى . تصرفه
وقت بلوغ ولده سن الرشد . وكالة
ضمنية . مانع من الكتابة . اثبات بالبينه
وغيرها من الطرق . جوازه .

(الدلائل — ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٥٠١)

ولاية

(انظر محكمة عسكرية)

٧٢٨ ولاية القضاء المستعجل . اختصاصه

بطلب الزوج اثبات حالة معينة فى زوجته .

متى تبين عنصر مالى . عدم قبول الدعوى

(مصر — مستعجل — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠
ص ٦٤٥)

ولاية المحاكم التجارية

(انظر بطلان)

٧٢٩ ولاية المحاكم الاهلية . على أحكام المحكمة

الشرعية الصادرة فى حدود اختصاصها .

٧٢١ وكالة ضمنية . جواز أن يكون قبولها
ضمنيا

(مصر — الاهلية — ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ ص ٦٠٢)

وكالة

(انظر حوالة وغائب ونائب تجارى)

وكالة ضمنية

(انظر ولى شرعى)

٧٢٢ ١ - وكيل . إجرائه عملا لحساب
موكله . دون الاخطار بتوكيله .

مسئوليته . شخصيا لدى من عامله

٢ - وكيل . انايته غيره . فى أداء عمل

معين . دون تصريح بالانابة . ودون

اخطار من انا به . مسئوليته قبله

[الدلائل — ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٢٩٢]

٧٢٣ وكيل . عزله ضمنا . جوازه . وجوب
ثبوت العزل قطعاً . لا استنتاجاً

[استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥٧٢]

٧٢٤ وكيل . عزل الموكل له . جواز

حصوله ضمنا . استنتاجه . غير جائز .

عزل جزئى . فى حالة قيام الوكيل الجديد

بجزء من العمل .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ص ٧٤٢)

وكيل - وكيل متجول - وكيل بالعمولة

(انظر نائب تجارى)

٧٢٥ ١ - وكيل بالعمولة . استحصاله على

غير عمولته . بغير اتفاق خاص . عدم

جوازه - ٢ - وكيل بالعمولة . مباشرته

صفقة بضمن . بشروط أفيد لموكله .

حق موكله فى الفائدة . استلامه ثمنها

أكثر من الثمن الحقيقي . وحبسه هذه

الزيادة لنفسه . اعتباره خائناً للامانة .

لائحة المجالس الحسبية (انظر قرار)	انعدامها . (المحلة الكبرى الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٥٠٠)
لائحة المحاكم الاهلية [انظر مسئولية]	ولاية المحاكم المصرية (انظر زنا)
(ى)	(لا)
٧٣١ يمين حاسمة . الاتفاق على عدم توجيهها . جوازه (أسبوط الكلية — ١٤ أبريل سنة ١٩٤١ ص ١٠٤٢)	لائحة التنظيم القضائي (انظر أحوال شخصية وتبعية)
٧٣٢ يمين الاستيثاق . طبيعتها . يمين حاسمة . توجيهها . بناء على طلب الدائن لا المحكمة (مهر - تجارى - ١٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٧٦)	٧٣٠ لائحة السلاخانات . سلطة وزير الزراعة في إصدارها . (مهر الاهلية — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص ٥١٨)

رسالة جلالة الملك

الى هيئة القضاء

« ان خير ما أوصيكم به هو الفصل
في الخصومات بالسرعة مع العدل
فان تأخير الحقوق عن مستحقها
يفسد النفوس ويضاعف المنازعات
كما أوصيكم أن تحاسبوا انفسكم
بالليل على ما فعلتم بالنهار حتى يقل
الخطأ ويغلب الصواب »

تقديم

نفتتح السنة الجديدة لمجلة المحاماة بعددٍها الأول والثاني بتلك الرسالة السامية التي وجهها
حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول حفظه الله الى رجال القضاء في شخص حضرة
مناخب السعادة يس بك احمد عند اشرفه بالمقابلة السنوية بمناسبة توليه منصب رئاسة
محكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٠

ويشارك حضرات الزملاء جميعا في تقبل هذه الرسالة بالشكر والحمد، مؤتمنين بها،
واثقين أنهم سيعاونون مع رجال القضاء بالتوفر على خدمة العدالة بالنصائح الغالية التي
تضمنتها هذه الرسالة الكريمة

وننتهز هذه الفرصة لتهنئة سعادتكم رئيس محكمة الاستئناف ووكيلها بمنصبها
الجليلين راجين أن يكون لتوليها منصبها فتح لعمد جديد في خدمة القضاء والعدالة .

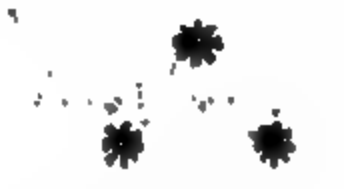
هذا وقد رأينا بالنسبة لضيق الوقت من جهة وللظروف الحالية من جهة أخرى أن
نصدر العددين الأول والثاني في مجلد واحد

ولا شك أن قراء المجلة الكرام يقدرون ما تجب مراعاته من الاقتصاد في النشر مع
توفر التوسع في المواد التي لا غنى عنها لاحاطة رجال القانون علما بها وكما سيلبسون ذلك في
هذا المجلد وهذا بيان المواد المنشورة :

عدد	
(١)	١٨ حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
(٢)	٧ احكام صادرة » » » المدنية
(٣)	٩ » » » استئناف مصر الاهلية
(٤)	٢ حكمين صادرين من محاكم الجنايات
(٥)	٨ احكام صادرة من المحاكم الكلية
(٦)	١٠ » » » التجارية
(٧)	١ قرار لقاضي الاحالة بمصر

عدد

- (٨) ٧ أحكام صادرة من القضاة المستعجل
(٩) ٤ » » » المحاكم الجزئية
(١٠) ٨ » » » الشرعية
(١١) ١٥ أحكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
(١٢) ٥ قرارات صادرة من مجلس النقابة في طلبات تقدير الأتعاب والفتاوى



(١٣) بحث في مذكر الوكيل في الرشوة المحضرة الأستاذ أحمد رشدي المحامي

(١٤) محاضرة عن الاختصاص والقانون الواجب التطبيق في مسائل الأحوال

الشخصية بعد معاهدة مونترو ومسئولية الحكومة المصرية في تنفيذها
لمحمد نوري
محاضرة صاحب العزة نصيف زكي بك القاضي بمحكمة مصر الأهلية

(١٥) جدول القوانين والمراسيم التي صدرت في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩

(١٦) جدول أعمال محكمة استئناف مصر الأهلية المدنية والجنائية

(١٧) جدول أعمال محكمة مصر الكلية الأهلية والمحاكم الجزئية التابعة لها

تمت بحسب الحق جلست قدرته أن يوفقنا في سبيل هذه الخدمة الخالصة انه القدير السميع
لجنة التحرير

راغب السكندر — محمد غنام

قضاء محكمة النقض ولائحة الجنايات (١)

(برياسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات :
أصحاب العزة عبدالفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى
محمد بك المستشارين ويونس ثابت بك رئيس النيابة بالاستئناف)

الضابط من ثقب مفتاح الباب أن الطاعن يبعثر
سكرا ويلقى عليه ماء فقامت لديه شبهة في أن
الطاعن سرق هذا السكر فخف إلى اقتحام
المنزل لضبط هذه الواقعة فهذه ليست حالة
من حالات التلبس إذ ليس للضابط أن يمد
نظره من ثقب المفتاح ليقف على ما يجرى في
داخل المنزل لأن في ذلك مساسا بحرية السكن
ومنافاة للأداب وإذن فلا يمكن أن يتخذ مما
يصل إليه الضابط عن هذه السبيل المخالفة
للقانون دليلا على قيام حالة التلبس .

ولا يبرر هذا التفتيش كون هذا الطاعن
من المشتبه فيهم وإن رفضه فتح الباب وما لاحظته
الضابط مما يجرى داخل المنزل هو من القرائن
القوية التي تدعو للاشتباه في ارتكابه جريمة
يخول معها للبوليس تفتيش منزله بغير إذن من

أول أبريل سنة ١٩٤٠

تفتيش :

١ — متهم بسرقة نعجة . ضابط بوليس . ذمابه إلى
منزل أخى المتهم لضبط النعجة . عدم إذعان هذا الأخ لفتح
الباب . ملاحظة الضابط من ثقب في الباب بعض ما يجرى
داخل المنزل مما يدعو إلى الاشتباه في صاحب المنزل .
اقتحامه المنزل لضبط واقعة السرقة . تفتيش باطل . هذه
الحالة ليست من أحوال التلبس . صاحب المنزل منذر
مشتبه . لا يبرر التفتيش .

٢ — بطلان التفتيش . الأخذ بمناصر الاثبات الأخرى
المستقلة عنه . لامانع . اعتراف المتهم بالجريمة . الاعتماد
عليه في ادانته . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط
البوليس إنما قصد إلى منزل الطاعن في مبدأ
الأمر لضبط نعجة اتهم أخوه بسرقتها فلما لم
يذعن الطاعن لطلب فتح باب منزله ولاحظ

(١) استندت مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك المستشار بالمحكمة

أخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق بحيازته لذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه مادام هذا الاعتراف صدر منه طائعا مختارا .

وحيث انه وان اتضح ان التفتيش قد وقع باطلا إلا أن ذلك لا يفيد الطاعن ما دام قد اعترف أمام المحكمة بأن السكر ضبط فى منزله وادعى بأنه اشتراه من تاجرين ، فإذا كانت المحكمة قد بنت ادانة الطاعن على وجود السكر لديه فقد كان ذلك منها اعتمادا على واقعة مسلم بها من الطاعن نفسه وبهذا يكون الحكم قد احتوى من الأدلة على ما يبرره بصرف النظر عن بطلان التفتيش وما أسفر عنه .

(طعن عويس على اسماعيل ضد النيابة رقم ٨٩٩ سنة ١٩٠٤ ق)

٢

أول ابريل سنة ١٩٤٠

تزوير . عقد تأجير ملك الغير . متى يكون صحيحا نافذا ؟ التزوير فى هذا العقد . العقاب عليه .

المبدأ القانونى

إن ايجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كان المستأجر يعلم أن المؤجر غير مالك للعين التى يؤجرها مادام لا يوجد ما يمنع المؤجر من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة إلى المستأجر ليتمكن من الانتفاع بها مدة الايجار . فكل تزوير من شأنه التأثير فى القيمة القانونية لهذا العقد يكون تزويراً معاقباً عليه .

النيابة عملاً بالمادة ٢٩ من قانون المشبوهين . ذلك لأن الباعث على هذا التفتيش لم يكن لأن الطاعن كان منذراً مشبوهاً بل على أساس ما سلكه ضابط البوليس من سبيل مخالفة للقانون .

٢ - إن كون التفتيش باطلا لا يمنع القاضى من أن يأخذ بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى ذات النتيجة التى أسفر عنها التفتيش . فإذا اعترف المتهم بحيازته للأشياء المسروقة التى ظهر من التفتيش وجودها لديه وكان اعترافه هذا صادراً منه طوعاً واختياراً فللمحكمة أن تبني إدانته على هذه الواقعة التى سلم بها هو نفسه .

المحكمة

وحيث انه لا يمكن اعتبار الواقعة التى اقتحم الضابط المنزل اعتماداً عليها من حالات التلبس إذ ليس للضابط أن ينظر من ثقبه مفتاح المنزل لتعرف ما يجرى بداخله لما فى ذلك من المساس بحرية المسكن والمنافاة للآداب ومن ثم لا يمكن أن يتخذ مما يصل إليه الضابط عن هذا السبيل المخالف للقانون دليلاً على قيام حالة التلبس وباستبعاد شهادة الضابط فى هذا الصدد ينتفى الدليل القائم على التلبس ، أما ما عللت به المحكمة الاستئنافية لإجراء التفتيش فلا يغير من حقيقة الأمر شيئاً إذ الباعث على التفتيش لدى الضابط لم يكن لأن الطاعن كان منذراً مشبوهاً وان هناك من القرائن القوية ما يدعو للاشتباه فى ارتكابه جناية أو جنحة كما سبق القول .

وحيث ان بطلان التفتيش لا يحول دون

المطعم:

وحيث انه بالنسبة للوجه الثالث فان ايجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كانا يعلمان ان المؤجر غير مالك للعين التي يؤجرها مادام لا يوجد ما يمنع المؤجر من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة الى المستأجر ليمكن من الانتفاع بها مدة الاجار .

وحيث ان الذي يستخلص من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه ومن نص التهمة التي اعتمدها وأدان الطاعن من أجلها أن عقد الاجار المطعون فيه كان يتضمن تأجير ميمنة احمد الخولى أرضا زراعية مملوكة لزوجها الى كبل من رضوان احمد عويس الطاعن والحاج سيد حسنين الذي كان قيما على الزوج المذكور بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية وذلك لمدة وبأجرة معينة وفي هذا ما يكفي لبيان أن ميمونة قد أجرت ملك غيرها الى الطاعن الاول والحاج سيد حسنين بعقد صحيح منتج لآثاره القانونية فيما بين المتعاقدين ويكون ارتكاب التزوير فيسه بالصفة المتقدمة من شأنه احداث الضرر بميمنة المؤجرة التي لها الحق في التمسك به قبل المستأجرين المذكورين وذلك دون حاجة الى بحث ماعرض اليه الحكم المطعون فيه خاصا بأجازة المالك أو القيم عليه لهذا العقد مادام العقد المشار اليه صحيحا بذاته فيما بين المتعاقدين كما سبق البيان . (طعن رضوان محمد عويس وآخرين ضد النيابة رقم ٩٠٨ سنة ١٠ ق)

٣

٨ إبريل سنة ١٩٤٠

إقراض نقود بفوائد ربوية . صدور أحكام مدنية بصحة الديون المدعى باشتغالها على فوائد ربوية . لا تأثير لهذه الأحكام على الدعوى العمومية بشأن جريمة الاعتياد . « المادة ٢٩٤ - ٢ المكررة ع »

المبدأ القانوني

الأحكام المدنية الصادرة بشأن صحة

الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تأثير لها على الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش الذي احتوته تلك الديون لأن المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

المطعم:

وحيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن ان الدفاع عن الطاعن دفع لدى المحكمة الاستئنافية في مذكرته الختامية بعدم قبول الدعوى الجنائية لصدور الحكم في بعض الديون بصحتها ولا استمرار الخصومة في البعض الآخر ، فلم تمن المحكمة بالرد على هذا الدفع مما يعيب حكمها المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث انه بفرض صحة ما يدعيه الطاعن من صدور أحكام مدنية بشأن صحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية ، فلا تأثير لتلك الأحكام على الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش الذي احتوته تلك الديون ، لأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بحسب الأصل بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان المحكمة اخطأت في تطبيق القانون بعدم تعويلها على ما هو ثابت في السندات المقول بأنها تحتوي فوائد ربوية من ان الدائنين فيها أشخاص آخرون غير الطاعن ، إذ لا يجوز للمحكمة أن تخاف دائما لا وجود له في السند الذي تنشأ به وحده العلاقة القانونية بين الدائن والمدين ، وقد صدرت أحكام مدنية بهذه الديون لمصلحة

ألا تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة بوصفها الأول .
٢ - طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الذكرى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الضائعة يجوز رفع الدعوى العمومية عن جريمة سرقة الشيء ولو لم تمض المدة المحددة للتبليغ أو التسليم . ومتى أثبتت المحكمة توافر نية التملك لدى المتهم فلا فائدة بعد ذلك من البحث فيما إذا كانت المدة المحددة قانوناً للتبليغ أو التسليم قد انقضت أو لم تنقض .
المحكمة .

د حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن ان المحكمة الاستئنافية أخملت بدفاع الطاعن بأن غيرت وصف تهمة سرقة البندقية التي كانت مسندة اليه الى تهمة عثوره على البندقية المذكورة وحبسها لها بنية الامتلاك بطريق الغش دون لفت نظر الدفاع عنه الى ذلك . ويضيف الطاعن الى هذا انه يوجد تناقض بين الحكمين الابتدائي والاستئنافي لان الحكم الأخير بعد ان أوضح ان الحكم الابتدائي الذي ادان الطاعن باعتبار انه سرق البندقية الأميرية في محله لاسبابه عاد وقال ان ما صدر من الطاعن يدل على انه عثر على هذه البندقية الفارقة وحبسها بقصد امتلاكها وهذا التناقض من شأنه ان يبطل الحكم المطعون فيه .
د حيث انه بالنسبة للشطر الأول من هذا الوجه فان للمحكمة الاستئنافية الحق في تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع ، بشرط ان تكون الوقائع المادية التي اتخذتها اساساً للوصف الجديد هي نفس الوقائع التي وجهت للمتهم امام محكمة الدرجة الأولى وبشرط

الدائنين المذكورين دون ان تعرض لشخص الطاعن ولذلك فلا يصح القول كما جاء في الحكم المطعون فيه بأن هؤلاء الأشخاص انما كانوا ستارا للطاعن .

د ومن حيث ان المحاكم الجنائية ليست مقيدة في سبيل تعرف صحة الاتهام أو عدم صحته بما يثبتته المتهم في الأوراق الصادرة منه أو من غيره بالاتفاق معه لاختفاء معالم الجريمة، ولها أن تحقق أمر تلك الأوراق بكافة الطرق القانونية .

د وحيث انه يبين مما تقدم أن ما استخلصته المحكمة متعلق بفهم الواقع من الدعوى وتؤدي اليه الوقائع التي اثبتتها في حكمها ، وليس فيما فعلت أى خطأ في تطبيق القانون

(طعن سلامة ميخائيل الرشيدى ضد النيابة رقم ٤٠٩ سنة ١٠٠ ق)

٤

٨ أبريل سنة ١٩٤٠

١ - وصف التهمة . حق المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . شرطه . كون الوقائع المادية التي اتخذت أساساً للوصف الجديد هي نفس الوقائع التي رجحت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم الحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانوناً للجريمة بوصفها الأول .

٢ - أشياء ضائعة . عدم التبليغ . أمره . توافر نية التملك لدى من عثر على الشيء . رفع الدعوى العمومية عليه مع عدم مضي مدة التبليغ . جوازه .

(ذكرى الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

المبادئ القانونية

١ - المحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع ما دامت الوقائع المادية التي تتخذها أساساً للوصف الجديد هي نفس الوقائع التي وجهت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى وبشرط

ان لا تحكم بعقوبة اشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة بوصفها الاول .

.

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في ان الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه لا يعاقب عليها القانون بمقتضى النصوص الواردة في دكريتو الاشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لانه بالنسبة لمخالفته عدم التبليغ المنصوص عليها فيه لم تمض المدة المفروض على الطاعن التبليغ فيها من وقت عثوره على البندقية الفارقة اذ قابل الاومباشى بعد عثوره عليها بقليل واثناء ذهابه للعمدة لتبليغه عن هذا الامر وتقديمها اليه ، واما بالنسبة لجنحة حبس الشئ الضائع بنية امتلاكه المنوه عنها في الدكريتو المشار اليه فان الطاعن اخبر من كان سائرا معه بعثوره على البندقية كما انه عند ما قابل الاومباشى وهو ذاهب للعمدة اخبره بعثوره عليها في الطريق . ويقول الطاعن ان في هذا الذى فعله ما يدل على حسن نيته وانه لم يكن يقصد امتلاكها بطريق الغش ولذا كان على المحكمة الاستئنافية ان توضح بالنسبة لمخالفة عدم التبليغ ما اذا كانت المدة المحددة قانونا للتبليغ قد مضت أم لا وبالنسبة لجنحة حبس الشئ بنية امتلاكه هل كان الطاعن يقصد حبس البندقية بنية امتلاكها بطريق الغش أم لا .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتضح ان المحكمة الاستئنافية قد اثبتت في حكمها من الوقائع اقرار الطاعن بعثوره على البندقية المضبوطة معه وشهادة الاومباشى على حسين من ان المتهم كان يخفيها في سرواله واستخلصت من ذلك ان الطاعن عثر على بندقية فاقدة وحبسها بنية امتلاكها . وتلك الوقائع تؤدي الى ما استخلصته منها المحكمة من توافر سوء نية الطاعن وقصده تملك البندقية بطريق الغش فلا يجوز اثارة الجدل

بشأن هذا الاستخلاص الموضوعى امام محكمة النقض .

« وحيث انه طبقا للفقرة الاخيرة من المادة الاولى من الدكريتو المذكور يجوز رفع الدعوى العمومية عن جريمة السرقة ولو لم تمض المدة المحددة للتبليغ او التسليم ما دامت المحكمة قد اثبتت توافر نية التملك لدى الطاعن ولا فائدة بعد ذلك من البحث فيما اذا كانت المدة المحددة قانونا للتبليغ او التسليم قد انقضت من عدمه .

(طعن سيد احمد الدهرى ضد النيابة رقم ٩٤٠ سنة ١٠ ق)

٥

٨ ابريل سنة ١٩٤٠

اعلان اعلانه . شرط صحة الاعلان .
واجب المحضر في اعلان الورقة
المبدأ القانونى

طبقا للواد ٧٥٦ و٢٢٧ من قانون المرافعات يشترط لصحة الاعلان أن يحصل لنفس الشخص المراد اعلانه أو لمحله . وفي حالة امتناعه هو أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن تسلم الصورة يجب على من تولى الاعلان أن يسلمها لحاكم البلدة المكان فيها محله أو لشيخها وأن يدون جميع الاجراءات التى يتخذها فى الأصل والصورة وإلا كان العمل باطلا . فاذا اكتفى المحضر بأن حرر محضراً بانتقاله الى المحافظة وأعان المتهم مخاطباً مع الضابط النوبتجى بها وكتب فى أسفل المحضر المذكور عبارة « تعرض الصورة على تابعة المذكور امتنعت عن الاستلام » فان هذه العبارة لا تغنى لقصورها عن بيان الظروف والملايسات التى حصل فيها هذا الامتناع ،

الضابط الذوبتجى بها ثم حرر العبارة الآتية أسفل المحضر المذكور وهي « بعرض الصورة على تابعة المذكور (أى الطاعن) امتنعت عن الاستلام، وهذه العبارة فضلا عن قصورها فى بيان الظروف والملايسات التى حصل فيها هذا الامتناع فان الظاهر أن تدوينها إنما حصل عرضاً وقت تسليم الاعلان لضابط المحافظة لتعليل سبب انتقال المحضر اليها .

وحيث انه كان من الواجب على المحضر طبقاً للقواعد المتقدمة أن يحضر قبل تسليم الاعلان الى المحافظة محضراً يثبت فيه انتقاله الى محل الطاعن ومخاطبته لخادمتها وامتناع هذه عن استلام الصورة والتاريخ الذى حصل فيه ذلك، وعدم قيام المحضر بهذه الاجراءات يترتب عليه بطلان الاعلان وكان على المحكمة أن لاتعول عليه، وهى إذ عدته اعلاناً صحيحاً واعتبرت الطاعن متخلفاً عن الحضور فان حكمها يكون باطلاً بتعين نقضه .

(طعن بدوى محمد الحداد ضد النيابة رقم ٩٤١ سنة ١٩٤٠ ق)

٦

٨ أبريل سنة ١٩٤٠

اجراءات . البيانات الواجب ذكرها فى محضر الجلسة .
سبب المتهم . اسم المحامى الذى حضر عنه . إغفاله .
لا يطقن فى صحة الاجراءات .
(المادة ١٧٠ تحقيق)

المبدأ القانونى

إن المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات لا تحتم تدوين سن الشاهد بمحضر الجلسة وإذن فليس فى إغفال ذكر السن ما يعيب الاجراءات بما يستوجب بطلان الحكم الصادر بناء عليها .

وكان من الواجب على المحضر أن يحضر قبل تسليم الاعلان الى المحافظة محضراً يثبت فيه انتقاله الى محل المطلوب اعلانه ومخاطبته لخادمتها وامتناع هذه عن تسليم الصورة والتاريخ الذى حصل فيه ذلك . وعدم قيام المحضر بهذه الاجراءات يترتب عليه بطلان الاعلان وعلى المحكمة ألا تعول على هذا الاعلان فاذا هى عدته اعلاناً صحيحاً واعتبرت المتهم متخلفاً عن الحضور فان حكمها يكون باطلاً متعيناً نقضه .

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن ان المحكمة الاستئنافية أخلت بحق دفاع الطاعن لأنها أدانته فى غيبته دون أن يتمكن من حضور جلسة المحكمة ليدافع عن نفسه مما يوجب نقض الحكم وحيث انه يجب قانوناً على المحكمة أن تتأكد بنفسها من صحة اعلان المتهم قبل أن تصدر عليه حكماً فى غيبته .

وحيث انه يشترط لصحة الاعلان طبقاً للمواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات أن يحصل لنفس الشخص المعلن اليه أو لمحله، وفى حالة امتناع الخصم أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن استلام الصورة يجب على من يتولى الاعلان أن يسلمها لحاكم البلدة الساكن فيها محل الخصم أو لشيخها وأن يدون جميع الاجراءات التى يتخذها فى الاصل والصورة وإلا كانت العمل باطلاً .

وحيث انه بالاطلاع على طلب حضور الطاعن لجلسة ١٩٣٩/١٠/٩ التى تحدت أخيراً لنظر القضية المتهم فيها يبين أن المحضر حرر محضراً بانتقاله الى المحافظة وأعان الطاعن مخاطباً مع

وكذلك ليس في إغفال اسم المحامي الذي ترفع بحضور المتهم أى تأثير على صحة الاجراءات أمام المحكمة خصوصاً إذا كان المتهم لم يبين وجه الضرر الذى لحقه بسبب عدم ذكر اسم محاميه فى المحضر

المؤتممة:

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن المدعين بالحق المدنى طلباً فى صحيفة الدعوى تطبيق المادة ٣٢٥ عقوبات ولكن الدفاع عنهما عدل عن ذلك أمام المحكمة الابتدائية بعد سماع شهادة الشهود وطلب تطبيق المادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ عقوبات مع أن هذا التعديل كان يجب تقديمه فى بدء نظر الدعوى وقبل سماع شهادة الشهود كما أن المحكمة المذكورة عدلت وصف التهمة الى المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات دون أن تمكن الطاعن من الدفاع عن نفسه على أساس هذا الوصف الجديد .

« وحيث انه بالرجوع إلى محضر جلسة محكمة أول درجة يبين أن الدفاع عن المدعين بالحق المدنى طلب بعد سماع شهادة الشهود تعديل وصف التهمة فى مواجهة الطاعن وعقابه بمقتضى المادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات فلم يعترض على ذلك الطاعن أو المحامى عنه بل طلب الاخير تأجيل القضية للحكم لتقدم مذكرة من المحامى الاصلى فأجابته المحكمة الى ذلك ، كما انه بالاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية يتضح أن الدفاع عن الطاعن لم يعترض على هذا التعديل وترافع فى موضوع الدعوى . ومن هذا يتبين ان الطاعن قبل التعديل الذى تقدم به المدعيان بالحق المدنى فى مواجهته أمام محكمة أول

درجة ولم يعترض عليه أمام محكمة ثانى درجة ، فليس له إذن أن يتقدم بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما أثاره فى هذا الوجه من أن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة وطبقت عليه المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات دون أن تمكنه من الدفاع عن نفسه فلا يلتفت اليه ، لأن المادتين المذكورتين خاصتان بإيقاف تنفيذ العقوبة ولا دخل لهما فى وصف التهمة ، فإذا كان يقصد الاعتراض على تطبيق المادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ وهما اللتان عوقب بموجبهما فانه يكون غير محق فى هذا الاعتراض إذ التعديل كما سبق القول قد تم فى مواجهته وقبله ولم يعترض عليه أمام محكمتى أول وثانى درجة فليس له أن يتقدم به لأول مرة أمام محكمة النقض .

« ومن حيث ان الوجه الثانى يتحصل فى ان الدعوى رفعت من المدعى المدنى عن نفسه وبصفته وإلياً طبيعياً على كريمة منيره احمد عثمان الأمر الذى يدل على أنها لم تكن قد بلغت سن الرشد فى ذلك الحين ولكنها كما هو ثابت من محضر جلسة المحكمة الابتدائية حضرت شخصياً المحاكمة على اعتبار أنها ذات أهلية قانونية فى الحضور . مع ان هذا غير جائز قانوناً ولذلك يكون الحكم الصادر باعتبار أنها بلغت سن الرشد باطلا .

« وحيث انه لا مانع قانوناً من حضور المدعى المدنى جلسة المحاكمة وسماع شهادته على سبيل الاستدلال ولو كان غير متصف بأهلية التقاضى ، أما ما يدعيه الطاعن من أن الحكم بالتعويض صدر باسم منيره احمد عثمان فغير صحيح ، لأن الحكم الابتدائى صدر لوالدها بصفته

ولياً شرعياً عليها وقد تأيد هذا الحكم استثنائياً لأسبابه وأسباب أخرى تفيد عبارتها ان منيرة المذكورة كانت لاتزال قاصرة في ذلك الوقت .

وحيث ان الوجه الثالث من أوجه الطعن يتلخص في ان القانون يقضى بوجوب بيان سن الشاهد وصناعته ولكن محضر جلسة محكمة أول درجة خلا من ذكر سن الشاهدة منيرة احمد عثمان التي سمعتها المحكمة على سبيل الاستدلال وهذا نقص في الاجراءات يعيب الحكم ويبطله .

وحيث ان المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات لا تحتم تدوين سن الشاهد بمحضر الجلسة ، ومن ثم فليس في إغفال هذا الامر ما يعيب الاجراءات بما يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بناء عليها .

وحيث ان الوجه الرابع والاخير يتلخص في أن المحكمة الاستئنافية لم تذكر اسم المحامي الذي حضر عن الطاعن ولم تأت بأسباب جديدة ترد بها على ما أبداه الدفاع عنه أمامها بل أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ، وهذا كله يعتبر اخلافاً بحق الدفاع يتعين معه نقض الحكم .

ومن حيث انه ليس في إغفال اسم المحامي الذي ترفع بحضور الطاعن أى تأثير على صحة الاجراءات أمام المحكمة ، خصوصاً وان الطاعن لم يبين وجه الضرر الذي لحقه بسبب عدم ذكر اسم محاميه في المحضر .

وحيث انه بالنسبة للشطر الثاني فانه بالاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية يتضح أن كل ما أثاره المحامي عن الطاعن كان متعلقاً بتقدير الأدلة وتفنيدها ، ومادامت المحكمة

الاستئنافية قد أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه وكانت هذه الأسباب كما هو الأثر في الدعوى الحالية مبنية على أدلة مقبولة على ارتكاب الطاعن للجريمة المنسوبة اليه فهي غير ملزمة بعد ذلك بأن ترد على كل جزئية يتقدم بها الدفاع عنه ، ويكون في قضائها في موضوع الدعوى بادانة الطاعن ، ما يكفي للدلالة على أنها أطرحت دفاعه ولم تأخذ به .

(طعن محمد احمد خضير ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٩٤٢ سنة ١٠ ق)

٧

١٥ أبريل سنة ١٩٤٠

نقض وإبرام . ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه . ختم الحكم بعد الثمانية الايام . ذهب مريد الطعن الى قلم الكتاب بعد هذا الميعاد وقبل انقضاء الثمانية عشر يوماً . حصوله على شهادة بختم الحكم بعد ميعاد الثمانية الايام . تقريره بالطعن . عدم تقديمه أسباب الطعن سوى عدم ختم الحكم في الميعاد . عدم قبول الطعن شكلاً (المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن لرئيس الجلسة مراجعة الحكم والتوقيع عليه في ظرف الثمانية الايام المذكورة واصحاب الشأن ، وقد أصبح في مكنته بعد ذلك الاطلاع على الحكم ، أن يعد أسباب طعنه ويقوم بتقديمها في العشرة الايام الباقية من الميعاد .

يعد أسباب طعنه ويقوم بتقديمها في العشرة الأيام الباقية من الميعاد فإذا تقدم إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لهذه الواقعة ، وكان له استنادا إلى هذه الشهادة كما استقر عليه قضاء محكمة النقض — أن يحصل على ميعاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب لطعنه أما إذا وجد الحكم محتوما ومودعا بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن بعد اطلاعه على الحكم ولا يصح له في هذه الحالة أن يطالب بمدة ليقدم فيها أوجه الطعن بدعوى أن الحكم إنما ختم في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب ليحضر أسباب الطعن ، فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي تأثير فإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمل في الذهاب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يلوم من إلا نفسه .

وحيث أن الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان محتوما في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب لمناسبة تحضير أوجه طعنه ومتى كان الأمر كذلك فإنه كان من الواجب عليه أن يطالع على الحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون ، أما وإنه لم يفعل واكتفى بأخذ شهادة بأن الحكم ختم بعد ثمانية أيام وطلب بناء على ذلك مهلة جديدة فإن هذا لا يقبل منه ولا يشفع له قوله بأن المدة الباقية لم تتسع له أو أنه كان يتردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم وذلك للأسباب المتقدمة .

(طعن عبد الله حسن أحمد ضد النيابة رقم ٦٥٩

سنة ١٠ ق)

فإذا تقدم إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لهذه الواقعة ، وكان له استنادا إلى هذه الشهادة كما استقر عليه قضاء محكمة النقض — أن يحصل على ميعاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب لطعنه . أما إذا وجد الحكم محتوما ومودعا بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن بعد اطلاعه على الحكم . ولا يصح له في هذه الحالة أن يطالب بمدة ليقدم فيها أوجه الطعن بدعوى أن الحكم إنما ختم في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة التالية . ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب ليحضر أسباب الطعن فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي تأثير . وإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمل في الذهاب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فاللوم واقع عليه هو (١)

الممكنة

وحيث أن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ومفاد ذلك أن لرئيس الجلسة مراجعة الحكم والتوقيع عليه في ظرف الثمانية الأيام المذكورة ولصاحب الشأن — وقد أصبح في مكنته بعد ذلك الاطلاع على الحكم — أن

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر

في القضية رقم ٨٧٢ سنة ١٠ بجلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٠

٨

١٥ أبريل سنة ١٩٤٠

شهادة . تقديرها . موضوعي . امتناع الشاهد عن
الحلف على المصحف . عدم تصديق المحكمة لإياه في أقواله .
لا غبار عليها في ذلك .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان للشاهد أن يمتنع عن
الحلف بغير اليمين التي قررها القانون إلا أن
المحكمة أن تتخذ من واقعة امتناعه هذا
قرينة على عدم صدقه في أقواله . فإذا كانت
المحكمة قد رأت في عدم إجابة الشاهد إلى
ما طلبته إليه والدة المجنى عليه من الحلف
على المصحف ما يدعو إلى عدم تصديقه
فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء ،
على أن المحكمة إذا لم تطمئن إلى أقوال شاهد
فإنها ليست بحاجة إلى تعليل عدم اطمئنانها ،
فإذا هي ذكرت علة لذلك فلا محل لمؤاخذتها
على التعليل الذي ذكرته .

المحكمة

.....

وحيث أنه وإن كان للشاهد أن يمتنع عن
الحلف بغير اليمين التي قررها القانون إلا أن
المحكمة أن تتخذ من واقعة امتناعه هذا قرينة
على عدم صدقه في أقواله .

وحيث أن محكمة الموضوع إذ رأت في
عدم إجابة شيخ البلد إلى ما طلبته والدة المجنى
عليه من تأدية اليمين على المصحف ما يدعو إلى
عدم تصديقه لم تخالف القانون في شيء على أن
محكمة الموضوع إذا لم تطمئن إلى أقوال شاهد لم
تكن بحاجة إلى تعليل عدم الاطمئنان فإن هي

ذكرت علة ذلك فلا محل لمؤاخذتها على هذا
التعليل .

وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة
أخلت بحق الدفاع إذ ذكر محامي الطاعن أمامها
أن ضابط المباحث سبق أن رقت لأنه معتاد
على التلفيق وهو ما فعله في هذه القضية بتدبير
أدلتها فلم تكن المحكمة بالرد على هذا الدفاع .

وحيث أن في اخذ محكمة الموضوع بأدلة
الثبوت واقتناعها على أساس ما باداة الطاعن الرد على
ما عرض له الدفاع في شأن ضابط المباحث بما يفيد أنها
ترى أن ما وجه إلى إجراءاته من مطاعن لم يغير
وجهة النظر التي اقتنعت بها وهذا التقدير من
جانبها موضوعي لا سبيل للجدل فيه أمام محكمة
النقض .

(طعن محمد مصطفى مصطفى ضد النيابة وآخرين مدعين
بحق مدني رقم ٦٦١ سنة ١٠ ق)

٩

١٥ أبريل سنة ١٩٤٠

ضرب محمد . مسئولية الجاني عن جميع النتائج المحتملة
مسئولية الشريك أسوة بالفاعل الأصلي .

المبدأ القانوني

إن حكم القانون في جرائم الضرب هو
أن من تعمد ضرب شخص كان مسئولاً
جنائياً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم
يقصدها الجاني من استتالة مدة علاج المجنى
عليه أو حدوث عاهة له أو وفاته . وعلى هذا
الأساس يكون الشريك مسئولاً أسوة بالفاعل
الأصلي ما دام القانون لا يتطلب سوى توافر
قصد الضرب .

المحكمة

« وحيث ان حكم القانون في جرائم الضرب هو ان من تعمد ضرب شخص كان مسؤولاً جنائياً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل من ستطالة مدة علاج الجنى عليه أو ما يحدث له من عاهة أو وفاة مما لم يقصده الجاني وعلى هذا الأساس يكون الشريك مسؤولاً اسوة بالفاعل الاصلى ما دام القانون لا يتطلب سوى توفر قصد الضرب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أفاض في تبيان وقائع الدعوى وما كان من الطاعة من الاتفاق مع الطاعن الأول على ضرب الجنى عليها جزاء لها على عدم اطاعتها أو امر الطاعة من مواصلة العمل في البغاء فكان منها أن أمسكت برجلها ومكنت بذلك الطاعن من اشباعها ضرباً حتى انها لم تستطع حراكاً وظلت تثن الى أن ماتت في اليوم التالي بسبب اصابتها ومن هذا يبين ان محكمة الموضوع بينت طرق اشتراك الطاعة في الجريمة التي ذهبت ضحيتها الجنى عليها بياناً كافياً واذ كانت الجريمة المرتكبة ضرباً أفضى الى الموت فاشتراك الطاعة في فعل الضرب يجعلها بحكم القانون مشتركة في هذه الجريمة ومستحقة لعقوبتها

(طعن عبد الدايم اسماعيل عبد الدايم وأخرى ضد النيابة رقم ٦٦٣ سنة ١٠)

١٠

١٥ أبريل سنة ١٩٤٠

اختلاس أشياء محجوزة . مناط العقاب في هذه الجريمة . متى يعتبر فعل الاختلاس خيانة أمانة ؟ ومتى يعتبر سرقة ؟ مالك . تسليمه ماله المحجوز من الحارس . تصرفه فيه . عقابه بمقتضى المادة ٣٤٣ ع .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي

ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ كانت تنص على انه « إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق » فكانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التي أوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدي الى تحقيق هذه الغاية التي رعى اليها . يستوى في ذلك أن يكون المال مسلباً لغيره فعلاً بمقتضى الحجز أو باقياً تحت يده إما بصفته حارساً عليه معيناً من مندوب الحجز أو باعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل الحارس وتحت مسؤوليته أو بأية صفة أو اعتبار آخر والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٣ من القانون الحالي لم يقصد كما هو ظاهر من مذكرته الايضاحية أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التي أوردها والتي أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذي له بحسب الأصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاؤه متفقة متسقة مع المبادئ التي جرى عليها فقه القانون وهي اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس أو سرقة اذا كانت الحيازة فيه للغير وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس المالك الذي يختلس ماله المحجوز .

وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات يتناول المالك الذي يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لآى سبب من الأسباب . أما ما جاء بهذه المادة من قولها « المالك المعين حارساً » فإنه لا يقصد به — كما هو المستفاد من المذكرة الايضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعاً فعلاً تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الائتمان التى تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى الحجز الموقع عليه فالمالك الذى يتسلم ماله المحجوز عليه من الحارس ويتصرف فيه يعتبر مختلساً ويحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

الممكنة

د حيث ان المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التى الغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ والتى كانت تنص على أنه « إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شيئاً من الامتعة المحجوزة قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق » كانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التى أوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدى إلى تحقيق هذه الغاية التى رمى اليها يستوى فى ذلك أن يكون المال مسلماً لغيره فعلاً بمقتضى الحجز أو باقياً تحت يده إما بصفته حارساً عليه معيناً من مندوب الحجز أو باعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل الحارس وتحت مسؤوليته أو بأية صفة أو اعتبار آخر ، والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون

العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالى لم يقصد كما هو ظاهر من مذكرته الايضاحية أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب فى هذا الخصوص وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التى أوردها والتى أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الأصل أن يتصرف فى ماله كل تصرف يشاؤه — أراد أن يجعل هذه النصوص متفقة متسقة مع المبادئ التى جرى عليها فقه القانون وهى اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال فى حيازة المختلس أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير ، وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس المالك الذى يختلس ماله المحجوز . واذن فإن نص المادة ٣٤٢ عقوبات يتناول المالك الذى يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لآى سبب من الأسباب ، أما ما جاء بهذه المادة من قولها « المالك المعين حارساً » فإنه لا يقصد به — كما يستفاد من المذكرة الايضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعاً فعلاً تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الائتمان التى تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى الحجز الموقع عليه .

د وحيث انه يتضح من البيان المتقدم أولاً أن ماثيره الطاعن بالشق الأول من طعنه لا محل له فان الحكم قد عني ببيان الواقعة الجنائية التى أدانته فيها بياناً كافياً كما أنه رد على الدفعين اللذين تمسك بهما والمشار اليهما بوجه الطعن بما يبرر وجهة النظر التى ذهبت اليها المحكمة والتى بذت عليها ادانته فى جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة وثانياً أنه وان كانت المحكمة اعتبرت الطاعن فاعلاً أصلياً فى جريمة الاختلاس مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بهذا الوصف بل بوصف أنه اشترك مع الحارس فى هذه الجريمة إلا أن

المحكمة

ذلك لا يعيب حكمها ما دامت لم تنسب اليه في الحكم واقعة أخرى غير التي رفعت بها الدعوى عليه وحصلت المرافعة على أساسها وهذه الواقعة هي التي عدتها النيابة ومحكمة أول درجة مكونة لجريمة الاشتراك في الاختلاس وهي التي عدتها المحكمة الاستئنافية مكونة لجريمة الاختلاس المنطبقة على المادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . وهي كذلك التي تعدها هذه المحكمة للاعتبارات السابق ذكرها مكونة لجريمة الاختلاس الذي وقع من المتهم المالك على ماله المحجوز عليه والمسلم اليه من الحارس والتي تنطبق عليها المادتان ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

(طعن ناشد صاروفيم فرج الله ضد النيابة رقم ٩٣٦ - سنة ١٠ ق)

١١

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٠

تخريب . بارود . متى يعتبر من المفرقات المشار اليها في المادة ٣٦٣ ع ؟

المبدأ القانوني

إن البارود لا يعتبر من المفرقات التي تتناولها عبارة « مفرقات ، أخرى » الواردة في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة في حيزه غلق لا يتسع للغازات التي يتحول إليها البارود عقب الاشتعال ، فإذا كان البارود كمية يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفرقات ، فإذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراماً في كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقاً لأنه بحسب كميته والظرف الذي وجد فيه لا يمكن إذا ما أشعل أن يحدث الفرقة ذات الخطر المشار اليها في المادة المذكورة .

وحيث ان البارود لا يعتبر من المفرقات التي تتناولها عبارة « مفرقات أخرى » الواردة في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات الا اذا كان بكمية كبيرة في حيز مغلق بحيث لا يتسع للغازات التي يتحول اليها البارود عقب الاشتعال فاذا كان المضبوط كمية يسيرة ليس من شأنها احداث هذه النتيجة فلا يمكن عده من المفرقات وحيث ان البارود المضبوط مع الطاعن بقطار السكة الحديد في كيس داخل قفة لا يمكن عده مفرقاً لأنه بحسب كميته والظرف الذي وجد فيه لا يمكن اذا ما أشعل ان يحدث الفرقة ذات الخطر المشار اليها في المادة المذكورة ، ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من هذه التهمة .

وحيث انه بالنسبة للتهمة الثانية — وهي نقل الطاعن البارود المضبوط بقطار سكة الحديد بغير ترخيص — فان محكمة أول درجة قضت بتغريم الطاعن عنها ثلثمائة قرش عملاً بالمادة ١٧٠ عقوبات ، وهذا الحكم قبله الطاعن ولم تستبعد المحكمة الاستئنافية هذه العقوبة الا لتطبيقها المادة ٣٦٣ عقوبات عن التهمة الأولى باعتبارها الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات في حالة تكوين الفعل الواحد اكثر من جريمة ، وما دام الطاعن قد برىء من تهمة الاحراز فلا يبقى سوى تقدير العقوبة عليه عن التهمة الثانية على اعتبار ان البارود المضبوط مادة قابلة للاشتعال هو والمفرقات سواء في حكم المادة ١٧٠ عقوبات ولذا ترى المحكمة تغريم الطاعن ثلثمائة قرش عنها تأييداً للحكم المستأنف .

(طعن فميم عبد الملاك عبض ضد النيابة رقم ٦٩٧ - سنة ١٠ ق)

١٢

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

اجراءات . اجراءات شكلية . الاصل اعتبار أنها قد روعيت . الطعن فيها . سبيله . الطعن بأن الحكم لم يذكر فيه أن القضية قدمت الى قاضي الاحالة فأحالها الى محكمة الجench . عدم ادعاء الطاعن في وجه الطعن أن القضية لم تقدم لقاضي الاحالة . تمسك بعدم اثبات هذا الاجراء في الحكم . لا يجوز .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى ، وإنما يجوز لصاحب الشأن أن يشبث بكافة الطرق القانونية أن هذه الاجراءات قد أهملت أو خولفت ، وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة أو في الحكم . فاذا كان الحكم لم يبين أن تلك الاجراءات قد استوفيت فإن القانون يفترض أنها قد اتبعت بالفعل . وإذن فاذا كان الطاعن لا يدعى في وجه الطعن أن القضية لم تقدم لقاضي الاحالة فأحالها الى محكمة الجench فليس له أن يتمسك بعدم إثبات هذا الاجراء في الحكم بالمحكمة .

و حيث ان ملخص الوجه الأول من أوجه الطعن هو ان الحكمين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيه لم يذكر ان القضية وهي جنائية تزوير قدمت لقاضي الاحالة فأحالها على محكمة الجench ، ويقول الطاعن أن ذكر هذه الاجراءات ضروري وإغفاله يبطل الحكم لعدم بيان وقائع الدعوى و حيث ان الأصل في الأحكام أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى ولصاحب الشأن أن يشبث بكافة الطرق القانونية أنها أهملت أو خولفت إذا لم تكن

مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . فاذا كان الحكم لم يبين أن تلك الاجراءات قد استوفيت فإن القانون يفترض أنها قد اتبعت بالفعل

و حيث ان الطاعن لا يدعى في وجه الطعن أن القضية لم تقدم لقاضي الاحالة فأحالها الى محكمة الجench ، فليس له أن يتمسك بعدم اثبات هذا الاجراء في الحكم

(طعن عبد التواب مبروك على ضد النيابة رقم ٧٠٢ سنة ١٠ ق)

١٣

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

اسباب الاباحة وروائع العقاب . الادعاء بأن المتهم مصاب بخلل في قواه العقلية . عدم التمسك بعرضه على اخصائي لفحص قواه . رد المحكمة على هذا الدفاع . تقريرها أن المتهم متمتع بقواه العقلية . موضوعي .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع لم يطلب الى المحكمة عرض المتهم على طبيب اخصائي لفحص قواه العقلية . بل اقتصر في مرافعته على الاشارة عرضا الى ان المتهم كان بحالة غير طبيعية فذلك يفيد انه ترك تقدير هذا الأمر للمحكمة وإذا كان الظاهر مما أورده الحكم ان المحكمة قد استخلصت أن المتهم اقترف جرمه وهو حافظ لشعوره واختياره وردت على ما تمسك به الدفاع من جهة حالته العقلية ولم تأخذ به بناء على ما تحققته من أن المتهم ارتكب جرمه باحكام وتدبير وأنه لم يعترف إلا بعد ان قويت حوله الشبهات وضاعت في وجهه السبل ففي ذلك ما يكفي لسلامة الحكم وليست المحكمة في حاجة إلى ان تستعين في هذا التقدير برأي اخصائي مادامت قد اطمأنت من وقائع الدعوى ومناقشة المتهم إلى انه

متمتع بقواه العقلية . ولا يجوز بعد ذلك الجدل أمام محكمة النقض في هذا التقدير الموضوعي .
المحكمة

و حيث ان مبنى الطعن هو أن الدفاع عن الطاعن بنى دفاعه لدى محكمة الجنايات على أن الطاعن مصاب بخلل في عقله فلم تحقق المحكمة هذا الدفاع اكتفاء بما لاحظته بنفسها عليه ، مع أن التثبت من حالته العقلية يخرج عن اختصاص القاضى وهو من شأن الفنيين ، إذ ضعف العقل أو خبله يظهر حيناً ويختفى آخر فلا تتمكن المحكمة من معرفة حقيقة هذه العقلية بمجرد المناقشة في الجلسة حتى أن حالة المريض قد تستعصى على الطبيب الفنى فلا يتمكن من الحكم عليه إلا بعد أن يضعه تحت رقابة مستمرة ويتمكن من درس أخلاقه وأطواره ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن ظروف القضية تجعل ما قاله الدفاع في هذا الشأن قريب الاحتمال فان سبب ارتكاب الحادث بسيط لا يدعو إلى انتقام أخ من أخيه بقتله ، كما ان ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن استفهم قبل الحادثة من المدعو عبد المنعم سلطان عما اذا كان حد الفأس يحدث القتل ام لا وما كان منه عقب الجريمة من اعترافه لأخيه من ابيه بجميع ظروف الحادثة - كل ذلك يدل على ضعف عقله .

و حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع لم يطلب الى محكمة الجنايات عرض الطاعن على طبيب اخصائى لفحص قواه العقلية ، بل هو اقتصر فى مرافعته عرضاً على الإشارة الى أن الطاعن كان بحالة غير طبيعية ، مما يفيد انه ترك تقدير هذا الأمر للمحكمة . وظاهر بجلاء مما سبق بيانه نقلاً عن الحكم المطعون فيه ان المحكمة استخلصت ان الطاعن اقترف جرمه وهو حافظ لشموره واختياره ،

وردت على ما تمسك به الدفاع من جهة حالة الطاعن العقلية فلم تأخذ به بناء على ما تحققت من ان الطاعن مسئول جنائياً عن جرمه لأنه ارتكبه بأحكام وتدابير وانه لم يعترف الا بعد أن قويت حوله الشبهات وضاعت في وجه السبل فلم ير سوى الاعتراف مخرجاً ، وما كانت المحكمة في حاجة الى أن تستعين في هذا التقدير برأى اخصائى بعد ان اطمأنت من وقائع الدعوى ومناقشة الطاعن بأنه متمتع بقواه العقلية ولم يساورها أقل شك في ذلك واذا كان هذا التقدير منها موضوعياً فلا سبيل للجدل فيه أمام محكمة النقض (طعن نصر بغدادى غزى ضد النيابة رقم ٧١١ سنة ١٩٤٠)

١٤

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

إثبات . مدار الاثبات في المواد الجنائية . دليل مباشر أو غير مباشر . المجادلة فيه لدى محكمة النقض . لا يجوز

المبدأ القانونى

ان مدار الاثبات في المواد الجنائية ليس الا اطمئنان المحكمة الى ثبوت أو نفي ما يكون مطروحاً عليها من وقائع . فتمت استقرت عقيدتها على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت اليه في ذلك دليلاً مباشراً مؤدياً بذاته الى النتيجة التى انتهت اليها أو غير مباشر ولا يوصل الى هذه النتيجة الا بعملية منطقية ولذلك فان محكمة الموضوع متى قالت بثبوت واقعة وأوردت الأدلة التى اعتمدت عليها وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى عقلاً الى ما قالت به فلا تصح مجادلتها في ذلك لدى محكمة النقض . إذ المجادلة في هذه الصورة لا يكون لها معنى الا إثارة البحث في عدم كفاية الأدلة بذاتها للثبوت وهذا مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه

المؤلف:

وحيث ان مدار الاثبات في المواد الجنائية ليس إلا اطمئنان المحكمة الى ثبوت أو نفي ما يكون مطروحاً عليها من وقائع ، فتمت استقرت عقيدتها على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت اليه في ذلك دليلاً مباشراً مؤدياً بذاته الى النتيجة التي انتهت اليها أو غير مباشر ولا يوصل الى هذه النتيجة الا بعملية منطقية . ولذلك فان محكمة الموضوع متى قالت بثبوت واقعة وأوردت الأدلة التي اعتمدت اليها وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي عقلاً الى ما قالت به فلا تصح مجادلتها في ذلك لدى محكمة النقض ، إذ المجادلة في هذه الصورة لا يكون لها معنى إلا اثارة البحث في عدم كفاية الأدلة بذاتها للثبوت وهذا مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه

وحيث انه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه اعتمد في ادانة الطاعن على ما شهد به الشهود من رؤيته خارجاً يجرى من المنزل الذي وقعت فيه الحادثة في وقت لم يكن فيه هذا المنزل مفتوحاً للغرض الذي أعد له ؛ وعلى ما أثبتته الكشف الطبي بجسمه من آثار السحجات الظفرية وغيرها التي يتفق وقت حدوثها مع وقت ارتكاب الجريمة ، مستخلصة من ذلك أنه هو الذي قارف الجريمة ثم فر هارباً وأن الآثار التي وجدت به إنما كانت من فعل المجنى عليها وقت الحادثة . ولما كان هذا الذي اعتمدت عليه المحكمة من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فليس يقبل من الطاعن أن يناقشه لدى محكمة النقض وأما ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم ترد على الدفاع الذي تقدم به خاصاً بسبب التسلخات التي شوهدت بجسمه فإنه من الدفوع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بأن تفرد لها رداً خاصاً ويكفي أن

يكون الرد عليه مستفاداً من مجموع ما تضمنه الحكم .

(ملحق وليم حنا ضد النيابة رقم ٨٦٦ سنة ١٠ ق)

١٥

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٠

دفاع . متهم بجناية . وجوب حضور محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات . حرية المحامي في سلوك طريقة الدفاع التي يراها . « المادة ٢٥ تشكيل »

المبدأ القانوني

انه وان كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا الى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون - وما دام الأمر كذلك فإنه متى حضر عن المتهم محام وأدلى بما رآه من الدفاع فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه هذا الدفاع .

المؤلف:

وحيث انه وان كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات ، إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا الى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون . وما دام الأمر كذلك فإنه متى

١٧

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

استئناف ، اختصاص ، نصاب الدعوى ، تعدد الطلبات
تعدد المدعين ، سند الدعوى ، هو الذى يعول عليه فى
تقدير نصابها ،

(المادة ٣٠ مرافعات)

المبدأ القانونى

إن المعول عليه حسب المادة ٣٠ من
قانون المرافعات ، فى تقدير نصاب الدعوى
عند تعدد الطلبات أو تعدد المدعين هو السند
(Le titre) الذى رفعت الدعوى بناء عليه ،
فاذا كان هذا السند واحداً كان المعول عليه
— سواء فى تحديد الاختصاص أو معرفة ما
إذا كان الحكم قابلاً أو غير قابل للاستئناف —
هو المبلغ المدعى به بتمامه. فاذا كان المدعيان
بالحق المسمى يطالبان المتهمين متضامنين
بتعويض قدره ٢٥ جنيهاً عما أصابهما من
الضرر الناشئ عن الجرائم المنسوبة إليهما فإن
السند الذى يرتكبان عليه فى دعواهما واحد
ويجب إذن تقدير قيمة الدعوى باعتبار المبلغ
الذى يطالبان به بغير بحث فى مقدار نصيب
كل منهما فيه . ولا يغير من ذلك أن دعوى
كل منهما تحتاج الى البحث فى عنصر آخر
خاص به وهو الضرر الذى أصابه من تلك
الأفعال الجنائية لأن المقصود بالسند ليس
إلا السبب الذى تتولد عنه المسؤولية وحق
المطالبة ويشترك فيه جميع من أضرت بهم
تلك الأفعال . أما الضرر الذى أصاب بالفعل
كلا منهما فانه وإن كان متصلاً بالسبب
المذكور لا يلتفت اليه لأنه فرع عن هذا
الأصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهما ،

حضر المحامى وأدلى بما رآه من الدفاع فان ذلك
يكفى لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما
تضمنه هذا الدفاع

وحيث انه لما كان الثابت بمحضر جلسة
المحاكمة أمام محكمة الجنايات ان الطاعن قد
حضر معه منذ البدء فى نظر الدعوى الاستاذ
محمد توفيق حسين المحامى نائباً عن الاستاذ محمد
حسين الأعسر ، وان هذا المحامى اكتفى بعد
سماع الشهود ومرافعة النيابة بطلب أخذ المتهم
بالرأفة ، ولم يبد منه ولا من المتهم ما يشعر بأن
الدفاع لم يكن مستعداً للمرافعة ، ثم صدر الحكم
بادانة الطاعن فى الجناية المرفوعة بها الدعوى
العمومية عليه — لما كان ذلك فلا تقبل من
الطاعن المناقشة التى يثيرها بوجه الطعن حول
جوهر الدفاع الذى تقدم به المحامى بعد سماع
الدعوى ورأى الاكتفاء به خصوصاً وان هذا
الدفاع لم يكن لينعه من أن يستدرك هو ما كان
ينظره من المحامى فى سبيل الدفاع عنه .

(طعن مليحى محمد مليحى ضد النيابة رقم ٨٧٣ سنة ١٠٠٩)

١٦

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

خطف طفل . فاعل أصلى . شريك . التسوية بينهما فى
العقاب بيان طريقة الاشتراك . ليس ضرورياً .

« المادة ٢٥٠ ع ٢٨٨ »

المبدأ القانونى

إن القانون يسوى فى العقاب بين الفاعل
والشريك فى جريمة خطف الطفل وهو
يعتبر مرتكب هذه الجريمة فاعلاً أصلياً
سواء ارتكبها بنفسه أم بواسطة غيره وإذن
فان المحكمة ليست بحاجة الى بحث طريقة
الاشتراك فى هذه الجريمة .

(طعن عيسى مهران وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدنى رقم ٨٧٩ سنة ١٠٠٩)

المحكمة

د حيث ان الوجهين الاول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن مبلغ التعويض الذي يطالب به الطاعنان وهو خمسة وعشرون جنيتها ناشئة عن سبب واحد وهو الافعال الجنائية التي وقعت من المتهمين والتي نجم عنها الضرر وان المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن التقدير في مثل هذه الحالة يكون باعتبار قيمة المبلغ المطالب به بتمامه ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن أن يفترض كما جاء في الحكم اشتراك الطاعنين بالتساوي في التعويض إذ القضاء به لا يكون إلا على أساس ما أصاب كلا منهما من ضرر وهما لم يبيننا ذلك بل طلبا التعويض لهما معا ، وعلى ذلك تكون المحكمة قد أخطأت في الحكم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بناء على ما قالت به من تقسيم المبلغ المطالب به بالتساوي بين الطاعنين وتقدير الدعوى على أساس هذا التقسيم .

د وحيث ان الواقع - بحسب الثابت بالحكم المطعون فيه وبمعرضة الدعوى المرفوعة بها القضية في الاصل والتي اطلعت عليها هذه المحكمة - هو أن الطاعن الاول بصفته قيما على السيدة جميلة الآلى والطاعنة الثانية بصفقتها الشخصية رفعا هذه الدعوى مباشرة ضد المتهمين يطالبانها متضامنين بمبلغ قدره خمسة وعشرون جنيتها تعويضا مؤقتا عما أصابهما من الضرر الناشئ من جراء الجرائم المنسوبة اليهما ، فدفع محامي المتهمين الدعوى بعدم جواز نظرها استنادا إلى المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لأن الطاعن الاول بصفته رفع أمام القضاء المدني على المتهم الاول دعوى يطالبه فيها بتعويض عن نفس تلك الافعال الجنائية وما كان يسوغ له

بعد ذلك أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية بصفته مدعيا بحق مدني ، فقضت محكمة أول درجة بقبول الدفع الفرعي وعدم قبول الدعويين المدنية والعمومية على اعتبار أن الطاعن الاول بصفته اختار الطريق المدني وأن الطاعنة الثانية لم يقع عليها ضرر مباشر من الجرائم المرفوعة بها الدعوى ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بناء على ما ذكرته من د أن دعوى كل من المدعين تختلف عن الأخرى إذ أن المدعى الاول بصفته المشار اليها يطلب مع المدعية الثانية بصفقتها الشخصية الحكم لهما بهذا المبلغ على سبيل التعويض فلا شك أنه قسمة بينهما فيما لو حكم لهما به - كما انه لو فرض أن دعوى أحدهما قبلت وقضى له فيها بطالباته ورفضت الأخرى لما قضى له بأكثر من نصف ذلك المبلغ المطالب به - ويتبين من ذلك أن نصاب الدعوى بالنسبة لكل من المدعين هو اثنا عشر جنيتها ونصف فليس لأي منهما أن يستأنف الحكم الصادر فيها .

د وحيث ان المعول عليه حسب المادة ٣٠ من قانون المرافعات في تقدير نصاب الدعوى عند تعدد الطلبات أو تعدد المدعين هو السند (Le titre) الذي رفعت الدعوى بناء عليه فاذا كان هذا السند واحدا كان المعول عليه - سواء في تحديد الاختصاص أو معرفة ما إذا كان الحكم قابلا أو غير قابل للاستئناف - هو المبلغ المدعى به بتمامه .

د وحيث ان الطاعنين يطالبان بتعويض قدره خمسة وعشرون جنيتها مصدرة الافعال الجنائية المسندة إلى المتهمين ، فالسند الذي يرتكبان عليه في دعواهما واحد ، ويجب اذن تقدير قيمة الدعوى المرفوعة منهما باعتبار المبلغ الذي يطالبان به بغير بحث في مقدار نصيب كل منهما فيه . ولا يغير من ذلك أن دعوى كل

وذلك على الاطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة بغض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم وعما إذا كانت البواعث التي دفعت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسؤولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الخدم استعمال شؤون الخدمة التي عهد هو بها اليهم متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها فإذا ترصد المتهم عند باب المدرسة التي يشتغل بها فراشاً مع زملائه الفراشين فيها حتى موعد انصراف المجنى عليه منها (وهو مدرس منتدب للقيام بأعمال نظارة المدرسة) وتمكن منه في هذه الفرصة واغتاله في هذا المكان وهو يتظاهر بأنه إنما يقترب منه لكي يفتح له — بصفته رئيسه — باب السيارة التي كانت في انتظاره ، فذلك يبرر قانوناً إلزام الوزارة بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليه من خادميها المتهم . وإذا كان هذا المتهم قبيل الحادثة قد امتنع على أثر الاجراءات التي اتخذها المجنى عليه منه عن امضاء كشف الخدمة وصارح رئيس الفراشين وحده بأن المجنى عليه أهانه وبأنه في غنى عن العمل بالمدرسة ولا يهتم بالشغل فيها فإن ذلك لا يفيد أن

منهما تحتاج إلى البحث في عنصر آخر خاص به وهو الضرر الذي أصابه من تلك الأفعال الجنائية ، لأن المقصود بالسند ليس إلا السبب الذي تتولد عنه المسؤولية وحق المطالبة ويشترك فيه جميع من أضرت بهم تلك الأفعال أما الضرر الذي أصاب بالفعل كلاً منهم فإنه وإن كان متصلاً بالسبب المذكور لا يلتفت إليه لأنه فرع عن هذا الأصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهم . وحيث أنه لما توضح يكون الحكم المطعون فيه إذ جزأ مبالغ التعويض الذي يطالب به الطاعنان وقضى بناء على ذلك بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قد أخطأ ، ولذلك يتعين نقضه والحكم بجواز الاستئناف ، من غير حاجة لبحث باقي الأوجه .

(طعن الاستاذ ادوار الياس بصفته قياً وأخرى مدعين بحق مدني ضد الاستاذ موزين ابنير وآخر في قضية النيابة رقم ٨٩٤ سنة ١٠ ق)

١٨

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن أعمال خادمه . مناطها . عدم وقوع الفعل من التابع وقت تأدية وظيفته . شرط قيام المسؤولية في هذه الصورة . فراش بمدرسة . ترصده عند باب المدرسة لناظرها واغتياله لإيائه . مسئولية وزارة المعارف عن تعويض هذا الضرر .

(المادة ١٥٢ مدني)

المبدأ القانوني

ان القانون إذ نص في المادة ١٥٢ مدني على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعاً منهم في حال تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطابق أن يحمل المخدم المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه

المتهم كان وقت مقارنة فعلته متجردا عن
وظيفته ومقطوع الصلة فعلا بمخدومه
المحكوم.

وحيث ان هذين الطاعنين بنعيان بأوجه الطعن
المقدمة منهما على الحكم المطعون فيه انه خطأ
إذ قضى برفض دعواهما المدنية قبل وزارة
المعارف ، ووجه الخطأ أنه أورد ما يفهم منه
أن المتهم وقت ارتكابه الجريمة كان مجرداً عن
صفة الخدمة التي تربطه بوزارة المعارف مع أن
انعدام هذه الصلة لا يأتي إلا بالاستقالة أو الرفض
وشئ من هذا لم يحصل ، أما امتناع المتهم عن
التوقيع على الكشف بما يفيد علمه بدوره في
المبيت بالمدرسة فان هذا لا يعدو أن يكون
رفضاً لتنفيذ أمر صدر اليه ولا يمكن أن يكون
استقالة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد
اشتراط الحكم لمسئولية الوزارة أن يكون الحادث
المستوجب للتعويض داخل في طبيعة عمل المستخدم
عندها وأن يكون قد ارتكبه بصفته مستخدماً
والحكم بهذا يخلط بين مسئوليتين أولاهما عن
فعل غير متعمد وثانيتهما عن فعل متعمد والمنطق
يساعد على الأخذ بهذا النظر في الأولى فقط دون
الثانية . على أن الارتباط بين الفعل الضار الذي
وقع من المتهم والوظيفة مستفاد من وقائع
الدعوى كما رواها الحكم وهي أن المجنى عليه بحكم
وظيفته أصدر أمراً للمتهم الخادم فعصى تنفيذ
هذا الأمر ثم خشي عواقب عصيانه فارتكب
جريمته ، ولا يتصور في الواقع أن يرتكب الخادم
جريمة عمدية تكون مرتبطة بوظيفته ، ولو صح
ذلك لوجب أن لا يحاسب السيد على جريمة خادم
إلا إذا ارتكبها وهو يحمل ثياب الخدمة أو
ارتكبها بنفس الأدوات المسلمة اليه لتأدية وظيفته
وهذا تصوير غير مقبول . والمادة ١٥٢ من

القانون المدني لا تشترط وجود صلة بين الحادث
وبين طبيعة العمل الذي يؤديه الخادم ، كما أن
مسئولية السيد فيها مفترضة افتراضاً ، فيكفي أن
يرتكب الخادم خطأ أثناء تأدية عمله سواء
أكان هذا الخطأ صادراً عن مجرد الرغبة في أداء
خدمة للسيد أم عن باعث شخصي . ويضيف
الطاعنان الى ذلك أن المحكمة استندت في قضائها
برفض الدعوى الى أن الحادثة قد ارتكبت في
الشارع خارج المدرسة وأنه كان في مقدور كل
مجرم أن يرتكبها ولو لم يكن موظفاً بالمدرسة ،
وهذا القول منها لا يتفق مع القانون ولا مع
الوقائع الثابتة في الحكم من أن المجنى عليه بصفته
ناظراً بالنيابة قد لاحظ على المتهم بحق بعض
مخالفات وقعت منه فصمم المتهم على قتله انتقاماً
منه ، فلم يكن المتهم موظفاً لما أمكن تصور
وقوع الجريمة ولا قيام المجنى عليه بأي تصرف
من هذه التصرفات الحكومية مع المتهم فالقانون
يحمل السيد في هذه الصورة المسؤولية عن عمل
خادمه ما دامت الوظيفة هي التي مكنت الخادم
من ارتكاب الحادثة وهيأت له سبيل ذلك ولو
وقعت الجريمة في غير وقت الخدمة ، فلا يهم إذن
أن تحصل الجريمة خارج المدرسة ما دام المتهم
قد أقدم على ارتكابها ضد رئيسه لسبب الوظيفة
التي كان يشغلها . وينتهي الطاعنان من ذلك الى
القول بأن ما ذهبت اليه المحكمة من هذا كان
أساسه تطبيق القانون تطبيقاً خاطئاً وفهمه على
غير حقيقته مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه
وحيث ان القانون إذ نص في المادة ١٥٢
مدني على الزام السيد بتعويض الضرر الناشئ
لغير عن أفعال خدمه متى كان واقعاً منهم في
حال تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق
أن يحمل المخدوم المسؤولية المدنية عن الضرر

الناشئ عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الاطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة بغض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم وعما إذا كانت البواعث التي دفعت إليه لعلقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسؤولية كلها كانت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الخدم استعمال الشؤون التي عهد هو بها اليهم متكبلاً بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما يتعلق بها .

وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى المرفوعة من المدعين بالحق المدني على المتهم ووزارة المعارف بالزام الأول بمبلغ الف جنيه تعويضاً مع المصاريف والآتعاب ورفض الدعوى قبل الثانية قد اعتمد في ذلك على قوله : انه عن الدعوى المدنية ضد المتهم ووزارة المعارف فانها واضحة سليمة الأساس فيما يختص بالمتهم لما تبينته المحكمة من الوقائع الثابتة من ثبوت جريمة القتل عليه وقد أصاب والذى القتل المدعين مدنياً من الضرر الأدبي والمادى ما تقدره المحكمة بمبلغ الف جنيه مع إلزامه بجميع المصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش آتعاب محاماة . وأما فيما يختص بمسؤولية وزارة المعارف فان المدافع عن المدعين المدنيين قد جعل أساس دعواه في التعويض مسؤولية السيد عن أعمال خادمه المنصوص عنها في المادة ١٥٢ من القانون المدني . مع ان هذا النوع من المسؤولية فيه استثناء لقاعدة عامة طبيعية سلبت بها كل الشرائع وهي

أن الانسان لا يسأل إلا عن الضرر الناشئ عن خطئه مباشرة كما أن المادة ١٥٢ رفعت مسؤولية اثبات الخطأ عن عاتق طالب التعويض وافترضت الخطأ على السيد كقرينة قانونية تحت ستار سوء الاختيار وعدم دقة المراقبة فلا يستطيع هذا الأخير قانوناً أن يقيم الدليل على عكس ما فرضه القانون وفي حالتنا هذه لا تستطيع وزارة المعارف اثبات ان اختيارها للمتهم كقراش للمدرسة لم يكن اختياراً سيئاً مدالة على ذلك بخدمته الطويلة وخلو ملفه مما يشير الى سوء الاختيار كما لا يستطيع أن تدفع بأن الرقابة الدقيقة التي تطالب بها إنما كان يقوم بها المجنى عليه بحكم نديه ناظراً للمدرسة فان كان هناك تقصير في الرقابة وعلى الأخص قبل ارتكاب الحادث فان المجنى عليه المطلوب التعويض لأبويه هو الذى أهمل في هذه الرقابة . ومن أجل ذلك ترى المحكمة أن المادة ١٥٢ يجب أن تطبق في أضيق حدودها وعلى ضوء هذا الشرح تنظر المحكمة في هذه الدعوى .

وحيث ان المادة المذكورة نصت على مسؤولية السيد عن الضرر الناشئ عن أفعال خادمه متى كان واقعاً أثناء تأدية وظيفته . وهذا النص وان اختلف القضاء في تفسير مداه فان هذه المحكمة ترى أن خطأ الخادم الموجب لمسؤولية سيده يجب أن يكون داخل في طبيعة عمله وأن يرتكبه بصفته خادماً لا أن يرتكبه خارجاً عن العمل المكلف به والقول بغير هذا يؤدي الى تحميل السيد مسؤوليات لا حد لها تنفر منها البهامة وتتجافى مع روح القانون وأبسط مبادئ العدالة فاذا استعرضنا ما وقع من المتهم وهو مبين في صدر هذا الحكم نرى أن ما ارتكبه من الأثم لا يدخل في طبيعة عمله

وانه لم يرتكب بصفته خادماً في حدود وظيفته بل هو فعل جنائي لا يمت الى عمله بأية صلة اقترفه من جراء حقه على المجنى عليه وتصميمه على قتله انتقاماً منه لما رسخ في ذهنه من اضطهاده له واهائته . أما القول بأن وظيفة المتهم هي التي هيأت له ومكنته من ارتكاب الحادثة مما يوجد الارتباط بين تأدية الوظيفة والجريمة فهو قول لا تأخذ به المحكمة لأن فيه توسعاً في تفسير مدى مسؤولية السيد التي افترضها القانون وخروجاً بها عن القواعد العامة بل لأن الحادثة قد ارتكبت في الشارع خارج المدرسة وكان في استطاعة كل مجرم أن يرتكبها على هذه الصورة ولو لم يكن موظفاً بالمدرسة . على انه حتى مع الأخذ بنص المادة على علته فإن الذي ثبت للمحكمة أن المتهم بعد أن أخبره المجنى عليه بتسليم ما بعهدته بدا منه ما يبعد بينه وبين الوظيفة وتجرد عنها فعلاً وصارح بذلك رئيس الفراشين حسين معوض كما هو مبين في الوقائع المتقدمة ورفض التوقيع على ما يفيد عمله بدوره في المهيت بالمدرسة مساء اليوم الذي حصلت فيه الحادثة وانصرف وهو لا يلوى على شيء سوى التفكير في الجريمة وتدبير ارتكابها ولم يكن ترصده خارج باب المدرسة انتظاراً لأوامر تصدر له أو عمل يطلب منه بل ترقباً لخروج المجنى عليه وتحيناً لفرصة القضاء عليه . ولذا كله ترى المحكمة أن دعوى التعويض المرفوعة على الحكومة بالأساس الذي رفعت به واجبة الرفض .

وحيث انه يظهر مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بعدم وجود ما يبرر مسائلة وزارة المعارف عن الضرر الناشئ عن الجريمة التي وقعت من تابعها المتهم على المجنى عليه في الظروف والملايسات المهيئة به ووجه الخطأ في

ذلك أن القانون لا يشترط لتحميل الخدم المسؤولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل — كما ذهب اليه الحكم — داخلاً في طبيعة الوظيفة التي عهد بها الى التابع أو أن يقع منه بصفته هذه ، بل يكفي في تقرير هذه المسؤولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تأدية الوظيفة أو أن تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيداً عن الوظيفة ولا اتصال له بها . وإذن يكون فيما أثبتته الحكم من ترصد المتهم عند باب المدرسة التي يشتغل فراشا بها مع زملائه من الفراشين فيها حتى موعد انصراف المجنى عليه منها ، وتمكنه منه في هذه الفرصة واغتياله في هذا المكان وهو يتظاهر بأنه إنما يقترب منه لكي يفتح له — بصفته رئيسه — باب السيارة التي كانت في انتظاره — يكون في هذا الذي أثبتته الحكم ما يبرر قانوناً الزام الوزارة بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليه من خادميها المتهم ، إذ هو غاية في الدلالة عن أن وظيفة المتهم بوصف كونه فراشاً في المدرسة تحت رياسة المجنى عليه هي التي هيأت له كل الظروف التي مكنته من اغتيال المجنى عليه بطريق الخيانة ، لأنه لو لم يكن كذلك لما استطاع أن ينتظر غريمه ويترصده له آمناً مطمئناً أمام باب المدرسة حيث وقعت الواقعة ولما كان هناك من مناسبة لأن يقترب من المجنى عليه تحت ستار أداء الواجب عليه له ثم يغدر به . وأما ما جاء في الحكم من أن المتهم بدا منه قبيل الحادثة ما يبعد بينه وبين الوظيفة فإن ذلك لا يقدم ولا يؤخر مادام لم يكن من شأن ما بدا من المتهم حسب الثابت في الحكم نفسه انقطاع صلة الخدمة بين الخادم ومخدومه ، إذ مجرد امتناع المتهم

ليفتح له باب سيارته كأن لم يحصل شيء مما كان فان كل ذلك يدل بوضوح على ان ما بدا من المتهم في مقام الاحتجاج على تصرف الناظر ولم يصل خبره الى غير رئيس الفراشين لم يكن بالامر الذي يمكن بحال ان يستفاد منه ان المتهم كان وقت الحادثة منقطع الصلة بالوظيفة وبالوزارة . وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين قبول الظعن موضوعا والقضاء للطاعنين على وزارة المعارف بمبلغ التعويض المحكوم به على المتهم وذلك بطريق التضامن معه .

(طعن محمد فارس طلبة ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني وطعن على افندي مبيب وأخرى مدعين بحق مدني وحضر عنهما الاستاذ محمد توفيق حسين ضد النيابة وأخرى رقم ٩٨١ سنة ١٥ ق)

على أثر الاجراءات التي اتخذها المجنى عليه معه عن امضاء كشف الخدمة ومصارحته رئيس الفراشين وحده بأن المجنى عليه اهانته ثم قوله ضاحكا بأنه في غنى عن العمل بالمدرسة وانه لا يهتم بالشغل فيها — كل ذلك في ذاته لا يؤخذ منه ان المتهم كان وقت فعلته التي فعلها متجردا عن وظيفته ومقطوع الصلة فعلا بمخدومه . ومما يؤكد ذلك ما قاله المحكم ذاته من ان المتهم بعد هذا الذي بدا منه مكث بالمدرسة وجالس الفراشين زملاءه فيها ولم يفارقهم إلا خلسة كي يحضر السكينة ثم بقي معهم حتى حان موعد الانصراف من العمل فتقدم عند باب المدرسة مسرعا امام المجنى عليه

قضاء محكمة النقض ولائع المدينين

لمحكمة النقض عليها فيما يقطع به في ذلك متى كان قد بناء على سند مقبول استخلاصه من وقائع الدعوى وأوراقها . فاذا رأت المحكمة أن عقد الايجار لم يحدد تجديداً ضمنياً برضاء المؤجر بناء على أن عقد إيجار المدة السابقة ينص على التزام المستأجر بتسليم الأرض المؤجرة في نهاية مدة الاجارة وأن المؤجر قد بادر قبل نهاية المدة إلى اشهار مزاو تأجير الأرض لمدة أخرى ، ودخل هذا المستأجر في المزايدة ورفض المؤجر (وزارة الأوقاف) التأجير إليه ، وقبل عطاء شخص آخر ، ثم لما امتنع ذلك المستأجر عن تسليم الأرض رفع المؤجر ضده دعوى طلب فيها الحكم بالزامه بالتسليم ثم لما وجد

١٩

٤ ابريل سنة ١٩٤٠

إجارة

١ — تجديد الاجارة تجديداً ضمنياً برضاء الطرفين . مسألة موضوعية . متى تدخل محكمة النقض ؟ مثال . قوانين تخفيض الاجارات الزراعية . مناط التخفيض .

٢ — الاتفاقات الخاصة الواردة بالقانونين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ . قصد الشارع منها . الاتفاقات الواردة على الاجارة في ذاتها زيادة أو نقصا . (القوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ ورقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ ورقم ١٢ سنة ١٩٣٤)

المبادئ القانونية

١ — إن تجديد الاجارة تجديداً ضمنياً برضاء الطرفين مسألة موضوعية متروك الفصل فيها لقاضي الدعوى ولا رقابة

المحكمة

د من حيث ان الطاعنين يبنون طعنهم على سببين ومحصلهما ان المحكمة الابتدائية التي أيدت محكمة الاستئناف حكمها لأسبابه قد أخطأت في تطبيق القانون من وجهين (الأول) أنها اعتبرت الطاعن الأول مستأجراً للأرض في تاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٣٠ وعلى ذلك فهو لا ينتفع بأحكام قوانين تخفيض الإيجار حالة كونه يجب أن يعتبر مستأجراً من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ وهو تاريخ تجديد عقد اجارته السابقة تجديداً ضمناً برضاء الطرفين عملاً بأحكام المادة ٣٨٦ من القانون المدني. (الثاني) ان المحكمة المذكورة اعتبرت الطلب المقدم من الطاعن الأول المطعون ضدها في أكتوبر سنة ١٩٣٢ بتقسيط المبلغ الباقي في ذمته اتفاقاً خاصاً مانعاً من الانتفاع بالتخفيض لحصوله بعد شهرى أكتوبر من سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١

د وحيث ان مقطع النزاع في هذا الطعن هو قبل كل شيء آخر هل كاتب وضع يد الطاعن الأول على أرض الوقف مدة سنوات ١٩٣٠ — ١٩٣٢ الزراعية من طريق التجديد الضمني لاجارته السابقة التي انتهت في آخر أكتوبر سنة ١٩٢٩ أم كان بمقتضى تعاقد جديد تم في ٦ من مايو سنة ١٩٣٠

د وحيث ان تجديد الاجارة تجديداً ضمناً برضاء الطرفين هو مسألة موضوعية متروكة أمر الفصل فيها لقاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيما يقطع به مادام أنه يبنيه على سند مقبول استخلصه من وقائع الدعوى وأوراقها د وحيث انه يبين مما ذكرته المحكمة الابتدائية

تأمين المستأجر الجديد معيماً رفع ضده دعوى بفسخ الاجارة فتقدم المستأجر القديم وقبل استئجار الأرض بأجرة تقل عن الأجرة التي كان قبل الاستئجار بها عند دخوله في المزايدة فانه لا غبار على ما ذهبت اليه المحكمة من قولها أن الاجارة القديمة لم تتجدد. ومتى كان الثابت أن المستأجر القديم قد استأجر الأرض من جديد في ٦ من مايو سنة ١٩٣٠ فانه لا يصح له الانتفاع بأحكام القوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ و ١٢ سنة ١٩٣٤ الخاصة بتخفيض الاجارات الزراعية لأن جميع هذه القوانين تشترط أن تكون الاجارة عن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية واستمرت إلى ما بعدها. وهذا معناه أن تكون الاجارة قد عقدت قبل أول يناير سنة ١٩٣٠.

٢ — إن طلب تقسيط الأجرة المتأخرة ليس من الاتفاقات الخاصة بالأجرة المانعة من الانتفاع بالتخفيض طبقاً لما جاء بالقانونين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ إذ أن الاتفاقات الخاصة التي يعينها الشارع في هذين القانونين إنما هي الاتفاقات التي تنصب على قدر الأجرة في ذاته بالزيادة أو النقص.

أنها اعتبرت الطاعن الأول مستأجراً للأرض بمقتضى الاقرار الصادر منه في ٦ من مايو سنة ١٩٣٠ واعتبرت ان وضع يده على الأرض بعد انتهاء مدة عقده السابق كان بطريق الاغتصاب لعدم توافر رضا الوزارة به واستدلت على عدم الرضاء بتأجير الأرض الى مستأجر جديد عن المدة التالية .

وحيث انه لا غبار على ما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية من تحصيل فهم الواقع المستخلص من أوراق الدعوى وليس فيها ما يدل على نقيضه فعقد لإيجار المدة السابقة (١٩٢٦ - ١٩٢٩ الزراعية) ينص على التزام الطاعن الأول بتسليم الأرض في نهاية الاجارة في آخر أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمطعون ضدها قد بادرت قبل نهاية الاجارة الى اشهار مزاد تأجير الأرض لمدة أخرى وقد أدخل الطاعن في المزايدة وقدم أعلى عطاء ولكن الوزارة رفضت التأجير اليه وقبلت عطاء شخص آخر . ثم لما امتنع الطاعن عن تسليم الأرض رفعت ضده في شهر نوفمبر دعوى طلبت فيها الحكم بالزامه بالتسليم ولما وجدت تأمين المستأجر الجديد معيباً رفعت ضده الدعوى بفسخ الاجارة فتقدم اليها الطاعن الأول في ٦ من مايو سنة ١٩٣٠ وقبل استئجار الأرض بأجرة سنوية مقدارها ١٥ جنيهاً للفدان الواحد وهي أقل من الأجرة التي قبل الاستئجار بها عند دخوله في مزاد التأجير — فليس من المقبول عقلاً أن يقال رغماً من كل هذا ان عقد الايجار السابق قد تجدد تجدداً ضمناً برضاء المؤجرة وهي وزارة الاوقاف

وحيث انه متى كان الطاعن الأول قد

استأجر الأرض في ٦ من مايو سنة ١٩٣٠ فلا يصح له كما قررت المحكمة الابتدائية الانتفاع بأحكام القوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ و ١٢ سنة ١٩٣٤ الخاصة بتخفيض الايجارات الزراعية لأن جميع هذه القوانين تشترط أن تكون الاجارة عن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية واستمرت الى ما بعدها ومعنى هذا أن تكون الاجارة قد عقدت قبل أول يناير سنة ١٩٣٠ كما أبانت ذلك هذه المحكمة من قبل في حكمها الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٤٢ سنة ٣ قضائية .

وحيث انه يكفي لحرمان الطاعنين من مزايات قوانين تخفيض الايجارات الزراعية أن تكون الاجارة قد انعقدت في غضون سنة ١٩٣٠ بدون حاجة الى توافر الشرط الآخر وهو عدم حصول اتفاق خاص بين المتعاقدين بشأن الأجرة بعد شهر أكتوبر من سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولا ترى محكمة النقض محلاً للتعرض لهذا الوجه وإن كانت لا توافق على ما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية من اعتبار طلب تقسيط الأجرة المتأخرة من الاتفاقات الخاصة بالأجرة المانعة من الانتفاع بالتخفيض ذلك لأن الاتفاقات الخاصة التي يعنيها الشارع إنما هي الاتفاقات التي تنصب على قدر الأجرة في ذاته زيادة ونقصاً

(طعن الشيخ سباق مرسى حسين وآخرين ومضمر عنهم الأستاذ سليمان السيد سليمان باشما ضد وزارة الاوقاف بصفتها رقم ٨٥ سنة ٩ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد فهمي حسين بك وعلى حيدر حجازي بك ومحمد كامل الرشيدى بك ومحمد زكى على بك ومحمد كامل مرسى بك ومستشارين ومصطفى راشد بك رئيس النيابة بالاستئناف)

٢٠

١١ أبريل سنة ١٩٤٠

هذه . ذبة مستورة . غير واجب توثيقها رسمياً . عقد
يشتمل على التزامات متبادلة بين طرفيه . إلزام أحدهما بتسليم
الآخر (مجلس مديرية المنيا) قطعة أرض لانشاء مؤسسة خيرية
عليها . هذا العقد من العقود غير المسماة . لا تجب له الرسمية .
لا يجوز الرجوع فيه .

المبدأ القانوني

إن الهبات المشروط فيها المقابل لا تعتبر
تبرعاً محضاً واجباً توثيقها رسمياً . فإذا كان
العقد مشتملاً على التزامات متبادلة بين طرفيه
التزم أحدهما بموجبه أن يملك الآخر
(مجلس مديرية المنيا) قطعة أرض في مقابل
أن يقيم عليها هذا المجلس مؤسسة خيرية فهذا
العقد ليس عقد بيع ولا عقد معاوضة ولا
عقد تبرع وإنما هو عقد غير مسمى لا تجب
له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه وذلك على
الرغم مما ورد في هذا العقد من ألفاظ التنازل
والهبة والتبرع فإن كل هذه الألفاظ إنما
سيقت لبيان الباعث الذي حدا بصاحب
الأرض إلى تملك المجلس إياها فهي لا تؤثر
بمحال على كيان العقد .

المحكم:

د . بما أن مبنى الطعن وجهان يتلخص أولهما
في أن الحكم المطعون فيه قد خالف المادتين
١٣٨ و ٤٨ من القانون المدني حين خرج في تفسير
العقد الصادر من الطاعن في ٣١ من مايو سنة
١٩٣٤ عن مرمى ذلك العقد وعن ميناؤه ومسخته
مسخاً قد مس بالتكييف الصحيح لذلك العقد .
وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن شروط
ذلك العقد القائم عليها النزاع قد بلغت من

الوضوح غاية لا تفتقر بعدها إلى تفسير وهي
تعلن في صراحة بأنه عقد هبة ومع هذا فقد
كيفها الحكم المطعون فيه بأنها ليست كذلك
فخرج بما ذهب إليه على قانون العقد وعلى المادة
١٣٨ من القانون المدني وما تتطلبه من وجوب
رسمية عقد الهبة صيانة له من الجدل .

ويتلخص الوجه الثاني في أن الطاعن قد طرح
على محكمة الاستئناف استشكالا طالبا اليها أن
تفصل فيه وهو هل من المحتم أن تخضع الهبة في
شكلها وفي موضوعها سواء بسواء إلى أحكام
القانون المدني أو أنها وفقاً للمادة ١٠٢ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية تخضع في شكلها فقط
لأحكام ذلك القانون أما في موضوعها فتفسر
عليها أحكام الشريعة الإسلامية . طرح الطاعن
هذا السؤال على المحكمة فتسكت الإشارة إليه في
حكمها مع أهميته في استظهار أثر القاعدة الشرعية
التي تجيز للواهب الرجوع في هبته وبدعي أن
هذا الرجوع إذا تقرر قيام الحق فيه كانت دعوى
مجلس مديرية المنيا منقوضة الأساس .

هذا هو الأساس الذي دعمت به محكمة
الاستئناف تكييفها لعقد ٣١ من مايو سنة
١٩٣٤ وبما أن هذا الذي ذكره الحكم المطعون
فيه يفيد أن محكمة الاستئناف قد حصلت من
فهمها لعبارة عقد ٣١ من مايو سنة ١٩٣٤
الصريحة أنه يشتمل على التزامات متبادلة بين
عاقديه فقد التزم الطاعن أن يملك مجلس المديرية
قطعة الأرض في مقابل التزام ذلك المجلس بتشييد
مدرسة أولية أو أي عمل خيري آخر عليها وبناء
على هذا الذي حصلته المحكمة من عبارات العقد
تحصيلاً لا تنبؤ عنه تلك العبارات قد كيفت
المحكمة ذلك العقد بأنه ليس عقد بيع ولا عقد

مقايضة ولا عقد تبرع وإنما هو عقد من العقود غير المعينة وأنه لا عبرة بما ورد فيه من الفاظ التنازل والهبة والتبرع فقد سيقنت تلك الالفاظ لبيان الباعث الذي حدا بالطاعن الى تمليك المجلس ارض النزاع فهي لا تؤثر بحال على كيان العقد .
وبما ان تحصيل محكمة الموضوع لهذا الواقع تحصيل لا شائبة فيه وما بنى عليه من تكيف لماهية العقد يجعل الحكم المطعون فيه بمنحى عن تدخل محكمة النقض ما دام هذا التكيف يقره القانون ذلك انه لا نزاع في ان الهبات المشروطة فيها المقابل (avec charges) لا تعتبر تبرعا محضا يجب توثيقه رسميا ولا يجدى الطاعن ما ذهب اليه من ان التزام مجلس المديرية ببناء مدرسة لا يعتبر مقابلا فقد فرغ من ذلك بتقدير محكمة الموضوع لهذا الالتزام بانه مقابل وهو في الواقع كذلك فقد اصبح هذا الالتزام في عنق المجلس وليس عنه من محيص بعد ان تلقى ما يقابله وهو الارض التي تنازل عنها الطاعن .

يؤيد هذا النظر انه في خصوصية الدعوى المطروحة ظاهرة بارزة وهي ان الطاعن بابرامه عقد ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٢ الذي استرد به ال ١٠٦٠ مترا موضوع عقد ٣١ من مايو سنة ١٩٣٤ في مقابل تقديمه ١٥٠٠ مترا اخرى قد دل على انه ما كان يفكر قط في انه قد تحلل من الالتزام الاول بفوات توثيقه رسميا او بعود المجلس عن تنفيذ شروط التنازل بل انه يقر بقيام التزامه القديم وبنفاذه ولا كنه لاعتبارات جاء بها المجلس من ناحيته قد قبل استبدال الالتزام الثاني به ثم حصل بعد ذلك ان طاف به الندم على الخير الذي قدم فهم بالرجوع عنه متعللا بما كان ساكنا عن التعلل به ومستتمسا بشي جديد

وهو ان له الحق في الرجوع عما وهب برغم ما كان ذكره صراحة في عقد ٣١ من مايو سنة ١٩٣٤ من انه لا حق له في الرجوع عن تبرعه بأية حال من الاحوال ما دام مجلس المديرية سينفذ تعهده .
وبما انه متى وضح ان عقد ٣١ من مايو سنة ١٩٣٤ ليس عقد هبة أصبح الوجه الاول من وجهين الطعن لا اساس له وكذلك الوجه الثاني المؤسس على افتراض نفته محكمة الاستئناف وما كانت بعد نفية بحاجة لبحث احكام الهبة غير الموثقة رسميا ولا احكام الرجوع فيها ذلك الرجوع الممنوع شرعا في الصدقات والذي فات الطاعن حكمه عند ما استتمسك به اخيرا .

(طعن يعقوب بياوي عطية بك وحضر عنه الاستاذ فريد انطون ضد مجلس مديرية المتيا رقم ٨٩ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب السعادة محمد ايوب عطية باشا وكيل المحكمة بدلا من حضرة صاحب العزة محمد كامل الرشيدى بك وعبد العزيز حلى بك بدلا من مصطفى راشد بك رئيس النيابة بالاستئناف)

٢١

١١ ابريل سنة ١٩٤٠

لأثبات . دليل . حق كل خصم بالاحتفاظ بأوراقه الخاصة . اجباره على تقديم ورقة خاصة للتدليل بها ضده . لا يجوز .

المبدأ القانوني

لا يجبر خصم على تقديم دليل ضد دعواه فان من حق كل خصم أن يحتفظ بأوراقه الخاصة وليس من حق خصمه أن يلزمه بتقديم مستند يملكه هو ولا يريد تقديمه .
(الطعن رقم ٩٠ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

٢٢

١٨ ابريل سنة ١٩٤٠

أملك عامة . بحيرة مريوط والأراضي المتاخمة لها . ملك عام . ذكرى سنة ١٩٠١ . الغرض منه .

(ذكرى ٣ أغسطس سنة ١٩٠١)

المبدأ القانوني

إن عبارة الذكرى الصادر في ٣ من

أغسطس سنة ١٩٠١ ومذكرته التفسيرية تقطع بأن غرض الشارع من هذا الدكر يتو هو أن تكون منطقة بحيرة مريوط هي وما تاخها من الأراضى المبينة فى الرسم الملحق بالدكر يتو خزاناً تنصب فيه مياه الصرف ومياه الأمطار حتى لا تكون الحكومة مسئولة عن طغيان هذه المياه على الأراضى المجاورة فهى بذلك ملك عام . وإذا استخلصت المحكمة أن أرض النزاع هى جزء من بحيرة مريوط المخصصة بهذه الصفة للنفعة العامة بناء على ما تبين لها من المعاينة التى أجرتها بنفسها وعلى ما توافر لديها من الدلائل الأخرى التى استظهرتها من الأوراق المقدمة فى الدعوى وكارن ما استخلصته من ذلك متسقاً مع الوقائع التى استعرضتها ومع الأوراق التى أشارت إليها فإنه لا سبيل الى محكمة النقض للتعرض لها فى هذا الأمر الموضوعى الذى يرجع الى تحصيل فهم الوقائع فى الدعوى المحكمة

دوبما ان ما عابه الطاعن عن الحكم المطعون فيه فى الوجه الأول من تقرير الطعن بفروعه الثلاثة من خطأ فى تطبيق القانون وارجاعه ذلك بصفة خاصة الى انحراف المحكمة فى فهم دكر يتو ٣ من أغسطس سنة ١٩٠١ - هذا العيب ينصرف الى الفقرات الآتية من الحكم .

دوبما ان ما اعتمدت عليه محكمة ثانى درجة فى التدليل على أن أرض النزاع جزء من بحيرة

مريوط تسرى عليه أحكام الأملاك العامة يرجع الى - صيل فهمها للواقع فى الدعوى ثم الى توكيدها هذا الفهم بما استخلصته من دكر يتو ٣ من أغسطس سنة ١٩٠١ ومذكرته التفسيرية وقد كان تحصيلها لمسا فهمته فى الدعوى متسقاً مع الوقائع التى استعرضتها ومع المستندات التى أشارت إليها ولائمة فيه تبرر تدخل محكمة النقض من طريق اثبات الحكم مصدراً وهمياً لآية واقعة استخلصها أو مصدراً يتناقض أو لا يؤدى عقلاً لما استخلص منه وهو الطريق الوحيد الذى حصر فيه قضاء هذه المحكمة وسيلة التعرض لفهم محكمة الموضوع الوقائع فى الدعوى .

أما ما ذهب إليه الحكم بشأن منحنى دكر يتو ٣ من أغسطس سنة ١٩٠١ ومذكرته التفسيرية فقد كان على ما سبق ذكره توكيدها لفهم الوقائع وقد حصلت المحكمة موضوعياً أيضاً بشأنه أنه قد نفذ فعلاً بوضع الحدائد تعييناً للمنطقة التى الحقها بالبحيرة سم انه فى الحق قد كان منحنى الحكم هو المنحنى السليم والمعنى المتبادر من عبارة الدكر يتو ومن البيان الوارد فى مذكرته تعليلاً لاستصداره فان كل ذلك يقطع بأن غرض المشرع كان أن تكون منطقة البحيرة هى وما تاخها من أراض عينت فى الرسم المرافق للدكر يتو - ان تكون جميعاً خزاناً تنصب فيه مياه الصرف ومياه الأمطار أى جعلها ملكاً عاماً ومع هذا الجلاء فى بيان غرض الشارع ليس هناك أى مسوغ لما أثاره الدفاع عن الطاعن من تخريجات وتأويل ابتغاء حمل الغرض الذى قصد اليه الشارع محلاً آخر وهو جعل الأرض المنزوعة ملكيتها وحدها دون البحيرة خزاناً للمياه وعدم إلحاقها بحال بمجرى البحيرة وما أثاره من عدم تنفيذ الدكر يتو بالنسبة لهذا إذ المحكمة قد أثبتت واقعياً أنه نفذ .

كذلك لا يلتفت لما استمسك به الدفاع عن الطاعن بأن الحكومة كانت تستند في صحيفة افتتاح الدعوى الى المادة ٥٧ من القانون المدنى وان مفاد هذا انها تقول بأن أرض النزاع من أملاكها الخاصة . لا يلتفت لهذا القول فان الحكومة قد ظلت من أول خطوات الدعوى مستمسكة بأن أرض النزاع كانت دائماً ولا سيما بعد صدور دكرى سنة ١٩٠١ مستعملة لمنفعة عامة وهي تخزين مياه الصرف والمطر اسوة بمجرى البحيرة الذى التحقت به وقد ورد فعلا في نفس صحيفة الدعوى اشارة الى هذا المعنى كما ان محكمة الاستئناف قد فصلت موضوعيا على ما سبق ذكره بترجيح استدلالات الحكومة على خصمها في صفة الملكية العامة لأرض النزاع أما ما ذكره الدفاع عن استملاك بحيرة مربوط أو عدم استملاكها واتصالها أو عدم اتصالها بالبحر فقول منقوض بصريح نص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون المدنى التى لا تدع أى شك فى أن تلك البحيرة من الأملاك العامة .

وبما ان ماجاء فى الوجه الثانى من وجوه الطعن عن مخالفة الحكم نص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات فى أربعة مواضع يرد عليه ما يأتى :

أولاً - ان الحكومة فى دفاعها لم تتردد بين نظريات متباينة بشأن الصفة العامة أو الصفة الخاصة لأرض النزاع بل أن جل اعتمادها كان على أن تلك الأرض كانت مخصصة بحكم موقعها وحالتها لتلقى مياه الأمطار ومياه الصرف أسوة ببحيرة مربوط المتاخمة لها وأنه لما جرى هذا الواقع إلى مقاضاة الحكومة من بعض الناس الذين يدعون حقوقاً على تلك الأرض اتخذت السبيل

الطبيعى لسد باب النزاع من هذه الناحية فاستصدرت دكرى سنة ١٩٠١ من أغسطس سنة ١٩٠١ توكيدا لواقع الحال من أن الأرض مستعملة لمنفعة عامة وقد محضت محكمة الموضوع هذا الدفاع ووازنت أدلته بدفاع الطاعن ثم رجحت دفاع الحكومة معللة ذلك بأسباب معقولة يقوم عليها نظرها فلا سبيل بعد ذلك لتتبع الطاعن فى تفصيلات نقده للأدلة التى أخذت بها المحكمة فى هذا الأمر الموضوعى ولا لقبول ما يريده اقحامه أمام محكمة النقض من أن تصرفات الحكومة السابقة واللاحقة فى بعض الأراضى فى منطقة النزاع تدل على أن الحكومة تنظر نظرة مطلقة إلى جميع تلك الأراضى بأنها ملك خاص لها إذ أن كل حجة تساق فى هذا السبيل يقف فى وجهها دكرى سنة ١٩٠١ من أغسطس سنة ١٩٠١ الذى لا شبهة فى أنه الحق أرض النزاع ببحيرة مربوط أى بالأملاك العامة على ما سبق بيانه فى الرد على الوجه الأول ثانياً - ليس هناك تشويه لما هو وارد فى

بعض المستندات إذ أن محكمة الموضوع قد أخذت فيما قرره من أن سدس الأرض المتنازع عليها مغمور بالمياه بمجموعة من الدلائل التى اطمأنت اليها ، من ذلك ما أشارت اليه فى تفصيل عن محضر معاون مركز كفر الدوار المؤرخ فى ٩ من يوليو سنة ١٩٠٥ والذى حرره بناء على معاينة اجراها لما كان الطاعن يساوم الحكومة فى شراء أرض النزاع ومن ذلك تقرير الخبراء المعينين من محكمة أول درجة وما شاهدته المحكمة بنفسها من انخفاض بعض مواضع فى الأرض يتحتم معه رسوب المياه فيها وغير ذلك مما عني الحكم بسرده .

ثالثاً - ان الحكم الصادر من المحكمة المختلطة فى سنة ١٩١٢ فى احدى القضايا عن تصحيح الحد لم يكن صدوره فى وجه الحكومة

من الحصانة الا باخراجه بقانون - ان هذا القول من الطاعن لا يلتفت اليه باديء الرأي لانه بمثابة وجه جديد لم يرد في تقرير الطعن ولا عبرة بما المع به الدفاع من انه يتطوى تحت الفقرة الثانية من الوجه الأول فان عبارة تلك الفقرة لا تفيد ذلك لا سيما وان الطاعن لم يثر قط أثبات خطوات الدعوى نظرية زوال الصفة العامة عن المال بالترك على انه بقطع النظر عن هذا جميعا فان ما ذكره الحكم عن هذه النظرية كان تزييدا منه لم تكن الدعوى في حاجة اليه مع ما هو ثابت من مجموع ما ذكرته المحكمة من أن صفة حوض بحيرة مربوط وما الحق به كخزان لتلقى الأمطار ومياه الصرف لم تزل عنه ولم تتغير .

(طعن) سمر الأمير عمر طوسون باشا وحضر عنه الاستاذان وهيب دوس بك واسماعيل حمزة ضد مديرية البحيرة رقم ٩٣ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة حليم برسوم بك بدلا من عبد العزيز حلى بك رئيس النيابة بالاستئناف)

٢٣

٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠

١ - نقض وإبرام . تنبيه نزع ملكية . المعارضة فيه بناء على المقاصة . رفض المعارضة . إعادة التنبيه . المعارضة فيه بناء على أن المعارض مخجوز لديه وأنه وكيل عن الحاجن اختلاف الموضوعين . الحكم الصادر في المعارضة الثانية يقبولها لا يطعن فيه بدعوى مخالفته للحكم السابق صدره في المعارضة الأولى .

٢ - ورقة ضد . وجوب قصر آثارها على طرفي الاتفاق فيها . تعدية أثرها إلى غيرهما . الحكم بالمقاصة بناء على ذلك خطأ . مثال (المادة ٣٤٩ مدني)

٣ - حجز مال الدين لدى الغير . مخجوز لديه . دفعه للحاجن دينه ما دام حجزه صحيحا . لا يجوز . « المادة ٤٣٩ مرافعات »

٤ - تنبيه نزع ملكية . انشغال ذمة المدين بحجزه من الدين مهما قل مقداره بقاء التنبيه قائما . حق المدين في طلب الاقتصاص على بيع جزء من العقار متى كان هذا الجزء كافيا للوفاء بالدين

فلا حرج على المحكمة ان لم تقم له القيمة التي يريد الطاعن على أن لقاضي الموضوع على ما سبق بيانه ترجيح ما يطمئن اليه من الدلائل وليس هو بملزم أن يتتبع جميع مناحي الدفاع في كل تفصيل مادام أنه يقيم حكمه على أساس محتمله . أما اطراح الحكم لما جاء في تقرير الخبير محمد زكي بك فقد كان على أساس ترجيحه الدلائل الأخرى التي فصلها الحكم والتي تنتج عكس ما ذهب اليه ذلك الخبير ولا ريب في أن للمحكمة أن تأخذ أو لا تأخذ بما لا يراه الخبير ما دامت تبني نظرها على أسباب مقبولة وهي قد فعلت .

رابعا - أن ما قاله الطاعن عن قعود الحكم عن التعرض لدفاعه بشأن عدم قانونية خطائي المستر تومس وبواليه بك يرد عليه أن المحكمة بعد أن قطعت في أسباب حكمها بأن أرض النزاع من الأملاك العامة التي لا يجوز تملكها بمضى المدة قد أصبحت في غير حاجة إلى بحث أثر الرسالتين وصفة من أرسلهما بل انها ما كانت في حاجة إلى ذكرهما إطلاقا وحكمها يستقيم لو أنها أهملتهما .

وبما ان ما أثاره الطاعن في الوجه الثالث من قصور الحكم عن الرد على دفاعه أمام محكمة الاستئناف لم يكن قولا محدودا تستطيع أن تستظهر منه هذه المحكمة مواضع القصور المنعني عليه ولم يأت الدفاع عن الطاعن لا في المذكرات ولا في المرافعة الشفوية بشيء جديد من وجوه الدفاع القانونية ولا الموضوعية يمكن أن يقال أن الحكم المطعون فيه قد غفل عن الرد عليه أما صراحة وبالذات وأما بذكر ما يغني عن هذا الرد .

وبما ان ما جاء في المذكرة الأولى للطاعن عن خطأ الحكم في تقريره قاعدة أن ما يخصص بالمنفعة العامة لا تزول عنه هذه الصفة بما يتبعها

المبادئ القانونية

١ - إذا بنى المعارض في تنبيه نزع الملكية معارضته على المقاصة وقضى برفضها ثم أعلن بتنبيه نزع ملكية جديد فعارض فيه بانياً معارضته على توقيع الحجر تحت يده من دائن معلنيه بالتنبيه وعلى أنه فضلاً عن كونه محجوزاً لديه فإنه في الوقت نفسه وكيل عن الدائن المحجوز عنه من حقه أن يدفع الدين المحجوز عليه للدائن مباشرة أو أن يقرر بصفته وكيلاً عنه بقبضه فإن موضوع معارضته الثانية يخالف موضوع معارضته الأولى والحكم الصادر في المعارضة الثانية بقبولها لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض تأسيساً على المادة ١١ من قانون محكمة النقض بدعوى صدوره على خلاف الحكم السابق صدوره في المعارضة الأولى

٢ - حكم لزيد بدين له على بكر فحول هذا الحكم إلى خالد وكان خالد مديناً لبكر بمبلغ محكوم به نهائياً فأعان بكر خالداً بتنبيه نزع ملكيته فعارض فيه خالد بناءً على أنه أصبح دائناً لبكر بموجب التحويل الصادر إليه من زيد وطالب المقاصة بمقدار دينه فحكم برفض المعارضة ثم عاد خالد فحول حكم الدين المحول إليه إلى صاحبه زيد ليقوم بتنفيذه باسمه وفي نفس التاريخ أقر زيد في ورقة منفصلة بأن هذا التحويل صوري الغرض منه التنفيذ باسم زيد على المبالغ المستحقة لبكر فهذه الورقة لا يصح أن يتعدى أثرها من عدا زيداً وخالداً اللذين هما طرفا الاتفاق فيها وإخضاع بكر لحكم هذه الورقة يجعله رغباً منه قابلاً حوالة الحكم الصادر ضده لمصلحة زيد إلى خالد، وهذا يخالف لنص المادة ٣٤٩

من القانون المدني. وباستقاط هذه الورقة بالنسبة لبكر يصبح خالد في مركزه الأول محتالاً بحوالة باطلة فلا يجوز له الاستناد إليها في علاقاته القانونية مع بكر ولا يبقى له غير مركزه الجديد كمحجوز لديه. والحكم الذي يأخذ به هذه الورقة بالنسبة لبكر ويأمر بالمقاصة بناءً عليها يكون خاطئاً متعيناً نقضه

٣ - ان المادة ٤٣١ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يوقف الحجر جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله من مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجر عنه » وإذن فغير صحيح القول بأن للمحجوز لديه أن يدفع للحاجز دينه مادام حجزه صحيحاً ولم يرفع بحكم قضائي خصوصاً مادام الثابت أن المحجوز عليه كان يطالب المحجوز لديه بالدفع قبل الحجر تحت يده

٤ - متى كانت ذمة المدين مشغولة بجزء من الدين مهما قل مقداره فإن تنبيه نزع الملكية يبقى قائماً وللمدين أن يطلب في دعوى نزع الملكية الاقتصار على بيع جزء من العقار المطلوب نزع ملكيته متى كان ثمن ذلك الجزء كافياً لوفاء دين طالب البيع والديون الأخرى المستحقة الوفاء منه.

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يبنون طعنهم على أوجه ثلاثة:

« وحيث انه عن الوجه الأول فان الحكم الصادر من محكمة مصر في ١٥ من مايو سنة ١٩٢٨ في المعارضة الأولى (القضية رقم ٥٨١

افندى الى المطعون ضده تلك الحوالة المقضى نهائيا بطلانها في وجه ذلك المطعون ضده بسبب عدم رضا مورث الطاعنين بها .

• وحيث ان الدفاع عن المطعون ضده يطلب من هذه المحكمة ان تقرر جواز حوالة الديون بدون حاجة الى رضا المدين لان هذا الرضاء لا مبرر له ولان في انتقال الديون الى الغير تسهيلات كبيرة في المعاملات بين الناس .

• وحيث انه ليس من شأن القضاء وضع قواعد تتنافى مع احكام القانون الصريحة فالمادة ٣٤٩ من القانون المدنى تنص على انه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة ، ولم يرد في القانون ما يخرج الديون الثابتة باحكام نهائية عن حكم تلك المادة .

• وحيث انه يخلص مما تقدم ان محكمة الاستئناف قد اخطأت في اخذ الطاعنين بورقة الضد التي لم يكونوا طرفا فيها .

• وحيث انه باسقاط هذه الورقة بالنسبة لهم يصبح المطعون ضده في مركزه الاول كاحتال بحوالة باطلة لا يجوز له الاستناد اليها في علاقاته القانونية مع الطاعنين ولا يبقى له غير مركزه الجديد كمحجوز لديه وكوكيل عن الحاجز .

• وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف من ان للمطعون ضده ان يدفع للحاجز دينه مادام ان حجزه صحيح ولم يرفع بحكم قضائى بناء على طلب الطاعنين - هذا الذى ذهبت اليه لا يتفق مع حكم المادة ٤٢١ من قانون المرافعات التى تقول : • لا يوقف الحجز جريان الفوائد التى تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله من مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه ، وقد سبق البيان في الوقائع ان الطاعنين ومورثهم من قبل كانوا يطالبون المطعون ضده

سنة ١٩٢٨) والذى صار نهائيا باقرار الطرفين ذلك الحكم لم يتعرض كما سبق البيان في الوقائع للفصل فيما يستند اليه المطعون ضده في هذه المعارضة وهو كونه محجوزا لديه بناء على طلب محمد سعيد عبد ربه الدائن للطاعنين حجزا صحيحا بحكم نهائى صادر في مواجعتهم وكونه في الوقت نفسه وكيل عن ذلك الدائن الحاجز ومن حقه ان يدفع الدين المحجوز عليه للدائن مباشرة او ان يقرر بصفته وكيل عنه بقبضه وبراءة ذمة الطاعنين منه فمع اختلاف اسباب النزاع في الدعويين على هذه الصورة لا يصح القول باعتبار الحكم المطعون فيه صادرا على خلاف حكم سابق مما يدخل في نطاق ما نص عليه في المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار وعليه يكون هذا الوجه على غير اساس

• وحيث انه عن الوجه الثانى فان الحكم المطعون فيه قد جعل دعامة مبناه ورقة الضد الصادرة من محمد سعيد عبد ربه الى المطعون ضده التى قرر فيها صورية التحويل الجديد واعتبار المطعون ضده صاحب الحق وحده في المبلغ المحول اليه من قبل وفي صدد هذا يقول الحكم المطعون فيه .

هذا ما قاله الحكم المطعون فيه في ذلك الصدد • وحيث انه وان كانت ورقة الضد لم تتضمن امرا غير مشروع الا ان اثرها لا يصح ان يتعدى من عدا محمد سعيد عبد ربه افندى والمطعون ضده وهما طرفا الاتفاق فيها اذ القانون ينص في جلاء تام على انه لا يترتب على الاتفاقات منفعة او ضرر لغير عاقدتها (مادة ١٤١ ومادة ١٤٢ من القانون المدنى) ولا تقر هذه المحكمة ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف من ان ورقة الضد هذه لا تضر بالطاعنين ذلك ان اخضاعهم لحكم هذه الورقة يجعلهم رغما منهم قابلين حوالة الحكم الصادر ضد مورثهم لمصلحة محمد سعيد عبد ربه

بالدفع قبل الحجز تحت يده وبعده فمع قيام هذه المطالبة لا يكون من حق المطعون ضده ان يدفع شيئاً بصفته محجوزاً لديه الى الدائن الحاجز .

وحيث انه عن الوجه الثالث فانه في الواقع نقد لعدم الرد على دفاع الطاعنين وقد ثبت من الاطلاع على صورة المذكرة التي قدمها الطاعنون لمحكمة الاستئناف انهم طلبوا رفض هذه المعارضة لانشغال ذمة المعارض ضده بمبلغ ١٠٢ ج الذي رخص لهم في تسلمه من خزانة محكمة العياط وتعذر عليهم ذلك لوقوع حجوزات أخرى عليه ، ولم تتعرض محكمة الاستئناف لبحث هذه المسألة على أهميتها فان الصالح الذي تنمي بين الطرفين أمام محكمة العياط يتضمن اقراراً من المطعون ضده بمديونيته في هذا المبلغ بلا نزاع وباتفاقه على سداده من طريق استيلاء الطاعنين عليه من خزانة المحكمة ولا جدال في أنه متى كانت ذمة المدين مشغولة بجزء من الدين مهما قل مقداره فان تنبيه نزع الملكية يبقى قائماً وللمدين أن يطلب في دعوى نزع الملكية الاقتصار على بيع جزء من العقار المطلوب نزع ملكيته متى كان ثمن ذلك الجزء كافياً لوفاء دين طالب البيع والديون الأخرى المستحقة الوفاء منه (المادة ٥٥٧ من قانون المرافعات)

وحيث ان عدم بيان الأسباب التي من أجلها أهملت محكمة الاستئناف الرد على هذا الذي دفع به الطاعنون وخلو أسباب الحكم المطعون فيه مما يدل على رغبة نظر المحكمة في الامر — كل هذا يجعل هذا الحكم معيباً لقصوره في التسييب .

وحيث انه يخلص من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في اعتبار

ذمة المطعون ضده بريئة من الدين المطالب به بموجب تنبيه نزع الملكية براءة مبنية على ورقة الضد الصادرة من محمد سعيد عبد ربه أفندي وعلى حق المطعون ضده كمحجوز لديه في أن لا يودع الدين المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمتهم وذمة الحاجز كما أن ذلك الحكم قد جاء معيباً في تسييبه لاغفاله الرد على ما دفع به الطاعنون من وجوب رفض المعارضة ما دامت ذمة المطعون ضده لا تزال مشغولة على الأقل بمبلغ ١٠٢ ج ، ويتعين اذن قبول الوجهين الثاني والثالث من أوجه الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

وحيث ان موضوع الدعوى غير صالح للحكم فيه لأنه فضلاً عن غموض الوقائع بالنسبة لمبلغ ١٠٢ ج فان المطعون ضده كان ولا يزال يستمسك بمركزه قبل الطاعنين كوكيل للدائن الحاجز ومحكمة الاستئناف لم تتعرض لبحث الآثار القانونية التي تترتب على هذا المركز الجديد في علاقة الطرفين بعضهم ببعض وخاصة إذا لوحظ ان الطاعنين يقولون في مذكرتهم الأخيرة المقدمة لهذه المحكمة أن وكالة المطعون ضده عن الدائن الحاجز قد سقطت بوفاة هذا الأخير منذ أكثر من عشر سنوات .

وحيث انه لذلك يتعين إعادة القضية لمحكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد في نطاق ما أوضحت هذه المحكمة في الأسباب السالفة .

(طعن الشيخ علي حسن بكاد من نفسه وبصفته وحضر عنهم الاستاذ عزيز مشرق ضد الشيخ محمد أمين حسين شلبي وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك رقم رقم ٨٢ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

من الآن وقبل هذا التاريخ وإذا طلبت البيع فيكون الثمن ستين جنيها عن كل فدان «
فهذا القيد لا يعتبر شرطاً إرادياً متروكاً تنفيذه لمحض ارادة المقر باعتباره الملتزم فيه وإنما هو قيد فرض عليه لمصلحة اخوته إذا ما اعترم التصرف في ملكه .

« الطعن رقم ٣ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة »

٢٥

٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠

دعوى الاستحقاق - رفعها من الشريك أو من تلقى حقه عنه قبل اجراء القسمة - عدم قبولها .
(المادتان ٢٦٠ و ٢٦٦ مدني)

المبدأ القاندي

ليس للمستحق (أى الشريك على الشيوع أو من تلقى الحق عنه) أن يدعى الاستحقاق في المبيع إلا بعد قسمة المال الشائع ووقوعه في نصيبه هو لافي نصيب البائع لذلك المشتري وإذن فكل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقاً لأوانه خالياً بأن تحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو برفضه .

المحكم

و بما ان ما جاء في الوجه الثاني عن بيع الشريك نصيبه الشائع مفرزاً مردوداً بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من انه ليس للمستحق (أى الشريك على الشيوع أو من تلقى الحق عنه) أن يدعى الاستحقاق في المبيع إلا بعد قسمة المال الشائع ووقوع المبيع في نصيبه هو لافي نصيب البائع لذلك المشتري فليس للطاعن اذن أن يهاجم عقد البيع الصادر من المطعون ضد هما

٢٤

٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠

إقرار :

١ — فهم المعنى المقصود منه . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . حدها .

٢ — الادعاء بوجود إكراه أو غلط في الإقرار . نفيه لأسباب مقبولة . الطعن في ذلك لدى محكمة النقض . لا يجوز .

٣ — شرط إرادى . قيد وارد في إقرار . متى لا يعتبر شرطاً إرادياً ؟ .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تتفهم المعنى الذى قصده العاقدان من العقد مستهدية في ذلك بملاحظات كل دعوى وشواهدهما ، وهى إذ تستخلص هذا المعنى الواقعى وتؤيده بأسباب مقبولة منتجة له وغير متنافرة عقلاً مع ما هو ثابت في الأوراق لا يكون على نظرها معقب ولا عليها فيه رقابة . فاذا هى حصلت من عبارات الإقرار أن المقر إنما قصد باقراره التخرج من التركة . وكان هذا الذى حصلته متسقاً مع الوقائع التى شرحتها فى حكمها فهو تحصيل سليم ولا سبيل لمحكمة النقض عليها فيه .

٢ — إذا نفت المحكمة وجود الإكراه أو الغلط المدعى به فى الإقرار وأوردت الوقائع التى استندت اليها فى ذلك فلا يقبل نقد هذا الاستدلال مادامت الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى قضائها تؤدى الى ما انتهت اليه .

٣ — اذا ورد فى الإقرار أنه « اذا حصل منى (من المقر) بيع أو رهن لأحد خلافهم (إخوة المقر) فيكون لاغياً ولا يعمل به

خصوم الطاعن .

(طعن محمد غيث بك وحضر عنه الاستاذ ادوار قصيرى بك ضد عبد الملك يوسف وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ على كمال حبيشه بك رقم ٤ سنة ١٠٠٠ ق بالهيئة السابقة)

الاخيرين ما دام لم يعن برفع دعوى القسمة على أن الظاهر من الوقائع التى استعرضتها محكمة الموضوع أنه ما كان ليتحرك للقسمة بعد أن نفذت فعلا بالتراضى من زمن إبعاد واطمان كل مقتسم لما وقع فى نصيبه ووضع يده عليه إلا

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

هذا النص على البيع وعلى أى عقد آخر كالمقايضة والوعد بها .

٣ — ليس فى التشريع المصرى ما يقابل المادة ١٥٩٠ من القانون الفرنسى التى نظمت شؤون العربون . ولما كان الغرض من هذه المادة النزول على رغبة المتعاقدين فيجب إذن الرجوع لهذه الرغبة ، وفى حالة الشك يمكن الرجوع إلى العادة والعرف . والعرف فى مصر يتفق مع نص المادة الفرنسية ، وقد جرت على ذلك المحاكم الأهلية والمختلطة فى كثير من الأحكام .

المحكم

وحصرت أسباب الحكم أوجه النزاع بين طرفى الدعوى فى أمور أربعة تناولت مناقشة الثلاثة الاولى منها بأسباب من الناحية الموضوعية ثم استمرت المحكمة فى أسبابها بعد ذلك قائلة : « وحيث أنه عن الأمر الرابع فقبل التكلم عنه ترى المحكمة وجوب تفسير أو تصحيح ما ورد بالبند الثامن من العقد عن المبالغ التى يصير دفعها من المشتري بأنها تعتبر عربونا إذ أن هذا التعبير فى غير محله من الوجهة القانونية . فالعربون إنما هو مبلغ من المال يدفعه أحد العاقدين للطرف

٣٦

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩

عربون . تعريفه . الغرض منه . ضمان تنفيذ العقد . النص عليه فى القانون الفرنسى . حكمه . العقود التى يدعى عليها حكم العربون . المقايضة . والوعد بها . سكوت القانون المصرى . الاخذ بالعرف فى مصر بما يتفق مع القانون الفرنسى

المبادئ القانونية : (١)

١ — « العربون » : هو مبلغ من المال يدفعه أحد العاقدين للطرف الآخر وقت صدور العقد . وقد يستعاض عنه بمنقول . والغرض منه أن يضمن المتعاقدان تنفيذ العقد . ٢ — تقضى المادة ١٥٩٠ من القانون الفرنسى بأنه إذا حصل الوعد بالبيع مصحوبا بالعربون كان لكل من المتعاقدين حق نقض العقد ؛ فإذا نقضه من دفع العربون خسره ، وإذا نقضه من قبض العربون وجب عليه رده مضاعفا . وقد أجمع الشراح على سريان

(١) أشار هذا الحكم فى ناحية أخرى من أسبابه إلى حكم الدوائر المختصة لمحكمة الاستئناف الأهلية الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ والخاص بطريقة تقدير التضمينات الناشئة عن عدم الوفاء بالالتزامات .

الآخر وقت صدور العقد وقد يستعاض عنه بمنقول والغرض من دفعه هو أن يضمن المتعاقدان تنفيذ العقد وحكم العربون منصوص عنه بالمادة ١٥٩٠ من القانون الفرنسى التى ذكرت أنه إذا حصل الوعد بالبيع مصحوبا بالعربون كان لسكل من المتعاقدين حق نقض العقد فاذا نقضه من دفع العربون خسره وإذا نقضه من قبض العربون وجب عليه رد قدره مرتين - وأجمع الشراح على الأخذ بهذا النص فى البيع أيضا وفى أى عقد من العقود كالمقايضة والوعد بها . وبما أنه لا يوجد فى القانون المصرى نص يقابل المادة المشار إليها وبما أن التشريع الفرنسى يعتبر أن الغرض منها هو النزول على رغبة المتعاقدين فوجب إذا الرجوع لهذه الرغبة وفى حالة الشك يمكن الرجوع إلى العادة والعرف والعرف فى مصر يتفق مع نص المادة الفرنسية وقد جرت على ذلك المحاكم الأهلية والمختلطة فى كثير من الأحكام - وظاهر من العقد موضوع الدعوى أن ما دفع من المشتري وقت العقد وقدره ٩٠٠ هج إنما هو جزء من الثمن وكذا ما تعهد بدفعه من الأقساط التالية وعلى هذا فليس المدفوع عربونا والطرفان لم يقصدا شيئا من ذلك وإنما جاء التعبير بلفظة (يعتبر عربونا) بالبند الثامن السابق ذكره بفكرة التمثيل أى أن ما دفع من الثمن يضيع على المشتري إذا تأخر فى أداء أى قسط فى مواعده كما يضيع العربون على صاحبه - ومتى تقرر ذلك كان مدلول البند المذكور هو اعتبار ضياع ما دفع من المشتري عليه وصيرورة ذلك من حق البائع إذا اختار فسخ العقد واعتباره هذا الضياع كشرط جزائى يوقع على المشتري فى نظير تأخير

وحيث أنه واضح بما تقدم ان المشتري هو

المقصر فى الوفاء بما تعهد به وظاهر مما سبق شرحه أن البائع ناله ضرر من جراء هذا التقصير فوجب إذا على المشتري أن يعرض البائع عن هذا الضرر وقد كان ملحوظا للطرفين ذلك وقت العقد فأوردا نصا بصفة شرط جزائى هو بمثابة التعويض الذى يستحقه البائع فى حالة تأخير المشتري عن أداء أقساط الثمن

وحيث أنه طبقا للبادئ المقررة بحكم الدوائر المجتمعة الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ يكون للمحكمة الحق فى تقدير التضمينات التى يستحقها البائع قبل المشتري لعدم قيام الأخير بوفاء بعض المتعهد به (أى بعض الثمن) على أن تكون هذه التضمينات عبارة عن مقدار ما أصاب البائع من خسارة وما ضاع عليه من المكسب وذلك هو الضرر المجمع على ضرورة وقوعه لاستحقاق الشرط الجزائى فان كان مقدار التضمين المتفق عليه بين الطرفين غير جائز قضى به وإن كان جائزا وغير معقول وغير متناسب مع الضرر الذى حصل فعلا للمتعهد اليه بسبب عدم الوفاء جاز تقدير التعويض حسبما هو ظاهر من ظروف الدعوى وهذا كله مع وجوب سبق تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا إلا إذا اتفق صراحة على الاعفاء من ذلك

وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين فى أن العقد أصبح مفسوخا وقد قضى بذلك فأمر الفسخ غير منظور الآن بالنزاع الحالى ووارد بالبند الثامن من العقد أنه عند تأخير المشتري فى أداء أى قسط من الأقساط فى مواعده يكون للبائع الخيار إما فى فسخ العقد وصيرورة جميع ما سبق دفعه اليه من المشتري حقا مكتسبا له مهما بلغت قيمته وإما فى طلب تنفيذ العقد الخ : ويؤخذ من موافقة المستأنف على أن العقد أصبح مفسوخا

ومما اظهره بالانذارات المحررة منه للمشتري من انه لم يتم بدفع المستحق يكون العقد مفسوخا ولا يكون له حق في طلب رد ما دفعه من الثمن - ان المستأنف اختار الامر الاول الوارد بالبند المذكور ويبقى بعد ذلك بحث ما اذا كان جميع ما دفعه المشتري يصبح حقا للبائع كنص العقد تعويضا له كما تقدم أم لا

وبعد أن أجرت المحكمة هذا البحث الموضوعي قررت :

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان المبلغ السابق دفعه من المشتري وهو ٢٣٦٠ جنيتها يتناسب مع التعويض المستحق للمستأنف قبل المستأنف عليهم بصفتهم الواضحة بالأوراق وعلى هذا يتعين اعتباره من حق البائع تنفيذها لما ورد عن ذلك بعقد البيع ويكون الحكم المستأنف اذا في غير محله فيما قضى به على المستأنف من مبلغ ١٥١٢ جنيتها والفوائد ويتعين الغاء ذلك »

(استئناف احمد افندي محمد قنديل ، حضر عنه الاستاذان عبد الكريم رؤوف بك وعبد العزيز فهم ضد ورثة المرحوم كامل افندي حسن الريدي وحضر عنهم الاستاذ ورئيس خياط رقم ٦٠١ سنة ١٣٥٣ ق واستئناف فرعي ورثة كامل افندي حسن الريدي ضد احمد افندي محمد قنديل رقم ٣٩٤ سنة ١٣٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك وطاهر محمد بك واحمد نشأت بك مستشارين)

٣٧

٣٠ يناير سنة ١٩٤٥

١ و ٢ - مجالس حسبية . اجازتها حسابات وتصرفات متولى شئون عديمى الاهلية . حجيتها . اعتبارها اتفاقا رسميا . اثرها

٣ - مجالس حسبية . عدم جواز العدول عن قراراتها . الا بظهور أسباب جديدة . وعدم تعلق حق للغير بها . اعتبار الوصى من الغير . سبب ذلك ونتيجته

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان للمجالس الحسبية

وحدتها الولاية قانونا على أموال القصر وان سلطة الوصى المعين من قبلها مستمدة من المجلس الذى يعينه وهو المرجع الوحيد فى محاسبته ، إلا أنه مما لا نزاع فيه أيضا انه اذا كان من مصلحة عديمى الاهلية أن تتولى جهة حكومية كالمجالس الحسبية مراقبة أعمال من يعولون أمورهم والنظر فى حساباتهم فان هؤلاء المتولين أيضا كل الحق فى الحصول أولا بأول على ما يثبتون به قيامهم بأعمالهم على الوجه المرضي حتى يطعنوا ويأمنوا على أن عديمى الاهلية لن ينازعهم لا هو بعد استكمال أهليته ولا من يتولى أمره من بعدهم فى حسن قيامهم بتلك الواجبات ومن ثم فتمت نظرت المجالس الحسبية عمل احد المتولين وأجازته أو فحصت حساباته واعتمدته فان ذلك يعتبر حجة نهائية له يحتاج بها عند الاقتضاء على عديمى الاهلية كأنها صادرة منه وهو ذو أهلية تامة .

٢ - إن إجازة المجالس الحسبية للعمل الذى يجريه المتولى فى شأن من شئون عديمى الاهلية أو اعتماده حساب إدارته لا يعدو كونه اتفاقا رسميا بين عديمى الاهلية الحال المجلس محله بقوة القانون من جهة وبين وليه من جهة أخرى . وهذا الاتفاق يحتاج به كل طرف من طرفيه على الآخر ككل العقود والاتفاقات الثنائية ، وهو بهذه المثابة يعطى حقا للمتولى فى أن لا يعدل المجلس أو عديمى الاهلية - بعد تمام أهليته - عنه وان لا يطعن فيه إلا بالطعون التى يمكن توجيهها قانونا لجميع العقود والتصريفات

الصادرة من ذى أهلية تامة .

٣ - إنه وإن كان يجوز للمجالس الحسبية بمختلف درجاتها العدول عن القرارات التي تصدرها ، إلا أن ذلك يجب أن يكون في حدود القانون . وقد نصت المادة ٢٥ من لائحة تنفيذ قانون تلك المجالس على أنه لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قرار أصدره في الموضوع إلا إذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير ولا شك أن الوصى في هذه الحالة هو من الغير لأنه وهو يتعامل مع المجلس إنما كان يمثل نفسه لا شخصية القصر الذين نائب عنهم المجلس في الارتباط بعمل الوصى واعتماد حسابه .

المحكمة

« وحيث أن المستأنف رفع هذه الدعوى على المستأنف عليها بصفيتها طالبا الحكم له عليها بمبلغ ٤٧٢ مليا و ٣٢٢ جنيتها مستندا في ذلك إلى قرار المجلس الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ فتمسكت المستأنف عليها بالقرارات اللاحقة لذلك القرار وملغية له ومظهرة بأن لها في ذمة المستأنف مبلغ ٦٤٢ مليا و ٤٠٠ جنيتها ورفعت دعوى فرعية تطالبه بالمبلغ المذكور . وقد قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بطلبات المستأنف عليها مستندة في ذلك إلى أن المجالس الحسبية لها الولاية قانونا على أموال القصر . والوصى الذي يعين من قبلها مستمد سلطته منها وانها هي المرجع الوحيد في محاسبته ولا يجوز لاية

هيئة قضائية أن تنازعها فيما هو من اختصاصها بل يتعين على المحاكم احترام قراراتها متى كانت صادرة وفقا لذلك القانون - وإلى أن المجالس الحسبية الرجوع عن القرارات التي تصدرها وإن ليس للمحاكم أن تنظر فيما إذا كان ذلك الرجوع مطابقا للقانون وحاصلا في حدود المادة ٢٥ من لائحة المجالس الحسبية من عدمه بل للمجلس بمختلف درجاته أن يقرر العدول أولا يقرره حسبا يراه منطبقا على وجوه النزاع المعروضة عليه ومدى تفسيره للقيود التي وضعها القانون .

« وحيث أن هذه المحكمة مع اقرارها ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن المجالس الحسبية وحدها الولاية قانونا على أموال القصر وإن سلطة الوصى المعين من قبلها مستمدة من المجلس الذي يعينه وهو المرجع الوحيد في محاسبته إلا أنه بما لا نزاع فيه أيضا أنه إذا كان من مصلحة عديم الأهلية أن تتولى جهة حكومية كالمجالس الحسبية مراقبة أعمال من يعولون أمورهم والنظر في حساباتهم فإن لهؤلاء المتولين أيضا كل الحق في الحصول أولا بأول على ما يثبتون به قيامهم بأعمالهم على الوجه المرضي حتى يطمئنوا ويأمنوا على أن عديم الأهلية لن ينازعهم لا هو بعد استكمال أهليته ولا من يتولى أمره من بعدهم في حسن قيامهم بتلك الواجبات لذلك كان من العدل أنه متى نظرت المجالس الحسبية عمل أحد المتولين وأجازته أو فحصت حسابه واعتمدته أن يعتبر ذلك حجة نهائية له يحتج بها عند الاقتضاء على عديم الأهلية كأنها صادرة منه وهو ذو أهلية تامة ولو كان الأمر بغير ذلك لما قبل أحد أن يتولى شأن عديم الأهلية .

« وحيث ان اجازة المجلس الحسبي للعمل الذي يجريه المتولى في شأن من شئون عديم الاهلية أو اعتماده حساب ادارته لا يعدو كونه اتفاقا رسميا بين عديم الاهلية الحال المجلس محله بقوة القانون من جهة وبين وليه من جهة أخرى وهذا الاتفاق يحتاج به كل طرف من طرفيه على الآخر ككل العقود والاتفاقات الشئانية وهو بهذه المثابة يعطى حقا للمتولى في أن لا يعدل المجلس أو عديم الاهلية بعد تمام أهليته عنه وان لا يطعن فيه إلا بالطعون التي يمكن توجيهها قانونا لجميع العقود والتصرفات الصادرة من ذى أهلية تامة

« وحيث انه تبين مما سبق سرده من قرارات المجلس الحسبي ان هذا المجلس اعتمد ما أجراه المستأنف من البناء قبل الوفاة وقدر تكاليفه بواسطة خبير اعتمد تقريره ثم كلفه بعمل مناقصة عن الأعمال الباقية فعملها واعتمدها المجلس وكلفه باتمام البناء على أساسها فلما أتمه عاينه المجلس وأقر الوصى على العمل والتكاليف - ورغما عن ذلك فانه بعد تقديم الشكوى من القصر قبل الوصى إعادة الحساب وقدم عنه كشفا فحصره المجلس كما أعاد معاينة البناء وتقدير تكاليفه بواسطة وكيل تفتيش مباني الشرق واعتمد العمل والحساب لغاية سنة ١٩٣٢ على ان صافي ما للوصى طرف القصر مبلغ ٤٧٣ مليا و ٣٢٢ جنيتها فلم يكن للمجلس بعد كل ذلك العدول عن جميع تلك القرارات والرجوع الى معاينة البناء الذي أتمه الوصى وتقديره تقديرا مغايرا لما سبق أن أقره عليه وإعادة المحاسبة على أساسه لأن ذلك يعتبر نقضا من جانب واحد لاتفاق تم برضاء الطرفين .

« وحيث انه وان كان يجوز للمجالس الحسبية بمختلف درجاتها العدول عن القرارات التي تصدرها الا أن ذلك يجب أن يكون في حدود القانون . وقد نصت المادة ٣٥ من لائحة تنفيذ قانون تلك المجالس بأنه لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قرار أصدره في الموضوع إلا اذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير

« وحيث انه لا شك ان الوصى في هذه الحالة هو من الغير بالمعنى المقصود في تلك المادة لانه وهو يتعامل مع المجلس انما كان يمثل نفسه لا شخصية القصر الذين ناب عنهم المجلس قانونا في الارتباط بعمل الوصى واعتماد حسابه .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك وقد تعلق حق للمستأنف بالقرار الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ما كان يجوز للمجلس الحسبي بغير رضا الوصى العدول عن ذلك القرار واذن يكون القرار الصادر من المجلس بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ خارجا عن الحدود المرسومة في المادة ٢٥ سالفه الذكر وفضلا عن انه تعلق بالقرار الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ حق للمستأنف فانه لم تظهر اسباب جديدة تدعو للعدول عنه وكل ما بنى عليه القرار الصادر في سنة ١٩٣٧ كان مطروحا امام المجلس قبل قرار سنة ١٩٣٣ وفحصه وبث فيه .

« وحيث ان قرارات المجالس الحسبية في مثل هذه الحالة لا تكتسب قوة ملزمة للمتولى شأن عديم الاهلية باعتبارها احكاما فاصلة في نزاع بينه وبين عديم الاهلية بل تكتسب تلك القوة باعتبارها اتفاقا تم برضاء الطرفين فاذا لم يتوفر هذا الشرط بان لم يقبلها المتولى فلا قيمة ملزمة لها . والمرجع الطبيعي بعد ذلك للفصل في الأمور المختلف عليها هو المحاكم

« وحيث ان هذا لا يتعارض وما يجب من الاحترام الواجب لقرارات المجالس الحسبية الصادرة منها في حدود اختصاصها ولا مع جواز عدول تلك المجالس عن القرارات التي تصدرها في حدود الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من لائحة تنفيذها .

« وحيث ان المستأنف عليها لم تطعن في القرار الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بأى طعن يبطله قانونا وكل ما دفعت به الدعوى الاصلية ان هذا القرار قد النى بالقرار الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ وظاهر مما تقدم ان هذا القرار لم يسكتسب قوة ملزمة للوصى لانه لم يقبله

(استئناف عبد النبي افندي احمد وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن بك الراعى ضد الست حكمت محمد السيد الكردي وحضر عنها الاستاذان محمد عبد الوهاب البرعى وعبد الحليم يوسف رقم ٥١١ سنة ٥٦ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب المرة طاهر محمد بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمد النسي بك مستشارين)

٢٨

١٣ مارس سنة ١٩٤٠

إنكار التوقيع . حق المحكمة في الحكم برفضه . دون الاحالة الى التحقيق . مبررات ذلك

المبدأ القانوني

القاضي غير مقيد في حالة انكار الامضاء بأن يحيل الدعوى الى التحقيق بل له إذا استنتج من ظروف وقرائن الدعوى أن الانكار كيدى وغير جدى أن يحكم بصحة الامضاء ويفصل في أصل الدعوى . ولا يقدر في هذا الرأي أن المادة المقابلة في قانون المرافعات الفرنسى وهى المادة ١٩٥ قالت « يجوز أن يؤمر بالتحقيق » بخلاف المادة

٢٥٤ من القانون المصرى حيث قالت : « تأمر المحكمة باجراء التحقيق » اذ لا تأثير لهذا الخلاف في ألفاظ التعبيرين لأن مؤداهما واحد هو أن الأمر بالتحقيق يدخل تحت سلطان القضاء لأن من يملك الأمر يملك الاستغناء عنه . ولا يمكن أن ينكر أحد أن الهدف الذى يرمى اليه القانون من اجراء التحقيق هو تكوين عقيدة القاضى ، فاذا ما وصل إلى تكوين رأى حاسم مما هو أمامه من أسباب صحيحة وقرائن مقبولة فلا معنى بعدئذ للسير في إجراءات هى فى ذاتها وسيلة لغرض قد تحقق بدونها .

المحكمة

« وحيث انه يؤخذ من حكم محكمة النقض (١) ان المستأنف تمسك فى مذكرته الشارحة بأن نص المادة ٣٥٤ من قانون المرافعات بأمر بتحقيق الانكار ولذلك فان قاضى الدعوى لا يملك قانونا أن يحكم بصحة الورقة المنكورة بغير تحقيق . وظاهر من ذلك انه قصد الحصول من محكمة النقض على حكم يخالف حكمها السابق الذى أصدرته فى تاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٣١ فى القضية رقم ١٩ سنة ١ قضائية (٢) والذى قررت فيه

(١) المقصود بذلك ان المستأنفين سبق ان طعنوا فى حكم الاستئناف رقم ٩٣٠ سنة ٥٣ ق بطريق النقض وتقييد طعنهما تحت رقم ٦٦ سنة ٧ ق وقد قضت محكمة النقض والارام فى ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية والخصوم الى محكمة استئناف مصر الاهلية للحكم فيها بينهم من جديد دائرة اخرى وقد سبق نشر حكم النقض المذكور بمجلة المحاماة - السنة ١٨ ص ٧١٥ رقم ٣٤٨

(٢) نشر هذا الحكم فى مجلة المحاماة - السنة ١٣ ص ٥١٦ رقم ٢٥٤

أن عبارة « يأمر بإجراء التحقيق » الواردة بالمادة (٢٥٤) ليس معناها إلزام المحكمة بإجرائه بل مقصودها أنها تأمر بالتحقيق إذا رأت موجبا له - وثابت من الحكم أن محكمة النقض في دعوى الانكار الحالية لم تر موجبا للفصل في هذا الوجه من أوجه دفاع المستأنف وصرفت النظر عنه اكتفاء بما قام لديها من أسباب أخرى .

« وحيث أن هذه المحكمة كما يفهم من سياق أسبابها السابقة ترى أن القاضي غير مقيد في حالة انكار الامضاء بأن يحيل الدعوى على التحقيق بل له إذا استنتج من ظروف وقرائن الدعوى أن الانكار كيدى وغير جدى أن يحكم بصحة الامضاء ويفصل في أصل الدعوى ... وهي في هذا لا ترى ما يدعو إلى العدول عن أحكام محاكم الاستئناف السابقة في هذا الأمر بالذات والتي سايرتها فيها محكمة الاستئناف المختلطة وأقرتها محكمة النقض بحكمها الذي سبقته الإشارة إليه - وليس يقدح في هذا الرأي أن المادة المقابلة في قانون المرافعات الفرنسى وهى (١٩٥) قالت « يجوز أن يؤمر بالتحقيق » بخلاف المادة (٢٥٤) من القانون المصرى حيث قالت « تأمر المحكمة بإجراء التحقيق » لا تأثير لهذا الخلاف في التعبيرين لأن مؤداهما واحد حتى أن الشارع الفرنسى لم يجد حرجا في أن ينص في المادة (١٣٢٤) من القانون المدنى على هذا الموضوع بقوله « تأمر المحكمة بالتحقيق » وكان بهذين التعبيرين في القانونين مؤديا لغرض واحد هو أن الأمر بالتحقيق يدخل تحت سلطان القضاء لأن من يملك الأمر يملك الاستغناء عنه « وحيث أنه لا يمكن أن ينكر أحد أن الهدف الذى يرمى إليه القانون من إجراء التحقيق هو تكوين عقيدة القاضى فالنتيجة البديهية لذلك

أنه إذا ما وصل القاضى إلى تكوين رأى حاسم بما هو أمامه من أسباب صحيحة وقرائن مقبولة فلا معنى بعدئذ للسير فى إجراءات هى فى ذاتها وسيلة لغرض قد تحقق بدونها - ولا وزن لما يقال من أن إجراء التحقيق واجب حتى يطمئن الخصوم إلى أن الحكم لم يصدر إلا بعد استنفاد وسائل البحث فإن الحكم برفض الانكار لا يكون صحيحا قانونا وطبقا لحكم النقض فى هذه الدعوى إلا إذا دون القاضى فى حكمه ما يكون قد اطمأن إليه من الاعتبارات المقبولة المقنعة وفى هذا ما يكفى لتحقيق الغرض المشار إليه

« وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض طلب الانكار وترى المحكمة بعد ذلك فتح باب المرافعة حتى يبدى المستأنفان باقى أوجه دفاعهما (استئناف الشيخ ابراهيم أبو زيد حثاته وأخرى وحضر عنهما الاستاذ احمد رشدى ضد محمد ماهر ابراهيم أبو زيد حثاته رقم ٣٢٤ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحمد على علوبة بك واحمد كامل بك مستشارين

٣٩ .

١٤ مارس سنة ١٩٤٠

٢١ - افلاس . اشهار افلاس . تاجر سبق اشهار افلاسه . متى يجوز ذلك ومتى لا يجوز .
٣ - توقف عن الدفع . ماهيته . كفايته لاشهار الافلاس .

المبادئ القانونية

١ - المقصود من قاعدة عدم جواز اشهار افلاس تاجر سبق اشهار افلاسه هو أنه لا يجوز لدائى المفلس المسكونين لهيئة الاتحاد - أى جماعة الدائنين فى التفليسة - أن يطلبوا إعادة اشهار افلاس مدينهم بعد انقراط جماعتهم أو بعبارة أخرى بعد انحلال

الاتحاد الذى يعقب بيع جميع أموال المفلس وتوزيع الصافي بين الدائنين . فاذا ما ظهرت المفلس بعد ذلك أموال لا يجوز للدائنين أن يطلبوا إعادة إشهار افلاس مدينهم بل كل ما لهم أن يطلبوا إعادة فتح التفليسة وعودة وكيلها إلى وظيفته ، لأنه اذا أجاز لكل دائن الحجز على هذه الأموال اختلت قاعدة المساواة التى يجب أن تسود بين الدائنين

٢ — يجوز للدائن الجديد أو للدائنين الجدد أن يطلبوا اشهار الافلاس مرة أخرى فى حالة ما اذا انفرطت جماعة الدائنين وانحل اتحادهم وتعامل المفلس مع الغير وتعلقت بذمته ديون وتوافرت الشروط المطلوبة لاشهار افلاسه .

٣ — يكفي لاشهار افلاس التاجر أن يتوقف عن دفع دين واحد متى كان التوقف حقيقياً، ويثبت التوقف عن السداد من مجرد استحقاق الدين وعدم قيامه بالوفاء به

المحكمة

.

و حيث انه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٠ رفع عبد العزيز حسونه هذا الاستئناف عن الحكم الصادر باشهار افلاسه للأسباب الآتية : أولاً — انه ثابت ان المستأنف وأخيه أمين حسونه دفعا الدعوى سوياً بعدم قبولها لأنه سبق أن حكم باشهار افلاسهما من محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة ووزع الناتج من تفليستهما على الدائنين . وان محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية تكون أخطأت حين أخذت بهذا الدفع بالنسبة لأمين حسونه وحده ولم تأخذ به بالنسبة

للمستأنف على اعتبار أنه لم يحكم باشهار افلاسه وقد قدم المستأنف شهادة من محكمة المنصورة المختلطة يتبين منها انه قد حكم باشهار افلاس عبد العزيز حسونه وأمين حسونه . وقد بنى على ذلك المستأنف أن السند الاذنى الذى عمل من أجله البروتستو وقع باطلا لأنه ممنوع من التعامل ثانياً — وفى الموضوع دفع المستأنف الدعوى بما دفع به أمام محكمة أول درجة من أنه غير محترف بالتجارة وأن السندات الاذنية التى حررها هى ديون كانت على ولده المرحوم ابراهيم حسونه وانها فى حقيقتها ليست أوراقا تجارية

ثالثاً — ان طلب إشهار الافلاس لا يكون مقبولا إلا اذا أعلن بروتستو عدم الدفع يوم الاستحقاق أو فى ظرف أربعة وعشرين ساعة من تاريخ الاستحقاق وأن بروتستو عدم الدفع الذى يستند اليه المستأنف عليهما أعلن يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٣٩ مع أن استحقاق السكبيالة هو ١٠ ابريل سنة ١٩٣٩

و حيث ان قاعدة عدم جواز اشهار افلاس تاجر سبق اشهار افلاسه التى يستند عليها المستأنف والتى أخذت بها محكمة أول درجة بالنسبة لأمين حسونه لا تنطبق على هذه الدعوى لأن المقصود من تلك القاعدة كما حددها الفقه وقررها القضاء هو انه لا يجوز لدائنى المفلس المكونين لهيئة الاتحاد أى لجماعة الدائنين فى التفليسة ان يطلبوا إعادة اشهار افلاس مدينهم بعد انفرط جماعتهم أو بتعبير آخر بعد انحلال الاتحاد الذى يعقب بيع جميع أموال المفلس وتوزيع الصافي بين الدائنين . فاذا ما ظهرت للمفلس بعد ذلك أموال لا يجوز للدائنين أن يطلبوا إعادة اشهار افلاس مدينهم بل كل

التجارية والسندات الاذنية المقدمة في الدعوى والتي تتعلق بلا ريب باعمال تجارية باشرها المستأنف وخاصة به

د وحيث ان ما ادعاه المستأنف من تأخير اعلان البروتستو عن ميعاده في غير محله لانه تبين ان يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٣٩ كان يرافق يوم عطلة شم النسيم وبذلك امتد ميعاد السداد لليوم التالي واعقبه البروتستو في الميعاد ومع ذلك فان توقف المستأنف عن السداد ثابت من استحقاق هذا الدين وغيره من الديون السابق بيانها وعدم قيامه بالوفاء بها

د وحيث انه يكفي لاشهار افلاس التاجر أن يتوقف عن دفع دين واحد متى كان التوقف حقيقيا كما هو الحال في هذه الدعوى

ولذلك يكون ما يستند اليه المستأنف من عدم جواز اشهار افلاسه مرة ثانية في غير محله وبالتالي يجوز له التعامل ويكون مسئولا عن ديونه ويتحمل مسؤولية تقصيره وتوقفه عن السداد استئناف عبد العزيز افندي حسونه وحضر عنه الاستاذ ميخائيل فرج ضد جاك دويك وآخر وحضر عن الثاني الاستاذ حاتم يوسف العسكري رقم ٢١٦ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك ومحمود شاكر عبد اللطيف بك ومحمد صادق فهمى بك مستشارين

٣٠

٢٧ مارس سنة ١٩٤٥

نزع الملكية . شروط البيع الواردة بحكم نزع الملكية لاحق لقاضى البيوع في تعديلها . حكم مرسى المزار الصادر على اساس هذا التعديل . وجوب الغائه .

المبدأ القانونى

ليس لقاضى البيوع الحق في تعديل شروط البيع الواردة في حكم نزع الملكية ، لان الشارع بما وضعه من نصوص عن

ما لهم أن يطلبوا إعادة فتح التفليسة وعودة وكيلها الى وظيفته لانه اذا أُجيز لكل دائن الحجز على هذه الاموال اختلت قاعدة المساواة التى يجب أن تسود بين الدائنين . هذا هو المقصود

من القاعدة التى لاتجيز اشهار افلاس مدين سبق اشهار افلاسه . ولكن اذا ما انفرطت جماعة الدائنين وانحل اتحادهم وتعامل المفلس مع الغير وتعلقت بذمته ديون وتوافرت الشروط المطلوبة لاشهار افلاسه فلا مانع يمنع الدائن الجديد أو الدائنين الجدد من طلب اشهار افلاسه مرة أخرى لانه ليست لهم أى علاقة بتفليسته الاولى على أنه يحق للدائنين في التفليسة الاولى أن يتقدموا بديونهم في التفليسة الثانية ، راجع في هذا المعنى شرح القانون التجارى لليون كان ورينو الطبعة الخامسة الجزء الثامن صفحة ٦٥ بند ٧٢٥ الى ٧٥١ وكاربنتييه في موسوعته الهجائية تحت لفظ « افلاس » بند ٣٠٩٧ وما بعده والاحكام المشار اليها وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ مايو سنة ١٩٠٦ المنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلط رقم ١٨ صفحة ٢٨٢ ،

د وحيث وان كان قد ثبت من الشهادة المقدمة من المستأنف انه سبق ان حكم بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٥ من محكمة المنصورة المختلطة باشهار افلاس عبد العزيز حسونه واخيه امين حسونه معا الا انه ثابت بها ايضا ان اعمال التفليسة قد انتهت بتصفية موجوداتهما وانحل اتحاد الديانة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ اى قبل نشوء الديون الحاصلة في سنة ١٩٣٩ المطلوب اشهار الافلاس من أجلها الآن

د وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بما قضت به محكمة اول درجة من قيام الدليل على اعتراف المستأنف بالتجارة وهو ما ثبت من الفواتير

الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية خصوصا ما جاء في المواد ٥٥٣ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٦١ من قانون المرافعات الاهلى قد دل بذلك على أنه أقام المحكمة التي تقضى في طلب نزع الملكية رقيمة على شروط البيع التي لم تترك لمجرد اختيار الدائن والتي يتوقف تعرض المحكمة لفحصها على اعتراض أو منازعة من المدين أو غيره بل ترك للمحكمة الحق في بعض الأمور في أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بما تراه محققا لمصلحة الدائن في الحصول على دينه ومصلحة المدين في الوصول الى أقصى ما يمكن الوصول اليه من الثمن في المزايدة وفي عدم الاسراف في عرض ممتلكات المدين للبيع إلا بالقدر اللازم ، ومن ثم فلا يكون لغير المحكمة التي أصدرت الحكم بنزع الملكية أى بالترخيص بالبيع حق إعادة النظر في شروط البيع . وإذا جد أمام قاضى البيوع ما يراه داعيا لمثل هذا الاجراء فيقضى بعرض الامر على المحكمة لتقضى فيه بما تراه .

وعلى ذلك يكون حكم مرسى المزااد الذى يتم بناء على شروط مخالفة للشروط التي أقرتها محكمة نزع الملكية باطلا وواجب الالغاء .

المؤكدة

د حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المستأنف ضده لدين له طرف المستأنفة أعلنتها بتأنيده نزع ملكية ثم بعريضة دعوى بهذا الشأن

وطلب في الاعلانين الحكم بنزع ملكيتها من ٩ س و ٢ ط و ٦ ف مبينة الحدود فيها وأبان فيهما شروط البيع وأولها أن يكون المبيع قسما واحدا بثمان أساسى قدره ثلثمائة جنيه - وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أصدرت محكمة طنطا الابتدائية حكما بنزع ملكية المستأنفة من الاعيان المبينة بصحيفة الدعوى بثمان أساسى قدره ثلثمائة جنيه وباقي الشروط الواردة بالصحيفة عدا تلك التي رأت عدم اعتمادها في الاسباب واحالة الاوراق على قاضى البيع بتلك المحكمة - وبعد أن نشر عن البيع بضعة مرات وكانت اعلانات البيع طبق ما جاء في حكم نزع الملكية تقدم المستأنف ضده الى قاضى البيوع بطلب مؤرخ في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ طلب فيه ان يقصر طلباته على بيع ١٤ س و ٧ ط و ٣ ف شيوعا في القدر المحكوم بنزع ملكيته وهو ١٩ س و ١٢ ط و ٦ ف وان يكون الثمن الاساسى مائة وخمسين جنيها والتمس صدور الامر باجراء النشر على تلك الصورة وقد أصدر القاضى أمرا على عريضة المستأنف ضده بما يفيد الموافقة على الطلب - وترتب على ذلك انه اجرى النشر طبقا للأمر المشار اليه وفي جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٧ المحددة لاجراء البيع حضر وكيل المستأنفة وأبدى ان الثمن الاساسى قليل جدا وتحدد بأمر ادارى باطل ولكن قاضى البيع أمر بتلاوة اعلان البيع وسار في عملية المزااد ورسا المزااد على المستأنف ضده - وهذا الحكم الصادر بمرسى المزااد هو موضوع الاستئناف الحالى

د وحيث انه ظاهر من خلاصة الوقائع ان المفهوم مما قالته المستأنفة انها اعترضت في جلسة البيع على انفراد قاضى البيوع باحداث تعديل في شروط البيع بالنسبة للثمن الاساسى وان هذا الامر باطل ولم يفصل القاضى صراحة في

تقضى في طلب نزع الملكية رقيمة على شروط البيع التي لم تترك لمجرد اختيار الدائن والتي يتوقف تعرض المحكمة لفحصها على اعتراض أو منازعة من المدين أو غيره بل ترك للمحكمة الحق في بعض الأمور في أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بما تراه محققا لمصلحة الدائن في الحصول على دينه ومصلحة المدين في الوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من الثمن في المزايدة وفي عدم الاسراف في عرض ممتلكات المدين للبيع إلا بالقدر اللازم وتحقيق هذه الرقابة من جانب المحكمة بما أعطاه لها الشارع من الاشراف على شروط البيع وعدم امكان البيع إلا بصور الحكم من المحكمة بالترخيص به وضرورة اشتغال هذا الحكم على بيانات نص عليها القانون وأهمها شروط البيع بعد أن تثبت فيها المحكمة وتمحور بحسب ما تستصوبه وبيان العقار وبيان الثمن الذي تبني عليه المزايدة

وحيث انه يترتب على ذلك بداهة أن لا يكون لغیر المحكمة التي أصدرت الحكم بنزع الملكية أي بالترخيص بالبيع حق إعادة النظر في شروط البيع إذا جد أمام قاضي البيع ما يراه داعيا لمثل هذا الاجراء فيقضى بعرض الامر على المحكمة لتقضى فيه بما تراه، والقول بغير ذلك لاستئدله من القانون ولا من القواعد الهدية ويجعل النصوص القانونية المشار اليها من قبيل العبث.

هذا الاعتراض واكتفى بالامر بالبيع والسير فيه بالجلسة الى أن قضى بمرسی المزايدة وهذا التصرف من جانبه يعتبر فصلا ضمنيا برفض الدفع الذي أبدته المستأنفة لقاضي البيوع بخروجه عن حدود وظيفته ويحق للمستأنفة أن تطعن في الحكم بطريق الاستئناف وهو أمر لم يبد من المستأنف ضده أي اعتراض عليه

وحيث انه من جهة الموضوع فان المستأنفة تنكر على قاضي البيوع حقه في احداث تغيير في شروط البيع التي اعتمدها المحكمة في حكم نزع الملكية وتقول ان هذا ينطبق بصفة خاصة على ما جاء بالحكم عن عدم تجزئة العقار وبيعه جميعه قسما واحدا وعلى الثمن الاساسي لذلك القسم وتستطرد المستأنفة فتقرر بأن الحكم قضى بأن تباع ١٩ س و ١٢ ط و ٦ ف قسما واحدا بثمان اساسي قدره ثلثمائة جنيه وان قاضي البيوع أمر بأن يباع ١٩ س و ٧ ط و ٣ ف شيوعا في القدر الوارد بالحكم بثمان اساسي قدره مائة وخمسون جنيتها وتقول انه فضلا عن عدم جواز احداث تغيير فيما قرره حكم نزع الملكية بغير الرجوع الى ذات المحكمة وفصلا عن ان نسبة العقار المباع الى القدر الوارد بحكم نزع الملكية لا تتفق تماما مع النسبة بين الثمنين الاساسيين فان عرض جزء مشاع من الاطيان فيه اضرار محقق بمصلحتها اذ ان صفة الشيوع هي من العيوب التي ينفر منها كثير من الراغبين في المزايدة

وحيث ان المحكمة تقر وجهة نظر المستأنفة فان الشارع بما وضعه من نصوص عن الاجرامات المتعلقة بنزع الملكية وخصوصا ما جاء في المواد ٥٥٣ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٦١ من قانون المرافعات الاهلي . قد دل بذلك على انه اقام المحكمة التي

(استئناف السيدة فردوس هانم احمد العطار وحضر عنها الاستاذ احمد خير الدين ضد احمد السيد سليم رقم ٨٩٣ سنة ١٤٠٢ برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العرة منصور اسماعيل بك واحمد على علي بك واحمد كامل بك مستشارين)

٣٩

٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠

١ - بيع . شريك على المشاع . لقدر مفروز . تعليقه
على القسمة . حق المشتري منه قبل القسمة بعقد مسجل .
لا يتأثر بالقسمة .

٢ - مجالس حسية . مأموريتها بالنسبة للقسمة . اقتصارها
على التصديق عليها . لا تأثير لتصديقها على المشتري من أحد
المتقاسمين قبل القسمة .

المبادئ القانونية

١ - انه وان كان من المبادئ القانونية
الراجعة أن بيع الشريك على المشاع لقدر
مفروز يعتبر معلقا على نتيجة القسمة ، غير
أنه من الخطأ اعتبار حق المشتري من ذلك
الشريك والذي سجل عقده قبل القسمة
موقوفا في الفترة بين تاريخ صدور البيع
وبين اجراء القسمة ، لأن المشتري بتسجيله
عقده يصبح شريكا للورثة من تاريخ التسجيل
حتى مع التسليم بأنه ما كان للبائع له أن
يبيع قدرا مفروزا .

٢ - يستخلص من نصوص المادة الاولى
والفقرة السادسة من المادة ٢١ من قانون
ترتيب المجالس الحسبية والمادة ٤٨ من
لائحته التنفيذية أن عمل المجلس الحسبي
لا يعدو التصديق على القسمة التي حصلت
بالتراضي وأنه لا يمكن اعتبار عقد القسمة
الذي صدق عليه المجلس عقدا حاصلا
بالتراضي بين الشركاء البالغين ومن ثم فلا
يمكن أن يتأثر بهذا القرار المشتري الثابت
شراؤه رسميا قبل صدور قرار المجلس بل
يجب عندئذ على من يريد المنازعة أن يحصل
على اذن المجلس الحسبي بطلب القسمة
القضائية عند عدم الاتفاق .

المحكمة

حيث ان الوقائع الثابتة في هذه الدعوى
كما يؤخذ من أقوال طرفي الخصومة ومستنداتهم
أن المرحوم منصور محمد البهنساوي توفي في ٢٧
أغسطس سنة ١٩٣١ وترك ورثة بالغين وقصر
فتقدم من زوجته لبيبة مصطفى الليثي بتاريخ ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٣١ طلب الى مجلس حسبي مركز
شبين الكوم تطلب فيه التصديق على قائمة قسمة
محرة بينها وبين باقي الورثة فندب المجلس
أحد أعضائه لفحص عقد القسمة وأثناء ذلك
باعت الزوجة ١٢ ط بزمام ناحية الراهب
مركز شبين الكوم الى الشيخ منصور بهنساوي
(المستأنف) بعقد عرفي تاريخه أول ابريل
سنة ١٩٣٣ وهذا القدر هو مما يخصها
بطريق الميراث عن زوجها ثم رفع المشتري دعوى
أمام محكمة شبين الكوم الجزئية يطلب فيها الحكم
بصححة توقيعها على العقد المذكور توطئة لتسجيله
فقالت البائعة انها تراث مع أولادها القصر
أطيانا لم يحصل قسمتها للآن ومنظور أمرها
أمام المجلس الحسبي وقد باعت الـ ١٢ ط محدودة
مفروزة ورأت المحكمة ان هذا التحديد لا يغير
العقد ولا يعطله وأنه يتعين الحكم بصحة التوقيع
أما مسألة الشيوخ وعدمه فمترك أمرها لنتيجة
القسمة ولذلك حكمت بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٣٣
بصححة توقيع البائعة على العقد وتسجيل هذا
الحكم بمحكمة شبين الكوم الشرعية في ١٠ يولييه
سنة ١٩٣٣ وكان عضو المجلس الذي ندب
لفحص القسمة قد قدم تقريره ومعه عقد قسمة
موقع عليه من جميع الورثة تخصص فيه قصر
لبيبة مصطفى بأرض مساحتها ٧ س و ١٣ ط و ٢ ف
تشمل القدر المبيع من والدتهم المستأنف وتاريخ
عقد القسمة هذا هو ١٨ يولييه سنة ١٩٣٣ فصديق

المجلس الحسبي عليه بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٣٣
وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عين المجلس الحسبي
همام منصور البهنساوى وصيا للخصومة على
القصر المشمولين بوصاية والدتهم لبيبة بنت مصطفى
الليثى لرفع دعوى بإبطال التصرف الصادر منها
الى منصور سويلم وجاء فى أسباب هذا القرار
ان الوصية تصرفت بالبيع فى جزء من أملاك
القصر دون اذن المجلس فرفع همام منصور
البهنساوى هذه الدعوى أمام محكمة شبين الكوم
الكلية يطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ قرار المجلس
الحسبي بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٣٣ بالنسبة الى
١ س و ١٧ ط. بما اختص به القصر بموجب القرار
المذكور وبطلان التصرف الحاصل من الست
لبيبة مصطفى الى الشيخ منصور سويلم ابراهيم
فحكم له بهذه الطلبات وارتكبت المحكمة فى حكمها
على انها تأخذ بالرأى الذى يقول ان بيع قدر
مفروز من الشريك المالك على المشاع يعتبر
موقوفا ومعلقا على نتيجة القسمة فاذا أسفرت
القسمة عن دخول العين المبيعة فيما اختصت به
البائعة كان البيع صحيحا واذا لم تدخل كان
البيع باطلا وان حق المشتري يعتبر موقوفا فى
الفترة بين تاريخ صدور البيع وبين اجراء القسمة
ولذلك لا يصح له الاحتجاج بأنه لم يكن طرفا
فى اجراء القسمة بل عليه أن يتحمل نتائجها

وحيث ان هذه المحكمة مع اقرارها ما ذهبت
اليه المحكمة الابتدائية من أن بيع الشريك على
المشاع لقدر مفروز يعتبر معلقا على نتيجة القسمة
اذ ان هذا هو الرأى الراجح المنطبق على المبادئ
القانونية التى قررتها أحكام متعددة - مع اقرارها
لهذا الرأى تخالف محكمة أول درجة فى النتيجة
التى وصلت اليها وذلك لأن المشتري بتسجيله

عقد مشتراه قد أصبح شريكا للورثة من تاريخ
التسجيل أى من ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ وقد حصل
هذا قبل عقد القسمة الذى وقع عليه الورثة فى
١٨ يولييه سنة ١٩٣٣ وقبل تاريخ تصديق
المجلس الحسبي فى ١٩ منه
وحيث ان اختصاص المجلس الحسبي
فى مسائل القسمة مبين فى المادة ٢١ فقرة سادسة
من المرسوم الصادر فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥
وفى المادة ٤٨ من لائحة تنفيذ قانون المجالس
الحسبية الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد
نصت المادة الأولى من المرسوم على انه يجب على
الأوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين أن يحصلوا على
اذن من المجلس الحسبي على اجراء القسمة بالتراضى
وفى هذه الحالة يقوم تصديق المجلس عليها مقام
التصديق المنصوص عليه بالمادة ٤٥٦ من القانون
المدنى ونصت الفقرة السابعة من هذه المادة على
وجوب الحصول على الاذن بطلب القسمة القضائية
عند عدم الاتفاق ونصت المادة ٤٨ من اللائحة
على انه يراعى عند الاذن بقسمة العقار بالتراضى
أن يوقع جميع الشركاء البالغين المتراضين على
عقد القسمة وان لا يكون فى القسمة غبن
لعدم الاهلية

وحيث ان المستأنف بشرائه من أحد
الشركاء أصبح شريكا لجميع الورثة كما تقدم ذكره
لأن البائعة اليه لها الثمن فى كل جزئية من
جزئيات التركة فهو شريك فى هذا الثمن حتى
مع التسليم بأنها ما كان لها أن تبيع قدرا مفروزا
وحيث انه متى تقرر أن عمل المجلس
الحسبي لا يخرج عن التصديق على القسمة التى
حصلت بالتراضى وانه لا يمكن اعتبار عقد
القسمة الذى صدق عليه المجلس عقدا حاصلا
بالتراضى بين الشركاء البالغين فلا يمكن أن

أولا - إذا حكم بالبراءة لأن الواقعة المنسوبة للمتهم لم تحصل .

ثانيا - إذا حكم بالبراءة لأن المتهم ليس هو الفاعل للجريمة .

ثالثا - إذا حكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة على وقوع الحادثة أو على وقوعها من المتهم .

ولا يسوغ للمحكمة المدنية - في الحالتين الأولتين - أن تقبل أى دليل على حصول الواقعة أو على وقوعها من المتهم وإلا وجد تناقض بين الحكمين الجنائي والمدني .

ولا يجوز للمحكمة في الحالة الثالثة أيضا أن

تقضى بتعويض طالما أن الجريمة أساس التعويض لم يثبت وقوعها من المتهم أمام المحكمة المختصة . وإذا أبيع للمحكمة المدنية قبول أدلة أخرى والحكم بالتعويض - إن رأت أن الأدلة أصبحت كافية - فإن هذا

يؤدي إلى إمكان إثبات جريمة دون سبيل لمحكمة فاعلها سبق الحكم ببراءته من المحكمة الجنائية . وفي هذا مخالفة واضحة لنظم العدالة بين أفراد المجتمع .

والبراءة في غير الأحوال الثلاثة المتقدمة

لا تؤثر على الدعوى المدنية . وعلى هذا

الأساس لا تجوز العودة إلى نسبة الاقراض

بالربا الفاحش لشخص بعد أن قضى نهائيا

ببراءته ولو كان ذلك مبنيًا على عدم

كفاية الأدلة

المحكمة

« حيث عن الموضوع فإن المستأنفين أبدوا

في دفاعهم أن الحكم الجنائي القاضي ببراءة

المستأنف ضده نهائيا من تهمة الاقراض بالربا

يتأثر بهذا القرار المشتري الثابت شراؤه رسميا

قبل صدور قرار المجلس بل يجب عندئذ على

من يريد المنازعة أن يحصل على إذن المجلس

الحسبي بطلب القسمة القضائية عند عدم الاتفاق

تطبيقا لنص الفقرة السابعة من المادة ١١ من

المرسوم - والآن هذا الرأي يترتب عليه

نتائج خطيرة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصد

وذلك إن أحد الشركاء يستطيع بفعله أن يحرم

المشتري منه من الحصول على حقه وذلك بطريقة

بسيطة هي أن يتفق مع شركائه الآخرين على

إخراج القدر المبيع من نصيبه هو « البائع » ثم

يحصل على تصديق المجلس الحسبي على القسمة

التي وقع عليها جميع الشركاء الوارثين بذلك

يضيع على المشتري حقه وهذه نتيجة غير معقولة

لا تتفق مع المبادئ القانونية

« وحيث أنه لذلك يتمين إلغاء الحكم المستأنف

ورفض دعوى المستأنف عليه الأول والزامه

بالمصاريف عن الدرجتين

(استئناف الشيخ منصور سويلم إبراهيم وحضر عنه

الاستاذ ادوار قصيري بك ضد همام منصور الهنساوي بصفته

رعى خصومة على القصر وآخرين وحضر مع الأول الاستاذ

توفيق حسن رقم ١٣٩ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات

أصحاب العزة منصور اسماعيل بك واجد على غلوبة بك

واحد كامل بك مستشارين)

٣٣

١٩ مايو سنة ١٩٤٠

حكم جنائي نهائي بالبراءة . حججه على الدعوى المدنية .

أحوال هذه الحجية . عدم جواز العود مدنيا إلى نسبة الربا

الفاحش بعد البراءة

المبدأ القانوني

إن المعول عليه عملا في حجية الحكم

الجنائي الصادر بالبراءة على الدعوى المدنية

أن هذه الحجية تقوم في أحوال ثلاثة :

الفاحش لا يؤثر الآن على الدعوى المدنية وقالوا أنه رغما عن الحكم المذكور يصح لهم تقديم الاثبات بأن المستأنف ضده اقرض مورثهم مبالغ محتسب عليها فوائد فاحشة واستندوا في ذلك على بعض أحكام من المحاكم أشاروا اليها في مذكرتهم .

د وحيث انه ظاهر من صورة الحكم النهائي الصادر من محكمة مصر بهيئة استئنافية بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٧ في قضية النيابة رقم ٢٥٣٦ سنة ١٩٣٦ استئناف والموجودة بملف الدعوى أن الأدلة في التهمة الموجهة ضد المتهم (وهو المستأنف ضده) عن الواقعة الخاصة باقراض المرحوم سليمان أفندي إبراهيم الحامى بفوائد تزيد عن الحد الأقصى المسموح به قانونا تنحصر في أقوال نجلة ووارثه أمين أفندي سليمان (المستأنف الأول) وزوج كريمته لبيب أفندي خليل وأن هذه الأدلة تحوطها الشكوك من كل صوب لوجود مصلحة لهم في ثبوت التهمة وجاء بأسباب الحكم أيضا أن الشكوى التي بنى عليها التحقيق لم تقدم إلا بعد أن أعلن المتهم (وهو المستأنف ضده) وورثة المرحوم سليمان أفندي إبراهيم تنبيه نزع الملكية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣

د وحيث أن أحكام المحاكم تضاربت في مسألة حجية الحكم الجنائي الصادر بالبراءة على الدعوى المدنية غير أن المحكمة ترى أن المعول عليه عملا الآن هو أن هذه الحجية تقوم في أحوال ثلاثة . أولا . إذا حكم بالبراءة لأن الواقعة المنسوبة للمتهم لم تحصل وثانيا . إذا حكم بالبراءة لأن المتهم ليس هو الفاعل للجريمة وثالثا . إذا حكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة على وقوع الحادثة أو على وقوعها من المتهم ومن الواضح الجلى أنه في الحالتين الأولى والثانية لا يسوغ

للمحكمة المدنية أن تقبل أى دليل على حصول الواقعة أو على وقوعها من المتهم وإلا لو جاز ذلك لا يمكن إيجاد تناقض بين الحكمين الجنائي والمدني (يراجع بونييه جزء ٢ رقم ٩١٤ ودمولومب جزء ٣ رقم ٤٣١ وأوبري ورو جزء ١٢-٧٦٩ ص ٤٦٦ ولاكوست رقم ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ حيث قال أن هذا هو للرأى المقبول على وجه العموم وأشار إلى جملة مراجع وأحكام منها حكم النقض المنشور في سيرى ٦٢ - ١ - ١٣٣ ودالوز ٦٢ - ١ - ١٧١ الذي قرر وجوب احترام الحكم الصادر بالبراءة في تهمة إصابة خطأ إذا بنى على أن الحادثة لم تقع من المتهم وأنه لا يصح اثبات ذلك أمام المحكمة المدنية . واستئناف في المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٤ رقم ٢٥ وطنطا في المحاماة ص ٢١٨ رقم ١٦٥) ولا يجوز أيضا في الحالة الثالثة للمحكمة أن تقضى بتعويض طالما أن الجريمة أساس التعويض لم يثبت وقوعها من المتهم أمام المحكمة المختصة على أنه إذا أبيع للمحكمة المدنية قبول أدلة أخرى والحكم بالتعويض أن رأت أن الأدلة أصبحت كافية فإن هذا يؤدي إلى امكان اثبات جريمة دون سبيل لمعاقبة فاعلها لسبق الحكم ببراءته من المحكمة الجنائية وفي هذا أيضا مخالفة تامة لنظم العدالة بين أفراد المجتمع والبراءة في غير الأحوال الثلاثة المتقدمة لا تؤثر على الدعوى المدنية (تراجع رسالة الاثبات لنشأت بك طبعة ثالثة ص ٤٤٠ بند ٥٨٧ و ٥٨٨ و ص ٤٤١ بند ٥٨٩ و ص ٤٤٤ بند ٥٩٢)

د وحيث انه يستخلص مما تقدم أن المستأنفين لا يجوز لهم قانونا الآن العود إلى نسبة الاقراض بالربا الفاحش للمستأنف ضده بعد أن قضى نهائيا ببراءته من التهمة المذكورة بالحكم النهائي المشار اليه ولو كان ذلك مبنيًا على عدم كفاية

الأدلة لما سبق شرحه في الحالة الثالثة المتقدم

ذكرها ويتعين عدم التعويل على هذا الوجه من دفاع المستأنفين وعدم التعويل تبعاً على ما رتبوه عليه من مفردات المسائل الواردة بمذكرتهم كقولهم أن مبلغ الخمسين جنبها التي بكمبيالة أو مبالغ الـ ٢٠٠ ج المضافة للسلفة أو غيرها مما أو نحوه قصد به استر فوائدها حشة طالما أنه ثبت عدم قيام المستأنف ضده بأقراض مورثهم بفوائد تزيد عن الحد الأقصى المسموح به قانوناً

.....

(استئناف الأستاذ أمين سليمان إبراهيم وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عياد أبو الخير ضد يدعوى أفندي حنا الاجرجي وحضر عنه الأستاذ محمود فهمي جندية بك رقم ٢٨٠ سنة ٥٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك مستشارين)

٣٣

٤ يونيو سنة ١٩٤٠

دعوى صحة التوقيع . دعوى شخصية . تسجيل حكمها . ليس له أثر رجعي . إلى تاريخ تسجيل العريضة . لاجبة له على ذوي الحقوق قبل التسجيل .

المبدأ القانوني

من المقرر أن دعوى صحة التوقيع هي من الدعاوى الشخصية التي لم ينص قانون التسجيل على وجود أي أثر لتسجيل عريضتها ، فهي لا تدخل إذن تحت مدلول المادتين ٧ و ١٢ من قانون التسجيل (١) ، ولا يكون لتسجيل الحكم الصادر بها أثر رجعي إلى تاريخ تسجيل العريضة ولا يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق على العقار قبل تسجيل الحكم . وهذا ما استقر

(١) تراجع المادتين ٧ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣

عليه رأى محكمة النقض .

(استئناف السيدة مريم الحنفي محمد الجداد وحضر عنها الأستاذ عبد الكريم رؤوف بك ضد أحمد أفندي فهمي حسين الششاري وآخرين وحضر عن الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس الأستاذ محمد توفيق خليل بك رقم ٤١ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة طاهر محمد بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمد أنسي بك مستشارين)

٣٤

٥ يونيو سنة ١٩٤٠

خبير . أجرته . نفاذها على من طلب تعيينه . أو على من حكم عليه بالمصاريف . التضامن في دفعها . مراعاة نسبة المحكوم به .

المبدأ القانوني

تقضى المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات على أن تقدير الأجرة يكون نافذاً على الخصم الذي طلب تعيين أهل الخبرة ويكون بعد صدور الحكم في الدعوى نافذاً أيضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى ، ومن ثم فللخبير أن ينفذ بأجرته بعد الحكم في الدعوى على من طلب تعيينه أو على من حكم عليه بمصاريف الدعوى . ويستنتج من هذا تضامن الاثنين في دفع الأجرة على أن يكون هذا التضامن في حدود النسبة التي ألزم بها المحكوم عليه بالمصاريف فقط . أما باقي الأجرة فلا يكون فيها تضامن لأن المحكوم عليه بالمصاريف لا يجوز أن يلزم بأكثر مما حكم به عليه . وأما من طلب تعيين الخبير وكان سدياً في نذبه فهو طبقاً لنص المادة سالفه الذكر ملزم بالأجرة كلها سواء أكان ذلك قبل الفصل في الدعوى أو بعده . وذلك حتى يضمن الخبير وصول

أجرته اليه ممن طلب تعيينه ومن المحكوم عليه بالمصاريف .

(استئناف محمد افندي ذاكر الخبير وحضر معه الاستاذ محمد توفيق خليل بك ضد محمد افندي كامل الشنواني وآخر وحضر من الاول الاستاذ جورجى ميخائيل رقم ٥٠٢ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحمد على علوبه بك واحمد كامل بك مستشارين)

٣٥

١١ يونيه سنة ١٩٤٠

مصاريف قضائية . استصدار امر تقدير بها . سقوطه بمضى ١٥ سنة لا ٣٦٠ يوماً .

المبدأ القانوني

لاتنطبق المادة ٢١٠ من القانون المدنى القاضية بسقوط الحق فى المطالبة لمضى أكثر من ٣٦٠ يوماً على أمر التقدير الذى يصدره شخص بقيمة المصاريف القضائية المستحقة له على خصمه ، لأن هذه المادة تتعلق بالمبالغ

المستحقة للحضرين وكتابة المحاكم ، ولا تشمل المصاريف المحكوم بها لأحد طرفى الخصوم قبل الآخر نتيجة للفصل فى النزاع بينهما بمقتضى حكم يصدر فى موضوعه أو بالتصديق على ما اصطالح الخصوم عليه فى شأنه حيث تكون المصاريف وقتئذ جزءاً متمماً للحكم وماحققاته غير منفصل عنه ، ومن ثم تسرى على هذه المصاريف قواعد التقادم التى يخضع الأصل لها أى بمضى ٥ سنة ، ولا يؤثر على ذلك كون هذه المصاريف مقدرة فى الحكم القاضى بالالزام بها أو إذا قدرت بأمر على عريضة .

(استئناف محمد افندي صالح قنديل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ على كمال حبشه بك ضد مجلى افندي عبد السيد يوسف بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ امراييل معوض رقم ١٧١ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك واحمد مختار بخيت بك وسليمان حافظ بك مستشارين)

قضايا الجنايات

٣٦

محكمة جنايات بنى سويف

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

١ — إتلاف . نهب . جماعة . عصابة . تحديد عددها متروك السلطة القاضى .

٢ — قوة إجبارية . مدلولها . شروطها . أثرها

٣ — إتلاف . بقصد الإساءة . اعتباره جنحة بالمادة

٣٦١ عقوبات

المبادئ القانونية

١ — سككت الشارع عن بيان العدد الذى يمكن اعتباره كافياً لتكوين كل من « الجماعة » أو « العصابة » المشار اليهما فى المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات الأهلى الخاصة بمعاقبة نهب

أو إتلاف شيء من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات فى حين أنه فى مواضع أخرى من القانون قد نص صراحة على تحديد العدد (١) وسكوت الشارع عن ذلك مقصود به ترك الأمر فى تحديد العدد الى سلطة القاضى حسبما يراه من ظروف كل حادثة وملا بساتها .

٢ — المقصود « بالقوة الاجبارية » force ouverte القوة التى يشترط القانون استعمالها فى ارتكاب الجريمة المبينة فى المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات . فيجب أن تكون قوة

(١) حددت المادة ٢٤٣ عقوبات والمادة الاولى من قانون التجمهر العدد فيهما بخمسة على الأقل وحددت المادة ٣٦٨ عقوبات العدد ثلاثة على الأقل وحددت فى المواد ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ عقوبات العدد باثنين على الأقل .

عصاة بالقوة الاجبارية يكون عقابه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، فمن أركان الجريمة التي نصت عليها هذه المادة أن يكون هناك إتلاف أو نهب أو ان يقع ذلك من جماعة أو عصاة وأن يكون ذلك بالقوة الاجبارية

وحيث انه لا ريب في أنه قد وقع إتلاف على بعض منقولات المجنى عليه أما عن الجماعة أو العصاة المشار اليها فان الشارع قد سكنت عن بيان العدد الذي يمكن اعتباره كافيا لتكوين كل منهما في حين أنه في مواضع أخرى من القانون قد نص صراحة على تحديد العدد كما فعل في المادة ٢٤٣ عقوبات والمادة الأولى من قانون التجمهر رقم ١٠ سنة ١٩١٤ إذ حدد فيهما العدد بخمسة على الأقل — وفي جناية إتلاف الزراعة ليلا نص في المادة ٣٦٨ عقوبات دلي تحديد العدد بثلاثة على الأقل وفي السرقات المغلظة في المواد ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ عقوبات قد حدد العدد باثنين على الأقل فسكوت الشارع عن النص على العدد المذكور للعصاة في المادة ٣٦٦ لم يكن عينا بل له معنى وهو ترك الامر في تحديد العدد الى سلطة القاضي حسبما يراه من ظروف كل حادثة وملايساتها

وحيث ان ما حاوله بعض الشراح الفرنسيين من تحديد عدد العصاة هنا بثلاثة أشخاص على الأقل مرتكبين في ذلك الى طريق الاستنتاج ومقارنة بعض نصوص القانون الفرنسي ببعض الآخر فقد قابله فريق آخر منهم بحق بالنقد الشديد (انظر تعليقات العلامة جارسون على المادة ٢٤٣ عقوبات فرنسي نبذة ١١ وما بعدها وهي المقابلة للمادة ٣٦٦ من قانون العقوبات المصري)

وحيث ان الحادثة المسندة للمتهمين وقعت في مدينة بنى سويف على دكان المجنى عليه السكان في شارع من أهم شوارعها التجارية وفي وقت كانت فيه أكثر الحوانيت المجاورة مفتحة الأبواب وآهلة بأصحابها وعملائها وكان الشارع

تستعمل علنا وجهارا وتبلغ من العنف ما يكفي لارهاب المجنى عليه ولا كراهه على الرضوخ لها ٣ — إذا تبين أن القصد من الاتلاف مجرد الاساءة الى المجنى عليه فقط وليس في فعل المتهم ما يصح اعتباره انه استعمل القوة الاجبارية بالمعنى المقصود في القانون فان الامر يكون جنحة بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٦١ من قانون العقوبات.

٤ — لا تنطبق المادة ٦٠ من قانون العقوبات وهي الخاصة بعدم سريان احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة — على من اتلف حانة بقصد الاساءة لانها لا تشمل إلا الاشخاص الذين لهم حق التأديب شرعا كالوالد والوالدة والاستاذ وامثالهم كما يترخذ ذلك من تعليقات الحقانية وما ابداه مجلس شورى القوانين

الممكن

وحيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكورين بأنهم في ليلة الخميس ١٩ يناير سنة ١٩٣١ الموافق ٢٨ القعدة سنة ١٣٥١ ببندر بنى سويف مديرينها أتلفوا بالقوة الاجبارية منقولات وأمتعة مملوكة لبندى وسبلى زيرفوس حالة كونهم يؤلفون عصاة تأمرت على ارتكاب الجريمة وذلك بأن ذهبوا متجمعين الى محل تجارة المجنى عليه وهاجموه بالاحجار قاصدين بذلك تحطيم ما يحتويه من مخزوف أحدثوا بالمتجر التلف المبين بمحضر التحقيق وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احوالهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣٦٦ من قانون العقوبات

وحيث ان النيابة طلبت عقاب المتهمين بمقتضى المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات التي نصها د ان كل نهب أو إتلاف شيء من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو

خاصا بالمارة ورجال الشرطة على مقربة منه فترى المحكمة من هذه الظروف أن اقدام ثلاثة أشخاص على القاء الطوب على دكان المجنى عليه وتحطيم بعض زجاجه لا يكونون عصابة بالمعنى المقصود في المادة ٣٦٦ عقوبات لأن سياق المعنى في هذه المادة يفهم منه أن العصابة التي تحدث الاتلاف أو النهب بالقوة الاجبارية يجب أن يكون لها من القوة والرهبة ما يمكنها من أن تنال غرضها دون مبالاة بالمجنى عليه أو بالسلطة العامة إذ أن الاعتداء في هذه الحالة واقع مباشرة على كليهما .

« وحيث انه فيما يتعلق بالقوة الاجبارية المعبر عنها بالفرنسية Force Ouverte وهي القوة التي يشترط القانون استعمالها في ارتكاب الجريمة فيجب أن تكون قوة تستعمل علنا وجهارا وتبلغ من العنف ما يكفي لارهاب المجنى عليه وإكراهه على الرضوخ لها

« وحيث ان فعل المعتدين في هذه الحالة قد اقتصر على القاء الطوب على دكان المجنى عليه في غفلة منه فخطموا بعض زجاجه ولما تنبه إلى فعلهم وخرج اليهم لاذوا بأذيال الفرار فيبين من ذلك أن فعل الجانين كان مقصورا على إحداث تلف لمجرد الاساءة بالمجنى عليه فقط وليس في فعلهم ما يصح اعتباره أنهم استعملوا القوة الاجبارية بالمعنى المقصود في القانون

« وحيث انه لما تقدم تكون أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ غير متوفرة

« وحيث ان الاتلاف الذي وقع كان المقصود منه الاساءة كما سبق القول لذلك ترى المحكمة اعتبار ما وقع دلي متجر المجنى عليه جنحة إتلاف بقصد الاساءة منطبقا على المادة ٣٦١ / ١ من قانون العقوبات

« وحيث ان المتهم الأول أنكر التهمة وقال أنه كان في مكتبه وقت الحادثة ومعه ابراهيم على

القماش وقال انه لم يعلم بما حصل إلا من حمزه احمد سلام وهو تمورجي في عيادة بنفس المبنى الذي فيه مكتب المتهم فصادقه ابراهيم على القماش ولم يصادقه حمزه سلام إذ قرر هذا الأخير أنه لم يبلغ المتهم شيئا عن هذا الحادث وأنه أغلق العيادة التي يشتغل فيها الساعة ٦ مساء وانصرف إلى منزله - وأبدى الدفاع عن المتهم ما هو مدون بمحضر الجلسة وطلب اعتبار الحادثة جنحة بالمادة ٣٦١ عقوبات وهو ما تقره المحكمة عليه .

« وحيث ان هذه التهمة ثابتة على المتهم الأول حسن عبد الحميد سلومه من شهادة المجنى عليه وباقي شهود الاثبات السابق بيانها ومن اعترافه بالتحقيق بأنه هو الذي أرسل الخطاب إلى المجنى عليه بالكف عن الاتجار في الخمر وذلك قبل الحادثة الأمر الذي يعزز شهادة المجنى عليه وباقي شهود الاثبات بأنه كان ضمن الأشخاص الثلاثة الذين اعتدوا على دكانه واتلاف الزجاج بقصد الاساءة لذلك لا تعول المحكمة على انكار المتهم المذكور ولا تأخذ بدفاعه

أما قول الدفاع بأن المتهم الأول قد ارتكب هذه الجريمة بنية سليمة فلا عقاب عليه بمقتضى المادة ٦٠ من قانون العقوبات فتقول لا تأخذ به المحكمة لأن الفعل الذي ارتكبه المتهم المذكور هو جريمة اتلاف بقصد الاساءة مؤاخذ عليها جنائيا بمقتضى المادة ٣٦١ من قانون العقوبات وظروف الدعوى تدل على أنه ارتكبها وهو عالم بأنها جريمة فليس له أن يتحلل من هذه المؤاخذة بحجة سلامة النية كما أن الجمل بالقانون ليس بعذر يصح الاحتجاج به أما المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي أشار إليها الدفاع فلا دخل لها في مثل هذا الموضوع إذ أنها لا تشمل إلا الأشخاص الذين لهم حق التأديب شرعا كالوالد والوالدة والاستاذ وأمثالهم كما يؤخذ ذلك من تعليلات

الحقانية وما أبداه مجلس شورى القوانين بصدد المادة ٥٥ من قانون العقوبات القديم وهي المقابلة للمادة ٦٠ من القانون الجديد

وحيث انه مما تقدم يكون قد ثبت أن حسن عبد الحميد سلومه في الزمان والمكان السالفي الذكر مع آخرين مجبولين أتلفوا عمدا الزجاج المبين بمحضر التحقيق والمملوك لبندلي وسيلي زيرفوس بواسطة قذف محله بالأحجار وكان ذلك بقصد الاساءة وعقابه ينطبق على المادة ١/٣٦١ من قانون العقوبات

فهرز الأسباب

وبعد الاطلاع على المادتين السالفتي الذكر حكمت المحكمة حضوريا باعتبار ما وقع من المتهم الأول جنحة اتلاف بقصد الاساءة منطبقة على المادة ١/٣٦١ من قانون العقوبات وبمعاقبته عنها بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وببراءة كل من عرفه أحمد خطاب و ابراهيم عبد اللطيف لطافى مما أسند اليهما

(قضية النيابة ضد حسن عبد الحميد سلومه وآخرين رقم ٥٥ سنة ١٩٣٩ كل رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزه محمد نصدى بك واسكندر عزت بك ومحمد شريف بك مستشارين وحضور الاستاذ محمد صادق وكيل النيابة)

٣٧

محكمة جنائيات بنى سويف

٦ يونيه سنة ١٩٤٠

حكم غيايى ن محكمة الجنائيات ، فى جنحة . القبط على المحكوم عليه . اعاده محاكمته امام محكمة الجنائيات دون المعارضة فى الحكم ، غير جائز . جرائم العود . طبيعتها

المبدأ القانونى

اذا صدر حكم غيايى فى جنحة من محكمة الجنائيات ضد شخص عائد ثم قبض عليه وأعيدت الاجراءات وقرر قاضى الاحالة احالته إلى محكمة الجنائيات

فلا يجوز لمحكمة الجنائيات نظر الدعوى من جديد ما دام المحكوم عليه لم يعارض فى ذلك الحكم الغيايى ، وذلك لأن التهمة المسندة إلى المتهم جنحة بطبيعتها ولما كانت تصبح بسبب سوابقه من الجرائم القلمقة النوع فتكون جنحة أو جنائية تبعا لنوع العقوبة المقضى بها عليه ويجرى فى شأن الحكم الغيايى الصادر فيها حكم المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات أو الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المعدلة بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٣٤ بحسب الاحوال .

المحكمة

ومن حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه فى يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٥ الموافق ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٤ بناحية عزبة فرح سالم تبع العلوبة مركز ابشواى مديرية الفيوم اختلس مواشى محجوز عليها قضائيا لصالح انصاف ابراهيم محمد وكانت سلمت اليه على وجه الوديعة باعتباره حارسا ومالكها لها فبددها اضرارا بالمذكورة حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيمة للحرية فى سرقات ونصب آخرها بالأشغال الشاقة لمدة سنتين فى ٩-٢-١٩١١ وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالته على محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد ٤٨-١ و ٥٠ و ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات

وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ غياييا باحالة المتهم على محكمة جنائيات بنى سويف لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر

وحيث ان هذه المحكمة حكمت غياييا بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك

بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ . وقد قبض عليه وأعيـدت الاجراءات وقرر حضرة قاضى الاحالة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ حضوريا احالة المتهم الى هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر

د وحيث انه بجلستى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ و ٦ يونيه سنة ١٩٤٠ سمعت هذه الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة

د وحيث ان النيابة العمومية طلبت بالجلسة الحكم بسقوط الدعوى العمومية لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم الغيابى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ دون أن تتخذ ضد المتهم اجراءات تحقيق فى بحر هذه المدة

د وحيث ان المحكمة ترى قبل التعرض لموضوع القضية والفصل فيما طلبته النيابة وجوب البحث فيما إذا كان الحكم الغيابى الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هو حكم صادر فى جنابة يبطل حتما إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته قبل سقوط العقوبة بمضى المدة طبقا للمادة ٣٢٤ من تحقيق الجنائيات وأنه حكم صدر غيابيا فى جنحة فيجب أن يتخذ للطعن فيه الاجراءات المعمول بها أمام محاكم الجنيح طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المعدلة بالقانون رقم ٣٩ الصادر فى ١/١ يونيه ١٩٣٤

د وحيث ان الواقعة المسندة الى المتهم هى أنه اختلس مواشى محجوزا عليها قضائيا كانت مسلمة اليه باعتباره حارسا ومالكها اضاراً بانصاف ابراهيم حالة كونه عائداً إذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات ونصب آخرها بالاشغال الشاقة لمدة سنتين فى ٩ مارس سنة ١٩١١ وخكمت هذه المحكمة فى غيبته بتاريخ

١٦ - ٩ - ١٩٣٦ بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين طبقا للمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤

د وحيث ان الجريمة المسندة للمتهم هى جنحة بطبيعتها ولكن نظراً لسوابقه أصبحت طبقا للمادة ٥٠ من قانون العقوبات من الجرائم القلقة النوع فتكون جنحة أو جنابة تبعا لنوع العقوبة المقضى بها عليه فان كانت العقوبة عقوبة جنابة يجرى فى شأن الحكم الغيابى الصادر بها الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات وإن كانت العقوبة عقوبة جنحة يسرى على الحكم الغيابى الصادر بها الاجراءات المعمول بها أمام محاكم الجنيح طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المعدلة بقانون رقم ٣٩ فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤

د وحيث ان الحكم الغيابى الصادر على المتهم من هذه المحكمة فى التهمة المسندة اليه قضى عليه بعقوبة جنحة أى بحبسه مع الشغل لمدة سنتين — لذلك يتعين اتباع الاجراءات المعمول بها أمام محاكم الجنيح فى شأن هذا الحكم أى أنه يجب أن يطعن فيه بطريق المعارضة — طبقا لل مواد ١٦٣ و ١٦٣ و ١٣٣ من قانون تحقيق الجنائيات حتى يجوز لهذه المحكمة أن تنظر فى موضوعه من جديد

د وحيث ان المتهم لم يعارض فى هذا الحكم الغيابى — لذلك لا يجوز للمحكمة أن تنظر من جديد فى موضوع الدعوى بحالتها هذه ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى

(قضية النيابة ضد بشير شراقى نمر وحضر عنه الاستاذ غبريال معوض رقم ٣٩٨ سنة ١٩٣٥ كلى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العرة محمد قصدى بك واسكندر عزت بك ومحمد رشدى بك مستشارين والاستاذ زكى عباس وكيل النيابة)

قَضَاءُ الْمَحَاكِمِ الشَّكْلِيَّةِ

٣٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

نزع ملكية للنفعة العامة . معارضة في تقدير الثمن .
ميعادها . مبدأ الميعاد بالنسبة للحكومة

المبدأ القانوني

عند عدم إعلان قرار الاستيلاء طبقاً
للمادة ٢٠ من قانون نزع الملكية للنفعة
العامة يبدأ سريان ميعاد المعارضة في تقدير
الثمن من تاريخ الاستيلاء على العقار وذلك
بالنسبة للحكومة نازعة الملكية

المحكمة

« حيث أن وزارة المالية رفعت هذه المعارضة
وقالت في صحيفة أنها بتاريخ ٨ ديسمبر سنة
١٩٣٢ صدر مرسوم بنزع ملكية بعض الأراضي
بجهة بولاق من أملاك حسن اغا شنن وآخرين
وقدرت مصلحة المساحة الثمن بحساب المتر
الواحد ٢٠٠ ملجم و ١ ج فلم يقبل ذوى الشأن
وأحيلت الأوراق إلى حضرة رئيس محكمة مصر
الابتدائية فندب خبيراً للمعاينة والتقدير فقدم
تقريره مقدراً ثمن المتر من أرض الوقف بمجنيهين
ومن أرض بعض الملاك باعتبار المتر ٢٠٠ م ٢٠ ج
والوزارة تعارض في هذا للتقدير للأسباب التي
يلتزمها في صحيفة المعارضة .

« وحيث أن المعارض ضده الأول دفع بعدم
قبول المعارضة وسقوط حق الوزارة فيها مرتكناً
على المادة العشرين من قانون نزع الملكية التي

تجيز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق
الاعتادة أمام المحكمة الابتدائية في خلال الثلاثين
يوماً التالية ليوم إعلان القرار الوزاري وعلى
أنها لم تعان بصحيفة المعارضة إلا في ٣٤ فبراير
سنة ١٩٣٥ مع أن الوزارة المعارضة استولت
على الأرض المنزوعة ملكيتها في ٢٦ يونيو
سنة ١٩٣٤ .

« وحيث أنه ثابت من الاطلاع على صورة
حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٣٦ أن الوزارة استولت على العين المنزوعة
ملكيتها في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٤

« وحيث أن المعارضة ترد على هذا الدفع
بأن حسبان الثلاثين يوماً لا يكون إلا من
تاريخ إعلان القرار الوزاري بالاستيلاء على
العقار كما تنص المادة العشرون من القانون
المذكور ومادام لم يعلن المعارض ضده بهذا
القرار فلا يسرى ميعاد الثلاثين يوماً .

« وحيث أن المادة التاسعة عشرة نصت على
إعلان قرار الاستيلاء إلى ذوى الشأن مع
تسليفهم بالتخلي عن العقار في ميعاد خمسة عشر
يوماً ومتى انقضى هذا الميعاد يجوز أخذ العقار
ولو بالقوة ولا يمكن أن يسكون غرض الشارع
سريان ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان
القرار الوزاري بالاستيلاء إذا أعلنته الوزارة
وعدم سريانه إذا استولت الوزارة على العقار
المنزوع بدون سبق إعلان وذلك لسببين :

الأول — أنه من غير المعقول أن يجرى ميعاد
المعارضة في حق الحكومة من تاريخ الإنذار
الصادر منها للمنزوع ملكيتهم بالاستيلاء ولا
يجرى من تاريخ الاستيلاء نفسه المترتب على

كانت ملكا للمرسل اليه ، ويرى فريق آخر بوجود ملكية شائعة بين المرسل والمرسل اليه ويفرق فريق ثالث بين الرسائل العادية والرسائل العلمية والأدبية ، ويقصر ملكية الرسائل المرسلها على الأخيرة فقط . وللفريق آخر نظرة للرسالة من ناحيتها المادية والأدبية وان للمرسل اليه ملكية المحرر ، أما الفكرة فللمرسل .

والرأى الراجح أن ملكية الرسالة للمرسل اليه إلا ما استثنى في حالة ما اذا اشترط الراسل على المرسل اليه أن يمزق الرسالة بمجرد قراءتها ، أو الرسائل التي يتسلمها الموظفون فانها تكون ملكا للحكومة ، والرسائل التي يتسلمها الوكيل فانها ملك للموكل وكذا الرسائل التي تتعلق بشخص تاريخي فانها تكون ملكا لورثته من بعده

٢ — حق الملكية في الرسائل مقيدة بقيود منها انتقال الملكية للمرسل اليه مجردة عن السر العائلي الذي يبقى ملكا للراسل فلا يجوز للمرسل اليه نشرها لأن مركزه كمركز المودع لديه فهو ملزم بالرد ، وليس للمرسل اليه في هذه الحالة أن يقدم رسالة للقضاء تتضمن سراً من أسرار الراسل أو كان قد حاز الرسائل التي وصلت ليد الحائز بطريق غير مشروع .

الممكنة

وحيث انه في الدعوى الأصلية يتعين قبل الرجوع إلى المستندات المقدمة من المدعين وهي الخطابات السابق بيانها بحث طلب استبعادها هذا الطالب المقدم من المدعى عليه الأول وبيان

الانذار والواقع بعده في الاجراءات .
الثاني — أنه من الأصول القانونية أن الانسان لا يمكن ان يخلق لنفسه حقاً بمجرد عمله الشخصي خصوصاً اذا كان في هذا العمل اهمال لاجراء نص عليه القانون فلا يمكن ان تستفيد الحكومة من اهمالها اعلان قرار الاستيلاء فوقف ميعاد المعارضة بالنسبة لها ما دام لم تقم باعلان القرار المذكور ولذلك ترى المحكمة اعتبار ميعاد المعارضة المنصوص عنه في المادة العشرين المذكورة سارياً في حق الحكومة من تاريخ استيلائها على العين المنزوع ملكيتها الواقع في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٤ وحيث يكون الدفع في محله ويتعين قبوله بالنسبة لكل المعارض ضدهم لأن الميعاد المذكور من النظام العام وقد دفع به أحدهم فيستفيدون منه .

(قضية وزارة المالية ضد ابراهيم افندي شفن بصفته وآخرين رقم ١١٦٨ سنة ١٩٣٤ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة حلم برسوم بك ومحمد زكي حسين ومحمد عبدالكريم الصفقي)

٣٩

محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩

١ — ملكية الرسائل . في الرأى الراجح . للمرسل اليه . احوال الاستثناء .

٢ — رسالة . حق ملكيتها . قيوده . مداها .
المبادئ القانونية

١ — ان القانون المدني خلو من أى نص خاص بملكية الرسائل وحجيتها . إلا أنه رغم هذا فان الرسالة لا تخرج عن كونها مالا منقولاً تقبل بطبيعتها أن تكون محل حق ملكية . وقد اختلف الشراح في ملكية الرسالة ، فيرى بعضهم أنه اذا كانت الرسالة تتضمن أسراراً كانت ملكاً للراسل وإلا

حجية هذه الرسائل

وحيث انه بالرجوع إلى القانون المدني الأهل يتبين بأن القانون المذكور خلو من أى نص خاص بملكية الرسائل وحجيتها إلا أنه رغم هذا فإن الرسالة لا تخرج عن كونها مالا منقولاً تقبل بطبيعتها أن تكون محل حق ملكية وبالرجوع لآراء الشراح في هذا الصدد يتبين بأنهم قد اختلفوا في ملكية الرسالة . فيقول بعضهم بأنه إذا كانت الرسالة تتضمن أسراراً كانت ملكاً لمن وقع عليها أى للراسل . وإن لم تكن كذلك كانت ملكاً للمرسل إليه . ويقول فريق آخر بوجود ملكية شائعة بين المرسل والمرسل إليه ويفرق فريق ثالث بين الرسائل العادية والرسائل العلمية والأدبية ويقصر ملكية الرسائل المرسلها دلي هذه الأخيرة فقط . وفريق آخر ينظر للرسالة من ناحيتين الناحية المادية أى المحرر الذى كتب عليه والناحية الأدبية أى الفكرة التى تتضمنها الرسالة ويقولون بأن المرسل إليه يملك المحرراً أما الفكرة للمرسل إلا أن رأى الراجع يقول بملكية المرسل إليه للرسالة وهو ما تأخذ به هذه المحكمة إلا ما استثنى في حالة ما إذا اشترط الراسل على المرسل إليه أن يمزق الرسالة بمجرد قراءتها أو الرسائل التى يتسلمها الموظفون فإنها تكون ملكاً للحكومة وكالرسائل التى يتسلمها الوكيل فإنها تكون ملكاً للوكيل وأخيراً الرسائل التى تتعلق بشخص تاريخى فإنها تكون ملكاً لورثته من بعده . ويتفرع من حق الملكية أن هذه الملكية مقيدة بقيود منها انتقال الملكية للمرسل إليه مجردة عن الفكرة أو السر العائلى اللذين يبقيان ملكاً للراسل لا يجوز للمرسل إليه نشرها لأن مركزه مركز المودع لديه فهو ملزم بالرد . يراجع في ذلك كتاب ملكية الرسائل وسريتها للاستاذ جميل خانكى وكتاب الأموال

الاستاذ عبد السلام ذهنى بك ، وعلى ذلك فليس للمرسل إليه أن يقدم رسالة للقضاء تتضمن سرا من أسرار الراسل أو الرسائل التى وصلت ليد حائزها بطريق غير مشروع

وحيث انه بالنسبة للدعوى الفرعية فإن هذه المحكمة تقرر بأن لكل إنسان الحق في التقاضى والاتجاه الى المحاكم لاستخلاص حقوقه المضمومة من الغير وهذا الحق المستمد من القانون والذى أوجبه ضرورة تنظيم حقوق الجماعات إلا أن هذا الحق كباقي الحقوق المقررة في القانون ليس حقاً مطلقاً بلا قيد أو شرط شأنه في ذلك شأن باقي الحقوق كذلك التى أوجبت الحضارة والمدنية تقييدها لتستقيم الأمور ولا يطغى شخص بحقه على حق آخر لغيره وإلا كان هذا الفعل موجباً لتعويض الغير الذى ناله ضرر من جراء استعمال هذا الشخص لحقه المقرر له قانوناً المادة ١٥١ مدنى، وعليه ففى كان استعمال الحق أى حق التقاضى بحسن نية وبغير تعمد الضرر sans intention de nuire فلا مسئولية على رافع الدعوى . أما إذا كان رافع الدعوى مع معرفته بأنه ليس محقاً في دعواه فإنه ما قصد بها إلا تعمد الضرر بالغير فإن عمله هذا موجب للمسئولية قانوناً

وحيث انه بالرجوع لما سبق بيانه يتبين أن المدعين وقد رفعوا هذه الدعوى بلا مستندات اللهم إلا الخطابات المقدمة منهما والتى سبق تنفيذها ولجؤهما إلى التشهير بالمدعى عليه الأول وبسماعته لدى رؤسائه الإداريين فأطراه بسيل من الشكاوى الحاوية لأقذع الاتهامات يعاقب عليها قانوناً وغير معاقب عليها فقد اتهماه أحياناً بالنصب المعاقب عليه وشهرابسماعته العائلية وأذاعا أسراراً لها قيمتها لديه تناولت حق والدته وشقيقته وعلاقاته الخصوصية مدة دراسته في

ما يزيد عنها قبل اليوم المحدد لبيع المحجوزات
نفسها فلا عقاب عليه
ولا عبء بكون الدين المحجوز من أجله لم
يتم سداده لأن الباقي من الدين يمكن أن يوقع
الدائن به حجوزات جديدة على كل ما يظهر
طرف المدين أنه صالح للبيع والوفاء من ثمنه .
(قضية النيابة ضد عبد الخالق محمد عامر رقم ٢١١٩ سنة
١٩٤٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام
وفهمى بشاى ومحمود عبدالرحمن وحضور حضرة الأستاذ احمد
النشامى وكيل النيابة)

٤١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٤ أبريل سنة ١٩٤٠

تدوير :

أوراق المضاهاة . اعتراف المطعون ضده بها . ليس
شرطاً لصحتها . الأوراق العرفية . المقدمة من الطاعن .
جواز المضاهاة عليها .

المبدأ القانونى

اعتراف المطعون ضده بالتزوير بأوراق
المضاهاة التى يقدمها الطاعن ليس شرطاً لصحة
المضاهاة لأن سياق نص المادة ٢٦١ مرافعات
يقضى أن يكون المعترف بالامضاء على الورقة
العرفية هو منكر الامضاء (أو الطاعن بالتزوير
فى امضاء العقد) حتى تصالح الورقة العرفية
للمضاهاة . وإذا كان فى العبارة العربية ما يوجب
اللبس فإن العبارة الفرنسية صريحة فى ذلك .
إذ ترجمتها الصحيحة هى « الكتابة والامضاء
والإختام المعترف بها . . . من الخصم

الصادرة منه » وقد أفصح الشارع المصرى
عن رأيه هذا فى المادة ١٤٦ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية . فاذا قدم الطاعن بالتزوير
أوراقاً عرفية لعمل المضاهاة عليها وكانت

عنفوان شبابه كل هذا التصرف الذى لا يسلكه
الرجل البرى . فى خصومته المعتدل فى طلب حقه
وتستخلص هذه المحكمة من تصرف المدعين هذا
التصرف بحق مسئوليتهم المدنية

« وحيث أنه وقد تقررت مسئولية المدعين
المدنية فإنه يتبقى بعد هذا تقدير التعويض الواجب
الحكم به للمدعى عليه الأول فى نظير ما ناله من
أضرار مادية وأدبية بفعل المدعين وترى هذه
المحكمة ألا تبالغ فى تقدير هذا التعويض إذ يكفى
المدعى عليه الأول رداً لاعتباره تقرير حقه فى
طلب التعويض الذى تقدره بمبلغ ٥٥ جنيناً مراعية
فى ذلك مركز المدعى عليه الأول وأنه لم يقصد
بدعواه الفرعية فكرة اثرائه من طريق الحكم
على المدعين لمسئوليتهم وإنما قصد بيان أن دعواهما
لا ترتكز على أسس صالحة من القانون وأنه كان
ضحية بريئة لحيلة طائشة من المدعين ومراعية فى
الوقت نفسه حالة المدعين الرقيقة

(قضية وآخر ضد
..... رقم ٤٤٤ سنة ١٩٣٨ ك رئاسة وعضوية
حضرات القضاة راغب دويدار ومصطفى كامل وعبد المنعم
الجمال)

٤٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٣٠ مارس سنة ١٩٤٠

تبييد . اساسه . قيمة المحجوزات . لاقية الدين .
دفع قيمتها . كاف ابراهمه .

المبدأ القانونى

يجب أن يكون المعول عليه فى جرائم
التبييد فى المحجوزات هو قيمة المحجوزات
التى قدرها الموظف المختص فى محضر الحجز
ولم يحصل على تقديره اعتراض لاقية الدين
المحجوز من أجله فاذا ثبت أن المدين المحجوز
على ماله سدد ما يساوى قيمة المحجوزات أو

مرافعات اهلى - وقال فى نهاية تلك المادة - خامسا - الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة المقتضى تحقيقها اذا كانت فيه الفاظ امضائه ، فالخصم هنا هو الخصم الطاعن لا الخصم المطعون ضده

و حيث انه لذلك ولان الأوراق العرفية التى اجرى الطبيب الشرعى المضاهاة عليها معترف بها من المدعين بانها موقعة بامضاء مورثهم فلا قيمة قانونا لما يقوله المدعى عليه انه غير معترف بها منه هو

و حيث انه متى كانت هذه الأوراق المعترف بها من الطاعن او ورثته موثوقا بها وخالية من شبهة التصنع نظرا لقدم عهدتها وثبوت تاريخها وموضوعاتها فلا ترتاب المحكمة فى صلاحيتها للمضاهاة .

(قضية محمد بك جعفر بصفته وليا وركيلا وحضر عنه الاستاذ عزيز خانكي بك ضد سيد حماد رقم ٧١ : سنة ١٩٣٨ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل حنا ومحمود عبدالرازق وعبد اللطيف هاشم)

٤٢

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

٨ ابريل سنة ١٩٤٠

قصة - اختصاص المحكمة الجزئية بها - سواء فى العقار او المنقول وسواء كانت قصة عينية - او بطريق الفسمة بالبيع

المبدأ القانوني

ان قصد الشارع فى المادة ٤٥٢ مدنى صريح فى ان طالب القسمة يقدم دائما للمحكمة الجزئية سواء أكان المطلوب قسمته عقاراً او منقولاً ومهما بلغت قيمته وأيا كانت الطريقة التى تتبع فى القسمة أى سواء كانت القسمة ستحصل عينا أم بطريق البيع. يؤكد هذا ان الشارع لم يفصل الكلام على طريقتى التقسيم الا بعد ان قرر القاعدة الأصلية فى الاختصاص. فتكلم فى المادة ٤٥٤ عن القسمة عينا وفى المادة ٤٥٨

خالية من شبهة التصنع ووثق بها القاضى صح عمل المضاهاة عليها ولو أصر المطعون ضده على عدم الاعتراف بصحة الامضاء الموجود عليها.

المستند

و من حيث ان المدعى عليه مازال مصرأ على عدم جواز المضاهاة على الأوراق العرفية التى تحمل امضاء مورث المدتين ما دام هو غير معترف بها - ويستند فى ذلك الى المادة ٢٦١ مرافعات التى تنص على أن الأوراق التى تقبل المضاهاة عليها هى الآتية فقط : - أولا - الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية - ثانيا - خط الخصم أو امضاءه أو ختمه المعترف به أمام القاضى المعين للتحقيق . الخ

و حيث ان ظاهر الفقرة الثانية من هذه المادة قد يوهم ما ذهب اليه المدعى عليه من أنه لا بد لصلاحية الأوراق العرفية للمضاهاة من أن يعترف الخصم - أى هو بها - ولكن هذا الفهم خاطئ. لأن السياق يقتضى أن يكون المعترف بالامضاء على الورقة العرفية هو منكر الامضاء أو الطاعن بالتزوير فى امضاء العقد حتى تصلح الورقة العرفية للمضاهاة - واذا كان فى العبارة العربية ما يوجب اللبس فان العبارة الفرنسية صريحة فى ذلك فهى هكذا

“Les écritures, signatures et cachets reconnus . . . par la partie dont ils emanent”

وترجمتها حرفياً هى : - والكتابة والامضاء

والأختام المعترف بها . . . من الخصم الصادرة منه ، ويؤيد هذا النظر ما جاء فى المادة بعد ذلك - هو - رابعا - والكتابة التى يكتبها الخصم باملاء القاضى ، وقد أفصح الشارع عن رأيه هذا فى المادة ١٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية فقد نقل فيها ما يكاد يكون نصا حرفيا للمادة ٢٦١ -

على الطريقة الأخرى وهي القسمة بالبيع .
والطريقتان متفرعتان عن أصل واحد وهو
طلب القسمة الذي جعلته المادة ٤٥٢ من
اختصاص القاضى الجزئى دائما .
المحكم :

د من حيث ان المادة ٤٥٢ من القانون المدنى
تنص على انه اذا كان الشركاء مختلفين فى رأى
او كان احدهم ليس فيه اهلية التصرف فى حقوقه
فعلى من اراد منهم القسمة ان يكلف بالحضور
باقى شركائه امام محكمة المواد الجزئية التابع اليها
مركز الشركة او موقع العقار او امام المحكمة
التابع لها محل احد الشركاء اذا كان المراد قسمته
منقولاً وان يطلب من المحكمة تعيين واحد أو
اكثر من اهل الخبرة لأجل التقويم وتعيين
الخصم . فقصد الشارع صريح اذن فى ان طلب
القسمة يقدم دائما للمحكمة الجزئية سواء أكان
المطلوب قسمته عقارا ام منقولاً ومهما بلغت
قيمته وأيا كانت الطريقة التى تتبع فى القسمة أى
سواء أكانت القسمة ستحصل عينا أم بطريق
البيع . يؤكد هذا ان الشارع لم يفصل الكلام
على طريقتى التقسيم الا بعد ان قرر القاعدة
الأصلية فى الاختصاص فتكلم فى المادة ٤٥٤ على
احدى الطريقتين وهي القسمة عينا ثم تكلم فى
المادة ٤٥٨ على الطريقة الأخرى وهي القسمة
بالبيع (Par licitation) فالطريقتان اذن
تتفرعان عن أصل واحد وترجعان اليه وهو
طلب القسمة الذى جعلته المادة ٤٥٢ من اختصاص
القاضى الجزئى دائما . ولو كان الشارع اراد
ان يقصر اختصاص المحكمة الجزئية على حالة
القسمة عينا دون سواها لوضع هذا القيد فى نص
المادة ٤٥٢ نفسها ولكنه لم يفعل فدل بهذا على
شمول اختصاصها لجميع الدعاوى التى يقصد بها
الخروج من الشيوع .

د من حيث انه مما يزيد هذا النظر تأكيداً
ووضوحاً ان قانون المرافعات الأهلى لما صدر

فى سنة ١٨٨٣ كان ينص فى المادة ٦٢٢ منه على
ان دعوى القسمة ترفع الى المحكمة الكلية مجارياً
فى هذا القانون المختلط بينما القانون المدنى الذى
صدر قبله فى تلك السنة نص فى المادة ٤٥٢
سالفه الذكر على رفعها للمحكمة الجزئية . ثم ادرك
المشرع هذا التناقض البين فصدر دكرى تو ١٠
فبراير سنة ١٨٩٢ موفقا بين القانونين بان النفى
المواد من ٦٢٢ الى ٦٢٥ من قانون المرافعات
واضاف فقرة الى المادة ٦٢١ تنص على اتباع
القواعد المقررة فى القانون المدنى فى القسمة فبر اذن
قد تم نزع الاختصاص من المحكمة الكلية وحصر
فى القاضى الجزئى . وبما له دلالة خاصة ان اختصاص
المحكمة الكلية هذا الذى حذف كان منصوباً
عليه فى باب عنوانه د فى بيع العقار اختياراً وفى
بيعه بطريق المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر ،
مما يقطع بان حذف اختصاص المحكمة الكلية
تناول حالة البيع (la licitation) ايضا ولم
يقصر على حالة القسمة عينا

د من حيث ان القول بان المادة ٤٥٨ من
القانون المدنى نصت على بيع الاموال بالأوجه
المدينة بقانون المرافعات وان المادة ٦٢٦ من هذا
القانون نصت على ان البيع يكون على حسب
القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً الذى نص
عليه بدوره فى المادة ٦٣٠ مرافعات وان هذه
المادة الاخيرة ذكرت ان البيع يكون بالأوجه
المعتادة وان هذه الأوجه مبينة فى المادة ٥٥٢
مرافعات وما بعدها وقد نصت هذه المادة على
جعل الاختصاص للقاضى الجزئى او للمحكمة
الكلية على حسب قيمة العقار . هذا القول وان
كان يبدو مقبولاً فى ظاهره الا انه ينهار بانهاى
الاساس الذى قام عليه وهو ادخال الاختصاص
(la compétence) ضمن مدلول لفظ أوجه
(formes) الوارد بالمادة ٥٨ مدنى . والحقيقة
ان المقصود بهذا اللفظ انما هو اجراءات البيع من
ايداع قائمة شروط واعلانات وما شاكل ذلك .
ولم يرد الشارع به مطلقاً ان يشمل الاختصاص

الذي فرغ من الكلام عليه في المادة ٥٢ مدني ولم يكن في المادة ٤٨ الا في صدد التكلم على الطريقة التي يحصل البيع بها فقط

ومن حيث ان الذوق السليم يأبى ان يجعل الاختصاص للقاضي الجزئي في التقسيم العيني وما تعلق به مهما كانت قيمة الشيء المراد قسمته على اهمية هذا العمل وخطورته في بعض الاحيان ولا يكون له ان يتولى بيع العقار لقسمته ثمنه مع ان موافق القاضي في حالة هذا البيع يكاد يكون سلبيا بحتا فهو لا يفصل في خصومة حقيقية ولا ينزع ملكية مدين بناء على طلب خصمه كما في حالة البيع الجبري وانما هو يشرف على تصفية بين شركاء لمصالحتهم جميعا - ثم انه من غير المعقول ان يجعل الشارع مسألة الاختصاص معقدة على امكان القسمة عينا او عدم امكانها لأن هذا لا يعرف في اغلب الاحيان الا بعد ان تندب المحكمة خيرا للبعائنة وابداء الرأي ثم ثبت هي بنفسها في هذه النقطة فحكمها بعدم الاختصاص بعد ذلك يحمل طالب القسمة نفقات التقاضي مضاعفة بغير ضرورة مقتضية ويكون من قبيل العبث الذي يجب ان ينزه عنه الشارع . هذا وان روح التشريع نفسها لا تسمح بالفرقة بين القسمة عينا والبيع لقسمة الثمن فكلاهما قسمة وآثارهما واحدة في حق الشركاء إذ لا نزاع في أنه إذا رسا مزاد الشيء المشترك على أحد الشركاء فهو يعتبر ماله كما له منذ البداية بحكم المادة ٥٧ مدني وقد قررت هذا صراحة المادة ٨٨٣ من القانون المدني الفرنسي كما نصت المادة ٨٢٣ من هذا القانون صراحة أيضاً على أن البيع لعدم امكان القسمة يحصل أمام نفس المحكمة المختصة بدعوى القسمة - ونصت المادة ٩٧٠ مرافعات فرنسي على أن هذه المحكمة هي التي تحكم بالبيع . وهذا كله بطبيعة الحال لأن البيع ما هو إلا طريق للتقسيم (un procédé de partage) (أنظر في تأييد هذا الرأي كتاب قواعد المرافعات لمحمد العشماوي بك جزء نمرة ١ : صحيفة نمرة ١٤٦

في الهامش وكتاب العقود المدنية الصغيرة لمحمد كامل مرسى بك بند ١٧٣ وأنظر أيضاً في بيان طبيعة المبيع لعدم امكان القسمة كتاب كولان وكايتان جزء ٣ طبعة رابعة صحيفة ٥٠٠)

(قضية محمد علي احمد حرير وآخرين وحضر عنهم الاستاذ نجيب سليمان ضد أمين غريب سليم بكيمان وحضر عنه الاستاذان زكي سليمان وكامل اسحاق رقم ١٨٨ سنة ١٩٣٩ س رئاسة رعضوية حضرات القضاة محمد بك عزى وكيل المحكمة واحد محمد الدشلوطي وكامل لطف الله)

٤٣

محكمة شبين الكوم الابتدائية الأهلية

١٣ مارس سنة ١٩٤٠

١ - التماس إعادة النظر - كدعوى أصلية - اعلانه .
لنفس الخصم أو في محل إقامته

٢ - التماس إعادة النظر . دفع بعدم قبوله شكلاً -
الحكم به من تلقاء نفس المحكمة . من النظام العام .
جوانه .

٣ - غرامة . الحكم بها . في حالة رفض التماس فقط
المبادئ القانونية

(١) ان التماس إعادة النظر يعتبر في المادة ٣٧٥ مرافعات أهلية انه دعوى أصلية قائمة بذاتها فيما يتعلق بورقة التكليف بالحضور التي يجب بحسب تلك المادة اتباع الطرق المعتادة في اعلانها أي أن تعلن لنفس الخصم أو في محل إقامته وإلا كان العمل باطلاً

(٢) للمحكمة طبقاً للقواعد العامة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول التماس شكلاً لرفعه بعد الميعاد ولو لم يدفع أحد بذلك لأن هذا الدفع من النظام العام

(٣) ان الحالة التي يحكم فيها بالغرامة القانونية في التماس هي حالة ما إذا حكم فيها برفض التماس . فاذا حكم بعدم قبول التماس شكلاً وقبل التكلم في موضوع التماس فلا محل للحكم بالغرامة

المحكمة

وحيث ان المحكمة ترى أن التماس إعادة

النظر يعتبر في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات أنه دعوى أصلية قائمة بذاتها فيما يتعلق بورقة التكليف بالحضور التي يجب بحسب تلك المادة اتباع الطرق المعتادة في إعلانها وبناء على ذلك يجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور لنفس الخصم أو في محل إقامته وإلا كان العمل باطلا طبقاً للمادتين ٩ و ٢٢ من قانون المرافعات لافي محله المختار من أجل الدعوى الأصلية (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٠٢ تحت رئاسة المرحوم قاسم بك أمين وعضوية المسيو دوهاس والمسترساتو والمفتشور في المجموعة الرسمية ٤٩ ص ١٧٧ و ١٢٠ السنة الرابعة) وقد جاء في أسباب هذا الحكم أن التماس إعادة النظر هو من طرق الطعن الاستئنافية التي تختلف عن باقي الطرق الاعتيادية كالاستئناف مثلاً في كونها لا تتعرض للنظر في موضوع النزاع وفي كون القصد منها النظر في شيء خلاف ذلك بالمرّة أي إلغاء حكم نظراً لإبطلانه في ذاته دون أن تنظر بأي وجه في قيمة هذا الحكم وينبغي على ذلك أنه يلزم اعتبار صحيفة التماس كعريضة افتتاحية لدعوى أصلية قائمة بذاتها وقد اعتبرها الشارع المصري كذلك . أنظر المادة ٣٧٥ مرافعات . التي تنص على وجوب تقديم التماس لإعادة الحكم بتكليف من الملتزم بالحضور للخصم الآخر على الأوجه المعتادة بالحضور للمحكمة فتسلم ورقة التكليف المقتضى إعلانها لنفس الخصم أو لمحله طبقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات . وذلك بناء على ما جاء في المادة ٢٢ مرافعات وإلا كان العمل لاغياً . هذا فضلاً عن أن القانون عندما يصرح بإعلان ورقة التكليف للمحل المعين فإنه ينص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً في المادة ٣٦٥ مرافعات التي استئنفت إعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية من القاعدة العامة (راجع كتاب أبي هيف بك في المرافعات جزء ٢ ص ٩٣٩ فقرة ١٢٧٧)

« وحيث أنه بالنسبة للملتزم ضده الثاني

فقد أعلن بعريضة التماس بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ولا نزاع في أن الحكم موضوع التماس أعلن للملتزم بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ كما أنه صدر حضورياً بالنسبة لجميع الخصام وتنص المادة ٣٧٣ مرافعات على أن ميعاد التماس هو ثلاثون يوماً من تاريخ الإعلان للحكم الصادر بمواجهة الخصام وقد انقضى أكثر من ثلاثين يوماً فيكون التماس أيضاً بالنسبة للملتزم ضده الثاني غير مقبول شكلاً ولا يمتنع بأن الملتزم ضده الثاني لم يحضر أمام المحكمة ليدفع بذلك إذ أن المحكمة طبقاً للقواعد القانونية العامة يمكنها من تلقاء نفسها أن تحكم بعدم قبول التماس شكلاً لرفعه بعد الميعاد ولو لم يدفع أحد بذلك لأن هذا الدفع من النظام العام (راجع في ذلك جارسونيه في قانون المرافعات الجزء السادس صحيفة ٨٠)

فقرة ٢٣٥ و مرجع القضاء في قانون المرافعات ص ٢٣٤١ فقرة ٩٤٥٥ وحكم محكمة ملوى الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ المشار إليه في هذه الفقرة)

« وحيث أنه يتعين بعد ذلك معرفة ما إذا كان يجب الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ أم لا يجب وترى المحكمة أن المادة المذكورة نصت على أنه إذا حكم برفض التماس فيحكم على الملتزم بغرامة ٥٠٠ قرش وليست الحالة التي نحن بصدددها هي المنصوص عليها في المادة المذكورة إذ أن المحكمة حكمت فقط بعدم قبول التماس شكلاً بناء على دفع فرعى قبل التكلم في التماس ذاته وقبل فحصه فلا محل للحكم بالغرامة وقد قضت بذلك محكمة استئناف مصر بحكمها الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

بند عدد ٢/٣٦ ص ٦٨٧ مرجع القضاء ص ٢٣٤٦

بند ٩٤٨٣ و كتاب أبو هيف بك ص ٩٤٦ هامش ١

(قضية القائم مقام محمد بك منير وحضر عنه الاستاذ عبد الله فكرى خليل ضد عبد العزيز السيد مصطفى وآخر وحضر مع الاول الاستاذ زكى فهمى منصور رقم ٣٩ سنة ١٩٤٠ التماس رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد الله محمد بك رئيس المحكمة واحمد حمدي واحمد عوض القضاء)

٤٤

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

٤ مايو سنة ١٩٤٠

- ١ - بضاعة - معنى وصولها « سيف ميناء معين » .
 مركز البائع فيها - ومسئولية المشتري عنها - تسليم بوليصة الشحن - حجة على المشتري اهماله في الكشف عنها - سقوط حقه في الرجوع على شركة النقل والتأمين وعلى البائع - شرطه
 ٢ - تعويضات - شركة - عدم تقديم أحد الشركاء رأس المال للتجارة - مسئولية .
 ٣ - عيب خفي - عدم رفع الدعوى به في الثمانية أيام للعلم به - معناه - مداه
 ٤ - نفاذ مؤقت - وجوبه في المواد التجارية - مع الكفالة - حالة التعويض المدني - لا نفاذ - وفي المادة التجارية واجب مع الكفالة

المبادئ القانونية

(١) الأصل في أن وصول البضاعة « سيف ميناء معين » في العرف التجاري معناه أن البائع يكون قد استوفى ثمن البضاعة وأجرة التأمين ونولون الشحن وإن المشتري سيتحمل بعدئذ مسؤولية العجز أو التلف أو النقص الحاصل بالبضاعة بعد الشحن - وعلى البائع أن يسلم المشتري بوليصة الشحن نظيفة خالية من التأشير عليها بوجود عجز أو تلف - وبوليصة النظيفة حجة على المشتري وإذا أهمل المشتري الكشف على البضاعة قبل إخراجها من السفينة إذا كان التلف ظاهراً أو في ميعاد ٤٨ ساعة بعد استلامها إذا كان التلف غير ظاهر سقط حقه في الرجوع على شركتي النقل والتأمين، وسقط حقه تبعاً لذلك في الرجوع على البائع - والمفهوم في معنى

« سيف ميناء معين » هو عدم الرجوع على شركة النقل وعلى البائع المورد للبضاعة من الخارج بشيء من الادعاء بالتلف أو النقص وإنما يشترط في عدم الرجوع على البائع بالتلف أو النقص أن يكون العقد قد تم باستيفاء البائع الثمن وأجرة النولون والشحن قبل وصول البضاعة للميناء المعين لأن دفع الثمن وأجرة النولون والشحن يفيد ضمناً في هذه الحالة انتهاء مسؤولية البائع وانعقاد البيع بمجرد وصول البضاعة للميناء المعين واستلامها باستلام بوليصة الشحن

(٢) إذا تسبب أحد الشركاء في عدم تقديم رأس المال المقصود الاتجار فيه في الميعاد المحدد كان مسؤولاً عن الخسارة التي تعود على الطرف الآخر ويصبح ملزماً بالتعويضات لأن عقد الشركة ماهو إلا عقد تبادل يسأل فيه أحد العاقدين عن التقصير في تنفيذ بنوده للمتعاقدين الآخر

(٣) المقصود بالعيب الخفي الذي يجب على من يدعيه رفع دعواه في الثمانية أيام التالية للعلم به هو العيب الجسيم الخفي والموجود وقت البيع والذي لم ينص على سقوط ضمانه . ولا يعتبر دفعاً بالعيب الخفي كون المبيع تنقصه بعض الصفات الظاهرة التي لا تبلغ درجة الجسامة - وقد ينقض البيع إذا اشترطت في السلعة التجارية بعض أوصاف مطابقة للعينة الحاصل بها البيع ولكن لم تتوفر هذه الشروط - وليس من الضروري أن يدفع بالعيب الخفي للفسخ إذا كان عدم استكمال الوصف المعين يترتب عليه هذا

الفسخ والتعويض من طريق آخر

(٤) النفاذ المؤقت واجب بنص القانون في المواد التجارية (م ٣٠٩ مرافعات) ويكون ذلك مع شرط تقديم الكفالة - ومادامت المادة التجارية وليست من الأحوال الأربع المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مرافعات فلا يعفى المحكوم له من تقديم الكفالة بناء على طلبه بل يجب حتما ودائما تقديم الكفالة ولو طلب المحكوم له إعفائه منها في غير أحوال المادة ٣٩١ مرافعات وفي غير الأحوال القانونية الأخرى ومادامت المادة المحكوم فيها قد بنيت على غير حالة من الحالات المنصوص عنها في المادتين ٣٩١ و ٣٩٣ مرافعات والأحوال الأخرى فإنه يجب حتما تقديم الكفالة (ويلاحظ أنه إذا كان الدين المطالب به مبنى على سند غير رسمي لم يناع فيه وفقا للمادة ٣٩٣ مرافعات فإنه يحكم بالنفاذ وجوباً بالنص القانوني في المواد التجارية . ويجوز الحكم بالكفالة أو بدونها جوازا ولو كانت المادة تجارية)

وإذا كانت الحالة خاصة بطلب تعويض فإن هذه الحالة لا مبرر فيها للنفاذ قانونا لو كانت مدنية. وإذا كانت المادة تجارية فيجب النفاذ حتما بنص القانون مع شرط تقديم الكفالة وهي الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٣٩٩ مرافعات وهي اما تقديم كفيل مقتدر أو الأيداع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات المالية ذات القيمة بما يساوى المحكوم به. ولأمانع أيضا أن يختار المحكوم له

طريقة ثالثة وهي إيداع المبلغ الناتج عن التنفيذ بخزينة المحكمة لحين الفصل نهائيا (قضية عبد الرحمن أفندي الطباع ضد الحواجه ديمتري . كوندوس رقم ٦٣٣ سنة ١٩٣٩ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد أبو الفضل بك وكيل المحكمة وبجي مسعود وعبد العزيز سليمان)

٤٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠

١ — حقوق الارتفاق . لاحصر لها (٢) جواز انشاؤها بالاتفاق الصريح أو الضمني . استفادته . من نية المتعاقدين . (٣) حق الارتفاق . جواز انشاؤه . لمنفعة عقار مقبلة المباديء القانونية (١) ان حقوق الارتفاق غير محصورة بنص في القانون ويمكن انشاؤها من أى نوع كانت ما دامت غير مخالفة للنظام (٢) حق الارتفاق يمكن انشاؤه بالاتفاق الصريح أو الضمني المستفاد من نية المتعاقدين حتى ولو كان هذا الحق من النوع السلبي (٣) حق الارتفاق يمكن انشاؤه حالا لمنفعة عقار مقبلة

المحكمة

ومن حيث أنه يجب المبادرة إلى تقرير ان للمحكمة تفسير العقود واستخلاص نية المتعاقدين من نصوصها وان هذه العقود قد تنشأ حقوقا والتزامات تدل عليها اشتراطاتها وان لم يكن نصها صريحا بها أى بتلك الحقوق والتزامات فالمحكمة من سلطاتها بل عليها أن تستخرج من نية المتعاقدين المشتركة قصد انشاء حق الارتفاق أو الالتزام الشخصى .

ومن حيث ان من أول أسباب انشاء حقوق الارتفاق هو الاتفاق عليها وهذا الاتفاق قد يكون بسند بمقابل أو بغير مقابل وب عقد

كتاني أو مشافهة وقد يكون انشاؤه استدلالاً من مبنى العقد وشروطه كما يكون صريحاً ص ٣٥ كتاب الملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى جزء ٢ ومراجعته العديدة ، وجميع أنواع حقوق الارتفاق وهي غير محصورة ومنها السلبية كعدم البناء أو التعلية يمكن انشاؤها بالاتفاق الصريح لو الضمني طالما أنها ليست ضد النظام العام .

ومن حيث أنه من المقرر نصاً وفقها أنه ليس بشرط ذكر لفظة ارتفاق للدلالة على الالتزام هو ارتفاق ، حكم محكمة الاستئناف في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ منشور بكتاب كامل بك مرسى جزء ٢ الملكية والحقوق العينية .

ومن حيث أنه للتفرقة بين حق الارتفاق والالتزام الشخصي في هذه الدعوى يجب الوصول إلى غرض اسمها أن حسن حافظ ويومى السيد على الدين من اشتراط عدم بناء بلكونات أو أبراج على الحد البحرى وبيارت الغرض الذى يعنى مصلحة الطرفين من شرط كهذا أى مصلحة للبائنة فى الأبنية سلف المدعى عليه البلكونات أو الأبراج إلا أن تنشئ حقاً لمصلحة قطعة الأرض المقابلة للحد البحرى . أى معنى لهذا الحد إلا أن يكون لمنفعة وأية منفعة هى إلا منفعة الأرض المقابلة لذلك الحد — ليست هناك منفعة ما غير ما تقدم — إلا أن يكون النص بعدم البناء قد وضع عبثاً فليس فى عدم بناء البلكونات ميزة للبائنة أو فائدة خاصة إلا من طريق تصقيع القطعة المقابلة للحد البحرى بالأبنية على القطعة المقابلة أبراجاً أو بلكونات تحجب من منظر القطعة البحرية أو تسد عليها الهواء والشمس أو تضيق من اتساع الطريق . وقد اعتبر الاتفاق على منع غرس الأشجار ذات السيقان العالية لإنشاء لحد ارتفاق بالرؤية « بودرى لا كترى وشوفو ١٠٩٥ ص ١ وكامل بك مرسى ص ١٦ المرجع السابق ،

ومن حيث أن التحدث عن صفة البائنة الأصلية فى التعاقد بالنسبة للمدعى والبحث عما إذا كانت فضولية أو وكيلة أو الخ . . لا محل له

لأنها عندماتعاقدت مع سلف المدعى عليه كانت مالكة للعقار الذى على الحد البحرى فلها الحق أن ترتب له حق ارتفاق على عقار لذلك السلف الذى تملك عقاره بحملاً لذلك العبء

ومن حيث أنه من المقرر أن حق الارتفاق يمكن لإنشاؤه حالاً لمنفعة عقار مقبلة أى منفعة تتحقق فى المستقبل ، كامل بك مرسى ص ٧ وديمونجيه ١٢ نبذة ٦٩٤ وبودرى لا كترى وشوفو بند ١٠٩٨ ،

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الالتزام الوارد فى العقد الصادر من أسما هانم حسن حافظ ليومى السيد على الدين سلف المدعى عليه المسجل فى ٢٢ يولييه ١٩٣٥ هو حق ارتفاق

ومن حيث أن حق الارتفاق حق عيني تابع للعقار بل هو صفة تلازمه فهو ينتقل من سلف المدعى عليه إليه ولو لم ينص عليه صراحة فى عقده المسجل فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

ومن حيث أن المدعى خلف خاص للبائنة الأصلية فى حقوقها المترتبة لقطعة الأرض التى تلقى عنها ملكيتها فقد انتقل إليه بمقتضى عقد مسجل فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٧ ذلك الحق الذى وصفناه بأنه حق ارتفاق .

ومن حيث أن الأحكام التى تشير إليها مذكرة المدعى عليه تختلف وقائعها وظروفها عن ظروف هذه الدعوى

ومن حيث أن للمدعى مصلحة فى إزالة البلكونات المقامة على الحد البحرى لأنها تحجب بعض منظر الشارع العمومى عن بعض أجزاء منزله القبيلية .

ومن حيث أنه لما تقدم ترى المحكمة الحكم بإزالة البلكونات .

ومن حيث أن المدة التى حددها المدعى للإزالة وهى ثمانية أيام لا ترى المحكمة الأخذ بها وترى جعل المدة شهرين من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً . (قضية حسن افندى ابراهيم فضة وحضر عنه الأستاذ محمود غنام ضد اسماعيل ابراهيم الدقاق رقم سنة ٧٦ ك سنة ١٩٤٠ رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام ونهى بشاى ومحمود عبد الرحمن)

القضاء التجاري

عن الدفع بمجرد امتناع او عجز المدين التاجر
عن دفع ديونه التجارية بعد حلول اجلها . ولا
عبرة في ذلك بالمطالبة الرسمية اذ يكفي ان
يثبت عدم دفع الديون رغم حلولها

المؤكدة

رفع المدعى الدعوى الحالية طالبا لشهار
افلاس المدعى عليهم باعتبارهم تجارا توقفوا في
٣٠ ابريل سنة ١٩٣٩ عن دفع دين تجارى حال
وغير منازع فيه هو رصيد الاعتمادين سالفى
الذكر واستند في ذلك على المستندات المنوه عنها آنفا
وعلى المادة ١٩٥ تجارى وانحصر رد المدعى
عليهم في دفاع فقهي محض مداره ان التوقف عن
الدفع الذى ينبئ على تحققه اشهار افلاس التاجر
هو التوقف العام المطلق وليس التوقف نتيجة
لشدة طارئة أو أزمة عامة وفرع على ذلك انه
اذا زادت أموال التاجر عن ديونه أو حتى لو
قلت عنها ولكنه ما زال موثوقا به في السوق
وقادرا على وفاء ما عليه لا يعتبر هذا التأخير توقفا
عن الدفع بالمعنى المقصود في المادة ١٩٥ تجارى
ثم رتب على ذلك انه رغم عجز المدعى عليهم
عن دفع مطلوب المدعى الحال والغير منازع فيه
لا يمكن اعتبارهم متوقفين عن الدفع بالمعنى المقصود
في القانون التجارى لأن توقفهم هذا نتيجة
لازمة حلت بالبلاد منذ عشر سنوات ولأن
أموالهم قد تضاعفت وأصبحت تساوى الآن
أربعة أمثال ما عليهم وما زال اسم الشركة محترما
في السوق حتى ان نفس المدعى رغم هذه الأزمة

٦٤

محكمة استئنافية الابتدائية الاهلية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩

١ - افلاس . توقف عن الدفع . تعريفه . احواله .
مدة وحالة التوقف التام عن دفع الديون .
٢ - توقف عن الدفع . محل وقوعه . الامتناع او العجز
عن دفع الدين التجارى

المبادئ القانونية

١ - ان الوقوف عن الدفع المقصود في
المادة ١٥٩ تجارى انما هو الحالة التى تجعل
التاجر فى الحال والظاهر اما غير قادر ماديا على
الوفاء بديونه التجارية الحالة سواء أكانت غير
منازع فيها او نوزع فيها نزاعا غير جدى - واما
برغم قدرته على وفاء هذه الديون فهو ممتنع عن
ذلك بسبب غير قانونى . فمجرد ثبوت واقعة عدم
وفاء التاجر ديونه هذه يكون متوقفا عن
الدفع بالمعنى المقصود قانونا بما فيه الكفاية
ولو اربت اصوله على خصومه ويكفى من عدم
وفاء التاجر ديونه التجارية الا يكون عدم
الوفاء شاملا لكل ديونه بل يكفي فى ذلك
ان يكون حاصلا بالنسبة لمعظمها او لبعضها
او حتى لو احدى منها ما دام هذا الوقوف حقيقيا
لا عارضا . كما انه لا يلزم ان يرجع الوقوف
عن الدفع الى خطأ التاجر فالوقوف فعل ماضى
قائم بذاته يتوفر بمجرد وقوعه فعلا . ولو كان
سببه حادثا قهريا لا دخل لارادة التاجر فيه
٢ - استقر الفقه والقضاء على ان يقع التوقف

قد قبل فتح الاعتمادين سبب النزاع الحالى ولأنه لو أمهلوا سنة واحدة لقاموا بالوفاء وعزز ذلك ببعض أسانيد فقهية وأحكام قضائية فرنسية ومختلطة ظن أنها تؤدي الى نظريته هذه . ثم بين أموال المدعى عليهم من ثابت ومنقول ولكنه لم يذكر شيئا عن الديون وبحسب هذا البيان تبلغ أموال المدعى عليهم ٩٧١ مليا و ٦٣٩٥٠ جنيا كلها مال ثابت عددا ٨٠٧ مليات و ٣٠٧ جنيات زمامات

« وحيث أنه يؤخذ مما تقدم أنه لا نزاع بين الطرفين على الوقائع الآتية :

أولاً — ان المدعى عليهم تجار لم يدفعوا للمدعى دينه التجارى الحال والغير منازع فيه والمستحق السداد فى ٢٠ إبريل ١٩٣٩ وذلك برغم الخطاب الرقيم ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ الذى سحبه عليهم برصيد هذا الدين حتى ٢٤ - ٦ - ١٩٣٩ وقدره ٥٥٢ مليا و ١٥٢٣٣ جنيا وبروتستو عدم الدفع عن هذا الأمر المعلن لهم فى ٨ - ٧ - ١٩٣٩ - وثانياً ان أموال المدعى عليهم لا تتضمن أى نقود ما وانهم لا يقدرّون على الوفاء الا بعد امهالهم سنة - والخلاصة من ذلك ان المدعى عليهم حالة كونهم تجارا قد توقفوا منذ ٣٠ - ٤ - ١٩٣٩ عن دفع دين المدعى الحال والغير منازع فيه وان هذا الدين تجارى وليس فى مقدورهم سداده الا بعد امهالهم عاما

« وحيث وقد ثبت ما تقدم فلم يبق للفصل فى النزاع سوى تحديد معنى ووقت الوقوف عن الدفع المنصوص عليهم فى المادتين ١٩٥ و ٢١٢ تجارى

« وحيث ان الوقوف عن الدفع المقصود فى المادة ١٥٩ تجارى إنما هو الحالة التى تجعل التاجر فى الحال والظاهر إما غير قادر ماديا على

الوفاء لديونه التجارية الحالة سواء أكانت غير منازع فيها أو نوزع فيها نزاعا غير جدى - ولما برغم قدرته على وفاء هذه الديون فهو ممتنع عن ذلك بسبب غير قانونى فبمجرد ثبوت واقعة عدم وفاء التاجر لديونه هذه يكون متوقفا عن الدفع بالمعنى المقصود قانونا بما فيه الكفاية ولو أربت أصوله على خصومه أى ان لا رابطة سببية بين إعسار التاجر أو ثروته وبين حالة وقوفه وان المقصود من عدم وفاء التاجر لديونه التجارية الا يكون عدم الوفاء شاملا لكل ديونه بل يكفى فى ذلك أن يكون حاصله بالنسبة لمعظمها أو بعضها أو حتى لواحد منها مادام هذا الوقوف حقيقيا لا عارضا كما وإنه لا يلزم وان يرجع الوقوف عن الدفع الى خطأ التاجر فالوقوف فعل ماضى قائم بذاته يتوفر بمجرد وقوعه فعلا ولو كان سببه حادثا قهريا لا تدخل لارادة التاجر فيه . هذا وان الوقائع التى يستفاد منها وقوف التاجر عن الدفع لم ينص عليها المشرع فتقديرها اذن متروك للقاضى

« وحيث ان ما تقدم يستفاد من اطلاق نص المادة ١٩٥ تجارى اهلى التى تقول « كل تاجر توقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة افلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك » وهو ما اخذ به فقهاء القانون التجارى من فرنسيين ومصريين وما استقر عليه القضاء ان الاهلى والمختلط - وهذا الأخير قبل تعديل نص المادة ٢٠٢ تجارى مختلط فى سنة ١٩٠٦ - ذلك لأن الاعمال التجارية وماهيتها الطبيعية السرعة فى التداول وما يترتب على ذلك من اشتباك محتوم بينها يأخذ فيه بعضها برقاب البعض الآخر مما يجمع بينها وبحكم صلتها ببعضها هذه الحالة قد اوجدت بين التجار شبه عقد اجتماعي « contrat Social » من شأنه تعهد

كل منهم قبل الآخرين بالمحافظة على الوفاء بتعهداته في ميعاد استحقاقها ودفعها لما قد يترتب على الإخلال بهذا العهد من اضطراب في أعمال الباقيين وهذا على الأرجح هو المبرر لاشهار افلاس التاجر الذي تربوا صوله على خصومه (انظر في ذلك :

Rep. général alpha. du droit français. édi 1901. pub. par. M. M. Carpentier et G. F. Du Saint tom. XXII P.S. 245 et s. s. , Nos 200, 201, 210, 226 228 , 230 , 233 , 237 , 240 , 242 D. Palaggi : sur La Faillite, édi. 1928 ps. 10 et 81 Nos 22 et 24

تعليقاته على الركنين الثاني والثالث للافلاس. كتاب الافلاس لعبد الفتاح بك السيد وآخر طبعة فرنسية سنة ١٩٣٣ ص ١٢ وما بعدها. البندان ٩ و ١٠ الجزء الثاني من شرح القانون التجاري للدكتور محمد صالح طبعة سنة ١٩٣٤ ص ٢١٦ الى ٢٣٠ . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية الرقيم ٣١ / ١٠ / ١٩٣٧ المنشور بالمحكمة السنة ١٨ ص ٦٤٠ نمرة ٢٤٣)

« وحيث على ضوء ما تقدم يكون المدعى عليه في حالة توقف عن دفع ديونه التجارية بما فيه الكفاية قانونا لعدم قيامه بوفاء دين المدعى المتقدم الذكر رغم مصادقتهم عليه وحلوله في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٩ وان يجدهم نفعا كون أصولهم تزيد على خصومهم بفرض صحة ذلك جديلا اذ هم باعترافهم غير قادرين على هذا الوفاء إلا بعد جام بما يجعل توقفهم هذا حقيقيا لا عارضا

وحيث عن تحديد وقت التوقف عن الدفع فالنقطة والقضاء استقرا على انه يقع بمجرد امتناع أو عجز المدين التاجر عن دفع ديونه التجارية بعد حلول

أجلها ولا عبرة في ذلك بالمطالبة الرسمية إذ يكفي ان يثبت عدم دفع الديون رغم حلولها ذلك بأن المحكمة في تعيين وقت الوقوف عن الدفع هي تحديد المدة السابقة على اشهار الافلاس التي تعتبر تصرفات التاجر فيها محلا للشك والريبة لصدورها منه في وقت عجزه عن الوفاء والقول بغير ذلك معناه اعطاء المدين التاجر فرصة الاضرار بدائنيه الذين وثقوا به ولم يزعموه أو يرهقه بالمطالبة بالسداد ومعناه أيضا تمكن التاجر من أن يحمي تصرفاته الضارة بالدائنين بمجرد سكوت هؤلاء عن مطالبته بالسداد . وكلا الأمرين لم يقصده المشرع فلا يمكن ان يجيزه القضاء الذي لم يجد من ساطة المشرع في هذا الشأن كالمستفاد من اطلاق نص المادة ٢١٢ تجارى التي تقول : يبين في الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه ، وذلك على خلاف مع قوانين بعض البلاد الأخرى كالمانيا والجميكا حيث عين المشرع فيها مدة معينة لا يمكن ارجاع تاريخ بدء التوقف عن الدفع الى أقصر منها (انظر في ذلك حكم محكمة استئناف مصر المبين بعاليه ومؤلف محمد بك صالح المشار اليه آنفا ص ٢٣٩ بند نمرة ٢٢٨ وحكم محكمة اسكندرية المختلطة الرقيم ٦ - ٣ - ١٠٨ منشور بالمؤلف السالف الذكر ص ١٠٥ بأسفل المادة ٢٢٠ تجارى مختلط وهي مطابقة للمادة ٢١٢ تجارى أهلى

(قضية بنك مصر وحضر عنه الاستاذ ابراهيم عبد الهادى ضد زكى افندى محمد حفى وآخرين رقم ٤٥٧ سنة ١٩٣٩ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد صادق العجيزي وعبد الله عمار وعثمان رهنى)

٤٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

الدائرة التجارية

٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠

دعوى ضمان فرعية . اختصاص محكمة الدعوى الأصلية

بنظرها . ولو نص في عقد الضمان على اختصاص آخر

المبدأ القانوني

تختص المحكمة بنظر دعوى الضمان

الفرعية مادامت مختصة بنظر الدعوى الأصلية

ولو نص في عقد الضمان على اختصاص محكمة

أخرى .

(قضية محمد واحد بك حسن ضد محمد عبد الهادي زعوع

وآخر رقم ٤٧٩ سنة ١٩٤٠ ك رئاسة وعضوية حضرات

النضاة الدكتور محمد كامل أمين ملش واسماعيل مجدى

ومحمد سعيد)

٤٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

الدائرة التجارية

٧ أبريل سنة ١٩٤٠

٢٠١ — شركات واقعية . توافر الاركان العامة

لتأسيس الشركات فيها . كفايته . اعتبارها شركات محاصة .

أثر ذلك .

٣-٥ — شركة . عدم تحرير عقد لها . وعدم تحديد

ميعاد لها . لا بطلان . حق كل شريك في طلب إنهاؤها . وفسخها .

في وقت لائق . سلطة المحاكم في تقدير أسباب الفسخ . تعذر

العمل في الشركة . موجب لانهاؤها .

٦ — شركات محاصة . لاشخصية اعتبارية لها . لضرورة

لتعيين مصف فيها . تعيين شخص ثالث لتسوية الحساب .

كفايته .

المبادئ القانونية

١ — جرى الفقه والقضاء على القول

بوجود شركات واقعية Sociétés de fait

بجانب الشركات التي تؤسس طبقاً للأوضاع

القانونية مادامت قد توافرت فيها الأركان

العامة لتأسيس الشركة كتقديم كل شريك

حصة في رأس مالها واشتراك الشركاء في الربح

والخسارة فيها

٢ — تعتبر الشركة الواقعية شركة محاصة .

فلا يشترط لتأسيسها ما اشترط في تأسيس

غيرها من الشركات من الشروط الشكلية

كتحرير اتفاق كتابي بانشائها وإشهاره

بالإعلان والنشر .

٣ — عدم تحرير عقد للشركة وتحديد

ميعادها لا يستتبع بطلانها ويكون لكل شريك

الحق في طلب إنهاؤها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون

التجارى .

٤ — للمحاكم السلطة المطلقة في تقدير

ما إذا كانت الأسباب المدعاة لتبرير طلب

فسخ الشركة استناداً إلى المادة ٤٦ من القانون

التجارى قوية بحيث يجوز الحكم بفسخ الشركة

أو لا يجوز .

٥ — إذا تعذر العمل في شركة يحكم

بانتهائها مادام طلب انتهائها لم يكن في وقت

غير لائق .

٦ — لضرورة لتعيين مصف في شركات

المحاصة لأنها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ،

وقد جرى القضاء أن الفرنسي والمختلط على

تعيين شخص ثالث ليتولى تسوية الحساب

بين الشركاء في شركات المحاصة دون

تعيين مصف .

المحكومة

invoquée par les associés eux-mêmes afin d'obtenir qu'il soit procédé, à la liquidation des opérations effectuées en commun et à la repartition des bénéfices réalisés. „

وحيث انه في الدعوى الحالية قد قدمت

المدعية حصة معينة قدرها ٦٤٢ ج اشترى بها بعض موجودات الشركة التي لم يحرر بها عقد نهائي يحدد طبيعتها وشروطها ولذا فان هذه الشركة الواقعية لا يمكن اعتبارها سوى شركة محاصة وهي التي لا يشترط لتأسيسها ما اشترط في غيرها من الشركات من الشروط الشكلية فليس لازما تحرير كتابة بالاتفاق على انشاء الشركة واشهار ذلك الاتفاق بالنشر والاعلان كما يؤخذ من المادة ٦٤٤ تجارى التي تقرر ولا يلزم في شركات المحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى، وقد جرى القضاء المختلط على القول بوجود شركة محاصة في كل حال لا يحصل فيها اشهار أو اعلان وكانت ملابسات الشركة تدل على أن الشركاء أرادوا باتفاقهم أن تتخذ شركتهم شكل شركة المحاصة دون غيرها فقد جاء في حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٨/٤/١٩١٦ ما يأتي :-

“A défaut de preuve de toute autre société, il faut retenir l'existence d'une association en participation (18 avril 1916, B. 28. 258) qui n'a pas de personnalité propre mais laisse la personne qui a promis ou stipulé au nom des participants seuls responsables et seuls bénéficiaires „

ومن حيث ان عدم تحرير عقد للشركة

وتحديد ميعاد لها لا يستتبع بطلانها ويكون لكل شريك الحق في طلب انائها طبقا للمادة ٦٤٥ تجارى التي تقرر ويجوز للمحاكم أن تفسخ انشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك

ومن حيث ان ذلك كله يدل على وجود شركة société في عالم الوجود من أول يناير سنة ١٩٣٨ وتابعت أعمالها إلى الآن واشتربت موجوداتها من رأس المال ولم يتفق الطرفان بعد على نوع الشركة ولا على مدتها ولا على حصة كل شريك في الأرباح

وحيث ان عدم الاتفاق على ذلك لا ينفي وجود الشركة فعلا société de fait فقد جرى الفقه والقضاء على القول بوجود شركات واقعية بجانب الشركات التي تؤسس طبقا للأوضاع القانونية مادام قد توافر فيها الأركان العامة لتأسيس الشركة من تقديم كل شريك حصة في رأس مال الشركة واشتراك الشركاء في الربح والخسارة في الشركة التي توافقوا على تأسيسها وهذا ما هو ملحوظ في الشركة موضوع هذه الدعوى وقد جاء بأسباب شرح القانون التجاري المصري للمسيو فاهل ومحمد كامل أمين ملش الجزء الأول ص ١٥٤ بند ٧٧٣ ما يأتي :-

“ A côté de sociétés régulièrement constituées, il en est d'autres qui existent en fait, par suite de la collaboration de plusieurs personnes exerçant leurs activités en commun dans un même but, et comportant à l'égard des tiers comme de véritables associés. L'existence de ces sociétés auxquelles on ne devra attribuer le caractère de sociétés véritables que si l'on y trouve pour les éléments essentiels de contrat de société (mise en commun participation aux bénéfices et aux pertes, et collaboration volontaire en vue de la réalisation de bénéfices) permettra aux tiers, dès lors qu'ils l'auront établis par tous les moyens à leur disposition, de poursuivre les associés de fait et elle pourra être

وجود الشركة فيتعين تعيين خبير لجرد موجودات المحل ولخص حساباته وتقدير ما يخص المدعية في رأس المال وما يخصها في الأرباح أو الخسائر من تاريخ انشاء الشركة إلى الآن مع ارجاء الفصل في باقي الطلبات وليس هناك ما يدعو لتعيين مصف لهذه الشركة لما تطلب المدعية لأن شركات المحاصة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية وقد جرى القضاء المختلط والفرنسي على تعيين شخص ثالث يتولى تسوية الحساب بين الشركاء في شركات المحاصة دون تعيين مصف فقد جاء بكتاب شرح القانون التجارى المصرى للمسئو فاهل ومحمد كامل أمين ملش جزء أول صفحة ٣٥١ بند ٦٦٩ ما يأتى بالحرف الواحد :-

“Chacun des participants restant propriétaire de ses apports, il n'y a pas lieu à partage de biens. La liquidation consiste seulement à faire un compte des résultats de diverses opérations pour en répartir le bénéfice et la perte entre les associés,”

“ Cass. ry. 7 mai 1902. S. 02. 1. 504.D, 02. 1. 286. AM. 16 dec. 1889, BN. 369 Dm. 10 juin, 1891 B. 3. 385)
(قضية السيدة روز بصال ضد الخواجا نقولا قنواني رقم ٢٥٨ سنة ١٩٤٠ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة الدكتور محمد كامل أمين ملش ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

٤٩

محكمة مصر الكلية الاهلية

الدائرة التجارية

٧ ابريل سنة ١٩٤٠

٢٠ — مقالة . الاصل عدم اعتبارها عملا تجاريا
استثمارات من ذلك . وماهيتها . وصفها بالمقاولات المختلفة
اعتبارها عملا تجاريا . حاله

٣ — العمالية . مدلولها . متى تعتبر تجارية

٤ - ٦ — سمره . متى تكون مدنية . ومتى تكون تجارية
المبادئ القانونية :

١ — الاصل أنه اذا تعهد مقاول باجراء

آخر بما تعهد به أو وجود منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان أشغال الشركة أو لآى سبب قوى غير ذلك ، وينبنى على ذلك أن للمحاكم السلطة المطلقة في تقدير ما إذا كانت الأسباب المدعاة قوية بحيث يجوز الحكم بفسخ الشركة .

(Traité de Droit Civil, Wahl et Baudry - Lacantinerie)

من عدمه وقد سار القضاء المختلط على هذا المبدأ فقد قررت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٣٥ ما يأتى :

“ Pour ordonner la dissolution judiciaire avant terme d'une société, il suffit de constater l'existence d'une mésintelligence entre associés empêchant à l'avenir toute coopération utile sans qu' à cet effet il soit nécessaire de déterminer lequel des associés a recisionné la rupture des relations sociales (2 janvier 1935 B. 47. 82)

“ Le juge est investi, en vertu de l' art 543c. com d' une souveraine discretion pour ordonner la liquidation d'une société “ 2 jan. 1935, B 4782) ,
ومن حيث انه متى تقرر انه إذا تعذر العمل

في الشركة يحكم بانتهائها وهو ما عليه الحال في هذه الشركة المرفوع بشأنها هذه الدعوى ما دام طلب انتهائها لم يكن في وقت غير لائق ، شرح القانون المدنى الفرنسى للاستأذنين بوردى لاكتنرى وفاهل بند ٤٩٩ وشرح القانون التجارى الفرنسى للاستأذنين تالير وبرسرو بند ٤٣٠ وشرح قانون التجارة لمحمد كامل أمين ملش جزء أول ص ٣٤٦ وما بعدها .

ومن حيث انه مما تقدم تكون الشركة قد انعقدت فعلا بين الطرفين على أساس . أما طلب بطلانها فهو على غير أساس قانونى ويتعين رفضه انما يحكم فقط بانتهائها للأسباب المتقدمة

ومن حيث انه وقد تقرر لما تقدم كله

عمل في مقابل أجر لا يعتبر أنه يعمل عملا تجاريا. غير ان لذلك استثناءات وصفها بعض الشراح «بالمقاولات المختلفة» وهي :
«١» كل مقولة أو عمل متعلق بالمصنوعات
«٢» التجارة بالعمولة «٣» النقل برا وبحرا
«٤» كل ما يتعاق بالمحال والمكاتب التجارية
«٥» المحال المعدة للبيع بالمزايدة «٦» الملاعب العمومية «٧» أعمال السمسرة

وقد اعتبر المشرع هذه الاستثناءات تجارية لتوافر عنصر المضاربة فيها تبعاً لرأى بعض الشراح ، ولأن المقاول يلعب فيها دور الوسيط تبعاً لرأى فريق آخر من الشراح .
٢ - اتفق رأى المحاكم وأغلب شراح القانون التجارى الفرنسى على أنه كلما أورد المشرع كلمة «entreprise» وترجمتها الصحيحة بالعربية «مقولة» وليست «تعهدا» كما ورد ذلك بالنسخة العربية ، فإنه يريد بذلك أن لا ينعت الأعمال بنعت «التجارية» إلا إذا حصلت بالعادة والتكرار بمعرفة شخص واحد .

٣ - اتفقت كلمة الشراح على أن كلمة «operation» أى العمل الواحد لا يفيد التكرار بل يعتبر المشرع أن عملا فرديا من الأعمال المسبوقة بكلمة عمل «operation» يعتبر عملا تجاريا دون اشتراط تكرار نفس العمل

٤ - يعتبر العمل الواحد المتعلق بالسمسرة طبقا للتشريع المصرى عملا تجاريا لأن المشرع يستعمل في هذا الموطن كلمة

«operation» وهى لا تفيد التكرار
٥ - اتفقت كلمة أغلبية الشراح الفرنسيين على اعتبار السمسرة عملا تجاريا سواء أكان الغرض منها القيام بعمل مدنى كشراء عقار أو اجراء عمل تجارى كعقد تأمين بحرى على بضائع مرسله من الخارج لأن القانون لم يفرق بين السمسرة المدنية والسمسرة التجارية ولم يتكلم عنها القانون المدنى

٦ - تفرق المحاكم الفرنسية والمختلطة بين السمسرة المدنية والسمسرة التجارية. فالسمسرة المدنية مقصود منها القيام بعمل مدنى كالخطبة فى الزواج وشراء وبيع وتأجير ورهن العقارات وهى تخضع لأعمال الوكالة بأجر المقررة فى القانون المدنى . أما السمسرة التجارية فتتناول فيما تتناوله شراء وبيع الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية وتخضع لأحكام القانون التجارى .

المؤتمنة

ومن حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطالب فيها المدعى عليه بالحكم بالزامه بمبلغ ٣٠٠ ج مصرى والفوائد بواقع ٨ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٥ لغاية السداد واستند إلى سند تحت الاذن موقع عليه من المدعى عليه وتاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ ومستحق الوفاء فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقيمتة ٣٠٠ ج واشترط فيه على الفوائد بواقع ٩ ٪ . كما اشترط فيه على أن يكون الدفع والتقاضى بمصر .

ومن حيث ان المدعى عليه يدفع الدعوى

فرعياً بعدم اختصاص هذه المحكمة لأن الدعوى مدنية لتعلقها بسمسرة أنصبت على شراء أطيان زراعية وقد صمم المدعى عليه على عدم تجارية الدعوى - ومدار البحث هنا هل السمسرة - وهي المراد بها توسط شخص بين آخرين يريدون التعاقد وبدون أن يلتزم بشيء مطلقاً تعتبر عملاً مدنياً أم عملاً تجارياً وإذا اعتبرت تجارياً فهل يكفي العمل الواحد المتعلق بالسمسرة لاعتباره تجارياً أم لا بد لاعتبارها تجارية من الاحتراف والتكرار ؟ الأصل أنه إذا تعهد مقاول بأجراء عمل في مقابل أجر لا يعتبر أنه يعمل عملاً تجارياً (شرح قانون التجارة للاستاذين لا كوروبوترون بند ٢٩ ص ٣٧ جزء أول) إلا أن ذلك استثناءات جاء ذكرها بالمادة ٢ من القانون التجارى المصرى والمادة ٣٢ من القانون التجارى الفرنسى وقد اعتبرها المشرع تجارية لتوفر عنصر المضاربة فيها تبعاً لرأى بعض الشراح (الاستاذ فاهل شرح قانون التجارة الفرنسى) ولأن المقاول يلعب فيها دور الوسيط تبعاً لرأى فريق آخر من الشراح (الاستاذين تالير وبرسرو شرح قانون التجارة الفرنسى) وتعرف هذه الاستثناءات لدى بعض شراح القانون التجارى كالاستاذين ليون كان ورينوبالمقاولات المختلفة Entreprises diverses وهذه الاستثناءات هي : (١) كل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات (٢) أو التجارة بالعمولة (٣) أو النقل برأ وبحرا (٤) كل ما يتعلق بالمحال والمساكن التجارية (٥) المحال المعدة للبيع بالمزايدة (٦) الملاعب العمومية (٧) أعمال السمسرة .

ومن حيث انه اتفقت كلمة المحاكم وأغلب شراح القانون التجارى الفرنسى على انه كلاً أورد

المشرع كلمة entepirise وترجمتها الصحيحة بالعربية « مقالة » وليست تعهداً كما جاء في النسخة العربية للقانون التجارى فإنه يريد بذلك أن لا ينعت الأعمال بنعت التجارة إلا إذا حصلت بالعادة والتكرار بمعرفة شخص واحد (شرح القانون التجارى للاستاذ الدكتور عبد السلام ذهني بك بند ٢٩ ص ٧٢) واتفقت كلمة الشراح أيضاً على أن كلمة operation أى العمل الواحد لا تفيد التكرار بل يعتبر المشرع أن عملاً فردياً من هذه الأعمال المسبوبة بكلمة عمل أى opération يعتبر عملاً تجارياً دون اشتراط تكرار نفس العمل

« وحيث انه بمقارنة النصوص الفرنسية بالنصوص المصرية في هذا المقام يتبين أن الشارع المصرى أتى بكلمة operation بعد كلمة entepirise في الثلاث احوال الأولى من الاستثناءات المشار اليها فيما تقدم وخالف في ذلك المشرع الفرنسى حيث يستعمل المشرع الفرنسى في هذه الاحوال كلمة entepirise وحدها دون اضافة كلمة operation ولا شك أن واضع القوانين المصرية مختلطة وأهلية ارادوا بذلك رفع الشك الذى يحتمل وقوعه بشأن تفسير كلمة entepirise أى أنه لا ضرورة للقول بتعليق التجارية على الاحتراف والتكرار وان العمل الواحد opération يعتبر تجارياً في الاحوال الثلاث وهي كل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برأ وبحرا (شرح القانون التجارى للدكتور محمد كامل أمين ملش جزء أول ص ٦٣ وما بعدها)

« ومن حيث انه مما تقدم يعتبر العمل الواحد المتعلق بالسمسرة طبقاً للتشريع المصرى عملاً

تجاريا لأن المشرع يستعمل في هذا الموطن كله
opération وهذه لأ تفيد التكرار

« وحيث أنه بعد ما تقدم يتعين البحث فيما
إذا كان التشريع المصرى يفرق بين السمسرة
المدنية والسمسرة التجارية كما فعل القانون
الألماني الصادر عام ١٩٠٠ إذ عقد أحكام السمسرة
المدنية في قسم خاص من أقسام القانون المدني
الألماني

« ومن حيث أنه في التشريع الفرنسى أصل
التشريع المصرى اتفقت كلمة أغلب الشراح
الفرنسيين عدا الاستاذين لا كور ولونبرون
(راجع في ذلك شرح القانون التجارى للاستاذ
الدكتور عبد السلام ذهني بك بند ٧٣) على
اعتبار السمسرة عملا تجاريا سواء أكان الغرض
منها القيام بعمل مدنى كشراء عقار (ليون كان
ورينو الموجز شرح في القانون التجارى بند
١١٥) أو اجراء عمل تجارى كعقد تأمين بحرى
على بضائع مرسله من الخارج لأن القانون لم
يفرق بين السمسرة المدنية والسمسرة التجارية ولم
يتكلم عنها في القانون المدني - وإنما التشريع
الخاص بالسمسرة موجود في فرنسا ومصر بالقانون
التجارى دون باقى القوانين (مواد ٧٢/٦٦ تجارى
مصرى وما بعدها والمعدلة بقانون ٨ نوفمبر
سنة ١٩٠٩ ، ٧٤ ، ٧٧ تجارى فرنسى وما بعدها
(فاهل - شرح القانون التجارى الفرنسى بند ٦٦
وتالير شرح القانون التجارى بند ٢٥)

« ومن حيث أن المحاكم الفرنسية والمختلطة
تفرق بين السمسرة المدنية والسمسرة التجارية
فالسمسرة المدنية مقصود منها القيام بعمل مدنى
كالخطبة في الزواج وشراء وبيع وتأجير ورهن
العقارات إلى غير ذلك من ضروب الأعمال
المدنية وهى تخضع لأعمال الوكالة بأجر المقررة

في القانون المدني - أما السمسرة التجارية فتناول
فيما تناوله شراء وبيع الأسهم والسندات وغيرها
من الأوراق المالية (شيرون شرح القانون
التجارى الفرنسى بند ١٨ ص ١٦ واستئناف
مختلط ٧ يونيه سنة ١٨٧٧ الوارد بالمجموعة
الرسمية جزء ٢ ص ٣٨٥ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣
الوارد بالمجموعة عدد ٨ ص ١٠٦ ، ١٧ يناير
سنة ١٩٠٠ الوارد بالمجموعة عدد ١٢ ص ٨٦ ،
٣٠ أبريل سنة ١٩٠٢ الوارد بالمجموعة عدد ١٤
ص ٢٧٠ ، ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٣ الوارد بالمجموعة
عدد ١٤ ص ١٤) وتخضع لأحكام القانون

« ومن حيث أن التفرقة بين السمسرة المدنية
والسمسرة التجارية لا سند لها من نصوص القانون
القائمة حالا في التشريع المصرى لأن القانون لم
يفرق بينهما ولذا فإن هذه المحكمة تأخذ في هذا
المقام بالمذهب الذى اعتنقه أغلب شراح القانون
الفرنسى وهو اعتبار السمسرة تجارية سواء أنصبت
على أعمال مدنية أم لا - فإن هذا رأى هو الأكثر
انطباقا على التشريع المصرى وهذا رأى أيضا
هو الذى سارت عليه محكمة الاستئناف الأهلية
في حكمها الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤ والمنشور
بمجلة الحقوق عدد ١٩ ص ٩٨ يراجع عكس
هذا رأى حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ والمنشور بمجلة الحقوق
عدد ٢١ ص ٧٤ وحكم محكمة الاسكندرية
الأهلية في ٣ أبريل سنة ١٩١٨ الوارد بالمجموعة
الرسمية عدد ٢٩ رقم ١١٦ ودمياط ٢ أكتوبر
سنة ١٩٢٩ الوارد بالمجموعة الرسمية عدد ٣١
ص ١٥ وشرح القانون التجارى المصرى للاستاذ
فاهل وماش جزء أول ص ٤٤ بند ٧١)

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون طلب إحالة
هذه الدعوى إلى دائرة مدنية أو الحكم بعدم

الاستيثاق المشار إليها في تلك المادة إلى المدعى عليه الأول بصفته إذ ليس للمحكمة أن تكلف المدين من تلقاء نفسها حلف اليمين بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب الدائن فهذه يمين حاسمة فقد جاء في الجزء الرابع من مطول الاستاذين ليون كان ورينو في شرح القانون التجاري الفرنسي بشأن هذه اليمين في المادة ١٨٩ تجاري فرنسي المقابلة للمادة ١٩٤ تجاري أهلي ما يأتي :-

Le serment dont il s'agit dans l'article 189, est un serment decessive . Aussi ne peut - il être deféré d'office par le juge : comme c'est le serment suppletore mais seulement sur les conclusions formelles d'un creancier

وقد سارت محكمة النقض الفرنسية على اعتبارها يميناً حاسمة لا يجوز للمحكمة أن تفرضها من تلقاء نفسها على المدين (نقض ١٣ يولييه سنة ١٨٨٠ الوارد بسيرى عام ١٨٨١ عدد ١ ص ٤٢١) ويراجع أيضاً فاهل وملش شرح القانون التجاري الفرنسي جزء ١ ص ٣٠١ بند ١٦٣١ وقد جرى القضاء المختلط والأهلي على اعتبارها يميناً حاسمة ولا يدخل في سلطة المحكمة أن تعرضها على المدين من تلقاء نفسها (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٠ الوارد بمجموعة التشريع والقضاء المختلط س ٢٢ ص ٢٨٢ ، ١٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ الوارد بمجموعة التشريع والقضاء المختلط س ٤٢ ص ٣٥٦ واستئناف أهلي مصر الوارد بالمحكمة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ س ٦ ص ٥٠٥ رقم ٣٤٣ ، ٤ فبراير سنة ١٩٣٠ الوارد بالجريدة القضائية س ١ عدد ١١)

وحيث أنه لذلك تكون الدعوى على أساس بالنسبة للسندات الباقية وقيمتها ١٦ جنيتها وتكون الفوائد على أساس ويتعين القضاء بها بواقع

الاختصاص لأن هذه الدعوى مدنية لا أساس له من القانون ويتعين على هذه الدائرة التجارية الفصل فيها

(قضية عرض الله ابراهيم ضد علي محمد شاهين رقم ٦٠٦ سنة ١٩٤٠ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة الدكتور محمد كامل أمين ملش ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

٥٠

محكمة مصر الكلية الأهلية الدائرة التجارية

١٥ أبريل سنة ١٩٤٠

يمين الاستيثاق . طبيعتها يمين حاسمة . توجيهها . بناءً على طلب الدائن لا المحكمة .

المبدأ القانوني

ليس للمحكمة أن تكلف المدين من تلقاء نفسه حلف يمين الاستيثاق المشار إليها في المادة ١٩٤ من القانون التجاري بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب الدائن لأن هذه اليمين يمين حاسمة . وهذا ما سارت عليه محكمة النقض الفرنسية وما جرت عليه أحكام القضاء الأهلي والمختلط .

المنع

وحيث أن الاطلاع على السندات الأذنية المقدمة يدل على أن قيمتها وصلت جلود وهي محررة بين تاجرين عن معاملة تجارية ولذلك يكون الدفع في محله بالنسبة للسندات التجارية الأولى إذ يستحق السند الأخير منها في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقد مضى على هذا التاريخ لغاية رفع الدعوى في ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أكثر من ٥ سنوات هلالية وذلك وفقاً لنص المادة ١٩٤ من القانون التجاري ولا محل لتوجيه يمين

٧. سنويا لنشوء الدين قبل العمل بالقانون الجديد الصادر سنة ١٩٣٨ ولأن المادة تجارية

.

(قضية الحاج قناوى حسن احمد ضد عمرى اخوان وآخرين رقم ١٨٤ سنة ١٩٣٩ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة الدكتور محمد كامل أمين ملش ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

٥١

محكمة مصر الكلية الأهلية الدائرة التجارية

٢١ ابريل سنة ١٩٤٠

شيك . وظيفته . انقضاء الدين بقبض قيمته

المبدأ القانوني

إن الوظيفة الاقتصادية للشيك التي من أجلها شرع أنه أداة وفاء لا أداة ثقة وائتمان فالمدين المودع نقوده في مصرف من المصارف يحرر شيكا بقدر دينه لأذن دائنه فيتوجه الأخير إلى المصرف ويقبض قيمة الشيك وبذلك ينقضى الدين الثابت به .

انظر

وحيث أن المستأنف بنى استئنافه على أن الشيك توكيل بالقبض يعطى لحامله صفة الدائنية ويعتبر بوجبه دائنا مستحقا لقيمه

وحيث أن المستأنف عليه قرر أنه سحب الشيك للمستأنف في ٢٧-٥-١٩٣٥ لقرض على ذمة المبالغ التي يداينه بها المستأنف والمودعة بوزارة الخربة الثابتة بالورقة المحررة بين الطرفين في ٢١ مايو سنة ١٩٣٧ والتي صدر بعد ذلك حكم نهائى بقيمتها للمستأنف على المستأنف عليه ولم يقدم المستأنف ما يدل على أنه يداين المستأنف عليه بدين آخر

وحيث أن الوظيفة الاقتصادية للشيك التي من أجلها شرع أنه أداة وفاء وليس أداة ثقة وائتمان فالمدين المودع نقوده في مصرف من المصارف يحرر شيكا بقدر دينه لأذن دائنه فيتوجه الأخير إلى المصرف ويقبض قيمة الشيك وبذلك ينقضى الدين . وقد ثبت أنه سحب لتخصم قيمته من المبالغ الثابتة بالورقة المحررة في ٢١ مايو سنة ١٩٣٧ التي يداين المستأنف بموجبها المستأنف عليه ولكن المستأنف حصل على حكم بقيمتها كلها فلم يبق ثمة محل للرجوع بقيمة الشيك على الساحب .

(قضية بشاى ميخائيل ضد اندراوس عبد ربه رقم ٣٨٤٨ سنة ١٩٣٩ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة الدكتور محمد كامل أمين ملش ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

٥٢

محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية

١١ ابريل سنة ١٩٤٠

١ و ٢ — سندات تحت الاذن . تحويلها . أنواعه . ماهيتها . شروط صحة التحويل
٣ و ٤ — تحويل . عدم ذكر تاريخه . أثره . اعتباره صحيحا بلا حاجة لاتخاذ إجراء آخر
٥ - ٧ — تحويل . بياناته . عدم ذكرها . آثاره . اثباتها بدفاتر التجار . غير كاف
٨ — تحويل . ينقل الملكية . اذا حصل قبل تاريخ الاستحقاق .

٩ - ١٢ — تحويل . بياناته . صحتها إلى تقديم عكسها . مبنى التحويل . آثاره . شروط التحويل . قواعده

المبادئ القانونية

١ — أن التحويل في السندات تحت الاذن نوعان : (الاول) تحويل ناقل للملكية (والثاني) تحويل بالوكالة أو التحصيل والقبض . والتحويل بالوكالة يكون إما اتفقا أو حكما أى بنص

٦ — ان عبارة « والقيمة تحت الحساب أو القيمة من الحساب أو تحت الضمان أو تحت الرهن » تكفي جميعها في اعتبار التظهير ناقلا للملكية .

٧ — لا يستعاض عن عدم ذكر عبارة « والقيمة وصلت » ونوعها في صيغة التحويل على ظهر السند اثباتها في دفاتر التاجر المظهر

٨ — يشترط لا اعتبار التحويل ناقلا للملكية أن يحصل قبل تاريخ الاستحقاق .

٩ — تعتبر بيانات التحويل صحيحة إلى أن يقوم الدليل على عكسها .

١٠ — لا يبطل التحويل إذا بنى على سبب غير صحيح أو صوري ما دام السبب الخفي وغير الظاهر في عبارة التحويل والذي بنى عليه التحويل في غرض العاقدين حقيقى وغير مخالف للقانون .

١١ — يترتب على مراعاة البيانات المتقدمة في صيغة التحويل اعتباره ناقلا للملكية ولا يجوز في هذه الحالة للمدين في السند تحت الاذن أن يدفع في مواجهة حامل السند بالدفع التي له أن يدفع بها في مواجهة الدائن الأصلي أو المظهرين السابقين والخاصة بالتخالف أو الوفاء والمتعلقة ببطالان الدين كإدعاء بوجود سبب غير صحيح له أو بفساد الاتفاق الأصلي لانعقاده بطريق الغش أو الخطأ أو احتواء مبلغ السند على فوائد ربوية كل ذلك بشرط أن يكون حامل السند حسن النية .

القانون لعدم استيفاء التحويل الناقل للملكية الشروط الشكلية اللازمة والواجب توافرها في صحة التحويل والواردة في نص المواد ١٣٣ تجارى أهلى وما بعدها و ١٤٠ تجارى مختلط وما بعدها .

٢ — يشترط لصحة التحويل الناقل للملكية ذكر : (١) تاريخ التحويل (٢) أن القيمة وصلت (٣) اسم من انتقل اليه السند (٤) وضع امضاء المحيل أو ختمه (٥) أن يذكر فيه عبارة الاذن (٦) أن يكون التحويل جديدا (٧) أن يحصل على نفس السند (٨) أن يحصل قبل تاريخ الاستحقاق

٣ — يترتب على عدم ذكر تاريخ التحويل عدم صحة التحويل وعدم اعتباره ناقلا للملكية لأن تاريخ التحويل عنصر أساسى في صحة حصوله لمعرفة ما إذا كان التحويل حصل قبل ميعاد الاستحقاق من عدمه وما إذا كان المحيل وقت حصوله ذا أهلية للتصرف أم لا

٤ — ان تاريخ التحويل يعتبر صحيحا بدون احتياج لاتخاذ أية اجراءات أخرى كعمل بروتستو أو أى اجراء مماثل

٥ — ان عدم ذكر عبارة أن القيمة وصلت يترتب عليه نقص جوهرى في التحويل ويجعله فاسداً غير ناقل للملكية ويشترط لا اعتبار التحويل ناقلا للملكية في هذه الحالة أن يذكر فيه بأى نوع وصلت القيمة ولا يكتفى فيه بذكر أن القيمة وصلت أو القيمة متفق عليها .

١٢ - عدم مراعاة الشروط المذكورة في التحويل يغير من ماهية التظهير ويجعله بالقبض والوكالة بدلا من الملكية ويحق للمدين الدفع في مواجهة حامل السند بكافة الدفوع التي يمكن الدفع بها في مواجهة الدائن المستفيد أصلا من السند أو المظهرين السابقين مهما كان نوع هذه الدفوع .

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن المدعى قصر طلبه الختامى في الجلسة على الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ١٨٨٧ قرشا قيمة السندات تحت إذن الرقيمة ٦ أكتوبر و ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٢ و ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ الموقع عليها بامضاء المدعى عليه والمحبرة أصلا لأمر وإذن الخواجه رزق بشاى ومحولة اليه بطريق التظهير .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع بتخالفه من الدائن المحيل عن مبلغ ١٤٨٩ قرشا من المبلغ المرفوع به الدعوى واستند في إثبات دفاعه إلى أولا - إيصال رقم ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ موقع عليه بامضاء رزق بشاى باستلامه من المدعى عليه مبلغ ٦٢٢ قرشا قيمة السند تحت إذن المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وإيصال آخر بدون تاريخ موقع عليه بامضاء رزق بشاى أيضا باستلامه مبلغ ٦٠١ قرشا - ثانيا - إيصال رقم ٢٦ يناير سنة ١٩٣٧ موقع عليه بخاتم محمود سلامه باستلامه من المدعى عليه مبلغ ٢٦ قرشا لتوصيله الى رزق بشاى .

« ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول أمرين الأول ماهية التحويل الحاصل للمدعى عليه عن السندات تحت إذن المرفوع بها الدعوى والثاني ما اذا كان للمدعى عليه أن يدفع

في مواجهة المدعى المحال اليه حامل السندات بالدفوع التي يجوز له أن يدفع بها في مواجهة المحيل وخصوصا التخالف مع الأخير من عدمه « ومن حيث ان التحويل في السندات تحت إذن نوعان الأول تحويل ناقل للملكية والثاني تحويل بالوكالة أو للتحويل أو القبض - والتحويل بالوكالة أو القبض يكون اما اتفاقا أى باتفاق المظهر والمحال اليه على ذلك في صيغة التحويل وكتابة ذلك صراحة أو حكما أى بنص القانون لعدم استيفاء التحويل الناقل للملكية الشروط الشكلية اللازمة الواجب توافرها في صحة التحويل والواردة في نص المواد ١٣٣ تجارى أهلى وما بعدها والمواد ١٤٠ تجارى مختلط وما بعدها .

« ومن حيث انه يشترط لصحة التحويل الناقل للملكية ذكر ما يأتى . - ١ - تاريخ التحويل - ٢ - ان قيمتها وصلت - ٣ - اسم من انتقل اليه السند تحت إذن - ٤ - وضع إمضاء المحيل أو ختمه - ٥ - أن يذكر فيه عبارة الاذن - ٦ - أن يكون التحويل جدياً - ٧ - أن يحصل التحويل على نفس السند تحت الاذن لا بورقة منفردة - ٨ - أو يحصل قبل تاريخ الاستحقاق .

« ومن حيث ان عدم ذكر تاريخ التحويل يترتب عليه عدم صحة التحويل وعدم اعتباره ناقلا للملكية لأن تاريخ التحويل عنصر أساسى في صحة حصوله وذلك لمعرفة ما إذا كان التحويل حصل قبل ميعاد الاستحقاق من عدمه وما إذا كان المحيل وقت حصوله ذا أهلية للتصرف أم لا

« ومن حيث ان تاريخ التحويل يعتبر صحيحا بدون احتياج لاتخاذ أية اجراءات أخرى كعمل بروتستو أو أى إجراء آخر مماثل وعلى من يدعى عدم صحة تاريخ التحويل إقامة الدليل على ذلك (يراجع في ذلك استئناف مختلط ٦ مارس سنة

١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٣١٦ وآخر في ١١ مارس
سنة ١٩٢٧ المجموعة ٢٩ ص ٤٦٨)

« ومن حيث ان عدم ذكر عبارة أن القيمة وصلت يترتب عليه نقص جوهرى ويجعله فاسداً غير ناقل للملكية وتحويلاً بالقبض فقط » يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٥ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٨٥)

« ومن حيث انه يشترط لاعتبار التحويل ناقلاً للملكية أن يذكر فيه بأى نوع وصلت القيمة فلا يكتفى فيه بذكر مثلاً القيمة وصلت أو القيمة متفق عليها أو القيمة خاصة به فان ذكر فيه شيء من ذلك اعتبر توكيلاً بالقبض والتحويل » ومن حيث ان عبارة القيمة تحت الحساب أو القيمة في الحساب أو تحت الضمان أو تحت الرهن تكفى جميعها في اعتبار التظهير ناقلاً للملكية .

« ومن حيث انه لا يستعاض عن عدم ذكر عبارة والقيمة وصلت ونوعها في صيغة التحويل على ظهر السند اثباتها في دفاتر التاجر المظهر (يراجع في ذلك تعليقات سبيري على المادة ١٣٧ قانون تجارى فرنسى نبذة ١ — ٢٨ واستئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الجازيت السنة ١٥ صحائف ١٢٨ و ٢٤٧)

« ومن حيث ان قانون التجارة الأهلى أسوة بالقانون الفرنسى لم ينص كالقانون المختلط على ضرورة حصول التحويل قبل تاريخ الاستحقاق لاعتباره ناقلاً للملكية إلا أننا نرى مع هذا ضرورة حصول التظهير قبل ميعاد الاستحقاق لاعتباره ناقلاً للملكية أولاً لأن المفروض أن الشخص الذى يحول سنداً تحت اذن بعد تاريخ استحقاقه انه لم يقصد من ذلك تداول السند باعتباره ناقلاً للملكية بل يقصد به التوكيل بالحصول فقط ثانياً — ان القانون نص في المادة ١٣٤ تجارى أهلى على ضرورة ذكر تاريخ تحويل الكميالة وهذا النص لم يأت به المشرع عبثاً أو أجزافاً بل يقصد من ضرورة بيانه معرفة ما إذا

كان التحويل حصل قبل ميعاد استحقاقه أو بعده ثالثاً — ان عدم ذكر عبارة « والقيمة وصلت » مادام أن ميعاد الدفع لم يحل في المادة ١٣٤ تجارى أهلى كما هو الحال في المختلط لا يترتب عليه وجوب اعتبار التحويل الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق صحيحاً وخمساً أن القضاء المختلط يجمع على ضرورة حصول التظهير قبل ميعاد الاستحقاق لاعتباره ناقلاً للملكية مع أن نص المادة ١٤٠ تجارى مختلط لا يستفاد منه أن الشرط الخاص بالتحويل قبل ميعاد الاستحقاق ضرورى وأنه يترتب على مخالفته عدم صحة التحويل أسوة بباقي الشروط الأخرى الصورية لصحة التحويل والتظهير (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المجموعة ٥١ ص ٢٤)

« ومن حيث ان بيانات التحويل تعتبر صحيحة حتى قيام الدليل على عكسها ويراجع في ذلك (استئناف مختلط في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ المجموعة ٥١ ص ٢١١)

« ومن حيث انه لا يبطل التحويل إذا بنى على سبب غير صحيح أو ضرورى مادام أن السبب الغير ظاهر في عبارة التحويل والذى بنى عليه التحويل في غرض المتعاقدين حقيقى وغير مخالف للقانون

« ومن حيث انه يترتب على مراعاة البيانات المتقدمة في صيغة التحويل أن يعتبر التحويل ناقلاً للملكية ولا يجوز في هذه الحالة للمدين في السند تحت الاذن أن يدفع في مواجهة حامل السند في الدفوع التى له أن يدفع بها في مواجهة الدائن الاصلى أو المظهرين السابقين والخاصة بالوفاء بأنواعه كالتخالف والمقاصة واستبدال الدين أو المتعلقة ببطلان الدين كالادعاء بعدم وجود سبب صحيح له أو بفساد الاتفاق الاصلى لانهقاده بطريق الغش أو الخطأ أو احتواء مبلغ السند على فوائد ربوية كل ذلك بشرط أن يكون حامل

السند حسن النية — والأصل في حامل السند حسن النية حتى يقام الدليل على العكس (استئناف مختلط في ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ المجموعة ٢٣ ص ٢٤٢)

د ومن حيث انه على خلاف ذلك فان عدم مراعاة الشروط المذكورة يغير من مادية التنظيم ويجعله بالقبض والوكالة بدلا من الملكية وينشأ عن ذلك أحقية المدين في السند في الدفع في مواجهة حامل السند بجميع الأوجه التي يمكنه الدفع بها في مواجهة الدائن المستفيد أصلا من السند أو المظمرين السابقين مهما كان نوع هذه الدفوع (يراجع في ذلك استئناف مختلط ١٢ مايو سنة ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣٨٤ و ٥ يناير سنة ٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٨٥ و ١٧ يونيو سنة ٩٢٤ في المجموعة ٣٦ ص ٤٣٦)

د ومن حيث ان الثابت من تاريخ تحويل السندات تحت اذن المرفوع بها الدعوى انه حصل في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ مع أن السندات مستحقة الدفع في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أى بعد مضي مدة تقرب من الثلاث سنوات الأمر الذي يستفاد منه أن التظهير إنما حصل بطريق الوكالة للحصول فقط لا نقل الملكية .

د ومن حيث انه مما يؤكد ذلك وأن التحويل حصل بطريق الوكالة والقبض أن الحاضر عن المدعى قبل خصم قيمة إيصال صادر من الدائن الأصلي قدمه المدعى عن مبلغ أحد السندات المرفوع به الدعوى وقصر المبلغ على الباقي إذ لو كان تحويله ناقلا للملكية لما قبل ذلك لأن الدفع الحاصل للدائن المظمر المستفيد لا يؤثر على حق حامل السند في المطالبة بجميع المبالغ الواردة به دون اجراء أى خصم به

د ومن حيث انه علاوة على ذلك فان قبول

الحاضر عن المدعى لخصم مبلغ دفع للمظمر الأصلي بإيصال سابق على تاريخ التحويل يفيد علم المدعى حامل السند بظروف التظهير مما ينتفى مع حسن النية

د ومن حيث انه متى تقرر ذلك فيتعين خصم المبالغ التي سددتها المدين للدائن الأصلي وقدم عنها إيصالات وقدرها ١٠٦٣ قرشا والحكم عليه بالباقي وقدره ٨٢٤ قرشا فقط ومصاريفه المناسبة مع الفائدة بواقع ٨ ٪. للاتفاق عليها في السندات بلا نفاذ لأن الطلبات الختامية لا تستأنف

(قضية اسكندر اندى خليل وحضر عنه الاستاذ منير اسكندر ضد الشيخ محمد مهران مصطفى رقم ٧٣٥ سنة ١٩٤٠ رئاسة حصرة القاضى محمد على راتب)

٥٣

محكمة مصر التجارية الجزئية الاهلية

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٠

- ١ — أمين النقل ، ضياع البضاعة أو تلفها . مدى مسؤوليته عنهما . إثبات عدم خطئه . على عاتقه .
- ٢ — قوة قاهرة . حادث قهرى . شروطهما
- ٣ — أمين النقل . مسؤوليته عن غرق مركبه . أحوال هذه المسؤولية .

المبادئ القانونية

- ١ — من المبادئ المقررة قانونا أن أمين النقل مسئول عن ضياع أو تلف البضاعة المسلمة اليه لنقلها إلا إذا أثبت أن الضياع أو التلف حصل بحادث قهرى أو بخطأ صاحب البضاعة ، وهذا لا يكلف في هذه الحالة باثبات خطأ أمين النقل ، وعلى الأخير اثبات عدم نشوء أى خطأ منه إذ الأصل أن أمين النقل هو المسئول عن ضياع البضاعة أو تلفها حتى لو حصل ذلك بحادث جبرى

أو قوة القاهرة مادام قد سبق الحادث أو عاصره خطأ منه .

٢ - يشترط في قواعد القوة القاهرة أو الحادث القهرى :

أولاً - أن يكون الحادث خارجاً عن عمل الإنسان .

ثانياً - ألا ينسب اليه أى خطأ أو إهمال فى حصوله .

ثالثاً - عدم قدرته على التنبؤ به أو تلافيه أو تخفيف آثاره

٣ - أمين النقل مسئول عن غرق مركبه لاهماله فى صيانة مركبه وعدم إجراء الاصلاح اللازم لها قبل سفرها محملة بالبضاعة المسلمة اليه لنقلها .

المحكمة

• من حيث ان المدعى يطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٠ ج و ٣٩٧ م من ذلك مبلغ ٦ ج و ٣٧٢ م قيمة دبش سلم اليه بصفته أميناً للنقل لتوصيله على مركبه الى شربين فلم يوصله والباقي وقدره ١٤ ج و ٢٥ م قيمة الأجرة والعمولة المدفوعة اليه . وارتكن فى اثبات دعواه على إيصال رقم ٢٠/ ٢/ ١٩٣٩ . مرفق عليه بامضاء المدعى عليه يتضمن استلامه من المدعى مبلغ ١٤ ج و ٢٥ م قيمة أجرة النقل والعمولة وآخر . رقم ٢٨/ ٩/ ١٩٣٩ موقع عليه ببصمة أصبع رئيس المركب المملوكة للمدعى عليه ويتضمن استلامه من المدعى ٨٥ متر دبش لتوصيلها .

• ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه أقر باستلامه الأجرة المطالب بردها والدبش موضوع النزاع ودفع بأن المركب غرقت فى

جهة مصر القديمة بحادث جبرى وهو قرض فأر فى أسفلها مما نشأ عنه حصول خرق فيها انسلت منه المياه . وترتب على ذلك غرقها . وعلى ذلك فلا يحق للمدعى المطالبة بشئ لأن تنفيذ التزاماته لم يتم بسبب خارج عن إرادته واستند فى اثبات دفاعه الى محضر الشكوى الادارية رقم ١٩٨٧ سنة ١٩٣٩ إدارى مصر القديمة .

• ومن حيث انه من المبادئ المقررة قانوناً ان أمين النقل مسئول عن ضياع أو تلف البضاعة المسلمة اليه لنقلها إلا إذا أثبت أن الضياع أو التلف حصل بحادث قهرى أو بخطأ صاحب البضاعة ولا يكلف الأخير فى هذه الحالة باثبات خطأ أمين النقل بل ان هذا هو المكلف باثبات عدم نشوء أى خطأ منه أى ان الاصل مسئولية أمين النقل عن الضياع أو التلف (يراجع فى ذلك تعليقات سيرى على المادة ٩٨ من قانون التجارة الفرنسى ص ٣١٧ نبذة ٢٧ وما بعدها . واستئناف مختلط فى ١١ يونيه سنة ١٩١٩ المجموعة ٣١ ص ٣٤٠)

• ومن حيث ان أمين النقل مسئول أيضاً عن التلف أو الضياع حتى ولو حصل بحادث جبرى أو قوة القاهرة إذا ما سبق الحادث أو عاصره خطأ منه (نفس المرجع ص ٣١٧ نبذة ٦٩)

• ومن حيث انه تبين من ورق الدعوى ومناقشة الطرفين ومطالعة أوراق الشكوى الادارية المنضمة والتي يرتكن اليها المدعى عليه ان الأخير تسلم الدبش المطالب بشئ منه من المدعى وكذلك أجرة النقل وانه حمل الدبش فى مركب له برياسة شخص يدعى أبو الخير محمود وسار هذا بالمركب حتى وصل الى جهة فى مصر القديمة وهناك رسى بمركبه وفى الهزيع الأخير من الليل

مسئول عن الغرق لاهماله في صيانة المركب وعدم إجراء الاصلاح اللازم لها قبل سفرها (يراجع في ذلك تعليقات سيرى على المادة ٩٨ تجارى فرنسى نبذة ٢٤ ص ٣١٧) .

« ومن حيث انه علاوة على ما تقدم فقد تبين من التحقيق أن الحجر لم يغرق وكل ما هنالك أن المياه انسلت للمركب وان المدعى عليه تعهد في محضر تحقيق البوليس باخراج الحجر من المركب وتوصيله للمدعى ولكنه لم يقم بوفاء تعهده عن ذلك .

« ومن حيث انه والحالة هذه يتعين الحكم عليه أيضاً بـ ٣٧٢ ملية و ٦ جنيهات والذي لم ينازع فيه المدعى عليه .

« ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعى على صواب . ويتعين الحكم له بطلباته مع التنفيذ عملاً بنص المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ مرافعات .

(قضية سيد افندى حسين عيسى ضد صالح شعبان رقم ٤٨٠ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

٥٤

محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية

٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠

١ — سند تحت الاذن . لسقوطه بمضى ٥ سنوات .

يجب اعتباره عملاً تجارياً

٣٢ — سند تحت الاذن . متى يعتبر عملاً تجارياً . ومتى يعتبر عملاً مدنياً . أثر كل عمل منهما .

٤ — سند تحت الاذن . مرفوع عليه من تاجر . افتراض تجارية السبب . اعتبار ذلك قرينة قانونية غير قاطعة . إثبات عكسها بالبينة والقرائن . جائز

٥ — سند تحت الاذن . سبب تحريره ظاهر أو غير ظاهر . سبب تجارى أو مدنى . مرفوع عليه من تاجر أو من غير تاجر . آثار هذا التفريق

١ — اعتراف المدين بالدين . مانع من التمسك بسقوط الحق

انسلت المياه في المركب وغرق مؤخرها فأخطر الرئيس الجهة الادارية بالحادث فانتقل أحد رجال البوليس وحقق القضية ولما لم يتمكن من معرفة سبب الغرق قال انه من جراء قرص فأر في أسفل المركب بغير أن يتحقق من ذلك ثم حضر المدعى عليه في التحقيق وتعهد باستخراج الدبش الذى كان بالمركب وتسليمه للمدعى ولما لم يوف بعهده هذا رفع عليه المدعى القضية الحالية .

« ومن حيث انه عن طلب رد قيمة الأجرة والعمولة المسلبة اليه . فدعوى المدعى على حق من عدم قيام المدعى عليه بالتزامه خاصاً بالنقل ولا يؤثر على ذلك الدفع باستحالة تنفيذ ذلك بقوة قاهرة إذ فضلاً عن أن ذلك لم يثبت في التحقيق الذى أجراه البوليس والمبنى على مجرد الاستنتاج والظن . فضلاً عن كل ذلك . فإن استحالة تنفيذ العقد بسبب قوة قاهرة يترتب عليها فسخه وأحقية كل طرف فى استرداد ما دفعه للآخر .

« ومن حيث انه فيما يختص بقيمة الاحجار ففضلاً عن أن تحقيق البوليس لم يصل الى السبب الحقيقى فى حصول الغرق وهذا كاف وحده لمسئولية المدعى عليه طبقاً للقاعدة المتقدمة فضلاً عن كل ذلك فانه يشترط فى قواعد القوة القاهرة أو الحادث القهرى (أولاً) أن يكون الحادث خارجاً عن عمل المدعى عليه (ثانياً) ألا ينسب اليه أى خطأ أو إهمال فى حصوله (ثالثاً) عدم قدرة المدعى عليه على التنبؤ به أو بتلافيه أو بتخفيف آثاره والثابت من محضر تحقيق البوليس أن المركب المملوكة للمدعى عليه والتي أجرى شحن الدبش فيها عتيقة وقديمة ومن خشب بال مما كان سبباً أيضاً فى حصول الفتحة فيها ثم دخول المياه اليها والغرق . ومن ثم فالمدعى عليه أيضاً

٤ — يفترض القانون في السندات تحت الاذن الموقع عليها من التجار والتي لا تحتوى على سبب تجارى ظاهر تجارية السبب فيها . وهذه قرينة قانونية غير قاطعة يجوز للخصوم إثبات عكسها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وقرائن الأحوال .

٥ — السندات تحت الاذن إما أن يكون سبب تحريرها ظاهراً أو غير ظاهر ، فإن كان سبب تحريرها ظاهراً وكان هذا السبب تجارياً بالنسبة للمدعى عليه اعتبرت السندات عملاً تجارياً والعكس بالعكس وذلك مهما كانت صفة الموقع عليها تاجراً أو غير تاجر . أما إذا كان سبب تحريرها غير ظاهر كأن يذكر في السند أن القيمة وصلت نقداً فيجب في هذه الحالة التمييز بين حالتين : (الأولى) ما إذا كان الموقع عليها تاجراً ، (والثانية) إذا كان الموقع عليها غير تاجر . فإذا كان الموقع عليها تاجراً اعتبرت عملاً تجارياً إلى أن يقوم الدليل على العكس . أما إذا كان الموقع عليها غير تاجر فتعتبر مدنية إلى أن يقوم الدليل على العكس أيضاً .

٦ — اعتراف المدين بالدين المشغولة ذمته به يمنعه من التمسك بسقوط الحق في المطالبة بمضى المدة .

٧ — لا يجوز للمدين التمسك بالدفع بسقوط الحق إذا ما أبدى في القضية دفوعاً أخرى يستفاد منها قيام الدين حالاً في ذمته كالدفع بالمقاصة القانونية أو باستبدال الدين بغيره أو تنازل الدائن عن حقه في الدين أو

٧ — دفع بسقوط الحق بالتقادم . غير مقبول . في حالة ابداء دفوع أخرى يستفاد منها بقاء الدين في ذمة المدين .

٨ — تقادم . إيقاف سريان مدته . لانص . سريان هذه المدة على عديمي الأهلية .

٩ — قوة قهرية . لا يترتب عليها سريان مدة السقوط الا بنص قانوني .

١٠ — إفلاس . لا يوقف سريان المدة بالنسبة للمدين ولا يمنع من اقرار المفلس بالدين قبل سقوط المدة .

المبادئ القانونية

١ — يشترط لسقوط الحق في المطالبة بالسند تحت الاذن بمضى خمس سنوات أن يعتبر هذا السند عملاً تجارياً .

٢ — يعتبر السند تحت الاذن عملاً تجارياً إذا كان سبب تحريره تجارياً . أما إذا كان سبب تحريره مدنياً فإنه يعتبر عملاً مدنياً ويسقط الحق في المطالبة بقيمته بمضى ١٥ سنة في مصر و ٣٠ سنة في فرنسا حتى بالنسبة للأشخاص المظهرين للسند ولو كانت عملية التظهير منشؤها تجارياً .

٣ — لا يستفاد من سكوت الفقرة

السابعة من المادة الثانية من القانون التجارى الاهلى عن ضرورة ترتب السند تحت الاذن الموقع عليه من تاجر على معاملات تجارية أن جميع السندات تحت الاذن التي يوقع عليها تاجر تعتبر عملاً تجارياً ويسقط الحق في المطالبة بقيمتها بمضى خمس سنوات حتى ولو ترتبت على معاملات مدنية وكان سببها مدنياً بل يجب مع ذلك لاعتبار السندات تحت الاذن والتي يوقع عليها التجار عملاً تجارياً أن تترتب على معاملات تجارية وأن يكون سببها تجارياً .

بطلان الدين لعدم وجود سبب قانوني أو سبب صحيح له أو لمخالفته للنظام العام أو صورية الدين . . . إلى غير ذلك من الدفوع التي يستنتج منها اعتراف المدين ضمناً بمشغولية ذمته بالدين .

٨ — لم ينص القانون التجاري على حالات يترتب عليها إيقاف سريان المدة المقررة للسقوط ومن ثم تسرى هذه المدة على القصر وعديمي الأهلية .

٩ — لا يترتب على القوة القهرية سريان مدة السقوط إلا إذا صدر قانون ينص فيه على ذلك كما هو الحال في حالة حصول حرب مثلاً .

١٠ — إفلاس المدين أو أحد الموقعين على السند لا يوقف سريان المدة بالنسبة له ولا تمنع حالة الإفلاس من إقرار المفلس بالدين قبل سقوط المدة ولو أنها تمنعه من وفائه الموعود .

• ومن حيث ان المدعين يطلبون الحكم بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ٦٠ جنيتها وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليهم من الثاني للأخير مرتكبين في اثبات دعواهم الى سندان تحت الاذن رقيمين ١٥ يناير سنة ١٩٣٣ . موقع عليهما بامضاء المدعى عليه احدهما بمبلغ ٣٠ جنيتها يستحق الدفع في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ . والثاني بمبلغ ثلاثين جنيتها أخرى تستحق الدفع في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ . يتضمنان مديونية لمورث المدعين في المبلغ المذكور قيمة ما اخذه تقدياً منه .

• ومن حيث ان الحاضر عن المدعى جليه

الأول دفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السندان المذكورين لمضى أكثر من خمس سنوات هجرية من تاريخ استحقاقهما وبين تاريخ رفع الدعوى وقال بأنه لم يحصل على قيمتهما نقداً من مورث المدعية .

• ومن حيث ان الحاضر عن المدعين رد على ذلك بأنه ولو ان الطرفين الدائن الاصل والمدين تاجران الا ان سبب السندان مدني صرف عبارة عن مبلغ من المال اخذه المدعى عليه من المورث تقدياً صرف وعلى ذلك فلا يسرى عليهما التقادم الخمس بل التقادم العادي أي خمس عشر سنة هذا فضلاً عن ان المدعين لم يتمكنوا من المطالبة بقيمتهمما بسبب تقديمهما مع مستندات أخرى في قضية أخرى كانت مرفوعة بين الطرفين وهذا كاف بإيقاف السقوط .

• ومن حيث ان هذه المحكمة قضت بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ . باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعون بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة ان سبب الدين موضوع السندان تحت اذن مدني محض ولينبئ المدعى عليه الأول . وقد تنفذ الحكم المذكور

عن الدفع بسقوط الحق في المطالبة لمضى خمس سنوات

• ومن حيث انه يشترط لسقوط الحق في المطالبة بالسندات تحت اذن بمضى خمس سنوات طبقاً لنص المادة ١٦٢ تجاري اهلي ان تعتبر هذه السندات عملاً تجارياً .

• ومن حيث ان السندات تحت اذن تعتبر عملاً تجارياً اذا كان السبب في تحريرها تجارياً . اما اذا كان السبب في ذلك مدنياً فتعتبر عملاً مدنياً ويسقط الحق في المطالبة بقيمتها بمضى خمس عشرة سنة في مصر وبمضي ثلاثين سنة في فرنسا (يراجع

في ذلك ليون كان ورينر تجارى مطول جزء ٤
ص ٤٣٤ نبذة ٥٣١)

ومن حيث ان هذه القاعدة مستفادة من
نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون
التجارة الاهلى والتي تقول باعتبار السندات تحت
اذن عملا تجاريا في احدى حالتين (الاولى) ان
يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية .
(الثانية) ان يكون من امضى أو ختم عليها تاجرا .
ومن حيث ان عدم ذكر القانون في الحالة
الثانية ضرورة ترتيبها على معاملات تجارية أسوة
بالحالة الاولى ليس معناه ان جميع السندات تحت
اذن التي تمضى أو يختم عليها تاجر تعتبر عملا
تجاريا ويسقط الحق في المطالبة بقيمتها بمضى
خمس سنوات حتى ولو ترتبت على معاملات
مدنية وكان سببها مدنيا بل يجب مع ذلك لاعتبار
السندات تحت اذن والتي يوقع عليها التجار عملا
تجاريا ان ترتب على معاملات تجارية وان
يكون سببها تجاريا . وكل ما هنالك ان القانون
يفترض تجارية السبب في جميع السندات تحت
اذن الموقع عليها من التجار التي لا تحتوى على
سبب تجارى ظاهر كما هو الحال في المعاملات
التجارية الأخرى (يراجع في ذلك استئناف
مختلط في ٧ مارس سنة ١٨٨٨ بولير ١ ص ٤٥
و ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ . المجموعة ١٠ ص
٧٩ و ٢٥ - ابريل سنة ١٩٠١ . المجموعة ١٣
ص ٢٦٩)

ومن حيث ان القرينة القانونية المذكورة
التي يفترضها القانون في السندات تحت اذن
الموقع عليها من التجار التي لا تحتوى على سبب
تجارى ظاهر غير قاطعة ويجوز للأخصام اثبات
عكسها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وقرائن
والاحوال (يراجع في ذلك ليون كان ورينر

تجارى مطول جزء رابع ص ٤٣٥) .
ومن حيث ان القول بخلاف ذلك وان
جميع السندات تحت اذن التي يوقع عليها التجار
تعتبر عملا تجاريا وتسقط بمضى خمس سنوات
حتى ولو احتوت على سبب مدنى قول يخالف
لل قانون .

أولا - لأن السندات تحت اذن لا تعتبر
عملا تجاريا بطبيعته بصرف النظر عن سببها
وصفة الموقع عليها أيا كان هذا السبب مدنيا أو
تجاريا وأيا كان الموقع عليها كما هو الحال في
الكيميالات بل يشترط القانون لاعتبارها عملا
تجاريا بطبيعته ان يكون سببها تجاريا

ثانيا - لأن الأخذ بهذا الرأي يتنافى مع
غرض المشرع وواضع القانون فيما يختص
بالسندات تحت اذن ويتعارض مع ماهية الأعمال
التجارية بطبيعتها ويتناقض الشرط الاول من الفقرة
السابعة الذي يستلزم قيام سبب تجارى في السندات
تحت اذن كشرط لاعتبارها عملا تجاريا خصوصا
وان مجرد توقيع التاجر على السند تحت اذن مدنى
لا يغير من طبيعته ويجعله في عداد الأعمال التجارية
ثالثا - لأن الفرق بين العمل التجارى بطبيعته
والعمل المدنى من النظام العام الذى لا يجوز
الاتفاق على خلافه .

رابعا - لأن القانون اذ يقول باعتبار السندات
الموقع عليها من تاجر عملا تجاريا انما يبنى ذلك على
قرينة قانونية غير قاطعة يفرضها القانون ويأخذ
بها الفقه والقضاء في جميع المعاملات التي تحصل بين
تجار وهذه القرينة هي ان الاصل في المعاملات التي
تحصل بين تجار أو من تجار ان تصدر عن اعمال
تجارية الا اذا قام الدليل على عكس ذلك من
قرائن احوال الدعوى أو غير ذلك من طرق
التحقيق كما اذا كانت طبيعة العقد تقتضى مدنية

الموضوع كما هو الحال في المعاملات التي تحصل بين التجار والخاصة ببيع وشراء عقارات أو كانت الظروف المحيطة بالعقد تؤدي إلى ذلك كما إذا كان العقد يتضمن عملا خاصا للتاجر نفسه وعائلته لا يتعلق بتجارته أو ما يلحق بها من أعمال متفرعة عنها مباشرة (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ . المجموعة ١٠ ص ٧٦ و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٧٩)

ومن حيث أنه ليس معنى ما تقدم أنه يشترط لأعتبار السندات تحت إذن الموقع عليها من تاجر عملا تجاريا توافر الحالة الأولى من الفقرة السابعة من المادة الثانية تجاري أهلي أيضا وهي أن تكون مرتبة على معاملات تجارية ظاهرة كما هو الحال في السندات تحت إذن الموقع عليها من غير تاجر بل يكفي لأعتبارها عملا تجاريا . التوقيع عليها من تاجر وعلى من يدعى العكس إقامة الدليل على أنها تتضمن معاملات مدنية صرفه .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق ذكره أن السندات تحت إذن إما أن يكون سبب تحريرها ظاهرا أو غير ظاهر فإن كان سبب تحريرها ظاهرا وأنه تجاري بالنسبة للمدعى عليه اعتبرت السندات عملا تجاريا والعكس بالعكس وذلك مهما كانت صفة الموقع عليها تاجرا أم غير تاجر . أما إذا كان سبب تحريرها غير ظاهر كأن يذكر في السند أن القيمة وصلت نقدية مثلا فيجب في هذه الحالة التمييز بين حالتين الأولى ما إذا كان الموقع عليها تاجر . والثانية إذا كان الموقع عليها غير تاجر فإذا كان الموقع عليها تاجرا اعتبرت عملا تجاريا حتى قيام الدليل على العكس . أما إذا كان الموقع عليها

غير تاجر فتعتبر مدنية حتى قيام الدليل على العكس أيضا (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ . المجازيت السنة ١٩ ص ١٤ - ١٥١ وآخر في ٥ مارس سنة ١٩١٥ المجموعة ٣١ ص ١٨٨ و ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ المجموعة ٣٢ ص ١٠٧)

ومن حيث أنه إذا كان سبب السندات تحت إذن مدنيا يسقط الحق في المطالبة بقيمتها بمضى المدة القانونية وهي خمس عشرة سنة في مصر وثلاثين سنة في فرنسا حتى بالنسبة للأشخاص المظنرين للسند ولو كانت عملية التظهير منشؤها تجاريا (يراجع في ذلك ليون كان ورينو جزء رابع ص ٤٣٥ نبذة ٥٢٣)

ومن حيث أن الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمتة السندات تحت إذن التجارية مبني على افتراض حصول سداد الدين المطالب به ويشترط أن يحلف المدعى عليهم اليمين الحاسمة بعدم مشغولية ذمتهم بالدين إذا طلب منهم المدعى ذلك ويترتب على ذلك النتائج القانونية الآتية : -

أولا - أن اعتراف المدين بالدين المشغولة ذمته به يمنعه من التمسك بسقوط الحق في المطالبة به ثانيا - أن عدم حلف اليمين الحاسمة بالرغم من توجبها إليه قانونا معناه اعتراف المدين في ذمته ثالثا - أن المدين لا يجوز له التمسك بالدفع بالسقوط إذا ما أبدى في القضية دفوعا أخرى يستفاد منها قيام الدين حالا في ذمته كما لو دفع بالمقاصة القانونية أو باستبدال الدين لغيره أو تنازل الدائن عن حقه في الدين أو بطلان الدين لعدم وجود سبب قانوني . أو سبب صحيح له أو لمخالفته النظام العام أو الإرادة العامة أو بصورة الدين المطالب به أو لفساد عقده لاحتوائه على سبب من أسباب فساد الرضاء

صحة دفاع حامل السندين لا يمنع من سريان مدة السقوط وبمعنى آخر لا يؤثر على حق طلب السقوط ان وجد .

« ومن حيث انه لم يتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة بصفة واضحة جلية أن سبب الدين مدني وان المدعي عليه الأول اقترضه لأعمال مدنية والمفروض انه اقترضه لأعمال تجارية . ومن ثم يكون الدفع بمدنية السبب غير قويم ولا تأخذ به المحكمة .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعي عليه الأول يدفع بالمدكرة المرفوعة منه بالجلسة بعدم صحة الدين المطالب به وانه لم يستلم قيمة السندين نقدا من مورث المدعين وان واقعة الحال أن المدعي عليه المذكور حرر لمورث المدعين اثني عشر سندا قيمة كل سند ٣٠ جنيتها وخصمها الاخير في بنك باركلز . واستولى المدعي عليه على قيمتها . وقام بسدادها جميعها في مواعيد استحقاقها للبنك المذكور (هكذا مدكرة المدعي عليه المذكور) . وهذا الدفاع معناه عدم صحة الدين المطالب به وهو ما يتعارض مع مظنة سداده لمورث المدعين الأمر الملازم للدفع بالسقوط ويكون لذلك الدفع غير صائب ويتعين رفضه .

« ومن حيث انه لا يؤثر على ذلك كون الحاضر عن المدعي عليه الأول عدل بعد ذلك في أقواله في الجلسة أثناء مناقشته في القضية عن واقعة خصم السندات في بنك باركلز عندما واجهته المحكمة بحقيقة عبارة التظهير وانها حصلت للبنك الأهلي بفرض التحصيل لا لبنك باركلز بقصد الخصم لما تبين من مجموع أقواله الأولى في المذكورة ومن مناقشته في الجلسة أنه ينازع في أصل الدين وفي حقيقته .

(قضية ورثة المرحوم الحاج مكاوي حسين وحضر عنهم الأستاذ محمود محمد مصطفى ضد جوده عفيفي وآخر رقم ٤٥٨ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

كالتدليس والغش والأكراه والخطأ أو إذا دفع باستعداده لدفع الدين دون الفوائد أو بعدم قدرته على السداد لوجود حجوزات تحت يده أو غير ذلك من الدفوع التي يستنتج منها اعتراف المدين ضمنا بمشغولية ذمته بالدين (يراجع في ذلك ليون كان ورينو جزء ٤ ص ٣٧٥) واستئناف مختلط في ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠ المجموعة ٣٢ ص ٣٥٦)

« ومن حيث ان الدفع بالسقوط لا يدر حظه سوى رفض حلف المدين أو الاعتراف بالدين صراحة أو ضمنا في شكل دفع من الدفوع السابق ذكرها وعلى ذلك فلا يجوز للمحكمة مع هذا تكليف المدين في السند بتقديم دفاتره التجارية لمعرفة ما إذا كان التخالص المزعوم واضحا فيها من عدمه (استئناف مختلط في ١٢ - ابريل سنة ١٩٣٠ المجموعة ٣٢ ص ٣٧٥) .

« ومن حيث ان القانون التجاري لم ينص على حالات يترتب عليها ايقاف سريان المدة المقررة للسقوط وعلى ذلك فالمدة المذكورة تسرى على القصر وعديمي الأهلية .

« ومن حيث ان الرأي المعمول به ان القوة القاهرة لا يترتب عليها ايقاف سريان مدة السقوط إلا اذا صدر قانون ينص فيه على ذلك كما هو الحال في حالة حصول حرب مثلا .

« ومن حيث ان افلاس المدين أو أحد الموقعين على السند لا يوقف هو الآخر سريان المدة بالنسبة اليه ولا تمنع حالة الافلاس من إقرار المفلس بالدين قبل سقوط المدة ولو أنها تمنعه من وفائه (ليون كان ورينو جزء رابع ص ٤٤٨) .

« ومن حيث انه من باب أولى فان وجود السندين المطالب بقيمتيهما كمستنديين في دعوى مرفوعة بين الطرفين بموضوع آخر للتدليل على

٥٥

محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية

١٣ مايو سنة ١٩٤٠

١ - بنك التسليف الزراعى المصرى . طبيعته شركة مساهمة تجارية . أغراضه . أداؤه أعمال البنوك . غير مؤثر على طبيعته . تدخل الحكومة فى انشائه وتكوينه وتمويله غير مغير من طبيعته . اعتبار أعماله تجارية بالنسبة له .
٥ - عقود مختلفة . طبيعتها . اختصاص المحاكم بنظرها . يتبع طبيعة العقد بالنسبة للمدعى عليه .

٦ - محاكم تجارية . اختصاصها بنظر ما يرفع ضد بنك التسليف من دعاوى . قيود هذا الاختصاص

المبادئ القانونية

١ - يتبين من مراجعة المرسوم الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٣١ بشأن الترخيص بإنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى ومن مراجعة عقد الشركة الابتدائى أن هذا البنك عبارة عن شركة مساهمة مصرية مكونة من الحكومة المصرية ومن بنوك وشركات أخرى موضحة فى عقد التأسيس - الغرض منها تقديم المال اللازم لجهات الزراعة مما لا يتيسر الحصول عليه لدى منشآت التسليف الموجودة فى البلاد أى تقديم القروض والسلفيات للمزارعين وملاك الأراضى الزراعية والجمعيات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لهم ورهن المحاصيل وفاء للقروض بفوائد معينة وتخزينها وبيعها لحساب المدينين . وهذه الأعمال جميعها تعتبر من أعمال البنوك .

٢ - لا تؤثر الأعمال التى يباشرها بنك التسليف الزراعى المصرى على اعتباره شركة مساهمة تجارية تقوم بأعمال البنوك بفوائد معينة ونظير عمولة خاصة ضمن أغراضها

الربح والمكسب بشروط خاصة تخضع فى تكوينها لأوضاع القانون التجارى وبشروط عقد التأسيس

٣ - إن تدخل الحكومة فى إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى ومساهمتها فى تكوينه ودفعها نصف رأس المال واتباع اجراءات خاصة فى بيع المحصولات ضمانا لسداد الديون لا يغير من طبيعة البنك من أن يكون شركة مساهمة تجارية .

٤ - ان طبيعة الأعمال التى يباشرها بنك التسليف الزراعى المصرى وأخصها إقراض النقود بفائدة معينة ورهن محاصيل مقابلها وتفويضه بالبيع لقاء عمولة خاصة تعتبر تجارية بالنسبة للبنك .

٥ - إذا كان أحد المتعاقدين مع بنك التسليف الزراعى المصرى غير تاجر فإن العلاقة الناشئة بين الطرفين تكون عقدا محتلطا أى مدنيا بالنسبة لغير التاجر وتجاريا بالنسبة للبنك ومن المبادئ المأخوذ بها علما وقضاء ان اختصاص المحاكم فى العقود المختلفة يتبع طبيعة العقد بالنسبة للمدعى عليه فان كان تجاريا جاز رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية أو التجارية بحسب رغبة المدعى وان كان مدنيا وجب اختصاصه أمام المحاكم المدنية

٦ - تختص المحكمة التجارية بنظر ما يرفع ضد بنك التسليف الزراعى المصرى من دعاوى فى حدود ما تبين من القواعد السابقة .

المحكمة

د من حيث ان وقائع القضية تتلخص في ان المدعى أودع بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٣٣٢ بشوكة البنك بناحية نفادة مركز قوص مديرية قنا ٨٠/١٠ أردب عدس و ٢٠/٨ أردب حلبة من محصول سنة ١٣٣٢ الزراعية درجة ٢٢ قيراط وأخذ سلفه على هذه المحاصيل بلغت ٦٦/٥٣ ج بموجب شيك على فرع البنك بشبين السكوم وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٣٣٣ حرر لفرع البنك لبيع هذه المحاصيل وخصم قيمة الدين وارسل الباقي من الثمن اليه فأجابه البنك المذكور بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ بأنه حرر لفرعه بمركز قوص باجراء اللازم وبأنه سيفيده بالنتيجة . وبتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٣٣٣ ارسل المدعى اشارة تلغرافية لفرع البنك وطلب منه بيع الحاصلات باسعار يوم ارسال الاشارة أو اليوم التالي على الاكثر وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٤ أوقع البنك حجزا اداريا على اطيان والدة المدعى وفاء لمبلغ ١٦/٥٣ ج قيمة ما بقي من الدين على المدعى بعد خصم ثمن المحصولات المبعة مما اضطر المدعى لدفع المبلغ المذكور - وبتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ انذر المدعى البنك على يد محضر طلب فيه أن يخطره ببيان تفصيلي مؤيد بالمستندات بما تم في المحاصيل المودعة لديه في ظرف ثلاثة أيام وبأنه على استعداد لرد باقي سلفية البنك بعد خصم ١٦/٥٣ ج المتحصلة جبريا مقابل تسليمه محاصيله فرد عليه البنك بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بخطاب ذكر فيه أن المحاصيل بيعت بتاريخ ٧ و ٦ يوليو سنة ١٣٣٣ بناء على الخطاب الصادر منه للبنك بسعر الأردب من العدس ٦٣ قرشا ومن الحلبة ٩٩ قرشا وأن البيع تم بأعلى سعر أمكن الحصول عليه بعد

عرض عينات المحاصيل على التجار بمصر وقنا وخصم الثمن في طلبوبات البنك وانكشففت السلفة عن مبلغ ٢٦٥ م/١٧ ج خلاف الفوائد فرفع هذه الدعوى على المدعى عليه يقول فيها بأنه باع هذه المحاصيل بدون اخطاره وفي وقت غير مناسب مخالفا في ذلك عقود الاتفاق وطلب الحكم بالزامه بدفع مبلغ ١٧٢ م/١٧ ج وذلك قيمة الفرق بين ثمن المحاصيل في اكتوبر سنة ١٩٣٣ تاريخ الاشارة التي أرسلها للبنك ببيع المحاصيل وبين قيمة السلفة المأخوذة ودفع الحاضر عن البنك (أولا) بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى لأن المدعى غير تاجر وبنك التسليف الزراعي المدعى عليه لا يعتبر منشأة تجارية بحكم ظروف انشائه واشتراك الحكومة في تأسيسه ومساهمتها في رأس ماله واتصالهما بادارته اتصالا وثيقا مما ينافي عنه فكرة المضاربة والربح وعلى ذلك تكون العملية مدنية بالنسبة للطرفين المدعى والمدعى عليه - وتكون لذلك المحاكم المدنية هي المختصة بنظر الدعوى (ثانيا) في الموضوع برفض الدعوى لان الخطاب الذي ارسله المدعى للبنك بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ قد فوض البنك ببيع المحصولات مما يتعارض مع وجوده ضرورة اخطار المدعى بالبيع قبل اتمامه طبقا للقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٣٢ وان البنك قد سعى جهده في عرض المحصولات للبيع على التجار في جهات متعددة ابتداء من اول مارس سنة ١٩٣٣ فلم يوفق حتى حصل البيع في يوليو سنة ١٩٣٣ بأعلى ثمن ممكن وقد تم فلا خطأ ولا لوم او تريب على البنك .

عن المرفع بعدم اختصاص المحكمة التجارية

بنظر الدعوى

د من حيث ان مدار البحث في الدفع يدور حول امرين (الأول) ما اذا كان بنك التسليف

Les opérations de Banques, sont actes de commerce. Il importe peu que la Banque se passe par spéculation ou par commission.

وأيضاً نفس المرجع ٤٤٨ نبذة ٢٥٦
« ومن حيث أن كون الغرض الأساسي من إنشاء البنك هو خدمة لا تؤثر على طبيعة تكوينه من أنه شركة مساهمة تجارية تقوم بأعمال البنوك بفوائد معينة ونظير عمولة خاصة ضمن أغراضها الربح والمكسب بشروط خاصة تخضع في تكوينها لأوضاع القانون التجاري وبشروط عقد التأسيس .

« ومن حيث أن تداخل الحكومة في إنشاء البنك ومساهمتها في تكوينه ودفعها نصف رأس المال واتباع إجراءات خاصة في بيع المحصولات ضماناً لسداد الديون لا يغير من طبيعة البنك من أن يكون شركة مساهمة تجارية وذلك للأسباب الآتية :
أولاً - لأنه في النجاء الحكومة إلى تأسيس البنك إلى رؤوس أموال من بنوك أخرى اشتركت في تأسيسه وقبولها تكوينه في شكل شركة مساهمة تجارية بالشروط والأوضاع المبينة في عقد تأسيسه ينبغي معه فكرة تداخل الحكومة بصفتها العامة *organe d'Etat* ويترتب عليه حفظ كيانه ووجوده كشركة مساهمة تجارية تداخلت الحكومة في تأسيسه لا بصفتها العامة وإنما بصفتها فرداً من الأفراد وكأحد البنوك المؤسسة للبنك
ثانياً - نص المادة الأولى من المرسوم الخاص بإنشاء البنك والذي يقول بالترخيص للحكومة المصرية والبنك الأهلي الخ بأن يؤسسوا على ذمتهم وتحت مسؤوليتهم شركة مساهمة تدعى بنك التسليف الزراعي وهذا النص صريح في طبيعة الشركة المؤسسة للبنك ومن أنها شركة مساهمة ومن أن دخول الحكومة فيها لم يغير

الزراعي يعتبر منشأه تجارية من عدمه (والثاني)
طبيعة العملية التي أجراها البنك المدعى عليه والتي ترتب عليها الدعوى وما إذا كانت تجارية أم مدنية .

« ومن حيث أنه عن الأمر الأول فالثابت من مطالعة المرسوم الرقيم ٢٥ يولييه سنة ١٩٣١ الصادر بالترخيص بإنشاء البنك ومن عقد الشركة الابتدائي أن بنك التسليف الزراعي عبارة عن شركة مساهمة مصرية مكونة من الحكومة المصرية ومن بنوك وشركات أخرى موضحة في عقد التأسيس من بينها البنك الأهلي وبنك مصر والبنك العقاري المصري وبنك الكريدي ليونيه والبنك التجاري الإيطالي بالقطر المصري وشركة الغاز وموصيري وشركاه وصندوق الرهونات وبنوك أخرى الغرض منها تقديم المال اللازم لجهاز الزراعة *crédit Agricole* مما لا يتيسر الحصول عليه لدى منشآت التسليف الموجودة في البلاد أي تقديم القروض والسلفيات للزارعين وملاك الأراضي الزراعية والجمعيات التعاونية وبيع الاسمدة والبذور لهم ورهن المحاصيل وفاء للقروض بفوائد معينة ثم تخزينها وبيعها لحساب المدينين وذلك برأس مال قدره مليون جنيه ساهمت الحكومة في نصفه وباقي الشركاء في النصف الباقي .

« ومن حيث أن العمليات التي يقوم بها البنك بمقتضى عقد تأسيسه من إعطاء سلفيات وقروض بفوائد معينة وبيع الاسمدة والبذور ورهن المحصولات وتخزينها وبيعها بعمولة خاصة وغير ذلك من هذه العمليات جميعها تعتبر من أعمال البنوك
Opérations Bancaires
يراجع في ذلك : *Actes de commerce*

le Capital Social a été souscrit par le Gouvernement Egyptien et par quelques Etablissements de Nationalité Etrangère fonctionnant dans le pays, ne constitue pas un organe d'Etat

حكم محكمة مصر المختاطة في ٢ أبريل سنة ١٩٣٥ في القضية رقم ١٤٢٧ سنة ٥٩ ق

Attendu que, le but poursuivi par le Crédit Agricole ne peut rien changer à une situation juridique nettement fixée pas plus le rôle que le Gouvernement Egyptien a joué lors de sa fondation, que le Gouvernement avait certes le droit de faire remplir par un organisme, les fonctions attribuées au Crédit Agricole, mais qui l'ayant pas fait et ayant préféré constituer une Société dans la forme commerciale et avec le concours des capitalistes étrangers, il y a lieu de traiter le Crédit Agricole comme une Société quelconque.

ومن حيث انه فيما يختص بالامر الثاني فالثابت من ورق الدعوى ومطالعة عقدى السلفة نظير رهن الرقيم ٨ يوليو سنة ١٩٣٢ والذين يحددان المعاملة المترتب عليها الدعوى أن المدعى عليه أقرض للمدعى مبلغ ٥٣ م و ٦٦ ج على ثلاثة شهور بفائدة قدرها ٧ في المائة وضمانا لوفاء هذا المبلغ ارتهن منه ١٠ ك / ٨٠ أردب عدس و ٨ ك و ١٠ أردب محصول سنة ١٩٣٢ خزنها في إحدى الشئون التابعة له ونص في العقد على حق البنك والمدعى عليه في بيع المحصول إما بالطريق الاختياري أو الجبرى بشروط معينة للحصول على قيمة الدين والفوائد والمصاريف الخاصة بالتخزين والكمالة ونولون التعديدية وعمولة البيع وغير ذلك وعلى ذلك فالعلاقة القانونية الناشئة من هذين العقدين بالنسبة للبنك تكون عقد اقراض نقود

من ماهيتها التجارية

ثالثا - لآل المرسوم المذكور نص بصريح العبارة على أن تكوين هذه الشركة لا يؤثر في أية حال على الدولة المصرية حيث قال بعد اسم الشركة بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسئولية تعود في أية حال من الأحوال على الدولة المصرية مما يتنافى معه فكرة عمل الحكومة منه كهدفه على الدولة المصرية ويؤكد قيام الشركة رابعا - نص المادة الثانية من المرسوم الذى يقول بأنه لا يترتب على اعطاء الترخيص أية مسئولية أو أى احتكار أو امتياز من الدولة المصرية وعليها وهذا النص صريح الدلالة على طبيعة البنك ومن أنه بالرغم من تداخل الحكومة في تكوين شركة مساهمة تجارية لا يفشأ على تكوينها أية مسئولية على الحكومة المصرية بصفتها حكومه

خامسا - لأنه لو كان الغرض من انشاء البنك اعطائه صفة الخدمة العامة فقط Service public لما التجأت الحكومة في انشائه وتكوينه إلى شركات أخرى ساهموا فيه - سادسا - الشروط الواردة في عقد التأسيس من حيث كيفية توزيع ارباح الشركة وكيفية عمل الشركة وتصفيتها قبل الأجل المحدد لها وغير ذلك تنادى بطبيعة البنك ومن انه شركة مساهمة تجارية لا مؤسسة مدنية قامت بها الحكومة وحدها الغرض من انشائها إتيان أعمال تجارية للصالح العام (يراجع في ذلك البنود ٢٥ وما بعدها من عقد التأسيس) سابعا - كون البنك نص في عقد تأسيسه على المعاملة مع فئات خاصة بشروط معينة لا يغير من طبيعة أعمال البنوك ولا يؤثر على ماهية الأعمال التى يقوم بها (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٩ المجموعة ٤٨ ص ٢٨٩)

Le Crédit Agricole d'Egypte étant en Société Anonyme Egyptienne dont

Quand un non commerçant a fait avec un commerçant une opération qui n'a le caractère commercial qu'à l'égard de ce dernier, il lui est loisible de l'actionner à son gré, soit devant le Tribunal de Commerce, soit devant le Tribunal Civil, sans que, dans ce dernier cas, le commerçant défendant soit fendé à décliner la juridiction de droit commun

ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان العقد موضوع النزاع يكون عملاً تجارياً بالنسبة للمدعى عليه يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة التجارية غير صائب وينبغي رفضه .

عن الموضوع

من حيث ان المحكمة ترى قبل الفصل في الموضوع احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى ما تدون في المنطوق .

(قضية سرجه اندى جبرة وحضر عنه الاستاذ اسرائيل معوض ضد بنك التسليف الزراعى المهنى رقم ٢٥ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة لقاضى محمد على راتب)

بفائدة قدرها ٧ ٪ ورهن محصولات ووكالة بالعمولة لاجراء البيع وكل هذه العقود تعتبر تجارية بالنسبة للمدعى عليه .

ومن حيث ولو ان المدعى غير تاجر الا أن العلاقة الناشئة بينه وبين المدعى عليه تكون عقداً مختلطاً أى مدنياً بالنسبة للمدعى وتجارياً بالنسبة للمدعى عليه ومن المبادئ المأخوذة بها علماً وقضائاً أن اختصاص المحاكم في العقود المختلطة يتبع طبيعة العقد بالنسبة للمدعى عليه فان كان تجارياً جاز رفع الدعوى عليه أمام المحكمة المدنية أو التجارية بحسب رغبة المدعى وإن كان مدنياً وجب اختصاصه أمام المحاكم المدنية (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٧ يونيو سنة ١٨٨٥ بوريللى ١-٩-٢ يونيو سنة ١٨٩٢ المجموعة ١٧ ص ٢٠٦ و ١٨ يناير سنة ١٨٩٤ المجموعة ١٩ ص ٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٢٦١ و ١٩ مارس سنة ١٩٠٤ ودالوز ربرتوار الأبعدى جزء ثامن على الاختصاص التجارى ص ١٧٢ نبذة ٢٤)

قرار القاضى لاجل

٣ — مقارنة بين التشريعين الفرنسى والمهنى . آثار كل منهما .

٤ — راشئى . مرتشى . النص على جريمة كل منهما استقلالاً فى فرنسا . أمثله

٥ — شرر فى رشوة . من جهة المرتشى . اختلاف الآراء فيه فى فرنسا . المساواة بين الراشئى والمرتشى والوسيط فى مصر أثر ذلك .

٦ — المادة ١٠٨ عقوبات مصرى لاتعتمد الشروع . من جانب المرتشى والوسيط . سببه .

(١) يراجع فى باب الأبحاث فى هذا العدد بحث لحضرة الاستاذ أحمد رشدي الحامى فى موضوع الرشوة الذى صدر بشأنه هذا القرار

٥٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

قرار إحالة (١)

٨ سبتمبر سنة ١٩٤٠

رشوة :

١ — تعريفها . توافق إرادتى الراشئ والمرتشى . وجوبه .

٢ — وسيط فى رشوة . تعريفه . عليه بعرضه لرشوة . وجوب توافره .

المبادئ القانونية

١- الرشوة هي توافق إرادتي الراشي والمرتشى توافقاً صادقا ومن ثم لا توافق من إرادتين إذا طلب المرتشى وعداً أو عطاء من صاحب الحاجة فرفض طلبه .

٢ — ليس الوسيط في جريمة الرشوة رسول المرتشى والراشى أحدهما أو كلاهما معاً . وإنما هو الشخص الذى يقوم بدوره كوسيط عن علم وترو وعلى ذلك يجب أن يقوم الدليل على أنه حين عرض الوسيط الوعد أو العطاء على الموظف كان يعلم أنه رشوة وأنه تروى في ذلك قبل أن يقدم على ما أقدم عليه .

٣ — نقل الشارح المصرى عن القانون الفرنسى المواد الخاصة بالرشوة ويتبين من مقارنة التشريعين أنه لم يرد فى القانون الفرنسى شيء عن الوسيط بخلاف ما ورد عنه فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات وهى التى جعلت الوسيط فى جريمة الرشوة التامة على قدم المساواة مع الراشى والمرتشى وزيادة على ذلك فقد نقلت المادة ١١١ من قانون العقوبات المصرى عن المادة ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسى وإن اختلفتا فى نقطة واحدة هى أن المادة الفرنسية نصت على حالة الشروع بصفة عامة وإن المادة المصرية نصت على حالة شروع معينة .

٤ — ذهب الشراح الفرنسيين إلى أنه وإن كانت جريمة الرشوة لا توجد إلا بتوافق

إرادتي الراشى والمرتشى إلا أنه يؤخذ من طريقة الشارع فى النص على أحوال المرتشى فى مواد مستقلة عن المواد الخاصة بالراشى أن الشارع أراد أن يجعل لكل من جريمة الراشى والمرتشى كياناً مستقلاً .

٥ — اختلفت الآراء فيما إذا كانت جريمة الرشوة تحتل الشروع من جهة المرتشى وفيما إذا كان الوسيط يعامل بمواد الاشتراك فرأى بعض الشراح أن جريمة الرشوة لا تحتل الشروع من جهة المرتشى وعارض البعض الآخر فى ذلك ولكن الشارع المصرى أراد أن يضع الراشى والوسيط والمرتشى على قدم المساواة إذا تمت جريمة الرشوة وكان عقابهم واحداً وهذا معناه أن ليس لكل منهم كيان خاص بل هم مرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً وثيقاً ، فبين الراشى والمرتشى لا تتم الجريمة إلا بتوافق الإرادتين توافقاً صادقا . فاذا تدخل ثالث وهو الوسيط فلا يتصور أن يكون عمله منفصلاً عن أحد طرفى هذا الاتفاق غير المشروع لأنه يعمل لحساب أحدهما

٦ — وإن كان من المبادئ القانونية أن لكل جنائية شروعا إلا أن هذا يتوافر إذا كانت طبيعة الجريمة تحتل الشروع ومن ثم فإن جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات لا تحتل الشروع من جانب المرتشى أو الوسيط ذلك لأن الشارع المصرى نص فى المادة ١١١ على حالة شروع خاصة بالراشى ولا يمكن أن يقال إن ذلك أتى رافعة به وهو أساس الجريمة ونخالقها

المحكّم:

« من حيث ان النيابة العمومية ترى ان التحقيقات التي اجرتها ضد المتهم قد أثبتت أنه بدأ يعمل لصالح الدكتور محمد ذو الفقار المقول لأنه مرّش ثم لصالح كوتسيكا الراشي ثم لصالحه هو وحيث ان الدفاع عن المتهم يرى ان المتهم ساهم مع كوتسيكا في اعطاء الدكتور ذو الفقار اجرا عن عمل بعيد عن أعمال وظيفته وهو تنظيم حسابات شركة كوتسيكا — وأنه على فرض صحة أقوال الدكتور ذو الفقار فانه ظاهر من هذه الأقوال أن المتهم كان رسول كوتسيكا لدو الفقار وأن كوتسيكا هو صاحب المصلحة الكبرى في هذا الموضوع

« وحيث ان قاضي الاحالة يرى من التحقيقات التي أجريت في الدعوى أن كوتسيكا هو صاحب المصلحة الكبرى في أن يكتب الدكتور ذو الفقار التقرير لمصلحته إذ أن ذلك لو تم لربحت شركته ارباحا طائلة وان المتهم كان وسيط كوتسيكا في اقناع الدكتور ذو الفقار ليقبل المبالغ التي تقدم اليه من كوتسيكا في نظير قيامه بتقديم التقرير لمصلحته عن شكوى كوتسيكا التي قدمها لوزارة التجارة والصناعة والتي يطلب فيها رفع أسعار السكر

« وحيث ان النيابة العمومية تقول ان الفعل المسند للمتهم ارتكابه ينطبق على المواد ٤٥ و ٦٠ و ١٠٨ عقوبات فهو جناية — بينما يقول الدفاع عن المتهم أن المواد الواجب تطبيقها هي ٤٠ و ١٠١ و ١١١ عقوبات وإذا فهذا الفعل جنحة

« وحيث ان النيابة تستند فيما تطلبه إلى ما يأتي :-

أولاً — ما ثبت من ان المتهم كان يعمل لمصلحة الدكتور ذو الفقار ولمصلحته هو وان عمله لمصلحة كوتسيكا كان عرضيا

ثانياً — ان الشارع المصري نص في المادة

١٠٨ عقوبات على عقاب الوسيط على قدم المساواة مع المرتشي والراشي بخلاف القانون الفرنسي الذي أغفل النص على حالة الوسيط فكان من الطبيعي ان يرجع في فرنسا عند تنظيم حالة الوسيط إلى قواعد الاشتراك العامة . وأما في مصر فالوضع معكوس لأن الشارع المصري نص على الوسيط وإذا فلا محل لأن يتأثر الفقه والقضاء المصري بالفقه والقضاء الفرنسي

ثالثاً — الوسيط ليس هو المرسل من احد الطرفين بل هو الذي يعمل لمصلحة أحد الطرفين أو كليهما إذ تنص المادة ١٠٨ عقوبات مصرى على من يتوسط والاصل الفرنسي للمادة المذكورة جرى كما يأتي (qui aura sciemment servi d'intermédiaire entre le corrupteur et le fonctionnaire)

رابعاً — لا محل لمسيرة الدفاع في القول بأن الشروع في جناية الرشوة لا يمكن تصوره لأنه قول ضعيف والقول الراجح هو ما رآه جارسون — على أنه لا محل لهذا البحث فالمتهم غير شريك لاحد بل له كيان خاص

« وحيث ان الدفاع عن المتهم يستند في اعتبار الفعل المسند للمتهم جنحة إلى ما يأتي :-
أولاً — ان جريمة الرشوة كما نص عليها قانون العقوبات المصري في المادة ١٠٣ . وكما عرفها الشراح هي « اتفاق على جعل أو فائدة مقابل أداة عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي أو مأموريته سواء نفذ الأخير ما تعاقد عليه أو لم ينفذه وسواء كان العمل المطلوب حقاً أو غير حق »

ثانياً — ومؤدى هذا ان الرشوة توجد من اتفاق يتكون من ايجاب وقبول وبعبارة أخرى هي ثمرة تلاقي ارادتين . وان الارادتين يجب أن تكونا صادقتين كما قضت بذلك محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ - ٤ - ١٩٣٣

ثالثاً — ويترتب على ذلك أن الإيجاب والقبول إن لم يكونا صادقين فلا رشوة وإذا كان القبول هو المعيب فقد اعتبرت محكمة النقض والابرام في حكمها المذكور أنه جنحة رشوة منطبق على المادة ١١١ عقوبات . وأما إذا كان القبول صحيحاً صادقاً والإيجاب غير صادق فلا يكون هناك إلا عرضاً من جهة الموظف الذي يحاول الرشوة لم يصادف قبول الفرد الذي تطلب منه الرشوة فهل يعاقب القانون على ذلك أو بعبارة أخرى هل تحتل جريمة الرشوة — إن كان صاحب التفكير الأول فيها هو الموظف أو الوسيط — الشروع أو لا تحتمله

ويرى الدفاع أن جريمة الرشوة إن لم تتم كنص المادة ١٠٨ عقوبات فلا تحتل الشروع إلا ما نصت عليه المادة ١١١ عقوبات واستند في ذلك إلى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٤ وإلى مقال الأستاذ مرقس فهمي بك كما يرى الدفاع أن المركز واحد فيما يختص بالوسيط فلا يتصور شروع من جهته منطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ عقوبات واستند في ذلك إلى ما قرره المرحوم أحمد أمين بك في كتابه من أن جريمة الوسيط معقدة بمصير جريمة من كلفه الوساطة فإن كلف من جهة الراشئ وقام بالوساطة ولكن الموظف لم يقبل الوعد أو العطاء فعقاب الوسيط ينطبق على المواد ٤٠ و ٤١ و ١١١ عقوبات .

« وحيث أن قانون العقوبات المصري نقل المواد من ١٠٣ إلى ١١١ عن القانون الفرنسي في المواد ١٧٧ وما بعدها مع بعض الخلاف الذي سنبين فيما بعد مداه ونتائج »

« وحيث أن القانون الفرنسي جرى على تخصيص مواد مستقلة لكل من الراشئ والمرتشئ فجمع حالات الأول في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ كما نص على حالات الثاني في المواد ١٧٧ و ١٧٨ »

و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ — ولم يذكر في هذه المواد شيئاً عن الوسيط ولكن القانون المصري نص في المادة ١٠٨ منه على ما يأتي : « من رشا موظفاً والموظف الذي يرتشى ومن يتوسط بين الراشئ والمرتشئ يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو وعد به »

وظاهر من ذلك أن قانون العقوبات المصري نص على الوسيط وجعله على قدم المساواة في حالة جريمة الرشوة التامة مع الراشئ والمرتشئ كما نص في المادة ١١١ منه على أنه « من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه ، أو في الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري ، وقد أخذت هذه المادة عن المادة ١٧٤ عقوبات فرنسي — وإن اختلفا في نقطة واحدة هي أن المادة الفرنسية نصت على حالة الشروع بصفة عامة وأن المادة المصرية نصت على حالة شروع معينة

« وحيث أن الشراح في فرنسا رأوا أنه وإن كانت جريمة الرشوة لا توجد إلا بتوافق إرادتي الراشئ والمرتشئ إلا أن طريقة الشارح في النص على أحوال المرتشئ في مواد مستقلة عن المواد الخاصة بالراشئ — رأى الشراح أن معنى ذلك أن الشارح أراد أن يجعل لكل من جريمة الراشئ والمرتشئ كيانه مستقلاً وبنوا على ذلك أن جريمة الرشوة من جهة المرتشئ تحتل الشروع كما رأوا أن الوسيط يعامل بمواد الاشتراك

« وحيث أن الشراح الفرنسيين اختلفوا فيما بعد وقال بعضهم أن جريمة الرشوة من جهة المرتشئ لا تحتل الشروع وقد جاء في كتاب جارو الجزء الرابع الطبعة الثانية صحيفة ٧٥ ما يأتي

(المقابلة للمادة ١٠٨ مصري) L'article 177

وظيفته أو ليمتنع عن أدائه لمصلحة الراشئ
- يقصد الشارع بإيراد هذه الكلمة أنه يجب
أن يقوم الدليل على أن الوسيط حين عرض
الوعد أو العطاء على الموظف كان يعلم أنه رشوة
وأنه تروى في ذلك قبل أن يقدم على ما أقدم عليه
« وحيث أنه يجب البحث بعد ذلك فيما إذا
كانت جريمة الرشوة المنطبقة على المادة ١٠٨
عقوبات تحتل الشروع من جانب المرتشئ أو
الوسيط أو لا تحتل

إذا كانت الرشوة هي عبارة عن توافق ارادتي
الراشئ والمرتشئ توافقا صادقا فكيف يمكن
تصور أن المرتشئ يطلب من صاحب الحاجة
وعدا أو عطاء ورفض طلبه كيف يقال أن
الارادتين قد توافقتا توافقا صادقا

وإذا كان الوسيط تابعا لطرفي العقد وليس
له كيان مستقل كيف يتصور أن يقال إن إرادته
وإرادة الراشئ التي ينقلها ويعرضها على المرتشئ
الذي رفض كيف يقال أن عقد الرشوة انعقد
باتفاق الارادات اتفاقا صحيحا

ألم ينص الشارع المهرى بالمادة ١١١
عقوبات على حالة شروع خاصة بالراشئ فإذا
كانت الفكرة لديه هي امكان تطبيق المصادتين
٤٥ و ٤٦ مع المادة ١٠٨ عقوبات لم نص على
حالة شروع خاصة بالنسبة للراشئ ؟ هل صحيح
ما يقال أنه نص على ذلك رافة بالراشئ فقط ؟
وهل يجوز عقلا ان الشارع أراد أن يرأف
بالراشئ وهو أساس الجريمة وخالقها ويحكم
عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة
لا تزيد عن مائة جنيه بينما يترك الوسيط ووروله
يأتى في الدرجة الثانية بالنسبة لول الراشئ.
والوسيط لم يضرب ولم يهدد . هل يترك الوسيط

en punissant les offres ou promesses
agréées par un particulier, et, dans le
but qu'il indique, fait nécessairement
considérer le délit qu'il réprime en un
concours de consentement. Dès lors,
la demande d'argent, non acceptée
par celui auquel elle s'adresse, ne peut
constituer qu'une tentative du délit
de trafic d'influence, laquelle, en
l'absence d'une disposition spéciale,
n'est pas punissable.

« وحيث أنه في مصر فالموقف مختلف إذ أن
الشارع بعد أن رأى هذا الخلاف بين الشراح
الفرنسيين وأساسه نص في مادة واحدة هي المادة
١٠٨ عقوبات على عقاب الراشئ والمرتشئ
والوسيط والمرتشئ في صعيد واحد فإذا ما تمت
جريمة الرشوة كان عقابهم واحدا وهذا معناه أنه
ليس لكل منهم كيان خاص بل هم مرتبطون
ببعضهم ارتباطا وثيقا فبين الراشئ والمرتشئ
لا تتم الجريمة إلا بتوافق الارادتين توافقا صادقا
وإذا تداخل ثالث وهو الوسيط فلا يتصور أن
يكون عمله منفصلا عن أحدهما في هذا الاتفاق
الغير مشروع فهو يعمل لأحدهما

ولا أهمية لما أثير من أن النص الفرنسي
المادة ١٠٧ عقوبات . مصرى يختلف عن النص
العربي للمادة وهذا الخلاف قاصر على أن النص
الفرنسي ذكر عن الوسيط كلمة (sciemment)
فهو بذلك ليس رسول أحد الطرفين أو كلاهما
معا بل هو الوسيط الذي يقوم بدوره كوسيط
عن علم وتروى — هذا الخلاف اللفظي لا أهمية له
في نظرنا لأن كلمة (sciemment) معناها
(avec connaissance, avec reflexion)
وهذا المعنى لا يتعارض مع كونه رسول الراشئ
مثلا لأن المقصود هنا أن الراشئ إذا كلفه بعرض
الرشوة على موظف مختص ليؤدي عملا من أعمال

ليحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات وبغرامة العقل والمنطق لا يسلمان بذلك والواقع ان جريمة الرشوة لا تشمل الشروع المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ عقوبات من جانب المرتشى أو الوسيط.

صحيح ان لكل جناية شروعا ولكن هذا اذا كانت طبيعة الجريمة تحتل الشروع . وحيث ان هذا الموضوع سبق أن طرح على محكمة النقض .

ففي حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٠١ والمنشور في المجموعة الرسمية السنة الثانية صحيفة ٢٨٥ قضت بأن الفعل المسند للوسيط هو شروع في رشوة طبقا للمادة ٩٩ عقوبات (المقابلة للمادة ١١١ عقوبات) وملخص وقائع هذه الدعوى الصادر عنها هذا الحكم هو أن المتهم كان قد رفع قضية كلية ثم ذهب لخدم رئيس الدائرة المنظور أمامها قضيته وكلفه بأن يبلغ مخدمه بأنه أى المتهم مستعد لتقديم أى هدية أو دفع أى مبلغ اليه وقد قام الخادم بالتبليغ وقد بلغ رئيس الدائرة الأمر لرئيس المحكمة

وفي حكمها الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ والمنشور في مجموعة القواعد القانونية للاستاذ محمود احمد عمر الجزء الأول صحيفة ٩٧ بند ٨٧ قضت بأن جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها في المادة ٨٩ عقوبات (المقابلة للمادة ١٠٣) تتحقق إما بقبول الموظف وعدا بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من أعماله ولما بأخذه عطية أو هبة لأى هذين الغرضين فتنفيذ هذه الجريمة إنما يقوم بإيقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ وفي كل من القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته — وإذا

فالوعد أو الاعطاء من جانب الراشى مهما يكونا محرمين واقعا جانبيهما تحت العقاب فان كليهما بالنسبة لجريمة ارتشاء الموظف عمل تحضيرى بحث ومثلهما الاستيعاد أو الاستعطاء الحاصلان لذى الحاجة من جانب الموظف بل هذان أشدا من الوعد أو الاعطاء تغلغلا في باب التحضيرات من قبل أنهما أسبق زمانا منهما عن مبدأ التنفيذ ووقائع هذه الدعوى تتحصل في أن طبيباً موظفا دعى للكشف على ميت للتصريح بدفنه فطلب من أقاربه أن يدفعوا اليه جنيا حتى يصرح بالدفن دون تشريح الجثة فرفض الأقارب هذا العرض وقضت المحكمة في منطوق حكمها باعتبار ما وقع من الطبيب المتهم شروعا في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود طبقا للمادة ٢٨٣ عقوبات لا شروعا في رشوة

واعتقد الاستاذ مرقص بك فهمي أن هذا الحكم قضى بأن الموظف إذا طلب رشوة ورفض صاحب الشأن طلبه يعتبر الطالب شروعا فكتب مقالا قيما أثبت فيه عدم احتمال جريمة ارتشاء الموظف للشروع ونشر هذا المقال في مجلة المحاماة في السنة التاسعة صحيفة ٧١٣ — ٧١٩

كما قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٣٣ المنشور بمجموعة القواعد القانونية للاستاذ محمود عمر الجزء الثالث صحيفة ١٧٣ قضت بأن جريمة الرشوة المسندة الى الوسيط هي جنحة منطبقة على المادة ٩٦ عقوبات المقابلة للمادة ١١١ — ووقائع الدعوى تتحصل في أن شخصين شرعا في إعطاء موظف مبلغ ٢٠ جنيا رشوه ليكتب لهما تقريراً لمصلحتهما وان المتهم اشترك معهما بطريق الاتفاق طبقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٩٦

وحيث انه متى تقرر ذلك فان المتهم

الجريمة المسندة للمتهم هي جنحة ويجب من أجل ذلك تطبيق المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(قضية النيابة ضد الدكتور توفيق احمد ولى الدين رقم ٣٢٥٩ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى عبد الفتاح لطفى)

الوسيط. يكون قد اشترك مع الراشى فى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المواد ٤ و ١٤ و ١١١ عقوبات

وحيث انه يبين بما تقدم انه لا شبهة فى أن

القضية المستعجلة

٣ — واجب الراهن أن يسلم العين المرهونة الى الدائن المرتهن ولا يستطيع خروجاً على هذا الالتزام ما دام الدين أو جزء منه باقياً فى ذمته

٤ — لا يقبل من المستاجر أن يطعن بالبطالان فى عقد الايجار على أساس أن المؤجر عند انعقاد العقد لم يكن مالكا للعين المؤجرة خصوصاً اذا تنقلت الملكية للمؤجر بعد ذلك

٥ — الاستعجال لا ينشأ إلا عن المركز القانونى لطرفي الخصومة وليس من عمل الخصوم انفسهم وهو يستلزم وينتزع من ظرف كل دعوى على حدة ولا يغير من شأنه تراخى صاحب الحق فى مطالبة خصمه بشأنه ما دام أن ظرف الاستعجال لا يزال قائماً

المؤجر:

« ومن حيث ان المعارضة دفعت الدعوى بأن عقد البيع الوفاى هذا يتضمن فوائده ربوية . وان أصله مبلغ ٥٠٠ جنيه والباقي فوائده . ومن حيث انه قد يكون هذا صدقاً . وان

٥٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨

١ — رهن فى صورة بيع وفائى . تعلقه بالمنقول .

٢ — عوامة . اعتبارها منقولة لا عقارا .

٣ — عقد ايجار . صدوره من المؤجر قبل انتقال الملكية اليه . التصحيح اللاحق .

٤ — الاستعجال . طبيعته . مدى تأثيره بالتراخى فى طلب الحق .

المبادئ القانونية

١ — لم تبطل المادة ٣٣٩ مدنى إلا ببيع الوفاء المقصود به إخفاء رهن عقارى . وإذن فما زال من الجائز قانوناً رهن المنقول فى صورة بيع وعندئذ تطبق عليه أحكام الرهن

٢ — جميع الأجسام التى تنقل من مكان لآخر دون تلف تعتبر منقولة وليست العوامة إلا مركباً ينتقل من محل إلى آخر دون أن يلحقه أى فساد أو تلف فهو منقول

بما يقطع كل شبهة بخصوص المراكب الكبيرة والصغيرة ولا ريب في ان العوامة ما هي إلا مركب ينتقل من محل إلى آخر دون أن يلحقه أى فساد أو تلف

« ومن حيث انه اذا اعتبر العقد سنداً لدعوى عقد رهن حيازي وطبقت عليه قواعده فأرسل واجب الراهن أن يسلم العين المرهونة الى الدائن المرتهن ولا يستطيع خروجاً على هذا الالتزام ما دام الدين أو جزء منه باقياً في ذمته والمعارضة تسلم بأن أصل الدين مع استبعاد ما أضيف اليه من فوائد لا يزال في ذمتها (التأمينات لعبد السلام ذهني بك ص ٨٥ بند ٨٣٥)

« ومن حيث ان المعارضة تطعن في عقد الايجار بالبطلان إذ صدر من المعارض ضده قبل أن تنتقل الملكية اليه وفاتها انها طرف في هذا العقد - وانتقال الملكية أو الرهن بعد ذلك قد صحح هذا العقد وأجازه من تملك الاجارة وهي المعارضة

« ومن حيث انه يبين من كل ما سبق ان الخصومة على أى وجه قلبت لا تحرم المعارض ضده من التحدث بخصوص هذه العوامة اذ انها على أسوأ الفروض مرهونة اليه رهناً حيازياً له الحق في استلامها سواء كان ذلك نفاذا لعقد الايجار الذى ينتهى بانتهاء مدته أو عقد الرهن الذى يجوز له طلب الاستلام

« ومن حيث ان المعارضة دفعت بعدم الاختصاص لعدم توافر الاستعجال وفاتها ان الاستعجال لا ينشأ الا عن المركز القانونى لطرفي الخصوم لا من عمل الخصوم يستلهم وينتزع من ظروف كل دعوى على حدثها ولا يغير من شأنه تراخى صاحب الحق في مطالبة خصمه بشأنه ما دام ان ظرف الاستعجال لا يزال قائماً

(قضية فيكتور نسيم خان وحضر عنه الاستاذ عبده حسن الزيات ضد السيدة نور عبده عين وحضر عنها الاستاذ نجيب قريه رقم ١١١٣ سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

كان دليله أمام هذه المحكمة غير متوافر - الا انه معترف على كل حال بأن هناك خسماً جنيته في ذمة المعارضة لم تؤد منها شيئاً

« ومن حيث ان المعارضة ذهبت الى القول بأن هذا العقد يخفى رهناً عقارياً فهو باطل نزولاً على نص المادة ٣٣٩ من القانون المدنى

« ومن حيث انه بالرجوع الى نص المادة سالفة الذكر تبين انها لم تبطل الا بيع الوفاء المقصود به اخفاء الرهن العقارى إذ جرى نصها بأنه اذا كان الشرط الوفاوى مقصوداً به اخفاء رهن عقارى فانه يعتبر باطلاً لا أثر له سواء بصفة بيعاً أو رهناً

فالنصوص الجديدة التى أدخلها المشرع بتعديل المواد ٣٣٨ و ٣٣٩ لم تمس بيع الوفاء عن المنقول ولم تتناول سوى العقارات -

ومن ذلك يتبين انه يجوز الآن رهن المنقول في صورة عقد بيع وتطبيق أحكام الرهن عليه « راجع كتاب الاستاذ نجيب بك الهلالى في العقود الجزء الأول ص ٥١٣ نبذة ٧٤١)

« ومن حيث ان المعارضة نازعت أيضاً في طبيعة العوامة هل هي منقول أم عقار - وتلك منازعة لا جدية فيها بل ظاهرة الفساد اذ ان المادة الثانية من القانون المدنى قد أثبتت نوع الأموال الثابتة وهي الخائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يعتبرها خللاً أو تلف وكذلك الحقوق العينية المتعلقة بتلك الأموال

أما ما عدا ذلك من الأموال فانه يعد منقولا « م ٣ مدنى »

فجميع الأجسام التى تنقل من مكان الى آخر دون تلف تعتبر منقولا

ولقد جرى نص المادة ٥٣١ مدنى فرنسي

توافر الاستعجال في الصورة إذ هو مناط اختصاصه ولا ارتباطه بالنظام العام فلا يملك القاضى الخروج عليه . ولا يستطيع ذوو الشأن الاخلال به باتفاق خاص بينهم .

المادة

.....

« ومن حيث ان الحراسة اجراء تحفظى مؤقت لا يقوم ولا يستوى عملاً بنص المادة ٣٨ مرافعات التى تستمد منها هذه المحكمة ولايتها ، ومن المادة ٤٩١ مدنى إلا على ركنين الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . شرعت لحماية الحقوق لا وسيلة لقهر المدين على القيام بالتزام ما . غير جائزة إلا بضرورة تقدر بقدرها لما تنطوى عليه من مصادرة قضائية واعتداء شاذ كرهه إذ هى اجراء مقصود به تحقيق مقصد اسمى يتعلق بالنظام الاجتماعى والاقتصادى

« ومن حيث انه وان كان رأى القضاى قد أصبح مستقراً على جواز فرض هذا الاجراء إذا كان ثمة خلاف بين الشركاء من شأنه توافر خطر على الاعيان المشتركة قد يجعلها عرضة لنزع الملكية فالضياع ، إذ فى ايجابه ما يحول دونه أو يخفف آثاره ويستطاع بمقتضاه مجابهة الدائن الملاحق للعقار ، إلا انه ولا شبهة فان الحراسة فى هذه الحالة لا يرجع سندها ولا تستمد كيائها أمام القضاء المستعجل الا باعتبارها اجراء مؤقتاً سريعاً يضع حداً لخطر داهم مناط التقدير فيه والولاية بشأنه هو المادة ٣٨ مرافعات دون سواها

« ومن حيث ان المدعين وبعض المدعى عليهم قد قاموا بوفاء ما يدفع خطر نزع الملكية وايقاف اجراءات البيع إذ قد تسدد ما يغطى قسط سنة ١٩٣٨ ومعظم ما يليه وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ على أن مدينى البنك

٥٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية قضاء الأمور المستعجلة

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

- ١ — حراسة . شرط توافرها . الاستعجال . وعدم المساس بأصل الحق
- ٢ — حراسة . فى حالة اختلاف الشركاء . وجوب توافر الخطر على الاعيان المشتركة .
- ٣ — حراسة . اختصاص القاضى المستعجل بها . ساسه النظام العام . قبول أحد الشركاء لها . غير كاف لتقريرها .

المبادئ القانونية

١ — ان الحراسة اجراء تحفظى مؤقت لا يستوى إلا على ركنين الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق وشرعت لحماية الحقوق لا وسيلة لقهر المدين على القيام بالتزام ما غير جائز إلا بضرورة تقدر بقدرها . ومقصود به تحقيق مقصد رسمى يتعلق بالنظام الاجتماعى والاقتصادى

٢ — انه وإن كان رأى قد استقر على جواز فرض الحراسة إذا كان ثمة خلاف بين الشركاء من شأنه توافر خطر على الاعيان المشتركة قد يجعلها عرضة لنزع الملكية فالضياع إلا أنه لا شبهة فى أن الحراسة لا يرجع سندها ولا تستمد كيائها أمام القضاء المستعجل إلا باعتبارها اجراء مؤقتاً سريعاً يضع حداً لخطر داهم مناط تقديره والولاية بشأنه المادة ٢٨ مرافعات دون سواها

٣ — ان قبول أحد الشركاء للحراسة لا يقيّد القاضى المستعجل ولا يلزمه إلا اذا

ص ٢٦٥ في ٢٧ - ٢ - ١٩٢٧ المجلة المذكورة س (٤٠ ص ٤٧)

ومن حيث انه تبين من ذلك جميعه أن
الركن الاساسى لقيام الاختصاص وهو الاستعجال
غير متوافر في الدعوى الحالية فيتعين لهذا القضاء
بعدم الاختصاص مع الزام المدعين بالمصاريف
(١١٣ مرافعات)

(قضية العيدة النفات هانم الالفى وآخرين وحضر
عنهم الاستاذ احمد حشمت ضد ابراهيم افندى خليل وآخرين
رقم ٥٨٩ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احمد)

٥٩

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

قضاء الامور المستعجلة

٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩

١ — تنفيذ . العقبات التى تنشأ عنه . غير متعلقة
بالحكم الصادر بتثبيت الحجز . خاصة بقواعده . دفع . طبقا
للقانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ . متعلق به

٢ — اختصاص قاضى الامور المستعجلة . حيز مالدين
لدى الغير . فى حالة بطلانه . الاستعجال . بيانه .

٣ — القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ . حكمته . اعتباراته

٤ — ثبوت التاريخ . معناه . الاشارة المادية . ارجاع
الحكم الدين لتاريخ سابق . غير كاف

٥ — حكم . اثره الرجعى . من تاريخ رفع الدعوى .
دعوى حساب . نقيضها . بصوره

المبادئ القانونية

١ — ان حكم تثبيت الحجز معناه ثبوت
الدين فى ذمة المحجز . وز عليه وصحة الاجراء
التحفظى الذى اتخذ فى مجموعه الى ما قبل التنفيذ
أما العقبات التى تنشأ بعد ذلك عند التنفيذ
فهى إنما تتعلق بالذات بقواعد التنفيذ لا يجوز
أن يتجاوز طالب التنفيذ فيها المراسم والأشكال
والحدود التى يجب أن يحصل فى نطاقها ولا يتضرر

العقارى الذين يكونون قد تأخروا قبل جلسة البيع
فى تسديد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر لا ينتفعون
بالايقاف المذكور الا إذا كانوا قد سددوا
قسما سنويا كاملا قبل جلسة البيع . ونصت
المادة ٣١ منه على أنه يستمر العمل بأحكام القانون
رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٨ الخاص بوقف البيوع
الجبرية من أول يناير سنة ١٩٣٩ لغاية ٣٠ يونيه
سنة ١٩٣٩ فهذه النصوص صريحة فى ترتيب
الايقاف إذا ما أدى قسط من ثلاث متأخرة وهذا
الايقاف يدفع الخطر وبالتالى يزيل سبب
الاستعجال .

ومن حيث انه وقد أصبحت الاجراءات
موقوفة الى أجل معين لا يستطيع الدائن فيه ملاحقة
الاطيان بما يبعد عنها خطر نزع الملكية أصبح
الاجراء الآن سابقا لأوانه غير داخل فى ولاية
هذه المحكمة القضاء به لعدم توافر الضرورة
الملحجة الداعية اليه ولا يرد على هذا بأن المدعين
وقد حرصوا على دفع الخطر بتقديم ما لهم يكون
جزاؤهم جزاء المقصر . إذ الحراسة ليست مكافأة
لجهد ولا عقابا لمسى إنما اجراء تدعو اليه ظروف
الواقع تحقيقا للصالح العام والمدعون يملكون
الرجوع على الشركاء بما دفعوا من المحصولات
وغيرها بل والاطيان ذاتها ضامنة للوفاء .

ومن حيث انه وان كانت المدعى عليها
العاشرة قد قبلت أن يقام المدعى الثانى حارسا على
الاطيان الموضوع اليد عليها منها فان قبولها هذا
لا يقيد هذه المحكمة ولا يلزمها لعدم توافر عناصر
الاستعجال فى الدعوى إذ هو مناط الاختصاص
وهو مرتبط بالنظام العام لا يملك القاضى الخروج
عليه ولا يستطيع ذوو الشأن الاخلال به باتفاق
خاص بينهم (حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى
٢٥ - ٢ - ١٩٢٦ مجلة الاحكام المختلطة س ٣٨

منها الالتجاء إلى قاضى التنفيذ بطلب النصفه منه . فاذا كان الاعتراض على التنفيذ مآله أنه لا يمكن التنفيذ إلا على مرتب المحجوز عليه فى الوقف إلا فى حدود القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ فان الحكم الصادر بتثبيت الحجز التحفظى لا يمكن تنفيذه إلا فى الحدود المنصوص عليها فى المواد ٤٣٤ وما بعدها مرافعات . ولا يمس فى ذلك قوة الحكم الصادر بالدين وتثبيت الحجز .

٢ — يختص قاضى الأمور المستعجلة بعدم تأييد حجز مال المدين لدى الغير الباطلة بطلاناً جوهرياً كتوقيعها على ما لا يجوز الحجز عليه قانوناً ويعتبر الاستعجال متوفراً نتيجة للضرر الذى قد يلحقه المحجوز عليه من حبس ماله بدون وجه حق أو سند من القانون وعدم تمكينه من الانتفاع به واستغلاله

٣ — بنى القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ على الاعتبار الأساسية التى أدت إلى تشريعه وهى (١) إرادة المشرع من ملاحظة المصلحة العامة وملاحقة البر والرحمة (٢) إرادة المالك وهو الواقف من تحقيق ما قصده بالوقف ومنع الورثة والمستحقين من التصرف فى المال الموقوف لكفائتهم شر الحاجة (٣) طبيعة الحق فى ذاته لأن ريع الوقف وإن كان قابلاً فى ذاته للتصرف فيه ممن يستحقه إلا أن بعض المحاكم تتردد فى قبول هذا المبدأ على علته . ولذا ندخل الشارع لانقاذ قلة غير قليلة أثبت العمل أنها أصبحت هدفاً لأطماع الدائنين . كما قصت العواطف الانسانية بهذا التدخل ليجد

المستحقون ما يقوم بأودهم .

٤ — لا يكفى القول بأن الدين أصبح ثابت التاريخ بمجرد صدور حكم به يرجع وجوده إلى ما قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٤ بل يجب أن يكون الدين ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٣٤ بإشارة مادية على السند المثبت له . ولا يغنى عن ذلك شيئاً استصدار حكم يرجع الدين إلى قبلها . وقد وضع القانون هذا الضابط وحده على سبيل التحديد لاعتبارات عديدة .

٥ — إن الأثر الرجعى للحكم لا يكون إلا ابتداء من تاريخ رفع الدعوى لا قبلها . فاذا كانت دعوى الدين فى الواقع دعوى حساب لا تعرف نتيجته إلا بالتصفية النهائية التى لا تحصل إلا بعد صدور الحكم المحكمة

وحيث أنه لا شك فى أن القانون قد رسم فى المحجوز التحفظية طرقاً للتظلم من الأوامر الصادرة بها إما إلى القاضى الأمر بها أو إلى محكمة الموضوع الذى أوجب طرح النزاع عليها للفصل فى صحتها أو بطلانها وأنه ليس لقاضى الأمور المستعجلة أن يفصل فى نزاع يتعلق بها من حيث تعديها أو الغائها ما دامت دعوى صحة الحجز مطروحة أو ستطرح حتى أمام قاضى الموضوع لأنه إذا تدخل فيها والغى الأمر الصادر بها وكان ثمت نزاع فى الموضوع بان قامت دعوى صحة الحجز لترتب على ذلك أن تسقط الدعوى وتنتهى من أساسها إن كان هذا كله مقرراً وبمعنا عليه إلا أن الأمر فى هذه الدعوى يختلف عن هذه المبادئ التى لا نزاع عليها لأنها دعوى لا

التنفيذ عليه شأنها في ذلك شأن الموظف في إحدى جهات الحكومة الذي يحجز على مرتبه وفاء لدين نفقة فان الحكم الصادر ضده بدين نفقة لا يمكن تنفيذه على مرتبه الا في حدود القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ وعلى وجه ادق المستخدمين وارباب المعاشات في غير جهات الحكومة فان الحكم الصادر بتثبيت الحجز التحفظي الذي يوقع تحت يد مخدومهم لا يمكن تنفيذه الا في الحدود المنصوص عليها في المواد ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ من قانون المرافعات

وحيث انه لا نزاع في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم بعدم تأييد حجز ما للمدين لدى الغير الباطلة بطلانها جوهريا كتوقيها على مال لا يجوز الحجز عليه قانونا ويعتبر الاستعجال متوفرا نتيجة للضرر الذي قد يلحقه المحجوز عليه من حبس ماله بدون وجه حق او سند من القانون ، وعدم تمكنه من الانتفاع به واستغلاله في شئون نفسه بصرف النظر عما اذا كان غنيا او فقيرا لا شيء الا لأن لكل شخص الحق في استثمار ماله بدون أى تعطيل كما يريد ويهوى وبالطرق التي يراها نافعة ومفيدة له « راجع قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب ص ٥٢١ نبذة ١٠٣٤ و ص ٥٢٣ نبذة ١٠٣٨ و ص ٥٤٥ نبذة ١٠٧١ و مصر اهلي مستعجل الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٣٦ المحاماة ١٦ عدد ٤ ص ٢٧ و حكمي محكمة الاستئناف المختلط الصادرين في ٢٥ يناير ، ١٥ فبراير سنة ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ٧٠ » .

وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٤ نصت على انه « لا يجوز الحجز على حصة مستحق في وقف او التنازل عنها الا فيما زاد عن ١٢٠ جنيتها سنويا » وبذلك يكون

تتعلق في شيء ما بالغاء حجز تحفظي صدر به امر من القاضي او تعديل او اهدار للحكم الصادر بصحة هذا الحجز وتثبيته مهما شاب هذا الحكم من الشوائب وانما هي تتعلق الآن بحجز اصبح تنفيذا على مال تقول المدعية انه لا يجوز الحجز عليه طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٤ . وتقول ايضا بحق انها انما تريد بها ازالة عقبة اثارها المدعى عليها الأولى بسبب تنفيذها الحكم المذكور على وجه يتعارض مع القانون فليس هناك نزاع في ان الحكم الصادر لها هو حكم واجب الاحترام واجب التنفيذ وانما في حدود القانون وفي مداه والذي يرعى ذلك هو قاضي التنفيذ اذا ما طرح الامر لديه لان حكم تثبيت الحجز معناه ثبوت الدين في ذمة المحجوز عليه وصحة الاجراء التحفظي الذي اتخذ في مجموعه الى ما قبل التنفيذ اما العقوبات التي تنشأ بعد ذلك عند التنفيذ فهي انما تتعلق بالذات بقواعد التنفيذ لا يجوز ان يتجاوز طالب التنفيذ فيها المراسم والاشكال والحدود التي يجب ان يصل في نطاقها وللمتضرر منها الالتجاء الى قاضي التنفيذ بطلب النصف منه . ومع ذلك فقد كان يكون لدفاع المدعى عليها الأولى محل من الاعتبار ان كان الحكم المنفذ به قد اشار في اسبابه او منظوقه الى ان الحجز اصبح واجب النفاذ حتى على مبالغ ١٢٠ جنيتها التي حرم القانون المشار اليه التنفيذ عليها اما وانه لم يشر بشيء الى ذلك فان التنفيذ يجب ان يكون في ظل القوانين الواجب العمل بها في حدود تنفيذ الاحكام . فاذا ما تظلمت المدعية من تنفيذ المدعى عليهم للحكم المذكور فليس معنى هذا انها تريد من قاضي الأمور المستعجلة اهدار الحكم او تعديله وانما تريد ان يكون تنفيذه طبقا للقانون على مال يمكن التنفيذ عليه لا على مال حرم القانون

ربيع المستحق لغاية هذا القدر هو من الأموال التي لا يجوز حجز عليها قانونا

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى في غير محله ويتمين رفضه

وحيث ان المدعى عليها المذكورة طلبت احتياطيا رفض الدعوى مستندة في ذلك الى وجهين الأول - ان المدعية لا تدخل في أعداد الأشخاص الذين يحميهم القانون المشار اليه إذ قد نصت المذكرة الايضاحية له في بيان الاعتبارات التي دعت الى سنه على ان المصلحة العامة تقتضي بمقاومة حيل المرابين لأن اقراض المستحقين يخفى دائما فوائد ربوية يحرمها القانون ويعاقب عليها . وعلاقة المدعية بالمدعى عليها الاولى هي علاقة ناظر وقف اغتال حقوق احد المستحقين تملك الحقوق التي ليست في الواقع الا وديعة تحت يده فاذا تصرف فيها فقد خان امانته وبدد الوديعة ولا يمكن ان يحمى القانون المجرمين . والثاني ان المادة الرابعة من القانون سالف الذكر نصت على عدم سر بانه على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به . واستحقاق المدعى عليها التي حكم لها بها انما ترتب في ذمة المدعية ابتداء من سنة ١٩٣٩ كما يبين ذلك من مراجعة ملف قضية الدين المضمومة والاحكام معانة للحقوق لا منشئة لها

وحيث انه عن الوجه الاول فان الاعتبار الذي اشارت اليه المدعى عليها ليس هو الاعتبار الوحيد الذي دعا الشارع الى سن هذا القانون . وقد أبانت المذكرة الايضاحية الملحقه به هذه الاعتبارات تفصيلا وارجعتها الى أسس ثلاث . الأول ارادة المشرع من ملاحظة المصلحة العامة وملاحظة البر والرحمة . والثاني ارادة المالك

وهو الواقف من تحقيق ما قصده بالوقف ومنع الورثة والمستحقين من التصرف في المال الموقوف . اكفايتهم شر الحاجة . والثالث طبيعة الحق في ذاته لأنه وان كان ربيع الواقف قابل لذاته للتصرف فيه ممن يستحقه ويجوز للدائن توقيع الحجز عليه تحت يد الناظر الا ان بعض المحاكم قد تردد في قبول ذلك فقضى بانه لا يجوز حجز جميع الاستحقاق بسبب مديونية المستحق للوقف او لغيره وقضى البعض الآخر بانه لا يجوز الحجز على الاستحقاق الا بالنسبة التي تحجز بها مرتبات الموظفين طبقا للمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات باعتبار ان الاستحقاق حكمه - سنكم المرتبات المنصوص عليها في المادة المذكورة وهذه الاعتبارات رأى المشرع ان المصلحة العامة تدعو الى تدخله . لانقاذ غير قليلة اثبت العمل انها اصبحت هدفا لاطماع الدائنين وحيلهم ، وكذلك تقضى العواطف الانسانية بهذا التدخل حتى يجد المستحقون ما يقوم بأودهم فيصرون ماء وجوههم وبينهم الشيوخ والمرضى والارامل والايام وكثير منهم من سلاسل اسر شريفة يجب رعايتها والمحافظة على كرامتها (راجع المذكرة الايضاحية الملحقه بهذا القانون مجموعة الملاحق لدور الانعقاد العاشر لمجلس الشيوخ الملحق رقم ٢ ع . ص ٣١٩ وما بعدها) اما القول بحرمان كل من يكون ناظرا على وقف من التمتع بهذا القانون بالنسبة لديون المستحقين عليه فهو قول غير جدير بالالتفات اليه إذ ليس في نصوص ذلك القانون او في نصوص القانون العام ما يميز دين المستحق في وقف على الناظر عليه عن غيره من سائر الديون

وحيث انه يتبين من مجموع ما تقدم ان القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٤ انما شرع لتحقيق مصلحة عامة رآها الشارع لاعتبارات مختلفة فهو

بذلك قانون من قوانين النظام العام ينبغي التزام حدوده كل الالتزام

« وحيث انه بالنسبة للوجه الثاني من دفاع المدعى عليها فقد نصت المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على عدم سريانه على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به . والفكرة التي حدثت بالمشروع لا يجاب اثبات التاريخ انما روعى في تقريرها وضع ضابط معين دون سواء لصيانة الحقوق المكتسبة التي لم يرد مساسا بها . فكل دليل غير ثبوت التاريخ من اعتراف بسابق المديونية على هذا القانون أو سواء بما لا يرقى الى درجة اثبات التاريخ الذي وردت أحواله في المادة ٢٢٩ من القانون لا يلتفت اليه . نعم ان تلك الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة لم ترد على سبيل الحصر انما ليس هناك أى نزاع في ان اثبات التاريخ انما يكون باشارة مادية على المحرر أو بقيد المحرر في سجل عمومي أو اذا كان في المحرر خط أو امضاء أو ختم ثابت لانسان متوفى . وإثبات التاريخ انما وضع أصلا لحماية الغير حتى يمكن الاحتجاج بالسند عليه . ونص في المادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٤ لحماية المصلحة العامة من عبث العابثين أو قد يشترط الدائن على مدينه انه لا يقرضه ديناً أو يتعامل معه إلا بعد استصدار حكم به يذكر في وقائعه وأسبابه ان الدين سابق على تاريخ صدور القانون فتنهال بذلك حكمة التشريع (راجع في هذا المعنى حكم مصر مستعجل الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ المحاماة العدد التاسع السنة التاسعة عشرة ص ١٢٨ ورسالة الأستاذ نشأت بك ص ١٤٣) فلا يكفي اذن أن يقال ان ديناً أصبح ثابت التاريخ بمجرد صدور حكم به يرجع وجوده الى ما قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ سنة

١٩٣٤ لأن القول بغير ذلك يجعل هذا الضابط الذي حتمه القانون عديم الجدوى اذ يكفي ان يوضع على السند تاريخ سابق على تاريخه الحقيقي وينص فيه مثلاً على ان فوائد الدين تستحق في تاريخ سابق على سنة ١٩٣٤ ويستصدر بهذا السند حكم من القضاء ينص على سريان الفوائد ابتداء من تاريخ الاستحقاق أى يجعل للدين حتى في منظوقه وجوداً سابقاً على سنة ١٩٣٤ . يكفي أن يلجأ الدائن الى مثل هذه الحيلة وأمثالها للخلاص من الحماية التي شرعها للمستحقين مراعاة للمصلحة العامة ونتيجة هذا كله ان الدين يجب أن يكون ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٣٤ باشارة مادية على السند المثبت له ولا يغنى عن ذلك شيئاً استصدار حكم بعد ذلك برجوع الدين الى ما قبل سنة ١٩٣٤ ولأن القانون انما وضع هذا الضابط وحده على سبيل التحديد حماية للاعتبارات العديدة التي رعى بها دفعا لتلاعب اللاعبين وعبث العابثين

« وحيث ان الاحكام ليست كلها معلنة للحقوق كما تقول المدعى عليها بل بعضها يكون معلناً لها وبعضها يكون مضمناً لها (راجع كارتيتيه ص ١٩٤ نبذة ٣٩٧٤) وانه وان كان حكم الدين الصادر المدعى عليها هو من الاحكام المعلنة للحقوق وعلى فرض التسليم بأنه أثبت وجود الدين في ذمة المدعية قبل سنة ١٩٣٤ إلا أن ثبوت الدين في الذمة قبل سنة ١٩٣٤ شيء وكونه ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٣٤ هو شيء آخر لأن ثبوت التاريخ لا يكون الا في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ أو ما يماثلها من الحالات وكلها تفترض وجود اشارة أو اشارة مادية رسمية يتحقق معها ان السند المثبت للدين كان له وجوداً مادياً في التاريخ الذي أثبت عليه ومع ذلك فان دعوى الدين لم تكن في الواقع إلا دعوى حساب لانعرف نتيجةه إلا بالتصفية

إيجار جديد وليس مجرد امتداد للإيجار السابق بناء على انقضاء مدة العقد القديم أو انتهائه لسبب ما كالفسخ أو التنيه باخلاء مثلاً . ولكن بالرغم من ذلك يبقى المستأجر في العين المؤجرة منتفعاً بها كمستأجر دون اعتراض المؤجر على بقاءه بهذه الصفة . وهذه الرابطة الجديدة منشؤها إيجاب وقبول ضمنيان من المستأجر والمؤجر الأول ببقائه في العين والثاني بعدم اعتراضه على ذلك . أساسه قرينة هي علم المؤجر بوضع يد المستأجر على العين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإجارة بقصد استمراره في الإيجار . أما بقاء العين المؤجرة زمنياً سيراً تحت يد المستأجر القديم بعده مضي مدة الإجارة الأمر الذي يعد تسامحاً وتساهلاً من المالك فلا يعتبر تنفيذاً لإيجار جديد قبله المالك

المؤجر

وحيث أن التجديد الضمني لعقد الإيجار هو إيجار جديد وليس هو مجرد امتداد للإيجار السابق بناء على انقضاء مدة العقد القديم أو انتهائه لسبب ما كالفسخ أو التنيه باخلاء مثلاً ولكن بالرغم من ذلك يبقى المستأجر في العين المؤجرة منتفعاً بها كمستأجر دون اعتراض المؤجر على بقاءه بهذه الصفة فمنها أساس الرابطة الجديدة ومنشؤها إيجاب وقبول ضمنيان من المستأجر والمؤجر - الأول ببقائه في العين والثاني بعدم اعتراضه على ذلك أساسه قرينة هي علم المؤجر بوضع يد المستأجر على العين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإجارة بقصد استمراره في الإيجار أما بقاء العين المؤجرة زمنياً سيراً تحت يد المستأجر القديم بعده مضي مدة الإجارة الأمر الذي يعد تسامحاً وتساهلاً من المالك فلا يمكن اعتباره تنفيذاً لإيجار جديد قبله المالك .

النهائية تلك التصفية التي لم تحصل إلا بعد صدور الحكم ولا يمكن أن يكون لها أثر رجعي إلا ابتداء من تاريخ رفع الدعوى اللاحق بكثير على سنة ١٩٣٤ (راجع في الأثر الرجعي للأحكام كارتنييه ص ٤١٩ نبذة ٩٧٥ وما بعدها) وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحجز موضوع هذه الدعوى لا أثر له إلا فيما زاد على مبلغ ١٢٣ جنبها من استحقاق المدعية في صافي الربح لأن الاستحقاق إلى هذا القدر هو بلا شك من الأحوال التي لا يجوز الحجز عليها ويكون الدين المنفذ من أجله ليس من الديون الثابتة بالتاريخ قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٤ حتى تستفيد المدعى عليها الأولى من الاستثناء الوارد بالمادة الرابعة منه ومن ثم يتعين اجابة المدعية الى ما طلبت بالنسبة إلى هذا الشق من الدعوى .

وحيث أنه بالنسبة إلى طلبها الخاص بصرف المستحق المحجوز عليه فيما بلغ ١٢٠ جنبها أو أقل من استحقاقها فهو طلب لا يمكن هذه المحكمة اجابتها اليه لأنه ليس من سبيل أمامها لمعرفة قيمة المستحق لها على وجه التحديد أو وجه التقريب كما أنها لا تملك البحث والتقصي للوصول إلى ذلك التحديد لأنه أمر يتعلق بالموضوع ولا يحسب إلا بعد تصفية الحقوق وهو ما لا تملكه المحكمة لخروجه عن حدود الولاية القضائية لقاضي الأمور المستعجلة

(قضية السيدة مبروكه المصري ضد السيدة نظه على المصري عن نفسها وبصفقتها وأخزين رقم ٦٠٨ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي أحمد حسني خير الله)

٦٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
قضاء الأمور المستعجلة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩

إجارة . التجديد الضمني . إيجار جديد . متى يعتبر كذلك .

المبدأ القانوني

أن التجديد الضمني لعقد الإيجار هو

٦١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٣ يناير سنة ١٩٤٠

- ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - بتسليم أشياء محجوزة - مناعته - الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق الملكية فيها - غير متنازع عليها - جدية الحجز - بأمر أو سند لا تأخير
- ٢ - حوالة - القضاء - بملكية المختال - فصل في أصل الحق - خروجه عن اختصاص القضاء المستعجل
- ٣ - حجز - اختصاص القضاء المستعجل برفعه - عدم الاستئناف - شروطه

المبادئ القانونية

(١) ان مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة هو الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق يملك تقدير حق - وق كل من الطرفين تقديراً مؤقتاً ويدخل في ولايته ولا شبهة الاذن بتسليم الأشياء المحجوزة إلى مالكمها إذا لم تكن هذه الملكية موضوع نزاع جدي سواء كان الحجز متوقفاً بسند أو باذن من القضاء - ولا يرد على هذا بأن في الاذن بتسليم المال رفيع للحجز - فان الأمر بالتسليم لا يحول وطالب الحكم بصحته ومناط الاذن بالقبض أن لا يكون ثمة نزاع على الملكية بل توافرت أسانيدها فخرج المال من ملك المدين المحجوز عليه إلى غير عودة فأنثر الحوالة تمت صحيحة أو إلى سبب آخر من أسباب الملكية لا شبهة فيه

(٢) انه وان كانت الحوالة تنقل الدين إلى المختال إلا أنه لا شبهة في أن تقرير أثرها ونفاذ مفعولها يتضمن القضاء بملكية المختال للدين موضوعها والمتفق عليه - وليس ثمة خلاف فيه - اذ الفصل في الملكية يخرج من سلبطان القضاء المستعجل وبذلك يخرج

وحيث انه لا شبهة أيضاً في أن ولاية قضاء الأمور المستعجلة مناطها الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق يملك ولا ريب تقدير مركز كل من المتنازعين تقديراً مؤقتاً لتعرف اختصاصه إذ هو قاضيه ليأذن بإنشاء مركز مؤقت إلى أن يقول القضاء الموضوعي كلمته إلا أن هذا لا يحول دون اتخاذ كافة الاجراءات التحفظية السريعة التي تصون الحق أو دليله ولو ترتب عليها ضرر جسيم لصوالح أحد الخصمين

وحيث ان القرائن التي ساقها المدعى عليهما على تجديد العقد ضمنياً لا تنفيده إذ العقد محدد المدة وقد تم التنبيه في الأجل الذي ضرب له والعقد شريعة المتعاقدين والدعوى بأن العقد قد تم في أغسطس ينفذه حصول التنبيه في شهر يوليه فكيف تم اذا لم يكن للعقد قيام سابقاً أما التصريح بجنى الثمار في أو ان استوائها فلا يفيد أيضاً تجديداً إذ هو كما قدمنا عقد جديد يجب أن يتم بإيجاب وقبول وإصرار وزارة الأوقاف على عدم التجديد لا ينفذه شبهة واحدة تدل على الرضاء ببقاء المدعى عليهما كمستأجرين ولذلك يتعين اعتبار العقد منتهياً وان وضع يد المدعى عليهما على العين المؤجرة لا يستند إلى سبب قانوني يبرره بل هو في حكم الغصب .

وحيث انه بانتهاء العقد وانقلاب وضع يد المدعى عليهما من مستأجرين إلى غاصبين وانهميار شبهة التجديد تصبح دعوى الطرد من اختصاص هذه المحكمة لما في استمرار بقاء المدعى عليهما على العين من خطر جسيم على حقوق المدعية مما يوجب وضع حد له .

.....

(قضية وزارة الأوقاف بصفتها ضد محمد علام وآخر
رقم ٢٢١ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة القاضي محمد نجيب أحمد)

بمقتضى التنازلين السابق التنويه عنهما لهذا يطالبان
انقضاء بصرف جميع المبالغ المتنازل عنها .
وحيث ان المدعى عليه الاخير دفع الدعوى
بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها
وحيث انه قد استبان من مطالعة وثائق
كل من طرفي الخصومة ما يلي :

أولاً — بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٨ اتفق
مورث المدعيات والمدعى عليه الثالث على أن
يفتح الأول للثاني حساباً جارياً لغاية ثمانمائة جنيه
في مقابل تنازل الاخير الأول عن قيمة قوائم
الأشغال المبينة بعمد تنازل الراسي مزادها عليه
بمبلغ ١٢٠ ج وصرح الثاني للأول بمقتضاه أن
يقبض مباشرة وبالتوالي سواء من وزارة المالية
أو الأشغال أو غيرها جميع المبالغ التي استحققت
أو تستحق ولو زادت عن الثمانمائة جنيه قيمة
الاعتماد المفتوح .

ثانياً — بتاريخ ٢٨/١١/١٩٣٨ اتفق المدعيات
باعتبارهن ورثة لمحمد افندي كامل مع المدعى
عليه الثالث وسويا حسب باب الاعتماد السالف
التنويه عنه في عقد ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٨ وأجاز
المدعى عليه الثالث بمقتضى الاتفاق الجديد
للمدعيات أن يقبضن مبلغ ٦٣٠ ج من جملة
الباقى من مستخلصات عملية انشاء مصرف
منخفض قاو وفرعه

ثالثاً — بتاريخ ٦/١٢/١٩٣٩ أوقع المدعى
عليه الرابع حجراً تحفظياً تحت يد المدعى عليهما
الأولين وفاء لمبلغ مائة وخمسين جنيهاً مستنداً
في ذلك الى سند محرر بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٨
وحيث انه ثابت من مذكرات المدعى
عليهما الاخيرين ان الاخير تعهد للأول بدفع
الأموال اللازمة لعمليتي بناء وحدتين صحيتين
بناحيتي بني عدى والغنائم وانه تنازل اليه عن
مستخلصاتهما بمصلحة الشئون القروية وان السند
سبب الحجز تدخل قيمته في هذه الأموال —
ويذهب الحاجز المدعى عليه الاخير الى أنه أمده
المدين (المدعى عليه الثالث) بجميع المبالغ التي

عن ولايته القضاء برفع الحجز ولو توقع على
دين كان موضوع حوالة سابقة إذ ذلك
يقتضيه ترجيحاً وقطعاً في أصل الحقوق
مثار النزاع .

(٣) انه وان كان الأصل الا يختص
قاضي الأمور المستعجلة برفع الحجز على دين
موضوع حوالة سابقة الا أنه استثناء من
ذلك قد استقر الرأي على جواز تجاهل هذا
الحجز باعتباره عقبة مادية في سبيل المختال
بالدين بقيود تكاد تجعل هذا الاختصاص
في أضيق الحالات تصوراً وهي توافر
الاستعجال والخطر . وعدم النزاع في الحوالة
وملاءة المحال في حالة الرجوع

الموكل

و من حيث ان محصل دعوى المدعيات انه
سبق أن رسا عطاء مقاوله عملية انشاء مصرف
منخفض قاو وفروعه التابع لوزارة الأشغال
وعملية اصلاح دورات مياه مساجد بمديرية
جرجا التابعة لمصلحة الشئون القروية على المدعى
عليه الثالث وان الاخير قد تنازل لمورثين عن
جميع المبالغ التي تستحق طرفها في هاتين العمليتين
وذلك بموجب تنازل رسمي مصدق عليه أمام
محكمة عابدين الأهلية بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٨
وانه فضلاً عن ذلك فقد تنازل المدعى عليه
الثالث اليهن عن جميع المبالغ المستحقة له خصماً
من مطلوبهن قبله وصرح لهن بصرفها بدون قيد
أو شرط وذلك بموجب تنازل رسمي مصدق عليه
أمام محكمة مصر الأهلية بتاريخ ٢٨/١١/١٩٣٩
إلا أن المدعى عليهما الثالث والرابع توأما
بقصد الاضرار بهن فأوقع الاخير حجراً تحفظياً
بتاريخ ٦/١٢/١٩٣٩ على هذه المبالغ تحت يد
المدعى عليهما الأولين باعتبارها ملكاً للمدعى
عليه الثالث وهو حيز باطل قانوناً لأنه توقع
على أموال خرجت من ملكية المدين المذكور

تفريعا على هذا المستقر والذي لا خلاف فيه يخرج عن ولايته القضاء برفع الحجز ولو توقع على دين كان موضوع حواله سابقة إذ ذلك يقتضيه ترجيحها وقطعا في أصل الحقوق مشار النزاع .

د وحيث انه وان كان الاصل ألا يختص قاضي الأمور المستعجلة برفع الحجز المتوقع على دين موضوع حواله سابقة إلا أنه استثناء من ذلك قد استقر الرأي على جواز تجاهل هذا الحجز باعتباره عقبة مادية في سبيل المحال بالدين بقيود تكاد تجعل هذا الاختصاص في أضيق الحالات تصورا — محصلا وجوب توافر الاستعجال والخطر وألا يكون ثمة نزاع في الحواله وأن يكون المحال مليئا موسرا في حالة الرجوع وهي حالات ان توافر بعض أركانها فاجتماع الكل في حكم النادر لما يشير الحاجز في كثير من الأحوال من مطاعن في جدية الحواله مما قد لا يستطيع تجاهله لعدم توافر الوسائل للكشف عن حقيقته ونظرا لخطورة هذا الاجراء لم يتردد القضاء في طلب الضمانات الكفيلة برد المبالغ ولا شك أن اثبات المقدرة والميسرة على عاتق طالب الصرف دون سواه .

د وحيث ان المدعى عليه الأخير يطعن في الحواله الصادرة للمدعيات ويذهب إلى أن دين مورثن قد صنف وأدى بعد وفاته وان تملك الحواله اللاحقة لمقد فتيح الاعتماد لم تتم إلا اضرارا به لحرماته من الحصول على دينه فضلا عن أنه يدعى أنه قد أمد المدين بمبالغ تكمل للمقاوله . موضوع العطاء الذي رسي عليه ويذهب المدعيات إلى أن الدين موضوع الحجز صوري لاحقيقة له فالطرفان يطعن كل منهما في دين الآخر والصورية المطلقة جائز لإثباتها بكافة الطرق بما فيها البينة — وتجاهل كل هذا الواقع واستبعاد كل تلك المطاعن يمس حقوق الخصوم بما يحرم على هذه المحكمة تناوله .

احتاج اليها للصرف على عملية مصرف قانو نظرا لوفاة مورث المدعيات وإيقاف العمل وحاجة المقاول الى المال ويذهب المدعى عليه الأخير أيضا الى أن المدعيات قد تسلمن كافة حقوق مورثن وان الاقرار الأخير المصدق عليه في ١٩٣٩/١١/٢٨ لم يعمل إلا اضرارا به ونكايه فيه د وحيث ان مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة هو الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق يملك تقدير حقوق كل من الطرفين تقديرا مؤقتا ويدخل في ولايته ولا شبهة الاذن بتسليم الأشياء المحجوزة الى مالكيها إذا لم تكن هذه الملكية موضوع نزاع جدي سواء كان الحجز متوقعا بسند أو باذن من القضاء وفي هذا تقول محكمة النقض الفرنسية : يختص قاضي الأمور المستعجلة بالأمر — لبؤ من تنفيذ سند قضائي — باستمرار هذا التنفيذ رغم قيام حجز على هذا المال للغير وتسليمه للمحكوم له متجاهلا هذا الاجراء (لويس رون — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في حجز ما للمدين لدى الغير طبعة سنة ١٩٣٦ ص ١٨٣) ولا يرد على هذا بأن في الاذن بتسليم المال رفعا للحجز فان الأمر بالتسليم لا يحول وطلب الحكم بصحته فضلا عن أنه قد يتناول أشياء أخرى

د وحيث انه يخلص مما سبق ان مناط الاذن بالقبض أن لا يكون ثمة نزاع على الملكية بل توافرت أسانيدها واستقر كيانها فخرج المال من ملك المدين المحجوز عليه إلى غير عودة كأثر لحواله تمت صحيحة أو الى سبب آخر من أسباب الملكية لاشبهة فيه (ذات المرجع وجازيت دي باليه ١٩٣٦ - ١ - ٦٧١) .

د وحيث انه وإن كانت الحواله تنقل الدين الى المحال إلا أنه لاشبهة في أن تقرير أثرها ونفاذ مفعولها يتضمن القضاء بملكية المحال للدين موضوعها والمتفق عليه وليس ثمة خلاف فيه إذ الفصل في الملكية يخرج عن سلطان القضاء المستعجل

« وحيث انه قد كان الامر كذلك تعين القضاء بعدم الاختصاص مع الزام المدعيات بالمصاريف (مرافعات ١١٣ م)

(قضية الست خديجة هانم أحمد بصفتها وآخرين وحضر عنهم الاستاذان عمود فهمى جنديه بك ويوسف حكيم ضد وزارة الاشغال وآخرين وحضر عن الثالث الامتاز أحمد حشمت رقم ٤٧٦ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة القاضي محمد نجيب أحمد)

٦٢

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية قضاء الامور المستعجلة

٢٨ مارس سنة ١٩٤٠

١ — العربون . تعريفه - اخذ القضاء المصري بأحكام التشريع الفرنسى

٢ — تطبيق أحكامه - طبقا لنية المتعاقدين

٣ — اختصاص القضاء المستعجل - بتفسير العقود ونيات المتعاقدين - معدوم

٤ — عقد - عربون - تنفيذه . مسقط لمن نفذه في النكول عنه

المبادئ القانونية

١ — الأصل في العربون هو ضمان تنفيذ المتعاقدين تعاقدتهما ثم أصبح جزاء يجزى به الطرف الذى يختار النكول عن العقد الذى عقده وان كان الأصل انه لا يجوز نقض العقود التى تتم بمجرد الايجاب والقبول . ولا نص فى القانون المصرى على أحكام العربون هذه يقابل نص المادة ١٥٩٠ من القانون المدنى الفرنسى وان كان قد جرى العرف على اتباعها أخذا برغبة المتعاقدين فى عقدهما وأقرت المحاكم المصرية هذا العرف فى تفسير قصد المتعاقدين بشأن العربون بشرط أن لا يظهر من شروط التعاقد ان نية المتعاقدين قد انصرفت إلى غرض آخر وإلا

وجب الأخذ بهذا الغرض

٢ — كل دعوى تستند الى تطبيق أحكام العربون ينبغى أن يدور البحث فيها عن نية المتعاقدين فى الأخذ بأحكامه واستنباط هذه النية من شروط التعاقد والعرف الجارى

٣ — تفسير العقود واستخلاص نيات المتعاقدين وتقرير العرف الجارى فى البلاد مما يختص به قاضى الموضوع ولا يملكه قاضى الامور المستعجلة لمساسه بأصل الحق الممنوع عليه المساس به طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات

٤ — تنفيذ العقد المعقود بالعربون مسقط لحق الطرف الذى نفذه فى النكول عنه لأن التنفيذ دليل رضائه بالعقد رضا يمنعه من الرجوع فيه ولأن شرط العربون شرط موقف للعقد فاذا اختار صاحبه التنفيذ فقد ترك حقه فى خيار النكول عن العقد

محكمة

« وحيث ان الأصل فى العربون هو ضمان لتنفيذ المتعاقدين تعاقدتهما ثم أصبح جزاء يجزى به الطرف الذى يختار النكول عن العقد الذى عقده وان كان الأصل انه لا يجوز نقض العقود التى تتم بمجرد الايجاب والقبول . ولا نص فى القانون المصرى على أحكام العربون هذه يقابل نص المادة ١٥٩٠ من القانون المدنى الفرنسى وان كان قد جرى العرف على اتباعها أخذا برغبة المتعاقدين فى عقدهما وأقرت المحاكم المصرية هذا العرف فى تفسير قصد المتعاقدين بشأن العربون بشرط أن لا يظهر من شروط التعاقد ان نية المتعاقدين قد انصرفت إلى غرض آخر

دون أن تستعمل سمو المدعية حقه في نقض العقد تنفيذاً لشرط العربون أم أن حقه هذا مازال محفوظاً لأن الفصل في هذه المسائل كلها قضاء في أمر موضوع يختص بالفصل فيه محكمة الموضوع المختصة .

وحيث أنه يتضح من كل ما سلف أن الفصل في موضوع هذه الدعوى خارج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ويتعين الحكم بعدم اختصاصه بنظرها ولو لم تحضر المدعى عليها وتدفع الدعوى بذلك لأن هذا الاختصاص من مسائل النظام العام التي يجوز أن يقضى فيها من تلقاء نفس المحكمة .

(قضية صاحبة السمو الأميرة نعمت هانم مختار وحضر عنها الاستاذ علي الحلواني ضد الست أمينة علي عفيفي رقم ٢٥٥ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

٣٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٠ أبريل سنة ١٩٣٧

- ١ - الاختصاص العام . سلطان كل دولة . على جميع ما كتبها . في الدعاوى المالية أو الشخصية . قيد هذا السلطان ديني أو سياسي
- ٢ - اختصاص المجالس المالية . أساسه الخطوط العثمانية وأوامر الدولة العلية . الأوامر العالية المصرية
- ٣ - اختصاص المحاكم الدينية . باعتبارها المحاكم المصرية المحلية في مسائل الأحوال الشخصية . عام . وعند اختلاف الدين أو الملة . كذلك

المبادئ القانونية

(١) الأصل في سلطان كل دولة أنه يمتد على جميع من تقلهم أرض الوطن فتفصل محاكمها المحلية في جميع الدعاوى التي تقوم بين أقطابها فيها سواء كانت متعلقة بالأهوال

وفي هذه الحالة يجب الأخذ بهذا الغرض فقد يكون ما قصد إليه المتعاقدان من دفع العربون إنما هو خصمه فيما بعد من ثمن الشيء المبيع أو إثبات أن العقد قد أبرم أبراماً نهائياً . فإذا لم يتمكن القاضي من استجلاء قصد المتعاقدين فقد وجب عليه الرجوع إلى أحكام العربون الآتية الذكر (راجع في هذا كتاب البيع لنجيب بك الهلالي والمراجع والأحكام المشار إليها فيه في الصحيفة ٦٢ وما بعدها)

وحيث أنه يتبين مما تقدم أن كل دعوى تستند إلى تطبيق أحكام العربون ينبغي أن يدور البحث فيها عن نية المتعاقدين في الأخذ بأحكامه واستنباط هذه النية من شروط التعاقد والعرف الجاري .

وحيث أن تفسير العقود واستخلاص نيات المتعاقدين وتقرير العرف الجاري في البلاد مما يختص به قاضي الموضوع ولا يملكه قاضي الأمور المستعجلة لمسأسته بأصل الحق الممنوع عليه المساس به طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات

وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن تنفيذ العقد المعقود بالعربون مسقط لحق الطرف الذي نقذه في النكول عنه لأن التنفيذ دليل رضائه بالعقد رضاه يمنع من الرجوع فيه ولأن شرط العربون شرط موقف للعقد على الرأي الراجح فإذا اختار صاحبه التنفيذ فقد ترك حقه في خيار النكول عن العقد . وليس من شأن هذه المحكمة وهي محكمة أمور مستعجلة أن تبحث فيما إذا كان العقد موضوع الدعوى قد تنفذ بتسليم الأرض المبيعة أو المورّد ببيعها إلى المدعى عليها أم لم ينفذ فيها إذا كان الأجل المحدد للشرط الموقوف في هذا العقد قد فات بفوات يوم ٣١ يولييه سنة ١٩٣٦

أو الأحوال الشخصية . ولكن هذا السلطان مقيد في مصر بقيددين أحدهما ديني وبني على حرية المعتقدات وثانيهما سياسي رتب على المعاهدات وما منحتها من امتيازات للأجانب أو بعض الطوائف

٢ — إن مصدر اختصاص المجالس المالية في القطر المصري يرجع إلى خط كاخانه والصادر في سنة ١٨٢٩ والخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ والمنشورين الصادرين من الباب العالي في ٣ فبراير وأول أبريل سنة ١٨٩١ ولا نزاع في انطباق القوانين المذكورة على القطر المصري ثم الأوامر العالية الصادرة من الدولة المصرية بشأن بعض الطوائف بالقطر المصري

٣ — لا شك في أن المحاكم الشرعية باعتبارها المحاكم المصرية المحلية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية هي المختصة بالفصل في هذه المسائل عند اختلاف الدين أو الملة (المذهب) . وهو ما توحى به المادة ١٨ من الخط الهمايوني وإن كان غير قاطع في وجوب ذلك . وإن اتحاد الملة شرط لتكون المجالس المالية مختصة . وهو التفسير الصحيح لهذه المادة . فإذا اختلفت ملة المتقاضين وجب حتماً الالتجاء إلى المحاكم المحلية العامة بخصوص مسائل الأمور الشخصية . ويؤيده المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

المحكم

ومن حيث أن مبنى الدعوى — كما يستخلص من صحيفة افتتاحها — ومرافعة وكيل المدعى

ومذكرته الختامية — أن المدعى عليها أقامت ضده الدعوى رقم ١٤٢٠ سني ٩٣٧ - ١٩٣٨ أمام محكمة الأزبكية الشرعية — زعمت فيها أنها زوجته منذ سنة ١٩١٥ وطلبت ثبوت زواجها منه وبإلزامه بنفقة شهرية لها وإن المحكمة المذكورة قضت في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ بثبوت الزوجية وبإلزام المدعى بأن يدفع للمدعى عليها مبلغ ٤٠٠ قرش كنفقة شهرية ابتداء من أول مارس سنة ١٩٣٨ وإن هذا الحكم قد استؤنف — فأيدته محكمة مصر الابتدائية الشرعية بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠ — وإن المحكمة الشرعية قد خرجت عن حدود ولايتها — لأنه من المقرر في الشريعة القبطية الأرثوذكسية وهي شريعة المدعى — أن الزواج من أسرار الكنيسة ولا بد لانعقاده صحيحاً من القيام بطقوس دينية خاصة وترخيص الرئيس الديني — وإلا كانت العلاقة غير شرعية لا يترتب عليها أثر ما وأن الطالب متزوج بالسيدة أما كالي عياد — زواجا شرعياً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ٩٣٥ — والشريعة المذكورة لا تسمح بتعدد الزوجات — وأن ليس للمحاكم الشرعية ولاية للحكم بصحة زواج قبطي أرثوذكسي أو الحكم عليه تبعاً بنفقة . بل هذا من اختصاص المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس الذي يطبق قانون الزواج الديني — وخلص وكيل المدعى من ذلك كله إلى أن المحكمة الشرعية — وقد تعدت حدود ولايتها — يسكون حكمها قد وقع باطلاً . وأنه قد أقام دعوى بطلانه أمام محكمة مصر الأهلية المحدد لنظرها جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ . ولكن المدعى عليها قد أصرت على تنفيذه وأعلنته في ٥ مارس سنة ١٩٤٠ بدعوى تطلب حبسه شرعاً عند امتناعه عن أداء ما قضى به فهو

يلجأ إلى هذه المحكمة لتأمر بإيقاف تنفيذ الحكم المذكور ريثما يفصل في الدعوى التي أقامها أمام محكمة مصر الأهلية .

ومن حيث ان وكيل المدعى عليها دفع الدعوى بأن المحكمة الشرعية لم تتعد حدود ولايتها لأن مناط تطبيق الشريعة القبطية الارثوذكسية وضرورة القيام بالطقوس الدينية الخاصة التي تشترطها هذه الشريعة هو لو أن الزوجين يتبعان المذهب المذكور إذن لكان هناك مجال للقول بأن الزواج قد انعقد على غير ما توجبه هذه الشريعة ولكان هناك محل عندئذ للطعن بأنه قد وقع غير صحيح شرعاً فلا يترتب عليه آثار من الزام بنفقة أو نحوه . اما الزوجان مختلفا المذهب ، إذ المدعى قبطي ارثوذكسي والمدعى عليها كاثوليكية ولم تعتق المذهب القبطي الارثوذكسي - فان اختلاف مذهب الزوجين يكون مانعاً من سريان أحكام المذهب القبطي الارثوذكسي - وبالتالي فلا يكون هناك محل لترتب الآثار التي انتهت اليها المدعى على أساس تطبيق المذهب المذكور سواء من حيث اعتبار هذا الزواج غير شرعي والادعاء بشرعية الزواج التالي وحده . المقصود مع السيدة اما كالي أو إنكارا لنفقة على المدعى عليها تفريعاً على بطلان زواجها . وإقرار ذلك للسيدة اما كالي تأسيساً على حجة زواجها وحدها . وخلص وكيل المدعى عليها ان الزوجين وقد اختلفا مذهباً فان المحاكم الشرعية هي صاحبة الولاية في القضاء فيما ينشأ بينهما في مسائل الأحوال الشخصية وبهذه المناسبة يكون الحكم الصادر منها صحيحاً وفي حدود هذه الولاية . ولا تكون للمحاكم الأهلية بعد ذلك سلطان عليها . وانتهى إلى عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث ان الاصل في سلطان كل دولة انه يمتد على جميع من تقلهم أرض الوطن فتفصل محاكمها المحلية في جميع الدعاوى التي تقوم بين القاطنين فيها سواء كانت متعلقة بالأموال أو الأحوال الشخصية . ولكن هذا السلطان قد يسير في مصر بقيدتين : أحدهما ديني وقديني على حرية المعتقدات وثانيهما سياسي وقد رتب على المعاهدات وما منحه من امتيازات للأجانب أو بعض الطوائف . ومصدر اختصاص المجالس المالية في القطار المصري يرجع إلى خط كلخانه المعروف بقانون التنظيمات الصادر في سنة ١٨٣٩ والخطة الهمايونى الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ في عهد السلطان عبد المجيد والذي جاء مؤيداً لما كان متبعاً فيما قبل صدوره وإلى المنشورين الصادرين من الباب العالى أحدهما في ٣ فبراير والتالى في أول ابريل سنة ١٨٩١ والمشمولين على بيانات تفسيرية للخطة الهمايونى المذكور - ولا نزاع في انطباق القوانين المذكورة على القطار المصري باعتبار انها كانت وقت صدورها جزءاً من الدولة العثمانية - ثم إلى الأوامر العالية الثلاثة الصادرة من الدولة المصرية بشأن بعض الطوائف التي بالقطر المصري : (١) الأمر العالى المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ لطائفة الأقباط الارثوذكس والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ والصادر بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ (٢) الأمر العالى الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٣ لطائفة البروتستانت (الانجيليين الوطنيين) (٣) الأمر العالى المؤرخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٥ الخاص بطائفة الأرمن الكاثوليك . وان تاريخ التشريع المذكور للطوائف التي تدين بغير الاسلام ثم مدلول النصوص التي جاءت في التشريع المذكور لا تدع مجالاً جدياً للشك في اختصاص المحاكم

الالتجاء الى المحاكم المحلية العامة بخصوص مسائل الأمور الشخصية . يؤيد هذا ما جاء بالمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة الصادرة في سنة ١٩٣٠ إذ قضت الفقرة الأخيرة منها على انه (لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق) وجاء في المذكرة الايضاحية (كانت المحاكم الشرعية عملاً بالمادة ٢٨ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة في الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر وكانت في ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق) ويستفاد من هذا بداهة ان للمحاكم الشرعية اختصاصا في دعاوى الأحوال الشخصية الخاصة بغير المسلمين .

وطبيعى ان لا يكون ذلك إلا في حالة اختلاف الدين أو الملة وكان الشارع اعتبر الاختصاص على هذا النحو أمراً مفروغاً منه . ووضع قاعدة وضعية لحالة من حالات الأحوال الشخصية وهى طلاق غير المسلم لزوجته غير المسلمة (راجع حكم محكمة مصر الاهلية المؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٣٣ مستأنف مصر . وحكم محكمة النقض والابرار المدنية المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤ قضائية والذي أيد التخريج القانوني الذي انتهى اليه الحكم السالف وأكد أنه صحيح قانوناً ولاشائبة فيه)

ومن حيث انه لا محل لما حاج به المدعى من أن المحكمة الشرعية إذ قد قضت بصحة زوجية المدعى عليها ورتبت على ذلك تقرير نفقة لها على المدعى بصفتها زوجة له - تكون قد خالفت المادة ١٥ من قانون الأحوال الشخصية للاقباط

الشرعية باعتبارها المحاكم المصرية المحلية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية عند اختلاف الدين أو الملة (المذهب) فمقتضى المادة ١٨ من الخط الهمايوني الصادر في ١٨٥٦ أنب مناط اختصاص مجالس الطوائف هو في حالة ما إذا كانت الدعوى بين اثنين من المسيحيين أو اثنين من الرعايا غير المسلمين وهذا التفسير وان كان في ظاهره غير قاطع في وجوب ذلك - فقد قررت نصوص الخط الهمايوني وجوب تشكيل مجلس خاص لنظر الدعاوى المختلطة تجارية كانت أو مدنية إذا وقعت بين مختلفي الدين أو الملة أو المذهب . فلو أن الشارع أراد من اختصاص المجالس المحلية إلى مثل هذه الأحوال في قضايا الأحوال الشخصية لفعل . يؤيد هذا ... أن نص المادة ١٨ جعل اللجوء إلى المجالس المحلية اختيارياً للمتخاصمين لا إلزامياً . وهو ما لا يتفق مع إيجاب المدعى على السعى إلى محكمة المدعى عليه ويؤكد وجوب اتحاد الملة لتكون المجالس المحلية مختصة وبأن هذا هو التفسير الصحيح لنص المادة ١٨ من الخط الهمايوني سالف الذكر وضوح هذه النية لدى الشارع في الأوامر العالية الثلاثة . فقضت المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بالاقباط الأرثوذكس (وهو مذهب المدعى) على ان اختصاص المجلس يقوم فيما بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية ، وهو ما يطابق في مفهومه المادة ٢١ من الأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠٢ بخصوص الانجيليين . ثم المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ الخاص بالأرمن الكاثوليك . وحاصل ما تقدم انه إذا اختلفت ملة المتقاضين فإنه يجب حتماً

العامّة في هذا الشأن . وإذا كان الشارع قد قيد سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر بأن يدين كلاهما بوقوع الطلاق فإنه لم يقيدّها في أمر ثبوت الزوجية بشيء ما وبعبارة أخرى فالقيد السالف استثنائي في حالة خاصة . فلا يجوز التوسع فيه بالقياس على حالة أخرى

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم الشرعي محل النزاع قد صدر من هيئة ذات ولاية وفي حدود اختصاصها وأنه قد أصبح نهائياً وحائزاً للحجية الشيء المحكوم فيه . فلا سلطان لهذه المحكمة في الحد من أثره طبقاً للمادتين ١٦ و ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . ومن ثم فيتعين القضاء بعدم الاختصاص

(قضية راغب افندي عياد وحضر عنه الاستاذ عياد أبو الخير ضد الآنسة فرناند بستارد وحضر عنها الاستاذ محمد حسني رضى رقم ٩٢٥ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد)

الأرثوذكس والذي أقره المجلس الملي العام بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٨ والتي حوى نصها بأن الزواج سر مقدس يثبت بعقد يربط به الرجل والمرأة ارتباطاً علنياً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة . والتعاون على شئون الحياة ، لا محل لهذه الحاجة لأن مناط تطبيق المادة المذكورة لو أن الزوجين كانا متحدى الملة وكلاهما قبطي أرثوذكسي وكان القانون الواجب تطبيقه بهذه المثابة هو قانون الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس

أما إذا قام المانع من ذلك بأن اختلفت الملة فإن هذا الاختلاف فضلاً عن أنه يمنع اختصاص المجلس الملي ويخرله للمحاكم الشرعية فإنه يحول كذلك دون تطبيق القانون الملي بل ، تطبق المحاكم الشرعية قوانينها . وهي قواعد الشريعة الإسلامية مع مراعاة القيود الوضعية التي حددها الشارع لأنها تعتبر قوانين الدولة

قضايا المحاكم الجزائية

٨ . . . اختصاص جنائي . بالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم .

٩ — محاكمة . وحدتها . في الجرائم المستمرة أو المتكررة أو جرائم العادة . غير مقصورة على المحاكم الإقليمية . امتدادها إلى الأفعال التي ترتكب في الخارج . ولو من أجنب . اختصاص المحاكم الإقليمية بنظرها . بشرط وجود الارتباط . ١٠ — اختصاص . في القانون الدولي . بالنسبة لمكان وقوع الجريمة . تحدده بقواعد القانون الإقليمي .

١١ — دعوى عمومية . ضد مرتكب جريمة أو فعل في الخارج . وجوب إقامتها من النيابة . وحدها . لاحق للبدعي

٦٤

محكمة العطارين الجزئية الأهلية

٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩

٥-١ — جرائم . أنواعها : (أ) جرائم وقتية . جرائم مستمرة . (ب) جرائم بسيطة . جرائم عادة . (ج) جرائم مركبة أو مرتبطة . جرائم متكررة . تعريف كل نوع من هذه الأنواع . الضوابط والفوارق بينها . أثر ذلك . أمثلة ٥-٢ — تعدد العقوبات . في القانونين الفرنسي والمصري أثره في كل منهما

- ٢٨ — زنا . أدلته في مصر وفرنسا ، الفوارق بينهما
٣٠ و ٣٩ — زنا . تلبس . معناه . أمثلة
٣١ — مدع مدني . شهادته . سماعها على سبيل الاستدلال
في دعوى الزنا إذا كان زوجا
٣٢ — زنا . خطابات ومكاتيب . جواز استنتاج
حصول الفعل منها . مسألة تقديرية
٣٣ — محضر ضبط . بدعوى بوليس باريس . تنفيذ
لامر قاضي التحقيق . اعتباره حجة بما ورد فيه . عدم جواز
تجاوز البوليس عن حدود الامر . رد الخطابات المضبوطة
في هذه الحالة .

المبادئ القانونية

- ١ — قسم الشراح الفرنسيون الجرائم
إلى : (١) جرائم وقتية instantés وهي التي
ترتكب وتنتهي في وقت واحد ، وضربوا
مثلا لذلك جريمة الزنا التي ترتكبها الزوجة
لأنها تتم بفعل الوطء الذي تأتية مع شريكها
(٢) جرائم مستمرة continués وهي التي
يستمر الفعل المكون لها مدة من الزمن طالت
أو قصرت . وضربوا لذلك مثلا جريمة الزنا
التي يرتكبها الزوج طبقا للمادة ٣٣٩ من قانون
العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ٢٣٩ من قانون
العقوبات المصري القديم (١)

- ٢ — كذلك قسم هؤلاء الشراح الجرائم
إلى : (١) جرائم بسيطة Simples وهي التي
تتكون من فعل جنائي واحد وقتيا كان أو
مستمرا (٢) وجرائم عادة délits collectifs
ou d'habitudes وهي التي تتكون من عدة
أفعال لا عقاب على كل منها مستقلا عن الآخر

(١) يلاحظ أن هذه الجريمة قد أصبحت بعد تعديل
قانون العقوبات المصري سنة ١٩٣٧ جريمة وقتية — ويراجع
فيدال ص ١١٨ طبعة سنة ١٩٢٨ وجارو جز ١ ص ٢٤٧
وجرانمولان جز ١ ص ٢٩٨

المدني في رفع دعواه مباشرة ضد هذا المرتكب . جريمة زنا
وقائها بمصر وباريس . اختصاص محاكم كل منهما بنظرها .
عدم جواز اقامة الدعوى المدنية والعمومية بالنسبة لقائع
باريس .

١٢ — محاكمة . عدم جواز تكرارها مرتين عن جريمة
واحدة . مؤدى ذلك توحيدها . أمام جهة واحدة . بشرط
خضوع المحاكم لسيادة اقليمية واحدة

١٣ و ١٤ — اختصاص . تابع لسيادة اقليمية . عدم
جواز التنازل عنه الى محكمة تابعة لسيادة اقليمية أخرى . أثر ذلك

١٥ — زنا . وقائعه في مصر وباريس . لاسلطان
للمحكمة الاجنبية في هذه الجريمة على ولاية المحاكم المصرية .
اختصاص المحاكم المصرية قبل الاجنبية بنظر هذه الجريمة .
مبررات ذلك .

١٦ — قرار حفظ . من النيابة العمومية — عن وقائع
الزنا في باريس . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه الا عن هذه
الوقائع فقط . حق النيابة العمومية في رفع الدعوى العمومية
بالنسبة لوقائع مصر .

١٧ — زنا . أدلته ضد شريك الزوجة . على سبيل
الحصر . ما هي هذه الأدلة .

١٨ — محركات . صورها . صور شمسية . أثرها في
الاثبات . شروطه .

١٩ و ٢٢ — محركات . صورها . صورها الشمسية .
(الفتوغرافية) . اعتبارها رسما من محرر أصلي . قوتها في
الاثبات في المسائل المدنية . جواز ندب خبراء للتحقق من
أن الصورة تطابق الاصل . جواز إثبات ذلك بالبينة أيضاً .
صلاحية الصورة الشمسية للمضاهاة . أثر ذلك في المكاتيب
في جريمة الزنا .

٢٣ — محركات . مكاتيب خاصة . حرمتها . الاصل
عدم جواز تقديمها للقضاء إلا برضاء الراسل . جواز تقديمها
في جريمة الزنا . مبررات ذلك .

٢٤ — تحقيقات . مرافعات . في قضية خاصة . جواز
الاستناد عليها في قضية أخرى

٢٥ و ٢٦ — زنا . تعريفه . لا يتم إلا بالوطء .
مادون ذلك . لا يعتبر جريمة ولا شروعا . شروط جريمة
الزنا . قيام الزوجية . القصد الجنائي . مدلوله .

٢٧ — زنا الزوجة . اثباته بكافة الطرق . بخلاف الشريك
فأدلته على سبيل الحصر .

وانما تتكون الجريمة ويقوم العقاب من مجموعة من هذه الأفعال كافية لتكوين ركن العادة.

٣ — تنقسم الجرائم أيضا إلى: (١) جرائم مركبة أو مرتبطة complexes ou indivisibles وهي التي تتكون من مجموعة من الأفعال الجنائية يكون كل منها في ذاته جريمة معاقبا عليها وانما يجمعها وحدة القصد الجنائي unité morale أو الارتباط الذي لا يقبل التجزئة indivisibilité أو التي تتكون من فعل جنائي واحد يكون في ذاته عدة جرائم متعددة unité d'acte materiel (٢) وجرائم متكررة continuées ou répétées وهي غير الجرائم المستمرة continuées وتتكون من أفعال لا يجمعها فقط وحدة القصد الجنائي أو الارتباط الذي لا يقبل التجزئة: وتجمعها فوق ذلك وحدة النص القانوني الذي يعاقب عليها unité d'article violé وبصورة أوضح هي الجريمة الواحدة التي ترتكب عدة مرات في فترات متعددة من الزمن طالت أو قصرت

٤ — الضابط القانوني للجرائم المركبة أو المرتبطة أنها ولو أنها تتكون من فعل واحد يعاقب عليه بعدة نصوص في القانون أو من عدة أفعال كل منها له عقاب خاص في القانون إلا أنها كلها انما ترتكب نتيجة لنية إجرامية واحدة والسند القانوني لهذه النظرية أن كل جريمة انما تقوم على عنصرين أساسيين: عنصر مادي élément materiel وعنصر أدبي élément moral فاذا كان الجاني بارتكابه

مثل هذا الفعل أو مثل هذه الأفعال انما يرتكبها تنفيذا لتصميم جنائي واحد لا يجوز أن يتعدد العقاب عنها بتعددتها.

٥ — تتفق الجريمة المتكررة مع جريمة العادة في أن كلا منها يتكون من أفعال متماثلة متحدة في نوعها وطبيعتها وتختلف عنها في أن الأفعال المكونة للجريمة العادة لا يكون كل منها فعلا جنائيا معاقبا عليه. وانما تتكون الجريمة من مجموعة الأفعال المكونة للاعتياد. أما الجريمة المتكررة فان الأفعال المكونة لها يكون كل منها نفس الجريمة التي يكونها مجموعها ومثل ذلك بجريمة الزنا التي ترتكبها الزوجة مع شريكها تنفيذا لعلاقة أئيمة واحدة: فهي جريمة واحدة مهما تكررت أفعال الوطء فيها (١). وان هذه الوحدة في القصد الجنائي لا تجعل حتما من هذه الأفعال المتعددة جريمة واحدة ينبغي معها أن يكون العقاب عنها واحدا. وانما ينبغي أيضا أن تكون المحاكمة عنها كلها محاكمة واحدة. وهذا الوجود مستمد من طبيعتها نفسها وليس بمجرد حق اختياري خاضع لتقدير القاضي (٢).

٦ — إن تقسيم الجرائم إلى مرتبطة ومتكررة

(١) راجع فيدال Cours de droit criminel ص ١٢٣ وجارو هامش ص ٢٤٧ جزء أول

(٢) راجع لا كوست Chose jugé نبذة ٩٤٩ وجارو Inst. criminelle جزء ٢ ص ٤٠٩ نبذة ٥٨١ و بواتقان ص ١١٢ نبذة ٣٢ وجارو Penale جزء ١ ص ٢٤٨ وفيدال ص ١٢٤ وما بعدها

الذى انعقد عليه اجماع الشراح تقريبا (١) واستقر عليه القضاء في فرنسا (٢) لا أهمية له من الناحية العملية في القانون الفرنسى (٣) لأنه لم يأخذ بمبدأ تعدد العقوبات Cumul de peine الذى أخذ به القانون المصرى في المادة ٣٢ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن العقاب في فرنسا — حتى مع عدم الاخذ بالتقسيم المشار اليه — لا يتعدد بتعدد الجرائم التى يكون المتهم قد ارتكبها ما دامت لم تحصل محاكمة عنها.

٧ — أدخل المشرع المصرى في سنة ١٩٠٤ نص المادة ٣٢ في قانون العقوبات وهذا النص لا يوجب وحدة العقاب فقط بل يوجب أيضا اعتبار الجرائم كلها جريمة واحدة . unité de delit ويستفاد منه حتى انه إذا تكرر ارتكاب الجريمة الواحدة عدة مرات تنفيذًا لغرض واحد وكانت مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة — وجب اعتبارها جريمة واحدة (٤).

٨ — القاعدة العامة في الاختصاص الجنائى أن يكون الاختصاص للمحاكمة التى

تقع في دائرتها الجريمة. ولا صعوبة في تحديد الاختصاص بالنسبة للجرائم البسيطة والوقتية أما في الجرائم المستمرة فالاختصاص يكون لكل محكمة وقعت في دائرتها الجريمة. وكذلك الحال في الجرائم المتكررة أو جرائم العادة فإن الاختصاص يكون لكل محكمة ارتكبت في دائرتها فعل من الأفعال المكونة للجريمة ولا يمكن القول في هذه الحالة بأفضلية محكمة على أخرى لأنه من مصلحة العدالة أن تنظر مثل هذه الجرائم مرة واحدة وإمام قاض واحد حتى لا تتشعب عناصر التقدير ولا يقدم اليه الدليل ناقصا أو مجزءا ولا يضار المتهم بتجزئ دفاعه (٥).

٩ — إن وحدة المحاكمة في الجرائم المستمرة أو المتكررة أو جرائم العادة ليست مقصورة على المحاكم الإقليمية المختلفة التابعة لسيادة واحدة بل تمتد أيضا إلى الأفعال التى ترتكب في الخارج ولو من أشخاص أجنبية لا تجوز مقاضاتهم أصلا عنها أمام المحاكم الإقليمية. وفي هذه الحالة يمتد اختصاص المحاكم الإقليمية إلى الأفعال التى ارتكبت

(٣) نصت المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى على أنه لا يجوز معاقبة مرتكب جريمةتين أو أكثر منها اختلفت في نوعها واندمت الرابطة بينهما وقبل أن يحكم عليه في احدها إلا بالعقوبة المقررة لاشدها

(٤) تراجع تعليقات وزارة الحقانية على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤

(٥) راجع جارد Procédure Penale ص ٤١٠ — ومن الامثلة التى ضربها المؤلف المذكور على الجرائم التى من هذا النوع جرائم الزنا التى ترتكبها الزوجة وشريكها تنفيذًا لعلاقة أئيمة واحدة ص ٤٠٩ mehypothèse 3

(١) اعمل الشارع الفرنسى « كجارسون » هذا التقييم لعدم ضرورته في نظرهم وحجتها في ذلك أن الفعل الجنائى متى ارتكب وتمت به عناصر الجريمة المكونة له وجب أن تعدد الجريمة بتعدد ارتكابه وان القول بان وحدة الغرض أو الارتباط غير القابل للتجزئة يجعل من هذه الأفعال كلها جريمة واحدة قول وإن أوحى به قواعد العدالة إلا انه لا يمكن الاخذ به إلا بنص في القانون

(٢) وقد تابع القضاء الفرنسى محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٠ ص ٢٣٧ — ويراجع جران مولان Le droit penal egyptien ص ٢٨٦

في الخارج ما دام الارتباط *indivisibilité* موجودا (١)

١٠ — يتحدد الاختصاص في القانون الدولي بالنسبة لمكان وقوع الجريمة بنفس الأسس والقواعد التي يتحدد بها بالنسبة للقانون الأقليمي (٢)

١١ — يبين من مجموع المواد ٢ و ٣ و ٤ من قانون العقوبات المصري أن القيد الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة والذي يقتضى بأن لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية إنما يسرى على كل جريمة أو فعل *acte* ارتكب في الخارج سواء أكان جريمة تامة العناصر أو الأركان أو كون فقط جزءا من جريمة أو عنصرا من عناصرها. والنص فيه صريح يمنع المدعى بالحقوق المدنية منعا باتا من رفع دعواه مباشرة لا بالنسبة للجريمة التي تمت عناصرها في الخارج فقط بل أيضا بالنسبة لأي فعل من الأفعال الجنائية حتى ولو لم يكون وحده جريمة تامة الأركان بل كان جزءا لا يتجزأ

(١) راجع بواتقان ص ١١٠ و ١١٢ وأحكام محكمة النقض الفرنسية في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٠٦ و ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٦ وما أشير إليها في ص ١١٢ نبذة ٣٣ من كتاب بواتقان - و ترانيفر *le droit pénale international* جز ١ نبذة ١٢٢ ص ١٨٤ طبعة سنة ١٩٢٠ فقد وضع في هذا الصدد قاعدة مؤداهما أن الجريمة تعتبر من الوجهة الدولية أنها قد ارتكبت فوق الأراضي الفرنسية إذا ارتكب فوق أرضها كليا أو جزئيا عنصر من العناصر المكونة لها. أو فعل له أثر في وصفها أو تقدير العقاب عنها وكان متعلقا بمظهر من مظاهر نشاط الجاني . (٢) راجع كتاب ترانيفر المشار إليه في الهامش السابق نبذة ١٢٣ الفقرة الثانية ص ١٨٦

منها وقد أجمع الشراح واستقر القضاء على أن البطلان المترتب على مخالفة هذا الحصر هو بطلان مطلق (٣)

وعلى ذلك لا يجوز أن تقام في مصر الدعوى المدنية وبالتالي الدعوى العمومية بالنسبة لوقائع في جريمة زنا حدثت بباريس ولو أنه لا نزاع في اختصاص كل من المحكمة المختصة في فرنسا والمحكمة المختصة في مصر بنظر جريمة الزنا بجميع وقائعها ما حصل منها في باريس وما حصل منها في مصر وذلك مادام القانون يحرم على المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه مباشرة عن تلك الوقائع

١٢ — ليس معنى القاعدة القاضية بعدم جواز محاكمة الشخص مرتين عن جريمة واحدة أنه إذا أقيمت الدعوى الواحدة أمام محاكم مختلفة كل منها مختصة بنظرها أنه يتمتع على كل منها نظرها وتبقى القضية من غير أن يكون لأيها حق الفصل فيها وإنما معناها أن إجراءات المحاكمة يجب أن توحد وأن الدعوى يجب أن تطرح مرة واحدة أمام جهة واحدة إذا كانت هذه المحاكم خاضعة لسيادة اقليمية واحدة .

١٣ — إذا فرض أن طرحت الدعوى العمومية أمام محكمة باريس للفصل فيها وانتقلت من يد قاضي التحقيق إليها وأمكن القول جدلا بجواز تنازل محكمة تابعة لسيادة اقليمية عن اختصاصها إلى محكمة تابعة لسيادة

(٣) راجع ترانيفر — نبذة ٥٢٩ ص ٦٢٧ و ٦٢٨ وبواتقان . نبذة ٤٩ ر ٥٠ ص ١٢٣

اقليمية أخرى فلا يمكن أن يكون معنى ذلك تعذر نظر القضية على المحكمة المصرية حينما ترفع إليها رفعا صحيحا بسبب طرحها على محكمة باريس أو تعذر نظرها على هذه المحكمة الأخيرة بسبب طرحها على المحكمة المصرية وإلا تعذرت المحاكمة وامتنع عقاب من يستحق العقاب (١)

١٤ — من المقرر قانونا انه لا يجوز لمحكمة من المحاكم أن تتنازل عن اختصاصها المستمد من القانون الخاضعة لسيادته إلى محكمة أخرى خاضعة لسيادة قانون آخر

١٥ — ليس معنى اختصاص كل من محاكم فرنسا والمحاكم المصرية بنظر دعوى زنا ارتكبت وقائعها في مصر وفرنسا منع إحدى هاتين الجهتين القضائيتين من نظرها والفصل فيها إذا رفعت إليها طبقا للقانون بسبب أنها رفعت أيضا إلى الجهة الأخرى إذ لا سلطان لاية محكمة أجنبية في المواد الجنائية على ولاية المحاكم المصرية فيما هو داخل في ولايتها طبقا للقانون، فضلا عن أن الاعتبارات المستمدة من العدالة نفسها تقضى باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل غيرها لأن الجريمة حصلت أولا في مصر وترعرعت وأثمرت ثمرتها أولا في مصر ولأن المتهمين مصريان يقيمان في مصر ولا يمكن أن ينفذ

عليهما في مصر الحكم الذي قد تصدره المحاكم الفرنسية بالادانة ولأن أثر الجريمة الأدبي عالق بالمجتمع المصري قبل علوقه بالمجتمع الفرنسي

١٦ — لا يوجد ما يمنع النيابة العمومية في أي تحقيق تجريه بشأن جريمة واحدة من الجرائم أن تحفظ الوقائع المكونة لهذه الجريمة وتقيم الدعوى العمومية بالنسبة للبعض الآخر. ففي جرائم العادة بجريمة الربا بالفاحش وجريمة الاعتیاد على تحريض الشبان على الفسق والفجور التي تتكون كل منها من مجموعة من الأفعال الجنائية لا يوجد ما يمنع النيابة العمومية بعد التحقيق الذي تجريه من أن تأمر بحفظ بعض الوقائع المكونة لركن العادة لأن اعتبار تراه وترفع الدعوى العمومية فقط عن الوقائع التي تراها ثابتة في نظرها. وقرار الحفظ الصادر منها لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه إلا عن الوقائع التي يتناولها فقط دون غيرها.

١٧ — لا نزاع قانونا في أن الأدلة التي تقبل ضد الشريك في جريمة الزنا التي ترتكبها الزوجة هي أدلة قانونية أوردها القانون على سبيل الحصر الذي لا يقبل التجوز أو القياس وهي التلبس، والاعتراف، ووجود متكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة من الشريك، ووجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

١٨ — ليس لصور المحررات copie - في القانون المدني - قوة في الإثبات force

(١) استندت المحكمة في تبرير هذه القاعدة إلى المبدأ ١٣٤

من قانون المرافعات و ٢٣٥ و ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي

٢١ — لا يجوز أن تقبل الصورة الشمسية كدليل في الإثبات إذا أريد منها إثبات التزام مدني أو إثبات التخالص منه فيما يوجب القانون إثباته بالكتابة - إلا إذا كانت صورة شمسية من محرر رسمي وفي الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من القانون المذكور بجواز أن تكون الصورة الشمسية قد صورت جزءاً من المحرر مع توقيع من صدر منه دون الجزء الآخر أو أن يكون مصورها قد أغفل عمداً إقراراً أو عبارات تثبت التخالص من التزام أو جزء منه ذيلت على المحرر أو ظهرت معه أو وضعت على هامشه أو أن يكون أصل المحرر قد سلم إلى الخصم الصادر منه عند قيامه بالوفاء أو بسبب فسخ الالتزام أو التنازل عنه واحتفظ خصمه بصورته الشمسية ليقدّمها دليلاً على اشتغال ذمة خصمه به في حين أن ذمته قد برئت منه ...

٢٢ - تصلح الصورة الشمسية أداة للمضاهاة لأنه لا يراد بها في هذه الحالة إثبات التزام مدني، وإنما يراد بها أن تكون دليلاً على صدور ورقة من الخصم مكتوبة بخطه (١) وعلى ذلك تعتبر الصورة الشمسية محرراً بكل ما للمحرر من معنى (٢) وبالتالي يكون من

prébante إلا إذا كان موقعا عليهما من الخصم المنسوب إليه صدورهما منه أو إذا كانت صورة شمسية من محرر رسمي محررة بمعرفة أحد المأمورين العموميين . وللقاضي في هذه الحالة النظر في اعتماد تلك الصور وعلى كل حال فإنها تعتبر في مقام مبادئ الشبوت بالكتابة (المادة ٢٣١ من القانون المدني)

١٩ — لا تنطبق لفظة copie تمام الانطباق في معناها على الصورة الشمسية «الفوتوغرافية» لأنها في الواقع ليست صورة وإنما هي رسم image من محرر أصلي . وقد تضاربت الآراء والأحكام فيما إذا كان للصورة الشمسية أية قوة للإثبات في المسائل المدنية . (١)

٢٠ — من التجوز الكثير القول بأن الصورة الشمسية لا تدل على أن المحرر الذي رسمت عنه كان له وجود في عالم الحقيقة إذا اطمأن القاضي - وهو حر في تكوين اطمئنانه بكافة القرائن والظروف المحيطة بالدعوى - أنها صورة صحيحة من المحرر الأصلي ، وعليه عند الشك الاستعانة بآراء الخبراء وشهادة الشهود وكافة القرائن لتكوين عقيدته ، لأن واقعة مطابقتها كليا للمحرر الأصلي ليست إلا واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

(١) تراجع المادة ٢٦١ من قانون المرافعات الاهلي

(٢) تراجع حكما محكمة النقض والابرار الجنائية الصادر أولهما بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٥ ، مجلة المحاماة ، السنة ١٥ ص ٣٤٩ والصادر ثانيهما في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٥ ، مجلة المحاماة - السنة ١٦ ص ١٤٢ — وحكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٢ والمشار اليه في Dalloz ص ٢٤٣ تحت نبذة ٢٤٣

(١) من ذلك ما قضت به محكمة استئناف مصر الاهلية في القضية رقم ١٣١٦ سنة ٤٥ قضائية وما قضت به محكمة الاستئناف المختلطة في اول مايو سنة ١٩٢٤ ، مجلة المحاماة ، السنة السادسة ص ١٨٧ ، وما ذهب اليه بودري لا كانتاري في الجزء ٤ من مؤلفه ص ٢٠٢ نبذة ٢٤٩٨

حق القاضي الجنائي أن يكون اقتناعه بوجود المكاتيب والأوراق الأخرى المكتوبة من الشريك في جريمة زنا الزوجة بكافة طرق الإثبات بشرط أن يكون هذا الاقتناع مبنياً على أساس لا يضار به صالح الدفاع خصوصاً متى اقتنع القاضي بأن الصورة الشمسية صورة حقيقية لا شائبة فيها للمحررات الأصلية ولأن عبارات المحرر وتوقيع الشريك عليه تكون تحت نظره وله إنكاره والطعن فيه بالتزوير إذا شاء. ومن ثم فليس هناك في المواد الجنائية ما يحول بين القاضي وبين قبول الصور الشمسية للمحررات واعتبارها في مقام الأصول متى اقتنع بصحتها ومطابقتها للأصول التي رسمت عنها.

٢٣ - الأصل في المحررات والمكاتيب الخاصة أن لها حرمة لا يجوز المساس بها وأنه لا يمكن تقديم خطاب ما إلى القضاء إلا برضاء من أرسله وقبوله. غير أن القضاء والفقه رأيا أن هذا المبدأ إذا طبق في قضايا الطلاق والتفريق *séparation* المبنية على الادعاء بوقوع الزنا من الزوجة يجعل إثبات هذا الزنا عسيراً إن لم يكن مستحيلاً ويمنع الزوج من أن يقدم للقضاء ما يكون قد وصل إليه من المراسلات التي تبودلت بين الزوجة وشريكها، وبرز القضاء الفرنسي وشرح القانون المدني والجنائي هذا الرأي بأن حرمة عقد الزواج والمحافظة على كيان الأسرة التي هي أساس كيان المجتمع يجب أن تصغر أمامها حرمة المراسلات الخاصة، وإن للزوج

بما له من الولاية على زوجه بصفته رأس الأسرة الحق في مراقبة سلوك زوجه والاطلاع على المحررات التي تبادلها مع الغير وتفتيش مناعها للحصول على الأدلة التي تؤيد أو تنفي شكوكه أو التي تثبت الجريمة التي ثلثت شرفه أو التي توصله إلى إنكار ابن منسوب إليه زوراً (١)

٢٤ - للمحكمة أن تستند على تحقيقات أجريت في دعوى أخرى بشرط أن يطلع عليها الخصوم ويتناقشوا فيها ولا يوجد هناك ما يمنعها من قبول أى دليل متصل بالواقعة المطروحة عليها للحكم فيها أو بالظروف المحيطة بماضى الخصوم وحاضرهم وما صدر منهم من أعمال في الداخل أو الخارج لكي تصل إلى تكوين رأيها في ثبوت أو عدم ثبوت الدعوى المرفوعة اليها (٢) وكذلك لا يوجد ما يمنعها من تكوين عقيدتها من تحقيقات أو مرافعات حصلت أمام جهات قضائية أخرى (٣)

٢٥ - ولو أن القانون لم يأت بتعريف صريح للزنا، إلا أنه مما لا شك فيه أن جريمة الزنا لا تتم إلا بحصول الوطء فعلاً، وأن ما دون ذلك من الصلات غير المشروعة وأعمال الفحش فيما دون الوطء والخلوة غير

(١) راجع بلانيول وديبرت — جزء ٢ — نبذة ٥٧٤ جارسون ص ٩١٠ نبذة ١٤٠ و ١٤٢ ، وشوفر وهيلي . الجزء ٤ ص ٣٩٢ وبواتمان ص ٨٣٥ نبذة ٥٠ .
(٢) راجع جارد Inst. criminel جزء ٢ ص ٢٧٧ و ٢٧٨ ، بواتمان ص ٩٤-٩٦ ، المبادئ الأساسية للعراقي باشا ص ١٣٨ طبعة ١٩٣٩ والجزء ٢ ص ٩٧ طبعة ١٩٢٢ .
(٣) راجع Dalloz, supplement au code penale نبذة ٥٢١١ تحت كلمة *adultère*

المقترنة بوطء فلا يكفي لتكوين الجريمة ولا يعد شروعا فيها — لأن جريمة الزنا لا تتصور إلا تامة فلا شروع ولا عقاب على البدء في تنفيذها (١) ٢٦ — يشترط لتكوين جريمة الزنا غير وقوع الوطء غير المشروع قيام الزوجية وتوافر القصد الجنائي . ويعتبر القصد الجنائي متوافراً متى ارتكب الجاني الفعل علماً أنه متزوج وأنه يواصل شخصاً غير قريبه في الزواج وأن يرتكب الشريك الزنا وهو عالم أن المرأة التي يزني بها متزوجة .

٢٧ — يجوز إثبات زنا الزوجة بكافة طرق الاثبات القانونية ولم يستثن القانون من القواعد العامة سوى حالة شريك الزوجة الزانية (المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات)

٢٨ — تقابل المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات المصري المادة ٣٣٠ من القانون الفرنسي وهذه المادة الأخيرة لا تقبل من الأدلة على الشريك سوى التلبس ووجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه . أما الشارع المصري فقد أضاف الاعتراف ووجود الشريك في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . ولذا ترددت المحاكم الفرنسية بآدى الأمر في اعتبار اعتراف الشريك دليلاً ولكن هذا التردد زال واستقر القضاء فرنسا على جواز قبول الاعتراف الصادر من الشريك كدليل على ارتكاب الجريمة (٢)

٢٩ — أن للتلبس الذي يقصده القانون

في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات معنى خاصاً غير المعنى المقصود في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، فلا يشترط في حالة التلبس طبقاً للمادة ٢٧٦ عقوبات أن يشاهد الشريك وقت ارتكاب الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن الجريمة قد ارتكبت (٣) . كما لا يشترط أن يضبط الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة رجال الضبطية القضائية بل يكفي أن يشاهده أى إنسان . ويجوز إثبات حالة التلبس بكافة الأدلة القانونية ومنها شهادة الشهود . إنما يكون التلبس دليلاً قاطعاً على الشريك لا يحتل العكس إذا ضبط وهو يرتكب الجريمة فعلاً . أما إذا ضبط وهو في غير هذه الحالة جاز له أن يثبت بكافة الطرق أن الزنا لم يقع فعلاً ٣٠ — تعتبر حالة التلبس ثابتة ضد الزوجة وشريكها إذا ثبت للمحكمة من أقوال أحد الشهود أنه رآها جالسة على فخذه وملابس كل منهما غير منتظمة بحالة لا يشك معها في أن الفعل ان لم يكن قد تم فعلاً فهو على وشك الوقوع ، وكذلك إذا وجدت الزوجة وشريكها في غرفة مغلقة ولو في وضوح النهار ورفضاً أن يفتح الباب إلا بعد مضي فترة من الزمن (٤)

(٣) راجع حكم محكمة النقض المصرية المنشور في مجرعة القواعد الجنائية للإستاذ محمد عمر — جزء ٣ — القاعدة رقم ٤٠٩ ص ٥١٣

(٤) راجع البيان بكت ص ٧٥١ نية ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(١) راجع جارو ، جزء ٥ فقرة ١٨٧٣ وجارسون المادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ وأحمد أمين بك ص ٤٦٧

(٢) راجع Dalloz Annoté تعليقا على المادة ٣٣٨ ص ٥١٠ نية ١٦٥ و ١٦٦ وتعليقات جارسون عليها وجارو والبندكت تحت كلمة Adultère

٣١- ولو أن أقوال المدعى المدنى لا تصلح وحدها دليلاً يستمد القاضى منه عقيدته بثبوت التهمة ، إلا أنه لا يوجد ما يمنع فى القانون المضرى من سماعها على سبيل الاستدلال وحتى من سماع المدعى المدنى كشاهد فى الدعوى بعد تحليفه اليمين . غير أن القضاء الفرنسى قد استقر رأيه على أن شهادة الزوج وحدها - إذا ادعى مدنياً - لا يصح أن تنهض دليلاً على الزوجة وشريكها ومن ثم يحسن سماعها على سبيل الاستدلال .

٣٢- ان المجمع عليه فقها وقضاء أنه لا يشترط أن تتضمن الخطابات أو المكاتيب بياناً صريحاً بوقوع جريمة الزنا بل يكفي أن يكون فيها ما يدل على ذلك وأن يستنتج منها القاضى حصول الفعل والأمر متروك لتقديره واقتناعه (١) كماله أيضاً أن يستنتج من ظروف الدعوى وشهادة الشهود والقرائن ما يعينه على فهم عبارات المحرر فهما صحيحا لتكوين عقيدته وتقدير ما إذا كانت تدل أو لا تدل على وقوع الفعل (٢)

٣٣- إن محضر الضبط الذى يحرر بمعرفة مأمور البوليس بمدينة باريس تنفيذاً لأمر الأنابة الصادر اليه من قاضى التحقيق بناء على

(١) راجع حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٨٥٥ ، البانديكت تحت كلمة adultère ص ٧٥ رقم ٢٢٣ - وجارسون المادة ٣٣٨ ص ٩١٦ نبذة ٦٠ ودالوز ريبورتوار ص ١٣٤ نبذة ٨٦ - واحمد أمين بك ص ٤٧٤ - واحمد نشأت بك فى شرح قانون تحقيق الجنايات جز ٢ ص ٦٢٠

(٢) راجع حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٨ يونيو سنة ١٨٥٥ ، البانديكت ص ٧٥٣ نبذة ٢٦٢ - ودالوز ريبورتوار ص ٢٣٤ نبذة ٨ .

شكوى زوج يتهم زوجته بالزنا يعتبر طبقاً لقواعد القانون الدولى حجة بما ورد فيه وفى كل ما أثبتته مأمور البوليس فى حدود أمر الانابة الصادر اليه طبقاً للقاعدة القاضية بأن حجية المحررات تخضع لقانون المكان الذى حررت فيه (Locus regit actum) . فإذا ما تجاوز مأمور البوليس أمر الانابة الصادر اليه كأن يضبط الخطابات التى تبادلتها الزوجة وشريكها فإنه لا يملك ضبط هذه الخطابات ويجب ردها إلى صاحبها (٣) .

(قضية اللجنة رقم ٤٤١ رمل سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى احمد حبنى خير الله وحضر حضرة الامام تادعبدالحيد لطفى وكيل النيابة)

٦٥

محكمة السنبلالوين الجزئية الاهلية

٧ يناير سنة ١٩٤٠

وقف . اعتباره . شخصية مستقلة . عن شخصية الناظر والمستحقين . ملكيته ثمرة اعيانه . استيفاء الاموال الاميرية ونفقات الاصلاح . توزيع الفاضل على المستحقين . لا حق لدائن المستحق فى الحجر التنفيذى على ذراعتة . اعتباره حجراً باطلاً . لا حق لهذا الدائن فى الحجر على ما للوقف تحت يد الغير .

المبدأ القانونى

لوقف شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الناظر وعن شخصية المستحقين وثمره اعيانه مملوكة له يستوفى منها ما يلزم بالمحافظة عليه كالأموال الاميرية ونفقات ترميم الأعيان وأصلاحها حتى تدوم منفعتها وما

(٣) تأيد هذا الحكم استئنافياً من محكمة الاسكندرية الكلا الاهلية فى القضية رقم ١١٤٤ سنة ١٩٤٠ ونشر ما حواه من مبادئ أخرى فى عدد تال .

٣٧

محكمة المحلة الكبرى الجزئية الأهلية

٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠

- ١ - شفعة . شريك على الشيوع . حقه في الأخذ بالشفعة . عدم جواز حرمانه منه . أحوال الحرمان من الشفعة . شفيع . أسبقته في حق الشفعة . تساويه مع آخر . أثر ذلك
- ٢ - شفعة . وجوب انصافها على العقار بتمامه . قصر الطلب على جزء منه . مسقط لحق الشفعة . تعدد الشفعة . حق المحكمة في ترتيبهم .

المبادئ القانونية

- ١ - للشريك على الشيوع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الشفعة الحق في أن يأخذ بالشفعة إذا لم يوجد من هو أسبق مرتبة منه . وهو حق مطلق لا يجوز حرمانه منه إلا بنص صريح . ولا أثر لهذا النص في القانون . وقد عدد القانون الأحوال التي لا تجوز فيها الشفعة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة مما يدل على أنه قصر الحرمان على هذه الحالات وحدها دون سواها وقد جاءت المادة الثامنة مريدة لحق الشفيع في أن يأخذ بالشفعة حتى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفيعاً . والنص الفرنسي (١) لهذه المادة أوضح في الدلالة على ذلك من النص العربي فإذا كان الشفيع أسبق مرتبة من الشريك المشتري ثبت له حق الشفعة . والعكس بالعكس وإذا تساويا مرتبة تقاسما العقار المشفوع إذا

(1) Le droit de préemption subsiste lui-même dans le cas où l'acquéreur se trouverait dans les conditions prévues à l'article 1^{er} pour se rendre lui-même préempteur,

فضل بعد ذلك هو الواجب توزيعه على المستحقين وعلى ذلك فليس لدائن المستحق في الوقف أن يعتمد إلى الحاصلات الزراعية الناتجة من أرض الوقف فيحجز عليها حجراً تنفيذياً على إعتبار أنها ملك لمدينه فإن حجز عليها فحجزه باطل وكذلك لا يجوز لدائن المستحق أن يوقع حجراً تحت يد الغير على ما الموقوف في ذمته وفاء لدين له على المستحق (قضية محمد احمد الساعاتي ضد الشيخ محمود سيد احمد سليط بصفته وآخرين رقم ٧٨٨ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي بدوي حموده)

٣٦

محكمة الجيزة الجزئية الأهلية

١٦ أبريل سنة ١٩٤٠

- ١ - نزاع ملكية . بطلان الاجراءات السابقة على حكمه . عدم جواز التمسك به امام قاضى البيوع .
- ٢ - تنبيه نزاع الملكية . تسجيله . جواز تنازل الدائن عنه . لا حق للمدين في الدفع بطلان الاجراءات لمضى أكثر من ١٦٠ يوماً . دون اعادة تنفيذه

المبادئ القانونية

- ١ - لا يجوز التمسك امام قاضى البيوع ببطلان الاجراءات السابقة على الحكم بنزع الملكية وذلك طبقاً لنص المادة ٦٠٢ مرافعات
- ٢ - تسجيل تنبيه نزاع الملكية انما شرع لمصلحة الدائن نازع الملكية لا لحاق الثمرات بالعقار طبقاً لنص المادة ٥٤٥ مرافعات وعليه فللدائن المذكور التنازل عن هذا الحق . وليس للمدين المطلوب نزاع ملكيته الدفع ببطلان الاجراءات بسبب مضي أكثر من ١٦٠ يوماً على تسجيل التنبيه طبقاً للمادة ٥٤٠ مرافعات .

(قضية حسن عبد العال فرغلى ضد سلامة ابراهيم سلامة رقم ٢٤٣٠ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي عارف محمد)

هي التي تبين ترتيب الشفعاء وتحدد مقدار ما يخص كل منهم في العقار المشفوع . وسيان في ذلك أن يكون المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً أو كان أجنبياً لاحق له في الشفعة أصلاً . إذ يجب على الشفيع أن يطلب الشفعة في العقار جميعه وللمشتري الذي تتوافر فيه صفة الشفيع وكان مساوياً له في المرتبة أن يطالب مقاسمته العقار المشفوع كل على قدر نصيبه في الملك المشاع . هذا لأن حق عدم التجزئة مقرر لمصلحة المشتري وهو وحده الذي يملك التنازل عنه (٢)

(قضية اسكندر حنا يوسف العثماني ضد مرقس يونان جرجس الفار وآخرين رقم ٣٧٨٢ رئاسة حضرة القاضي حافظ سابق)

(١) مقال حامد بك فهمي في المحاماة السنة الثامنة ص ٢٦١ وما بعدها — كتاب الأموال لعمد السلام ذهني بك ص ٦٩٥ . كتاب الشفعة لكامل مرسى بك ص ١٤٥
(٢) كتاب الشفعة لكامل بك مرسى ص ٢٣ و ص ٢١٧ ر ص ٢٢٤

رغب المشتري في ذلك . ولا محل للقول بأنه إذا كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً انتفت الحكمة في الأخذ بالشفعة وهو دفع الأذى المحتمل من الشريك الدخيل . أو الجار الحادث فـ هذا القول مردود بأن سبب الشفعة هو الاتصال بالشركة أو الجوار لما فيه من مظنة الضرر بقطع النظر عن تحقق هذا الضرر أو عدم تحققه (١)

(٢) يجب على الشفيع بمقتضى المادة الحادية عشرة أن يطالب الشفعة في العقار المبيع بتمامه . ولا يجوز له أن يقصر طابعه على جزء منه وإلا سقط حقه في الشفعة . وهذا الحكم يسرى حتى في حالة تعدد من لهم الحق في الأخذ بالشفعة . إذ يجب على من يطالب الشفعة منهم أن يشفع في العقار جميعه والمحكمة

قضايا المحاكم الشرعية

٢ — ورقة الميلاد ليست من الأوراق الرسمية التي يثبت بها نسب الطفل لأنها غالباً ما تكون من إملاء الأم أو القابلة . فنسبة الطفل فيها إلى شخص ما لا يعتبر حجة عليه
٣ — إذا ثبت أن الطفل المنسوب للمتوفى « متبنى » له أو لزوجته بأوراق رسمية لا يكون وارثاً له ولا يحجب أخوة المتوفى عن تعصيب بناته الوارثات .

(مجلة المحاماة الشرعية - السنة الحادية عشرة ص ٣٢)

رقم ٦٨)

٦٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

١٢ يناير سنة ١٩٣٨

وفاة . وورثة . سجب الأخوة بالابن . الرد بانكار الابن لأنه من اللقطاء ومتبنى باقرار المدعى عليها
المبادئ القانونية

١ — قرار الوصاية على الصغير من المجلس الحسبي لا ينهض دليلاً على نسب هذا الصغير لأن المجلس الحسبي عند إقامته للأوصياء لا يبحث عن صحة النسب

٦٩

محكمة الأزبكية الشرعية

١٢ فبراير سنة ١٩٤٠

نفقة . مدع تمرض في تنفيذ حكم . لجنة تنازع الاختصاص
مهمتها . آراؤها . قوتها . هل هي لجنة استشارية للوزير
ليس لقرارها صفة الحكم ؟ وهل هي مسئولة عن تنفيذ
الأحكام ؟ أم هذه المهمة منوطة بوزارة الداخلية ؟

المبادئ القانونية

١ — المحاكم الشرعية هي المحاكم ذات
الاختصاص العام التي يرجع إليها في كل مالم
يؤخذ من اختصاصها بنص صريح

٢ — أحكام المحاكم الشرعية لها كل القوة
التي للأحكام يجب تنفيذها من غير استثناء
بما تذييل به من صيغة التنفيذ المنصوص عليها
في المادة (٣٤٣) من اللائحة

٣ — ما جاء بالمادة الأولى من لائحة
التنفيذ الصادرة في سنة ١٩٠٧ من أنه «يجوز
لكل من كان بيده حكم من محكمة شرعية
أصدرته - وهي تملك هذا الاختصاص -
أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية » ليس
معناه أن تبحث جهة الإدارة في سلطة المحاكم
واختصاصها قبل تنفيذ حكمها - فقد جرى
العمل بغير ذلك وقد ألغيت هذه المادة باللائحة
رقم ٣١ سنة ١٩١٠ فقد نص فيها صراحة على
إلغاء المواد من ٢١ إلى ١٠١ - ومن
ضمنها هذه المادة التي جاءت بها برقم ٩٢ وهي
عبارة عن المادة الأولى من لائحة سنة ١٩٠٧
٤ - نصت لائحة سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٣١
بأنه « على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر
إليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة

أن تعين على إجراءاته » وعلى الرجوع إلى
المحكمة الشرعية إذا حصل إشكال في التنفيذ

٥ - المجالس المالية سلطات استثنائية
قضائية ولبعضها وجود قانوني صحيح وهي
ثلاث طوائف صدرت قوانين باعتمادها -
وطائفة لم تصدر قوانين باعتمادها ومنها طائفة
الأرمن الأرثوذكس » وهي أشبه بالمجالس
العرفية وهي أشبه بأن تكون عملاً سياسياً
قصد به الترفية وإراحة الضمير لا تكسب
أحكامها صبغة قانونية والحكم الصادر منها
أشبه ما يكون بالفتوى

٦ - لا توجد سلطة قانونية للفصل في
تنازع الاختصاص إلا ما نصت عليه لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها الأمر العالي
في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ على تنازع الاختصاص
بين إحدى جهات الحكم في الأحوال الشخصية
وبين إحدى المحاكم الأهلية وعلى التنازع بين
المحاكم الأهلية وجهات الإدارة في المواد ٨٠
- ٨٥ ونص المادة ٨٠ إذا وقع خلاف في
الاختصاص بين إحدى جهات الحكم في
الأحوال الشخصية وبين إحدى المحاكم الأهلية
فيحال الفصل في هذا الخلاف على مجلس
يتشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية ومن قاضيين
من المحاكم الأهلية يعينهما رئيس محكمة
الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينهما الجهة
المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية المذكورة
وهذه المواد لم يعمل بها تقريباً وإن كانت
لا تزال قائمة إلى الآن قانوناً وهي مقيدة بما إذا
لم يكن الحكم نهائياً كما جاء بآخر نص المادة

٨٥ من انه لا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر في قوة حكم نهائي

٧ — لا توجد جهة للفصل في تنازع الاختصاص بين المحاكم الشرعية والمجالس المالية قانونا — لها أحكام تحوز قوة الشيء المحكوم فيه — بل ليس لها أحكام بالمعنى المفهوم من كلمة حكم — ولجنة تنازع الاختصاص هي لجنة استشارية بحتة ليس لقرارها صفة الحكم ولا تملك الفصل في الاختصاص لا سيما بعد صدور حكم نهائي

٨ — إذا حكم بالنفقة من محكمة شرعية وتأيد استئنافياً فليس لجهة ما أن توقف تنفيذه « ولا لجنة تنازع الاختصاص » ومحل الفصل في ذلك المحكمة الشرعية لأن الالتجاء اليها — من أى مذهبين بملة أخرى — يخصم للفصل في قضائها فضلاً عن اختصاصها المنصوص عليه قانونا .

(المرجع السابق ص ٦١ رقم ٧٧)

٧٥

محكمة الأوبكية الشرعية

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩

نفقه أفارب . دفع بعدم الاختصاص لان كلا من دعوى انجليزية . متى نفقد اتي اكتب جنسيتها المصرية لزوجها من مصرى : هذه الجنسية في القانون رقم ٩٠ و ٩١ سنة ١٩٣٧ بعد إلغاء الامتيازات المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ١٤ من قانون الجنسية المصرية على أن الأجنبية إذا تزوجت من مصرى فانها تصبح مصرية بانعقاد الزواج صحيحاً

٢ — لا نزاع في اكتساب الأجنبية المتزوجة من مصرى للجنسية المصرية إذا كان قانونها يقرر فقد جنسيتها بزواجها من أجنبي كالقانون البريطاني — أو كان قانونها يعلق فقد جنسيتها على اكتسابها جنسية زوجها كالقانون الايطالى والمصرى

٣ — لا تفقد الزوجة التي اكتسبت جنسيتها المصرية بزواجها من مصرى — هذه الجنسية بعد انتهاء الزوجية إلا إذا جعلت إقامتها العادية في الخارج واستردت جنسيتها الأصلية .

٤ — نص القانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية بالنظر في المنازعات والمسائل الخاصة بالأحوال الشخصية فيما يتعلق بغير المصريين إذا كان قانون البلد الواجب التطبيق وفقاً لأحكام المادة ٣ من القانون المذكور

٥ — اختصاص المجالس المالية المصرية مقصور على المصريين المتحدى الملة والمذهب وهو اختصاص استثنائي لا يمكن أن يمتد نزاع أحد طرفيه الى غير مصرى وان كان الخصمان فيه مسيحيين لأن هذا النزاع من اختصاص المحاكم صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية وهي المحاكم الشرعية

(المرجع السابق ص ٧٦ رقم ٧٨)

٧١

المحكمة العليا الشرعية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩

وقف . استحقاق للنظر عليه . شرط الوقف النظر من بعده لفلان ثم لمن يختاره فلان هذا من المستحقين . استصدار قرار تمكين من محاكم الاستانة . اختيار الناظر المختار ناظرا من بعده . استصدار الناظر قرار بتمكينه من النظر من محكمة مصر الشرعية في مواجهة وزارة الاوقاف . محضر صلح . إشهاد تغيير . ادعاء بطلانه . هل للمحاكم المختلطة والاهلية اختصاص في موضوع استحقاق النظر ؟ هل للمحاكم التركية ولاية في الشئون المصرية . الاوامر العالية الصادرة بشأن هذا الوقف . باعتباره جزءا من تركه امير مصرى واعتباره جميع ما صدر بشأنه من الاستانة العلية سارى المفعول في القطر المصرى حتى بعد صدور لائحة المحاكم الشرعية الجديدة . الفرق بين الناظر - والولى - والوصى

المبادئ القانونية

١ - أحكام وأوامر الاستانة العلية كان لها مفعولها في القطر المصرى عندما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها والقاضى الشرعى يعين من قبلها . وقد انتهت هذه التبعية من سنة ١٩١٤ وأصبح للقطر المصرى دستورا من سنة ١٩٢٣ . فلا محل لولاية المحاكم العثمانية ولا اعتبار أوامرها في محاكم القطر لانه لا سيما بعد معاهدة مونترو سنة ١٩٣٦ أصبحت سيادة الدولة المصرية في القضاء كاملة يخضع جميع الموجودين بها من أشخاص وأشياء لقوانينها ولا يتفق مع هذا خضوع تركية - وقفا كانت أو غيره كائنة في مصر - لغير القضاء المصرى

٢ - صدور اشهاد من محكمة بالاستانة

العية ، في الوقت الذى كانت فيه مصر تابعة لها لا يصدق عليه انه غير مستوف لما نص عليه في المادة ١٣٧ لأن هذه المادة وضعت لمنع ما كان يلجأ اليه بعض الناس من ادعاء شروط أو تغييرات في أوقاف صدرت شفاها من الواقفين أو بأوراق عرفية أو أمام محاكم غير مختصة أو أشخاص غير مختصين

٣ - صدور احكام يبطلان إشهاد لا يمنع من اعتباره مسوغا لسماع الدعوى لينظر بعد أى الاشهادات أولى بالاعتبار وعده اشهادا صحيحا

٤ - من له حق النظر واختيار الناظر الذى يليه واقر انه قبل هذا التنازل لم يختار أحدا للنظر من بعده - اعتبر تنازله ولم يعد له حق في النظر ولا في الاختيار كمن تنازل عن الشروط العشرة بمقتضى تغيير . فقد جرى العمل على اعتبار التنازل وعدم جواز العمل بتلك الشروط بعد التغيير

٥ - النظر على الوقف حق للناظر يقبل منه التنازل عنه واخراج نفسه منه سواء أكان مقاما من القاضى أم كان بشرط الوقف

٦ - إذا أخرج الناظر نفسه من النظر على وقف أمام المحكمة اعتبر خارجا عنه - ولا يلزم أن يكون اخراج القاضى للناظر بلفظ الاخراج بل يكفي ما يدل عليه من لفظ أو تصرف

٧٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩

وقف . بطلانه . دفع بصدوره في حالة الصحة . قبوله

المبدأ القانوني

إذا دفعت دعوى بطلان الوقف لصدوره

في مرض الموت بصحة الوقف لصدوره

في حالة الصحة وقام الدليل على الدفع .

تعين قبوله ورفض الدعوى

(المجلة والسنة المذكورة ص ٤١ رقم ٨٥)

٧٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩

وقف . عزل وزارة الأوقاف من النظر عليه . دفع

بمخرج الوزير المطلوب عزله من الوزارة وتعيين آخر . انتهاء

الخصومة رفض الدعوى

المبدأ القانوني

إذا وجهت دعوى العزل الى معالي وزير

الأوقاف بصفته ناظراً ثم خرج من النظر

بمخروجه من الوزارة وتعين آخر غيره

اعتبرت الخصومة منتهية لأن دعوى العزل

من الدعاوى الشخصية فلا استمرار فيها بعد

ذلك ضرب من العبث .

(المجلة والسنة المذكورة ص ٤٩ رقم ٨٨)

٧ - إذا اختار ناظر الوقف - الناظر

الذي يليه - وقال في عبارة اختياره « ورغبة

في استمرار حسن ادارة وقف عمينا المشمول

بنظارتى » وكان متنازلاً عن حق النظر والاختيار

في إحدى هذه الأوقاف - اعتبر اختياره في

الأوقاف التي يديرها وقت اختياره لينطبق

لفظ لا استمرار في الإدارة - ولا يعتبر في

الوقف الذي تنازل عنه لتنازله - ولأنه ليس

في ادارته حتى يتأتى « استمرار حسن الإدارة »

وحتى ينطبق عليه قوله المشمول بنظارتى

ولأنه قد تخلى عن ادارته من يوم تنازله

الى قبيل وفاته

٨ - قول الفقهاء « انه اذا أقام من له

الحق في تولية النظر على الوقف ناظراً على

وقف ثم أقام ناظراً على وقف آخر لا يكون

احدهما ناظراً على الوقف الذي جعل الآخر

ناظراً عليه » انما يحله الوصى لا ناظر الوقف

بشرط ان يكون الموصى لم تزل عنه صفة

الولاية .

(المجلة والسنة المذكورة ص ١٠ رقم ٧١)

قضاء المحاكم المختلطة (١)

٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٩

نفليسة . ديون متنازع عليها . اثبات صوريها . على

عائق الدائنين المنازعين . مجرد القرابة بالمفاس . غير كاف

المبادئ القانونية

(١) على الدائنين المنازعين حمل اثبات

صورية الديون المطلوبة في التفليسة (٢) وإلا

كانت صحيحة .

(٢) مجرد القرابة بين المفلس والدائنين

المنازع في ديونهم ليست في ذاتها قرينة على

الصورية (٣)

(استئناف شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية ضد

الست نجية محمد عرابي رئاسة المستر برنتن ص ٢٩٤)

(١) نقلت هذه الاحكام عن مجلة التشريع والقضاء سنة ٥١ وبصحيفة الحكم المشار اليها في كل منها

(٢) انظر استئناف ٢٣ / ١٢ / ١٩٣٦ المجموعه ٤٩ — ٤٧ (٣) انظر استئناف ٥ / ٣ / ١٩٣٠ (المجموعه ٤٢ — ٣٣١)

٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٩

حراسة قضائية - على ملك مشاع - في حالة النزاع -
مقدمة لدعوى البيع لعدم امكان القسمة - جوازها

المبادئ القانونية

(١) تجب الحراسة اذا اختلف الشركاء
فتعذر ادارة المصنع شركتهم ادارة منتجة
وذلك لمصلحة الطرفين وحتى تمتنع البطالة
وقت الموسم والقيام ببعض التصرفات الفردية
لاحد الشركاء

(٢) لا تعتبر دعوى الحراسة سابقة
لاوائها لمجرد انه لم تقم خصومة قضائية بين
الطرفين (١) اذا كانت عريضة الدعوى تشير
الى ان هذا الطلب هو مقدمة للبطالة بالبيع
لعدم امكان القسمة ولو استلزم رفعها وقت
ما بالنسبة لاجراءات تسجيل العريضة
(استئناف البنك العقاري المصري ضد جمرة دباس رئاسة
المسير كوالى ص ٢٩٥)

٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٩

ملكية أدبية - حقوق المؤلف - مؤلف تاريخي - ثابتة

المبادئ القانونية

(١) عدم وجود تشريع خاص مدنى
أو تجارى بالنسبة لحقوق المؤلف لم يمنع المحاكم
المختلطة من حماية هذه الحقوق بمنح المؤلف
أو الصانع نوعاً من الحماية المالية بالنسبة لعمله (٢)

(١) انظر استئناف ١٠/١١/١٩٣٠ (المجموعة ٣٣-١٢٤)

(٢) انظر استئناف ٣٠/٥/١٩٣٣ (المجموعة ٣٥-٤٧٧)

و ١٨/٢/١٩٣٧ (المجموعة ٤٩-١١٩)

(٢) ولو ان المؤلف التاريخي لا يعتبر في
ذاته استحداث جديد إلا أنه يستلزم على أى
حال مجهوداً فكرياً لأعمال التصنيف والمراجعة
حتى تجب له الصلاحية والقبول بما قد يعتبر انشاء
جديداً ويستوجب هذه الحماية الخاصة وعلى
غرار جميع المؤلفات الثقافية (٣)

(استئناف حسين محمد دربال ضد عبد الرحمن محمد رئاسة
المستر برتن ص ٢٩٤)

٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٩

حكم غيابي - بالنسبة للبعض المتضامن فيه - غير مانع من

المعارضة

المبدأ القانوني

ليس للدعى الذى لم يركن الى طريق
إثبات غيبة الخصوم المتخالفين ان يدفع بعدم
قبول معارضة الخصم الغائب لمجرد ان مدينه
المتضامن والمرتبطة معه بالحكم الصادر قد كان
حاضراً فى الدعوى

(استئناف تيودور كافيز غلو ضد سيد عبد الله الفقى رئاسة
المسيو كوالى ص ٢٩٦)

٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٩

(١) سند تجارى - قابل لتحويل - حامله الحسن البية -

حقه فى المطالبة

(٢) استبدال بالدين - ضامن - تعهده شخصياً - باتفاق

جديد - مقرر

المبادئ القانونية

(١) ليس لمن حرر سنداً تجارياً قابلاً

(٣) انظر استئناف ٢٦ مايو سنة ١٩١٠ (المجموعة

٢٢-٣٣٨)

مذكرات الامن أدخله فيها ابتداءً فليس للخصم الآخر الذي لم يوجه له طلبات مباشرة أمام المحكمة الابتدائية أن يتقدم بمثل هذه الطلبات في الاستئناف (٣)

(شركة النقل النيلية المصرية المتحدة ضد الدرامات بلو وشركاه رئاسة المستر برنتن ص ٢٩٨)

٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ مايو سنة ١٩٣٩

١٤١ - ودالة، حدودها، مسئولية الوكيل بغير أجر، عن الخطأ الجسيم، مسئولية الوسيط، مداها المبادئ القانونية

(١) إذا استغل الوكيل بغير أجر أموال موكلته بصورة مخالفة للشروط المتفق على استعمالها فيها وضد مصالحها أيضاً فإنه يرتكب خطأ جسيماً موجب لمسئوليته مدنياً

(٢) إذا كان الوسيط بسبب علاقاته مع الموكل هو السبب المباشر لتسليم الأموال للوكيل فإنه يكون مسؤولاً معه بالتضامن في تنفيذ الوكالة خصوصاً إذا كان قد تدخل فعلاً في الأعمال الجارية.

(٣) لا يلتزم الموكل بأعمال وتعهدات الوكيل بغير قبوله وضرراً بحقوقه.

(٤) الوكيل الذي يسأل عن خطئه الجسيم ويلتزم بذلك بأن يرد شخصياً للموكل قيمة السلفية التي عهد إليه بها يكون ملزماً أيضاً بالفوائد القانونية

(استئناف سامي دجاندي ضد فنانين تولندور رئاسة الميروفان ١ ص ٣٠٠)

(٣) انظر استئناف ٩ / ٤ / ١٩١٩ (المجموعة

٣١ - ٢٣٧)

للتحويل بتوقيعه شيكاً لميعاد ما في مقابل بضاعة تحت التسليم أن يتمسك بانعدام السبب وهو تسليم البضاعة ويمتنع عن السداد في الميعاد. إذ أن اهماله لا يحرم الغير الحامل لهذا السند بحسن نية والذي تعامل مع التاجر من المطالبة بحقوقه قبل محرره (١)

(٢) إذا كان الضامن في سند تحت الاذن أو شيك قد تعهد شخصياً بالدين وحصل بذلك على تعديل في شروط السداد فهذا يعتبر استبدالاً للدين بحلول التعهد الجديد محل التعهد السابق

(استئناف كيزرغلو ضد بليامين هلت وآخرين رئاسة المستر برنتن ص ٢٩٦)

٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٩

(١) النقل النهري - ضياع البضاعة - تطبيق المادة ١٠٤ تج م - حالته
(٢) - مسئولية - أمين النقل - تسليم البضاعة - مدومة
(٣) طلبات - موجهة لخصم تدخل ابتدائياً - لأول مرة بالاستئناف - عدم قبولها

المبادئ القانونية

(١) لا يصح التمسك بأحكام المادة ١٠٤ تجارى مختلط إذا كان الأمر ليس حالة عيب بل حالة ضياع البضاعة المنقولة (٢)

(٢) تسليم البضاعة للشخص المعين بمعرفة المرسل إليه ولو لم تسلم بوليصة الشحن يرفع عن أمين النقل كل مسئولية

(٣) إذا دخل خصم في الدعوى ولم تقدم

(١) انظر استئناف ١٢/٢١/١٩٣٨ (المجموعة ٥١-٧٤١)

(٢) انظر استئناف ٥/٢/١٩١٩ (المجموعة ٣١-١٤٩)

و ١٨/٢/١٩٣١ (المجموعة ٤٣-٢٤٠)

الاستحقاق العقاري . يمثل البائع المستحق بصفته ضامنا له في دفاعه . ويزيل الاستئناف المرفوع منه سقوط حق المضمون فيه سواء كان بالنسبة لمضى الميعاد أو لقبوله الحكم المستأنف (١) .

(٢) الاستئناف المرفوع من أحد الشركاء في حالة عدم التجزئة - كدعوى الاستحقاق - يسرى لصالح الآخرين ويزيل أثر سقوط الاستئناف بالنسبة لهم . فإذا كان الاستئناف الفرعي غير مقبول من أحد المستأنف عليهم ضد آخر فلهذا الحق على أي حال في أن ينضم إلى أحد المستحقين في طلباته .

(٣) للاستأنف مصلحة شخصية هامة في الحكم لصالح مدعى الاستحقاق المشتري منه وله الحق في أن يدافع عنه من غير اعتراض عليه فيه خصوصا إذا كان لهذا المشتري الحق في التعويضات قبل البائع له

(٤) إذا لم يثبت المستحق أن يملكه ليس لديه أسباب جدية للاعتقاد بأنه مالك فليس له أن يتمسك بالمادة ٩١ مدني مختلط . ولا بأي حقوق أخرى أكثر مما ورد بالمادة ٩٠ من ذات القانون .

(استئناف احمد عبد الهادي ضد أمين فهمي رئاسة الكونت دي اندينو ص ١٣٨)

(١) انظر استئناف ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ (المجموعة ٤٠ — ٢٣٨)

٨١

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

عقد بيع . غير موفع عليه . من المشتري . غير مانع من تسجيله

المبدأ القانوني

مجرد عدم توقيع المشتري على عقد مقدم في الدعوى ومودع لأجل تسجيله لا يوجب بطلانه مادام لم تحصل منازعة ما سواء من البائع أو من خلفائه .

(استئناف خليفة بولي وآخرين ضد محمد سعد عبد الوهاب رئاسة الكونت دي اندينو ص ٣٠٤)

٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

دعوى استحقاق . مرفوعة بعد حكم مرسى المزداد .

الاثبات . على عاتق مدعيها

المبدأ القانوني

تعتبر أصلية دعوى الاستحقاق العقاري المرفوعة بعدمضى سنة من تاريخ الحكم الصادر بمرسى المزداد الذي أنهى اجراءات نزاع الملكية (١) ويكون حمل الاثبات في هذه الحالة واقعا على مدعيها .

(استئناف السيد صالح بنت موسى المطار ضد ورثة جان كورنسانتندس رئاسة الكونت دي اندينو ص ٣٠٤)

٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

١ - ٣ استئناف . دعوى الاستحقاق العقاري . حالات

عدم التجزئة . آثاره بالنسبة لضمان البائع .

٤ — ملكية . مباني في ملك الغير . حكمه

المبادئ القانونية

(١) في أحوال عدم التجزئة . كما في دعوى

٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

- ١ — توزيع . معارضة . حضور المدين . غير لازم
- ٢ — تسجيل رهن . عدم تجديده في الميعاد . التصرفات الحاصلة قبله . غير مؤثر عليها
- ٣ — توزيع . عن حق عقار . بالنسبة لحائز العقار . حكمه المبادئ القانونية

(١) بخلاف ما توجه المادة ٥٨٧ مرافعات مختلط في القسمة بين الغرماء فان المادة ٧٣٤ منه الخاصة بتوزيع ثمن المبيع حسب درجات المداينين لا تحتم حضور المحجوز عليه عند نظر المعارضة في قائمة التوزيع المؤقتة حتى يحكم بعدم قبولها

(٢) طبقا للمادة ٦٩٣ مدني مختلط التي تنص على أن التسجيل الذي سقط لا يثبت عند تجديده أسبقيته إلا من هذا التاريخ بالذات ولا مفعول لهذا التجديد إلا إذا لم تنتقل ملكية العقار لأشخاص آخرين ومن غير تمييز بين التصرفات الحاصلة قبل أو بعد التاريخ الذي يجب إعادة تجديد التسجيل فيه (١)

(٣) ان باقى ثمن المبيع في التوزيع (أو الثمن كله إذا لم يتقدم للمطالبة به أى دائن لآى سبب كان) يكون من حق الحائز للعقار بالنسبة لما تملكه وبغض النظر عن الطلبات المقدمة بالذات ، ما لم يسقط الحق فيها

(استئناف وروثة حسن شاويش ضد وروثة الكونت سليم شديد رئاسة الكونت دى اندينو ص ٣٠٩)

(١) راجع استئناف ١٩٣٠/٢/١٨ (المجموعة ٤٣ - ٢٨٩) و ١٩٣١/٤/٧ (المجموعة ٤٣ - ٣٣٢)

٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

عقود البيع . سرعان احكامها . التسجيل . اثره . بالنسبة لنقل الملكية فقط

المبدأ القانوني

لم يغير القانون الرقم ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل شيئا من أركان عقد البيع الذي يبقى كيانه كعقد من عقود التبادل إلا فيما يختص بانتقال الملكية فانها تبقى متراخية إلى ما بعد إجراء التسجيل (٢)

(استئناف الست ساره غطاس منصور عوز ضد راشيل موسى رئاسة الكونت دى اندينو ص ٣١٠)

٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

قسمة . تصفية تركة . حالة عدم امكان القسمة . بيع اموالها . تخصيص نصيب معين لاحد الورثة . بغير اذن للباقيين . عدم قبوله .

المبدأ القانوني

في حالة تصفية أموال تركة ما لا يجوز أن يخصص لأحد الشركاء الوارثين ومن غير تصديق باقى الورثة قسما معيناً من التركة وإلا وجب عندئذ أن تباع قضائياً جميع أموال التركة التي لم يحصل تصفيتها

(استئناف وروثة كارل استوكى ضد انطوان استماناكي رئاسة مصطفى نجيب بك ص ٣١١)

(٢) انظر استئناف ١٩٣٥/١٢/٣ (المجموعة ٤٨ - ٤٥) و ١٩٣٦/٤/٢١ (المجموعة ٤٩ - ٢٣٦)

عدم الوفاء يسرى الحكم محل الاتفاق بكافة آثاره .

(استئناف جان اندرياسكس ضد ورثة باز محمد حميد
رئاسه الكونت دي اندينو ص ٣١٩)

٨٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

دعوى استرداد عن ثمار جنينة . صورية البيع المدعى به . حاله

المبدأ القانوني

لما كان المعتاد في حالة بيع ثمار حديقة
أن ينتدب المشتري مندوبين عنه لملاحظة
الثمار حتى يحل قطفها . ففي حالة حجز هذه
الثمار ضد مالك الحديقة إذا لم يجد المحضر
مندوباً عن المشتري فهذا يعتبر قرينة كافية على
صورية البيع المدعى به

(استئناف محمد الخولي عجور ضد شركة المباحث التجارية
رئاسه الكونت دي اندينو ص ٣١٩)

(١) انظر استئناف ١٨٨٩/٦/٦ (المجموعة ١ - ٢٣٨)
و ١٨٩٠/٥/٢٩ (المجموعة ٢ - ٣٠٠)

٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

١ — حكم . تنفيذ . دعوى جديدة به . غير مقبولة
٢ — استبدال دين بغيره . حكمه . اثباته .

المبادئ القانونية

(١) لا يجوز الحصول على حكم بمبلغ
كان محل حكم تنفيذي سابق والطريق
الوحيد للوفاء بالقيمة المستحقة هو مجرد تنفيذ
الحكم السابق صدوره بها لا استصدار حكم
جديد به .

(٢) يجب أن يكون الاستبدال صريحاً
ورسمياً فلا يجوز استنتاجه (١) لأنه يترتب
عليه زوال دين مع كافة توابعه وحلول دين
جديد محله . فليس هناك استبدال — وبذات
الاقرار الحاصل — إذا نص على أنه في حالة

قرار مجلس النقابة

١ — في طلبات تقدير الاتعاب

اليه بطريق استثنائي محض ولأن هذا الأمر
متعلق بالنظام العام

٢ — ليس لمجلس النقابة أن يتدخل
في حالة وجود اتفاق كتابي على الاتعاب
بين المحامي وموكلاه ولا يملك تعديل التقدير
الوارد به إذ شأن ذلك من سلطة المحاكم
العادية دون غيرها .

٣ — لا يملك مجلس النقابة تقدير
اتعاب المحام ضد شخص غير موكل له ولا كونه

٨٩

٢٥ يولييه سنة ١٩٤٠

مجلس نقابة المحامين . اختصاصه في طلب تقدير الاتعاب .

له حق بحثه من تلقاء نفسه . لأنه من النظام العام . لاحق
للمجلس في التدخل عند وجود اتفاق كتابي . ولا يملك
تقدير اتعاب ضد شخص استفاد من دفاع موكله
المبادئ القانونية :

١ — لمجلس النقابة الحق في بحث مدى
صلاحيةه لنظر طلب تقدير الاتعاب دون
أن يدفع أمامة بعدم الاختصاص لأن له
في هذا الصدد سلطة قضائية خاصة أسندت

استفاد من دفاع موكله . لأن مثل هذا من اختصاص القضاء العادى .

المجلس

قدم حضرة الطالب هذا الطالب إلى مجلس النقابة وجاء فيه ان احد الورثة عن سيدة تدعى ست أم الندا اسماعيل غياض وكل اليه المرافعة عنها بشأن عقد بيع خمسة أفدنة ونصف مقول أنه صادر منها وطعن فيه بالتزوير ابتدائيا ورفضت الدعوى وانه بصفته وكيل استأنف الحكم وانتهى الأمر بأن قضى بتزوير هذا العقد ثم قال ان جميع ورثة هذه السيدة يستفيدون من هذا العمل ولم يوكله إلا واحد منهم وانها - أى السيدة - غابت غيبة منقطعة ونصب المجلس وكيلها عنها . وقيل انها توفيت إلا انه ايس فى الاوراق ما يدل على وفاتها فان ثبتت وفاتها استفادت تركتها بهذا . وان لم تثبت هذه الوفاة وبقيت هذه السيدة غائبة غيبة منقطعة بقيت هذه الأطيان لها وانها تساوى ٩٠٠ جنيه تسعائة جنيه فضلا عن وجود مبلغ المئائة جنيه متوفرة من الحراسة على هذه الأطيان ومودعة بمحكمة قويسنا الجزئية الأهلية وان الوكيل عن الباتعة هو عبد الغنى ابراهيم اسماعيل غياض - كما بين اسماء ورثتها وأحدهم هذا الوكيل و ابراهيم ابراهيم اسماعيل غياض وأم الفرح اسماعيل غياض التى توفيت فيما بعد وخل محلها ورثتها وهم الذين استأنفوا دعوى التزوير كما سيجىء بيانه وأمانة بنت على . ولهذا طلب تقدير اتعابه فى هذه الدعوى بمبلغ مائة جنيه مصرى على أن ينفذ به على أموال الغائبة أو تركتها ان ثبتت وفاتها . نظر هذا الطالب بجلسته ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠ وتأجل لجلسة ١١ يوليو سنة ١٩٤٠ لإعلان الطرفين وفيها حضر الأستاذ الطالب . ولم يحضر

أحد من المطلوب التقدير ضدهم . ثم قرر حضرته انه يقصر طلبه ضد وكيل الغائبة عبد الغنى ابراهيم غياض لانه ثبت لحضرته ان الغائبة لم يحكم شرعا بوفاتها حتى الآن للأسباب المبينة فى المحضر وتأجل الحكم أسبوعا لجلسة ١٨ يوليو سنة ١٩٤٠ وتقرر تكليف حضرة الطالب بتقديم الاوراق الدالة على عدم وفاة الست أم الندا اسماعيل غياض . وبالجلسة المذكورة فتح باب المرافعة أسبوعا آخر لسؤال حضرة الطالب عما إذا كان هناك اتفاق كتابى بينه وبين موكله فى الاستئناف والتحرير للوكيل عن الغائبة للاستعلاء عما إذا كان بينه وبين حضرة الطالب اتفاق من عدمه .

وبجلسة ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٠ المحددة أخيرا حضر الطالب وقرر انه كان هناك اتفاق كتابى بينه وبين من وكلته وهى أم الفرح اسماعيل غياض . ثم حضر بعد انصرافه حسن حسن عبد الباقي - وهو أحد ورثة أم الفرح اسماعيل غياض . وقرر انه يوجد بينه وبين حضرة الأستاذ اتفاق كتابى تاريخه ١/٤ / ١٩٤٠ - أظهر استعدادا لتقديمه - على مبلغ ٤٥ جنيهات سلم الأستاذ منه ٢٠ جنيها كقسط اتمام وباق منه ٢٥ جنيها لم يدفع وأيد ذلك بخطاب منه أيضا جاء فيه ان الاتفاق حاصل مع وكيلهم ابراهيم أفندى ابراهيم الوريدي .

وبعد المداولة أصدر المجلس القرار الآتى :-
حيث ان موضوع هذا الطلب يتلخص فى ان من يدعى الشيخ على محمد أبو الذهب رفع دعوى ضد عبد الغنى ابراهيم اسماعيل غياض امام محكمة شبين الكوم الأهلية تقيدت بحدولها برقم ١٦٢ سنة ١٩٣٧ ذكر فيها انه اشترى من ست أم الندا اسماعيل غياض ١٨ س ١١ ط ٥ ف

٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ قضت بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٠ حضورياً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف و رد وبطلان العقد المطعون فيه المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المنسوب صدوره من مورثة المستأنفة الى المستأنف ضده والزمته المستأنف ضده بالمصاريف والنف غرض مقابل أتعاب محاماة للمستأنفين من الدرجتين .

وحيث انه ثابت مما تقدم جميعه ان الدعوى الابتدائية بالتزوير نظرت في مواجهة ورثة أم الندا اسماعيل غياض باعتبار أنها توفيت ومن ضمن هؤلاء الورثة عبد الغنى ابراهيم غياض الذى كان معيناً من قبل المجلس الحسى وكيلا عنها باعتبارها غائبة والذى سبق ان قدم بلاغا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ لنيابة قويسنا بتزوير العقد وحققت هذه الشكوى المقيمة برقم ١١١٧ سنة ١٩٣٧ قويسنا ثم حفظت لإدارياً بقرار من النيابة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٧ كما ثبت تحقيق جناية قتل المذكورة ومقيمة برقم ٢٣٨ سنة ١٩٣٦ قويسنا ثم حفظت لعدم كفاية الأدلة .

وحيث ان دعوى التزوير قد سارت سيرتها سواء أمام المحكمة الابتدائية او المحكمة الاستئنافية على أساس أنها موجهة بالنسبة لورثة الغائبة المذكورة والتي قدم حضرة الطالب ما يثبت أنه لم يصدر قرار شرعى باعتبارها متوفاة وبالعكس صدر قرار من مجلس حسى قويسنا بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٠ فى القضية رقم ٥٨ سنة ١٩٣٦ بعزل وكيل الغائبة المذكورة واقامة حسن حسن عبد الباقي — وهو أحد ورثة أم الفرع اسماعيل غياض المستأنفين — وكيلا عنها . وأشير فى القرار أن الوكيل السابق لم يكن ممثلاً فى الاستئناف وان القضية المدنية حكم فيها ابتدائياً

مبينة بالعريضة وذلك بعقد تاريخه ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وان البائعة أختفت وعمل عن اختفائها تحقيق جنائى لم يسفر عن نتيجة . وعين المجلس الحسى بقويسنا عبد الغنى المذكور وكيلا عن الغائبة فرفع الدعوى ضده طالباً الحكم بصحة ختمها الموقع به على العقد سالف الذكر — وبجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦ حضر الطرفان وقرر المدعى عليه فيها ان البائعة توفيت ويجب اعلان الورثة . ثم طلب فى الموضوع ضم الشكوى . وان الختم ختمها . ثم قال انه وارث لهذه البائعة ولا يريد أن يطعن بالتزوير . وقررت المحكمة إيقاف الدعوى لوفاة الغائبة وحتى يعلن الورثة . ثم عجلت الدعوى وأدخلت ورثة الغائبة (وقيل انه ثبت قتلها) ثم طعن أحد الورثة المدخلين فيها كذلك وهى أم الفرع اسماعيل غياض بالتزوير فى العقد المشار اليه . ونظرت دعوى التزوير وبعد التحقيق الذى أجرته المحكمة قضت محكمة شبين الكوم الابتدائية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ برفض دعوى التزوير والزام المدعية — أم الفرع اسماعيل غياض — بالمصاريف والغرامة والأتعاب

فرفعت المحكوم عليها المذكورة استئنافاً عن هذا الحكم بعريضة معلنة بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٩ من مكتب حضرة الأستاذ الطالب طالب فيها إلغاء الحكم المستأنف و رد وبطلان العقد المطعون فيه بالتزوير والمؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المنسوب صدوره من مورثتها الى المستأنف ضده — الشيخ على محمد أبو الذهب — وأثناء تحضير الاستئناف توفيت المستأنفة . وأدخل المستأنف ضده ورثتها فيها السماعهم الحكم برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . وبعد أن انتقلت المحكمة الى المجلس الحسى تنفيذاً لحكمها الصادر بتاريخ

واستأنف هذا الحكم آخرون خلاف وكيل الغائبة وثبت من ذلك أن وكيل الغائبة الحالي هو ابن أم الفرح شقيقة الغائبة وأحد مستأني الحكم الصادر برفض دعوى التزوير .

« وحيث أن محل البحث الآن هو ما إذا كان المجلس مختصاً بنظر هذا الطالب سواء أكان بحالته الأصلية المقدم بها أو بعد تعديله وطلب جعله قاصراً على وكيل الغائبة وهو الآن حسن حسن عبد الباقي المذكور .

« وحيث أنه وإن كان الوكيل المذكور لم يدفع بعدم الاختصاص إلا أن هذا لا يمنع من بحثه والفصل فيه لأنه متعلق بصلاحيات المجلس في نظره من عدمه بصفته سلطة قضائية خاصة أسندت إليه بطريق استثنائي محض سلطة تقدير الأتعاب بين الموكل والوكيل بمقتضى قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية الصادر برقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ فالنظر فيه متعلق ولاشك بالنظام العام والمجلس حق الفصل فيه بهذه الصفة ولو لم يدفع أمامه بعدم الاختصاص

« وحيث أن المادة ٤٥ من القانون المذكور تقصر تقدير مجلس النقابة لأتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل على حالة عدم وجود اتفاق كتابي بذلك . فإذا نظر إلى الطلب من هذه الوجهة وبعد أن ثبت وجود اتفاق كتابي أقر به الطرفان وهو معقود مع وكيل المرحومة الست أم الفرح اسماعيل غياض إحدى الورثة المحتملين للست أم الندا شقيقتها فإنه لا يكون المجلس مختصاً بالنظر في هذا الطلب ولا في تعديل التقدير الوارد فيه حتى بين الوكيل والموكل إذ شأن ذلك من سلطة المحاكم العادية دون غيرها

« وحيث أنه من جهة أخرى فالثابت من صريح نص المبادئ ٤ و ٦ أن مجلس النقابة

لا ينظر في تقدير الأتعاب إلا بين الوكيل والموكل بالذات وهذا الاختصاص استثنائي فلا يصح التوسع في تفسيره إلا على نطاق ضيق طبقاً للمبادئ العامة المسلم بها .

« وحيث أنه ما دام الأستاذ قد قصر طلبه أخيراً على تقدير أتعابه ضد وكيل الغائبة فقط . وهذا المذكور أو بالحرى الوكيل السابق عن الغائبة لم يوكل حضرته بل الذي وكله كما تقدم هو وكيل إحدى الورثة المحتملين للغائبة

« وحيث أنه سواء كانت الدعوى الابتدائية أو الاستئنافية قد سارت خطأ كما قرر حضرة الطالب باعتبار أن الغائبة توفيت ولم تكن كذلك فالثابت أن الدعوى أخذت مجراها على أساس وفاة الغائبة ولا يملك المجلس بعدها تعديلاً للأحكام القضائية الصادرة لأنه خارج عن سلطته وهيئته المحددة

« وحيث أن القول بعد ذلك بأن أم الفرح كانت في الواقع نائبة في استئنافها عن التركية نيابة فضولية وتكون التركية أو بعبارة أصح أموال الغائبة التي يمثلها وكيلها هي المسئولة عن أجر الطالب . وأن حقه في طلب تقدير الأتعاب موجه توجيهاً صحيحاً قبل وكيل الغائبة - ما يقوله الطالب من ذلك أو من الدعوى باستفادة أموال الغائبة أو أموال التركية من الحكم الصادر استئنافياً لا يتسع لهذا كله اختصاص المجلس إذ يترتب عليه البحث في منازعات عدة . وليس من شئون المجلس البحث فيها أو التحدث بشأنها . وما قد تثيره من مناقشات ودفوع هي من سلطة المحاكم العادية دون غيرها إذ نظر المجلس مقصور على مجرد تقدير الأتعاب بين الوكيل والموكل الذي لا يوجد بينهما اتفاق كتابي

« وحيث أنه لذلك كله يسكون المجلس غير

« وحيث ان الطلب مستوف او ضاعه القانونية .
وقد دفع المدعى عليهما في مذكرتهما المرسلة الى
النقابة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٠ بسقوط
الحق في المطالبة بتلك الاتعاب لانقضاء اكثر
من سنة من تاريخ صدور الحكم في القضية التي
كان حضرة المحامي الطالب موكلا عنهما فيها
واستندا في ذلك الى نص المادة ٢٠٩ من القانون
المدني الاهلي مقرر ان قانون المحاماة الجديد
رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ والتي تغيرت بمقتضى
المادة ٥١ منه مدة التقادم من سنة خمس سنوات
لا يسرى على هذا الطالب .

« وحيث انه تبين من مناقشة المجلس لوكيل
المدعى عليهما الحاضر بالجلسة ومن مراجعة
المذكرة المقدمة منه بتاريخ ١٦ مارس
سنة ١٩٤٠ ان المدعى عليهما ينكران على حضرة
المحامي طالب التقدير استحقاقه أى اتعاب في
هذه القضية وادعى وكيلهما ان حضرة المحامي
كان يحضر عنهما بطريق التطوع مما يقطع بانهما
لا يدعيان حصول الوفاء

« وحيث ان الحاضر عن حضرة المحامي
طالب التقدير قد تمسك بما جاء في المادة ٢١٢
من القانون المدنى الاهلى من انه « لا تبرأ ذمة
من يدعى التخلص بمضى المدة إلا بعد حلفه
اليمن على انه أدى حقيقة ما كان في ذمته »
« وحيث انه لذلك يتكون الدفع بسقوط
الحق في المطالبة بالاتعاب مرفوضا إذ لا يمكن
توجيه اليمن عن واقعة الوفاء لانها تتعارض مع
دفاع المطلوب التقدير ضد هما إذ انهما لم يدعيا
بحصول الوفاء»

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فان المجلس

مختص بنظر هذا الطلب من كافة نواحيه وبالتالي
ضد وكيل الغائبة كما هي طلبات حضرة الطالب
(طالب تقدير الاستاذ احمد رشدي ضد عبد الغنى ابراهيم
اسماعيل عياض وآخرين برئاسة عضوية حضرات أصحاب العزة كامل
صدق بك وادوار قصيرى بك ومحمد توفيق خليل بك وراغب
اسكندر بك ومحمد صبرى أبو علم بك والاستاذ محمود
سليمان غنام)

٩٠

١٣ أبريل سنة ١٩٤٠

اتعاب محاماة . تقادم . ادعاء التطوع . مفاده عدم الوفاء

لا محل لليمن

المبدأ القانوني

لا يسقط حق المحامى في المطالبة باتعابه
إذا أنكر عليه موكله حقه في أى اتعاب يزعم
تطوعه للدفاع عنه الأمر الذى يقطع بعدم
حصول وفاء منه ومن ثم فلا محل لتوجيه اليمن
المجلس

في ٦ مارس سنة ١٩٤٠ تقدم حضرة المحامي
الى مجلس نقابة المحامين طالبا استصدار أمر تقدير
بمبلغ ٣٠ جنيهات كاتعاب محاماة ضد المدعى عليهما
بسبب توكيله عنهما في القضية رقم ٢٣٥ سنة
١٩٣١ كلى بنى سويف وانه باشر مجريات هذه
الدعوى الى ان فصل فيها في ٢٢ ديسمبر سنة
١٩٣٧ بعد ان استغرق نظرها ثلاثين جلسة
وبعد ان تقدمت فيها مذكرات ثلاثة مستفيضة
واشار حضرة المحامى في طلبه الى انه كان منضميا
الى هذه الدعوى خمس قضايا وتقدم فيها من الخصم
تقرير استشارى استلزم منه جهدا كبيرا في تفنيده
ومناقشته .

قد استعرض ما بذله المحامي من مجهود في تلك القضية ويرى الاكتفاء بتقدير مبالغ ١٢ جنيها

(طالب تقدير الاستاذ حزين سعد ضد الست جنتاف عوض خليل وآخر رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة الاستاذ محمود بك بسيوني النقيب وعبد الرحمن الراجحي بك الوكيل وراغب اسكندر بك ومحمد صبرى ابر علم بك والاستاذ عبد الحميد لطفي والاستاذ محمد عبد الملك حمزة بك والاستاذ محمود سليمان غنام)

٩١

١٨ يولييه سنة ١٩٤٠

مجلس نقابة المحامين . اختصاصه بنظر طلبات تقدير الاتعاب . مناطه . طلب زيادة الاتعاب المتفق عليها كتابة . من اختصاص القضاء العادى .

المبدأ القانونى

تقضى المادة ٥٥ من قانون المحاماة لدى المحاكم الاهلية باختصاص مجلس النقابة بنظر طلبات تقدير اتعاب المحامى فى حالة واحدة هى حالة عدم وجود اتفاق كتابى بينه وبين موكله . وهذا الاختصاص استثنائى لا يجوز التوسع فيه ولا يجوز النظر فى الآثار المترتبة على هذا الاتفاق ولا فى المجهود الذى قام به المحامى كما لا يجوز بحث ما قد يكون له من طلبات طبقا للمادة ٥١ من القانون المدنى لأن هذا جميعه من اختصاص القضاء العادى

المجلس

« حيث ان حضرة الطالب قرر فى الطلب المقدم منه أن المطلوب ضده التقدير كلفه برفع استئناف عن حكم صادر ضد تركه المرحوم مكاوى بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٨ وقاض بطلان عقد بيع وفائى مؤرخ ١٤ يناير سنة ١٩٣١ واعتباره كأنه لم يكن وبرائة ذمة الخصم جوده عفيفى من

مبلغ الف جنيه قيمة هذا العقد الذى كان محرراً لصالح المورث . وانه قبل رفع الاستئناف على أساس أن الوقائع على علاتها تجعل من المقطوع به الحكم لصالح التركة استئنافياً ولذا قبل أن يتقاضى مبلغ أربعين جنيها اتعاباً عند نهاية العمل وذلك باتفاق تاريخه ٤ إبريل سنة ١٩٣٨ . وانه رفع الاستئناف وقدم مذكرة فيه ثم أحييت الدعوى على التحقيق لاثبات صورية عقد البيع الوفاى المشار اليه . ولأنه إنما حرر ضمناً لقطع كميالات محررة لاذن المداين . وان التحقيق أثبت صحة الصورية حقيقة . وقال انه بما أن موكله أخفى عنه هذه الوقائع وهو يعلم بها بحيث لو كان حضرة الطالب يعلم بها لما رفع الاستئناف .

« وحيث ان المادة ٥٥ من قانون المحاماة لدى المحاكم الاهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ تنص صراحة على أن اختصاص النقابة فى تقدير الاتعاب بناء على طلب المحامى أو الموكل إنما يكون فى حالة واحدة هى حالة عدم وجود اتفاق كتابى بين الطرفين . « وحيث ان اختصاص النقابة بمقتضى المادة المذكورة هو اختصاص استثنائى لا يجوز التوسع فيه وبالتالي لا يجوز النظر فى الآثار المترتبة على هذا الاتفاق ولا فى المجهود الذى قام به حضرة المحامى ولم يقبض من الموكل أى مبلغ على عمله طبقا لاتفاقه . كما لا يجوز بحث ما قد يكون للمحامى من طلبات طبقا للمادة ٥١ مدنى المشار اليها بالمادة ٣ من قانون المحاماة آنف الذكر لأن هذا جميعه من اختصاص القضاء العادى الذى لحضرة الطالب أن يلجأ اليه إذا رأى أن له الحق فى المطالبة قانوناً .

« وحيث انه لذلك يرى المجلس الحكم بعدم اختصاصه فيما يختص بهذا الطلب .

« وحيث انه فيما يتعلق بتقدير اتعاب حضرة

الطالب عن الدعوى التي رفعها لصالح التركة --
ورثة مكاي حسين -- والصادر بها حكم من
محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية بتاريخ ٢٥
إبريل سنة ١٩٤٠ كطلب الورثة ضد جردة عفيفي
والمقيدة بجدول هذه المحكمة برقم ٥٨ سنة ١٩٤٠
فيرى المجلس أن العمل الذي قام به حضرة الطالب
حتى حكم لصالح الورثة بالمبلغ المطلوب وقدره
ستين جنيها رغم الدفع بسقوط الحق في المطالبة
يستحق عنه الاتعاب التي طلبها وقدره ١٠ جنيها

لذلك

قرر المجلس عدم اختصاصه بنظر الطالب
الأول وبتقدير مبلغ ١٠ جنيها بالنسبة للطالب
الثاني ضد موكله محمد أفندي مكاي
(طلب تقدير الاستاذ محمود محمد مصطفى ضد محمد مكاي
رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمود بسيوني بك القريب
وعبد الرحمن الرافعي بك الوكيل وادوار قصيري بك ومحمد
توفيق خليل بك وراغب اسكندر بك والاستاذ محمود
سليمان غنام)

٢ - في طلبات الاستفتاء

٩٢

استفتاء مقدم من الاستاذ سامي الجريديني
المحامي « بشأن ما إذا كان من الجائز له
تأدية شهادة في قضية جنحة مرفوعة أمام محكمة
عابدين من زوجة ضد زوجها ومحدد لنظرها
جلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ سبق أن كلف
فيها من الطرفين بأعداد مشروع محضر صلح في
موضوعها ولم يتم .

قرر المجلس عدم جواز أداء حضرة المحامي
الشهادة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٣ من
قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩

(برئاسة حضرة الاستاذ محمود بسيوني بك القريب ومحضون
حضرات الاساتذة عبد الرحمن الرافعي بك الوكيل وكامل
صدق بك وادوار قصيري بك ومحمد عبد الملك حمزه بك
ومحمد صبري أبو علم بك والاستاذان عبد الحميد لطفى ومحمود غنام)

٩٣

استفتاء مقدم من الاستاذ بدر اوى
فريد المحامي وموضوعه : إذا انتدب محام في
جناية واتصل به المتهم بعد ذلك ووكله في ذات
الجناية وتعهّد كتابة على نفسه بأن يدفع مبلغا
معينا عندما يقضى ببراءته وقضى بها فعلا -
فهل من حق المحامي أن يطالب المتهم بالمبلغ
المذكور وخاصة إذا كان للمتهم مال مودع في
القضية (ضمان افراج)

قرر المجلس ان مثل هذا الاتفاق غير
جائز قانونا ومن ثم لا يصح التنفيذ به والمحامي
إذا شاء أن يتبع الطريق القانوني لتقدير اتعابه .
(الهيئة السابقة)

« بحث »

في مركز الوسيط في الرشوة

عرف قانون العقوبات جريمة الرشوة في المادة (١٠٣) منه على النحو الآتي : —
 « يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء ،
 « عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر ،
 « له أنه غير محق . »

والرشوة إذن هي كما يستفاد من هذا وفي عرفها المرحوم أحمد بك أمين نقلاً عن العلامة جازو
 « اتفاق على جعل أو فائدة مقابل أداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي ،
 « أو مأموريته . »

وعرفها الأستاذ مرقص بك فهمي في مقال قيم له نشر بمجلة المحاماة السنة التاسعة ص ٧١٣ أنها :
 « تتم بالاتفاق الممكن من إيجاب ثم قبول بشرط أن يكون الموظف مختصاً سواء نفذ ما تعاقده ،
 « عليه أو لم ينفذ . »

وأضيف أنا إلى هذين التعريفين العبارة الآتية :

« سواء كان العمل المطلوب حقاً أو غير حق . »

إذن الرشوة توجد من اتفاق يتكون من إيجاب وقبول، أو بعبارة أخرى هي ثمرة تلاقى ارادتين .
 فهل يشترط لوجود جريمة الرشوة وتتمامها أن تكون الارادتان صادقتين — أو بعبارة أدق —
 هل يشترط أن يكون الإيجاب واقعياً وصادقاً وأن يكون القبول واقعياً وصادقاً أو أن صدق الإيجاب
 وصدق القبول هما شرط لوجود تمام جريمة الرشوة .

إذا كانت الرشوة ثمرة اتفاق أو ثمرة تلاقى ارادتين وهي عمل واحد بين متعاقدين فلا نظن أن
 أي خلاف يمكن أن يقوم على اشتراط صدق الإيجاب وصدق القبول — ولا يمكن أن يكون هناك
 خلاف على أن الإيجاب ان كان صورياً وإن القبول ان كان صورياً لا ينعقد بهما عقد الرشوة فإذا
 تقدم فرد إلى موظف وعرض عليه رشوة رغبة الايقاع به فقبلها الموظف رغبة في الايقاع برأشه
 فلا يمكن أن توجد جريمة الرشوة .

عرضت لهذا محكمة النقض والأبرام المصرية ابتداء من سنة ١٩٠١ فقضت بأن الرأى يعاقب
 على شروعه في رشوة الموظف العمومي ولو أن الموظف أخبر رؤسائه بأمر الرشوة من بدء حصولها
 وظل يوافقهم بما يجري بينه وبين الرأى من المحابرات مع تظاهره للرأى بمظهر المستعد للقبول حتى
 ضبطت الجريمة — (نقض ٢٧ - ٤ - ١٩٠١ المجموعة الرسمية ٢ صفحة ٢٨٥) .

وكذلك قضت محكمة النقض والأبرام في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ :

« ان جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بايجاب من الراشئ وقبول من جانب المرتشى ايجابا ، وقبولا حقيقيين — فاذا كان الشخص الذى قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى ، والأمر القبض على الراشئ متلبسا بجريمته فان القبول الصحيح الذى تتم به الجريمة يكون منعما فى ، هذه الحالة ولا يكون فى المسألة أكثر من ايجاب من الراشئ لم يصادف قبولا من الموظف فهو شروع ، فى رشوة منطبق على المادة ٩٦ عقوبات » المادة ١١ عقوبات جديد ، . مجموعة القواعد القانونية للأستاذ محمود عمر — الجزء الثالث صفحة ١٧٣

ونرجو أن يلاحظ ان الهيئة التى أصدرت هذا الحكم كانت مكونة من حضرات عبد العزيز فهمى باشا ، ومصطفى محمد باشا ، وزكى برزى بك ، ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك . نخرج من هذا على انه إذا كان الايجاب معيبا غير صادق ولا حقيقى وصادف قبولا غير صادق ولا حقيقى لا توجد جريمة الرشوة فان كان أحدهما معيبا والثانى صادقا تكون الجريمة ناقصة وإذا كانت ناقصة فما هو وضعها القانونى ؟

إذا كان الايجاب صادقا وحقيقيا وكان القبول صوريا غير حقيقى فلا عناء فى وصف هذا النوع من الرشوة لأن محكمة النقض والابرام وصفت هذه الجريمة بأنها شروع فى رشوة يعاقب عليه القانون بالمادة ١١١ عقوبات ونصها :

« من شرع فى اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ ، مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . ، وأما اذا كان القبول صحيحا صادقا والايجاب غير صادق فلا يكون هناك إلا عرضا من جهة الموظف الذى يحاول الرشوة لم يصادف قبول الفرد الذى تطلب منه الرشوة — وبعبارة أخرى . هل الايجاب الصادق من ناحية الموظف والقبول الصورى من ناحية الفرد — أو عدم القبول إطلاقا . — يمكن أن يدخل تحت طائلة العقاب .

أو بعبارة ثالثة — إذا كان الشروع فى الرشوة من ناحية الفرد يعاقب عليه القانون بمقتضى المادة ١١١ — فهل الشروع من ناحية الموظف أو من ناحية الوسيط يمكن أن يدخل تحت طائلة العقاب . أو بعبارة رابعة — هل تحتل جريمة الرشوة — ان كان صاحب التفكيك الأول فيها الموظف أو الوسيط — الشروع أو لا تحتمله

من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات مالا يحتمل مراحل الجريمة الثلاث وهى الأعمال التحضيرية — والبدء فى التنفيذ — والتنفيذ » لأن هذه الجرائم تقع بصورة يمتزج فيها البدء بالتنفيذ مع التنفيذ ذاته فلا يبدأ لها ولا نهاية بل هى تقع بصورة لحية أو وقتية « Instantané »

وأبرز مثل لهذه الجرائم هو جريمة هتك العرض ، وجريمة القذف ، وجريمة السب ، وجرائم النشر إطلاقا — فهذه الجرائم لا تحتل الشروع — ولا يمكن أن يتصور فيها — وعلى نسقها جريمة الرشوة — لأنها انما تنحصر فى أمر معنوى صرف هو تلاقى الارادتين — ايجابا — وقبولا — وعدا أو عطاء .

عرض الأستاذ مرقص بك فهمى فى المقال السالف الذكر للشروع فى جنابة الرشوة — وكيف أنه يتحقق — وقارن فى بحثه بين القانونين المصرى والفرنسى — وانتهى من بحثه إلى أن الشروع لا يتصور فى جنابة الرشوة إطلاقا فقال : —

« الواقع أن القانون والعقل وطبيعة العمل - كل هذا يقتضى أن الشروع فى الرشوة من ،
« جانب الموظف وبمجرد الاقتراح امر لا يجوز . »

« ولكن المسيطرين على تطبيق القانون يفهمون دائما - مدفوعين بعامل الصلاح والاستقامة - ،
« أنهم مسيطرون أيضا على الآداب العامة فيدفعهم الغضب على من أخطأ إلى تلبس العقوبة من ،
« أى طريق - وفى القانون جنايات وشروع - والمفهوم أن لكل عمل شروعا فالطريق لتطبيق ،
« العقوبة نراه سهلا بسيطا . ولو تمهل الباحث وانصف - وحسب للضعف الانسانى حسابه - ،
« ونذكر أن لعثرات اللسان مجالا لغير ميدان الجنايات وتذكر أنه ما من جناية تولد من هفوة ،
« كلامية أو من نزعة طائشة انحصر أثرها فى كلمة تذهب فى الهواء - إذا تذكر شيئا من هذا وقف ،
« أمام هذه العقوبة التى تذهب بحياة انسان وتلصق بأهله العار - بكلمة - قد لا يعلم أحد ان كانت ،
« تعبر عما فى قلبه أو هى سهم طائش - نقول - لو تذكر هذا لوقف موقف الجزع والشفقة ولا ،
« ندري أتقف شفقتك عند من قضى عليه أو تصل به إلى الاجتماع كله - فما أسعد الناس إذا اقتصرت ،
« جناياتهم على عثرات اللسان . »

أراد الأستاذ مرقص بك فهمى أن يدعم رأيه الذى ساقه فى مقاله السالف الذكر فقال : -
« ان أصحاب البندديكت وجارو كانوا يرون أن عرض الموظف أخذ رشوة - إذا لم يقبل ،
« هذا العرض - يكون شروعا إلا أن جارو رجع عن رأيه فابعد وقال هذا الرأى يظهر لنا أنه ،
« نتيجة لمبادئ الشروع العامة ولكن يجب علينا أن نلاحظ أن العلماء لم يرد فى مباحثهم امكان ،
« الشروع فى الرشوة من جهة الموظف . »

ثم قال الأستاذ مرقص بك فهمى أن جارو تقدم بعد ذلك خطوة إلى الامام فكتب فى الجزء
الرابع من مؤلفه طبعة ثمانية صفحة ٧٥ ما نصه :

« المادة ١٧٧ (وهى تقابل المادة ١٠٨ عقوبات مصر) انما تقرر العقوبة على قبول العرض ،
« أو الوعد للعرض المعين فهمى بذلك تجعل الجريمة فى اتفاق الارادتين وعلى هذا فان طالب نقود ،
« - إذا لم يقبله من طلب منه - لا يعتبر إلا شروعا فى جنحة الاتجار بالوظيفة وهى جنحة لا عقوبة ،
« عليها بنص فى القانون . ومعنى هذا الرأى الذى انتهى اليه جارو أنه لا شروع فى جناية ،
« الرشوة مطلقا ،

لم يكن هذا هو رأى الأستاذ مرقص بك فهمى - ولا رأى جارو فقط - بل هو أيضا رأى
محكمة النقض والابرار المصرية فى حكم صدر منها بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ونشر بمجموعة الأستاذ
محمود عمر (الجزء الاول صفحة ٩٧) وقبل أن نسوق هذا الرأى ونعلق عليه ونستخرج منه النتائج
التى تتفق مع رأينا نرجو أن يلاحظ أن الهيئة التى أصدرت هذا الحكم كانت مكونة من (عبد العزيز
فهمى باشا - ومحمد لبيب عطيه باشا - ومسيو سودان - وزكى برزى بك - وحامد فهمى بك) .
قال الحكم المذكور :

« جريمة ارتشاء الموظفين المنصوص عليها فى المادة ٨٩ من قانون العقوبات تتحقق اما بقبول ،
« الموظف وعدا بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من أعماله - وإما بأخذه ،

« عطية أو هبة لأى هذين الغرضين . فتنفيذ هذه الجريمة انما يكون بايقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ ،
 « — وفى كل من القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته . واذن فالوعد — أو الاعطاء — ،
 « من جانب الراشئ مهما يكونا محرمين واقعا جانبا تحت العقاب — فان كليهما بالنسبة لجريمة ،
 « ارتشاء الموظف عمل تحضيرى بحت . ومثلهما الاستيعاد والاستعطاء الحاصلان لذى الحاجة من ،
 « جانب الموظف — بل هذان أشد من الوعد أو الاعطاء تغلغلا فى باب التحضيريات من قبل أنهما ،
 « أسبق زمانا منهما من مبدأ التنفيذ . »

ترى محكمة النقض والابرام اذن أن الوعد أو العطاء من ناحية الراشئ والقبول أو الأخذ من
 ناحية الموظف هما مبدأ التنفيذ ونهايته — ومعنى هذا أن جريمة الرشوة تقع وتحقق بالقبول أو
 الأخذ — وأن لا مبدأ لتنفيذهما — حتى يقال أن هناك شروعا — لأن مبدأ التنفيذ . والتنفيذ ذاته —
 يمتزج أحدهما بالآخر امتزاجا لا يجعل لواحد منهما حياة مستقلة يحيا بها فيقال أن هناك مبدأ تنفيذ
 يمكن أن يكون شروعا — وأن هناك تنفيذا يمكن أن تتم به الجريمة .
 ويقول الحكم كذلك .

« أن الوعد أو الاعطاء إذا لم يقبلهما الموظف لا يكونان بالنسبة له جريمة ما بل هما يكونان ،
 « بالنسبة للراشئ جريمة الشروع فى الرشوة المنصوص عنها فى المادة ١١١ فان كان الاستيعاد أى ،
 « طلب الوعد — أو الاستعطاء — أى طلب الاعطاء واقعا من جانب الموظف فلا يكون ،
 « ذلك إلا عمل تحضيرى . »

وخلاصة هذا الحكم أن جريمة الرشوة — إذا لم تتم — فلا تحتل الشروع اللهم إلا ذلك الشروع
 الذى نص عنه صراحة فى المادة ١١١ من قانون العقوبات وهو بالنسبة للراشئ ، ونرجو أن يلاحظ
 أن هذا الذى سمي « شروعا » فى المادة ١١١ لم يكن شروعا بالمعنى القانونى الصحيح لأنه عين الوقائع
 المادية التى تكونه — ومعنى هذا أنه لا عقاب على الراشئ إذا شرع فى رشوة وخاب أثر جرمته بسبب
 خارج عن ارادته غير عدم القبول الذى نص عنه فى المادة ١١١ — فمثلا إذا وضع فى يده مالا
 وذهب إلى أحد الموظفين ليقدمه له — وضبط وهو يمد يده بهذا المال إلى الموظف — أى قبل أن
 تظهر نية الموظف فى القبول أو عدم القبول فلا شروع ولا عقاب .

وخلاصة جميع ما تقدم أن الشروع لا يتصور اطلاقا فى جريمة الرشوة اللهم إلا ذلك الذى
 نص عنه فى المادة ١١١ من قانون العقوبات — أو بعبارة أخرى إذا نص عن الشروع فى المادة ١١١
 بالنسبة للراشئ ولم ينص عنه بالنسبة للمرتشئ أو الوسيط فلا عقاب على هذين الآخرين فى حالة الشروع

هل يمكن ان يتصور الشروع بالنسبة للوسيط

الشروع من ناحية الراشئ نص عنه فى المادة ١١١ عقوبات .
 الشروع من ناحية الموظف لم يعرض له القانون وترك أمره للقواعد العامة .
 ومعنى ذلك أن الشروع من ناحية الموظف يعاقب عليه كجناية — ان احتملت جناية الرشوة

الشروع — ولا يعاقب عليه إذا لم تحتفل هذه الجناية الشروع — وقد سبق لنا التدليل على أن هذه الجناية لا تحتفل الشروع .

بقي أن نبحث مركز الوسيط .

نص على عقاب الوسيط في المادة ١٠٨ عقوبات فجعل شأنه شأن الراشئ وشأن الموظف المرتشى عند تمام الجريمة .

فاذا كانت الجريمة ناقصة — هل يمكن أن يكون هناك شروع في وساطة .

عرض المرحوم أحمد أمين بك لهذا في كتابه شرح قانون العقوبات صفحة ٥ فقال :-

« وقد يتوسط بين الراشئ والمرتشئ شخص ثالث وهو (الرائش) — وقد سماه القانون في المادة ٩٣ (المتوسط) ولم يضع له الشارع الفرنسي حكما خاصا — وهو عند الشارع الفرنسي والمحاكم الفرنسية شريك لمن كلفه الوساطة .

« ولكن الشارع المصري عني بالنص عليه في معرض تقرير العقاب — فهل أراد بذلك أن يجعل من فعله جريمة خاصة بجريمة الراشئ . ليس ثمة ما يبرر القول بذلك لأن الرائش ليس له عمل مستقل في جريمة الرشوة بل هو رسول أحد الطرفين إلى الآخر وقد يكون رسولا مشتركا ، بينهما وعلى كل حال فالواجب أن تكون جريمته معقدة بمصير جريمة من كلفه الوساطة سواء ، وفي حالة التمام أو الشروع أو الانعدام إلا ما استثنى في حالة الاعفاء المنصوص عليها في ختام ، المادة ٩٣ من قانون العقوبات . ومعنى هذا أن جريمته لا يتصور وجودها منفصلة فيتعين إذن ، اعتباره شريكا لمن كلفه الوساطة أو فاعلا أصليا معه في جريمة واحدة . والرأي الأول أرجح . » ثم أراد أحمد بك أمين أن يتحدث عن عقوبة الوسيط صفحة ٣١ فقال :-

« لم يترك القانون حكم الرائش (أى الوسيط) لقواعد الاشتراك العامة — بل نص على عقابه ، وفي المادة ٩٣ عقوبات فجعله مساويا لعقاب الراشئ والمرتشئ أى السجن مع غرامة تساوى قيمة ، ما أعطى أو وعد به ،

« أما في حالة الشروع فيختلف عقابه بحسب ما إذا كان وسيطا للراشئ أو للمرتشى — فاذا ، كان يعمل لصالح المرتشى فيعد شريكا له ويعاقب على الشروع بالمادة ٩٣ من المادتين ٤٥ و ٤٦ ، « عقوبات — وإذا كان يعمل للراشئ فيعاقب معه بالمادة ٩٣ عقوبات . » ذلك هو رأى المرحوم أحمد بك أمين — ونحن ندين بهذا الرأي .

اولا — لأن هذه التسمية (الوسيط) لم ترد إلا في المادة ١٠٨ عند تقرير العقوبة وفي حالة تمام الجريمة — فلا يمكن أن يسمى من ساهم في الجريمة النافذة باسم الوسيط — بل يجب أن يلحقه وصف آخر من تلك الأوصاف التي عينها القانون — وهو إما أن يكون فاعلا أصليا أو شريكا أو مفاعلا .

ثانيا — أن القانون في ذكر (الوسيط) على التعيين في ١٠٨ خرج على نصوص القانون الفرنسي الذي كان ينقل عنه وأراد أن لا يترك في هذه الحالة المعينة — وهي حالة تمام الرشوة — أمر الوسيط لقواعد الاشتراك العامة فقد ينقصه ركن من أركان ذلك الاشتراك وبهذا بفلت

من العقاب فوضعه مع الراشئ والمرتشئ وسماه وسيطا وجعل عقابه هو عقاب الراشئ والمرتشئ سواء بسواء — فلا يمكن قياس الجريمة الناقصة على هذه الحالة المعينة بالذات وهى الجريمة التامة — لأن القواعد العامة تقضى بأن لا عقوبة إلا بنص فى القانون

اذن — الوسيط لا يمكن أن يسمى وسيطا فى غير الجريمة التامة ويبقى انه ان ساهم فى عمل الراشئ — إذا كانت الجريمة ناقصة — عوقب عقاب هذا الراشئ كشريك أو مفاعل — وان ساهم فى عمل الموظف عوقب بعقاب هذا الموظف ان كان القانون يسمح بهذه العقوبة فى الجريمة الناقصة وقد سبق لنا القول بأن جريمة الرشوة لا تحتل الشروع من ناحية الموظف مطلقا ولا عقاب عليه ان استعطى او استوعد كما سبق لمحكمة النقض ان قررت ذلك فى حكم ٣ يناير سنة ١٩٢٩

على أن تعيين الناحية التى يساهم فيها الوسيط فيكون شريكا لصاحبها بتعين بوقائع الدعوى أو بصاحب المصلحة . فان كان لا يعمل لواحد منهما ويعمل لنفسه كان عمله بعيدا عن جريمة الرشوة اطلاقا لا يمت لها بصلة مطلقا — فقد يكون نصيبا إذا توفرت أركانه — وقد يكون غير ذلك — وتعين المصلحة بين الراشئ والمرتشئ بصاحب الغنم الأكثر من الاثنين فى هذا الاتفاق غير المشروع

أحمد رشدى
المحامى

الاختصاص . والأحوال الشخصية

بعد معاهدة مونترو

محاضرة ألقاها صاحب العزة الأستاذ نصيف زكي بك القاضي الأهل
بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ بنادى القضاء - عن الاختصاص . والقانون
الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بعد معاهدة مونترو .
ومسئولية الحكومة المصرية في تنفيذها

قد قسمت المحاضرة السابقة إلى قسمين
الأول - عن الاختصاص والقانون الواجب التطبيق بالنسبة للأجانب في مسائل الأحوال
الشخصية في مصر بعد معاهدة مونترو
الثاني - مقارنات في بعض مواد الأحوال الشخصية والحسبية بين الشرائع المختلفة
واقترحات الإصلاح فيها ليكون القانون فيها واحدا يشمل المصريين والأجانب

أما محاضرة اليوم فتشمل المسائل الثلاث الآتية
البحث الأول - تكملة لموضوع المقارنة في مسائل الأحوال الشخصية عن عقد الوصية

- ١ - مقارنة بين الشرائع المختلفة
 - ٢ - حكمها بين الأجانب في مصر . بعد معاهدة مونترو
 - ٣ - حكمها بين غير المسلمين في مصر من خلاف على المحكمة المختصة - وعلى
القانون الواجب الاتباع
 - ٤ - الخلاف بين الشرائع على أحكام الوصية التي يكون الغرض منها التحايل على
قواعد الارث . الباعث تنكره شريعة الموصى
- البحث الثاني - موجز اقتراحات الإصلاح التي تقدمت بها الحكومة المصرية في مسائل
الأحوال الشخصية - بالنسبة لغير المسلمين في مصر . والحاجة الماسة لانجازها بعد معاهدة مونترو
البحث الثالث - مسئولية الحكومة المصرية - على الأخص بعد معاهدة مونترو عند وجود
نقص أو خطأ في التشريع بالنسبة للأجانب المقيمين في مصر . أو عند الادعاء بتطبيق القانون
تطبيقا غير عادل

وهل تصح هذه المسئولية في الأحوال المماثلة . بالنسبة للوطنيين

الوصية

قواعدها العامة وقيودها في الشرائع المختلفة

تعريفها العام هو تمليك لعين أو دين أو منفعة — تمليكا مضافا إلى ما بعد الموت بطريق التبرع والوصية بالمنفعة كالوصية بالسكنى في دار معينة — أو القراءة في مكتبة — أو الانتفاع بغلة أرض . واختلاف الدين — لا يمنع صحة الوصية شرعا — في حين انه مانع من موانع الارث، وقيود الوصية في الشريعة الاسلامية التي تحتاج لمقارنتها مع الشرائع الاخرى هي القيود الآتية . ففي الشريعة الغراء :

- ١ — لا تجوز الوصية لوارث ، إلا اذا أجازها بقية الورثة بعد موت الموصي لا وقت الوصية .
- ٢ — لا تجوز الوصية للأجنبي — إلا في الثلث — ولا تجوز فيما زاد على الثلث إلا اذا أجازها الورثة بعد موت الموصي

وكذلك في الوصية بالمنفعة . فلا يجوز للموصي أن يعطل انتفاع الورثة بأكثر من الثلث من ماله إلا بأجازتهم

- ٣ — ولا تجوز الوصية — على أرجح الآراء — إلا متى كانت قرينة عند المسلمين وعند الموصي — بحيث إذا كانت قرينة عند الموصي فقط — وليست قرينة عند المسلمين فالرأي الراجح أنها لا تجوز .

وفي الشرائع الغربية :

- ١ — لا وجود للقيد الخاص بعدم جواز الوصية للوارث
- ٢ — ولكن القيد في كثير من الشرائع الغربية في مقدار التصرف للأجنبي عن الورثة وفي وجوب ترك شيء معين للورثة .

فيرى القانون الانكليزي ان التصرف بالوصية مباح بلا قيد ولا شرط إذ يجوز لصاحب المال أن يتصرف فيه بالوصية كما يتصرف فيه بالبيع

ويرى القانون الفرنسي وجوب ترك شيء معين للورثة . ولهذا يقرر القواعد الآتية :

على من له ولد واحد أن لا يتبرع بهبة أو وصية بأكثر من نصف ماله

ومن مات عن ولدين لا يصح تبرعه فيما زاد على الثلث

ومن مات عن ثلاث أولاد فأكثر لا يصح تبرعه فيما زاد على الربع

ويعتبر ابن الابن في حكم القانون كالابن

أما من ليس له ولد وله أصول من الذكور والاناث لا يصح تبرعه بأكثر من نصف ماله

ومن ليس له ولد وله أصول من الذكور فقط لا يصح تبرعه فيما زاد على ثلاث أرباع ماله .

ويرى القانون الايطالي ما يراه القانون الفرنسي . اذ يتحدثان في المبدأ ويختلفان في مقدار

الحصص التي يحددها القانون في الهبة أو الوصية

عند غير المسلمين في مصر

تجوز الوصية للوارث . ولغير الوارث بقيد واحد وهو وجوب أن يبقى الموصى للوارث حصة معينة تختلف عن كل طائفة باختلاف درجة قرابته بالموصى - ولم يشذ من الطوائف عن هذا الاجماع الا الانجليييين الوطنيين . إذ أن التصرف بالوصية عندهم جائز للموصى بلا قيد ولا شرط يتصرف فيما يشاء من ماله - وإلى من يشاء والتباين واضح بين الطوائف في هذا القيد

بالنسبة للأجانب في مصر

١ - الأجانب التابعين للدول التي وقعت معاهدة مونترو . ومن في حكمهم

نصت المادة العاشرة من المعاهدة - أن الأحوال الشخصية تشمل المواد المبينة في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم - ويتعين القانون الواجب تطبيقه تبعاً للقواعد المبينة في المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة

وقد ورد في المادة الثانية والعشرين من لائحة التنظيم القضائي - بيان لما اتفقت عليه الدول . على ما ينطوي تحت كلمة « الأحوال الشخصية » - وقد شمل هذا البيان « الوصايا والهبات »

وورد في المادة التاسعة والعشرين تحديد القانون الواجب تطبيقه في شأنها إذ تقرر أنه يرجع في الوصايا إلى قانون بلد الموصى . وفي الهبات إلى قانون بلد الواهب وقت الهبة

٢ - أما الأجانب الذين لم يتمتعوا بالامتيازات . كالبلغار . والروس . والألبان وأهالي الصين فلا يشملهم النص السابق - بحسب الظاهر - ولكن الحكومة أقرت في تصريح ملحق بالمعاهدة أنها ستتعقب في المستقبل مع الأجانب جميعاً مهما كانت جنسيتهم مبدأ شخصية القوانين في مسائل الأحوال الشخصية .. ولهذا أصبح لزاماً على الحكومة المصرية أن تطبق في منازعاتهم الخاصة بأحوالهم الشخصية ما ورد من القواعد في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم فيرجع في شأن منازعاتهم الخاصة بالوصية إلى قانون بلد الموصى

ومحل الخلاف بالنسبة اليهم - لافي القانون الواجب التطبيق - بل في الجهة المختصة بالفصل في قضاياهم الشخصية - كما بينا في المحاضرة السابقة - هل هي المحاكم المختلطة كما يبدو في الظاهر تطبيقاً للمبدأ الوارد في المادة ٢٧ من لائحة التنظيم - أو ان الجهة المختصة هي المحاكم الشرعية - أو هي المحاكم الأهلية

ورأى ان المختص بالفصل هي المحكمة الأهلية بشرط استصدار مرسوم بالغاء المادة ١٦ من لائحة الترتيب التي تحرم على المحاكم الأهلية الفصل في قضايا الأحوال الشخصية

٣ - الأجانب (من أهل الدول الأجنبية أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة في حمايتها)

الدين ينتسبون الى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية يظلون خاضعين لقضاء تلك المحاكم بنفس الشروط التي كانت مرعية في الماضي

وهذه المحاكم تطبق بطبيعتها مبدأ شخصية القوانين في مسائل الأحوال الشخصية

٤ - وقد صدر المرسوم رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بمناسبة نقل مسائل الأحوال الشخصية من

اختصاص القضاء القنصلي الى اختصاص المحاكم المصرية في حالة وجود خصم غير مصري الجنسية متى كان القانون الواجب التطبيق ليس قانوناً أجنبياً

ومدلول هذا القانون ان محاكم الأحوال الشخصية المصرية تطبق في قضايا غير المصريين - الذين ينتسبون الى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بالفصل في مواد الأحوال الشخصية - ماقررت المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي أي مبدأ شخصية القوانين . فيرجع في الوصية إلى قانون بلد الموصى

وعبارة قانون البلد - تشمل فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون كل قانون ديني تطبقه محكمة مصرية للأحوال الشخصية - والمحكمة المصرية للأحوال الشخصية لا يقصد بها المحاكم الشرعية - والمحاكم المالية المعترف بها لحسب - بل يقصد بها أيضاً المجالس الحسبية

وما تقدم يتبين أن الحكومة المصرية حرصت على تطبيق مبدأ شخصية القوانين في مسائل الأحوال الشخصية ، ومن ضمنها الوصية

٥ - ويظهر أن هذا المبدأ الذي حرصت الحكومة المصرية على تطبيقه بالنسبة للأجانب جميعاً هو المبدأ الذي تقره الحكومة المصرية - إذ ورد في تصريح الحكومة المصرية الملحق بالمعاهدة

و ان الحكومة المصرية قد جرت من تلقاء نفسها على مبدأ شخصية القانون في مواد الأحوال الشخصية - وعلى الأخص في معاهدة الإقامة مع إيران وتركيا . فهي تنوى أن تجرى في هذا الشأن على المبدأ عينه في المستقبل ،

وقد ورد في ختام المادة ٢٩ من لائحة التنظيم الخاص بشخصية القانون في مسائل الأحوال الشخصية ان القواعد المبينة بهذه المادة لا تخل بالأحكام المتعلقة بنظام الملكية العقارية في القطر المصري

ne portent pas atteinte aux dispositions relatives au régime de propriété immobilière en Egypte.

والغرض من كلمة نظام الملكية العقارية - القيود الإدارية المقررة على حق الملكية للصالح العام

(المادة ١٠ من القانون المدني) المقابلة للمادة ٦٤٩ مدني فرنسي (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية العدد الرابع ص ٥٢٧ وما يليها)

٦ - حكم وصية غير المسلم من المصريين

الخلافاً فيها محتدم أواره بين رجال الفقه والقضاء

على أن محكمة النقض المصرية قضت بحكمها المشهور الصادر في يونيو سنة ١٩٣٤ أن وصية غير

المسلم — كوصية المسلم — لا تجوز بأكثر من الثلث . ولا تجوز لوارث الا بأجازة باقى الورثة
ولا يزال هذا الحكم محل مناقشة ورد بين كثير من رجال القانون ولا أتولى هنا بيان المناقشة —
أو بيان الرد على النقد — فهى محل مناقشة طويلة ليس هذا مكانها غير ان ماورد فى حكم محكمة النقض
ينتهى إلى عدم العمل بمبدأ شخصية القوانين فى شأن الوصية بالنسبة لغير المسلم من المصريين وحدهم
— فى حين أن الوصية كما تقدم قد اعتبرها المشرع من الأحوال الشخصية

ومما يجدر ذكره انه ورد فى حكم النقض السالف الذكر — ان من أوصى من المسيحيين لبناء
الكنائس أو لإعادة الرهبان فأن وصيته تكون باطلة فى رأى صاحبي أبى حنيفة لأنها إذا كانت
قربة عند الموصى فليست قربة عند المسلمين — هذا هو الأصل الذى كان يمكن أن يقضى به القضاة
الشرعيون إذا رفع الأمر اليهم — وإجراء هذا الحكم الشرعى على وصايا غير المسلمين فيه إحراج
عظيم لهم فتم صرح لهم بأن الثلث الذى لهم حق فى الوصية به — يصح أن يكون على وجوه معتبرة فى
دينهم (وذلك عملاً برأى أبى حنيفة) فقد كمل لهم غرضهم — اما أن يدعوا أن هذا الثلث أو
أكثر منه يصح أن يوصى به لوارث . فهذه مسألة مالية صرفه لا علاقة لها بالدين — بل هى من الأحوال
العينية التى يكون التشريع فيها عاماً لكل الرعايا مهما اختلفت أديانهم

* * *

اعتراض له قيمته

ولكن الفكرة الأولى التى تبرز بالخاطر فى توحيد الحكم — على أساس ان وصية المسلم كوصية
غير المسلم . هى فكرة يتبادر للذهن انها فكرة سليمة لا غبار عليها من جهة العدالة — لأنها تؤدى
الى توحيد الحكم على المسلمين وغير المسلمين على السواء
غير أن ما يعترض به فى شأن تطبيق هذه القاعدة على غير المسلمين ان شرائع المسيحيين —
وبالتالى شرائع أحوالهم الشخصية — لا تعرف الوقف ومن البداهة انه يجوز للواقف أن يوصى
بالاستحقاق فى الانتفاع بماله . لمن يشاء دون قيد . فله أن يوصى لبعض الورثة ويترك الباقين
وله أن يوصى لأجنبي عن الورثة . ويترك الورثة أنفسهم . وله أن يعطى الكل للواحد ويحرم
الآخرين . وله أن يقسم الوصية بينهم دون أن يسوى بينهم فى الأنصبة
ان للواقف أن يفعل فى هذا ما يشاء دون أن يقوم على عمله هذا اعتراض قانونى

وهذا التشريع المبتكر فى الشريعة الاسلامية أيسح فيه حرية التصرف للمالك — لا يحدها ثلث
المال ولا كله — ولا يحدها وارث ولا غير وارث

هذا التشريع لا يقابله فى الشرائع المسيحية إلا الوصية بنفس الاحتياط الذى اتخذه الشارع
فى الوقف — من توقيع أمام الرئيس الدينى — ومن تسجيل فى سجلات البطاركنيات — تسمى
سجلات قيد الوصايا — كسجلات القيد للتصرفات بالوقف .

والوقف — كالوصية — متعلق بالمسائل المالية فى جوهره — ولكنه يقوم غالباً على فكرة
التصدق المندوب له ديانة — ولهذا جعل أمره فيما يتعلق بأصله . واستحقاق المستحقين فيه من

اختصاص قضاء الأحوال الشخصية لا يملك القاضي الأهلي أن يتعرض له — بل لا يملك هو — ولا القاضي الشرعي أيضاً — متى صح الوقف — أن يعدل في توزيع الاستحقاق — أو أن يخصص الثلث لوارث أو لغير وارث .

وهذا شأن الوصية في أصل التشريع عند المسيحيين — لأنهم لا يعرفون الوقف

بل ان الوصية لا تصح شرعاً إلا لمجرد حقيقة أو حكماً

في حين أن الاستحقاق في الوقف قد يكون لغير موجود حقيقة أو حكماً — ولهذا اعتبرت العين الموقوفة باقية إلى الأبد في حكم ملك الواقف — على رأى بعض الفقهاء أو في حكم ملك الله — على رأى البعض الآخر — وذلك لكي يتجدد الايصاء لكل مستحق جديد — طبقاً لما شرطه الواقف في كتاب وقفه — إذ يعتبر المستحق مستمداً حقه لا بطريق الارث — بل عن الواقف مباشرة حتى بعد ألف سنة من وفاته ويستمر الايصاء بالمنفعة للوارث أو للمستحق بالقدر الذي قرره الواقف في كتاب وقفه والواقع ان المسيحيين لا يميلون لنظام الوقف كما تكرهه أغلبية من اخوانهم المسلمين لذلك تراهم يقبلون على الوصية — على الأخص في حالة الوصية للاحفاد بنصيب والدهم المتوفى في حياة المورث — والوصية للبنات الوحيدة بكل التركة حتى لا يشاركها عصبة المورث في التركة .

• • •

ما حكمة هذا الخلاف — بين قيود الوصية أو لإباحتها — وسببه في اصول الشرائع

ان هذا الذي تراه خلافاً واضحاً بين الشرائع المختلفة — له حكمته . ولدهسيه وهنا أنقل ما أورده المسيو ريفيللو مدرس الشرائع القديمة بباريس في هذا الشأن :

ان أحكام المواريث والوصايا لكل أمة تدل على طريقة حفظ كيائها ودرجة محافظتها على وجودها . . . والشرقيون عموماً ومنهم العرب كانوا قبل الاسلام يحرمون البنات . والزوجة . والام . والأطفال الصغار من الميراث — إنما يرث الميت ولده الأكبر — وأخوه الأكبر — أو ابن عمه لا لسبب القرابة . بل لسبب القدرة على السعى لحفظ العائلة والدود عنها والعرب — كما اشتهر عنهم أهل كر وفر — غير أن المشرع الاسلامي بعد أن أزال سبب التفريق بين قبائل العرب . وجعلهم أمة واحدة كان أكثر مشرعي العالم ميلاً الى توسيع دائرة الارث بين الأقارب ليربط أراد الأسرة الواحدة وتراه لهذا يورث الابن . والزوجة . والاب والام معاً — ويورث البنات الأخ . والاخت والاب والام معاً — ويورث بنات الابن . والبنات . والزوجة . والاب والام معاً وسوى في الارث بين أولاد المورث جميعاً من زواج معترف به . ومن زواج غير معترف به مادام المورث قد اعترف بنسب الأولاد منه .

ثم وضع قواعد الارث في العصبة بأقسامها الثلاث — وحدد الفرائض وذوى الأرحام فوسع دائرة الارث — ولهذا السبب وضع المشرع الاسلامي قيود الوصية — ترتبط بمرض الموت . وعدم جواز الوصية للوارث — وعدم التجاوز في الوصية للأجنبي عن ثلث التركة في حين أن

المشرع الأوربي قد ضيق دائرة التوريث فلا ترث الزوجة أو الزوج عند وجود الأولاد . ولا يرث أبناء المتوفى من نكاح فاسد إلا بعد أن تقضى المحكمة بجواز توريثهم

• • •
بما تقدم قد نرى سبباً في أن الوصية عند الغربيين أقل قيداً . في حين أنها مقيدة في الشريعة الإسلامية والشرائع الشرقية بقيود خاصة .

ولكن الشارع الإسلامي لم يسكت على القيود التي تقيدت بها الوصية . بل أزال وطأتها إذ ابتكر تشريعاً خاصاً به - هو الوقف - وقد أيسح فيه للمالك التصرف بالوصية في المنفعة لا يحده فيها ثلث المال ولا كله . ولا يحده وارث ولا غيره . ولهذا التقي بفكرة الوصية غير المقيدة عند الغربيين . وهو النظام الذي يقابل الوقف

وأخيراً

نتنقل إلى الخلاف الشرعي في الوصية التي يكون الغرض منها التحايل على قواعد الارث تنكره شريعة الموصى .

ما الحكم ان كانت الوصية لباعث تنكره الآداب الشرعية في مذهب الموصى
وما الحكم إذا ظهر ان الوصية لزوج غير شرعية للموصى أو لخليلة له أو كانت الوصية لمولود لم يعترف بنسبه .

• • •
ان الخلية غير وارثة . فالإيصاء اليها - طبقاً لظاهر الرأي - جائز في الثلث - ولهذا لو صح هذا الرأي - تشارك الخلية الخلية وأولادها في مالهم الحلال والأولاد من ثمرة زواج غير شرعي يرثون - طبقاً للشريعة الإسلامية - إذا اعترف الوالد بنسبهم منه . فإذا لم يعترف بنسبهم منه كانوا من الأجانب ولهذا تجوز الوصية لهم في الثلث - وبهذا يشترك الأولاد الحلال في مالهم . مع ان الوالد لم يعترف بنسبهم وقد يكونون من سواه

• وعند المسيحيين نظراً لقدسية عقد الزواج . واعتباره عقداً دينياً خاصاً تعتبر المعاشرة الغير الشرعية : من الزنا - حتى لو اعترف الزوج بهذه المعاشرة . ولهذا تكون هذه الخلية أجنبية عن الورثة - ويكون الأولاد في هذه الحالة عند المسيحيين أولاداً غير شرعيين حتى لو اعترف الرجل بنسبهم منه . فهم قد ينتسبون اليه ولكنهم لا يرثون ماداموا ثمرة زواج غير شرعي
وفي الشرائع الغربية الحديثة لا يرث الأولاد حتى لو اعترف الوالد بنسبهم منه مادام لهذا الوالد أولاداً شرعيين من زواج شرعي

لهذا يقوم الخلاف على جواز الوصية لمولود الأولاد . أو هذه الخلية

وقد استقروا أنها احتيال على قواعد الارث

وقد يقال ان الرأي الشرعي ان الوصية لسيدة أجنبية عن الورثة - وقد تكون خلية للموصى
والوصية للأولاد منها إذا لم يعترف بنسبهم - وصية لغير وارث تصح في الثلث

ولكن بعض العلماء في مذهب مالك يخالفون هذا الرأي وينسبون إلى تفسير الآية الكريمة « من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار » - وصية من الله والله حلیم عليهم . يفسرونها على

أنها تحرم وصية الضرار — حتى قال بعضهم الاضرار في الوصية من الكبائر ولا ينفذ منها شيء
وعلى هذا بنى بعضهم — ان الوصية حتى ولو كانت في الثلث — وكانت لا تتفق مع مقاصد
الشارع — أو وقع بسببها ضرر للورثة — ولو كان هذا الضرر غير مقصود — تكون باطلة
وقد رأت اللجنة التي تعمل الآن لفحص قوانين الاحوال الشخصية للمسلمين أن تأخذ بهذا
الرأى — وانتهت إلى تقرير قاعدة ان الوصية لا تصح لغير وارث حتى في الثلث أو أقل منه في
الاحوال الآتية

١ — إذا قصد الوصى منها الاضرار بالورثة أو بعضهم

٢ — إذا لم يقصد الضرر ولكنه وقع فعلاً

٣ — ان كان الباعث عليها لا يتفق مع مقاصد الشارع

وهذا أقصى ما وصل اليه الكمال الفقهي

ولكن ما يؤسف له أن المشروع في ملفات الوزارة ، عسى أن يهتم القائمون بالامر
بشأنه ونفاذه

البحث الثاني

« مقترحات الاصلاح في مسائل الاحوال الشخصية لغير المسلمين وارتباطه بمسألة الوصية ،
يجمع الكل ان النظام الحالي لقضاء الاحوال الشخصية لغير المسلمين نظام غير مرغوب فيه
لا يتلاءم مع روح العصر الحاضر

وفي الواقع قد أصبح هذا النظام غير متجانس مع فكرة الجنسية إذ أن أساسه تغيير جهة
النقاضي وفقاً لديانة المتقاضين . ولو اتحدت جنسياتهم . وكان هذا مفهوماً في العصور التي كانت
فكرة الجنسية مجهولة عند الشعوب . فكان للمسلمين دار الاسلام وللذكفار دار الحساب — أما الآن
فقد زال هذا التقسيم وأصبح المسلمون أنفسهم ينتمون إلى دول مختلفة تربطها رابطة الجنسية
لا رابطة الدين . وأصبح من الطبيعي أن يزول هذا النظام الذي يقوم على أساس الدين . وقد
كان من مقتضى النظام القديم أن يقسم المقيمون في دار الاسلام إلى مسلمين . وذميين . ومستأمنين
وترك للذميين الحق في أن يتقاضوا أمام رؤسائهم الدينيين اسوة بالمسلمين — ومن هنا نشأ القضاء الملى
وقد تألفت في سنة ١٩٣٢ لجنة تدعى « لجنة بحث المبادئ العامة لأصلاح أفضية الاحوال
الشخصية لغير المسلمين » وقد افتتح عهدها وزير الحقانية في ذلك العهد — على ماهر باشا —
بخطاب يستلقت النظر قال فيه :

« ان النظام الحالي لقضاء الاحوال الشخصية لغير المسلمين هو الناحية من القضاء المصري التي ،
« لم تسما يد الاصلاح إلى الآن . فقد بقيت هذه الناحية مدة خمسة قرون في حالة مضطربة ،
« ونظام غير متناسق مع أنظمة القضاء في مصر . ولا مثيل له في الدول المستنيرة ، ومع ذلك فقد ،
« بقي على ما نشأ عليه إلى الآن ، بالرغم من ان تاريخ انشائه يرجع إلى النظريات الشائعة في العصور ،
« الوسطى أكثر مما يرجع إلى قواعد التشريع وإلى حاجة الرعية ،

وقد اجتمعت اللجنة مرارا ، ثم تقدمت باقتراحات لوزارة الحقانية

وكان أولى اقتراحاتها بالنظر وجوب جعل القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين الى جهات قضائية عادية لا دينية — وقد ذكرت أنه لو قدر لهذه المحاكم نجاحا أكبر من المحاكم الشرعية كان من الطبيعي أن يفكر أولو الامر في ضم المحاكم الشرعية اليها لاتباع نفس النظام بالنسبة للمسلمين

وقد اقترحت اللجنة انشاء محكمة أحوال شخصية بدائرة كل محكمة كلية يرأسها رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيله . ويكون أعضاؤها من رجال القانون من ملة المتقاضين . فإن اختلفا ملة فيكون واحد منهما من ملة كل خصم

تشكل محكمة عليا للاستئناف بالقاهرة يرأسها رئيس محكمة الاستئناف أو وكيله ومن أعضائها اثنان من المستشارين واثنين من رجال ملة المتقاضين العارفين بالقانون

تطبق هذه المحاكم الشرائع المعتمدة لدى الطوائف المعترف بها من الحكومة المصرية . والطوائف التي ليس لها قانون معتمد يطبق عليها قانون الاقباط الارثوذكس ان كانت أرثوذكسية — وقانون الاقباط الكاثوليك . ان كانت كاثوليكية وعند الاختلاف تطبق شريعة العقد

أما اجراءات المرافعات فقد تقرر أن يتبع نظام قانون المرافعات الأهلى مع تبسيط بعض اجراءاته وقد جعل اختصاص هذه المحاكم في كافة منازعات الأحوال الشخصية — من زواج — وطلاق — وفرقة — وطاعة — وحضانة — ونسب — ماعدا الوصية والنفقة والهبة فهى من اختصاص المحاكم الأهلية

ولا جدال أن تنفيذ هذه المقترحات يؤدي الى الغاء كل اختصاص قضائى لجهات الأحوال الشخصية لغير المسلمين . ولا يبقى للبطر كخانات سوى الحق في اجراء عقود الزواج . وبهذا ينقل اختصاص البطر كخانات لهذه المحاكم بدلا من الاربع عشرة هيئة القائمة الآن

ولكن وزارة الحقانية — بعد تقديم اقتراحات اللجنة اليها — أخذت تتعرف الى رغبة الطوائف . وعلى ضوء وجهات النظر المختلفة . عدلت وزارة الحقانية في المقترحات تعديلها كبيرا بأن أبقت لمجالس الطوائف بعض اختصاصها . وأخرجت القانون الآتى ودعته قانون تنظيم ولاية قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين .

وقررت في المادة الاولى منه : تبقى ولاية القضاء لطوائف القبط الارثوذكس والانجليكان الوطنيين — والارمن الكاثوليك — المقررة بالأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ — ورقم ٣ لسنة ٩١٢ — وبالأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ وبالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ — وكذلك تبقى ولاية القضاء للطوائف الأخرى التي قضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ بأن تستمر مؤقتا على التمتع بما كان لها من الاختصاص .

وورد في المادة الثانية أن ترتيب هذه المجالس وطريقة تعيين القضاة فيها ينظم في لائحة خاصة تقرها الحكومة — ويستصدر بها مرسوم — ويقتضى أن يرفق بهذه اللائحة صورة مطبوعة للقانون الذى يعمل به في منازعات الأحوال الشخصية — وتصدر الأحكام في المجالس باسم جلالة الملك وقد حدد القانون اختصاص مجالس الطوائف بأن جعله قاصرا على دعاوى الزوجية وفسخ

الزواج - والفرقة بأنواعها - والنسب والتبني - والطاعة - ونفقة الزوجية - وذلك في حالة إذا ما كان كلا الزوجين غير مسلم - ومن مذهب ديني واحد وتابع لكنيسة واحدة - وبشرط أن يكونا تابعين لهذه الكنيسة والمذهب وقت رفع الدعوى أيضا

(المادة الثالثة)

وقد تقرر في هذا القانون ان اشكالات التنفيذ تنظرها المحاكم الأهلية وقد تحدد اختصاصها في أن تأمر بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر من محاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين في الأحوال الآتية:

- ١ - إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه قابلا للطعن ولم يكن مشمولاً بالنفاذ المعجل
 - ٢ - إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه قد صدر ولم يعلن للمدعى عليه إعلاناً صحيحاً
 - ٣ - إذا اشتمل الحكم على مخالفة جوهرية لقواعد الاجراءات المبينة بهذا القانون
 - ٤ - إذا كانت المحكمة الدينية التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه غير مختصة
 - ٥ - إذا كان تنفيذ الحكم لا يتفق مع قاعدة من قواعد النظام العام أو يتعارض مع حكم آخر صدر بين الخصوم من محكمة أخرى معترف بها في مصر
- ذلك هو الاختصاص الذي اقترحه القانون السابق لاختصاص البطاركة بجانبات

وقد تقرر في المادة ٢٧ من القانون ان المحاكم الأهلية تكون مختصة بدعوى الأحوال الشخصية لغير المسلمين التي تخرج عن التحديد السابق لمجالس الطوائف وفي حالة إذا لم يكن للمتقاضين محكمة محلية

وكذلك في دعاوى الموارث والوصية إذا كان المتوفى غير مسلم - وفي دعاوى الهبة إذا كان لواهب غير مسلم

وتصبح المحاكم الأهلية مختصة في دعاوى الأحوال الشخصية لغير المسلمين - إذا اختلفت ملة المتقاضين - أو إذا كانوا قد نصوا في عقودهم انهم يحكمون الى قواعد القانون المدني وقد جعل الاختصاص لاحدى دوائر المحكمة المدنية السككية

أما القانون الواجب التطبيق فقد ورد عنه في مشروع القانون السالف الذكر انه يطبق في مواد الارث والوصية والهبة في أحكام الشريعة الإسلامية بشرط واحد . هو ألا يسمح في أمر الوصية بالدفع بعدم صحة الوصية لو ارث بغير إجازة الورثة - وذلك بالطبيعة فيما لا يتجاوز ثلث التركة - ويطبق في قضايا الزواج - والطلاق - والنسب - والتبني - والنفقة - الشريعة التي تسرى على الزوجين وقت العقد

* * *

لهذا القانون حسنات ظاهرة - وله عيوبه أما حسناته في انه اجراء خطوة في سبيل اصلاح هذه الناحية من القضاء التي لم تمسها يد الاصلاح وهي خطوة في سبيل توحيد التقاضى . وهي تلك الأمانة التي نادت بها أكبر محكمة في البلاد قبل صدور هذا القانون بعامين

ومن حسناته انه محاولة موفقة في أن يزيل بعض وجوه الخلاف في جواز الوصية للوارث في الثلث عند غير المسلمين - وفي تطبيق الشريعة التي تسرى على الزوجين وقت التعاقد في منازعات الزواج والطلاق والنسب - والتبني والنفقة ،

اما ما يؤخذ على هذا القانون . فهو انه ابقى لقضاء الأحوال الشخصية نظام عند اتحاد الملة ونظام آخر عند اختلاف الملة . فتختص في الأولى مجلس الطوائف . وفي الثانية المحكمة المدنية ، وهذا يفتح الباب واسعا لتضارب الاحكام . ويفتح باب الاغراء على تغيير الملة لمن يشاء . لاجباً في التغيير . بل متى رأى التغيير أصلح مؤقتاً لنزاعه . وهو أفسد طريق على الاخلاق إذ يكون مصير العائلة عند النزاع معلقاً على محاولة تغيير الملة . وتكون المذاهب والاديان تجارة لقضاء المآرب وأرضاء الشهوات

على ان هذا القانون لم يقدم لمجلس النواب - ولم يصدق عليه - ولهذا أهمل امره وأصبح في حكم التاريخ

ثم أرادت الوزارة التالية - وزارة محمد باشا محمود - ان تقترح مشروعاً جديداً لقانون جديد - رقد قدمته لمجلس النواب وهذا المشروع تركت فيه لمجلس الطوائف اختصاصها كله في حدوده الحالية . وان تبقى القديم على قدمه

وكل ما اقترحته هو تنظيم تشكيل المجالس - ومراقبة الاجراءات فيها - وأوجبت على كل طائفة ان تشر قانونها

ونظم المشروع طريق الفصل عند تنازع الاختصاص

وظل القانون زمناً طويلاً في مجلس الشيوخ . حتى تغيرت الوزارة

ثم استعادت وزارة رفعة على باشا ماهر الأخيرة - هذا المشروع ... وأخذت تدرس المشروعات المختلفة مرة أخرى - وأصبحنا نسمع قرع طبول الإصلاح تعود لتدق مرة أخرى وان اقضى ما نخشاه ان تكون الحال في التشريعات الضرورية في مصر - ان قضاء لها المشروع زمناً . ثم تخمد وتقر

ورحم الله من قال . لقد كانت الشريعة الاسلامية - أيام كان الاسلام اسلاماً - سمحة تسع العالم بأسره من معتنقيها . وغير معتنقيها وهي . اليوم تضيق عن أهلها - حتى يضطروا ان يتناولوا غيرها . وان يلتمسوا حماية حقوقهم فيما كان لا يرتقي اليها - وأصبح الاتقياء من حمايتها يتخاصمون الى سواها . وقد صعب على الناس تناول الشريعة السمحاء حتى رضوا بجهلها ولو صحت عزائم الحكام على ان يختاروا الطبيب من القضاة ويتخيروا النصوص التي تتفق مع

الزمان والمكان لما أدت الحال الى ما أدت - وما خلا قرن من رجال كانوا جند كفاة في معرفة الشرع والبصر بما يصلح الزمان والمكان . وكان من أثر ذلك ان انتقل الناس الى عالم آخر في تقاضيههم ، وضرب القانون الجديد الشريعة القديمة ضربة تكاد تقضى عليها ، لولا انها بقيت موقرة في النفوس - على رغم عبث العابثين ، وجهل الجاهلين .

البحث الثالث

د مسئولية الحكومة المصرية للأجانب - في الأحوال التي يظهر فيها نقص أو خطأ في التشريع الخاص بهم - أو في حالة تطبيق القانون بالنسبة اليهم تطبيقاً غير عادل ،

ان ما يستلقت النظر أن مباحث القانون الدولي العام قد استقرت على مسئولية الدولة في الحالة التي تطبق فيها القانون تطبيقاً غير عادل أو في حالة عدم إيجاد النظم القضائية لحماية الأجانب منها أو عن وجود نقص أو خطأ في التشريع

وقد أشارت المادة الثانية من معاهدة مونثرو ان من المفهوم ان التشريع الذي يسرى على الأجانب ان يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وان يتضمن في المسائل المالية على الخصوص تمييزاً مجحفاً بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصري والتي يكون فيها للأجانب مصالح جديدة

ويهم حضراتكم كقضاة المستقبل في قضايا الأجانب ان تعلموا ما استقرت عليه محكمة العدل الدولية في مسئولية الدولة عن تعويض الضرر الذي يصيب الأجانب في حالتين

أولاً - نقص النظم القضائية - لحماية الأجانب المقيمين فيها - أو عدم استيفاءها

ثانياً - حالة انكار العدالة - أو التطبيق الغير العادل للقوانين

وقد اختلفت محكمة العدل ، مراراً في تفسير د حالة انكار العدالة ، حتى اجتمع المؤتمر الذي دعى د مؤتمر تجميع قواعد القانون الدولي العام الخاصة بالمسئولية عن الوجهة الدولية ، واستقر المؤتمر على انه يعتبر من احوال - د انكار العدالة - أو الظلم الذي يحقق المسئولية ،

١ - التأجيلات المبالغ فيها التي تلحق ضرراً بالمتقاضين

٢ - حالة صدور حكم قضائي انتهائي غير متفق مع تعهدات الدولة في معاهدة أو غير متفق مع التزاماتها الدولية الأخرى

٣ - متى كان الضرر اللاحق بالأجنبي - نتيجة - عيب في الاجراءات القضائية - أو عيب واضح في الحكم ناشئ من أن المحكمة التي أصدرت الحكم لا تتوفر فيها الضمانات اللازمة لتحقيق العدالة

(مجلة القانون الدولي العام سنة ١٩٣٠ ص ٥٤٢ - وص ٧٣٢ الى ٧٤٧ من نفس السنة)

لقد أثبتت هذه المسائل في نزاع مع الحكومة المصرية في شأن قضية جورج سالم التي وقعت
بمصر في سنة ١٩١٧

وموضوعها

١- أن جورج سالم صدر له عقديع من آخر

٢- طعن فيه وورثة البائع بالتزوير

حققت النيابة

تقدم متهما للمحكمة الجنح بتهمة التزوير

دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية لأنه أمريكي

كان هناك خلاف في جنسيته - هل هو تابع للسلطة المحلية - أو تابع لدولة ايران - أو تابع
للولايات المتحدة

استلزم البحث طويلا

وقررت المحكمة ضم الدفع - للموضوع - وقيل أن هذا هو الخطأ الأول

استؤنف الحكم - ولا أعلم كيف قبل الاستئناف في قرار الضم ، وقد تأجلت القضية مرار

أمام المحكمة ، ثم قطعت المواصلات

وقضى أخيراً في مارس سنة ١٩٢١ بعدم الاختصاص

تسلم العقد المطعون فيه . لقنصلية الولايات المتحدة

حوكم وقضى ببراءته

الدعوى المختلط

رفع جورج سالم في يوليو سنة ١٩٢٣ دعوى أمام المحكمة المختلطة يطالب الحكومة المصرية

بمبلغ ٩٦٠٠٠ جنيهًا لأن مستنداته حجزتها النيابة وظلت محجوزة بتهمة تزويرها من سنة

١٩١٧ - ١٩٢١ - وهي هيئة غير مختصة بالنسبة إليه - ومنعه هذا عن أن يبيع أطيانه الواردة في العقد

- وقت ارتفاع الأسعار - وهذا عاد عليه بالخسارة

دفعت الحكومة أن الدعوى غير مقبولة إذ أنها لا تسأل عن خطأ منسوب لأحد وكلاء النائب

العمومي ولا تسأل عن تعويض الضرر عن اجراءات قضائية - حتى ولو ثبت أنها خاطئة بالنسبة

لشخصه لأنه أجنبي - مادام الأمر كان محل بحث قضائي

حكم ابتدائياً بعدم القبول

حكم استئنافياً بقبول الدعوى ورفضها موضوعاً

النزاع الدولي

ولكن القضية لم تستقر عند ذلك - بل أثارت بعدها ضجة تعلوونها جميعا إذ اعتبرت حكومة الولايات المتحدة أن الحكومة المصرية مسئولة عن عدم توفر العدالة لهذا الأجنبي . وذلك :

١ - لسبب تعرض السلطات القضائية له بغير حق في حجز المستندات - وفي التحقيق - والاحالة لمحكمة الجنح واستمرار التقاضي أربع سنوات في تحقيق الاختصاص - مع عدم اختصاصها بالنظر في شأنه

تمسكت الحكومة المصرية بنظرية الحكم المستأنف المختلط الذي قضى نهائياً برفض الدعوى موضوعاً . ولكن حكومة الولايات المتحدة - اعتبرت الحكم في موضوعه مخالفاً لقواعد العدالة الطبيعية في أن المحاكم حجزت مستندات شخص . وحاكمته . وهي غير مختصة بمحاكمته . حتى أصابه ضرر من جراء ذلك

عرضت الحكومة المصرية أن يرفع جورج سالم التماساً في الحكم المستأنف والتزمت أن لاتعارض في قبوله . ولكن الولايات المتحدة رفضت هذا العرض

اتفق الطرفان على عرض الأمر على محكمة العدل الدولية واتفقا على أن ما يعرض للأجابة عليه هو :

١ - هل الحكومة المصرية مسئولة قانوناً - أو عدلاً - قبل حكومة الولايات المتحدة - عن تعويض الضرر الذي أصاب جورج سالم من جراء ما عومل به

٢ - في حالة تقرير مبدأ المسؤولية - ماهو المبلغ الواجب عدلاً دفعه

تناولت المحكمة - ١ - هل هناك انكار للعدالة

٢ - مامركز المحكمة المختلطة في مصر بالنسبة لطلبات التعويض التي يرفعها الأجانب

فقررت :

أولاً - أن الحكم الذي تصدره محكمة قضائية - ولو كان خاطئاً - لا يعتبر انكاراً للعدالة - إلا متى كان الظلم واضحاً - أو متى صدر الحكم بعد تسويق بغير مبرر في اجراءات التقاضي

ثانياً - أن الحكومة المصرية لا تعتبر مسئولة عما صدر في احكام المحاكم المختلطة من خطأ - لأن الإتفاقيات الدولية التي صدرت عند انشاء المحاكم المختلطة تدل على أن الدول تنازلت عن المطالبة بتعويض لرعاياها عما يصيبهم من الضرر مقابل ما اكتسبوه من انشاء محاكم مختلطة تفصل باجراءات خاصة - وبنظام خاص ولا حيلة للحكومة المصرية فيما يتعلق بها لأنها لا تملك الحرية في تعديل القوانين او تغيير تشكيلا او فرض عقوبة تأديبية على القاضي الذي يعتمد مخالفة القوانين

(انظر كتاب القانون الدولي للدكتور محمود سامي جنيته ص ٣٩٦ وما بعدها)

مُنشور البتة العمة

— ١ —

منشور رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٨

بشأن الاجراءات اللازمة للترخيص لوكلاء المحامين والخبراء بالاطلاع على القضايا

قضت تعليمات الوزارة رقم ٢٤٥ الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ بوضع القواعد الآتية لاتباعها في الترخيص باطلاع وكلاء المحامين والخبراء على القضايا :

- ١ — أن يقدم حضرة المحامي أو الخبير طلبا لرئاسة المحكمة مرفقا به التوكيل وشهادة بحسن سير وسلوك من يرغب توكيله وشهادة من قلم السوابق بعدم وجود سوابق له .
- ٢ — أن يضم الى طلبه صورتان شمسييتان من صور المراد توكيله بمقاس ٦×٤ .
- ٣ — تقوم المحكمة بعد ذلك باجراء تحريات إدارية مع النيابة والمحاكم الجزئية التي تدخل في دائرة اختصاصها للوقوف عما اذا كان هناك شكاري إدارية ضد الشخص المراد توكيله وبعد ورود ما يفيد عدم وجود شيء منها يعطى تصريح بملخص ما جاء بالتوكيل الذي يحفظ هو وباقي الأوراق بملف خاص بالمحكمة الكلية ويقيد التصريح بعد لصق إحدى الصورتين الشمسييتين به بملف مسلسل بدفتر يعد لذلك وتبقى الصورة الأخرى مع باقي الأوراق في الملف الخاص بالتوكيل
- ٤ — يسلم التصريح لوكيل المحامي أو الخبير على الدفتر المقيد به ويسحب منه اذا فقد أحد شروط الأهلية أو عند طلب موكله وتخطر أقلام كتاب المحكمة الكلية وجزئياتها ويؤشر في دفتر قيد التصاريح بذلك .

وقد روعي في تلك التعليمات كما هو ظاهر أن يختار المحامي أو الخبير شخصا موثوقا به ومتصفا بحسن السير والسلوك كي يمكن الاطمئنان لعمله .

ولكن الوزارة لاحظت أن بعض حضرات المحامين يقدمون طلبات لحضرات قضاة المحاكم الجزئية مخالفين بذلك أحكام هذه التعليمات وتصدر لهم الترخيصات من حضرات القضاة بالاطلاع مع أن هذه الطلبات يجب أن تقدم لرئاسة المحكمة بالكيفية والشرائط التي رسمتها التعليمات السالفة .

وبما أن في مخالفة تلك القواعد اضرارا بصالح العمل

لذلك نرجو التنبية الى مراعاتها بكل دقة وعناية .

وكيل الحقانية

مصطفى حنفي

نبلغ حضرتكم منشور وزارة الحقانية رقم ٨٤ — ٨/٤٥ (٢١٩) الوارد في ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٨

بشأن قواعد الترخيص باطلاع وكلاء المحامين والخبراء على القضايا وذلك للعلم به .

عن النائب العمومي

حسن عبد الرحمن

القاهرة في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

٦ يوليه سنة ١٩٣٨

— ٢ —

منشور رقم ١ لسنة ١٩٤٠

بشأن نصح النيابة لأولياء أمور أطفال التعليم الأولى

وحفظ مخالفات من يستمع النصح منهم

صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ عن اعتبار التعليم الأولى الزاميا . ونصت المادة الثامنة منه على الاجراءات التي تتخذ اذا لم يتقدم الطفل الى المكتب العام أو لم يواظب على الحضور لغير سبب مقبول . فأوجبت على رئيس المكتب اصدار والد الطفل أو متولى أمره . واذا لم يتقدم الطفل الى المكتب في مدى خمسة أيام من تسلم الانذار أو تغيب من جديد لغير سبب مقبول حرر لوالده أو متولى أمره محضر مخالفة وقد أجازت المادة التاسعة للمحكمة تأجيل الدعوى وامهال المخالف لتنفيذ القانون . فان لم ينفذ ذلك في الميعاد المحدد تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو باحدهما .

وظاهر من هذا روح الرفق التي أملت هذا القانون وأن غرض المشرع لم يكن أخذ الناس بما يرهقهم بل أراد رشدهم بأقل ما يمكن من إيلاام وتعزيز مقدما النصح على الجزر . فتمشيا مع هذه الروح وما توحى به من شفقة وعطف نرى أن تكون النيابة أسبق الى اتباع ما أجاز به القانون للقاضي وأخذ أولياء الأمور بالنصح والارشاد عن أمور لم تسن إلا لهديم والنهوض بأبنائهم . فاذا ما لبوا هذا النداء وقابلوه بالامتثال - وهو الغالب - تحفظ المخالفة قطعيا لعدم الاهمية .

ولما كنا نرمي من وراء هذا الى التخفيف عن العاملين من الزراع وما مسهم من ضيق وعسر فإننا نهيب بحضرات الأعضاء أن يكون هذا رائدهم أيضا في التصرف فيما يتناولهم من قبيل هذه القضايا البسيطة . وكل هذا متروك الى فطنة حضرات الأعضاء وسليم تقديرهم .

أما القضايا الخاصة بقوانين حماية الثروة الزراعية ومخالفات القوانين التي يكون للحكم فيها آثار تبعية كمخالفات التنظيم والطرق العامة فهذه تتخذ فيها الاجراءات القانونية العادية .

القاهرة في ٢ يناير سنة ١٩٤٠

النائب العمومي

عبد الرحمن الطوير

— ٣ —

كتاب دورى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٢٠

بشأن اعتبار قضايا تبديد الأشياء المحجوزة تابعة للاختصاص الأهلى
أيا كانت جنسية المتهمين

جرى بعض حضرات الأعضاء فى قضايا تبديد الأشياء المحجوزة تنفيذاً لأوامر أو أحكام صادرة من القضاء الأهلى — على إرسال محاضر التبديد إلى النيابة المختلطة كلما تبين أن المتهم أجنبى — وهذا التصرف أن كان له وجه قبل اتفاقية مونترو فلم يعد له محل بعدها فقد تقرر فى المادة السادسة من هذه الاتفاقية وفى الفقرة الحادية عشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ — أن هذه المحاكم أصبحت تختص بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم فى الجنايات والجناح التى ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الصادرة من المحاكم الأهلية

فتوجه نظر حضرات الأعضاء إلى ذلك وإلى أن قضايا تبديد الأشياء المحجوزة تنفيذاً لأوامر أو أحكام صادرة من المحاكم الأهلية هى من اختصاص النيابة الأهلية والقضاء الأهلى أيا كانت جنسية المتهمين

النائب العمومى
عبد الرحمن الطوير

القاهرة فى ١٧/٩/١٩٤٠

منشورات مصلحة الضرائب

ننقل هنا بعض ما أصدرته مصلحة الضرائب من منشورات يهم حضرات المحامين الاطلاع عليها

— ٦ —

منشور رقم ١٣

عن طريقة حساب الضريبة على أصحاب المهن غير التجارية عند تغيير

محال اقامتهم أو تغيير المكان المخصص للمهنة

تقضى المادتان ٧٢ و ٧٣ من من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن غير التجارية تحسب على أساس القيمة التجارية للسكان أو الأمكنة التى تشغلها المهنة والقيمة التجارية للسكن الخاص لصاحب المهنة .

وتقضى المادة ٧٧ من ذلك القانون بأن تدفع الضريبة كل ثلاثة شهور مقدماً .
على أنه كثيراً ما يحدث أن يغير صاحب المهنة مسكنه أو محل عمله أوهما معاً كما يجوز أن ينتقل
من بلد إلى آخر اضطراراً أو باختياره فيتغير بذلك أساس حساب الضريبة مرة أو مرات في بحر
العام بالزيادة أو بالنقص — لذلك رأت المصلحة أن تبين ما يجب أن يجري عليه العمل في مثل
هذه الأحوال :—

يجب أن تحصل الضريبة في الموعد الذي يحدده القانون أى في أول كل ثلاثة شهور على أساس
الحالة القائمة في ذلك التاريخ . على أن يسوى الحساب بعد ذلك نهائياً عند انتهاء السنة — وتحرر
استمارة تمويل — وورد عند الاقتضاء — بمقدار الزيادة إن وجدت . كما يكون لصاحب الشأن
الحق بالمطالبة بالفرق في الموعد القانوني إن كان مادفعه من الضريبة يزيد على ما هو مستحق عليه .
مثال ذلك محام كان يسكن في أول يناير في منزل إيجاره السنوي مائة جنيه . وله مكتب إيجاره
السنوي ثمانون جنيهاً فالمجموع ١٨٠ جنيهاً والضريبة المستحقة عليه هي ٥٠٠ مليم و ١٣ جنيهاً في
العام . فإذا حدث أن هذا المحامي انتقل من مسكنه في أول فبراير إلى مسكن إيجاره السنوي ١٢٠
جنيهاً . ثم نقل مكتبه في أول مارس إلى مكان إيجاره السنوي ١٢٠ جنيهاً . فانه في يوم أول أبريل
وهو موعد استحقاق القسط الثاني من الضريبة يكون شاغلاً المسكن والمهنة معاً أمكنة مجموع
إيجارها ٢٤٠ جنيهاً سنوياً وتكون الضريبة السنوية المستحقة على اناسها ١٨ جنيهاً سنوياً والقسط
٥٠٠ مليم و ٤ جنيهاً فيطالب إذا بدفع مبلغ ٥٠٠ مليم و ٤ جنيهاً في أول أبريل ومثلها في أول يوليو
ومثلها كذلك في أول أكتوبر ويكون مجموع مادفعه من الضريبة فعلاً هو ٨٧٥ مليم و ١٦ جنيهاً .

على أن حساب الضريبة الحقيقي يجب أن يكون كما يأتي : —

أجرة المسكن عن شهر يناير	مايم	جنيه—
٣٣٣ ر ٨		
أجرة المسكن من أول فبراير إلى آخر ديسمبر	٠٠٠ ر ١١٠	
أجرة المسكن في السنة	٣٣٣ ر ١١٨	
أجرة المكتب عن شهرى يناير وفبراير	٣٣٤ ر ١٣	
أجرة المكتب من أول مارس إلى آخر ديسمبر	٠٠٠ ر ١٥٠	
أجرة المكتب في السنة	٣٣٤ ر ١١٣	
مجموع أجرة المكتب والمسكن في السنة	٦٦٧ ر ٢٣١	
الضريبة المستحقة هي ٦٦٧ ر ٢٣١ $\times \frac{1}{7} = ٣٧٥$ ر ١٧		
المدفوع فعلاً	٨٧٥ ر ١٦	
الباقى تحت الدفع	٥٠٠ ر —	

وهذا الفرق الذي يجب مطالبة الممول بتسديده بالطريقة المبينة في اللائحة . وعلى هذا المثال
يمكن قياس سائر الأمثلة .

أول أغسطس سنة ١٩٣٩

— ٢ —

منشور رقم ١٥

ذكر القانون أصحاب المهن غير التجارية على سبيل الحصر وهى المهن التى يزاولها المحامى والطبيب والمهندس والمحاسب والخبير .

وحيث ان المهنة التى تباشرها القابلة هى نفس المهنة التى يباشرها الطبيب كما وانه يوجد فى مصر طائفة من أطباء الأسنان يزاولون مهنة طب الأسنان بتصاريح من وزارة الصحة والمهنة التى يزاولونها هى نفس المهنة التى يزاولها الأطباء المتخرجون من الجامعات فقد رأينا اعتبار مزاوى هاتين المهنتين ممن يخضعون للضريبة على أرباح المهن غير التجارية وفقا لأحكام الباب الثانى من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩

— ٣ —

منشور رقم ٢٣

بالإشارة إلى نص المادة رقم ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نرجو العلم أنه إذا كان لدى الممول عدة أمكنة البعض منها مشترك لمزاولة المهنة وللسكن معا والبعض الآخر لمزاولة المهنة فقط أو للسكن فقط فتحسب الضريبة على الأول بواقع ١٠ من القيمة الايجارية وعلى النوع الثانى بواقع ٧٥ ٪ من القيمة الايجارية .

نوفمبر سنة ١٩٣٩

— ٤ —

منشور رقم ٣١

استفهمت بعض الادارات المحلية غما إذا كانت القيمة الايجارية لمحل حفظ سيارة صاحب المهنة غير التجارية المنصوص عنها بالمادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تضم الى القيمة الايجارية لسكنه ومحل مباشرة مهنته عند حساب الضريبة .

ولما كانت الضريبة على المهن غير التجارية أساسها المظهر الخارجى فيلاحظ ضم القيمة الايجارية لمحل حفظ السيارة للقيمة الايجارية للسكن عند حساب الضريبة على أرباح المهن غير التجارية وتحسب الضريبة على أساس ١٠ ٪ أو ٧٥ ٪ حسب الأحوال .

ولما كان بعض أرباب المهن غير التجارية يشغلون منزلا أو مبنى بأكمله مكون من عدة أدوار أو عدة شقق يخصص أحدها لمزاولة المهنة والباقى لسكنه فالعبرة فى تطبيق احدى النسبتين ١٠ ٪ و ٧٥ ٪ ،

ليست باشتراك السكن ومحل مزاوله المهنة في مبنى واحد وانما العبرة بمآلتها الطبيعية وباستقلال كل جزء منها عن الآخر بأن يكون لكل جزء من هذه الأجزاء قيمة ايجارية خاصة عند حساب عوائد المباني .

في مارس سنة ١٩٤٠

- ٥ -

منشور رقم ٣٣

عن بدء مزاوله المهنة بالنسبة للمحاميين

يبدأ الالتزام بالضريبة بالنسبة لحضرات المحامين من بدء المزاوله الفعلية لمهنتهم وبذلك تبدأ أيضا سنوات الاعفاء الخمس الأولى

ولتحقيق بدء الممارسة الفعلية يجب توافر الأسباب القانونية لها وهي بالنسبة لحضرات المحامين الأهليين والشرعيين من تاريخ القيد بجدول المشتغلين الذى يتولد معه الحق لهم فى المرافعة باسمائهم أمام المحاكم الجزئية . وبالنسبة لحضرات المحامين أمام المحاكم المختلطة من تاريخ تخويلهم حق المرافعة بأسمائهم بالقبول فى المرافعة أمام المحاكم الابتدائية الذى يقترن به قيدهم بالجدول . وتبدأ المزاوله ولو لم يكن للمحامى مكتب خاص متى تقبل عملا من أعمال مهنته لحسابه الخاص أو تعرض لقبوله لحسابه الخاص باتخاذ مركزا ظاهرا للعمل .

ويعتبر القيد فى جدول المشتغلين مبدئيا قرينة قاطعة على بدء المزاوله الفعلية للمهنة . ولكن لمن يدعى العكس أن يقيم الدليل على صحة ادعائه على وجه جازم ترضى به المصلحة وتطمئن اليه اطمئنانا تاما .

- ٦ -

منشور رقم ٣٤

عن حالات عدم مزاوله المهنة لأصحاب المهن غير التجارية

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو يفرض الضريبة بمقتضى المادة ٧٢ وما بعدها على ارباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعمارى والحاسب والخبير . . . الخ . انما يفرض الضريبة على ارباح المهنة ولا يفرضها على المهنة فى ذاتها .

فلتحقيق تصور الحصول على ارباح من طريق المهنة لابد أن يكون صاحبها قائما بممارستها بالفعل . فقد يكون للانسان الحق فى أن يزاول مهنة من المهن المشار اليها ولكنه لا يمارسها وعندئذ يسقط عنه الالتزام بتأدية الضريبة عن ارباحها .

فاذا تبين للمصلحة ان صاحب المهنة الذى ربطت عليه الضريبة وهو يمارسها تغيب عن البلاد من زمن طويل أو انه قد حلت به حالة مرض طويل مقعد عن العمل - وليست حالة مرض عارض - واضطره ذلك إلى عدم ممارسة عمله رفع عنه هذا عبء الالتزام بالضريبة ووجب أن تكف المصلحة عن مطالبة بها متى ثبت لها ذلك واطمأنت إليه .

وتسقط الضريبة من يوم اغلاق مكتبه أو عيادته أو مركز عمله أو من يوم الكف عن مباشرته مهنته حسب الأحوال وذلك بغض النظر بالنسبة للمحامى عما إذا كان اسمه قد نقل من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين أو لم ينقل .

وبذلك يحق لصاحب المهنة - بناء على طلبه - الذى قام بسداد الأقساط فى مواعيدها القانونية استرداد ما يقابل المدة التى رفع عنه عبء الالتزام عنها .

وتربط الضريبة على أساس القيمة التجارية التى اتخذت أساسا لربط عوائد المبانى وليس للممول أو للمصلحة الاحتجاج بخالفتهما للواقع كما انه ليس للممول الحق فى التدليل على عدم انتاج عمله أو خسارته فيه .

- ٧ -

منشور رقم ٣٥

بشأن الضريبة على أرباب المهن غير التجارية الذين لهم سيارات خاصة

قضى منشور المصلحة رقم ٣١ المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٠ بضم القيمة التجارية لمحل حفظ سيارة صاحب المهنة غير التجارية الى القيمة التجارية لسكنه عند حساب الضريبة على ارباح المهن غير التجارية باعتبار أن أساس هذه الضريبة المظهر الخارجى

ولما كان الكثير من أرباب المهن غير التجارية من مالكي السيارات ليس لهم جراجات خاصة لحفظها بل يستعملون الجراجات العامة لهذا الغرض فقد استفسرت بعض الادارات المحلية عما يجب اتباعه فى مثل هذه الأحوال .

ولما كان المشرع عندما فرض هذه الضريبة على أساس المظاهر الخارجية إنما قصد المظاهر الثابتة منها وحددها بالسكن ومحل مباشرة المهنة ثم اعتبرت المصلحة بعد ذلك الجراج الخاص جزءا متما للسكن .

كما أنه ليس من شك فى عدم امكان اعتبار قيام أرباب المهن غير التجارية بحفظ سياراتهم بالجراجات العامة من المظاهر الخارجية الثابتة . ولما يثيره تطبيق هذا المبدأ عليهم من صعوبات

عملية كثيرة لا مبرر لها أيضاً المنظور تحصيله علاوة على ان هذه الضريبة ذاتها في سبيل التعديل من أساسها . فقد رأت المصلحة قصر تنفيذ المبدأ الوارد بالمشور رقم ٣١ على أرباب المهن غير التجارية الذين يحفظون سياراتهم في جراجات خاصة .
١٢ مايو سنة ١٩٤٠

-- ٨ --

منشور رقم ٣٧

نص المنشور رقم ١٣ الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٣٩ على طريقة حساب الضريبة على أصحاب المهن غير التجارية عند تغيير محل اقامتهم أو تغيير المكان المخصص لمزاولة المهنة أو عند تعديل القيمة التجارية لهذه الأماكن وقد استعملت إحدى الإدارات عما يتبع في حالة ما اذا استحق الممول مبلغ ما نتيجة تعديل ربط الضريبة أو نتيجة تحصيله بدون وجه حق ورغب الممول في التنازل عن هذا المبلغ فنقيد انه :

أولاً - لا يجوز للمصلحة أن ترد أى مبلغ من تلقاء ذاتها بل صاحب الشأن هو الذى عليه أن يطالب به .

ثانياً - العبرة في الاستحقاق لا تقوم على تنازل الممول أو عدم تنازله بل انه يظل من حقه دائماً المطالبة بما هو مستحق له قبل سقوط حقه بانقضاء مدة التقادم .

١٨ مايو سنة ١٩٣٠

بإذنته

رأت لجنة تحرير المجلة تسهيلا للمراجعة أن تشير بين الحين والحين الى ما يصدر من تشريعات مختلفة مما تهم رجال القانون، وكان بودها أن تنشر النصوص التشريعية كاملة لولا ضيق نطاقها، ولذلك نرى الاكتفاء بان تشير إلى نوع كل تشريع ورقمه وموضوعه به ومرجعه في الوقائع المصرية حتى يسهل الرجوع إليها وتشير الرسوم الآتية الى :

ق : قانون م : مرسوم م . ق : مرسوم بقانون ل : لائحة

تشريع سنة ١٩٣٨

نوع التشريع	رقه	موضوع التشريع	الوقائع المصرية	
			العدد	التاريخ
م . ق	١	العفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧	٢١	١١ فبراير سنة ١٩٣٨
م . ق	١٧	حظر بعض الجمعيات أو الجماعات	٣٣	١٠ مارس سنة ١٩٣٨
م . ق	٢٠	تعديل المواد ١٢٤ و ١٢٥ و ٤٧٨ من القانون المدني الأهلي بشأن سعر الفائدة	٣٨	٢١ مارس سنة ١٩٣٨
م . ق	٢١	تعديل المواد ٩٨٤ و ١٨٥ و ٥٨٢ من القانون المدني المختلط بشأن سعر الفائدة	"	" " "
م . ق	٢٢	تعديل الأمر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن سير البيوتات المالية المشغلة بتسليف النقود على رهونات	"	" " "
م . ق	٣٥	منع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم	٤٢	١٤ أبريل سنة ١٩٣٨
م		اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا	٦٣	١٩ مايو سنة ١٩٣٨
م		إبعاد الأجانب	٧٩	٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨
م		منح صفة مأموري الضبطية القضائية للموظفين المنوط بهم تنفيذ القرارات الخاصة بالسواحل	"	" " "
م		لائحة الاعلانات	٨٨	٢٥ يوليو سنة ١٩٣٨
ق	٥٩	مراقبة أصناف القطن	٩١	١ أغسطس سنة ١٩٣٨
ق	٦١	إعادة تنظيم الجامع الأزهر	٩٤	١١ أغسطس سنة ١٩٣٨

الوقائع المصرية		موضوع التشريع	رقه	نوع التشريع
التاريخ	لعدد			
٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٨	١٠٠	تحويل المحاكم القنصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مسائل الأحوال الشخصية	٧٢	ق
٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧	١٠٣	العقوبات التي تطبق في أحوال مخالفة أوامر الأبعاد	٧٨	ق
٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨	١٢٤	تنظيم صناعة وتجارة الصابون	٨٧	ق
" " "	"	تعديل دائرة اختصاص محكمة مصر الابتدائية المختلطة		م
٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨	١٤٢	اعتبار ضباط حرس الجمارك من مأموري الضبطية القضائية	"	م
تشريع سنة ١٩٣٩				
١٦ يناير سنة ١٩٣٩	٥	العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج	١	ق
٢٣ يناير سنة ١٩٣٩	٨	تسوية الديون العقارية	٣	ق
٣١ يناير سنة ١٩٣٩	٩	تعديل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الأهلية	٤	ق
٢١ يناير سنة ١٩٣٩	٩	تعديل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الشرعية	٥	ق
٢١ يناير سنة ١٩٣٩	١٠	فرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل	١٤	ق
١٢ فبراير سنة ١٩٣٩	١٤	اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الإيرادات...		ل
١٠ مارس سنة ١٩٣٩	٢٥	تعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥	٢٥	ق
٩ مارس سنة ١٩٣٩	٢٥	اعتبار أطباء مراقبة الأغذية ومفتشى المأكولات من مأموري الضبطية القضائية		م
" " "	٣٢	إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة	٢٩	ق

نوع التشريع	رقم	موضوع التشريع	الوقائع المصرية	
			العدد	التاريخ
ق	٣٠	الموازين والمقاييس والمكاييل	٣٢	٢٧ مارس سنة ١٩٣٩
ق	٣٤	تعديل المادتين ٢٥ و ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات المختلط	٣٣	٣٠ مارس سنة ١٩٣٩
ق	٣٩	إضافة المادة ٣٢٣ مكررة إلى قانون العقوبات	٣٩	١٧ أبريل سنة ١٩٣٩
م		تعديل البندين ٢ و ٢٥ من نظام بنك التسليف الزراعى المصرى	د	د د د
ق	٤١	إضافة فقرة جديدة إلى المادة ١١ من الأمر العالى المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية	٤٢	٢٧ أبريل سنة ١٩٣٩
ق	٤٤	تقرير رسم دمغة	٥٠	١٥ مايو سنة ١٩٣٩
ل		اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغه	٥٢	١٨ د د د
ق	٥٧	العلامات والبيانات التجارية	٦٩	١٣ يوليه سنة ١٩٣٩
م		التصديق على اللائحة العامة القضائية للمحاكم المختلطة	٧١	٢٠ د د د
ق	٨٧	تعديل بعض أحكام لائحة الأوقاف الصادر بها الأمر العالى الرقم ١٣ يوليه سنة ١٨٩٥	٧٩	١٤ اغسطس سنة ١٩٣٩
ق	٩٢	الإشراف والرقابة على هيئات التأمين	٨٦	٢٨ د د د
ق	٩٣	إنشاء الخطوط الكهربائية وحمايتها	د	د د د
ق	٩٥	إحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين	٨٥	٢٧ د د د
ق	٩٦	التدابير الاستثنائية لتأمين سلامة البلاد	٨٧	٢٨ د د د
ق	٩٧	إضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات	د	د د د
م		(نشر بيانات خاصة بالدفاع الوطنى)	د	٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩
م		إعلان الأحكام العرفية	٩٠	د د د
مق	١٠١	تحديد أقصى الأسعار الغذائية ومواد الحاجيات الأولية	٩٤	٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩

نوع التشريع	رقمه	موضوع التشريع	الوقائع المصرية	
			العدد	التاريخ
ق	١٠٣	ردم البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر	٩٧	١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩
مق	١٠٦	تقرير امتياز بالنسبة لقروض الحكومة والأموال المودعة منها	د	د د د
مق	١٠٧	تنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣	١٠٤	٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩
د	١٠٩	تنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية.	١٠٦	٢٨ د د
ق	١١٣	ضريبة الاطيان	١١٨	١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩
م		تعديل دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة	١٢٣	١٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩
مق	١٢٨	حظر الاسراف في شراء أوحيازة بعض الاصناف	١٣٦	١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩
د	١٣١	تعديل شروط بيع الاقطان التي يتفق على تحديد اثمانها فيما بعد	١٣٥	٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ق	١٣٤	الترخيص باتخاذ اجرامات الجزر الادارى لتحصيل اثمان الاراضى المبيعة من الحكومة	١٤٥	١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ق	١٣٥	المحامة لدى المحاكم الأهلية	١٥٣	٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩

أما تشريع سنة ١٩٤٠ والأوامر العسكرية الصادرة تحت ظلال الأحكام العرفية فسنشير إليها في العدد القادم

نادى المحامين

بشارع الملكة نازلى رقم ٥١ بالدور الثانى

مفتوح لحضرات المحامين صباحا ومساء

محكمة استئناف مصر

ترتيب الدوائر المدنية والتجارية والأعمال الأخرى في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٠ إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١

الحاكم الابتدائية الصادرة منها الأحكام المدنية والتجارية المستأنفة وبيان الدوائر المختصة لكل منها

مصر	طنطا وشبين الكوم		الزقازيق مدني		اسكندرية والمنصورة	بنى سويف والنيا
	الدائرة الأولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة	الدائرة السادسة
الجنيس	السبت — الأحد	السبت — الأحد	السبت — الأحد	الثلاثاء — الأربعاء	الأربعاء — الخميس	اللاثنين — الثلاثاء
حضرأت : رئيس المحكمة صفوت بك توفيق ابراهيم بك	حضرأت وكيل المحكمة: نشأت بك الجزائلى بك	حضرأت: عبد الوهاب فهمى بك مختار نجيت بك الأستاذ سليمان حافظ	حضرأت: منصور اسماعيل بك علوبه بك غنيم بك	حضرأت: أمين حسنى بك شاكرك عبد اللطيف بك صادق فهمى بك	حضرأت: طاهر محمد بك شرف الدين بك سوكه بك	حضرأت: كامل الوكيل بك أحمد محمد حسن بك محمد شريف بك

التحضير

السبت والأحد - حضرة . عبد الله اسماعيل بك

الاعمال الأخرى

لجنة المكتبة	لجنة الامتحان وفحص الضمانات	لجنة المساعدة القضائية الثلاثة الثاني والرابع من الشهر	لجنة الخبراء (١)	جلسة تأديب المحامين	لجنة قبول المحامين
حضرأت: وكيل المحكمة نشأت بك الجزايرلى بك	حضرأت: رئيس المحكمة عبد الوهاب فهمى بك منصور اسماعيل بك الباشكاتب	حضرأت: صفوت بك توفيق ابراهيم بك وكيل النيابة	حضرأت: رئيس المحكمة النائب العموى توفيق ابراهيم بك	حضرأت: رئيس المحكمة أو وكيل المحكمة صفوت بك توفيق ابراهيم بك عضو مجلس النقابة عضو مجلس النقابة	حضرأت: رئيس المحكمة أو وكيل المحكمة أو عبد الوهاب فهمى بك النائب العموى منصور اسماعيل بك محام محام

(١) حضرة تـا : عبد الوهاب بك ومنصور اسماعيل بك يشتركان مع اللجنة عند الفصل في النظم الذى يرفعه الخبير عن نحو اسمه عملا بالمادة التاسعة من القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٣٣

محكمة استئناف مصر

ترتيب أعمال محاكم الجنايات في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٠ إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١

محاكم الجنايات

المحاكم	المستشارون
مصر	حضرات : عبد الرحمن على بك - محمود منصور بك - احمد كامل
مصر	حضرات : أحمد فؤاد أنور بك - جندى عبد الملك بك - عبد اللطيف محمود بك
الاسكندرية	حضرات : عثمان نجيب بك - عبد اللطيف غربال بك - احمد الخازندار بك
طنطا	حضرات : محمود فؤاد بك - سليمان بهجت بك - محمد حافظ بك
الزقازيق والمنصورة ..	حضرات : محمود محمد السبع بك - ابراهيم أحمد شلبي بك - قاض منتدب
بنى سويف	حضرات : محمد قصدي بك - اسكندر عزت بك - محمد رشدي بك
المنيا وشبين الكوم والعمل في جميع الدوائر الأخرى عند الاقتضاء	حضرات : مصطفى رشدي بك - جمال الدين أباطه بك - رياض قلته بك

نشر فيما يلي أسماء حضرات القضاة الذين تتألف منهم دوائر محكمة مصر الكلية الأهلية اعتباراً من ١٩٤٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وفروعها الجزئية ومجلس حصى مصر وسنشر في العدد القادم دوائر باقي المحاكم الكلية وفروعها

[illegible]

(*) تدين حضرة رئيسنا لبقية محكمة المصورة المختطفه في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربع	الخميس
الجيزة { ابو بكر صادق بك عبد الخليم الحديني }	جنح	مدني	مركزية الاهرام (١) جنح الجيزة ٤-٢ حسي مركز الجيزة جنح الجيزة ٣-١	مدني	مدني	جنح
امبابه { زكي يعقوب بك محمد عزت }	مدني	جنح مدني	مدني حسي امبابه	مدني مركزية الدرب الاحمر	جنح	مركزية باب الشعرية مد
العياط { حسن جلال اسماعيل محمد }	مدني	مدني	مركزية الازبكية ومستقبلتها جنح العياط	حسي العياط	مركزية عابدين	جنح وحسي الصف
الصف : حسن حسن عبد البر بك			مدني	مدني	مدني	جنح وحسي الصف
بنها : محمود حسني بك			مدني بنها ومستقبلتها	جنح بنها ومستقبلتها	مدني بنها ومستقبلتها	جنح
قليوب : محمد عفت			جنح	مدني	مدني	مدني
طوخ : عبد المجيد المرسي سليمان بك		حسي قلوب	حسي طوخ	جنح	جنح	مدني
شبين القناطر : محمد امين الشاهد			مدني	مدني	مدني	مدني
السويس : جلال الدين حفي ناصف			جنح ومركزية واحالة السويس	مدني وحسي السويس	مركزية الخليفة	مدني
تجارى مدني : محمد علي راتب بك			تجارى جزئي	تجارى جزئي	مركزية الخليفة	تجارى جزئي
محافظة مصر : محمد محمد مذكور		محكمة محافظة مصر ضرائب			محكمة محافظة مصر تسيره	

مجلس حسي مصر - محمد صادق الخولي بك - محمد الاحمدى الظواهري بك - محمد محمد مذكور بك -

سليمان محمد اباضه بك - واحد محمد العروسي بك

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
تفتيش : ١ - متهم بسرقة نعجه . ضابط بوليس . ذهابه إلى منزل أخى المتهم لضبط النعجة . عدم إذعان هذا الأخ لفتح الباب . ملاحظة الضابط من ثقب في الباب بعض ما يجرى داخل المنزل مما يدعو إلى الاشتباه في صاحب المنزل . اقتحامه المنزل لضبط واقعة السرقة . تفتيش باطل . هذه الحالة ليست من أحوال التلبس . صاحب المنزل منذر مشهور . لا يبرر التفتيش .	أول أبريل سنة ١٩٤٠	١	١
٢ - بطلان التفتيش . الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . لا مانع . اعتراف المتهم بالجريمة . الاعتماد عليه في ادانته . جوازه .			
تزوير . عقد تأجير ملك الغير . متى يكون صحيحاً نافذاً؟ التزوير في هذا العقد . العقاب عليه .	» » »	٢	٢
اقراض نقود بفوائد ربوية . صدور أحكام مدنية بصحة الديون المدعى باشتغالها على فوائد ربوية . لا تأثير لهذه الأحكام على الدعوى العمومية بشأن جريمة الاعتیاد .	٨ أبريل سنة ١٩٤٠	٣	٣
المادة ٢٩٤ - ٢ المكررة ع .			
١ - وصف التهمة . حق المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . شرطه . كون الوقائع المادية التي اتخذت أساساً للوصف الجديد هي نفس الوقائع التي وجهت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم الحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانوناً للجريمة بوصفها الأولى .	» » »	٤	٤
٢ - أشياء ضائعة . عدم التبليغ . أمره . توافرية التملك لدى من عثر على الشيء . رفع الدعوى العمومية عليه مع عدم مضي مدة التبليغ ، جوازه . (ذكرت الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)			

العددان الأول والثاني

فهرست

السنة الحادية والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥	٥	٨ أبريل سنة ١٩٤٠	اعلان . متهم . اعلانه . شرط صحة الاعلان . واجب المحضر في اعلان الورقة
٦	٦	" " "	اجراءات . البيانات الواجب ذكرها في محضر الجلسة . سن المتهم . اسم المحامي الذي حضر عنه . اغفالهما . لا يطعن في صحة الاجراءات . (المادة ١٧٠ تحقيق)
٧	٨	١٥ أبريل سنة ١٩٤٠	نقض و ابرام . ميعاد التقرير بالطعن وتقديم اسبابه . ختم الحكم بعد الثمانية الايام . ذهاب مرید الطعن الى قلم الكتاب بعد هذا الميعاد وقبل انقضاء الثمانية عشر يوما . حصوله على شهادة بختم الحكم بعد ميعاد الثمانية الايام . تقريره بالطعن . عدم تقديمه اسباب الطعن سوى عدم ختم الحكم في الميعاد . عدم قبول الطعن شكلا . (المادة ٢٣١ تحقيق)
٨	١٠	" " "	شهادة . تقديرها . موضوعي . امتناع الشاهد عن الحلف على المصحف . عدم تصديق المحكمة لإياه في اقواله . لا غبار عليها في ذلك .
٩	١٠	" " "	ضرب عمد . مسئولية الجاني عن جميع النتائج المحتملة . مسئولية الشريك أسوة بالفاعل الاصل .
١٠	١١	" " "	اختلاس أشياء محجوزة . مناط العقاب في هذه الجريمة . متى يعتبر فعل الاختلاس خيانة أمانة ؟ ومتى يعتبر سرقة ؟ مالك . تسلمه ماله المحجوز من الحارس . تصرفه فيه . عقابه بمقتضى المادة ٣٤٢ ع .
١١	١٣	٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠	تخريب . بارود . متى يعتبر من المفرقات المشار اليها في المادة ٣٦٣ ع ؟
١٢	١٤	" " "	اجراءات . اجراءات شكلية . الاصل اعتبار أنها قد روعيت . الطعن فيها . سبيله . الطعن بأن الحكم لم يذكر فيه أن القضية قدمت الى قاضي الاحالة فأحالها الى محكمة الجنح . عدم ادعاء الطاعن في وجه الطعن أن القضية لم تقدم لقاضي الاحالة . تمسكه بعدم اثبات هذا الاجراء في الحكم . لا يجوز . (المادة ٢٢٦ تحقيق)

العدد ان الأول والثاني	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٣	٢٢ ابريل سنة ١٩٤٠	أسباب الاباحة وموانع العقاب . الادعاء بان المتهم مصاب بخلل في قواه العقلية . عدم التمسك بعرضه على اخصائي لفحص قواه . رد المحكمة على هذا الدفاع . تقريرها أن المتهم متمتع بقواه العقلية . موضوعي .
١٤	» » »	إثبات . مدار الاثبات في المواد الجنائية . دليل مباشر أو غير مباشر . المجادلة فيه لدى محكمة النقض . لا تجوز
١٥	» » »	دفاع . متهم بجناية . وجوب حضور محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات . حرية المحامي في سلوك طريقة الدفاع التي يراها . (المادة ٢٥ . تشكيل)
١٦	» » »	خطف طفل . فاعل أصلي . شريك . التسوية بينهما في العقاب . بيان طريقة الاشتراك . ليس ضروريا .
١٧	» » »	المادة ٢٥٠ ع - ٢٨٨
١٧	» » »	استئناف . اختصاص . نصاب الدعوى . تعدد الطلبات . تعدد المدعين . سند الدعوى . هو الذي يعول عليه في تقدير نصابها . (المادة ٣٠ مرافعات)
١٨	» » »	مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن أعمال خادمه . مناطها . عدم وقوع الفعل من التابع وقت تأدية وظيفته . شرط قيام المسئولية في هذه الصورة . فراش بمدرسة . ترصده عند باب المدرسة لناظرها واغتياله إياه . مسئولية وزارة المعارف عن تعويض هذا الضرر . (المادة ١٥٢ مدني)
١٩	٤ ابريل سنة ١٩٤٠	(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية إجارة ١ - تجديد الاجارة تجديدا ضمنيا برضاء الطرفين . مسألة موضوعية . متى تتدخل محكمة النقض ؟ مثال . قوانين تخفيض الاجارات الزراعية . مناط التخفيض - ٢ - الاتفاقات الخاصة الواردة بالقوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ . قصد الشارع منها . الاتفاقات الواردة على الاجرة في ذاتها زيادة أو نقصا . (القوانين رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ ورقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ ورقم ١٢ سنة ١٩٣٤)

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠	٢٦	١١ أبريل سنة ١٩٤٠	هبة . هبة مستورة . غير واجب توثيقها رسمياً . عقد يشتمل على التزامات متبادلة بين طرفيه . الزام أحدهما بتملك الآخر (مجلس مديرية المنيا) قطعة أرض لإنشاء مؤسسة خيرية عليها . هذا العقد من العقود غير المسماة . لا تجب له الرسمية . لا يجوز الرجوع فيه .
٢١	٢٧	د د د	إثبات . دليل . حق كل خصم بالاحتفاظ بأوراقه الخاصة . إجباره على تقديم ورقة خاصة للتدليل بها ضده . لا يجوز .
٢٢	٢٧	١٨ أبريل سنة ١٩٤٠	أملاك عامة . بحيرة مربوط والأراضي المتاخمة لها . ملك عام . ذكر يتو سنة ١٩٠١ . الغرض منه . (ذكر يتو ٣ أغسطس سنة ١٩٠١)
٢٣	٣٠	٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠	١ - نقض وإبرام . تنبيه نزع ملكية . المعارضة فيه بناء على المقاصة . رفض المعارضة . إعادة التنبيه . المعارضة فيه بناء على أن المعارض محجوز لديه وأنه وكيل عن الحاجز . اختلاف الموضوعين . الحكم الصادر في المعارضة الثانية بقبولها . لا يطعن فيه بدعوى مخالفته للحكم السابق صدوره في المعارضة الأولى .
			٢ - ورقة ضد . وجوب قصر آثارها على طرفي الاتفاق فيها . تعدية أثرها إلى غيرهما . الحكم بالمقاصة بناء على ذلك خطأ . مثال . (المادة ٣٤٩ مدني) ٣ - حجز ما للمدين لدى الغير . محجوز لديه . دفعه للحاجز دينه مادام حجزه صحيحاً . لا يجوز (المادة ٤٢١ مرافعات) ٤ - تنبيه نزع ملكية . انشغال ذمة المدين بجزء من الدين مهما قل مقداره . بقاء التنبيه قائماً . حق المدين في طلب الاقتصار على بيع جزء من العقار متى كان هذا الجزء كافياً للوفاء بالدين
٢٤	٣٤	د د د	إقرار ١ - فهم المعنى المقصود منه . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . حدها . ٢ - الادعاء بوجود إكراه أو غلط في الإقرار . نفيه لأسباب مقبولة . الطعن في ذلك لدى محكمة النقض . لا يجوز . ٣ - شرط إرادى . قيد وارد في إقرار . متى لا يعتبر شرطاً إرادياً ؟

السنة الحادية والعشرون

فهرست

العددان الأول والثاني

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
دعوى الاستحقاق . رفعها من الشريك أو من تلقى حقه عنه قبل إجراء القسمة . عدم قبولها . (المادتان ٢٦٠ و ٢٦٦ مدني)	٢٥ ابريل سنة ١٩٤٠	٣٤	٢٥
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية عربون . تعريفه . الغرض منه . ضمان تنفيذ العقد . النص عليه في القانون الفرنسي . حكمه . العقود التي يسرى عليها حكم العربون . المقايضة . والوعد بها . سكوت القانون المصري . الأخذ بالعرف في مصر بما يتفق مع القانون الفرنسي	١٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٠	٢٥	٢٦
٢٠١ - مجالس حسبية . اجازتها حسابات وتصرفات متولى شؤون عديمي الأهلية . حجيتها . اعتبارها اتفاقاً رسمياً . أثرها ٣ - مجالس حسبية . عدم جواز العدول عن قراراتها . إلا بظهور أسباب جديدة . وعدم تعلق حق للغير بها . اعتبار الوصي من الغير . سبب ذلك ونتيجته	٣٠ يناير سنة ١٩٤٠	٣٧	٢٧
إنكار التوقيع . حق المحكمة في الحكم برفضه . دون الإحالة الى التحقيق . مبررات ذلك	١٣ مارس سنة ١٩٤٠	٤٠	٢٨
٢٠١ - افلاس . اشهار افلاس . تاجر سبق اشهار افلاسه . متى يجوز ذلك ومتى لا يجوز - ٣ - توقف عن الدفع . ماهيته . كفايته لاشهار الافلاس .	١٤ مارس سنة ١٩٤٠	٤١	٢٩
نزع الملكية . شروط البيع الواردة بحكم نزع الملكية . لاحق لقاضي البيوع في تعديلها . حكم مرسى المزااد الصادر على أساس هذا التعديل . وجوب الغائه .	٢٧ مارس سنة ١٩٤٠	٤٣	٣٠
١ - بيع . شريك على المشاع . لقدر مفروز . تعليقه على القسمة . حق المشتري منه قبل القسمة بعقد مسجل . لا يتأثر بالقسمة - ٢ - مجالس حسبية . مأموريتها بالنسبة للقسمة . اقتصارها على التصديق عليها . لا تأثير لتصديقها على المشتري من أحد المتقاسمين قبل القسمة .	٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠	٤٦	٣١
حكم جنائي نهائي بالبراءة . حجيته على الدعوى المدنية . أحوال هذه الحجية . عدم جواز العود مدنيا الى نسبة الربا الفاحش بعد البراءة	١٩ مايو سنة ١٩٤٠	٤٨	٣٢

العددان الأول والثاني فهرست السنة الحادية والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٣	٥٠	٢ يونيو سنة ١٩٤٠	دعوى صحة التوقيع . دعوى شخصية . تسجيل حكمها . ليس له أثر رجعي . الى تاريخ تسجيل العريضة . لاجحة له على ذوى الحقوق قبل التسجيل .
٣٤	٥١	٥ يونيو سنة ١٩٤٠	خبير . أجرته . نفاذها على من طلب تعيينه . أو على من حكم عليه بالمصاريف . التضامن في دفعها . مراعاة نسبة المحكوم به مصاريف قضائية . استصدار أمر تقدير بها سقوطه بمضى ١٥ سنة لا ٣٦ يوماً .
٣٦	٥١	٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩	(٤) قضاء محاكم الجنايات ١ - إتلاف . نهب . جماعة . عصابة . تحديد عددهما . متروك لسلطة القاضي - ٢ - قوة إجبارية . مدلولها . شروطها أثرها - ٣ - إتلاف . بقصد الاساءة . اعتباره جنحة بالمادة ٣٦١ عقوبات .
٣٧	٥٤	٦ يونيو سنة ١٩٤٠	حكم غيابي من محكمة الجنايات . في جنحة . القبض على المحكوم عليه . إعادة محاكمته أمام محكمة الجنايات دون المعارضة في الحكم . غير جائز . جرائم العود . طبيعتها
٣٨	٥٦	٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧	(٥) قضاء المحاكم السككية نزع ملكية المنفعة العامة . معارضة في تقدير الثمن . ميعادها . مبدأ الميعاد بالنسبة للحكومة
٣٩	٥٧	٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩	١ - ملكية الرسائل . في الرأي الراجح . للبريد اليه . أحوال الاستثناء - ٢ - رسالة . حق ملكيتها . قيوده . مداها تبيد . أساسه . قيمة المحجوزات . لا قيمة الدين . دفع قيمتها . كاف لبراءته .
٤١	٥٩	١٤ أبريل سنة ١٩٤٠	تزوير . أوراق المضاهاة . اعتراف المطعون ضده بها . ليس شرطاً لصحتها . الأوراق العرفية . المقدمة من الطاعن . جواز المضاهاة عليها .
٤٢	٦٠	٨ أبريل سنة ١٩٤٠	قسمة . اختصاص المحكمة الجزئية بها . سواء في العقار أو المنقول وسواء كانت قسمة عينية . أو بطريق القسمة بالبيع
٤٣	٦٢	١٢ مارس سنة ١٩٤٠	١ - التماس إعادة النظر . كدعوى أصلية . اعلانه لنفس الخصم أو في محل إقامته - ٢ - التماس إعادة النظر . دفع بعدم

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤	٤ مايو ١٩٤٠	قبوله شكلاً. الحكم به من تلقاء نفس المحكمة. من النظام العام. جواز ٣ - غرامة. الحكم بها. في حالة رفض الالتباس فقط ١ - بضاعة. معنى وصولها. سيف ميناء معين. مركز البائع فيها. ومسئولية المشتري عنها. تسليم بوليصة الشحن. حجة على المشتري. اهماله في الكشف عنها. سقوط حقه في الرجوع على شركة النقل والتأمين وعلى البائع. شرطه ٢ - تعويضات. شركة. عدم تقديم أحد الشركاء رأس المال للاتجار. مسئوليته. ٣ - عيب خفي. عدم رفع الدعوى به في الثمانية أيام للعلم به. معناه. مداه. ٤ - نفاذ مؤقت. وجوبه في المواد التجارية. مع الكفالة. حالة التعويض المدنى. لانفاذ. وفي المادة التجارية واجب مع الكفالة
٤٥	٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠	١ - حقوق الارتفاق. لا حصر لها ٢ - جواز انشائها بالاتفاق الصريح أو الضمني. استفادته. من نية المتعاقدين. ٣ - حق الارتفاق. جواز انشائه. لمنفعة عقار مقبلة (٦) القضاء التجارى
٤٦	٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١ - افلاس. توقف عن الدفع. تعريفه. أحواله. مدة وحالة التوقف التام عن دفع الديون ٣ - توقف عن الدفع. محل وقوعه. الامتناع أو العجز عن دفع الدين التجارى دعوى ضمان فرعية. اختصاص محكمة الدعوى الأصلية بنظرها. ولو نص في عقد الضمان على اختصاص آخر
٤٧	٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠	١ و ٢ - شركات واقعية. توافر الأركان العامة لتأسيس الشركات فيها. كفايته. اعتبارها شركات محاصة. أثر ذلك. ٣ و ٥ - شركة. عدم تحرير عقد لها. وعدم تحديد ميعاد لها. لا بطلان. حق كل شريك في طلب انهاءها وفسخها. في وقت لائق. سلطة المحاكم في تقدير أسباب الفسخ. تعذر العمل في الشركة. موجب لانهاؤها ٦ - شركات محاصة. لا شخصية اعتبارية لها. لا ضرورة لتعيين مصيف فيها. تعيين شخص ثالث لتسوية الحساب. كفايته.

العددان الأول والثاني	فهرست	السنة الحادية العشرون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٤٩	٧٢	٧ أبريل سنة ١٩٤٠
٥٠	٧٦	١٥ أبريل سنة ١٩٤٠
٥١	٧٧	٢١ أبريل سنة ١٩٤٠
٥٢	٧٧	١١ أبريل سنة ١٩٤٠
٥٣	٨١	٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠
٥٤	٨٣	٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠

١ و ٢ - مقاوله . الأصل عدم اعتبارها عملاً تجارياً استثناءات من ذلك . وماهيتها . وصفها بالمقاولات المختلفة . اعتبارها عملاً تجارياً . حاله ٣ - العمالية . مدلولها . متى تعتبر تجارية ٤ - ٦ - سمسرة . متى تكون مدنية . ومتى تكون تجارية يمين الاستيثاق . طبيعتها . يمين حاسمة . توجيهها . بناء على طلب الدائن لا المحكمة .

شيك . وظيفته . انقضاء الدين بقبض قيمته ١ و ٢ - سندات تحت الاذن . تحويلها . أنواعه . ماهيتها . شروط صحة التحويل - ٣ و ٤ - تحويل . عدم ذكر تاريخه أثره . اعتباره صحيحاً بلا حاجة لاتخاذ إجراء آخر - ٥ و ٧ - تحويل . بياناته . عدم ذكرها . آثاره . إنباتها بدفاتر التجار . غير كاف ٨ - تحويل . ينقل الملكية . إذا حصل قبل تاريخ الاستحقاق ٩ و ١٢ - تحويل بياناته . صحتها الى تقديم عكسها . مبنى التحويل . آثاره . شروط التحويل . قواعده

١ - أمين النقل . ضياع البضاعة أو تلفها . مدى مسؤوليته عنهما . إثبات عدم خطئه . على عاتقه - ٢ قوة قاهرة . حادث قهرى . شروطهما - ٣ أمين النقل . مسؤوليته عن غرق مركبه . أحوال هذه المسؤولية .

١ - سند تحت الاذن . لسقوطه بمضى ٥ سنوات . يجب اعتباره عملاً تجارياً - ٢ و ٣ - سند تحت الاذن . متى يعتبر عملاً تجارياً . ومتى يعتبر عملاً مدنياً . أثر كل عمل منهما . ٤ - سند تحت الاذن . موقع عليه من تاجر افتراض تجارية السبب . اعتبار ذلك قرينة قانونية غير قاطعة . إثبات عكسها بالبينة والقرائن . جاز ٥ - سند تحت الاذن . سبب تحريره ظاهر أو غير ظاهر . سبب تجارى أو مدنى . موقع عليه من تاجر أو من غير تاجر . آثار هذا التفريق ٦ - اعتراف المدين بالدين . مانع من التمسك بسقوط الحق ٧ - دفع . بسقوط الحق بالتقادم . غير مقبول . فى حالة ابداء دفوع أخرى .

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥٥	٨٩	١٣ مايو سنة ١٩٤٠	يستفاد منها بقاء الدين في ذمة المدين ٨- تقادم. ايقاف سريان مدته. لانص. سريان هذه المدة على عديمي الاهلية ٩- قوة قهرية لا يترتب عليها سريان مدة السقوط إلا بنص قانوني ١٠- إفلاس لا يوقف سريان المدة بالنسبة للمدين. ولا يمنع من اقرار المفلس بالدين قبل سقوط المدة.
٥٦	٩٣	٨ سبتمبر سنة ١٩٤٠	١- ٤- بنك التسليف الزراعي المصري. طبيعته. شركة مساهمة تجارية. أغراضه. أداؤه أعمال البنوك. غير مؤثر على طبيعته. تدخل الحكومة في انشائه وتكوينه وتمويله غير مغير من طبيعته. اعتبار أعماله تجارية بالنسبة له ٥- عقود مختلفة. طبيعتها. اختصاص المحاكم بنظرها. يتبع طبيعة العقد بالنسبة للمدعى عليه. ٦- محاكم تجارية. اختصاصها بنظر ما يرفع ضد بنك التسليف من دعاوى. قيود هذا الاختصاص.
			(٧) قرارات قاضي الاحالة
			رشوة. ١- تعريفها. توافق إرادتي الراشي والمرتشى. وجوبه ٢- وسيط في رشوة. تعريفه. عليه بعرضه لرشوة. وجوب توافره ٣- مقارنة بين التشريعين الفرنسي والمصري. آثار كل منهما ٤- راشي. مرتش. النص على جريمة كل منهما استقلالاً في فرنسا. أثره ٥- شروع في رشوة. من جهة المرتشى. اختلاف الآراء فيه في فرنسا. المساواة بين الراشي والمرتشى والوسيط في مصر. أثر ذلك ٦- المادة ١٠٨ عقوبات مصري لا تحتمل الشروع. من جانب المرتشى والوسيط. سببه.
			(٨) القضاء المستعجل
٥٧	٩٩	٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨	(١) رهن في صورة بيع وفائي. تعلقه بالمنقول (٢) عوامة. اعتبارها منقولا لا عقاراً (٣) عقد إيجار. صدوره من المؤجر قبل انتقال الملكية اليه. التصحيح اللاحق (٤) الاستعجال. طبيعته. مدى تأثيره بالتراخي في طلب الحق.
٥٨	١٠١	٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩	(١) حراسة. شرط توفرها. الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق. (٢) حراسة: في حالة اختلاف الشركاء. وجوب

العددان الاول والثاني	فهرست	السنة العشرون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الاحكام
٥٩	١٠٢	٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩
		توفر الخطر على الاعيان المشتركة (٣) حراسة . اختصاص القاضى المستعجل بها . أساسه النظام العام . قبول أحد الشركاء لها . غير كاف لتقريرها
٦٠	١٠٧	٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩
٦١	١٠٨	١٣ يناير سنة ١٩٤٠
		(١) تنفيذ . العقوبات التى تنشأ عنه . غير متعلقة بالحكم الصادر بتثبيت الحجز . خاصة بقواعده . دفع . طبقا للقانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ . متعلق به (٢) اختصاص قاضى الامور المستعجلة . حجز ما للمدين لدى الغير . فى حالة بطلانه . الاستعجال . بيانه (٣) القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ . حكمته . اعتباراته (٤) ثبوت التاريخ . معناه . الاشارة المادية . إرجاع الحكم بالدين لتاريخ سابق . غير كاف (٥) حكم . أثره الرجعى . من تاريخ رفع الدعوى . دعوى حساب . نتيجتها . بصدوره اجارة . التجديد الضمنى . ايجار جديد . متى يعتبر كذلك (١) اختصاص قاضى الامور المستعجلة - بتسليم أشياء محجوزة . مناطه . الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . الملكية فيها . غير متنازع عليها . جدية الحجز . بأمر أو سند . لاناثير . ٢ - حوالة . القضاء بملكية المخال . فصل فى أصل الحق . خروجه عن اختصاص القضاء المستعجل (٣) حجز . اختصاص القضاء المستعجل برفعه . عدمه . الاستثناء . شروطه
٦٢	١١١	٢٨ مارس سنة ١٩٤٠
		١ - العربون . تعريفه . أخذ القضاء المصرى بأحكام التشريع الفرنسى - ٢ - تطبيق أحكامه . طبقا لنية المتعاقدين . معدوم - ٤ - عقد . بعربون : تنفيذه . مسقط لمن نفذه فى النكول عنه
٦٣	١١٢	١٠ أبريل سنة ١٩٣٧
		١ - الاختصاص العام . لسلطان كل دولة ، على جميع ساكنيها . فى الدعاوى المالية أو الشخصية . قيد هذا السلطان دنى أو سياسى - ٢ - اختصاص المجالس المالية . أساسه . الخطوط العثمانية وأوامر الدولة العلية . الأوامر العالية المصرية (٣) اختصاص المحاكم الشرعية . عام . وعند اختلاف الدين أو الملة . كذلك

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
(٩) قضاء المحاكم الجزئية	٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩	١١٦	٦٤
٥- جرائم . أنواعها (أ) جرائم وقتية . جرائم مستمرة (ب) جرائم بسيطة . جرائم عادة . (ج) جرائم مركبة أو مرتبطة . جرائم متكررة . تعريف كل نوع من هذه الأنواع . الضوابط والفوارق بينها . أثر ذلك . أمثلة			
٦ و ٧ - تعدد العقوبات . في القانون الفرنسي والمصري أثره في كل منهما ٨ - اختصاص جنائي . بالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم ٩ - محاكمة . وحدتها . في الجرائم المستمرة أو المتكررة أو جرائم العادة . غير مقصورة على المحاكم الإقليمية امتدادها إلى الأفعال التي ترتكب في الخارج . ولو من أجنب . اختصاص المحاكم الإقليمية بنظرها . بشرط وجود الارتباط			
١٠ - اختصاص . في القانون الدولي . بالنسبة لمكان وقوع الجريمة . تحديده بقواعد القانون الإقليمي ١١ - دعوى عمومية ضد مرتكب جريمة أو فعل في الخارج . وجوب اقامتها من النيابة وحدها . لاحق للمدعى المدني في رفع دعواه مباشرة ضد هذا المرتكب . جريمة زنا . وقائعها بمصر وباريس . اختصاص محاكم كل منهما بنظرها . عدم جواز إقامة الدعوى بين المدنية والعمومية بالنسبة لقائع باريس ١٢ - محاكمة . عدم جواز تكرارها مرتين عن جريمة واحدة . مؤدى ذلك . توحيدها أمام جهة واحدة . بشرط خضوع المحاكم لسيادة إقليمية واحدة ١٣ و ١٤ - اختصاص . تابع لسيادة إقليمية . عدم جواز التنازل عنه إلى محكمة تابعة لسيادة إقليمية أخرى . أثر ذلك			
١٥ - زنا . وقائعه في مصر وباريس . لا سلطان للمحكمة الأجنبية في هذه الجريمة على ولاية المحاكم المصرية . اختصاص المحاكم المصرية قبل الأجنبية بنظر هذه الجريمة . مبررات ذلك ١٦ - قرار حفظ . من النيابة . العمومية عن وقائع الزنا في باريس . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . إلا عن هذه الوقائع فقط . حق النيابة			

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			العمومية في رفع الدعوى العمومية بالنسبة لوقائع مصر .
			١٧ - زنا . أدلته ضد شريك الزوجة . على سبيل الحصر . ماهية هذه الأدلة . ١٨ - محررات . صورها . صور شمسية أثرها في الإثبات . شروطه . ١٩ - ٢٢ - محررات . صورها . صورها الشمسية (الفوتوغرافية) . اعتبارها رسماً من محرر أصلي . قوتها في الإثبات في المسائل المدنية . جواز ندب خبراء للتحقق من أن الصورة تطابق الأصل . جواز إثبات ذلك بالبينة أيضاً . صلاحية الصورة الشمسية للمضاهاة . أثر ذلك في المكناس في جريمة الزنا . ٢٣ - محررات . مكاتيب خاصة . حرمتها . الأصل عدم جواز تقديمها للقضاء إلا برضاء الراسل . جواز تقديمها في جريمة الزنا . مبررات ذلك . ٢٤ تحقيقات . مرافعات . في قضية خاصة . جواز الاستناد عليها في قضية أخرى
			٢٥ و ٢٦ - زنا . تعريفه لا يتم إلا بالوطء . ما دون ذلك . لا يعتبر جريمة ولا شروعاً . شروط جريمة الزنا . قيام الزوجية . القصد الجنائي . مدلوله .
			٢٧ - زنا الزوجة . اثباته بكافة الطرق . بخلاف الشريك . فأدلته على سبيل الحصر . ٢٨ - زنا . أدلته في مصر وفرنسا . الفوارق بينهما . ٢٩ و ٣٠ - زنا . تلبس . عناء . أمثلة ٣١ - مدعى مدنى . شهادته . سماعها على سبيل الاستدلال . في دعوى الزنا . إذا كان زوجها . ٣٢ - زنا . خطابات ومكاتيب . جواز استنتاج حصول الفعل منها . مسألة تقديرية ٣٣ - محضر ضبط . بمعرفة بوليس باريس . تنفيذاً لأمر قاضى التحقيق . اعتباره حجة بما ورد فيه . عدم جواز تجاوز البوليس عن حدود الأمر . رد الخطابات المضبوطة في هذه الحالة
١١٥	١٢٥	٧ يناير سنة ١٩٤٠	وقف . اعتباره . شخصية مستقلة . عن شخصية الناظر والمستحقين . ملكيته لثروة أعيانه . استيفاءه الاموال الأميرية ونفقات الاصلاح . توزيع الفاضل على المستحقين .

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
			لا حق لدائن المستحق في الحجز التنفيذي على زراعته . اعتباره حجزا باطلا . لاحق لهذا الدائن في الحجز على ما للوقف تحت يد الغير .
٦٦	١٢٦	١٦ ابريل سنة ١٩٤٠	(١) نزاع ملكية . بطلان الاجراءات السابقة على حكمه . عدم جواز التمسك به أمام قاضي البيوع . (٢) تنبيه نزاع الملكية . تسجيله . جواز تنازل الدائن عنه . لاحق للمدين في الدفع ببطلان الاجراءات لمضى أكثر من ١٦٠ يوما . دون إعادة تنفيذه
٦٧	١٢٦	٢٨ " " "	(١) شفعة . شريك على الشيوع . حقه في الاخذ بالشفعة . عدم جواز حرمانه منه . أحوال الحرمان من الشفعة . شفع . أسبقيته في حق الشفعة . تساويه مع آخر . أثر ذلك (٢) شفعة . وجوب انصافها على المقار بتمامه . قصر الطلب على جزء منه . مسقط لحق الشفعة . تعدد الشفعاء . حق المحكمة في ترتيبهم . (١٠) قضاء المحاكم الشرعية
٦٨	١٢٧	١٢ يناير سنة ١٩٣٨	وفاة . ووراثه . حجب الأخوة بالابن . الرد بانكار الابن . لانه من اللقطاء . ومتبني باقرار المدعى عليها
٦٩	١٢٨	١٢ فبراير سنة ١٩٤٠	نفقة ، منع تعرض في تنفيذ حكم ، لجنة تنازع الاختصاص . مهمتها ، آراءها ، قوتها ، هل هي لجنة استشارية للوزير ليس لقرارها صفة الحكم ؟ وهل هي مسئولة عن تنفيذ الأحكام ؟ أم هذه المهمة منوطة بوزارة الداخلية
٧٠	١٢٩	٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩	نفقة أقارب . دفع بعدم الاختصاص لأن كلا من رعية انجليزية . متى تفقد التي اكتسبت جنسيتها المصرية لزواجها من مصري . هذه الجنسية في القانون رقم ٩٠ و ٩١ سنة ١٩٣٧ بعد إلغاء الامتيازات
٧١	١٣٠	٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩	وقف . استحقاق النظر عليه . شرط الواجب النظر من بعده لفلان ثم لمن يختاره فلان هذا من المستحقين . استصدار قرار تمكين من محاكم الاستانة . اختيار الناظر المختار ناظرا من بعده . استصدار الناظر قرار بتمكينه من النظر من محكمة مصر الشرعية في مواجهة وزارة الأوقاف . محضر صالح . اشهاد تغيير . ادعاء بطلانه . هل للمحاكم المختلطة والأهلية اختصاص في موضوع استحقاق النظر ؟ هل للمحاكم التركية ولاية في الشئون المصرية . الأوامر العالية الصادرة بشأن

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٧٢	١٣١	١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩	هذا الوقف . باعتباره جزءا من تركة أمير مصرى . وباعتباره جميع ما صدر بشأنه من الآستانة العلية سارى المفعول فى القطر المصرى . حتى بعد صدور لائحة المحاكم الشرعية الجديدة . الفرق بين الناظر - والولى - والوصى
٧٣	١٣١	٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩	وقف . بطلانه . دفع بصدوره فى حالة الصحة . قبوله وقف . عزل وزارة الاوقاف من النظر عليه . دفع بخروج الوزير المطلوب عزله من الوزارة وتعيين آخر . انتهاء الخصومة . رفض الدعوى
٧٤	١٣١	٣ مايو سنة ١٩٣٩	(١١) قضاء المحاكم المختلطة تفليسة . ديون متنازع عليها . اثبات صورتها . على عاتق الدائنين المنازعين . مجرد القرابة بالمفلس . غير كاف
٧٥	١٣٢	د د د د	حراسة قضائية . على ملك مشاع . فى حالة النزاع - مقدمة لدعوى البيع . لعدم امكان القسمة - جوازها
٧٦	١٣٢	د د د د	ملكية أدبية . حقوق المؤلف . مؤلف تاريخى . ثابتة
٧٧	١٣٢	د د د د	حكم غيابى . بالنسبة للبعض . التضامن فيه . غير مانع من المعارضة
٧٨	١٣٢	د د د د	(١) سند تجارى . قابل للتحويل . حامله الحسن النية . حقه فى المطالبة (٢) استبدال بالدين . ضامن . تعهده شخصيا . باتفاق جديد . مقرر
٧٩	١٣٣	د د د د	(١) النقل النهري . ضياع البضاعة . تطبيق المادة ١٠٤ . تيج م . حالته (٢) مسؤولية . أمين النقل . تسليم البضاعة . معدومة (٣) طلبات . موجهة لخصم تدخل ابتدائيا . لأول مرة بالاستئناف . عدم قبولها
٨٠	١٣٣	د د د د	١ - وكالة . حدودها . مسؤولية الوكيل بغير أجر عن الخطأ الجسيم . مسؤولية الوسيط . مداها
٨١	١٣٤	د د د د	عقديع . غير . وقع عليه من المشتري . غير مانع من تسجيله
٨٢	١٣٤	د د د د	دعوى استحقاق . سرفوعة بعد حكم مرسى المزداد . الاثبات . على عاتق مدعيها
٨٣	١٣٤	د د د د	(٣-١) استئناف . دعاوى الاستحقاق العقارى . حالات

السنة الحادية والعشرون

فهرست

العددان الأول والثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
عدم التجزئة . آثارها بالنسبة لضمان البائع . ٤ - ملكية . مباني في ملك الغير . حكمه			
١ - توزيع . معارضة . حضور المدين . غير لازم ٢ - تسجيل رهن . عدم تجديده في الميعاد . التصرفات الحاصلة قبله . غير مؤثر عليها ٣ - توزيع . عن ثمن عقار . بالنسبة لحائز العقار . حكمه	٩ مايو سنة ١٩٣٩	١٣٥	٨٤
عقود البيع . سريان أحكامها . التسجيل . اثره . بالنسبة لنقل الملكية فقط	" " "	"	٨٥
قسمة . تصفية تركة . حالة عدم امكان القسمة . بيع اموالها . تخصيص نصيب معين لاحد الورثة . بغير اذن الباقيين . عدم قبوله ١ - حكم . تنفيذه . دعوى جديدة به . غير مقبولة ٢ - استبدال دين بغيره . حكمه . اثباته .	" " "	"	٨٦
دعوى استرداد . عن ثمار جنينه . صورية البيع المدعى به . حالته	" " "	"	٨٧
(١٢) قرارات مجلس النقابة - ١ - في طلبات تقدير الاتعاب لمجلس نقابة المحامين . اختصاصه في طلب تقدير الاتعاب . له حق بحثه من تلقاء نفسه . لانه من النظام العام . لا حق للمجلس في التدخل عند وجود اتفاق كتابي . ولا يملك تقدير اتعاب ضد شخص استفاد من دفاع موكله	" " "	١٣٦	٨٨
اتعاب محاماة . تقادم . ادعاء التطوع . مفاده عدم الوفاء لا محل لليمين	٢٥ يوليه سنة ١٩٤٠	"	٨٩
مجلس نقابة المحامين . اختصاصه بنظر طلبات تقدير الاتعاب مناطه . طلب زيادة الاتعاب المتفق عليها كتابة . من اختصاص القضاء العادي .	١٣ ابريل سنة ٩٤٠		٩٠
فتوى فتوى	١٨ يوليه سنة ٩٤٠		٩١

*

* *

العددان الأول والثاني	فهرست	السنة الحادية والعشرون
صفحة		
١٤٣	بحث في مركز الوسيط في الرشوة . لحضرة الاستاذ احمد رشدي المحامى	
١٤٩	محاضرة عن الاختصاص والقانون الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بعد معاهدة مونتريو ومسئولية الحكومة المصرية في تنفيذها . لحضرة الاستاذ نصيف بك زكى القاضى الاهلى	
	منشورات النيابة العمومية	
١٦٣	١ - منشور رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٨ بشأن الاجراءات اللازمة للترخيص لوكلاء المحامين والخبراء بالاطلاع على القضايا	
١٦٤	٢ - منشور رقم ١ لسنة ١٩٤٠ بشأن نصح النيابة لأولياء أمر أطفال التعليم الأول . وحفظ مخالفات من يستمع النصح منهم	
١٦٥	٣ - كتاب دورى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن اعتبار قضايا تبديد الأشياء المحجوزة تابعة للاختصاص الاهلى أيا كانت جنسية المتهمين	
	منشورات مصلحة الضرائب	
١٦٥	١ - منشور رقم ١٣ عن طريقة حساب الضريبة على اصحاب المهن غير التجارية عند تغيير محل اقامتهم أو تغيير المكان المخصص للمهنة	
١٦٧	٢ - منشور رقم ١٥	
١٦٧	٣ - د د ٢٣	
١٦٧	٤ - د د ٣١	
١٦٨	٥ - د د ٣٣ عن بدء مزاولة المهنة بالنسبة للمحامين	
١٦٨	٦ - د د ٣٤ عن حالات عدم مزاولة المهنة لأصحاب المهن غير التجارية	
١٦٩	٧ - د د ٣٥ بشأن الضريبة على ارباب المهن غير التجارية الذين لهم سيارات خاصة	
١٧٠	٨ - د د ٣٧	
١٧١	جدول القوانين والمراسيم التى صدرت فى سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩	
١٧٢	جدول اعمال محكمة استئناف مصر الاهلية المدنى والجنائى سنة ٤٠ - ٤١	
١٧٣	جدول اعمال محكمة مصر الكلية الاهلية والمحاكم الجزئية التابعة لها سنة ٤٠ - ٤١	

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

السنة الحادية والعشرون

نوفمبر سنة ١٩٤٠

العدد الثالث

Les institutions politiques ne créent pas les sentiments d'un peuple. Elles sont engendrées par ces sentiments.

On remanie facilement sur le papier les lois d'une nation, on ne refait pas son âme.

"Gustave le Bon"

قال صلى الله عليه وسلم : (عدل ساعة في حكومة خير من عبادة ستين سنة)

وقال صلى الله عليه وسلم : (إن أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل أشركه الله في حكمه فأدخل عليه الجور في عدله)

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو باداراتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة »
وتحريرها بدار النقابة الجديدة بشارع المالكة نازلى رقم ٥١

دار الطباعة المصرية
شارع رشدى باشا (الساحة سابقا)

بيان

نشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية

- عدد
- ٩ احكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
 - ١٠ احكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
 - ٧ احكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
 - ١ حكما صادرا من محكمة جنايات سوهاج
 - ٤ احكام صادرة من المحاكم الكلية
 - ٧ احكام صادرة من القضاء التجارى الكلى والجزئى
 - ٢ حكام صادران من القضاء المستعجل
 - ٦ احكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
- ص ٢٨٧ تعليق على الكتب القانونية الجديدة لحضرة الاستاذ جميل خانكى المحامى
- لجنة التحرير
- راغب الاسكندر — محمود فحام



الجمعية العمومية للمحاميين

- فى يوم الجمعة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٠ الساعة ٩ صباحا بدار النقابة ستجتمع الجمعية العمومية لحضرات المحامين للنظر فى :
- (١) ميزانية سنة ١٩٤٠
 - (٢) الحساب الختامى عن سنة ١٩٣٩
 - (٣) اللائحة الداخلية للمحاميين
 - (٤) الميزانية الاولى لصندوق المعاشات والاعانات وغير ذلك من الشؤون

قضاء محكمة النقض بالإمارة الجنائية (١)

(برئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن
زكى محمد بك المستشارين ويونس ثابت بك رئيس نيابة بالاستئناف)

٩٤

١٣ مايو سنة ١٩٤٠

أسباب الإباحة وموانع العقاب . العبرة في المسؤولية
الجنائية بحالة الجاني الفعلية وقت ارتكاب الجريمة .
جنون الجاني قبل الحادثة بسنوات . لا يفي مسؤوليته ما دام
لم يكن وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار .

المبدأ القانوني

إن العبرة في المسؤولية الجنائية هي بما
تكون عليه حالة الجاني العقلية وقت ارتكاب
الجريمة لا بما كانت عليه من قبل . فاذا استند
الدفاع إلى أن المتهم غير مسئول عن الجريمة
المسندة إليه لأنه كان قد أصيب منذ سنوات
بمرض جنوني وأيد ذلك بشهادة صادرة من
أحد الأطباء ثم رأت المحكمة من اجابات
المتهم في التحقيق الحاصل عقب الحادثة
مباشرة أنه كان سليم العقل وقت ارتكابه

الجريمة وأن الشهادة الطبية المقدمة لا تتعارض
مع ما رآته من ذلك لأنها فضلا عن صدورها
من غير إخصائي وعن حادث وقع قبل تحريرها
بسنوات لا تدل بذاتها على أن المتهم كان
وقت اقترافه الجريمة في حالة جنون
فذلك لأنه ليس إلا تقديرًا للوقائع المعروضة
على المحكمة متروك أمره لها دون أن
تكون ملزمة قانونا بالاستعانة برأى قنى عن
حالة المتهم وقت الواقعة .

المحكمة

وحيث أن الوجه الثانى بنى على أن محكمة
الجنابات أخلت بحق الدفاع لأن الطاعن الأول
قدم لها شهادة تدل على أنه مصاب بمرض جنونى
فردت على ذلك بأن الشهادة صادرة من طبيب غير
خبير وأنها من زمن سابق على الحادث وأن

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الاستاذ محمد عمر وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك المستشار بالمحكمة

المحكمة تبينت من أقوال المتهم (الطاعن) أنه سليم العقل كامل الادراك وقد أخطأت في هذا الرد لأن الشهادة تدل على أن علاج الطاعن المذكور لم يشر بعيادة الطبيب وأنه أرسله إلى مستشفى الأمراض العقلية وأن هذا المرض استمر إلى ما بعد تحرير الشهادة ورغما عن هذا الخطأ في تفسير مدلول الشهادة فقد كان على المحكمة أن لا تقطع برأى في مسألة فنية كهذه وأن تحيل الأمر على الطبيب الشرعى لأن من طبيعة المرض أن يأتى في نوبات متقطعة وإذا كان من الثابت أن والد هذا الطاعن قتل فلا بد أن يتهيج وأن يعود اليه المرض .

« وحيث ان العبرة في المسؤولية الجنائية هي بحقيقة حالة الجانى العقلية وقت ارتكابه جريمة لا بما كان عليه قبل ذلك فاذا كان الجانى قد أصيب بجنون قبل الحادثة فلا تأثير لذلك في مسؤوليته الجنائية إذا ما زالت عنه حالة الجنون ولم يكن وقت ارتكابه جريمته فاقد الشعور والاختيار .

« وحيث ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع ترفع عن الطاعنين وعند ما قارب النهاية من مرافعتهم قال « على ان المتهم الاول (الطاعن الاول) رياض عز العرب هذا ثبت أنه كان مصابا بمرض عقلى ومثله لا يحاسب ان كان بالغ عن والده . أو لم يبلغ وقدم شهادة بذلك من الطبيب المعالج بشاى زيتون بأبى تيج تاريخها ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، أما ما تضمنته هذه الشهادة الواردة صورتها بمحضر جلسة المحاكمة فهو « هذه شهادة بأن رياض عز العرب من دير الجنادلة تبع مركز أبى تيج مريضا بمرض جنونى « acute mania » ومكث عندي في العيادة من تاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢١

لغاية أواخر الشهر المذكور ولما لم يبد تحسن حاله إلى مستشفى الأمراض العقلية بمصر وقد تحررت هذه شهادة بذلك »

« وحيث ان محكمة الجنايات ردت على دفاع الطاعن المبني على حالته المرضية بقولها « ان الدفاع قدم شهادة طبية مؤرخة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ صادرة من الدكتور بشاى زيتون بأبى تيج جاء بها أن المتهم الاول رياض عز العرب حسنين كان مصابا بمرض جنونى حاد من يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ حتى أواخر الشهر المذكور وقال الدفاع ان مثل المتهم لا يحاسب على عمله وترى المحكمة أن هذه الشهادة فضلا عن صدورها من طبيب غير خبير في الأمراض العقلية فأنها عن زمن سابق على تاريخ الحادثة بسنتين عديدة وقد تبين للمحكمة من الاطلاع على أقوال المتهم المذكور بالتحقيق أنه سليم العقل كامل الادراك ،

« وحيث ان المستفاد مما ذكر ان الدفاع تمسك بأن الطاعن لا يحاسب على فعله لأنه أصيب في زمن مضى عليه سنوات بمرض جنونى واستند الدفاع في ذلك إلى شهادة صادرة من أحد الأطباء في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ولكن المحكمة رأت من اجابات الطاعن في التحقيق الحاصل عقب الحادثة مباشرة أنه كان وقت ارتكابه جريمته سليم العقل ولم يخرج نهبا قتل والده عن طور التمييز والاختيار وأن الشهادة فضلا عن صدورها من طبيب غير اخصائى فهي لا تدل على أن الطاعن كان وقت اقترافه جريمة القتل في حالة جنون ولا تتعارض مع ما أثبتته المحكمة عن حالة الطاعن وقت الحادثة ، وكل هذا تقدير للوقائع المعروضة على المحكمة تفيد أنها رأت أن الدفاع بعدم المسؤولية غير جدى ولذا فما كانت بحاجة إلى أن تستعين برأى الطبيب

ولم يدفع المدعى عليه الدعوى بعدم أهلية رافعها بل ترفع في موضوعها حتى صدر الحكم عليه فذلك قبول منه للتقاضى يسقط معه حقه في الدفع المذكور ويمنعه من أن يشيره بعد ذلك لدى محكمة النقض . هذا فضلا عن أن قبول التقاضى في هذه الصورة يمتنع معه قانونا على ذى الأهلية التمسك بعدم أهلية خصمه . (طعن عبد الحى سليمان حلوه وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٩٤٦ سنة ١٠ ق)

٩٧

١٣ مايو سنة ١٩٤٠

١ — نظام المحكمة المقرر . معناه . المادة ١٧٤ ع . الغرض منها . حماية الدستور والنظم المقررة فيه للحكم . متى تنطبق هذه المادة ٩ جنائية التحريض على كراهة نظام المحكمة المقرر . متى تعتبر قائمة ؟ توجيه الاهانة والسب الى هيئة الوزارة القائمة . لا يدخل في نطاق هذه المادة ٢ - عقوبة . جريمة اعتبارها المحكمة جنائية . توقيع عقوبة الجنائية عملا بالمادة ٣٣ للاتباط بن الحماية والجرائم الاخرى التي اقترفتها المتهم . نقض الحكم بالنسبة للجنائية . اعتبار هذه العقوبات بدمزوال الجنائية مقررة للجرائم الاخرى . متى يجوز ذلك ؟ عقوبة غير مقررة لهذه الجرائم أو عقوبة تخرجت المحكمة في توقيعها بسبب وجود الجنائية . وجوب استبعادها

المبادئ القانونية

١ — إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحرض بطريقة من طرق العلانية على « قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به » إنما عني الطعن الذى يكون المفصود به تعريض الدستور وكل ما كان الدستور مصدرا له . من النظم

الشرعى فى أمر استتباته من عناصر الدعوى لاسيما أن الدفاع عن الطاعن لم يتقدم اليها بمثل هذا الطلب ، أما عدم تعرض المحكمة إلى ما تضمنته الشهادة من أن الطبيب المحرر لها حول الطاعن إلى مستشفى المجاذيب فلا تأثير له لأن الدفاع عن الطاعن لم يقل بدخوله هذا المستشفى فى زمن سابق ولم يدع بذلك فى وجه الطعن . (طعن رياض عن العرب حسنين وآخرين ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ٩١٨ سنة ١٠ ق)

٩٥

١٣ مايو سنة ١٩٤٠

اختلاس أشياء مسجلة على سبيل الوكالة . الضرر . وقوعه . فعلا . لا يشترط . احتمال وقوعه . كفايته . القصد الجنائى فى هذه الجريمة . تقديره . موضوعى .

المبدأ القانونى

لا يشترط لقيام جريمة التبيد وقوع ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع . وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائى من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع بناء على الوقائع المطروحة أمامها فإذا كانت هذه الوقائع لا تتعارض مع مآرائه المحكمة فلا شأن لمحكمة النقض فى الأمر

(طعن محمد ابراهيم سليم ضد النيابة وآخر مدع مدنى رقم ٩١٣ سنة ١٠ ق)

٩٣

١٣ مايو سنة ١٩٤٠

دعوى . مجنى عليه قاصر . ادعاؤه بحق مدنى . قبول المدعى عليه التقاضى منه وعدم دفعه الدعوى بعدم أهلية المدعى . صدور الحكم لمصلحة المدعى . التمسك بعدم أهليته بعد ذلك . لا يجوز .

المبدأ القانونى

إذا ادعى المجنى عليه بحق مدنى وكان قاصرا .

الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم في البلاد وتحديداتها وإدارتها إلى ما أريدت حمايتها منه وهو الخس على قلبها أو كراهيتها أو الازدراء بها ، ولم يعن الطعن في حكومة بعينها أو وزارة بذاتها أو حكام بأشخاصهم إذ أن القانون في نصوص أخرى قد قرر حماية هؤلاء من الطعن عليهم عقوبات خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التي هي باعتبارها ذوات معنوية بحتا تحتاج لحمايتها إلى نص خاص بها هو الذي وردت به المادة المذكورة كما هو مدلول عليه بمعناها لغة وبمفهومها فقها وبما هو مستفاد من مذكرتها الإيضاحية في جملتها . ولشئ كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض على كراهة نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة بغيرها إلا أنه لا نزاع في أنه يجب على كل حال لكي يتوافر في هذه الجريمة عنصرها المادي والأدبي أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وأن تتوجه نية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك من ورائها ثم إنه إذا جاز أن يكون الطعن موجهاً في الظاهر إلى هيئة أو أشخاص معينين ومسدداً في الواقع إلى ذات النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفاداً من العبارات في ذاتها على حسب المقصود منها

٢ - إذا أدين متهم في جريمة وجرائم أخرى ووقعت عليه عقوبات على أساس الجناية وحدها فإنه مادامت هذه العقوبات

قد وقعت على هذه الصورة وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجناية بالجرائم الأخرى التي ثبت وقوعها من المتهم يجب اعتبار هذه العقوبات عند نقض الحكم في الجناية وحدها مقرر للجرائم الأخرى في حالة ما إذا كانت داخلة في نطاق العقوبات المقررة لها في القانون ، أما ما كان منها غير مقرر قانوناً لهذه الجرائم وكذلك ما ظهر من الحكم بشأنه أو المحكمة كانت وقت توقيعه في حرج بسبب وجود الجناية ، فإنه يجب نقض الحكم بالنسبة له تبعاً للجناية .

المحكمة

حيث أن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي اثبتتها إذ اعتبر ما تضمنته المقالات موضوع المحاكمة جنائية منطبقة على المادة ١٧٤ فقرة أولى من قانون العقوبات مع أنه سبق لمحكمة النقض والابرام أن فسرت هذه المادة ورسمت حدودها فقالت : أن المعنى اللغوي والعرف الفقهي العام وعرف الشارع المصري الخاص كل أولئك متضافرة على وجوب صرف معنى عبارة نظام الحكومة المقرر بالقطر المصري إلى ما يشمل تفاصيل النظام الحكومي بحسب ما هي عليه في الدستور القائم الذي هو الموطن الوحيد لتقريرها ، ثم قالت إن الطعن في الدستور والتحريض على عدم طاعته هو اذن طعن على نظام الحكم في صورته التي قرررها ذلك الدستور وتحريض على كراهيته ثم قالت كذلك أن الحكومة في ماهيتها القانونية هي السيادة في مظهرها العملي أي السيادة الفعالة المجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطاتها في الناس فكل الضوابط

والاحكام الكلية التي تحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة . وتلك الضوابط والاحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحددت في بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هي هي ذلك الوجه المحدد، وأطلق على ذلك الوجه انه نظام الحكومة المقرر . والدساتير هي الوثائق الأساسية التي تتكفل ببيان ذلك النظام وأقراره وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر حتى الحقوق المدنية العامة التي تقرها عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أى حد يجب وقوف سلطانها ، ويعقب الطاعن على ذلك بقوله ان هذا الحكم ذاته هو الذى استندت اليه محكمة الجنايات في حكمها وهو لا ينهض حجة لها على صدق نظرها لأن الطاعن لم يتعرض لنظام الحكم المقرر لا في تفاصيله ولا في مجموعه وإنما تعرض فقط لرجل سياسى قبل ان يشكل وزارته وبعد تشكيلها بنقد - مهما اختلف في انه مباح أو غير مباح - مما لا يمكن أن يعتبر طعنا على نظام الحكومة المقرر ولو ان كل طعن في الوزارة أو نقدها يعتبر طعنا في نظام الحكومة لوجب حذف النصوص التي تعاقب على اهانة الهيئات النظامية وغيرها مما يشمل الحكومة والوزراء، ثم انتهى الطاعن اعتيادا على ذلك إلى طلب برأته من تهمة الجناية المذكورة وإعادة القضية الى محكمة الجنايات لنظرها

مجددا بالنسبة للنهم الباقية التي أدب فيها .
« وحيث ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحرض بأحدى طرق العلانية على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به ، إنما أراد أن يعاقب على الطعن العلنى الذى يقصد به تعريض الدستور وكل ما كان الدستور مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة التي رسمها لضبط شؤون الحكم في البلاد وتحديد ادارتها إلى ما أريد حمايتها منه وهو الخس على قلبها أو كراهيتها أو الازدراء بها ، ولم يرد أن يعاقب بهذا النص على الطعن في حكومة يعينها أو وزارة بذاتها أو بحكام بأشخاصهم إذ ان القانون قد قرر لهذا الطعن في نصوص أخرى عقوبات خاصة تحمي هذه الهيئات وهؤلاء الأشخاص بخلاف النظم الدستورية في ماديتها ، فانها باعتبارها ذوات معنوية بحث لا تنطبق عليها النصوص المذكورة وكان لابد لحمايتها من نص خاص فلذلك وضعت المادة المذكورة لهذا الغرض وحده المدلول عليه بمعناها لغة ، وبمفهومها فقها ، وبما هو مستفاد من مذكرتها الايضاحية في جملتها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن انه قارف الأفعال الجنائية المبينة به والتي رفعت بها الدعوى العمومية عليه واعتبر هذه الأفعال مكونة لجرح امانة الوزارة القائمة وسب وقذف حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أعمال وظيفته فيها ونشر الأخبار الكاذبة الضارة بالمصلحة العامة كما اعتبرها هي ذاتها في الوقت

لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ، وتعديل النص بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ وأصبح كما هو الآن - وان عبارة نظام الحكومة المقرر قد نقلها الشارع المصرى عن المادة ١٣٨ من مشروع قانون العقوبات المصرى الذى عمل فى سنة ١٩١٨ التى نقلت عبارتها عن المادة (١٢٤ حرف ١) من القانون الهندى - وان معنى كلمة الحكومة أو الحكم فى العبارة المذكورة هو الذى قالت به محكمة النقض والابرام السيادة الفعالة فى مظهرها العملى أى السيادة الفعالة الجزية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها فى الناس فكل الضوابط والأحكام السكينة التى تحدد سير السيادة فى تحقيق سلطانها فى الناس هى التى يتكون منها فى مجموعها معنى الحكومة وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى ، فكلما تحددت فى بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هى ذلك الوجه المحدد ، وأطلق على ذلك الوجه انه نظام الحكومة المقرر . ثم عقب الحكم على ذلك بقوله « ان أول هذه الضوابط جميعا بل اسما وقوامها هو تلك الصلة الأولى التى يقتضيها ويستلزمها وجود الدولة ذاته من قيام حكومة تطاع وشعب يطيعها والتى اذا انقطعت بخروج الشعب عليها أو عصيانها لها زالت الدولة من الوجود فيدخلو بخروجها الطريق للفوضى - هذه الصلة التى يعبر عنها بضرورة ولاء الشعب للحكومة أيا كان لونها ورأيها وعمالها ومحففتها اذ هذا الولاء فى الحقيقة يكون موجها للدولة التى تمثلها الحكومة مدة اضطلاعها باعباء الحكم لا إلى أشخاص الحكام مجتمعين أو منفردين وان مهاجمة الوزارة بالذات اطلاقا أو فى شخص

نفسه مكرمة فى مجموعها لجناية التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى مصر . ثم أدان الطاعن فى هذه الجرائم جميعها وعاقبة طبقا للبواد ١٧١ و ١٧٤ فقرة أولى و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٣٠٣ فقرة ٣٠٧ من قانون العقوبات ولكنه قضى عليه وفقا للمادة ٣٢ من هذا القانون - لما ارتآه من ارتباط الجرائم بعضها ببعض - بالعقوبات المقررة لأشدها فقط وهى جناية التحريض على كراهة نظام الحكومة ثم أثبت ان ظروفه وعدم وجود سوابق له تدعو المحكمة إلى أخذه بالرافة عملا بالمادة ١٧ من القانون المذكور .

وحيث ان الحكم ذكر وهو يدل على توافر عناصر جناية التحريض على نظام الحكومة المقرر انه يتعين أولا تفهم مراد الشارع من عبارة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى الواردة بالفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ليمسنى بناء على ذلك تكييف ما ورد فى العبارات التى بذت عليها النيابة هذه التهمة ومعرفة ما اذا كانت تكون الجريمة المنصوص عليها فى هذه الفقرة أم لا وان المادة ١٧٤ عقوبات نصت على انه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب بأحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الأفعال الآتية أولا التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته أو الازدراء به ، - وقد كان نص هذه المادة فى القانون المصرى لسنة ١٩٠٤ هو « من حرض الناس بأحدى الطرق ... على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو على الازدراء بها فجزاؤه الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة

رئيسها الذى يمثلها ويعتبر لذلك ما يقع عليه بصفته واقعا عليها اذا تجاوزت الحد وبلغت من الاقذاع والاسفاف مبلغا من شأنه القاء العداوة للحكومة فى النفوس وزعزعة شعور الشعب بواجب الولاء والطاعة والتلبية لها - وكانت قرائن الحال تشهد على الكاتب أو الناشر بأنه فعل ما فعل عن علم وعمد ، فان هذه المهاجمة تعتبر تحريضا على كراهة نظام الحكومة المقرر بغير شبهة ، اذ القانون لم يحدد الصورة أو الصور التى يقوم بها هذا التحريض وليس فيه ما يمنع ان يكون التحريض مصوغا فى قالب نحلة على الحكومة القائمة سواء بصورة مجملية أو على رئيسها ليعتداه اليها كلها أو فى أى قالب آخر يرى المحرض انه أنسب لغرضه واليق لغايته - وانه ينبغى لذلك فهم لفظى الكراهة *la haine* والازدراء *mépris* الواردتين فى النص على انهما مترادفتان للعداوة والهوان وما جرى مجرى هذين المعنيين فى العواطف الجارفة التى تنزع الولاء من النفوس وتحفزها لأن تخون أو تشور على محل عداوتها وأن تعصى وتمتنع على موضع ازدرائها واحتقارها ، وبهذا فسر القانون الهندى لفظة الكراهية فى المادة (١٢٤ حرف ا) وجرى شراحه وقضاته على اعتبار التمييز بين الكراهة بهذا المعنى وبين مجرد عدم الرضاء أو عدم الموافقة ، وهذا التمييز جدير بالاعتبار اذ من الممكن أن يبقى الشخص على ولائه للحكومة ولا شئ يمنعه من انتقاده لأعمالها ، فالكراهة تفرق قطعا عن عدم الموافقة والمخالفة فى الرأى وعن مجرد الخصومة الحزبية التى تفترضها الحياة البرلمانية وطبيعة الرأى العام وما فطر عليه من ميل للتحويل وما يتبع نحوه من تغيير الوزارات وتبادل مقاعد الحكم بين الأحزاب تبعا لتبدل رأى الناخبين فيها ،

وان ما تقدم هو الذى عنته وأشارت اليه المذكرة الايضاحية للمادة المتقدم ذكرها بقولها : وقد استعصى فى النص الجديد عن كلمة الحكومة الواردة فى النص القديم بعبارة : نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى ، وذلك لأن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار انه لا يشير إلا إلى الحكومة أى الوزارة القائمة وقتئذ على ان كلمة ، الحكومة ، يجب اعطاؤها معنى واسعا وهى تشمل كل النظم الأساسية للدولة والوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش ومن الواضح ان لكل انسان الحرية فى نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية ، ولكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء به يترتب عليه وضع عثرات تموق الحكومة عن انجاز الأعمال المنوطة بها فى اختصاصاتها الأساسية وذلك بالقاء اضطراب فى النفوس وبتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة إذا أريد الاحتفاظ بالهيبة والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الأساسية للقيام بالأعمال المنوطة بها . وبما ان واقعة هذه الدعوى تتحصل فى ان المتهم وهو رئيس لتحرير جريدة الوفد المصرى نشر فى هذه الجريدة صورة رمزية ومقالات تضمنت العبارات المدونة فى صدر هذا الحكم والتى اعتبرتها النيابة العمومية مكونة لجريمة التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر ولجريمى سب حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا وقذفه بسبب آداء أعمال وظيفته كما نشر بصفته المذكورة

ومتواطنة مع الانجليز — وبما أن الاهانة التي وجهت الى رئيس الحكومة وهيئة الوزارة على الصورة المتقدمة تعرض الحكومة من غير شك الى كراهية الشعب لها وازدراؤه لايها اذ نسب اليها التفريط في حقوق البلاد وعدم المبالاة بالشعب ومصالحه وانما كانت ثمرة مؤامرة وكيد ولم يراع فيها جانب الامة ولا جانب الدستور ولا جانب الحق ولا جانب الخلق وان رئيسها قد أصبح عند الانجليز رجل الساعة المطلوب لتسليم البضاعة الى غير ذلك من النعوت والوصاف التي تضمنتها المقالات والصور الرمزية ولا شك أن نسبة هذه الامور المشينة الى الوزارة ورئيسها في الوقت الذي حصلت فيه والحرب على الابواب والعالم في تخرج واضطراب . ذلك فيه حش صريح على كراهة الحكومة وتبغيض الاهلين فيها ودعوتهم الى الازدراء بها على صورة يتحقق بها التحريض على ذات النظام المقرر للحكومة على الفهم الذي اراده الشارع وفقا لما تقدم ،

« وحيث ان الواقعة الجنائية التي وقعت من الطاعن وأثبتها الحكم المطعون فيه على الوجه المتقدم هي التي يمكن استخلاصها من المقالات موضوع المحاكمة إلا أن الحكم قد أخطأ إذ اعتبر أن هذه الواقعة تكون في مجموعها جنائية التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر فضلا عما تكونه وحداتها من جرائم الاهانة والسب والقذف ونشر الخبر الكاذب . ذلك بأن المستفاد من ذات الحكم وهو الواضح من المقالات التي نشرت أن الطاعن لم يوجه حملته الى الدستور ذاته أو الى النظم ذاتها كما هي مقررة في الدستور بل هو قد أفرغ مطاعنه في قالب اهانة وسب وقذف صريح وصوبها الى ذوات كائنة معينة هي هيئة الوزارة القائمة ورئيس هذه الهيئة وأعضائها بدعوى أنهم خالفوا الدستور . وهؤلاء مهما

بعدد هذه الجريدة رقم ٤٠٤ الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ خبرا عن رجال الجيش وقد نقل بصدور هذا الحكم أيضا اعتبرته النيابة العمومية مكونا للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ من قانون العقوبات إذ رأت ان هذا الخبر كاذب ونشر بسوء قصد وان من شأنه أن يلحق ضررا بالمصلحة العامة ، وبما ان هذه المقالات والرسوم تحوى في صراحة سبها علنيا وقذفا في حق رفعة على ماهر باشا رئيس الحكومة إذ رمى فيها بأنه عدو الامة المميا لمحاربتها وانه أداة للكيد لها وانه هو أصل البلوى والاداة الطبيعية في يد السياسة الانجليزية التي تريد التشكيل بالشعب وإفشاء المجاعة بين الفلاحين وجر الامة الى كل صور الخراب وانه يلمو بمستقبل الامة وانه خلق للهدم والتخريب وانه دساس متآمر وانه لا يوافق على الاستقلال والدستور الخ كما صورته في الصورة الرمزية المنشورة بالعدد رقم ٣٩٨ ممثلا للمصالح الاجنبية لا لمصاحبة البلاد وفي الصورة المنشورة بالعدد رقم ٤٠٢ بأنه تقذف به قدم منتعلة وفي هاتين الصورتين سب وتحقير لرفعته ، وكذلك تحوى هذه المقالات والرسوم اهانة للوزارة الحاضرة كما هو ظاهر من الصورة التي كتب تحتها (ريجتها باينة قوى وعارفاها من زمان ، والوزارة هي المعنية بذلك ومن وصفها بأنها كالجنيين السقط غير صالحة للحياة ولا قابلة لها وبما رميت به من أنها خالية من الكفاءات وان شطرها الحزبي قائم على عنصر الخيانة والتهالك على الوظيفة والتهافت على المناصب وانها ثمرة مؤامرة وكيد ولم يراع في تأليفها جانب الامة ولا جانب الدستور ولا الحق ولا الخلق وانها وزارة خائنة ومفرطة في حقوق البلاد

وجبت لهم الطاعة والاحترام في حدود القانون باعتبارهم حكما فانهم لا يعتبرون جزءاً من النظام المقرر للحكم بل هم ليسوا إلا قائمين عليه ماداموا حكما وقد تكفل القانون - على القدر الذي رآه - بالحماية الخاصة الواجبة لهم بصفتهم هذه في نصوص أخرى أوردتها غير المادة ١٧٤ المخصصة لحماية الدستور والنظم المقررة فيه للحكم ... أما ما قاله الحكم من أن القانون لم يبين طريقة مخصوصة لا يقع بغيرها التحريض على كراهة نظام الحكومة فصحيح ولكن لا نزاع في أن القانون يوجب على كل حال لقيام هذه الجناية أن يتوافر عنصرها المادى والأدنى بصدور عبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وتوجيه النية إلى تحقيق ذلك من وراء هذه العبارات . وما دام الحكم لم يستند في تدعيم النظر الذى ذهب اليه إلا الى المقالات موضوع المحاكمة ، وما دامت هذه المقالات فرادى أو مجتمعة لا تفيد عباراتها توافر هذين العنصرين فإن هذا الذى ذكره الحكم لا يصلح مبرر لما قال به من قيام هذه الجناية على أنه وإن صح أن يكون الطعن موجهاً في الظاهر الى هيئة أو أشخاص معينين ومسئودا في الواقع الى ذات النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يقوم عليه الدليل من مرامى العبارات ذاتها ومن المقصود منها . وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . وذلك فقط من جهة ما قضى به من اعتبار ما وقع من الطاعن مكوناً للجناية التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر . أما من ناحية قضائه بادانة الطاعن في باقى الجرائم فلا محل للتعرض لها ما دام الطاعن لم يوجه إلى الحكم أى مطعن بشأنها .

وحيث أنه وإن كانت العقوبات التى أوقعها الحكم على الطاعن هى المقررة للجناية

التي نقض الحكم بالنسبة لها إلا أنها ما دامت لم توقع عليه إلا وفقاً للمادة ٣٢ عقوبات لما ارتأته المحكمة من ارتباط هذه الجناية بالجرائم الأخرى التي اثبتت عليه مقارفتها فإنه يجب اعتبار هذه العقوبات بعد زوال الجناية مقررة للجرائم الأخرى ما دامت داخلية في نطاق العقوبات المقررة لها في القانون . أما ما لم يكن منها مقرراً قانوناً لهذه الجرائم وما ظهر من الحكم بشأنه أن القاضى كان وقت إصداره في حرج بسبب وجود الجناية فإنه يجب استبعاده لأنه لم يوقع إلا لهذا السبب .

وحيث أنه عن عقوبة الحبس المقضى بها فإن المحكمة وإن كانت قدرتها للجناية مراعية ظروف الرأفة إلا أنها إنما قدرتها - حسبما يقضى القانون - على أساس الواقعة الجنائية ذاتها لا على أساس وصفها القانونى . وما دامت الواقعة الجنائية المسندة إلى الطاعن هى لم تتغير ، وما دامت المحكمة لم تكن وقت إصدار هذه العقوبة متحرجة بسبب وصف الجناية لأنها لو كانت كذلك لنزلت بها إلى أدنى حد حسب المقرر في المادة ١٧ عقوبات ولما تجاوزت هذا الحد في تقديرها ، وما دامت عقوبة الحبس المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الواقعة موصوفة بالأوصاف الأخرى الواجب معاقبة الطاعن على أساسها فإن هذه العقوبة يجب اعتبارها كما هى بالنسبة لهذه الجرائم الأخرى وكذلك الحال بالنسبة لعقوبة نشر الحكم فإنها كما هى مقررة للجناية مقررة لباقي الجناح الواردة بالحكم . وأما عن عقوبة الغرامة فإنه نظراً لأن الحكم بها ليس إلا جوازياً في كل الجناح التي أدين الطاعن فيها بينما هو وجوبى في جناية التحريض على كراهة نظام الحكومة ونظراً لأن المحكمة لم تقض إلا بالحد الأدنى المقرر لها في

الجنائية المذكورة — نظرا لذلك يجب استبعادها لمظنة أن توقيعها كان تخرجاً من المحكمة ولا احتمال أن المحكمة ما كانت لتوقعها مع عقوبة الحبس لو أنها كانت أعطت الواقعة وصفها القانوني الصحيح وكذلك بالنسبة لعقوبة التعطيل فإنها مقررة في القانون للجنائية فقط فيجب استبعادها بعد زوال هذا الوصف.

وحيث أنه مع ما تقدم لا تصح اجابة الطاعن إلى ما طلبه من اعادة القضية إلى محكمة الموضوع للحكم في الجرائم الأخرى بعد استبعاد وصف الجنائية إذ أن ثبوت ادانته في هذه الجرائم واستحقاقه للعقوبات التي استبقتها هذه المحكمة لا يجعل محلاً لذلك

(طعن الاستاذ عبد اللطيف صادق ضد النيابة رقم ٩٩١ سنة ١٠ ق)

٩٨

٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

اختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة . شركة . شريك
تسليم مال الشركة لشراء بضائع به . اختلاسه . عقابه .
(المادة ٢٩١)

المبدأ القانوني

الشريك إذا اختلس شيئاً من رأس مال الشركة أو موجوداتها المسلمة إليه بصفته يعتبر مبدداً لأن مال الشركة لم يسلم إليه إلا بصفته وكيلًا ولا يمنع من هذا عدم تصفية الشركة أو عدم اتخاذ الاجراءات لذلك . فإذا تسلم شخص مالا لشراء بضائع لفتح محل تجارى شركة بينه هو ومن سلمه النقود فاشترى بعض البضاعة واختلس باقى رأس المال فإنه يكون مختلساً لنصيب شريكه طبقاً للمادة ٢٩٦ ع .

المحكم:

وحيث ان الطاعن يتحصل في أنه لانزاع في

أن الطاعن وآخر اتفقا مع المدعى المدنى على انشاء شركة ساهم فيها بمائة جنيه نصف رأس مالها ومتى تحقق قيام الشركة فالمسؤولية الجنائية لا وجود لها . ولو فرض جدلاً أن الطاعن لم يورد بضاعة بكل رأس مال الشركة لأن المجنى عليه لم يكلفه رسمياً القيام بذلك بل ظل على العكس يباشر الشركة ويراقبها وحتى لو فرض ان المجنى عليه لم يباشر الشركة ، فلا حق له لأنه مقصر والمفطر لا يحميه القانون . على أن الشركة لم يكن لها مدير ولم تصف للآن بين الشركاء والمادة ٤٣٨ من القانون المدنى تنص على أنه إذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذوناً من شركائه بالادارة وهذا الدفاع ثابت بمذكرة الطاعن المقدمة للمحكمة الاستئنافية ولم ترد عليه المحكمة في حكمها . ويخلص الطاعن من هذا كله الى أن الحكم قد أخطأ في القضاء بأدانته وان الواقعة الثابتة بالحكم لا عقاب عليها .

وحيث ان الشريك الذى يختلس شيئاً من رأس مال الشركة أو موجوداتها المسلمة اليه بهذه الصفة يعتبر مبدداً ، ولا يمنع من هذا عدم تصفية الشركة أو عدم اتخاذ الاجراءات المؤدية لذلك لأن تسليمه في هذه الحالة يعتبر حاصلًا بصفته وكيلًا .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت أن المدعى المدنى تعاقد مع الطاعن وآخر على إنشاء محل تجارى للعطارة برأس مال قدره مائة جنيه يدفع المدعى نصفها ويدفع الشريكان الباقي وقد قام المدعى المدنى بدفع نصيبه إلا أن الطاعن والشريك الآخر لم يقوموا بتنفيذ الاتفاق إلا تنفيذاً جزئياً فلم يشترى بضائع إلا بمبلغ ضئيل واختلسا باقى مبلغ المائة جنيه ، ولذا عدت المحكمة الطاعن مختلساً وطبقت

فيه المتهم فانه وإن كان الواجب قانوناً ألا توقع على من اشترك في التجمهر إلا عتوبة واحدة في جميع هذه الجرائم إلا أن ذلك لا ينبغي عليه أن الحكم بالبراءة في واحدة منها يقتضى البراءة في الباقي وإذا فان تبرئة المتهم من جريمة من تلك الجرائم لا يحول دون محاكمته في الجرائم الأخرى التي يكون قد ارتكبها .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول هو ان الطاعن كان بالسجن يوم نظر المعارضة والحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن ، ولكن المحكمة أغفلت ذلك وأصدرت حكمها المطعون فيه فجاء مخالفاً للقانون .

« وحيث ان الحكم في المعارضة المنوه عنه في وجه الطعن صادر من محكمة أول درجة وقد استأنفه الطاعن ، فكان يجب عليه ابداء الدفاع المذكور في وجه الطعن أمام المحكمة الاستئنافية لأنه دفاع موضوعي ، أما وهو لم يفعل كما هو ظاهر من محضر الجلسة وتكلم في الموضوع فقد سقط حقه فيه ولا يجوز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان ملخص الوجه الثاني هو ان الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة عابدين بالبراءة فرفضت المحكمة الاستئنافية هذا الدفع بقولها ان موضوع التهمة ومكانها وزمانها يخالف ما في القضية الأخرى ، مع انه يتبين من مراجعة القضيتين ان الحادثة حصلت بشارع عماد الدين الذي يتبع جزء من قسم عابدين والجزء الآخر قسم

عليه حكم القانون على أساس القاعدة القانونية آنفة الذكر وهي أن الشريك يعتبر وكيلاً عن شريكه فاذا بدد شيئاً من موجودات الشركة عد محتسباً لتصيب شريكه في ذلك .

« وحيث انه يخاص بما ذكر أن محكمة الموضوع إذ تحققت من واقعة اختلاس الطاعن المبلغ الذي ساهم به المدعى المدني في رأس مال الشركة وعدته مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات القديم تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يؤثر فيه أن الشركة لم تصف أو انه لم يعين لها مدير إذ كل ما كان متعلقاً بإدارة الشركة ونتيجة أعمالها لا تأثير له في مسئولية الطاعن الجنائية الناجمة من اختلاسه مال الشريك الذي سلم اليه بالفعل لشراء بضائع للشركة . أما ما يقوله الطاعن من أن محكمة الموضوع لم تتناول الرد على دفاعه الوارد بوجه الطعن فردود بأن في اثبات المحكمة واقعة الاختلاس على الطاعن وإدائته فيها الرد بأنها لم تر في عدم التصفية والمحاسبة حائلاً دون العقاب على واقعة الاختلاس الثابتة لديها .

(طعن حسين أحمد ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٠ سنة ١٠ ق)

٩٩

٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

ارتباط . ارتكاب عدة جرائم في أماكن مختلفة أثناء تجمهر . توقيع عقوبة واحدة . الحكم بالبراءة في إحدى هذه الجرائم . لا ينعارض مع حكم الادانة في الجرائم الأخرى (المادة ٣٢ ع)

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة في الدعوى هي أنه ارتكبت عدة جرائم في أماكن مختلفة تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر الذي اشترك

للمتهم أثناء اجراء التفتيش عن مسروقات بناء على إذن من النيابة فظن أنها هيروين وتأيد ظنه بمحاولة أخى المتهم خطفها لاختفائها فإن الاجراءات التى يتخذها بناء على هذا الاعتبار من قبض وتفتيش تكون صحيحة ولو اتضح بعد ذلك من التحليل أن تلك المادة البيضاء ليست مما هو ممنوعة حيازته قانونا .

المحكمة:

« حيث ان الطعن مبنى على ثلاثة أوجه يتلخص أولها فى ان الحكم الاستثنائى المطعون فيه جاء مخالفا للقانون ، وفى شرح ذلك يقول الطاعن ان الحكم المذكور استنفاص من الواقعة التى اثبتتها ان الطاعن كان فى حالة تلبس بجريمة احراز الهيروين وان المادة التى ضبطها رجل البوليس وان اتضح انها خالية من القلوبات إلا ان محاولة أخى الطاعن خطفها واختفائها عند عثور الضابط عليها عرضا من شأنه أن يجعل الضابط يعتقد ان الطاعن محرز لمادة مخدرة وان هذا يسمح بالقبض عليه وتفتيشه قانونا واقتضى الطاعن على ما ذهب اليه الحكم بأن المادة المضبوطة قبل تفتيش شخص الطاعن لم تكن مخدرا وبأن اشتباه الضابط أو اعتقاده ان شخصا محرز لمادة مخدرة لا يبرر قانونا القبض والتفتيش فضلا عن ان هذا الاشتباه لم يكن موجها إلى نفس الطاعن بل إلى أخيه الذى حاول خطف المادة البيضاء وهو قد حكم ببراءته .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين ان الواقعة التى اثبتتها هى « ان ضابط البوليس استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل الطاعن للبحث عن مسروقات وأنه أثناء التفتيش

السيدة زينب والساعة التى وقعت فيها الحادثة فى الجزئين المذكورين واحدة كما ان بعض المجنى عليهم فى هذه القضية مجنى عليهم فى الأخرى وهو ما يدل على ان الحادثة واحدة .

« وحيث ان الواقعة الواردة فى وجه الطعن تفيد انه أثناء التجمهر الذى اشترك فيه الطاعن ارتكبت عدة جرائم تنفيذا للغرض المقصود منه فى أماكن مختلفة ، وهذا وان كان يوجب قانونا توقيع عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم التى ارتكبت لغرض واحد ، إلا ان ذلك لا يقتضى ان الحكم بالبراءة فى واحدة منها يتعارض مع حكم الادانة فى الجرائم الأخرى . فاذا كان الطاعن قد برىء من إحدى هذه الجرائم التى ارتكبت تنفيذا للغرض من التجمهر فان ذلك لا يحول دون محاكمته فى الجرائم الأخرى التى يكرن قد ارتكبها ، ومن ثم يكون هذا الوجه لا أساس له

(طعن أمين حسن محمد الماطى وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١١٥٦ سنة ١٠ ق)

١٠٠

٢٠ مايو سنة ١٩٤٠

تلبس متى يعتبر قائما . مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع جريمة . مثال . عثور ضابط البوليس على مادة بيضاء بصندوق المتهم أثناء التفتيش عن مسروقات . محاولة اخفاء هذه المادة . يكفى لقيام حالة التلبس . تحليل هذه المادة . ظهور أنها ليست مخدرا .

المبدأ القانونى

إذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب الجريمة فذلك يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة بصرف النظر عن الحقيقة التى تظهر بعد ذلك من التحقيق . فاذا اعتبر ضابط البوليس المتهم فى حالة تلبس لأنه عثر عرضا على مادة بيضاء فى صندوق

عشر عرضا بصندوق الطاعن على منديل به مادة
بيضاء اشبه في أن تكون هورينا فحاول أخو
الطاعن خطف هذا المنديل واخفاه وعندئذ
قبض الضابط على الطاعن وأخيه وقتلتهما فوجد
في جيب الطاعن قطعة أفيون ، واعتبر الحكم
أن هذه الواقعة تؤدي إلى اعتبار الطاعن في
حالة تلبس بجريمة احراز الهيروين تبرر تفتيشه

وحيث أن عمور الضابط عرضا على المادة
البيضاء بصندوق الطاعن أثناء التفتيش عن
مسروقات بناء على اذن من النيابة واشتباهاه في
أن تكون هورينا ومحاولة أخى الطاعن خطف
هذه المادة واخفاؤها يؤدي عقلا إلى ما استنتجه
الضابط من وجود الطاعن في حالة تلبس بجريمة
الاحراز تبيح له قانونا القبض عليه وتفتيشه ،
ولو اتضح بعد ذلك من التحليل أن تلك المادة
البيضاء التي ضبطت بصندوق الطاعن ليست من
المواد الممنوع حيازتها قانونا ، لأنه يكفي لاعتبار
قيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية
تنبيء بذاتها على وقوع جريمة بعريف النظر عما
يسفر عنه التحقيق بعد ذلك .

(طعن محمد محمد محمد ربيع ضد النيابة رقم ١١٦٥ سنة ١٠ ق)

١٠١

٢٧ مايو سنة ١٩٤٠

إثبات . مانع أدبي من الحصول على كتابة عند لزومها .
تقديره . موضوع
المبدأ القانوني

إن قيام المانع الأدبي الذي يحول دون
الحصول على كتابة عند لزومها في الإثبات
يجوز الإثبات بالبينة . وتقدير قيام هذا المانع
يدخل في نطاق الوقائع ويفصل فيه قاضي
الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض .

فاذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن
القراءة بين الخصمين هي التي منعت أحدهما
من الحصول على سند بالوديعة التي أئتمن
الآخر عليها فأجازت له الإثبات بالبينة فلا
تثريب عليها في ذلك .

(طعن عزيزه موسى وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية
بحق مدني رقم ١٢٩١ سنة ١٠ ق)

١٠٢

٢٧ مايو سنة ١٩٤٠

تزوير . ركن الضرر . احتمال وقوع الضرر . كفايته ،
تقدير توافره أو احتمال وقوعه . مسألة موضوعية . ذكر
ذلك صراحة في الحكم . فهمه من مجموع عبارات الحكم .
كاف .

المبدأ القانوني

لا يشترط في جريمة التزوير وقوع الضرر
بل يكفي احتمال وقوعه . وتقدير توافر هذا
الركن من المسائل التي لا شأن لمحكمة النقض
بها . وإنما الشأن فيها لمحكمة الموضوع تقدرها
بحسب ما تراه من ظروف الدعوى . وكذلك
لا يشترط في صحة الحكم أن يكون مبينا فيه
صراحة وقوع الضرر أو احتمال حصوله بل
يكفي أن يكون ذلك مستفادا من مجموع
عبارات الحكم .

المحكمة

وحيث أن الطعن مبني على أربعة أوجه .
يتلخص الأول في أن الطاعن طلب من المحكمة
الاستئنافية ضم القضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٣٦
استئناف جنح الزقازيق ومفرداتها الابتدائية
المحكوم فيها بأدانة على حسن اللغات بتزوير
سندات على المدعي المدني بطريق تقليد الختم

المبالغ الواجب دفعها للطاعن . ويقول الطاعن انه تقدم بهذا الدفاع إلى المحكمة الاستئنافية وامكنها لم تشر بكلمة اليه مما يجعل حكمها قاصر الاسباب يجب نقضه .

د وحيث انه لا يشترط لتحقق جريمة التزوير وقوع ضرر بالفعل بل يكفي لقيام هذه الجريمة ان يكون الضرر محتمل الوقوع .

د وحيث ان امرتوافر ركن الضرر واحتماله في جريمة التزوير هو من المسائل التي لا تنظرها محكمة النقض وانما تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه من ظروف الدعوى كما انه لا يشترط أن تذكر المحكمة صراحة بالحكم وقوع الضرر أو احتمال حصوله من جراء التزوير بل يكفي أن يكون في مجموع عبارة الحكم ما يدل على ذلك .

د وحيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن المحرر المطعون فيه هو اقرار وتعمد منسوب صدوره من المدعى المدنى إلى على حسن اللغات يفوضه فيه استلام مبالغ من الطاعن على حساب المدعى المدنى الذى تعهد بسدادها إلى الطاعن - وأن هذا الأخير قد اتخذ هذا الاقرار أساساً للدعوى رفعها ضده بمبلغ ٢٥ ج ادعى انه سلمه لعل حسن اللغات المشار اليه - وفي هذا الذى اثبتته الحكم ما يكفي لبيان ان هذا المحرر قد أنشأ علاقة قانونية بين المدعى المدنى والطاعن وأنه من المحتمل أن ينشأ عنها ضرر للمدعى المدنى رغم ما يقول به الطاعن إذ من شأن هذا المحرر تحميل المدعى المدنى تكاليف لم تكن عليه من قبل لمواجهة ما يصدر من الوكيل الطاعن بناء على التوكيل فيصبح ملزماً بمناقشة الحساب والمستندات التي يقدمها على حسن اللغات تأييداً للدعوى المرفوعة عليه من الطاعن استناداً إلى هذا الاقرار . وبذلك يتوافر ركن احتمال الضرر .

ر طعن محمد أحمد العطار ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٢٩٧ سنة ١٠ ق)

وكرر هذا الطلب في مذكرته وذلك ليثبت استحالة وصول ختم المدعى المدنى إلى على حسن اللغات المذكور لأنه لو كان في حيازته لاستعمله ولما كان في حاجة إلى تزوير وتقليد ختم المدعى المدنى - ولكن المحكمة الاستئنافية لم تجب هذا الطلب ولم تشر اليه ولم ترد عليه بكلمة فصدر حكمها باطلاً لأنه أدخل بحق دفاع الطاعن .

د وحيث ان الطلب المشار اليه في وجه الطعن ليس من الطلبات الجوهرية التي يبنى على عدم اجابتها حتما هدم التهمة المسندة إلى الطاعن حتى لو صححت روايته بشأنها لأن تزوير على حسن اللغات لسندات على المدعى المدنى بطريق تقليد ختمه لا ينفى ارتكابه التزوير بالطريقة المبينة بالحكم ما دامت المحكمة قد اقتنعت بالأدلة التي أوردها بأن التزوير وقع بطريقة التوقيع على المحرر بالختم الحقيقي للمجنى عليه بغير علمه ، ولذا لم تكن المحكمة ملزمة باجابة هذا الطلب الذى لم تر فائدة من ورائه ويكون في قضائها في موضوع الدعوى بالادانة الردالضمنى على انه غير مجد .

د وحيث ان مبنى الوجه الثالث على أن أحد الأركان الجوهرية لقيام جريمة التزوير وهو ركن الضرر غير متوافر في الدعوى وفي شرح ذلك يقول الطاعن انه دافع بعدم معقولية تزوير الطاعن للاقرار المطعون فيه لأنه يحتوى على جملة شروط وقيود في صالح المدعى بالحق المدنى وضد مصلحة الطاعن بحيث لا يترتب عليها أى ضرر للمدعى المذكور لأن تعهده بسداد المبالغ التي يدفعها الطاعن إلى على حسن اللغات لم يكن بغير قيد بل بشرط أن لا يكون الدفع إلا بعد اتمام المبالغ واستلام المفاتيح وعمل المحاسبة مع على حسن اللغات بموجب فواتير وإيصالات دالة على جملة ماصرفه على المنزل من أدوات ومصنعية وان السداد يكون باعتبار كل شهر عشرة جنيهات من تاريخ استلام المفاتيح بواسطة تحرير سندات بقيمة

قضاء محكمات النقض والإبرام المدنية

١٠٣

٢ مايو سنة ١٩٤٠

١ — نقض وإبرام . التقرير بالطعن . عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن توكيلا من الطاعن يبيح له ذلك . توكيله محاميا آخر في هذا الطعن . تقديم أمثال هذه التوكيلات بعد الاعتراض على الصفة . لأنهم . عبارات التوكيل . هل هو يخول الموكل حق الطعن

٢ — نقض وإبرام . توكيل الطعن . تحصيل ذلك من ظروف تحرير التوكيل وعباراته .

٣ — وقف . المسائل المتعلقة بأصل الوقف . اختصاص المحاكم الشرعية بها . قضاء هذه المحاكم في هذه المسائل رجوب احترامه . قضاء المحكمة الشرعية في نزاع على الاستحقاق في وقف . رفع أحد المستحقين دعوى بطلب نصيبه . يجب على المحكمة الأهلية ألا تخرج عن مقتضى الحكم الشرعي أو تتأوله أو تفسره . (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

المبادئ القانونية

١ — إن التوكيل الصادر من الطاعن لأحد المحامين ليقرر بالطعن لا يعتبر من المستندات التي عنها قانون محكمة النقض في المادة ١٨ منه لأنه ليس مما يتعلق بالطعن ذاته بل الغرض منه إنما هو مجرد إثبات صفة المقرر بالطعن . ولذلك فإذا كان هذا التوكيل لم يقدم وقت التقرير بالطعن فإنه يصح تقديمه عند الاعتراض على الصفة .

٢ — لمحكمة النقض أن تحصل من صيغة التوكيل والظروف التي حرر فيها أن الموكل قد خول به الوكيل الطعن نيابة عنه بطريق

النقض وإن لم يكن التوكيل صريحا في ذلك .

٣ — المحاكم الأهلية ممنوعة بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من النظر في جميع المسائل المتعلقة بأصل الوقف وهي إذن ممنوعة من تأويل الأحكام التي تصدر في هذه المسائل من الجهات المختصة . ومقتضى ذلك أن قضاء تلك الجهات يكون ملزما لها . فإذا كانت المحكمة الشرعية قد قضت في مسألة من اختصاصها لتعلقها بأصل الوقف — نزاع على استحقاق في الوقف — وبينت المستحقين وعينت أنصبتهم ، ثم رفعت إلى المحكمة الأهلية دعوى من بعض هؤلاء المستحقين بطلب نصيبه فإنه يجب على هذه المحكمة ألا تخرج عما قضى به الحكم الصادر من المحكمة الشرعية ولا تتصرف فيه بالتأويل أو التفسير وإلا تكون قد قضت فيما لا ولاية لها عليه مما لا يمكن معه أن يحوز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه أو يكون ملزما لأحد فإن الشارع قد ناط بكل جهة من جهات القضاء النظر في مسائل معينة خص بها تلك الجهة وحدها دون غيرها وإذا خرجت جهة عن حدود الاختصاص المرسومة لها فإن القانون لا يقر عمالها لخروجه عن ولايتها .

المحكمة

عن الدفع المقدم من المطعون ضدهم بطلب

رفض الطعن شكلا .

من حيث أن المطعون ضدهم طالبوا في

المذكورة المقدمة منهم في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ رفض الطعن شكلا لأن حضرة محمد زكي على بك رفع الطعن بصفته وكيلًا عن الطاعنين الأولين يوسف لائق مقبل بك ومكين مقبل بك ولم يقدم التوكيل الدال على أنه موكل في الطعن بالنقض حتى كان يستطيع توكيل الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك في ذلك . ثم ان الأستاذ عمر عمر عن نفسه وبصفته نائبا عن الأستاذ يوسف احمد الجندي ذكر أنه يطعن بالنقض بوكالته عن يوسف كمال افندي بصفته وكيلًا شرعيا عن والده حسن احسان بك عن نفسه ووكيلًا عن السيدات وجيدة مقبل ووهيبة رامز وزينب رامز ووصيا على القاصر سليمان محمد رامز ولم يقدم الأستاذ ما يثبت أن المذكورين وكلوا يوسف كمال افندي في الطعن بالنقض ولا انهم وكلوا أحدهم حسن احسان بك في ذلك أيضا مع ضرورة وجود هذه التوكيلات جميعا حتى يكون التقرير بالنقض صادرا من ذي صفة وفي الميعاد القانوني المعين لرفعه .

« ومن حيث ان الطاعنين أودعوا في ٣٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ مع المذكورة المقدمة منهم في هذا التاريخ التوكيلات التي دفع المطعون ضدهم بعدم تقديمها وطلبوا رفض الدفع ولكن المطعون ضدهم ردوا في المذكورة المقدمة منهم بعد ذلك بأن قانون محكمة النقض والابرار أراد أن يضع حدودا واضحة للخصوم في مواعيد مقرررة لا يجوز تجاوزها . ومن ذلك انه لم يأذن بتقديم الأوراق والمستندات لكل من طرفي الخصومة إلا في الميعاد الأول المحدد لكل منهما . وأضافوا أنه فيما يختص بموضوع التوكيلات فان تقديمها لم يغير شيئا من دفاعهم لأنه لم تذكر بها محكمة النقض . وأكثرها

سابق على إنشاء تلك المحكمة . وأضاف المطعون ضدهم كذلك أن قلم الكتاب قبل من الطاعنين في نفس الوقت الذي قدموا فيه التوكيلات صورة من حكم ٧ من مارس سنة ١٩١٢ ، وهي أساس دعواهم ، وما كان له أن يقبلها لعدم تقديمها في الميعاد الأول المحدد للطاعنين .

« ومن حيث انه فيما يختص بالتوكيلات المقدمة من الطاعنين فانها لا تعتبر من المستندات المتعلقة بذات الطعن والتي عداها قانون إنشاء محكمة النقض والابرار في المادة ١٨ ، بل الغرض منها مجرد اثبات صفة المقرر بالطعن . فاذا لم تقدم وقت التقرير به صح تقديمها عند الاعتراض على الصفة .

وأما من جهة ما خولته هذه التوكيلات للوكلاء فان المحكمة ترى من ظروف تحرير كل منها ومن عباراته ما يخول الوكيل حق الطعن بطريق النقض نيابة عن الموكل

أما ما أثاره المطعون ضدهم خاصا بعدم تقديم الطاعنين صورة الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في ٧ مارس سنة ١٩١٣ في الميعاد الأول المعين في المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض والابرار فلا تلتفت اليه ، لأن الطاعنين قد علموا عدم تقديم الصورة في ذلك الميعاد بأنها لم تكن لديهم وان المطعون ضدهم هم الذين قدموها لمحكمة الموضوع فكانوا ينتظرون منهم أن يقدموها لمحكمة النقض كذلك ، ثم ان نفس المطعون ضدهم يقولون في مذكرتهم ان هذه الصورة لا تفيد الطاعنين شيئا وقد تضمنت الأوراق الأخرى المقدمة من طرفي الخصومة كل ما جاء في حكم ٧ من مارس سنة ١٩١٢

القانون على ما سبق ببيانه فهو مقبول شكلا .
« ومن حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أوجه
تتلخص فيما يأتى .

الوجه الأول - ان الحكم المطعون فيه برفضه
الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى
قد اخطأ فى القانون ، لأن موضوع الدعوى
استحقاق فى وقف ، فهو يخرج من اختصاص
المحاكم الأهلية وفقا للمادتين ١٦ من لائحة ترتيبها
و ٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ولأن
الدعوى انما رفعت بقصد الغاء حكم المحكمة
العليا الشرعية . الصادر فى ٨ من ابريل سنة ١٩٣٥
فى موضوع الاستحقاق وهو من صميم اختصاص
القضاء الشرعى ، ولقد جاء الحكم المطعون فيه
محققا لهذا القصد ، وتعرض فى ذات الوقت إلى
تأويل حكم شرعى آخر هو الحكم الصادر فى ٧
من مارس سنة ١٩١٢ ، وكلا الأمرين خارجان
عن اختصاص المحاكم الأهلية .

الوجه الثانى - اخطأ الحكم المطعون فيه
إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
الفصل فيها بالحكم الشرعى النهائى الصادر فى ٨
من ابريل سنة ١٩٣٥ استنادا إلى ان ذلك الحكم
صدر من محكمة شرعية ، فلا يترتب عليه عدم
جواز نظر الدعوى أمام المحكمة الأهلية وإلى
ان هذا الدفع هو دفع موضوعى محلى نظره عند
بحث الموضوع فى ذاته . ووجه الخطأ فى ذلك
هو ان الدفع أمام المحاكم الأهلية بعدم جواز
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ليس جوازه
مقصورا على سبق صدور أحكام من المحاكم
الأهلية ، بل يتناول الأحكام الشرعية كذلك
وحجية الأحكام تتناول النوعين معا . فالقول
بأن الأحكام النهائية الشرعية لا تحوز حجية
الأحكام أمام المحاكم الأهلية هو قول ظاهر

بطلانه . وأما الحكم الأهلى الصادر فى ٢ من
يونيه سنة ١٩٣٠ الذى تمسك به الخصوم فقد
اخطأ فى تفسير الحكم الشرعى الصادر فى ٧ من
مارس سنة ١٩١٢ بتوزيع الاستحقاق فى الوقف
موضوع النزاع ، وقد رفع الطاعنون الأمر إلى
القضاء الشرعى فدفع الخصوم بحجية الحكم الأهلى
فقضت المحكمة الشرعية نهائيا بعدم قبول الدفع
فالقول بعدم ذلك بأن الحكم الأهلى المذكور
لا يزال حائزا لحجية الأحكام النهائية هو نقض
للحكم النهائى الشرعى الأخير .

وهذه الحالة لا تختلف عن حالة حكم يطلب
صاحبه تنفيذه فيدفع المحكوم عليه بأنه قد صدر
حكم لاحق عليه بعدم حجتيه وقضى فى الموضوع
بما يخالفه فلا يسويغ قانونا أن يقال ان الحكم
السابق لا تزال له قوة الشيء المحكوم به ، لأن
فى هذا القول نقضا للحكم النهائى اللاحق . والحكم
الشرعى الأخير هو حكم نهائى صادر من هيئة
قضائية فى حدود اختصاصها بل فى صميم ولايتها
فهو الواجب احترامه . ومن الخطأ استبعاد
من عداد الأحكام التى لها حجيتها .

الوجه الثالث - ان المحكمة ، رغم عدم
اختصاصها بتأويل الأحكام الشرعية ، قد أولت
الحكم الشرعى الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩١٢
تأويلا ترتب عليه مسخه ونقض مدلوله ، وهذا
المسخ فى ذاته يعيب الحكم المطعون فيه ويجعله
متعين النقض .

هذه هى أوجه الطعن التى أوردتها الطاعنون
فى تقريرهم .

« ومن حيث انه يبين من وقائع الطعن السابق
ايرادها ان الدعاوى التى انتهت بالحكم الصادر
من محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢ من يونيه
سنة ١٩٣٠ تأييدا للحكم محكمة مصر الابتدائية

المؤرخ في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٦ - والذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه - هذه الدعاوى انما رفعت بناء على الحكم الذي صدر من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩١٢ بتفصيل شروط الواقعة وبيان المستحقين في الوقف محل النزاع، والذي نعت بأنه دستور هذا الوقف. ولكن حكم ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ المتقدم ذكره عرض لتأويل الحكم الشرعي وتفسيره، ثم بنى قضاءه على ما انتهى اليه من هذا التفسير.

ومن حيث ان المحاكم الأهلية متنوعة، بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيبها، من النظر في جميع المسائل المتعلقة بأصل الوقف، كما انها متنوعة من تأويل الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة ومؤدى ذلك ان المحاكم الأهلية ملزمة باحترام ما تقضى به في هذه المسائل الأحكام الصادرة من الجهة صاحبة الاختصاص وان تقبل قضاءها كما هو. فاذا قضت المحكمة الشرعية مثلاً في نزاع على الاستحقاق في الوقف وهو بلا ريب متعلق بأصل الوقف، ويثبت المستحقين وعينت أنصبتهم، ثم رفعت الى المحكمة الأهلية دعوى من بعض هؤلاء المستحقين بطلب نصيبه وجب عليها ألا تخرج عن مقتضى الحكم الشرعي وألا تتصرف فيه بتأويل أو تفسير. فاذا هي فعلت كان هذا منها قضاء في مسألة لا ولاية لها عليها.

ومن حيث ان كل حكم يصدر في نزاع من جهة لا ولاية لها قانوناً في الحكم فيه لا يعتبر قضاء ملزماً ولا يمكن أن يحوز قوة الشئ المحكوم فيه، لأن الشارع قد ناط كل جهة من جهات

القضاء المختلفة بالنظر في مسائل معينة، تختص بها وحدها فاذا هي لم تلتزم حدود ولايتها فان القانون لا يقر عملها الخارج عن تلك الولاية. ومن حيث ان الحكم الصادر بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ من محكمة استئناف مصر إذ بنى على تأويل هذه المحكمة للحكم الشرعي الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩١٢ وهو ما لا تملكه أصلاً، وقد اختلفت فيه نفس المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص، يكون قد صدر في مسألة لا ولاية للمحاكم الأهلية في نظرها. وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في قضاائه باستمرار تنفيذ ذلك الحكم على أساس انه حكم واجب التنفيذ.

ومن حيث ان خطأ الحكم المطعون فيه فيما أسس عليه قضاؤه يقتضى نقضه كما يقتضى الفصل في موضوع الدعوى على الأساس الصحيح الذي رآته هذه المحكمة وهو ان حكم ٢ من يونيو سنة ١٩٣٠ الصادر من محكمة استئناف مصر صدر فيما لا ولاية لتلك المحكمة أن تقضى فيه ولا يصح اعتباره قائماً والقضاء باستمرار تنفيذه.

(طعن يوسف لائق مقبل بك وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك وعن الآخرين الاستاذان يوسف احمد الجندي وعمر عمر ضد محمود شكرى بك وآخرين وحضر عن السبعة الاول الاستاذ احمد رمزي بك وعن الاخير الاستاذ محمود السيد عقل رقم ٨٧ سنة ٩ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد ابيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمي حسين بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك ومحمد كامل مرمي بك مستشارين ومصطفى راشد بك رئيس النيابة بالاستئناف)

الأول — بطلان في الاجراءات أثر في الحكم
الثاني — قصور في التسبيب وبناء الحكم على
اخطاء مادية وفنية مما يجعله باطلا .

الثالث — خطأ المحكمة في تطبيق القانون فقد
قلبت قواعد الاثبات في دعوى التزوير يجعل
عبئه على المتهمين بالعقد المطعون فيه .

عن الوجه الأول

ومن حيث ان هذا الوجه يتحصل في أن
محكمة الاستئناف بالرغم من حكمها التمهيدى الذى
أصدرته بتحقيق الدليلين الثالث والسابع من أدلة
التزوير آخذة في ذلك بوجهة نظر محكمة أول
درجة ، وبالرغم من تنفيذ هذا الحكم بسماع
الشهود عن هذين الدليلين جاءت في حكمها المطعون
فيه واستندت إلى أدلة أخرى هي نفس الأدلة التي
استبعدتها المحكمة فهي بذلك تكون (أولا)
قد أخلت بحق الدفاع إذ فوتت على الطاعنين فرصة
استدعاء شهود لدحض الأدلة التي استندت اليها .
(ثانيا) قد حرمت الدفاع من درجة من درجات
التقاضى لأنه كان عليها إذا مارأت قبول أدلة
التزوير الأخرى أن تعيد الدعوى إلى المحكمة
الابتدائية لتحقيق هذه الأدلة ، أو أن تقوم هي
بتحقيقها بحضور الخصوم وشهودهم (ثالثا) قد
خالفت حكم المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات
باستنادها إلى أدلة غير التي حكمت بقبولها

ومن حيث ان المادة ٢٩٢ من قانون
المرافعات قد أجازت للمحكمة أن تحكم برد وبطلان
أية ورقة تحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها
دعوى بتزوير تلك الورقة وهذه المادة ليس فيها
أى قيد أو شرط وقد خول القانون للمحاكم حق
تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء
أحصل طعن بالتزوير أم لم يحصل ، وسواء نجحت
دعوى التزوير أم فشلت ، كما أجازت المادة

١٠٤

٢ مايو سنة ١٩٤٠

دعوى التزوير الفرعية . سلطة المحكمة في الحكم برد
وبطلان أية ورقة تحقق لها أنها مزورة . تقديم أدلة التزوير
الحكم بالتزوير قبل الحكم بقبول أو رفض الأدلة ، جواره .
أدلة محكوم بقبولها . استخلاص المحكمة تزوير الورقة من
تحقيق هذه الأدلة ومن أقوال الشهود . عدم ورود ذلك
في أدلة التزوير الأخرى . لا يمنع المحكمة (المادتان
٢٨٢ و ٢٩٢ مرافعات)

المبدأ القانونى

ان المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات المدنية
أجازت للمحكمة أن تحكم برد وبطلان أية
ورقة متى تحقق لها أنها مزورة وذلك على
الاطلاق في أية حالة كانت عليها الدعوى
سواء أحصل طعن بالتزوير أم لم يحصل وسواء
أصحت دعوى التزوير إن كانت رفعت أم لم
تصح . وكذلك المادة ٢٨٢ من هذا القانون
قد أجازت للمحكمة بعد تقديم أدلة التزوير
وقبل الحكم بقبولها أو عدم قبولها ان تحكم
بتزوير الورقة كلما تبينت تزويرها . وإذا كان
ذلك جائزا في هذه الأحوال فانه يكون
للمحكمة من باب أولى أن تستند في حكمها
بتزوير الورقة التي ادعى بتزويرها لا إلى
ما استخلصته من نتيجة تحقيق الأدلة المحكوم
بقبولها فقط بل إلى ما استنتجته من ظروف
الدعوى ومما جاء في أقوال من سمعهم من
الشهود ولو كان غير وارد في أدلة التزوير .

المحكمة

ومن حيث ان الطعن بني على ثلاثة أوجه

٢٨٢ للمحكمة بعد تقديم أدلة التزوير وقبل الحكم بقبولها أو برفضها أن تحكم في الحال بتزوير الورقة إذا ثبت ذلك لديها فإذا جاز للمحاكم ذلك جاز لها من باب أولى أن تستند في الحكم بتزوير الورقة المدعى بتزويرها إلى الاستخلاص من نتيجة تحقيق الأدلة المحكوم بقبولها وإلى الاستنتاج من ظروف الدعوى ومما جاء في أقوال من سمعهم من الشهود سواء أكان ذلك وارداً في أدلة التزوير الأخرى أم غير وارد.

ومن حيث أن محكمة الاستئناف إذ حكمت بتزوير عقد البيع استناداً إلى ما ذكرته من اختلاف شهود العقد في زمن ومكان تحريره واستناداً إلى أدلة أخرى ذكرتها تفصيلاً بحكمها المطعون فيه لا تتنافر مع المعقول واستخلصت من كل ذلك أن البائعة لم توقع على العقد المطعون فيه فلا رقابة لمحكمة النقض عليها في قضائها الموضوعي هذا ، واذن فالوجه الأول لأساس له

عن الوجه الثاني

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالشطر الثالث من هذا الوجه فإن المحكمة بما لها من سلطة مطلقة بحكم المادة ٢٩٢ مرافعات في الحكم بتزوير أية ورقة يظن لها أنها مزورة فإنها ليست ملزمة بتعيين خبير أو اتباع أى طريق آخر لتكوين اعتقادها في الأمر .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالشطر الأخير من هذا الوجه فإنه يبدو من الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أوردت الأدلة على تزوير العقد قالت أنه يضاف إلى ما تقدم أنه لم يحضر علم رواية الطاعنين أثناء كتابة العقد سوى مريد

وكان قاصراً ولم يحضر من يمثله ولا من يمثل أخاه المحجور عليه واستنتجت من ذلك أن العقد عمل خفية فالقول بأن الحكم المطعون فيه يخالف القانون هو قول يخالف الواقع فالحكم إنما سرد قرينة واتبعها بما استخلصته المحكمة منها في حدود اختصاصها الموضوعي .

(طعن الست هانم فلنس عبيد الله وآخر وحضر عنهم الاستاذ مكرم عبيد باشا ضد الست بهبه وانيس عبيد الله وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عزيز خانكي بك رقم ٩٢ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

١٠٥

٤ مايو سنة ١٩٤٠

نقض وإبرام . حكم برفض دفع فرعى بعدم وجود صفة للمدعى في طلب الحساب . تعديل المدعى طلباته إلى الحكم بالزام ناظر الوقف بدفع مبلغ معين . الحكم بإيقاف الدعوى حتى تفسر المحكمة الشرعية شرط الواقف . الطعن في هذا الحكم بدعوى مخالفته للحكم السابق برفض الدفع الفرعى لا يجوز .

المبدأ القانوني

إذا رفعت الدعوى بمطالبة ناظر الوقف بتقديم حساب عنه فدفع فرعياً بأن لا صفة للمدعى في طلب الحساب ثم حكم برفض هذا الدفع وبالزام الناظر بتقديم الحساب فاستأنف وبعد أن حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي عدل المدعى طلباته في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى إلى مطالبة الناظر بأن يدفع له مبلغاً معيناً وكان الناظر قد رفع التماساً عن حكم الاستئناف قضى برفضه وبعد أن سارت المحكمة الابتدائية في نظر موضوع دعوى الحساب المرفوعة عاجداً رافعاً إلى تعديل

قضى ذلك الحكم بأن البطيريك له الصفة الشرعية في مطالبة ناظر الوقف بالحساب ، كذلك قضت محكمة مصر في النزاع الحالى وفي نفس القضية المطروحة بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٢٢ وأيد حكمها من محكمة استئناف مصر في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، ولما رفع عنه التماس رفض بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣١ وهذه الاحكام الثلاثة الأخيرة أجمعت على عكس ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن شرط الواقف به غموض بدرجة تستدعى صدور حكم مفسر له من المحكمة الشرعية ، فقد قررت أن غرض الواقف ظاهر من شرطه وهو أن يكون البطيريك رقيباً على ناظر الوقف في صرف ما هو مخصص للخيرات .

ويقول الطاعن انه بالرغم من تمسكه بهذه الاحكام الاربعة فان محكمة الاستئناف لم تعباً بدفاعه ولم تقل كلمة عنها سوى ما قالته خلافاً للواقع بالنسبة لثلاثة منها من أنها لم تصدر في نفس القضية وأيدت أسباب الحكم الابتدائي الذي قصر أيضاً في الإشارة إلى تلك الاحكام وبهذا يكون الحكم المطعون فيه قد جاء قاصر البيان كما انه قد حقق الحالة التي نصت عليها المادة ١١ من قانون تشكيل محكمة النقض

أما الوجه الرابع فقد بناء الطاعن على أن الحكم المطعون فيه جاء مبهما ومشوشاً وغامضاً في تسميته فهو لم يذكر بماذا دفع خصوم الطاعن الدعوى في الشكل أو في الموضوع ولم يذكر شيئاً يعلل به قضاؤه بالايقاف بالنسبة للطالب الموجه الى زكى سميكه افندى الناظر الحالى للوقف وهو طالب الحساب فقط ويدخل بذلك في مدلول ثلاثة الاحكام الصادرة في القضية الحالية بالذات والتي قضت نهائياً بأنت للبطيريك حق مطالبة الناظر بتقديم حساب عن حصص الخيرات

طلباته مرة أخرى فرفع مقدار المبلغ المطلوب الحكم به ثم لما قضت هذه المحكمة بايقاف الدعوى لأن شرط الواقف به غموض لدرجة تستدعى صدور حكم مفسر له من المحكمة الشرعية واستأنف رافع الدعوى هذا الحكم عدل طلباته في صحيفة الاستئناف تعديلاً جديداً ، فان الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد حكم الايقاف لا يصح الطعن فيه بمقولة انه جاء على خلاف الاحكام السابق صدورها برفض الدفع الفرعى بشأن صفة المدعى في طالب الحساب . وذلك لأن المحكمة وهي تصدر هذه الاحكام إنما كانت تبحث شرط الواقف القائم بشأنه النزاع من ناحية معينة هي ما إذا كان يلزم الناظر بتقديم حساب للمدعى أما وقد تحولت الدعوى إلى مطالبة الناظر بدفع مبلغ معين فان ذلك يقتضى بحث شرط الواقف من ناحية أخرى هي ما إذا كان فيه ما يدل صراحة على استحقاق المدعى قبض المبلغ الذى يدعيه .

المحكمة

.....

وبما ان مبنى الطعن خمسة أوجه تتلخص الثلاثة الاولى منها في أن الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافاً لاحكام أربعة قد سبق أن صدرت في عين النزاع وبين الخصوم أنفسهم وحازت قوة الشيء المحكوم فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان النزاع بذاته سبق أن فصلت فيه محكمة مصر الابتدائية في ١٠ من مارس سنة ١٩١٣ في القضية رقم ٢٠٤ كلى مصر سنة ١٩١٣ بحكم أصبح نهائياً لانه لم يستأنف ففقد

وأخيرا يقول الطاعن ان الحكم الابتدائي أطال الكلام عن الوصية زاعما ان الطاعن بنى دعواه عليها مع انه لم يبينها الا على كتاب الوقف وعلى صفاته الاربع كبطريك وكرئيس للمجلس الملى وكناظر لعموم الأوقاف القبطية وكمشرف على أوقاف تادرس عريان ثم على الاحكام الأربعة المقدمة منه والصادرة في نفس النزاع . أما الوجه الخامس والأخير فقد بنى على الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

وفي بيان ذلك يقول محامى الطاعن ان الدعوى رفعت من غبطة البطريك بصفاته الاربع التى سبق بيانها وهي جميعا تعطيه حتى مطالبة نظار وقف تادرس عريان وأولاده بتقديم حساب عن ادارتهم وحق طلب الزامهم بتوصيل الربيع الى مستحقه من المصارف الخيرية التى نص عليها الواقف فان رفضوا وثبت انهم اغتالوا ذلك الربيع وبددوه كان له أن يقتضى منهم الدفع له أولئك المصارف الخيرية هذا ما بنيت عليه أوجه الطعن المقدمة .

تلك هي مدونات الحكمين التى كانت مشار الطعن .

وبما انه يبين من وقائع الدعوى التى سردت فى صدر هذا الحكم انها أخذت مرحلتين فى سيرتها فهى قد بدأت بصورة دعوى مطالبة ناظرى الوقف بتقديم حساب عنه وفى هذه المرحلة دفع فرعيا بأن لا صفة للطاعن فى طلب الحساب وصدر الحكم الابتدائي فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٢٧ برفض هذا الدفع والزام الناظرين بتقديم الحساب فاستأنفا هذا الحكم وبعد أن أصدرت محكمة الاستئناف فى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ حكما بتأييد الحكم الابتدائي عدل الطاعن طلباته بالصحيفة المعلنة فى ١٦ من

نوفمبر سنة ١٩٢٩ وطلب الزام الناظرين بأن يدفعه مبلغ ٢٤٨٠ جنيا وبعد ذلك صدر حكم الالتماس فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣١ .

ولما سارت المحكمة الابتدائية فى نظر موضوع دعوى الحساب المرفوعة أصلا عاد الطاعن الى تعديل طلباته مرة أخرى بمذكرته الختامية لتلك المحكمة فرفع المبلغ الذى يطالب به الناظرين كامل مقدار بنك والست هنيأوة اللذين كانا أبدا بالناظر الجديد زكى سميكة افندى الى مبلغ ٥٩٨٠ جنيا ومطالبة هذا الأخير بالحساب فقط عن سنى ١٩٢٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ . ولما قضت محكمة أول درجة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٣٧ بإيقاف الدعوى واستأنف الطاعن هذا الحكم عدل طلباته فى صحيفة الاستئناف تعديلا جديدا جاء مزدوجا فقد رفع أولا - المبلغ الذى يطالب به الى ٨٤٨٠ جنيا وثانيا - طلب أن يقتضى له بهذا المبلغ على الناظرين السابقين وعلى الناظر الجديد زكى سميكة افندى بطريق التضامن ولم يذكر فى هذه الصحيفة شيئا عن الحساب مطلقا .

وبما ان هذا التحول فى طلبات الطاعن يكشف فى جلاء عن ان محكمة أول درجة ثم محكمة الاستئناف حينما أصدرتا الحكم الابتدائي وحكمى الاستئناف والالتماس انما كانتا تفصلان فى دفع فرعى عن صفة المدعى فى دعوى مطالبة بحساب فقط لا فى دعوى مطالبة بتسليم مبلغ مستحق فى وقف وكانتا تتفهمان شرط الواقف القائم بشأنه النزاع فى هذه الدائرة المحدودة - دائرة سماح ذلك الشرط بالفاظه ومنحاه بمطالبة ناظرى الوقف بتقديم حساب للطاعن عن الخيرات أو عدم سماحه فلما تحولت الدعوى فى مرحلتها الجديدة الى دعوى قبض استحقاق لمبلغ معين وتضخم هذا التحول الى مدى بعيد شمل مطالبة

الناظر الجديد في صحيفة الاستئناف بمبلغ ربا إلى ٨٤٨٠ جنيها بالتضامن مع الناظرين السابقين مع انه ما كان يطالب من قبل إلا بحساب سني نظارته ولم يأت ذكر للحساب في الطلبات الاستئنافية - لما تحولت الدعوى إلى هذا الحد كان حقا لمحكمة الاستئناف أن تتدخل من حكمها الصادرين في الاستئناف وفي الالتماس عن صفة الطاعن في طلب الحساب الذي لم يعد موضوع الدعوى وتتفهم شرط الواقف تحت هذا الضوء الجديد لتستخلص منه إذا كان صريحا وجابيا في استحقاق الطاعن لتسلم نصيب الخيرات أو انه ليس كذلك وهذا بلا ريب هو الذي حدا بمحكمة الاستئناف إلى قولها انه لا ينفع الطاعن ما جاء في دفاعه من التمسك بسبق الحكم في الصفة وفي تفسير شرط الصرف بالأحكام التي سردها والصادرة من المحاكم الأهلية وإن كانت تلك المحكمة قد تجاوزت في التعبير الذي اختارته لأداء هذا المعنى إذ قالت أن هذه الأحكام صدرت في غير هذه القضية وكان حقا عليها أن تقول بدلا من ذلك الأحكام الصادرة في القضية ولاسكن في غير موضوع النزاع الذي تمخضت الدعوى عنه أخيرا ولا يلتفت لما قاله الدفاع عن الطاعن من أن دعاوى الحساب هي بطبيعتها وما لها دعاوى مطالبة بمبلغ محدود فان هذا لا يكون في مثل الدعوى الحالية التي أنكر فيها استحقاق الطاعن في الاستيلاء على نصيب الخيرات في الوقف انكارا باتا صريحا لما تحولت الطلبات إلى المطالبة بمبالغ معينة على أن بروز شرط الواقف في النزاع والاختلاف على تفسيره يجعل للفارق بين دعوى الحساب التي رفعت أولا ودعوى المطالبة بتسلم نصيب الخيرات التي استحال عليها الدعوى الأولى أثرا

هاما يباعد بين صفة الدعويين ومدى الحقين وأين هما جميعاً أو أيهما منفردا من صيغة شرط الواقف وما تحتمله تلك الصيغة من تأويل في هذه الناحية أو في تلك.

وبما انه يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد كان على حق في اطراح الأحكام التي استمسك بها الطاعن تدعيما لقوله أن المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار منطبقة وقد ذكر الحكم ما يكفي في تعليل هذا الاطراح برغم ما سبق بيانه من خطأ لفظي في الأداء فأوجه الطعن الثلاثة الأولى ليست إذن على أساس .

(طعن غبطة الأبا يوانس بطريك الاقباط الارثوذكس بصفته وحضر عنه الاستاذ عزيز خانكي بك ضد ورثته المرحوم كامل مقاربك وحضر عن الاخيرة الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ٢ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

١٠٦

٩ مايو سنة ١٩٤٠ (١)

١ - فورة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي . حجته أمام المحكمة المدنية . علته . حكم في جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد ربوية . حجته أمام المحاكم المدنية . القاضي المدني يلزم بسعر الفائدة الذي أثبت في الحكم الجنائي . حجة هذا الحكم بشأن جميع وقائع الاقراض التي أثبتتها (المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧)

٢ - محضر صانع مصدق عليه . لا يعتبر حكما له حجة الشيء المحكوم فيه (المادة ٦٨ مرافعات)

٣ - فوائد ربوية . استردادها . جواره . الاتفاق على فوائد زائدة على الحد القانوني . باطل . بطلانا مطلقا .

(١) القواعد التي قررت المحكمة في حكمها الصادر في هذه القضية فقد تقررت أيضا في الحكم الصادر في القضية رقم ٧٣ سنة ٩ بهذه الجلسة

إجازة هذا الاتفاق صراحة أو دلالة باستبدال دين آخر به أو بإقراره بصلح . لا يجوز

(المواد ١٢٥ و ١٧٨ مدنى وقانون العقوبات والمادة ١٤٥ مدنى)

٤ - فوائد ربوية . القضاء على المقرض برد ما تسله زائداً على استحقاقه وبفوائد هذه المبالغ من تاريخ تسله إياها . لا يخالفه فى ذلك للقانون

(المادتان ١٣٤ و ١٤٦ من القانون المدنى)

المبادئ القانونية :

١ - الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية يجب بالنسبة لما يمتضى الفصل فى تلك الدعوى بيانه فيه حسب القانون أن تكون له حجية المحكوم فيه فى الدعوى المدنية متى كان مناطها ذات الفعل الذى تناوله هذا الحكم . والعلة فى ذلك ليست اتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين وإنما هى فى الواقع توافر الضمانات المختلفة التى قررها الشارع فى الدعوى الجنائية ابتغاء الوصول الى الحقيقة فيها لارتباطها بالأرواح والحريات الأمر الذى تتأثر به مصلحة الجماعة لا مصلحة الأفراد مما يقتضى أن تكون الأحكام الجنائية محل ثقة على الإطلاق وأن تبقى آثارها نافذة على الدوام وهذا يستلزم حتما ألا تكون هذه الأحكام معرضة فى أى وقت لاعادة النظر فى الموضوع الذى صدرت فيه حتى لا يجر ذلك إلى تخطيطها من جانب أية جهة من جهات القضاء وإذا كان تفادى التعارض على الوجه المتقدم هو العلة فى تقرير حجية الحكم الجنائى فى الدعوى المدنية المتعلق موضوعها به فإن جريمة الاقراض بالربا لا تختلف فى هذا الصدد عن غيرها من

الجرائم لتوافر هذه العلة فيها هى أيضاً فالحكم الجنائى الصادر على المتهم فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بفوائد ربوية يكون ملزماً للقاضى المدنى فيما أثبتته عن سعر الفائدة التى حصل الاقراض بها لأن مقدار الفائدة عنصر أساسى فى هذه الجريمة وإذا أيسح للقاضى المدنى إعادة النظر فيه لجاز أن يؤدى ذلك الى وجود التناقض بين الحكمين المدنى والجنائى فى أمر هو من مستلزمات الادانة . وكذلك الحال بالنسبة لما أثبتته المحكمة الجنائية فى حكمها عن وقائع الاقراض فان هذا الحكم يكون ملزماً للمحكمة المدنية لتعلق هذه الوقائع أيضاً بالادانة لأن القانون لم يذكر عدد المرات التى تكون الاعتياذ مما يستوجب أن تكون التهمة التى حصل العقاب عليها متضمنة لجميع الأفعال الداخلة فى الجريمة حتى وقت المحاكمة .

٢ - ان نص المادة ٦٨ مرافعات المنظمة للاجراءات التى تتبع فى شأن التصديق على الصالح قد أوجبت على القاضى أن يحرر محضراً بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع كل من الخصوم إمضاءه أو ختمه عليه ويكون هذا المحضر فى قوة سند واجب التنفيذ ويسلم الكاتب صورة منه بالکیفیه والأوضاع المقررة للأحكام . وإذن فالقاضى وهو يصدق على الصالح لا يقوم بوظيفة الفصل فى خصومة وإنما يثبت ما حصل الاتفاق عليه أمامه وهذا الاتفاق وإن كان بعد إثباته يعطى شكل الأحكام إلا أن ذلك

لا ينفي كونه عقداً ليست له حجية الشيء المحكوم فيه .

٣ - ان كل اتفاق على فائدة تزيد على الحد الجائز للاتفاق عليه قانوناً باطل فيما زاد على هذا الحد . وهذا البطلان مطلق لرجوعه إلى مخالفة القانون والنظام العام فلا تصح إجازته لا صراحة ولا دلالة باستبدال دين آخر به أو بإقراره بصلح ولو كان أمام القاضى وكل ما دفع زائداً على الفوائد الجائز للاتفاق عليها يجوز بمقتضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى المطالبة برده فان حكم هذه المادة عام يتناول هذه الحالة وليس مقصوراً على الأحوال التى يكون الدفع فيها واقعاً عن غلط .

٤ - الأصل ان الفوائد لا تستحق إلا من يوم المطالبة الرسمية . ولكن من يأخذ مبالغاً وهو عالم بعدم استحقاقه إياها يكون - على خلاف الأصل - ملزماً بمقتضى المادة ١٤٦ مدنى بالفوائد من يوم تسلمه للمبلغ . وإذن فلا مخالفة للقانون إذا قضى الحكم بالزام المقرض بالربا الفاحش بفوائد المبالغ المحكوم عليه بردها محسوبة من تاريخ تسلمه إياها .

المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه معيب من ناحيتين .

الناحية الأولى - خطؤه فى تطبيق القانون وفى تأويله .

الناحية الثانية - قصوره فى بحث الدفع التى قدمها قصوراً يبطله .

* وفى بيان هذين الوجهين يقول الطاعن .
أولاً - ان المحكمة استندت الى الحكم الجنائى الصادر استئنافياً من محكمة مصر الابتدائية فى ٢ من مايو سنة ١٩٣٤ بأدائته فى جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد فاحشة على اعتبار أن هذا الحكم له قوة الشيء المقضى به وانه ملزم للقضاء المدنى مع ان الأحكام الجنائية ليس لها فى القانون المصرى حجية أمام المحاكم المدنية . على أنه لو صح جدلاً وكان للأحكام الجنائية حجية تلزم المحاكم المدنية فان ذلك لا ينصرف الى جرائم الاعتياد على الاقراض بفوائد ربوية لعدم وجود أية صلة فيها بين الجريمة وبين المقرضين . وحتى لو صح القول بما يخالف ذلك فان حجية الحكم الجنائى فى هذه الجرائم أمام القاضى المدنى يجب أن يتحقق لقيامها :

١ - ألا يكون الحق المدعى به قد صنف نهائياً بحكم أو بصلح قبل القضاء جنائياً .

٢ - ألا تتعدى هذه الحجية مجال نطاق الدعوى العمومية ونطاق مجرد العناصر التى يتطلبها القانون لتوافر الجريمة، وهى فى دعوى الربا الفاحش تنحصر فى عادة الاقراض بفائدة تزيد على الحد المسموح به قانوناً .

ويعلق الطاعن على ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يرد على الأمر الأول بأكثر من قوله . ان ما يدعى المستأنف من وجود أحكام مدنية ومحاضر صلح مصدق عليها من المحاكم عن مبالغ يدعى أن الست أكيلة اقترضتها منه فان ذلك على فرض وجوده لا يمنع المحاكم من النظر والمناقشة اذا ثبت أن بعض تلك الأحكام قد صدرت وهى

تستر فوائده ربوية وقد صدر حكم محكمة الجنح المستأنفة بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٣٤ في قضية النيابة العمومية رقم ١٥٥٩ على محمد زكي افندى لانه أقرض من ضمن من أقرضهم بفوائد ربوية الست أ كيلة وكان مجموع الفوائد الربوية ٠/٠١٠٠. وهذان المحكمة خطأ في القانون، لأن الأحكام النهائية السابقة، ومثلها عقود الصلح والمحاسبة المصدق عليها حجة قاطعة مانعة فيما انطوت عليه من الزام وان حجيتها تبقى قائمة ولو استند الطعن المقدم عليها إلى أسباب تتعلق بالنظام العام.

وكذلك فيما يتعلق بالأمر الثاني فإن الحكم لم يصب في رده عليه، لانه بعد أن قرر القاعدة الصحيحة بقوله: «وحيث ان هذه القاعدة قاعدة تأثر المدني بالجنايا لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها إلا فيما هو واجب لتكوين الجريمة وما هو لازم لتوافر أركانها، بعد أن قرر ذلك خطأ عند مراح يطبق هذه القاعدة على الدعوى، إذ قال «ولما كان من أركان جريمة الاعتياد على اقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليه أن تبحث المحكمة الجنائية عن وجود فوائده ربوية والبحث عن وجود تلك الفوائد يستلزم البحث في معرفة سعرها حتى ينكشف أمامها الأمر وتقضى في الموضوع عن يقين - ولذلك كان بحث محكمة الجنح في سعر الفوائد التي أقرضها محمد زكي الطوبجي افندى الى الست أ كيلة إنما هو بحث ضروري لانه من مقومات عناصر الجريمة وتوافر أركانها لأن الحكم الجنائي لا يمكن أن يستقيم بدون تقرير وجود فوائده ربوية وذلك لا يتأتى إلا بعد معرفة سعر الفوائد. وعلى ذلك يكون الحكم الجنائي عن الفوائد الربوية وسعرها

مقيدا للمحكمة المدنية، وليس للمستأنف أن يطلب إعادة النظر في ذلك، ويقول الطاعن أن وجه الخطأ في هذا التطبيق الذي ذهبت اليه المحكمة أن الحكم في الجريمة لم يكن يستلزم إلا البحث في شيتين: الأول - ان المتهم أقرض مرتين على الأقل والثاني ان الفائدة كانت تزيد في كل مرة على ٠/٠٩. اما هل كانت الفائدة ٠/٠٢ أو ٠/٠٣ أو ٠/٠١٠٠، فلا يهم الناحية الجنائية إلا في معرض تقدير العقوبة وما تقررره المحكمة الجنائية توصلنا إلى هذا التقدير لا يقيد القضاء المدني. وقد عرص الحكم بالفعل لثلاثة قروض، فحصى كل قرض منها على حدة، وقال باحتواء ثلاثتها على ربا بلغ ٠/٠١٠٠، وبهذا تحققت كفاية الدعوى العمومية وكان مجرد تزيد من القضاء الجنائي بعد ذلك أن ينتقل من هذا التخصيص الى التعميم فيقرر أن جميع معاملات الطاعن مع المطاعون ضدها كانت تنطوي على اقراض بفائدة مقدارها ٠/٠١٠٠.

ثانيا - ان القانون المصري لا يبيح لمن دفع الفوائد الربوية حق استردادها. والقول بأن المادة ١٤٥ مدني تجيز هذا الاسترداد هو خطأ في تفسير القانون. كما أن القول بأن الاتفاق على سداد الفوائد الربوية يخالف النظام العام هو بعينه المانع من حق الاسترداد فلا يمكن أن يعتبر علة لحق الرد.

ثالثا - ان المحكمة قد أضافت فوائده بواقع المائة تسعة عن المبالغ التي قالت أنها مستحقة الرد وقالت باستحقاق هذه الفوائد من تاريخ سداد هذه المبالغ، وهذا الذي ذهبت اليه المحكمة مخالف للقانون، لأن الفوائد لا تستحق إلا في حالة الاتفاق عليها، وإذا حكم بها القاضي لا تبدأ إلا من تاريخ الطلب الرسمي، هذا هو مبنى الطعن المقدم.

هذا القول مردود بأن الظاهر من الأوراق المقدمة في الدعوى ان تلك الأحكام ليست إلا محاضر صلح مصدقا عليها من المحكمة المدنية فلا تعتبر أحكاما بالمعنى القانوني - يؤيد هذا النظر ما هو واضح من نص المادة ٦٨ من قانون المرافعات التي نظمت الاجراءات التي تتبع في شأن التصديق على الصلح . ذانها أوجبت على القاضي ان يحرر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع كل من الخصوم امضاءه ، أو ختمه عليه ويكون ذلك المحضر في قوة سند واجب التنفيذ ثم يسلم الكاتب صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام . فالقاضي عند التصديق على الصلح لا يقوم اذن بوظيفة الفصل في خصومة وانما هو يثبت ما حصل ، الاتفاق عليه أمامه . واذا كان الاتفاق قد اتخذ شكل الأحكام فان هذا لا ينفي عنه انه عقد ولا يجعل له حجية الشيء المحكوم فيه .

أما ما يشير به الطاعن من التمسك بحجية الأحكام المدنية السابقة فلا محل لبحثه هنا بعد أن ثبت على ما تقدم بيانه ان ليس بيده سوى محاضر صلح مصدق عليها .

« ومن حيث انه ما دام القانون إنما قصد بالتزام القاضي المدني بالحكم الجنائي تفادي تعارض الأحكام بما يؤثر في جوهر الحكم الجنائي ويشكك في صحة قضائه بالادانة أو بالبراءة ، فان القاضي المدني يقيد من الحكم الجنائي كل الوقائع التي تكون لازمة لتأسيس الادانة أو البراءة .

وقد سبق لهذه المحكمة أن أخذت بهذا النظر في حكمها الصادر بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٣٩ السابق الإشارة اليه ، اذ بعد أن قررت حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية قالت ان القاعدة الصحيحة ان هذه الحجية تقوم

« ومن حيث انه ليس من شك في أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية يجب أن تكون له حجية في الدعوى المدنية التي مناطها ذات الفعل الذي تناوله هذا الحكم ، وذلك - لاعلى أساس اتحاد الخصوم والموضوع والسبب بين الدعويين - بل على أساس ما قرره الشارع من الضمانات المختلفة ابتغاء الوصول الى الحقيقة في الدعوى الجنائية لارتباطها بالحريات والأرواح مما تتأثر به مصلحة الجماعة لا مصلحة مجرد فرد من أفرادها وهذا يقتضي أن تكون هذه الأحكام محل ثقة مطلقة ، وأن يكون لها آثار دائمة بحيث لا تصبح معرضة في كل وقت الى الخوض في موضوعها من المحاكم المدنية تعرضا قد يؤدي الى التناقض في الأحكام . ولقد قرر الشارع المصري هذا النظر في المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٣٧ . وسبق لهذه المحكمة أن قررته أيضا بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٣٩ بحكمها الصادر في الطعن رقم ٣٤ سنة ٨ قضائية ولهذا فان الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن الدعوى المدنية تتأثر حتما بالحكم الجنائي وتخضع له لم يقل شططا وان كان أوجز فيما قال .

« ومن حيث انه متى كان تفادي التناقض في الأحكام هو العلة في تقرير حجية الحكم الجنائي في الدعوى المدنية المتعلقة به فمن غير المقبول استثناء جرائم الاعتياد على الإفراض بالربا من هذه القاعدة مادامت العلة متوافرة فيها كما هي في سائر الجرائم .

« ومن حيث انه عن الأحكام المدنية التي يقول الطاعن انها صدرت في موضوع المبالغ المطالب بها قبل أن يرفع الأمر إلى المحكمة المدنية وانه قد صفى بها الحق المدعى به فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تنظر في موضوعها مرة أخرى

كلما فصل الحكم الجنائي فصلا شاملا ولازما .
(١) في تحقيق وقوع الفعل الذى يكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ،
(٢) في الوصف القانونى لهذا الفعل ، (٣) في ادانة المتهم بارتكاب الفعل أو عدم ادانته . ففى فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور جميعا أصبح باب . ثما مغلقا أمام المحكمة المدنية ، وتعين على تلك المحاكم أن تعتبرها ثابتة وتسير فى بحث الحقوق المترتبة عليها على هذا الأساس بحيث يكون حكمها متناسقا مع الحكم الجنائي السابق صدوره .

« وقد أوضح الشارع هذه القاعدة فى المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط التى سبق ذكرها أيضا ، إذ جاء فيها :

« إذا استلزم الفصل فى دعوى مرفوعة أمام محكمة مدنية أو تجارية معرفة ما اذا كانت هناك جريمة قد ارتكبت وإذا كانت قد وقعت من شخص معين يجب على تلك المحكمة أن تفصل فى المنازعات المتعلقة بذلك طبقا لما قضى به نهائيا من المحكمة الجنائية التى فصلت فى الدعوى ولو كانت قد طبقت قواعد الاثبات الخاصة بالمواد الجنائية »

« ويوقف الفصل فى الدعوى المدنية إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل الفصل فيها نهائيا »

« ومن حيث ان مؤدى كل ذلك انه فى جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد ربوية يكون الحكم الجنائي ملزما للقاضى المدنى فيما يتعلق بسعر الفائدة الذى اثبت فى ذلك الحكم ان المقرض اقتضاه لان مقدار الفائدة عنصر أساسى فى الجريمة ، وإلا لو أجاز للقاضى المدنى

اعادة النظر فى هذا السعر لترتب على ذلك احتمال وجود التناقض بين الحكمين . هذا من جهة ومن جهة أخرى لما كان القانون لم يبين عندد المرات التى يتكون منها الاعتياد ، وكان الواجب أن تتضمن التهمة جميع الأفعال التى تدخل فى تكوين الجريمة إلى وقت المحاكمة ، فان الحكم الجنائي يجب أن يكون حجة بشأن جميع وقائع الاقراض التى أثبتتها على المتهم .

ولإذن فالحكم المطعون فيه . وقد اعتبر الحكم الجنائي حجة عن جميع القروض التى شملتها الادانة وأيضا عن مقدار الفوائد المقول بأن المتهم كان يقرض بها زائدا على الحد المقرر قانونا يكون قد أصاب فى الأمرين كما أصاب فى اطراح محاضر الصلح الموثقة وعدم التقيد بها .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بجواز أو عدم جواز استرداد الفوائد الربوية المدفوعة فان كل اتفاق على فوائد تزيد على الحد الجائز لاتفاق عليه قانونا باطل فيما زاد على هذا الحد ، فقد بين الشارع فى المادتين ١٢٥ و ٤٧٨ من القانون المدنى الفوائد التى يجوز الاتفاق عليها . وقال فى المادة ١٢٥ من ذلك القانون انه « لا يجوز أصلا الاتفاق على فوائد تزيد من تسعة فى المائة (٨/٨) بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ » سنويا ، وجعل من الاقراض بفوائد تزيد على هذا الحد جريمة بالشروط الواردة فى قانون العقوبات . وهذا جميعا يتحتم معه القول ببطلان مثل هذه الاتفاقات ، وبأنه بطلان مطلق ، يرجع لمخالفة القانون ومخالفة النظام العام ، فلا تصح اجازته صراحة أو دلالة ، باستبدال دين آخر به .

من تاريخ المطالبة الرسمية ولم يشير إلى شيء إلى سعر الفائدة فليس إذن من سبيل بعد هذا التصريح من وكيل الطاعن لمعالجة خطأ الحكم المطعون فيه من ناحية مقدار الفائدة عن المبالغ المقضى بردها .

(طعن محمد زكي الطوبجي افندي وحضر عنه الاستاذان محمد حسن وزكي عربي ضد الدمت عقيلة الشهيرة بأ كيلة بنت اسماعيل وحضر عنها الاستاذ محمد حافظ رمضان باشا رقم ٩٤ سنة ٩٠ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة حليم برهم بك بدلا من مصطفى راشد بك رئيس النيابة بالاستئناف)

١٥٧

٩ مايو سنة ١٩٤٠

وقف . استبدال أعيان موقوفة . قائمة لإشهار مراد الاستبدال . النص في هذه القائمة على أنه لا استحقاق للمشتري في الربيع إلا إذا وافقت المحكمة الشرعية على الاستبدال وعلى أنه إلى أن يتم ذلك فلا مسئولية على الوزارة في شيء مما يتعلق بالعقار الذي يكون تحت يدها ولها حق تأجيله واستغلال ريعه وعلى أن المشتري ملزم باحترام عقود التأجير المعطاة من الأوقاف قبل تاريخ توقيع الصيغة ولو يوم واحد . رسو مراد الاستبدال على مشنر . تسديده الثمن إرسال خطاب من الوزارة إليه للاستلام . التكييف القانوني لنصوص هذه القائمة . بيع معلق على شرط واقف . نفاذ البيع من وقت رسو المزاد لا من وقت توقيع الصيغة الشرعية

المبدأ القانوني

ان ما تضمنته قائمة مراد استبدال الاطيان الموقوفة من أن الراسى عليه المزاد لا استحقاق له في الربيع إلا إذا وافقت المحكمة الشرعية على الاستبدال وإلى أن يتم ذلك لا مسئولية على وزارة الأوقاف في شيء يتعلق بالعقار الذي يكون في هذه الحالة تحت يدها ولها حق تأجيله واستغلال ريعه وان الراسى عليه المزاد ملزم باحترام عقود التأجير الصادرة

أو باقراره بصلح موثق أمام القاضى أو غير موثق .

ومن حيث انه يجوز بمقتضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى المطالبة برد مادفع زائدا على الفوائد الجائز الاتفاق عليها ، إذ أن المادة قررت في عبارة عامة ان « من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده » وليس فيها ما يفيد قصر حكمها على الأحوال التي يقع فيها الدفع عن غلط ، فلا موجب إذن للأخذ بما يقول به الطاعن . من أن حكمها لا يتناول الا حالة الغلط هذه .

ومن حيث انه فيما يتعلق بخطأ الحكم في احتساب فوائد المبالغ المقبوضة بغير حق فان الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعن بفوائد المبالغ التي قضى عليه بردها ، وإذ حاسبه على استحقاق هذه الفوائد من تاريخ تسلمه تلك المبالغ ، لم يخالف القانون في شيء فان المستفاد من المادة ١٤٦ من القانون المدنى أن من يأخذ مبلغا وهو عالم بعدم استحقاقه له يلزم بفوائد هذا المبلغ من يوم تسلمه إياه . وذلك استثناء من الحكم العام الوارد بالمادة ١٣٤ من أن الفوائد لا تستحق إلا من يوم المطالبة الرسمية . اما ما ذهب إليه الحكم من تقدير الفوائد بواقع المائة تسعة وإن كان خطأ إذ هذا السعر لا يكون إلا عند الاتفاق عليه وفقا للمادة ١٣٥ من القانون المدنى ، فان الطاعن لم يعترض على الحكم من هذه الناحية وقد استوضحت المحكمة في الجلسة من وكيله عما يقصده بالعبارة الواردة في آخر تقرير الطعن بشأن الحكم بالفوائد فقررا في صراحة أنهما انما أرادا بها الاعتراض على الحكم المطعون فيه لقيضائه بالفوائد من تاريخ دفع القروض بدلا

منها ولو كان ذلك قبل تاريخ توقيع الصيغة الشرعية بيوم واحد — ما تضمنته من ذلك لا يسوغ القول باعتبار هذا التعاقد بيعاً معلقاً على شرط فاسخ وذلك لأن إجازة الاستبدال من المحكمة الشرعية ثم توقيع صيغته منها ليست شرطاً فاسخاً وإنما هي شرط واقف ولو أن النتيجة بالنسبة لموضوع النزاع لا تختلف بتخلف الشرط إن اعتبر فاسخاً أو بتحقيقه إن كان واقفاً فإنه في كلتي الحالتين يكون البيع نافذاً من وقت رسو المزاد لا من وقت توقيع الصيغة الشرعية

المحكمة

د من حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف قد أخطأت أولاً في تكييفها القانوني لوقائع الدعوى وأخطأت ثانياً في تطبيق قانون العقد .

وتقول الطاعنة في بيان الوجه الأول أن المحكمة الشرعية هي التي لها دون سواها حق بيع الأعيان الموقوفة كما لها حق مباشرة التصرفات العينية فيها . أما وزارة الأوقاف فليس لها سوى أعمال الإدارة من تأجير واستغلال فإذا كانت قد أشهرت الأعيان للاستبدال حتى رسا المزاد على صاحب آخر عطاء فهذا العمل لا يخرج عن الإجراءات الأولية لكي تستطيع أن تعرض الوزارة على المحكمة الشرعية مبررات الاستبدال وأن تضع تحت نظرها صورة صحيحة من الظروف المحيطة بالأرض المطلوب بيعها فإن وافقت تلك المحكمة قامت بإبرام الاستبدال وإن لم توافق أصبحت إجراءات وزارة الأوقاف كأن لم تكن وقد جاءت الشروط المدونة

بقائمة المزاد وفق هذه القواعد فقد نص بها على أن التسلم ودفع الثمن هما من الإجراءات الابتدائية المؤقتة وإن قبول الاستبدال منوط بالمحكمة الشرعية بحيث أنها إذا رفضت البيع تكون كل الإجراءات التي اتخذت ملغاة ولا يكون على الوزارة إلا رد ما تسلمته من الثمن . ولما كانت حجة البدل لم تصدر إلا في ٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ فمن الخطأ أن يقال إن الوزارة باعت للمطعون ضدهما الأعيان المستبدلة من تاريخ رسو المزاد في سنة ١٩١٩ وإن هذا البيع كان معلقاً على شرط فاسخ

أما عن الوجه الثاني فتقول الوزارة أنه متفق بينها وبين المطعون ضدهما بمقتضى شروط قائمتي الاستبدال على أن ربيع الأعيان التي أشهرت مزادها يكون من حق الوزارة إلى اليوم الذي تحررت فيه حجة البدل وأنه ليس لهما أن يستوليا على شيء من الربيع إلا من تاريخ توقيع صيغة البدل وسواء أكان الأشهر والتزايد مجرد إجراءات أولية كما تقول الوزارة أم كان عقد تمليك تحت شرط فاسخ كما ذهب إليه المحكم المطعون فيه فالربيع من حق الوقف باتفاق الطرفين وإذن فما قرره المحكم المطعون فيه بأن الربيع من حق المطعون ضدهما هو خطأ في تطبيق قانون العقد .

هذا ما بنى عليه الطعن المقدم .

د ومن حيث أن محكمة الاستئناف بعد أن أوردت وقائع الدعوى وما تمسكت به الوزارة من شروط قائمة المزاد ذكرت ما يأتي :

د وبما أن النزاع القائم بين الخصوم يتوقف على تفسير المواد الخامسة والسابعة والثامنة من شروط قائمة مزاد استبدال الأعيان موضوع النزاع التي تتمسك بها الوزارة وعلى ما إذا كان

المستبدل مع مراعاة الشروط المذكورة يعتبر مالكا للعقار من تاريخ توقيع صيغة البديل أمام المحكمة الشرعية ،

« وبما انه يلزم لتفسير هذه المواد التفسير الصحيح بحيث لا يكون المعنى المستخرج منها متافرا بقدر الامكان مع أية عبارة من عباراتها مع ملاحظة ما جرى عليه عرف الوزارة لدى تنفيذها . » وبعد أن ذكرت المحكمة نصوص البنود الثلاثة المشار اليها قالت :

« وبما انه تبين من الخطابات الثلاثة المقدمة إنها محررة على نماذج مطبوعة ومرسلة من تفتيش أوقاف بنى سويفت والفيوم للمستأنفين في ٢٣ من ابريل و ١٢ من مايو و ١٧ من يونيو من سنة ١٩١٩ لدعوتهما لاستلام الارض موضوع البديل استلاما مؤقتا في الموعد المحدد لذلك بها تنفيذا للمادتين الخامسة والسابعة من قائمة المزايد وان تأخرهما بترتب عليه التزامهما بمصاريف الانتقال فيما بعد للاستلام — مما يستفاد منه أن هذه الخطابات تمثل عرف الوزارة المقرر لديها للعمل به عقب رسو المزايد وان الوزارة جرت على تسليم أطيان البديل إلى من يرسو عليه مرادها بدون انتظار موافقة المحكمة الشرعية على البديل وتوقيع صيغته . »

« وبما ان هذا الاجراء يتناقض مع تمسك الوزارة بما ورد في المادة الثامنة من أن العقار يكون إلى أن تتم صيغة البديل تحت يد الوزارة تؤجره وتستغله والواقع ان هذا الاجراء المخالف لهذه العبارة وضع الأمور في نصابها لأنه من المقرر قانونا . . . أن الراسى عليه المزايد يعتبر مالكا للعقار من تاريخ رسو المزايد عليه مما يستقيم معه استلام العقار دون انتظار توقيع الصيغة وكذلك لأن النص بالمادتين السابعة

والثامنة من قائمة المزايد على تعليق نقل حقوق الملك إلى المستبدل على تصديق المحكمة الشرعية على البديل وتوقيع صيغته يجعل عقد التمليك معلقا على شرط فاسخ فتمى وقع الشرط يعتبر الراسى عليه المزايد طبقا للادة ١٠٥ مدنى مالكا من تاريخ رسو المزايد وليس من تاريخ تحقق الشرط مما يجعل الاستلام المؤقت متمشيا مع النتيجة القانونية لهذا النص . »

هذا ما دوتته محكمة الاستئناف مما كان مشارا للطعن .

« ومن حيث انه يبين مما ذكرته تلك المحكمة انها بعد أن حصلت من فهمها للواقع في الدعوى ان ما قامت به الوزارة من تسليمها الأعيان إلى الراسى عليهم المزايد منذ سنة ١٩١٩ بمقتضى الخطابات التى أرسلتها اليهم تدعوهم فيها إلى الحضور الى موقع تلك الأعيان لاجراء التسليم المؤقت وتحرير محضر يوقعون عليه هم ومندوبو الوزارة وتحذرهم في تلك الخطابات من عواقب تأخرهم عن الموعد المحدد — بعد أن حصلت ان هذا هو العرف الذى تسير عليه الوزارة مع جميع المستبدلين من تسليمهم العقار من غير انتظار لتوقيع الصيغة بالمحكمة الشرعية ودلت على ذلك ضمن ما دلت بأن خطاباتها للمستبدلين في هذا الشأن مطبوعة على نماذج كلفت شروط قائمة المزايد على مقتضى هذا الذى حصلته واقميا وعلى مقتضى ما استخلصته من نصوص تلك اللائحة متساند بعضها الى بعض وخلصت من هذا جميعا الى قطعها بأن تمليك الراسى عليهم المزايد للعين المستبدلة قد كان تحت شرط فاسخ وهو رفض المحكمة الشرعية الموافقة على اجراء الاستبدال ثم قالت وما دام ان هذا الشرط قد تخلف بمصادقة المحكمة الشرعية على الاستبدال فان

المشتريين يعتبران مالكيين من تاريخ التعاقد الأصلي وهو رسو المزداد لا من تاريخ توقيع صيغة الابدال الشرعية .

ومن حيث انه وان كان التكييف الصحيح في النزاع المطروح لنصوص قائمة المزداد ليس ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار البيع معلقا على شرط فاسخ بل إن إجازة الاستبدال من المحكمة الشرعية وتوقيعها صيغتها هو شرط واقف إلا أن النتيجة واحدة في الاعتبارين إذا ما تحقق الشرط الواقف أو تخلف الشرط الفاسخ فإنه يترتب على كلتا الحالتين نفاذ البيع من وقت رسو المزداد لا من وقت توقيع الصيغة الشرعية وهذا هو الحال في الدعوى الحالية التي تحقق فيها الشرط الواقف بموافقة المحكمة الشرعية على الاستبدال وإذن فما ينعاه الطاعن في الوجه الأول من طعنه على التكييف الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير منتج ويتعين اطراح هذا الوجه .

ومن حيث ان الوجه الثاني المقول فيه بخطأ المحكمة في تطبيق قانون العقد الذي يقضى صراحة بأن المشتريين ليس لهما أن يستوليا على ربيع الأرض المستبدلة إلا من تاريخ توقيع الصيغة الشرعية للاستبدال — هذا الوجه مردود بأن مقتضى تكييف نصوص قائمة المزداد بأنها تحوى شرطا واقفا على ما سبق بيانه ومقتضى ما تقدم تفصيله عما حصلته محكمة الموضوع بشأن قيام عرف سائر في وزارة الاوقاف بالمبادرة الى تسليم الأرض المستبدلة عقب التعاقد ورسو المزداد ان يكون المعنى الحقيقي لنصوص قائمة المزداد متساندة بعضها الى بعض فيما يتعلق بمبدأ استحقاق الربيع هو الذي استخلصته محكمة الاستئناف في حدود اختصاصها الموضوعي

لا المعنى الظاهر من الفاظ بعض تلك النصوص وإذن فمن المتعين اطراح هذا الوجه أيضا والقضاء برفض الطعن برمته .

(طعن وزارة الاوقاف بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمود السيد عقل ضد مرسى وزير بك وآخر وحضر عنهما الاستاذ يواقيم غبريال رقم ٦ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

١٠٨

٩ مايو سنة ١٩٤٠

دعوى الملك . دعوى اليد . عدم الجمع بينهما . متى يكون رفع دعوى منع التعرض بعد رفع دعوى الملك . جوازه . (المادة ٢٩ مرافعات)

المبدأ القانوني

ان حظر الجمع بين دعوى الملك واليد لا يكون إلا في الأحوال التي يصح فيها القول بأن مدعى الملك يعتبر متنازلا عن دعوى اليد الأمر الذي لا يصدق إلا إذا كان التعرض في وضع اليد قد حصل قبل رفع دعوى الملك . أما إذا حصل بعد ذلك فإن لمدعى الملكية أن يلحق بدعوى الملكية دعوى اليد بعد أن استجد سببه

المحكمة

ومن حيث ان الطاعنين يدعون طعنهم على وجهين : الأول — مخالفة الحكم المطعون فيه لما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون المرافعات ، الثاني — قصوره في التسليم .

ويقولون في بيان الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في اعتبار دعوى النزاع في الملك التي رفعها مورث الطاعنين مانعة من رفع دعوى منع التعرض بمقولة عدم جواز الجمع بين دعوى الملك ودعوى وضع اليد .

ويقولون في بيان الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي حملته على مخالفة صريح نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات ذلك هو ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بني على السببين الآتين .

وحيث أنه ثابت من العريضة المعلنة للمستأنفة (المطعون ضدها) في هذه القضية أن مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) رفع دعوى أمام المحكمة المختلطة ضد المستأنفة وزوجها محمود محمد الفقي وشركة السيكرتاه الانجليزية يطلب فيها تثبيت عقد البيع الصادر له من زوج المستأنفة وإعلان عقد البيع الصادر من الشركة للمستأنفة وهذه القضية لازالت منظورة منذ سنة ١٩٣٦ .

وحيث أنه بمقتضى المادة ٢٩ مرافعات لا يجوز الجمع بين دعوى اليد ودعوى الملك وأنه بناء على هذه القاعدة القانونية يكون حق المستأنف عليهم ساقطا في دعوى إعادة وضع اليد مادام قد سبق لمورثهم أن رفع دعوى الملك أمام المحاكم المختلطة ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف، هذا ما بنى عليه الحكم المطعون فيه .

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المرافعات لم تنص على عدم الجمع بين دعوى اليد ودعوى الملك اطلاقا كما قال الحكم المطعون فيه ولكنها تنص على أنه : ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعا قانونيا أن يطلب أيضا الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد . وهذا النص الجلي لا يحتمل التأويل الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه ذلك التأويل الذي يعتبر تقولا على الشارع بما لم يقله من حرمان المالك من الدفاع عن وضع يده إذا ما حصل التعرض له فيه أثناء نظر دعوى النزاع

في الملك المرفوعة وقت قيام وضع يده .

وحيث أن القول بحرمان المالك الحائز لما يملك من حماية وضع يده إذا طالب بثبوت الملك له ... هذا القول يؤدي الى نتائج يتنزه الشارع عن إقرارها - ومن هذه النتائج تحريض المتنازع في الملك على انتهاز فرصة مطالبة خصمه بثبوت الملك له ويبادر الى رفع بذلك الخصم عن العين المتنازع عليها ثم لا يكون لهذا الاعتداء الصارخ من دافع .

وحيث أن الحرمان من الجمع بين دعوى الملك وبين دعوى اليد لا يكون إلا حيث يعتبر المطالب بثبوت الملك متنازلا عن حقه في طلب وضع اليد وهذا الاعتبار لا يقوم إلا إذا كان التعرض في وضع اليد قد حصل قبل الدخول في دعوى الملك، وليس من المعقول أن يعتبر الشخص متنازلا عن حقه في طلب وضع اليد في وقت تكون فيه يده ثابتة على العين ولم يتعرض له فيها أحد، وبعبارة أخرى في وقت لم يولد فيه حق طلب منع التعرض أو إعادة وضع اليد .

وحيث أنه بما يصح ذكره في شأن هذه المسألة أن قانون المرافعات الفرنسي يقول في المادة ٢٥ .

“ Le possessoire et le pétitoire ne seront jamais cumulés ”

ويقول في المادة ٢٦ .

“ Le demandeur au pétitoire ne sera plus recevable à agir au possessoire ”

ورغما من اختلاف عبارات هذين النصين اختلافا كبيرا عن عبارة نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات الأهلى فإن الفقه الفرنسي وقضاء محكمة النقض الفرنسية مجمعان على أنه إذا رفعت دعوى الملك في وقت لم يكن قد حصل فيه تعرض في

المحكم

وبما ان ما أثاره المستأنف في تقريره وفي مذكرته ينصب على الفقرات الآتية من الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان المستأنفة تمسكت من بين مطاعنها في الدعوى الحالية على هذه الاتفاقات بأن القيم السابق تجاوز حدود السلطة المخولة له قانونا في ابرامها وفي اقرارها وان المستأنف عليه الاول عالم بهذا التجاوز وموافق عليه لإضرارها بمال المحجور عليه وان من هذا التجاوز في ابرامها اشتراط القيم في هذه الاتفاقات اختصاص محكمة السيدة الجزئية بالحكم نهائيا فيما يحصل من النزاع بشأنها واتفاقه مع المستأنف عليه الاول على ذلك بغير أن يحصل على إذن به من المجلس الحسبي مخالفا بذلك لأحكام قانون المجالس الحسبية .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على هذه الاتفاقات المودعة بقضية محكمة السيدة المنظمة لأوراق هذه الدعوى انها تتضمن النص على اختيار اختصاص محكمة جزئية بعينها هي محكمة السيدة الجزئية بالفصل في النزاع واعتبار حكمها الذي يصدر فيه حكما نهائيا .

ومن حيث انه لا ريب في أن هذا الشرط يتضمن التنازل عن حق المحجور عليه في نظر النزاع أمام المحكمة المختصة قانونا جزئية كانت أو كلية سيما وان من هذا النزاع ما هو من اختصاص المحكمة الكلية كما يتضمن التنازل عن حقه في درجات التقاضي وحرمانه من الضمانات القانونية التي كان له أن يتمتع بها عند النزاع في موضوع الاتفاقات المشار اليها في حالة عدم

تنازله عن حقوقه المذكورة ولا نزاع في أن هذه الحقوق هي من حق المحجور عليه وحده وليس للقيم التنازل عنها لأنها ليست من حقه ولأن شرط التنازل عنها شرط ضار بمصلحة المحجور عليه وكان من واجب القيم على الأقل الحصول على إذن بالتصديق على هذا التنازل من المجلس الحسبي لأنه شرط ضار وأسوة بالصلح لما فيه من التنازل عن بعض الحقوق طبقا لما تقضى به المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية .

أما قول المستأنف عليه الاول بأن هذا الشرط هو في مصلحة المحجور عليه لما فيه من اقتصاد في نفقات تعدد درجات التقاضي فلا محل للتعويل عليه لأن هذا الشرط على العكس من ذلك ضار بمصلحة المحجور عليه لأن مصلحته الاولى في استبقاء الضمانات القانونية التي تسكفل صيانة حقوقه وأمواله من الاضرار بها وليس من مصلحته الامساك في شأن النفقات اللازمة للدفاع عن مصالحه وحرمانه من الضمانات المشار اليها - كما انه لا محل للتعويل على قول المستأنف عليه المذكور من أن الاتفاق على الاتعاب من حق القيم لأنه من أعمال الادارة الداخلة في حدود سلطته ذلك لأن الاتفاق موضوع النزاع لم يكن قاصرا على الاتعاب فقط وإنما هو تناول أيضا شرط تنازل القيم عن حق من حقوق المحجور عليه فيما يتعلق بالتقاضى عند النزاع في شأن هذا الاتفاق ولأن عمل الادارة من شأنه أن لا يتناول التصرف في نفس الحق وأن لا يتعلق إلا بإدارته .

ومخلص مما تقدم أنه لا محل للجدل في أن القيم السابق قد تجاوز حدود السلطة المخولة له قانونا في اتفائه مع المستأنف عليه الاول على شروط التقاضي السابق بيانها وجعلها من ضمن

jugement rendu contre lui ne sera pas opposable au mandant ou il ne lui serait opposable que si le mandant avait ratifié expressément ou tacitement l'acte du mandataire »

« وهذا النص صريح في عدم سريان الحكم على الموكل الذي يخرج بمثله عن حدود وكالته في الدعوى ومثله مثل المحجور عليه الذي يخرج القيم الذي يمثل عن حدود سلطته المخولة له قانونا .

هذا هو لب ما ذكرته محكمة الاستئناف واعترض عليه الطاعن في تقريره وفي دفاعه .

« وبما انه من الظاهر الجلي في هذه الفقرات المكتسبة وفيما تقدمها وتلاها من فقرات أخرى أوردها الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف عنيت كل العناية بسرد دفاع طرفي المتخاصمين ثم قطعت برأيها في النزاع مؤسسة لإياه على قاعدتين قالت مامعناه أن ليس عنهما من محيص — القاعدة الأولى أن الاتفاقات التي يجرىها القيم مع الغير خروجاً على السلطة التي خواتها له القوانين لا تسرى بحال على محجوره وتعتبر في حقه كأن لا وجود لها — والقاعدة الثانية أن الأحكام الانتهائية لا تسرى على الخصم الممثل فيها بغيره إلا في حدود السلطة المخولة لمن مثله فإن تجاوز هذا حدود سلطته أو وكالته فلا تسرى تلك الأحكام على الشخص الذي مثل فيها .

ولما عرض الحكم المطعون فيه لتطبيق هاتين القاعدتين على الدعوى الحالية استظهر في وضوح تام النواحي التي خرج فيها القيم في اتفاقاته مع الطاعن على حدود سلطته فذكر تنازله عن التقاضي أمام المحكمة الطبيعية المختصة بالفصل فيما عساه يقوم من نزاع بشأن ما حصل التعاقد عليه وذكّر تنازله عن الاستئناف أو المعارضة في الحكم الذي تصدره محكمة السيدة زينب وهي محكمة جزئية قد يكون النزاع فوق اختصاصها وقال الحكم أن

شروط الاتفاق معه على أتعابه في الاتفاقات موضوع النزاع لما فيها من الاضرار بحقوق المحجور عليه ضرراً ظاهراً لا يخفى على أحد فلا يجوز لهذا القيم أن يحتج بأنه يجهل أن هذا التصرف يخرج عن حدود سلطته وأنه كان يجب عليه أن يعرض الأمر في شأنه إلى المجلس الحسبي على الأقل ليأذن له في التصديق عليه إن كان يرى أن هناك مصلحة للمحجور عليه في الاتفاق على هذا الشرط مع المستأنف عليه الأول بخصوص أتعابه وكما لا يصح للمستأنف عليه الأول بحكم مهنته في المحاماة التي يشتغل فيها أن يتجاهل أمر هذا التجاوز في حدود سلطة القيم الذي تعاقد معه وإن كان الأولى به أن يرفع أمره إلى المجلس الحسبي ليأذن له بهذا الشرط المتعلق باتفاقه على أتعابه في الدفاع عن حقوق المحجور عليه إن رأى مصلحة له في ذلك أيضاً سيما وأنه أصبح وكيلاً عنه بموجب هذه الاتفاقات ومن واجبه العمل على مصلحته .

« ومن حيث أنه من المبادئ القانونية المقررة أن الأحكام الانتهائية لا تسرى على الخصم الممثل فيها بغيره إلا في حدود السلطة المخولة لمن مثله فيها فإن تجاوز من مثله فيها حدود سلطته أو وكالته فلا تسرى على هذا الممثل هذه الأحكام الانتهائية ولا تقيده .

« وقد جاء في هذا المعنى ما ذكر في مؤلف « قوة الشيء المحكوم فيه » للعلامة لاكوست في الفقرة ٥٧٢ ونصه .

« Si ce qui est jugé à l'égard du mandataire est jugé à l'égard de la personne pour le compte de laquelle il a figuré dans le procès, ce n'est qu'autant que le mandataire a plaidé dans la limite de ses pouvoirs. Si le mandataire a excédé son mandat, le

وجه عديم الأهلية .

« وبما أن ماضنه الطاعن تقريره ومذكراته بشأن قصور الحكم في تصفية ما كان واجبا أن يصنى قبل الفصل في الدعوى من أن اتفاق القيم السابق مع الطاعن على اتعاب الدفاع عن الحساب المقدم للمجلس الحسبي والدفاع عن طلب رفع الحجر داخل أو غير داخل في سلطة القيم — هذا القول مردود بما أورده الحكم من الوقائع التي استخلص منها بحق أن القيم حين حرر الاتفاقات التي طعن عليها كان خارجا عن حدود سلطاته كقيم على ما سبق بيانه وان هذه الاتفاقات تكون إذن غير سارية على المحجور عليه هي والحكم الذي بنى عليها وقد سبق اقتباس ما قاله الحكم في هذا الشأن عن تنازل القيم السابق في تلك الاتفاقات بغير مسوغ عن التقاضي باسم محجوره أمام محكمة الطبيعية والتنازل عن حق الاستئناف وحق المعارضة في الأحكام التي قد تصدر عليه بسببها فالتصفية اللازمة قد قامت بها المحكمة ولم يكن بعد ذلك من حاجة إلى مداها إلى جزئيات النزاع الموضوعية التي قدرت ضرورة تمحيصها أمام درجتي التقاضي .

أما ما قاله الطاعن من أن محكمة الاستئناف حين علمت ارجاعها الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في بعض نقط النزاع قد كشفت بنفسها عن أنها تعجلت الحكم بما حكمت به قبلا أن تصفى العناصر اللازمة ايضاحها فقول لا يستقيم مع حاجة تلك المحكمة للقطع فيما صفت من نقط النزاع وعدم حاجتها للجزئيات الموضوعية التي رأت أن تستوفيها محكمة أول درجة وكان من المتعين أن تمحصها درجتا التقاضي .

(طعن الاستاذ محمد عبد الغنى دنش المحامي الشرعي وحضر عنه الاستاذ فريد أنطون ضد السيدة فاطمة هاتم عباس بصفتها قيمة وحضر عنها الاستاذ محمود فهمي جنديه بك رقم ٧ لسنة ١٩٠٩ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة عبد العزيز حنبى بك بدلا من حلهم رسوم بك رئيس نهاية الاستئناف

في هذا وذاك شرطا ضارا بمصلحة المحجور عليه لا يملكه القيم بحال وهو في الحكم سواء مع الصالح الذي يقتضى بطبيعته تنازل كل من طرفيه عن بعض حقوقه والذي تحرم المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية على القامة ابرامه بغير موافقتها — وما دام الحكم الذي أصدرته محكمة السيدة انما بنى على هذه الاتفاقات التي لا تلزم المحجور عليه فهو أيضا لا يلزمه ويعتبر كأنه صدر على شخص القيم مجردا عن صفة القوامة وإذن فإن إعلانه للقيمة الجديدة لا يجرى في حقها مواعيد الطعن فيه إذ هو لا كيان له بالنسبة لمحجورها ولا حاجة لها بالطعن فيه من هذا الطريق .

دوبما أن هذا الذي ذهب إليه محكمة الاستئناف في تقرير حكم القانون سليم لا شائبة فيه ويؤيده فيما يتعلق بعدم سر يان الأحكام الانتهائية على الخصم الذي مثله آخر فيها في غير حدوده أن تلك الأحكام يعوزها للسريان شرط لازم في قوة الشيء المحكوم فيه وهو اتحاد الخصوم وهذا الشرط ليس متحققا لأن الشخص المقحم عليه الحكم لا يعتبر طرفا فيه مادام تمثيله كان مشوبا في ذلك الحكم بفوات قانونية التمثيل وبهذا ينهار ما جاء به الطاعن في الشق الأول من طعنه وما جاء به استدراكا في آخر الشق الثاني عن قوة الشيء المحكوم فيه إذ أنه مادام حكم محكمة السيدة زينب الجزئية غير قائم قانونا في وجه المحجور عليه فإن للقيمة الجديدة أن تتجاهله وتخاصم الطاعن باسم محجورها في موضوع الاتفاقات التي بنى عليها ذلك الحكم ومن العبث أن يقال أنه كان عليها أن لا تقيم بهذه الخصومة دعوى جديدة مستقلة بل كان لزاما أن تجعلها في حدود استئناف الحكم الأصلي أو الطعن عليه بطريق الالتماس أو النقض وما دامت فوتت على المحجور عليه ذلك فسبيل الطعن قد أوصد نهائيا في وجهها — من العبث أن يقال هذا القول وحكم محكمة السيدة مقطوع بأن لا وجود له في

١١٠

٢٣ مايو سنة ١٩٤٠

١ - هبة . سند دين يستر تبرعاً . إضافة الاستحقاق إلى أجل . اشتراط عدم جواز حوالة السند . صورة مسألة .

٢ - انتقال ملكية الموهوب بمجرد الايجاب والقبول . التسليم الفعلي . لا يشترط . انعقاد الهبة صحيحة . اشتراط الواهب تأجيل التسليم . لا تأثير له في صحة الهبة .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان المسلم به أن السند موضوع الدعوى الصادر من والد إلى ولده إنما يستر تبرعاً ، وكان الخلاف على وصف التبرع هل هو منجز فتكون هبة نافذة أم هو مضاف إلى ما بعد الموت فيكون وصية لو ارث يوقف نفاذها على إجازة بقية الورثة ، ثم كيفت المحكمة هذا السند بأنه وصية لإضافة الاستحقاق فيه إلى أجل مع أن المقرر في السند كان له حوالى تاريخ الاقرار مبلغ من المال في أحد المصارف يسمح له بتنجيز التبرع منه ومع أن المتبرع له كان معوزاً ثم لا اشتراط عدم جواز حوالة السند لسكوت المتبرع له عن المطالبة به حتى توفي والده ، فهذا التكييف خاطيء والصحيح أن هذا التصرف هبة في صورة إقرار بدين مستكمل لجميع شروطه فهي إذن صحيحة ونافذة

٢ - الهبة متى كانت موصوفة بعقد آخر فإن الملكية تنتقل بها بمجرد الايجاب والقبول ولو لم يحصل تسليم الموهوب فعلاً وبانتقال الملكية يكون الموهوب له حق المطالبة بالتسليم وإذن فالهبة لا يؤثر في صحة انعقادها أن يشترط الواهب تأجيل التسليم .

المحكمة

وحيث أن الطاعن ينعى على محكمة الاستئناف مخالفتها للقانون وخطأها في تطبيقه بأن اعتبرت الاقرار الصادر له من والده ساتراً لوصية لم يجزها باقى الورثة فهي باطلة وأنه بفرض أن ذلك الاقرار يستر هبة فإن تلك الهبة لم تكن منجزة فهي هبة باطلة أيضاً وذلك جميعاً طبقاً لحكم الشريعة الإسلامية .

ويقول الطاعن في بيان ذلك أن الاقرار الصادر له من والده هو اقرار بدين حقيقى وأنه بفرض أنه يستر تبرعاً فإن ذلك التبرع كان هبة منجزة صحيحة طبقاً لأحكام القانون المدنى الواجب تطبيقه في هذه الدعوى وأنه مع التسليم جديلاً بأن الاقرار يستر وصية فإنها تنفذ من مال التركة بدون حاجة إلى إجازة باقى الورثة عملاً بأحكام قانون الأحوال الشخصية الذى كان يخضع له الموصى وهو شريعة الأقباط الارثوذكس هذا ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه

وحيث أنه بالرجوع الى ذلك الحكم يبين أنه بعد اثباته أن الطرفين متفقان على أن الاقرار الصادر من والد الطاعن في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ يستر تبرعاً ، ومختلفان في تكييف هذا التبرع فالطاعن يقول أنه هبة منجزة نافذة والمطعون ضدهم يقولون أنه وصية لو ارث لا تنفذ بغير إجازة الورثة - بعد أن أثبت الحكم ذلك قرر أن نية الوالد المتبرع كانت منصرفة إلى الوصية معلاً نظره هذا بالاعتبارات الآتية :

من حيث أن الوالد أضاف تبرعه إلى أجل طويل رغم ما ثبت أنه كان يحتفظ حوالى تاريخ التبرع بمبلغ فى أحد المصارف يسمح له بتنجيزه وما ثبت من عوزة ولده وقصر يده عما هو فى

حاجة ماسة اليه للاتفاق على زوجته وأولاده ومن اعتماده - طوال ذلك الأجل وبعد انقضائه - على معونة والده يقدمها اليه في تقدير وحرص شديد بعد إلحاح متكرر من ولده وزوجته .

« ومن حيث ان المتبرع اشترط في السند عدم جواز تحويله حتى اذا ما فكر ولده في المطالبة بقيمته بعد حلول الأجل وجد نفسه مضطرا لمواجهة والد في مكنته إذا شاء أن يحرمه مما يأمل أن يرثه عنه كله أو بعضه بتصرف من التصرفات التي لا يمكن الوارث الطعن فيها قد أمسك المستأنف عليه بالفعل من المطالبة بالسند بعد حلول أجله زهاء سنتين حتى توفي والده . »

« ومن حيث ان ما سبق يكشف عن نية الوالد وانصرافها عن التنجيز إلى الاضافة للموت ، ومن حيث انه عدا ما تقدم ففي مسودة الخطاب المحرر ١٣ من مايو سنة ١٩٣٣ بخط غير منسكور للمتبرع تهديد بسحب المنحة التي ميز بها المستأنف عليه عن بقية اخوته وعدول الأب عن تبرع صدر منه لابنه لا يمكن إذا كان هبة منجزة . أما الرجوع في الوصية فجائز في كل الأحوال مما يؤيد أن نية المتبرع انعقدت على الايصاء . »

« ومن حيث ان الوصية لو ارث لا تنفذ في حق بقية الورثة ما لم يجزوها وذلك سواء كان الموصى مسلما أو غير مسلم وقد أنكر المستأنفون الوصية الصادرة للمستأنف عليه فتبطل بالنسبة لهم . »

« ومن حيث انه حتى لو استبعدنا عن المورث نية الايصاء فان هبته مضافة لأجل وهذا يخل بركن التنجيز الذي يتطلبه الشرع الاسلامي لوقوع الهبة صحيحة . »

« ومن حيث ان الشارع المدني في باب الهبة اقتصر على بضعة أحكام تتعلق بشكل العقد وكيفية انعقاده اقتبسها من الشريعة الاسلامية

مع بعض التعديل دون أن يعنى بالنص على أركان انعقاد الهبة فدل ذلك على رغبته في إخضاعها لقواعد الشريعة التي اخذها مصدرا لما اقتبسها من الأحكام . »

« ومن حيث ان إفراغ الهبة في إحدى الصور التي اشترطتها المادتان ٤٨ و ٤٩ مدني لصحة عقدتها شكلا لا يغني عن وجوب توافر كافة أركانها وشرائطها الموضوعية . »

تلك هي الأسباب التي بنى عليها الحكم المطعون فيه لتدعيم وجهة نظره في تكييف الاقرار المتنازع بشأنه بأنه وصية أو هبة غير منجزة وأن التصرف على كمال الاعتبارين باطل « وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على دانه وان كان لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة في تفسير العقود المختلف على معناها بحسب ما تراه أقرب إلى نية المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع رقائع الدعوى وظروفها إلا أنه إذا أدى بها هذا التفسير إلى اعطاء العقد وصفا قانونيا خاطئا فان حكمه يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض التي يجب عليها في هذه الحالة تصحيح ما وقع من الخطأ . »

« وانه لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملايساتها ولها بهذه السلطة أن تعدل عن مدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها إلى خلافه بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عنه وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي اقتنعت به ورجحت أنه مقصود العاقدين بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد أخذت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها . »

« وحيث انه في الدعوى الحالية قد عدلت محكمة الاستئناف بناء على اتفاق طرفي الخصومة على المدلول الظاهر للاقرار وهو أنه سند بدين ثم جعلت تحس نية المقر الحقيقية من الاعتبارات القائمة في الدعوى لتتعرف كنه التبرع الذي يستتره اقراره .

« وحيث ان الاعتبارات التي بررت بها محكمة الموضوع قطعها بأن نية المورث كانت الايصار بقيمة السند ليست في الواقع على المنزلة التي أنزلتها وهي لا ترجح الاعتبارات الأخرى المتوافرة في الدعوى والتي تنفي بتاتا تلك النية فقد سلم والد الطاعن اليه سند الدين وفسح له بذلك سبيل مطالبة بقيمة عند حلول الأجل المسمى فيه وإذا كان الطاعن لم يقيم بتملك المطالبة فان تحرى الباعث على سكوته والتنويه بأنه خشية الحرمان من الميراث أو المعونة لا يمكن بحال أن يمس صفة الدين ولا الالتزام بالوفاء ، كذلك النص على أن السند غير قابل للتحويل ليس له هذا الأثر إذ أنه نص جاء عبثا مادام أن السداد مشروط لنفس الطاعن لا لاذنه وأمره .

« أما ما استطردت اليه محكمة الاستئناف بقولها أنه مع استبعاد نية الايصاء عن المورث فان تصرفه يكون هبة غير منجزة فهي باطلة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية - هذا الاستطراد لا يلتفت اليه إذ البحث فيما إذا كانت شروط الهبة قد استوفيت طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو لم تستوف لا محل له اطلاقا فان الرجوع الى قانون الأحوال الشخصية بشأن الهبة انما يكون عند سكوت القانون المدني عن تبيان حكمه فيها والحال هنا على غير ذلك فقد أوضحت المادة ٤٨ من ذلك القانون الحكم اللازم تطبيقه في الدعوى الحالية وهو أنه متى كانت الهبة موصوفة بعقد آخر

فان الملكية تنتقل فيها بمجرد الايجاب والقبول بدون حاجة الى تسليم فعلي وانتقال الملكية يترتب عليه حتما المطالبة بالتسليم وائس هناك ما يمنع قانونا من تأجيل التسليم الى أجل مسمى إذا رغب الواهب في ذلك .

« وحيث انه متى استبان أن محكمة الموضوع قد أخطأت في التكييف القانوني للاقرار إذ اعتبرته وصية أو هبة غير منجزة باطلة فيتعين نقض الحكم المطعون فيه بغیر حاجة لبحث المسائل القانونية الأخرى التي أثارها الطاعن .

« وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها .

« وحيث ان مدلول الاقرار وظروف الدعوى والاعتبارات التي أتى بها الحكم الابتدائي الصادر فيها كل هؤلاء تجزم بأن والد الطاعن أراد أن يهبه في حياته الف جنيه فمنحه هذه الهبة في صورة اقرار بدين استكملت فيه جميع شروط العقد السابق .

« وحيث انه لما سبق بيانه تكون هذه الهبة قد استوفيت شرائطها الشكلية والموضوعية طبقا لأحكام القانون فهي صحيحة نافذة .

« وحيث انه يتعين لما تقدم تأييد الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في ٣ من فبراير سنة ١٩٣٩ في الدعوى رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٣٨ كلى .

(طعن حليم أبادير افندي وحضر عنه الاستاذ كامل صدق بك ضد الست فكتوريا ميخائيل شنوده عن نفسها وبصفتها وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ محمود فهمي جنديه بك وحضر عن الباقيين الاستاذ محمد صبرى أبو علم رقم ٥ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة حليم برسوم بك بدلا من عبد العزيز حلى بك رئيس نيابة بالاستئناف)

١١١

٢٣ مايو سنة ١٩٤٠

١ — نقض وإبرام . تقرير الطعن . أسماء الخصوم وصفاتهم ومحال أقامتهم ذكر بيانات عنها في التقرير لإغفاله . أثره « المادة ١٥ من قانون محكمة النقض »

٢ — ملكية . ملكية أرض . تشمل ما فوقها وما تحتها . « المادة ١٦ من القانون المدني »

المبادئ القانونية

١ — أن الغرض الذي رعى إليه الشارع بما أورده في المادة ١٥ من قانون محكمة النقض عن ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال أقامتهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها علما كافيا فأى تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الغرض . واذن فإذا كان الوارد في تقرير الطعن أن فلانا نائب قسم القضايا الأهلية بالنيابة عن وزارة الأشغال العمومية هو الذى قرر بالطعن وكان اعلان التقرير إلى المطعون ضده مصدرا بأنه بناء على طلب وزير الأشغال المتخذ له محلا مختارا بقسم القضايا الأهلية بشارع كذا رقم كذا فلا يكون هذا التقرير باطلا

٢ — أن كل من ملك أرضا صار مالكا لكل ما فوقها وما تحتها إلا إذا ظهر من سند الملكية أنها لا تتضمن ذلك .

المحكمة

« من حيث أن المطعون ضده دفع ببطلان التقرير بالطعن لخلوه من اسم من يمثل وزارة

الأشغال وصفته ومحل أقامته ومحل تلك الوزارة ومحل إقامة مقرر الطعن الذى قال انه نائب قسم القضايا ومحل قسم القضايا هذا .

« ومن حيث أن غرض الشارع بشأن ما جاء في المادة ١٥ من قانون انشاء محكمة النقض والابرام من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال أقامتهم في تقرير الطعن هو اعلام ذوى الشأن برفع الطعن وصفته ومحلها علما تاما ، فكل بيان يؤدي إلى هذه الغاية يتحقق به غرض الشارع وينتفى معه البطلان . ولما كان الثابت بتقرير الطعن أن الأستاذ عبدالرحيم غنيم نائب قسم القضايا الأهلية بالنيابة عن وزارة الأشغال العمومية مدعى عليها أصلا ومستأنف عليها ومستأنفة فرعيا هو الذى قرر بالطعن بطريق النقض والابرام ضد احمد سامى السمنى أفندى بصفته الشخصية وبصفته ناظر وقف المرحوم والده الشيخ أحمد السمنى مدع أصلا ومستأنف ومستأنف عليه فرعيا فان هذا البيان يتحقق به التعريف اللازم لاسمها وأن المطعون ضده سبق أن أعلن في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٠ وزارة الأشغال بالحكم المطعون فيه بمحله المختار بشارع القصر العيني رقم ٩٣ بمصر وان تقرير الطعن أعلن اليه مصدرا بأنه بناء على طلب وزير الأشغال المتخذ له محلا مختارا بقسم القضايا الأهلية بشارع القصر العيني رقم ٩٣ بمصر

واذن فدفعه ببطلان التقرير لا أساس له على الإطلاق ويجب رفضه .

« ومن حيث أن ما تنعاه الطاعنة فيما يتعلق بالأمر الأول الخاص بعلو المدخل والسلم قد تناولته الفقرات الآتية من الحكم المطعون فيه .

قد أخطأ في تطبيق قانون العقد المبرم بين طرفي الخصومة وهذا يقتضى نقضه نقضا جزئيا فيما يتعلق بهذه النقطة .

« ومن حيث ان هذا النقص يحتم صرف النظر عما جاء في أوجه الطعن عن ضرورة ايداع ثمن العلو بخزانة المحكمة الشرعية وكذلك عن سقوط حق المطالبة فيه بالتقادم إذ أن بحث ذلك أصبح غير مجد .

« ومن حيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها عما تناوله النقص الجزئى .

« ومن حيث ان الاسباب الواردة في الحكم الابتدائى مضافا اليها الاسباب التى تقدم ببيانها تقتضى تأييد الحكم الابتدائى فيما يتعلق بقضائه رفض الحكم بثمان العلو .

(طعن وزارة الاشغال ضد احمد سامى السمنى أفندى بصفته وحضر عنه الأستاذ عبد العزيز المويلحى رقم ٩ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

١١٢

٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

إثبات . إقرار موصوف . لانجوز تجزئته . وجوب الأخذ به كله أو تركه كله . الأخذ ببعضه . عبء الإثبات في هذه الصورة . على المدعى (المادة ٢٣٣ مدنى)

المبدأ القانونى

إذا كان مفهوم إقرار المدعى عليه (صاحب البناء) أنه اشترط عدم دفع أجر عن الرسوم التى يقوم بها المدعى (مهندس) إلا إذا قبلها هو وأجرى البناء على أساسها فهذا يكون إقراراً موصوفاً غير قابل للتجزئة يتعين الأخذ به كله أو تركه كله . فإذا كان المدعى لا يسلم بالقييد الوارد فى الإقرار فلا يقبل منه أن يستند اليه بل يكون عليه أن يثبت

« ومن حيث انه بالنسبة لحق السفلى والعلو على ١٢ س و ١٥ متراً فإنه تبين للمحكمة من الاطلاع على عقد البيع بين الطرفين على أن حق العلو المتفق عليه بين الطرفين خاص ب ٣٢ س و ١٤٩ متراً وهو الذى قدر له الثمن . أما مبلغ المائتين وخمسين جنيهاً فهو ثمن المدخل ومبانيه لا يدخل فى ذلك حق العلو ،

« ومن حيث انه لذلك يتعين الحكم لأحمد السمنى أفندى بقيمة العلو على المدخل ومساحته ١٢ س و ١٥ متراً على أساس الثمن المقدّر بالقدر السابق وهو مبلغ ٨١٣ ملياً و ١٤٥ جنيهاً مع فوائده بواقع ٥ ٪ سنوياً ابتداء من ٢٣ من فبراير سنة ١٩٢٨ لغاية السداد .

هذا ما ذكره الحكم المطعون فيه عن حق العلو فى المدخل والسلم .

« ومن حيث انه من المقرر قانوناً أن كل من ملك أرضاً صار مالكا ما فوقها وما تحتها أيضاً إلا إذا ظهر من سند الملكية أنها لا تتضمن كل ذلك ولما كانت الحكومة قد اشترت أرض المدخل موضوع النزاع فقد أصبحت بمقتضى ذلك مالكة لها سطحاً وعلواً . ولا يوجد فى عقد شرائها المحرر فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٢٨ ما يحد من ملكيتها ، بل على العكس من ذلك فإن هذا العقد يؤيد امتلاكها أرض المدخل بما فوقها .

هذا ما جاء فى العقد ، وهو صريح فى أن نية العاقدين هى نقل ملكية المدخل إلى الحكومة بكل ما تشمله هذه الملكية من مدى ، وأن الثمن قدر ودفع على هذا الأساس . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد الغى الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيما قضى به من رفض طلب المطعون ضده الحكم له بثمان العلو

دعواه من غير طريقه . أما تجزئة الاقرار
والاخذ بشق منه والزام المدعى عليه بدفع
الاجر مع اطراح هذا القيد فلا يجوز لمخالفته
لقواعد الاثبات .

المحكمة

• • • • •
وحيث ان الطاعن ينهى على الحكم المطعون
فيه امرين : اولهما — انه اخطأ في تطبيق احكام
القانون اذ جزأ اقراره القضائي في الدعوى وجعل
عليه عبء اثبات أن المطعون ضده الاول لا يستحق
قبله شيئاً مقابل اتعابه في عمل رسوم العمارة
وثانيهما — انه قصر في الرد على اسباب الحكم
الابتدائي القاضي برفض دعوى المطعون ضده
الاول تلك الاسباب المبنية على أقوال الخصوم
في محضر الاستجواب وعلى أوراق الدعوى .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بني مسؤولية
الطاعن عن مقابل الاتعاب الذي قضى بالزامه على
الاسباب الآتية .

• من حيث ان المستأنف عليه (الطاعن)
لا ينزع في قيام المستأنف (المطعون ضده الاول)
باجراء رسومات لبناء عمارته وتقديمها اليه لكنه
ادعى أنه ما قبل من المستأنف أن يعمل رسومات
لبناء عمارته إلا على شرط أن لا يكون له أجر
عليها إلا اذا قبلها وأجرى البناء على مقتضاها وقال
انه عمل مسابقة لاجراء تصميم لبناء عمارته بين
أربعة من المهندسين على هذا الشرط وقدم من
كل منهم خطاباً مؤيداً لذلك بالحافضة رقم هـ
دوسيه ابتدائي وادعى أن المستأنف عرض أن
يدخل المسابقة معهم على هذا الشرط فقبل عرضه ،
وحيث ان المستأنف ينكر قبوله هذا الشرط

وينكر عليه به فيتعين على المستأنف عليه الاول
أن يثبت ذلك قبله كما أثبتته قبل غيره من المهندسين
باقرارات كتابية منهم وهذا ما لم يفعله ولا ترى
المحكمة ان اقرارات المهندسين الآخرين حجة
على المستأنف بقبوله هذا الشرط ولا تعتبر دليلاً
ضده خصوصاً ولم تجر العادة بعمل مسابقات بين
المهندسين لبناء عمارة كبيرة كعمارة المستأنف
عليه الاول إلا اذا وضعت لها قائمة شروط مفصلة
لما يطلبه صاحب العمارة من بيانات واشترطات
يتقيد هو بها كما تكون ملزمة لمن يدخل في هذه
المسابقة وهذا ما لم يحصل في هذه الدعوى ويعزز
ذلك دعوى المستأنف بعدم صحة دعوى المستأنف
عليه المذكور فيكون للمستأنف الحق في اتعابه عن
الرسوم التي عملها قبل المستأنف عليه الاول حتى
مع عدم أخذه لهذه الرسوم فعلاً ،
تلك هي الاسباب التي بنت عليها محكمة
الاستئناف حكمها .

وحيث ان إقرار الطاعن الذي
أوردته محكمة الاستئناف هو إقرار موصوف
aveu qualifié غير قابل للتجزئة إذ قد تضمن
اشتراطه عدم دفع أجر عن الرسوم التي
لا يقبلها .

وحيث ان محكمة الاستئناف بتجزئتها
اقرار الطاعن بلا وجه حق ومؤاخذته بقبوله دفع
الاجر واطراحها الشرط الجوهري المقرون به
قد قلبت قواعد الاثبات وجعلت الطاعن المدعى
عليه ، هو المكلف باثبات علم المطعون ضده
الاول بهذا الشرط وقبوله العمل به ثم فندت
ما قدمه الطاعن من أدلة دفعا للدعوى .

وحيث انه متى كان اقرار الطاعن غير قابل
للتجزئة فيكون من المتحتم الاخذ به كله أو تركه

دائرة أخرى على مقتضى رأى القانونى الذى سبق ايضاحه ولا محل اذن لبحث وجه الطعن الآخر الخاص بقصور التسليب .
(طعن الخواجه البير هرارى وحضرته الاستاذ زكى عربى ضد الخواجه أنطون سليم نحاس وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عزيز خانكى بك رقم ١٧ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

كله ولما كان المطعون ضده لا يريد الاخذ باقرار الصاعن كاملاً فيجب عليه أن يقدم الدليل القانونى على صحة دعواه لا ان يكتفى بدحض الدليل المقدم من خصمه لنفيها .
وحيث انه متى استبان خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق أحكام القانون يتعين نقضه وإعادة الدعوى لمحكمة الاستئناف لتفصل في موضوعها

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١١٤

٥ مارس سنة ١٩٤٠

١ - دعوى الضمان . حق المشتري في ردها نشوء من يوم حرمانه من العقار
٢ - قانون خمسة الافدنة ، انطباقه على سيده . تعمل بوساطة ابنها أو بوساطة مزارعين
المبادئ القانونية

١ - من المقرر فقها وقضاء أن حق المشتري في رفع دعوى الضمان على البائع لا ينشأ إلا من اليوم الذى يحرم فيه فعلاً من العقار المبيع لآى سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه .
٢ - ينطبق قانون خمسة الافدنة على السيده التى تزرع الارض بوساطة ابنها أو بوساطة مزارعين من الاجراء لأن ذلك من أخص عمل المزارع

المحللة

وحيث ان مواضع الخلاف في هذه القضية تنحصر في ثلاث مسائل : (الأولى) تاريخ نشوء الدين و (الثانية) ما كانت تملكه مورثة المستأنف عليهم وقت نشوء الدين وهل كان أكثر أو أقل

١١٣

٥ مارس سنة ١٩٤٠

زيادة العشر . أثرها . إخلاء التزامات الراسى عليه المزداد . تعليق ملكيته على شرط فاسخ . تحقق الشرط بتقرير الزيادة

المبدأ القانونى

من المبادئ المقررة أن زيادة العشر تخلى التزامات المزايد الذى سبق أن رسا عليه المزداد بمجرد تقريرها إذ أن ملكية هذا المشتري معلقة على شرط فاسخ وهو زيادة العشر فيعتبر مالكا من يوم الشراء إلى أن يتحقق هذا الشرط وبحصول الزيادة يقع الفسخ وينتج كل آثاره القانونية وترجع الحالة إذن إلى ما كانت عليه قبل إيقاع البيع للرأسى عليه المزداد

(استئناف ورثة جاد افندى مسلم وحضر عنهم الاستاذ مصطفى المزلاوى عند محمد افندى مرسى حنفى الحلو وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ حزين سعد وعن الثانى الاستاذ ابراهيم رياض رقم ٧٢٠ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك وسليم زكى بك واحمد بخار بخيت بك مستشارين)

من خمسة افدنة و (الثالثة) بفرض ان المورثة المذكورة كانت تمتلك أقل من خمسة افدنة فهل كانت مزارعة أو غير مزارعة

د وحيث انه عن المسألة الأولى فان المستأنفين يذهبون الى ان تاريخ نشوء الدين هو سنة ١٩١١ وهو التاريخ الذى اشترى فيه مورثهم ال ١٨ ط و ١ ف من مورثة المستأنف ضدهم وهو القدر الذى نزع ملكيته بعد ذلك البنك الزراعى وترتب على نزع الملكية الحكم من المحاكم المختلطة بالنعويضات وحجتهم فى ذلك ان البائع يكون ضامنا للمشتري الانتفاع بالشئ المبيع بدون معارضة من شخص آخر له حق عينى على المبيع - ويقولون بانه اذا ثبت ان تاريخ نشوء الدين هو سنة ١٩١١ يكون الدين قبل صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة

د وحيث انه من المقرر فقها وقضاء ان حق المشتري فى رفع دعوى الضمان على البائع لا ينشأ إلا من اليوم الذى يحرم فيه فعلا من العقار المبيع لآى سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه (نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٣٢ القضيتان رقم ٣٦ سنة ١ و ٦ سنة ٢ قضائية وكتاب العقود للهلالى بك ص ٦٣٤)

د وحيث ان الثابت الذى لا نزاع فيه ان نزع الملكية كان فى سنة ١٩١٨ فيكون حق المشتري وهو مورث المستأنفين قد نشأ من هذا التاريخ لا قبله

د وحيث انه عن المسألة الثانية وهى مقدار ما كانت تملكه مورثة المستأنف عليهم المحكوم عليها بالدين فانه ثابت من الكشفين الرسميين من سنة ١٩٠٧ لسنة ١٩٢٤ المقدمين من المستأنفين

برقم ٣ و ٤ حافظه ن ه دوسيه ابتدائى ان المورثة كانت تملك بناحية غمرين مركز منوف ١٦ س و ٨ ط و ٤ فدادين باعت منها فى سنة ١٩١١: ١٦ س و ١٨ ط فبقى لها ١٤ ط و ٢ ف وتصرفت منها فى سنة ١٩١٢ فى ١٨ س و ١٠ ط وفى ٨ ط و ١ ف وفى سنة ١٩١٣ تصرفت فى ٦ س و ١٧ ط فيكون مجموع ما تصرفت فيه لغاية سنة ١٩١٣ هو ١٢ ط و ٢ ف وبخصمه من الباقي لها وقدره ١٤ ط و ٢ ف يكون الباقي لها فى تلك الناحية هو ٢ ط قيراطان فقط وكانت تملك فى ناحية دبركى مركز منوف أيضا ١٧ ط و ٤ ف فيكون مجموع ما لها فى الناحيتين لغاية سنة ١٩١٣ هو ١٤ ط و ٤ ف وهو خمسة افدنة إلا ربع فدان وبلاحظان مورثة المستأنف عليهم كانت لا تملك أكثر من خمسة افدنة حتى وقت التعرض للمشتري فى اجراءات نزع الملكية السابقة لتاريخ نزع الملكية فى سنة ١٩١٨ .

د وحيث انه عن المسألة الثالثة فقد ثبت من شهود المستأنف ضدهم ان مورثهم ولو انها كانت من عائلة طيبة إلا ان امها كانت جارية سوداء وكانت متزوجة برجل لا يشتغل بالزراعة بنفسه فكانت هى تقوم بنفسها بالاشراف على زراعتها وبواسطة ابنها المستأنف ضده الاول وبمعرفة مزارعين كانت تدفع لهم هى اجورهم ولم يكن زوجها مأذونا كما زعم المستأنف ضدهم بل ثبت من اقوال احدهم على محمد الجزله (وهو ابن زوج مورثة المستأنف ضدهم) بانه لما مات والده كانت المورثة تزرع الارض بواسطة ابنها . كما شهد آخر وهو توفيق المسدى بأن الارض كانت تزرع وسيه بمعنى ان المالكه هى وزوجها كانا يؤجران انفار أو يدفعان أجرتهم وهذا معناه انها كانت تشتغل بالزراعة فعلا بواسطة ابنها وانفار تستأجرهم

للعمل في الارض وهذا من أخص عمل المزارع
وحيث انه لذلك كله ولما جاء بأسباب
الحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في محله
ويتعين تأييده

(استئناف محمد أفندي عبد العزيز خليل اليه وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ مينخايل السباطي ضد عبد العليم محمد
الجزلة وآخرين وحضر مع الاول الاستاذ يوسف أصلان
رقم ٧٣٣ سنة ١٣٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة
منصور اسماعيل بك واحمد علي علوبه بك واحد كامل
بك مستشارين

١١٥

٩ يونيه سنة ١٩٤٠

مقولة . شرط . متى يكون تهديدا . ومتى يكون جزائيا

المبدأ القانوني

إذا كان الشرط الجزائي يحوي مبلغا عظيم
الجزاء لا يتناسب مع قيمة المقابلة فان المقصود
منه أن يكون تهديدا لا جزائيا ليسكون حافزا
للمقاول على أداء العمل المطلوب منه في
مواعده .

المحكم

وحيث انه لانزاع بين الطرفين على مبلغ
٤٦٨ مليما و ١٦١ جنيا المحكوم به ابتداءيا
للمستأنف عليهم ضد المستأنف ولكن المستأنف
يطلب خصمه من مبلغ ٢٩٠ جنيا قيمة الجزاء
المشروط في حالة التأخير .

وحيث ان اعتراض المستأنف على محكمة
أول درجة يتلخص في أنها أخذت بنظرية المستأنف
عليهم بعدم قبول دفاع المستأنف الذي يطلب
تطبيق الشرط الجزائي بحجة أن هذا الطلب يتضمن
مقاصة قضائية وهي غير جائزة إلا بعد أن يرفع
بها دعوى على حدة ويصبح الدين المطلوب استنزاله
خاليا من النزاع ومقدر القيمة بواسطة المحكمة

وكذلك أخذت المحكمة بنظرية المستأنف عليهم
من أن سبب التأخير كان من قبل المستأنف الذي
كلف مورثهم بعمل تعديلات وأعمال جديدة
مع ان مورث المستأنف عليهم هو المسئول وحده
عن التأخير وبذلك يستحق عليه الشرط الجزائي
وحيث ان دفاع المستأنف عليهم يتلخص
في أنه يتعين على المستأنف رفع دعوى على حدة
عن الشرط الجزائي حتى يتيسر لهم مناقشته وهل
هو جزائي حقيقة أم تهديدي ومعرفة المتسبب
في التأخير فطالب المستأنف خصم المبلغ المحكوم
به من مبلغ الشرط الجزائي قبل رفع هذه الدعوى
هو طلب مقاصة غير مستوفية الشروط — أما
عن موضوع الشرط الجزائي فيردونه بأنه شرط
تهديدي لا جزائي وبأن التأخير نشأ عن مطالبة
المستأنف لمورثهم بتعديلات وأعمال جديدة لم
تكن مذكورة في العقد وأخيرا بأن المستأنف
يعتبر بموجب طلبه هذه التعديلات والاضافات
متنازلا عن هذا الشرط الجزائي

وحيث ان طلب المستأنف تطبيق الشرط
الجزائي المنصوص عليه في العقد الذي تم بينه
وبين مورث المستأنف عليهم وخصم مبلغ هذا
الشرط من المبلغ المستحق عليه طبقا لهذا العقد
هو في الواقع دفاع مشروع مبني على نصوص في
العقد نفسه المطلوب الحكم عليه بموجبه ومثل
هذا الدفاع يتعين نظره وتحقيقه مع دعوى المستأنف
عليهم لبيان مركز كل طرف وما له قبل الآخر
وما عليه له إذ أن حقوق كل طرف قبل الآخر
ناشئة عن عقد واحد وعمالية واحدة ولا محل
والحالة هذه لتكليف المستأنف برفع دعوى على
حدة عن الشرط الجزائي .

وحيث انه عن موضوع هذا الشرط فتثبت
من أقوال الطرفين والمستندات المقدمة في الدعوى

وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المستأنف استحقاقه لأى مبلغ قبل المستأنف عليهم بموجب الشرط المذكور فى غير محلها ويتعين رفضها وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزامه بالمبلغ المستحق لهم قبله وإذا كانت المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن لا محل للحكم بالفوائد فيتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لها .

(استئناف احمد بك غالب وحضر عنه الاستاذ توفيق عطية ضد محمد اندى زكى نحمد حرب بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم الجاقى رقم ١١٤ سنة ٥٧ قضائية برئاسة رضىة حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وأحمد نشأت بك ومحمد المفتى الجزايرلى بك مستشارين)

١١٦

١٨ يوليه سنة ١٩٤٠

دفع بعدم الاختصاص . وجوب ابدائه أولا . طلب الصلح قبله . يسقطه

المبدأ القانونى

تقضى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الأهلى بأن الدفع بعدم اختصاص المحكمة يجب ابدائه قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات خاصة متعلقة بأصل الدعوى فإذا طلب الخصم فى أول جلسة نظرت فيها الدعوى التأجيل للصلح وأجالت الدعوى بناء على هذا الطلب فإن حقه فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة يسقط بعد ذلك

(استئناف البنك الزراعى المصرى وحضر عنه الاستاذ زهير صبرى ضد الست نازلى هانم عبادى وحضر عنها الاستاذ حسن على محمود رقم ١١١ سنة ٥٧ قى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة طاهر محمد بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمد انسى بك مستشارين)

أن مورث المستأنف عليهم قضى أربع سنوات من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣١ فى عمل نجارة الدور الأول فلما أراد المستأنف أن يعهد اليه بنجارة الدور الثانى أيضا فى يناير ١٩٣٢ وضع هذا الشرط الجزائى فمن هذه الظروف ومن عظم مبلغ الجزاء وهو خمسة جنيهات عن كل يوم تأخير بما هو غير متناسب البتة مع قيمة المقاوله ترى المحكمة أن المقصود من الشرط المذكور هو تلافى مثل هذا التأخير الذى حصل فى نجارة الدور الأول لىكون حافزا لمورث المستأنف عليهم على انهاء نجارة الدور الثانى فى غير إبطاء فهو انما كان شرطا تهديديا لا جزائيا وقد أتى فعلا بالغرض المقصود منه فلم يكن التأخير مع صرف النظر الآن عن حقيقة السبب فيه — الا ٥٨ يوما بعد ان كان عدة سنوات فى الدور الأول

وحيث انه فضلا عن أن هذا الشرط تهديدى بحث فانه قد ثبت من تقرير الخبير المعين فى أول درجة ص ٨ ان مورث المستأنف عليهم قد قام بناء على طلب المستأنف بأعمال جديدة علاوة على العقد بلغت قيمتها ١٢٨ مليما و ٦٨ جنيها وذلك غير التعديلات فى بعض الاعمال الأخرى وطبيعى أن هذه الاعمال الإضافية تستدعى وقتا آخر علاوة على المدة الواردة فى العقد فلم يكن التأخير والحالة هذه بغير مسوغ وإذن لا تعتبر المحكمة مورث المستأنف عليهم مسئولا عنه .

وحيث انه علاوة على كل ذلك فإن المستأنف لم يقدم دليلا على انه قد أصابه ضرر حقيقى من هذا التأخير ولم يبين ما أصابه من الخسارة بسبب التأخير ولا ما ضاع عليه من الكسب وهو ذلك الضرر المجموع على ضرورة وقوعه لاستحقاقه الشرط الجزائى (رأى الدوائر المجتمعة بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٢٦) وهذا إذا سلم جدلا بحصول أى تأخير

١١٧

٢٥ يونيه سنة ١٩٤٠

- ١ - نزع ملكية . الحاق الثمار بالعقار . حكمته .
وضعه لمصلحة الدائن والمدين . وجوب قبول
الحراسة القضائية من أجله .
- ٢ - حراسة قضائية . على أعيان . نزع ملكيتها .
جواز تعيين الدائن حارسا

الموضوع

« رفعت وزارة الارواق دعوى ضد مدين لها طلبت بمقتضاها وضع الاعيان المطلوب نزع ملكيتها تحت حراستها القضائية حتى يتم بيعها جبرا فرفضت المحكمة بنى سرياف النكبة هذه الدعوى فاستأنفت الوزارة هذا الحكم فالقى الحكم الابتدائي وقضى بتعيينها حارسا قضائية على الاعيان سالفة الذكر لايداع صافي ريعها بخزانة المحكمة حتى يتم بيعها جبرا » .

المبادئ القانونية

١ - رتبت المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات الأهلى على تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاق ايراد وثمرات العقار المقصود نزعها من يد المدين به وهذا الاجراء وضع لمصلحة المدين قبل أن يكون لمصلحة الدائن إذا أن نتيجته إيجاد وسيلة لسداد ديونه من طريق آخر خلاف المتحصل من بيع العقار المنزوع ملكيته من أجل الوفاء بها وبقدر ما يمكن الحصول عليه من قيمة ثمار العقار يتوفر له من المتحصل له من ثمنه . ومن ثم فكل اجراء يكون القصد منه المحافظة على الثمار والايراد كالحراسة القضائية ينبغي الترحيب به

٢ - ذهب قانون المرافعات المختلط إلى أن تكون الحراسة على الاعيان المطلوب نزع ملكيتها للمدين ولكنه مع هذا النص

أبيح تعيين غيره حارسا متى وجد المبرر لذلك . ومن ثم فليس من مانع يمنع من تعيين الدائن حارسا قضائيا على تلك الاعيان

(استئناف وزارة الارواق بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمود السيد عقل ضد أحمد بك السيد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد الرحمن البيلي وعن الثانى الاستاذ عبد الفتاح رجائى رقم ٤٨٨ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك وأحمد نشأت بك وأحمد مختار بخيت بك مستشارين)

١١٨

٢٥ يونيه سنة ١٩٤٠

مصاريف قضائية . المعارضة فيها . طريقها . جواز رفعها بالطريق العادى ككافة الدعاوى . لا بطريق التعرير فى قلم الكتاب وحده .

المبدأ القانونى

قضت المادة ١١٧ من قانون المرافعات الأهلى بحق الخصوم فى المعارضة فى تقدير المصاريف القضائية فى ظرف ثلاثة أيام تمضى بعد يوم اعلان الحكم بها اليه أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة وبأن هذه المعارضة تجوز بمجرد التعريف بذلك فى قلم كتاب المحكمة . وهذا النص من رفع المعارضة بالطريق العادى لجميع الدعاوى وهو المنصوص عليه فى قانون المرافعات لأنه إنما أجاز رفع المعارضة بمجرد التعريف عنها فى قلم كتاب المحكمة دون النص على أن هذا هو الطريق الوحيد لرفعها .

(معارضة الشيخ سعيد محمد رشوان وحضر عنه الاستاذ محمد سليمان شلبى ضد صالح افندى صالح على رقم ٧٢٠ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة طاهر محمد بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمد أنسى بك مستشارين)

١١٩

٢٩ يونيه سنة ١٩٤٠

عمال . اصابات العمال . تعويضها . انواعه . دعوى التعويض عن هذه الاصابات . رفعها بعد ستة أشهر من ظهور العاهة . عدم قبولها .

المبادئ القانونية

١ — رتب القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمال للعامل الذى يصاب أثناء عمله على رب العمل ثلاثة أنواع من التضمينات: (الأول) نفقات العلاج عند لزومها طبقاً للمادتين ١٩ و ٢٠ منه (والثاني) التعويض المؤقت إلى حين الشفاء أو تبين ما قد تسفر عنه الإصابة من وفاة أو عاهة مستديمة كلية أو جزئية حسب نص المادة ٢٥ منه (والثالث)

تعويض الوفاة أو العاهة بنوعها وفق أحكام المواد ٢٦ إلى ٢٩ من ذلك القانون .

٢ — إذا ثبت طبياً أن إصابة العامل خلقت بيده عاهة مستديمة جزئية ظهرت بعد حوالى ثلاثة أشهر من تاريخ هذه الإصابة فيجب طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمال رفع دعوى التعويض عن هذه العاهة فى ظرف ستة شهور من تاريخ ظهورها وإلا كانت غير مقبولة .

(استئناف محمد افدى الحسنى وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد حسن افندى احمد بنه وحضر عنه الاستاذان زكى عربى ويوسف حكيم رقم ٥٨٤ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة كامل الوكيل بك وأحمد صفوت بك وسليمان حافظ بك مستشارين)

قضايا المحاكم الجنائية

١٢٠

محكمة جنيات سوهاج

٢٧ يناير سنة ١٩٤٠

١ — المادة ٢٣٦ عقوبات . أركان الجريمة فيها
٢ — عقاقير طبية . أدوية . متى تعتبر جواهر مضرّة بالصحة ؟ جواهر سامة . مدى تأثيرها على الصحة
٣ — مادة « النيو سلفرسان » . تعاطيه بكميات طبية . لاضرر منه
٤ — علم المتهم بضرر المادة التى يعطيها للمجنى عليه . لزومه . ضرر . عن طريق الصدفة . افتراضه من طبيعة المادة . انكار العلم وادعاء الجهل بضرر المادة . عب . اثباته على المتهم ضرر غير مقصود . وجوب قيام الدليل على علم المتهم مقدماً بالنتيجة الضارة

٥ — وفاة بسبب جفنة نيو سلفرسان . من تمورجى . اعتبارها قتلاً خطأ . تطبيق المادة ٢٣٨ عقوبات والمادتين ١ و ١٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨ لا المادة ٢٣٦ عقوبات المبادئ القانونية

١ — يشترط لتطبيق المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات توافر أركان ثلاثة :-

(١) أن يكون الجانى قد أعطى المجنى عليه جواهر ذات تأثير ضار بالصحة
(٢) وأن يكون عالماً بطبيعتها الضارة
(٣) وأن تحدث الوفاة كنتيجة مباشرة لفعل الجواهر المذكورة .

٢ — إن من شأن كثير من العقاقير الطبية

ناشئاً عن طبيعته الدوائية في ذاتها بل ناشئاً عن ظروف وحالات خاصة بالمريض ومنها الحالة المعروفة اصطلاحاً باسم « الحساسية الدوائية » والتي من مقتضاها تأثر صحة صاحب هذا الاستعداد بالعنصر الدوائى مهما كان مقداره طفيفاً حتى ولو لم يكن مشتملاً على جواهر سامة بل يكفى لحصول الضرر أن يكون مجرد مواد عضوية ليست بطبيعتها سامة أو ضارة بالصحة على الإطلاق .

٤ — إن علم المتهم بضرر المادة التي يعطيها للمجنى عليه شرط لازم لتوافر ركن العمد في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات حيث أن المشرع قد وصف المواد التي تقدم للتعاطى بأنها ضارة ناظرًا بذلك إلى طبيعتها ونتيجة تعاطىها التي يغلب فيها الضرر ولم يقصد المواد التي قد يجرى الضرر منها عن طريق الصدفة أو غير مقصود ففي الحالة الأولى يكون العلم بالضرر مفروضاً من الطبيعة الضارة للمادة المقدمة للتعاطى فانكار هذا العلم أو إدعاء الجهل بضرر المادة يلقي عبء إثبات ذلك على عاتق المتهم. أما في الحالة الثانية فيجب أن يقوم الدليل على علم المتهم مقدماً بالنتيجة الضارة المترتبة على تعاطى المادة ولا يصح افتراض هذا العلم بصدد الجواهر المحضرة تحضيراً طبيعياً والمستعملة في التداوى والعلاج مهما كان تركيبها ونوعها

٥ — إذا كانت وفاة المجنى عليه نتيجة مباشرة للتسمم بالزرنيخ على أثر قيام المتهم

والأدوية المستعملة في علاج الأمراض المختلفة سواء في ذلك المحضرة محلياً أو المجهزة في الخارج أن تكون من الجواهر السامة التي تضر بصحة الإنسان ضرراً بليغاً إذا أعطيت بمقادير وافرة أو كثيرة والتي لا ضرر فيها إذا ما أعطيت بجرعات طبية حسب المقادير المقررة بكتب « الفارما كوبيا » . ومنها ما هو شائع الاستعمال أو مما لا يجوز استعماله أو تعاطيه إلا بأمر من الطبيب نظراً لما له من خواص كيميائية قد تجعله مضرراً بالصحة في بعض حالات خاصة . ونما لاجدال فيه أن هذه العقاقير — مادامت نسبة الجواهر السامة فيها لا تتجاوز الحد المقرر لتعاطىها بحسب قوانين الاقربازين — لا يمكن اعتبارها جواهر مضررة بالصحة بالمعنى المقصود بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لأن تحضيرها وتركيبها لم يقصد به إلا العلاج والاستشفاء من الأمراض لا الإيذاء والضرر.

٣ — مادة « النيو سلفرسان » من المستحضرات الطبية التي أحرزت شهرة علاجية غالية في شفاء مرض الزهري ومن وسائل العلاج الشائعة الآن في مكافحة أعراض هذا الداء وإن تعاطيه بكميات طبية لا يترتب عليه بذاته أى ضرر . ومن ثم فلا يعتبر من هذه الناحية مادة ضارة بالصحة بالمعنى الذى قصده الشارع حتى لو نتج عن تعاطيه في بعض الأحيان ضرر ببعض المرضى وفي ظروف معينة لأن ضرره في هذه الحالة لا يكون

— وكان تمورجياً — بحقنه بالنيوسلفرسان — وهو من المركبات الزرنيخية — بعد أن انفرد باعطائه الحقنة المذكورة بغير إذن من الطبيب وبغير إشرافه أو مشورته في حين أن حالة المجنى عليه الصحية كانت مما تستدعي عناية خاصة فإن المتهم يكون مستثلاً من حيث الإهمال وعدم الاحتياط والرعاية (أي عدم الخبرة الفنية) فضلاً عن مخالفته قانون مزاوله مهنة الطب إذ أن إعطاء تلك الحقنة من صميم عمل الطبيب ومن خصائصه فإنه فلا يجوز لسواه مباشرتها، ويكون ما وقع من المتهم جريمة معاقباً عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات والمادتين ١ و ١٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨ الخاص بتعاطي مهنة الطب.

المحكمة

و حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ الموافق ١٠ رجب سنة ١٣٥٧ بالبلينا مديرية جرجا : أولاً — أعطى عبد الرحيم علي قاسم عمدا مواد ضارة بأن حقنه بحقنة نيوسلفرسان « زرنيخ » في الوريد ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى الى الموت إذ أحدث هبوطاً بالكبد والكليتين نشأ عنه هبوط بالقلب أدى الى الوفاة . ثانياً — تعاطى صناعة الطب بغير رخصة بأن حقن المجنى عليه بالحقنة المشار اليها آنفاً . وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احواله على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦ / ١ عقوبات والمادتين ١ و ١٤ من

القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨
و حيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ احواله على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد المذكورة
و من حيث انه بجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة
وبما ان وقائع الدعوى حسبما تبينته المحكمة من الاطلاع على الأوراق ومن المكشوف والتقارير الطبية ومناقشة الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية ومن أقوال المتهم والشهود بالتحقيقات وبالجلسة أن المجنى عليه عبد الرحيم علي قاسم وهو من أهالي البلينا كان مصاباً بمرض الزهري وقد استفحل به الداء حتى بلغ المرحلة الثالثة ولما اشتدت به وطأة المرض قصد عيادة الدكتور عباس حلي توفيق مفتش صحة البلينا الذي تولى معالجته باعطائه حقناً ضد مرض الزهري من مركب زرنيخى معروف طبياً باسم نيوسلفرسان (وهي الحقنة المعروفة في الأوساط العامية باسم حقنة ٦٠٦) وبعد أن أعطاه الطبيب بضعة حقن على دفعات متفرقة انقطع عن التردد على عيادته فترة من الزمن إلى أن استدعى من منزله فجأة في الساعة ٢ أفرنجى من صبيحة يوم ١٠ رجب سنة ١٣٥٧ الموافق ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٨. لإسعاف المريض المذكور فلما عاده وجده في حالة خطيرة وقد أخبره أن شخصا من الأهالي لم يعينه بالذات وقتئذ أعطاه حقنة النيوسلفرسان في مساء اليوم السابق وعلى أثر ذلك ساءت صحته فنقله الطبيب إلى عيادته وتولى إسعافه وبعد ذلك أعاده إلى منزله حيث توفي قبيل الفجر وقد عمدت النيابة

الى ذات الطبيب الذى كان يعالج المريض باعتباره طبيباً بصحة البليغا بتشريح جثة المجنى عليه لمعرفة سبب الوفاة فبعد أن باشر مأموريته قدم تقريراً بنتيجة التشريح أثبت فيه مشاهدة طائفة من الاعراض المرضية لدى المتوفى وهى احتقان شديد بالأم الجافية وجوهر المخ مع نزيف شعري به واحتقان شديد كذلك بالرئتين مصحوب بنزيف دموى واوزيما دأى ورم ، بهما واستحالة دهنية بالقلب واستحالة جهرية بشريان الأورطة وكان الكبد متليفا والسكيتان محنتتين وقال فى ختام تقريره إن الوفاة نتجت عن هبوط حاد فى القلب نتيجة هبوط الكبد والسكيتين الذى تسبب عن حقنة الزرنيخ وفى صباح اليوم التالى للحادثة توجه خال المتوفى وهو اسماعيل محمد فرغلى إلى الطبيب المذكور للحصول منه على تصريح بدفن الجثة فوجده ممنوعاً من إعطاء هذا التصريح حتى يدلى أهل المتوفى باسم الشخص الذى تولى حقنه قبل الوفاة ولما كان اسماعيل محمد المذكور قد علم من المتوفى قبل وفاته بأن الذى حقنه هو عزيز سيفين ابراهيم المتهم وهو تمورجى نفس الدكتور عباس فقد أخبره بذلك وهذا استدعى المتهم وسأله فاعترف بأنه أعطى المريض حقنة زرنيخ وعندئذ بلغ الطبيب الأمر للنيابة فندبت فى بادى الأمر معاون البوليس للتحقيق ولما سئل المتهم فى محضر ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ قال ان الحقنة التى أعطاها للمريض لم تكن زرنيخاً وإنما كانت حقنة كافور فى الفخذ الايمن غير أنه عندما سئل بعد ذلك فى التحقيق فى اليوم التالى قال انه أعطى المريض حقنة زئبق فى أعلا اليد اليمنى . وقد دل التحقيق

على أن المجنى عليه كان يرافقه حين ذهابه لعيادة الدكتور عباس شخص يدعى على محمد عويس القياس بمصلحة المساخنة فاستدعى فى التحقيق وشهد بأنه تقابل مع المجنى عليه وقت العشاء عند عيادة الدكتور عباس فطالب المجنى عليه أن يرافقه إلى داخل العيادة لمساعدته حين تناول الحقنة فلما دخل معه وجد المتهم معه هناك ولم يكن الطبيب موجوداً وأن المتهم حقن المريض فى ذراعيه الايمن والايسر فى الوريد وبعد انصرافهما بقليل شعر المجنى عليه بتعب فى ذراعيه وقبل انصرافه كان المتهم قد سأله عن الأجرة فوعده بالعودة اليه لهذا الغرض ولكنه بعد أن سار قليلاً عاد إلى المتهم ودفع له عشرة قروش على سبيل الاتعاب ثم انصرف المجنى عليه والشاهد كل منهما إلى منزله وفى الصباح علم بوفاته .

وقد شهد أقارب المجنى عليه وهم ولده صبره عبد الرحيم على قاسم وأخيه سالم على قاسم وزوجته حلیمه بنت احمد فرغلى وخاله اسماعيل محمد فرغلى بأن المجنى عليه ظهرت عليه دلائل التعب والاعياء على أثر عودته من عيادة الطبيب ثم اشتدت عليه الاعراض إلى أن توفى قبل مطلع الفجر .

وبما ان النيابة فى بادى الأمر وصفت ما ارتكبه المتهم بأنه جنحة قتل خطأ منطبقاً على المواد ٢٣٨ عقوبات و ١٤١ من المرسوم بقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب وأقامت على المتهم الدعوى أمام المحكمة الجزئية على هذا الاعتبار ولما سئل المتهم بمعرفة المحكمة

المحكمة الجزئية من أنه أعطى المريض الحقنة بأمر من الطبيب ولكن في غيبته واعترف بأنه حقن المريض في ذراعيه في الوريد بحقنة ضد مرض الزهري وأن المريض كان يتردد على العيادة قبل انقطاعه وأنه تولى حقنه أكثر من مرة . فأقامت النيابة الدعوى العمومية على المتهم بتهمة الجناية المبينة في أمر الاحالة وطلبت عقابه بمقتضى المادة ٢٣٦ عقوبات والمادتين ١ و ١٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٣٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب وربما انه فيما يختص بواقعة حقن المريض بالنيوسلفرسان في ليلة وفاته من يد المتهم فإن هذه الواقعة في ذاتها قد ثبتت عليه ، أولا ، من شهادة طبيبه الدكتور عباس حلى الذى شهد بأنه عندما دعى لاسعاف المجنى عليه تم كشفته له من حالة اعراض التسمم وأن حالته كانت في خطر وقد توفى بعد ذلك بساعات قليلة على الرغم مما أجراه له من وسائل الاسعاف كما تبين له أعراض التسمم من الصفة التشريحية التي كلفته النيابة باجرائها كطبيب الصحة وقد دلت تحرياته على أن المتهم هو الذى حقن المتوفى بالنيوسلفرسان فسأل المتهم في ذلك فاعترف له بهذه الواقعة ، ثانيا ، من شهادة على محمد عويس قياس المساحة الذى شهد بأنه رافق المجنى عليه إلى عيادة طبيب الصحة وحيث تولى المتهم حقنه في ذراعيه في الوريد ولم يكن الطبيب موجودا وقد بدت على المجنى عليه أعراض التعب على اثر حقنه مباشرة ، ثالثا ، ومن شهادة اسماعيل محمد فرغلى خال المجنى عليه الذى شهد بأنه قابل المجنى عليه في ليلة الحادثة ودلائل المرض بادية عليه فلما سأله أخيره

أتى بدفاع جديد وهو انه حقن المجنى عليه بأمر من مخدومه الدكتور عباس حلى وانه لم يكن يعلم ما بداخل الحقنة من المواد وكل ما فى الأمر أن الطبيب أخرج أنبوبة الحقن من دولابه قبل انصرافه وسسلمها اليه وأوصاه بحقن المجنى عليه حين حضوره وقد فعل ذلك وقال انه قد ألف أن يعطى المرضى حقنا على هذه الصورة بأمر من الطبيب في غيبته غير أن المحكمة رأت بما بدا لها من الوقائع أن التهمة المسندة إلى المتهم هي جناية منطبقة على المادة ٢٣٦ عقوبات لا مجرد جنحة قتل خطأ وقد بنت حكمها المذكور على اعتبار أن المتهم لم يراع ما تقتضى به الأصول الفنية حين إعطائه الحقنة للمريض من حيث غليها ووسائل تعقيم سلاحها بما كان سببا لتسممه وفاته كما قالت، أن مصدر الضرر المباشر الوحيد هو الجرح الذى نتج عن عدم إعطاء الحقنة بطريقة فنية ثم قالت في ختام الأسباب مانصه :

« وحيث أن القصد الجنائي يكفي لقيامه أن يكون المتهم أحدث الجرح بالمجنى عليه وهو عالم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسمه ومن نتائجه المحتملة تعريض المجنى عليه للوفاة وفي هذه الحالة يتوفر ركن العمد ويتمين تطبيق المادة ٢٣٦ عقوبات ويكون الدفع بعدم الاختصاص في محله ، فاستأنف المتهم هذا الحكم فأيدته محكمة الجنيح الاستئنافية لأسبابه

« ومن حيث ان النيابة بعد ذلك قد تولت التحقيق من جديد في الدعوى مرة أخرى فلما سئل المتهم أمامها بمحضر تحقيق ثانويه سنة ١٩٣٩ أصر على دفاعه الاخير الذى سبق أن أبداه أمام

ان المتهم حقنه وعلى أثر ذلك أحس بتعب شديد
« وابعاء من اعتراف نفس المتهم في اكثر من
موضع في التحقيق وأمام المحكمة من انه حقن
المريض في غيبة الطبيب ولو انه انكر في بادىء
الامر نوع الحقنة التي حقن بها المجنى عليه ثم ادعى
انه كان حقنه في اعلا الفخذ بالكافور ثم عدل
عن ذلك وادعى انه حقنه بالزئبق ولما انكشف
سبب وفاة المجنى عليه واصبح واضحا جليا من
التحقيق والصفة التشريحية ومن أقوال الطبيب
من ان التسمم بالزرنيخ لم يجد المتهم بدا من
العدول عن دفاعه الأول واعترف في النهاية بان
المجنى عليه كان مريضا بالزهرى وانه كان يعالج
بواسطة الحقن المضادة للزهرى واعترف بانه
اعطى المريض حقنة منها ليلة الوفاة كما اعترف
بسابقة اعطائه حقنا أخرى من نوعها قبل ذلك
ولكنه اتخذ لدفاعه سبيلا جديدا وهو انه كان
مأمورا من طبيبه ويعمل بارشاده وهو قول
واضح البطلان لانه لا يستقيم مع ما كان يبيده
الطبيب بعد اكتشافه الواقعة من تحمس في
البحث عن الفاعل وامتناعه عن التصريح بدفن
الجثة كوسيلة لارغام اهل المتوفى في الاخبار
باسم من اعطاه الحقنه نظرا لما كان باديا عليهم من
الرغبة في التستر كما ان دفاعه من هذه الوجهة لا
يستقيم من ناحية أخرى مع ما كان واضحا في
دفاعه من مظاهر الحيرة والتردد والتناقض في
الرواية

« وبما انه بناء على ما تقدم لا يداخل المحكمة
أى شك في ان المتهم قام من جانبه مستقلا بحقن
المتوفى بحقنة النيوسلفرسان في ليلة الحادثة وهى

الحقنة التي سببت وفاته حسبما ثبت لديها من
أقوال الدكتور عباس حلمى مفتش صحة البلينا
ومن تقرير الصفة التشريحية ومن أقوال الطبيب
الشرعى ومناقشته بالجلسة من ان الوفاة كانت
نتيجة التسمم بالزرنيخ

« وبما ان المحكمة توخيا لتحديد موقف
المتهم ومدى مسؤوليته عن وفاة المجنى عليه كسبب
مباشر لحقنه بالنيوسلفرسان قد استدعت الطبيب
الشرعى ومناقشته بالجلسة في هذا الشأن على الوجه
المبين تفصيلا بمحضر الجلسة فكان جوابه
صريحا في الدلالة على تحمل المتهم مسؤولية الوفاة
سواء أكان سببها استعدادا خاصا لدى المجنى عليه
او خطأ ارتكبه المتهم إذ قال ان تعرض حياة
المجنى عليه للخطر يكون أقل احتمالا اذا تولى
حقنه طبيب بالنظر الى خطورة الحقنة في ذاتها
ولما للطبيب من دراية وخبرة (لا تتوافران
لغيره عادة) تؤهلانه لكشف مواطن الخطر من
حالة المريض وسهولة ادراكه فيةخذ الحيطة مقدما
لتفاديه كأن يحقن المريض بالادريتين او
بيكاربونات الصودا فى الوريد قبل اعطائه حقنة
الزرنيخ كما قد يكون فى وسعه مراقبة حالة
المريض وما قد يبدو عليه من اعراض اثناء
اعطائه الحقنه تدريجيا وبحرص شديد

« وبما انه واضح من وقائع الدعوى ان
عناصر المسؤولية متوفرة لدى المتهم لانه لم يكن
طبيبا مرخصا له باعطائه مثل هذه الحقن وما هو
إلا مجرد تمورجى ليس لديه من العلم والخبرة ما
يؤمن معه على إعطائها للمرضى كما وانه ليس فى
وقائع الدعوى ما يشير إلى أنه فحص حالة المريض

أو اتخذ أى احتياط قبل إعطائه الحقنة الزرنيخية ليتفادى خطرها وإذا تكون وفاة المجنى عليه نتيجة مباشرة لاغفال المتهم بالوسائل الاحتياطية عن جهل ورعونة ومخالفة ما تقضى به القوانين واللوائح بتدخله فى عمل غير مرخص له بمزاويلته وبما أنه متى تقررت مسؤولية المتهم عن وفاة المجنى عليه بحقنه إياه بالنيوسلفرسان فلم يبق إلا تحديد موقف المتهم عن هذه المسؤولية من حيث التطبيق القانونى وهل يعتبر مسئولاً عن إعطائه المجنى عليه جواهر مضرّة بالصحة عمداً ولم يقصد قتله فنتجت عنها الوفاة كما جاء فى قرار الاحالة؟ أم ان هذه المسؤولية مترتبة على احداثه جرحاً بالمجنى عليه متعمداً بوزنه بأبرة الحقنة فنتجت عنه الوفاة كذلك كما ذهب إلى ذلك المحكمة الجزئية فى حكمها الذى أيدتها فيه محكمة ثانى درجة أم قصر مسئوليته عن وفاة المجنى عليه على مجرد الرعونة وعدم الاحتياط والاهمال ومخالفة اللوائح؟

وبما أنه فيما يختص بالاعتبار الأول فإنه يشترط لتطبيق نص المادة ٢٣٦ عقوبات توافر أركان ثلاثة .

أولاً - أن يكون الجانى قد أعطى المجنى عليه جواهر ذات تأثير ضار بالصحة

ثانياً - وأن يكون عالماً بطبيعتها الضارة

ثالثاً - وأن تحدث الوفاة كنتيجة مباشرة لفعل الجواهر المذكورة .

وبما أنه فيما يختص بالركن الأول فإن مما لا جدال فيه ان مادة النيوسلفرسان وهى إحدى مركبات الزرنيخ من الجواهر السامة التى تضر بصحة الانسان ضرراً بليغاً إذا أعطيت بمقادير

وافرة أو كثيرة غير أنه من المسلم به أيضاً أن لا ضرر فيها إذا ما أعطيت بجرعات طبية حسب المقادير المقررة يكتب الفارما كويا (المادة الطبية) وهذا هو شأن كثير من العقاقير الطبية والأدوية المستعملة فى علاج الأمراض المختلفة سواء فى ذلك المحضرة محلياً أو المجهزة فى الخارج المعروفة باسم مستحضرات ومنها أنواع كثيرة شائعة الاستعمال بين الناس وإن كان البعض منها مما لا يجوز استعماله أو تعاطيه إلا بأمر من الطبيب نظراً لما له من خواص كيميائية قد تجعله مضرراً بالصحة فى بعض حالات خاصة أو لا يجوز الجمع بينهما أو بين مواد أخرى غير أنه مما لا جدال فيه أن هذه العقاقير ما دامت نسبة الجواهر السامة فيها لا تتجاوز الحد المقرر لتعاطيها بحسب قوانين الاقربا بين لا يمكن اعتبارها جواهر مضرّة بالصحة بالمعنى المقصود بالمادة ٢٣٦ عقوبات لأن تحضيرها وتركيبها لم يقصد به إلا العلاج والاستشفاء من الأمراض شأنها فى ذلك شأن باقى الأدوية والوصفات الطبية التى يراد منها رعاية الصحة ومكافحة المرض لا الإيذاء والضرر وهذه المستحضرات لا يغير من طبيعتها الدوائية نوع تحضيرها أو وسيلة تعاطيها سواء أ كانت عن طريق الفم أو حقناً تحت الجلد أو فى العضل أو فى الوريد فى حين أن الجواهر التى أشير إليها فى المادة آتفة الذكر هى الجواهر الضارة حسبما عرفها المشرع بصريح العبارة أى التى يقصد منها الضرر والإيذاء لا العلاج والاستشفاء وليس أقطع فى الدلالة على قصد الشارع من هذه الناحية من كونه قرن جريمة اعطاء الجواهر الضارة بجريمة الضرب والجرح العمد وجعلها فى مستوى واحد

من حيث المسؤولية والجزاء كما جعل سبق الاصرار ظرفا مشددا لكليهما وقد فرض في المادة ٢٣٦ عقوبات متفاوتة في الشدة تبعا لجسامة النتائج المترتبة على اعطاء مثل هذه الجواهر وتبعا لتوفر سبق الاصرار أو عدم توفره ولو لم يعقب تعاطيها الوفاة .

د وبما ان مثل المستحضرات الدوائية المشتملة على جواهر سامة بنسبة طبية لا تتعدى الخطر أو الضرر عادة مثل بعض المواد النباتية أو المنزلية الكاوية أو اثمار الحديقة المتداولة الاستعمال والتي لا تضر منها اصالة بكميات طفيفة كالشطة والخردل والفلفل وبعض البهارات ولاكتناقد تضر بالصحة ضررا بليغا إذا تجاوز تعاطيها الحد المعقول للتعاطي فمثل هذه المواد إذا ما قدمت لأي إنسان بمقادير معقولة لا تضر بالصحة عادة فلا يصح اعتبارها مراد ضارة بالمعنى المقصود في المادة ٢٣٦ عقوبات لمجرد كونها تضر بالصحة ضررا بليغا إذا أخذت بمقادير كبيرة وعلى ذلك لا يجوز مؤاخضة مقدمها بمقتضى النص المذكور إذا نتجت عنها الوفاة لاسبب وفرة مقدارها ولكن بسبب حساسية خاصة لدى تعاطيها وهذه المؤاخضة لا يكون لها محل إلا إذا ثبت أن مقدمها كان عالما بما سينجم عنها من ضرر .

د وبما انه يتضح مما تقدم أن اعتبار الأدوية الطبية والعقاقير المستعملة في شفاء الامراض وعلاجها مواد ضارة إنما هو يعبر عن قصد الشارع حتى ولو اشتملت على جواهر سامة مادامت نسبة هذه الجواهر في حدود الجرعات الطبية المعروفة والتي لا يترتب على تعاطيها عادة ضرر بالصحة خصوصا ما كان منها شائع الاستعمال ومتداول في العلاج بين الناس وبما لا ريب فيه أن النيوسلفرسان هو من

المستحضرات الطبية التي أحرزت شهرة علاجية غالية في شفاء مرض الزهري وانه من وسائل العلاج الشائعة الآن في مكافحة أعراض هذا الداء وأن تعاطيه بكميات طبية لا يترتب عليه بذاته أي ضرر فهو من هذه الناحية لا يعتبر مادة ضارة بالصحة بالمعنى الذي قصده الشارع حتى لو نتج عن تعاطيه في بعض الاحيان ضرر ببعض المرضى وفي ظروف معينة لأن ضرره في هذه الحالة لا يكون ناشئا عن طبيعته الدوائية في ذاتها بل ناشئا عن ظروف وحالات خاصة بالمرضى ومنها الحالة المعروفة اصطلاحا باسم الحساسية الدوائية والتي من مقتضاها تأثر صحة صاحب هذا الاستعداد بالعنصر الدوائي مهما كان مقداره طفيفا حتى ولو لم يكن مشتملا على جواهر سامة بل يكفي لحصول الضرر أن يكون مجرد مواد عضوية ليست بطبيعتها سامة أو ضارة بالصحة على الاطلاق .

د وبما انه يختص بالركن الثاني وهو علم المتهم بطبيعة المادة التي أعطاها للمجنى عليه بأنها من المواد التي تضر بالصحة على وجه العموم فإن هذا الركن مفتقر إلى إثبات حتى بفرض التسليم جدلا أن النيوسلفرسان معتبر بذاته مادة ضارة لأن المتهم لم يكن طبيبا ولا صيدليا بل مجرد تمولرجى ليس لديه من المؤهلات العلمية أو الفنية ما يجعل المحكمة تطمئن إلى افتراض علمه بطبيعة هذا الجوهر الضار خصوصا إذا روعي أنه يباع في جميع الصيدليات بغير حرج كما تبين من شهادة الدكتور عباس حلمي بالجلاسة وفي أنابيب مجهزة تجهيز أطيبا طبقا لأصول الفارماكوبيا كما أنه من المواد الشائعة الاستعمال في علاج الزهري أي الاستشفاء والعلاج للضرر والايذاء فعلم المتهم بضرر المادة التي يعطيها للمجنى عليه

شرط لازم لتوفر ركن العمد في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ عقوبات حيث المشرع قد وصف المواد التي تقدم للتعاطي بأنها ضارة ناظرا بذلك إلى طبيعتها ونتيجة تعاطيها التي يغلب فيها الضرر ولم يقصد المواد التي قد يجنى الضرر منها عن طريق الصدفة أو غير مقصود في الحالة الأولى يكون العلم بالضرر مفروضا من الطبيعة الضارة للمادة المقدمة للتعاطي وإنكار هذا العلم أو ادعاء الجهل بضرر المادة يلقي عبء إثبات ذلك على عاتق المتهم أما في الحالة الثانية فيجب أن يقدم الدليل على علم المتهم مقدما بالنتيجة الضارة المترتبة على تعاطي المادة ولا يصح افتراض هذا العلم بصدد الجواهر المحضرة تحضيراً طبياً والمستعملة في التداوى والعلاج مهما كان تركيبها ونوعها

وبما أنه بناء على ما تقدم تكون الجريمة حسب الاعتبار الأول وهو إعطائه المجنى عليه مواد ضارة عمدا نتجت عنها الوفاة قد فقدت ركنين من أهم أركانها وإذا لا محل لادانة المتهم على الوجه المتقدم

وبما أنه فيما يختص بالاعتبار الثاني وهو جعل المتهم مسؤولاً عن الوفاة كنتيجة لجرح أحدثه عمدا بالمجنى عليه حين وخزه إياه دفعتهين بأبرة الحقنة وهو ما ذهبت إليه المحكمة الجزئية في حكمها القاضي بعدم الاختصاص وأيدتها فيه محكمة ثاني درجة فان ترتيب الادانة على هذا الأساس يتطلب قيام العلاقة السببية بين الجرح المذكور ، إن صح أن يسمى جرحاً ، وبين الوفاة في حين أن هذه العلاقة معدومة إصالة كما هو واضح من التقارير الطبية ومن مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة ومن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة كانت نتيجة مباشرة للتسمم

بالزرنينخ الذي وصل إلى دم المريض عن طريق حقنه في الوريد ولا دخل لوخز الأبرة في ذاته أو عدم تعقيمها في الوفاة بتاتا وإذا لا محل كذلك لادانة المتهم على الوجه المذكور .

وبما أنه متى تقرر أن المتهم غير مسئول عن وفاة المجنى عليه كنتيجة لإعطائه مادة ضارة متعمدا أو كنتيجة لجرح أحدثه به عمدا كذلك فلم يبق لدى المحكمة إلا بحث هذه المسؤولية من ناحية ما عساه يكون قد ارتكبه المتهم من خطأ نشأت عنه الوفاة .

وبما أنه واضح من مراجعة التقارير الطبية ومن مناقشة الطبيب الشرعي على ما هو ثابت بمحضر الجلسة وورد ذكره مجملا بالوقائع آنفة الذكر أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة مباشرة للتسمم بالزرنينخ على أثر قيام المتهم بحقنه بالنيوسلفرسان وهو من المركبات الزرنينية وانفراده بإعطائه الحقنة المذكورة بغير إذن من الطبيب وبغير إشرافه أو مشورته في حين أن حالة المجنى عليه الصحية كانت بما تستدعي عناية خاصة بحيث لو تولى الطبيب علاجه لأمكنه تفادي ما تعرضت له حياته من خطر الوفاة باتخاذ الاحتياطات الطبية الواجب مراعاتها في مثل هذه الحالة والتي يتعذر على مثل المتهم القيام بها لتجرده من كل خبرة أو دراية من هذه الناحية وهو ما يجعل مسؤولية المتهم من حيث الإهمال وعدم الاحتياط والرعاية (أي عدم الخبرة الفنية) واضحة لا لبس فيها فضلا عن مخالفته بذلك قانونا مراولة مهنة الطب لأن إعطاء مثل هذه الحقنة يعتبر من صميم عمل الطبيب ومن خصائص فنه فلا يجوز لسواه مباشرتها وبناء على هذا يكون ما وقع من المتهم جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ٢٣٨ عقوبات والمادتين ١

من قانون العقوبات ١ و ١٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨

« ومن حيث انه نظرا لما تبينته المحكمة من أقوال الطبيب الشرعى من اجتماع عاملين لم يكونا فى حسابان المتهم تضافرا فى إحداث الوفاة وهما حالة المجنى عليه الخاصة وشدة تأثير احشائه الباطنية بمرض الزهري الذى تمكن منه حيث بلغ مرحلته الأخيرة وما بدأ على المجنى عليه من حساسية فجائية للتسمم بالزرنينخ دلت عليها سرعة ظهور أعراض التسمم عليه عقب الحقنة مباشرة ثم وفاته خلال فترة وجيزة فمن أجل ذلك ترى المحكمة أخذ المتهم بالرافة

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد المذكورة حكمت المحكمة حضوريا بمعاينة عزيز سيفين ابراهيم بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة شهور

(قضية النيابة ضد عزيز سيفين ابراهيم رقم ٧١٨ سنة ١٩٣٨ لك رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد نجيب سالم بك وكيل محكمه استئناف أسيوط ورياض قلته بك ومحمد فتحى بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ محمد على ديش وكيل النيابة)

و ١٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨ بشأن تعاطى مهنة الطب ولما كانت الجريمة ارتكبتا لغرض واحد وكتاهما مرتبطة إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئية فقد وجبت مؤاخذه المتهم على الجريمة الأشد منهما جزاء عملا بنص المادة ٣٢ / ٢ عقوبات .

« وبما انه بناء على ماتقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم عزيز سيفين ابراهيم فى مساء يوم ١٠ رجب سنة ١٣٥٧ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بالبلينا مركزها مديرية جرجا تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل عبد الرحيم على قاسم خطأ بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة وعدم احتياط وتحرز وعدم مراعاته واتباعه اللوائح بأن حقنه فى الوريد بذراعيه بمادة النيوسلفرسان دون أن يتخذ الاحتياطات الواجب مراعاتها فى مثل هذه الحالة وحالة كونه غير طبيب وغير مرخص له بمزاولة مهنة الطب فلنشأ عن ذلك تسمم المجنى عليه بالزرنينخ ثم وفاته وعقابه ينطبق على المواد ٢٣٨

قضاء المحاكم الكلية

ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى استحقاق رفعت بناء على تنفيذ حكم شرعى بالطريقة الادارية هر فى المواعيد العادية ولا يمكن تطبيق المادة ٣٠٠ مرافعات عليها لأن أحكامها الخاصة بميعاد الاستئناف لا تسرى على الأحكام الصادرة فى دعاوى الاستحقاق التى تكون قد رفعت فى أثناء دعوى نزاع الملكية أمام القضاء الأهلى لأمام سلطة إدارية

١٢١

محكمة شبين الكوم الابتدائية الأهلية

٢٣ مارس سنة ١٩٤٠

- ١ — استئناف . ميعاده . فى دعوى استحقاق . بناء على تنفيذ حكم شرعى . اداريا . الميعاد العادى
- ٢ — إعلان حكم . لحاكم البلدة أو شيخها . فى حالة عدم وجود الخصم أو خادمه أو أحد أقاربه . صحته
- ٣ — استئناف . ميعاده . طلب المرافعة . لا يقطع سريانه

المبادئ القانونية

(١) استقرت أحكام القضاء على أن

(٢) يعتبر صحيحا اعلان الحكم الذي يحصل في حالة توجه المحضر إلى محل الخصم ولعدم وجوده أو خادمه أو أحد من أقاربه سلم الصورة إلى حاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها طبقا للمادة السابعة مرافعات

(٣) طلب المعافاة الذي يقدم من المستأنف لا يقطع سريان مدة الاستئناف لأن ميعاده يسرى في حق الجميع سواء أكانوا بلغا أو قصرا أو محجورا عليهم ولا يستثنى منه إلا حالة وفاة المحكوم عليه طبقا للمادة ٣٥٨ مرافعات لأنها توقف فعلا ميعاد سريان الاستئناف

المحكوم:

« من حيث ان المستأنف عليها الأولى دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ويقول الحاضر عنها أن الحكم المستأنف هو عن دعوى استحقاق فرعية رفعت أثناء اجراءات نزاع الملكية أوقفت البيع فعلا وأن الحكم الصادر فيها أعلن للمستأنف بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٠ (وصحة الاعلان ٩ يناير سنة ١٩٤٠ كما يستفاد من الاطلاع على عريضة الاستئناف) وأن ميعاد الاستئناف طبقا للمادة ٦٠٠ من قانون المرافعات هو عشرة أيام

« وحيث ان أحكام المحاكم مطردة في أنه إذا اتخذت اجراءات نزاع ملكية بمعرفة السلطة الادارية تنفيذها لحكم شرعى ولم ترفع دعوى نزاع الملكية أمام المحاكم الأهلية فان الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق التي تكون قد رفعت في أثناء نظر اجراءات نزاع الملكية بالطريقة الادارية يجوز استئنافه في المواعيد العادية ولا يمكن تطبيق حكم المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات

لأن هذه المادة لا تنطبق أحكامها الخاصة بميعاد الاستئناف إلا على الأحكام الصادرة في دعاوى الاستحقاق التي تكون قد رفعت في أثناء دعوى نزاع الملكية أمام القضاء الأهلي لا أمام سلطة ادارية (راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ١٠/٦/١٩٣٧ المنشور في المجموعة الرسمية السنة التاسعة والثلاثين العدد الخامس الصحيفة ٢٨٠ وأحكام محكمة مصر الاستئناف بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وأسيوط الاستئناف بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ وأسيوط ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ ومصر ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وباقي الأحكام المشار إليها بمرجع القضاء بند ١٠٠٩٦ - ١٠١٠١ ص ٢٤٩٨ - ٤٤٩٩) إذ أن المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات وردت تحت عنوان « في دعوى الغير باستحقاق العقار » ضمن الفصل السادس الخاص بالتنفيذ ببيع العقار والاجراءات المتعلقة بنزع الملكية وظاهر أن غرض القانون هو الكلام على دعوى الاستحقاق التي ترفع أثناء اجراءات نزاع الملكية الواردة بقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية أما دعوى الاستحقاق التي ترفع أثناء اجراءات نزاع الملكية أمام جهات الادارة فانها تعتبر دعوى مستقلة وتسرى عليها القواعد المقررة كسائر الدعاوى وترى المحكمة أن نص المادة ٦٠٠ وهو الخاص بتقصير ميعاد الاستئناف هو نص استثنائي فلا يجوز التوسع في تفسيره في غير ماوضع من أجله « وحيث انه لا نزاع في أن الدعوى الحالية هي دعوى استحقاق عن عقارات متخذ ضدها اجراءات نزاع الملكية بمعرفة الادارة تنفيذها لحكم شرعى وينبئ على ذلك أن ميعاد استئناف الحكم الصادر برفض دعوى الاستحقاق في

القضية الحالية هو ٣٠ يوما من تاريخ اعلان هذا الحكم إلى المستأنف

د وحيث انه قد تبين من الاطلاع على اعلان الحكم المستأنف أن المستأنف أعلن في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ مخاطبا مع شيخ البلد لغيابه وغلق محله ولم يرفع المستأنف استئنافه إلا في ٩ يناير سنة ١٩٤٠ فيكون مضى أكثر من ٣٠ يوما ولا يلتفت إلى ما يدعيه المستأنف من أن الاعلان لم يصل ليده مطلقا ولم يعلم به بأي حال وأن الرجل مريض وملازم لداره باستمرار فلا معنى لأن يقال في الاعلان د لغيابه وغلق محله ، وترى المحكمة أن الاعلان في حالة توجه المحضر إلى محل الخصم وعدم وجوده وعدم وجود خادمه أو أحد من أقاربه يتم بتسليم الصورة إلى حاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها كما تقضى بذلك المادة السابعة من قانون المرافعات وكل ما على الحاكم أو شيخ البلد من الواجبات هو أن يكتب على الاصل علامة الاستسلام - وقد حكمت المحاكم المختلطة بأن محافظ المدينة الذي سلمت اليه صورة من الاعلان لعدم وجود صاحبه أو خادمه أو قريب له لا يكلف إلا بوضع علامة الاستسلام ولا يكلف بعمل التحريات للوصول إلى معرفة المعلن اليه (راجع كتاب أبو هيف بك في المرافعات جزء ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣) أما ما يقال من أن المستأنف مريض وملازم لداره باستمرار فهذا يدحضه ما تبين من الاطلاع على قضية المعافاة من أن المستأنف حضر بنفسه في جلساتها .

د وحيث ان القول من المستأنف بأن طلب المعافاة الذي حصل في الميعاد يقطع المدة ولا يبدأ سريان ميعاد الاستئناف إلا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تاريخ صدور قرار المعافاة بالقبول

لا يرتكز على سند من القانون إذ أن ميعاد الاستئناف يسرى على جميع الناس سواء أكانوا بلغا أو قصرا أو مجورا عليهم فلا يزداد لهم ولا يتساهل فيه بالنسبة لهم ولكن هناك حالة واحدة نص عليها القانون بالذات في المادة ٣٥٨ من قانون المرافعات وهي موت المحكوم عليه وهذه الحالة هي التي توقف ميعاد الاستئناف (راجع كتاب المرافعات لأبي هيف بك جزء ٢ ص ٩١٣) وقد جاء في أسباب حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٣٧/١١/٨ المجموعة الرسمية السنة التاسعة والثلاثون العدد الثاني ص ٧٦ وما تليها أن طلب الاعفاء المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا تأثير له على سريان المدة المحددة للطعن وأن القول بأن هذا الطلب يوقف سريان المدة لا أساس له

د وحيث انه مما يؤيد هذا الرأي أن قبول طلب المعافاة لم يخرج عن كونه قرارا وليس حكما حائزا لقوة الشيء المحكوم به ولا يمكن أن يكون ذا أثر رجعي كما ان الفقر أو الغنى ليس إلا أمرا عارضا قد يزول ما بين عشية وضحاها ولا يمكن أن يعتبر الفقر قوة قاهرة توقف سريان الاجراءات وتمنع من نفاذ التعميدات وإلا قلبت الأوضاع القانونية وليس الفقر بمانع للانسان البتة من أن يدبر أمره بقدر وسائله المستطاعة وقد جرى العمل على أن طالب المعافاة في حالة الاستئناف يسارع في دفع ربع الرسم حتى لا يفوت على نفسه المواعيد فاذا ما صدر لمصلحته قرار بالمعافاة من لجنة المساعدة القضائية استفاد من باقي الرسوم ولا أدل على كنه هذا القرار من وصف اللجنة التي أصدرته بلجنة المساعدة القضائية (قضية عيد سيد أحمد أبو سعده وحضر عنه الاستاذ محمد مصطفى موسى ضد السيدة هانم السيد الحفناوى وآخرين رقم ٥٧ سنة ١٩٤٠ س . رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد الله محمد بك رئيس المحكمة وأحمد حمدي وأحمد عرشي)

١٢٢

محكمة بنى سوييف الابتدائية الأهلية

٣٠ مارس سنة ١٩٤٠

١ - حراسة . القضاء المستعجل فيها . قضاء مؤقت .
جواز الرجوع اليها من جديد . أحواله

٢ - حراسة . بعد تنبيه نزع ملكية . والمدين منتفع
بالعقار . غير ملزم

المبادئ القانونية

(١) من المسلم به أن القضاء في الأمور المستعجلة . ومن بينها الحراسة هو قضاء مؤقت بطبيعته إذ لا يتناول أصل الحق . ويجوز تبعاً لذلك طرح النزاع من جديد أمام المحكمة المستعجلة إذا جددت مسائل جديدة على الوقائع المادية التي طرحت أولاً أمام المحكمة أو حصل تغيير أو تعديل في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني وذلك للوصول إلى حكم جديد مانع أو معدل للحكم الصادر في دعوى سابقة

(٢) ان وضع ثمرات العقار تحت الحراسة إذا كانت تحت يد المدين بمثابة استبدال حارس بحارس كنص المادة ٦٨٢ مرافعات فرنسي و٦٢٢ مرافعات مختلط ولا وجود لمثل هذا النص في القانون الأهلي . ووضع العقار تحت الحراسة يكون من قبيل الحجز على الثمرات وطرق الحجز على المنقولات مفصلة في القانون وليس من بينها الحراسة . وما لم تتخذ اجراءات خاصة بوضع الثمرات تحت أمر القضاء فانها تبقى للمدين ينتفع بها لأنها ملكه

المؤتم

وحيث انه عن الدفع الأول فانه وان كان

قد صدر حكم سابق في القضية رقم ٣٢٧ سنة ١٩٣٧ كلى بنى سوييف بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ قضى برفض دعوى الحراسة التي رفعتها الوزارة ضد المدعى عليهم إلا انه من الأمور المسلم بها قانوناً ان القضاء في الأمور المستعجلة (والحراسة من بينها) قضاء مؤقت بطبيعته لانه لا يتناول أصل الحق وانه تبعاً لذلك يجوز طرح النزاع مرة أخرى امام المحكمة المستعجلة اذا جددت مسائل جديدة على الوقائع المادية التي طرحت أولاً أمام المحكمة أو حصل تغيير أو تعديل في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني وذلك للوصول إلى حكم جديد مانع أو معدل للحكم الصادر في دعوى سابقة (يراجع في ذلك حكم قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية في ١٩ / ١١ / ١٩٣٤ المحاماة السنة ١٥ صفحة ٢٨٢ - كتاب قضاء الأمور المستعجلة الاستاذ محمد على رشدي صفحة ١٣١ والمراجع المشار اليها فيها)

وحيث انه يتبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ٣٢٧ سنة ١٩٣٧ وعلى الحكم الصادر فيها انه رفعت قبل رفع دعوى الاستحقاق الأولى وكذلك الثانية . وان حكمها صدر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ولم يكن مطروحاً أمام المحكمة ما اتخذ من المدينين من اجراءات تعطيل البيع ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث انه عن الامر الثالث وهو ما دفع به كل من المدعى عليهما الأول والثاني من أن هذه الدعوى جديدة بالرفض لعدم قيامها على سند من الوقائع أو القانون فان مبنى هذه الدعوى من القانون قائم على نص المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات الأهلية

وبين الاجراءات التي تتخذ بشأن ذلك وليس من بينها الحراسة وعلى ذلك فليس للدائنين إلا أن يحجزوا على المحصول حجزاً تنفيذياً أو على ثمنه تحت يد الغير . . وما لم تتخذ اجراءات خاصة لوضع الثمرات تحت أمر القضاء فانها تبقى للمدين يلتفتع بها لانها ملكه . (من هذا الرأي المرحوم أبو هيف بك في كتاب التنفيذ صفحة ٤٤٦ نبذة ٦٨٣) وتمشيا مع هذا المبدأ قضت بعض المحاكم بانه مادام القانون الاهلي ينص على وجوب الحراسة تطبيقاً للمادة ٥٤٥ مرافعات فانه يجب تطبيق القواعد العامة لدعوى الحراسة فاذا لم يكن هناك خطر محقق فلا محل للحكم بها (يراجع في ذلك حكم محكمة استئناف مصر المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ — مرجع القضاء بند ٩٨٨٧ . واستئناف مصر المؤرخ ١٧ / ١١ / ١٩٢٧ مرجع القضاء بند ٩٨٩١ واستئناف مصر المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٢٩ و ٣٥ / ١١ / ١٩٣٢ مرجع القضاء بندي ٩٨٩٢ و ٩٨٩٣)

وذهب الفريق الآخر من الفقهاء وتابعتهم بعض المحاكم فقالوا بعدم امكان تنفيذ حكم المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات إلا بتعيين حارس على العين المنزوع ملكيتها كي تبقى الثمار ملحقة بثمر العقار وأن هذا النوع من الحراسة نوع خاص الغرض منه تحقيق حكم القانون في حبس الثمار عن تصرف المدين وضمان الحق الذي تعلق للدائن به (ومن هذا الرأي الاستاذ محمد علي راتب في كتابه عن الامور المستعجلة صفحة ٤٣٧ وما بعدها . والاستاذ محمد علي رشدي في كتابه قضاء الامور المستعجلة صفحة ٢٩١ وما بعدها) يراجع في ذلك استئناف مصر المؤرخ ٢٧ / ١١ / ١٩٢٣ مرجع القضاء بند

التي قررت بانه بمجرد تسجيل تنبيه نزع الملكية يلحق ايراد العقار المنزوع ملكيته وثمراته به ويوزع مع الثمن على الدائنين المسجلين — ولقد نصت المادة ٦٢٢ من قانون المرافعات المختلط المقابلة لها على طريق تحقيق حكم القانون في الحاق الثمار بالعقار فنصت صراحة على أن مجرد تسجيل محضر الحجز العقاري (وهو مماثل في القانون الاهلي لتسجيل تنبيه نزع الملكية) يجعل العين المنزوع ملكيتها تحت حراسة المدين ويبيح للدائن نزع الملكية أو أى دائن غيره أن يطلب استبدال المدين المذكور بحارس غيره أى أن هذه المادة المختلطة قد نصت صراحة على الحراسة بعكس المادة ٥٤٥ مرافعات أهلى والتي وضعت بعد القانون المختلط فانها قصرت التعبير على مجرد الحاق الثمار بالعقار ولم تذكر شيئاً عن الحراسة ومن أجل هذا اختلفت آراء الباحثين من الفقهاء وتشعبت أحكام المحاكم في تفسير معنى الحاق الثمار بالعقار المنصوص عنه في المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات الاهلى فقال فريق بان ثمرات العقار اذا كانت تحت يد المدين الذى يستغل العقار فان وضعها تحت الحراسة يكون من قبيل استبدال حارس بآخر كما هو النص في المادة ٦٨٢ من القانون الفرنسى و٦٢٢ من القانون المختلط ولا وجود لهذا النص في القانون الاهلى الذى وضع بعد القانون المختلط ولو أراد الشارع الاهلى ذلك لنص عليه صراحة أما وانه لم ينص على ذلك مع قيام النص المختلط أمامه فهذا دليل على أنه أراد استبعاد هذا الاجراء . . أما اذا لم تكن ثمرات العقار محجوزة تحت يد المدين فان وضع العقار تحت الحراسة يكون من قبيل الحجز على الثمرات ولقد فصل القانون طرق الحجز على المنقولات

المحكمة

• من حيث أن المدعى عليه الأول (الراسى عليه المزداد) دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحاكم المختلطة وانضم الحاضر عن بنك مصر اليه في هذا الدفع وطلب المدعى رفضه وقدم كل من المدعى عليه الأول والمدعى مذكرة يؤيد فيها وجهة نظره • ومن حيث أنه لا نزاع في أن حكم مرسى المزداد صدر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة في ١٢ مارس سنة ١٩٣٨ وصورة هذا الحكم وترجمته مقدمتان بحافظة المدعى عليه الأول رقم ٨ دوسيه

• ومن حيث أنه ثابت من صورة الحكم الرسمية المقدمة من بنك مصر تحت نمرة ٤ بالحافظة رقم ٨ دوسيه أن المرحوم يوسف بك رفعت رفع في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ دعوى أمام محكمة مصر المختلطة ضد بنك مصر وعبيد اسكندر عبيد باستحقاقه هو وأولاده القصر الـ ٥ س و ٢١ ط و ١٧ ف التي حجز عليها البنك قائلاً أنها آلت اليهم عن المرحومة زوجته السيدة فورتنيه اسكندر عبيد التي ورثتها عن أمها الست عفة بساده عبيد فقضت المحكمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ برفض الدعوى بعد أن بحثت مستندات الطرفين وانتهت إلى أن المدين المحجوز عليه ما زال مالكا للقدر الذي ينزع منه

• ومن حيث أن الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ (بناء على اتفاق مونترو) تنص على أنه • يجوز للمحاكم الأهلية في دعوى مرفوعة أمامها تعتبر تبعية لدعوى أصلية سبق رفعها أمام المحاكم المختلطة أن تكلف الخصوم برفع الدعوى التبعية إلى المحاكم المختلطة إذا رأت

٩٨٨٥ وبنى سوييف السكية المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بند ٩٨٨٥ واستئناف مصر ٤ مايو سنة ١٩٣٥ بند ٩٨٨٩)

• وحيث أن هذه المحكمة ترى من ظروف هذه الدعوى الأخذ بالرأى الأول لرعاية الأسانيد التي ارتكن عليها والسابق شرحها ولما فيه من التمشى مع روح التشريع ولأن في الأخذ بالرأى الثانى اعينات للمدين وحرمان له من إدارة أمواله بنفسه في حين أن له من ماله ما يفي لسداد ديون دائنيه .

(نظية وزارة الارقاف بصفتها ضد أحد بك السيد وآخرين رقم ٥٤ سنة ١٩٤٠ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين فهمى بك رئيس المحكمة وأحمد عبد اللطيف ومحمد زكى شرف)

١٢٣

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

٢٧ أبريل سنة ١٩٤٠

اختصاص المحاكم الأهلية • في دعوى استحقاق تبعية •
لدعوى مرسى مزاد أمام المحاكم المختلطة • جوازى • متى
تحكم بعدم الاختصاص
المبدأ القانونى

طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ (بناء على اتفاق مونترو) يكون أمر اختصاص المحاكم الأهلية في دعوى استحقاق عن عقار رسى مزاده أمام المحاكم المختلطة جوازياً باعتبار أنها دعوى تبعية لدعوى أصلية كانت مرفوعة من قبل أمام هذه المحاكم . وللمحكمة الأهلية بصفة خاصة أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى التبعية إذا ظهر لها أنه سبق رفعت دعوى مماثلة وفي ذات النزاع أمام المحاكم المذكورة

وجوب ذلك لمصلحة العدالة ، والنص
الفرنسي هو :

“Les Tribunaux nationaux peuvent, s'ils estiment devoir le faire dans l'intérêt de la justice, renvoyer les parties se pourvoir devant les Tribunaux mixtes, lorsque l'action introduite devant eux se présente comme une action accessoire à une action principale déjà introduite devant le Tribunaux mixtes)

ومن حيث انه لا نزاع في أن الدعوى التبعية التي يقصدها الشارع هي غير الدعوى الفرعية la demande incidente المعروفة في فقه المرافعات ولتفهم المراد بالدعوى التبعية يجب الرجوع إلى ما كان معمولاً به في القضاء المختلط قبل اتفاق مونترال لأن ذلك هو الأساس الذي قام عليه النص الجديد (انظر تصريح سعادة عبد الحميد بدوي باشا بالصحيفة ٨٠ من مجموعة وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات) وقد كان هذا القضاء يذهب إلى اختصاصه بكل ما يتعلق بموضوع يدخل في ولايته ومن ذلك الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة منه أيا كانت جنسيات أصحاب الشأن وأيا كان نوع التنفيذ والأسباب التي تبني عليها المنازعة وتطبيقاً لهذا المبدأ حكم باختصاصه بدعوى استحقاق العقار الذي رسا مزاده في المحكمة المختلطة بصرف النظر عن جنسية الخصوم (حكم الاستئناف المختلط في ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ ومنشور بمجلة التشريع والقضاء سنة ٤٠ صحيفة ١٦٥ وملخص بالجدول العشري الرابع بالفقرة ٢٥٦٧) أما القضاء الأهلي فكان يرى أنه إذا كان الخصوم في مثل هذه الحالة وطنيين كان الاختصاص مشتركاً بين القضائين الأهلي والمختلط (أنظر حكم محكمة النقض والابواب الصادر في ٢٤ مايو سنة

١٩٣٤ والمنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٣٤ رقم ١٥٨ صحيفة ٣٩٩)

ومن حيث ان القضاء المختلط مازال يرى بناء على نص المبدأ حتى بعد اتفاق مونترال أنه مختص بدعوى استرداد الحيازة التي يرفعها وطني وضع يده على عقار بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر من المحكمة المختلطة على وطني آخر اغتصبه منه ويقول ان هذا الاختصاص يتفق مع المادتين ٢٦ و ٢٧ من لائحة التنظيم القضائي المختلط الجديدة (أنظر حكم الاستئناف المختلط الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ومنشور بمجلة التشريع والقضاء سنة ٥٠ صحيفة ٣٦ وملخص بالجدول العشري - الخامس في باب الاختصاص المختلط la juridiction mixte رقم ٢٦٢٠ وقد جاء بأسباب هذا الحكم ان ذلك المبدأ تملية الضرورة القاضية بتجنب إمكان ابطال المحاكم الأهلية لأنار حكم نهائي بمرسى المزاد صادر من المحاكم المختلطة - أما المادة ٢٧ التي أشار إليها الحكم فهي مطابقة للفقرة الرابعة من المادة ١٥ الجديدة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية مع إبدال لفظ الأهلية بالمختلطة ، وهذا بذاك

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم أن الدعوى الحالية ان هي - في عرف اتفاق مونترال - إلا دعوى تبعية بالنسبة إلى قضية البيع التي كانت منظورة أمام محكمة مصر المختلطة وصدر فيها حكم مرسى المزاد على المدعى عليه الأول في ١٢ مارس سنة ١٩٣٨ . (أنظر أيضاً بحثاً مطولاً في هذا الموضوع للدكتور محمد حامد فهمي أستاذ المرافعات بكلية الحقوق بمجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة صحيفة ٩٠٩٣ وما بعدها ولا سيما الصحف من ١١٢٦ إلى ١١٣٦)
ومن حيث انه متى تقرر ذلك وجب النظر

فما إذا كانت هذه المحكمة تقضى أو لا تقضى بعدم اختصاصها فقد جعلت الفقرة الرابعة من المادة ١٥ الجديدة هذا الأمر جوازيا لها تحكم فيه مسترشدة بمصلحة العدالة وحدها .

ومن حيث انه إزاء الدعوى الأخرى التي رفعها المرحوم يوسف بك رفعت . عن نفسه وأولاده أمام محكمة مصر المختلطة باستحقاقهم أطيانا تشمل القدر المتنازع عليه الآن على اعتبار أنها متروكة لهم عن المرحومة السيدة فورتنييه أخت محجور المدعى وقضاء تلك المحكمة فيها بالرفض بعد فحص مستندات التملك ترى هذه المحكمة أن من مصلحة العدالة ترك هذه القضية لمحكمة مصر المختلطة لتفصل فيها .

ومن حيث ان الحكم في مثل هذه الحالة لا يكون بنقل القضية إلى المحكمة المختلطة بحالتها التي هي عليها وإنما يكون باخراج القضية من اختصاص هذه المحكمة وتكليف المدعى بتجديدها أمام المحكمة المختلطة إذا شاء (أنظر مقال الدكتور محمد حامد فهمي الذي تقدمت الإشارة إليه بالصحيفة ١١٢٩)

(قضية فيليبس أن ساويرس بصفته قيدا وحضر عنه الاستاذان نجيب سليمان ومحمود حسن ضد عبد الفتاح أفندي احمد وشاحي وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ خليل عمون وعن الثاني الاستاذ حامد عبد القادر رقم ٢٤٩ سنة ١٩٣٩ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد بك عزى وكيل المحكمة واحمد حمدي خالد وكامل لطف الله)

١٢٢

محكمة المنيا الابتدائية

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

١ — جريمة النصب . أركانها . ركنها قصد سلب ثروة الغير والاضرار بالجنى عليه
٢ — دائن . اقتضاء دينه بالاحتياال . لا يعتبر سلبا لثروة مدينه وبالتالي لا نصب

٤ — غش المأكول والمشروب . المنصوص عليه في المادة ٣٤٧ ع تعريفه . تقديم اللبن بدلا من اللبن للمشتري لا يعد غشا منطبقا عليها

المبادئ القانونية

١ — لا بدلتطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات من أن يقتصر فعل الاستيلاء على مال الغير بركنين جوهرين أحدهما أن يقصد المتهم سلب ثروة الغير والثاني أن يكون ذلك اضرارا بالمجنى عليه كأن يقع عليه ضرر فعلي أو أن يحتمل وقوع ضرر

٢ — ان الاحتيال الذي يبغي المتهم من ورائه اقتضاء دينه من المدين لا يسوغ تصويره بأنه فعل أريد به سلب ثروة الغير وذلك لأن للمتهم حقا قانونيا في استيفاء دينه من جميع أموال مدينه طبقا لنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٥ من القانون المدني ولو أن حقه متعلق بهذه الأموال *jus ad rem* وليس له حق في ذاتها *jus in re* ولو أن وفاء الدين يشوبه الغش من الوجهة المدنية إلا أن هذا جميعه لا أثر له على وجوب توافر الركن الذي يستلزمه نص المادة ٣٣٦ ع وهو قصد سلب ثروة الغير وليس المقام مقام المطالبة باستحقاق الدائن في المال عينا أو البحث في بطلان الوفاء من الوجهة المدنية

٣ — لا يتوفر ركن الاضرار بالمدين الذي يتحايل الدائن عليه فيقتضى دينه إذا كان الدين مستحق الأداء وليس معلقا على شرط ولا مضافا إلى أجل لأنه إذا كان السداد واجبا فلا يسوغ القول بأن المدين قد لحق به ضرر فعلي أو محتمل اللهم إلا إذا اعتبر القضاء على بماطلته ومنع اغتيال حق دائنه ضررا

٤ - ان غش المشروبات والمأكولات المنصوص عليه في المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات هو عبارة عن مزجها أو خلطها بمادة أخرى أو نزع بعض المواد منها أو استعمال أية وسيلة أخرى لخدع المشتري مع الاحتفاظ بقدر المستطاع بالشكل أو اللون العادي لصفة المأكول والمشروب . ويخرج من هذا تقديم نوع مختلف جوهرًا ولونًا وشكلًا بدلًا من آخر فإذا أرسل للمشتري لبن بدلًا من سمن فلا ينطبق هذا الفعل على المادة ٣٤٧ ع إذ يشترط لتوفرها أن يسعى البائع في تقليد شكل الصنف المتفق على بيعه حتى يوقع المشتري في أحبولة الممكنة

وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل في أن المتهم يداين المجنى عليه بدين مقداره ٦٥٠ قرشا وهو باقى حساب جار بينهما عن معاملة في السمن وأنه في يوم الحادثة طلب المجنى عليه من المتهم أن يشحن ست صفايح من السمن إلى عميل له بأسيوط فطالب المتهم من المجنى عليه أن يسدد إليه دينه فقبل المجنى عليه ذلك على شرط أن يشحن المتهم السمن إلى عميله ثم عمد المتهم إلى شحن ست صفايح من شرش اللبن وأحضر بوليصة الشحن إلى المجنى عليه موهما إياه أنه شحن سمنًا فسلبه المجنى عليه عندئذ مبلغ ال ٦٥٠ قرشا وهو المبلغ الذي في ذمته واعترف المتهم بهذه الوقائع ودافع أنه إنما فعل ما نسب إليه ليتوصل إلى سداد دينه وحيث ان النيابة العمومية وصفت هذا الفعل بأنه نصب منطبق على المادة ٣٣٣ ع وطلبت أيضا أمام محكمة أول درجة من باب الاحتياط اعتبار الحادثة غش المشتري في نوع المأكولات

طبقا للمادة ٣٤٧ ع وقضت محكمة أول درجة بأن الفعل المسند إلى المتهم لا يعد نصبا بل يعتبر غشا منطبقا على المادة ٣٤٧ ع وحكمت بتفريم المتهم ٢٠٠ قرش فاستأنفت النيابة هذا الحكم وجاء بأسباب الاستئناف أنه لا يمكن بأي حال اعتبار الحادثة غشا بل هي نصب وطلبت الغاء الحكم المستأنف

وحيث انه يخلص من نص المادة ٣٣٧ ع انه لا بد لوقوع جريمة النصب أن يترن فعل الاستيلاء على مال الغير بركنين جوهرين أحدهما أن يقصد المتهم سلب ثروة الغير والثاني أن يكون ذلك اضرارا بالمجنى عليه كأن يقع عليه ضرر فعلي أو أن يحتمل وقوع ضرر (انظر جارسون شرح المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وكتاب احمد بك أمين، صفحة ٧٥٠ وما بعدها) في وجوب توفر هذين الركنين

وحيث ان قصد سلب ثروة الغير لا يقع إلا إذا عقد المتهم النية على الاستيلاء على مال لا يملكه أو مال ليس له أى حق قانوني يتعلق به وبعبارة أخرى إذا حملت نفسية المتهم يبدو أنه رجل يدفعه الطمع المحض إلى اغتيال مالا يحل له وبتجريد غيره من ثروته

وحيث ان الفعل الذي يبغى المتهم من وراءه سداد دينه لا يسوغ تصويره بأنه فعل أريد به سلب ثروة الغير لأن للمتهم حقا قانونيا في استيفاء دينه من جميع أموال مدينه (انظر المادتين ٥٥٤ و ٥٥٥ من القانون المدني) ولو أنه ليس للدائن الحق في ذات المال المملوك لمدينه jus in re إنما له حق يتعلق بهذا المال jus ad rem وهذا الحق يخرج من دائرة المجرمين الذين ينصبون الحبايل لا ابتلاع ثروة الغير بدون وجه حق وحيث ان الشارع لم ينص عينا على وجوب

توفر قصد سلب ثروة الغير حتى تتوافر جريمة النصب بل ان هذا النص ورد عن حكمة تشريع ظاهرة وهي أن يقيم القاضى فاصلا ببيكولوجيا بين المتهم الذى يرسب الاجرام فى قرارة نفسه والذى يبذل كل مجهود للتحايل على المجنى عليه ليجرده من كل ماله أو بعضه والرجل الذى لا يبنى اقتناص مال غيره ولا سلب ثروته ولهذا قد عنى الشارع المصرى بذلك بصريح العبارة إذ نص فى المادة ٣٣٦ ع على وجوب أن يتوفر لدى المتهم الحافز على ارتكاب الجريمة وهو سلب ثروة الغير ولا ينطبق هذا على الدائن الذى جل مراده أن يفوز بوفاء دينه من مدين مما طل يريد سلب ثروته هو وذلك بعدم الوفاء أو تهريب ماله . وحيث ان تعريف الثروة من الناحية القانونية الاقتصادية ينحصر فى أنها عبارة عن صافي الفرق بين ما للرجل وما عليه فالديون التى فى ذمته يجب أن تستبعد منها وما تبقى بعد ذلك يكون الثروة الحقيقية وتفرعا على هذا يمكن القول ولو نظريا بأن الدائن الذى حصل على دينه من مدينه لا يعد سالبا لجزء من ثروته لأن الثروة لا تقوم إلا بعد استئزال ذلك الدين

وحيث انه بالنسبة إلى ركن الاضرار بالمجنى عليه فانه لا يمكن القول بوقوع أى ضرر بالمدين إذا كان الدين مستحق الاداء حتما وليس معلقا على شرط ولا مضافا إلى أجل فاذا كان السداد واجبا فلا يسوغ القول أن المتهم قد لحق به ضرر فعلى أو محتمل اللهم إلا إذا اعتبر القضاء على مماطلته ومنع اغتيال حق دائنه ضررا (انظر جرسون تعليقاته على المادة ٤٠٥ ص ١١٣) وحيث ان بعض المحاكم والفقهاء فى فرنسا ذهبوا مذهباً مخالفاً متعللين بأن حق الدائن يتعلق بذمة المدين وليس قائما على المال ذاته الذى استولي

عليه وان الوفاء الذى حصل عليه الدائن يشوبه الغش والتدليس (انظر جارسون تعليق على المادة ٤٠٥ ص ١١٣ وأحمد بك أمين ص ٧٤٦) . وحيث ان المحكمة لاتأخذ بهذه الحجة إذ يدحضها أن المقام ليس مقام المطالبة المدنية باستحقاق الدائن فى المال عيناً أو البحث فى بطلان الوفاء من الوجهة القانونية المدنية بل يجب أن يكون البحث مقصورا على توافر أركان جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ ع عقوبات وسواء أكان وفاء الدين صحيحا أو مشوبا بالغش وسواء أياضاً أن يكون للدائن حق فى ذمة مدينه أو فى ذات ماله فان هذا جميعه لا يقدم ولا يؤخر فى وجوب توافر الركن الذى يستلزمه نص المادة ٣٣٦ ع وعماده أن ما يرمى اليه المتهم هو سلب ثروة غيره أما إذا ثبت أنه انما أراد اقتضاء حقه وأن يمنع مدينه من اغتيال حقوقه فينبغى عندئذ توافر هذا الركن بالرغم من قيام الشوائب المدنية (انظر حكم محكمة النقض الصادر فى ١٩٢٣/٦/٢٢ والمشار اليه فى كتاب أحمد بك أمين فى هاش ص ٧٥٢)

وحيث ان محكمة أول درجة ذهبت إلى اعتبار هذا الفعل غشا لصنف من أصناف المأكولات فتطبق عليه المادة ٣٣٧ ع

وحيث انه يؤخذ من وقائع الدعوى أن المتهم أرسل الى المشتري لبناً بدلا من السمن ولا يخفى أن اللبن يختلف عن السمن لونا وشكلا وطبيعة والفارق بينهما ظاهر للعيان

وحيث ان غش المأكولات والمشروبات falsification هو عبارة عن مزجها أو خلطها بمادة أخرى أو نزع بعض المواد الثمينة منها أو استعمال أية وسيلة أخرى من شأنها خدع المشتري مع الاحتفاظ بقدر المستطاع بالشكل أو اللون العادى لصنف المأكول أو المشروب ويخرج من هذا تقديم نوع يختلف جوهرها

ولونا وشكلا بدلا من آخر كأن يقدم خبز مثلا بدلا من صابون فلا يمكن القول بأن هناك غشا بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٣٤٧ ع إذ لا تخفى الحقيقة على أحد ومثل هذا مثل ما جرى عليه الاجماع في جريمة التزييف التي عمادها الغش والخداع من أنه لا يعد التقليد تغيير الحقيقة في الكتابة إذا كان البعد عن الحقيقة شاسعا وظاهرا جليا ويسكشفه مجرد النظر بدون عناء وقياسا على هذا لا يسوغ القول بغش المشتري إذا قدم البائع إليه صنفا بدلا من آخر إلا إذا البسه شكل ذلك الصنف ولونه ورائحته بحيث يجوز أن تنطلي عليه الحيلة

«وحيث ان تعريف غش الماكول والمشروب المجمع عليه فقها وقضاء هو ما يأتي

Le melange ou l'addition à un produit d'une substance étrangère à sa composition normale ou la soustraction d'éléments constitutifs de ce produit ou la substitution d'éléments étrangers à ceux qu'il comprend.

(انظر كتاب غش الماكولات والمشروبات لسيسنى ورو ص ٨٦ بند ٨٣٩ - انظر حكم محكمة النقض الصادر في ٢٠/١/٩٠٠ والمنشور في دالوز دورى ٩٠٠ جزء أول ص ٢٧ وحكمها الصادر في ٢٤/٥/١٩٠١ والمنشور في دالوز الدورى ٩٠٢ جزء أول صحيفة ٤٣٦ انظر جارو شرح قانون العقوبات جزء ٥ بند ٤١٥)

«وحيث ان محكمة باريس أصدرت في

٧ يناير سنة ١٩٠١ حكمها المنشور في جازيت المحاكم ٩٠٤ جزء أول ص ٤٧٠ والذي جاء فيه بأن غش الماكول والمشروب لا يقع إلا بوجود الصنف الحقيقي مضافا اليه بعض المواد الأخرى أو منزوعا منه بعض مواده الأصلية أو مستبدلا منه عنصرا بآخر ولكن محكمة النقض الفرنسية ذهبت إلى أبعد من هذا وقالت في حكمها الصادر في ٢٥/٧/١٩٠١ المنشور في جازيت المحاكم سنة ١٩٠١ جزء أول ص ٢٩٠ ان الغش في الماكول قد يقع أيضا حتى ولو لم يكن صنف الماكول المبيع مشتملا على أى عنصر من عناصره طالما أن البائع اتقن تقليد شكله الظاهري واستطاع خداع المشتري ووردت العبارة الآتية في هذا الحكم يؤخذ منها أنه لا بد من تقليد ما يوقع المشتري في أحبولة البائع .

“La falsification suppose l'existence d'une denrée, mais c'est en ce sens que la denrée vraie est prise comme type, comme élément de comparaison,”

(انظر جارو جزء ٥ ص ٤٨٨ بند ٤١٥)
«وحيث انه لما تقدم لا يمكن القول أن بيع اللبن بدل السمن يعد غشا منطبقا على المادة ٣٤٧ ع ولهذا ينبغي إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة اليه

(قضية النيابة ضد مصطفى عبد النبي مردوق رقم ٢٥٣٠ سنة ١٩٤٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خير الابوتيجي بك رئيس المحكمة وأحمد كامل ومحمد فوزى)

القضاء التجاري

١٢٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

الدائرة التجارية

٢١ ابريل سنة ١٩٤٠

افلاس . شرطه . الاحتراف بالتجارة . القيام بعملية

تجارية واحدة . غير كاف

المبدأ القانوني

لا يكفي لاشهار إفلاس شخص أن يقوم بعملية تجارية واحدة بل يجب أن يثبت أنه يحترف التجارة

(قضية عبد العزيز افندى اسماعيل ضد رياض افندى ديمتري وآخرين رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٠ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد كامل أمين ملش ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

١٢٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

الدائرة التجارية

٢١ ابريل سنة ١٩٤٠

١ — عقود الاذعان . ماهيتها . عقود مطبوعة .

كتابة شرط مخالف لشروطها المطبوعة . تغليب الشرط المكتوب .

٢ — التزام . تفسيره . ذلك فيه . يجب أن يكون لمصلحة المدين

٣ — اختصاص المحاكم المختلطة . النص عليه في اتفاقات الوطنيين . بطلانه

المبادئ القانونية

١ — المقصود بعقود الاذعان Contrat

d'adhésion العقود التي يملئ فيها أحد المتعاقدين

على الآخر شروطه كعقود التأمين البحري والبري وعقود توريد المياه والنور الى المستهلكين وهذه العقود لم تخرج عن كونها عقودا مطبوعة تضمنت شروطا متشابهة وضعت لجميع العملاء . فاذا وردت في تلك العقود شروط جديدة مكتوبة باليد تناقض الشروط المكتوبة فإن الشروط المكتوبة تغلب على الشروط المطبوعة إذا وجد أنها أكثر انطباقا على نية المتعاقدين .

٢ — في حالة الشك في تفسير الالتزام يجب تفسير الشك في مصلحة المدين

٣ — ليست هناك أية قيمة لاشتراط المتعاقدين الوطنيين في اتفاقاتهم اختصاص المحاكم المختلطة ويجب القضاء ببطلانها لأن هذه المحاكم شاذة ولأن قواعد الاختصاص من النظام العام . وقد كان ذلك شأن القضاء المختلط قبل معاهدة منترو . فقد كان يقضى باطراد بعدم مشروعية الاتفاقات التي تجعل المحاكم الوطنية مختصة بنظر الدعاوى التي يكون فيها عنصر أجنبي .

المحكمة

د من حيث ان المدعى يطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٦٠٥ مليمات و٧٧٣ جنيتها مع المصاريف والنفاذ واستند إلى عقد مؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ وإلى بيانات (فواتير)

المدعى عليه عن استلامها بواسطة السماسرة بدير وشركاه يوم ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ الساعة ١١ صباحا بمخزن شركة معاصر الزيوت الأدلية بشارع توفيق رقم ١٧ ولذا فهو يذبح على المدعى عليه بحضور البيع المذكور مع الزامه بكافة المصاريف وقد حصل البيع فعلا في التاريخ المحدد ولم يحضر المدعى عليه رغم تكليفه بالحضور وبلغ ثمن الزيوت المبيعة ٤٥٠ مليما و ١٣٦٣ جنيتها أى بفرق ٢٨٥ مليما و ٥٠٥٠ جنيتها من السعر الذى تعاقد المدعى عليه على أساسه - وبعد ذلك تنازل المدعى عن العقد وموضوع هذه الدعوى إلى أحد الأجانب ورفع الدعوى باسمه أمام المحكمة المختلطة لحكم فيها بعدم الاختصاص ولذا فالت المدعى يطالب أيضا المدعى عليه بمصاريف التقاضى أمام المحكمة المختلطة لأنه كان مشترطا في العقد اختصاص القضاء المختلط ثم استرد المدعى الحوالة من الاجنبى ورفع هذه الدعوى .

« وحيث ان المدعى عليه يدفع هذه الدعوى بأنه بتاريخ ٢٠ ماي سنة ١٩٣٧ طلب ٥٠٠ صفيحة فأرسل له المدعى ١٥٠ صفيحة فاضطر المدعى عليه أن يرسل اليه كتابا يخبره أن تجزئة الطلب مخالفة صريحة للتعاقد وطلب اليه اعتبار العقد لاغيا فرد عليه المدعى بكتاب تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧ يخبره فيه بأن جميع مطالبه موجود بمخازن المدعى وانه مستعد لتسليمها حالا عند دفع قيمتها فرد عليه المدعى عليه بانذار رسمى على يد محضر في ٢ يونيه سنة ١٩٣٧ قال فيه : (١) أن المدعى تأخر في توريد البضائع المطلوبة (٢) أن المدعى أمام هذا العجز طلب أن يكون التسليم للبضائع في محله مع ان الشرط ان التسليم يكون في محل المشتري (٣) ان المدعى طلب الدفع

تجارية بتاريخ مختلفة وتوقيع المدعى عليه بمقتضاها اشترى المدعى عليه من معاصر الزيوت الأهلية ادارة المدعى كميات من الزيت تقارب العشرة الاف صفيحة وتعهد بمقتضى الاتفاقات المشار اليها باستلام الزيت المبيع في مواعيده والقيام بدفع ثمنه طبقا للشروط الواردة في العقد - غير ان المدعى عليه استلم بعض صفائح الزيت وامتنع عن استلام الباقي وأرسل المدعى عليه بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٣٧ إخطارا الى المدعى بعدم رغبته في تنفيذ العقد والطلبات المحررة منه بحجة تأخير المدعى في التسليم فرد عليه المدعى بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٣٧ أى بعد كتابته بيومين باستعداده بتنفيذ مطلوبه فورا وبتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٣٧ أنذر المدعى المدعى عليه على يد محضر مختلط يلغى فيه التعاقد المحرر بينهما بخصوص تلك المستندات فرد المدعى على هذا الانذار بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٣٧ بأن باقى مطلوب المدعى عليه حسب ما هو مدون بعقود البيع موجودة تحت تصرفه وانه إذا لم يقم في غضون ثمانية أيام من تاريخه بسحب باقى الصفائح في مقابل دفع الثمن المتفق عليه فالمدعى يحفظ لنفسه جميع الحقوق المترتبة على تلك التعهدات ولما لم يحرك المدعى عليه ساكنا مرة أخرى اضطر المدعى الى اعلانه بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٧ للحضور أمام القضاء المستعجل بمحكمة مصر المختلطة ليرسم الحكم بالتصريح للمدعى ببيع كمية الزيت البالغ قدرها ٦٢٣٣ صفيحة وخصم ثمن المبيع من المتفق عليه وتعيين خبير لاجراء هذه العملية ثم شطبت ولجأ المدعى الى تنفيذ شروط التعاقد الذى يبيع له تكليف أحسن السماسرة الاختصاصيين باجراء عملية البيع وعلى ذلك أنذر المدعى المدعى عليه بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٧ أنه سيبيع كمية الزيت التي تأخر

وقد جرى القضاء في فرنسا وفي مصر على تغليب الشروط المكتوبة على الشروط المطبوعة اذا وجد أنها أكثر انطباقاً على نية المتعاقدين

"Colin & Capitant, Droit Français Tome II P. 156. G. Repert, Droit Français Tome II. no. 1448

(واستئناف مختلط ١٣ ابريل سنة ١٩٢٦

الوارد بالمجموعة س ٤ ص ٢٩٥)

وقد جاء بحكم محكمة الاسكندرية التجارية المختلطة الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ والوارد بهجائز المحاكم المختلطة س ٦ ص ٢٢ رقم ٥٤ بصدد العقود المطبوعة ما يأتي :-

"Il est loisible aux parties contractantes de s'écarter des usages établis en convenant des clauses qu'elles trouvent le mieux conformes à leurs intérêts; mais pour qu'on puisse admettre qu'une clause manuscrite insérée dans un contrat entraîne dérogation à une autre clause imprimée dans le texte il faut que les deux clauses soient d'une incompatibilité manifeste ou judicieusement présumée," (Tribunal mixte Alexandrie, Gaz, VI. p. 22 Nov 1915)

وحيث أن في مطالبة المدعى للمدعى عليه باستلام باقي الصفائح في مخازن المدعى ومقابل دفع الثمن حالا فيه مخالفة صريحة لما اتفق عليه المتعاقدان في الشروط المكتوبة باليد في عقد ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ الذي هو أساس هذه الدعوى ولا محل لمجاراة المدعى في ادعائه بأن البند السابع من العقد المذكور ينص في بعض فقراته على أن المعاصر تحتفظ في كل وقت من الاوقات بحق طلب قيمة البضاعة نقدا عند تسليمها وأنه لا يجوز للمشتري أن يرفض البضاعة في أي حال من الأحوال أو أن يتركها بدون استلام لان هذا البند فضلا عن تناقضه

فورا مع ان المتفق عليه أن يكون الدفع بعدستين يوما من تاريخ التسليم (٤) انه بناء على مخالفة العقد والاخلال بالالتزامات والشروط الجديدة المستحيلة اعتبر العقد مفسوخا طبقا للقانون .

وحيث انه بالرجوع الى العقد المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ يتبين أنه عقد مطبوع لجميع العملاء وفيه شروط مطبوعة للجمهور غير ان طرفي الخصومة كتبوا باليد شروطا أخرى وقد جاء بالبند الرابع - محل الاستلام - محل المشتري (بخط اليد) بالبند السادس - كيفية الدفع - بكمبيالات - ستون يوما من تاريخ استلام كل جزء من البضاعة (بخط اليد) ولما كان هذان الشرطان المكتوبان بخط اليد في عقد مطبوع هما مدار هذه القضية وفيهما فصل الخطاب فيتمين البحث في ماهية هذا العقد المطبوع ومدى أثر الشروط التي أضيفت كتابة باليد على العقد المطبوع .

وحيث أن العقد المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ وإن كان لا يرتفع الى مرتبة عقود الاذعان Contrats d'adhésion لأن هذه التسمية مقصود بها العقود التي يملأ فيها أحد المتعاقدين على الآخر شروطه كعقود التأمين البحري والبري وعقود توريد المياه والنور إلى المستهلكين إلا ان هذا العقد لم يخرج عن كونه عقدا مطبوعا جاءت فيه شروط واحدة وضعت لجميع عملاء المدعى فاذا جاء فيها شرط جديد مكتوب باليد فمعنى ذلك أن العقد المطبوع كان محل أخذ ورد من الطرفين وأنت المتعاقدين أرادوا بالشروط الجديدة المكتوبة باليد نسخ الشروط المطبوعة خصوصا اذا كان هناك تناقض بين الشروط المطبوعة والشروط المكتوبة باليد

125

٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠

المبدأ القانوني

158

٣٨ ابريل سنة ١٩٤٠

وحيث انه فيما يختص بمطالبة المدعى عليه بمصاريف التقاضى التى انفقها المدعى أمام المحاكم المختلطة فترى المحكمة أنه لا محل لالزام المدعى عليه بها لأن طرفى الخصومة يخضعان للقضاء الوطنى وليست هناك أية قيمة قانونية لاشتراطهما فى العقد اختصاص المحكمة المختلطة لأنها محاكم شاذة ولأن قواعد الاختصاص تعتبر من النظام العام وقد كان ذلك شأن القضاء المختلط قبل معاهدة مونترال المعقودة فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ إذ كان يقضى بأطراد بعدم مشروعية الاتفاقات التى تجعل المحاكم الوطنية مختصة بنظر الدعاوى التى يكون فيها عنصر أجنبى فأصبح واجبا الآن على المحاكم الوطنية أن تقضى ببطالان الاتفاقات التى يريد بها المتخاصمون الوطنيون الهروب من قضائهم الطبيعى (راجع فى ذلك ما يجب على المفارضة بين المصريين عمله لإلغاء الامتيازات

المبادئ القانونية :

١ — عند تطبيق قانون الجمارك ووجود خلاف بين النص العربي والنص الفرنسي يطبق النص الفرنسي لأنه هو الأصل وهو الأصح .

٢ — جعلت المادة ٣٣ من قانون الجمارك ميعاد المعارضة في قرار لجنة الجمارك ١٥ يوما من تاريخ وصول هذا القرار إلى الجهة الإدارية التابع لها المحكوم عليه ، ولم يرد ذكر مطلقا لنفس المحكوم عليه ولا لمحل إقامته ومن ثم فبدء ميعاد المعارضة من تاريخ وصول صورة القرار إلى الجهة الإدارية التابع لها المحكوم عليه ، وقد لاحظ الشارع في ذلك أن مسائل تهريب البضائع من الجمارك من الأمور المستعجلة التي تشبه المواد الجنائية بالعقوبة التي تتوقع على المهربين كما تشبه المواد التجارية فترجع إلى المحاكم التجارية . فاجراءاتها من طبعها السرعة وأحكام القانون فيها مقيدة لا يتوسع في تأويلها خصوصا ان مهرب البضائع من الجمارك يهربون من تعريف محل إقامتهم .

٣ — لا تضاف مواعيد المسافة إلى مواعيد المعارضة في المسائل الجمركية مادام الشارع لم ينص عليها لأن واضع القانون اعتاد — اذا انشأ ميعاة خاصا وأراد أن يضاف إليه ميعاد المسافة — أن يذكر ذلك صراحة

المحكمة :

د من حيث ان المدعى يطلب الحكم

بقبول معارضته شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار اللجنة الجمركية الصادر في ١٧ / ٧ / ١٩٣٩ في القضية رقم ٢٠٢٨٧ جمارك وبراءته بما نسب اليه مع الزام المعلن اليه بالمصاريف واستند الى أنه أراد ارسال شحنة خمسين طرد تمر هندی من بلدة كوم أمبو إلى بولاق الدكرور فاتفق مع المدعو محمد عبد المنعم المراكبي على قيامه بعملية النقل بحرا مقابل ١٨ جنيتها في مدة ١٥ يوما بعقد كتابي وقد استلم محمد عبد المنعم المراكبي هذه الطرود في ٤ / ٤ / ١٩٣٩ غير أنه لم يصل بها الى المكان المتفق عليه مما دفع المدعى إلى تقديم شكواه ضد محمد عبد المنعم بتهمة تبديد الرسالة إلى النيابة العمومية وقد وصل إلى علم المدعى أن اللجنة الجمركية التابعة إلى إدارة المدعى عليه صادرت بضائع كان ينقلها محمد عبد المنعم وأجرت تحقيقا جمركيا تقيده برقم ٢٠٢٨٧ جمارك انتهت فيه إلى مصادرة البضائع التي ينقلها محمد عبد المنعم في مركبه بما في ذلك شحنة التمر الهندی وقضت بتفريم محمد عبد المنعم المذكور والمدعى بغرامة قدرها ٦٢٠ جنيتها في ١٧ يوليو سنة ١٩٣٩

د ومن حيث ان المدعى عليه دفع الدعوى فرعيا بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المدعى عن قرار لجنة جمرك القاهرة الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٣٩ لرفعها بعد الميعاد لأن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية تنص على أنه د اذا لم يرفع المتهم معارضته ويعلنها للجمرك في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال صورة القرار الى الحكومة المنتمى اليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه ،

د ومن حيث ان هذه المحكمة ترى أن هذا الدفع في محله إذ الثابت في المعارضة الحالية أن

قرارات لجنة الجمارك من تاريخ ابلاغه للسلطة القنصلية أو للسلطة المحلية وليس من تاريخ علم صاحب الشأن، (استئناف مصر الأهلى الوارد بالمحكمة س ٨ ص ٤٤ رقم ٢١ ويقارن حكم النقض الأهلى الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

“Aux termes de l'art.33 de règlement douanier Egyptien du 2 avril 1884, à défaut d'opposition formée par le prévenu de contrebande et par lui signifié à la Douane dans le délai de 15 jours, à partir de la notification à l'autorité dont il relève, la décision de la commission douanière devient définitive sans qu'aucun recours puisse être admis,” (17 février 1898, B. X 142)

“ Le défaut d'oppositions à la décision douanière, notifié par le prévenu, à la Douane, dans le délai de 15 jours à compter du jour de la remise de la copie de la dite décision à l'autorité consulaire ou indigène dont il dépend, rend au termes de l'article 33, du Règlement douanier définitive cette décision, sans qu'aucun recours puisse être admis ,” (3 mars 1915 B. XXVII, 190)

“L'opposition par devant le tribunal de commerce à une décision de la commission douanière est irrecevable, si elle a lieu plus de quinze jours après la remise de la copie de la décision, dûment signée par le Directeur de la Douane ou par délégation de ce fonctionnaire, faite par la Douane à l'autorité consulaire ou indigène dont dépend le prévenu : le délai d'envoi que le règlement fixe au jour même de la rédaction de la décision ou au jour suivant n'est pas prescrit à peine de nullité,” (27 avril 1927, B. 39. 411).

L'art. 33 de Règlement douanier

صورة القرار وصلت إلى مديرية اسوان التابع لها المعارض فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٩ ولم ترفع هذه المعارضة إلا فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٠ أى بعد فوات مدة الخمسة عشر يوما التى نصت عليها المادة ٣٣ من اللائحة الجركية فتكون هذه المعارضة غير مقبولة شكلا وهذا هو ما أجمع عليه القضاء الأهلى والمختلط فى هذا المقام فقد تقرر فيها المبادئ الآتية بصدد ذلك: (١) عند تطبيق قانون الجمارك ووجود خلاف بين النص العربى والنص الفرنسى يطبق النص الفرنسى لأنه هو الأصل وهو الأصح (٢) إن قانون الجمارك جعل بنص صريح ميعاد المعارضة خمسة عشر يوما من وصول قرار لجنة الجمارك إلى الجهة الادارية التابع لها المحكوم عليه ولم يرد ذكر مطلقا لنفس المحكوم عليه ولا محل اقامته . فبدء ميعاد المعارضة يكون اذا من تاريخ وصول صورة القرار إلى الجهة الادارية التابع لها المحكوم عليه وقد لاحظ الشارع فى ذلك أن مسائل تهريب البضائع من الجمارك من الأمور المستعجلة التى تشبه المواد الجنائية بالعقوبة التى تتوقع على المهربين كما تشبه المواد التجارية فترجع إلى المحاكم التجارية واجراءاتها من طبعها السرعة واحكام القانون فيها مقيدة لا يتوسع فى تأويلها ولا سيما وأن مهربى البضائع من الجمارك يهربون من تعريف محل اقامتهم (٣) مواعيد المسافة لا تضاف إلى مواعيد المعارضة فى المسائل الجركية مادام الشارع لم ينص عليها لأن واضح القانون اعتاد اذا انشأ ميعادا خاصا وأراد أن يضاف إليه ميعاد المسافة ذكر ذلك صراحة (استئناف مصر أهلى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الوارد بالمحكمة س ٦ ص ٥٠٨ رقم ٢٤٤) : ه يبدأ ميعاد المعارضة فى

الأشخاص المطلوب الدفع اليه - ٤ - ذكر تاريخ الاستحقاق ويكون اما بتاريخ معين أو بمجرد الاطلاع على السند ولا يشترط ذكر اليوم ويكفى ذكر الشهر المعين .
٥ - ذكر سبب السند - ٦ - التوقيع على السند وهذه البيانات لازمة وضرورية لصحة السندات تحت الاذن ويترتب على إغفالها كلها أو بعضها وجود عيب جوهرى فى شكل السند وعدم اعتباره كسند تحت الاذن بل مجرد اعتراف بدين .

٢ - بطلان السندات تحت الاذن لوجود عيب شكلى فيها هو بطلان مطلق يجوز التمسك به ضد حامل السند حسن النية .

٣ - يختلف السند تحت الاذن عن الاعتراف بالدين فى الأمور الآتية : ١ - يجوز للدين فى الاعتراف بالدين الدفع فى مواجهة حامل السند حسن النية بجميع الدفوع التى يمكن الدفع بها فى مواجهة الدائن الأصلية بخلاف الحال فى السند تحت اذن - ٢ - يجوز للقاضى إعطاء مهلة قضائية للدفع فى السند المثبت للاعتراف بالدين بخلاف الحال فى السند تحت اذن - ٣ - عدم تضامن المحيلين أو الموقعين على السند المتضمن اعتراف بدين - ٤ - لا يترتب على اجراء بروتستو عدم الدفع بدمسريان الفائدة فى الاعتراف بالدين - ٥ - لا يجوز توقيع حجز تحفظى بالسند المشتمل على اعتراف بدين فقط .
٤ - لا يمكن الاحتجاج بأن عدم ذكر تاريخ الاستحقاق فى السند يترتب عليه اعتبار دفع الدين حالا وبأن هذا النقص لا يعيب من شكل السند ويستمر مع ذلك كسند تحت اذن إذ ولو أن إغفال ذكر تاريخ الاستحقاق

disposant que la décision de la Commissions douanière devient définitive faute d'opposition par le prévenu, notifié à la douane dans le délai de 15 jours à compter du jour de la remise de la copie de la décision à l'autorité dont dépend le prévenu, rien ne permet d'exclure que l'envoi de la décision par la douane à l'autorité puisse être fait par l'entremise de la poste » (29 janvier 1930, B. 42. 243.)

(قضية حسن عبد الله كلام وحضر عند الاستاذ عبد المحسن عبد البارى طاهر ضد صاحب العزة مدير جرك القاهرة رقم ٥٣١ سنة ١٩٤٠ ك رئاسة وعشوية حضرات القضاة محمد كامل أمين مائى ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

١٢٩

محكمة مصر التجارية الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٤٠

١ - سند تحت الاذن . ماهية البيانات الضرورية

لصحته . إغفالها كلها أو بعضها . أثره . بطلانها بطلانا مطلقا اعتبارها مجرد اعتراف بدين . ماهية الفوارق بين السند تحت الاذن والاعتراف بالدين . استحقاق السند . إغفال تاريخه أثره . عدم اعتباره سندا تحت الاذن

٥ - ضامن غير تاجر . مقاضاته أمام المحكمة التجارية

جوازها مادام الضمان عن دين تجارى

المبادئ انقانونية

١ - يشترط فى السند تحت الاذن

استيفاء بيانات معينة نص عليها القانون على

سبيل الالتزام وهى : ١ - وضع تاريخ

للسند أى ذكر الشهر واليوم والسنة التى

حرر فيها ويترتب على عدم وضع التاريخ

بطلان السند تحت الاذن وعدم اعتباره سندا

تحت الاذن واعتباره إقرارا بدين فقط .

٢ - ذكر القيمة المراد دفعها ويجب أن تكون

مبلغا من المال - ٣ - ذكر اسم الشخص أو

البضاعة مثلاً أو عمل معين وعلى ذلك فالالتزام في السند بتسليم مقدار معين من محصول زراعى أو من بضاعة أو دفع مبلغ من المال في حالة التأخير عن تسليم البضاعة لا يعطية صفة السند تحت الاذن

l'engagement de fournir une quantité de recolte et faute de ce faire, d'en payer la contre valeur au taux la plus élevé d'un marché ne constitue pas un billet à ordre

استئناف مختلط في أول ابريل سنة ١٨٧٩
السنة الرابعة ص ٢٣٢ — ٣ — اسم الشخص
أو الأشخاص المطلوب الدفع اليهم — ذكر
تاريخ الاستحقاق ويكون أمام تاريخ معين أو
بمجرد الاطلاع على السند ولا يشترط ذكر
اليوم ويكفى ذكر الشهر المعين

La date d'écheance d'un billet à ordre est suffisamment indiquée par la mention du mois, ce qui signifie clairement que le souscripteur à la faculté de le regler le dernier jour du dit mois, le protêt faute de paiement ne pouvant être dressé que le premier jour du mois suivant

استئناف مختلط في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤
الجازيت السنة ١٤ صحائف من ٣٢١ إلى ٣٣٧،
٥ — ذكر سبب السند أى القيمة التى وصلت
للمحرر عليه السند ونوعها وصفتها ٦ — التوقيع
على السند. والبيانات المذكورة لازمة وضرورية
لصحة السندات تحت اذن ويترتب على اغفالها
كلها أو بعضها وجود عيب جوهرى في شكل السند
وعدم اعتباره كسند تحت اذن بل مجرد اعتراف
بدين reconnaissance de dette وبطلان
السندات تحت اذن لوجود عيب شكلى فيها
مطلق يجوز التمسك به ضد حامل السند الحسن النية
لأن البطلان يتعلق في هذه الحالة بعيب ظاهر

في السند يترتب عليه اعتبار الدين حالاً إلا
أن السند المتضمن ذلك لا يعتبر سنداً
تحت اذن .

٥ — يجوز مقاضاة الضامن غير التاجر
أمام المحكمة التجارية مع المدين التاجر إذا
حصل الضمان عن دين تجارى طبقاً لقاعدة :
« الفرع يتبع الأصل » .

المؤكدة

« من حيث ان المدعى يطلب الحكم بالزام
المدعى عليهما بأن يدفع المدعى مبلغ ٥١٦ قرشا
ورسم البروتستو وتثبيت الحجز التحفظى المتوقع
على منقولات الاول وارتمكن فى اثبات دعواه
إلى الفاتورة بذيلها سند تحت اذن غير مؤرخ
وغير مذكور فيه تاريخ الاستحقاق وموقع عليه
ببصمة أصبع المدعى عليهما الاول بصفة مدين
والثانية بصفقتها ضامنة يتضمن مديونتهما له فى
المبلغ المرفوع به الدعوى .

« ومن حيث ان مدار البحث فى الدعوى
يدور حول أمرين: (الاول) عما إذا كان السند الذى
يرتمكن اليه المدعى يعتبر سنداً تحت اذن يجوز الحجز
الذى استصدره من عدمه (الثانى) ما إذا كانت تجوز
مقاضاة المدعى عليهما الثانية الضامنة أمام هذه
المحكمة من عدمها .

« ومن حيث انه عن الأمر الاول فيشترط
فى السند تحت الاذن استيفاء بيانات معينة نص
عليها القانون على سبيل الالتزام وهذه البيانات
هى ١ — وضع تاريخ للسند أى ذكر الشهر واليوم
والسنة التى حرر فيها ويترتب على عدم وضع التاريخ
بطلان السند تحت اذن وعدم اعتباره سنداً تحت اذن
واعتباره اقراراً بدين فقط ٢ ذكر القيمة المراد دفعها
ويجب أن تكون مبلغاً من المال لا مقداراً من

خاص بشكل السند يمكن لكل شخص اكتشافه بمجرد الاطلاع عليه

د وحيث ان السند تحت اذن يختلف عن الاعتراف بدين فيما يأتي : ١ — يجوز للمدين في الاعتراف بالدين الدفع في مواجهة حامل السند الحسن النية بجميع الدفع التي يمكن الدفع بها في مواجهة الدائن الاصلى بخلاف الحال في السند اذن — ٢ — يجوز للقاضي اعطاء مهلة قضائية للدفع بخلاف السند تحت اذن حيث يمنعه القانون من ذلك (مادة ١٥٦ تجارى) ٣ — عدم تضامن المحيلين أو الموقعين على السند المتضمن اعتراف بدين — ٤ — لا يترتب على اجراء بروتستو عدم الدفع بدأ سريان الفائدة — ٥ — لا يجوز توقيع الحجز التحفظي بالسند المشتمل على اعتراف بدين — ٦ — لا يجوز تحويل السند المذكور بطريق التظهير إذا لم يذكر فيه عبارة لأمر واذن

د ومن حيث انه لا يمكن الاحتجاج بأن عدم ذكر تاريخ الاستحقاق يترتب عليه اعتبار دفع الدين حالا عملاً بنص المادة ٧٥ مدنى وبأنه لذلك فهذا النقص لا يعيب من شكل السند ويستمر مع ذلك كسند تحت اذن إذ ولو أن اغفال ذكر تاريخ الاستحقاق يترتب عليه اعتبار الدين حالا إلا أن السند المتضمن ذلك لا يجوز اعتباره كسند تحت اذن لعدم احتوائه على بيان من البيانات الجوهرية التي ألزمها القانون لصحة السند من جهة الشكل (يراجع في ذلك ليون كان ورينو تجارى مطول جزء ٤ ص ٤٢٢)

Sans doute, un engagement ne contenant pas de terme pour son exécution, peut être considéré immédiatement exigible, mais le titre ne vaut pas comme billet à ordre, par cela même qu'une de mentions prescrites par l'article 188 fait défaut

د ومن حيث ان الثابت من مطالعة السند الذى يرتكن اليه المدعى أنه ينقصه ذكر تاريخ الاستحقاق وعلى ذلك فلا يجوز اعتباره كسند تحت اذن بل سند مثبت لاعتراف بدين ويكون لذلك الأمر بالحجز الذى وقع بناء عليه وقع باطلا ويتعين رفض طلب تثبيته

د ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الثانى فلو أن المدعى عليها الثانية الضامنة غير تاجرة إلا أنها ضمنت فى دين تجارى وعن ماملة تجارية فيجوز رفع الدعوى عليها وعلى المدين أمام هذه المحكمة طبقاً لقاعدة الفرع يتبع الأصل *l'accessoire doit suivre le principal* د ومن حيث انه متى تقرر ذلك وأن المدعى عليهما لم يحضرا لدفع الدعوى بشيء ما خاص بالتمخا لص عن المبلغ المرفوع به الدعوى تعين الحكم عليهما بطلبات المدعى عدا تثبت الحجز كما تقدم وعدا رسم البروتستو لعدم ضرورة لزومه والنفاذ عملاً بالمادة ٣٩٣ مرافعات

(قضية الحاج عبد الله عيد أحمد وحضر عنه الاستاذ فهم سيف ضد بيومى على شبانه رقم ٦٦٧ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

١٣٠

محكمة مصر التجارية الجزئية

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٠

صالح واقى من التفليس . مصدق عليه من المحكمة المختلطة.

سريانه على جميع الدائنين . وإن لم يتدخلوا فيه . حقم فى المعارضة فيه . أحوال هذه المعارضة . احترام القضاء الاهل له . عند صيرورته نهائيا . وجوبه

المبادئ القانونية

١ — ان الصالح الواقى من التفليس متى تصدق عليه من المحكمة المختلطة يسرى على جميع الدائنين العاديين الوطنيين وغير الوطنيين سواء تدخلوا فى إجراءات الصلح أو لم يتدخلوا

وسواء أطلعوا على الميزانية أو لم يطلعوا عليها وكل ما هنالك أن هؤلاء الحق في المعارضة في الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح وذلك في حالة عدم إعلانهم طبقاً للقانون لحضور جمعية الديانة وعدم اتخاذهم أى إجراءات في الصلح.

٢ - ولو أن الصلح الواقع من التفليس لم يرد ذكره في قانون التجارة الأهلى إلا أن الحكم الصادر بالتصديق عليه يسرى على جميع الدائنين الوطنيين العاديين الذين كانوا يداينون التاجر سىء الحظ وحسن النية وقت حصوله ويعتبر التصديق الصادر من المحكمة المختلطة كحكم بالتصديق على محضر أى صلح في منازعة قضائية ويتعين على المحاكم الأهلية احترامه والاختصاص به وتنفيذ شروطه متى أصبح الحكم الصادر بالتصديق على الصلح نهائياً.

المحكم

د من حيث ان وقائع القضية تتحصل في أن المعارضين تجار وبسبب سوء الحظ في أعمالهم التجارية توقفوا عن الدفع وعملوا محضر بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقلم كتاب محكمة مصر التجارية المختلطة بتوقفهم عن الدفع من تاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ لسوء حالتهم المالية وأودعوا ميزانيتهم مع الطلب والتمسوا فيه التصريح بمنحهم كونكورداتو واقيا Cncordat Preventif وبجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قدم الخبير المعين تقريره وأثبت فيه أن المعارضين سىء الحظ وحسن النية وقال أن مندوب الديانة وافقوا على مضمون هذا التقرير بموجب اقرار قدمه وبجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عرض

المتوقفون عن الدفع عمل كونكورداتو بواقع المائة عشرين من الدين بدون فوائد على أقساط متساوية كل ستة أشهر قسط على أن يبدأ أول قسط بعد مضي ستة أشهر من تاريخ التصديق النهائي على الصلح من المحكمة وذلك بضمانة آخر وتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٨ صدقت المحكمة على الصلح ومع أن المعارض ضده يداين المعارضين بالمبلغ المرفوع به الدعوى بموجب فاتورة رقمية ٢٣ / ٦ / ٣٧ أى أنه كان ضمن الدائنين الذين مثلوا في محضر الصلح الواقع والذي تصدق عليه من المحكمة فانه رفض تنفيذ محضر الصلح وتمسك بحقه كاملاً بالرغم من اخطاره من المعارضين بذلك . ويطلبون لذلك الحكم بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه إلى المبلغ الذى استحق للمعارض ضده طبقاً للحكم الصادر بالتصديق على الصلح - ورد على ذلك الحاضر عن المعارض ضده بأن هذا النوع من الصلح غير معروف في قانون التجارة الأهلى وانه لذلك فحكم التصديق الصادر من المحكمة المختلطة على هذا الصلح لا يؤثر عليه ولا يمنع من المطالبة بحقه كاملاً .

د ومن حيث انه مسلم من الطرفين كما هو ثابت من ورق الدعوى حصول صلح واق من التفليس مصدق عليه من المحكمة المختلطة في ٨ يناير سنة ١٩٣٨ بعد أن استوفى جميع الاجراءات الشكلية والشروط الأساسية التي يتطلبها القانون وأن المعارض ضده كان يداين المعارضين في المبلغ المرفوع به الدعوى قبل حصول الصلح وانما النزاع يدور حول نقطة واحدة وهى ما اذا كان هذا الصلح الواقع من التفليس يسرى على المعارض ضده الوطنى من عدمه وما اذا كان مثل هذا النوع من الصلح ولم ينص عليه في قانون التجارة الأهلى يؤخذ به أمام هذه المحاكم أم لا

ومن حيث انه عن الأمر الأول فمن المبادئ المقررة علماً والمعمول بها قضاء أن الصلح الواقع من التفليس متى تصدق عليه من المحكمة المختلطة يسرى على جميع الدائنين العاديين سواء تدخلوا في اجراءات الصلح أو لم يتدخلوا وسواء اطلعوا على الميزانية أو لم يطلعوا عليها وكل ما هنالك أن هؤلاء الحق في المعارضة في الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح وذلك في حالة عدم اعلانهم طبقاً للقانون الحضور جمعية الديانة وعدم اتخاذهم أى اجراء في الصلح (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ١٦/١٢/١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٧٢ في ٣٠/١٢/١٩٠٨ مجموعة رقم ٢١ ص ١٣ ومصر تجارى مختلط في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ الجازيت السنة السادسة ص ٢١ — ٣٣)

ومن حيث انه عن الأمر الثاني ولو ان هذا النوع من الصلح لم يرد ذكره في قانون التجارة الأهلى إلا أن الحكم الصادر بالتصديق عليه يسرى على جميع الدائنين الوطنيين العاديين الذين كانوا يداينون التاجر السىء الحظ والحسن النية وقت حصوله ويعتبر التصديق الصادر عليه من المحكمة المختلطة كحكم بالتصديق على محضر أى صلح في منازعة قضائية ويتمين على المحاكم الاهلية احترامه والأخذ به وتنفيذ شروطه متى أصبح الحكم الصادر بالتصديق على الصلح نهائياً لعدم حصول المعارضة فيه من أحد الديانة بالشروط المتقدمة .

ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان المعارض ضده لم يعارض في الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في الميعاد الذى نص عليه القانون وذلك مع الفرض جدلاً بانه لم يخطر به ولم يتدخل في اجراءاته لهذا السبب ويكون

ما دفع به الحاضر عنه فيما يختص بعدم سريانه عليه غير قويم ولا تأخذ به المحكمة . ومن حيث انه والحالة هذه وأن الثابت من ورق الدعوى والحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح وأن قيمة العشرين سنداً استحققت جميع الحلول ميعاد الاربعة أقساط المنصوص عنها في محضر الصلح وأن هذه القيمة هي ٨ ملين و ٢٤٥ جنيهها ويتمين لذلك تعديل الحكم الغيابى إلى هذا المبلغ والغاؤه فيما عدا ذلك ورفض دعوى المعارض ضده فيما زاد على ذلك مع جعل المقاصة في اتعاب المعاماة .

(قضية معارضة محمد العتاف وآخر ضد المقدس تادرس جاد رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

١٣١

محكمة مصر التجارية الجزئية

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠

عمال، تقديمهم لمقارل، اعتباره سمسرة . مقدم هؤلاء العمال .
يعتبر تاجراً
المبادئ القانونية

١ — عمالية تقديم العمال للمقاول هى فى حقيقةهما من أعمال السمسرة بالرغم من أن بعض الآراء تعتبرها من أعمال المماولات . ويبنى اعتبارها سمسرة على أن المتعهد فيها يعمل بصفته وسيطاً بين المقاول الأصيل وبين العمال ومأموريته استحضار هؤلاء فى مقابل جعل معين يتقاضاه من أحد الطرفين أو منهما معاً ويختلف باختلاف العملية .

٢ — يعتبر لذلك تاجراً من يتخذ مثل هذا العمل حرفة معتادة له

جمل معين يتقاضاه من أحد الطرفين أو منهما معا يختلف باختلاف العملية ، ويعتبر لذلك تاجرا من يتخذ مثل هذا العمل حرفة معتادة له . ومن حيث انه متى تقرر ذلك وأن الثابت من ورق الدعوى أن المدعى يتخذ مثل هذه الأعمال حرفة له وأن المدعى عليه الأول تاجر ومقاول تتعلق الدعوى بعمل تجارى بالنسبة له ، يكون الدفع بعدم الاختصاص غير صائب ويتعين رفضه (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٤ مارس سنة ١٩٣٧ — البلتان العدد ٣٥٣ ص ١٩٧ بند ١٤٥)

L'Embaucheur d'ouvriers pour les entrepreneurs moyennant commission variable exerçant la profession de courtier, possède la qualité de commerçant.,

(قضية عبده أفندى محمود أبو أربعة وحضر عنه الاستاذ عبده حسن الزيات ضد مصطفى بك صدقي وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ عبد العزيز بك ملبكه رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

المعتمد
ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى لأنها تتضمن عقد مقاوله توريد أنفار ولا تعتبر من الأعمال التجارية .

ومن حيث انه يتعين للفصل في الدفع معرفة ماهية العلاقة التى نشأت بين المدعى والمدعى عليه الأول من عقد الاتفاق موضوع الدعوى . ومن حيث ان الثابت من عقد الاتفاق المذكور ان المدعى عليه الأول رسا عليه مقاوله سد دمياط واحتاج لذلك إلى أنفار ومراكب لاستخدامها في العمل فاتفق مع المدعى على احضار الأنفار والمراكب المذكورة في مقابل جعل معين

ومن حيث ان العملية المذكورة ولو أن البعض يعتبرها من أعمال المقاولات إلا أن حقيقتها أنها من أعمال السمسرة لأن المتعهد فيها يشتغل بصفته وسيطا بين المقاول الأصلي وبين العمال ومأموريته استحضار الآخرين في مقابل

القضايا المستعجلة

ان الاستفادة منها أو التحدى بأثرها . تكون مقصورة على من اتخذها طريقا . أو سلكته ضده سبيلا . ولكن مقام هذا لو أن المقضى به أمر قابل للانقسام أما إذا كان غير قابل له . فان طريق الطعن يستفيد منه الجميع حتى من كان منهم قد مضى ميعاد الطعن القانونى بالنسبة له أو كان طعنه باطلا شكلا أو حتى لو كان قد رضى بالحكم بل حتى ولو نفذه ولقد قام الجدل حول ما تقدم في حالة

١٣٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٢ يونيه سنة ١٩٤٠

- ١ — الطعن في الأحكام . من يستفيد منه . حالة عدم الانقسام . أثره . انتظام . حكمه
- ٢ — حراسة . على المال المشترك . للشروع والخلف على الإدارة . عدم قابليته للانقسام

المبادئ القانونية

١ — الأصل في طرق الطعن في الأحكام

التضامن . وأما بالنسبة لحالة عدم الانقسام فلم يكن هناك أى مجال لاتباع غير ذلك بحكم طبيعة الأمور

٢ — الحراسة على المال المشترك بسبب الشيوع والخلف على الإدارة — هى إجراء غير قابل للانقسام . فإذا صدر بها حكم وكان غيابيا للبعض وحضوريا للبعض الآخر . وعارض الغائبون فى الميعاد . استفاد الحاضرون لعدم قابلية الحكم للانقسام إذا ما عدل فى المعارضة أو ألغى . ولا يمكن إهدار حق الغائب متى كان طريق الطعن جائزاً له . بحجة صدور الحكم على من حضر . بل مقام التحدى بحجية الحكم متى أصبح نهائياً بالنسبة للجميع .

المحكم:

عن الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن الحكم المعارض فيه وإن كان قد صدر غيابياً بالنسبة للمعارضين إلا أنه كان حضورياً بالنسبة لمصطفى حسن . وقد أصبح فيما يتعلق بهذا الأخير نهائياً . إذ أعلن إليه فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠ . ولم يستأنفه فى الميعاد القانونى . وإن لمن صدر هذا الحكم لمصلحته . وهو الحاج يوسف حسن . أن يستمسك بحجتيه ضده . وينفذه عليه . ولكن بما أن المقضى به أمر غير قابل للانقسام فقد خلص وكيله إلى أنه يتعين اعتبار المعارضة المقدمة من باقى المحكوم عليهم غيابياً غير مقبولة حتى لا يمس نتيجتها . إذا ما روى تعديل الحكم أو الغاء نفاذه . بالنسبة لمن حكم عليه حضورياً .

« ومن حيث ان الاصل فى طرق الطعن فى الأحكام ان الاستفادة منها أو التحدى بأثرها . تكون مقصورة على من اتخذها طريقاً . أو سلكت ضده سبيلاً . ولكن مقام هذا لو أن المقضى به أمر قابل للانقسام . أو لم يكن هناك تضامن بين ذوى الشأن . أما إذا كان قوام الموضوع شيئاً مما ذكر . فإن الثابت فقها وقضاء أن طريق الطعن يستفيد منه الجميع . حتى من كان منهم قد مضى ميعاد الطعن القانونى بالنسبة له . أو كان طعنه باطلاً شكلاً أو حتى لو كان قد رضى بالحكم بل حتى ولو نفذ ولا يحتاج عليه عندئذ بتلك الدفوع المعتادة الخاصة بشكل الطعن أو بمواعيده . والتي قد يتحدى بها ضده لو أن الدين كان قابلاً للانقسام أو لا ينطوى على التضامن (راجع بخصر من المعارضة الموجز فى قانون المرافعات لعبد الفتاح السيد بك بنسب ٦٦٧ ص ٦٧٠ . وجلاسون جزء أول بنسب ٥٩٨ . وجارسونيه جزء سادس بنسب ٣٣٠ وبخصوص الاستئناف الموجز ص ٢٩٥ نبذة ٦٩٢ . وما بعدها وجارسونيه جزء ٦ ص ٢٤١ نبذة ١٣٤ ، ١٣٥ . وما بعدها . وشرح دالوز الجديد على المادة ٤٤٣ نبذة ٣٩ وما بعدها و ٦٣٧ وما بعدها . وحكم محكمة النقض والابرام المدنية المؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بمجلة المحاماة عدد فبراير سنة ١٩٤٠ رقم ٢٩٦)

ولقد قام بعض الجدل حول ما تقدم فى حالة التضامن . وأما بالنسبة لحالة عدم الانقسام فلم يكن هناك أى مجال لاتباع غير ذلك بحكم طبيعة الأمور . وبخلص مما ذكر أن هذه المعارضة وإن رفعت من عبادى ويومى الغائبين . يستفيد منها مصطفى الذى حكم ضده حضورياً . بحكم عدم قابلية الحكم للانقسام . إذا ما عدل الحكم أو ألغى . ولا يمكن إهدار حق الغائب فى الطعن بطريق المعارضة أو بالاستئناف بعد

١٣٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ - ٣ — تجديد الدين . التزام جديد . تغييره عن سابقه . نية المتعاقدين . لازمة . حالته .

٤ — دين . تجديده . بمن مبيع . تحرير سنداته به . ليس كذلك . تحريرها على آخر . وتنازل البائع عن حق الامتياز . صحته .

٥ — قضاء مستعجل . إيقاف تنفيذ . التعرض لعناصر النزاع الموضوعية من حيث جديته . عدم المساس بالموضوع

المبادئ القانونية

(١) تجديد الدين هو احلال التزام جديد مكان التزام قديم بنية التجديد . ويكون الالتزام الجديد مغايراً للقديم . إذا تغير في محله أو سببه أو في شخص الدائن أو المدين (م ١٨٧ مدني)

(٢) قد يقع التجديد بتغيير شخص المدين بدون رضا المدين القديم . وكان المدين الجديد قد وفى الدين دون رضا المدين القديم وهذا جائز . ويسمى التجديد في هذه الحالة تعهداً بالوفاء . أما إذا كان المدين القديم هو الذى يتفق مع المدين الجديد ومع الدائن . على أن يكون المدين الجديد هو الملزم نحو الدائن . فهذه هي الانابة بالوفاء وهي إما أن تكون كاملة فتبرئ ذمة المدين القديم وتتضمن تجديداً للدين بتغيير المدين . أو تكون قاصرة فيبقى الدين القديم ويضاف إليه دين جديد . ويكون للدائن

ذلك بحجة صدور الحكم حضورياً على من حضر . أو فوات ميعاد الاستئناف عليه . بل مقام التحدى بحجة الحكم متى أصبح نهائياً بالنسبة للكافة إن استنفدت طرق الطعن فيه من الجميع . أو فانت جميع مواعيد ذلك عليهم . فان كان الباب مفتوحاً في هذا الشأن لأحدهم استفاد منه الباقيون . وكان لهم أن يستمسكوا بمآل الطعن فيما عساه أن يقضى به . أما إهدار حق الغائب في الطعن بحجة فواته على من حضر . فيظهر للوهلة الأولى أنه هو الوجه المعكوس الذى لا يستقيم مع العدالة . فضلاً عن الأصول القانونية . بل الواجب ابتداء . لكي يحوز حججته ضد جميعاً . أن تستنفد طرق الطعن بالنسبة لهم . بحسب الأوضاع المبينة في قانون المرافعات ولم تهذب تلك الأوضاع إلا بالقدر الذى تقتضيه طبيعة عدم الانقسام من جهة وضرورة وضع حد لقفل باب الطعون من ناحية أخرى . كما لو صدر الحكم في مسألة غير قابلة للانقسام على البعض حضورياً وعلى البعض الآخر غيابياً . فاستأنف الأولون ولم يعارض الآخرون . حتى صدر الحكم الاستئنافي فإنه يكون حجة على الغائبين . حتى وإن كان باب المعارضة أمام محكمة أول درجة لم يقفل بعد . بشرط أن يكون الغائبون قد أعلنوا في الاستئناف (راجع حكم هذه المحكمة المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ في القضية رقم ١٩٩٩ سنة ١٩٣٩ معارضة)

عن الموضوع

(قضية . معارضة عبادى ويومى حسن ضد الحاج يوسف حسن وآخرين . ومعارضة مصطفى حسن رعبادى ويومى حسن ضد الحاج يوسف حسن . رقم ١٢٩٤ لسنة ١٣٩٣ — رئاسة حضرة القاضي السيد على السيد)

مدينان ان شاء يرجع على أحدهما وان أراد فعلى كليهما

(٣) العبرة فيما تقدم كله بنية المتعاقدين . ونية التجديد يجب ان تكون واضحة لا شبهة فيها . فلا يكفي أن يعدل الالتزام القديم . بل ينبغي أن يكون القصد هو انهاء وإحلال التزام جديد مكانه . ولكن تطلب النية الواضحة ليس معناه أن تظهر هذه النية بشكل معين أو بالفاظ خاصة . ويتبع في إثبات ذلك طرق الإثبات المعتادة . وكما قد تكون صريحة فقد تستفاد ضمنا . بشرط أن يستفاد هذا المفهوم على وجه لا لبس فيه

(٤) إذا استكتب البائع مدينه المشتري سندات بباقي الثمن فلا ينهض هذا بذاته تجديدا للدين ، خصوصا إذا اقترن ذلك بأصرار البائع في عقد البيع على احتفاظه بامتيازته إذ يفهم من هذا نفي نية التجديد . ولكن إذا قبل البائع بعد ذلك شخصا آخر مكان المدين وحرر عليه شيكات بالمتأخر من قيمة السندات التي كانت بعض الثمن . وأقترن ذلك بتسليمه للمشتري هذه السندات مؤشرا عليها بالتسديد . وبقرارته وتعهده بشطب امتيازته المحفوظ في عقد البيع مما يقابل المبلغ الذي تم ادائه - فإن هذا كله يدل بوضوح على نية التجديد بانتهاء الدين القديم بالنسبة لما حصل ادائه . وإحلاله بدين آخر على مدين جديد

(٥) انه وان لم يكن من شأن القضاء المستعجل أن يفاضل بين المركزين القانونيين ليفصل فيهما بالذات إلا أن له بماله من سلطة التقدير لعناصر النزاع ، أن يستظهر وجه الجدل في دفاع كل من الطرفين . ليخرج من ذلك بالنتيجة المؤقتة التي تستلزمها طبيعة حكمه نحو إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه إلى أن يفصل في حقيقة الأمر موضوعا من الجهة المختصة .

المحكوم

• من حيث ان المستشكل ضده أصر على تنفيذ العقد الرسمي المؤرخ - ٣ مارس سنة ١٩٣٩ والمشمول بصيغة التنفيذ كما يفهم من اذاره للمستشكل بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وبتمهيمه على ذلك في مرافعته فيكون الاشكال مقبولا شكلا . إذ ليس بلازم لقبوله أن يبدأ بالتنفيذ فعلا . فليس ثمة ما يوجب ذلك قانونا . بل يكفي أن تبين المحكمة توافر النية على التنفيذ . فتقوم عندئذ علة الاشكال . وهي من ناحية المستشكل استهدافه لأذى داهم قد يلحقه من التنفيذ ومن جهة المستشكل ضده وجوب كفالة التنفيذ للسندات التنفيذية . وحماية المصالحين المتعارضين هي الصعوبة الطارئة التي تستدعي اللجوء للقضاء المستعجل

• ومن حيث ان مشار الاشكال هو ما يدفع به المستشكل من أن ذمته بريئة من جميع الافساد المستحقة عليه بمقتضى العقد الرسمي المذكور سواء القسط الأول وقدره ١١١ جنيهه تقريبا والمستحق في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ من أصل مبلغ ٤٠٠ جنيه والذي هو عبارة عن مبلغ الدين المضمون برهن للبنك العقاري المصري --

أو الافساط المستحقة للمستشكل ضده لغاية يونيه سنة ١٩٢٠ مستنداً في ذلك الى أنه بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٠ قد حصلت المحاسبة بين الطرفين عن ذلك وسدد المستشكل ضده مبلغاً نقداً . وحصل تجديد الدين . بتغيير المدين . اذ قبل المستشكل ضده آخر بدلا من المستشكل هو من يدعى حسن محمد نصار وحرر بقيمة رصيد الدين شيكات على نفسه واقترن ذلك بنية التجديد وانهاء الدين القديم وإنشاء دين آخر . يؤكد أنه المستشكل سلم المستشكل ضده سند الدين مؤشراً عليه بالتخالص . وتعهد بشطب امتياز البائع على الاطيان المبيعة فيما يقابل المبلغ الذي حصل بشأنه تجديد الدين ، وأما من ناحية المستشكل ضده . فيدفع الدعوى بان ماتم لا ينهض تجديد الدين novation ولا يعدو إنايه بأقصة Déléation imparfaite لا تنتهى الالتزام القديم بامتيازاته أو ضماناته . وإنما تبقيه مع ضم المدين الآخر الذى اندرج في الالتزام بالاداء .

وليس من شأن هذه المحكمة أن تفاضل بين المركزين القانونيين لتفصل فيهما بالذات — وإنما لما لها من سلطان التقدير لعناصر النزاع Pouvoir d'appréciation لها أن تستظهر وجه الجد في دفاع كل من الطرفين لتخرج من ذلك بالنتيجة المؤقتة التى تستلزمها طبيعة حكمها نحو ايقاف التنفيذ والاستمرار فيه إلى أن يفصل في حقيقة الامر موضوعا من المحكمة المختصة — وعلى هدى ما ذكر فان التجديد (الاستبدال Novation) هو احوال الالتزام جديد مكان التزام قديم بنية التجديد . ويكون الالتزام الجديد مغايراً للالتزام القديم اذا تغير الالتزام فى محله أو سببه أو فى تغيير الدائن أو تغيير المدين (م ١٨٧ مدنى) ففى الحالة الاولى يكون هناك تجديد بتغيير الدين وفى الثانية

يكون التجديد بتغيير الدائن . وفى الثالثة بتغيير المدين وقد تقع الحالة الأخيرة بدون رضا المدين القديم وكأن المدين الجديد قد وفى دين المدين القديم دون رضاه . وهذا جائز ويسمى التجديد فى هذه الحالة تعهداً بالوفاء Expromission ولكن الغالب أن المدين القديم هو الذى يتفق مع المدين الجديد ومع الدائن على أن يكون المدين الجديد ملزماً نحو الدائن . وهذه هى الانابة بالوفاء délégation . فالمدين هو المنيب déléguant . والدائن هو المنساب لديه délégataire والشخص الثالث هو المنساب délégué . وليست كل انابة تجديد الدين فاذا رضى الدائن بهذه الانابة وقبل المناب مديناً له فاما أن يكون قد أبرأ ذمة مدينه القديم (المنيب) من الدين وأرضى المناب مكانه مديناً وهذه هى الانابة الكاملة délégation parfaite ويتضمن تغيير الدين بتغيير المدين

وقد يبقى الدين القديم — ويضاف اليه دين جديد . وللمناب لديه أن يرجع اذا شاء على المنيب بمقتضى الدين القديم واذا شاء على المناب بمقتضى الدين الجديد — ولا يلزم بالرجوع على أحدهما قبل الآخر بل له أن يرجع على أيهما وهذه هى الانابة القاصرة Déléation imparfaite والعبرة فيما سبق كله بنية المتعاقدين — ونية التجديد يجب أن تكون واضحة فلا يكفي أن يعدل الالتزام القديم كأن يضاف له أجل لم يكن موجوداً أو يمحى منه أجل كان موجوداً أو تزداد له تأمينات أو تنقص منه أو تمحى أو تحرر له سندات بالاجرة أو بالثمن مثلاً — متى كان مفهوماً أن هذه السندات أو الكمبيالات هى قيمة الاجرة أو الثمن — فيبقى سنداً بالاجرة أو بالثمن — وتكون مضمونة بامتياز المؤجر

أو بامتنياز البائع ولا يسقط الثمن بالتقادم
الخنسي كما يسقط الدين الناشئ من الكمبيالة
بل يسقط بالتقادم الطويل لأنه يبقى ثمننا ناشئا
من عقد البيع لا ديننا ناشئا من الكمبيالة. ومناط
ذلك كله هو أن النية بتعديل الالتزام ليست هي
نية التجديد والتي من أثرها إنهاء هذا الالتزام
 وإنشاء آخر مكانه. ولكن متى وضحت هذه
النية الأخيرة فقد وقع التجديد. وتطلب النية
الواضحة ليس معناه أن تظهر هذه النية في
شكل معين بل يكفي أن يبين من الظروف
بوضوح لا لبس فيه أن النية قد انصرفت لانتهاء
الالتزام القديم ولاحلال الالتزام الجديد
مكانه. ويتبع في اثبات ذلك القواعد العامة
للإثبات. وقد قضت محكمة النقض والابرام
المصرية. بأن استبدال الدين هو حقيقة قانونية
ان صح القول فيها بأنها لا تفترض كما نص على
ذلك في المادة ١٢٧٣. من القانون المدني
الفرنسي فهي من الحقائق المركبة التي كما
يمكن اثباتها بالكتابة الصريحة فانه يصح اثباتها
من مبدأ اثبات بالكتابة تعززه بالقرائن
وظروف الأحوال المؤيدة له. وللمحكمة النقض
الرقابة على محكمة الموضوع في ذلك للتثبت من
صحة ما أعطته محكمة الموضوع من وصف قانوني
لظروف الاستبدال ووقائعها التي تتألف منها
حقيقته القانونية. فاذا رفضت محكمة الموضوع
الاستبدال المدعى به بزعم أنه يجب اثبات عملية
الاستبدال بالكتابة الصريحة وأن ورقة المخالصة
المقدمة للدلالة على حصول الاستبدال لا تدل في
معناها ولا في صريح لفظها على حصوله ولم يتبين
ما الذي اراده ذوو الشأن من تلك الورقة ولم
يكيف واقع ما تم بينهم - فانه تكون قد اخطأت
في تفسير القانون ويتعين نقض حكمها. (٢٧
مايو سنة ١٩٢٧ ملحق مجلة القانون والاقتصاد

السنة السابعة ص ١٨٧ وراجع الموجز في
النظرية العامة للالتزامات للسنبوري بك بند من
٥٧٢ - ٥٨٢). وفي الحق فـ كما تستفاد نية
التجديد صراحة فقد تفهم ضمنا - بشرط ان
يكون ذلك بوضوح لا شبهة فيه. والمراد في ذلك
ليس بالفاظ معينة بذاتها وإنما بالمعنى الذي قصده
المتعاقدون وبانزال حكم القانون على النحو المتقدم
على ما تم في الواقع بين الطرفين. فانه يظهر من
ذلك أن المستشكل ضده وان كان قد استكتب
المستشكل كمبيالات يباقي الثمن المستحق له. عدا
مبلغ ٩٠٠ جنيه قيمة الرهن. الا أنه في الوقت
نفسه وفي ذات العقد قد ذكر أن الكمبيالات
المذكورة ليست ديننا مستقلا عن العقد بل انها
جزء من ثمن الاطيان المباعة - وبذا ظهرت النية
بنفي التجديد وقتئذ ولكن عند المحاسبة التي
حصلت بينهما في ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٠ قد قبل
المستشكل ضده شخصا آخر مكان المدين في أداء
التأخر من الاقساط وحرر على هذا المدين
الجديد شيكات برصيد الدين واقرن ذلك كله
باقرار المستشكل بانه سلم الكمبيالة مؤشرا عليها
بالسداد وبأن قسط الرهن أصبح مسددا. وجميع
ذلك في مقابل المبلغ الذي دفع نقدا مضافا اليه
الشيكات المذكورة كما اقرن كذلك بتعهد من
جانبه الى المستشكل بأن يشطب امتياز البائع
المحفوظ بمقتضى العقد الرسمي بما يقابل المبلغ
الذي تم سداؤه على الوجه الموضح آنفا. وهذا يدل
بوضوح لا لبس فيه. على نية التجديد بانتهاء
الدين القديم. واحلاله بدين آخر على مدين
جديد

وما تقدم يتبين وجه الجدي في دفاع المستشكل

ومن ثم فيتعين إيقاف التنفيذ

(قضية محمد بك بحيري حلاوه ضد عزيز بحري رقم ٥٤
سنة ١٩٤٠ - مستعجل رئاسة حضرة القاضي السيد عل السيد)

قضايا المحاكم المختلطة (١)

الكافة . ويصح التمسك به في وجه كل من
تعاقد مع الشركة على أساس ماورد في انظمة
الشركة الأساسية

(٤) من دفع دين الغير يكون له الحق
في الرجوع به على المدين

(استئناف ماريو روس وآخرين ضد الشركة البلجيكية
المصرية للازبكية وآخرين . رئاسة الكونت دي اندينو
ص ٣٢٤)

١٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ مايو سنة ١٩٤٠

صورية . الدعوى بها . حقوق الدائن فيها . مداء
أبواب الصورية . احواله
المبادئ القانونية

(١) تقبل دعوى الصورية قانونا كلما كان
هناك مصلحة لمدعيها (١) فيجوز رفعها من
دائن مسجل أو عادي سابق أو لاحق للعقد
الصوري (٢) إذ ليس الغرض منها سوى
إدخال الملك الحاصل التصرف فيه صوريا
ضمن تأمينات الدين . ولهذا فلكل دائن
مسجل أو غير مسجل ومهما كان تاريخ

(١) س ١-٣-٣٧ (مج ٤٩ - ١٣٦) ٩-٣-٣٨

(مج ٥٠ - ١٢٨)

(٢) س ١-١٥-٣١ (مج ٤٣ - ١٥٥) ١٣-٣-٣٤

(مج ٤٦ - ١٦٣)

١٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ مايو سنة ١٩٣٩

١ - نزاع ملكية . مدين منزوع ملكيته - في حكم
البائع

٢ - تدخل . تأخره . وبالاستئناف . أثره بالنسبة
المستأنف عليه . مضرت به

٣ - حكر . شركة . التزام شخص به قبلها . سر يانه
على الكافة . حالته

٤ . التزام . دفع لدين الغير . حق الرجوع به

المبادئ القانونية

(١) يعتبر المدين المنزوع ملكيته في
احكام نزاع الملكية كالبائع ويلتزم بالتزاماته
(٢) لا يقبل الدفع بعدم القبول بسبب تأخير
ادخال خصم في الدعوى بعد صدور الحكم
الابتدائي إلا إذا ثبت أن هذا التأخير قد
يضر بالمستأنف عليه في تحضير دفاعه او
اعداده

(٣) إذا تعهد شخص بناء على ما نص
عليه في قانون تأسيس شركة مساهمة . مسجلة
طبقا للأصول . بأن يقدم للشركة اعيانا
مذكورة متعهدا في الوقت نفسه وبغير تحفظ
بأن يكون مسئولا شخصيا عن متحصلات
الحكر فيصرف التزامه هذا أيضا قبل

دينه الحق في إتخاذ اجراءاته القانونية على هذه
الأملاك

(٢) لا يلزم الدائن مدعى الصورية
بإثبات عسر المدين الذي كان يعمل
أضراراً بحقوقه (١) أو عدم وجود الملك الذي
يمكن أن ينفذه عليه لأن الصورية تعنى كل
تصرف صوري أى وهمي معتبر في نظر
القانون بأن لا وجود له

(عبد العزيز شاهين ضد الياس سليم عرض ص ٣٢٤
رئاسة الكونت دي اندينو)

١٣٦ محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ مايو سنة ١٩٣٩

التدخل في الاستئناف . شرطه . عدم قبول الاستئناف
أو انقضاؤه . اثره فيه
المبدأ القانوني

ولو ان التدخل أصلاً في الاستئناف
جائز بالنسبة لمن كان له حق معارضة الشخص
الثالث في الحكم الذي يصدر (٢) فأن عدم
قبول الاستئناف الأصلي أو انقضائه موجب
بالتالى لعدم قبول دعوى التدخل (٣)

(ورثة محمود سيد أحمد ضد أرنت لوماس رئاسة
الكونت دي اندينو ص ٣٢٦)

(١) اس ٢٤ — ١١ — ٣١ (مج ٤٤ — ٣٨)

(٢) حكم درائر الاستئناف المختلطة بجمعية ١٢-١٣-١٩٢٠
(مج ٣٥ — ١٢٦)

(٣) اس ٢٠-٦-١٩١٦ (مج ٢٨ — ١٣٧) و ١٢-٥-
١٩٢٠ (مج ٣٢ — ٣١٤) و ٦-٠-١٩٢٥ (مج ٣٧ —
٤٠٧)

١٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ مايو سنة ١٩٣٩

١ - حوالة بالدين . أحكامها . التزامات المدين فيها .
بالنسبة للمحيل والمحال . حالة الإبراء .

٥ — حق قطعي . في دعوى حساب . ليس تعويضياً
ولا تمهيدياً .

٦ — استئناف . انعدام المصلحة . عدم قبوله .
المبادئ القانونية

١ — لا تغير الحوالة بالدين بضممان شروطه
بين المحيل والمحال عليه فلا يحق للأخير المطالبة
إلا إذا كان دينه قبل المحيل قائماً وكذا دين هذا
قبل المدين .

٢ — إذا لم يقبل المدين الحوالة بالدين بصفة
رسمية وصريحة فلا يلتزم قبل المحال عليه إلا
بمقدار ما يلتزم به قبل المحيل إوقيت اعلانه
بالحوالة .

٤ — إذا التزم المدين طبقاً لسند المديونية
بطريق معين للسداد فإنه يبرأ قبل المحال عليه بما
يبرأ به قبل المحيل وخاصة إذا كانت الحوالة
باطلة ولا أثر لها .

٤ — هل تعنى المادة ٢٧٠ مدني مختلط انه
ليس للدائنين أن يتمسكوا بمضى المدة إذا كان
مدينهم قد تنازل عنها وأنها لم تعمل لإضراراً
بحقوقهم ؟ (لم تحل)

٥ — يقاسر بالحكم القطعي الحكم الذي لا
يحضر ولا يمهّد للموضوع بل يصدر بالزام طرف
الدعوى بتقديم حساب إذ بذلك يكون قد قبل

ولم يتعرض الموضوع. وإنما بحث الظروف الخاصة بجنسية المتنازعين مما يتمتع معه اختصاص المحاكم المختلطة فلا تحول قوة الشيء المحكوم فيه من إعادة النظر في الدعوى في أحوال أخرى وجديدة موجهة اختصاص هذه المحاكم فإذا تغيرت حالة أحد الخصوم فأضحى بزواجه اجنبياً فهذا يكفي لخلق المصلحة المختلطة (١) وبالتالي اختصاص المحاكم المذكورة بالنسبة لجميع الخصوم الداخلين فيها.

٢ — إذا تناولت العمليات الحاصلة ببيع وشراء القطن في البورصة ولو كان ذلك سابقاً على قانون سنة ١٩٠٩. فلا يقبل الدفع بأنها من أعمال المضاربة ولو كان القصد منها المضاربة على الصعود أو الهبوط في الأسعار طالما أنه ليس هناك غش فيها (٢)

٣ — في حالة ما إذا كان الدين مبنياً على رصيد قائم فلا يبدأ سريان مضي المدة إلا من تاريخ قفل هذا الحساب نهائياً.

٤ — الاعلان بالدعوى ولو كان أمام محكمة غير مختصة يقطع سريان مدة السقوط (٣)

٥ — إذا قفل الحساب الجارى وانتهى كل أساس للاتفاقات المعقودة كما انقضت علاقات التعاقد بين الطرفين فتسرى الفوائد طبقاً للقانون وبالسعر المقرر فيه ولا يلتفت للسعر القائم تحت نظام الحساب الجارى بينهما

(ورثة جورج بك خياط ضد ورثة جورج لطيف الله سرسق رئاسة المستر برتنن ص ٣٣٠)

(١) اس ٢٢ - ١١ - ١٩٣٦ (مج ٣٩ — ٣١)

(٢) اس ١٠ - ٢ - ١٩٠٥ (مج ١٧ — ١٣٥)

(٣) اس ١٢ - ١ - ١٩١١ (مج ٢٢ — ١٠٥) و ١٥٥ - ٦ -

٩١٣ مج ٢٣ — ٣٩٣

الطلب المقدم اليه والذي لا يشمل غيره في منطوقه.

٦ — إذا لم يوجه الخصم طلبات ما ولم توجه اليه طلبات فلا يحق له التمسك بسقوط حق طرف آخر في الاثبات كما ليس له أن يرفع استئنافاً عن حكم صادر فيه ولا يضره بحال.

(نوذى موشه عبد المسيح سعد ضد لبنى جريوعه وآخرين رئاسة الكونت دى اندينو ص ٣٢٧ و ٣٢٨)

١٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ مايو سنة ١٩٣٩

تأمين على الحياة . اخفاء السن الحقيقي . موجب لالغاء عقدهما

المبدأ القانوني

تقرير المؤمن غير الحقيقة بالنسبة لسنه موجب لالغاء عقد التأمين على الحياة (١)
(شركة فيكتوريا دى برلين ضد خرمابوس بيتالس رئاسة المستر برتنن ص ٣٣٠)

١٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ مايو سنة ١٩٣٩

١ — قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بعدم الاختصاص . وقائع جديدة ، غير مؤثر

٢ — بورصة . عملياته . الدفع بالمضاربة . غير منتج
٣ — مضي المدة . دين . عن رصيد سريانه . من تاريخ قفل الحساب

٤ — مضي المدة المسقطه . قطعها . اعلان صحيفة الدعوى مؤد اليه

٥ — حساب جارى . انتهاؤه . سريان الفوائد . احتسابه . اساسه

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم صادراً بعدم الاختصاص

(١) قارن اس ٢ - ٣ - ١٩٣٨ (مج ٥٠ — ٥٤١)

على هامش

الكتب القانونية الجديدة (١)

تزداد سنة بعد أخرى حركة التأليف القانوني نشاطا كما وكيفا مغذية بذلك نهضة البلاد العلمية عامة ونهضتها القانونية خاصة . وقد رأيت « المحاماة » أن تسجل على صفحات مجلتها ثمرات هذه الحركة المباركة بالتعليق على المؤلفات القانونية التي يصدرها رجال المحاماة والقضاء والنيابة وأساتذة كلية الحقوق

وترمي « المحاماة » من وراء فتح هذا الباب الجديد من أبواب مجلتها إلى غرضين :

الأول — تشجيع المؤلفين على الاكثار من البحث العلمي وعلى اتقانه

والثاني — إرشاد كل مشتغل بالقانون إلى المراجع الفقهية الجديدة التي قد يحتاج إليها الباحث في أبحاثه

ومن مستلزمات هذا الباب — باب التعليق على الكتب الجديدة — ألا يخشى محرره الصراحة وأن امتزجت بها أحيانا بعض المرارة ؛ فإن تقريظ المؤلف ليس معناه دائما اطراء المؤلف بل قد يكون من واجب المحرر أن يلمس بقلمه مواطن النقد فينتقدها انتقادا علميا بحسب . وأما إذا رأى الناقد نقبصا أو عيبا وغيض الطرف عنه وآثر الثناء والمدح فإنه يكون قد خان أمانة قرائه وأضاع على ممدوحه فرصة اصلاح العيب أو اجتناب النقص في المستقبل وبذلك يضع في سبيل الحركة العلمية عقبات تعطل سيرها وتؤخر تقدمها وارتقاءها

لهذا أرجو — وقد عهد الى تولى تحرير هذا الباب — أن يقدر القارئ دقة هذه المهمة ومقدار ما تتطلبه من اخلاص وصراحة نقطع العهد بالتزام حدودهما ونسأل الله التوفيق ج . خ

— ١ —

المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية

لعلي زكي العرابي باشا

كلما اراد الفرنسيون أن يشيروا الى اعلام علماء القانون الجنائي عندهم ذكروا « جارو » ، و « جارسون » و « ليو اتفان » و « شوفو » و « هيلي » و « اورنولان » و « مانجان » و « فيدال » . وكلما اراد المصريون أن يشيروا الى شراح قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ذكروا « احمد

(١) وعدنا الاستاذ جميل خانكي بمتابعة تحرير هذا الباب فنسجل له نشاطه وحمته ومن شابه أباه فما ظلم

امين ، و . علي زكي العرابي ، و . عبد الهادي الجندی ، و . القلبي ، و . احمد نشأت ، و . جندی
عبد الملك ، و . علي بدوي ،

ففي النصف الثاني من سنة ١٩٢٠ — بعد ست عشرة سنة من قيد اسمه في جدول المحامين —
صدر علي زكي العرابي بك المحامي ومدرس القوانين الجنائية بمدرسة الحقوق السلطانية وقتئذ
الجزء الأول من كتابه « المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية » فكان با كورة ابحاثه
في المسائل الجنائية لفتت اليه انظار المشتغلين بالقانون . وفي اواخر سنة ١٩٢٢ ظهرت الطبعة
الأولى من الجزء الثاني . وفي أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ — بعد سبع عشرة سنة من ظهور
الطبعة الأولى صدر في خلالها كتابا « شرح قانون العقوبات » و « القضاء الجنائي » — ظهرت
الطبعة الثانية للجزء الثاني

وموضوع الكتاب — بجزأيه في مجلداته الثلاثة — شرح لقانون تحقيق الجنايات المصري
ضمنه مؤلفه آراء الشخصية السديدة وعلق على نصوص القانون بقضاء المحاكم المصرية وقرارات
لجنة المرافعة القضائية وأحكام المحاكم الفرنسية وآراء الشراح في مصر وفي فرنسا
أما الجزء الأول فيتناول الكلام على الدعوى العمومية والدعوى المدنية ومدى ارتباطهما ،
وعلى الضبطية القضائية وعلى التحقيق الابتدائي

وأما الطبعة الأولى للجزء الثاني فتشمل الكلام على نظام المحاكم الجنائية واختصاصها ، وعلى
الاثبات في المواد الجنائية وعلى الاجراءات أمام المحكمة

وأما الطبعة الثانية للجزء الثاني ففيهما تكملة الكلام على القواعد العامة للمحاكمة (في تشكيل
المحاكم ، وفي رد القضاة عن الحكم ، وفيما يتعارض مع وظيفة القاضي ، وفي احالة الدعوى على
المحكمة ، وفي أمر الاحالة ، وفي التكليف بالحضور ، وفي حدود الدعوى أمام المحكمة ، وفي
القواعد العامة للتحقيق في الجلسة ، وفي الاحكام) ثم الكلام على محاكم المواد الجنائية واجراءات
الدعوى أمدهما (محاكم المخالفات والجنح ومحاكم الجنايات) ثم الكلام على طرق الطعن في الاحكام
(المعارضة ، والاستئناف ، والطعن بطريق النقض والابرار ، وطلب الغاء الحكم وإعادة النظر)
وأخيراً الكلام على الآثار المترتبة على الاحكام النهائية (في قوة الشيء المحكوم فيه ، وفي المصاريف
وفي تنفيذ الاحكام ، وفي سقوط العقوبة)

من هذا البيان الوجيز لموضوع المجلدات الثلاثة ترى أن موضوعات المجلد الثالث تختلف عن
موضوعات المجلد الثاني اختلاف هذا الأخير عن موضوعات المجلد الأول . ففي الواقع كان يجدر
بالمؤلف أن يجعل من كتابه الجديد جزءا ثالثا لكتابه السابقين

أما أنه آثر أن يجعله تكملة للجزء الثاني فقد يكون من حسن مآثره أن يدمج الجزء الأول بالطبعة
الأولى من الجزء الثاني ويعيد طبعهما في سفر واحد مع التنقيح والتوسع اللذين يستلزمهما قضاء
لمحاكم الجديد وأحدث آراء فقهاء القانون ويخرجه على مثال الطبعة الجديدة للجزء الثاني

وتمتاز الطبعة الجديدة بأنها أوفى بحثا وأسهب شرحا عن سابقتها . فيما كانت الطبعة الأولى

تقع في ٣٥٦ صحيفة وتتضمن ١٦٢ بندا جاءت الطبعة الثانية في ٧٤٨ صحيفة متضمنة ١١٩٦ بندا . وقد تولت طبع الكتاب مطبعة التأليف والترجمة والنشر فجام آية في اتقان الطبع وفي حسن التنسيق جديرة بمجهود المؤلف وبمنزلته الرفيعة

وعلى زكي العراقي باشا كان محاميا ، ثم وكيلا للنيابة ، ثم رئيسا لها ، ثم مدرسا للقوانين الجنائية بكلية الحقوق ثم قاضيا ، ثم رئيسا لمحكمة مصر ، ثم مستشارا بمحكمة استئناف مصر ، ثم وزيرا . فله من ماضى المناصب التي تقلب فيها خبرة عملية تتجلى مظاهرها فيما يخرج لرجال القانون من مصنفات واسفار هي مرجع كل مشغل بالمسائل الجنائية

والكتاب الذي تقدمه اليوم موسوعة جديدة تتوج سلسلة مؤلفاته القيمة في المسائل الجنائية التي نرجو العراقي باشا أن يواصل حلقاتها بما تجود به قرائحه الوقادة ومواهبه الفذة على المشتغلين بالقانون .

- ٢ -

التشريع الحديث

للاستاذ أنطون صفير

الاستاذ أنطون صفير سكرتير لجنة قضايا الحكومة واللجنة الاستشارية التشريعية ، والكتاب مجموعة القوانين واللوائح التي صدرت في خلال الاربع عشرة سنة الاخيرة من سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٤٠

وقد راعى واضعه الترتيب الابددي مع دقة التبويب لتسهيل سبل البحث والاستقصاء على مرديهما . صدر الجزء الأول منه في ١١٧٨ صفحة متضمنناشقي القوانين واللوائح المتناثرة من حرف الالف حتى حرف الشين أو بعبارة أخرى من كلمة (آثار) حتى كلمة (شفعة)

وأخص ما امتازت به هذه المجموعة القيمة تصدير المؤلف كل مادة ببيان واضح للتشريع المنظم لها ، وجمعه مختلف اللوائح مقرونة بمراجعها والاشارة إلى ما الغي منها وما طرأ عليها من التعديلات

وكتاب و التشريع الحديث ، انما هو في الواقع تنمة جليلة (لمجموعة القوانين واللوائح) التي أصدرها في سنة ١٩٢٦ الاستاذان احمد محمد حسن بك وايزيدورفلد من وتجديد لشبابها الذي مضى على ظهوره أربع عشرة عاما استجدت في خلالها من القوانين واللوائح الشيء الكثير جمعها الاستاذ صفير وأضاف إليها بعض تشريعات قديمة ونقل إلى العربية بعض لوائح كانت قد صدرت قديما بالفرنسية .

هذه نظرة سريعة في مجموعة الاستاذ صفير تاتي ضوءا ضيلا على مقدار المجهود الجبار الذي بذله المؤلف في سبيل اخراج هذا الكتاب الجدير بتقدير كل مشغل بالقانون .

جميل خانكي المحامي

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية العشرون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٩٤	١٩٩	١٣ مايو سنة ١٩٤٠
٩٥	٢٠١	١٣ مايو سنة ١٩٤٠
٩٦	٢٠١	١٣ مايو سنة ١٩٤٠
٩٧	٢٠١	١٣ مايو سنة ١٩٤٠
٩٨	٢٠٨	٣٠ مايو سنة ١٩٤٠
٩٩	٢٠٩	٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية
أسباب الاباحه وموانع العقاب. العبرة في المسؤولية الجنائية
بحالة الجاني الفعلية وقت ارتكاب الجريمة. جنون الجاني قبل
الحادثة بسنوات. لا ينفى مسؤوليته مادام لم يكن وقت ارتكاب
الجريمة فاقد الشعور والاختيار.

اختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة. الضرر. وقوعه
فملا. لا يشترط. احتمال وقوعه. كفايته. القصد الجنائي في
هذه الجريمة. تقديره. مرضوعه.

دعوى. محض عليه قاصر. ادعاؤه بحق مدنى. قبول المدعى
عليه التقاضى معه وعدم دفعه الدعوى بعدم أهلية المدعى. صدور
الحكم لمصلحة المدعى. التمسك بعدم أهليته بعد ذلك. لا يجوز.

١ - نظام الحكومة المقرر. معناه. المادة ١٧٤ ع.
الفرض منها. حماية الدستور والنظم المقررة فيه للحكم. متى
تنطبق هذه المادة؟ جنائية التحريض على كراهة نظام الحكومة
المقرر. متى تعتبر قائمة؟ توجيه الاهانة والسب إلى هيئة
الوزارة القائمة. لا يدخل في نطاق هذه المادة. ٢ - عقوبة.
جريمة اعتبرتها المحكمة جنائية. توقيع عقوبة الجنائية عملا
بالمادة ٣٣ للارتباط بين الجنائية والجرائم الأخرى التي
اقتربها المتهم. نقض الحكم بالنسبة للجنائية. اعتبار هذه
العقوبات بعد زوال الجنائية مقررة للجرائم الأخرى.
متى يجوز ذلك؟ عقوبة غير مقررة لهذه الجرائم أو عقوبة
تخرجت المحكمة في توقيعها بسبب وجود الجنائية. وجوب
استبعادها

اختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة. شركة. شريك.
تسليمه مال الشركة لشراء بضائع به. اختلاسه. عقابه. (المادة ٢٩٦)

ارتباط. ارتكاب عدة جرائم في أماكن مختلفة أثناء
تجمعهم. توقيع عقوبة واحدة. الحكم بالبراءة في إحدى هذه
الجرائم. لا يتعارض مع حكم الادانة في الجرائم الأخرى
(المادة ٣٢ ع)

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٠	٢١٠	٢٠ مايو سنة ١٩٤٠	تلبس . متى يعتبر قائماً . مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع جريمة . مثال . عثور ضابط البوليس على مادة بيضاء بصندوق المتهم أثناء التفتيش عن مسروقات . محاولة اخفاء هذه المادة . يكفى لقيام حالة التلبس . تحليل هذه المادة . ظهور أنها ليست مخدراً . إثبات . مانع أدبي من الحصول على كتابة عند لزومها . تقديره . موضوعي
١٠١	٢١١	٢٧ مايو سنة ١٩٤٠	تزوير . ركن الضرر . احتمال وقوع الضرر . كفايته . تقدير توافره أو احتمال وقوعه . مسألة موضوعية . ذكر ذلك صراحة في الحكم . فهمه من مجموع عبارات الحكم . كاف
١٠٢	٢١١	٢٧ مايو سنة ١٩٤٠	(٢) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية
١٠٣	٢١٣	٢ مايو سنة ١٩٤٠	١ - نقض و ابرام . التقرير بالطعن . عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن توكيلاً من الطاعن يبيح له ذلك . توكيله محامياً آخر في هذا الطعن . تقديم أمثال هذه التوكيلات بعد الاعتراض على الصفة . لا يهم . عبارات التوكيل . هل هو يخول الموكل حق الطعن - ٢ - نقض و ابرام . توكيل الطعن . تحصيل ذلك من ظروف تحرير التوكيل وعباراته - ٣ - وقف المسائل المتعلقة بأصل الوقف . اختصاص المحاكم الشرعية بها . قضاء هذه المحاكم في هذه المسائل . وجوب احترامه . قضاء المحكمة الشرعية في نزاع على الاستحقاق في وقف . رفع أحد المستحقين دعوى بطلب نصيبه . يجب على المحكمة الأهلية ألا تخرج عن مقتضى الحكم الشرعي أو تأوله أو تفسره . (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)
١٠٤	٢١٧	٢ مايو سنة ١٩٤٠	دعوى التزوير الفرعية . سلطة المحكمة في الحكم برد وبطلان أية ورقة تحقق لها أنها مزورة . تقديم أدلة التزوير . الحكم بالتزوير قبل الحكم بقبول أو رفض الأدلة . جوازه . أدلة محكوم بقبولها . استخلاص المحكمة تزوير الورقة من تحقيق هذه الأدلة ومن أقوال الشهود . عدم ورود ذلك في أدلة التزوير الأخرى . لا يمنع المحكمة (المادتان ٢٨٢ و ٢٩٢ مرافعات)

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
نقض و ابرام . حكم برفض دفع فرعى بعدم وجود صفة المدعى فى طلب الحساب . تعديل المدعى طلباته الى الحكم بالزام ناظر الوقف بدفع مبلغ معين . الحكم بايقاف الدعوى حتى تفسر المحكمة الشرعية شرط الواقف . الطعن فى هذا الحكم بدعوى مخالفته للحكم السابق برفض الدفع الفرعى . لا يجوز	٣ مايو سنة ١٩٤٠	٢١٨	١٠٥
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى . حجيته أمام المحكمة المدنية . علقته . حكم فى جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد ربويه . حجيته أمام المحاكم المدنية . القاضى المدنى يلزم بسعر الفائدة الذى أثبت فى الحكم الجنائى . حجية هذا الحكم بشأن جميع وقائع الاقراض التى أثبتها (المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧)	٩ مايو سنة ١٩٤٠	٢٢١	١٠٦
٢ - محضر صلح مصدق عليه . لا يعتبر حكما له حجية الشيء المحكوم فيه (المادة ٦٨ مرافعات) ٣ - فوائد ربوية . استردادها . جوازها . الاتفاق على فوائد زائدة على الحد القانونى . باطل بطلانا مطلقا . إجازة هذا الاتفاق صراحة أو دلالة باستبدال دين آخر به أو باقراره بصلح . لا يجوز . (المواد ١٢٥ و ١٢٨ و ٤٧٨ مدنى وقانون العقوبات والمادة ١٤٥ مدنى)			
٤ - فوائد ربوية . القضاء على المقرض برد ما تسلمه زائدا على استحقاقه وبفوائد هذه المبالغ من تاريخ تسلمه إياها . لا مخالفة فى ذلك القانون (المادتان ١٢٤ و ١٤٦ من القانون المدنى)			
وقف . استبدال أعيان موقوفة . قائمة لشهار مزاد الاستبدال . النص فى هذه القائمة على أنه لاستحقاق للمشتري فى الربيع إلا إذا وافقت المحكمة الشرعية على الاستبدال وعلى أنه إلى أن يتم ذلك فلا مسئولية على الوزارة فى شيء مما يتعلق بالعقار الذى يكون تحت يدها ولها حق تأجير واستغلال ريعه وعلى أن المشتري ملزم باحترام عقود التأجير المعطاة من الأوقاف قبل تاريخ توقيع الصيغة ولوىيوم واحد . رسو مزاد الاستبدال على مشتري . تسديده الثمن . إرسال خطاب من	٩ مايو سنة ١٩٤٠	٢٢٧	١٠٧

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٠٨	٢٣٠ ٤ مايو سنة ١٩٤٠	الوزارة اليه للاستلام . التكييف القانوني انصوص هذه القائمة . بيع معلق على شرط واقف . نفاذ البيع من وقت رسو المزايد لامن وقت توقيع الصيغة الشرعية دعوى المملك . دعوى اليد . عدم الجمع بينهما . متى يكون؟ رفع دعوى منع التعرض بعد رفع دعوى المملك . جوازه . (المادة ٢٩ مرافعات)
١٠٩	٢٣٢ ١٦	قوة الشيء المحكوم فيه . حكم انتهائى فى مواجهة ممثل خصم . متى يسرى فى حق هذا الخصم . تجاوز الممثل حدود السلطة المخولة له . لا يسرى الحكم . قيم . اتفاقه مع محام على أنعاب عن قضايا بشأن المحجور عليه . الاشتراط فى هذا الاتفاق على اختصاص محكمة جزئية معينة تفصل نهائيا فى موضوعه . الحكم الصادر من هذه المحكمة . لا يسرى على المحجور عليه . قيم جديد . حقه فى المقاضاة بشأن هذا الاتفاق بدعوى جديدة
١١٠	٢٣٦ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠	١ - هبة . سند دين يستتر تبرعا . إضافة الاستحقاق إلى أجل . اشتراط عدم جواز حوالة السند . صورة مسألة . ٢ - انتقال ملكية الموهوب بمجرد الايجاب والقبول . التسليم الفعلى . لا يشترط . انعقاد الهبة صحيحة . اشتراط الواهب تأجيل التسليم . لا تأثير له فى صحة الهبة .
١١١	٢٣٩ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠	١ - نقض وإبرام . تقرير الطعن . أسماء الخصوم وصفاتهم ومحال اقامتهم . ذكر بيانات عنها فى التقرير . إغفاله . أثره (المادة ١٥ من قانون محكمة النقض) ٢ - ملكية . ملكية أرض . تشمل ما فوقها وما تحتها . (المادة ١٩ من القانون المدنى) إثبات . اقرار موصوف . لا يجوز تجزئته . وجوب الأخذ به كله أو تركه كله . الأخذ ببعضه . عبء الاثبات فى هذه الصورة . على المدعى (المادة ٢٣٣ مدنى)
١١٢	٢٤٠ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية
١١٣	٢٤٢ ٥ مارس سنة ١٩٤٠	زيادة العشر . أثرها . إخلاء التزامات الراسى عليه المزايد . تعليق ملكيته على شرط فاسخ . تحقيق الشرط بتقرير الزيادة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
١ - دعوى الضمان . حق المشتري في رفعها . نشوءه من يوم حرمانه من العقار ٣ - قانون خمسة الأقدنة . انطباقه على سيده . تعمل بوساطة ابنها أو بوساطة مزارعين	٦ مارس سنة ١٩٤٠	٢٤٢	١١٤
مقاوله . شرط . متى يكون تهديدا . ومتى يكون جزائيا	٩ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٤٤	١١٥
دفع بعدم الاختصاص . وجوب ابدائه أولا . طلب الصالح قبله . يسقطه	١٨ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٤٥	١١٦
١ - نزاع ملكية . الحاق الثمار بالعقار . حكمته . وضعه لمصلحة الدائن والمدين . وجوب قبول الحراسة القضائية من أجله .	٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٤٦	١١٧
٢ - حراسة قضائية . على أعيان منزوع ملكيتها . جواز تعيين الدائن حارسا			
مصاريف قضائية . المعارضة فيها . طريقها . جواز رفعها بالطريق العادي ككافة الدعاوى لا بطريق التقرير في قلم الكتاب وحده .	٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٤٦	١١٨
عمال . اصابات العمال . تغويضها . أنواعه . دعوى التعويض عن هذه الاصابات . رفعها بعد ستة أشهر من ظهور العاهة . عدم قبولها .	٢٩ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٤٧	١١٩
(٤) قضاء محاكم الجنايات			
١ - المادة ٢٣٦ عقوبات . أركان الجريمة فيها ٢ - عقاير طبية . أدوية . متى تعتبر جواهر مضرّة بالصحة ؟ جواهر سامة . مدى تأثيرها على الصحة ٣ - مادة (النيوسلفرسان) . تعاطيه بكميات طبية لا ضرر منه ٤ - علم المتهم بضرر المادة التي يعطيها للمجنى عليه . لزومه . ضرر . عن طريق الصدفة . افتراضه من طبيعة المادة . انكار العلم وادعاء الجهل بضرر المادة . عبء اثباته على المتهم ضرر غير مقصود . وجوب قيام الدليل على علم المتهم . مقدما بالنتيجة الضارة ٥ - وفاة بسبب حقنة نيوسلفرسان . من تمورجى . اعتبارها قتلًا خطأ . تطبيق المادة ٢٣٨ عقوبات والمادتين ١٤١ و ١٤٢ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨ لا المادة ٢٣٦ عقوبات	٢٧ يناير سنة ١٩٤٠	٢٤٧	١٢٠

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٥) قضاء المحاكم الكلية			
١ - استئناف . ميعاده . في دعوى استحقاق . بناء على تنفيذ حكم شرعى . اداريا . الميعاد العادى ٢ - اعلان حكم . لحاكم البلدة أو شيخها . فى حالة عدم وجود الخصم أو خادمه أو أحد أقاربه . صحته ٣ - استئناف . ميعاده . طلب المعافاة . لايقطع سريانه	٢٣ مارس سنة ١٩٤٠	٢٥٦	١٢١
١ - حراسة . القضاء المستعجل فيها . قضاء مؤقت . جواز الرجوع اليها من جديد . أحواله ٢ - حراسة . بعد تنبيه نزع ملكية . والمدى من متفيع بالعقار . غير ملزم	٣٠ " "	٢٥٩	١٢٢
اختصاص المحاكم الأهلية . فى دعوى استحقاق تبعية . لدعوى مرسى مزاد أمام المحاكم المختلطة . جوازي . متى يحكم بعدم الاختصاص	٢٧ ابريل سنة ١٩٤٠	٢٦١	١٢٣
١ - جريمة النصب . أركانها . ركنا قصد سلب ثروة الغير والاضرار بالمجنى عليه - ٢ و ٣ - دائن . اقتضاء دينه بالاحتياال . لا يعتبر سلباً لثروة مدينه . وبالتالي لا نصب - ٤ - غش المأكول والمشروب . المنصوص عليه فى المادة ٣٤٧ ع . تعريفه . تقديم اللبن بدلا من السمن المشتري . لا يعد غشاً منطبقاً عليها .	٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠	٢٦٣	١٢٤
(٦) القضاء التجارى			
افلاس . شرطه . الاحتراف بالتجارة . القيام بعملية تجارية واحدة . غير كاف .	٢١ ابريل سنة ١٩٤٠	٢٦٧	١٢٥
١ - عقود الاذعان . ماهيتها . عقود مطبوعة . كتابة شرط مخالف لشروطها المطبوعة . تغليب الشرط المكتوب - ٢ - التزام . تفسيره . الشك فيه . يجب أن يكون لمصلحة المدين - ٣ - اختصاص المحاكم المختلطة . النص عليه فى اتفاقات الوطنيين . بطلانه .	" " "	٢٦٧	١٢٦
افلاس . توقف عن دفع قسط . يجيز إسماره . التذرع بالضيق المالى . بسبب الحرب . غير مجد .	٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠	٢٧٠	١٢٧

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - قانون الجمارك . الخلاف بين النصين العربي والفرنسي . يطبق النص الفرنسي ٢ و ٣ - لجنة الجمارك . المعارضة في قرارها . ميعادها . بدء هذا الميعاد . مواعيد المسافة . عدم جواز إضافتها إلى ميعاد المعارضة .	٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠	٢٧٠	١٢٨
١ و ٤ - سند تحت الاذن . ماهية البيانات الضرورية لصحته . إغفالها كلها أو بعضها . أثره . بطلانها بطلاناً مطلقاً . اعتبارها بمجرد اعتراف بدين . ماهية الفوارق بين السند تحت الاذن والاعتراف بالدين . استحقاق السند . إغفال تاريخه . أثره . عدم اعتباره سنداً تحت الاذن - ٥ - ضامن غير تاجر . مقاضاته أمام المحكمة التجارية . جوازها مادام الضمان عن دين تجارى .	٢٥ مارس سنة ١٩٤٠	٢٧٣	١٢٩
صالح واق من التفليس . مصدق عليه من المحكمة المختلطة . سريانه على جميع الدائنين . وإن لم يتدخلوا فيه . حقهم في المعارضة فيه . أحوال هذه المعارضة . احترام القضاء الأهلى له . عند صيرورته نهائياً . وجوبه .	٢٣ أبريل سنة ١٩٤٠	٢٧٥	١٣٠
عمال . تقديمهم لمقاول . اعتباره سمسرة . مقدم هؤلاء العمال . يعتبر تاجراً .	٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠	٢٧٧	١٣١
(٧) القضاء المستعجل			
١ - الطعن في الأحكام . من يستفيد منه . حالة عدم الانقسام . أثره . التضامن . حكمه - ٢ - حراسة . على المال المشترك . للشيوخ والخلف على الإدارة . عدم قابليته للالانقسام .	١٢ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٧٨	١٢٢
١ - ٢ - تجديد الدين . التزام جديد . تغير عن سابقه . نية المتعافدين - لازمة - حالاته ٤ - دين . تجديده . ثمن مبيع . تحرير سندات به على المشتري . ليس كذلك . تحريرها على آخر . وتنازل البائع عن حق الامتياز . صحته - ٥ - قضاء مستعجل . إيقاف تنفيذ التعرض لعناصر النزاع الموضوعية	١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠	٢٨٠	١٣٣

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			من حيث جديته. القصد منه. عدم المساس بالموضوع (٨) قضاء المحاكم المختلطة .
١٣٤	٢٨٤	١٦ مايو سنة ١٩٢٩	١ - نزاع ملكية . مدين منزع ملكيته . في حكم البائع ٢ - تدخل . تأخره . وبالاكتشاف . أثره بالنسبة للمستأنف عليه . مضراته به - ٣ - حكر . شركة . التزام شخص به قبلها . سريانه على الكافة . حالته . - ٤ - . التزام . دفع لدين الغير . حق الرجوع به
١٣٥	٢٨٤	١٦ مايو سنة ١٩٤٠	صورية . الدعوى بها . حقوق الدائن فيها . مداه . اثبات الصورية . أحواله .
١٣٦	٢٨٥	١٦ مايو سنة ١٩٣٩	التدخل في الاكتشاف . شرطه . عدم قبول الاكتشاف أو انقضائه . أثره فيه
١٣٧	٢٨٥	١٦ مايو سنة ١٩٣٩	١ - ٤ - حوالة بالدين . أحكامها . التزامات المدين فيها . بالنسبة للبحيل والمحال . حالة الإبراء . - ٥ - حق قطعي . في دعوى حساب . ليس تحضيرياً ولا تمهيدياً - ٦ - اكتشاف . انعدام المصلحة . عدم قبوله .
١٣٨	٢٨٦	١٧ مايو سنة ١٩٣٩	تأمين على الحياة . إخفاء السن الحقيقي . موجب لإلغاء عقدها .
١٣٩	٢٨٦	١٧ مايو سنة ١٩٤٠	١ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بعدم الاختصاص . وقائع جديدة . غير مؤثرة - ٢ - بورصة . عملياته . الدفع بالمضاربة . غير منتج - ٣ - مضي المدة . دين . عن رصيد . سريانه . من تاريخ قفل الحساب - ٤ - مضي المدة المسقطه . قطعها . إعلان صحيفة الدعوى . وداليه - ٥ - حساب جاري . انتهائه . سريان الفوائد . احتسابه . أساسه

المحاماة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهلية
السنة الحادية والعشرون

نوفمبر سنة ١٩٤٠

ملحق العدد الثالث

قانون المحاكم^(١)

لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

فى الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١ - يشترط فىمن يشتغل بالمحاماة لدى المحاكم الأهلية أن يكون اسمه مقيداً بجدول المحامين

مادة ٢ - يشترط فىمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون :

(١) مصرياً .

(٢) متوطناً فى القطر المصرى .

(٣) بالغاً من العمر على الأقل إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(٤) حاصلاً على درجة الليسانس فى القانون من كلية الحقوق المصرية أو على شهادة أجنبية تعتبرها وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة العدل معادلة لها وأن ينجح فى هذه الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها أو أن يكون اشتغل بوظيفة القضاء أو النيابة بالمحاكم الأهلية أو المختلطة خمس سنين على الأقل .

(٥) متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(٦) حسن السمعة حائزاً بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

الباب الثانى

فى القيود بالجدول

مادة ٣ - يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ قبولهم سواء أكانوا مشتغلين أم غير مشتغلين .

ويبين به محال إقامتهم .

ويلاحظ بهذا الجدول :

(١) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة النقض .

(٢) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف .

(٣) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الكلية .

(٤) جدول للمحاميين تحت التمرين .

(٥) قائمة للمحاميين غير المشتغلين .

وتودع نسخة من الجدول وملحقاته بكل محكمة .

مادة ٤ — يعهد بجدول المحامين إلى لجنة تسمى لجنة قبول المحامين تؤلف من رئيس محكمة استئناف مصر ومن النائب العمومي أو من يقوم مقامهما ومن مستشار تعيينه كل سنة الجمعية العمومية بالمحكمة ومن اثنين من المحامين يعينهما مجلس النقابة من بين أعضائه لمدة سنة واحدة .

مادة ٥ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة .

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه بالجدول .

مادة ٦ — إذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب يعلن إليه القرار وله أن يعارض فيه أمام اللجنة في خلال خمسة عشر يوما التالية للاعلان .

فاذا تأيد القرار جاز للطالب أن يطعن في القرار أمام لجنة قبول المحامين بمحكمة النقض في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه . كما يجوز الطعن في القرار الصادر حضوريا برفض طلب القيد في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

ولا يجوز له إذا أصبح قرار الرفض نهائيا أن يحدد طلبه إلا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧ — يقيد كل من يقبل لأول مرة من المحامين في جدول المحامين تحت التمرين ما لم يكن معفى بمقتضى نص المادة ٢٠ .

مادة ٨ — لكل من كف عن مباشرة المهنة أن يطلب نقل اسمه إلى قائمة المحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته .

ولهؤلاء المحامين أن يطلبوا إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة إعادة قيدهم إلى جدول المحامين المشتغلين وتسرى على هذه الطلبات أحكام المادة السادسة .

مادة ٩ — الوكلاء المقبولون الآن للرافعة أمام المحاكم الجزئية فقط يكون لهم الحق في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية بعد موافقة مجلس النقابة والجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية التي يشتغلون أمامها .

مادة ١٠ — يجب على المحامي الذي قيد اسمه بالجدول أن يحلف أمام إحدى محكمتي الاستئناف قبل ممارسة العمل اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها »

الباب الثالث

في التمرين

مادة ١١ - مدة التمرين سنة للحاصلين على درجة الدكتوراه في القانون وستان للحاصلين على درجة الليسانس .

ويجب أن يلتحق المحامي في فترة التمرين بمكتب أحد المحامين أمام محكمة الاستئناف ويجوز بطريق الاستثناء وبترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء فترة التمرين بمكتب أحد المحامين أمام المحاكم الكلية .

وعلى المحامي تحت التمرين أن يخطر لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة باسم المحامي الذي التحق للتمرين في مكتبه .

مادة ١٢ - لا يجوز أن يكون للمحامي تحت التمرين مكتب باسمه الخاص ولا أن يترافع أمام محكمة الجنايات أو قاضي الاحالة أو قاضي الأمور المستعجلة .

وله أن يترافع أمام المحاكم الكلية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه ، كما أن له أن يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية والمركزية .

الباب الرابع

في القبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية

والاستئنافية ومحكمة النقض والأبرام

مادة ١٣ - يشترط لقيد اسم المحامي تحت التمرين بجدول المحامين لدى المحاكم الكلية :

(١) أن يكون قد قضى - دون انقطاع - فترة التمرين المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة .

(٢) أن يكون قد وازب على حضور الجلسات مرتين في الأسبوع على الأقل وعلى سماع المحاضرات التي تلي على المحامين تحت التمرين طبقا للاتحة بعدها مجلس النقابة لهذا الغرض

مادة ١٤ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام المحاكم الكلية إلى لجنة تؤلف من رئيس المحكمة الكلية التي يقع في دائرتها مكتب المحامي الذي قضيت به فترة التمرين ومن رئيس النيابة ومن محام يعينه مجلس النقابة سنويا أو من يقوم مقام كل منهم عند المانع . فإذا كان الطالب قد قضى فترة التمرين في مكتب هذا المحامي يندب مجلس النقابة محاميا غيره .

مادة ١٥ - إذا كان الطالب قد تمرن في مكاتب موجودة في دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم الطلب إلى لجنة المحكمة التي يكون قد أمضى في دائرتها أطول مدة قضاها في التمرين .

مادة ١٦ - يجب أن يصحب طلب القيد :

- (١) بشهادة من المحامي الذى قضيت فترة التمرين فى مكتبه .
- (٢) ببيان عن القضايا التى ترفع فيها المحامى فى فترة التمرين مصدق عليه من رئيس المحكمة الكلية أو قاضى المحكمة الجزئية التى نظرت أمامها الدعاوى .
- (٣) بصورة رسمية من سجل حضور الجلسات المحفوظ فى قلم الكتاب .
- ويبلغ القرار الصادر بقبول الطلب إلى الطالب وإلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة وإلى مجلس نقابة المحامين .
- مادة ١٧ - لكي يقبل المحامى للرافعة أمام محاكم الاستئناف يجب عليه أن يكون قد اشتغل بالمحاماة مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محاميا أمام المحاكم الابتدائية ويقدم طلب القبول إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .
- مادة ١٨ - الوكلاء المقبولون للرافعة أمام المحاكم الابتدائية يجوز قبولهم للرافعة أمام محاكم الاستئناف بقرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .
- مادة ١٩ - لا يشتغل بالمحاماة أمام محكمة النقض والأبرام إلا من قيد اسمه بالجدول الخاص بمحامى محكمة النقض والأبرام ، وتشكل لجنة قبول المحامين أمام المحكمة المذكورة من أربعة من مستشاريها يكون من بينهم رئيس المحكمة ووكيلها أو من يحل محلهما ومن النائب العام أو الأفوكاتو العمومى ومن النقيب ووكيل النقابة أو من يحل محلهما من أعضاء مجلس النقابة وتقدم طلبات القيد من المحامين الذين اشتغلوا فعلا مدة سبع سنوات أمام محكمة الاستئناف ولم تصدر عليهم خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالوقف لمدة سنة أو أكثر إلى هذه اللجنة لتختار من بينهم من يقيدون بجدول المشتغلين أمام محكمة النقض والأبرام . ويجوز كذلك أن يقيد بالجدول المذكور من توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى القانون لمن يعين مستشارا بمحكمة استئناف .
- ويجوز للجنة أن تقبل المرافعة أمام محكمة النقض والأبرام من قضى فى الاشتغال بالمحاماة وقت العمل بهذا القانون خمسة عشر عاما أمام المحاكم الابتدائية وثلاث سنوات أمام محاكم الاستئناف .
- مادة ٢٠ - يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية الأهلية أو محكمة الاستئناف الأهلية كل زمن قضاء الطالب فى القضاء أو النيابة فى القطر المصرى أو فى الأعمال الفنية بأقسام قضايا الحكومة أو الأوقاف العمومية أو الأوقاف الملكية أو فى الأعمال الفنية أو القضائية بالهيئات الأخرى التى تقرها لجنة قبول المحامين أو فى تدريس علم الحقوق فى كلية الحقوق الملكية أو فى أية كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادة الكلية المذكورة .

الباب الخامس

في حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ٢١ — لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي :

(١) التوظيف في إحدى مصالح الحكومة مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وكذلك التوظيف في إحدى الجمعيات أو الشركات أو لدى الأفراد .

(٢) الاشتغال في التجارة .

(٣) الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

مادة ٢٢ — على كل محام أن يدفع قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر ، وعليه أن يسدد في المواعيد المحددة قيمة الاشتراك السنوي المقرر الا اذا أعفى بقرار من مجلس النقابة .

مادة ٢٣ — يجب أن يكون حضور المحامين أمام المحكمة بالرداء الخاص بهم

مادة ٢٤ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم والمحاكمات أن تأذن للمتناقضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أشخاصا من ذوي قربانهم أو أزواجهم أو اصهارهم لغاية الدرجة الثالثة .

ولا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض والابرار ويقدم اليها طابات إلا المحامون المقيدة اسمائهم في جدولها .

ولا يجوز ايضا تقديم صحف الاستئناف الا اذا كان موقعا عليها من احد المحامين المقررين أمامها . ومع ذلك فلا ضرورة لهذا التوقيع اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد احد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الاذن المنوه عنه في المادة ٣٠

ولا تسري احكام المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على المحامين . (١)

مادة ٢٥ — لا يقبل في المرافعة عن مصالح الحكومة امام المحاكم فيما عدا القضايا الجزئية إلا احد اعضاء اقسام قضايا الحكومة او احد المحامين .

يجب ان يكون التوكيل الصادر من هذه المصالح موقعا عليه من رئيس المصلحة ومبصوما بخاتمها الرسمي .

مادة ٢٦ — يجب على المحامي أو على أي وكيل آخر يكلف بالحضور عن الخصوم أمام المحاكم أن يقدم توكيله إلى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور فاذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الامضاء ، وللخصوم أن يثبتوا توكيلهم للمحامي في محضر الجلسة ويقوم هذا مقام التصديق على الامضاء

مادة ٢٧ — المحامي الذي بيده توكيل عام مصدق عليه قانونا ومتضمن نيابته عن أحد الخصوم أمام محكمة ابتدائية أو أمامها هي والمحاكم التابعة لها ومحكمة الاستئناف الداخلية هي في

(١) نص المادة المذكورة « يجوز لكل محكمة أن لا تقبل في التوكيل عن الخصام من ترى فيه عدم اللباة والاستعداد للقيام بهام التوكيل بحسب اللائق »

دائرتها يعفى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة الابتدائية ويعمل بها أمامها وأمام المحاكم التابعة لها وأمام محكمة الاستئناف الداخلة هي في دائرتها .

وتتخذ المحكمة الابتدائية المذكورة سجلا تقيّد فيه التوكيلات التي تقدم لها من هذا القبيل وتحرر من واقعها كشوفا ترسل إلى المحاكم المبيّنة آنفا .
وإذا كان التوكيل بعقد رسمي اكتفى بإثبات رقم وتاريخ التوكيل والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة

أما الحضور أمام محكمة النقض والابرار فيجب أن يكون بتوكيل يقدم إليها فإن كان عاما اكتفى به في جميع قضايا الموكل التي تنظر أمامها دون احتياج إلى الحصول على صورة رسمية منه في كل قضية .

مادة ٢٨ - المحامي مسئول قبل موكله عن أداء ما عهد به إليه طبقا لأحكام القانون وشروط التوكيل
مادة ٢٩ - على كل محام أن يتخذ له مكتبا في دائرة المحكمة الكلية أو محكمة الاستئناف التي يشتغل أمامها ولا يجوز أن يكون له أكثر من مكتب واحد .
وعلى المحامي أن يخطر لجنة قبول المحامين بكل تغيير في محل إقامته .

مادة ٣٠ - يجب على المحامي الذي يريد شكوى زميل له أو اتخاذ إجراءات قانونية ضده أن يحصل على إذن بذلك من مجلس النقابة .
ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من النقيب .

مادة ٣١ - إذا نذبت لجنة الإعفاء القضائية محاميا لاتخاذ إجراء أو للمرافعة ضد محام آخر تخطر مجلس النقابة بذلك .

مادة ٣٢ - للمحامي سواء أكان خصما أصليا أم وكيل في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أمام المحكمة محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

مادة ٣٣ - استثناء من حكم المادة ٣٠٦ من قانون المرافعات الأهلى للمحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من القانون المذكور إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه إلا في حالة ارتكاب جناية أو جنحة .
ولا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه .

مادة ٣٤ - يجب على المحامي أن يمتنع عن إبداء أى مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبق له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته .

مادة ٣٥ - يجب على المحامي الحاضر عن خصم أن يمتنع عن سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يمس شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع

عن مصالح الموكل ذلك .

مادة ٣٦ — يقوم المحامي المنتدب عن الفقير أمام المحاكم المدنية أو الجنائية بالدفاع عنه مجاناً ، ومع ذلك يجوز له أن يقدر أتعابه ضد الخصم المحكوم عليه بالمصاريف . وله على كل حال الرجوع على من ندب عنه ومطالبته بالأتعاب إذا زالت حالة فقره مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

ويجب أن يقوم بما تكلفه به لجنة الاعفاء القضائية أو المحكمة ولا يسوغ له أن يتنحى عنه إلا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

ويعفى من الندب في القضايا الجنائية والمدنية المحامون المقررون أمام محكمة النقض والإبرام أو الذين مضى على قيد أسمائهم في جدول المحامين عشرون سنة ، غير أن هذا الإعفاء لا يسرى على القضايا المدنية أمام محكمة النقض والإبرام .

مادة ٣٧ — يجوز لمجلس النقابة أن يكلف أحد المحامين بالدفاع عن خصم لا يجد من يقوم بالدفاع عنه

مادة ٣٨ — في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجر عليه أو استحالة قيامه بوكالته لمرضه يندب مجلس النقابة محامياً يحل محله مؤقتاً حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر .

ويقوم قرار مجلس النقابة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن .

مادة ٣٩ — للمحامي دائماً أن يتنحى عن وكرالته أو عن ندبه مع مراعاة ما هو مدون في المادة ٣٦ وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر موكله أو من ندب عنه بتنحيه وأن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى شهراً على الأقل أكثر متى كان لازماً للدفاع عن مصالح الموكل أو من ندب عنه

مادة ٤٠ — يجب على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه المستندات والأوراق الأصلية ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن حصل على أتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صوراً من جميع المحررات التي تصلح سنداً له في المطالبة وأن يحبس لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يدفع له الموكل مصاريف استخراج تلك المحررات .

ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على صور المستندات والأوراق التي ليس لها أصول ثابتة بسجلات المحاكم .

ولا يلزم المحامي بأن يسلم لموكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة إليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه عنه ولم يؤد إليه . ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطى موكله صوراً من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٤١ — ليس للموكل عند انتهاء التوكيل لأي سبب من الأسباب أن يسترد سند التوكيل ويجب على المحامي إيداعه قلم كتاب المحكمة المختصة إن لم يكن قد أودعه ملف القضية وعلى كاتب المحكمة — إذا طلب منه — أن يؤشر فوراً على ذلك السند وعلى صورته المودعة قلم الكتاب بما يفيد انتهاء الوكالة .

مادة ٤٣ — يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهمته وبعد تكليف موكله بالاستلام بطريق البريد بذكر مظلوفة موصى عليها وبايصال مرتجع وتبديء مدة خمس السنوات المذكورة من يوم استلام الموكل لهذه التذكرة وفي حالة عدم استلامه فن يوم انذاره ويلزم بمصاريف الانذار

مادة ٤٣ — للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أتعابا على عمله وذلك بغير إخلال بما تقضى به المادة ١٤٥ من القانون المدنى الا اذا كان الاتفاق قد تم بعد الانتهاء من العمل .
وليس له على كل حال أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه أو على أجر ينسب الى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها .
وعلى كل حال لا يجوز له ان يعقد اتفاقا على الأتعاب من شأنه ان يجعل له مصلحة في الدعوى .

ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل

مادة ٤٤ — يحظر الاتفاق على اشتراك موظفى مكتب المحامى فى حصة من أتعابه .

مادة ٤٥ — عند عدم وجود اتفاق كتابى تقدر أتعاب المحامى بمعرفة مجلس النقابة بناء على طلبه أو طلب الموكل .

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التى تحدد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة فى المدة التى يحددها المجلس .

وعلى المحامى أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة وأن يبين بالاعلان أن الأمر يصبح نافذا إذا لم يطعن فيه طبقا للمادة التالية .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انتهاء ميعاد التظلم وتقديم شهادة مثبتة لذلك وتعطى صيغة التنفيذ على أمر التقدير من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامى حسب الأحوال .

مادة ٤٦ — للمحامى والموكل حق التظلم فى أمر التقدير فى خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة التى نظرت الدعوى . أما إذا كانت الأتعاب المقدرة عن تحرير عقد أو تحكيم أو عمل لم يرفع للقضاء فيكون التكليف بالحضور أمام المحكمة المقيم بدانرتها المحامى كلفة كانت أو جزئية بحسب قيمة الطلب وينظر التظلم فى أمر التقدير بطريق الاستعجال .

ويجوز لمن صدر الحكم فى التظلم فى غيبته أن يعارض فيه فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالحكم .

ويجوز أن يشمل الحكم الصادر فى التظلم بالنفاذ الموقت .

مادة ٤٧ - يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية ويتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٤٨ - تحصل أقلام كتاب المحاكم رسوماً بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير وما زاد على ذلك فيحصل عليه واحد في المائة .

مادة ٤٩ - للمحامى الذى بيده أمر بتقدير أتعابه مشمول بالصيغة التنفيذية أو حكم صادر في التظلم في أمر التقدير أن يحصل على اختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده . ولا يجوز استصدار اختصاص في حالة الحصول على أمر التقدير إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم وتقديم شهادة مثبتة لذلك .

مادة ٥٠ - تعديلاً لأحكام المادة ٦٠١ من القانون المدنى الأهلى تكون أتعاب المحامى على موكله من الديون الممتازة بالنسبة إلى كل ما آل للوكيل في النزاع موضوع التوكيل . وهذا الامتياز يلى في الدرجة الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة المذكورة على ألا يمس هذا الامتياز الحقوق العينية المسجلة على العين موضوع النزاع قبل رفع الدعوى .

مادة ٥١ - استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من القانون المدنى الأهلى لا يسقط حق المحامى في مطالبة موكله بالأتعاب عند عدم وجود سند بها إلا بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل له فيها وكل فيه .

مادة ٥٢ - استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات إذا وقع من المحامى في الجلسة ما يجوز اعتباره تشويشاً مخلاً بالنظام أو ما يستدعى مواخذته تأديبياً أو جنائياً يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما وقع من المحامى ويحيل المحضر المذكور إلى النيابة العمومية .

وتقدم النيابة خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام المحضر المحامى إلى المحكمة الجنائية المختصة إذا كان ما وقع منه يعتبر جريمة معاقباً عليها في قانون العقوبات أو تحيله إلى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة إذا كان ما وقع منه مجرد إخلال بالواجب أو تشويش مخل بالنظام وعلى كل حال لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تحاكم المحامى تأديبياً كانت أو جنائية .

الباب السادس

في تأديب المحامين

مادة ٥٣ - من أخل من المحامين بأواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى باحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

- (أولاً) التوبيخ .
 (ثانياً) الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .
 (ثالثاً) محو الاسم من الجدول .
- مادة ٥٤ -- ترفع النقابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض والابرام أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة .
- مادة ٥٥ -- "فطر النيابة مجلس النقابة قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام . وللنقيب إذا كان المحامي متهماً بجناية أو جنحة أن يحضر التحقيق أو يندب أحد أعضاء مجلس النقابة لحضوره وذلك مع مراعاة أحكام قانون تحقيق الجنايات .
- مادة ٥٦ -- إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحكمة التأديبية يجوز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .
- مادة ٥٧ -- يسوغ دائماً لمجلس النقابة انذار المحامين
- مادة ٥٨ -- يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيلها ومن مستشارين من المحكمة المذكورة تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامي المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .
- مادة ٥٩ -- للنيابة العمومية والمحامى المحكوم عليه استئناف الأحكام الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة السابقة إلى محكمة النقض والابرام وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً يبدأ بالنسبة للنيابة من تاريخ صدور الحكم وبالنسبة للمحامى من تاريخ اعلانه أو تسليمه صورة الحكم .
- وفصل في هذا الاستئناف مجلس يشكل من خمسة من مستشارى محكمة النقض تعيينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيله ومن عضو من أعضاء مجلس النقابة يختاره المحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية ولا يجوز أن يكون فى هذا المجلس أحد ممن اشتركوا فى إصدار الحكم المستأنف .
- مادة ٦٠ -- يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب باخطار موصى عليه وبايصال مرتجع يرسل اليه بطريق البريد على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً كاملة .
 ويجب أن يبلغ المحامى رئيس الجلسة اسم عضو مجلس النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضواً آخر .
- مادة ٦١ -- تعلن الأحكام التأديبية فى جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة الحكم إلى المحكوم عليه بايصال كتابى .
- مادة ٦٢ -- يجوز للمحامى أن يعارض فى الأحكام التى تصدر فى غيبته فى بحر عشرة أيام من تاريخ اعلانه بالحكم أو استلام صورته .
- مادة ٦٣ -- تحصل المعارضة بتقرير من المحامى المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التى

أصدرت الحكم ، أما الاستئناف فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض والابرام .

مادة ٦٤ — يجوز للمحامى أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض والابرام أو احدى محاكم الاستئناف على أنه يجوز للهيئة التأديبية دائما أن تأمر بحضوره شخصيا أمامها .

مادة ٦٥ — يجوز لمجلس التأديب وللنيابة وللمحامى أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة فى قانون تحقيق الجنايات فى مواد الجنع ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لها فى قانون العقوبات لشهادة الزور فى مواد الجنع .

مادة ٦٦ — تكون جلسات التأديب دائما سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه

مادة ٦٧ — يجب أن يكون الحكم مسبيا وأن تقرأ أسبابه كاملة عند النطق به فى جلسة سرية

ويكون للأحكام الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ الأحكام التأديبية إلى مجلس النقابة وجميع المحاكم ويتخذ كل منها سجلا تقيد فيه هذه الأحكام . وإذا كان الحكم صادرا بمحو الاسم من الجدول أو الوقف فينشر منظومه دون الأسباب فى الجريدة الرسمية .

مادة ٦٨ — اذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تؤيد برامته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن فى الحكم الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض والابرام . فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها . ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

مادة ٦٩ — لمن صدر حكم تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الرابعة من هذا القانون قيد اسمه فى الجدول . فإذا رأت أن المدة التى مضت من وقت صدور الحكم بمحو اسمه من الجدول كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بدرجه بالجدول المذكور واحتسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

ولهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة . فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

الباب السابع

في نظام نقابة المحامين

مادة ٧٠ - يكون لنقابة المحامين شخصية معنوية ، وتؤلف من المحامين المقيدين في الجدول ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد ، ويرأس هذا المجلس النقيب أو وكيل النقابة ويكون مركزها بالقاهرة .

ويقوم النقيب بتسهيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية .

مادة ٧١ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي في شهر ديسمبر من كل سنة وكذلك تجتمع اجتماعا غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو تقدم له بذلك طلب موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل ممن لهم حق الاشتراك في الحضور فيها .

والمحامون المقبولون أمام محكمة النقض ومحكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لهم وحدهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا قد أدوا قيمة الرسوم السنوية المستحقة عليهم لغاية آخر السنة المنتهية أو أعفوا منها طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .

ويرأس النقيب الجمعية وفي غيبته يرأسها وكيل النقابة فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سناً من بين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض والابرار .

مادة ٧٢ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضرها مائة عضو على الأقل فإذا لم يتوافر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها هذا صحيحاً إذا حضرها خمسون عضواً على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية .

ويجوز النشر والاعلان في آن واحد عن الاجتماعين الأول والثاني مع بيان زمان ومكان انعقاد كل منهما وتستمر عضوية من انتهت مدتهم حتى يتم انتخاب بدلهم .

مادة ٧٣ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي .

(أولاً) انتخاب مجلس النقابة .

(ثانياً) التصديق على الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة

(ثالثاً) تقدير قيمة الرسم السنوي الواجب على المحامين دفعه .

(رابعاً) اعتماد الحساب الختامي للسنة الماضية .

(خامساً) الموافقة على اللائحة الداخلية وعلى ما يقترح فيها من التعديلات .

(سادساً) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس النقابة أو التي تعين

في طلب انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات غير العادية .

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس النقابة من خمسة عشر محامياً ينتخبون على الوجه الآتي :

(أ) ستة على الأقل من المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض والابرار
(ب) ستة على الأكثر من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف وتزيد
مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب على عشر سنين بشرط أن يكون قد مضى على قيد
أسمائهم بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف سنتان ميلاديتان على الأقل.
(ج) ثلاثة من بين المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن عشر
سنين . ويشترط أن يكون قد مضى على قيدهم بجدول المحامين المقبولين لدى محكمة الاستئناف
سنة ميلادية على الأقل ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من عشرة من المحامين على
الأقل ويرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل
فيها يوم تقديم الطلب . ويشترط في المرشح ألا يكون قد صدر ضده حكم تأديبي ويستثنى
من ذلك الحكم بالتوبيخ متى انقضى على صدوره خمس سنوات إلى يوم الترشيح .
ولا يسرى هذا النص على من حكم ضده بالتوبيخ قبل صدور هذا القانون .

مادة ٧٥ — يكون انتخاب أعضاء المجلس من بين المرشحين لمدة ثلاث سنين وتنتهي كل سنة عضوية
خمسة منهم أحدهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن عشر سنين وأربعة من الباقين
على أن يراعى في تشكيل المجلس دائماً أن يكون به ستة على الأقل من المحامين المقررين
أمام محكمة النقض والابرار .

مادة ٧٦ — ينتخب النقيب ووكيل النقابة من بين المحامين المقيدة أسماؤهم بالجدول الخاص بمحكمة
النقض والابرار تنتخبهما الجمعية العمومية كل سنة من بين أعضاء مجلس النقابة عقب تحديد
انتخاب أعضائه مباشرة ولا يجوز إعادة انتخاب كل من النقيب أو الوكيل أكثر من
مرتين متتاليتين نقيباً أو وكيلًا ، ويكون انتخابهما بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات
الحاضرين المطلقة فإذا لم ينلها أحد أعيد الانتخاب بين الاثنين الأكثر أصواتاً ، وإذا
تساوى مع أحدهما مرشح أو أكثر في عدد الأصوات اشترك في الانتخاب الثاني منهما
ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تعادل الأصوات تحصل القرعة .

مادة ٧٧ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين النسبية .
فإذا تساوت الأصوات ينتخب الأقدم من المرشحين المدرجة أسماؤهم بجدول محكمة
النقض والابرار فإن لم يكن بين المرشحين أحد من المدرجة أسماؤهم بهذا الجدول انتخب أقدمهم
وتحتسب الأقدمية طبقاً لتاريخ القيد للمرافعة أمام محكمة النقض أو أمام محكمة
الاستئناف حسب الأحوال ، فإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سناً .

وتكون عملية فرز الأصوات علنية بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية مجلس النقابة
ويجب على مجلس النقابة أن يخطر وزير العدل ورؤساء محاكم النقض والاستئناف
بنتيجة الانتخاب كما يجب عليه إخطارهم بقرارات الجمعية العمومية وذلك في الثلاثة الأيام
التالية لانعقادها

- مادة ٧٨ -- ينتخب مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه أميناً للصندوق وكاتماً سر .
- مادة ٧٩ -- من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته ويصدر المجلس قراراً بذلك .
- وكذلك يكون الحال إذا غاب العضو من غير عذر شرعى عن جلسات المجلس خمس مرات متواليات بعد إشعاره بخطاب موصى عليه .
- مادة ٨٠ -- يعين المجلس عضواً آخر محل من زالت عضويته وذلك للمدة الباقية من العضوية مع حفظ الحق للجمعية العمومية فى إقرار التعيين .
- مادة ٨١ -- يختص مجلس النقابة بما يأتى :
- (أولاً) إعداد اللائحة الداخلية للنقابة واقتراح ما يراه من التعديلات فيها .
 - (ثانياً) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
 - (ثالثاً) إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها .
 - (رابعاً) مخابرة جهات الحكومة أو الهيئات أو الأفراد فيما يتعلق بشئون النقابة .
 - (خامساً) السعى فى إلحاق المحامين تحت التمرين بمكاتب المحامين .
 - (سادساً) الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل فى المنازعات التى تقوم بينهم متى طلب منه وكذلك تقدير الاتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقاً لأحكام هذا القانون .
 - (سابعاً) الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب مهنتهم بما فى ذلك منع الشهادة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من هذا القانون .
 - (ثامناً) حق الوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .
 - وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة .
 - ويعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للإحوال المنصوص عليها فى المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات .
- مادة ٨٢ -- يجب التصديق من الجمعية العمومية لمحكمة النقض والابرام على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات .
- مادة ٨٣ -- لا تكون مداوالات المجلس صحيحة إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل .
- مادة ٨٤ -- يشكل مجلس النقابة من بين أعضائه دوائر للنظر فى الشكاوى التى تقدم من المحامين أو ضدهم وتكون كل دائرة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أحدهم على الأقل من المحامين المقعدين بجدول محكمة النقض .
- فاذا رأت إحدى الدوائر المذكورة ما يستوجب مؤاخذة المحامي أحالت الموضوع على مجلس النقابة للفصل فيه وإلا حفظت الشكوى .

وعند نظر مجلس النقابة في ذلك لا يجوز أن يحضره أكثر من عضو واحد من أعضاء الدائرة التي أحالت الموضوع عليه .

مادة ٨٥ — تشكل لجنة فرعية من خمسة أعضاء لدى كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف مصر ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها بمقر محكمة الاستئناف وذلك للنظر في الأعمال التي يحيلها عليها المجلس وتنوب هذه اللجان عن المجلس في الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم .

ويكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب المقيد في دائرة المحكمة بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة . ولا يكون نهائيا إلا بعد اعتماده من مجلس النقابة

وتقوم اللجنة الفرعية لدى كل محكمة استئناف بأعمالها لدى المحكمة الابتدائية السائدة بمقرها .

ويشترط في أعضاء هذه اللجان أن يكونوا من المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وأن يكونوا مقيمين بدائرة المحكمة التي شكلت اللجنة للعمل بدوائرها . ويرأس كل لجنة أقدم الأعضاء في القيد بجدول محامى النقض فإذا لم يكن بينهم أحد من المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض كانت الرئاسة لأقدمهم في القيد بجدول محاكم الاستئناف وإن تساوت الأقدمية فتكون الرئاسة لأكبرهم سنا . ويعين مجلس النقابة لدى كل محكمة جزئية لا يكون مقرها مقر المحكمة الابتدائية محاميا من المقيمين بدوائرها للقيام بما يكلفه به مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

مادة ٨٦ — لو زير العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس النقابة وكذلك يكون هذا الحق لعشرين محاميا ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إمضاءاتهم . يجب أن يكون الطعن مسببا وإلا كان غير مقبول شكلا .

مادة ٨٧ — تفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية ، وذلك بعد سماع أقوال النائب العمومي أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب أو وكيل النقابة المنتخبين ووكيل عن المحامين مقدمي الطعن .

مادة ٨٨ — إذا قيل الطعن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع ، وتدعى كذلك في حالة الحكم بإعلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب أو الوكيل أو ثلاثة أعضاء فأكثر من أعضاء المجلس ، أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك انتخب المجلس محله طبقا لأحكام المادة ٨٠ .

الباب الثامن

صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٨٩ — تنشئ نقابة المحامين صندوقا يسمى صندوق المعاشات والإعانات يكون مقره القاهرة ويقوم بترتيب معاشات تقاعد للمحامين وإعانات وقتية أو شهرية أو سنوية طبقا لنصوص هذا القانون .

مادة ٩٠ — يكون رأس مال هذا الصندوق :

- (أولا) من نصف رصيد المتجمد لدى النقابة عند العمل بهذا القانون .
- (ثانيا) من أرباح مطبوعات النقابة .
- (ثالثا) من نصف رسوم القيد بالجدول .
- (رابعا) من نصف رسوم القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض والإبرام .
- (خامسا) من أربعين في المائة من الاشتراكات السنوية .
- (سادسا) مما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمنا لورق تمغة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق . ويكون لصقه إلزاميا على إحدى الأوراق الآتية :
- ورقة التوكيل أو حافظة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامي قبل ايداعها أو أول محضر جلسة يحضرها المحامي .
- ويستثنى من ذلك قضايا الانتداب مدنية وجنائية .
- وقيمة هذا الطابع :

ملبم
٥٠ في القضايا الجزئية .

١٠٠ » الابتدائية والاستئنافية .

١٥٠ في قضايا النقض والإبرام .

(سابعا) مما يتقاضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الأتعاب على الوجه الآتى :

ملبم
١٠٠ عن الطلبات التى لا تزيد على ١٠ جنيهات

٢٠٠ » تزيد على ١٠ جنيهات لغاية ٥٠ جنيهها .

٥٠٠ » » » ٥٠ جنيهها لغاية ١٠٠ جنيهه

جنيه مصرى واحد عن الطلبات التى تزيد على ١٠٠ جنيهه لغاية ٢٠٠ جنيهه .

جنيهان مصريان عن الطلبات التى تزيد على ٢٠٠ جنيهه .

(ثامنا) مما تساهم به الحكومة سنويا فى هذا الصندوق .

(تاسعا) من التبرعات والوصايا لمصلحة هذا الصندوق وما يقرر من الموارد الأخرى .

(عاشرا) من فوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة .

مادة ٩١ - تدير هذا الصندوق - تحت إشراف مجلس النقابة - لجنة مشكلة من تسعة أعضاء خمسة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق وأربعة من المحامين العاملين ، وينتخب مجلس النقابة أعضاء هذه اللجنة وتكون عضوية الأربعة لمدة أربع سنوات تسقط عضوية اثنين منهم في كل عامين ويجوز إعادة انتخابهما وتكون الرئاسة للنقيب وفي حالة غيابه لوكيل النقابة ثم لا كبر الأعضاء سنا .

ويكون اجتماعها صحيحا إذا اجتمع خمسة منهم على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي به الرئيس .

ويكون من اختصاص هذه اللجنة إدارة واستغلال اموال هذا الصندوق وتوظيفها

مادة ٩٢ - تكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ويمثله قانونا قبل الغير النقيب العامل .

مادة ٩٣ - تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص أحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار اللجنة المهيئة بالمادة الحادية والتسعين وبامضاء النقيب أو وكيل النقابة وأمين صندوق مجلس النقابة .

مادة ٩٤ - يصرف من الصندوق المصروفات العادية طبقا لميزانية توضع له ويصدق عليها من الجمعية العمومية ، ولا تتعدى هذه المصروفات ثمانين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية والعشرين في المائة الباقية يكون منها احتياطي للصندوق ويخصص هذا الاحتياطي لسد العجز الطارئ في ميزانية المعاشات والاعانات .

مادة ٩٥ - لا يكون للمحامي الحق في معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين .

(٢) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام المحاكم الأهلية مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين .

ويجوز أن تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع أو مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة اشتغالا فعليا مجموعها ثلاثون سنة .

(٣) أن يكون قد بلغت سنه ستين سنة ميلادية .

(٤) أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى زمن التقاعد إلا إذا أعفى من دفع الاشتراك بقرار مجلس النقابة .

مادة ٩٦ - للمحامي طلب قصر سن التقاعد على خمس وخمسين سنة ميلادية على أن ينخفض المعاش إلى ثلاثة أرباعه .

مادة ٩٧ - يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامي أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة وينقل اسمه من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٩٨ - إذا حكم بمحو اسم محام من الجدول فلا يحرم من معاش التقاعد الذي يستحقه كله أو بعضه إلا إذا قضى المحكم التأديبي بذلك .

مادة ٩٩ - في حالة وفاة المحامي العامل وهو حائز للشروط المقررة بأحدى المادتين الخامسة والتسعين والسادسة والتسعين أو وفاة محام في المعاش يصرف لارملة كل منهما ولأولاده القصر ولأبويه معاش يوازي نصف معاش التقاعد الذي كان يصرف أو كان يجب أن يصرف له .

وتستحق الأرمل أو الأرملة الربع والأولاد القصر الباقي بأنصبه متساوية فيما بينهم وإذا لم يترك المحامي أولاداً وزع معاشه مناصفة بين الأرمل والوالدين أو أحدهما . وإذا لم يترك أرملاً وترك أولاداً وأبوين أخذ الوالدان أو أحدهما نصيب الأرمل وإذا توفي عن والديه أو أحدهما كان المعاش لكليهما مناصفة أو للموجود منهما ، وهذا المعاش لا يورث .

وتفقد الأرمل الحق في المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة والإناث متى تزوجن والنصيب الذي يفقده أحد المذكورين يؤول إلى الوالدين مناصفة ثم إلى الصندوق

وفي كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامي ولمستحقي هذا المعاش أن يحددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انقضاء الخمس السنوات المذكورة . وللجنة الصندوق أن تقرر ما تراه في هذا الطلب فإذا قررت استمرار صرف المعاش يسرى قرارها لمدة خمس سنوات أخرى على ألا أكثر .

مادة ١٠٠ - تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة للنقيب لغاية آخر أبريل من كل سنة . وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٩٥ وذلك في آخر يونيه التالي وللطالب ثلاثة أشهر تبتدىء من يوم قبول طلبه ليصنف فيها أعمال مكتبه ويبدأ صرف المعاش من أول الشهر التالي لتصفية أعماله .

مادة ١٠١ - تحدد الجمعية العمومية التاريخ الذي يبدأ فيه حق طلب المعاش تبعاً لموارد الصندوق كما تحدد قيمة معاش التقاعد الذي يصرف للمحامي شهرياً ، ولها بناء على اقتراح مجلس النقابة إنقاص أو زيادة مقدار المعاش حسب موارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطى . وتحدد الجمعية العمومية في قرارها ميعاد تنفيذ التعديل

مادة ١٠٢ - إذا طرأ على المحامي العامل ما يقتضى إعانته جاز للجنة أن تقرر له مرتباً شهرياً لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره ولها في الحالات التي تراها صرف إعانة وقتية له

مادة ١٠٣ - يجب توافر الشروط الآتية في المحامي لحصوله على المرتب المنصوص عنه في المادة السابقة (أ) أن يكون قد مضى على قيد اسمه بجدول المحامين خمس عشرة سنة ميلادية باشر المهنة فيها فعلاً .

(ب) أن يكون قد تجاوز السنة الخامسة والأربعين ميلادية من العمر أو أن يكون أصيب بما يعوق مزاولته المهنة . ويجوز أن يصرف المرتب الشهري للمحامي الذي مضى عليه خمس سنوات في المهنة إذا أثبت أنه أصيب بما يمنعه بقاءاً من مزاولتها .

مادة ١٠٤ - للجنة أيضاً أن تمنح إعانات أو مرتبات شهرية في نفس الحدود وبنفس القيود السابق إيضاحها لأرمل وأولاد المحامي المتوفى ولمن كان المحامي يعوله من أفراد عائلته . وذلك إذا كانوا في حالة لا تنطبق عليها شروط الحصول على معاش تقاعد .

مادة ١٠٥ - معاش التقاعد والمرتبات الشهرية والإعانات المؤقتة تعتبر نفقة وهي غير قابلة للتحويل ولا للحجز ولا للتنازل عنها للغير مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٧ من قانون المرافعات .

مادة ١٠٦ - يبتدىء حساب صندوق المعاشات والطوارئ الدوري السنوي من أول يناير وينتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويشتمل أول دور علاوة على ما ذكر على المدة المحصورة بين تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون بشأن صرف المعاش وبين ٣١ ديسمبر الواقع بعده .

مادة ١٠٧ - تضع اللجنة في شهر أكتوبر من كل سنة ميزانية السنة المقبلة وتضع لغاية آخر فبراير على الأكثر الحساب الختامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر السابق له . وتقدم اللجنة إلى مجلس النقابة الميزانية في ١٥ نوفمبر من كل سنة والحساب الختامي في شهر مارس من كل سنة لفحصهما والمصادقة عليهما ثم عرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية في أول جلسة تالية .

مادة ١٠٨ - كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والمستحقين لمعاش أو إعانة أو مرتب شهري بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لمجلس النقابة وحده حق الفصل فيه نهائياً على ألا يجلس فيه في هذه الحالة من اشترك من أعضائه في لجنة الصندوق .

مادة ١٠٩ - إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس كيان نقابة المحامين فللمحامين العاملين بمجتمعين بهيئة جمعية عمومية وحدهم حق تقرير حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع مابه من رصيد على المحامين .

ولكي يكون قرار هذه الجمعية قانونياً يجب أن يكون بين الحاضرين فيها على الأقل ثلث عدد المحامين العاملين المقعدين أمام محكمة النقض ومحكم الاستئناف وأن يصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين . فإن لم يتوافر النصاب المذكور في الاجتماع الأول يدعى المحامون للاجتماع بعد اسبوعين وتكون قراراتهم في هذا الاجتماع صحيحة مهما كان عدد المحامين الحاضرين على أن يكون القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين .

فاذا لم تتوافر هذه الأغلبية عقدت الجمعية للمرة الثالثة وتكون قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة

ويتم النشر عن هذه الاجتماعات الثلاث ومواعيدها ومكانها دفعة واحدة .

وتوجه الدعوة لحضور هذه الاجتماعات من النقيب أو وكيل النقابة أو بناء على طلب

خمسة وعشرين محامياً من المقررين أمام محكمة النقض أو محكم الاستئناف .

الباب التاسع

أحكام مختلفة

مادة ١١٠ - اجتماعات الجمعية العمومية للمحامين لا تسرى عليها أحكام القانون الخاص بالاجتماعات العامة . وتكون اجتماعاتها في سراى محكمة الاستئناف أو دار النقابة بالقاهرة .

ويحظر على الجمعية العمومية ومجلس النقابة أن يشتغلا بالسياسة كما يحظر عليهما الاشتغال بالأمور الدينية

مادة ١١١ - يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من ناظر الحقانية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى أن تعدل طبقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بالتعديل بمجرد نشره بالوقائع الرسمية .

مادة ١١٢ - تلغى القوانين والمراسيم بقوانين المدينة بعد :

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٣ وقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٨ ومرسوم بقانون مؤرخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦ والمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والفصل الثاني من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ وكذلك يلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١١٣ - استثناء من أحكام الباب السابع من هذا القانون فيما يتعلق بانتخاب النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكرتير وباقي أعضاء مجلس النقابة يؤلف أول مجلس للنقابة بصدر هذا القانون من المحامين الآتية أسماءهم .

١ - الأستاذ محمود بسيونى .

٢ - الأستاذ كامل صدقى بك .

٣ - غبريال سعد بك .

٤ - محمد توفيق خليل بك .

٥ - ادوار قصيرى بك .

٦ - عبد الرحمن الرافعى بك .

٧ - محمد عبد الملك حمزه بك .

٨ - راغب اسكندر بك .

٩ - عبد الحميد محمد لطفى .

١٠ - على السيد أيوب .

١١ - محمود صبرى .

١٢ - الأستاذ يوسف احمد الجندى .

١٣ - د محمد صبرى أبو علم .

١٤ - د عبد الحميد عبد الحق .

١٥ - د محمود سليمان غنام .

على أن يكون الأستاذ محمود بسيونى نقيبا والأستاذ عبيد الرحمن الرافعى بك وكيلًا للنقابة والأستاذ محمد توفيق خليل بك أمينًا للصندوق والأستاذ عبد الحميد عبد الحق سكرتيرًا . ويقترح مجلس النقابة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ على انتهاء عضوية ثلث الأعضاء وفى آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ على الثلث الثانى ويجرى فى انتخاب الأعضاء الذين يحلون محل من انتهت عضويتهم بطريق هذا الاقتراع أحكام الباب السابع من هذا القانون .

مادة ١١٤ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(صدر بمرأى عابدين فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩))

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
على ماهر

وزير المالية
حسين سرى

وزير العدل
مصطفى محمود الشوربجى

نادى المحامين

بدار النقابة بشارع الملاحكة نازلى رقم ٥١ بالدور الثانى

مفتوح لحضرات المحامين صباح ومساء

حکمت استغفار مصر

ترتيب الدوائر المدنية والتجارية والأعمال الأخرى في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٠ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١

المحاکم الابتدائية الصادرة منها الأحكام المدنية والتجارية المستأنفة وبيان اللوائح المخصصة لكل منها

مصر		طنطا وشبين الكوم		الزقازيق مدني		القضايا التجارية		اسكندرية والمقصورة		بنى سويف والمينا	
الدائرة الاولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		الدائرة الرابعة		الدائرة الخامسة		الدائرة السادسة	
الاجنيس		السبت - الاحد		السبت - الاحد		السبت - الاحد		الاجنيس		الثلاثاء - الاثنين	
حضرات: وكيل المحكمة نشاط بك الجزائري بك		حضرات: عبد الوهاب فهمي بك مختار بخت بك الاستاذ سليمان حافظ		حضرات: منصور اسماعيل بك علوبه بك غنيم بك		حضرات: أمين، حسني بك شاكر عبد اللطيف بك صادق فهمي بك		حضرات: ظاهر محمد بك شرف الدين بك سوكه بك		حضرات: كامل الوكيل بك أحمد محمد حسن بك محمد شريف بك	

التحضير

السبت والأحد - حضرة. عبد الله اسماعيل بك.

الاعمال الأخرى

لجنة المكتبة	لجنة الامتحان وفحص الضمانات	لجنة المساعدة القضائية الثلاثة الثاني والرابع من الشهر	لجنة الخبراء (١)	مجلس تأديب المحامين	لجنة قبول المحامين
حضرأت: وكيل المحكمة نشأت بك الجزائري بك	حضرأت: رئيس المحكمة عبد الوهاب فهمي بك منصور اسماعيل بك الباشكاتب	حضرأت: صفوت بك توفيق ابراهيم بك وكيل النيابة	حضرأت: رئيس المحكمة النائب العمومي توفيق ابراهيم بك	حضرأت: رئيس المحكمة أوكيل المحكمة صفوت بك توفيق ابراهيم بك عضو مجلس النقابة عضو مجلس النقابة	حضرأت: رئيس المحكمة أوكيل المحكمة وعبد الوهاب فهمي بك النائب العمومي منصور اسماعيل بك محام محام

(١) حضرأتا: عبد الوهاب بك ومنصور اسماعيل بك يشتركان مع اللجنة عند الفصل في النظر الذي رفعه الخبير عن نحو اسمه عملاً بالمادة التاسعة من القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٢٣

محكمة استئناف مصر

ترتيب أعمال محاكم الجنايات في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٠ الى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١

المحاكم	المستشارون
مصر	حضرات : عبد الرحمن على بك - محمود منصور بك - احمد كامل
مصر	حضرات : احمد فؤاد أنور بك - جندى عبد الملك بك - عبد اللطيف محمود بك
الأسكندرية	حضرات : عثمان نجيب بك - عبد اللطيف غربال بك - احمد الخازندار بك
طنطا	حضرات : محمود فؤاد بك - سليمان بهجت بك - محمد حافظ بك
الزقازيق والمنصورة ...	حضرات : محمود محمد السبع بك - ابراهيم أحمد شلبي بك - قاضى منتدب
بنى سويف	حضرات : محمد قصى بك - اسكندر عزت بك - محمد رشدى بك
المنيا وشبين الكوم والعمل في جميع الدوائر الأخرى عند الاقتضاء	حضرات : مصطفى رشدى بك - جمال الدين أباطه بك - رياض قلته بك

توزيع الأعمال بالمحاكم الأهلية في سنة ١٩٤٠ — سنة ١٩٤١ قضائية
محكمة مصر الأهلية

الجنس	الرابع	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	الاسم
الجنس	مدني مستأنف	الأول حبي مستأنف	مدني مستأنف			حضرة رئيس المحكمة عبدالعزيز حلي بك
	"	جنح مستأنفة	"			نصيف زكي بك
	"	"	"			علي عبد الحميد افندي
مدني اميا به	"	"	حبي اميا به	جنح اميا به		السيد عوضين طه افندي
	جنح المخدرات المستأنفة	مدني مستأنف				وكيل المحكمة احمد أبو الفضل بك
	"	"				بادير يوسف افندي
	"	"	حبي طوخ			عبد السلام النحاس افندي
			مدني ابتدائي	جنح مستأنفة	مدني ابتدائي	احمد حمدي افندي
			"	"	"	فهمي بشاي بغدادي افندي
مدني ابتدائي			"	"	"	محمد زكي شرف افندي
			جنح مستأنفة	حبي قلوب		كامل حنا افندي
			مدني مستأنف	"		محمود محمد عبد الرازق افندي
"			"	"		عبد اللطيف احمد هاشم افندي
"	حبي شين القناطر	"	"			

مركزية الازبكية ومستعجلتها

الاسم	السبب	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة صادق محمود العجيزي افندي	جنح مستأنفة	مدني ابتدائي	مخالفات مستأنفة	الاول حسي مستأنف		مدني ابتدائي
احمد محمد قراج افندي	"	"	"	"		"
محمد عفت افندي	"	"	مخافاة	مخافاة		"
محمد خليل افندي	مدني ابتدائي	مدني مستأنف		جنح مستأنفة		
عبد الرحمن أمين الراقي افندي	"	"	مخافاة	"		
عبد الحميد المرسى سليمان افندي	"	"		مدني ابتدائي	مخافاة	
عبد الحميد عبد الرحمن افندي		مدني ابتدائي	مخالفات مستأنفة	"		
محمد عبد الرحمن يوسف افندي		"	"	"		
اسماعيل محمد افندي		"	"	"		
محمود عبد الرحمن افندي	جنح مستأنفة	تجاري ابتدائي	تجاري مستأنف ليلية ٤٠/١٢/٣١	بيع وتوزيع تخصير التجاري		تجاري مستأنف من ٤١/١/٨
مصطفى فاضل افندي	"	"	"	"		"
مصطفى حسن افندي قاضي المحكمة المسكوية الثانية	"	"	"	مدني ابتدائي	جنح مستأنفة	"
مرسي فرحات افندي	مركزية بولاق			"	"	
سليمان محمد ثابت افندي				"	"	
باسيل موسى افندي				"	"	
احمدى غفري بك			تخصير المستأنف	تخصير	مدني الابتدائي	

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة حافظ محمد أفندي	الأحد	ساعة	مركزية مصر الجديدة	مركزية الدرب الأحمر		
عبد محمد محرم أفندي	جنگ المخدرات	جنگ المخدرات				
السيد علي السيد أفندي	جلسات	المدني المستعجل				
حسين أحمد أفندي		مخالفات المرور والمستعجلين وأحداث	أحداث	مخالفات المرور والمستعجلين	مخالفات المرور	مخالفات المرور والمستعجلين
حسن جلال أفندي		مركزية مصر القديمة	مركزية شبرا	٢ - ٤ مركزية حلوان		
جلال الدين حفي ناصف أفندي	مخالفات التنظيم المستعجلتان	مخالفات التنظيم			مخالفات التنظيم معافاه	
محمد سالم النحاس أفندي						
حسين حافظ عفيفي أفندي						
محمد مصطفى كمال الديب أفندي			مدني الموسيقى	مدني الموسيقى	جنگ الموسيقى	مدني الموسيقى
عبد الرحمن ابراهيم جنيه أفندي	مدني الموسيقى	مدني الموسيقى	جنگ الموسيقى	مدني الموسيقى		
حسن عبد الوهاب يس أفندي	جنگ الازبكية	مدني الازبكية	مدني الازبكية		جنگ الازبكية	مدني الازبكية
أحمد فؤاد أفندي						
مقصود قوسه أفندي	مدني عابدين	مدني عابدين	جنگ عابدين	مدني عابدين		جنگ عابدين
اسماعيل مجدي أفندي			مدني عابدين	مدني عابدين	مدني عابدين	
كامل جرجس عبد الشهيد أفندي	مركزية عابدين		مدني الخليفة	١ - ٣ مدني حلوان	مدني الخليفة	جنگ الخليفة
عبد الفتاح حسين أفندي	مدني الخليفة	جنگ الخليفة	٣ - ٤ مدني حلوان	مدني		

الجنس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	الاسم
مدني طوخ	جنح طوخ	مدني طوخ				حضرة نعيم الطوخي أفندي
مدني شين القناطر		جنح شين القناطر	مدني شين القناطر			» محمد أمين الشاهد أفندي (قاضي المحكمة العسكرية الأولى)
	مركزية الخليفة	مدني السويس وحسي	جنح مركزية وحالة السويس			» محمود سعيد أفندي (قاضي المحكمة العسكرية بالسويس)
تجاري جزئي	تجاري جزئي	تجاري جزئي	تجاري جزئي			» محمد علي واتب أفندي
مجلس مصر الحسي						
الطوائف الغير ارنوذكسية		عابدين والازبكية				» محمد صادق الخولي أفندي
نصف السيدة	مديرية الجزيرة	نصف السيده		مديرية الجزيرة		» محمد محمد الاحمد أفندي
	نصف الوالي ومصر الجديدة	الطوائف الارثوذكسية	نصف الوالي ومصر الجديدة	محكمة محافظة مصر للضرائب		» محمد محمد مذكور أفندي
			بولاق ومصر القديمة	شبرا	الدوب الاحمر	» سليمان محمد أباطه أفندي
		الثاني مامورية سلوان	مديرية القليوبية ومركز بنها	الجمالية والموسكي	الخليفة	» أحمد أحمد محمد العروسي أفندي

حضرات مفتش لجنة المراقبة

منتدب بكتيب الممر بكتيب معالي الوزير

حاضرة عبد العظيم الشقيرى أفندى

د على عروفه أفندى

د محمد على رشدى أفندى

د عبد العزيز محمد أفندى

د محمد أحمد غنيم أفندى

محكمة الاسكندرية الاهلية

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
د رئيس المحكمة محمد بس مهنا بك	تجارى كللى ومستأنف تجارى وتخصير كللى ومستأنف	معا فاه	الاول وحسى مستأنف	مدنى مستأنف	جنح مستأنفه	
د أبو الغنين سالم أفندى (قاضى المحكمة العسكرية الثانية)			الحكمة العسكرية	مدنى مستأنف	مدنى مستأنفه	
د محمد طاهر راشد أفندى			مدنى مستأنف جزئى	مدنى مستأنف	مدنى مستأنفه	
د عبد الرحمن محمد الجبرى أفندى	وكيل المحكمة اسكندر حنادميان أفندى	معا فاه	جنح المخدرات	احالة الاسكندرية	جنح مستأنفه	
د يحيى محمد مسعود أفندى			مدنى مستأنف			
د عبد العزيز سليمان أفندى			مدنى مستأنف			

الخميس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	الاسم
جنح مستأنفة	مدني مستأنف	مخالفات المرور	مدني كلي	مدني كلي	جنح مستأنفة	حضرة محمد الملا حظ افندي
"	"	"	"	"	"	احمد رشيد افندي
"	"	"	"	"	"	ابراهيم فهمي كفافي افندي
مدني كلي	مدني كلي	مدني كلي	الاول حسي مستأنف	تجاري جزئي بالمنشية	"	احمد محمود محمد افندي
"	"	"	مركزية المنشية	"	"	علي علي ابو الغيط افندي
"	"	"	"	"	"	رياض لوقا افندي
"	"	"	"	"	"	سامي باراق افندي
"	"	"	"	"	"	عبد الرحمن حسن افندي
"	"	"	"	"	"	محمد علي جمال الدين افندي
مدني كلي	مدني مستأنف	مدني مستأنف	جنح مستأنفة	مخالفات المرور	مركزية الرمل	محمد شفيق افندي
"	"	"	"	"	"	محمد نجيب افندي
"	"	"	"	"	"	مصطفى عبد المجيد افندي
جنح ابو حصص	مدني ابو حصص وحسي	٣١ مدني و جنح مأمورية ابو المطامير الاول حسي ابو المطامير	جنح مستأنفة دائرة ساندية	مخالفات المرور مدني المحمودية	احداث	محمد شفيق الصيرفي افندي
"	"	"	"	"	"	احمد نصرت راغب افندي
جنح دهنور ومستعجلة	الحكمة السكوية بدهنور	مدني دهنور	٣-١ جنح المحمودية وحسي	احالة البحيرة	"	امام عيد روس الحوت افندي
"	"	حسي مركز دهنور	مدني دهنور	جنح دهنور	مدني دهنور	ابراهيم صبحي افندي
مدني المنشية	مدني المنشية	مدني المنشية	"	"	"	ابراهيم زكي افندي

الاسم	السبب	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة أحمد محمد المشلول على أفندي	مر كزية الجرك	حسي الاسكندرية	حسي الاسكندرية	مدني كفر الدوار وحسي	جنح كفر الدوار	جنح المنشية
حضرة فريد عبد العزيز البسيوني أفندي	جنح العطارين	مدني العطارين	مدني العطارين	جنح العطارين	مدني العطارين	مدني العطارين
فؤاد عزيز أفندي	المحكمة العسكرية	مخالفات الضرائب والتسيرة	جنح اللبان	مر كزية اللبان	مدني اللبان	مدني اللبان
أحمد حسني خير الله أفندي	مر كزية كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
(قاضي المحكمة العسكرية الأولى)	جنح إتيان لغاية ٩ نوفمبر	جنح إتيان من ١٠ حسي إتيان	مدني إتيان	مدني إتيان	مدني إتيان	مدني إتيان
محمد أبو الوفا أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
محمد توفيق يورمي أفندي	جنح إتيان لغاية ٩ نوفمبر	جنح إتيان من ١٠ حسي إتيان	مدني إتيان	مدني إتيان	مدني إتيان	مدني إتيان
عثمان رمزي أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
عبد الرحمن شمس أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
أحمد وهي أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
عبد الله عمار أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
أحمد سليمان محمد أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
(لم ينفذ مرسوم قتله من مصر)	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
أحمد حسني أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز
عبد الحميد عمر وشاحي أفندي	مدني كرموز	جنح كرموز	مدني كرموز	مدني كرموز	جنح كرموز	جنح كرموز

محكمة طنطا الاهلية

الجنس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	الاسم
جنح مستأنفة	مدني مستأنف	مدني كلي	الاول حسي مستأنف	حسي كفر الزيات	جنح كفر الزيات	حضرة رئيس المحكمة محمد كامل بك
"	"	"	"	مدني مستأنف	مدني كلي	محمد عباس زكي افندي
"	"	"	جنح مستأنفة	"	"	محمود وهديان افندي
			"	"	"	مصطفى كامل افندي
			مدني كلي	جنح مستأنفة	مدني مستأنف	وكيل المحكمة محمد مین صدقي افندي
			"	"	"	عبد الفتاح منصور افندي
			"	"	"	محمد عبد الهادي الديواني افندي
مدني كلي	الحكمة العسكرية	مدني كلي { معافاه بالتناوب	مدني كلي	جنح مستأنفة	مدني مستأنف	حسن وياض افندي
"	جنح مستأنفة	"	"	"	"	محمد الصاوي اشباعيل افندي
"	"	"	"	"	"	محمد أمين زكي افندي
						(قاضى المحكمة العسكرية بمدرية الغربية)
						حضرة راغب محمود دويدار افندي
				جنح مركز طنطا	مخالفات التسليحة يوميا	حافظ عبد الهادي سابق افندي
				جنح فوه وحسي		ابراهيم عثمان يوسف افندي
	تحضير وبيع وتوزيع	تحضير	الاحالة	مدني بندر طنطا ومستعجله	مدني بندر طنطا ومستعجله	كامل حماد بك
						مختار نور افندي
مدني بندر طنطا ومستعجله	جنح بندر طنطا ومستعجله	مدني بندر طنطا ومستعجله	جنح بندر طنطا ومستعجله	مدني بندر طنطا ومستعجله	مدني بندر طنطا ومستعجله	محمد ذهني افندي

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة ابراهيم فهمي افندي مكروس عبد العزيز حبيب افندي محمد شبل مرعي افندي محمد عبد الواحد علي افندي ابراهيم احمد سلمان حبيب افندي مراد صليب افندي عبد المنعم عبد العزيز الجمال افندي قواد ابراهيم خير الدين افندي محمد احمد حافظ افندي مصطفى صديق النجار افندي محمد عبده المليجي افندي حسن سليمان جاد افندي	مدني فوه مدني السنطه	مدني الحلة مدني السنطه حسي زقي مدني زسوق وحسي	مدني مركز طنطا حسي السنطه جنح السنطه مدني الحلة وحسي جنح الحلة مدني زقي	مدني مركز طنطا مدني السنطه مدني الحلة جنح كفر الزيات مدني زقي جنح سموند	حسي مركز طنطا جنح مستأنفة (٤) جنح المحلة مدني كفر الزيات جنح زقي مدني سموند	مدني مركز طنطا مدني كفر الزيات مدني سموند وحسي مدني كفر الشيخ حسي الغربية

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة قطب فهمي فرحات افندي	جنح تلال	مدني تلال مدني قويسنا وحسبي	مدني تلال وحسبي مدني اول نوفمبر	مدني قويسنا	مدني قويسنا	حسبي تلال لغاية آخر أكتوبر ١٩٤٠
حضرة احمد احمد عوض افندي		مدني قويسنا وحسبي	جنح قويسنا	جنح أشمون		جنح أشمون وحسبي
حضرة محمد صالح تور افندي		مدني أشمون	مدني أشمون			
حضرة محمد صالح افندي	جنح تلال					
حضرة طلبه اسماعيل افندي	مدني أشمون					

محكمة الرقازيق الأهلية

حضرة رئيس المحكمة صالح سالم هيكل بك	الثالث حسي مستأنف	مدني حكوري كلي مستأنف	جنح مستأنف	مدني كلي ومعاواه	جنح مستأنف	إحالة الشريعة	مدني كلي
حضرة ابراهيم لطفي افندي (قاضي المحكمة العسكرية بمديرية الشريعة)	الثالث حسي مستأنف	مدني حكوري كلي مستأنف	جنح مستأنف	جنح مستأنف	جنح مستأنف		مدني كلي
حضرة احمد محمد أغا افندي	الثالث حسي مستأنف	مدني حكوري كلي مستأنف	جنح مستأنف	مدني مستأنف	جنح مستأنف		مدني كلي
حضرة وكيل المحكمة محمود حجاج افندي	الثالث حسي مستأنف	مدني حكوري كلي مستأنف	جنح مستأنف	مدني مستأنف	جنح مستأنف		مدني كلي
حضرة احمد محمد يوسف افندي				مدني مستأنف	جنح مستأنف		مدني كلي
حضرة عبد الرحمن بصر افندي				مدني مستأنف	جنح مستأنف		مدني كلي

الخميس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	
			مدني كلي	جنح مستأنف لآخر نوفمبر ثم جنح مستأنف من اول ديسمبر	مدني مستأنف لآخر نوفمبر ثم جنح مستأنف من اول ديسمبر	حضرة ابراهيم حلي افندي
			»	»	»	حضرة علي رضا افندي
			»	»	»	حضرة ابراهيم آدم افندي
		مدني كلي	مديرية الشرقية	جنح مركز الزقازيق	جنح مستأنف	حضرة ابراهيم الحفناوي افندي
	جنح بليس	مدني كلي ومعافاه	مدني بليس وحسي	مدني بندر الزقازيق	»	حضرة مصطفى توفيق افندي
			جنح بندر الزقازيق	مدني بندر الزقازيق	مدني بندر الزقازيق	حضرة احمد مختار افندي
			مدني بندر الزقازيق	مدني مركز الزقازيق		حضرة اسحق عبد السيد القس افندي
			مدني مركز الزقازيق	مدني مركز الزقازيق		حضرة محمود صبري يوسف افندي
			مدني مركز الزقازيق	مدني مركز الزقازيق		حضرة علي ابراهيم ميلاد افندي
		جنح منيا القمح	مدني منيا القمح وحسي	مدني منيا القمح		حضرة شفيق هلال افندي
		حسي هيا	مدني هيا	جنح هيا	مدني هيا	حضرة قطب عمر افندي
		جنح كفر صقر	مدني كفر صقر	مدني كفر صقر لآخر نوفمبر سنة ٩٤٠		حضرة فهمي محمد غنيم افندي
		جنح كفر صقر	مدني كفر صقر	مدني كفر صقر		
		مدني كفر صقر من اول ديسمبر حسي كفر صقر				

الخميس	الاربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الاحد	السبت	
مدني فاقوس	جنح فاقوس	مدني فاقوس	جسي فاقوس			حضرة رياض فوزى افندى
جنح الاسماعيلية	مدني الاسماعيلية	مركزية الاسماعيليه ٣-١ جسي الاسماعيليه				حضرة سعد السمرة افندى
			جسي القتال من اول نوفمبر جسي القتال آخر أكتوبر	آخر أكتوبر	الاحالة	حضرة عبد الحميد على يوسف افندى (قاضي المحكمة العسكرية بالاسماعيلية)
آخر أكتوبر	آخر أكتوبر	مدني بور سعيد	جنح بور سعيد	آخر أكتوبر	مدني بور سعيد	محمد ماهر سليم البشرى افندى
مركزية العرب والينا	مركزية العرب والينا	مدني بور سعيد	جنح بور سعيد	مدني بور سعيد	مدني بور سعيد	
من اول نوفمبر	من اول نوفمبر	اول نوفمبر	آخر أكتوبر	من اول نوفمبر	آخر أكتوبر	
		احالة القتال من اول نوفمبر				
جسي القتال من اول نوفمبر	جسي القتال من اول نوفمبر	جسي القتال من اول نوفمبر	جسي القتال من اول نوفمبر	جسي القتال من اول نوفمبر	جسي القتال من اول نوفمبر	حضرة مصطفى مصطفى عبد ربه افندى

تنقل الدائرة الرابعة إلى بور سعيد لنظر قضايا الجنح والمخالفات المستأنفة الخاصة بحافظة القتال وتعقد جلساتها بحكمة بور سعيد في يوم السبت من الأسبوع الثاني والرابع من كل شهر لغاية آخر نوفمبر . ومن أول ديسمبر تناوب هذه الدائرة مع الدائرة الثالثة للانتقال لبور سعيد أسبوعيا

محملة المنصورة الاهلية

الخميس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الاحد	السبت	الاسم
		الثالث حسي مستأنف جنح اجا	جنح مستأنفه » »	مدني مستأنف وقضايا الحكومة » »		حضرة رئيس المحكمة حسين فهمي افندي حضرة نصيف فهمي جرجاوي افندي حضرة سيد حسين سعيد اغا افندي
	احالة الدقيلة ومركزى طلخا وشربين	مدني ابتدائي » »				حضرة وكيل المحكمة لبيب مشرقى بشاى افندي حضرة عبد المجيد التهامي افندي حضرة عبد المجيد زغلول افندي
مدني مستأنف » »	جنح مستأنفه » »		مدني ابتدائي » »	جنح مستأنفه » »	مدني ابتدائي » »	حضرة محمد عبد الرازق افندي حضرة عبد العظيم حسن الهراس افندي حضرة عبد الهادي على افندي قاضى (المحكمة العسكرية بمديرية الدقيلة)
جنح بندر المنصورة ومستجبله	مدني بندر المنصورة ومستجبله	جنح بندر المنصورة ومستجبله	مدني بندر المنصورة ومستجبله	جنح مركز المنصورة ومستجبله البندر	مدني مركز المنصورة ومستجبله البندر	حضرة محمود طه افندي عبد الفتى يحيى افندي
		مدني طلخا	جنح طلخا	مدني طلخا ٢ - ٤ حسي		محمد شحاته غالب افندي

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة حسن داود سليمان أفندي	جنح شربين	مدني شربين وحسي	جنح فارسكور	جنح دمياط ومرتبة	مدني دمياط	مدني دمياط
حضرة حليم يوسف أفندي	مدني فارسكور لاخر نوفمبر	مدني فارسكور من أول ديسمبر	جنح فارسكور	مدني دمياط	جنح دمياط	مدني دمياط
حضرة عبد الخالق سليمان أفندي (قاضي الحكومة العسكرية بدمياط)		مدني المنزلة	مدني المنزلة	مدني دكرنس	جنح دكرنس	مدني دكرنس
حضرة محمد شفيق أحمد أفندي				مدني دكرنس	جنح دكرنس	مدني دكرنس
حضرة محمود كامل البرجوشي أفندي				جنح المنزلة ٣-١ حسي	مدني المنزلة	مدني المنزلة
حضرة صادق سعد أفندي				مدني المنزلة	مدني المنزلة	مدني المنزلة
حضرة بدوي إبراهيم حمودة أفندي	جنح السبلاتين	مدني السبلاتين	مدني السبلاتين وحسي	مدني السبلاتين	مدني السبلاتين	جنح السبلاتين
حضرة عزيز غالي أفندي	جنح ميت غمر	مدني ميت غمر	مدني ميت غمر	مدني ميت غمر	مدني ميت غمر	مدني ميت غمر
حضرة السيد مجاهد سعيد سح أفندي			جنح ميت غمر	حسي ميت غمر	مدني ميت غمر	مدني ميت غمر

الخامس	الرابعاء	الثلاثاء	الاثنين	الاحد	السبت	الاسم
حاضرة أحمد كمال أفندي			مدني اجا	مدني اجا	مدني اجا وحسي	
محمد الصياد الحسني حشيش أفندي	احال	تخصير ويبيع وتوزيع ومعاينة	مدني شربين	حسي دمياط ٣-١ حسي فارسكور ٤-٢		
محمد محمود موسى أفندي	حسي الدقهلية	حسي مركز المنصورة	حسي الدقهلية			
حاضرة رئيس المحكمة علي محمد حسين بك			الاخير حسي مستأنف	جنح مستأنف	مدني كل ومستأنف للحكومة وكل للأفراد	
محمد عبد الكريم أفندي			مدني مستأنف		ويبيع وتوزيع	
عبد المجيد أبو النجا أفندي			حسي مستأنف		وتخصير	
محمود عيسوي أفندي	حسي مركز بني سويف	حسي مديرية بني سويف				

محكمة بني سويف الاهلية

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة وكيل المحكمة هاشم محمد مهنا أفندي			الأخير حسى مستأنف	جنح مستأنفة	مدني، كل	مدني مستأنف
حفي عبد الجيد جهازه أفندي		جنح بني سويف ومستعجله بالتأرب مع محمد سعيد أفندي	حسنى مستأنف	مدني كل	مدني كل	مدني
محمد صادق أفندي		جنح بني سويف ومستعجله بالتأرب مع محمد سعيد أفندي	جنح ومخالفات مستأنفة الخاصة بديرية القيوم	مدني كل	مدني كل	مدني
محمود السيد أفندي		جنح بني سويف ومستعجله بالتأرب مع محمد صادق أفندي	مدني	ومخافاه	مدني	مدني
محمد كامل أبو ستيت أفندي		جنح بني سويف ومستعجله بالتأرب مع محمد صادق أفندي	مدني	مدني	مدني	مدني
محمد سيد أفندي		جنح بني سويف ومستعجله	مدني	مدني	مدني	مدني
كامل احمد ثابت أفندي	تخصير وتوزيع	جنح بني سويف ومستعجله	مدني بني سويف	جنح بني سويف ومستعجله	جنح بني سويف	مدني بني سويف ومستعجله
منتدب بوزارة الشؤون الاجتماعية		جنح بني سويف ومستعجله	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف ومستعجله
السيد احمد مبارك أفندي	مدني بني سويف ومستعجله	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف ومستعجله
محمد حمد فهمي كاره أفندي		مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف ومستعجله
احمد حمدي صفوت أفندي		مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف	مدني بني سويف ومستعجله
مصطفى علي الهجين أفندي	حسنى يا	مدني يا	جنح يا	حسنى الفشن	مدني الفشن	جنح الفشن

إحالة بني سويف لآخر أكتوبر سنة ١٩٤٠

الخميس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	الاسم
مدني بيا	جنح بيا	مدني بيا	مدني الواسطي	مدني الواسطي	ناصر افندي	ناصري افندي
	حسبي الواسطي	جنح الواسطي	مدني الواسطي	مدني الواسطي		مفتحة محمود علي محمد
	لاخر اكتوبر		حسبي الواسطي من ١-١١			محمد صديق افندي (قاصر)
						الحسكزية باني سوبف
مدني القيوم	جنح القيوم	مدني القيوم	مدني القيوم	مدني القيوم	جنح القيوم	زكي محمد محرز افندي
			حسبي			اسماعيل محمد ديموس افندي
			مدني اطسا	حسبي اطسا	مدني ارطسا	احمد هاشم افندي
مدني سنورس	مدني سنورس	جنح سنورس	مدني سنورس			ابراهيم محمد حبيب افندي
اول نوفمبر سنة ٥٠٠٠			لاخر اكتوبر			
حسبي سنورس	حسبي ايشواي	مدني ايشواي	جنح ايشواي	احاله القيوم		محمد كامل البهناوي افندي (قاضي)
						الحكمة العسكرية بمديرية القيوم

محكمة النيا الاهلية

الاسم	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس
حضر قرئيس المحكمة ذكي خير الابو تيجي بك	مدني مستأنف	جنح مستأنفه	حسي ابو قرقاص من ٤٠/١٢/١ جنح مناعه	حسي ابو قرقاص لآخر توفير		
محمد كامل شكري افندي	"	"	الاول حسي مستأنف	مدني مستأنف	جنح مستأنفه	مدني كلي
محمد فوزي افندي	"	"	حسي ملوي	بيع وتوزيع بالتارب	"	"
وكيل المحكمة ابراهيم كامل افندي	جنح مستأنفه	مدني كلي	الاول حسي مستأنف			
احمد اللبي افندي	"	"	مدني كلي			
حسن عبد الوهاب العفيف افندي	"	"	"			
احمد كامل افندي	جنح مستأنفه	مدني كلي	حسي مستأنف			
محمود عبد الهادي عبد الرحيم افندي	"	"	مدني كلي			
علي احمد رضا افندي	"	"	حسي مستأنف			

القضايا المدنية الاستئنافية للحكومة تنظر في يوم الاحد الاول من كل شهر بالماترة الثالثة مع القضاة المدنية الكلية وتنظر قضايا البيوع الخاصة بالحكومة في يوم الثلاثاء الاول من كل شهر بالماترة الثانية

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
حضرة توفيق إبراهيم أفندي	الأحالة	تخصير	جنح بني مزار			
• محمد اسماعيل عوض أفندي	مدني المنيا ومستعجله	جنح المنيا ومستعجله	حسبي مستأنف			
• خنسن محمد سعودى أفندي			جنح المنيا ومستعجله	مدني المنيا ومستعجله	جنح المنيا ومستعجله	مدني المنيا ومستعجله
• ساويرس ميخائيل مشرقى أفندي	مدني أبو قرقاص	مدني أبو قرقاص	مدني أبو قرقاص	جنح أبو قرقاص		
• احمد احمد عبد الله أفندي	مدني ملوى	مدني ملوى	مدني ملوى لآخر نوفمبر جنح ملوى من ١٣/١	جنح ملوى	مدني ملوى	مدني ملوى
• محمد صبحى بهجت أفندي			جنح ملوى			مدني ملوى
• احمد زكى أفندي		مدني سمالوط	جنح وحسبي سمالوط	مدني سمالوط		مدني ملوى
• يونس عبد القوى أبو جليل أفندي				حسبي مركز المنيا	حسبي مديرية المنيا	مدني ملوى من ١٢/١٠
• احمد الجارم أفندي				مدني بني مزار	مدني وحسبي بني مزار	جنح بني مزار
• محمود يوسف أفندي			حسبي مغاغة	جنح مغاغة	مدني مغاغة	مدني مغاغة

محكمة أسيو ط الاهلية

الاسم	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس
حضرة رئيس المحكمة محمد ثابت ثروت بك				مدني مستأنف	الاخير حسي مستأنف جنح مستأنف	مدني كلي
لطيف الله سلا مة افندي				مدني مستأنف	مدني مستأنف	مدني كلي
عبد الله محمد خضر افندي				تخصير	و حسي مستأنف	مدني كلي
اسماعيل عاشور احمد افندي		الاحد	الله		بيوع وتوزيع	مدني كلي
وكيل المحكمة حسين ادريس افندي	مدني كلي ومستأنف حكومي	مدني مستأنف	جنح مستأنف		الاخير حسي مستأنف	مدني كلي
ابراهيم خالد سليمان افندي						مدني كلي
فهم يسي جندى افندي						مدني كلي
محمد محمد محمود قراعه افندي				جنح مستأنف	الاخير حسي مستأنف	مدني كلي
اسكندر فوزى افندي						مدني كلي
سيد فهم افندي						مدني كلي

محكمة سوهاج الأهلية

الاسم	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس
حاضرة رئيس المحكمة احمد زكي البهنسي بك	جنح مستأنفة	مدني مستأنف	الاول حسي مستأنف	مدني مستأنف	جنح مستأنفة	جنح المنشأة
راشد ادريس افندي	"	"	"	مدني المنشأة	ومعاقاة	مدني كلي
محمد رفعت افندي	"	"	"	"	"	"
وكيل المحكمة محمد عزمي افندي	جنح مستأنفة	مدني سوهاج	الاول حسي مستأنف	مدني كلي	مدني كلي بالاربع مدني كلي ومستأنف قضيا بالمحكمة	مدني كلي
تاذرس اسكندر افندي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	جنح مستأنفة	"	"	"
علي حيدره الغرياني افندي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	"	"	مدني المنشأة	"
ابراهيم خليل افندي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	جنح سوهاج	مدني سوهاج	مدني سوهاج	جنح سوهاج
محمد متولي عليم افندي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	مدني سوهاج لآخر	مدني سوهاج	مدني سوهاج	مدني سوهاج
محمد عطيه اسماعيل افندي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	اكثوبر ثم تلغي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	مدني سوهاج
يوسف يعقوب افندي	مدني سوهاج	مدني سوهاج	حسي البلينا	مدني البلينا	مدني البلينا	مدني البلينا
احمد يوسف افندي	مدني البلينا	جنح البلينا	حسي البلينا	مدني البلينا	مدني البلينا	مدني البلينا
حسن واصف افندي	مدني البلينا	جنح البلينا	حسي البلينا	مدني البلينا	مدني البلينا	مدني البلينا

الاسم	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربع	الخميس
حضرة أحمد السيد زهير أفندي	مدني جرجا	جنح جرجا	مدني جرجا	حسبي مركز جرجا		
عبد الحميد عبد الرحمن أفندي	جنح طهطا	حسبي طهطا	مدني طهطا	مدني طهطا		
أنور علي أفندي			مدني طما وحسبي	مدني طما	جنح طما	
محمد علي ديش أفندي (قاضي المحكمة العسكرية بمديرية جرجا)		مدني أنخيم وحسبي	مدني أنخيم	جنح أنخيم	المحكمة العسكرية	
أحمد وصفي أفندي	حسبي مركز سوهاج	الاحالة من ٤٠/١١/١	تخصير ويروع وتوزيع الاحالة لآخر أكتوبر	حسبي مديرية جرجا		
محكمة قنا الأهلية						
حضرة رئيس المحكمة أحمد حلي أفندي				الثاني حسبي مستأنف	مدني مستأنف	جنح مستأنف
أحمد أبو بكر يحيى أفندي (قاضي المحكمة العسكرية بمديرية قنا)				مدني كلي وحسبي مستأنف	"	"
حليم باسيلوس الضعيف أفندي				"	"	"
وكيل المحكمة محمد صادق حمدي أفندي	مدني كلي	جنح مستأنف	مدني مستأنف	الثاني حسبي مستأنف		
محمد عبد الله السعدني أفندي	"	"	"	"		
كامل لطف الله أفندي	"	"	"	"		

تنقل الدائرة الثانية لأسوان لنظر قضايا الجنح المستأنفة بدائرة مديرية أسوان في يوم الاثنين الثالث شهر ربيع وتعمل جلساتها بقنا في اسبوع الانتقال

الجلس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	السبت	
حسبي مديرية قنا	حسبي مركز قنا	احالة قنا وتخفيض	مدني قنا ومستجبله	مدني قنا ومستجبله	جنح قنا ومستجبله	حضرة محمود احمد مصطفى افندي
مدني قنا ومستجبله	جنح قنا ومستجبله	مدني قنا ومستجبله	مدني قنا ومستجبله	مدني قنا ومستجبله	جنح قنا ومستجبله	حضرة السيد النطريق افندي
مدني نجع حمادي	مدني نجع حمادي	جنح نجع حمادي	حسي نجع حمادي لآخر الكتوبر مدني وحسي نجع حمادي من ١/١١/٤٠	مدني نجع حمادي	جنح نجع حمادي	حضرة صالح محمد باشا سعد افندي
جنح دشنا	مدني دشنا وحسي	مدني كلي مدني دشنا مدني قوص	جنح دشنا مدني قوص	مدني دشنا		حضرة حسين رفعت افندي
مدني الأقصر	مدني الأقصر	جنح الأقصر	جنح اسنا	٣ - ١ حسبي اسنا آخر اكتوبر		حضرة محمد احمد العريان افندي
مدني الأقصر	مدني اسنا	مدني اسنا ٣-١ حسي من ١/١١/٤٠	جنح اسنا			حضرة حامد جعجه افندي
						حضرة محمد حافظ افندي
						حضرة أنيس غالي افندي
						حضرة احمد حمدي خالد حسني افندي
						حضرة مصطفى شكري صفوت افندي

الجنس	الاربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الاحد	السبت	الاسم
مدنى ادفو	مدنى ادفو	جنح ادفو	٢ - ٤ حسيبى ادفو			حضرة محمد صالح افندى (قاضى المحكمة العسكرية بديرية أسوان)
جنح أسوان وإحالة			ومركز أسوان حسيبى مديرية الثالث	مدنى أسوان عن الاحد الاول	مدنى أسوان عدا السبت الاول. السبت الاول جنح ومدنى الدر	حضرة احمد حمدي نروت افندى
حسيبى الاقصر	٣ - ٢ مدنى كوم امبو	٢، ٣، ٤ مدنى كوم امبو	٢ - ٤ جنح كوم امبو الثاني حسيبى كوم امبو	الاول مدنى أسوان	الاول مدنى أسوان	حضرة عبد الجيد محمود حسين افندى
						حضرة المأمور والقاضى الشرعى

المحاماة

مجلة قضاء وشريعة

نصفها نقابة المحاماة بالأهلية

العدد الحادية والعشرون

العدد الرابع

ديسمبر سنة ١٩٤٠

L'esprit des lois est de l'esprit
sur les lois

Mme du Deffand

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آداب القضاء:
عن علي رضي الله عنه قال : بعثني رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضيا وأنا
حدث السن لا علم لي بالقضاء . فقال : ان الله
سيمد يد قلبك ويثبت لسانك . فاذا جلس بين
يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع كلام
الآخر كما سمعت كلام الاول . فانه آخرى أن
يتبين لك القضاء .

جميع المخبرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإداراتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة »
وتحريرها بدار النقابة الجديدة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١

دار الطباعة المصرية

شارع رشدي باشا (الساحة سابقا)

بيان

رأينا اتصال رجال القانون بأحدث الاحكام القضائية . كما رأينا ان تتحفهم من حين الى حين وطبقا للظروف ببعض المباحث القانونية الهامة . وغيرها من امور القضاء والمحاماة في صورة من ملاحق بصحائف وفهرست مستقلة لتصبح مجلدا آخر علاوة على مجلد الاحكام . ولذا نشرنا في العدد السابق (من ص ١ اص ٥٢) ملحقا بجداول المحاكم الاهلية جميعها . واعدنا نشر قانون المحاماة مستقلا كطلب الكثير من حضرات الزملاء . كما نشرنا بهذا العدد ايضا بحث قيم مستفيض للاستاذ محمد علي رشدي عن « مصادر التشريع المصري » وبحث تاريخي لطيف للاستاذ احمد زكي عن « ادب القاضى فى الشريعة الاسلامية » وألحقنا به كلمة على هامش الكتب القانونية الجديدة للاستاذ جميل خانكي وبيان بالآوامر العسكرية الصادرة من تاريخ اعلان الاحكام العرفية الآن . وبعض تعديلات بجلسات المحاكم وانتدابات لبعض قضاتها .

أما عدد المجلة بالذات . فقد نشرنا به :

١٢ احكام محكمة النقض والابرار الجنائية وه احكام لمحكمة المدنية وه احكام من محكمة استئناف مصر الاهلية وه احكام من المحاكم الكلية وه احكام للمحاكم التجارية وحكمين مستعجلين وه احكام جزئية وحكما للمجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس وقرار حفظ قطعى صادر من النيابة العمومية فى مخالفات قانون الضرائب

لجنة التحرير

راغب اسكندر — محمود غنام



النقيب الأول
المغفور له إبراهيم بك الهلباوى

النقيب الاول : المغفور له ابراهيم بك الهلباوى

فوجئنا بنعيه أمس مساء . وهذا العدد على وشك الصدور . فروعنا مصابه .
قد كان الفقيد رحمه الله مثالا للجد والعزيمة الوثابة . والفتوة المتوقدة حتى في شيخوخته .
كما كان مثالا للجلد والصبر على المكاره . وملاقة المحن بنفس راضية مطمئنة للمستقبل
وما يخفى في طياته من أمل ورجاء .

لقد كان شيخنا للمحاميين حقاً . وهو أول نقيب انتخب عن المحامين .
كان مثالا في العمل وجدارته في مهنته من أروع الأمثلة للاخلاص في العمل والتوفر
على رفع شأن المهنة . ومعاونة زملائه كبرهم وصغيرهم .
وكان مثال الأب الصالح الكريم .
فاذا كانت هذه الكلمة القصيرة لا تفي بحقه من الرثاء والواجب ، فليكن عذرنا ضيق الوقت .
ان الهلباوى بك سجل كبير في محيط المحاماة والقضاء .
فليتم مستريحاً في مرقده الأخير . داعين له من المولى الرحمة الواسعة المستفيضة .

في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠

المغفور له محمد لبیب عطیه باشا

في يوم الاثنين الرابع من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٠ صعدت روح العالم النابغ الكبير محمد
لبیب عطیه باشا الى بارئها .
تولى القضاء بدرجاته المختلفة سنين عديدة بكفاءة نادرة . ثم وليه في محكمة النقض
من يوم انشائها في سنة ١٩٣٠ مستشاراً بها فوكيلاً لها . وترأس مقدرات محكمة النقض المدنية بهمة
لا تعرف الكل ولا الملل . واستفاضت الاحكام بآثار نبوغه وفرط ذكائه . وسمو قلبه .
وها هي مجلة المحاماة وأنهر المجلات القضائية الأخرى سجلات تاريخية حافلة بفضل الفقيد على
جمهرة رجال القانون على اختلاف بيئاتهم . فاذا اشدنا بخسارة القضاء الفادحة . فاننا نتوسل
الى الحق جلّت قدرته ان يفيض على الفقيد بواسع رحمته . وان يتولى آله بالصبر الجميل .

قضايا محكمة النقض والإدارة الجنائية (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ونجيب مرقس بك المستشارين وحضور حضرة صاحب العزة على حسين بك رئيس النيابة)

١٢٠

٣ يونيو سنة ١٩٣٩

سرقة ، شئ ضائع ، حبس بنية تملكه . سرقة . مجرد
عدم التبليغ في المدة المعينة ، مخالفة .

« قانون الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨
والمادتان ٣١٨ و ٣٢٢ ع »

المبدأ القانوني

إن قانون الأشياء الضائعة الصادر في
١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد عدم التبليغ عن العثور
على الأشياء الفارقة مخالفة لمجرد عدم حصوله
في الوقت المعين . أما حبس الشئ بقصد
تملكه فإنه اختلاس لمال الغير معاقب عليه
بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ع .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن
هو أن محكمة الموضوع طبقت المادتين ٣١٨
و ٣٢٢ من قانون العقوبات مع أن قانون

الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨
يعتبر عدم التبليغ عن الأشياء الفارقة في مدة
معينة مخالفة . هذا إذا كان العاثر عليها مهملا في
التبليغ لحسب ، فإذا ما حبس الشئ بقصد تملكه
فإن كل ما كان من هذا القانون هو قوله « فإذا
كان حبس الشئ أو الحيوان مصحوبا بنية
امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية
المقررة لمثل هذه الحالة » . ومن هذا يبين أن
قانون الأشياء الضائعة اكتفى في هذه الصورة
الآخيرة بالاحالة إلى إلى أحكام القانون العام ،
ولما كان أخذ الشئ الضائع بنية تملكه يعتبر
اختلاسا لمال الغير تنحقق به جريمة السرقة فإن
تطبيق المادتين ٣١٨ و ٣٢٢ من قانون العقوبات
على الفعل المسند للطاعن سليم من شائبة الخطأ ،
ومن ثم تكون الإشارة إلى هاتين المادتين في
الحكم كافية لسلامته طبقا للمادة ١٤٩ من
قانون تحقيق الجنايات لأن العقوبة واردة بهما
دون قانون الأشياء الضائعة .

(طعن موسى موسى طه ضد النيابة رقم ١٣١٤ سنة ١٩٤٠)

١٤١

٣ يونيو سنة ١٩٤٠

تلبس . القاء المتهم مادة مخدرة قبل القبض عليه .
تلبس . القاؤها بعد القبض . لا تلبس . متهم . انذاره
مشبوها . توافر القرائن على ارتكابه جريمة احراز
مخدر . ضبطه وتفتيشه . جرازه . حصولها في غير حضور
العمدة وشيخ البلد . لا يطلعهما . التفتيش الذي يقتضى
حضور العمدة وشيخ البلد . تفتيش المنزل .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المبدأ القانوني

إذا كان المنسوب إلى المتهم هو أنه وقت
القبض عليه من رجل البوليس قد ألقى
أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند
تفتيشه لا أنه ألقاها في حضرته قبل أن
يقبض عليه فهذا لا يبيح الضبط والتفتيش
لأن المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس .
ولكن إذا كان المتهم قد سبق انذاره مشبوها
وكانت القرائن متوافرة على ارتكابه جريمة
احراز مخدر فان ذلك بغض النظر عن قيام
التلبس يبرر القبض على المتهم ثم تفتيشه
طبقاً للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . ووقوع
التفتيش في هذه الصورة من غير حضور
العمدة وشيخ البلد لا يبطله . لأن التفتيش
الذي يقتضى ذلك حسب نص المادة ٢١
من القانون المذكور هو تفتيش المنزل لا
التفتيش الذي يقع على الشخص كنتيجة حتمية
للقبض عليه .

المحكمة

وحيث انه وان كان ظاهراً بما أورده الحكم

المطعون فيه أن الطاعن وقت ضبطه لم يكن بحالة
تلبس ، إذ القاؤه ورقة المخدر في حضرة رجال
البوليس لم يقع قبل القبض عليه بل كان على أثر
حصول هذا القبض حتى لا تضبط الورقة معه
أثناء تفتيشه بما لا يمكن معه قانوناً اعتبار الطاعن في
حالة تلبس كما قال الحكم . وإن كان هذا ظاهراً ،
إلا أن ما أورده الحكم بشأن ضبط الطاعن بناء
على أنه سبق انذاره مشبوها وتوافرت القرائن
على ارتكابه جريمة احراز مخدر قد جاء مطابقاً
للقانون ، وفيه وحده ما يكفي لتسويغ الضبط
وما يستتبعه من تفتيش ومن ثم فلا تأثير لما ذكره
الحكم خطأ بشأن حالة التلبس ولا محل للاعتراض
بأن التفتيش وقع باطلا لحصوله في غير حضور
العمدة وشيخ البلد كما تقتضى بذلك المادة ٢١
من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، لأن التفتيش
الذي يقتضى ذلك — حسب هذا النص — هو
تفتيش منزل المشتبه فيه ، ولكن التفتيش الذي
يشكو منه الطاعن حصل على شخصه كنتيجة
حتمية للقبض عليه لافي منزله . ومادام القانون
لا يستلزم وجود شهود للقبض على المشتبه فيه
فلا محل للقول بطلان ضبط المادة المخدرة مع
الطاعن عند القبض عليه

وحيث ان الوجه الثالث مبني على أن
المحكمة طلبت من النيابة اعلان جميع شهود
الاثبات ولكنها استكتفت بعد ذلك بإسماع
التكونستابل وحده مع حضورهم جميعاً وكانت
المحكمة تطلب من الدفاع الاختصار لأن القضية
بحسب المحكمة الدرجة الأولى وهذا كله جعل
الدفاع يعتقد ان المحكمة ستؤيد الحكم بالبراءة
لدرجة انه لما طلب اليها التأجيل لاحضار حكم
النقض الذي كان يعتمد عليه ردت عليه المحكمة
قائلة انه لا لزوم له لأنها مقتنعة وتعلم به ولكن
على الرغم من ذلك تمكن المحامي من احضار

١٤٣

٣ يونيو سنة ١٩٤٠

١ — استئناف . حكم ابتدائي ببراءة متهم . عدم استئناف النيابة حكم الإراءة . استئناف المدعى بالحق المدني . لا ينقل إلى المحكمة الاستئنافية إلا الدعوى المدنية وحدها

٢ — استئناف . تعدد المدعين بالحق المدني . مطالبتهم بمبلغ على سبيل التعويض عن جرائم وقعت عليهم من متهمين معاً في زمان واحد . حقهم في استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى . تخصيصهم حق كل منهم في نفس الدعوى . لا تأثير له في قابلية الحكم للاستئناف . (المادة ٣٠٠ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ — إذا حكم ببراءة متهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلم تستأنف النيابة هذا الحكم فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية بناء على استئناف المدعى بالحق المدني أن تنظر الحكم المستأنف إلا بالنسبة للدعوى المدنية وحدها لأن اتصالها بالدعوى العمومية في هذه الحالة لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة

٢ — إذا طلب مدعون بالحق المدني متعددون الحكم بالزام متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغاً معيناً (٢٥ جنيتها) تعويضاً للضرر الذي أصابهم من جرائم وقعت عليهم في زمان واحد ومكان واحد من المتهمين سواهم فإنهم يرفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق استئناف الحكم بغض النظر عن قيمة نصيب كل منهم في المبلغ المطلوب الحكم به وذلك لأن الدعوى رفعت بهذا المبلغ على اعتبار أنه تعويض للضرر ناشئ عن سبب واحد هو الأفعال الجنائية التي وقعت من المدعى عليهم . ولذلك فإذا كان المدعون قد

مجلة المحاماة التي بها الحكم المذكور كما أن المحكمة قد انتزعت وقائع لا أساس لها ولا تستقيم مع ما ثبت من شهادة الشهود ولم تشر إلى دفاع الطاعن الذي قرره في جميع مراحل القضية وهذا إخلال بحق الدفاع .

وحيث أن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بحسب الأصل بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي ضرورة له . والهيئة الاستئنافية التي تقضى في الدعوى غير مقيدة بسماع شهود رأت هيئة استئنافية سابقة سماعهم في الدعوى والهيئة التي تصدر الحكم الاكتفاء بأقوالهم في التحقيقات إذا لم تر حاجة لإجراء التحقيق التكميلي ، وإذا كانت المحكمة من تلقاء نفسها هي التي رأت استكمال التحقيق فإن لها أن تقف فيه عند الحد الذي تراه كافياً في المامها بحقيقة واقعة الدعوى

وحيث أنه يبين من محضر الجلسة المحاكمة أن محكمة الموضوع هي التي قررت من تلقاء نفسها سماع شهود الدعوى وأن الشاهد الوحيد الذي سئل بعد ذلك وبعد أن كانت هيئة المحكمة قد تغيرت هو الكونسابل حسن عمار ولم يطلب الدفاع عن الطاعن سماع غيره بل أبدى مرافعته في الدعوى ، ومن كل هذا يتضح أن الهيئة التي قضت في الدعوى وكانت غير التي قررت سماع الشهود ما كانت ملزمة بسماعهم وكان لها أن تكتفي بما قرره في التحقيقات ؛ كما أن الطاعن لم يتمسك بسماع شهادتهم بفرض أنهم كانوا حاضرين حتى كانت المحكمة تنظر في طلبه وتقول فيه ما تشاء وإذن لا يكون في عدم سماع باقي الشهود أي خطأ ولا إخلال بحق الدفاع .

(طعن إبراهيم عشاوي جاد الله ضد النيابة رقم ١٣١٨

سنة ١٠ ق)

خصصوا في الدعوى نصيب كل منهم فان هذا التخصيص لا تأثير له على حقهم في الاستئناف مادامت العبرة في هذه الحالة - لاستناد المبالغ المطالب بها إلى سند واحد (المادة ٣٠ مرافعات) هي مجموع هذه المبالغ

المحكم

وحيث انه يتضح مما تقدم انه مع الحكم للطاعن ابتدائيا ببراءته من التهم المرفوعة بها الدعوى عليه ، ومع عدم استئناف النيابة العمومية لهذا الحكم ، فان المحكمة الاستئنافية قد الغته وادانت الطاعن وأوقعت عليه العقوبة . وهي إذ فعلت ذلك . تكون قد اخطأت خطأ يعيب حكمها بما يوجب نقضه ، لان الدعوى العمومية التي كان يجوز لها فيها ان تفصل في ادانة الطاعن لم تكن مرفوعة لديها اذ ان رفعها لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة للحكم الصادر بالبراءة . اما استئناف المدعى بالحق المدنى وحده فلا يخول نظر الاستئناف إلا بالنسبة للحقوق المدنية فقط . ومتى تقرر ذلك يكون الحكم على المتهم بالعقوبة في جريمة الضرب التي ادين فيها باطلا ويتمين إذن نقضه فيما قضى به من ذلك .

وحيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم من ناحية قبوله الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدنى مردود ، لانهم برفعهم الدعوى طالبين الحكم بالزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ خمسة وعشرين جنيتها تعويضاً للضرر الذي أصابهم من جرائم وقعت عليهم من المتهمين سويا في زمان ومكان واحد برفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم الحق في استئناف الحكم الذي لم يقض لهم بما طلبوا

على أساس أن المبلغ الذي طلبوه وهو خمسة وعشرون جنيتها ناشئ عن سبب واحد وهو الأفعال الجنائية التي وقعت عليهم من المتهمين والتي نجم عنها الضرر وأن المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن تقدير قيمة الدعوى في مثل هذه الحالة يكون باعتبار مقدار المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه ، فاذا كان المدعون قد خصصوا حق كل منهم في نفس الدعوى فان ذلك لا يقدم ولا يؤخر في قابلية الحكم للاستئناف مادام القانون قد جعل العبرة في ذلك بمجموع المبالغ المطالب بها والمستندة إلى سبب واحد وإذن يكون الطعن من هذه الناحية على غير أساس .

(طعن عبد الموجود احمد السيوى ضد النيابة رقم ١٣٢١ سنة ١٠ ق)

١٤٣

٣ يوانيه سنة ١٩٤٠

تعهد على موظف . مناط هذه الجريمة . وقوع التعدي أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . مثال .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تغاقب على إهانة الموظفين سواء في ذلك أكانت الإهانة قد وقعت أثناء تأدية الوظيفة أم لسبب تأديتها . فاذا كانت الإهانة لم تقع إلا بعد انتهاء الموظف من عمله بساعة عند مقابلة المتهم له في الشارع فان ذلك ليس فيه ما ينفي كونها قد وقعت بسبب الوظيفة .

المحكم

وحيث ان الطاعن ينعي بأوجه الطعن على

المحكمة انما عاقبته بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات على أساس أنه أهان المحضر أثناء تأدية وظيفته ، مع أن الثابت أنه لم يكن موجودا وقت التنفيذ الذي كان المحضر يباشره ، وقد قرر المحضر نفسه أن التنفيذ كان قد تم قبل وجود الطاعن وأنه لم يتقابل معه إلا في الشارع بعد الانتهاء من عمله بساعة على الأقل ، وإذن تكون المحكمة قد أخطأت وتكون الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ الخاصة بالسب . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة قد أخلت بدفاعه لأن النيابة طلبت بالجلسة معاملته بالمادتين ٤٩ و ٥٠ عقوبات على اعتبار أنه عائد وقد آخذته المحكمة بذلك دون أن تلقت الدفاع ، على أنها قالت ان السوابق من نوع واحد مع أنها مختلفة وعلى الاخص الأخيرة فإنها عن تهمة ضرب .

وحيث ان واقعة الحال في هذه الدعوى حسب الثابت بالحكم الابتدائي الذي اعتمد الحكم المطعون فيه على أسبابه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه أهان بالقول موظفا عموميا هو جمال الدين يوسف محمد أفندي المحضر بمحكمة قويسنا الأهلية بأن تال له (انت حقير وابن حقير وابن كلب) وذلك أثناء تأدية وظيفته وهي تنفيذ الحجز على رجب عبد المجيد ، وقد طلبت النيابة معاقبته بالمواد ١٣٣ فقرة أولى و ٤٩ فقرة ثالثة و ٥٠ من قانون العقوبات . والمحكمة أدانت الطاعن في الجريمة المذكورة وعاقبته بالحبس لمدة شهر قائلة أن التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) من شهادة المجنى عليه جمال الدين يوسف المحضر التي تأيدت بمحضر التعدي المرفق بالأوراق الذي أثبت فيه هذا الشاهد جميع الفاظ الاعتماد التي وجهها اليه المتهم وقد تأيدت هذه الشهادة بشهادة شهاد الإثبات عبد الصادق

محمد حسن أمام المحكمة . والمتهم له خمس سوابق في جرائم مماثلة أي تعد وحكم عليه في الأخيرة منها بغرامة ٢٠٠ قرش وترى المحكمة أن هذه العقوبة غير رادعة ولذا ترى أخذه بالشدّة . وحيث أنه مع ما تقدم يكون كل ما أثاره الطاعن بأوجه الطعن غير مجد فإن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعاقب على إهانة الموظفين سواء أكانت الإهانة قد وقعت عليهم أثناء تأدية وظائفهم أم بسبب تأديتها ، فحق مع التسليم بما يقوله الطاعن من أن الواقعة انما وقعت بعد انتهاء المحضر من عمله بساعة وتقابل الطاعن معه في الشارع تكون الإهانة قد وقعت على المحضر بسبب وظيفته وتكون العقوبة واجبة على كل حال وأما ما يتمسك به الطاعن من أن فعلته تقع تحت نص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات فلا يفيده لأن العقوبة المقررة في المادة ٣٠٦ أشد من عقوبة المادة ١٣٣ التي أخذته بها المحكمة . وأما ما يشير الطاعن أخيرا من دعوى الإخلال بحق الدفاع فردود بأن المحكمة اذا ذكرت سوابقه وعلقت عليها فإنها لم تشدد العقوبة عليه بما يريد على الحد الأقصى المقرر لها في المادة ١٣٣ التي أدانته بمقتضاها بل وقعت عليه عقوبة كان لها أن توقعها دون نظر إلى سوابقه (طعن محمد علي سلام عند النيابة رقم ١٣٣٢ سنة ١٠ ق)

١٤٤

٣ يونيو سنة ١٩٤٠

شهادة . سماعها في غيبة المتهم . جوازه .

المبدأ القانوني

لاجناح على المحكمة إذا لم تقبل العذر الذي أبداه الدفاع عن المتهم عن تخلفه عن

١٤٥

١٠ يونيو سنة ١٩٤٠

حكم . النطق به . تأجيل النطق لزمن أزيد من
المنصوص عليه قانونا . لا يبطله . (المادة ١٧١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن تأجيل النطق بالحكم لزمن يتجاوز
المنصوص عليه قانونا لا يبطله لأنه لم ينص
على البطلان جزاء لهذا التأخير خصوصاً وأن
تمحيص الدعوى قد يقتضى من الوقت ما لا
يتسع له مدى الأسبوع الذى أوجب القانون
النطق بالحكم فيه .

المحكم

وحيث أن الوجه الأول من الطعن يتحصل
في أن محكمة الموضوع خالفت ما نصت عليه
المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات لأنها
أجلت الحكم مرارا وأن الطاعن كان مسجوناً
وكان يجب أن يصدر الحكم فوراً بعد سماع
المرافعة .

وحيث أن تأجيل النطق بالحكم لزمن أزيد
مما نص عليه القانون لا يؤثر في سلامة الحكم
لأن البطلان لم ينص عليه كجزاء لهذا التأخير في
إصدار الحكم لا سيما أن دراسة الدعوى قد
تستوجب من البحث والتحصيل ما لا يتسع له
مدى الأسبوع الذى نص عليه القانون كحد أقصى
لنطق بالحكم على أن الطاعن ليست له مصلحة
في إثارة هذا الوجه إذ لا يضره أن تمد المحكمة
أجل الحكم للتروى في الدعوى واستيفاء دراستها

(طعن عبد المحسن محمد حسان ضد النيابة رقم ١١٢٧ سنة

١٠ ق)

حضور الجلسة في أن تسمع أقوال الشاهد
في غيبته ومع ذلك فإن المتهم عند نظر المعارضة
المرفوعة منه بعد ذلك أن يطالب بإعادة
سماع أقوال الشاهد أو تلاوتها عليه . فإذا هو
لم يفعل وترافع الدفاع عنه على أساس هذه
الأقوال فليس له بعد ذلك أن يشير هذا الأمر
أمام محكمة النقض .

المحكم

وحيث أنه لا جناح على المحكمة إذ سمعت
شهادة الشاهد في غيبة الطاعن مادامت لم تقتنع
بالعذر الذى أبداه الدفاع عن تخلف الطاعن عن
الحضور للجلسة . هذا فضلاً عن أنه كان للطاعن
إذا أراد أن يطلب من المحكمة عند نظر المعارضة
التي كان قد رفعها إعادة سماع أقوال هذا الشاهد
أو تلاوتها عليه ، فإذا هو لم يفعل ذلك وترافع
الدفاع عنه على أساس هذه الشهادة فليس له أن
يشير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

وحيث أن ما جاء بهذا الوجه يتعلق بالمناقشة
في قيمة دليل النفي الذى تقدم به الطاعن والاعتراض
على تقدير المحكمة له وعدم أخذها به ، وهذا
مما يدخل في دائرة الوقائع وظروفها التي لمحكمة
الموضوع السلطة المطابقة في تقديرها بلا رقابة
عليها من محكمة النقض . وإذا كان الطاعن لم يطلب
من المحكمة تعيين خبير ولم يدع في وجه الطعن
أنه تقدم لها بهذا الطلب فليس له أن ينعى عليها
عدم تعيين خبير من تلقاء نفسها مادامت لم تر
ضرورة لذلك .

(طعن عنوان محمد على ضد النيابة رقم ١٣٦٥ سنة ١٠ ق)

السبيل الممهد لتحقيق رغبة المدعى في اتصال دعواه إلى القضاء ومتى تقرر ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا محل له مادامت الدعوى قد طرحت بالفعل أمام المحكمة الشرعية .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير مرمى الألفاظ الواردة بصحيفة الدعوى الشرعية ومدلولها قال ما يأتي « وحيث أنه مع التسليم جدلاً بأن المتهم قد اشتبك في تحرير عريضة الدعوى فإن الألفاظ الواردة بها لا تخرج عما يبيحه القانون في المادة ٣٠٩ عقوبات من جواز افتراء الخصوم على بعضهم في الدفاع الشفوي أو المكتابي أمام المحاكم ولأن كلمتي الاختلاس والاغتيال لا تخرج عن حـد التعبيرات الشرعية التي يستعملها الفقهاء لبيان مركز الناظر أمام المحكمة وتوجيه التهم الشرعية التي ارتكبها والتي بنى عليها طلب العزل وقد وردت مثل هذه الألفاظ في كتاب المرحوم قدرى باشا العدل والانصاف في القضاء على مشكلات الاوقاف « وهو المعتمد دستورا في أحكام الشريعة فيما يتعلق بالوقف فذكر في المادة ٢٢٣ منه أنه إذا ادعى الناظر أمرا يتكذبه الظاهر فيه نزول امانته وتظهر خيائته والتعبير بالخيانة في هذه المادة أعم ويدخل فيه معنى الاختلاس والاغتيال وكثيرا ما تستعمل المحاكم الشرعية هذه الألفاظ والفاظ الغش والتزوير للتعبير عن تلاعب الناظر واستئثاره بربع الوقف دون المستحقين ، - ثم بنى الحكم على ذلك أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده الأول في غير محلها وأن الدعوى المدنية الموجهة ضد المطعون ضدها لا أساس لها وفي هذا الذي أثبتته المحاكم ما يفيد أن المحكمة اقتنعت بأن ما أسنده

١٤٦

١٠ يونيو سنة ١٩٤٠

قذف وسب . القذف الوارد في عريضة الدعوى . سريان حكم المادة ٣٠٩ عليه . الغرض من هذه المادة (المادة ٢٦٦ ع = ٣٠٩)

المبدأ القانوني

إن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات يسرى على عريضة الدعوى فإن الغرض من هذه المادة هو اطلاق حرية الدفاع للمتقاضين بالقدر الذي تقتضيه المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم . وعريضة الدعوى هي من الأوراق المعدة ليبدى فيها الخصوم طلباتهم وأوجه دفاعهم فهي بهذا الاعتبار مما يشملها النص المذكور . ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت اعلان عريضتها لم تكن مطروحة بالفعل أمام القضاء . لأن إعلان العريضة هو وحده السبيل لا يصلح الدعوى الى المحكمة

المحكم

« وحيث أن ما يثيره الطاعن بشأن عدم سريان حكم المادة ٣٠٩ عقوبات على عريضة الدعوى مردود لأن الغرض من الاستثناء الوارد في المادة المذكورة هو اطلاق حرية الدفاع للمتقاضين بالقدر الذي تقتضيه مرافعتهم عن حقوقهم أمام المحاكم - ولا شك أن عريضة الدعوى هي من الأوراق المعدة ليبدى الخصوم فيها طلباتهم وأوجه دفاعهم وهي على هذا الاعتبار يشملها النص المشار اليه . ولا يؤثر في ذلك كون الدعوى وقت اعلان عريضتها لم تكن مطروحة أمام القضاء إذ الاعلان هو

هو المادة ٢٠٦ ع على أساس أنها من أوراق البنكنوت المالية التي أذن في إصدارها قانونا على أن هذه المادة لا تنطبق على التزوير في أوراق البنكنوت الاجنبية لأن عبارتها وما ورد في المذكرة الايضاحية الخاصة بها والاشارة اليها مع ما أشير اليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصوالح العمومية المصرية وحدها كل ذلك يدل على أن المقصود من المادة ٢٠٦ المذكورة إنما هو حماية أوراق البنكنوت التي أذن بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد . وإنما تزوير تلك الأوراق واستعمالها تنطبق عليه المادة ٢١٥ ع على أساس أنها أوراق عرفية

المحكم

دوحيث ان حاصل أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ لأنه عاقبه بالمادة ٢١٢ عقوبات الخاصة بالتزوير في الأوراق الرسمية مع انه لم يرتكب تزويراً ولم يقدم لمحاكمته عن جريمة تزوير — كذلك طبق الحكم المادة ٢١٤ عقوبات مع انه لم يثبت أن الطاعن كان يعلم بتزوير ورقة البنكنوت . وكذلك طبق الحكم المادة ٢٣٦ عقوبات دون أن يبين الطرق الاحتمالية التي استعملها الطاعن للوصول إلى غرضه ، فضلاً عن ذلك فإنه لم يثبت من أقوال المجنى عليه أن الطاعن قد استعمل معه الطرق الاحتمالية وكل ما قاله هو أن الطاعن تسمى باسم آخر . كما أن المجنى عليه قرر أنه يتعامل بالأوراق المالية من كل صنف وهذا لا يستقيم مع قول الحكم أن الطاعن استعمل معه

المطعون ضدهما للطاعن في عريضة الدعوى كان من مستلزماتها ولم تخرج عن حدود دفاعهما فيها ورأت بناء على ذلك عدم مساءلتهما جنائياً ومدنياً وإذ كان تقدير كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها فلا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

« طعن اسماعيل حلى البارودي مدع بحق مدني ضد أحمد الناضوري وآخر رقم ١١٧١ سنة ١٠ ق »

١٤٧

١٠ يونيه سنة ١٩٤٠

تزوير . أوراق البنكنوت الأمريكية . أوراق عرفية التزوير فيها واستعمالها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢١٥ ع . أوراق البنكنوت المصري . التزوير فيها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢٠٦ ع . الأوراق التي وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ ع لحمايتها .

(المواد ٢٠٦ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥)

المبدأ القانوني

إن أوراق البنكنوت الأمريكية المزورة ليست من الأوراق الرسمية التي وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات لحمايتها فان تزويرها لم يكن تقليداً لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها بل لورقة صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التي لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التي يشترط فيها أن يكون محررها موظفاً عمومياً مختصاً بتحريرها . وإنما شأن تلك الورقة في بلادها هو شأن أوراق البنكنوت المرخص للبنك الأهلي بإصدارها في مصر وهذه لا يعاقب على التزوير فيها على اعتبار أنه واقع في أوراق رسمية بل يعاقب عليه القانون بنص آخر

طرقاً احتيالية وكذلك اعتبر الحكم الطاعن شريكاً مع المتهم الثاني فيما وقع منه اعتماداً على مرافقته للمتهم الثاني مع ان هذا المتهم له عدة أقوال منها أن الطاعن لم يكن معه بالمرّة واستند الحكم أيضاً على استعراض المجنى عليه على المتهم عند عرضه عليه بين آخرين مع ان هذا العرض لم يحصل إلا بعد شهرين وبعد أن بوشر التحقيق ضد المتهم الثاني الذي ذكر اسم الطاعن مع انه قرر أولاً أنه أخذ الورقة من شخص عطشجي بالبحر .

وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في الجرائم المرفوعة بها الدعوى عليه وهي أنه - أولاً - استعمل ورقة بنسكنوت أمريكاني من فئة الخمسة دولارات مزورة بأن قدمها لعمر محمد مع عليه بتزويرها - وثانياً - توصل بطريق الاحتيال إلى الحصول على بضائع قيمتها ثمانون قرشاً من عمر محمد أحمد وذلك بأن تقدم اليه ورقة البنسكنوت المزورة السالفة الذكر على اعتبار أنها صحيحة وتمكن بذلك من الحصول على البضائع المذكورة وعلى مبلغ عشرين قرشاً وسبعة مليات باقى قيمة الورقة الصحيحة وثالثاً - اشترك مع المتهم آخر في جرمي استعمال هذا المتهم الآخر ورقة البنسكنوت المزورة المذكورة بتقديمها لعياد جندى على اعتبار أنها صحيحة وتوصله بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على بضائع من عياد جندى قيمتها ٦٢ قرشاً بتقديم الورقة المذكورة اليه على اعتبار أنها صحيحة ، وعاقبه بالمواد ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٣٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات وأوقع به عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات ثم أخذه بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من القانون المذكور وقضى عليه بالحبس سنة مع الشغل وذكروا قصة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي

أجريت فيها فقال : انه في يومى ٢٩ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ حضر المتهم الثانى ابراهيم محمد دسوقي لكان عياد الجندى أحد المجنى عليهم فى مساء يوم ٢٩ ديسمبر ومعه المتهم الاول شحاته عبد المجيد شحاته (الطاعن) وقدم ابراهيم محمد دسوقي لعياد ورقة من بنسكنوت الخمسة دولارات الأمريكاني مزورة وهى الورقة المضبوطة وطلب أن يستبقها عنده إلى أن يحضر له بدلاً منها نقوداً مصرية وأخذ منه زجاجتين من الويسكى وقيمتهما ٦٢ قرشاً لأن صاحب الدكان لم يقبل التعامل بالورق الأمريكاني والصيرف المتهمان يتناظران عياد حضور المتهم الثانى حتى الساعة ١١ مساءً فلم يحضر فانتظر فى اليوم الثانى حتى الساعة ٤ وبعد الظهر فلم يحضر فعرض الورقة على أحد الصيارف فقال بأنها مزيفة فأخذ يبحث عن المتهم الثانى حتى عثر عليه وطلب أن يدفع له ثمن الويسكى ويأخذ ورقته لأنها مزيفة وانتهى الأمر بهما إلى الذهاب للقسم وهناك ألزم الضابط المتهم الثانى بدفع المبلغ إلى المجنى عليه فدفع حوجة نقدية وخطين أخوة فدفع الباقي ولم يقنع المتهمان بهذه النتيجة لأن غرضهما هو الحصول على قيمة الورقة وكان لابد من ضحية أخرى ووقع اختيارهما على المجنى عليه الثانى عمر محمد أحمد البقال وكان هذا أقل خبرة من عياد وفى هذه المرة رأى المتهم الأول (الطاعن) شحاته أن يتقدم هو هذه المرة بالورقة فقدمها للمجنى عليه عمر محمد وطلب الويسكى أيضاً وشكولاته بما قيمته ثمانين قرشاً وسلمه الورقة ولما كان التعامل كثيراً ما يحصل بالأوراق الاجتماعية فقد أخذ الورقة المزورة وسلم المتهم شحاته باقى قيمتها وهو ٦٢ قرشاً وقبل الصيرف المتهم سأل المجنى عليه عن اسمه فقال أن اسمه عبد المجيد

والله اعلم وانه قد فعل بمبوطي وانصرف فعرض المجنى عليه بعد ذلك الورقة على بعض الصيارف فقالوا له بأنها مزيفة فقدم المجنى عليه شكواه للبوليس وبذلك بأن الورقة قدمت اليه من المتهم الاول بمحضه بجلال سهيل ادريس، أخذ البوليس بحث عن المتهم وأوصل الورقة إلى القنصلية الأمريكية فبحثوا وطلبوا قوائم القنصلية محمد النجدي فقالوا بأن ذلك الورقة سبق أن عرضها عليه غير الحال محمود صهي البقال فيادق مثل هذا فقال بأن شخصاً قدّمها لخدمته عياد لحي، بعياد فدل على المتهم الثاني ابراهيم محمد دسوقي وسئل ابراهيم محمد دسوقي البوليس فاعترف بأنه قدّم الورقة لعياد ولما سئل عن مصدرها قال انه استلمها من عيسى محمد كركب الإنجليزي ولما عرف بأنها مزيفة ردها اليه وأخذ يدا منها جنينها الإنجليزي وذلك بتصادف أروسته التبرع على وسئل المتهم عبد المطلب فإصر فقال لا يوجد بمبوطي في البحر بهذا الاسم وسئل أبو منه فقال انه لا يعلم شيئاً عن الموضوع وقال ان المتهم كذاب وخطاف وتولى النيابة التحقيق وسئل ابراهيم دسوقي فقال بأنه قابل في يوم ٢٥ من شهر سنة ١٣٨٨ السيد أروسته والمتهم الاول شهادته عبد الحميد وأخبر وان السيد أروسته هو الذي أعطاه الورقة وطلب اليه أن يعطى من البقال الويسكي وكان المتهم الثاني هو الذي دل بذلك على الاول وتعترف عليه د عمر محمد أحمد وشاهده جلال ، وبعد ذلك أورد الحكم الأدلة التي استند اليها في ثبوت الواقعة الجنائية المتقدم ذكرها على الطاعن وزميله ثم خلاص منها إلى القول د بأن تهمة الاستعمال ثابتة على المتهم الاول من تقديم الورقة المزورة الى عمر محمد ومن شهادة عمر وسهل وسهل ومن أقوال المتهم

الثاني الذي دل عليه وقال بأنه هو الذي قدّمها لعمر وتعترف عمر وشاهده عليه وبأن الورقة مزورة ثابت من أنه باعترافه في التحقيقات يعلم بشكوى عياد للبوليس ورد الورقة للمتهم الثاني وانه بعد ذلك قدّمها بنفسه للمجنى عليه عمر محمد وتهمة الاحتيال ثابتة عليه من أنه أوهم المجنى عليه بأنها ورقة صحيحة وحصل على قيمتها بضائع ونقوداً وتهمة اشتراكه مع الثاني في جريمة الاستعمال والنصب ثابتة من مرافقته له وقت عرض الورقة على عياد ،

د وحيث انه يتضح مما تقدم ان الحكم المطعون فيه رغم انه اثبت أن الورقة المزورة التي تعامل الطاعن بها واستعملها مع عليه بتزويرها إنما هي ورقة بنسكوت أمريكية من فئة الخمسة دولارات رغم ذلك فانه اعتبر هذه الورقة من الأوراق التي يعاقب على التزوير فيها بالمادة ٢١٢ من قانون العقوبات وعلى استعمالها مع العلم بتزويرها بالمادة ٢١٤ من القانون المذكور مع أنها ليست من الأوراق الرسمية التي وضعت هاتان المادتان لحمايتهما إذ أنها على حسب ما أثبتته الحكم لم تزور تقليداً لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها بل ورقة صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التي لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التي يشترط فيها أن يكون محررها موظفاً عمومياً مختصاً بتحريرها ، وشأن تلك الورقة شأن أوراق البنسكوت المرخص للبنك الاهلي باصدارها في مصر فان التزوير فيها لا يعاقب عليه على اعتبار أنه حاصل في أوراق رسمية بل يعاقب القانون عليه بنص آخر هو المادة ٢٠٦ عقوبات على أساس أنها

المحكمة ذلك عليه بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما أقامته عليها إذ لا معنى لمجادلتها في هذا الموضوع إلا للتشكيك في الأدلة التي اخذت بها المحكمة في قضائها عليه وهذا مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض لاختصاص محكمة الموضوع وحدها بالفصل فيه . وأما ما يتمسك به الطاعن خاصة بحريته النصب فمردود بأن الحكم قد أورد إلى الواقعة المذكورة لتلك الجريمة بما يفيد توافر جميع عناصرها القانونية فإن في تفديعه إلى المجنى عليه ودفعه بتكليف من يفة بطريق التقليد للورقة الصحيحة ندعيم مطالبته بقيمتها على اعتبار أنها صحيحة لما توافر معه الجريمة المذكورة .

(طعن شحاته عبد الحميد شحاته وآخر ضد النيابة رقم ١٢٩٦ سنة ١٠ ق ٢)

١٤٨

١٠ يونيو سنة ١٩٤٠

تذويب ، عريضة الدعوى ، المطاعن التي تقدمت بها
سريان حكم المادة ٣٠٩ ع عليها ، متى يكون مماثل على
تلك المطاعن ؟

(المادة ٢١٦ ع — ٣٠٩ ع)

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وإن كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والتذويب على بعضهم البعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهياً أو تحريرياً مما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة . إذ هذه العريضة إنما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب

من أوراق البنوك المالية التي اذن بأصدارها قانوناً وهذه المادة لا تنطبق على الواقعة الحالية لأن عبارتها والمذكورة الايضاحية الخاصة بها والاشارة اليها مع ما أشير اليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصرايح العمومية المصرية فقط كل ذلك يدل على ان المقصود منها اما هو حماية اوراق البنوك التي اذن بأصدارها في مصر دون غيرها من البلاد . على ان الخطأ الذي وقع فيه الحكم على النحو المتقدم لا يعيبه ولا يبطله لان الواقعة التي اثبتت بشأن التزوير والاستعمال تنطبق عليها المادة ٢١٥ من قانون العقوبات على اساس ان المحرر من الاوراق العرفية ومادامت المحكمة قد عاقبت الطاعن بالحبس لمدة سنة ولم تنزل بالعقوبة إلى الحد الأدنى الذي تجيز المادة ١٧ عقوبات الحكم به على مقتضى ظروف ذات الواقعة المطروحة عاينها وما دامت هذه العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق مادة جريمة النصب التي اثبت الحكم على الطاعن وقوعها منه او مادة التزوير في أوراق عرفية التي تنطبق دون غيرها على واقعة استعمال الطاعن للورقة المزورة كما مر القول مادام الأمر كذلك فإنه لا يكون للطاعن مصلحة من وراء خطأ الحكم في وصف الواقعة الجنائية موضوع الدعوى هذا والطاعن انما ركز طعنه على ما يقوله من أن المحكمة ادانته في جريمة تزوير مع أنه لم يقدم المدحكمة عن هذه الجريمة وشكواه على هذا الاعتبار لا أساس لها لأن المحكمة لم تدنه في جريمة التزوير بل ادانته في جريمة استعمال الورقة المزورة وأما ما يثيره حول واقعة عليه بتزوير الورقة فلا يقبل منه بعد أن اثبتت

القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند اليها المدعى في دعواه . إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جديدة مقصوداً بها حقيقة طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه . التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه . مساس به أو خدش لشرفه أو اعتباره . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكونة للجريمة السب وأدانت من صدرت عنه على اعتبار أن الاعفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشملها لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وإنما قصد باعلان العريضة بما حوته مجرد إيلاام المجنى عليه والنيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت

المحكوم

وحيث أن الحكم الابتدائي أدان الطاعن في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه وذكر الواقعة كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها من الألفاظ السب التي وجهها الطاعن للمجنى عليه في عريضة الدعوى ثم نفى الدفاع الذي تقدم به الطاعن عن أنه بما وقع منه إنما كان يستعمل حقاً مقرر له في المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ٣٠٩ من القانون الحالي قائلاً أنه وإن كان لا نزاع في وقوع السب من خصم على خصمه في دعوى قضائية إلا أن عبارات السب ما كان يستلزمها المدافع في الدعوى . وما قاله في ذلك أنه مما يدل على أن المتهم لم يكن سليم النية في توجيه هذه

العبارات ما يأتي أولاً - أنه لم يقيد الدعوى الشرعية التي تضمنت عريضتها تلك الألفاظ ولا عبارة بما ذكره - دون أى دليل من أنه لم يقيد بها لأن المدعية وعدته بالمصالحة معه ولو كان جاداً ولم يكن يرمى إلا إلى إيلاام المدعية بتوجيه تلك الألفاظ اليها لقيد الدعوى وسار فيها أو على الأقل إذا صح ما زعم من أنه لم يقيد بها كوعدا المدعية له بالمصالحة لبادر إلى تجديدها مرة أخرى لما رأى أن المدعية غدرت به ولم تصالحه ورفعت ضده هذه الدعوى - وثانياً - أنه تبين من الاطلاع على قضية المخالفة المضرومة (٣٢٥٤ سنة ١٩٣٥) والتي حكم فيها على المدعية بالغرامة لأنها أحدثت غوغاء تقاق الجيران بدق زار في منزلها أن المخالفة المذكورة بنيت على بلاغ تقدم من المدعو محمد عبدالعال علام ذكر فيه شكواه من مسلك المدعية ثم ضمنه ان المتهم (محمود سعد) كان ضمن من تعدوا على خفير الدرك وأهانوه وطردهوه أثناء اعتراضه على دق الزار بمنزل المدعية ويفهم من ذلك أن المتهم كان موافقاً على هذا المسلك من المدعية بل وكان مدافعاً عنها بحماسة اقتضت نسبة التعدي على الخفير اليه فليس مفهوماً بعد ذلك أن يشتمها بنفس المسلك الذي كان يدافع عنه بالألمس اللهم الا اذا كان ذلك لغرض في نفسه غير ما ذكره في عريضته موضوع التهمة من ان هذا المسلك مخالف لشرائع الدين الحنيف ، وثالثاً - تبين أن المدعية قدمت بلاغاً ضد المتهم عمل عنه تحقيق بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ في الشكوى الادارية رقم ٣٧٤٤ سنة ١٩٣٧ شين الكوم وقد نسب اليه فيه أنه أخذ ختمها وبعض أوراق أخرى منها ولم يردها اليها وقد أعلنت عريضة الدعوى الشرعية المرسلة من المتهم للمدعية

كانت ترتفع بها المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض . في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفها أو تحريراً مما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة فهي قد أعدت لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند إليها المدعى في دعواه ، إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جدية مقصوداً بها حقيقة طرح الدعوى بالفعل على القضاء للفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه المساس به أو خدش شرفه أو اعتباره . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما رمى الطاعن المجنى عليها به في عريضة الدعوى الشرعية ، مكوناً لجرمة السب التي أدانته فيها علماً باعتباره أن الاعفاء الوارد بالمادة السالفة الذكر لا يشمل له لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له . أمام المحاكم فإن الدعوى التي حوت عريضتها ألفاظ السب لم تكن جدية وهو لم يقصد بإعلان العريضة بما حوته إلا مجرد إبلام المجنى عليها والنيل منها ولم ي طرح الدعوى على المحكمة ولم يكن ينوى طرحها عليها لتقضى في موضوعها الذي دون بالعريضة - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت ذلك للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما استخلص منها فلا تثير عليها فيما فعلت ولا يصح إذن للطاعن أن يثير لدى محكمة النقض الجدل الذي تضمنته أوجه طعنه

(طابن محمود على سعد ضد النيابة وأخرى مدعية بحق

مدني رقم ١٣٢٣ سنة ١٠ ق)

بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٧ أي بعد البدء في تحقيق شكواها بأيام معدودة الأمر الذي يوجب الرتبة في نية المتهم ويرجح سوء قصده . ورابعاً - لو كان المتهم حسن النية ويعتقد حقاً أن المدعية زوجته وأن دعواه الشرعية هي دعوى جدية لما سمح لنفسه أن يحشو عريضة دعواه بما حشاها به من ألفاظ ونعوت يعلم أنها موجهة إلى امرأة يدعى أنها زوجته ويحرص على أن تقيم معه في مسكن الطاعة ويطلب إلى المحكمة الشرعية أن تجبرها على الإقامة معه ، وقد قضى الحكم الاستثنائي بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وأضاف إليها أن القضية كانت قد أجلت للحكم بناء على طلب المتهم لجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ ليبدى دفاعه بمذكرة إلا أنه لم يقدم شيئاً ولا ترى المحكمة محلاً لإجابة طلبه من التأجيل مرة أخرى ، وحيث أنه يتضح مما تقدم أن كل ما أثير بأوجه الطعن مردود - أولاً - بأن الطاعن إذا كان لم يبد أوجه دفاعه في موضوع الدعوى كما يقول فإن ذلك إنما يرجع سببه إليه وحده دون المحكمة التي أعطته مهلة ليقيم دفاعه إليها بالكتابة كما طلب وليكنه هو الذي قصر في تقديم مذكرته في الميعاد المضروب له فلا يحق له إذن أن يعيب عليها من هذه الناحية مادام لم يقع من جانبها هي أي إخلال بحق دفاعه وكفاها في الرد عليه ما قالت من أنه لم يقدم مذكرته في الأجل المعطى له وأما ما يثيره بشأن ضم التحقيقات فلا محل له مادام هذا الطلب قد تحدد بالجلسة بينه وبين النيابة من غير تعقيب ولا اعتراض منه بأنه خاص بتحقيقات لا وجود لها بالفعل مما يكون تعرض المحكمة له بعد ذلك في حكمها من قبيل تحصيل الحاصل . وثانياً بأن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وإن

١٢٩

١٧ يونيو سنة ١٩٤٠

دعوى عمومية . تحريكها . موكول الى النيابة . حق المدعى المدنى في تحريكها . استثناء . لا تأثير لدعواه على حق النيابة في إقامة الدعوى مادامت رفعتها على الوجه الصحيح . صورة دعوى . (المادة ١٧٦ تحقيق)

المبدأ القانونى

الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها الى النيابة تحركها متى شئت . أما حق المدعى المدنى في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء وإذن فلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه فهو أو ما يعترضه . فإذا أقامت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى وكان المتهم لم يبد الدفع الذى تمسك به بعد ذلك بعدم قبول الدعوى المرفوعة عليه مباشرة من المدعى بالحق المدنى واكتفت المحكمة الابتدائية في حكمها بقبول هذا الدفع فإن الدعوى العمومية المقامة من النيابة تظل على حالها مرفوعة منها متعينا الفصل فيها . فإذا استأنف المدعى المدنى الحكم الصادر بعدم قبول دعواه فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف وإعادة القضية لمحكمة الجناح للفصل في الدعوى كان لزاما على المحكمة رغم عدم استئناف النيابة أن تنظر أيضا الدعوى المقامة من النيابة ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه للدعوى المرفوعة من النيابة

المحكمون:

« وحيث ان الطعن يتحصل في ان استئناف

المدعى المدنى للحكم الصادر بعدم قبول دعوى الجناحة المباشرة المرفوعة منه يشمل الدعوى بشرطياتها المدنى والجناحى ، ومادامت المحكمة الاستئنافية قد ألغت هذا الحكم وقضت بقبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة الجناح الجزئية للحكم فى الموضوع فعنى هذا انها أعادتها بشرطياتها أيضا ، فالحكم المطعون فيه القاضى بعدم قبول الدعوى العمومية على أساس ان النيابة لم تستأنف الحكم الأول انما هو خطأ فى تطبيق القانون . وتضيف النيابة الطاعنة الى ذلك ان الحكم القاضى بعدم قبول الجناحة المباشرة لا يؤثر فى حقوق النيابة لانه منصب على شكل الدعوى من حيث قبولها او عدم قبولها فيما يختص بالمدعى المدنى وحده ، اما الدعوى العمومية التى أقامت النيابة فى الجلسة فما زالت قائمة لم يفصل فيها بالبرامة او الادانة ، ولقد كان واجبا على محكمة اول درجة وقد حكمت بعدم قبول الجناحة المباشرة ان تحكم فى موضوع الدعوى العمومية القائمة ، فإذا لم تستأنف النيابة هذا الحكم فلا يعتبر ذلك قبولا له إذ لا شأن لها به حيث لم يمس الدعوى العمومية المرفوعة منها بشئ .

« وحيث ان الواقع هو ان المدعى المدنى رفع دعواه مباشرة ضد المتهمين وطالب الحكم له بمبلغ ٣٥ جنيها مع محاكماتهم بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات القديم ، فطلبت النيابة بجلسته ٤ يناير سنة ١٩٣٧ معاقبة المتهمين بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ عقوبات ثم دفع المتهمون بعدم جواز رفع دعوى الجناحة المباشرة لأن المدعى المدنى اختار الطريق المدنى برفعها

دعواه امام المحكمة المدنية ، وقضت المحكمة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بقبول هذا الدفع وبعدم قبول دعوى اللجنة المباشرة فاستأنف المدعى المدني هذا الحكم في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وقضت المحكمة الاستئنافية في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول دعوى اللجنة المباشرة وإعادة القضية لمحكمة جناح المحلة للفصل فيها وامام هذه المحكمة دفع المتهمون بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها ، فحكم بقبول هذا الدفع واصدرت المحكمة في ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ حكما قاضيا بقبول الدفع وعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها وأجلت القضية للتكلم في موضوعها المدني ، فاستأنف المدعى المدني والنيابة هذا الحكم . وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٠ بعدم جواز استئناف المدعى المدني وبقبول استئناف النيابة شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، وهذا الحكم هو موضوع طعن النيابة .

وحيث ان محكمة الموضوع استندت في قضائها الى القول بأنه يتضح أن النيابة لم تستأنف الحكم الصادر بعدم قبول دعوى اللجنة المباشرة من محكمة جناح المحلة بتاريخ ١٣ - ١٢ - ١٩٣٧ وان المدعى المدني هو الذي استأنفه وحده ونص المادة ١٧٦ تحقيق جنايات صريح في أن استئنافه قاصر على دعواه المدنية فقط ولا يؤثر استئنافه بأي حال على الدعوى العمومية ويكون قضاء محكمة جناح المحلة بحكمها المذكور بعدم قبولها حكما نهائيا بالنسبة للتهمة جميعا ولا يصح لها بعد ذلك النظر فيها كما قررت بحق في الحكم

المستأنف الصادر بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ وان الأمر كان جاريا على خلاف ذلك في فرنسا إذ أن المحاكم والشرح هناك متفقون على أن استئناف المدعى المدني في مثل هذه الحالة يندرج للمحكمة الاستئنافية أن تنزع موضوع الدعوى العمومية والمدنية من محكمة أول درجة والحكم فيهما معا طبقا للمادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وقد جارت محكمة النقض والابرار المصرية هذه المحاكم والشرح في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ (المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين العدد ٦٤) إلا أنها عادت وغيرت رأيها في ذلك وقضت بأن استئناف المدعى المدني وحده دون النيابة لا يخلو المحكمة الاستئنافية الحق في نظر موضوع الدعوى العمومية إذ ليس بالقانون المصري نص مماثل المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي — وان الفقه والقضاء في فرنسا جاربان على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية منتهيا بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجناح لكفاية هذا القدر اما ما يجرى بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقاب واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال النيابة العمومية دون غيرها — وانه يتضح من ذلك أنه كان الواجب على النيابة لكي تحافظ على الدعوى العمومية أن تستأنف الحكم الصادر بتاريخ ١٣ - ١٢ - ١٩٣٧ والقاضي بعدم قبول دعوى اللجنة المباشرة إذ أن هذا الحكم قد فصل في الدعوى العمومية أيضا بعدم القبول وعدم استئنافها لهذا الحكم أكسبه حجة لا يصح بعدها النظر من جديد في الدعوى العمومية ويكون الحكم المستأنف في محله — وانه فيما يختص بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٨ القاضي بإلغاء الحكم

الصادر بتاريخ ١٣ - ١٢ - ١٩٣٧ فلا يمكن اعتباره أساساً للدعوى العمومية بعدم استئناف النيابة العمومية كما سلف الذكر وكونه قضى بقبول دعوى الجنيحة المباشرة فلا يفهم منه الفصل في الدعوى العمومية وعلى فرض أنه قصد به ذلك فإنه يكون حكماً غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه لأنه صادر من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى العمومية إذ المستأنف هو المدعى المدني وحده ولا يعول على استئنافه بالنسبة للدعوى العمومية - وإن محكمة أول درجة لم تفصل في الدعوى المدنية بل أرجأت الفصل فيها فيكون استئناف المدعى المدني غير جائز عن الدعوى العمومية كما تقدم بيانه إذ ليس من حقه هذا الاستئناف ويتعين إذن الحكم بعدم جواز استئنافه .

وحيث أن الدعوى العمومية بحسب الأصل موكول أمرها للنسبة العمومية تحررها متى شئت أما حق المدعى المدني في تحريك هذه الدعوى فقد ورد على سبيل الاستثناء ولا تأثير لمصير دعواه على حق النيابة في إقامة الدعوى العمومية مادامت رفعتها على الوجه الصحيح .

وحيث أنه ظاهر من البيان السابق أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على المتهمين بالجلسة أمام محكمة أول درجة قبل أن يهدى المتهمون دفعهم بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المدعى المدني، وكان دفاعهم بعد ذلك منصفاً على عدم قبول دعوى المدعى المدني دون إبداء أى اعتراض على ما كان من رفع النيابة الدعوى العمومية عليهم بالكيفية المتقدمة، وجاء الحكم الابتدائي قاضياً بقبول دفع المتهمين دون أن يفصل في الدعوى العمومية التي أقامتها النيابة .

وحيث أنه مادامت الدعوى العمومية رفعت من النيابة ضد المتهمين على الوجه الصحيح، وكان

من المتعين على المحكمة أن تفصل في موضوعها على كل حال فإذا هي لم تعرض لها فقد بقيت الدعوى العمومية على حالها، وكان لزاماً إذن على المحكمة الجزئية بعد أن أعيدت إليها القضية من المحكمة الاستئنافية أن تفصل في هذه الدعوى رغم عدم استئناف النيابة حكم عدم قبول دعوى الجنيحة المباشرة . أما ما قالته هذه المحكمة وأيدته فيها المحكمة الاستئنافية من أن الدعوى العمومية سبق الحكم فيها بالحكم الأول فغير صحيح، إذ هذا الحكم كان منصفاً على الدعوى المرفوعة من المدعى المدني وحده دون الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة كما سبق القول .

(طعن النيابة ضد على الدمشقي وآخرين رقم ١١٤٢ سنة ١٠ ق)

١٥٠

١٧ يونيو سنة ١٩٤٠

ضرب من عصابة مسلحة . منط هذه الجريمة . مجرد التوافق . يكفى سبق الاصرار . لا يشترط .

(المادة ٢٠٧ ع - ٢٤٣ ع)

المبدأ القانوني

لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ ع قديم (المقابلة للمادة ٢٤٣ جديد) على جريمة الضرب أن يكون بين المتهمين اتفاق أو لديهم سبق اصرار بل يكفى مجرد توافقتهم على الأذى الذى وقع . فإذا أدانت المحكمة المتهمين بالمادة المذكورة فإنما تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً إذا كان الثابت في حكمها أن هؤلاء المتهمين قد تواردت خواطهم على الاجرام واتجهت اتجاهها ذاتياً نحو الجريمة

المحكم

١٥١

٢٤ يونيو سنة ١٩٤٠

١ - اثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والوقائع . إقرار في ورقة منفصلة . تقديره . موضوعي
٢ - إفساد الاخلاق . احترام المرأة المزدوجة الدعارة . تعويل زوجها في بعض معيشتها على ما تكسبه . إيراد الوقائع المؤدية إلى ذلك . لا رقابة لمحكمة النقض
(المادة ٢٣٣ ع - ٢٧٢ ع)

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الوقائع والأدلة فلها إذن أن تأخذ من أقوال المجنى عليه المختلفة بما تطمئن اليه سواء كانت هذه الأقوال قد صدرت بالجلسة أم في التحقيق أم في اقرار مدون في ورقة عرفية . والمحكمة غير ملزمة بتعليل ما أخذت به لأنها لا تخضع في ذلك إلا لما يوحى به ضميرها وبمجرد اعتقادها برجوح قول على الآخر مما لا يجعل محلا لرقابة محكمة النقض عليها .

٢ - اذا أدانت المحكمة المتهم بالمادة ٢٧٢ من قانون العقوبات على أساس أنه يعول في بعض معيشتها على ما تكسبه زوجته من الدعارة التي احترقتها وأوردت في حكمها الوقائع المؤدية الى ذلك فلا رقابة لمحكمة النقض عليها .

المحكم

وحيث ان ما جاء بوجه الطعن الاول انما يتناول المناقشة في كفاية الدليل والاعتراض على أخذ المحكمة بما قرره المجنى عليها بالجلسة وعدم التعويل على أقوالها بالتحقيق

وحيث ان الطعن يتحصل في أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون لأن النيابة العامة طلبت معاقبة الطاعن بالمادتين ١/٢٠٥ و ١/٢٠٦ من قانون العقوبات ولكن المحكمة طبقت المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات دون أن تعطى الطاعن فرصة الرد على هذا التعديل . على أنه لا محل لتطبيق المادة ٢٠٧ لأن الحادثة وقعت من غير سبق لإصرار - فقد أثبت التحقيق أنها وقعت فجأة وعلى غير اتفاق سابق

وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على الطاعن بالمواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ١/٢٠٤ و ٢٠٧ من قانون العقوبات . فأحالتها قاضي الاحالة الى محكمة الجنايات بالمواد المذكورة ، كما طلبت النيابة بالجلسة معاملة الطاعن بمقتضاها . وإذن يكون ما زعمه في هذا الصدد لا أساس له من الصحة . أما من جهة ما يقوله من وقوع الحادثة فجأة وبغير اتفاق سابق فان المادة ٢٠٧ عقوبات (قديم) لا تستلزم أن يكون بين أفراد العصابة المجتمعة للايذاء سبق لإصرار أو اتفاق على الضرب ، بل يكفي مجرد التوافق أى توارد خواطر المجتمعين على الاجرام واتجاهها اتجاها ذاتيا نحو الجريمة ،

وهذا ما أثبتته الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن . وبذا تكون المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا سليما .

(طعن عبد السلام محمد ابوسمره ضد النيابة رقم ١١٤٤ سنة ١٠ ق)

في بعض معيشته على ما اكتسبه هذه الزوجة من الدعارة هما من المسائل الموضوعية التي لمحكمة الموضوع وحدها الحق في تقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت تستخلص توافق هذين الأمرين من وقائع الدعوى المؤدية إلى ذلك ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الوقائع التي تؤدي إلى أن الزوجة كانت تتجر بعرضها وأنها تحترف الدعارة وأن الطاعن زوجها كان يعول في بعض معيشته على ما اكتسبه من هذا العمل فتكون إدانة الطاعن طبقاً للمادة ٣٧٢ عقوبات قد جاءت سليمة من شائبة الخطأ .

وحيث أنه بالنسبة لباقي الأوجه فإنه لا مصلحة للطاعن في إثارة الجدل بشأن صحة تطبيق المادة ٣٣٦ / ٢ عقوبات على التهمة الثانية مادام الحكم جاء صحيحاً بالنسبة للتهمة الأولى وهي التي وقعت عليه عقوبتها طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار أنها الأشد .

(طعن شهب الزؤوف محمد سليمان ضد النيابة رقم ١٦٠٠ سنة ١٠ ق)

وبالاقرار الكتابي الصادر منها وعدم رد المحكمة على ما جاء بهذا الاقرار من ان الطاعن لم يحصل منه للمجنى عليها أى تهديد ولم يسبق ان اخذ منها نقودا وكل هذا يدخل في دائرة الوقائع التي لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقديرها فلها أن تأخذ بالرواية التي تطعن اليها وترجعها على غيرها من أقوال المجنى عليها سواء أكانت بالتحقيق أو بالجلسة أو في اقرار صدر منها في ورقة منفصلة دون ان تكون المحكمة ملزمة بتعليل ذلك لأن مرجعه ما يقوم بذهنها من الاطمئنان الى الرواية التي اعتمدتها من أقوال المجنى عليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت قد أوضحت في الحكم المطعون فيه الأدلة المقبولة عقلا التي اقنعتها بارتكاب الطاعن للجريمة الأولى المسندة اليه ويكون في اخذها بأدلة الاثبات الرد الكافي على دفاع الطاعن بما يفيد أنها لم تأخذ بما جاء في الاقرار المشار اليه .

وحيث أنه بالنسبة لوجه الطعن الثاني فإن احترام المرأة المتزوجة بالدعارة وتعويل زوجها

قضاء محكمات النقض في الأبرار المدنية

١٥٣

٦ يونيه سنة ١٩٤٠

موظف . ترقية الى رتبة أعلى . ليست حقا مكتسبا له المرجع في الترقية . السلطة التي تتولى تقدير عمله وصفاته . محاسبة هذه السلطة عن ذلك أمام القضاء . لا يجوز

المبدأ القانوني

ترقية الموظف الى رتبة أو درجة ليست حقا مكتسبا له فان المرجع في ذلك الى

ما تراه السلطة المختصة بناء على تقديرها لكفاية الموظف وصفاته مع مراعاة المصلحة العامة وهذا لا يصح أن يكون محل اعتراض أو محاسبة أمام القضاء لأن القانون قد اختص به السلطة المهيمنة على الموظف دون غيرها

المحكمة

وبما ان مثار ما جاء في هذين الوجهين هو

الفقرات الآتية من الحكم الابتدائي :-

«وبما ان المدعى يرتكن على خلو وظيفة لواء
بوظيفة رئيس أركان حرب الجيش واشغال هذه
الوظيفة فعلا بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٣٧
إلا أن الثابت من قرار لجنة الضباط بتاريخ
٩ من ابريل سنة ١٩٣٧ وكذا من مذكرة
اللجنة المالية في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧ المصدق
عليها من مجلس الوزراء في ٨ من ابريل سنة ١٩٣٧
أن وظيفة رئيس أركان حرب الجيش المذكورة لم
تخلق خلقا بل استبدلت بوظيفة سردار الجيش
وهذه الوظيفة لم تخلق إلا في ١٣ من ابريل سنة
١٩٣٧ بعد بلوغ المدعى سن التقاعد وهو برتبة
الأميرالاي وقد روى لمصلحة العمل بقاء اسمي
الوظيفتين أو بعبارة أخرى بقاء شاغليهما المدة
من ٨ من ابريل سنة ١٩٣٧ إلى ١٣ منه بصفة
مؤقتة على أن يكون راتب احدهما في هذه المدة
من وفورات الميزانية ومن ثم يكون خلو رتبة
اللواء لم يقع إلا ابتداء من ١٤ من ابريل سنة
١٩٣٧ تاريخ اعتزال الضباط الانجليز خدمة
الجيش المصري وهو تاريخ لاحق لتاريخ بلوغ
المدعى سن التقاعد في ١١ من ابريل سنة ١٩٣٧ .

«وبما ان ما يذهب اليه الدفاع عن المدعى
من وجوب خلو وظائف الضباط الانجليز في
موعد سابق على ذلك التاريخ أمر لا دليل عليه
فضلا عن أنه لا يحق لموظف أيا كان أن
يلزم الحكومة أو يوجب عليها أن تخلي غيره
من الخدمة بدلا من منحه أجازة حتى يتوافر له
أسباب الترقية أو لكي تنولد له حقوق معينة
فالحكومة صاحبة الحق في تقدير متى ترى وجوب
إخلاء الموظفين من الوظيفة التي متى خلت فعلا
حق للمدعى أن يطالب بالترقية ولذا يكون قوله
أنه كان يجب على الحكومة عدم منح اثنين من

موظفيها الاجازة التي منحتهما لهما هو تداخل في
شئ من أخص أعمالها ليس من شأن المدعى
التداخل فيه لمجرد أنه يتوهم انه كان لابد وأن
يرقى محل أحدهما .

«وترى المحكمة أن تصرف الحكومة هذا
لا يولد له حقا وبالتالي لا يكون حرمانه منه
أساسا لتعويض .

«وبما ان الثابت من الاطلاع على الطلب
المقدم من المدعى في ٣٠ من مارس سنة ١٩٣٧
الذي يلتمس فيه مساعدته بترقيته إلى رتبة اللواء
وإحالة على المعاش على أساس راتبها أنه كان
يعلم بصدور الأمر فعلا بإحالة على المعاش وهو
برتبة أميرالاي وأنه لم يكن له أي حق في سواها
وقد ذكر في هذا الطلب صراحة أن هذه الترقية
التي كان يسعى اليها لا تعطيه الحق في أي تعويض
فمن المدهش أنه بعد أن يتم له هذا الفرض
يجعله أساسا لتعويض آخر متمسكا بما صدر
بعد هذا من ترقيات لم يكن سببها إنشاء وظائف
يطمح اليها بل استبدال البعض من هذه الوظائف
بغيرها لمصلحة العمل ولحسن تنظيمه .

«وبما ان ما يقوله المدعى بأن هذا الطلب
قد بني على الغش الذي ارتكبه معه صاحب
المصلحة في الترقية بدلا عنه فهو أمر ترى المحكمة
أنه إن صح لا يؤثر على صحة الطلب المذكور
وتقيد المدعى به (أولا) لأن المدعى لم يقل
ما هو الغش والخديعة اللذين ارتكبا معه ولم
يوضح أركانهما (ثانيا) أنه ليس لمن كان في
مركز المدعى أن يزعم أن ضابطا أقل منه أو في
مثل درجته قد ارتكب معه غشا (ثالثا) أن
الغش الذي يزعم وقوعه عليه أنه أفهم عدم خلو
وظيفته لواء إلا بعد خروج الضباط الانجليز
في ١٤ من ابريل سنة ١٩٣٧ مع أن إحدى

الوظائف خلت واشغلت فعلا في ٩ من ابريل سنة ١٩٣٧ ، واند سيق القول أن اشغال هذه الوظيفة كان استبدالا لآخرى وبصفة مؤقتة من الوفورات .

« وبما انه من هذا تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها .

هذا ما قالته محكمة أول درجة - أما محكمة الاستئناف فقد ذكرت ما يأتي -

« وحيث أن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به للأسباب التي بنى عليها والتي تؤيدها هذه المحكمة

« وحيث أن وظيفة سبنكس باشا لم تخل إلا يوم ١٣ من ابريل سنة ١٩٣٧ تاريخ اعتزاله خدمة الحكومة المصرية ولما كانت رغبة الوزارة في ذلك الوقت هي تعيين محمود شكرى باشا في تلك الوظيفة بعد ابدال اسمها وجعله رئيس أركان حرب وهذه الرغبة كان يعترضها في ذلك الحين اشغال الوظيفة لغاية ١٣ من ابريل لذلك تقرر صرف مرتب شكرى باشا من وفورات الميزانية لا من مربوط درجة سبنكس باشا التي كانت مشغولة حتى ١٣ من ابريل . ومن هذا يتبين أن وظيفة اللواء لم تخل يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٣٧ كما يدعى المستأنف هذا فضلا على أن إحالة المستأنف إلى المعاش مع منحه رتبة اللواء كانت نتيجة تسوية تمت بين الطرفين وتعهد فيها المستأنف في طلبه المؤرخ في ٣٠ من مارس سنة ١٩٣٧ بعدم مقاضاة الحكومة أو مطالبتها لأى سبب . ولاتلفت المحكمة لتلك المطاعن التي وجهها المستأنف إلى طلبه هذا فان هذا الطعن لم يقدم عنه المستأنف أى دليل ولا هو بالطعن المستساغ وقد ردت على ذلك محكمة أول درجة بما فيه الكفاية

« وحيث انه لهذه الأسباب وللأسباب التي ذكرتها محكمة أول درجة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

« وبما انه يبين مما جاء في هذه الفقرات المقبسة من الحكمين أن محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود اختصاصها من المستندات المقدمة في الدعوى ومن وقائعها التي ثبتت لديها أمرين - أولهما انه لما أحيل الطاعن إلى المعاش اعتبارا من ١٢ من ابريل سنة ١٩٣٧ تطبيقا للقانون لم تكن هناك وظيفة لواء خالية . بل انهما خلت في اليوم التالي وثانيهما - ان منح الطاعن رتبة اللواء كان لمجرد تحسين معاشه بناء على التماس قدمه للوزارة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٣٧ لا في ٦ من ابريل سنة ١٩٣٧ كما يدعى صرح فيه بأنه لا حق له في أى تعويض وثبت ان لا بطلان يعتور هذا التماس وقد كان منحه الرتبة على طريقة لا تخل نظام الميزانية بزيادة رتبة ليست فيها .

« وبما ان هذا الذى حصلته محكمة الموضوع واقعيًا سليم في استنتاجه ومتسق مع المستندات التي اعتمدت عليها في الوصول اليه فليس من سبيل الى تعقبه من محكمة النقض

ولا محل للالتفات إلى ما أشار اليه الطاعن في دفاعه من أن رتبة لواء قد خلت فعلا في ٨ من ابريل سنة ١٩٣٧ على غير ما كان يقدر لما قدم التماسه فتسكون ترقيته إذن لتلك الرتبة قد جاء توكيدا لحقه المكتسب في الترقية اليها لاعطافا من الحكومة باجابة ملتزمه المقيد في الواقع بشرط توقيفى وهو عدم خلو رتبة لواء قبل ١٢ من ابريل سنة ١٩٣٧ ، فيجب لهذا أن تكون هذه الترقية شاملة لكل مرابا رتبة اللواء وأخصها

البقاء في الخدمة لسن الستين . لا يلتفت لهذا القول - أولا - لما حصلته محكمة الموضوع واقعيا تحصيليا سائغا على ما سبق بيانه من انه لم تخل قط رتبة لواء قبل ١٢ من ابريل سنة ١٩٣٧ ، ولما هو ظاهر بجلاء من أن التماس الطاعن المدونة صورته في وقائع هذا الحكم ليس فيه ما يشير الى ذلك الشرط الواقف الذي يتحدث عنه ، وثانيا - لأن الترقية لرتبة أعلى ليست حقا مكتسبا للموظف بل ان أمرها موكل للسلطة المنوط بها تقدير كفاية الموظفين وصفاتهم مراعية في ذلك المصلحة العامة ، وهي لا تحاسب في ساحة القضاء على فواتها تهيئة فرص الترقية للطامحين أو انهازهم تلك الفرص ان كان يسيرا تحقيقها .

(طعن اللواء توفيق عبد النبي باشا وحضر عنه الاستاذ ابراهيم رياض ضد وزارة الدفاع الوطني وحضر عنها الاستاذ عبد الرحيم غنيم رفم ١٣ سنة ١٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمي حسين بك وعلى حيدر حجازي بك ومحمد زكي على بك ومحمد كامل مرسى بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة عبد العزيز - بك رئيس نيابة بالاستئناف)

١٥٣

٦ يونيو سنة ١٩٤٠

محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير المحررات . حدها . متى تدخل محكمة النقض ذ صورة مسألة . إقرار

المبدأ القانوني

ان تفسير الاتفاقات والمحررات لتعرف حقيقة القصد منها من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه إلا اذا كان في التفسير خروج عما تحتمله عبارات الاتفاق أو تشويه للمعنى المقصود . فلم اذن بهذه

السلطة أن تعدل عن المعنى الظاهر لصيغ المحررات ولكن يتعين عليها عندئذ أن تبين في حكمها الأسباب التي أقنعتها بأن المعنى الذي أخذت به هو هو المقصود فإذا اتضح من هذا البيان أنها قد اعتمدت على اعتبارات مقبولة مؤدية عقلا الى ما ارتأته فلا شأن لمحكمة النقض معها بعد ذلك

واذن فإذا كانت عبارات الاقرار المختلفة على تفسيره صريحة في أن والد المقر وهب لابنه الآخر (الطاعن) مبالغ من المال ليكون مهورا لزوجته وان هذا التبرع قد ستر في عقد بيع المنزل الصادر من الوالد لولديه (الطاعن والمطعون ضده وهو المقر) إذ الوالد قد استبقى من الثمن قدر المبلغ الذي وهبه ليتقاضاه الموهوب له فاعتبرت المحكمة أن التبرع هنا لم يكن صادرا من الوالد وإنما هو صادر من المقر غير مستندة في ذلك الا إلى ما قالته من أن صيغة الاقرار ظاهر منها أنه تبرع من المقر مع أن هذه الصيغة صريحة في أن التبرع إنما صدر من الوالد فان عدولها عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذي أعطته للاقرار فيه تشويه للحقيقة مفسد لحكمها .

الحكم

د وبما ان قضاء محكمة أول درجة بنفاذ التعمد المتنازع بشأنه قد بني على الأسباب الآتية :
د وحيث انه عن الموضوع فإن الثابت من عقد ١٧ من مايو سنة ١٩٣٦ انه حصل اتفاق بين المدعى والمدعى عليه بأن يختص أولها بمبلغ ال ٣٠٠ جنيه الباقية عليهما من ثمن المنزل لمن

تصرف اليهما بالبيع وهو والدهما وان هذا كان بمثابة هبة من الوالد المدعى ليكون مهر الزواجه وبالعبرة الأخيرة من العقد التزام صريح من المدعى عليه بأن يدفع نصيبه في هذا المبلغ وقدره ١٥٠ جنيهها لأخيه المدعى وعلى ظهر هذا العقد تحويل من المدعى الى الشيخ محمد عبد الخالق بما يفيد أن المدعى قبض منه هذا المبلغ .

« وحيث ان المدعى عليه قد بنى دفاعه على أن هذا المبلغ كان بمثابة تبرع منه هو لأخيه وان الهبة بهذه الكيفية لا تصح ولا تجوز قانونا طبقا لنص المادة ٤٨ مدني »

« وحيث ان تكييف الأمر بهذا الوضع إنما هو مغالطة من المدعى عليه لأن الهبة لم تكن منه بل من الوالد وظاهر من العقد المبرم بين الطرفين أن التزامه بدفع مبلغ ١٥٠ جنيهها كان صريحا لا يقبل شك ولا تأويلا .

« وحيث انه ثبت بعد ذلك أن المدعى عليه لم يقبل خصم مبلغ الـ ١٥٠ جنيهها من نصيبه في ثمن المنزل مما اضطر المشتري الى الرجوع على المدعى بهذا المبلغ وصدر الحكم به فعلا .

« وحيث انه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعى صحيحة ويتعين الحكم له بطلباته »

« أما قضاء محكمة ثاني درجة بالغاء ذلك الحكم فقد بنى على ما يأتي :

« وحيث ان المستأنف يرتكن في استئنافه الى عدة أسباب تلخص في أن الاقرار المؤرخ في ١٧ من مايو سنة ١٩٢٦ هو عبارة عن تبرع بمبلغ ١٠٠ جنيهها من المستأنف الى المستأنف عليه وانه هبة في منقول لم يتم قبضه فتكون الهبة باطلة لعدم حصولها بعقد رسمي » .

« وحيث ان المستأنف عليه قد رد على ذلك

في مذكرته ومرافقته بالجلسة بأن مبلغ الـ ١٥٠ جنيهها الذي تعهد المستأنف بدفعه اليه إنما هو حوالة من الأب الى المستأنف فتكون الهبة صحيحة لأنها قد وضعت في صيغة عقد آخر وهو عقد الحوالة .

« وحيث انه لا عقد البيع الصادر من الوالد الى ولديه طرفي الخصومة ولا ورقة التبرع الصادرة من ذلك الوالد قد قدم أيهما للمحكمة حتى يمكن تقدير قيمة كل منهما قانونا ولم يقدم في الدعوى سوى الاقرار الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٢٦ الموقع عليه من المستأنف (عبد الرحمن عبد الجواد المصري) .

« وحيث ان صيغة هذا الاقرار ظاهر منها أنه تبرع من المستأنف الى المستأنف عليه بمبلغ الـ ١٥٠ جنيهها المرفوعة به الدعوى وهي ليست بعقد رسمي ولما كان التبرع على هذه الصورة إن هو إلا هبة في منقول لم يتم قبضها فهي باطلة قانونا طبقا للمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون المدني .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف على غير صواب وواجب الغاؤه .

« هذا ما ركزت فيه كل من المحكمتين نظرهما فيما ذهبت اليه .

« وبما انه بما يلفت النظر بادىء الرأى أن محكمة الاستئناف لم تذكر في تمحيصها دفاع طرفي الخصومة إلا ما نوهت به من أنه لم يقدم لها عقد يبيع المنزل الصادر للاخوين من والدهما ولا ورقة التبرع حتى يمكن تقدير هذين المستنديين وانه لم يقدم سوى إقرار ١٧ مايو سنة ١٩٢٦ - وبعد ذلك وثبت الى الجزم بأن صيغة هذا الاقرار ظاهر منها أنه تبرع من المستأنف (المطعون ضده) الى المستأنف عليه (الطاعن) بمبلغ ١٥٠ جنيهها

المرفوعة به الدعوى ولا تقل بعد ذلك إلا عبارة «وهي ليست بعقد رسمي ولما كان التبرع على هذه الصورة إن هو إلا هبة في منقول لم يتم قبضها فهي باطلة طبقاً للمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانونى المدنى» فى هذا الأداء المبتوراجتمع كل ما كان على محكمة الموضوع أن تكشف عنه فى جلاء من فهمها للواقع فى الدعوى أخذاً عن المستندات المقدمة ومن تكيفها ذلك الواقع التكيف القانونى الصحيح ولما كان فهم الواقع فى الدعوى من مستنداتها وإن كان من عمل محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فيه من محكمة النقض إلا أن ذلك محدود بأن لا تتخيف محكمة الموضوع فى تفسير تلك المستندات وتناقض بما تذهب اليه فى تفهم معناها نصوصها الصريحة فتشوه المعنى المتبادر وتأتى بمعنى جديد اللهم إلا إذا كانت تلك المستندات قد اختلف المعنى الذى تؤديه وبدا للمحكمة نظرها فيها تراه أو فى بمقصد العاقلين فعندئذ يكون لها أن تعدل عن المدلول الظاهر لصيغتها ولكن بشرط لا يحيص عنه وهو أن تبين فى حكمها لم عدلت عن هذا المعنى الظاهر إلى خلافه مما اقتضت به وتعمل هذا العدول باعتبارات مقبولة يستسيغها العقل وقد سبق لهذه المحكمة تقرير هذا النظر فى عدة أحكام أصدرتها .

«وبما أنه فى الدعوى الحالية قد سارت محكمة الاستئناف فى حكمها المضعون فيه سيرة أخرى فهي قد تغاضت عما ورد صراحة فى ورقة ١٧ من مايو سنة ١٩٣٦ بأن والد الطرفين تبرع بمبلغ الثلاثمائة الجنيه للطاعن وذهبت إلى عكس ذلك قائلة أن المتبرع هو المطعون ضده ولم تعمل هذا العدول عن المعنى الجلى الواضح بشيء سوى قولها أن صيغة الاقرار ظاهر منها أنه تبرع من المطعون - ضده - قالت المحكمة ذلك مع أن

الظاهر هو على النقيض مما قالت ثم هى نوهت فى شيء من الاهتمام بقصور المتخاصمين عن تقديم عقد البيع الصادر لهما من والدهما وكذلك ورقة التبرع حتى كان يتيسر لها تقديرهما مع أن إقرار ١٧ من مايو سنة ١٩٣٦ المقدم فيه كل ما كان بهم المحكمة أن تلم به بشأن التبرع من الوالد وباعثه وهو تدبير مهر زوجة الطاعن وكيف أنه ترتب من قيمته فى ذمة المطعون ضده مبلغ مائة وخمسين جنيهاً تعهد المذكور بسدادها لأخيه بمجرد بيع المنزل من جديد لآى كان بطريقة خصم الثلاثمائة الجنيه من مجموع الثمن الذى يباع به وتجنّبها قبل كل شيء لحساب الطاعن ثم اقتسام الباقي مناصفة بين الأخوين وإذا لم يتم ذلك فيكون سداد المائة والخمسين جنيهاً من المطعون ضده مباشرة للطاعن .

«وبما أن هذا العدول من محكمة الموضوع عن المعنى الجلى للمستند القاطع فى الدعوى إلى معنى آخر غير ظاهر لا يستقيم إطلاقاً مع سائر ماورد فيه ولا يتسق مع ملائسات الدعوى من أية ناحية إنما هو تشويه لذلك المستند سرى أثره إلى التكيف القانونى الذى كيف به فوقع الخطأ فيه إذ حتمت المحكمة أن التبرع - وقد حصلت خطأ أنه من المطعون ضده لآمن والده - هو تبرع باطل إذ هو هبة فى منقول لم يتم قبضها وهى بالريب لو كانت حصلت الواقع على حقيقته لكان الأمر وجهة أخرى فى نظرها .

«وبما أن التشويه الذى حصل فى المستند القاطع فى الدعوى والخطأ فى تطبيق القانون الذى نجم عنه يقتضى نقض الحكم المطعون فيه .

«وبما أن الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها من المستندات المقدمة فيها ومن دفاع طرفي

الخصومة فقد أدلى كل منهما بكل ما يمكن أن يؤيد به دفاعه .

وبما انه وقد تبين مما سبق ذكره في اسباب هذا الحكم وفي اسباب الحكم الابتدائي الذي أصدرته محكمة سوهاج في الدعوى بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٣٩ أن والد الخصمين وهب للطاعن مبلغ ثلثمائة جنيه سترها في عقد البيع الذي أصدره لولديه في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن منزله الكائن بحى الجمالية بأن أقر في ذلك العقد بأن جميع الثمن قد تسدد له مع انه كان باقيا على ولديه المشتريين ثلثمائة الجنيه المذكورة ولما كان مفاد هذا الأقرار أمرين — الأول أن الطاعن قد أعفى تنفيذاً للهببة المستورة من سداد نصف هذا المبلغ لأبيه ، والأمر الثانى — أن النصف الآخر قد أصبح له في ذمة اخيه المطعون ضده بطريق الحوالة من الوالد الى ولده الطاعن على المدين المطعون ضده الذى قبل تلك الحوالة والتزم بأن يوفى الدين على الطريقة التى دونها فى اقرار ١٧ من مايو سنة ١٩٢٦ وبهذا الاقرار قد توارى كل ما يتعاقب بالهببة إلا ما اتصل بعلة تحول نصف قيمتها للطاعن في ذمة المطعون ضده وكان مظهر ذلك التزام هذا لآخيه بأن يدفع له مائة وخمسين جنيها حالما يباع منزلهما ويتوافر لديه هذا المبلغ من ثمن نصيبه فيه وهو النصف وذلك بتجنيب ثلثمائة جنيه من أصل الثمن على ذمة الطاعن أو يدفعها اليه مباشرة ولا يمكن أن يقال أن هذا الالتزام هو تبرع من المطعون ضده حتى تثار قواعد القانون في هبة المنقول فان موضوعه لم يكن قط من مال المذكور ولا يهم في الأمر أنه كان أصلاً من حق الوالد أى من ماله وأن هذا الوالد تبرع به للطاعن فقد انقطعت من جهة صلة التبرع بالالتزام الجديد على ما سبق بيانه ومن

جهة أخرى فان التبرع وقت حصوله من الوالد كان هبة جائزة نافذة لسترها في صورة عقد بيع المنزل الحاصل في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ على ما تشهد به ظروف الدعوى ويدل عليه الاقرار الصادر من نفس المطعون ضده المنازع .
وبما انه يتعين بهذا تأييد الحكم الابتدائي الصادر من محكمة سوهاج .

(طعن محمود عبد الجواد المصرى افندى وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ضد عبد الرحمن عبد الجواد وحضر عنه الاستاذ عمر عمر رقم ١٥ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

١٥٤

٦ يونيه سنة ١٩٤٠

كفالة . دين أجرة . مدة سقوطه . استصدار حكم على المدين بالدين . متى لا يغير مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن . (المادتان ١١٠ و ٢٠٨ مدنى)

المبدأ القانونى

إن مطالبة المدين واستصدار حكم عليه بالدين لا تغير مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن الذى لم يطالب معه في الدعوى .

المحكم

وبما ان وجه الطعن المقدم قد بنى على أن محكمة الاستئناف خالفت القانون فيما قضت به من سقوط حق مصلحة الأملاك في مطالبة المطعون ضدهم بما التزم به مورثهم من ضمان كامل رشدى افندى المستأجر لأطيانها ضمناً بالتضامن استناداً الى مضى أكثر من خمس سنوات هلالية منذ حلول آخر قسط من أقساط الإيجار فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ لغاية تاريخ رفع الدعوى على المورث فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وتقول الطاعنة أن وجه المخالفة أن المدة المسقطه للدين

قبل المدين الأصلي وهو المستأجر قد أصبحت خمس عشرة سنة بصدور حكم في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ الزمه بالدين وهذا الحكم يمتد أثره في التقادم المسقط الى مورث المطعون ضدهم باعتباره ضامنا متضامنا مع المستأجر في التزاماته شأنه في ذلك كشأن المدين المتضامن لارتباط كل منهما بوحدة الالتزام ولما هو ملحوظ من وجود نيابة تبادلية في علاقة المتضامين مدينين أو كفلاء حتى أن اعداء احدهم تسرى على الباقيين بما في ذلك تولد الحق في التعويض والمسئولية عن الهلاك وان المطالبة القضائية الموجهة الى أحد المتضامين تعتبر مطالبة للباقيين وتولد بالنسبة لهم جميع آثارها بما في ذلك قطع سريان مدة التقادم واستحقاق الفوائد وهذا الحكم إنما استمد من التضامن نفسه فلا يتغير أثره بالنسبة للكفيل المتضامن فهو والمدين المتضامن في هذا الشأن سواء فذهب الحكم المظعون فيه الى رأى يخالف هذا النظر وتقريره أن الحق في مطالبة الكفيل المتضامن قد سقط بمضى خمس سنين هو خطأ في القانون يوجب نقض الحكم .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

وبما ان نظر محكمة الاستئناف في هذا البحث قد تركز فيما أوردته بجلاء في الفقرات الآتية وحيث أن ما ذهب اليه المستأنف (الطاعنة) من أن تبعية عقد الكفالة يجعلها تتأثر بما يطرأ على العقد الأصلي من التغييرات وهو عقد الايجار فتمت تحويل دين الايجار المكفول الى دين عادي يتحول التزام الكفيل الى التزام عادي أيضا يسقط بمضى خمس عشرة سنة قول لا تسوغه طبيعة الالتزام الناشئ عن الكفالة فالكفيل ما هو إلا وكيل عن المكفول في سداد الدين فقط ولا يصح أن يضار باهمال الدائن أو بفعل الدائن بدليل ما أورده الشارع في نص المادة ٣٠٧

مدني من أنه إذا ترك أحد المدينين المتضامين أو المدين الأصلي حقه في التمسك بمضى المدة الموجبة لتخاذه من الدين فلا يضر ذلك بباقي المدينين المتضامين وبالكفيل الذين تخلصوا من التزاماتهم بمضى المدة فكما أن الكفيل لا يتأثر مركزه القانوني بفعل المدين كذلك لا تؤثر عليه تصرفات الدائن مع المدين وهو بعيد عنه وان الكفيل عند ما قبل الكفالة التزم بتعهدات قبل الدائن فيما إذا طوالب في أثناء مدة معينة وتسقط كفالته إذا انقضت هذه المدة دون هذه المطالبة وحيث ان ما استنتجته المستأنفة وما أوردته في مذكرتها - من نص المادة ١٠ من القانون المدني عن مركز الضامن المتضامن بالنسبة للدائن هو مركز المدين المتضامن وان الحكم الذي يصدر ضد المستأجر يسرى على الضامن المتضامن معه وهو مورث المستأنف عليهم يقطع المدة بالنسبة لهم ويحول الدين من دين ايجار الى دين عادي لا يسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة وبذا يكون الحكم الصادر ضد المستأجر حائزا لقوة الشيء المحكوم به - هو بحث تناوله الشراح وأحكام المحاكم

وحيث ان الشراح والمحاكم الفرنسية اختلفوا كثيرا فيما اذا كان الحكم الصادر ضد المدين دون الضامن المتضامن يمكن الاحتجاج به والتمسك به ضد الضامن المتضامن الذي لم يدخل في الدعوى باعتباره حائزا لقوة الشيء المحكوم به والرأى السائد أن الضامن المتضامن لم يوكل المدين المحكوم ضده في الحضور عنه في الدعوى وتمثيله فعلى هذا الاعتبار ينتفع الضامن المتضامن بالحكم الذي يصدر لصالح المدين الأصلي المتضامن معه ولو لم يدخل في الدعوى وأنه بالعكس اذا صدر حكم ضده فلا يعتبر حجة عليه اذا لم يشرك في التقاضي مع المدين وراجع دالوز جزء ثان صفحة ٥٧٧ بند ١٨٥ و ١٨٧ .

كما ان المادة ١٠٨ من القانون المدنى نصت
ضراحة على أن المدينين المتضامنين لا يمثلون
بعضا إلا فى وفاء الديون ومن ثم فلا يمثلون
بعضا فى الدعاوى التى ترفع على أحدهم أمام
المحاكم . وعلى ذلك لا يكتسب الحكم الصادر ضد
المستأنفة قوة الشئ المحكوم به ضد الضامن المتضامن
(المستأنف عليهم) وقد قضت بذلك محكمة
الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر فى ٢٨ من
ديسمبر سنة ١٩١٤ (راجع والترن جزئان
صحيفة ٤٢٢)

و حيث انه مادام أن الحكم الصادر ضد
المستأجر بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٩
لا يكتسب قوة الشئ المحكوم فيه قبل الضامن
المتضامن (المستأنف عليهم) فلا يترتب عليه
أن لا يسقط الا بمضى خمس عشرة سنة بل
يكون من حق الضامن المتضامن (المستأنف عليهم)
التمسك بسقوط الحق فى مطالبته بمضى خمس
سنوات ابتداء من تاريخ مبدأ استحقاق الاجار .
و حيث انه تبين من الاطلاع على ملف
القضية أن آخر ميعاد استحقاق اقساط عقد
الاجار هو ٢ من اكتوبر سنة ١٩٣٠ ولم
ترفع المستأنفة دعوى بمطالبة ورثة الضامن
المستأنف عليهم الا فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٠
وبذا يكون حق المستأنفة فى المطالبة سقط بمضى
خمس سنوات هلالية .

هذا ما اعتمد عليه الحكم المطعون فيه تأييدا
لرأى القائل بامتداد أثر الحكم بالدين على المدين
الى كفيله المتضامن فيما يتعلق بمدة التقادم .
وبما ان هذه المحكمة ترى من تفرقة القانون
فى كثير من الاحوال بين مركز المدين المتضامن
ومركز الكفيل المتضامن ومن قصر حكم المادة

١١٠ مدنى على المدينين المتضامين ثم بما هو
مستساغ فى منطق القانون من ان الضامن
المتضامن حين أقدم على ضمانته لم يدربخلده انه بهذه
الكفالة قد وكل المدين المكفول فى الحضور
عنه وتمثيله فى دعوى الدين اذ مصلحة الاثنين
قد تختلف والمادة ٨-٢ مدنى لم تفترض الوكالة
إلا بين المدينين المتضامين — ترى المحكمة من
هذا ومن ان الكفيل المتضامن فى مثل الدعوى
المعروضة قد كفل دين ايجار يسقط بمضى
خمس سنين هلالية فلا يجوز أن تتحول ماهية
هذا الدين فى أخص صفاته التى تعنى الكفيل
وهى أجل سقوطه باختصاص المدين واستصدار
حكم عليه دون اختصاصه هو وقد كان ذلك يسيرا
على الدائن .

أما ما استمسكت به الطاعنة عن مؤدى
المادة ٢٢٥٠ من القانون المدنى الفرنسى التى تقرر
أن مطالبة المدين بالدين تقطع التقادم فى شأن
الكفيل فلا محل له اذ البحث المعروض لا يتصل
بقطع التقادم وإنما هو متصل باستبدال مدة
التقادم الطويل بمدة القصير .

وبما انه متى تقرر أن مطالبة المدين وحده
واستصدار حكم عليه بالدين لا تغير مدة التقادم
فى شأن الكفيل المتضامن كان الحكم الذى استصدرته
الطاعنة فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٩ ضد المستأجر
المدين لا أثر له فى حق الكفيل مورث المطعون
ضدهم وظل أجل التقادم الخمسى المشروع لدين
إيجار الأراضى هو السارى عليه .

ولما كان هذا الاجل مسلما بأنه انقضى وقت
مطالبة ورثة الكفيل فالطعن اذن لا أساس له
ويجب رفضه .

(طعن مصلحة الاملاك وحضر عنها الاستاذ عبدالرحيم
غنيم ضد ورثة السيد احمد سرحان رقم ٣٣ سنة ١٠ ق بالهيئة
السابقة)

١٥٥

١٣ يونيو سنة ١٩٤٠

مسئولية . قانون اصابات العمل . المقاول من الباطن .
صاحب عمل في نظر القانون المذكور . ارتفاع مسئوليته بل
العامل المعنى عليه للقرابة واحتمال القول برفعها عن المقاول
الاصلي . المقاول الاصلي . ضامن متضامن مع المقاول
من الباطن .

(قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦)

المبدأ القانوني

ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص
باصابات العمل يعتبر المقاول من الباطن من
اصحاب العمل . واذن فأحكام هذا القانون
بمقتضى المادة الثانية منه لا تخضع لها علاقة
المقاول من الباطن بمن قد يكون ملزماً بأن
يعولهم من أعضاء أسرته . وبالتالي لا تخضع
لها علاقة العامل المصاب بالمقاول الاصلي
الذي لا يجعله هذا القانون مسؤولاً إلا على
اعتباره ضامناً متضامناً مع المقاول من الباطن
وبناء على ذلك فاذا كانت المسؤولية من المقاول
من الباطن منتفية للقرابة فان مسؤولية المقاول
الاصلي تكون ايضاً منتفية

المحكم

« وبما ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون
فيه قد أخطأ في تفسير وتطبيق المادة الثانية
فقرة « هـ » وفي تفسير المادة الخامسة من القانون
رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمل
كما أخطأ ايضاً في استناده الى عقد الاتفاق المبرم
بين المطعون ضدهما مع وجود شرط باطل فيه
لا يتفق مع قانون اصابات العمل »

« وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن محكمة
الاستئناف قد اعتبرت المقاول من الباطن صاحب
عمل في حين ان المادة الخامسة من قانون
اصابات العمل قد وردت فيها عبارة « اذا
كلف بتنفيذ العمل مقاول من الباطن » وهي
عبارة تشعر بأن ذلك القانون يفرق في التسمية
وفي المعنى بين صاحب العمل وبين المقاول من
الباطن وما كان اذن من الصواب ما ذهبت اليه
تلك المحكمة من تطبيق المادة الثانية فقرة « هـ »
من هذا القانون على المطعون ضده الثاني لا سيما
وأن عقد الاتفاق المحرر بينه وبين المطعون ضده
الأول قد نص على أن هذا هو الملزم بتقديم
أدوات العمل من مون وعدد وأخشاب وسقاييل
وغيرها وكل ما التزم به المطعون ضده الثاني هو
أن يشتغل مع بعض العمال بأيديهم ولم يكن
من الصواب ايضاً قول المحكمة أن المطعون ضده
الثاني كان من الملزمين بأن يعول أخاه محمد محمد
عاشور المتوفى خلافاً لما هو ثابت من الشهادة
الادارية المقدمة .

أما وجه مخالفة الحكم للمادة الخامسة من
قانون اصابات العمل فترجع الى أن الحكم
المطعون فيه أسس المسؤولية التي يمكن أن تقع
على المطعون ضده الأول على أنه ضامن
للمقاول من الباطن مع أن الواقع أن مسؤولية
المطعون ضده الأول قائمة في كل الحالات باعتباره
صاحب العمل ولم يكن الغرض في المادة الخامسة
من القانون حين أشركت المقاول من الباطن
في المسؤولية مع صاحب العمل إلا زيادة
الضمان للعامل ولهذا جاء في آخر تلك المادة
ما نصه « فاذا استعمل العامل حقه ضد صاحب

العمل الأصلي جاز لهذا الأخير أن يرجع على المقاول من الباطن ليسترد منه مادفعه ،

أما خطأ الحكم في الاستناد إلى عقد الاتفاق المبرم بين المطعون ضدهما فيقول عنه الطاعنان أنه خطأ ظاهر إذ لا يمكن قانوناً لصاحب العمل الأصلي أن يخلى مسؤوليته المنصوص عنها في القانون بما يضعه من شروط في عقده مع المقاول من الباطن .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

و بما أن مشار ما جاء به الطاعنان في تقرير طعنهما وفي مذكرتهما هو ما أورده الحكم المطعون فيه فيما يأتي :

« وحيث أنه ثابت من محضر ضبط الواقعة في القضية رقم ١٠ سنة ١٩٣٨ عوارض قسم ثانی بورسعيد أن المتوفى سقط من على السقالة بأن يكون قد زلت قدماه فوقع على الأرض بارتفاع ١٢ متراً تقريباً ولم يثبت من ذلك التحقيق وجود أي إهمال أو تقصير من المقاول يترتب عليه أية مسؤوليه . »

« وحيث أنه يجب البحث فيما إذا كان القانون الخاص بشأن إصابات العمال ينطبق على مثل هذه الحالة

« وحيث أن هذه الدعوى رفعت في ١٤ من مارس سنة ١٩٣٨ أي في خلال السنة شهور التالية للوفاة طبقاً للمادة العاشرة من القانون المذكور ،

« وحيث أن المادة الثانية من هذا القانون تنص في الفقرة (هـ) منها على أن هذا القانون لا يسرى على أعضاء أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم بأن يعولهم وتقضى المادة الخامسة منه بأنه إذا كلف بتنفيذ العمل مقاول من الباطن حق للعامل أن يطالب بالتعويض كلاً من المقاول من الباطن وصاحب العمل الأصلي على أساس الأجر الذي

يدفعه الأول للعامل فإذا استعمل العامل حقه ضد صاحب العمل الأصلي جاز لهذا الأخير أن يرجع على المقاول من الباطن ليسترد منه مادفعه . »

« وحيث أنه يستخلص من أحكام المادتين المذكورتين أن قانون إصابات العمال لا ينطبق على أعضاء أسرة رب العمل الذي قد يلزم بأن يعولهم وأنه إذا طوّل صاحب العمل الأصلي بالتعويض جاز له أن يطالب المقاول من الباطن (وهو صاحب عمل أيضاً) برد مادفعه ، « وحيث أنه بتطبيق تلك القواعد على هذه الدعوى المطروحة أمام هذه المحكمة يتبين أن هذا القانون لا يسرى على حامد محمد عاشور المستأنف ضده الثالث لأن المتوفى كان عاملاً عنده وفي الوقت نفسه هو أخ له وهو بهذه الحالة الأخيرة من أعضاء أسرته الذين قد يلزم بأن يعولهم . »

« وحيث أنه متى امتنع امكان تطبيق قانون العمل بالنسبة للمقاول من الباطن وهو المستأنف ضده الثالث فلا يمكن تطبيقه بالنسبة للمقاول الأصلي وهو المستأنف لأن أساس مسؤولية الأخير كما هو مفهوم من نص المادة الخامسة هو ضمانه للمقاول من الباطن فمتى ارتفعت المسؤولية في هذه الحالة عن المسئول الأصلي وهو المقاول من الباطن ارتفعت بالتالي عن الضامن وهو المستأنف . »

« وحيث أنه مما يزيد في تأييد هذا الرأي بالنسبة للدعوى الحالية ما هو ثابت في عقد الاتفاق بين المستأنف والمستأنف ضده الثالث من أن الأخير هو المسئول عن سلامة العمال وصيانتهم من أي خطر وليس على المستأنف أقل مسؤولية أو ملزمة بشيء ،

« وحيث انه لذلك كله ترى المحكمة أن المستأنف غير مسئول عن أى تعويض على أساس المسؤولية التقصيرية أو على أساس قانون اصابات العمل ولذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبله ».

هذا ما ذكرته محكمة الاستئناف تأييدا لوجهة نظرها .

« وبما ان مناط كل ما جاء به الطاعنان في طعنهما هو ذهابهما في تفسير نص المادة الثانية فقرة « هـ » والمادة الخامسة من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ مذهباً يتعارض ما فسرت به محكمة الاستئناف هذين النصين .

« وبما ان عبارة الفقرة « هـ » من المادة الثانية هي — « أعضاء أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم بأن يعولهم » .

« اما عبارة المادة الخامسة فانها كما يلي — « اذا كلف بتنفيذ العمل مقاول من الباطن حق للعامل ان يطالب بالتعويض كلاً من المقاول من الباطن وصاحب العمل الاصلى على اساس الاجر الذى يدفعه الاول للعامل فاذا استعمل العامل حقه ضد صاحب العمل الاصلى جاز لهذا الأخير ان يرجع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما دفعه على ان صاحب العمل الاصلى يصبح غير مسئول مطلقاً اذا وقع الحادث فى الامكنة الخارجة عن اشرافه » .

« وبما ان الذى يؤخذ من نص الفقرة (هـ) من المادة الثانية ان المقاول من الباطن قد اعتبره الشارع صاحب عمل وقد تأيد ذلك بما استخلصته بحق محكمة الاستئناف من فحوى المادة الخامسة من القانون إذ لا شبهة فى ان النص على ان لصاحب العمل ان يسترد من المقاول من الباطن

ما قد يكون الزم بدفعه للعامل الذى اختار مقاضاته ولم يقاض المقاول من الباطن — لا شبهة فى ان هذا النص بصيغته التى ورد بها تقطع بأن المشرع قد اعتبر صاحب العمل مجرد ضامن لا مدينا للعامل .

« اما ما يقوله الطاعنان فى مذكرتهما بأن المشرع قد تفادى النص على رجوع صاحب العمل بما يعادل فقط نصيب المقاول من الباطن فى المسؤولية اعتماداً على ما قد يكون صاحب العمل محل مقاوله من الباطن المسؤولية بأكسها قبل العامل — هذا القول غير سائغ ولا يعقل ان يكون الشارع قد لاحظ تنسيق نصوصه وفق ما يتخيل من اتفاقات يبرمها اصحاب العمل مع مقاوليهم بشأن توزيع المسؤولية بينهم .

كذلك لا يلتفت الى تشبيه الطاعنين صاحب العمل بشركات التأمين فانه قياس لا يتسق مع البحث المعروض .

« وبما انه يبين مما تقدم ان صاحب العمل لا يمكن ان يكون فى احكام قانون اصابات العمل سوى ضامن للمقاول من باطنه الذى يعتبر المدين الاصلى للعامل وان حقوق وواجبات صاحب العمل هى حقوق الضامن وواجباته وقد قصد واضع القانون من النص على ذلك مصلحة العمال الذين سن هذا التشريع لهم — ومتى كانت الحال على هذا الاعتبار فان سقوط الدين عن المدين للعلة التى ذكرها الحكم وهى القرابة واحتمال ان يعول المدين العامل تسقط معه مسؤولية الضامن .

اما ما قاله الطاعنان من ان المقاول من الباطن وان كان أخاً للعامل المتوفى فانه محجوب عن ارثه بوجود والدهما حياً ومتى امتنع الارث امتنع احتمال العول — هذا القول مردود بأن نص المادة الثانية فقرة « هـ » من قانون اصابات العمل قد

ذكرت امتناع المسؤولية لمجرد احتمال العول ولا شك في ان الاحتمال في الدعوى المعروضة قائم ووجوه تحقيقه كثيرة .

د وبما انه متى تقرر ان لا مسؤولية على المطعون ضده الثاني بناء على نص القانون أصبح من نافلة القول نعى الطاعنين على الحكم المطعون فيه خطأه في الاستناد الى العقد المبرم بين المطعون ضدهما مع وجود شرط باطل فيه رفع مسؤولية اولهما على غير ما الزمه القانون . إذ مسؤوليته كضامن نزول حتما برفع مسؤولية المطعون ضده الثاني كمدين بسبب احتمال عوله اخاه المتوفى (طعن محمد عاشور عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا وحضر عنه الاستاذ حسين الجندى ضد عباس العزاوى ابراهيم وآخر وحضر عن الاول الاستاذ السيد حامد فهمى رقم ١٨ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

١٥٦

١٣ يونيه سنة ١٩٤٠

نقض وإبرام . بناء الحكم المطعون فيه على أسباب الحكم الابتدائي وعلى أسباب مضادة اليها . عدم تقديم

صورة الحكم الابتدائي . رفض المطاعن الموجهة الى ما فصل فيه الحكم الابتدائي وأقرته محكمة الاستئناف . المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى على الأسباب الواردة في الحكم الابتدائي وعلى أسباب أخرى أضافتها محكمة الاستئناف فان هذه الأسباب كلها تكون متممة بعضها لبعض وغير قابلة للتجزئة . ولذلك فاذا لم تقدم صورة الحكم الابتدائي عند الطعن فانه يكون من المتعين رفض كل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن الأمور التي فصلت فيها المحكمة الابتدائية وأخذت محكمة الاستئناف بوجهة نظرها فيها .

« طعن امين رزقى اخنوخ أفندى وحضر عنه الاستاذ حبيب دوس بك ضد الست صديقه اخنوخ يوسف وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول والخامسة الاستاذ صليب سامى بك رقم ١٩ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة »

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٥٧

٣ يناير سنة ١٩٤٠

١ — وصية . الفارق بينها وبين غيرها . لا تبادل فيها للنفعة . قوامها التبرع .

٢ — اختصاص المحاكم الأهلية . في مسائل الموارث والوصية والهبة . استثناء ما كان منها متعلقا بالأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم الشرعية بها . موارث . اعتبارها من الأحوال الشخصية إطلاقا . وصية . أهلية

الموصى . صيغة . ما خرج عنهما لا يعتبر متعلقا بالأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم المختلطة والمجالس المالية . في هذه الموضوعات . مشابه لاختصاص المحاكم الأهلية

٣ — وصية . أهلية الموصى . أثره .
٤ — مرض الموت . سريان أحكامه على جميع المصريين . على اختلاف نحلهم ومذاهبهم . استناد هذه الأحكام على الشريعة الإسلامية . اعتبار تصرفات المريض مرض الموت من قبيل الوصية .
٦ — قاعدة شرعية . واضحة وغير متنازع فيها . المحكمة الفصل فيها . بلا حاجة لاييقاف الدعوى أو انتظار حكم المحكمة الشرعية .

المبادئ القانونية

١ — الفارق بين الوصية وبين غيرها أنه ليس فيها تبادل منفعة وأن قوامها التبرع المحض .

٢ — لم يقصد الشارع مما أورده في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أن يخرج من اختصاص المحاكم في مسائل الموارث والوصية والهبة إلا ما كان متعلقاً منها بالأحوال الشخصية . ولما أصدر بعد ذلك القانون المدني زاد قصده وضوحاً بما مؤداه أن الموارث إطلاقاً ينطبق عليها ذلك الوصف (المادة ٥٤) أما الوصية فإن ما يتعلق منها بها أمران :

هما أهلية الموصى لعمل الوصية ، وكذلك صيغتها (المادة ٥٥) ويترتب على ذلك أن كل ما خرج في موضوع الوصية عن هذين الأمرين لا يعتبر في نظر الشارع متعلقاً بالأحوال الشخصية ووجب أن يقضى فيه بمقتضى القانون العام . وهذا نفس ما سلكه الشارع المصري فيما وضعه للمحاكم المختلطة من حدود (المادة ٩ من لائحة ترتيب محاكمها والمادة ٥ من قانونها المدني) وفيما وضعه أيضاً للمجلس الملي العام للاقتباط الأرثوذكس من اختصاصات (المادة ١٦ من لائحة ترتيبه الصادرة في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣) ومن ذلك كله يتضح أن مناط الاستثناء من سلطان القضاء العام هو أن يكون النزاع خاصاً بأمور متعلقة بالأحوال الشخصية .

٣ — ليس الفرق بين ما يتعلق بأهلية المتصرف للتعاقد وبين الأثر الذي يرتبه القانون

لما يصدر عنه من تصرف مقصوداً على أمور الوصية وليس غريباً عن القانون وبين بشكل واضح في حالة الشخص الذي يكون تام الأهلية ويكون مديناً لآخر ويتصرف في عقاره . فإن القانون المدني قد تدخل للحد من الأثر الذي يترتب على هذا التصرف في ظروف معينة . فقضى بحق الدائن في إبطال التصرفات الصادرة من مدينه لإضرار آبه وفي طلب إبطال ما حصل منه من التبرعات متى أضرت به ولو لم تحصل بهذا القصد ، ورائد القانون في ذلك ما ارتآه محققاً لمصلحة اجتماعية في حماية التعامل وصيانة الحقوق .

٤ — ان حكم القانون المدني في الوصية باد من النصوص التي أوردها في المادتين ٢٥٢ و ٢٥٥ وبمقتضاها لا ينفذ البيع الحاصل في مرض الموت لأحد الورثة إلا إذا أجازته الورثة لغير وارث فيما زاد على ثلثه الموصى . ويجرى حكم هاتين المادتين بلا أدنى ريب على جميع المصريين على اختلاف نحلهم ومذاهبهم إذ أن نصه عام لم يأت عليه أى قيد أو تخصيص . ٥ — وإن كانت المادتان ٢٥٢ و ٢٥٥ من القانون المدني خاصتين بالتصرفات التي تصدر من المريض في مرض الموت ، إلا أن حكمة وضعهما مستمدة من القاعدة الشرعية المعروفة والتي تعتبر تلك التصرفات من قبيل الوصية . فيجرى عليها حكمها (المادتان ٥٦١ و ٥٦٤ من قانون الأحوال الشخصية)

٦ — متى كان الحكم الشرعي في موضوع أية دعوى واضحاً — كالحق في الإرث — ولا يمكن النزاع فيه تعين على المحكمة المدنية

أن تفصل فيها طبقا لقواعده بدون حاجة لاييقاف الدعوى أو لانتظار الفصل فيه من المحكمة الشرعية .

المحكم

وحيث ان موضوع الدعوى يتلخص في أن المستأنف يطالب بنصيبه في تركته عمه ومورثه المرحوم يوسف النجار ويدفع المستأنف ضده الأول هذا الطلب بقوله أن المورث المذكور قد تصرف بالبيع الى زوجته المرحومة ورد سعد حبشي بجميع ما كان يملك من الاطيان بمقتضى عقد مؤرخ في ٤ يونيه سنة ١٩٢٤ وأن هذه الزوجة بعد وفاة زوجها الأول تزوجت منه أي من المستأنف ضده الأول وبعد أن رزقت منه بولد توفيت فانحصر ارثها فيه وفي ابنه منها ثم توفي الولد فأل القدر جميعه اليه

وحيث ان محكمة أول درجة اعتبرت العقد الصادر من يوسف يوسف النجار الى زوجته ورد بنت سعد حبشي في تاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٢٤ تصرفا يقصد به التملك المضاف الى ما بعد الموت فهو وصية ثم حكمت بايقاف الفصل في الدعوى حتى يفصل من الجهة المختصة في صحة العقد ونفاذه قولا منها بان المجلس الملى هو المختص بالنظر في الوصية

وحيث ان المستأنف يدعى على الحكم انه اعتبر العقد وصية في حين أنه في نظره عقد رقبى باطله شرعا ويقول أنه اذا كان وصية كما ذهبت اليه محكمة أول درجة فانه لا ينفذ لصدوره لو ارث ولعدم اجازة الورثة وان الفصل في هذا الامر هو من اختصاص المحاكم الاهلية دون غيرها فيكون الحكم بالاييقاف في غير محله

وحيث ان هذه المحكمة تقر الحكم المستأنف

فيما ذهب اليه من اعتبار العقد شاملا لتمليك مضاف الى ما بعد الموت فهو وصية وذلك للاسباب الواردة به التي تأخذ بها وتضيف اليها انه فضلا عن القيود التي قيد بها المورث الحقوق التي آلت الى زوجته بمقتضى العقد فان في قبولها تلك القيود وعلى الاخص ذلك الشرط الذي ينص على أنه في حالة وفاة المشتري قبل البائع فان الملكية ترجع اليه ولا تؤول لورثاتها هذا القبول من جهة لا يمكن أن يصدر من مشتري تدفع ثمنها لما تشتريه وهو ينطق بطريقة لا تقبل شكاً بان التصرف من الزوج الى زوجته كان بغير عوض .

وحيث انه متى توفرت جميع أركان الوصية من اضافة التملك الى ما بعد موت المتصرف ومن حصوله بغير عوض فيتعين اعتبار العقد وصية وينتفى بذلك قول المستأنف بأنه من قبيل الرقبى المحرمة شرعا لان الفارق بين الوصية وبين غيرها انه ليس فيما تبادل منفعة وان قوامها هو التبرع المحض وهذا هو المتوفر في العقد موضوع الدعوى .

وحيث ان محكمة أول درجة بعد أن فرغت من تعيين صفة العقد وقررت بانه وصية تحاشت أن تقضى في أمره قولا منها بانه طبقا للمادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والمادة (٥٥) من القانون المدني يراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى وبناء على ذلك قررت ايقاف الفصل في الدعوى حتى يفصل من الجهة المختصة في صحة العقد ونفاذه

وحيث ان المادة (١٦) من لائحة ترتيب

المحاكم الأهلية عند ما منعت المحاكم من النظر في المنازعات المتعلقة بمسائل الولاية والوصية والموارث قرنت ذلك بقولها (وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية) وقد صدر بهذه اللائحة امر العالى المؤرخ فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ - وبعد ذلك أى فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر الامر العالى بالقانون المدنى وأفرد فيه باب للولاية وآخر للموارث فنص عن الموارث فى المادة (٥٤) على أن يكون الحكم فيها على حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . أما الوصية فقد أشار اليها القانون فى المادة (٥٥) فقال بأن تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الاحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى ويفهم من ذلك ومن العبارات التى استخدمها الشارع ومن تعاقب وضع القوانين وترتيب نصوصها ومقارنة مواردها وما فيها من الاطلاق فى مسائل الموارث والتخصيص فى أمور الوصية ان الشارع لم يقصد فى اللائحة أن يخرج من اختصاص المحاكم فى مسائل الموارث والوصية والولاية إلا ما كان متعلقا منها بالأحوال الشخصية ولما أصدر بعد ذلك القانون المدنى زاد قصده وضوحا بما مؤداه أن الموارث اطلاقا ينطبق عليها ذلك الوصف وأما الوصية فإن ما يتعلق منها بها أمران هما أهلية الموصى لعمل الوصية وكذلك صيغتها ويترتب على ذلك بداهة أن كل ما خرج فى موضوع الوصية عن هذين الأمرين لا يعتبر فى نظر الشارع متعلقا بالأحوال الشخصية ووجب أن يقضى فيه بمقتضى القانون العام .

وحيث ان هذا المعنى مستفاد كذلك من السبيل الذى سلكه الشارع المصرى فيما وضعه للمحاكم المختلطة من حدود فلقد نص فى المادة التاسعة من لائحة ترتيب تلك المحاكم وفى المادة

الخامسة من قانونها المدنى على اختصاصها بالمنازعات المدنية والتجارية بين الاجانب أو بين الاجانب والوطنيين ولما أراد المنع واستثناء بعض الامور عبر عنها بعبارة عامة هى استبعاد المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية - ولما جاء دور التفصيل فى القانون المدنى وكان باب الوصية افرد لها نصا كذلك الذى وصفه بعد ذلك فى المادة (٥٥) من القانون الاهلى فدل بذلك على ان منع المحاكم من النظر فى بعض التصرفات اساسه ان تتعلق هذه التصرفات بالأحوال الشخصية وانه فى نظر الشارع لا يتعلق بها فى عقد الوصية إلا أهلية الموصى وصيغة الوصية

وحيث انه بما يدل على ان هذا هو المقياس الذى انخذه الشارع المصرى لتحديد الاختصاص بين جهات القضاء أنه عند ما أصدر الامر العالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ باللائحة ترتيب المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس نص فى المادة السادسة عشرة منها على تخويل المجلس حق النظر فى الفصل فيما يحصل بين ابناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية وكل هذه أمور تدل دلالة واضحة على أن مناط الاستثناء من سلطان القضاء العام هو كما سبق قوله أن يكون النزاع خاصا بأمور متعلقة بالأحوال الشخصية

وحيث انه كان أمام الشارع المصرى وقت وضع القانون ما قضت به الشرائع فى الدول الأخرى من نصوص خاصة بعقود الوصية وهى فى سبيل الامام بهذا النوع من التصرف من جميع نواحيه قد فصلت تلك النواحي فى ابواب منها ما يتعلق بأهلية الموصى ومنها ما يختص بصيغة الوصية ولم يكن هذان البابان هما كل شئ بل هنالك نصوص أخرى أهمها ما أحاط بهاب (القدر الجائز الايصاء به من مال الموصى) وكما اختلفت الشرائع فى تحديد أهلية الموصى فجعلها

بعضها تابعة لقاعدة الأهلية العامة ووضع لها البعض أهلية خاصة تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى وكما اختلفت في تعيين الصيغة التي يجب أن تصدر بها الوصية كذلك كان البون والخلاف أوسع وأشد بين وجهات نظر القوانين المختلفة في مدى نفاذ الوصية في مال الموصى وكان رائد كل شريعة من هذه الشرائع المختلفة فيما اختارته من نصوص هو ما كان في نظرها محققا لحسن توزيع ثروات المتوفين وحماية نظام التوريث وما يلحق بذلك من رغبة في رعاية البناء العائلي وحماية هذا البناء مما قد يصده من تصرفات لا يقدر أصحابها نتائجها البعيدة في سلامة نظام المجتمع بالشكل الذي تراه كل دولة ملائما لهذا النظام فبينما بعضها وهو نادر يسمح بالوصية في كل المال ترى فرنسا لا تجيز ذلك إلا إذا لم يكن للموصى وارث من فروع أو أصوله وفي غير تلك الحالة تحدد القدر الذي تجوز الوصية في حدوده بالربع أو الثلث أو النصف طبقا لعدد من يكون الموصى من أصول أو من أولاد شرعيين وان نزلوا ومثل ذلك إيطاليا التي وضعت ما يلائمها من النصوص لتبيان حدود الوصية ومنها أن الزوج لا يجوز له أن يوصى لزوجته الثانية بأكثر من أصغر نصيب يخص أولاده من زوجته الأولى . كان كل ذلك أمام الشارع المصري فلم ير من أبواب الوصية المختلفة ما يجعل المرجع فيه إلى الأحوال الشخصية إلا لأهلية الموصى وصيغة الوصية فدل بذلك على أنه ترك ماعدا هذين الأمرين إلى القضاء العام وقد كان بذلك أقرب إلى التوفيق فيما ذهب إليه طبق ما تقضى به المبادئ القانونية الصحيحة

وحيث أن الإيضاح الذي أتى به القانون المدني في المادة (٥٥) منه هو ما تقضى به البداهة فإن المقصود بالأحوال الشخصية كما جاء بحق في

حكم محكمة النقض الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٣٤٤ هو مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثرا قانونيا في حياته الاجتماعية ليكون إنسان ذكرا أو أنثى وكونه زوجا أو أرملًا أو مطلقا أو أبا أو ابنا شرعيا أو كونه تام الأهلية أو ناقصا لصغر سن أو عته أو جنون أو كونه مطلق الأهلية أو مقيد بها بسبب من أسبابها القانونية أما الأمور المتعلقة بالمسائل المالية فكلها بحسب الأصل من الأحوال العينية - وإذا قام النزاع على وصف الحقوق العينية التي رتبها الموصى - وعلى حكم القانون في هذا الوصف فليس في ذلك شيء من الأحوال الشخصية التي يحكمها قانون الملة ويقضى فيها قضاء الأحوال الشخصية بل هو متعلق بأمر عينية يجب الرجوع فيها إلى القانون المدني الذي هو قانون موقع العقار واتباع قواعده لأنها من النظم العام ،

وحيث أن الفرق بين ما يتعلق بأهلية المتصرف للتعاقد وبين الأثر الذي يرتبه القانون لما يصدر عنه من تصرف . هذا الفرق ليس مقصورا على أمور الوصية وليس غريبا عن القانون ويبين بشكل واضح في حالة الشخص الذي يكون تام الأهلية ويكون مدينا لآخرين ويتصرف في عقاره فإنه مع التسليم بتوفر كامل أهليته للتصرف ولو شمل كل ما يملك فإن القانون المدني قد تدخل للحد من الأثر الذي يترتب على هذا التصرف في ظروف معينة فقط بحق الدائنين في إبطال التصرفات الصادرة من مدينهم بقصد ضررهم وفي طلب إبطال ما حصل منهم من التبرعات متى أضرت هذه التبرعات بهم ولو لم تحصل بهذا القصد وهذا الأمر من الشارع خارج عن

نطاق الاهلية بل هو تبيان لحكم القانون في نوع من التصرفات . وبصرف النظر عن الأساس القانوني الذي بنى عليه هذا الحكم فإنه يكاد يكون واضحا ان رائد القانون في ذلك هو ما ارتآه محققا لمصلحة اجتماعية هي حماية التعامل وصيانة حقوق ذوي الحقوق

وحيث ان الاصل في كل نزاع خاص بأمور عينية أن يكون الفصل فيه من اختصاص المحاكم الأصلية العامة في البلاد وهي المحاكم الأهلية وليست المجالس المالية إلا بمجالس قضاء استثنائي وظيفتها قاصرة على مانص على استبعاده من القضاء الاصيل ومن القانون العام . وقد سبق القول بأن مؤدى نصي لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والقانون المدني هو أنه لا يتعلق بالأحوال الشخصية من الوصية إلا ما كان خاصا بأهلية الموصى لعمل الوصية وبصيغتها فكل ما يمنح للمجالس المالية من سلطان للفصل في مسائل الوصايا يجب أن يفسر في الحدود التي رسمتها اللائحة والقانون وأن تقتصر تلك المسائل على ما كان منها متعلقا بالأحوال الشخصية وهذه هي التي حددتها المادة (٥٥) من القانون المدني - والقول بغير ذلك هو سماح للقضاء الاستثنائي بتجاوز حدوده وبسلب اختصاص القضاء الأهلي العام في أمر متعلق بقواعد انتقال الملكية في الحقوق العينية وهو من صميم النظام العام .

وحيث ان حكم القانون المدني في الوصية باد من النصوص التي أوردها في المادتين ٢٥٢ و ٢٥٥ وبمقتضاها لا ينفذ البيع الحاصل في مرض الموت لأحد الورثة إلا إذا أجازته الورثة بغير وارث فيما زاد على ثلث مال الموصي . ويجري

حكم هاتين المادتين بلا أدنى ريب على جميع المصريين على اختلاف نحلهم ومذاهبهم فإن نصه عام لم يأت عليه أى قيد أو تخصيص .
وحيث ان هاتين المادتين وإن كانتا خاصتين بالتصرفات التي تصدر من المريض في مرض الموت إلا أن حكمة وضعهما مستمدة من القاعدة الشرعية المعروفة والتي تعتبر تلك التصرفات من قبيل الوصية فيجرى عليها حكمها . فلقد نصت المادة (٥٦١) من قانون الأحوال الشخصية على أن جميع تصرفات المريض الانشائية حكمها حكم الوصية في اعتبارها من الثلث ونصت المادة (٥٦٤) على ان اقرار المريض لوارثه باطل إلا أن يصدقه بقية الورثة - وقد أخذ الشارع في القانون المدني بهذه القاعدة عن الشريعة بدليل تطبيقها على تصرفات المريض ولا يوجد ما يسمح بالقول بوجود أساس لهذه النصوص غير هذا الأساس الذي اقتبسه الشارع في القانون المدني وأطاق تطبيقه على جميع المصريين .

وحيث انه فضلا عما تقدم فإنه كما سبق القول لا يوجد شيء من النزاع بين طرفي المتخاصمين بشأن أهلية الموصى ولا صيغة الوصية ولا تخرج الدعوى في حقيقتها ومرماها عن كونها مطالبة بحق في ميراث إذ يطلب المستأنف الحكم له بنصيبه في تركة عمه يوسف النجار . ومن الأمور المسلم بها أن المواريث إنما هي من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ما لم يتراض الخصوم وهذه المحاكم تقضى حتما بما توجبه الشريعة الإسلامية ولا يوجد أقل شك في حكم هذه الشريعة في شأن الأطيان موضوع الدعوى إذ هي في نظرها تركة عن الموصى لم تخرج من ملكه بعقد ناقل للملكية وليس العقد الصادر من المورث إلا وصية لوارث وهذه لا تنفذ إلا

للعقار عند الشروع في نزاع الملكية إذا كان طالب نزاع الملكية دائما عاديا ، لأن القانون لم يوجب هذا الاعلان إلا على الدائن المرتهن أو الدائن ذى الاختصاص طبقا للبساتين ٥٧٤ و ٥٩٩ من القانون المدني (١) .

(استئناف السيدة زينب هانم أحمد حافظ المغربي وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عبد السلام زكى بك ضد الست سميه هانم صالح بك صبحى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد فكرى أباطه رقم ١٢٢ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وأحمد نجات بك ومحمد المفقى الجزايرلى بك مستشارين)

١٥٩

١٣ يونيو سنة ١٩٤٠

أوراق رسمية . محاضر أعمال الخبير . اعتبارها كذلك .
ملاحظتها المضاهاة .

المبدأ القانوني

تعتبر محاضر أعمال الخبير المنتدب من المحكمة أوراقا رسمية صالحة لمضاهاة لمضاهات الخصوم عليها استنادا إلى المواد ٢٢٦ من القانون المدني و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٦١ من قانون المرافعات

المحكمة

ومن حيث فيما يختص بتحديد الأوراق الصالحة للمضاهاة فترى المحكمة أن تكون المضاهاة على الأوراق الآتية :-

(١) أشار هذا الحكم إلى حكم محكمة النقض والابرار الوارد في مجموعة القواعد القانونية — جزء أول — ص ٩٨٨ — رقم ٣٠٩ / ٣ وإلى حكم محكمة قنا الوارد في المجموعة الرسمية ٢٨ ص ٢٢٢ رقم ١٢٠

بأجازة الورثة (حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ المجموعة الرسمية السنة ٣٩ رقم ١٨) — ومتى كان الحكم الشرعى في موضوع أية دعوى واضحا ولا يمكن النزاع فيه تعين على المحكمة المدنية أن تفصل فيها طبقا لقواعده بدون حاجة لايقاف الدعوى أو لانتظار الفصل فيه من المحكمة الشرعية

وحيث ان هذه المحكمة لا ترى موجبا للخوض فيما عدا ذلك من أسانيد ولا للتعرض لغير ذلك من بحوث بعد أن توافر لديها من قواعد القانون العام وهى التى أوردتها الشارح في نصوص لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقانونها المدني ما يكفي لوضع الأمور في نصابها

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون العقد الصادر من مورث المستأنف إلى زوجته في تاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٢٤ عقد وصية صادرا من ذى أهلية وفي صيغة قانونية واصل دور هذه الوصية لوارث فهم لا تنفذ الا بأجازة الورثة وهذه لم تحصل ولهذا يكون حق المستأنف في الميراث ثابتا لا شك فيه ويتعين إلغاء الحكم الصادر بإيقاف الفصل في الدعوى والحكم له بطلباته . (استئناف سعد غالى يوسف النجار وحضر عنه الاستاذ أسعد ميلاد ضد رزق داود يوسف النجار وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ توفيق جرجس رقم ٢٥٩ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحد على علوبه بك واحد كامل بك مستشارين)

١٥٨

٩ يونيو سنة ١٩٤٠

حائز للعقار . اعلانه عند الشروع في نزاع الملكية .
وحربه إذا كانت الدائن مرتتها أو صاحب اختصاص .
عدم ضرورته إذا كان الدائن عاديا

المبدأ القانوني

ليس من الضروري إعلان الحائز

أولا -

ثانيا - التوقيعات التي لمورث المستأنف عليهم محمد حسين عفاشه على محاضر أعمال الخبير في الدعوى المضمومة التي اثبتت فيها حضور المورث المذكور وأقواله وتوقيعه لانها تعتبر أوراقا رسمية صالحة للمضاهاة عليها امضاءات الخصوم قانونا ذلك عملا بما يؤخذ :-

١ - من المادة ٢٦١ من قانون المرافعات التي نصت على أن من الأوراق التي تقبل المضاهاة عليها الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية والتي جاء تعبيرها فيها بعبارة أوراق رسمية عاما بغير قيد آخر

٢ - ومن المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي نصت على أن المحررات الرسمية هي التي تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك وهي حجة على أى شخص بما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها مالم يحصل الطعن بتزويره

٣ - ومن المادتين ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات اللتين ذكر فيهما الاعمال المكلف بها الخبير قانونا في تأدية مأموريته ومن بينها امضاء الخصوم على محاضر اعماله بعد سماع اقوالهم وملاحظاتهم وبيان حضورهم فمحضره في هذا الشأن يعد ورقة رسمية في حدود اختصاصه فيها هو مكلف بعمله قانونا ومبنى على مشاهدته وبعد حجة على كل شخص مالم يطعن فيه بالتزوير ، وهنا لم يطعن المستأنف عليهم بشيء من ذلك بل ذهبوا الى القول بأن مورثن محمد حسين عفاشه كان محجورا عليه أثناء مباشرة الخبير عمله ومع ذلك فانهم لم يقدموا دليلا ما على هذا الادعاء وليس في الأوراق ما يؤيده وهذا الطعن ليس فيه مساس بصحة حصول

التوقيع بامضائه فترجب اذن اعتبار محاضر اعمال الخبير سائلة الذكر من أوراق المضاهاة .

(استأنف محمد أفندى عبد الرحمن وآخرين وحضر عنهم الاستاذ السيد حامد فهمر ضد السيدة نجية على مطاوع وآخرين وحضر مع الاولى والثانية الاستاذ رابراهيم سعيد رقم ٢١٦ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك ومحمود شاكر عبداللطيف بك ومحمد صادق نهى بك مستشارين)

١٦٥

٢٥ يوليه سنة ١٩٤٠

دين . لبنك التسليف الزراعى . استصدار حكم به . غير لازم . التنفيذ بالطريق الادارى . كفايته

المبدأ القانونى

إن القول بوجوب استصدار بنك التسليف الزراعى المصرى لحكم قضائى بمطلوباته حتى يسوغ له اتخاذ الاجراءات الادارية للحصول عليها لا يتفق وروح القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٣٠ ولا الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ اللذين قصد بهما تسوية اتخاذ الاجراءات الادارية للحصول على مطلوبات هذا البنك ، فبينا عن أنه إذا تعين على البنك استصدار حكم قضائى بمطلوباته فلا يكون هناك محل لاتخاذ طرق التنفيذ الادارية طالما أنه يمكنه التنفيذ بالطرق العادية .

(استأنف قام أفندى جرجس وحضر عنه الاستاذ ونيس غبريال ضد بنك التسليف الزراعى المصرى وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز الشنوانى رقم ٢٢٣ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة طاهر محمد بك وعبدالله اسماعيل بك ومحمد انبى بك مستشارين)

الحكم الصادر فيها عشرة أيام أم أصلية فيكون هذا الموعد ستين يوما .

« وحيث ان الخلف يرجع إلى أن بضعها ذهب إلى الاكتفاء بما جاء بنص المادة ٥٩٤ من قانون المرافعات في اعتبار الدعوى فرعية سواء دفعت الأمانة أم لم تدفع وسواء حصل إيقاف إجراءات البيع بسبب رفع دعوى الاستحقاق أم لم يحصل وبعضها يضيف إلى ذلك شرطين آخرين هما وجوب دفع الأمانة وحصول التقرير بإيقاف البيع حتى يفصل في دعوى الاستحقاق ويستند الرأي الأول إلى أن القانون لم يشترط شيئا من هذين الشرطين ويقول أصحاب الرأي الثاني أن علة الاستعجال لا توجد إلا إذا رُئي أن دعوى الاستحقاق أوقفت وعطلت إجراءات البيع فعند ذلك يتعين إنهاؤها بسرعة لتعود الإجراءات لسيرها الأصلية .

« وحيث ان مناط البحث في أرجحية أي الرأيين على الآخر مرجعه تفسير النصوص القانونية الواردة بهذا الشأن تحت عنوان (في دعوى الغير باستحقاق العقار) في المادة ٥٩٤ من قانون المرافعات وما بعدها إلى المادة ٦٠١ منه .

« وحيث انه جاء بالمادة ٥٩٤ المذكورة ما يأتي :
« يجوز تقديم الدعوى من أي إنسان باستحقاق العقار المقصود بيعه في أثناء إجراءات البيع لغاية مرسى المزااد »

« وحيث انه جاء بالمادة ٥٩٧ مرافعات أنه « يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت طلب حضور الخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق

١٢١

٣٠ يولية سنة ١٩٤٠

دعوى استحقاق العقار . مناط اعتبارها فرعية .
رفعها أثناء إجراءات البيع . وقبل الحكم بمرسى المزااد .
ولو لم تدفع الأمانة . أو يوقف البيع . استئناف الحكم الصادر فيها . مواعده . عشرة أيام .

المبدأ القانوني

تعتبر دعوى استحقاق العقار فرعية —
بالرغم من عدم القيام بدفع الأمانة التي توجب المادة ٥٩٧ من قانون المرافعات دفعها وبالرغم من أن إجراءات البيع لم توقف — طالما أنها رفعت أثناء إجراءات البيع وقبل الحكم بمرسى المزااد . ويترتب على ذلك وجوب رفع الاستئناف في الحكم الصادر في هذه الدعوى في عشرة الايام المبينة في المادة ٦٠١ من قانون المرافعات .

المحكمة

.

« وحيث انه يستخلص مما تقدم أن الدعوى المذكورة رفعت في أثناء إجراءات البيع وقبل أن يحكم بمرسى المزااد أي في الفترة المشار إليها بالمادة ٥٩٤ من قانون المرافعات غير انه بمراجعة الدعوى لم تدفع الأمانة ولم يصدر قرار من قاضي البيوع بإيقاف الدعوى ولو أنه حكم بشطبها بعد ذلك كما تقدم .

« وحيث ان أحكام المحاكم اختلفت في ضبط الأسس التي يصح أن يبنى عليها اعتبار ما إذا كانت الدعوى فرعية فيكون موعد استئناف

من لم يقرر الايقاف بسبب طلبه فذكر بالمادة ٦٠٠ ان المعارضة لا تقبل في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق وان موعد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم

وحيث انه فضلا عن ذلك فقد نص صراحة بالمادة ٦٠١ بوجوب الحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال والتعير بالتعميم بلفظة «كافة دعاوى الاستحقاق» يشتمل بلاشك الدعوى التي يقوم رافعوها بدفع الأمانة والتي لم يتم رافعوها بدفع الأمانة والتي لم يتم رافعوها بذلك تقرر فيها بايقاف اجراءات البيع أو لم يقرر طالما تدخل في حدود المادة ٥٩٤ وحيث ان الذي يعزز الاعتبار المتقدم هو:

أولاً — أن المواد ٦٠٠ و ٦٠١ قد جاء نصهما لاحقاً للنص الوارد بالمادة ٥٩٧ المتضمن حالة دعوى الاستحقاق التي لا يقوم رافعها بدفع الأمانة والتي نص فيها على أن عدم الدفع هذا لا يوقف اجراءات البيع ويترتب على ذلك أن حكمها يسرى على مثل هذه الحالة إذ لم يحصل استثناء هذه الحالة من حكم المادتين ٦٠٠ و ٦٠١ المذكورتين ومفهوم أنه لو قصد الشارع هذا الاستثناء لوجب النص عليه أما والاستثناء لم يحصل فيسرى طبيعاً حكمهما على الحالة التي لا تدفع فيها الأمانة وتوقف فيها تبعاً اجراءات البيع — ثانياً — ان الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد تعريض الدائن الذي لا يجد أمانة مودعة يطمئن اليها في حالة الحكم بعدم صحة دعوى الاستحقاق إلى مظل وتسويق رافع دعوى الاستحقاق في السير في مثل هذه الدعوى وربما كانت باطلة بأن يجعله خاضعاً (فوق حرمانه من أمانة الخزانة يرجع عليها) لمواعيد الاستئناف والمعارضة العادية وليس تمت حكمة تشريعية تقتضي أن يميل رافع الاستحقاق الذي

التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الاخصام وأجرة وكلائهم — فان تأخر عن إيداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع الخ .

وحيث انه جاء بالمادة ٥٩٦، ما يأتي: «إذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها» وحيث انه جاء بالمادة ٦٠٠ ما يأتي: «لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق — أما استئنافه فيعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور» .

وحيث انه جاء بالمادة ٦٠١ ما يأتي: «يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال» .

وحيث ان القانون نص صراحة في المادة ٥٩٧ على وجوب دفع أمانة ولكنه بعد هذا افتراض حصول تأخر المطلوب منه الدفع عن القيام به فأورد الحكم في ذلك بالنص الآتي:

«يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع» والذي يستفاد من ذلك أولاً أن الشارع إنما أراد بتكليف رافع الدعوى بدفع الأمانة المذكورة استبقاء ضمان بخزانة المحكمة يمكن الدائن من أن يستوفي منه ربه — وم الأوراق التي تستلزمها اجراءات الدعوى ومصاريف المدافعة إذا حكم بعدم صحة دعوى الاستحقاق وبايجاد هذا الضمان يطمئن الدائن إلى أن حقه محفوظ قبل رافع الدعوى ويطمئن أيضاً إذا ما أوقفت دعواه حتى يفصل في طلب المستحق وثانياً أن رافع الدعوى إذا تأخر في دفع الأمانة المطلوبة يجاب طلبه دون أن توقف اجراءات البيع بمعنى أن دعواه تأخذ سيرها المرسوم بالنصوص التالية للمادة المذكورة مع الاستمرار في اجراءات البيع وقد أوجب بهذه النصوص مراعاة السرعة دون أن يستثنى من ذلك من لم يدفع الأمانة أو

يقصر في دفع الأمانة وهو واجب قانوني عليه في السير في دعواه ببطء ويبقى الدائن مهدداً في اثناء ذلك بنتيجة الحكم في الدعوى بل المعقول أن الشارح وقد نص على أن كافة دعاوى الاستحقاق يحكم فيها بطريق الاستعجال أن تكون ضرورة هذا الاستعجال مسيطرة على من يدفع الأمانة ومسلطة أكثر على من يقصر في رفعها أو قفت إجراءات البيع أم لم توقف طالما أن الدعوى رفعت في حدود المادة ٥٩٤ مرافعات دون أن يمنع المقصر سبيلاً للتواني في دعواه بمجرد اختياره هو عدم دفع الأمانة — ثالثاً — أن الأمانة لم تكن لإلجاء توضح بالنص الغرض منه فالقول بأن الفكرة إنما ترمى إلى أنه يترتب فوق هذا الغرض اعتبار الدعوى فرعية ومستعجلة بسبب دفع الأمانة وأصلية وغير مستعجلة بسبب عدم دفعها إنما هو قول يؤدي إلى تحميل النص مالم يتمله ويخرج به عما وضع له لاستنتاج آخر وليس في الأمر غموض يستدعي ذلك إذ نص صراحة على أن كل ما في الأمر هو أن عدم دفع الأمانة لا يترتب عليه إيقاف إجراءات البيع ومفهوم من ذلك أن طبيعة الدعوى لا تتأثر من حيث وجوب السير فيها بسرعة تحقيقاً للعدالة بمعنى أن دفع الأمانة شيء وسير الدعوى وما تقرر له من وجوب السرعة وتقصير موعد الاستئناف الخ شيء آخر فلا يصح الخلط بينهما خلطاً يعرض فيه الدائن للضرر الناشئ من فعل رافع

الدعوى المقصر في دفع الأمانة بأن يتباطأ في دعواه إذا ما سمح له بالتفسير الوارد في حجة أصحاب الرأي الثاني .

وحيث أنه يستخلص من ذلك أن الدعوى الحالية ولو أن الأمانة لم تدفعها المستأنفة ولو أن إجراءات البيع لم توقف تعتبر دعوى فرعية طالما أنها رفعت أثناء إجراءات البيع وقبل الحكم بمسئ المزداد كالنص القانوني وبما أن الحكم أعلن في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩ والاستئناف لم يرفع إلا بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ فيكون إذاً مرفوعاً بعد الميعاد المحدد بالمادة ٦٠٠ مرافعات

وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن نفس المستأنفة أقرت بعملها السابق اعتبار دعواها فرعية إذ سبق الحكم بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بعدم قبولها لعدم إعلانها المدينين عملاً بنص المادة ٥٩٥ مرافعات فاستأنفت ذلك وقضى استئنافياً بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨ بإلغاء الحكم وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها في مواجهة المدينين

وحيث أنه من جميع ما تقدم يتعين قبول الدفع الفرعي المقدم من المستأنف عليها الأولى والحكم برفض الاستئناف شكلاً

(استئناف السيدة نبيه سيد أحمد عبد الفتاح وحضر عنها الأستاذ لبيب سعد ضد الست فاطمة هانم على مراد وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ انور درومان رقم ١٢٨ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد غزلول بك وأحمد نجات بك ومحمد المفتي الجزائري بك مستشارين)

قضاء المحاكم الكلية

١٦٢

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

٢١ ابريل سنة ١٩٤٠

اخفاء اشياء مسروقة . شئ ضائع . حبسه بنية امتلاكه

اخفاؤه . بأخذ حكمه

المبدأ القانوني

سار القضاء على اعتبار العثور على شئ

ضائع وحبسه بنية امتلاكه بطريق الغش

في حكم السرقة . فمن أخفى الشئ الضائع وهو يعلم بنية امتلاكه بطريق الغش يقع

تحت طائلة العقاب في جريمة اخفاء اشياء مسروقة

المحكمة

.....

د وحيث ان محكمة أول درجة رأت أن

هذه الواقعة لا يعاقب عليها بتهمة الاخفاء لأن

هذه التهمة تقتضى سبق وقوع سرقة بكافة أركانها

بحالة أن الجريمة الحالية هي من نوع خاص .

د وحيث ان هذا رأى في غير محله إذ سار

القضاء على اعتبار العثور على شئ ضائع وحبسه

بنية امتلاكه بطريق الغش في حكم السرقة (يراجع

حكم محكمة النقض الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩١٥

والمنشور بالمجموعة الرسمية ١٧ عدد ١٢١)

د وحيث ان ما وقع من المتهمين هو جريمة

إخفاء أشياء مسروقة لأنهما تسلمتا الحلق من ليديه

ابراهيم وهبه مع علمهما بأنها عثرت عليه وحبسته

بنية تملكه غشاً وهذه الوقائع تكون جريمة

الاخفاء بكافة أركانها (تراجعت مجموعة المبادئ

الجناية لجندى بك عبد الملك صحيفة ١٧ ٤ بند

٢٩ حيث أشار الى جارسون مادة ٣٧٩ نبذة

٤٣٠ و٤١١ وكذلك حكم محكمة أبينوب الجزئية

الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩٣٥ والمنشور

بالمحاماة السنة الخامسة عدد ٥١٨ - وشرح

احمد بك أمين لقانون العقوبات صحيفة ٦٣٤)

(قضية النيابة ضد احمد توفيق سعد ابراهيم وآخر

رقم ٧٦٩ سنة ١٩٤٠ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن

نهي بك رئيس المحكمة واحمد عبد اللطيف ومحمود عيسى

وحضور حضرة الاستاذ عبد الفتى عبد الجليل وكيل النيابة)

١٦٣

محكمة شبين الكوم الابتدائية الاهلية

٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

١ - قرار . من مجلس حسبي . باعتبار القاصر

رشيداً . سر يانه من هذا التاريخ . اخنصاص المجلس بعدها .

معدوم . المادة ٤٥ من لائحة المجالس الحسبية . حكمها .

٢ - دعوى من القاصر أو المحجور عليه ضد الوصي

أو القيم . بطلب الحساب بد سر يان الخمس سنوات . بالمادة

٣٤ من قانون المجالس الحسبية من تاريخ بلوغ الرشد أو رفع

الحجر . الاذن للقاصر بإدارة أمواله في حكمه .

٣ - مضي المدة . بالخمس سنوات . عن دعوى القاصر

على وصيه . اعتراف الوصي . قاطع لها .

٤ - تضامن . بين القوام . بغير نص . اراء اتفاق

معدوم .

المبادئ القانونية

(١) اذا أصدر المجلس الحسبي قراراً باعتبار

القاصر رشيداً من تاريخ معين فلا شأن للمجلس

الحسبي بعد ذلك فاذا جاء في أسباب القرار

الصادر بعد التاريخ الذي اعتبر فيه القاصر رشيدا ما يمكن أن يضره فيكون المجلس الحسبي غير مختص ويكون قد تعدى اختصاصه كما أن ما جاء بالمادة ٥٥ من لائحة المجالس الحسبية مقيد بمراعاة مصلحة المستحقين أو ورثتهم .

(٢) لا يبدأ سريان الخمس السنوات التي حددتها المادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية لسقوط حق القاصر والمحجور عليه في رفع الدعوى على الوصى أو القيم بطالب الحساب إلا من وقت بلوغ القاصر سن الرشد أو رفع الحجر عن المحجور عليه لا من تاريخ انتهاء وصاية الوصى أو قوامة القيم ، وإذا أذن المجلس الحسبي للمحجور عليه بإدارة أمواله فيما عدا التصرفات الناقلة للملكية أو المنقصة لها اعتبر في حكم المرفوع عنه الحجر ويبدأ احتساب مدة الخمس سنوات المقررة بالمادة ٣٤ من يوم إذنه بالإدارة

(٣) إذا اعترف الوصى أو القيم صراحة أو ضمنا بحق القاصر أو المحجور عليه كان ذلك قاطعا لمدة الخمس السنوات المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية .

(٤) لا تضامن بين القوام إذا كانوا عديدين إذ التضامن لا يكون إلا بنص أو اتفاق خاص فإذا قيل بأن القوام يعتبرون وكلاء فقد ورد بالقانون المدني الفرنسي مادة صريحة وهي ١٩٩٥ التي تنص على أن الوكلاء إذا كانوا

متعديين فلا تضامن بينهم .

المحكمة

وحيث أن الحاضر عن المدعى عليهم دفع الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل في النزاع من المجلس الحسبي المختص بموجب قراره الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لسقوطها بمضى خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه القوامة

وحيث أن الحاضر عن المدعى عليهم شرح موضوع الدعوى في مذكرته تأييدا لدفعه واستند إلى قرار مجلس حسبي المنوفية الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ المقدم منه بحافظة نمرة ٨ دوسيه نمرة ١ منها الذي جاء فيه أنه : حيث أن القاصر المذكور قال بجلسته ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ — أنه سيحاسب السيدة والدته الوصية عن مدة وصايتها أي من فبراير سنة ١٩٣٣ لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٢ فيما بينه وبينها بدون تدخل المجلس وشفعت الوصية قول القاصر بالجلسة نفسها بتمسكها بحسابها القوام الثلاثة عن مدة القوامة أي من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٣ حسب تقارير الخبراء المقدم بالملف ليظهر للقاصر من المحاسبة ما بذمة القوام له عن مدة قوامتهم على المحجور عليه مورث القاصر .

وحيث أنه بالإطلاع على القرار الصادر من مجلس حسبي مديرية المنوفية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ تبين أن من ضمن المواد المعروضة عليه ، أولا — طلب رفع الوصاية عن حسين أفندي على عطية — وثانيا — دفع القوام بحفظ المادة وانتهاء مأمورية المجلس فيما يختص بهم — وثالثا — بحضور الجرد الخاص بالوصاية — ورابعا — تقرير

الخبير محمد افندى ذا كر بالنسبة للمحاسبة عن

سنة ١٩٢١ وتقرير محمود افندى على لسنة ١٩٢٢
وتقرير محمد افندى ذا كر لسنة ١٩٢٣ وهذه
التقارير هي عن مدة القوامة وقد جاء في أسباب القرار
أن القوام الثلاثة طلبوا حفظ المادة برمتها نائيا لانتها
مأمورية المجلس منها لبلوغ القاصر رشيدا بتاريخ
١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وللأسباب المبينة بمذكرتهم

وحيث ان المجلس قرر بتاريخ ١٠
فبراير سنة ١٩٢٣ حفظ مادة الحجر لوفاة
المحجور عليه وتنص المادة ٣٤ من القانون أن
كل دعوى للقاصر على وصيه أو المحجور عليه
على قيمه تكون متعلقة بأمر الوصاية أو القوامة
تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذي
انتهت فيه الوصاية أو القوامة ومن تلك المادة
يتبين أن الست الوصية وهي ممثلة القاصر تأخرت
في طلب حفظ الحق في محاسبة القوام عن المدة
التي نص عليها القانون ولا عبرة بما أثاره الحاضر
مع القاصر بجلسة اليوم من أن المجلس قرر
بجلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ ضم ملف مادة
الحجر لمادة الوصاية إذ المجلس لا يعنى سوى
الاستئناس بملف الحجر . وأصدر المجلس قراره
بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ - أولا باثبات
رشد حسين افندى على عطية واعتباره رشيدا من
تاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ . ثانيا - حفظ
المادة لانتها مأمورية المجلس.

وحيث ان الحاضر عن المدعى عليهم يقول
في مذكرته أن المجلس الحسبي أصدر قراره هذا
في حدود اختصاصه بعدم أحقية القاصر في
مطالبة القوام وأن هذا القرار نهائي فلا يجوز
المراجعة للنزاع بشأن هذا الأمر أمام المحاكم العادية

وحيث ان المحكمة تلاحظ أن هذا القرار الذي

صدر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ اعتبر أن
القاصر رشيد بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٣٥ ومعنى
ذلك أنه وقد أصبح رشيدا من هذا التاريخ فلا
شأن للمجلس الحسبي معه ، فإذا جاء في أسباب
القرار الصادر بعد اعتباره رشيدا ما يمكن أن
يضره فيكون المجلس الحسبي غير مختص وقد
تعدى اختصاصه ولا يمكن أن يضار المدعى
بما جاء بأسباب هذا القرار الذي صدر عند ما
كان رشيدا يبلوغه سن الرشد وقد كان من ضمن
الأسباب التي طلب فيها القوام من المجلس حفظ
المادة برمتها وانتهاء مأمورية المجلس منها بلوغ
القاصر رشيدا بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٣٥ وتلاحظ
المحكمة أن ما جاء بالمادة ٥٤ من اللائحة مقيد
بمراعاة مصلحة المستحقين أو ورثتهم .

وحيث انه بما تقدم يكون الدفع الأول في
غير محله ويتمين رفضه وتكون الدعوى الحالية
جائزة النظر إذ أن المجلس عند ما تعرض في
أسبابه لما يضار به المدعى لم يكن مختصا إذ ذاك
لأنه كان إذ ذاك بالغا كما نص منطوق القرار على
اعتباره بالغا في أكتوبر سنة ١٩٣٥ قبل تاريخ
القرار ببضعة أشهر

وحيث انه بالنسبة للدفع الثاني فتري المحكمة
أن تشير بادیء ذی بده الى ما حكمت به محكمة
الدستئناف في ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ المنشور في
مجلة المحاماة ص ١٠٣٧ عدد ٥٢٧ وحكمها
الصادر في أول فبراير سنة ١٩٣١ بحاماة سنة ١٣
عدد ٢٨ ص ٧٨ و ٧٩ (مرجع القضاء مدني ص
١٤٣١ و ١٤٣٢) ويقضى الحكم الأول بأنه
لا يبدأ سريان الخمس السنوات التي حددتها المادة
٣٤ من قانون المجالس الحسبية لسقوط حق

القاصر والمحجور عليه في رفع الدعوى على الوصى أو القيم بطلب الحساب إلا من وتمت بلوغ القاصر سن الرشد أو رفع الحجر عن المحجور عليه لا من تاريخ انتهاء وصاية الوصى أو قوامة القيم وإذا أذن المجلس الحسبي للمحجور عليه بإدارة أمواله فيما عدا التصرفات النافذة للملكية أو المنقصة له اعتبر في حكم المرفوع عنه الحجر ويبدأ احتساب مدة الخمس السنوات المقررة بالمادة ٣٤ من يوم اذنه بالإدارة ومفاد الحكم الثاني بأن المادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية الصادر — بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٥ تقضى بسقوط كل دعوى للقاصر على وصيه تكون متعلقة بأموال الوصاية بمضى خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية والمقصود بانتهاء الوصاية بلوغ الرشد ولا يمكن أن ينصرف إلى معنى انتهاء وصاية الوصى السابق على القاصر في حين أنه لا يزال قاصراً ولم يبلغ سن الرشد بعد وليس بقادر قانوناً على مقاضاة وصيه السابق بسبب قصره وإذ من المقرر قانوناً أن المدة المسقط لا تبدى إلا من التاريخ الذي يستطيع فيه الشخص العمل القانوني

د وحيث أنه لا نزاع في أن القاصر بلغ رشيداً بتاريخ ١٧-١٠-١٩٣٥ كما سلت إليه أمواله بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ولم يمر على تاريخ رفع الدعوى خمس سنوات

د وحيث أنه فضلاً عن ذلك فلم يكن هناك تقصير من الوصية فقد كان أحد المدعى عليهم الحاج محمد علي عطيه أحد القوام الثلاثة وصياً على القاصر حسين حتى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وقد كانت مادة المحاسبة عن مدة القوامة معروضة على المجلس كما يؤخذ من الاطلاع على صيغة

قرار المجلس بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ المشار إليه آنفاً وكان القوام الثلاثة مائتين أمام المجلس فلا يفهم كيف قصرت الوصية في مطالبة القوام بالحساب وهي التي كانت بجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ تتمسك بمحاسبة القوام الثلاثة عن مدة القوامة حسب تقارير الخبراء المقدمة بالملف ليظهر للقاصر من المحاسبة ما بذمة القوام له عن مدة قرامتهم على المحجور عليه مورث القاصر

د وحيث أنه فضلاً عن ذلك فقد أشير بصراحة في مشاركة التحكيم المؤرخة سبتمبر سنة ١٩٢٧ والموقع عليها من المدعى عليه الأول ومورث باقي المدعى عليهم بتصفية حسابات التركة حتى سنة ١٩٢٦ بما في ذلك نصيب القاصر واستمر المحكمون المندوبون من الورثة جميعاً بما فيهم المدعى عليهم سالف الذكر في أداء المأمورية التي وكلت إليهم حتى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ تاريخ الخطاب الذي أرسله المدعى عليه الأول والوصية على القاصر إلى المحكمين وشهد عليه مورث باقي المدعى عليهم بما شهد عليه باقي ورثة مورث المدعى البالغين ومعنى ذلك أن المدعى عليه الأول ومورث باقي المدعى عليهم اعترفوا في خطاب سنة ١٩٢٧ بحق المدعى كما أن استمرار الخبراء المعتمدين وكلاء عن القوام وباقي الورثة في تصفية الحساب بين جميع الورثة بخلاف القصر يعتبر أيضاً استمراراً من القوام في اعترافهم بحق القصر كما أن الخطاب المشار إليه آنفاً للمحكمين قد شهد عليه القوام وهو لا ينفي حق القاصر حسين بل بالعكس يدعوه والغرض منه هو المحافظة على حق هذا القاصر ومبالغة في المحافظة على هذا الحق أشير في الخطاب إلى أن نتيجته غير ملزمة للقاصر ولا يتحمل بأي مبلغ قل أو كثر من أتعاب المحكمين فلا يفهم إذاً كيف يكون هذا الخطاب مضيقاً لحي القاصر

ومسقطه كما أنه أشير في عريضة افتتاح الدعوى
نمرة ١٦ رول اليوم المرفوعة من المدعى عليهم
إلى أن التصفية شملت تصفية حساب القاصر حسين
وذلك اعترافاً ضمنى بأن حق القاصر لم يسقط

وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع الثاني أيضاً
في غير محله ويتعين رفضه وتكون الدعوى مقبولة
ولم تسقط بمضى خمس سنوات .

وحيث أنه بالنسبة للتضامن فإن من المبادئ
المقررة أن التضامن لا يكون إلا بنص أو اتفاق
خاص وإذا قيل بأن القوام يعتبرون وكلاء فقد
ورد بالقانون المدني الفرنسي مادة صريحة وهي
١٩٩٥ مدني تنص على أن الوكلاء إذا كانوا
متعديين فلا تضامن بينهم (راجع بلا نيول جزء
٢ ص ٢٧١٦)

(قضية حسين أفندي على عطية وحضر عنه الاستاذ
جورجي ميخائيل ضد الحاج محمد على عطية وآخرين وحضر
عنه الاستاذ يوسف فهمي رقم ١٦٨ سنة ١٩٣٦ ك رئاسة
عضوية حضرات القضاة أحمد حمدي وأحمد عوض وثابت
سيدهم)

١٩٤

محكمة المنيا الابتدائية الأهلية

٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ - الدعوى - ملحق . غير مؤثرة في قيمتها -
أحواله

٣٢ - طلب . ما يستجد من أجرة . غير ملحق
بالدعوى - وغير مجهول القيمة

٤ - عرض الدين - بالمادة ٣٤٧ مرافعات .
شروطه

٥ - تدخل في الخصومة . من الممثل فيها . غير جاز

٦ - إيجار من الباطل - صحته . عدم إخطار المالك
الأصلي . غير مؤثر

٧ - عقد إيجار . الباطل . انتهاء بانتهاء
العقد الأصلي

المبادئ القانونية

١ - أن الملحقات التي لا أثر لها في قيمة
الدعوى إنما تنحصر فيما يضاف إلى الطلب
الأصلي كفرع عنه أو كذيل له . وهي التي
لا تقوم لها قائمة بذاتها بل تستند وتضاف إلى
غيرها وقد أوضح الشارع المصري في المادة
١/٣٠ مرافعات ماهية هذه الملحقات إذ ذكر
منها الفوائد والمصاريف وهذه جميعها لا يمكن
تصويرها استقلالاً بل لابد من إرجاعها إلى
أصلها التي أضيفت إليه أو تفرعت عنه .

٢ - لا يصح القول بأن طلب ما يستجد
من أجرة العين المؤجرة ابتداء من رفع الدعوى
من قبيل الملحقات وذلك لأن طالب هذه
الأجرة يقوم بذاته وهو في طبيعته وماهية
الطلب الأصلي في هذه الدعوى . لهذا لا يعد
ملحقاً بل يجب اعتبار أن الدعوى تضمنت
طلبات متعددة يجب أن تقدر باعتبار مجموع
الطلبات .

٣ - أن عبارة « ما يستجد » لا تجعل
الدعوى مجهولة القيمة في كل حال وذلك لأنه
يفهم من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠
مرافعات وعلى الأخص من عبارة « إذا كانت
الدعوى مما لا تقبل تقدير قيمة » الواردة في
هذه المادة أن العبرة ليست بجهالة قيمة الطلب
بل المدار الصحيح على أمر واحد وهو هل
يستحيل تقدير قيمته أم لا وفي صورة طلب
ما يستجد من الأجرة يفترض أن رافع

الدعوى وضع حداً لحساب الأجرة عند قفل باب المرافعة لأن هذا التاريخ يعد خاتمة لجميع طلباته فلا يسوغ تقدير قيمة الدعوى بأكثر من الأجرة التي استحق دفعها يومئذ .

٤ — إذا أودع المدين « مبلغاً » من الدين بخزينة المحكمة واقترب هذا العرض بشرط عدم تسليم المبلغ إلا لمن يظهر أنه صاحب الحق من الخصوم العديدين في الدعوى فلا يجوز تطبيق المادة ٣٤٧ مرافعات واستنزال هذا المبلغ من قيمة الدعوى عند رفع الاستئناف لأن عرض الدين على دائته المنصوص عليه في هذه المادة يجب أن يقترب بالظروف التي يستخلص منها أن المدين إنما قصد هذا العرض حقاً وبمعناه القانوني أي أنه كان يعتقد أن خصمه محق في قبض المبلغ الذي عرضه ولا ينازعه في أنه صاحب الحق في الوفاء وبالعكس هذا إذا كان النزاع من الذي أودع المبلغ دائراً حول مسألة استحقاق خصمه في قبض هذا المبلغ أصلاً .

٥ — شرع التدخل في الخصومة لمن كان أجنبياً عن الدعوى ، ولا محل له إذا كان من يريد التدخل خصماً ماثلاً فيها لهذا لا يجوز للمستأنف عليه الذي أعلنه المستأنف خصماً في الاستئناف أن يطلب دخوله خصماً ثالثاً في الدعوى للانضمام إلى المستأنف طبقاً للمادة ٣٩٤ مرافعات وذلك لأنه إذا كان لديه طلبات لم تحكم بها محكمة أول درجة فكان يتعين عليه أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون للطعن في الأحكام وإذا أراد الاقتصار على الانضمام

إلى المستأنف في طلباته فكفاه أن يقره على ذلك في دفاعه بلا حاجة إلى التدخل

٦ — قد أباح القانون في المادة ٣٣٦ مدني لكل مستأجر أن يؤثر لغيره من الباطن ما استأجره بلا قيد إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك ولم يرد نص يوجب الاخطار من المؤجر الثاني بأنه استأجر من غيره لهذا فإن عدم الإشارة في عقد الإيجار الثاني إلى أن العين مؤجرة من المالك الحقيقي لا يؤثر على واقع الأمر أو على التكييف القانوني الصحيح هو أن العلاقة القانونية علاقة إيجارة من الباطن

٧ — متى انقضى عقد الإيجار الأصلي ينقضى حتماً عقد الإيجار من الباطن لأن المستأجر الأول إنما استمد حقه من عقد الإيجار الأول ثم ملك هذا الحق إلى المستأجر من الباطن وليس للمستأجر الأول إذن أن يملك المستأجر الثاني أكثر مما ملك إلا إذا أجاز المؤجر الأصلي ذلك .

المحكم

١ — عن الدفع بعدم جواز الاستئناف .
د من حيث أن المستأنف عليها الأولى دفعت بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب واستندت في ذلك إلى أن قيمة الدعوى قدرت بمبلغ ١٨٠ قرشاً وأنه لا عبرة بطلب ما يستجد من الأجرة لأنه في حكم الملحقات التي لا تدخل في تقدير قيمة الدعوى .

د من حيث أن الملحقات التي لا أثر لها في قيمة

الدعوى انما تنحصر فيما يضاف الى الطلب الاصلى كنفزع عنه أو كذيل له وهى التى لا تقوم لها أصلاً قائمة بذاتها بل تستند وتضاف إلى غيرها وقد أوضح الشارع المصرى فى المادة ٣٠ / ١ مرافعات ماهية هذه الملحقات إذ ذكر منها الفوائد والمصاريف و... هذه جميعها لا يمكن تصويرها استقلالاً بل لابد من إرجاعها الى أصلها التى أضيفت اليه وتفرعت عنه لهذا يقال أن الفوائد والمصاريف عن مبلغ كذا من الطلبات الاصلية وبعبارة أخرى لا يصح القول بأن طلب ما يستجد من أجره العين المؤجرة ابتداء من رفع الدعوى من قبيل الملحقات وذلك لأن طلب هذه الأجرة يقوم بذاته بل هو من طبيعة وماهية الطلب الاصلى فى هذه الدعوى من جميع الوجوه لهذا لا يعد طلباً ملحوقاً بل يجب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من قانون المرافعات عليه واعتبار أن الدعوى قد تضمنت طلبات متعددة ويجب أن تقدر باعتبار مجموع الطلبات .

وحيث أن المحكمة لا تذهب الى القول بأن عبارة ما يستجد تجعل الدعوى دائماً مجهولة القيمة ولذا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها فى كل حالة (انظر كتاب أى هيف بك فى المرافعات ص ٢٩٤ الذى يرى هذا رأى) لأن الشارع المصرى أماط اللثام بصريح العبارة عن تعريف الدعوى المجهولة القيمة إذ ورد فى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ مرافعات ما يأتى « إذا كانت الدعوى مما لا تقبل تقدير قيمة، ومعنى هذا أن العبرة ليست بمجهولة القيمة الطالب بل المدار الصحيح على أمر واحد وهو هل يستحيل تقدير قيمته أم لا ولا يخفى أن طلب ما يستجد مما يستطاع تقديره بالضبط اذا تحددت مراحله وأطواره .

وحيث أنه ورد النص فى المادة ٣٤٩ من

قانون المرافعات على أن تكون تقدير قيمة الدعوى لجواز الاستئناف على مقتضى آخر طلب قدم من الخصام للمحكمة عند شروعها فى المداولة فى الحكم لهذا وجب احتساب تقدير قيمة ما يستجد من الأجرة طبقاً لنص هذه المادة وبعبارة أخرى يجب أن يفترض أن رافع الدعوى وضع حداً لحساب الأجرة المستجدة عند قفل باب المرافعة وشروع المحكمة فى المداولة فى الحكم وبما أن هذا التاريخ يعد خاتمة لجميع طلباته فلا يسوغ تقدير الدعوى بأكثر من الأجرة التى استحق دفعها يومئذ (يراجع هذا المبدأ فى حكم محكمة مصر الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ .

محاماة السنة السابعة ص ٥٩٥ وحكمها الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ . السنة الحادية عشر ص ١٦٣ والحكم الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ محاماة السنة الثالثة عشر ص ٨٨٦) وحيث أن المستأنف عليها الأولى استمسكت بأن المستأنف أودع بالخزينة عند نظر الدعوى مبلغ ٨٥٠ ملياً و ١٠ جنيهات وأن لهذا يصبح هذا المبلغ لانزاع فيه ويكون الباقي مبلغ ١٥٠ ملياً و ٧ جنيهات وهو دون النصاب الجائز استئنافه لهذا لا يجوز الاستئناف .

وحيث أن نص المادة ٣٤٧ مرافعات يقضى بأن « تحذف فى تقدير الدعوى المبالغ التى عرضها المدين على دائئه ،

وحيث أن هذا العرض يجب أن يقترن بالظروف التى يستخلص منها أن المدين انما قصد هذا العرض حقاً وبمعناه القانونى أى أنه كان يغشاه الاقتناع بأن خصمه محق فى قبض المبلغ الذى عرضه وأنه لا ينازعه فى أنه صاحب الحق فى الوفاء دون سواء أما إذا كان العرض مجرداً من هذا كله فلا محل للاستناد إلى حكم هذه المادة

واستتزال المبلغ المعروض من قيمة الدعوى وعلى الأخص إذا ذكر المدين عند إجراء العرض أنه لا يسلم المبلغ إلا لمن يظهر أنه صاحب الحق من الخصوم في الدعوى وكان العارض ينازع رافع الدعوى في جميع أدوارها ويقول أنه ليس الدائن الحقيقي لهذا الدين ولا يحل له قبضه . هذا وقد جاء في نص المادة ٦٨٥ مرافعات في باب عرض الدين على الدائن النص الآتي : « إذا أراد المدين أداء الدين المقربه ، ومعنى هذا أن لإقرار المدين بحق الدائن شرط لازم .

» وحيث أنه يؤخذ من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٠ . وهو التاريخ الذي وقع فيه هذا العرض أن المستأنف أودع المبلغ على ذمة صاحب الحق من الخصوم فضلا عن جوهر نزاعه كان يدور حول محور واحد وهو أن المستأنف عليها الأولى ليست صاحبة الحق في المطالبة بالآجرة بتاتا ولا أى جزء منها ومتى ثبت هذا فلا يقام وزن لما تطلبه المستأنف عليها الأولى من استتزال المبلغ المعروض من قيمة الدعوى لأن المستأنف ظل منازعا لها في أحقيتها لهذا المبلغ وغيره .

» وحيث أنه تطبقا لما تقدم يكون الاستئناف جائزا لأن المستأنف عليها الأولى رفعت الدعوى بأجرة العين المؤجرة لمدة سنة تبتدىء من أول مارس سنة ١٩٣٩ . وتنتهى في غاية شهر فبراير سنة ١٩٤٠ باعتبار الآجرة الشرية ١٥٠ قرشا فيكون المجموع ١٨ جنيتها يضاف الى ذلك ما استجد من الآجرة ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٠ لغاية تاريخ الطق بالحكم الواقع في ١٦ ابريل سنة ١٩٤٠ . أى قيمة آجرة شهر ونصف أى ٢٢٥ قرشا فيكون المجموع أكثر من عشرين جنيتها وهو ما يزيد عن النصاب النهائي

للمحكمة الجزئية ولهذا يتعين الحكم برفض الدفع وجواز الاستئناف

٢ — عن طلب التدخل في الاستئناف خصما ثالثا .

» من حيث ان المستأنف عليها الثانية طلبت ادخالها خصما ثالثا في الاستئناف لتتضم الى المستأنف في طلباته لاتحاد المصلحة بينهما وقد سبق ادخالها أمام محكمة أول درجة وصدر الحكم ضدها لصالح المستأنف عليها الأولى ولم ترفع استئنافا عنه .

» وحيث أنه لا محل للبحث في جواز دخول الخصم الثالث أمام محكمة الاستئناف اذا طلب أن ينضم في طلباته الى أحد الخصوم إذ لا خلاف في هذا المبدأ السليم انما مثار الخلاف مسألة أخرى وهي هل يجوز لمن كان مائلا أمام محكمة أول درجة وصدر الحكم ضده ثم أعلنه المستأنف خصما مستأنف ضده أمام المحكمة الاستئنافية أن ينقلب الى خصم ثالث لكي ينضم الى المستأنف في طلباته .

» وحيث ان النص الوارد في المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات جاء كما يأتي ، يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى الخ

» وحيث أنه يخلص من هذا النص أنه لا يسمح بالدخول إلا لمن كان من غير المتداعين أى من غير الخصوم وبوجه هذا ظاهر لأنه اذا كان للخصم طلبات ضد خصمه رافع الدعوى فما عليه إلا أن يرفع دعوى فرعية عملا بالمادة ٢٩٥ مرافعات ولا يقبل منه هذا التدخل اذا كانت مصلحته متحدة مع مصلحة رافع الدعوى

فيكفيه أن يقر المدعى على دعواه ويؤيدها في دفاعه وبغية هذا عن طلب التدخل لتأييد الخصم في طلباته .

« وحيث أنه فضلا عن هذا فقد شرع التدخل في الخصومة لمن كان أجنبيا عن الدعوى أو من أفصى عنها عمدا فعلم بها وقدر أن يعود عليه ضرر من الحكم فيها بتعذر تداركه في المستقبل لهذا أراد الشارع رفع كل حيف من هذا القبيل وأجاز هذا التدخل ومن هذا يتبين أن لا محل له للخصم المائل في الدعوى لانعدام حكمة التدخل في هذه الصورة .

« وحيث أن الحال كذلك في الاستئناف فلا يجوز قبول المستأنف عليه خصما ثالثا لأنه إذا كان لديه طلبات لم تحكم بها محكمة أول درجة فكان يتعين عليه أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون للطعن في الأحكام وإذا أراد الانقصار على تأييد المستأنف في طلباته فكفاه أن يقره على ذلك ويؤيده في دفاعه بلا حاجة إلى التدخل لهذا الغرض . هذا وقد جرى الاجماع في الفقه والقضاء في فرنسا على هذا المبدأ ويقول جارسونيه وسيزار برى في كتاب المرافعات جزء ٦ ص ٣٥٨ بند ١٨٤

“ On appelle si l'on est partie, on intervient si l'on est tiers .

أى لا يستأنف الا من كان خصما ولا يتدخل في الخصومة إلا من كان أجنبيا عنها (انظر بهذا المعنى حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٠ المنشور في مجلة سيرى سنة ٩٠٢ جزء أول ص ٢٣٣)

« وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض طلب التدخل المقدم من المستأنف عليها الثانية

٣ - عن الموضوع :

« من حيث أن محصل الوقائع تنحصر في أن

المستأنف عليها الأولى أجرت إلى المرحوم على جاد منزلا ملوكا لها لمدة تبتدى من أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ وتنتهى في آخر مارس سنة ١٩٣٩ . وقد أجر المرحوم على جاد هذا المنزل إلى بنك التسليف الزراعى « المستأنف » لمدة سنة واحدة ابتداء من أول مارس سنة ١٩٣٨ لغاية ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٩ ودفع بنك التسليف أجرة تلك السنة مقدما في تاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ . ثم توفي على جاد المذكور في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٨ . فرفعت المستأنف عليها الأولى هذه الدعوى تطالب بالأجرة ابتداء من أول مارس سنة ١٩٣٩ - لغاية آخر فبراير سنة ١٩٤٠ . وما يستجد من الأجرة كما طلبت الحكم لها بأحققتها في صرف مبلغ ٨٥٠ مليا و ١٠ جنهيات الذى أودعه البنك بخزينة المحكمة دين المستأنف عليها الثانية التى أوقعت حجزا لدى البنك لدين لها على المرحوم على جاد

« وحيث أن المستأنف عليها الأولى تستند في دعواها إلى أنها هى المالكه للمنزل وهى صاحبة الحق فى الاستيلاء على أجرته ولم ينازعها أحد فى ملكية هذا المنزل بل بعكس ذلك قد أقر ورثة المرحوم على جاد الذى أجر إلى البنك بمقتضى اقرار تاريخه ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ أنها المالكه للمنزل ولها حق الاستيلاء على أجرته بعد نهاية فبراير سنة ١٩٣٩ .

« وحيث أن بنك التسليف ينازع المستأنف عليها الأولى ويقول أن ليس لها حق فى طلب الإيجار فى المدة من أول مارس سنة ١٩٣٩ - لغاية فبراير سنة ١٩٤٠ . لانعدام الرابطة القانونية بينه وبينها لأن عقد الإيجار صادر الى البنك من المرحوم على جاد ولم ينص فى العقد على أنه استأجر المنزل من المستأنف عليها الأولى

ذلك (مادة ٣٣٦ مدني) ولم يرد نص يوجب الأخطار من المؤجر الثاني بأنه استأجر من غيره أو يحتم علم المستأجر من الباطن بذلك كشرط لازم لوقوع عقد الايجار من الباطن صحيحا .

وحيث انه متى ثبت ذلك يجب أن تجري أحكام الاجارة من الباطن على المستأنف وأهمها انه متى انقضى عقد الايجار الاصلى ينقضى حتما عقد الايجار من الباطن ووجه هذا ظاهر لأن المستأجر الأول إنما استمد حقه من عقد الايجار الأول ثم ملك هذا الحق الى المستأجر من الباطن وبانقضاء العقد الأول ينقضى حق المستأجر الأول في التأجير من الباطن وبالتالي ينقضى عقد المستأجر من الباطن وذلك لأنه ليس للمستأجر الأول أن يملك المستأجر الثاني أكثر مما ملك وقد أجمع الفقهاء على هذا المبدأ (لوران جزء ٢٥ بند ٣٨٦ و جلوار في عقد الايجار بند ٣٤٥ والسهموري في باب الايجار ص ٥٢٠) واستقر قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على هذا الرأي في حكمها الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ والمنشور في المجموعة المختلطة س ٥ ص ٢ والحكم المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٧ والمنشور في المجموعة سنة ٩٢٠ ص ٢٣ والحكم الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ . الوارد في المجموعة المختلطة سنة ١٩٢٥ ص ٤٥ والحكم الصادر في ١١ ابريل سنة ١٩٢٣ بمجموعة مختلطة سنة ١٩٣٧ ص ٣٥٤ وقالت محكمة الاستئناف في أسباب أحد هذه الأحكام أنه بعد انقضاء عقد الايجار الاصلى يصبح المستأجر من الباطن حائزا للعين المؤجرة بدون حق

وحيث انه يستثنى من ذلك حالة ما اذا أجاز المؤجر الاصلى تجاوزا لاجارة من الباطن للمدة المحددة في عقد الايجار الأول على أن

والعقد وقع صحيحاً ممن يملك قانوناً وأنه تجدد تجديدًا ضمنيًا طبقاً لنصوص عقد الايجار لأن ورثته لم يعترضوا على استمرار البنك في الانتفاع بالمنزل المؤجر ولهذا طلب البنك اجراء المقاصة في دين المورث وهو الاجرة ودينه على المورث ومقداره ٧١١ قرشا ونصف

وحيث ان محكمة أول درجة قضت بطلبات المستأنف عليها الأولى ورفع المستأنف هذا الاستئناف للأسباب التي سردها في عريضته وحيث انه لا بد من البحث أولا في التكييف القانوني لمركز المرحوم على جاد والعلاقة القانونية التي تقوم بين البنك ومالكة العين المؤجرة وهي المستأنف عاينها الأولى مع التسليم بأن ملكيتها ليست محل نزاع في الدعوى .

وحيث انه لا جدل في أن على جاد استأجر من المستأنف عليها الأولى منزلا ثم أجره الى بنك التسليف فركزه القانوني الصحيح اذن يكون مركز المؤجر من الباطن ولا يمكن تصوير أي اعتبار قانوني آخر لأنه ليس بمالك لهذا المنزل قطعا وليس وكيلًا عن المالكة ولا يعد عمله عمل الفضولي مع صدور عقد الايجار اليه

وحيث ان عدم الاشارة في عقد الايجار الصادر الى البنك الى ان العين المؤجرة ليست مملوكة للمؤجر له أو أنها مستأجرة من شخص آخر لا أثر له على واقع الأمر أو على التكييف القانوني الصحيح لهذا لا يكون احتجاج البنك بجهالة باستئجار مؤجره من الغير مجديا ولا هادما للحقيقة القانونية الفعلية وهي أن البنك إنما هو مستأجر من الباطن هذا . وقد أباح القانون لسكل مستأجر أن يؤجر لغيره من الباطن ما استأجره بلا قيد إلا إذا وجد شرط يخالف

المبادئ القانونية

١ - ان الشارع المصرى لم يرسم سبيلا لاجراء الاعلان فى حالة غيبة المعان اليه عن محله وحالة عدم وجود أحد من أقاربه الذين يقيمون معه أو خادمه أكثر من تسليم صورة الاعلان إلى حاكم البلدة أو إلى شيخ الجهة الكائن بها محله وتوقيعهما بالاستلام لهذا يقع الاعلان صحيحا حتى ولو لم يسلم الحاكم أو الشيخ هذه الصورة إلى المعلن اليه

٢ - اذا أثبت المحضر فى محضر الاعلان أنه وجد محل المعلن اليه مغلقا وأنه غائب عن محله فلا يجوز اثبات ما يخالف هذه الوقائع بالبينة أو القرائن بل يجب اتخاذ سبيل الطعن بالتزوير لأن هذه الورقة رسمية قد حررها المحضر وهو موظف عمومى مختص بتحريرها وقد أعدت ورقة الاعلان لاثبات حضور أو غياب المعان اليه وتسلم الصورة اليه أو لغيره ممن نص عليهم القانون ووافقة غياب المعان اليه وغلق محله من الوقائع التى شاهدها المحضر شخصيا وقعت تحت بصره فلا سبيل إلى اثبات ما يخالفها بطرق الاثبات العادية .

المحكم

و من حيث ان المستأنف عليها الاخيرة دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد القانونى

« وحيث انه يؤخذ من الاطلاع على صورة الحكم المستأنف ومحضر الاعلان الوارد بها أنه فى تاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٥ انتقل المحضر

وقائع هذه الدعوى ناطقة بأن هذا لم يقع بل بعكس ذلك قد أخطرت المستأنف عليها البنك بعد انقضاء الاجارة الاولى أنها المالكه للعين المؤجرة وطالبت بالأجرة فرد عليها البنك بكتابه المؤرخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٩ - يطلب فيه تقديم المستندات الخاصة بملكية المنزل المؤجر له وحيث انه يتفرع على هذا أنه طالما أن حق البنك وهو المستأجر من الباطن قد انتهى بانقضاء العقد الأول أى فى نهاية فبراير سنة ١٩٣٩ فلا يسمع اذن قوله أن عقد اجارته قد تجدد عملا بنصوصه ابتداء من أول مارس سنة ١٩٣٩ لعدم اعتراض ورثة المؤجر وذلك لأن نفس على جاد المؤجر لو كان حيا يومئذ ما كان يملك مد الاجارة للبنك بعد هذا التاريخ لانقضاء حقه بانتهاء مدة العقد الأول وبالتالي لا يملك ورثته هذا الحق إذ أن الورثة خلفاء مورثهم ويستمدون الحقوق الشخصية الموروثة عنه منه وليس لهم أكثر من حقوقه لهذا لا يقام وزن لدفاع المستأنف الذى يقوم على هذا الوجه .

« قضية بنك التسليف الزراعى المصرى وحضر عنه الاستاذ حسين أبو زيد ضد الست هانم عثمان حموده بصفتها الشخصية وبصفتها وصية رقم ٢١٧ سنة ١٩٤٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خيم الابوتيجى بك رئيس المحكمة ورنى حنا ومحمد فوزى أما حضرة القاضى محمد عفت الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى مسودة الحكم »

١٦٥

محكمة المنيا الابتدائية الأهلية

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ - اعلان . غياب المعلن اليه عن محله . تسليم صورته لحاكم البلدة أو شيخها . صحته .

٢ - ورقة رسمية . اثبات ما يخالفها . بالقرائن أو البينة . غير جائز . انطقن بالتزوير . لازم

من تسليم الصورة إلى حاكم البلدة أو شيخ الجهة السكان بها محله ويوقع منه بالاستلام على الصورة ولم يفرض أكثر من هذه الاجراءات وغير خاف أن النصوص القانونية المتعلقة بالاجراءات والمواعيد هي من النصوص التي لا تقبل تأويلا ولا توسعا *stricto juris* والتي يجب تطبيقها بحرفها بدون مزيد عليها فاذا ورد النص على اجراء محدد معين فلا يسمع القول بأن الشارع أراد أيضا اضافة جزء آخر أغفل ذكره لأنه لو أراد هذا الاجراء لنص عليه

وحيث انه ما يرد على هذا المبدأ من الاعتراض الذي قالت به محكمة استئناف مصر في حكمها الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ . والمنشور في السنة ١٢ من مجلة المحاماة ص ٥٤ ومؤداه أنه ليس من العدل أن يضار خصم باجراءات اتخذت في غيبته . هذا الاعتراض مردود عليه بأنه من المجمع عليه أن المحكمة التي يراها الشارع في النص القانوني تعمل على حكمة القاضي والعدالة التي يرمى اليها فوق كل عدالة لهذا وجب تطبيق أحكام القانون بما تضمنته من حكمة أو عدالة حتى ولو بدا للقاضي حيف التشريع إذ لا يملك حق التعديل ولا النقص والزيادة في أحكامه وان فعل هذا يخرج من دائرة وظيفته .

وحيث انه ظاهر أن الشارع توخى بالنص الوارد في المادة ٧ مرافعات تحقيق مصلحة عامة وهي ألا يطول حبل الخصومة في الدعوى ولهذا قطع السبيل على ما قد يثار من نزاع حول وقوع فعل التسليم من الحاكم أو الشيخ أو عدم حدوثه وما قد يجره ذلك من اعلان شهود ثم قبيح وما يستغرقه هذا كله من زمن مديد الامر

إلى عزبة حسن باشا عبد الرازق التي بها محل المستأنف وأعلن الحكم لشيخ العزبة لغياب المعلن اليه وخلق محله . ووقع الشيخ بامضائه بما يفيد استلام الصورة .

وحيث ان المستأنف لم يعلن عريضة الاستئناف إلا في ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٠ فيكون اذن قد مضت مدة تقرب من الثلاثة شهور بين تاريخ اعلان الحكم ورفع الاستئناف وهذه المدة تتجاوز أكثر من الزمن الذي حدده القانون لاستئناف أحكام المحاكم الجزئية طبقا لنص المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات

وحيث ان الحاضر عن المستأنف رد على هذا الدفع بأمرين أولهما أن شيخ العزبة بعد أن استلم الاعلان لم يسلمه إلى المستأنف والثاني أن محله كان مفتوحا ولم يكن مغلقا وكان حاضرا به خلافا لما ورد في محضر الاعلان الذي حرره المحضر وطالب من المحكمة الاحالة إلى التحقيق لاثبات هاتين الواقعتين .

وحيث انه عن الأمر الأول . فقد جاء النص في المادة السابعة من قانون المرافعات كما يأتي : « إذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحد من أقاربه ساكننا معه فیسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة السكان فيها الخصم أو لشيخها . وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الاصل والصورة »

وحيث انه يخلص من هذا النص أن الشارع لم يرسم سبيلا لاجراء الاعلان في حالة غيبة المعلن اليه عن محله وحالة عدم وجود أحد من أقاربه الذين يقيمون معه أو خادمه أكثر

الذى ينجم عنه حتما ارجاء الدخول في موضوع الدعوى حتى تثبت هذه الواقعة الابتدائية والذى يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى والاضرار بمصلحة أرباب الحقوق من المتقاضين

د وحيث انه يضاف إلى هذا أن الشارع يفترض أن كل امرئ يحيط علما بأحكام القانون (مادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) وأن من هذه الأحكام أن الرجل إذا غاب عن محله الخالى من الأقارب والخدام يقع الاعلان فى غيبته صحيحا بمجرد تسليمه إلى حاكم البلدة أو شيخ الناحية التى بها محله فوجب عليه إذن مع افتراض علمه بهذا أن يحتاط للأمر وأن يبقى بمحله من يستلم الأوراق القضائية نيابة عنه أو أنه يتحرز فى أموره فيطرق باب الحاكم أو الشيخ بمجرد عودته من غيابه ويسأل هل من أوراق قضائية أعلنت اليه فى غيابه فيستلمها عنه وإذا أغفل هذا كله يكون مفرطا ومفرط أولى بالخسارة.

د وحيث انه من الناحية الأخرى لا جناح على الخصم الذى كلف المحضر بالاعلان وذلك لأنه اتبع كل الاجراءات التى نص عليها القانون ولم يقصر فى شيء منها اذ سلم الاعلان إلى المحضر وقام المحضر إلى محل المعلن اليه وسلم الصورة إلى شيخ الناحية لغياب المعلن اليه ووقع الشيخ على الأصل بالاسـتـلام وهذا كل ما رسمه القانون من الاجراءات المطلوبة فليس من العدالة أن يضار بسبب غياب خصمه عن محله وعدم تحرزه المشار اليه آنفا.

د وحيث انه لو قيل بغير هذا لكان معناه تكليف للخصم المعلن بما ليس فى وسعه اذ

لايستطيع تتبع شيخ البلد ومراقبته حتى يسلم الاعلان إلى خصمه للتحقق من صحة اجراءاته التى باشرها ضد خصمه وتعالى صحة الاعلان للخصم الغائب على تسليم الشيخ إياه فيه تعليق لمصلحة الخصم الذى باشر الاعلان على عودة خصمه إلى محله بعد الغياب وقد يعلم ذلك الخصم من بعد الاعلان فيمتنع عن العودة أو لا يعود إلا بعد أن يفوت الميعاد المحدد فى الورقة أو يسقط الحق القانونى موضوع الاعلان فضلا عما قد يتحمله الخصم المعلن من الضرر من جراء اهمال الشيخ فى التسليم أو بماطلته فى ذلك أو تواطؤه مع الخصم الآخر.

د وحيث ان هذه الحالة تطابق الصورة الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من قانون المرافعات وهى حالة اعلان الأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصرى فقد نص القانون على تسليم الصورة إلى وكيل النيابة العمومية ولم يقل أحد بأن النيابة ملزمة بالبحث عن المعلن اليه لتسليمه الاعلان أو ان الاعلان لا يصح إذا لم تسلم النيابة الاعلان اليه ولم يقل أحد أن هذا الاجراء بأنه عاسف لجهل المعلن اليه به كما تقول محكمة استئناف مصر فى حكمها المشار اليه آنفا

د وحيث ان قضاء محكمة الاستئناف المختلط أخذ بهذا المبدأ فى حكمها الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ والمنشور فى مجموعة التشريع والقضاء المختلط سنة ٩ ص ١٣٨ إذ قالت د أن حاكم البلد الذى سلمه المحضر صورة من الاعلان فى حالة عدم وجود المعلن اليه فى محله وخلوه من الأقارب والخدام لا يلزم بأي إجراء آخر أكثر من التوقيع

بامضائه على استلام الصورة ولا يلزم باجراء المباحث عن المعان اليه لتسليمه الاعلان ،

د وحيث ان أحكام المادة ٦٨ من القانون الفرنسى تطابق فى الجوهر نص المادة ٧ من قانون المرافعات المصرى وقد ذهب العلماء فى فرنسا إلى القول بأن الحاكم أو العمدة الذى يستلم الاعلان لا يلزم بتسليمه إلى المعان اليه الغائب بعد عودته (أنظر بهذا المعنى كتاب جلاسون وكولمبيه داج فى المرافعات جزء أول بند ٣٧٤ ص ٣٩٥ وانظر تعليق دالوز على المادة ٦٨ من قانون المرافعات بند ٣٧٧ وأيضا جلاسون وتسليه جزء أول بند ٤٢٩ ص ٣١٤)

د وحيث انه مما تقدم يعتبر إعلان الحكم المستأنف صحيحا بالرغم من عدم قيام شيخ العزة بتسليمه الى المستأنف ولهذا يتعين رفض طلب الاحالة الى التحقيق لأثبت عدم تسليم الاعلان .

د وحيث انه عن الأمر الثانى . وهو طلب الاحالة الى التحقيق لأثبت أن ما أثبتته المحضر من عدم وجود المعان اليه وغلق محله لا يطابق الواقع فالمحكمة ترفض هذا الطلب أيضا وذلك لأن المحضر الاعلان الذى حرره المحضر إنما هو من الأوراق الرسمية لتحريره من موظف مختص وهو المحضر الذى من أعمال وظيفته المكلف بها قانونا مادة ٧ مرافعات ، أن يتحقق من وجود شخص المعان اليه أو غيابه أو عدم وجود أحد أقاربه الذين يقيمون معه أو خادمه فى حالة غيبته حتى يتسلم الاعلان اليه أو الى غيره حسب نص القانون .

د وحيث انه لا جدل فى أن الطريق الوحيد الذى يجب أن يسلكه من يريد اثبات خلاف ما هو وارد فى الورقة الرسمية إنما هو طريق الطعن بالتزوير فى الورقة الرسمية ويجب التفريق بين أمرين . أولهما - حالة ما إذا كانت الوقائع المدونة فى الورقة الرسمية قد شاهدها الموظف بنفسه ووقعت تحت سمعه وبصره أو حواسه الأخرى . وأنه دونها على هذا الاعتبار . والثانية صورة ما إذا كانت تلك الوقائع إنما رواها عن غيره أو استخلصها أو استنتجها استنتاجا عقليا . فى الحالة الأولى لا يجوز الطعن إلا بالتزوير أما فى الثانية فيجوز إثبات خلاف ما دون بالبيئة وغيرها من الطرق القانونية الأخرى ولهذا ورد النص الآتى فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى (المحررات الرسمية أى التى تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك يكون حجة على أى شخص مالم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بمعرفة المأمور المحرر لها والنص الفرنسى لهذه المادة .

Jusqu'à inscription de faux des constatations faites par officier rédacteur

ومعناها الوقائع التى دونها الموظف لما يحققه بنفسه (أنظر بحث هذه المسألة فى مجله المحاماة سنة ١٨ ص ٥٣٧ لرئيس هذه الدائرة) ووجه هذا لأن الشارع أراد أن يحيط الأوراق الرسمية بكل عوامل الثقة ابتغاء اطمئنان الأهلى إليها لهذا منع الطعن فيها وتجريحها بطرق الاثبات العادية ونص على وجوب الطعن فيها بالتزوير مع فرض غرامة لمن يخسر دعوى التزوير . حتى لا يندفع كل خصم الى الطعن فى الأوراق

بصره ولا سبيل الى اثبات ما يخالفها الا الطعن بالتزوير لهذا لا محل لطلب الاحالة الى التحقيق (انظر بهذا المعنى جلاسون وتسييه جزء أول ص ٣٦٧ بند ١٥ وانظر انسكلوبيديا المحضرين الفرنسية تحت عنوان اعلان بند ٧٣ وانظر كتاب المحضرين أمام المحاكم المختلطة لأرفانلي جزء أول ص ٥٣)

وحيث انه لما تقدم رطالما أن المستأنف لم يطعن بالتزوير في هذه الورقة لا يسمع منه قول يخالفها وعلى هذا يكون الاعلان صحيحا قانونا وينبني عليه أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد ولهذا يتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

(قضية الشيخ عبد الجواد عبد النبي وحضر عنه الاستاذ حكيم قبحر ضد ورثة المرحوم ابو زيد السيد ابو زيد رقم ١٦٨ سنة ١٩٤٠ رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكي خير الابوتيجي بك رئيس المحكمة ومحمود عبد الهادي ومحمد فوزي)

الرسمية جزافا بل يفكر مليا قبل أن يزعم الثقة فيها . لهذا خص الشارع بالثقة ما يرويه الموظف مسندا الى ما وقع بمراى أو سمع منه أما الوقائع الأخرى التي ينقلها الموظف عن الغير أو التي يستخلصها استخلاصا منطقيا فلا تستأهل مثل هذه الثقة فالوقائع التي ينقلها عن الغير هي وقائع اخبارية قد تحتمل الصدق والكذب والوقائع الاستنتاجية قد يخطئ فيها القياس المنطقي وعلى الاخص فيما ليس له من علم . لهذا لا حرج في اثباتها بالبينة .

وحيث انه تطبيقا للقواعد المتقدمة يجب اعتبار الوقائع التي أثبتها المحضر من عدم وجود المعلن اليه في هذه الدعوى وغلق محله أنها في الوقائع التي شاهدها شخصا والتي وقعت تحت

القضاء التجاري

المحكمة الجنائية في دعوى الربا المتعلقة بالدين موضوع الافلاس ما يفيد أنها لم تجد ما يكفي لتكوين عناصر دعوى الافلاس وفي هذا مساس بموضوعها يجعل قرار المحكمة في قوة حكم تمهيدى قابل للاستئناف بقطع النظر عن الشكل الذي صدر به .

٢ — إن من أهم الأركان التي يجب توافرها في الدين الذي يطلب إشهار الافلاس بسبب الامتناع عن أدائه أن يكون ذلك الدين خالياً من النزاع الجدى ، فاذا تبين للمحكمة أن النزاع القسائم على الدين جدى كالطعن

١٦٦

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة التجارية

٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠

١ — دعوى إشهار الافلاس . قرار بإقافها حتى يفصل في جنحة ربا . استئنافه . جوازه

٢ — دعوى إشهار الافلاس . وجوب خلو الدين من النزاع . شموله فرائد روية . رفع الدعوى العمومية . مانع من قبولها .

المبادئ القانونية

١٠ — إن في قرار المحكمة القاضي بإيقاف السير في دعوى إشهار الافلاس حتى تفصل

على الدين بتكوينه كله أو بعضه من فوائد ربوية وانتهائه برفع النيابة الدعوى العمومية على الدائن فإنه يكون من المتعين رفض دعوى إشهار الافلاس لا الاكتفاء بإيقافها لأن هذه الدعوى تكون حينئذ غير مستكملة لشرائطها القانونية .

(استئناف سالمان عبد الرحيم طره وحضر عنه الاستاذ حسن عبد الجواد ضد شفيق افندى أمين الصبان وحضر عنه الاستاذ محمد رمي رقم ٨٠ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك ومحمود شاكر عبد اللطيف بك ومحمد صادق فهمى بك مستشارين)

١٦٧

محكمة مصر الكلية الاهلية

الدائرة التجارية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

جارك . حكم اللجان الجزئية - المعارضة فيه . وجوب إعلانها الى أمين الجرك المحلى . لالمدير عام الجرك أو وزير المالية . وإلا كانت غير مقبولة .

المبدأ القانوني

يجب إعلان المعارضة فى الحكم الصادر من اللجنة الجزئية إلى أمين الجرك المحلى ذاته الذى ضبط عماله الاشياء المهربة وحكمت لجنته بالغرامة والمصادرة لا إلى مدير عام الجرك أو وزير المالية وإلا كانت المعارضة غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة .

المحكم

د من حيث ان المعارضين قدما هذه المعارضة بصحيفتها المؤرخة ٩ مايو سنة ١٩٣٩ أعلن فيها

الدكتور احمد ماهر بصفته وزيرا للمالية ومحمد بك فهمى عبد المجيد بصفته مدير عام مصلحة الجمارك المصرية بالنيابة يطلبان فيها

أولا - قبول هذه المعارضة شكلا لرفعها فى الميعاد .

ثانياً - الحكم بعدم اختصاص لجنة الجمارك بالقاهرة وبطلان الاجراءات كلها والمحاكمة الصادر بها القرار رقم ١٧٤ سنة ١٩٣٩ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٩ ضد المعارضين لأنهما خارجان عن سلطة هذه اللجنة .

ثالثاً - الحكم بعدم اختصاص لجنة الجمارك بالقاهرة طبقاً لنص المادة ٥٦٤ من قانون الجمارك واحتياطياً سقوط الحق فى الدعوى بمضى المدة رابعاً - الحكم بالغاء القرار المذكور وعدل جواز إعادة نظر الموضوع أمام لجنة الجمارك السابقة الفصل فيه بالصلح مع أحد المتهمين وهو جوزيف ليزرون عن نفس المخالفة .

خامساً - إلغاء القرار لعدم توفر الادلة لدى المعارضين مع إلزام مصلحة الجمارك فى جميع الحالات بالمصاريف والأتعاب وحفظ الحق فى مطالبتهما بالتعويضات وكافة الحقوق الأخرى .

.

د وحيث ان هذا القرار لم يعان للطالبين الى الآن وبالرغم من بطلان الاجراءات التى اتخذتها لجنة الجمارك بالقاهرة ضد الطالبين لمخالفتهم للقانون فان الطالبين يرفعان معارضة عن هذا القرار لمخالفته للقانون الصادر من سلطة لا تملك حق اصداره بالنسبة للطالبين لأنهما من رعايا

حكومة السودان وقيمان خارج دائرة الحدود المصرية . وبما أن قانون الجمارك نص في المادة ٦٠٣ على وجوب الطعن في قرار لجنة الجمر في ظرف ١٥ يوما من تاريخ تسليم القرار للجهة التابع لها المعارض وذلك أمام المحكمة السككية التجارية ذات الاختصاص وهي في هذه الحالة محكمة مصر السككية الأهلية . ثم ذكر المعارض أن أسباب المعارضة بما لا يخرج عما سبق وزاد أن الجريمة التي عوقبها من أجلها سقطت وأنه لا دليل ضدها .

وحيث أن الحاضر عن المعارض ضدهما دفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها على غير ذى صفة طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون الجمارك التى تنص على وجوب إعلان مدير الجمر وهو هنا مدير جمر القاهرة الذى حكمت لجنته على المعارضين .

وحيث أن المعارضين ردا على هذا الدفع أولا - بما جاء في صحيفة المعارضة من أنهم لم يعلنوا حتى رفع المعارضة بحكم لجنة القاهرة وثانيا - بأنهما أعلنوا المعارض ضدهما الأول بصفته الرئيس الأعلى للجمارك والثانى بصفته مدير الجمارك بالنيابة أى أنهما أعلنوا الجهتين اللتين يتبعهما جمر القاهرة وبمعنى آخر أعلنوا السلطة المختصة بالاشراف على جمر القاهرة فهما يعتبران هذا الاعلان موجها لمدير هذا الجمر في شخص رئيسيه وهو جزء منهما بل انهما أعلنهما في قلم قضايا وزارة المالية الذى يتبعه كل من جمر القاهرة ومدير الجمارك ووزير المالية فيما يختص بالاوراق القضائية .

وحيث أنه عن ردهما الأول فالمادة ٣٣

جمارك تنص على أن إعلان لجنة الجمر يكون بإرسال صورة من قرار اللجنة الجمركية موقعا عليها من أمين الجمر أو نائبه إلى الحكومة المحلية إذا كان المتهم وطنيا وإلى السلطة القنصلية إذا كان المتهم أجنبيا على أن يكون الإرسال فى نفس يوم الحكم أو اليوم التالى . وهذا ما وقع فى هذه الدعوى باعتراف الطرفین إذ أرسلت صورة من قرار لجنة جمر القاهرة للحكومة المحاية — ومن يوم الإرسال يبدأ ميعاد الخمسة عشر يوما المحددة لبدء المعارضة .

وحيث أنه عن ردهما الثانى فأحد شطريه انهما أعلنوا قلم القضايا التابع له مدير جمر القاهرة فيما يختص بالتقاضى وهذا قول لا يغير من حقيقة أنهما أعلنوا وزير المالية ومدير الجمارك بالنيابة مخاطبين مع جورج عياد افندى الموظف بقلم القضايا أى أن هذا الموظف تسلم الاعلان نيابة عن وزير المالية ومدير الجمارك بالنيابة فلم يبق إلا شطر هذا الرد الاخير وهو أن وزير المالية ومدير الجمارك يمثلان أمين جمر القاهرة وهذا فى الواقع مدار البحث فى الدفع والرد عليه وحيث أن المادة ٣٣ من قانون الجمارك تنص فى فقرتها السادسة على أنه « إذا لم يرفع المتهم معارضته ولم يعلنها للجمر فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المنتمى إليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه » وفى فقرتها السابعة نصت على أنه « إذا رأى المتهم وجوب المعارضة فترفع إلى المحكمة التجارية ذات الاختصاص وإذا كان أجنبيا . . . »

وحيث أنه لمعرفة مرمى النص « المحكمة التجارية ذات الاختصاص » فى الفقرة السابعة

يجب أخذ هذه الفقرة مع ما تقدمها — فالفقرة السادسة تقول « وإذا لم يرفع المتهم معارضته ولم يعلنها للجمر ك... » وذكر لفظ « الجمر ك » أى وضع اللفظة « جمر ك » باداة التعريف (ال) معناه حتما الجمر ك السابق التحدث عنه فى المادة وهو الجمر ك المختص بمحاكمة المتهم أو الجمر ك الذى اصدرت لجنته الحكم فالمادة تنص على ان يكون الاعلان لهذا الجمر ك بالذات وهو هنا جمر ك القاهرة فاعلان المعارضة بمقتضى هذا النص يجب أن يكون لأمين جمر ك القاهرة

« وحيث ان هذا الوضوح كان يكفى للتدليل على وجوب الاعلان لأمين الجمر ك المختص أى الذى اصدر الحكم وهو جمر ك القاهرة وكان يغنى هذا عن الذهاب الى تأويل الفقرة السابعة التى تنص على بيان المحكمة الا انه مادام دفاع المعارضين يذهب اليها بتأويل يفيد انه اعلن المعارضة اعلانا صحيحا باعلانها وزير المالية ومدير الجمارك فان هذه الفقرة ترجع بيان الجهة المختصة الى ما تقدمها من فقرات فالمادة من أولها الى هذه الفقرة ولا نتكلم الا عن الجمر ك المختص بالمحاكمة والجمر ك الذى اصدرت لجنته الحكم فجبهة الاختصاص فى المعارضة راجعة حتما الى الجهة الواقع فى دائرتها الجمر ك الذى اصدر الحكم وهذه مسألة لانزاع فيها بين الطرفين ولا محل لاقحامها فى بحث هذا النزاع القائم بشأن صحة الاعلان لانه لا مجال للتقدم الى بحث اختصاص المحكمة مادام الاعلان وقع باطلا فالنزاع بين الطرفين هو على بطلان الاعلان لا على الاختصاص

« وحيث ان حكم القضاء الأعلى جاء فى هذا النزاع مثبتا لوجوب اعلان الجمر ك (مديره او امينه) الذى اصدر الحكم (حكم النقض رقم ١٤ سنة ٤ قضائية - ٤٤ سنة ٤٣ نيابة) وقد

جاء فى اسباب هذا الحكم .
« وحيث أن مقتضى ما تقدم أن مصلحة عموم الجمارك ومدير عموم الجمارك ليس ابهما خصما أصيلا بمقتضى اللائحة فى تلك المعارضات بل الخصم الأصيل فيها هو الجمر ك المحلى ذاته وامينه الذى يشخصه » وجاء فى موضع آخر من الاسباب : « فالمعارضة اذا بمقتضى هذا النص الصريح انما تعلن للجمر ك أى لذات الجمر ك المحلى الذى ضبط عماله الاشياء المهربة وحكمت لجنته بالغرامة والمصادرة للمدير عموم الجمارك بمقر مصلحة عموم الجمارك ومفهوم هذا النص وما سبقه ان الشارع اعتبر كل جمر ك وحدة قانونية قائمة بذاتها »

« وحيث ان هذه النصوص روى فيها ما تقتضيه اعمال الجمارك واعمال المهربين وحيث ان من سرعة وتضييق على المهربين وتوخى اصالح الخزانة العامة وانه لا محل للتضرر من شدتها او تضيقها على المهسين بالتهريب

« وحيث ان ما ذهب اليه المعارضان من ان جمر ك القاهرة هو تحت اشراف مصلحة الجمارك العامة وانه لذلك يصح اعلان امين جمر ك القاهرة فى شخص المدير العام غير مجد فى طريقة الاعلان التى رسمها القانون والتى لا غنى لهما عن اتباعها لان خزينة الجمارك المنتشرة فى القطر غير قائمة الا فى الاشراف الادارى تنظيميا للعمل فمستورها الداخلى لترتيب اعمالها لا محل للتمسك فيه لتغيير طريقة الاعلان المنصوص عليها بصريح الفقرة السادسة من المادة ٣٣ سالفه الذكر

« وحيث ان ما تمسك به المعارضان اخيرا من ان محامى الحكومة قد حضر نائبا عن الجميع بما فيهم امين جمر ك القاهرة تمسك باطل لانه حضر اولا عن المعارض ضد هما وليس من بينهما

امين جمر ك القاهرة وثانيا حضر طاعنا ببطلان الاعلان ودافعا بعدم قبول المعارضة لرفعها على غير ذى صفة

و حيث انه لما تقدم تكون المعارضة غير مقبولة ارفعها على غير ذى صفة .

ر قضية الخواجه جورج قوشجي وآخر وحضر عنهما الاستاذ رياض اجل ضد وزارة المالية ومدير عام مصلحة الجرك رقم ١٢٤٧ سنة ١٩٣٩ كل - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود عبد الرحمن ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

١٦٨

محكمة مصر الكلية الأهلية الدائرة التجارية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ — « فسخ » الشركات . خطأ التعبير بالفسخ .
انقضاء . لافسخ . أثر التعبيرين

٢ و ٣ — شركات . انقضاؤها . في حالة الخلاف بين الشركاء . عدم تقيده بمدة الشركة . طالب الانقضاء . تقديمه من تسبب في الخلاف . عدم قبوله

٤ — شركات . عدم النص على من يقوم بجردها . في حالة انفصال بعض الشركاء منها . حق المحكمة في اختيار من يقوم به

المبادئ القانونية

١ — التعبير بلفظة « فسخ » في المادة ٤٤٦ من القانون المدني التي تجيز للمحاكم فسخ الشركات للأسباب الواردة بها — تعبير خاطيء لأن للفسخ عادة أثرا رجعيا في حين أن الانقضاء لا يتناول إلا المستقبل والشركة التي أسست واستغلت أموالها اعتبرت قائمة في الماضي . ولذلك عبر الشراح عن الفسخ في هذا المقام « بالانقضاء » واتفقوا على أنه ليس له أثر رجعي .

٢ — يكون مقبولا طلب إنهاء الشركة أو انقضائها على أساس وجود الخلاف بين الشركاء متى وجد هذا الخلاف فعلا دون تقييد بمدة الشركة .

٣ — إنه وإن كان من المقرر أن الخلاف بين الشركاء سبب لطلب انقضاء الشركة إلا أنه من المقرر أيضاً أن الشريك الذي قام في شخصه سبب الانقضاء لا يستطيع طلب الانقضاء عملاً بقاعدة : « لا يجوز للإنسان أن يرتب حقاً على عمله المبني على سوء نية » .

٤ — إذا كان لا محل للقضاء بانقضاء الشركة فلا محل لتطبيق المادة ٤٤٩ من القانون المدني التي تنطبق في حالة التصفية ، فإذا كانت الشركة غير معتبرة في حالة تصفية وكان مرمى النزاع فيها يدور حول انفصال بعض الشركاء منها مع استبقائها ولم يعن الشركاء باختيار من يقوم بالجرد إذا لم يتفقوا على القيام به وديا فإنه يحق للمحكمة أن تختاره من بين الشركاء أو من غيرهم .

المحكم

من حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى بعريضة اعلناها للبدعي عليهما بتاريخ ٢٤ إبريل سنة ١٩٤٠ يطلبان الحكم بانتهاء الشركة المحرر عقدها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٥ والمسماة شركة سراير مودرن باريس الكائنة بشارع عبد العزيز رقم ٢٧ المدة لتصرف السراير على اختلاف انواعها والشهادات وخلافها وتعيين مصف تكون مأموريته يبيع جميع ما يوجد بالشركة وسداد ما عليها وتوزيع الصافي على جميع الشركاء

كل بنسبة نصيبه مع الزام المدعى عليهما بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم النفاذ المعجل بلا كفالة واستندنا الى انه حصل خلاف بين الشركاء جعل الاستمرار في اعمال الشركة مستحيلا وهذا الخلاف أدى الى رفع دعوى حراسة امام القضاء المستعجل الذى قضى باقامة حراس على الشركة ووجه المدعيان طلباتهما ضد المدعى عليهما أصليا واحتياطيا بصفتهم حارسين واستندنا الى الحكم الصادر فى القضية رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٤٠ مستعجل مصر وهى مرفوعة من المدعين ضد المدعى عليهما فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٠ يطليان أصليا تمكينهما باعتبارهما مديريين للشركة من استلام محل إدارة الشركة واحتياطيا اقامتهما حارسين قضائيين على الشركة لادارتها واستغلالها بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المنشود من الشركة وتوزيع صافي الغلة على اصحاب الشأن فيها الى ان يفصل فى دعوى التصفية

وحيث ان المدعى عليهما دفعا الدعوى - أولا - بعدم قبولها لرفعها قبل الاوان استنادا الى ان عقد الشركة امتد الى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٠ لاذ لم يحصل تنبيه من أحد الشركاء قبل انتهاء مدتها بثلاثة شهور يعلن فيه رغبته فى انائها وذلك وفقا لنص البند الخامس عشر من عقد الشركة وهذا الدفيع فى غير محله لان السبب فى رفع هذه الدعوى يرجعه المدعيان الى وجود خلاف بين الشركاء ينعدم معه الانسجام والوثام اللازمان للسير فى اعمالها باعتبارهم مكونين لشركة تضامن عمادها الثقة المتبادلة بين اشخاص الشركاء وقد نص القانون بالمادة ٤٦ مدنى على انه يجوز للبحاكم ان تفسخ الشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تعهد به أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان اشغال الشركة أو لآى

سبب قوى غير ذلك - والتعبير بلفظة فسخ فى هذا المقام تعبير خاطيء لان الفسخ عادة له أثر رجعى فى حين ان الانقضاء لا يتناول إلا المستقبل والشركة التى اسست واستغلت اموالها اعتبرت قائمة فى الماضى . ولذلك عبر الشراح عن الفسخ فى هذا المقام بالانقضاء وانفقوا على انه ليس له أثر رجعى (راجع شرح القانون التجارى المصرى للدكتور محمد صالح بك الطبعة الرابعة ص ٤١٨ - كتاب العقود الصغيره لمحمد كامل مرسى بك الطبعة الثانية ص ١٣٨) ولذلك يكون طلب انتهاء الشركة أو انقضائها على اساس وجود الخلاف مقبولا متى وجد الخلاف دون تقييد بمدة الشركة ولذلك يتعين رفض الدفيع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان وقبولها . دفع المدعى عليهما الدعوى - ثانيا - بان سلطة المصطفى يجب ان تقتصر على جرد المحل لا بيع ما فيه استنادا الى نص البند السابع من عقد الشركة وهو يقضى بانه اذا أراد أحد الشركاء الانفصال من الشركة فانه يكون له الحق فى جرد المحل واستلام رأس ماله بعد عمل حساب عن الارباح او الخسائر ومن يتعرض له من الشركاء فى ذلك يلزم بدفع مصاريف التقاضى

ولما كان هذا البند ينصرف الى حالة طلب أحد الشركاء الانفصال مع استبقاء الشركة فلا يمكن اعتباره منطبقا فيما لو حكم بانقضاء الشركة لوجود الخلاف بين الشركاء - ويتعين لذلك البحث فى طلب الانقضاء موضوعا لمعرفة ما اذا كان على اساس ام لا .

وحيث انه من المقرر ان الخلاف سبب لطلب الانقضاء ولكن من المقرر أيضا ان الشريك الذى قام فى شخصه سبب الانقضاء

للقضاء بالنقضاء الشركة فلاحمل لتطبيق المادة ٤٤٩ مدنى التى تنطبق فى حالة التصفية وليست الحالة موضوع هذه الدعوى بحالة تصفية وإنما هى حالة انفصال شريكين من الشركة مع استبقائها وما دام أن الشركاء لم يعنوا باختيار من يقوم بالجرد اذا لم يتفقوا على القيام به وديا فانه يحق للمحكمة أن تختاره من بين الشركاء أو من غيرهم وحيث ان وكيل المدعى عليهما طلب أن يكون الحساب والجرد عن المدة اللاحقة لتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ استنادا الى أنه حصل جرد فى اليوم المذكور موقع عليه من الشركاء جميعا وقد قدمه وهذا القول على أساس ، إذ لاحمل لاعادة البحث فى أمور حسنها الشركاء فيما بينهم من وقت حدوده سابق لمحض الجرد الذى أجرى بمعرفةهم وموافقتهم

وحيث ان المحكمة ترى تعيين خبير حسابى تكون مأموريته عمل الجرد وبيان صافى نصيب المدعين فى الشركة تطبيقا لنص البند السابع من عقدها وتقديم تقريره وصرحت له بالانتقال الى مقر الشركة والاطلاع على دفاترها وأخذ ملحوظات الطرفين والاطلاع على ما يقدم له من المستندات وسماع من يرى لزوما لسماع أقوالهم دون يمين

(قضية يوسف افندى الجبل وآخر وحضر عنهما الاستاذ ابراهيم رباح ضد الشيخ احمد السنارى وآخر رقم ١٠٦٤ سنة ١٩٤٠ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود عبدالرحمن ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

١٦٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

الدائرة التجارية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ - اختصاص القاضى الجزئى . ٢ - الخصوم عليه

٣ - بلغت قيمة المنازعات . جوازه . اعتبار حكمه نهائياً

لا يستطيع طلب الانقضاء وعملا بقاعدة ولا يجوز للإنسان ان يترتب حقا على عمله المبني على سوء نية ، (راجع المرجعين السابقين محمد بك صالح ص ١٨٤ ومحمد بك كامل مرمى ص ١٣٧) وحيث ان المدعين لم يبينوا سبب الخلاف فى صحيفة الدعوى وكل ما ذكره فى هذا الشأن هو ان المدعى عليهما منعاهما من دخول محل الشركة دون ان يقيما على هذه الواقعة أى دليل فى حين ان المدعى عليهما قررا ان المدعين هما اللذان أثارا الخلاف لوجود شركة سراير لهما أخرى كان اسمها شركة فؤاد ثم خلعا عليها اسم الشركة موضوع هذه الدعوى الأمر الظاهر من الاطلاع على القضية المستعجلة المضمومة ووجود هذه الشركة لم ينفخ المدعيان وهو فى ذاته قرينة على ان الذى أثار الخلاف هما المدعيان ولذلك فلا يكون لهما الحق فى طلب انقضاء الشركة وكل ما يكون لهما هو طلب الانفصال طبقا للبند السابع من عقدها وقد طلباه ضمنا فى المذكرة المقدمة من وكيلهما .

وحيث ان البند السابع لم ينص على من يقوم بالجرد وقد طلب وكيل المدعى عليهما ان يعهد بالجرد الى المدعى عليه الاول استنادا الى نص المادة ٤٤٩ مدنى الذى يقضى بأنه إذا لم يصرح فى العقد على كيفية القسمة يكون اجراؤها فى الشركات المدنية بمعرفة جميع الشركاء وفى الشركات التجارية بمعرفة من يعين لتصفية الشركة بأغلبية الشركاء سواء كان واحدا أو أكثر أو بمعرفة من تعينه المحكمة عند عدم اتفاق أغلبية الشركاء على التعيين وقررا أن الأغلبية فى جانب المدعى عليهما إذ يملك أكثر من نصف رأس المال .

وحيث انه قد سبق القول بأنه لا محل

قبل ماعداه من أوجه الدفع وإلا سقط الحق فيه إلى أن في إبداء ماعداه من أوجه الدفع دونه تنازلاً ضمناً عنه . غير أنه إذا اتخذ الخصم موقفاً سلبياً محضاً ولم يصدر منه إطلاقاً ما يدل على تنازله عن الدفع إلى أن تمسك به فإن عدم إبدائه في الجلسات الأولى لا يؤثر على حقه في التمسك به .

المحكم

د من حيث أن المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى أن الطرفين اتفقا بموجب العقد المبرر في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ على أنه إذا حصل خلاف بين الطرفين فتكون المحكمة المختصة بالفصل هي محكمة الألبانية الأهلية . وكان يجب أن ترفع الدعوى أمامها أو أمام محكمة طنطا محل إقامة المدعى عليها أو أمام محكمة الزقازيق محل تنفيذ العقد .

د وحيث أن وكيل المدعين رد على هذا الدفع أولاً — بأن قيمة القضية تفوق الاختصاص الذي يحكم فيه القاضي الجزئي ولذلك فإنها رفعت أمام المحكمة التي تقع محكمة الألبانية في دائرتها ثانياً — بأن المدعى عليها لم تدفع بعدم الاختصاص في الجلسات الأولى للمرافعة .

د وحيث أنه لا يوجد ما يمنع أن يتفق الطرفان على اختصاص القاضي الجزئي في المنازعات التي تقوم بينهما بالغة ما بلغت وفقاً لنص المادة ٢٧ مرافعات واختلفت المحاكم في تفسير ذلك فمنها من ذهب إلى أنه بحسب القواعد الصحيحة المقررة في نظرية الاختصاص يجب أن يكون الخصوم على اتفاق تام بأن حكم القاضي الجزئي يكون نهائياً فإن لم يكونوا متفقين على هذه النقطة فمنهم من يقول برفع الدعوى إليه على أن يكون حكمه

إذا كان الاتفاق تاماً على ذلك . قابلية للاستئناف . أو الالتجاء للمحكمة الكلية . في حالة عدم الاتفاق على اعتبار حكمه نهائياً .

٢ — إحالة الدعوى . من دائرة مدنية . إلى دائرة تجارية . في اختصاص محكمة واحدة . مدلولها . السكوت عليها . لا يفيد التنازل عن الدفع بعدم الاختصاص

٣ — دفع بعدم الاختصاص . جواز إبدائه في جلسات تالية . إذا لم يوجد ما يفيد التنازل عنه .

المبادئ القانونية

١ — اختلفت المحاكم في تفسير مدلول المادة ٢٧ من قانون المرافعات فيما يختص بجواز اتفاق الخصوم على اختصاص القاضي الجزئي في الفصل فيما بينهم من منازعات مهما بلغت قيمتها . فبعضها يرى وجوب أن يكون الاتفاق تاماً على أن حكم القاضي الجزئي يكون نهائياً . فإذا لم يكن هناك اتفاق على ذلك ، فمن المحاكم من يقول برفع الدعوى إليه على أن يكون حكمه قابلاً للاستئناف ومنها من يرى وجوب رفعها إلى المحكمة الكلية المختصة .

٢ — إن إحالة القضية من دائرة مدنية إلى دائرة تجارية تابعتين لمحاكمة واحدة ليست بالأحالة التي تحصل من محكمة غير مختصة إلى محكمة مختصة . وإنما هي أمر متعلق بتشكيل المحكمة ونظام دوائرها الداخلي ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن سكوت الخصم وعدم اعتراضه على هذه الأحالة يفيد تنازله عن التمسك بعدم الاختصاص .

٣ — ترجع المحكمة فيما قضى به القانون من أن الدفع بعدم الاختصاص يجب إبدائه

فيها قابلاً للاستئناف ومنهم من يرى بوجوب رفعها إلى المحكمة الكلية المختصة (مرافعات أبو هيف بك بند ١٧٦، ٥٤٢ الطبعة الثانية) « وحيث انه على كلا الرأيين فانه في موضوع هذه الدعوى تكون محكمة مصر الكلية غير مختصة بالفصل في النزاع القائم بين الطرفين لانها ليست المحكمة الكلية التي يقع في دائرتها محل إقامة المدعى عليها أو التي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة في دائرتها أو الكائن بدائرتها المحل المقتضى وضع القيمة فيه (المرجع السابق بند ٦١٤ مادة ٣٤ مرافعات) وليست أيضاً المحكمة الجزئية التي اتفق الطرفان على اختصاصها في العقد.

« وحيث انه بالاطلاع على محاضر جلسات هذه القضية يتبين أن القضية نظرت لأول مرة أمام قاضي التحضير بجلسته ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وفي هذه الجلسة لم تحضر المدعى عليها ثم أجلت إلى جلسته ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وفي هذه الجلسة حضر وكيل المدعى عليها ولم يتكلم وأحيلت القضية على المرافعة لجلسته ١٠ - ٢ - ٤٠ وفي الجلسة المذكورة حضر وكيل المدعى عليها أيضاً ولم يتكلم وأجلت القضية لجلسته ٢٣ مارس سنة ١٩٤٠ لمرض محامي المدعين، وفي ٢٣ مارس حضر الطرفان والحاضر عن المدعيتين طلب إحالة القضية على الدائرة التجارية لانها قضية توريد طوب ولم يقل وكيل المدعى عليها شيئاً وقررت المحكمة بإحالة القضية إلى الدائرة التجارية لجلسته ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ وفي هذه الجلسة الأخيرة لم تحضر المدعى عليها والمحكمة قررت بإصدار الحكم في ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ وأذنت بمذكرات ولم يتمسك وكيل المدعى عليها بالدفع بعدم الاختصاص بناء على السبب المتقدم إلا في المذكرة الخاصة بهذه الجلسة.

« وحيث انه عن الاحالة فانها ليست هي الاحالة التي تحصل من المحكمة غير المختصة إلى المحكمة المختصة باتفاق الطرفين وإنما هي إحالة من دائرة مدنية إلى دائرة تجارية تابعيتين لمحكمة واحدة فهي أمر يتعلق بتشكيل المحكمة ونظام دوائرها الداخلي ولذلك فلا يمكن القول بأن المدعى عليها وعدم اعتراضها على الاحالة يفيد تنازلها عن التمسك بالدفع.

« وحيث ان القاعدة القانونية هي أن الدفع بعدم الاختصاص يجب لإبدائه قبل ماعداه من أوجه الدفع وإلا سقط الحق فيه والمحكمة في ذلك أن ابداء ماعداه من أوجه الدفع دونه فيه تنازل ضمنى عنه ولكن المدعى عليها في الدعوى الحالية اتخذت موقفاً سلبياً محضاً ولم يصدر منها إطلاقاً ما يدل على تنازلها عن الدفع إلى أن تمسكت به ولذلك فيكون عدم ابداء الدفع في الجلسات الأولى لا يؤثر على حق المدعى عليها في التمسك به « وحيث انه لذلك يكون الدفع على أساس ويتعين قبوله والقضاء به.

(قضية كليمان افندى دبانه وآخر وحضر عنها الاستاذ اسطفان باسيلي جرجس . ضد فاطمة محمود شلي رقم ١٦٠١ سنة ٣٩ كل . رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود عبد الرحمن ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

١٧٠

محكمة مصر الكلية الاهلية
الدائرة التجارية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ - قرار . بإيقاف الدعوى . حتى يفصل في أمر تصفية شركة اعتبارها حكماً . قابليته للاستئناف
٢ - شركات . انقضاؤها . بهلاك مالها كله أو معظمه .

المبادئ القانونية

١ - ان القضاء من جانب المحكمة بإيقاف

الدعوى حتى يفصل في أمر تصفيه شركة —
وإن يكن موسوما بالصفة الوقتية — هو
حكم قاطع في السير في الدعوى ويجوز
استئنافه .

٢ — تنتهى الشركات أيا كان نوعها
بهلاك مالها كله أو معظمه أو بعدم صلاحيته
للعمل وكما تنتهى بالاتفاق تنتهى بالفعل :
المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بعدم
قبول الاستئناف شكلا لأنه مرفوع عن قرار
بالايقاف لا عن حكم .

« وحيث انه بمراجعة ملف الدعوى الابتدائية
تبين أن المحكمة بجلسة ٩ مايو سنة ١٩٣٩
استعرضت طلبات المدعى (المستأنف حاليا)
ورد المدعى عليهم (المستأنف عليهم) على طلباته
ثم نص الحكم الابتدائي بعد استعراض الدفاعين
بايقاف الدعوى حتى يفصل في أمر تصفية الشركة
المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧

« وحيث ان هذا القضاء من جانب المحكمة
وان يكن موسوما بالصفة الوقتية — هو حكم
قاطع في السير في الدعوى ويجوز استئنافه (حكم)
الاستئناف ٤-٣- ١٩٣٩ المحاماة السنة التاسعة
رقم ٣٠٧ ص ٥١٣ واستئناف ٢٦ مايو سنة
١٩٣١ مرجع القضاء بند ٩٠٤٦ واستئناف ٤
ديسمبر سنة ١٩٣١ مرجع القضاء مرافعات
(٩٠٤٧) .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفيع بعدم
قبول الاستئناف .

« وحيث انه عن الموضوع فان علاقة
المستأنف بالمستأنف عليهما الأول والثاني علاقة

شركة استغلال معصرة زيوت كائنة بشبرا المحطة
يملك محمد عبد الوهاب صالح المستأنف فيها ٦ ط
ونصيب المستأنف عليه الأول ١٢ ط والمستأنف
عليه الثاني ٦ ط وعلاقة المستأنف عليه الثالث
بهم جميعا انه مدير لهذه الشركة فيما يختص بإدارتها
وحساباتها فقط وذلك كله طبقا لعقد الشركة
المؤرخ ١٠-١- ١٩٣٧ الثابت التاريخ في ٢٦ -
٤- ١٩٣٧ والثابت به دفع المستأنف ٣٢٥ جنيها
ثمن ربع الماكينة وعقد تعيين المستأنف عليه الثالث
مديرا لها بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ والمقدمين
في ملف الدعوى الابتدائية المستأنف حكمها .

« وحيث ان المستأنف عليهما الثاني والثالث
سبق أن شاركا شخصا آخر اسمه محمد عدس في
استغلال هذه المعصرة على أن يكون له ٩ ط
وذلك بعقد تاريخه ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ ثم
باعه أدوات المعصرة الميكانيكية مقابل ٤ جنيها
بعقد تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٣٨ كما هو ثابت
بالدعوى رقم ١٢٥٣ سنة ١٩٣٨ مدني
قليوب المنضمة .

« وحيث ان المستأنف عليهما قدما بحافظتهما
قرارا صادرا من ميكانيكي فحص الماكينة
الموجودة بالمعصرة فوجدها غير صالحة للعمل
ويحتم استبدالها لأنها لا يمكنها القيام بالعمل
رغم جملة تجارب

« وحيث ان الشركات أيا كان نوعها تنتهى
بهلاك مال الشركة كله أو معظمه أو عدم
صلاحيته للعمل لأنه كالهلاك يقضى على عمل
الشركة وكما تنتهى الشركة بالاتفاق تنتهى بالفعل

« وحيث ان المستأنف عليهما الأولين قدما
في حافظتهما الثانية خطابا بتاريخ ٢٠-٥- ١٩٣٧
من المستأنف عليه الثالث للمستأنف يطلب اليه

١٧١

محكمة اسكندرية الملكية الاهلية
الدائرة التجارية
قرار مأمور التفليسة

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠

- ١ — إفلاس . تقرير نفقة للمفلس . أحواله . الطعن فيه . من حق وكلاء الديانة والدائنين . نظره أمام الهيئة التي أصدرت حكم الإفلاس .
- ٢ — إفلاس . اتحاد أرباب الديون . حالته . أثره إعانة المفلس . جواز قطعها في حالة عدم الصلح . منحها . قيوده . تحديد بواسطه مأمور التفليسة . المعارضة في ذلك من حق وكلاء الديانة وحدهم .
- ٣ — اتحاد الدائنين . أحواله . آثاره .

المبادئ القانونية

- ١ — يبيح القانون التجارى بالمادة ٢٦٥ أن يحصل المفلس من أموال التفليسة على ما يقوم بمعيشته مع عائلته - والمفروض في هذا النص مراعاة ظروف المفلس بغض النظر عما إذا كانت أمواله كافية لسداد الدين أم لا مادام يوجد في بعض أموال التفليسة ما يكفي لسداد النفقة لأن أمر النفقة مما تقتضيه الإنسانية ، وللقاضى وحده التقدير دون الاستشارة . والطعن في هذا القرار جائز لأصحاب الشأن وهم وكلاء الديانة والدائنين والمفلس وينظر الطعن أمام الهيئة التي أصدرت حكم الإفلاس .

- ٢ — نص في المادتين ٣٣٩ و ٣٤٠ تجارى على أنه إذا لم يحصل الصلح فيكون أرباب الديون في حالة الاتحاد وفي تلك الحالة يجوز قطع مراتب المفلس بمقتضى المادة ٢٦٥

فيه تسليم المعصرة ويعلمه فيه بأنه غير مسئول عن إدارتها لعدم الصرف عليها ويحمله مسئولية التأخير عن الحضور الاستلام .

وحيث أنه يتبين من تصرفات المستأنف عليهم ومن حالة المالكينة كما وصفها التقرير المقدم منهم ومن محضر الحجز المؤرخ ١١ - ٤ - ١٩٣٨ الموقع على المعصرة بناء على طلب المستأنف أن المعصرة في حالة وقوف تام وغير صالحة للعمل مضافا الى هذا بيع المستأنف عليهما الأولين المالكينة لمحمد عدس في ٢٥ - ٣ - ١٩٣٨ ان الشركة انتهت فعلا وأما ما يدعيانه أمام محكمة أول درجة من انهما اشترى بامالكينة جديدة فادعاء لم يقدمه عنه دليل

وحيث انه لما تقدم يكون الحكم بالايقاف سابقا لأوانه ويتعين الغاؤه وللمحكمة أول درجة أن تقضى في طلبات المستأنف بعد تحقيق دفاع الطرفين من وجود أو عدم الشركة

وحيث انه عن التصفية فانه لا محل لها الا أن تكون الشركة قائمة فعلا وان موجوداتها لا تزال باقية أما وقد تصرف المستأنف عليهما الأولان في موجوداتها فان هذا لا ينفي حق المستأنف في الرجوع على بقية الشركاء وبقيمة حصته أو ما تؤول اليه هذه الحصة ويدخل هذا في نطاق دعوى المستأنف .

(قضية محمد افندى عبد الوهاب صالح وحضر عنه الاستاذ محمد عبد المنعم ابراهيم ضد محمود على الفرماوى وآخرين رقم ٨٤ سنة ١٩٤٠ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود عبد الرحمن ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

تجارى بعد أن يستشار الدائنون في طلب الاعانة فاذا وافق أكثر الدائنين على منح الاعانة عرض على وكلاء الدائنين مقدارها كما يعرض الأمر على مأمور التفليسة ليقرر ما يستصوبه - وللكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينه المأمور المعين للتفليسة . ولم يمنع القانون في هذه الحالة حق التظلم من تقدير النفقة للدائنين أو المفلس فقط يكون لوكلاء الدائنين حق الطعن - وتقرير الاعانة في حالة اتحاد الدائنين يقتضى اشتراكهم والغرض من ذلك يكون عند تصفية التفليسة وتوزيع أموالها وهي تكاد أن تكون في دور ختامها .

٣ - لا تأتي حالة اتحاد الدائنين مباشرة من طريق الاقتراح والطلب بل هي حالة تنتج بطريق غير مباشر إذا لم يصدق على الصلح الذي شرع أو بدىء فيه بين الدائنين والمفلس وهي نتيجة لعرض الصلح الذي فشل فيه - وفشل الصلح معناه تخصيص جميع أموال المفلس لمصلحة كافة الدائنين المعلومين وغير المعلومين - وقد تأتي عن طريق إصدار الأمر الرسمى الصادر من مأمور التفليسة وبعد إعلان تلك الحالة تكون رقابة مأمور التفليسة محدودة مقيدة على أن يتشاور الدائنون فيما يتعلق بإدارة أشغال التفليسة ومن ذلك تقرير إعانة للمفلس وفقا للمادة ٣٤٠ تجارى

قرار

بمعرفةنا نحن عبد العزيز سليمان مأمور

التفليسة ومعنا عوض الله أسعد افندى كاتب الجلسة .

تقدمت هذه القضية ونودى على الخصوم ثم صدر القرار الآتى : -

« حيث أنه بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٤٠ صدر قرار بتقدير نفقة لكل من المفلسين قدرها ١٥ جنيها يصرفها لهم وكيل الدائنين شهريا ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٤٠ مع الأمر ببيع ما يرى بيعه من أموال التفليسة سداد لهذه النفقة بعد عرض الأمر علينا وقد استند هذا القرار على نص المادة ٢٦٥ تجارى التى تبيح أن يحصل المفلس من أموال تفليسته على ما يقوم بمعيشته مع عائلته وكان القرار في ذلك معتمداً على أن طلب النفقة للمفلس وعائلته أمر تقتضيه الانسانية بغض النظر عما إذا كانت أمواله كافية لسداد الدين أم لا مع مراعاة ظروف المفلس وقد استأنسنا في تقدير هذه النفقة بما ورد في تقرير وكيل الدائنين من وجهة النظر الى مقدار الأموال بأنه يمكن الحصول منها على ما يعطى دين البنك وزيادة وقد تأيد هذا القرار نهائيا بالتظلمين المقدمين لهيئة المحكمة من بنك مصر بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٤٠ ومن المفلسين بتاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٤٠ »

« وحيث ان بنك مصر تقدم أخيراً بتاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٤٠ طلب الغاء أمر النفقة الصادر للمفلسين مدعماً طلبه على أساس تقرير وكيل الدائنين المقدم في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ الذى احتوى على أمور تغير من الموضع والوقائع التى كان يشملها التقرير الأول حيث ينسب الى المفلسين ما يدل على تلاعبهم وسوء نيتهم الأمر الذى يتضح منه أن إفلاسهم ينطبق عليه حالة التدليس مما يجعل

الدائنين في حالة اتحاد ولا يقبل معه طلب الصلح ولا يكون من نتيجته إجابة طلب المفلس لنفقته مادام صرفها موكولا لرغبة الدائنين وموافقة أغليتهم على فرض أنها إعانة وفقا لنص المادة ٣٤٠ تجارى خصوصا وان المفلسين كانوا قد طلبوا الصلح بالتنازل عن أملاكهم وكافة أموالهم وطلبوا أن يدفعوا مبلغ ٧٠٠٠ جنيه نقدا مقابل تنازل البنك عن اجراءات الافلاس هذا فضلا عن انهم يمكنهم أن يعملوا عمالا يتعيشون منه ولأن عدم وجود الربح لأموالهم يستفاد منه أنهم كانوا متعودين الاعسار من أول الأمر فلا محل لصرف إعانة .

د وحيث ان الحاضر عن المفلسين طلب أصليا عدم قبول هذا الطلب لسبق الفصل فيه واحتياطيا رفضه موضوعا والزام بنك مصر مصاريفه مرتكنا على أن أملاك المفلسين مازالت كافية لتغطية ديونهم وان أساس صرف النفقة وفقا لنص المادة ٢٦٥ تجارى انما هو لدواع انسانية بغض النظر عن قيمة الاموال وعندها وان الافلاس بالتدليس لم يثبت فعلا بحكم وانه لا يوجد بالمعنى القانوني اتحاد بين مجموعة الدائنين يقتضى معه أخذ رأى الدائنين في صرف الاعانة وفقا لنص المادة ٣٤٠ تجارى

د وحيث ان البحث فيما سلف بيانه يقتضى معرفة ما اذا كان قد وجدت وقائع وأسباب جديدة تدعو الى سقوط النفقة وهل الأسباب التى أبداه بنك مصر من وجهة القانون وجيهة أم لا

د وحيث ان المفهوم من نصوص القانون التجارى الأهلى ان للدائنين فى الأصل أن يعقدوا صلحا مع المفلس وفقا للاجراءات والقواعد

المنصوص عنها فى المواد ٣١٧ وما بعدها كما نص فى المادة ٣٣٩ بأنه اذا لم يحصل الصلح فيكون أرباب الديون فى حالة الاتحاد واعلان حالة الاتحاد لا تأتى مباشرة من طريق الاقتراح والطلب بل هى حالة تفتح بطريق غير مباشر من انه لم يصدق على الصلح الذى شرع أو بدى فيه بين الدائنين والمفلس فهى اذا نتيجة لعرض الصلح الذى لم يتم وفشل الصلح معناه تخصيص جميع أموال المفلس لمصلحة كافة الدائنين المعلومين وغير المعلومين وقد تأتى عن طريق اصدار الأمر الرسمى باعلان حالة الاتحاد بناء على تقرير مأمور التفليسة أو تأتى من الاشارة بناء على تقريره بوقائع عدم نجاح الصلح المعروف وبعد اعلان هذه الحالة تكون رقابة مأمور التفليسة محدودة مقيدة وعلى أن يشاور الدائنون فيما يتعاق بإدارة اشغال التفليسة ومن ضمن ذلك تقرير إعانة المفلس والمفهوم مما سبق بيانه أن حالة الاتحاد تأتى بعد الصلح الذى لم ينجح د يراجع بمعنى ما ذكر تعليقات بلاجى على المادة ٣٤٩ مختاطة بالمقابلة والتى فى معنى المادة ٣٣٩ أهلى والاحكام التى أشارت الى هذه المادة وعبد الفتاح بك السيد بند ١٩٧ فى كتاب الافلاس ، ولا شك ان حالة الاتحاد تقضى بقطع مراتب المفلس بمقتضى المادة ٢٦٥ تجارى بعد ان يستشار الدائنون فى طلب الاعانة التى يطلبها المفلس اذا صحت هذه الحالة فاذا وافق أكثر الدائنين على منح الاعانة عرض على وكلاء الدائنين مقدارها كما يعرض الأمر على مأمور التفليسة ليقرر ما يستصوبه وللوكلاء دون غيرهم ان يعارضوا فيما يعينه المأمور ولم يمنح القانون فى هذه الحالة حق التظلم من تقرير النفقة لأنها من قبل الاحسان والطعن فقط .

لوكلاء الدائنين وبقتضى تقرير الاعانة اشتراك الدائنين واتحادهم والغرض الاساسى من ذلك تصفية التفليسة وتوزيع اموالها ثم توزيع المال نفسه « عبد الفتاح بك السيد بند ١٩٧ ويراجع في معنى ذلك مختصر لاكور بند ٧٩٩ »

« وحيث انه نص في المادة ٣٢٠ على انه اذا حكم على المفلس بأنه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا بدىء في تحقيق التدليس فلا بد أن يؤخذ رأى الدائنين في المداولة في الصلح عند احتمال الحكم ببراءة المفلس كما أن الافلاس بالتقصير يجزى عمل الصلح إلا اذا بدىء في اجراءاته فيؤخر الصلح كنص المادة ٣٢١ تجارى والمفهوم بداهة ان احتياط المشرع في هذا التشديد مرماه أن الحكم بالافلاس بالتدليس له نتائج خطيرة والبدىء في قيام الدعوى بالافلاس بالتدليس يبيح للمحكمة ان تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية بما يجب معه حتما ابطال اجراءات الصلح المصدق عليه ونتيجة الحكم بالافلاس بالتدليس بعد التصديق على محضر الصلح يترتب عليها اجراءات خاصة مستقلة بتعين ما مور للتفليس جديد ووكلاء جدد لمجرد الاطلاع على الحكم بان المفلس تفالس بالتدليس اما وحكم القانون كذلك وظاهر منه ان الافلاس بالتدليس أو التقصير لها اجراءات خاصة يقتضى فيها تحقيق النيابة وفقا لقانون العقوبات وصدور احكام بهذا المعنى بناء على طلب وكيل الديانة وبما انه لا يوجد لذلك من اثر في اوراق الدعوى كما انه لا يوجد ما يدل على حصول الصلح أو فشله الذى يقتضى اتحاد الدائنين كما سبق بيانه فلذلك يكون دفاع بنك مصر بالاعتداد بالمادة ٣٤٠ في غير محله ولا محل لبحثها لأن حالة الاتحاد غير متوفرة ولا يست

التفليس في حالة تصفية أو توزيع كما انه لا يوجد صلح فشل.

« وحيث انه عن ظروف الدعوى ومقتضياتها فقد ثبت ان أمر النفقة سببه عمل انساني محض كما سبق بيانه وكل الاعتماد فيه على توفير سبل المعيشة للمفلسين فضلا عن انه لم يثبت ان جدت وسائل جديدة يمكن للمفلسين التعيش منها بل مازال عجزهم ثابتا وليس في امكانهم التكسب من أى عمل كما قرر ذلك وكيل الدائنين مبدئيا ولا محل لبحث ما أدلى به وكيل الدائنين في تقريره الاخير بان المفلسين تنطبق عليهم حالة التفليس بالتدليس أو التقصير لأن ذلك لم يثبت بحكم كما نص عنه في القانون التجارى كما انه لا محل لبحث ما اذا كانت موجودات التفليس تفي بسداد كافة الديون المطلوبة أم لا مادام نص المادة ٣٦٥ يقتضى تقدير نفقة لتوفر سبل العيش بغض النظر عن توفر المال وعدمه

« وحيث انه كان يمكن لبنك مصر اذا اراد التخلص من هذه النفقة الاسراع في طلب بيع اموال التفليس لانها اعمالها وانفراذه بما تنتجه هذه الاموال لأنه الدائن الوحيد وله الحق في ان ينفرد بكل ما ينتج من هذه التفليس

« وحيث انه لذلك ولما سبق بيانه لا يرى ما يدعو الى سقوط النفقة الآن لعدم ظهور اسباب ووقائع جديدة مبررة لذلك ويكون القرار السابق صدوره بشأن هذه النفقة نهائيا لسبق الفصل فيه وقد استنفد كل وسائل الطعن

(القرار الصادر في القضية رقم ٤٥٧ سنة ١٩٣٩ تجارى كلى الاسكندرية برئاسة حضرة القاضي عبد العزيز سليمان)

١٧٢

محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية

أول أبريل سنة ١٩٤٠

حق الرجوع . الدفع بسقوط . ليس من النظام العام ،
عدم قبوله من المحيل سى النية . تنازل المحيل عن التمسك
به . بالاتفاق صراحة أو ضمنا . جوازه قانونا . إثباته .
بالمراسلات أو بالبينة . أو بالفرائن . بلا حاجة لإبارة
خاصة .

المبادئ القانونية

١ — الدفع بسقوط حق الرجوع لا يمس
النظام العام فى سىء ، ولا يجوز للمحكمة أن
تقضى به من تلقاء نفسها أسوة بكافة الدفوع
الخاصة بمضى المدة المسقطه للحقوق .

٢ — يجوز للمحيل فى السند تحت الاذن
التنازل عن حقه فى التمسك بسقوط الرجوع
عليه بالاتفاق على ذلك صراحة أو ضمنا
واتفاقه فى هذه الحالة قانونى لا غبار عليه

٣ — لا يجوز التمسك بسقوط حق
الرجوع إذا كان المحيل سىء النية مدلسا كما
لو كان يعلم بصورية الدين أو بتزوير السند
وقت الحوالة إذ الذى يترتب على فعله عدم
إمكان حامل السند من اتخاذ الاجراءات .

٤ — يجوز إثبات الاتفاق على التنازل
عن اتخاذ إجراءات الرجوع بالمراسلات أو
بشهادة الشهود ، ولا يشترط لصحة الاتفاق
المذكور ذكر عبارات خاصة أو كلمات معينة
كعبارة « الرجوع بلا مصاريف » بل يجوز
حصوله وقيامه بأية عبارة كانت متى كان
الغرض منها التنازل عن اتخاذ إجراءات لرفع
دعوى الرجوع .

٥ — الشرط الوارد فى عبارة التحويل
والذى مؤداه : « بضمانة الدائن المظهر وتضامنه
مع المدين فى سداد المبلغ الوارد فى السند
موضوع الحوالة » معناه تنازل الدائن المظهر
عن حقه فى التمسك بالاجراءات للرجوع عليه
وقبوله رفع دعوى الرجوع عليه بغير مراعاة
للاجراءات .

٦ — التنازل الضمنى عن الدفع بالسقوط
يكون بكل فعل أو أمر يستفاد من مجموعته
أن الدائن المظهر يسقط حقه فى التمسك
بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون
المحكم .

« من حيث ان المدعى يطلب الحكم بالزام
المدعى عليهما الاول بصفته مدينا والثانى بصفته
ضامنا متضامنا بأن يدفع له ٤٧ جنيهها وارتسكن
فى اثبات دعواه الى تسع سندات تحت إذن موقع
عليها بامضاء المدعى عليه الاول ومؤرخة ٢٠ نوفمبر
- و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ١١ يناير سنة -
و ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ متضمنة مديونية المدعى
عليه الثانى فى المبلغ المرفوع به الدعوى يدفعه
لأمره وأذنه ثمن أحجار اشتراها منه وبحولة من
المدعى عليه الثانى للمدعى .

« ومن حيث ان المدعى عليه الاول لم يحضر
لدفع الدعوى بشىء ما ودفع الحاضر عن المدعى
عليه الثانى بسقوط حق المدعى فى الرجوع بالضمان
عليه لعدم عمل بروتستو عدم الدفع فى مواعيد
الاستحقاق واعلانه ثم رفع الدعوى عليه فى الميعاد
المنصوص عنه فى المادتين ١٦٩ و ١٧٠ تجارى
« ومن حيث ان مدار البحث فى الدعوى
يدور حول ثلاث أمور الاول ماهية الدفع بسقوط

الرجوع على الدائن المظهر لعدم مراعاة الاجراءات المنصوص عنها في القانون مع المواد ١٦٢ تجارى وما بعدها. الثاني- هل للدائن المظهر أن يتنازل عن حقه في الدفع وقت التظهير أم لا وكيفية حصول هذا التنازل. الثالث- التحويل الحاصل للمدعى وهل يجوز للمدعى عليه الثاني التمسك بالدفع بالسقوط من عدمه .

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة أن الدفع بسقوط حق الرجوع la déchéance لا يمس النظام العام في شيء ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها أسوة بكافة الدفوع الخاصة بمضى المدة المسقطه (يراجع في ذلك ليون كان ورينو مطول جزء ٤ ص ٦٥٣

La déchéance ne touchant en rien à l'ordre public, les tribunaux ne peuvent la prononcer d'office

« استئناف مختلط في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩

المجموعة ٢ ص ٢٨٩ »

La déchéance du porteur d'un billet à ordre à l'encontre de l'endosseur, à défaut de protêt de paiement après l'échéance ne peut pas être soulevée d'office.

« ومن حيث انه يترتب على ذلك أن المحيل في السند تحت اذن يجوز له التنازل عن حقه في التمسك بالسقوط بالاتفاق على ذلك صراحة أو ضمنا واتفاقه في هذه الحالة قانوني لا غبار عليه (يراجع تعليقات دالوز تجارى عن المادة ١٦٧ تجارى فرنسي)

La convention dispensant le porteur d'une lettre de change ou d'un billet à ordre de dénoncer le protêt d'exercer son recours dans les délais déterminés par la loi, est licite.

ويكون الاتفاق صراحة كذا إذا اتفق الدائن

المظهر للسند مع المحال اليه المظهر اليه بعدم اجراء بروتستو عدم الدفع أو بعدم رفع الدعوى في الميعاد المنصوص عليه في القانون للرجوع عليه في حالة عدم دفع المدين الموقع على السند souscripteur أو باستبدال البروتستو بتبادل خطابات بين الطرفين أو بالرجوع بلامصاريف recours sans frais ويجوز أن يحصل الاتفاق بين تاجرين بعدم اجراء بروتستو عدم الدفع للكمبيالات والسندات تحت اذن المتبادل بينهما (يراجع في ذلك تعليقات دالوز عن المادة ١٦٧ تجارى نبذة ٩٥)

La dispense de dénonciation du protêt convenue entre deux négociants, pour tous les effets non payés que ces négociants se remettront réciproquement, est valable: on objecterait vainement qu'une telle dispense n'a de valeur qu'autant qu'elle s'applique à une traite ou à un billet déterminés

وليون كان ورينو تجارى مطول جزء ٤

ص ٢٣٠٦

De même que les intéressés ont pu à l'avance renoncer à se prevaloir de l'omission de formalités prescrites par la loi, comme cela a lieu dans le cas de la clause de retours sans frais. La renonciation peut être expresse ou tacite.

ولا يجوز التمسك بالسقوط إذا كان المحيل سىء النية مدلسا لأن القانون لا يحمي الغاش والمدلس فلا يجوز للدائن الذي يعلم بصورية الدين أو بتزوير السند وقت الحوالة أو الذي يترتب على فعله عدم امكان حامل السند من اتخاذ الاجراءات أن يدفع بسقوط الحق في الرجوع عليه (يراجع في ذلك ليون كان ورينو مطول جزء ٧ ص ٣٥١)

«يراجع أيضا تعليقات دالوز على القانون التجاري على المادة ١٦٧ تجارى فرانسى نبذة ٨٩ .
«ومن حيث ان التنازل الضمنى عن الدفع بالسقوط يكون بكل فعل أو أمر يستفاد من مجموعته أن الدائن المظهر يسقط حقه فى التمسك بالاجراءات المنصوص عنها فى القانون كرجاء الدائن المظهر للكمبيالة من حامل السند عدم الرجوع عليه والرجوع على المدين المسحوب عليه أولا أو لعدم تمسك بالدفع أثناء نظر القضية مع علمه بأن حامل السند لم يتخذ الاجراءات الخاصة بالرجوع (يراجع فى ذلك تعليقات دالوز عن المادة ١٦٧ تجارى نبذة ٩٠ وما بعدها)

«ومن حيث ان عبارة التحويل الصادرة من المادعى عليه الثانى للمدعى على ظهر السندات تنص على ما يأتى : «وعنا دفع المبلغ باطنه لا مروا واذن جندى جرجس والقيمة وصلتنا نقدا وأقرر بأنى ضامن متضامن مع المدين فى سداد هذا المبلغ، ومن ثم فعبارة الضمان بالتضامن مع المدين فى سداد المبلغ معناها تنازل المدعى عليه الثانى عن التمسك بالاجراءات والتنازل عن حقه فى التمسك بالسقوط لعدم مراعاة ذلك ويكون لذلك ما دفع به الحاضر عنه فى ذلك غير قويم ولا تأخذ به المحكمة

«ومن حيث انه متى تقرر ذلك وأن المدعى عليه الثانى لم يدفع الدعوى بشىء ما متعلقا بالتخلص وقصر دفاعه على الدفع السابق وأن المدعى عليه الأول لم يحضر لدفع الدعوى بشىء ما تكون دعوى المدعى على صواب ويتمين الحكم له بطلباته مع الفائدة بواقع ٠/٨ سنويا للاتفاق عليها فى السندات والنفاذ عملا بنص المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ مرافعات

(قضية جندى افدى جرجس وحضر عنه الاستاذ اشكر سليمان ضد عبد الله خليفه السيد وآخر رقم ٣٥٣ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

L'endossement ne pourrait invoquer la déchéance, s'il avait transmis un effet faussement crée et signé ou si c'était par son fait que les formalités n'avaient pas être remplies en temps utile, par exemple si l'endossement avait été fait dans un temps assez rapproché de l'échéance

ويجوز اثبات الاتفاق على التنازل عن اتخاذ اجراءات للرجوع بالمراسلات او شهادة الشهود تعليقات دالوز على المادة ١٦٧ بند ٩٨ و ٩٩ ولا يشترط لصحة الاتفاق المذكور ذكر عبارات خاصة فيه او كلمات معينة termes sacramentels كعبارة الرجوع بلا مصاريف بل يجوز حصوله وقيامه بأية عبارة كانت كما تقدم متى كان غرض العاقدین منها التنازل عن اتخاذ اجراءات لرفع دعوى الرجوع وعلى ذلك فالشرط الوارد فى عبارة التحويل. بضمانة الدائن المظهر وتضامنه مع المحيل فى سداد المبلغ الوارد فى السند موضوع الحوالة معناه تنازل الدائن المظهر عن حقه فى التمسك بالاجراءات للرجوع عليه وقبوله رفع دعوى الرجوع عليه بغير مراعاة للاجراءات إذ لا معنى من ذكر عبارة التضامن فى الدفع صراحة اذا لم يكن غرض المحيل ذلك خصوصا وان التضامن فى هذه الحالة يكون بنص القانون فلا داعى لذكره صراحة (يراجع فى ذلك حكم محكمة مصر المختلطة فى ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ و منشور فى الجازيت السنة ٢٠٢ عدد ٣٠٤ ص ١١١ نبذة ١١٤ واستئناف مختلط فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١١٨ و ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣٢٨)

En d'autres, termes l'endossement qui outre les mentions usuellés, porte une clause de garantie expresse obligeant l'endosseur jusqu' à parfait paiement, a pour effet de faire écarter l'application de la déchéance du recours faute de protêt levé à l'échéance et de sa notification avec assignation dans la quinzaine.

المحكمة

و من حيث ان المدعى يرتكن في اثبات دعواه الى سندان تحت اذن رقيمين ١٤ - ١ - ٣٩ و ١٥ - ٣ - ١٩٣٩ أولهما موقع عليه بامضاء جلال ابراهيم وثانيهما بامضاء عبدالعزیز الجندی يتضمنان مديونية المذكورين لاحد زعفران المدعى عليه الأول في مبلغ ١١٨٠ قرشا يستحق السداد في ٣٠ - ٣ - ١٩٣٩ والثاني بمبلغ ١١٥٢/٢٠ قرشا يستحق السداد في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٩ محولين للمدعى بطريق التظهير والى بروتستو عدم الدفع الرقيمين أول مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٩ والى حكم صادر في القضية نمرة ٣٥٤٨ جزئي سنة ١٩٣٩ المحلة

و من حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع الدعوى بأنه حول السندان تحت اذن للمدعى على بياض وبطريق الوكالة فلا يجوز له مع هذا الرجوع عليه بالمبلغ الوارد فيهما في حالة عدم قيام المدينين بالسداد وبأنه فضلا عن ذلك فان المدعى عليه لم يعلن ببروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لاستحقاقه ولم ترفع عليه دعوى الرجوع في ظرف ١٥ يوما طبقا للقانون وبأن الحكم الصادر في قضية المحلة انما صدر على المدعى وآخر ولا يعلم عنه شيئا ولا عن السند المقضى بمقتضاه ورد على ذلك الحاضر عن المدعى بأن عبارة التحويل التي وقع عليها المدعى عليه تتضمن تعهده بوفاء المبلغ بالتضامن قبل وبعد الاستحقاق مما يستفاد منه ان المدعى عليه عندما حول السندان تحت اذن تنازل مقدما عن حقه في التمسك بسقوط الرجوع عليه وبامكان مطالبته بقيمة السندان حتى ولو لم يتخذ المدعى عليهما الاجراءات التي نص عليها قانون التجارة في حالة الرجوع على المحيل .

١٧٣

محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

٢١ - حوالة . بياناتها اللازمة . ماهيتها . صحتها حتى يقوم الدليل على عكسها . إغمالها . اعتبارها حوالة ناقصة . غير نافذة للملكية . مبنية على قرينة قانونية غير قاطعة جواز إثبات عكسها

٣ - حوالة على بياض . اعتبارها وكالة . جواز إثبات العكس .

المبادئ القانونية

١ - ولو أن اغفال ذكر تاريخ التحويل وذكر عبارة مقابل القيمة في عبارات التحويل يترتب عليه اعتبار التحويل ناقصاً وغير نافذ للملكية إلا أن هذه النتيجة يبنيها القانون على قرينة قانونية غير قاطعة يجوز إثبات عكسها بكافة الطرق ومن بينها ظروف التحويل وكيفية حصوله والعبارات الأخرى الواردة فيه ٢ - الأصل ان البيانات الواردة في الحوالة عن التاريخ وعن القيمة وعن ماهية الحوالة صحيحة حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

٣ - ولو أن القانون يفترض في التحويل الحاصل على بياض أنه تم بطريق الوكالة إلا أن هذا الافتراض مؤسس هو الآخر على قرينة قانونية غير قاطعة يجوز لحامل السند إثبات عكسها وأن التحويل إنما حصل بطريق نقل الملكية وعن عمليات حقيقية في وقت حصول الحوالة وذلك بالمراسلات والمكاتبات التي دارت بينه وبين المستفيد الأصلي أو المخيل اليه وبما يثبت كل من الطرفين في دفاتره التجارية المنظمة عن ذلك .

د ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول أمرين: الأول - ماهية التحويل الحاصل من المدعى عليه للمدعى عن السندين تحت إذن المطالب بقيمتيهما وما اذا كان هذا التحويل ناقل للملكية من عدمه - والثاني - طبيعة التحويل الحاصل على بياض والآثار القانونية المترتبة عليه

د ومن حيث انه عن الأمر الأول فالثابت من مطالعة السندين تحت إذن المطالب بقيمتيهما أن المدعى عليه وقع في أحدهما بقلم الخبر الأزرق وفي ثانيهما بقلم رصاص أزرق على عبارتي تحويل محررين على ظهر السندين بقلم الرصاص الكوبيا وبخط يخالف توقيع المدعى عليه مذكور فيهما حصول التحويل لأمر المدعى مع ضمانه وتضامن المدعى عليه في السداد قبل وبعد الاستحقاق وأحدهما غفل من التاريخ وكلاهما لا يحتوى على عبارة مقابل القيمة

د وحيث ولو ان اغفال ذكر التحويل وذكر عبارة مقابل القيمة في عبارات التحويل يترتب عليه اعتبار التحويل ناقصا وغير ناقل للملكية إلا أن هذه النتيجة يبينها القانون على قرينة قانونية غير قاطعة يجوز اثبات عكسها بكافة الطرق ومن بينها ظروف التحويل وكيفية حصوله والعبارات الأخرى الواردة فيه وذكر عبارة الضمان بالتضامن من المحيل وقت حصول التحويل في سداد قيمة السندات المحالة تنقض القرينة المذكورة وتدلل على حصول الحوالة بطريق نقل الملكية وذلك بفرض صحة البيانات الواردة في الحوالة عن ذلك .

د ومن حيث ان الأصل ان البيانات الواردة في الحوالة عن التاريخ وعن القيمة وعن ماهية الحوالة صحيحة حتى قيام الدليل على عكس ذلك من وقائع الدعوى وقرائن الأحوال

د ومن حيث ان الثابت من مطالعة السندين

تحت إذن المطالب بقيمتيهما ومن بروتستو عدم الدفع المعمول عنهما أن المدعى عليه عند ما وقع على الحوالة وقع عليها على بياض وأن عبارات التحويل ملئت بعد ذلك بمعرفة المدعى لغرض قلب التحويل وجعله في صيغة تحويل ناقل للملكية يؤكد ذلك ما يأتي : أولا - عدم كتابة عبارتي التحويل بنفس المداد الذي حرر به امضاء المدعى عليه . وثانيا - اختلاف خط كتابة التحويل عن خط المدعى عليه . وثالثا - وهو الأهم عدم ذكر عبارة التحويل المنسوب صدورها من المدعى عليه للمدعى في بروتستو عدم الدفع المعمول في ٩ مايو سنة ١٩٣٩ عن السند الرقيم ١٤ يناير سنة ١٩٣٩ وفي البروتستو الآخر الرقيم أول يوليو سنة ١٩٣٩ عن السند الثاني وذكر فقط كلمة « امضاء غير واضحة » ثم ذكرت عبارة التحويل التي حصلت بعد ذلك من المدعى عن هذين السندين لاختوان خليل ومن هؤلاء لبنك مصر الذي عمل بناء على طلبه بروتستو عدم الدفع - كل ذلك يستفاد منه بل ويقطع بأن عبارتي التحويل المنسوبتين للمدعى عليه لم يكونا موجودتين وقت حصول الحوالة من المدعى عليه للمدعى ثم وقت حصول التحويل من المدعى لاختوان خليل ومن هؤلاء لبنك مصر حتى اجراء البروتستو وبأن هاتين العبارتين انما حررتا بعد ذلك وبعد استرداد السندات بمعرفة المدعى لما لم يحصل على قيمتهما من المدينين ومن ثم يتعين اعتبار التحويل الحاصل من المدعى عليه للمدعى عن هذين السندين انما حصل على بياض

د وحيث انه عن الأمر الثاني ولو أن القانون افترض في التحويل الحاصل على بياض انه تم بطريق الوكالة إلا أن هذا الافتراض مؤسس هو الآخر على قرينة قانونية غير قاطعة يجوز

- ٢ — اتحاد الدائنين . صلح مع المفلس . الفرق بينهما . أثره .
- ٣ — اتحاد الدائنين . انتهاءه . أثره .
- ٤ — ٦ — دائن بسند إذنى . قبوله بالتفليس . أثره .
- عدم استبدال الدين . تفسير مدة التقادم . من ٥ إلى ١٥ سنة . انقطاع التقادم . لا يعتبر تعافدا قضائيا .
- ٧ — دفع سقوط الحق . فى المطالبة بسند إذنى .
- إقرار المدين بسند الوفا . يسقطه

المبادئ القانونية

- ١ — اتحاد الدائنين هو أشد إجراءات التفاليس قسرة على المدين المفلس حيث يترتب عليه استمرار غل يده عن إدارة أمواله ثم بيعها جميعها بمعرفة السنديك وتوزيع ما يحصل من ثمنها على الدائنين ، وهى حالة قانونية تحصل بقوة القانون فى حالة عدم حصول صلح مع المفلس
- ٢ — تختلف حالة اتحاد الدائنين عن الصلح الذى يحصل مع دائنى المفلس فى ظاهرتين جوهريتين : (الأولى) أنها تحصل بقوة القانون فى حالة عدم قيام الصلح (والثانية) عدم براءة ذمة المدين بأى حال من الأحوال من باقى ديون الدائنين بعد استيفاء حصصهم من ناتج بيع الأموال كما هو الحال فى الصلح
- ٣ — تنتهى حالة الاتحاد بقوة القانون بعد إتمام عملية بيع أموال المفلس وتوزيع ثمنها على الدائنين ويترتب عليها علاوة على استرداد الدائنين لحقهم فى المقاضاة الانفرادى رجوع الحق إلى المدين فى إدارة أمواله المستقبلية والتي تؤول إليه بعد دفعها ، ويجوز للدائنين المذكورين تبعاً لذلك التنفيذ انفرادياً

لحامل السند اثبات عكسها وان التحويل انما حصل بطريق نقل الملكية وعن عمليات حقيقية فى وقت حصول الحوالة ويمكن اثبات ذلك بالمراسلات والمكتاتبات التى دارت بينه وبين المستفيد الاصلى أو المحيل له وبما يثبتته كل من الطرفين فى دفاتره التجارية المنظمة عن ذلك (يراجع فى ذلك استئناف مختلط فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٢ بمجموعة ٤٤ ص ٢٢٦)

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان الثابت كما سبق القول ان التحويل المنسوب صدوره الى المدعى عليه انما حصل على بياض وان عبارات التحويل حررت بعد ذلك بمعرفة المدعى بعد حصول التحويل — متى تقرر كل ذلك ترى المحكمة استحضار الطرفين لمناقشتهم فى كيفية حصول التحويل مع تكليف المدعى بتقديم دفاتره التجارية والمراسلات التى دارت بينه وبين المدعى عليه بخصوص هذه التحويلات لمعرفة كيفية انشائها وماهيتها وأثرها القانونى مع ارجاء البحث فى مسألة سقوط حق الرجوع لعدم استيفاء الاجراءات الشكلية التى يوجبها قانون التجارة فى مثل هذه الأحوال حتى معرفة كنه التحويل من نتيجة الحكم التمهيدى وعلى ضوء ما يظهر بعد ذلك وعمّا اذا كان التحويل حصل بطريق الوكالة أو بطريق نقل الملكية

(قضية مصطفى محمد عويقه ضد الشيخ احمد زعفران رقم ٢١٣٨ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

١٧٤

محكمة مصر التجارية الجزئية الأهلية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠

- ١ — إفلاس . اتحاد الدائنين . أثره : غل يد المدين .
- عن إدارة أمواله . بيعها بمعرفة السنديك . توزيع ثمنها على الدائنين .

على أموال المدين المذكورة ولو أنه لا يجوز لهم طالب الحكم بإشهار إفلاسه من جديد ٤ -- قبول أحد الدائنين في التفليسة لا يترتب عليه بحسب الرأي الراجح والمعمول به تجديد الدين واستبدال التعهد بغيره لعدم توافر شروط الاستبدال، ولا يمكن الاعتراض على ذلك بأن قبول الدائن بسند تحت الاذن في التفليسة يتضمن إقراراً بدينه ويترتب على ذلك تغيير مدة السقوط من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة عملاً بنص المادة ١٩٤ تجارى إذ يشترط في الاقرار بالدين المقصود من المادة المذكورة أن يحصل بسند منفرد وبعد استحقاق الدين وأن يقصد منه الاستبدال .

٥ — كل ما يترتب عليه قبول الدائن ضمن دائئى التفليسة هو انقطاع مدة التقادم من جديد بالنسبة اليه وعدم احتساب المدة السابقة عن تاريخ القبول واعتبار بدأ التقادم من تاريخ قفل باب التفليسة

٦ — إن قبول دين دائن ضمن دائئى التفليسة، ولو أنه يمنع المدين والدائنين الآخرين من المنازعة في صحة الدين وقيامه ووجوده في ذمة المدين وفي مقداره بعد ذلك إلا أنه لا يترتب عليه حصول تعاقد قضائى بمثابة حكم قضائى يغير من ماهية الدين . والمدة المقررة لسقوط الحق في المطالبة بالمقصود من نص المادة ١٩٤ من القانون التجارى الأهلى .

٧ — إن الدفع بسقوط الحق في المطالبة

بقيمة السندات تحت الاذن التجارية مبنى على افتراض حصول سداد الدين المطالب به ، وعلى ذلك فلا يجوز للمدين التمسك بهذا الدفع إذا أقر ضمناً أو صراحة بما يفيد قيام الدين .

المحكم

ومن حيث ان المدعى يطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٥٠ جنيتها والفوائد بواقع ٩٠٠ سنوياً من تاريخ رفع الدعوى حتى السداد وارتكن في إثبات دعواه إلى سند تحت اذن رقم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣١ موقع عليه بامضاء المدعى عليه يتضمن مديونية أصلاً في مبلغ ٦٠ جنيتها للخواجه نجيب جوبلى يدفع وقت الطلب ومؤثر على ظهره بسداد المدعى عليه للمستفيد الاصلى مبلغ ١٠ جنيهات في ٤ مارس و ١١ مايو سنة ١٩٣٢ وبحول المدعى بطريق التظهير عن المبلغ الباقي في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧

ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع الدعوى (أولاً) بأنه قضى بإشهار إفلاسه ولا تزال حالة الافلاس قائمة (ثانياً) بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغ المرفوع به الدعوى لمور أكثر من خمسة سنوات هجرية على تاريخ الاستحقاق ورد على ذلك الحاضر مع المدعى بأن الافلاس أدى الى حالة اتحاد الدائنين وبأن هذه الحالة زالت في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ واسترد معها كل دائن حقه فى التقاضى الانفرادى وبأن قبول الدائن فى تفليسة المدين يعتبر تجديداً للدين ويترتب عليه انتهاء الدين القديم بآخر جديد يسرى عليه التقادم العادى وهو خمس عشرة سنة هذا فضلاً عن أن الدفع بالتقادم يتعارض مع دفاع المدعى عليه فى الجلسة والذى يستفاد منه عدم سداد الدين وقدم إثباتاً لردده شهادة من

بالتدليس (الرابعة) إذالم تصادق المحكمة المختصة على مشروع الصلح بحكم نهائى (الخامسة) إذا أبطل الصلح للتدليس أو لصدور حكم على المدين بعد إجرائه للتفالس بالتدليس (السادسة) إذا فسخ الصلح لعدم قيام المدين المفلس بالتزاماته فيه ولم يتبعه صلح آخر مع المدين (يراجع فى ذلك ليون كان ورينو تجارى جزء ثامن نبذة ٦٧٤ وما بعدها) .

د ومن حيث ان حالة اتحاد الدائنين تختلف عن الصلح الذى يحصل مع دائنى المفلس فى ظاهرين جوهريتين : (الأولى) انها تحصل بقوة القانون (de plein droit) فى حالة عدم قيام الصلح وبغير ضرورة للحصول على موافقة من أغلبية الدائنين عليها كما هو الحال فى الصلح بل قد تقوم بالرغم من موافقة هذه الأغلبية على الصلح كما فى حالة رفض المحكمة التصديق على الصلح الموقع عليه من أغلبية الدائنين (والثانية) عدم براءة ذمة المدين بأى حال من الأحوال من باقى ديون الدائنين بعد استيفاء حصصهم من ناتج بيع الاموال كما هو الحال فى الصلح بل تبقى ذمته معلقة قانوناً بهذا الباقي ويحق للدائنين مطالبته به بدعوى التقاضى الانفرادية بعد انتهاء حالة الاتحاد (يراجع فى ذلك ليون كان ورينو المرجع المتقدم نبذة ٦٦٨) .

Si après toutes les repartitions faites, les creanciers ne sont pas entièrement desintéressés, le failli n'est libéré ainsi qu'il l'est en cas de concordat simple après le paiement du dividende promis les créanciers conservent le droit de poursuivre leur débiteur pour ce qui leur reste dû et, par suite de la dissolution de l'union chaque créancier remtra même dans l'exercice de ses droit individuels re le failli.

قلم كتاب محكمة مصر المختلطة قلم التفالس تفيد إشهار إفلاس المدعى عليه بحكم من الدائرة التجارية فى ١١ يونيه سنة ١٩٣٢ فى القضية رقم ٩٣١٦ سنة ٥٧ قضائية وتقرر اتحاد الدائنين فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣ وحل هذا الاتحاد فى ٦ مارس سنة ١٩٣٥ وقضى برفع الرقابة عن المفلس من الدائرة التجارية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ د ومن حيث ان مدار البحث فى الدعوى يدور حول الأمور الثلاثة الآتية :

الأول - اتحاد الدائنين فى التفالس (état d'union) ماهيتها والآثار القانونية المترتبة عليها - انتهاءها متى يحصل ونتيجة ذلك
الثانى - هل قبول أحد الدائنين فى تفليسه المدين يغير من ماهية دينه قبله ويفيد تجديداً للمدين أم لا

الثالث - مبنى نظرية التقادم الحسى وهل يجوز تطبيقها على المدعى عليه من عدمه

د ومن حيث ان اتحاد الدائنين union هو أشد إجراءات التفالس قسوة على المدين المفلس حيث يترتب عليها استمرار غل يده عن إدارة أمواله ثم بيعها جميعها ثابتة أو منقولة بمعرفة السنديك وتوزيع ما يتحصل من ثمنها ومن حقوق المدين الأخرى على الدائنين قسمة غرماء كل بحسب قيمة دينه وإذا تبقى لهم شيئاً بعد ذلك فى ذمة المدين جاز لكل واحد منهم مطالبته به بدعوى على حدة عند انتهاء الاتحاد وهى حالة قانونية تحصل بقوة القانون فى حالة عدم حصول صلح مع المفلس وينشأ عن ذلك أنها تنتج فى الأحوال الستة الآتية : (الأولى) إذا كان مشروع الصلح المقدم من المدين المفلس لم يوافق عليه من أغلبية الدائنين (الثانية) إذا لم يتقدم المدين المفلس بمشروع للصلح (الثالثة) إذا تعذر إجراء الصلح لصدور حكم على المدين للإفلاس

محل العقد القديم يتوافر فيه نية التجديد (ثانياً) لأن نية التجديد لا تؤخذ بالظن — بل لا بد من الدلالة عليها إما من النص عليها صراحة في العقد أو من حيث ظهور الرغبة فيها من مجموع العقد وظروف التعاقد (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٩ مايو سنة ١٩٣٩ المحاماة العدد الثاني السنة ٢١ ص ١٣٦ بند ٧٨) ويقول يجب أن يكون الاستبدال صريحاً فلا يجوز استنباطه لأنه يترتب عليه زوال دين مع كافة توافره وحلول دين جديد محله . (ثالثاً) لأنه يشترط لاستبدال الدين اتصاف التعمد الجديد بصفة لم تكن موجودة في التعمد الأول وذلك إما بتغيير الموضوع أو بتغيير المتعمد أو المتعمد له . وهذه الشروط الثلاثة غير متوافرة في حالة قبول أحد الدائنين في التفليسة (يراجع في ذلك ليون كان وريتو جزء سابع ص ٥٠٥ نبذة ٥٤١) .

l'admission d'une créance est une simple constatation d'un droit préexistant . On a péten du qu'elle entraîne une novation . C'est la une erreur la novation ne se présume pas plus en matiere commerciale qu'en matiere civile . Peu importe, par consequent que la créance admise soit civile ou commercile.

« ومن حيث انه لا يمكن الاعتراض على ذلك بأن قبول الدائن بسند تحت إذن في التفليسة يتضمن إقراراً بدينه ويترتب على ذلك تغيير مدة السقوط من خمس سنوات الى خمس عشرة سنة بنص المادة ١٤٤ تجارى إذ يشترط في الاقرار بالدين المقصود من المادة المذكورة أن يحصل بسند منفرد وبعد استحقاق الدين وأن يقصد منه تغيير طبيعة الدين وابطاله وحلول آخر محله (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٧٧)

« ومن حيث انه متى تم بيع أموال المدين المفلس يوزع السند بك تحت مراقبة مأمور التفليسة الحصة التي تؤول لكل دائن من ناتج البيع بعد التحقق من دينه وبعد تقديم مستندات الدين الدالة على حقه ثم التأشير عليها بالمبالغ الذي حصل عليه من قيمة دينه فاذا تعذر على أحد الدائنين تقديم مستندات الدين لأى سبب كان كالضياع أو عدم وجود مستند أصلاً للدين فلا يجوز للسنديك الصرف اليه إلا بعد الحصول على أمر بذلك من مأمور التفليسة وبعد مراجعة الأخير لمخضر تحقيق الديون وتأكيده من وجود دينه فيه ضمن الدائنين الذين قبلوا في التفليسة (يراجع في ذلك نفس المرجع نبذة ٧٠٧)

« ومن حيث ان حالة الاتحاد تنتهى هي الأخرى بقوة القانون بعد اتمام عملية بيع أموال المفلس وتوزيع ثمنها على الدائنين ويترتب عليها علاوة على استرداد الدائنين لحقهم في المقاضاة الانفرادى رجوع حق المدين في إدارة أمواله المستقبلية والتي تؤول اليه بعد ذلك ويحق للدائنين المذكورين تبعاً لذلك التنفيذ انفرادياً على أموال المدين المذكورة ولو أنه لا يجوز لهم طلب الحكم بإشهار إفلاسه من جديد طبقاً للقاعدة المشهورة التي تقول بأنه لا يجوز إشهار إفلاس شخص مرتين. *faillite sur faillite ne vaut.* بل يقتصر هذا الحق على دائني المدين الجديد والذين نشأ دينهم بعد انتهاء حالة الاتحاد .

« ومن حيث ان قبول أحد الدائنين في التفليسة لا يترتب عليه بحسب الرأى الراجح والمعمول به علماً وقضاء تجديد الدين واستبدال التعمد بغيره (novation) أى ابطال التعمد الأول واحلال آخر جديد مخالف له (أولاً) لأنه يشترط لاستبدال الدين في المواد التجارية كما في المواد المدنية أن يكون بعقد جديد يقوم

الديون أن ينازعوا فيه بعد ذلك وبعدها انتهاء هذه العملية وفوات المدة المقررة لها

« ومن حيث أن منع المدين والدائنين من المنازعة في الدين بعد تحقيقه وإثباته لا يؤخذ منه افتراض القانون وجود حكم قضائي على المفلس بقيمة الدين لا يسقط إلا بمضي المدة الطويلة إذ يشترط لذلك طبقاً لنص المادة ١٩٤ تيماري أهلي أن يصدر حكم من المحكمة الموضوعية المختصة بالدين لا أن يتحقق وجوده في اجراءات التفليسة فقط .

« ومن حيث أن الأخذ بهذه النظرية وبأن قبول الدائن ضمن دائي التفليسة يترتب عليه حصول تعاقد قضائي يعتبر بمثابة حكم قضائي يغير من ماهية الدين يؤدي إلى نتائج غير منطقية ومخالفة للقانون إذ ينشأ منه عدم إمكان المدين في المنازعة في الدين بعد ذلك أمام المحكمة الموضوعية وإمكان التنفيذ على أمواله بموجب محضر تحقيق الديون

« ومن حيث أنه والحالة هذه - يكون ما قاله الحاضر مع المدعى من حصول تجديد للدين المطالب بقبوله ضمن ديون المدعى عليه وقت إظهار إفلاسه غير قويم ولا تأخذ به المحكمة .

« ومن حيث أنه فيما يختص بالأمر الثالث فمن المبادئ المقررة علماً وقضاء أن الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السندات تحت إذن التجارية مبني على افتراض حصول سداد الدين المطالب به وعلى ذلك فلا يجوز للمدين التمسك بهذا الدفع إذا أقرضنا أو صراحة بما يفيد قيام الدين في ذمته (يراجع في ذلك حكم هذه المحكمة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ المحاماة العدد الثاني السنة الحادية والعشرون ص ٨٤ بند ٥ واستئناف

La reconnaissance par acte séparé empêche la prescription de lettres de change ou effet de commerce doit être .

nécessairement postérieure à l'échéance de l'effet, dont elle vient interrompre la prescription pour en faire courir une nouvelle qui sera de cinq ans ou de quinze ans suivant que la reconnaissance aura laissé subsister la dette avec son caractère primitif ou qu'elle aura substituée une nouvelle dette à l'ancienne.

« ومن حيث أن كل ما يترتب عليه قبول الدائن ضمن دائي التفليسة هو انقطاع مدة التقادم من جديد بالنسبة إليه وعدم احتساب المدة السابقة على تاريخ القبول واعتبار بدء التقادم من تاريخ قفل باب التفليسة (يراجع في ذلك ليون كان ورينو المرجع السابق نبذة ٤١٥)

La production, suivie d'admission et d'affirmation interrompt ainsi à nouveau la prescription déjà interrompue quant aux dettes du failli par suite de la demande en déclaration de faillite.

« ومن حيث أن القول بأن قبول الدائن ضمن مجموعة الدائنين بعد تحقيق دينه يمنع المدين والدائن من المنازعة فيه بعد ذلك في أثناء اجراءات التفليسة ومن ثم يعتبر الدين مستبدلاً بآخر جديد ... قول مردود فيما يختص بالنتيجة الأخيرة الخاصة باستبدال الدين بآخر للأسباب المتقدمة ولأن منع المدين أو الدائن من المنازعة في دين أحدهم بعد قبوله وبعده فوات مواعيد الطعن ليس معناه حصول اتفاق بين الجميع على استبدال الدين بآخر جديد وإنما مرماه أنه لا يحق للمدين وللباق الدائنين - وقد فوّتوا عليهم المنازعة في صحة الدين وقيامه وكونه في ذمة المدين من عدمه وفي مقداره في أثناء اجراء عملية تحقيق

بالسقوط غير قويم لهذا السبب وحده وترفضه المحكمة .

« ومن حيث انه ثابت من مطالعة السند الذى يرتكن اليه المدعى أن الدين الوارد به تحقق ضمن نفليسة المدعى عليه في ٢٧ - ١٠ - ١٩٣٢ ولم يتضح من مراجعته وجود أى تأشير عليه تفيد حصول المستفيد الاصلى على جزء من الدين المطالب به وعلى ذلك يتعين الحكم على المدعى عليه به مع الفائدة بواقع ٩ ٪. لثبوت الدين قبل قانون تغيير سعر الفائدة ومع النفاذ عملاً بنص المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ مرافعات .

(قضية وديع افندى جبلى ضد الخواجه يعقوب ميناى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

مختلط في أول فبراير سنة ١٩٣٨ المجموعة ٤٠ ص ١٧ و ٦ مايو سنة ١٩٣١ مجموعة ٣ ص ٥٧٣ و ٨ مارس سنة ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٩٨ والنقض الفرنسى في ٣ يولييه سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ جزء أول ص ٥٥٩)

« ومن حيث ان الثابت من محضر الجلسة ان الحاضر عن المدعى عليه قال بنص الحرف الواحد ماأتى :- « بأن المدعى عليه مفلس من سنة ١٩٣٣ والسند من سنة ١٩٣١ ولم يدفع أى شئ بعد ذلك، وهذا القول يتضمن اعترافاً صريحاً بعدم وفاء المدعى عليه بالدين ويتعارض مع التمسك بحق السقوط الخمسى بل ويمنع من الدفع به ، « ومن حيث انه والحالة هذه يكون الدفع

القضايا المستعجلة

مقالة . لا يمنع من اختصاص المحكمة الاهلية . شروط ذلك وأسبابه .

٣ و ٤ — أحوال شخصية . بين اجانب . الاختصاص فيه . غير محدد بجنسية الخصوم وحدها . حكم معاهدة مونترو ولائحة التنظيم القضائى في هذا الصدد . تأويل المحاكم المختصة لنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من هذه اللائحة . مناقشته .

٥ — طاعة . طلاق . اختصاص محاكم الاحوال الشخصية بالنسبة له . مداه . نظر إحداها أمام إحدى هذه المحاكم ، يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . ويمنع سماع الدعوى في الجهة الاخرى . وحدة السبب في الدعويين

٦ — حضنة أم لابنها . الحكم بها من المحكمة القنصلية . لا يمنع المحكمة الشرعية من الحكم بضمه لاييه . لانتقاض بين الحكيم لاختلاف السبب في الدعويين . المبادئ القانونية

١ — إن الدعوى التى أرفع للمحاكم الأهلية ويطلب اليها فيها وقف نفاذ أحكام

١٧٥

محكمة مصر الكلية الاهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ — أحكام محاكم شرعية . الالتزام للمحاكم الأهلية . لوقف نفاذها . جوازها . لخروج الأحكام الشرعية عن ولايتها . أو لاستمرار نفاذها لدخولها في ولايتها . طبيعة الدعوى الأهلية مدنية . محاكم أهلية . اشرافها على أحكام الهيئات القضائية الاخرى . مذاها .

٢ — محاكم أهلية . اختصاصها بما يقصد به استمرار نفاذ حكم مختلط أو وقفه . جوازها . ولو كانت الدعوى بين أجنبيين . من رعايا الدول المتنازعين . ماداموا من ديانة أو ملة اما اختصاص محاكم مهريه مختصة بالاحوال الشخصية وما دام الاجنبى لم يبد الدفع بعدم الاختصاص في حدود المادة (٢٥) من لائحة التنظيم القضائى . قيام دعوى مختلطة

صدرت من المحاكم الشرعية لخروجها عن جهة حدود ولايتها - أو استمرار نفاذها لدخولها في حدود هذه الولاية - هي دعوى مدنية في موضوعها - وإن كان مشارها في الأصل، تنازع في مادة من مواد الأحوال الشخصية - لأنها صورة من صور اللجوء لمحكمة القانون العام *Tribunux de droit commun* - ومربما في الواقع منع هذه الأحكام من أن تتعدى إلى مال صاحب الشأن أو شخصه حتى لا يلحقه في تنفيذها ضرر بدون وجه من الحق، أو إزالة المانع الذي يقوم في سبيل تنفيذها حتى لا يضار بسبب عدم التنفيذ بلا مسوغ - ومناطق إشراف المحاكم الأهلية - باعتبارها محاكم القانون العام هو تقصى ما إذا كانت هذه الأحكام الصادرة من الجهات القضائية ذات الوظيفة الخاصة - قد اكتسبت حجية الشيء المحكوم فيه بصورها في حدود الولاية - أم لم تحز هذه الحجية لتخطي هذه الحدود، وموجبه هو عدم وجود هيئة خاصة معينة بالذات لنظر مثل هذا التنازع فلم يبق بد من اللجوء لها بصفتها صاحبة الولاية العامة للفصل في كل نزاع دفعا للأذى ومنعاً للحيف.

٢ - قد تصبح المحاكم الأهلية مختصة بمثل هذه الدعوى - حتى ولو كانت بين أجنبيين من رعايا الدول الممتازين - متى كانا من ينسبون إلى ديانة أو ملة أو مذهب لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية وإذا لم يبد الأجنبي الدفع بعدم الاختصاص

قبل الجلسة بخطاب مسجل أو بانذار على يد محضر أو في أول جلسة على الأكثر وذلك طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائي وفقاً لمعاهدة مونثرو - وإذا ما تقرر الاختصاص للمحاكم الأهلية بحسب سير القضية على النحو المذكور فلا يمنع هذا الاختصاص قيام دعوى بماثلة أمام المحكمة المختلطة - لأن مثل هذه الحالة لا تسمح سوى باثارة الدفع بالأحوال لوحدة الموضوع *Litispence* أو الارتباط *connexité* متى توافرت شروط ذلك. ومنها أن تكون المحكمتان من نظام قضائي واحد ثم من مرتبة متعادلة في ذات النظام الواحد ويشترط أن يبيده الخصم فلا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها كما أن سبق صدور حكم من القضاء المستعجل المختلط - بين الخصمين ولما يصبح نهائياً - لا يصح أن يكون مسنداً للدفع بعدم الاختصاص - أو بحجية الشيء المحكوم فيه - وإنما تستطيع المحكمة أن تزنه وتقدره من حيث مصادفته لحجة الصواب أم لا

٣ - لم يعد الاختصاص بالنسبة لمواد الأحوال الشخصية فيما بين الأجانب محداً بجنسية الأخصام فقط - بل قد تكون جنسيتهم أجنبية - ومع ذلك ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية الوطنية - بطريق الإلزام (لا بطريق التخيير فحسب كما في الأمور المدنية) إذا كان هؤلاء الأجانب ممن ينسبون إلى ديانة أو ملة أو مذهب لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية (المادة ٢٥ من لائحة

تطبيقه بحسب المواد ١٠ و ٢٩ و ٣٠ فانتزعت من ذلك ذريعة لتبرير اختصاصها تحت ستار الضرورات العملية — ولكنه عذر لا يستقيم مع منطق نصوص المعاهدة . كما أن هذه الحالة لم تفت المعاهد المصري . فاستدرك لذلك عندما أردف : « بنفس الشروط التي كانت مرعية في الماضي » — ثم بالتقرير في المناقشات أن هذا لا يعنى جمود التنظيم القضائي فيما يتعلق بالأحوال الشخصية

هـ — الطاعة هي صورة من العلاقات الزوجية مبناها اصرار الزوج على قيام الزوجية وطالبه نفاذ حكمها في الزوجة — والطلاق مبناه انحلال هذه الرابطة وجريان حكم ذلك في الزوج — فدعوى أحدا الخصمين أمام إحدى الجهتين القضائيتين هي دفاعه في الإنكار أمام الجهة الأخرى — والعكس بالعكس — فالموضوعان المعروفان أمام الجهتين متوشجان أحدهما في الآخر ومرتبطان أولهما بالثاني ارتباطا غير منفصم ولا منقسم والحكم في أحدهما يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويمنع من سماع الدعوى في الآخر — فإذا كانت دعوى الطلاق قائمة أمام المحكمة القنصلية — وكانت هذه مختصة بها طبقا للمادة ٥٣ من اللائحة لسبق رفع الدعوى إليها قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ — ثم أقيمت دعوى طاعة على الزوجة في هذه الأثناء أمام المحكمة الشرعية — كان من المتعين على هذه الأخيرة أن تقضى بعدم اختصاصها — طبقا لقاعدة الاختصاص المؤقتة — سالفه الذكر والتي

التنظيم القضائي فقرة ثالثة) أو متى تعين لها الاختصاص تبعا للقانون الواجب تطبيقه (مواد ١٠ و ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة) وهذه هي قاعدة الاختصاص عموما — ولكن بمراعاة قاعدة الاختصاص المؤقتة التي وردت في المادة ٥٣ بخصوص القضايا التي رفعت فعلا إلى المحاكم القنصلية قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ — إذ يبقى الاختصاص للمحاكم الأخيرة — حتى صدور الحكم فيها نهائيا

٤ — قد بدت نزعة في المحاكم المختلطة لتأويل نص المادة ٢٥ فقرة ثالثة ضيققت به مقتضاه فجعلته هو والعدم سواء — وتعللت بأن اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للأجانب قاصر على الذين كانت تختص المحاكم المذكورة بنظر قضائهم قبل المعاهدة محتجة بما ورد بالنص « ويظل الأجانب ... خاضعين » بمعنى أن الخضوع قاصر على من كان في الماضي يخضع لهذا الاختصاص — ولا ريب أن هذا التفسير قد مسح الغرض الحقيقي للنص . إذ سياق فقراته في ضوء المناقشات التي حصلت بين مندوبي الدول في المؤتمر — لا تدع مجالا للشك في أن المتعاهد المصري قصد الاحتياط لاختضاع هؤلاء الأجانب الذين بحكم الديانات التي ينتسبون إليها — إنما ينتسبون في الواقع للعالم الشرقي قبل العالم الغربي — كما أن هذا السياق يقطع في أن لفظ « يظل » قد ورد بمقام الربط . والاستدراك لما قبله من فقرات المادة كما تعللت المحاكم المختلطة بأن محاكم الأحوال الشخصية المصرية لا تطبق غير أحكام دينها مع أنه قد يكون غير القانون الواجب

حدث من اختصاص المحاكم المصرية عموماً في فترة الانتقال - فاذا أغفلت المحكمة المذكورة ذلك - كان حكمها غير حائز للحجية الشيء المحكوم فيه - لصدوره في غير حدود ولايتها

٦ - إذا قضت المحكمة القنصلية وهي مختصة بحضانة الأم لابنها الصغير - وقضت المحكمة الشرعية بعد ذلك بضم الولد نفسه لآبيه لسبب إسلامه وبقاء الأم على دينها وهو غير الإسلام - فلا تناقض بين المحكمين لاختلاف السبب في الدعويين

المحكم

من حيث ان مبنى الدعوى - كما يصورها المدعى - انه قد صدر له حكم شرعيان أولهما يقضى بدخول زوجته المدعى عليها الأولى في طاعته إذ اجأ الى محكمة عابدين الشرعية الجزئية وأقام أمامها على السيدة المذكورة الدعوى رقم ٨٦٧ سنة ١٩٣٧ المتدخلة في سنة ١٩٣٨ يطالب فيها الحكم عليها بدخولها في طاعته في المسكن الذي أعده لها بشارع الغندور بالمنزل رقم ٢٨ بسوق السلاح فحكمت له المحكمة عليها بدخولها في طاعته في المسكن المذكور وأمرتها بذلك غيابياً بحكمها الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٣٨، فاستشككت المدعى عليها الأولى في تنفيذه - لأن محكمة اكس بفرنسا حكمت بتطليقها منه فلم تعد زوجاً له - فلا يجب عليها طاعته - وقبلت محكمة عابدين الشرعية هذا الاشكال منها في القضية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وأمرت بوقف التنفيذ حضورياً - كما عارضت المدعى عليها المذكورة في حكم الطاعة - الذي صدر غيابياً - فألغته المحكمة

في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩ . ولكن لما استأنف المدعى - هذين الحكمين أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية - حكمت بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ . في القضية رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٨ - ٣٩ بالغاء حكم محكمة عابدين الشرعية الصادر في المعارضة لتقديم المعارضة بعد الميعاد من جهة ولأنه غير صحيح في موضوعه من جهة أخرى . فتكون طاعة المدعى عليها الأولى له قد استقرت نهائياً - وثانيهما - حكم قد صدر من محكمة عابدين الشرعية في القضية رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ - ٣٨ في ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ . يقضى على المدعى عليها الأولى بأن تسلم المدعى ولده منها المدعى مؤنس وأمرها بذلك غيابياً . وقد عارضت فيه فحكمت المحكمة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩ برفض المعارضة وتأنيده فاستأنفته أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية . فحكمت هذه المحكمة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ في القضية رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٨ - ٣٩ بعدم قبول استئنافها شكلاً لتقديمه بعد الميعاد - وبذا أصبح ضم الولد اليه نهائياً . ثم خلاص المدعى بعد ذلك الى أنه لما أراد تنفيذ هذين الحكمين أثارت المدعى عليها الأولى النزاع امام لجنة تنازع الاختصاص بوزارة العدل محتجة بأن محكمة اكس قد قضت نهائياً بتطليقها من المدعى - فلا طاعة بعد ذلك له عليها - كما أنها قد أمرت بضم الولد اليها من قبل فلا يسوغ نزعه منها بعد ذلك - واستطرد المدعى الى القول بأنه على الرغم من أن لجنة تنازع الاختصاص لا تملك أن تتخذ من حجية الأحكام الشرعية النهائية كما لا تستطيع سلطة ما ان توقف نفاذها متى كانت هذه الأحكام واجبة النفاذ - إلا أن اللجنة المذكورة قررت وقف تنفيذ الحكمين الشرعيين الصادرين لصالحه

- ثم أمرت وزارة العدل - محافظة مصر - وهي الجهة المنوط بها التنفيذ بذلك . ثم انتهى المدعى بما ذكر إلى أن وزارة العدل ليس لها أى حق في منع تنفيذ المحكمين المذكورين . فهو يلجأ لهذه المحكمة لمنع تعرضها له في تنفيذهما في مواجهة باقي الخصام مع الزامها بالمصروفات .

ومن حيث أن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بمقولة أنها هي والمدعى من التونسيين المعتبرين من رعايا دولة فرنسا فيخضعان بالنسبة لأحوالهم الشخصية لمحكمة القنصلية الفرنسية لأنه قد حكم نهائياً بتطبيقها من المدعى من محكمة اكس بفرنسا - ولأن قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة قد قضى بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٠ في القضية رقم ٦٤١٣٧ لسنة ٦٥ قضائية باعتبار الأحكام الشرعية الصادرة لصالح المدعى ضدها لاحجية لها عليهم ولذا أمر بوقف تنفيذها .

ومن حيث أن وزارة العدل دفعت الدعوى بأن موقفها في المسألة ليس موقف المتعرض في التنفيذ ، وكل ما في الأمر أنه بسبب صدور أحكام متناقضة من هيئات قضائية مختلفة . فقد أشارت بوقف تنفيذ أحكام الفريقين ولم تؤثر أحد الخصمين على الآخر . وعرضت الأمر على لجنة تنازع الاختصاص لبدء رأيها وإن هذا هو الموقف الطبيعي والذي جرى عليه العمل دائماً . وإذا رأى القضاء تنفيذ أحكام أى الجانبين فهم لا تتوانى عن ذلك إذ لصالح لها في الموضوع . وإن المنازعة الحقيقية قائمة بسبب الأحكام المتناقضة بين الخصمين الحقيقيين . وهما المدعى والمدعى عليها الأولى .

عن الدفع بعدم اختصاص
المحاكم الأهلية

ومن حيث أن الفصل في هذا الدفع يستتبع بحث الأمور الآتية :

(١) هل ينتسب الخصمان - حتى لو صح أنهما أجنبيان - إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية .

٢ - ما جوهر الموضع في الدعوى الحالية وهل هو مادة من الأحوال الشخصية بذاتها - أم في الواقع منازعة مدنية ولو أن مشارها تناقض أحكام صادرة في مواد خاصة بالأحوال الشخصية . . . ؟

٣ - ما هي الحدود الفاصلة في تحديد الاختصاص بحسب مدلول أحكام لائحة التنظيم القضائي طبقاً لمعاهدة مونترو . وتطبيق ذلك على الدعوى الحالية . وهل المحاكم الأهلية قد تصح مختصة بنظر مثل هذه القضية أم لا ؟

٤ - ما أثر الحكم الالتهى الصادر من حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة من اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى الحالية . وما مداه عند التحدى بقوة الشيء المحكوم فيه ؟

ومن حيث أنه إذا صح أن المدعى والمدعى عليهم أجنبيان حقاً - باعتبارهما تونسيين تابعين لدولة فرنسا - فليس هناك ما يحول دون مقاضاتهم أو تقاضيهما أمام المحاكم الأهلية إذ نصت المادة ٢٥ فقرة ثالثة من لائحة التنظيم القضائي (وفقاً لمعاهدة مونترو) على أن الأجانب سواء أكانوا من أهل الدولة الأجنبية أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة في حمايتها . - الذين ينتسبون إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية

يخضعون لقضاء تلك المحاكم في هذه المواد بنفس الشروط التي كانت مرعية في الماضي، وسيأتي فيما بعدمقتضى هذا النص في اختصاص المحاكم الشرعية بالنسبة لمواد الأحوال الشخصية التي نظرتها بين الخصمين — وأما بخصوص المواد المدنية والتجارية — وهو ما يهمننا بمناسبة تحديد اختصاص المحاكم الأهلية — فقد نصت المادة على أن الأشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة حق الخيار بين القضاء المختلط والقضاء الأهلي — وإذا أعلن أحدهم فيما يتعلق بالمواد المذكورة أمام محكمة أهلية في قضية لم يسبق له فيها قبول القضاء الأهلي وجب عليه إن أراد الدفع بعدم الاختصاص أن يقدم هذا الدفع بخطاب مسجل أو بإعلان على يد محضر أو في أول جلسة على الأكثر. فان لم يفعل ذلك أصبحت المحكمة مختصة ولا تغلو في القول فنقول أن موضوع هذه الدعوى هو في جوهره وبالذات من مواد الأحوال الشخصية — مما ينطبق عليه الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ — إذ لا يطلب إلى هذه المحكمة الفصل في طاعة أو تطليق أو ضم صغير إلى أحد الخصمين. بل هذه مواد فصل فيها من جهات الأحوال الشخصية من قبل ... وإنما النزاع في الواقع وحقيقة الأمر يدور حول أي هذه الأحكام قد صدر من هذه الجهات في حدود ولايتها القضائية فيتمتع احترامه — وأنها خرج عن نطاقها فلا يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه، وبعبارة أخرى فإن الدعوى صورة من صور اللجوء لمحاكم القانون العام Tribunaux de droit commun لتتولى الإشراف على الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية ذات الولاية الخاصة خصوصاً عند تضاربها لبقدر ما إذا كانت قد صدرت في حدود هذه

الولاية ... أم تعدتها ... وأي هذه الأحكام أولى بالإنفاذ ومثل هذه الدعوى مدنية في موضوعها. وإن كان مشارها في الأصل تنازع في مادة شرعية، إذ مرماها في الواقع هو منع هذه الأحكام أن تتعدى إلى مال صاحب الشأن أو شخصه حتى لا يلحقه في تنفيذها ضرر بدون وجه من الحق — أو إزالة المانع الذي يقوم في سبيل إنفاذها حتى لا يضار بسبب عدم تنفيذها بلا مسوغ. ومناطق هذا الإشراف هو دائماً ما إذا كانت مثل هذه الأحكام اكتسبت حجية الشيء المحكوم فيه بصورته في حدود الولاية. أم لم تحوز هذه الحجية لتخطى هذه الحدود. وموجبه هو عدم وجود هيئة خاصة معينة بالذات لنظر مثل هذا التنازع، فلم يبق بد من اللجوء لمحاكم القانون العام بصفتها صاحبة الولاية العامة للفصل في كل نزاع، دفعا للأذى ومنعاً للحيف. وقد استقر الرأي فقها وقضاء بهذا المعنى (ابو هيف الدولي الخاص نبذة ٥٥٥، ٥٥٧ ومحكمة الاستئناف المختلطة في ١٠ أبريل سنة ١٩١٨ مجموعة الأحكام والتشريعات المختلطة رقم ٣٠ ص ٣٤٤ — وحكمها الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ بالمجموعة المذكورة لسنة ١٩٣٨ ص ٢١٩ ومحكمة استئناف مصر الأهلية في ٣ فبراير سنة ١٩٣١ بالمجموعة الرسمية لسنة ١٩٣١ العدد الأول بند ١٨ ومحكمة النقض والابرار في الطعن رقم ٤٠ سنة ٣ قضائية بمجلة القانون والاقتصاد ص ٢١١ و ٢١٤ ومحكمة مصر الكلية الأهلية دائرة الأمور المستعجلة، في ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ بالمحكمة رقم ١٤ ص ٤٢ عدد ٢١ وحكمها في ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٣ بالمحكمة المذكورة ص ٢٩ عدد ٢٣ ومحكمة اسكندرية الكلية الأهلية « دائرة الأمور المستعجلة، ص ١٣٤ عدد ٦٩

الحالة ما كانت تستوجب بعد تقرير الاختصاص - سوى اثاره الدفع بالاحالة لوحدة الموضوع Litispence أو للارتباط connexité متى توافرت شروط ذلك ، فاذا لم يبدئه الخصم فلا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما ينبغي أن يستمسك به في الوقت المناسب وإلا سقط الحق فيه ، كما يتعين أن تكون المحكمتان من نظام قضائي واحد . ثم من مرتبة متعادلة في ذات النظام الواحد . ولكن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تكون سببا للتقرير بعدم الاختصاص متى كان هذا الاختصاص قائما في الاصل أو قام موجهه بحسب مجرى الدعوى وكذلك سبق صدور حكم من حضرة قاضي الامور المستعجلة لا يؤثر في هذا الاختصاص وإنما قد يستطيع الخصم التحدى به اذا صار نهائيا كسند للدفع بعدم الاختصاص . وإنما كانع من سماع الدعوى موضوعا - - - إذ الدفع بحجية الشيء المحكوم فيه - autarité de la chose jugée - هو دفع موضوعي défense ou fond يتناول موضوع الدعوى برمتها (رسالة الاثبات لاحد نشأت بك ص ٥٤ : نبذة ٦٠٣ الطبعة الثالثة - وحكم محكمة النقض والابرار المصرية الطعن رقم ٧٨ سنة ثالثة قضائية منشور بمجلة القانون والاقتصاد ص ١٧٣ ومذكرات لجنة المراقبة القضائية القسم الأول في المواد المدنية والتجارية مذكرة رقم ١٤٠) ومن البدهاهة ان يكون الحكم نهائيا - فيما قضى به - مع وحدة الخصوم والموضوع والسبب . فان توافر ذلك قام المانع من السماع حتى لو كان الحكم خاطئا في الواقع إذ يعتبر عنوان الحقيقة على كل حال فيما قضى به . اما اذا لم يكن نهائيا ، فلا يستطيع الخصم التحدى بحجيته . ويجوز للمحكمة المدفوع أمامها بهذا

ومحكمة مصر الاهلية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ بالمحكمة سنة ١٤ ص ١٢١ عدد ٣٢٣ . ورسالة الاثبات في التعليقات للمستشار احمد نشأت بك نبذة ٥٣٤ ص ٣٨١) ويخلص مما ذكر ان مادة النزاع الحالية هي في جوهرها مدنية . فينطبق عليها الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائي إذ لا جدال في أن المدعى والمدعى عليها الاولي كانا يهوديين منتسبين الى الاخامات الاسرائيلية بمصر وتقدأ زواجهما بها ، كما أن المدعى بعد اسلامه في سنة ١٩٣٦ أصبح ينتسب الى الدين الاسلامي . واليهودي والمسلم كلاهما من ذوى الديانة الذين لهم محاكم مصرية مختصة بالاحوال الشخصية . بحسب الاحوال كجلس الطائفة الاسرائيلية أو المحكمة الشرعية - - فكان يتعين على المدعى عليها الاولي لو أرادت الدفع بعدم الاختصاص أن تقدمه بخطاب مسجل أو باعلان على يد محضر أو تبديده في أول جلسة على الأكثر وهو ما لم تفعله - ولكن القضية نظرت بأول جلسة في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٠ فلم تحضر فيها لابدائه - ثم حضرت في الجلسة الثانية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وفي الثالثة بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ فلم تدفع به فيهما - - فقط . أبدته لأول مرة في مذكراتها الختامية بعد حجز القضية للحكم - فيكون حقا في هذا الدفع قد سقط وأصبحت المحكمة مختصة . والقضاء المستعجل الاهلي ، باعتباره شعبة من المحاكم الاهلية - يكون مختصا بما تختص هذه المحاكم به ، وإنما بالنسبة للوجه المستعجل من النزاع - واذا ما تقرر الاختصاص للمحاكم الاهلية بنظر قضية ما ، فلا يمنع هذا الاختصاص قيام دعوى بذات الموضوع أمام المحكمة المختطة ، لأن مثل هذه

الدفع أن تقدر ما قضى بعد الحكم وتزنه من حيث وجه الخطأ أو الصواب وحكم حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة ليس نهائياً ، فلا محل للتحدى بحجية الشيء المحكوم فيه استناداً إليه . فلهذه المحكمة أن تزنه وتقدره من حيث مصادقته لمحجة الصواب أم لا — وهذا ما سنعرض له عند بحث الموضوع

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية عموماً — وهذه المحكمة تبعاً — فى غير محله فيتعين رفضه

عن الموضوع

ومن حيث أنه على هدى ما سبق تقريره من أن قضاء المحاكم ذات الولاية الخاصة لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه إلا فى حدود ولايتها وإلا سقطت عنه هذه الحجية وساغ اللجوء لمحاكم القانون العام لوقف نفاذ أحكام الجهات القضائية المذكورة حتى لا تلحق الناس فى أشخاصهم أو أموالهم بدون وجه حق — فإنه يتعين — البحث بعد ذلك فيما إذا كان الحكمان الشرعيان موضوعا للنزاع قد صدر أحدهما أو كلاهما — فى حدود ولاية القضاء الشرعى . وتلاحظ المحكمة بادى الرأى أن حكم حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة قد أوقف نفاذ جميع الأحكام الشرعية — بما فيها الحكمان المذكوران — دون تمييز — بحجة (١) أن الخصمين أجنبيان فلا اختصاص للمحاكم الشرعية إلا إذا قبل اختصاصهما ولكن المدعى عليها الأولى استمسكت بعدم الاختصاص ٢ — ولأن الأحكام المذكورة قد صدرت فى مسائل سبق الفصل فيها نهائياً من المحكمة القنصلية المختصة ، ولكن لم يتعرض الحكم المذكور لمسألة الاختصاص على هدى أحكام معاهدة مونترو

وقد أصبحت نافذة بعد أن بدأ النزاع أمام المحكمة القنصلية فى سنة ١٩٣٣ . وقد رفعت القضايا الشرعية فى هذه الفترة . ثم أن الحكم السالف المذكور لم يستظهر الموضوع المقضى فيه أمام المحكمة القنصلية والمسائل التى فصلت فيها المحاكم الشرعية ثم لم يحدد بعد ذلك ما يصح اعتباره محلاً للتناقض فيما بينهما ، ولكن المقام يحتاج الى التفصيل والاستقراء على أساس ما ذكر — فاما بالنسبة لقاعدة الاختصاص عموماً فلم يعد هذا الاختصاص بمقتضى معاهدة مونترو محددًا بجنسية الخصام بل قد تكون جنسيتهم أجنبية . ولكن يتوافر الاختصاص للمحاكم المصرية إذا كان هؤلاء الخصوم ممن ينتسبون الى ديانة أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمسائل الأحوال الشخصية (م ٢٥ من لائحة التنظيم القضائى فقرة ثالثة) أو متى تعين لها الاختصاص تبعاً للقانون الواجب تطبيقه (م ١٠ ، ٢٩ ، ٣٠ من اللائحة) فالمحاكم الشرعية هى المختصة فى الأصل بنظر مثل المادتين اللتين صدر فيهما الحكمان موضوع النزاع لولا أنها اغفلت اتباع قاعدة اختصاص مؤقتة (م ٥٣) أدرجت فى لائحة التنظيم القضائى للسير بموجبها فى فترة الانتقال بخصوص القضايا التى رفعت الى المحاكم القنصلية قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ إلا أن هذا الاغفال لا يلحق سوى الحكم الصادر فى قضية الطاعة . أما الحكم الصادر فى قضية ضم الصغير لآبيه بعد اسلامه واصرار الأم على غير دين الاسلام فلم تكن الدعوى المقامة أمام القنصلية شاملة لهذه الصورة من النزاع بسببها الجديد الذى راعته المحكمة الشرعية فلا تناقض فى الواقع بين حكمين نهائيين يبين ذلك تفسيراً بعد الكلام على قاعدة الاختصاص عموماً .

هذا التاريخ للمحاكم الشرعية — ولكن قد بدت في المحاكم — المختلطة نزعة لتأويل نص المادة ٣/٢٥ تأويلا ضيقا مقتضاه حتى أصبح وكأنه والعدم سواء (راجع المحاضرة التي ألقاها نصيف زكي بك في مسائل الاحوال الشخصية في مصر بنادى القضاء في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤) (١) وتعللت بأن اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للأجانب قاصر على الذين كانت تختص المحاكم المذكورة بنظر قضاياهم قبل المعاهدة محتجة بما ورد بالنص ويظل الأجانب خاضعين بمعنى أن الخضوع قاصر على من كان في الماضي يخضع لهذا الاختصاص مع أن هذا اللفظ بمقام الربط والاستدراك كما قبله وإذا صح هذا التفسير يخرج به جميع الأجانب ومنهم المسلمون التابعون لدولة أجنبية من الدول التي تتمتع بالامتيازات التي كان لها اختصاص فعلي في الاحوال الشرعية بالنسبة لرعاياها — وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها المؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٨ ببطالان حكم شرعي في دعوى زوجية بين متخاصمين من المسلمين المغاربة التابعين للدولة الإيطالية، ولا ريب أن هذا التقسيم قد مسح الغرض الحقيقي للنص إذ سياق فقراته في ضوء المناقشات التي حصلت بين مندوبي الدول في مؤتمر مونترو لا يدع مجالاً للشك في أن المعاهد المصرية إنما قصد الاحتياط لاختصاص هؤلاء الأجانب الذين تتخذ ديانتهم أو مللهم مع الديانات والملل التي لها محاكم مصرية لمواد الاحوال الشخصية إذ هم بحكم انتسابهم لهذه الديانات والملل إنما ينتسبون في الواقع للعالم الشرقي قبل العالم الغربي بل أن المحاكم القنصلية نفسها — قبل المعاهدة — كانت لاتعنى كثيراً بالاستمسك باختصاصها فيما يتعلق بهؤلاء

(١) نشرت بمجلة المحاماة بالعدد الثامن والتاسع السنة

وحيث أن المادة الخامسة والعشرين من لائحة التنظيم القضائي بعد أن حددت في الفقرة الأولى كلمة «الأجنبي» بأنه الشخص التابع للدول الموقعة على اتفاق مونترو. ثم جعلها تشتمل الشخص التابع لأية دولة أخرى بنص عليها بمرسوم وحظرت استناد أي شخص تابع للحكومة المصرية إلى حماية دولة أجنبية وأصرت في الفقرة الثانية على إخضاع الأشخاص التابعين لسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن لقضاء المحاكم الأهلية حتى في المسائل المدنية والجنائية عادت في الفقرة الثالثة فاستدركت لإخضاع الأجانب عموماً الذين ينتسبون إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الاحوال الشخصية إلى قضاء المحاكم المذكورة في هذه المواد بنفس الشروط التي كانت مرعية في الماضي. وأما بالنسبة للمسائل المدنية والتجارية فقد جعلت لهم حق الخيار بين القضاء بين الأهلى والمختلط مع تقييد كيفية ابداء الدفع بعدم الاختصاص أمام المحاكم الأهلية وإلا سقط الحق فيه. وسياق نص المادة المذكورة. وربط فقراتها أحداها بالآخرى يقطع في الدلالة على أن القصد هو إخضاع هؤلاء الأجانب لقضاء جهات الاحوال الشخصية بشرط أن يكونوا منتسبين إلى ديانة أو ملة لها بمصر مثل هذه الهيئات القضائية. وكلمة «يظل» قد وردت بمعنى الربط مع ما قبلها. والاستدراك لما سبقها — وقد كان الخصمان في بادئ الأمر ينتسبان إلى الخانخانة الإسرائيلية. بل ولقد عقد زواجهما بها — فلو أن كليهما بقى على دينه. لكانت هذه الهيئة هي المختصة بالمسألة. وأما والمدعى قد أسلم وأشهر إسلامه أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية في مايو سنة ١٩٣٦ — فقد أصبح الاختصاص منذ

البلد دون أحكامه المتعلقة بالقانون الدولي الخاص. ثم صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ تنفيذاً لأحكام المعاهدة وبشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية لغير المصريين - وورد في المادة الثالثة منه ان عبارة قانون البلد التي وردت في المعاهدة تشمل أيضاً كل قانون ديني تطبقه محاكم مصر للأحوال الشخصية على اختلاف أنواعها. والطاعة هي صورة من العلاقات الزوجية وضم الصغير الى أبيه نوع من هذه الولاية على النفس - والقانون الواجب تطبيقه يتحدد بين الشريعة الموسوية وبين الشريعة الإسلامية في الحالة الأولى. وهو الشريعة الإسلامية في الحالة الثانية - لأنها دين الصغير بحكم إسلام أبيه. ومقتضى هذا أن الاختصاص ينمقدها لمحاكم الأحوال الشخصية المصرية - نظراً لقانون البلد الديني الواجب تطبيقه بحسب الأحوال دون المحاكم المختلطة والتي يتحدد اختصاصها بكون القانون الواجب تطبيقه هو قانون أجنبي ومتى تعين الاختصاص لمحاكم الأحوال الشخصية المصرية أصبح تميز هذه الجهة داخلياً بحسب القوانين والأحوال الشرعية - والمحاكم الشرعية هي صاحبة الولاية أصلاً في مسائل الأحوال الشخصية مهما كانت الملة إلا ما استثنى من ذلك وهذا الاستثناء معقود لكل هيئة قضائية أخرى بشرط اتحاد الملة. وبما أن ملة الخصمين قد اختلفت بسبب إسلام الزوج فقد أصبح الاختصاص للمحاكم الشرعية بلامراء. حقيقة أن هذه المحاكم وجهات الأحوال الشخصية الأخرى قد لا تطبق قانوناً أو مذهباً غير أحكام دينها، ولكن تحديد جهة الاختصاص بحسب أحكام المعاهدة شيء وما يجري عليه العمل حالياً عند الفصل المادة في

الأشخاص ان لجأوا الى المحاكم المصرية التي تطبق أحكام الديانة أو الملة التي يدينون بها. وكانت المحاكم المختلطة تقرر الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية المذكورة بالنسبة لهم ماداموا لم يدفعوا بعدم الاختصاص (ابو هيف الدولي الخاص جزء ثالث ص ٨٧٢) وإذا ما نظرت المحاكم الفصلية مادة من موادهم الشخصية. وكانت تطبق لهم قوانين الأحوال الشخصية بحسب الموطن أو الدين وفقاً للقاعدة العامة وهي احترام مبدأ شخصية القوانين في مواد الأحوال الشخصية. وبعد هذا الايضاح، للحالة التي كانت قائمة فعلاً قبل المعاهدة - فانه يبين وجه اصرار المعاهد المصرية على اخضاعهم لمحاكم الأحوال الشخصية المصرية بطريق الالتزام. ثم بطريق التخيير بالنسبة للمواد المدنية والتجارية ثم تساهل الدول في قبول وجهة النظر المصرية.

ومن حيث ان المادة العاشرة من المعاهدة قد نصت على أنه في مواد الأحوال الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعاً للقانون الواجب تطبيقه فتشمل الأحوال الشخصية المواد المبينة في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي ويتعين القانون الواجب تطبيقه تبعاً للقواعد المدونة في المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة - وقد ورد بالمادة ٢٩ على أنه يرجع الى قانون بلد الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاصة بعلاقات الزوجين وفي آثار هذه العلاقات بشأن الأموال. وفي الولاية والقوامة الى قانون بلد القاصر وفي حقوق الوالدين والأبناء وواجباتهم المتبادلة الى قانون بلد الأب - ونصت المادة ٣٠ بأنه يقصد بقانون البلد، أحكام ذلك القانون المطبقة بداخل هذا

فان المعاهدة بعد أن حددت قواعد الاختصاص العامة نصت في المادة ٥٢ على ان القضايا المرفوعة امام المحاكم القنصلية قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يستمر النظر فيها أمام تلك المحاكم القنصلية حتى يقضى فيها نهائيا . وفي المادة ٤٢ على انه لا يترتب على تغير الخصوم اثناء نظر الدعوى اختصاص المحكمة التي رفعت اليها على الوجه القانوني . وفي المادة ٥٤ على أن تبقى لأحكام المحاكم القنصلية واوراسها قوة الشيء المحكوم فيه وتنفذ اذا اقتضى الحال بواسطة المحاكم المختلطة . ولا نزاع في ان المدعى عليها الاولى لجأت في سنة ١٩٣٣ الى المحكمة القنصلية الفرنسية تطلب نفقة على زوجها ثم طلقها منه وضم ولدها مؤنس الصغير لحضانتها — وان هذه المحكمة كانت مختصة وقتئذ فيما بين الخصمين بالدعوى . فتحدد لها الاختصاص باقامة الدعوى أمامها . وأن اسلام الزوج في سنة ١٩٣٦ لا يغير في هذا الاختصاص . — وأن الحكم الابتدائي قد صدر بالنفقة والطلاق والضم في سنتي ٣٢ و٣٤ وانه استؤنف فأيدته محكمة اكس بفرنسا نهائيا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ . فاما بالنسبة لمادة الطاعة — فانه كان ينبغي للقضاء الشرعي — ان يحكم بعدم اختصاصه بعد أن أصرت المدعى عليها الاولى على أنها سبق ان اقامت دعوى بطلاقها من زوجها أمام المحكمة القنصلية — وكانت مختصة عند اقامتها امامها لأن هذا الاختصاص قد أبقي للمحكمة المذكورة الى ان يفصل في الموضوع نهائيا . والطاعة هي صورة من العلاقات الزوجية مبنيا على اصرار الزوج على قيام الزوجية — وطلب نفاذ حكمها في الزوجة . والطلاق مبنيا على انحلال هذه الرابطة وجريان حكم ذلك في الزوج . . . وبعبارة أخرى فدعوى احد الخصمين أمام

شيء آخر . ولقد تخلت المحاكم المختلطة لهذا وانتزعت منه ذريعة لتبرير اختصاصها — تحت ستار الضرورات العملية . ولكنه عذر لا يستقيم مطلقا مع منطق نصوص المعاهدة — ولا مع روحها — بل ان هذه الحالة لم تفت المعاهد المصرية ولذا فقد استدرك عند ما أردف النص بما يأتي: « بنفس الشروط التي كانت مرعية في الماضي » ومعنى هذا أن لا غضاضة من الخضوع لما يجري عليه العمل الى أن يتم تعديل النظام القائم والجاري عليه العمل فعلا ويتأكد هذا القصد من استقراء المناقشات التي قامت بين أعضاء المؤتمر إلى أن تم الاتفاق بينهم الى التقرير بأن المقصود هو أن المحاكم المصرية الخاصة بالأحوال الشخصية تستمر على القيام بوظيفتها بذات الشروط التي جرى عليها العمل في الماضي . وان هذه العبارة لا تعني وجود التنظيم القضائي فيما يتعلق بالأحوال الشخصية . وان هذه المحاكم ستبت في المسائل لا بتفويض قنصلي — بل بمقتضى سلطة خاصة بها — ونحن نهيى بولاية الأمور أن يعنوا بتنظيم هذه الحالة حتى تصدر محاكم الأحوال الشخصية المصرية أحكامها في هذه المسائل بالروح التي قصدها المتعاهد وحتى لا تتخذ أى جهة ما جمود التنظيم ذريعة للتعدى على اختصاص المحاكم المذكورة . هذا الاختصاص الذي قد كفلته لها أحكام المعاهدة .

« ومن حيث انه بعد أن بينا أصل الاختصاص عموما بحسب أحكام المعاهدة المذكورة يتعين البحث فيما اذا كانت المحاكم الشرعية قد أغفلت قاعدة اختصاص مؤقتة استلزمته ضرورة تنظيم الأمور في فترة الانتقال وتطبيق هذه القاعدة في كل من مادي الطاعة وضم الصغير الى أبيه وفي الحق

إحدى الجهتين القضائيتين هي دفاعه في الإنكار أمام الجهة الأخرى... والعكس بالعكس فالمرضمان المعروفان أمام الجهتين . متوشجان احدهما في الآخر ومرتبطان أولهما بالثاني ارتباطاً غير منفصم ولا منقسم . أوهما وجهان لذات الموضوع يختلف الواحد باختلاف نظر كل خصم اليه . والحكم الصادر في احدهما يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويمنع من سماع الدعوى في الآخر وما ذلك الا لوحدة الخصوم والموضوع والسبب فكان من الواجب والحالة هذه — على القضاء الشرعى — أن يحكم بعدم الاختصاص وقد حد هذا الاختصاص بالقاعدة المؤقتة التي نص عليها في المادة ٣٥ وكفلته للمحكمة القنصلية التي رفعت اليها المادة من قبل — وبذا يكون القضاء الشرعى قد تعدى حدود اختصاصه كما قيدته المادة المذكورة — وبالثاني يكون حكمه معدوم الاثر قانوناً في هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بضم الصغير الى أبيه . فقد يبدو للنظر السطحية ان هناك تناقضاً بين القضائيتين — ولكن لدى التعمق يبين انه لا تضارب بينهما . لأن الحكم الشرعى قد بنى على سبب جديد Cause nouvelle طراً بعد اسلام الزوج . ولم يكن هذا هو سبب ضم الولد الى أمه بمقتضى الحكم القنصلى لأن هذا الحكم بعد ان قضى بالطلاق في سنة ١٩٣٤ امر بضم الصغير الى أمه باعتبارها صاحبة الحضانة في الأصل حتى يبلغ الولد السن الذى تنتقل فيه ولاية النفس للأب على الابن . ولم يستعرض الحكم المذكور في حالة اسلام الاب وبقاء الأم على غير دين الاسلام وأثر هذا الحادث الطارىء في حضانتها والشريعة الاسلامية تقضى بحضانة الصغير في الأصل الى أمه — إلا اذا بقيت على غير دين الاسلام وبلغ الصغير سن

التمييز والمحاكاة بحيث يخشى أن يفضل غير دين الاسلام اذ ينزع من أمه حتى ولو لم يبلغ السابعة من عمره . وهذا هو مبنى الحكم الشرعى في ضم الصغير الى أبيه — اذ قالت محكمة عابدين الشرعية في حكمها المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ : ومن حيث أن الولد المطلوب ضمه بلغ سننا يخشى معها ان يفضل غير دين الاسلام وهو ان لم يبلغ السابعة من عمره الا انه في سن يميز فيها ما يراه ويحكيه . ومن حيث ان والده أصبح مسلماً ومن حقه الضم اليه لبقاء أمه على دينها ، ولما عارضته المدعى عليها الأولى في هذا الحكم واحتجت بما سبق أن قضت به المحكمة القنصلية ردت المحكمة على ذلك بقولها وان الضم الذى قضت به هو بسبب اسلام الزوج ، وهذه حقاً حالة طارئة بعد القضاء القنصلى اذ لم يستعرضها من قبل — فاذا لوحظ فوق ذلك ان هذه المسألة مرتبطة بقاعدة من قواعد النظام العام لمساسها بأحكام الدين الاسلامى . وهو دين الدولة الرسمى وان من المبادئ المقررة حتى في القانون الدولى الخاص . ان الاحكام الاجنبية ولو صدرت من محكمة مختصة لا يجوز نفاذها في دولة اذا ما كانت تتعارض مع قاعدة مرتبطة بالنظام العام — اذا لوحظ هذا — لاستبان ان الحكم الشرعى بضم الصغير لابييه سليم لا غبار عليه — وقد صدر في حدود ولاية المحاكم الشرعية .

ومن حيث انه يبين بما تقدم قيام المانع في تنفيذ حكم الطاعة لانعدام الولاية . وانتفاؤه في حكم الضم لصدوره في حدود هذه الولاية . فيتعين وقف نفاذ الحكم الاول واستمرار نفاذ الثانى .

ومن حيث ان المدعى ينسب الى معالى المدعى عليه الثانى التعرض في تنفيذ الحكمين

ولكن موقفه في المسألة لا يعدو الموقف الطبيعي المعتاد عند ما يقع تضارب بين أحكام الجهات القضائية المختلفة فيعرض الأمر على لجنة الاختصاص. من باب انفتوى واثارة الرأي، وقد أقر مندوبه باستعداده لنفاذ ما يقضى به في هذا النزاع. فلا وجه لالزامه بالمصاريف. واما المنازعة الحقيقية في الأمر فهي المدعى عليها الأولى صاحبة المصلحة الفعلية. ولكن بما أن المدعى لم يطلب إلزامها بشيء من المصاريف فلا محل للقضاء عليها بشيء منها.

ومن حيث أن النفاذ المعجل بلا كفالة واجب طبقا للمادة ٣٩٥ مرافعات.

(قضية ايلي سلامون الياقيم الممدى ضد الست اليجوه دافود عزرة وآخرين رقم ١٩٤٣ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد)

١١٦٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ — الخاق الثمار بالعقار. أثر لتسجيل تنبيه نزع الملكية. الحراسة على هذا العقار. مناطق

٢ — تنبيه نزع الملكية. المعارضة فيه. في الميعاد. غير مؤثر على الاجراءات السابقة. وبالنسبة للحراسة. حكمه. مغايرته للقضاء المختلط فيه. وجه التفرقة

المبادئ القانونية

١ — الخاق الثمار بالعقار هو أثر يترتب في القانون الأهلي على تسجيل التنبيه طبقا للمادة ٥٤٥ مرافعات. وقد استقر الرأي القانوني فقها وقضاء على أن الحراسة التي تؤسس على هذا الاعتبار هي اجراء من نوع خاص لا يشترط فيه توافر الاستعجال طبقا

للمادة ٢٨٨ مرافعات، بل مناط تقريرها هو لأنها الوسيلة الممكنة لانفاذ حكم القانون لتحقيق التحاق الثمار بالعقار

٢ — المعارضة في تنبيه نزع الملكية — في الميعاد القانوني — لا يمكن أن توقف الأثر السابق أو تعطله. لأنها إنما توقف اجراءات التنفيذ اللاحقة لرفعها لا الاجراءات السابقة عليها خصوصا وهي ليست من أعمال التنفيذ بل من مقدماته فقط. فالقول بعدم جواز الحراسة لأن التحاق الثمار بالعقار معطل باقامة المعارضة لا يستقيم مع أوضاع القانون الأهلي

٣ — يكون الرأي المعاكس مفهوما لو أنه بني على ما ذهب اليه البعض من عدم جواز اجراء تسجيل التنبيه في فترة الثلاثين يوما التالية لاعلان التنبيه. ولكن هذا النظر الأخير مرجوح. والرأي السائد هو أن الممنوع في خلال الثلاثين يوما هو التنفيذ الحقيقي أما تسجيل التنبيه فهو اجراء تمهيدى وتحفظي لا وجه لغل يد الدائن عن اتخاذه محافظة على حقوقه التي كفلهما له القانون

٤ — لا محل في القانون الأهلي. لمسايرة الرأي الذي أخذت به المحاكم المختلطة في هذا الموضوع. للفارق بين النصوص الأهلية والنصوص المختلطة. في كيفية الاجراءات وترتيب حصولها. وأثر المعارضة الحاصلة في الميعاد عليها إذ التحاق الثمار بالعقار يترتب في القانون الأهلي على تسجيل التنبيه وفي المختلط على تسجيل محضر الحجز والمعارضة لاحقة

الحاق ثمار العقارات بها فتوزع كما يوزع ثمنها على أرباب الديون المسجلة فانها ترفع هذه الدعوى لتحقيق هذا الاثر المترتب على تسجيل التنبيه بمقتضى المادة ٥٤٥ مرافعات .

ومن حيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بأنه قد أقام معارضة في تنبيه نزاع الملكية في بحر ال ١٥ يوما التالية لاعلانه بالتنبيه العقارى وانه يترتب عليها ايقاف الاجراءات بما في ذلك الحاق الثمار بالعقار، بحيث لا يجوز اقامة حارس لتحقيق هذا الاثر المعطل بحكم القانون — كما انه لا يجوز وضع الأعيان تحت الحراسة بمعناها العام وباعتبارها من الاجراءات المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت طبقا للمادة ٢٨ مرافعات إذ يجب أن يتوافر فيها عندئذ ركن الخطر المسوغ لها . ولكن هذا الركن يتنافى مع ملأه المدعى عليه واقتداره إذ يملك من الأعيان ما يقوى على أداء جميع الديون المستحقة عليه وما يفيض عنها .

ومن حيث ان الحاق الثمار بالعقار هو أثر يترتب في القانون الاهلى على تسجيل التنبيه طبقا للمادة ٥٤٥ مرافعات — وقد استقر الرأى القانونى فقها وقضاء على أن الحراسة التي تؤسس على هذا الاعتبار هي اجراء من نوع خاص لا يشترط فيه توافر الاستعجال طبقا للمادة ٢٨ مرافعات بل مناط تقريرها هو لأنها الوسيلة الممكنة لانفاذ حكم القانون فهى أشبهه بنداب حافظ على المنقولات إلى أن يتم بيعها بالطريق القانونى وإذا كان مناطها هو تحقيق الحاق الثمار بالعقار فانها تكون واجبة طالما كان هذا الاثر قائما ونافذ المفعول . والمعارضة في تنبيه نزاع الملكية في الميعاد القانونى لا يمكن أن توقف هذا الاثر أو تعطله — لأنها انما توقف اجراءات التنفيذ اللاحقة لرفعها — بمعنى أن الدائن لا يستطيع

للتنبيه في القانون الاول سابقة على تسجيل محضر الحجز في الثانى . ومحضر الحجز في المختلط اجراء تنفيذى بلا نزاع ويقابل في القانون الاهلى حكم نزاع الملكية فاذا رفعت المعارضة في التنبيه في الميعاد فى القانون المختلط . فانه لا يمكن اجراء محضر الحجز العقارى أو تسجيله . فيمتنع بذلك الحاق الثمار بالعقار . وتكون الأحكام المختلطة مفهومة إذا لم تقض بالحراسة عندئذ كوسيلة من نوع خاص لتحقيق مثل هذا الامر . وانما تستعرض النزاع لتقضى بالحراسة بمعناها العام ان وجد ما يسوغها قانونا من حيث توافر الاستعجال بقيام ركن الخطر

المحكم

ومن حيث ان المدعية تستند في طلب وضع الأعيان المبينة بصحيفة الدعوى تحت الحراسة القضائية إلى أنها تدين المدعى عليه في مبلغ ٦٦٧٧ جنيها و ٩٥ مليما بمقتضى الحكم الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٤٠ من محكمة استئناف مصر الأهلية في القضية رقم $\frac{٧٥١}{٨٤٤}$ سنة ٥٤ قضائية وقد اعلنته به وكلفته بالوفاء في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ ثم نهت عليه تنبيهها عقاريا في ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٠ ولا تنزع ملكيته من العقارات المذكورة — وسجلت هذا التنبيه في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ — وأنها سبق أن استصدرت أمرين باختصاصها عاينها في ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٧ و ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ بمقتضى الحكم الابتدائى الصادر من محكمة مصر الأهلية في ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ وسجل أولهما في ٢٧ يوليو وثانيهما في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ — ولما كان من أثر تسجيل التنبيه

هو أن الممنوع في خلال الثلاثين يوماً - هو التنفيذ الحقيقي أما تسجيل التنبيه فهو إجراء تمهيدى وتحفظى لا وجه لغل يد الدائن عن اتخاذه محافظة على حقوقه التى كفاهها له القانون (أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ بند ٦٧٣ وارفاقلى جزء ٢ رقم ٣٢٩١ - والتنفيذ علما وعملا لعبد الفتاح السيد بك وأحمد قحج بك ص ٢٨١ نبذة ٥٤٦) يؤكد سلامة هذا رأى أن المادة ٦١١ من قانون المرافعات المختلطة أوجبت على المحضر الذى يعلن المعارضة الحاصلة فى خلال خمسة عشر يوماً من التنبيه أن يحصل على تأشير كاتب تسجيل الرهون على أصل ورقة المعارضة وهذا الكاتب يؤشر بحصول المعارضة على هامش تسجيل التنفيذ - وهذا يشعر بأن الشارع يفترض جواز التسجيل - إن لم يكن وجوبه - عقب إعلان التنبيه - وإلا لما تسنى للكاتب أن يؤشر - إذ لا يوجد تسجيل على هامشه - نعود لنقرر بأن رأى القائل بعدم جواز فرض الحراسة - فى فترة ايقاف الاجراءات وجوبا - لرفع المعارضة فى الميعاد القانونى - قد يستقيم مع رأى المناهى بعدم جواز اجراء التسجيل فى فترة الثلاثين يوماً المخولة للمدين لأداء الدين فيها وهو رأى مرجوح كما قدمنا - ولكن يظهر أن من قال بهذا رأى (رشدى بك قاضى الأمور المستعجلة) لا يؤسسه على شيء من ذلك وإنما سائر الأحكام المختلطة فى هذا الشأن بمقولة أن المعارضة توقف التنفيذ دون أن يلاحظ الفارق بين النصوص الأهلية والنصوص المختلطة فى كيفية الاجراءات وترتيب حصولها واثار المعارضة الحاصلة فى الميعاد عليها فالتحاق الثمار بالعقار يترتب فى القانون الأهلى على تسجيل التنبيه وفى

السير فى دعوى نزاع الملكية إلا بعد أن يقضى فى المعارضة ثم تضى فترة خمسة عشر يوماً بعد إعلان الحكم الانتهاى الصادر برفض المعارضة لتكملة ميعاد الثلاثين يوماً الممنوحة للمدين لدفع الدين فيها - ثم تراعى بعد ذلك مواعيد اقامة دعوى نزاع الملكية وإجراءاتها بالشروط المبينة فى القانون - ولكن لا يمكن أن يكون من أثر هذه المعارضة تعطيل الآثار القانونية للاجراءات السابقة عليها والتى تمت قانونا قبلها خصوصا إذا لوحظ أن هذه الاجراءات بطبيعتها ليست من أعمال التنفيذ بل هى من مقدماته فقط - والقول بعكس ذلك يؤدى إلى نتائج غريبة وخطيرة - وإلا فلا يستطيع الدائن تسجيل التنبيه مثلا بعد رفع المعارضة فى ميعادها القانونى إن لم يكن قد استطاع ذلك قبل رفعها مع أن لهذا التسجيل آثاره الخطيرة كما لا يخفى - وإذا ما حكم نهائياً برفض المعارضة - فهلا تكون الفرصة قد فاتت وضاعت ثمار العقار فى الفترة بين تسجيل التنبيه وبين هذا الحكم - مع انها من حق الدائن المسجل بمقتضى نصوص القانون - وقد حرم من الوسيلة المقدورة لتحقيق هذا الاثر القانونى ؟ لقد يكون هذا رأى منطقياً أو مفهوماً لو أنه بنى على ما ذهب اليه بعضهم من أنه لا يجوز إجراء تسجيل التنبيه فى فترة الثلاثين يوماً التالية لإعلان التنبيه (لوزينا بك جزء ٣ ص ٢٠٣ و ٢٠٤) إذ يصح عندئذ اعتبار الفترة التى تتوسط بين رفع المعارضة والفصل فيها نهائياً مكتملة لمدة الثلاثين يوماً الممنوحة للمدين كي يؤدى الدين فيها - فيتعين على الدائن الترتيب على المدين يستطيع الوفاء فيتفادى الاجراءات ومصرفاتها - ولكن رأى الراجح

المختلط على تسجيل محضر الحجز والمعارضة لاحقة للتنبيه في القانون الأول . وسابقة على تسجيل محضر الحجز في الثاني - ومحضر الحجز في المختلط اجراء تنفيذي بلا نزاع ويقابل في القانون الاهلي حكم نزاع الملكية . ويظهر من هذه المقارنة أن المعارضة وقد أوقفت اجراءات التنفيذ وتبعا محضر الحجز وتسجيله — إذ لا يمكن بحال ما اجراؤهما — فيكون من المفهوم إذن ان لا يتحقق التحاق الثمار بالعقار في القانون المختلط بسبب رفع المعارضة في الميعاد وتكون الاحكام المختلطة محكمة اذا لم تقض بالحراسة عندئذ كوسيلة من نوع خاص لتحقيق مثل هذا الأثر . وإنما تستعرض النزاع لتقضى بالحراسة بمعناها العام ان وجد ما يسوغها قانونا من حيث توافر الاستعجال لقيام ركن الخطر . أما التحاق الثمار بالعقار في القانون الاهلي بترتب على تسجيل التنبيه وهذا أثر سابق على المعارضة لا توقفه . بل توقف ما يتلوه . فان مسaire الاحكام المختلطة في تخريجها لا يستقيم لوجود الفارق في القياس . على أنه فضلا عن ذلك — فانه قد ظهر من مراجعة

الاعيان وأهمها الأطيان انها وان كانت في جملتها تزيد على مائة فدان الا انها مقادير صغيرة متناثرة وهي على تناثرها قد تكون شائعة في اطيان أخرى . فقيمتها المنظورة بحسب طبيعتها وحكم موقعها وبمراعاة اثمان المزايدات الجبرية عادة قد لا يقوى حتى مع الاجزاء الاخرى في العقارات (المنازل والارض الفضاء) لوفاء دين المدعية وهو جسيم حوالى السبعة آلاف جنيه ولوفاء الدائنين المسجلين غيرها — ومن بينهم من لهم — كما يزعم المدعى عليه نفسه حوالى الستة آلاف من الجنيهات مما ينطوى بذاته على الخطر المهدد لحق المدعية — وما لا يمكن القول معه بان التحاق الثمار بالعقار من النوافل التي قد لا يحتاج اليها الدائنون لاستيفاء ديونهم . ومن ثم فان الدعوى في صورتها صحيحة فيتعين ندب حارس لاجراء مايلي :

(قضيه الست أكيه اسماعيل وحضر عنها الاستاذ محمد عبد المنعم ابراهيم ضد محمد افندي زكي الشهير بالطوبجي رقم ٢٤٠٨ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد)

قضاء المختار الحسني

١٧٧

محكمة الدلائجات الجزئية الاهلية

٧ فبراير سنة ١٩٤٠

١ — وكيل . اجراؤه عملا لحساب موكله . دون الاخطار
توكيله . مسئوليته شخصيا لدى من عامله
٢ — وكيل . انابته غيره . في اداء عمل معين . دون
نصريح بالانابة . ودون اخطار من انابه . مسئوليته قبله

٣ — سمسار . حقه في التعويض . عن الضرر الذي
اصابه . مسئولية موكله عنه
٤ و ٥ — سميرة . ليست عملا تجاريا على اصلاقتها .
بيع الاطيان والعقارات . عمل مدني بحسب . اثباته .
بالطبيق للقواعد المدنية

المبادئ القانونية

١ — الوكيل الذي يعمل عملا على ذمة

١٧٨

محكمة المحلة الكبرى الجزئية الأهلية

١٣ أبريل سنة ١٩٤٠

- ١ - أتعاب محاماة . اختصاص النقابة بتقديرها .
لا يمنع اختصاص المحاكم العادية من نظرها . تقرير ذلك
- ٢ - أتعاب محاماة . وجود اتفاق كتابي . بها اختصاص
المحاكم بنظرها . دون النقابة
- ٣ - أتعاب محاماة . باتفاق كتابي . تعدله بالزيادة
أو النقص . جوازه . إذا تم الاتفاق قبل أداء العمل . احترامه .
إذا تم بعد أداء العمل

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٤٥ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٢٩ على أنه عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر أتعاب المحامي بمعرفة مجلس النقابة بناء على طلبه أو طلب الموكل . وقد أراد الشارع بذلك التيسير على المحامي وموكله وتوفير السبل أمامهما ليستطيع من يشاء منهما أن يحصل على أمر بتقدير الأتعاب في أقرب وقت وبأقل نفقة . ولم يقصد الشارع اخراج هذه الحالة من اختصاص المحاكم العادية إذ لا يمكن نزع هذا الاختصاص منها إلا بنص صريح . ولو أن الشارع قصد ذلك لنص عليه صراحة كما نص في المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من القانون السالف الذكر على أن المحكم الوارد فيها يعتبر تعديلا لمادة في القانون المدني أو استثناء من أحكام القانون المدني أو أحكام قانون المرافعات وتحقيق الجنايات . أما القول بأن الشارع سلب المحاكم العادية هذا الاختصاص وجعله من حق مجلس النقابة وحده حتى

موكله بدون أن يخبر بتوكيله يكون هو المسئول بصفته الشخصية لدى من عامله

٢ - إذا أتاب الوكيل غيره ببيع العقار المصرح له ببيعه من الموكل الأصلي ولم يكن مصرحا للوكيل بالانابة وحصل من الوكيل أنه لم يخبر بذلك نائبه السمسار الذي كلفه بالبيع فإن الوكيل في هذه الحالة يعتبر مسئولا بصفته الشخصية وباسمه شخصيا لا باسم موكله أمام السمسار

٣ - يحق للسمسار أن يطالب بتعويض الضرر الذي أصابه - وهذا التعويض يسأل عنه من كلف السمسار وانابه باتمام الصفقة وهو (أى موكل السمسار) وشأنه مع موكله

٤ - قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن السمسرة عمل تجارى على إطلاقها ولكن يجب التفريق بين السمسرة المدنية والسمسرة التجارية والصحيح من الأحكام أن بيع الاطيان والعقارات عمل مدنى صرف .

٥ - وتطبيقا للمبدأ السالف ذكره يجوز الاثبات بالبينة تطبيقا للقواعد المدنية في الأحوال المصرح بها قانونا إذا كان موضوع العقد أقل من عشرة جنيهات أو يزيد عن ذلك وكان يوجد مانع من الكتابة أو إذا كانت الوكالة الضمنية ثابتة من قبول الموكل أو كان يوجد مبدأ ثبوت بالكتابة موقع عليه من الموكل

(قضية احمد افندى عمر الواقدى ضد احمد افندى صدق وأخرى رقم ٨٣ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة عبدالعزیز سليمان)

١٧٩

محكمة الجيزة الجزئية الاهلية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠

حجز منقولات . الحراسة عليها . لا يلزم المدين بها .
لاحجر بغير حارس . حق المدين في التصرف في المنقولات .
لاعقاب .

المبادئ القانونية

١ - الحراسة على المنقولات المحجوز
عليها لا تفرض فرضا على مدين لا يقبلها لأن
القانون لا يلزمه بقبولها وإنما يلزم الدائن
الحاجز بتعيين حارس مقتدر فاذا لم يفعل رتب
المحضر حارسا من قبله (المادة ٦٤٤ مرافعات)
٢ - الحراسة ركن من أركان الحجز على

المنقول . فلا حجز بغير حارس . وبالتالي
فالحجز الذي لا حارس فيه باطل . فلا عقاب
على المدين إذا ما تصرف في الاشياء الموقول
بالحجز عليها في هذه الحالة .

(قضية النيابة ضد طه عوض شوشه رقم ٦٤٠ سنة ١٩٤٠
رئاسة حضرة القاضى عارف محمد وحضور حضرة الاستاذ
عمود رشدي وكيل النيابة)

١٨٠

محكمة الجيزة الجزئية الاهلية

١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٠

خط التنظيم . البناء خارجه . مخالفة وقتية . لامتسرة
سقوطها بمضى ٦ أشهر

المبدأ القانوني

مخالفة البناء خارج خط التنظيم هي على
الرأى الراجح مخالفة وقتية لامتسرة ، ومن
ثم يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية
بشأنها بمضى ستة أشهر

(قضية النيابة ضد الاستاذ ميشيل مسعد افندى رقم
١٠٩٧ مخالفات سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى عارف محمد
وحضور حضرة الاستاذ رشدي وكيل النيابة)

لا تتعرض كرامة المحامى للامتهان فى الجلسات
العلمية وحتى تتوحد الهيئة التى تنظر فى تقدير
أتعاب المحامين فتأتى أوامرها متناسقة غير
مختلفة باختلاف وجهات نظر المحاكم العادية
المختلفة - فان هذا القول مردود بأن الاوامر
التي يصدرها مجلس النقابة غير نهائية إذ يجوز
التظلم فيها أمام المحكمة التي نظرت الدعوى
ويجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى التظلم
بكافة طرق الطعن العادية وغير العادية مما
يقطع بأن الشارع لم يقصد ابعاد المحاكم العادية
عن نظر هذا النزاع .

٢ - يشترط ليكون مجلس النقابة مختصا
بتقدير أتعاب المحامى عدم وجود اتفاق
كتابى بها . فاذا وجد اتفاق كهذا سواء كان
سابقا على أداء العمل أو معقودا بعد الانتهاء
منه كانت المحاكم العادية وحدها هى المختصة
بالنظر فى النزاع الخاص بهذه الأتعاب .

٣ - إذا كان الاتفاق على الأتعاب
حاصلا قبل أداء العمل جاز للمحاكم تعديله
بالزيادة أو النقص . أما إذا كان حاصلا بعد
الانتهاء من العمل وجب على المحاكم احترامه
وعدم التعرض له لأنه اتفاق حاصل عن
بصيرة وعلم .

(قضية الاستاذ ضد الست صالحة مصطفى
ليش عن نفسها وبصفتها وآخرين رقم ١٢٤٥ سنة ١٩٤٠ رئاسة
حضرة القاضى حافظ سابق)

قضاء المحاكم الشرعية

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ . حكمه . أثره . تطبيقه على
الاجانب المهرين . حكمه . اخراج مسائل عديمى الاهلية
امن اختصاصها . احالتها على المرسوم بقانون الصادر في ١٣
كتوبر سنة ١٩٢٥ .

١٦ — بطريركيات . مجالس طائفية مسيحية . ولايتها .
مداها . تطبيقها للشرعة المسيحية .

١٧ — شريعة اسلامية . تطبيق احكامها على الوصية .
الاستدلال بها . خطأ . قصر حكم الشريعة على تصرفات
المريض مرض الموت . التدليل على ذلك

١٨ — دعوى ميراث . خاصة بغير المسلمين . رفعها
امام القضاء الشرعى . وقفها . عند شمولها وصية . حكم
المجلس الملى في الوصية . وجوب احترامه امام المحاكم
الشرعية

١٩ — القانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ . تطبيقه .
الحكم في الوصايا . بقانون بلد الموصى . تقريره مبدأ
شخصية القرائين .

المبادئ القانونية

١ — يختلف المجلس الملى في طريقة تكوينه
عن المحاكم المدنية . فدوائر المحاكم الاهلية أو
المختلطة ثابتة العدد لا يزيد عدد أعضاء الدائرة
الواحدة فيها ولا ينقص . أما فيما يتعلق بقضاء
المجالس المليية ، فان عدد الأعضاء فيها متغير إذ
يتألف المجلس الملى الفرعى من خمسة أعضاء
ولكن يصح اجتماعه بثلاثة أعضاء

٢ — إذا انسحب أحد أعضاء المجلس فى أى
حين أو اعتذر عن عدم الاستمرار فى نظر الدعوى
لاى سبب من الاسباب فلا يترتب على انقطاعه

١٨١

المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس

١٠ مايو سنة ١٩٤٠

١ — مجالس مليية . تشكيلها . حدوده
وصحته . مدى اختصاصها بنظر قضايا الوصية . حكم
الشرعة الاسلامية فيما . احوال شخصية . لغير المسلمين .
اختصاص المجالس المليية بها قديما . حكم النقض سنة ١٩٣٤ .
تطبيقه . الشرعية الاسلامية . فى دعاوى الوصايا .
بطريركيات . نظامها . اساسه . الخط الهمايرنى والفرمانات
العالية . مشتملاتها . اعتبارها قوانين أساسية للسلطة
العثمانية . سريانها فى مصر . طوائف غير اسلامية .
حقوقها . وامتيازاتها . منشؤها . دول اسلامية . تقاليدها .
احترام الحرية الدينية . مبدأ شخصية القوانين .

١١ — لائحة المجلس الملى العام للاقباط
الارثوذكس . الأمر العالى الخاص بالانجليس الوطنيين
القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٠٥ الخاص بالارمن الكاثوليك .
تحويلها القضاء بين ابناء الملة . فى دعاوى الاحوال
الشخصية . استثناء الموارث . موارث خالية من الوصية .
خطأ التعبير . صحة الموارث الآتية من غير طريق الوصية .
اختصاص المجالس المليية بالموارث . اختيارى . اختصاص
المحاكم الشرعية بها . حال النزاع . وصية . اختصاص
المجالس المليية بنظرها . لا نزاع

١٢ — احوال شخصية . ماهيتها تعريفها .

١٣ — وصية . اخراج مسائلها من اختصاص المحاكم
الاهلية . القصد منه . عدم تأويل الاحكام الصادرة بشأنها
من الجهات المختصة .

١٤ — ١٥ — مجالس مليية للاقباط الارثوذكس .

أى أثر على صحة الاجتماع أو صلاحية الهيئة
ليظر الدعوى مادام العدد الباقي لا يقل عن
ثلاثة

٣ — لا يجوز أن يشترك في الحكم إلا القضاة
الذين حضروا جلسات المرافعة جميعها وسمعوا
مرافعات الخصوم وطلباتهم والحكمة في ذلك
ظاهرة وهي أن يكونوا عالمين بكل أحوال
القضية

٤ — اتفق الاجماع في الماضي تشريعا
وقضاء على أن تكون محاكم القضاء الشخصي
لغير المسلمين هي وحدها المختصة بنظر الدعاوى
المتعلقة بالوصايا وتطبيق قانون الملة عليها إلى أن
صدر حكم محكمة النقض المؤرخ ٢١ يونيه سنة
١٩٣٤ الذي ذهب إلى أن القانون الواجب التطبيق في
دعاوى الوصايا هي الشريعة الإسلامية دون سواها
وبحسب لا يجوز الوصية لو ارث اطلاقا ولا تجوز لغير
وارث في أكثر من ثلث المال بغير اجازة
الورثة،

٥ — إن النظام السارى على البطاريكات في
الوقت الحاضر وبصفة عامة على الطوائف غير
المسلمة قائم أصلا على الخط الهمايونى الصادر
في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ (١٠ جمادى الثانية
سنة ١٢٧٢) وعلى الفرمانات العديدة الصادرة
من الباب العالى وعلى الأخص المحررين الساميين
الصادر أولهما في ٣ فبراير سنة ١٨٩١ (٢٣ جمادى
الثانية سنة ١٣٠٨) الخاص بالبطارية المسكونية
والثانى في أول ابريل سنة ١٨٩١ (٢١ شعبان
سنة ١٣٠٨) الخاص ببطارية الأرمن
الارثوذكس في الاستانة وقد عممت أحكام
المحررين المذكورين على جميع الطوائف والملل
غير الإسلامية بمنشور سام صادر من الباب
العالى في السنة ذاتها

٦ — ان الخط الهمايونى سالف الذكر لم
يستحدث حقوقا أو امتيازات جديدة للطوائف
غير الإسلامية وإنما استبقى للطوائف المذكورة
الحقوق والامتيازات المقررة لها من قديم الزمان
وهذه الحقوق تتمتع بها جميع الطوائف
المعترف بها حتى ولو لم تصدر قوانين خاصة
بتنظيم مجالسها (منشور لجنة المراقبة القضائية
المنشور بالجريدة الرسمية بعدد ١٣ فبراير سنة
١٨٩٧)

٧ — ان امتيازات الطوائف غير المسلمة
ترجع إلى قبل ذلك بكثير وهذه تقاليد الدول
الإسلامية منذ انتشار فتوحاتها من احترام
الحرية الدينية وترك المغلوبين أحرارا في عقائدهم
ومذاهبهم نزولا على ما جاء في العهدة النبوية
الشريفة إلى كافة الناس وكتاب نبي الاسلام
صلى الله عليه وسلم إلى يوحنا بن رؤيه وأهل
أيلة وعهد الخليفة عمر بن الخطاب لسفرديتوس
بطريرك بيت المقدس.

٨ — ان تسمية هذه الحقوق بالامتيازات
فيها شيء من التجوز وليست سوى تطبيق سليم
عادل لمبدأ شخصية القوانين الدينية وعملا
بمبادئ عامة أقرها الاسلام من بدء ظهوره.

٩ — ان الخط الهمايونى الصادر سنة ١٨٥٦
والتحريرين الساميين في ٣ فبراير وأول ابريل
سنة ١٨٩١ المفسرين له تعد جميعا من القوانين
الأساسية للسلطة العثمانية وكانت لهذا الاعتبار
واجبة التنفيذ في مصر وجرت أحكام المحاكم
على ذلك (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣
ديسمبر سنة ١٨٩٧ المجموعة الرسمية لأحكام
المحاكم المختلطة السنة العاشرة ص ٨١)

١٠ — صارت مصر على الدوام على الحرية
الدينية لغير المسلمين واتبعت نفس التقاليد

السارية في الدولة العثمانية ازاء العوائف فأصدرت عدة قوانين بهذا وأول ما ينبغي ملاحظته ان تلك القوانين لم تخول الطوائف حقوقاً جديدة وإنما اقتصر على تنظيم ما جرى عليه العرف والتقاليد وقرراته الفرمانات والحكومات الإسلامية عامة في مختلف العصور وانها ضمت العنصر المدني الى عنصر البطارقة ورؤساء الدي في القضاء والشكاوى الخاصة أى الدعاوى الشخصية تمشياً مع سنة الرق .

١١ - ان المادة ١٦ من لائحة المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس الصادر بها الامر العالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ (وهذه المادة مقررة الآن بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) خولت للمجلس المذكور النظر والفصل فى جميع ما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية غدا مسائل الموارىث فاختصاصها موقوف على اتفاق جميع أولى الشأن .

وورد مثل هذا فى الامر العالى المؤرخ أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بالانجليين الوطنيين واستثنى (مسائل الموارىث الخالية من الوصية إلا فى حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام المجلس المذكور) وكذلك ورد فى القانون ٢٧ سنة ١٩٠٥ الخاص بالأرمن الكاثوليك .

وسواء كان هناك خطأ فى العبارة العربية الواردة فى القانونين السابقين الذكر وهى عبارة الموارىث الخالية من الوصية

Successions ab intestat

والتي ترى محكمة النقض انها يجب أن تكون عبارة (الموارىث الآتية من غير طريق الوصية)

اذ لم يقع الخطأ . وكانت العبارة مقصودة لذاتها فان الاستفادة من العبارة الأخيرة فى حالة التسليم بها ان من مقتضى النص فى القوانين الثلاثة السالفة الذكر أن دعاوى الأحوال الشخصية غدا الموارىث الآتية من غير طريق الوصية تعد فى الاختصاص الإلزامى للمجالس المالية . وأن دعاوى الموارىث وحدها

Successions ab intestat

هى التى تدخل الاختصاص الاختيارى لتلك المجالس عند تراضى الخصوم والا فتختص المحاكم الشرعية حال النزاع .

أما الوصية فلا نزاع فى اختصاص المجالس المالية بنظرها .

١٢ - ان المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لم تبين بالقوانين سالفه الذكر على ان الأحوال الشخصية فى معناها الضيق هى ما يتعلق بشخصية الانسان وأهليته فتناول اسمه وعقيدته وروابطه العائلية من زواج وثبوت ونسب كما تناول أهليته من حيث هو تام الأهلية وناقصها ولكن هناك أموراً أخرى عديدة وان كانت فى الأصل تتعلق بالمسائل المالية كالنفقة والوصية والهبة والموارىث إلا أنها تدخل فى نطاق الأحوال الشخصية لأنها قائمة على الروابط العائلية وعلى فكرة البر وبذوى القربى ولانصالحها بالعقائد والتقاليد والعادات .

وبما يدل على هذا الحظ الهمايونى يقول (أما الدعاوى الخاصة أى الدعاوى الشخصية . مثل الحقوق الأثرية) وبهذا يعتبر مسائل الموارىث من الأحوال الشخصية وكذلك نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى أخرجت مسائل الأحوال الشخصية من اختصاص تلك هذه المحاكم اذ نصت على مسائل الهبة

والوصية والموارث وغيرها وكذلك المادة الرابعة من القانون المدنى المختلط .

١٢ - ان الشارع قصد اخراج مسائل الوصية شكلا وموضوعا من اختصاص المحاكم الاهلية بنصه فى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على اخراج الوصية من اختصاص تلك المحاكم . بل حرم عليها تأويل الاحكام التى تصدر من الجهة المختصة

ولو كان قصد الشارع أن يقصر اختصاص المجالس المالية فى دعاوى الوصية على المحكم فى أهلية الموصى لما كان هناك حاجة إلا وجود نص لأن دعاوى الأهلية كانت من اختصاص تلك المجالس الى ما قبل صدور قانون ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥

١٤ - ان قانون المجلس الملى للأقباط الارثوذكس أعيد عرضه على البرلمان سنة ١٩٢٧ و صدر برقم ١٩ سنة ١٩٢٧ وقد أخرج القانون المذكور مسائل عديداً الأهلية من اختصاص تلك المجالس وأحالها على المرسوم بقانون الصادر فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥ ولو كان ما جرى عليه القضاء مخالفاً لرغبة الشارع لما تردد فى انتهاك هذه الفرصة لادخال تعديلات على هذا القانون تحقق ما يريد

١٥ - ان القانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ ذكر مسائل الوصايا على اطلاقها وقد ذكر فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الغرض منه بيان مسائل الأحوال الشخصية وتحديد القانون الواجب التطبيق لى تكون الاحكام واحدة بالنسبة للمحاكم القنصلية التى قد تحتفظ بها بعض الدول وبالنسبة للمحاكم المصرية

للأحوال الشخصية . ولو أن هذا القانون صدر أثر معاهدة مونترو مما يحمل على الظن أن المقصود به هو الأجانب إلا أن نصوصه ومذكرته الايضاحية صريحة فى تطبيقه على المصريين والأجانب معا .

١٦ - ان تحويل البطاريكات والمجالس الطائفية المسيحية ولاية القضاء فى مسائل معينة معناه هنا أن يكون الفصل فى هذه المسائل طبقاً للشريعة المسيحية ولو أن الاختصاص القضائى أمر والقانون الذى يحكم بموجبه أمر آخر . ولكن ليس من المفهوم وقد خولت الطوائف الحرية الدينية أن يكون المحكم فى تلك الأمور المعنية طبقاً لشريعة غير شريعتهم .

وقد كانت ولاية القضاء هذه مخرولة للبطاركة وللرؤساء الدينيين وليس مما يستطيع فهمه أن يكون البطاركة ملتزمين بتطبيق أحكام غير أحكام دينهم وهذا الرأى يتفق مع النصوص الآتية :

١ - نص المادة ٢٣ من اللائحة الداخلية للمجالس المالية القبطية المصدق عليها بقرار من وزير الداخلية فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الذى قرر وتحكم المجالس المالية فى مواد الأحوال الشخصية بحسب قانون الأحوال الشخصية القبطى الارثوذكسى والا فبمقتضى قواعد العدل والانصاف ،

٢ - نص المادة ٢٢ من اللائحة للأمر العالى الرقم أول مارس ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين : (يتبع المجلس العمومى فى مواد الأحوال الشخصية التى من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها فى الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس انجيلية)

ولو أن أمر وزير الداخلية ليست له قوة القانون إنما هو مطابق لما جرى عليه العمل على الدوام . وان احتجاج محكمة النقض ببطالان هذا الأمر يرد عليه بما جاء في القانون الخاص بالانجليين الوطنيين والطوائف كلها على قدم المساواة .

بل انه مما يؤيد هذا انتزاع مسائل المواريث من اختصاص المجالس المالية إلا في حالة تراضى الخصوم . وان علم الشارع باستحالة تطبيق الشريعة الاسلامية أمام المجالس المالية هو الذى أدى الى هذا الانتزاع وهذا خول للمسيحيين اذا أبى عليهم ضميرهم الا أن يتقاضوا أمام قضائهم الدينيين أن يرفعوا مسألة المواريث للمجالس المالية وهى بلا شك تطبق أحكام الدين المسيحى .

١٧ - ان الاستدلال بالمادتين ٣٣٠ ، ٣٣١ مختلط المقابلة للمادتين ٢٥٤ ، ٢٥٥ أهلى على أن الشارع قد لحظ تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية على الوصية استدلال غير قاطع بل ان امعان النظر فى هذه المواد قد يؤدى الى عكس هذا الاستدلال .

وكل ما تدل عليه هذه النصوص ان الشارع الوضعى قد اتخذ لنفسه الأحكام المقررة فى الشريعة عن تصرفات المريض مرض الموت وأجراها على هذه المسألة بالذات وهى البيع فى مرض الموت . يؤيد هذا أن الشارع لم ينص على مجرد الاحالة فى هذه التصرفات على الشريعة الاسلامية بل أنه أورد الأحكام بذاتها وقرر صريحتها على البيع ولو أن الوصايا عامة كان يجرى عليهم حكم واحد وحكم الوصية المقرر فى الشريعة

الاسلامية لكان أولى بالشارع المصرى أن يكتفى بنص عام يقول فيه أن تصرفات المريض مرض الموت حكمها حكم الوصية .

انه وان كان البيع فى مرض الموت حكمه حكم الوصية . ولكن ايراد هذه الأحكام الخاصة معناه أن الشارع لحظ أن حكم الوصية ليس واحدا بالنسبة لجميع الناس مسلمين أو مسيحيين اجانب أو مصريين

وان القول بأن القانون الأهلى لاحق لقانون المجلس الملى القبطى لا محل له لعدم وجود تعارض بين القانونين فضلا عن أن القانون الملى لاحق للقانون المختلط . بل ان المادة ١٦ من القانون الملى مقررة فى الوقت الحاضر بالقانون ١٩ سنة ١٩٢٧ وقد أعاد القانون المذكور نصوص القانون الملى الصادر سنة ١٨٨٣ . ولو كان المشرع لاحظ تعارضا بين نصوص القانون المدنى الأهلى أو المختلط وبين نصوص قانون سنة ١٨٨٣ لانتفى فرصة التشريع الجديد لتلافيه وتعديل النص تعديلا يتفق وفكرة المشرع

١٨ - على القاضى الشرعى اذا عرضت عليه دعوى ميراث غير مسلمين، فيها وصية أن يوقف الدعوى الشرعية حتى يفصل من المجلس الملى فى دعوى الوصية ومتى أصدر المجلس الملى حكمه فى دعوى الوصية كان لهذا الحكم الاحترام أمام المحاكم الشرعية لصدوره من هيئة مختصة

١٩ - ان القانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ الذى أريد به فى مذكرته الايضاحية تحديد المقصود بالاحوال الشخصية والقواعد التى تتبع لتحديد القانون الواجب التطبيق فى كل حالة قد بين ما يعتبر من الاحوال الشخصية على الوجه الذى

فهمه الشارع المصرى والقضاء المصرى فى الماضى دائماً وقد جعل القانون المذكور الحكم فى الوصايا لقانون بلد الموصى وذكر فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور : (أنه لما كانت المحاكم المصرية للأحوال الشخصية تطبق شرائع دينية فقد رأى من الضروري أن يبين فى المادة الثالثة أن عبارة قانون البلد ليست قاصرة على القوانين الدنيوية) ويستخلص من هذا أن هذا القانون أيد المبدأ الذى لم يقم حوله أى شك قبل حكم محكمة النقض ولا يعترض على هذا بأن القانون المذكور

لاحق لمعاهدة مونترو وأنه وضع أحكام مخالفة لما جرى عليه العمل لأن ما صرحت به الحكومة المصرية فى المؤتمر هو أن الحكومة الملكية المصرية قد جرت من تلقاء نفسها على مبدأ شخصية القوانين فى مواد الأحوال الشخصية (تراجع وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات صفحة ٣١٩)

(استئناف السيدة فريده واصف جريس وآخرين ضد السيدة عزيزة صليب وأخرى رقم ٤٩ سنة ١٩٤٠ مجلس ملى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة حبيب المصرى بك وفريد بيلادافندى وإبراهيم تكلابك ولبيب فهمى البرماوى افندى والدكتور فهمى المتياوى باشا والدكتور روى جريس افندى وصبحى برسوم افندى والدكتور منير نعمة الله افندى وبطرس رزق الله افندى وإبراهيم فرج مسيحه افندى)

قرارات النيابة العمومية

قرار حفظ قطعى

نحن حسين صبحى وكيل النيابة

بما أن المنسوب للمخالف هو أنه زاول مهنة المحاماة ولم يسدد الى مأمور الضرائب المختص الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٣٩ رغم تسليم التنبيه بصدور الورد اليه بتاريخ ١٤ / ١٠ / ٤٠ وبما أنه بالرجوع إلى نص المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب يتبين أن الشارع قد ألزم الممول بالسداد فوراً من تاريخ تسليم التنبيه ولم يحدد مهلة معينة ليستطيع الممول خلالها السداد ومن ثم تبدأ المدة المسقطه للحق فى اقامة الدعوى العمومية من تاريخ تسليم التنبيه لأنه لا مشاحة فى أن الجريمة على هذه الصورة وقتية .

وبما أنه قد انقضى على تاريخ تسليم التنبيه مدة تزيد على الستة شهور وهى المدة المقرر لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية فى مواد المخالفات .

لذلك

تحفظ القضية قطعياً لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية بمضى المدة

امضاء

حسين صبحى

١٩٤٠ / ٩ / ١٤

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
سرقة . شىء ضائع . حبسه بنية تملكه . سرقة . مجرد عدم التبليغ في المدة المعينة . مخالفة قانون الاشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ والمادتان ٣١٨ و ٣٢٢ ع .	٣ يونيو سنة ١٩٤٠	٢٩٩	١٤٠
تلبس . القاء المتهم مادة مخدرة قبل القبض عليه . تلبس . القاؤها بعد القبض . لا تلبس . متهم . انذاره مشبوهاء . توافر القرائن على ارتكابه جريمة احراز مخدر . ضبطه وتفتيشه . جوازه . حصولهما في غير حضور العمدة وشيخ البلد . لا يبطلهما . التفتيش الذي يقتضى - حضور العمدة وشيخ البلد . تفتيش المنزل . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)	" " "	٣٠٠	١٤١
١ - استئناف . حكم ابتدائي ببراءة متهم . عدم استئناف النيابة حكم البراءة . استئناف المدعى بالحق المدني . لا ينقل إلى المحكمة الاستئنافية إلا الدعوى المدنية وحدها - ٢ - استئناف . تعدد المدعين بالحق المدني . مطالبتهم بمبلغ على سبيل التعويض عن جرائم وقعت عليهم من متهمين معاً في زمان واحد . حقهم في استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى . تخصيصهم حق كل منهم في نفس الدعوى . لا تأثير له في قابلية الحكم للاستئناف . (المادة ٣٠٠ مرافعات)	" " "	٣٠١	١٤٢
تعد على موظف . مناهة هذه الجريمة . وقوع التعدي أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . مثال .	" " "	٣٠٢	١٤٣
شهادة . سماعها في غيبة المتهم . جوازه	" " "	٣٠٣	١٤٤
حكم . النطق به . تأجيل النطق لزمن أزيد من المنصوص عليه قانوناً . لا يبطله . (المادة ١٧١ تحقيق)	١٠ يونيو سنة ١٩٤٠	٣٠٤	١٤٥
قذف وسب . القذف الوارد في عريضة الدعوى . سريان حكم المادة ٣٠٩ عليه . الغرض من هذه المادة (المادة ٢٦٦ ع - ٣٠٩)	" " "	٣٠٥	١٤٦
تزوير . أوراق البنكوكوت الامريكانية . أوراق عرفية . التزوير فيها واستعمالها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢١٥ ع .	" " "	٣٠٦	١٤٧

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
أوراق البنكنوت المصرى . التزوير فيها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢٠٦ ع. الأوراق التى وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ ع لحمايتها . (المواد ٢٠٦ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥) قذف وسب . عريضة الدعوى . المطاعن التى تتضمنها . مريان حكم المادة ٣٠٩ ع عليها . م . يكون معاقبا على تلك المطاعن ؟ (المادة ٢١٦ ع - ٣٠٩ ع)	١٠ يونيه سنة ١٤٠٠	٣٠٩	١٤٨
دعوى عمومية . تحريكها . موكل الى النيابة . حق المدعى المدنى فى تحريكها . استثناء . لاثاثير لدعواه على حق النيابة فى إقامة الدعوى مادامت رفعتها على الوجه الصحيح . صورة دعوى . (المادة ١٧٦ تحقيق)	١٧	٣١٢	١٤٩
ضرب من عصابة مسلحة . مناط هذه الجريمة . مجرد التوافق . يكفى سبق الاصرار . لا يشترط . (المادة ٢٠٧ ع - ٢٠٣ ع)	د	٣١٤	١٥٠
١ - اثبات . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة والوقائع . إقرار فى ورقة منفصلة . تقديره . موضوعى . ٢ - افساد الاخلاق . احترام المرأة المتزوجة الدعارة . تمويل زوجها فى بعض معيشته على ما تنكسبه . ايراد الوقائع المؤدية الى ذلك . لا رقابة لمحكمة النقض (المادة ٣٣٣ ع - ٢٧٢ ع)	د	٢٤ ٣١٥	١٥١
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية موظف . ترقيته الى رتبة أعلى . ليست حقا مكتمسبا له . المرجع فى الترقية . السلطة التى تتولى تقدير عمله وصفاته . محاسبة هذه السلطة عن ذلك أمام القضاء . لا تجوز محكمة الموضوع . سلطاتها فى تفسير المحررات . حدها . متى تتدخل محكمة النقض . صورة مسألة . إقرار كفالة . دين أجرة . مدة سقوطه . استصدار حكم على المدين بالدين . متى لا يغير مدة التقادم بالنسبة للسكفيل المنضامن (المادتان ١١٠ و ٢٠٨ مدنى)	د	٦ ٣١٦	١٥٢
د	د	٣١٩	١٥٣
د	د	٣٢٢	١٥٤

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٥	٣٢٥	١٣ يونيه سنة ١٩٤٠	مسئولية . قانون اصابات العمل . المقاول من الباطن . صاحب عمل في نظر القانون المذكور . ارتفاع مسؤولية قبل العامل المجنى عليه للقرابة واحتمال القول برفعها عن المقاول الأصلي . المقاول الأصلي . ضامن متضامن مع المقاول من الباطن . (قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦)
١٥٦	٣٢٨	" " "	نقض وإبرام . بناء الحكم المطعون فيه على أسباب الحكم الابتدائي وعلى أسباب مضافة اليها . عدم تقديم صورة الحكم الابتدائي . رفض المطاعن الموجهة إلى ما فصل فيه الحكم الابتدائي وأقرته محكمة الاستئناف .
١٥٧	٣٢٨	٣ يناير سنة ١٩٤٠	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية ١- وصية . الفارق بينها وبين غيرها . لا تبادل في المنفعة قوامها التبرع . ٢- اختصاص المحاكم الأهلية : في مسائل الموارث والوصية والهبية . استثناء ما كان منها متعلقا بالأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم الشرعية بها . موارد اعتبارها من لأحوال الشخصية إطلاقا . وصية . أهلية الموصى . تصفية . ما خرج عنهما لا يعتبر متعلقا بالأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم المختلطة والمجالس المالية . في هذه الموضوعات . مشايخ الاختصاص المحاكم الأهلية . ٣- وصية . أهلية الموصى . أثره . - دون - مرض الموت . سرعان أحكامه على جميع المصريين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . استناد هذه الأحكام على الشريعة الإسلامية . اعتبار تصرفات المريض مرض الموت من قبيل الوصية . ٤- قاعدة شرعية . واضحة وغير متنازع فيها . للمحكمة الفصل فيها . بلا حاجة لإيقاف الدعوى أو انتظار حكم المحكمة الشرعية .
١٥٨	٣٣٤	٩ يونيه سنة ١٩٤٠	حائز للعقار . إعلانه عند الشروع في نزاع الملكية . وجوبه إذا كان الدائن مرتهنا أو صاحب اختصاص . عدم ضرورته . إذا كان الدائن عاديا
١٥٩	٣٣٤	١٣ يونيه سنة ١٩٤٠	أوراق رسمية . محاضر أعمال الخبير . اعتبارها كذلك . صلاحيتها للمضاهاة .

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٠	٢٥ يونيو سنة ١٩٤٠	دين . لبنك التسليف الزراعى . استصدار حكم به . غير لازم . التنفيذ بالطريق الادارى . كفايته .
١٦١	٣٠ د	دعوى استحقاق العقار . مناط إعتبارها فرعوية . رفعها أثناء اجراءات البيع . وقبل الحكم بمرسى المزداد . ولو لم تدفع الامانة . أو يوقف البيع . استئناف الحكم الصادر فيها . موعده عشرة أيام .
(٤) قضاء المحاكم الكلية		
١٦٢	٢١ أبريل	إخفاء أشياء مسروقة . شىء ضائع . حبسه بنية امتلاكه . اخفاؤه . يأخذ حكمه .
١٦٣	٢٠ مايو	٩ - قرار . من مجلس حسبي . باعتبار القاصر رشيدا . سريانه من هذا التاريخ . اختصاص المجلس بعدها . معدوم . المادة ٥٤ من لائحة المجالس الحسبية . حكمها - ٢ - دعوى من القاصر أو المحجور عليه ضد الوصى أو القيم . بطلب الحساب . بدء سريان الخمس سنوات . بالمادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية من تاريخ بلوغ الرشد أو رفع الحجر . الاذن للقاصر بإدارة أهواله فى حكمه . - ٣ - مضى المدة . بالخمس سنوات . عن دعوى القاصر على وصيه . اعتراف الوصى . قاطع لها . - ٤ - تضامن . بين القوام . بغير نص . أو اتفاق معدوم .
١٦٤	٥ أكتوبر	١ - الدعوى . ملحقاتها . غير مؤثرة فى قيمتها . أهواله ٢ و ٣ - طلب . ما يستجد من أجرة . غير ملحق بالدعوى . وغير مجهول القيمة - ٤ - عرض الدين . بالمادة ٣٤٧ مرافعات شروطه - ٥ - تدخل فى الخصومة . من الممثل فيها . غير جائز - ٦ - إيجار من الباطن . صحته . عدم اخطار المالك الاصلى . غير مؤثر - ٧ - عقد إيجار من الباطن . انتهاءه بانتهاء العقد الاصلى .
١٦٥	٢٦ د	١ - إعلان . غياب المعلن اليه عن محله . تسليم صورته لحاكم البلدة أو شيخها . صحته - ٢ - ورقة رسمية . لإثبات

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		ما يخالفها. بالقرائن أو البيئة . غير جائز. الطعن بالتزوير. لازم
		(٥) القضاء التجاري
١٦٦	٣٥٣	٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠
		١ - دعوى إشهار الافلاس . قرار إيقافها حتى يفصل في
		جناية ربا . استئنافه . جوازه . - ٢ - دعوى إشهار الافلاس
		وجوب خلو الدين من النزاع . شموله فوائد ربوية . رفع
		الدعوى العمومية . مانع من قبولها .
١٦٧	٣٥٤	١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠
		جبارك . حكم اللجان الجركية . المعارضة فيه . وجوب
		إعلانها الى أمين الجرك المحلي . للمدير عام الجبارك أو وزير
		المالية . وإلا كانت غير مقبولة .
١٦٨	٣٥٧	١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠
		١ - فسخ . الشركات . خطأ التعبير بالفسخ انقضاء .
		لإفساخ . أثر التعبير . - ٢ و ٣ - شركات . انقضاؤها .
		في حالة الخلاف بين الشركاء . عدم تقديمه بمدة الشركة . طلب
		الانقضاء . تقديمه من تسبب في الخلاف . عدم قبوله - ٤ - شركات
		عدم النص على من يقوم بحلها . في حالة انفصال بعض
		الشركاء منها . حق المحكمة في اختيار من يقوم به
١٦٩	٣٥٩	١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠
		١ - اختصاص القاضى الجزئى . اتفاق الخصوم عليه
		مهما بلغت قيمة المنازعات . جوازه . اعتبار حكمه نهائيا
		إذا كان الاتفاق تاما على ذلك . قابليته للاستئناف . أو
		الالتجاء للمحكمة الكلية . في حالة عدم الاتفاق على اعتبار
		حكمه نهائيا - ٢ - إحالة الدعوى . من دائرة مدنية . الى
		دائرة تجارية . في اختصاص محكمة واحدة . مدلولها .
		السكوت عليها . لا يفيد التنازل عن الدفع بعدم الاختصاص
		٣ - دفع بعدم الاختصاص . جواز إبدائه في جلسات تالية
		إذا لم يوجد ما يفيد التنازل عنه
١٧٠	٣٦١	١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠
		١ - قرار . بإيقاف الدعوى . حتى يفصل في أمر تصفية
		شركة . اعتباره حكما . قابليته للاستئناف . - ٢ - شركات .
		انتهائها بهلاك مالها كله أو معظمه
١٧١	٣٦٣	٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠
		١ - إفلاس . تقرير نفقة للمفلس . أحواله . الطعن فيه .

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٢	أول أبريل سنة ١٩٤٠	<p>من حق وكلاء الديانة والدائنين . نظره أمام الهيئة التي أصدرت حكم الإفلاس - ٢ - إفلاس . اتحاد أرباب الديون . حالته أثره . إعانة المفلس . جواز قطعها في حالة عدم الصلح . منحها . قيوده . تحديدها بواسطة مأمور التنفيذ . المعارضة في ذلك من حق وكلاء الديانة وحدهم - ٣ - اتحاد الدائنين . أحواله . آثاره . حق الرجوع . الدفع بسقوطه . ليس من النظام العام . عدم قبوله من المحيل سوء النية . تنازل المحيل عن التمسك به . بالاتفاق صراحة أو ضمناً . جوازه قانوناً . إثباته . بالمراسلات أو بالبيئة . أو بالقرائن . بلا حاجة لعبارات خاصة</p>
١٧٣	٢٨ أكتوبر	<p>١ و ٢ - حوالة . بياناتها اللازمة . ماهيتها . صحتها حتى يقوم الدليل على عكسها . إغفالها . اعتبارها حوالة ناقصة . غير نافذة للملكية . مبنية على قرينة قانونية وغير قاطعة . جواز إثبات عكسها ٣ - حوالة على بياض . اعتبارها وكالة . جواز إثبات عكسها</p>
١٧٤	١٢ نوفمبر	<p>١ - إفلاس . اتحاد الدائنين . أثره . غل يد المدين . عن إدارة أمواله . بيعها بمعرفة السنديك . توزيع ثمنها على الدائنين - ٢ - اتحاد الدائنين . صلح مع المفلس . الفرق بينهما أثره - ٣ - اتحاد الدائنين . انتهاءه . أثره - ٤ - دائن بسند إذنى . قبوله بالتنفيذ . أثره . عدم استبدال الدين . تغيير مدة التقادم . من ٥ إلى ١٥ سنة . انقطاع التقادم . لا يعتبر تعاقداً قضائياً - ٧ - دفع بسقوط الحق . في المطالبة بسند إذنى . إقرار المدين بعدم الوفاء . يسقطه (٦) القضاء المستعجل</p>
١٧٥	٢٣	<p>١ - أحكام محاكم شرعية . الالتجاء للمحاكم الأهلية . لوقف نفاذها . جوازه . لخروج الأحكام الشرعية عن ولايتها . أو لاستمرار نفاذها لدخولها في ولايتها . طبيعة الدعوى الأهلية مدنية . محاكم أهلية . إشرافها على أحكام الهيئات القضائية الأخرى . مناهة - ٢ - محاكم أهلية . اختصاصها بما يقصد به استمرار نفاذ حكم مختلط أو وقفه . جوازه . ولو كانت الدعوى بين أجنبيين . من رعايا الدول الممتازين .</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>ماداموا من ديانة أو ملة لها اختصاص محاكم مصرية بالأحوال الشخصية وما دام الأجنبي لم يبدل الدفع بعدم الاختصاص في حدود المادة (٢٥) من لائحة التنظيم القضائي . قيام دعوى مختلطة بمائلة . لا يمنع من اختصاص المحكمة الأهلية . شروط ذلك وأسبابه — ٣ و ٤ — أحوال شخصية . بين أجناب . الاختصاص فيه . غير محدد بجنسية الخصوم وحدها . حكم معاهدة مونترو ولائحة التنظيم القضائي في هذا الصدد . تأويل المحاكم المختلطة بنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من هذه اللائحة . مناقشته — ٥ — طاعة . طلاق . اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بالنسبة له . مداه . نظر إحداهما أمام إحدى هذه المحاكم . يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . ويمنع من سماع الدعوى في الجهة الأخرى . وجدة السبب في الدعويين — ٦ — حضانة أم لا بنهما . الحكم بها من المحكمة الفصلية . لا يمنع المحكمة الشرعية من الحكم بضمه لأبيه . لا تناقض بين الحكامين لاختلاف السبب في الدعويين .</p> <p>١ — إلحاق الثمار بالعقار . أثر لتسجيل تنبيه نزاع الملكية . الحراسة على هذا العقار . مناطق . ٢ ل ٤ — تنبيه نزاع الملكية . المعارضة فيه في الميعاد . غير مؤثرة على الاجرامات السابقة . وبالنسبة للحراسة . حكمه . مغايرته للقضاء المختلط فيه . وجه التفرقة .</p> <p>(٧) قضاء المحاكم الجزئية</p> <p>١ — وكيل . اجراؤه عملا لحساب موكله . دون الاخطار بتوكيله . مسؤوليته شخصيا لدى من عامله — ٢ — وكيل . إنابته غيره في أداء عمل معين . دون تصريح بالانابة . ودون إخطار من أنابه . مسؤوليته قبله — ٣ — سمسار . حقه في التعويض . عن الضرر الذي أصابه . مسؤولية موكله عنه — ٤ — سمسرة . ليست عملا تجاريا على إطلاقها . يبيع الأتبان والعقارات . عمل مدني بحت . إثباته بالتطبيق للقواعد المدنية .</p> <p>١ — أتعاب محاماة . اختصاص النقابة بتقديرها . لا يمنع</p>
١٧٦	٣٨٩	١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠
١٧٧	٣٩٢	٧ فبراير
١٧٨	٣٩٣	١٣ أبريل

السنة الحادية والعشرون

فهرست

العدد الرابع

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٩	٣٩٤	١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥	اختصاص المحاكم العادية من نظرها . تبرير ذلك - ٢ - أتعاب محاماة . وجود اتفاق كتابي بها . اختصاص المحاكم بنظرها . دون النقابة - ٣ - أتعاب محاماة . باتفاق كتابي . تعديله بالزيادة أو النقص . جوازه . إذا تم الاتفاق قبل أداء العمل . احترامه إذا تم بعد أداء العمل حجز منقولات . الحراسة عليها . لا يلزم المدين بها . لا حجز بغير حارس . حق المدين في التصرف في المنقولات لا عقاب .
١٨٠	٣٩٤	١٧ أكتوبر	خط التنظيم . البناء خارجه . مخالفة وقتية . لا مستمرة سقوطها بمضى ٦ أشهر
١٨١	٣٩٥	٧ مايو	(٨) قضاء المجالس المالية ١ - ١٠ - مجالس مالية . تشكيلها . حدوده وصحته . مدى اختصاصها بنظر قضايا الوصية . حكم الشريعة الإسلامية فيما . أحوال شخصية . لغير المسلمين . اختصاص المجالس المالية بها قديما . حكم النقض سنة ١٩٣٤ . تطبيقه الشريعة الإسلامية . في دعوى الوصايا . بطريق كليات . نظامها . أساسه . الخط الهايوني والفرمانات العالية . مشتملاتها . اعتبارها قوانين أساسية للسلطة العثمانية . سريانها في مصر . طوائف غير إسلامية . حقوقها . وامتيازاتها . منشؤها . دول إسلامية . تقاليدها . إحترام الحرية الدينية . مبدأ شخصية القوانين - ١١ - لائحة المجلس الملي العام . الأقباط الأرثوذكس . الأمر العالي الخاص بالإنجليز الوطنيين والقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٠٥ الخاص بالأرمن الكاثوليك . تخويلها القضاء بين أبناء الملة . في دعاوى الأحوال الشخصية . استثناء المواريث . مواريث خالية من الوصية . خطأ التعبير . صحة المواريث الآتية من غير طريق الوصية . اختصاص المجالس المالية بالمواريث . اختياري . اختصاص المحاكم الشرعية بها . حال النزاع . وصية . اختصاص المجالس المالية بنظرها . لا نزاع - ١٢ - أحوال شخصية . ماهيتها

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			تعريفها - ١٢ - وصية . اخراج مسائلها من اختصاص المحاكم الأهلية . القصد منه . عدم تأويل الأحكام الصادرة بشأنها من الجهات المختصة - ١٤ و ١٥ - مجالس ملية للأقباط الارثوذكس . القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ . حكمه . أثره . تطبيقه على الأجانب والمصريين . حكمه . اخراج مسائل عديمي الأهلية من اختصاصها . إحالتها على المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - ١٦ - بطريشيات . مجالس طائفية مسيحية . ولايتها . مداها . تطبيقها للشريعة المسيحية - ١٧ - شريعة اسلامية . تطبيق أحكامها على الوصية . الاستدلال به خطأ . قصر حكم الشريعة على تصرفات المريض مرض الموت . التدليل على ذلك - ١٨ - دعوى ميراث . خاصة بغير المسلمين . رفعها أمام القضاء الشرعي . وقفها . عند شمولها وصية . حكم المجلس المالي في الوصية . وجوب احترامه أمام المحاكم الشرعية - ١٩ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ . تطبيقه . الحكم في الوصايا . بقانون بلد الموصى . تقريره مبدأ شخصية القوانين . قرار حفظ قطعي صادر من النيابة العمومية في مخالفات الضرائب

الجمعية العمومية للمحامين

ستعقد الجمعية العمومية في صباح يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ للنظر في الاعمال الواردة

بالجدول السابق توزيعه على حضرات المحامين

نادى المحامين

بدار النقابة - مفتوح صباح مساء

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهلية
السنة الحادية والعشرون

ملحق العدد الرابع

ديسمبر سنة ١٩٤٠



فهرست هذا الملحق

- (١) ص ٥٣ بحث في مصادر التشريع للاستاذ محمد على رشدى وكيل
ادارة المحاكم الاهلية
- (٢) ص ٦٥ صورة من أدب القاضى فى الشريعة الاسلامية لحضرة
الاستاذ احمد زكى المحامى بوزارة الاوقاف
- (٣) ص ٧٩ على هامش الكتب القانونية الجديدة لحضرة الاستاذ
جميل خانكى
- (٤) ص ٨٢ الأوامر العسكرية الصادرة من تاريخ اعلان الاحكام العرفية
فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ للآن
- (٥) ص ٨٩ تعديل بعض جلسات المحاكم الاهلية وانتدابات لبعض قضاتها

مصادر التشريع المصرى

للأستاذ محمد على رشدى
وكيل ادارة المحاكم الاهلية بوزارة العدل

تمهيد

التشريع والامر الادارى

١ - المميز الشكلى والمميز القانونى :

فى الفقه الحديث رأيان يتنازعان التفرقة بين التشريع والامر الادارى . يذهب كل منهما الى مميزات خاصة فى تكييف الامر الادارى . فيقول البعض بأنه يجب فى تعريف الامر الادارى الرجوع الى الهيئة التى صدر عنها هذا الامر اذ يسكنى توافر الصفة الادارية فى الجهة التى أصدرت الامر ليتصف عملها بهذا الوصف أيضا . وبذلك يكون موضع البحث معرفة الهيئات التى لها . فى نظام سياسى ما . حق اصدار الأوامر القانونية التى تقتضيها دواعى ادارة المرافق العامة وتنفيذ القوانين . من هذا رأى أغلب الشراح . (ديسكروك الجزء الاول من الطبعة السابعة ص ٢٨ وبرتلى ص ٣ و ١١ وهريو ص ٣٥٣ وابلتون ص ٩٩ والبير ص ٦٢) ويرى رأى الثانى الأخذ بالمميز الموضوعى دون الاختصار على مجرد الشكل . ويقول ديجى فى ذلك :

« من الآراء الشائعة أن تعين وظائف الدولة القانونية تبعاً للهيئة التى تنهض بكل منها . ومثل ، وهذا النظر شكلى . لا ننكر أنه من المفيد أحيانا أن يعول على الجهة التى تصدر هذا الامر أو ، ذاك - وبخاصة فى بحث قبول الطعون التى ترفع عن مختلف هذه الأعمال . وما قد يترتب على ، صدورها من مسؤولية . ولكننا لانقوم فى ذلك بتحديد مختلف وظائف الدولة القانونية بل ، نعتمد الى شرح سير العمل فى هذه الهيئات المتنوعة . وللتمييز قانونا بين وظائف الدولة المختلفة . ، يلزمنا الأخذ فى ذلك بمميز موضوعى . أى أن ننظر الى جوهر الأعمال الصادرة من غير ، اعتداد بالهيئة التى أمرت بها أو بالشخص الذى أجراها (القانونى الدستورى المطول للاستاذ ، ديجى . الجزء الثانى ، ص ١٣٠)

ثم يقول فى موضع آخر :

« يجب أن تعتبر من الأوامر الادارية الداخلة ضمن الوظيفة الادارية كافة ما يصدر عن ، الادارة من أعمال عدا تلك المسماة بالأعمال *actes règles* التى تدخل فى الوظيفة التشريعية ، ويدخل فى مدلول الاولى بذلك الأعمال الشرطية *actes conditions* وتلك التى يتولد عنها ، مركز قانونى ذاتى *actes subjectifs* (المرجع المذكور ص ١٤٩ - ١٥٠ وجيز فى مؤلفه ، المبادئ العامة للقانون الادارى طبعة ثالثة الجزء الاول ص ١١)

٢ — مصر قبل الدستور :

لا يصلح المميز الشكلي الذي يقول به الرأى الآل وللفرقة بين اللوائح الادارية والأعمال التشريعية في الفترة السابقة على دستور سنة ١٩٢٣ فقد كانت فيها السلطان التشريعية والتنفيذية مندجيتين في سلطة هيئة واحدة . وقد ترتب على هذا الاختلاط أن أطلقت تسميات مختلفة جزافا على مختلف الأعمال التنظيمية فكانت تسمى أحيانا قوانين . وأخرى أوامر عالية . وتارة قرارات وطورا لوائح وقد لاحظت لجنة الثلاثين التي وضعت مشروع الدستور هذا الخلط ففسرت نص المادة ١٦٧ من الدستور التي تنص على أن كل مقررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من الأعمال طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور .

فذكر في الصحيفة ٢٢٩ من محاضر جلسات اللجنة المذكورة ما يأتي :

« نظم الدستور السلطات المختلفة وعلى الخصوص السلطة التشريعية . وحدد اختصاصها . فلن ،
« يشرع بعد صدوره حكم إلا وفق قواعده . ولكن في البلاد تشريع قائم توالى إصداره هيئات ،
« غير التي رتبها الدستور . ونظرا لاختلاط السلطتين التشريعية والتنفيذية . كانت الأحكام ،
« العامة توضع طورا في صورة قانون . وطورا في صورة مرسوم أو لائحة أو قرار أو غير ذلك ،
« من الصور التي هي أدخل في أعمال السلطة التنفيذية منها في أعمال السلطة التشريعية
« وبديهي أن السلطة التشريعية التي أنشأها الدستور تملك التعرض بالمحو والاثبات والتعديل لما ،
« تناوله ذلك التشريع القديم . ولكنه من الطبيعي أيضا أنه حتى تتعرض السلطة التشريعية لمثل ،
« ذلك يجب أن تبقى الأحكام القديمة على حالها فان في سقوطها مدعاة للفوضى والاضطراب ،
« ولهذا وضعت الفقرة الأولى لتثبت نفاذ تلك الأحكام مؤقتا . وروعى في صيغتها أنه إذا ،
« اكتفى بالإشارة إلى أن القوانين — وحدها — تظل نافذة قصر هذا عن حكاية الحال . فان من ،
« الأحكام المنظمة للشئون المصرية والتي هي بمثابة تشريع ما لم يوصف بأنه قانون . كالمراسيم ،
« واللوائح والقرارات . ويخشى ان لم يشر إليها إلى جانب القوانين أن يقال بسقوطها عند صدور ،
« الدستور ولذلك أضيف إلى القوانين تلك الصور المختلفة التي كانت تشرع بها الأحكام العامة ،
« في مصر »

٣ — مصر بعد الدستور :

بصدور دستور سنة ١٩٢٣ وبعده دستور سنة ١٩٣٠ أخذت مصر بمبدأ الفصل بين السلطات فأصبح الأصل أن الشكل هو ضابط التمييز بين الأوامر الادارية بالنسبة إلى الأعمال التشريعية . وهذا الرأى هو الذى يتبعه الفقه والقضاء في مصر (مسينا ص ٦٦ وعبد السلام ذهني بك في مؤلفه مسؤولية الدولة ص ٦٦) على أن تطبيق هذا الرأى أثار — في العمل — بعض الصعوبات أدت إلى الخلط بين بعض الأوامر التنظيمية الادارية وبين الأعمال التشريعية لذلك استقر الرأى على الأخذ بالمميز الموضوعى . ولذلك يجب أن نفصل الأوامر التنظيمية المختلفة لتحديد طبيعتها ككل منها فان هذه الطبيعة ذاتها هي التي تعين ماهيتها — عملا إداريا أو تشريعا — وعلى هذا التعيين تتوقف

رقابة السلطة القضائية لها والهيئة التي يجوز لها إلغاؤها كلية أو تعديلها

الاورام الادارية التنظيمية المختلفة

يضع رئيس الدولة الدستورية كثيراً من اللوائح يزداد عددها يوماً بعد آخر تبعاً لنمو أعمال الدولة نمواً لا يستطيع معه البرلمان التعرض لكل تفصيلات القوانين

ويتعذر وضع نظرية عامة لسلطة رئيس الدولة في إصدار اللوائح ، فالمسائل التي يستعمل فيها هذه السلطة عديدة متباينة . تقوم السلطة في كل منها على مبادئ يختلف عنها في الأخرى . وقد كان هذا النظام نتيجة الواقع والعادة إذ خلقته الضرورات العملية

قد تتخذ الاوامر الادارية التنظيمية شكل لائحة عمومية تصدرها الحكومة بتفويض المجلسين لسد مواطن النقص في قانون أو لتنظيم أحكام مسائل معينة . ومنها ما ينطوي على اجراءات تنظيمية تتخذها الحكومة فيما بين أدوار انعقاد البرلمان أو في فترة حل المجلس إذا كانت ثمة ضرورة عاجلة إلى ذلك وهي ما تسمى لوائح الضرورة *réglement de nécessité* وقد يصدر الأمر التنظيمي أخيراً لتنفيذ القوانين وتفصيل المبادئ التي تقررها النصوص التشريعية . وهي حالة اللوائح الادارية العادية وقد لا يستند الأمر التنظيمي إلى قانون يكمله أو يفسره إنما ينظم أحوال تتعاق بالمصالح العامة أو البوليس أو الصحة العامة

لا نعرض في هذا البحث إلى لوائح الضرورة فالرأي متعاق على صدورها بذكره ولذا لا نعصر البحث على النوعين الآخرين من اللوائح .

١ - اللوائح الادارية العادية

الدستور المصري في ذلك مماثل للدستور الفرنسي . فقد نصت المادة ٣٧ من الدستور على أن « الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها » ونصت المادة الثالثة من دستور سنة ١٨٧٥ في فرنسا على أن « رئيس الجمهورية يراقب ويكفل تطبيق القوانين » - والملك يتولى السلطة بوزرائه بمقتضى المادة ٤٨ من الدستور . فالاختصاص إذاً هو للملك بواسطة مجلس الوزراء بمعنى أنه يجب أن يصدر باللائحة مرسوم . لا يرد على ذلك ما ذهب إليه حكم محكمة مصر السككية الأهلية في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ أن الاختصاص في هذه الحالة لشخص الملك طبقاً لحرفية عبارة المادة ٣٧ فرئيس الدولة الدستورية لا يعمل بمفرده بل لابد من أن يشترك معه أحد الوزراء في جميع الأعمال التي يباشرها بسلطته حتى يتحمل مسئوليتها ويعبر عن ذلك الانكليز بقولهم *the king cannot act alone* وقد نص الدستور الفرنسي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ في المادة الثالثة منه على أن كل عمل من أعمال رئيس الجمهورية يجب أن يمضيه وزير ونصت المادة ٦٠ من الدستور المصري على أن « توقيعات الملك في شئون الدولة يجب إنفاذها توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » (١)

(١) يلاحظ أن الاوامر الملكية بخلاف المراسيم لا تحمل عادة الا توقيع الملك كالأمر الصادر بأقالة الوزارة النحاسية الثانية والأوامر الملكية بقبول استقالة الوزارة أو دعوة شخص لتشكيلها .

على أنه من ناحية أخرى فامضاء رئيس الدولة لازم على جميع الاوامر المتعلقة بوضع لوائح عامة . لا يرد على ذلك أن الوزراء هم الذين يباشرون السلطة التنفيذية فعلا . فجميع اعمال هذه السلطة تدار وتنفذ باسم الرئيس لأنه هو الذى يتولى هذه السلطة اسما . (١)

وهذه اللوائح قد تكون عامة أى تسرى على جميع انحاء الدولة أو خاصة بجهة معينة منها والموضوعات التى قد تشتمل عليها اللوائح متعددة كأن تصدر السلطة التنفيذية لائحة للسيارات او التيارات او خاصة بالموظفين والتوظف وما إلى ذلك وللمديرين والمحافظين فى مصر وضع القرارات العامة . اللازمة لتنفيذ القوانين او اللوائح نفسها فى دوائر اختصاصهم . وهذه القرارات ما هى الا لوائح قانونية .

وقد يحدث أن ينص قانون أقره البرلمان على " ويل السلطة التنفيذية حق اصدار لائحة لا يوضح نقطة معينة فى هذا القانون أو لتسهيل تطبيقه وتنفيذه ولكن ليس من الضرورى لأجل أن يتمكن الملك من إصدار لائحة أن ينص صراحة فى القانون على تخويل السلطة التنفيذية هذا الحق لأن سلطة الملك مستمدة من الدستور فسواء وجد نص فى القانون أو لم يوجد فللملك دائما أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

أما إذا كان المقصود من اللائحة ليس تنفيذ القانون بل التشريع فى مسألة جديدة لم يتناولها القانون فلا بد للملك من الاستناد الى عرف دستورى يجعل له هذا الحق صراحة كما فى فرنسا فقد دعت الضرورات العملية إلى ذلك (ديجى الجزء ٢ ص ١٣٧) ولا يصح أن تكون اللوائح مخالفة أو معدلة للقانون فاذا كان خاليا فعلا من جزاء sanction فلا يجوز أن يلحق به ذلك الجزاء بمقتضى لائحة .

ولتخويل الملك حق إصدار اللوائح الفوائد الآتية (اسمان ص ٤٧٤) :

١ — أنها تخلى القانون من كبل التفاصيل فيترك أمرها الى السلطة التنفيذية تشترشد فيها بخبرة رجال الفن .

٢ — أن سهولة إصدار اللوائح يعطى الحكومة مرونة فى تغيير التفاصيل عند تغير الظروف . وهناك ضمانات معينة تكفل عدم إساءة استعمال هذا الحق هى :

أولا — المسئولية الوزارية

ثانياً — رقابة السلطة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية التى من هذا القبيل . وهى رقابة لم تكن موضع شك رغم أن الدستور المصرى لم ينص عليها كما فعل الدستور البلجيكي فى المادة ١٠٧ ، أن المحاكم لا تطبق القرارات واللوائح العامة أو الصادرة من المديريات أو البلديات إلا إذا كانت مطابقة للقانون .

(١) مادة ٢٩ من الدستور . « السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور » — راجع كتاب القانون

الدستورى للدكتورين وايت ابراهيم ووحيد بافت ص ٥٠٩ .

٣ — اللوائح العمومية

١ — هل هي عمل تشريعي أو إداري ؟

الرأى متفق في فرنسا على أنها أمر إداري . حتى أن مجلس الدولة قبل بشأنها دعوى الإلغاء . أما في مصر فالرأى مختلف بين الفقه والقضاء على ذلك :

١ — فقال رأى أن اللائحة التي تضعها هيئة من الهيئات الإدارية أو المحلية التابعة للسلطة التنفيذية أو لوزير من الوزراء . متى خولت ذلك من السلطة التشريعية بمقتضى نص صريح في القانون . تكتسب قوة التشريع وتعتبر كأنها مكمل للقانون — (حكم محكمة مصر الكلية الأهلية في ٣ مارس سنة ١٩٣٣ بالمحكمة الرابعة عشرة القسم الثاني ص ١٨٩ — وقد كان موضع البحث فيها لائحة الجبانات)

٢ — وقال رأى آخر — اعتماداً على نفس الحجج التي استند إليها في فرنسا — بأن مثل هذه اللوائح ليست إلا عملاً إدارياً وذهب القائلون بهذا الرأى الى :

أولاً — أن للسلطة التنفيذية بمقتضى المادة ٣٧ من الدستور حق إصدار اللوائح العادية تنفيذاً للقوانين — وصيغتها الإدارية غير منكورة — فلا يفهم لماذا يقال بأنها حين تصدر لوائح عامة موافقة لمبادئ الدستور . تقوم بوظيفة تشريعية . فالسلطة في كلا الحالتين واحدة لم تتغير . كما أن الدستور لا يحد أن يكون قانوناً أساسياً ليس من شأن العمل على تنفيذ أحكامه وتنظيم مبادئه العامة تغيير وصف الأعمال القانونية وتبديل خصائصها

ثانياً — أن المادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور تضمنان على : د أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ، وعلى أنه د لا يصدر قانون إلا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ، وهذا يدل على أن الصفة التشريعية تلازم الأعمال الصادرة عن البرلمان دون غيرها . ولا يجوز أن يقال في الدفاع عن صفة هذه اللوائح التشريعية بأنها صادرة بتفويض من البرلمان فتصطبغ بصبغة أعماله التشريعية . ذلك لأن المجلسين مؤتمنان من الأمة مصدر السلطات على النهوض بالوظيفة التشريعية فليس لهما إناة غيرهما في القيام بهذه الوظيفة ولا التنازل عن سلطتهما لسواهما يؤكده ذلك نص المادة ٣٣ من الدستور التي تقضى بأن جميع السلطات تصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بالدستور . مما يفيد عدم إمكان التجاوز عن توزيع وظائف الدولة بين سلطاتها الثلاثة المختلفة بحسب أحكام الدستور (الأمر الإداري ورقابة المحاكم القضائية له الاستاذ جرائه ص ١٥٩)

٢ — مدى سلطة رئيس الدولة في إصدار لائحة

لا يجوز . طبقاً للقواعد العامة . أن تنص اللائحة على عقوبة أو ضريبة جديدة . أو تنص على حكم يخالف أحكام القانون التي صدرت تكملة له فقط بل أى قانون آخر . فلا يجوز تعديل القانون إلا بقانون آخر . واللائحة — حتى على افتراض أنها عمل تشريعي — ليست إلا عملاً يصدر في شكل مرسوم فاللائحة تكمّل القانون بأن تورد تفصيلاته ومدى تطبيق المبادئ التي اشتمل عليها

فان الفكرة فيها وعة وجودها هي أن يكفل تطبيق القانون الذي تكمله . فهي — في معنى ما — تدخل في محتويات القانون الذي تتصل به . فلا يجوز بأى حال من الأحوال أن يتوسع أو يقيد مداه لبالنسبة للأشخاص ولا الأشياء . فاذا تطلب القانون شروطاً معينة للأهلية . فيجوز إيرادها في اللائحة إلا أنه لا يجوز أن تورد شروطاً أقصى أو أخف من الشروط التي يتطلبها القانون . وبدهى أن رئيس الدولة يستعمل سلطته في وضع اللائحة تحت رقابة السلطة التشريعية وعلى أساس المسؤولية الوزارية .

وهذه السلطة مخولة لرئيس الدولة بمقتضى الدستور ذاته فلا يستطيع الشارع حرمانه منها .

٣ — اللوائح التي توضع بناء على تكليف من الشارع

Règlement d'administration

يحدث كثير أن يخول الشارع الحكومة بأن تكمل القانون بلائحة . إما بأن تكمله في مجموعه dans son ensemble . أو تفصل تطبيقه في بعض نقط خاصة اقتصر الشارع فيها على تقدير المبدأ . وقد أصبح هذا التكليف من الشارع للسلطة التنفيذية . شرطاً يكاد يكون عاماً clause de style في جميع القوانين .

وكثيراً ما يحدد الشارع أجلاً معيناً للحكومة تصدر فيه اللائحة . إلا أن هذا التحديد ليس إلا التزاماً سياسياً يترتب عليه مسؤولية الحكومة قبل البرلمان . فلا يترتب عليه التزام قانونى يستتبع بطلان اللائحة التي تصدر بعد فوات هذا الأجل .

وإذا كان موضوع اللائحة التي تكلف بها الحكومة هو بيان مدى تطبيق القانون وتفصيله . فان هذا التطبيق يبقى معطلا طالما أن اللائحة لم تصدر بعد .

والحكومة في وضع هذه اللائحة لا تعتبر نائبة عن الهيئة التشريعية التي خولتها هذه السلطة . فهي تحتفظ في ذلك بصفاتها الادارية وبذلك تخضع هذه اللائحة للطعن أمام الهيئة القضائية بعدم قانونيتها أو الدفع بتجاوز السلطة excès de pouvoir طبقاً لقواعد القانون العام .

ولا شك في أن الحكومة تضع اللوائح الادارية العامة تحت رقابة البرلمان وأن جواز الطعن فيها بتجاوز السلطة لا يخل بحق البرلمان في المصادقة عليها أو دعوة الحكومة إلى الغائها أو تعديلها .

٤ — اللوائح المستقلة بذاتها

Règlement d'autoome

أولاً — في فرنسا

في فرنسا عرف دستورنى قضى لرئيس الدولة أن يضع لائحة — هي قانون بمعناه المادي —

دون أن يخول هذا الحق من السلطة التشريعية ودون أن تتصل اللائحة بأى قانون ينظم مدى وتفصيل تطبيقه .

وهكذا لا تستند هذه السلطة إلى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من دستور سنة ١٨٧٥ التى تنص على ما يأتى : « يراقب رئيس الدولة ويكفل تطبيق القوانين » ،

وقد بدأ هذا العرف من القرن التاسع عشر وأقر سلطة إصدار هذه اللوائح المستقلة فى مسألتين :

أولاً تنظيم المصالح العامة

ثانياً تنظيم البوليس

ويجب فى هذا الصدد التمييز بين المسائل التشريعية والمسائل اللائحية . فالأولى لا يمكن تنظيمها إلا بقانون يصدر من السلطة التشريعية . والثانية يمكن تنظيمها بمرسوم . وقد تعددت النظريات التى ذهب اليها الشراح فى سبيل هذا التمييز . فبذل هربو فى ذلك مجهودا قال عنه ديجى أنه بمجهود فاشل . وذهب الأستاذ كاهن فى كتابه — القانون واللائحة سنة ١٩٢٣ — الى أن لرئيس الجمهورية أن يضع من اللوائح ما تشمل جميع المسائل التى لم يحتفظ بها المشرع . وهو مذهب خاطئ . — فى رأى الأستاذ ديجى — فان فصل السلطات يقضى بأن تظل جميع المسائل التشريعية من اختصاص السلطة التشريعية .

اللوائح المنظمة للمصالح العامة :

لا حصر لهذه اللوائح فلكل وزير أن يستصدر مرسوما يوقع عليه ينظم به المصالح العامة فى وزارته . وقد صدرت مراسيم كثيرة يشار فى أولها أحيانا إلى قوانين لا علاقة بينها وبين المراسيم . وفى أحيان أخرى لا يشير الى مراسيم أخرى

وهكذا لا يمكن القول بأن بين المرسوم والقانون علاقة ارتباط أو سببية .

ومع ذلك فىرى مجلس الدولة وكثير من المؤلفين . أن سند السلطة فى إصدار اللوائح التى تنظم المصالح العامة هى الفقرة الأولى من المادة الثالثة المذكورة . ويدللون على ذلك بأن الغرض من تنظيم المصالح العامة هو كفالة تنفيذ القوانين .

إلا أن كثيراً من الشراح وعلى رأسهم ديجى لا يرى هذا رأى . لأن كل المصالح العامة يجب أن تسير طبقاً للقانون . فيتربى على ذلك ألا تكون ثمة مسائل لا يكون فيها لرئيس الجمهورية حق إصدار اللوائح

ويرى هؤلاء الشراح ان أساس هذه السلطة هو ضرورات عملية كانت السبب فى وجود عرف دستورى خول الحكومة سلطة وضع لوائح مستقلة بذاتها . لا تعدل القانون . ولا توقف تنفيذه . ويجوز الطعن فيها بعدم قانونيتها أو بتجاوز السلطة .

وقد أقر القانون هذا العرف الدستوري فحدد أحيانا شكل المراسيم التي تصدر بها . وفي بعض الأحيان الأخرى . حدد سلطة الحكومة في إصدار هذه اللوائح :

١ — فنصت المادة ١٦ من القانون المالي الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ على أن يكون النظام المركزي لكل وزارة بمرسوم يصدر في شكل لائحة إدارية عامة Réglement d'administration publique تنشر في الجريدة الرسمية . وأنه لا يمكن أن يعدل إلا بالشكل المذكور وبنفس طريقة النشر السابقة .

٢ — ونصت المادة ٣٥ من القانون المالي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٠ على أن أخذ رأى مجلس الدولة لا يجب إلا في المراسيم التي تحدد مرتبات الموظفين وعددهم والقواعد الخاصة بالتعيين والترقية والتأديب . أما الأحكام الأخرى الخاصة بنظام الوزارات فتصدر بها لائحة عادية Decret simple — ويلاحظ أنه بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة . لا يجوز زيادة عدد المستخدمين إلا بقانون وإن كل إجراء من شأنه زيادة عدد الموظفين والمستخدمين المقيد على ميزانية الدولة يجب أن يصدر به مرسوم موقع عليه من وزير المالية مع رئيس الجمهورية

٣ — ونص القانون الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ على أن تكمل المادة ٣٥ المذكورة بالفقرة الآتية :

« إنشاء الوزارات وأقسام وكلاء الوزارات ووظائف السكرتيرية العامة مهما اختلفت الأسماء المعطاة لهذه المنشآت . ونقل اختصاص المصالح الوزارية لا يكون إلا بقانون »

عدا هذه الحدود التي حدد بها الشارع — في قوانين خاصة — سلطة الحكومة في وضع اللوائح الخاصة بالمصالح العامة — توجد حدود أخرى تقضى بها قواعد القانون العام .

فلا يجوز للحكومة مثلا أن تحدد اختصاص أية جهة قضائية موجودة فعلا — أو إنشاء اختصاص لها . حقا أن ذلك تنظيم لمصلحة عامة . إلا أن الحال لا يخرج عن أحد أمرين :

الأول — أن تكون هناك نصوص قانونية تحدد اختصاص تلك الجهة القضائية . فلا تجوز تعديلها بلائحة .

الثاني — ألا توجد نصوص خاصة . وفي هذه الحالة تحدد قواعد القانون العام الاختصاص . ولهذا القواعد صفة تشريعية لا يجوز تغييرها أو تعديلها بلائحة .

ويرى الشراح أنه لا يجوز للحكومة أيضاً أن تنشئ — بلائحة — هيئة قضائية — سواء كانت إدارية أو قضائية — ويعلمون ذلك بأن المحاكم — حتى ولو كانت إدارية — تفصل في أمور تمس حقوق الأفراد مباشرة فلا يجوز إنشاؤها إلا بقانون . حقا أن الحقوق الفردية لم تصبح من المبادئ الأساسية للتشريع الفرنسي . إلا أنها كانت كذلك أزمانا متعاقبة طويلة . وهذا ما يعمل عدم الاعتراف باختصاص الحكومة في إنشاء الجهات القضائية بمراسيم .

وبعكس ذلك — الجهات التأديبية — فيمكن إنشاؤها وتعديل اختصاصها بلائحة والامثلة على ذلك عديدة — لأنه وإن كان في ذلك ما يمس الموظفين . إلا أن المهم في هذا الموضوع هو المصلحة العامة وحسن سير الأداة الحكومية . وهو الباعث الأول للحكومة على إنشاء الجهة التأديبية أو تعديل اختصاصها

اللوائح الخاصة بالبوليس :

تضع الحكومة الفرنسية لوائح بوليس تسرى على فرنسا بأسرها يخضع لها سكانها وتطبقها محاكمها . ونكتفي بذكر اللائحة الخاصة بإقامة الأجانب في فرنسا الصادرة في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨ والمرسوم الخاص بمراقبة المنشورين الصادرين في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والمرسومين الصادرين في ١٠ مارس سنة ١٨٩٩ و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠١ الخاصين بصناعة السيارات وسيرها . والمرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٤ الذي وضع لائحة البوليس العامة لطرق الملاحة الداخلية . ولم يشر هذا المرسوم في أوله . وكذلك المراسيم السابق ذكرها إلى أي قانون . فلا يمكن القول بأنها صدرت تنفيذاً لقانون .

ومصدر هذه السلطة للحكومة هو العادة . فأصبحت قاعدة عززتها الضرورات العملية . وتشمل لوائح البوليس أحكاماً تحد من حرية الأفراد تحقيقاً للأمن والطمأنينة والصحة العامة . وبعبارة أخرى أحكاماً عامة صادرة في حدود نظام البوليس وحدود البوليس هي الحدود التي يمكن أن يتدخل فيها لتحقيق الأمن والصحة العامة

لوائح تصدر من الهيئات الادارية الصغرى :

للجهات الادارية الصغرى وخصوصاً السلطات البلدية حق إصدار لوائح خاصة بالبوليس ذات مدى خاص في التطبيق . وهو حق يخول للعمدة من المدير . وأساسه العرف أيضاً . وهذه السلطات جميعاً لا تستطيع أي تعديل بلوائحها اللوائح التي تصدرها الحكومة . إلا أن لها أن تنص على إجراءات أشد من التي اتخذتها الحكومة . على أن تخضع في ذلك لرقابة مجلس الدولة . هذه الرقابة التي تخضع لها اللوائح التي تصدرها الحكومة أيضاً .

النص على عقوبات :

لا شبهة في أمرين :

الاول — أن الحكومة لا تستطيع باللوائح التي تصدرها خاصة بتنظيم المصالح العامة أو بالبوليس أن تخالف نصوص القانون أو أن تعدلها وإلا أعتتها المحاكم

الثاني — أن الحكومة لا تستطيع أن تنص في اللوائح على عقوبات لأن من مبادئ القانون العام ألا عقوبة بغير قانون . فلا يمكن — حينئذ — إلا تطبيق المادة ٧١ — عقوبات التي تنص على العقوبة في مخالفات معينة نصت عليها . وأشارت في بعضها إلى أن مصدرها اللوائح أو القرارات

ثانياً — في مصر

١ — سلطة وضع لوائح مستقلة :

قدمنا أن سلطة الملك في وضع اللوائح العمومية تستند إلى نص في الدستور المصري يماثل الفقرة الاولى في المادة الثالثة من الدستور الفرنسي — وأن سلطته في وضع اللوائح الادارية المكملة للقانون تستند إلى انتداب من السلطة التشريعية لاجابة معها إلى نص خاص . فهل يجوز وضع لوائح مستقلة .

قدمنا أن سند سلطة الحكومة والهيئات المحلية في وضع هذه اللوائح في فرنسا هو عرف أقره

أشارع في بعض الأحوال . وخلق القانون الأساسى للدولة مع نص مانع . وهذه السند جميعا متوافرة في التشريع المصرى .

أولا — فقد جرى عرف قديم على اصدار لوائح مستقلة تنظم المصالح العامة والبوليس والصحة العامة

ثانيا — وقد خولت بعض الهيئات البلدية حق إصدار هذه اللوائح في بعض القوانين . فقد نص القانون رقم ١ سنة ١٩٣٥ المعدل للأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قوميون بلدى الاسكندرية في المادة الخامسة عشرة منه على اختصاصات القومسيون . وهى اتخاذ القرارات في كل المسائل المتعلقة بالمصالح العامة والبوليس والصحة العامة . ونصت المادة العشرين منه على قوة تنفيذ اللوائح المتعلقة بالقومسيون

ثالثا — أقر القانون سلطة جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية في اصدار لوائح عمومية اقرارا صريحا عاما في المادة ٣٩٥ عقوبات فاعترفت بحق هذه الجهات في اصدار اللوائح واعتبرت للعقوبات التى تنص عليها في حكم العقوبة التى يقضى بها قانون

محصل القول أن خلوا الدستور من نص يميز الملك و يضع اللوائح المستقلة لا يمنع من اصدارها فعلا (عكس ذلك مبادئ القانون الادارى المصرى المقارن لمصطفى بك الصادق ص ٩)

وقد جرى العرف على ذلك فعلا كما تقدم . الا أنه عرف مضطرب لا يستقر على قاعدة معينة في شكل اللائحة . وبمعنى آخر في السلطة التى تملك حق اصدار اللوائح من هذا النوع

١ — فقد صدرت لوائح بقوانين . ثم عدلت بقرارات صادرة من بعض الوزراء . مثال ذلك قانون رقم ٦ سنة ١٩٠٦ بمنع ذبح عجول البقر واناها . وفي ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ صدر قرار وزير الزراعة بمنع هذا التحريم وابطاح ذبح العجول المذكورة وقانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . وقد عدلت بعض أحكامه بقرار من وزير الداخلية في ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ وقانون رقم ١ بشأن المحلات العمومية

٢ — وصدرت بعض اللوائح بمراسيم . كالمرسوم الخاص بتقرير عوايد الذبيح بمدينة القاهرة بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ والمرسوم بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٣ . ومرسوم ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن الاجرامات الواجب اتخاذها للوقاية من الطاعون . ومرسوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ بوضع لائحة لموظفى السجون الخارجين عن هيئة العمال ومرسوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ بوضع قراعد التنظيم (بعد الدستور)

وفي بعض هذه القوانين أو المراسيم أجاز الملك لأحد وزرائه إيقاف تنفيذها أو تنفيذها على جهات أخرى غير التى وردت فيها

٣ — وصدرت بعض اللوائح بقرارات : (arrêtés) مثال ذلك قرار ناظر الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ — بوضع لائحة تنفيذية بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — وقرار آخر في ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ بشأن جدول المحلات المقلقة للراحة

وقرار وزير الداخلية في ١٨ أبريل سنة ١٩٠٠ بوضع لائحة لترامواي مدينة القاهرة
وقرار وزير الداخلية في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ بوضع لائحة لاستعمال مهنة الطب - بينا أن لائحة
استعمال مهنة طب الأسنان قد صدر بها قانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٠

وقرار من وزير الداخلية في ٦ مارس سنة ١٩١٢ بمنع أخذ رمال أو أحجار من شواطئ البحار
وهكذا ترى أن الاضطراب شديد في تعرف الهيئة المختصة التي لها حق إصدار اللوائح العامة
على أن الأمر لا يقتصر على ذلك فقد رأينا المشرع يخول وزيراً واحداً له حق إصدار لائحة تكمل
أو تفسر القانون الذي أصدره بل بإيقاف تنفيذه . وهو أمر شاذ يجعل من الوزير مفرداً سلطة
تشريعية تعطل تنفيذ القانون .

٢ - على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد . فقد امتد الاضطراب إلى مدى ما يجب أن تشمل
اللائحة من الأعمال . فلم تقتصر في أحوال كثيرة على المسائل الإدارية بل امتدت إلى أعمال تشريعية
لا يمكنها إلا المشرع ذاته

مثال ذلك قرار وزير الحقانية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بإنشاء محكمة للأموال المستعجلة في
مدينة القاهرة

وقد رأينا فيما سبق أن الرأي مستقر في فرنسا على أن إنشاء اختصاص جديد لهيئة قضائية لا يجوز
إلا بقانون . وأن إنشاء محكمة جديدة لا يكون إلا بهذا الشكل أيضاً

وقد استند القرار المذكور إلى المادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وهو استناد صوري
فإن إنشاء محكمة للأموال المستعجلة ليس في الواقع إنشاء محكمة جزئية يدخل في معنى المادة الثامنة من
لائحة الترتيب إنما هو في الواقع سلب لبعض ولاية القاضي الجزئي المبينة في المادة ٢٨ مرافعات في
مسألة معينة وتخويلها مستقلة إلى قاض خاص

وفضلاً عن ذلك فإن العمل يجري يوماً بعد آخر على أن يصدر الوزير أو مجلس الوزراء قرار
بإنشاء وظائف هامة من وظائف الدولة

ملحوظة : الأصل أن إنشاء محكمة لا يجب أن يكون إلا بقانون تقدم في فرنسا . إلا أن لائحة
ترتيب المحاكم خرجت عن هذا الأصل فنصت على أن إنشاء محكمة كلية يجوز بمرسوم . إلا أن العمل
لم ينفذ هذا النص إذ أنشئت محكمة شبين الكوم والمنيا السككية بقانون

٣ - النص على عقوبات في اللوائح :

جرى العمل باطراد على النص في اللوائح سواء صدرت بقرار أو مرسوم على جزاء معين لمخالفة
أحكامها . وقد رأينا أن الرأي متفق في فرنسا على عدم جواز ذلك . ولعل سند ذلك في التشريع
المصري هو نص المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات (مادة ٣٩٥ عقوبات حديث) التي نصت على ما يأتي :
« من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية ،
أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد عن العقوبات المقررة ،
والمخالفات »

إلا أنه يبدو لنا أن هذه المادة لا تصلح سنداً سليماً لهذا الرأي .
فقد نصت المادة السادسة من الدستور على « ألا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون »
واللائحة ليست قانوناً . بل ليست عملاً تشريعياً حتى إذا خولت الحكومة وضعها بتفويض من
الهيئة التشريعية . فلا قيمة ولا أثر للعقوبة التي تنص عليها
قد يقال أن الشارع نفسه في المادة ٣٤٨ قد اعتبر مخالفة اللائحة مخالفة قانونية والعقوبة التي
تنص عليها عقوبة على عمل مخالف . إلا أنه قول مردود .

فإن في نص هذه المادة خروجاً صريحاً على الدستور الذي لا يعتبر للجزاء صفة العقوبة إلا
إذا صدر به قانون . واللائحة ليست قانون . ولا يستطيع الشارع أن يعطيها هذه الصفة ولا أن
يتنازل عن ولايته التشريعية للسلطة التنفيذية

الحل الوحيد لذلك هو أن تنص عبارة المادة ٣٤٨ على عقوبة معينة لمخالفة أحكام اللوائح
عموماً . وبذلك تعتبر هذه العقوبة صادرة من المشرع نفسه . أما أن يحيل على العقوبات الواردة في
اللوائح فهو أمر غير جائز

وقد فعل الشارع الفرنسي ذلك تماماً في المادة ٤٧١ «عقوبات

على أن التسليم جدلاً بالعكس يستلزم أن يتوافر في العمل الإداري صفة اللائحة القانونية بأن
تصدر بمرسوم فاذا خولف فيها هذا الوضع . فصدرت بقرار فهي ليست لائحة أصلاً ولا تتمتع
العقوبات الواردة فيها بحماية الشارع في المادة المذكورة .

القرارات

رأينا فيما سبق كيف تصدر اللوائح بقرار arrêté من الوزير المختص . وبينما كيف أن في
ذلك تجاوزاً كبيراً نشأ من الاضطراب في العمل قبل صدور الدستور

بقيت كلمة أخيرة في حق الوزير في إصدار قرار بمعنى decision

في رأي أن سلطة الوزير في إصدار القرارات محصورة في تنظيم الشؤون الداخلية المحضة
بوزارته كتعديل إدارتها المختلفة ونقل موظفيها وما إلى ذلك من الأمور التنظيمية الداخلية
التي لا تتصل بحقوق الأفراد ولا تحد منها عموماً .

صورة من أدب القاضى فى الشريعة الاسلاميه



فى كتب الفقه والتاريخ الاسلامى نصوص وشواهد عن « أدب القاضى » توفرت على قراءتها وانتقيت أصولها وطرائفها لعل أرسم لك بها صورة سريعة لما يجب أن يكون عليه القاضى فى نفسه وفى سيرته مع الخصوم وفى مجلس حكمه وقضائه .

ومع تقديرى لأهمية هذا البحث .. فقد ترددت طويلا وكثيرا فى إخراجه - لأنه يكاد يكون دراسة تاريخية لاهية فيها . ولأن أدب القاضى مهما قيل فيه ودقت ريشة تصويره فلن تصل إلى الاحاطة بأطرافه والالام بمختلف نواحيه . وأخيرا أقدمت على أن يكون للحقيقة والتاريخ أو عبرة وفائدة لمن يريد .



ولنبدا بما بدأ به الفقهاء من تعريف لوظيفة القاضى وبيان لمكانته . فقد انعقد اجماعهم واتفقت كلمتهم على أن « القضاء » من أعمال الرسل . يدل على ذلك قوله تعالى : « . . . وداود وسليمان إذ كانا فى الحرب إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين » وقوله : « . . . يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فىضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب . . . » وقوله : « انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبىون . . . » وقوله : « . . . فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . . . »



وهو من النعم التى يباح الحسد عليها . فقد روى فى حديث لأبى مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا حسد إلا فى اثنتين رجل أتاه الله مالا فسلطه على ماله كنهه فى الحق ورجل أتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعمل بها . . . » وروى فى حديث لعائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « هل تدرون من السابقون إلى ظل الله يوم القيامة . قالوا الله ورسوله أعلم . قال الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوه بذلوه وإذا حكموا للمسلمين حكموا لحكمهم لأنفسهم »

حتى لقد جعلوا القضاء بالحق من أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله . . . إذ فيه اظهر للمعدل

وانصاف للمظلوم وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر . قال تعالى : « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين » . . . وأى شيء أشرف من محبة الله . . .

أما الجور واتباع الهوى في الأحكام فقد وصفوه بأنه من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر . . . قال تعالى : « أما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً » . . . وقال عليه الصلاة والسلام : « إن أعتى الناس على الله وأبغض الناس إلى الله وأبعد الناس من الله رجل ولاه الله من امرأة محمد شيئاً ثم لم يعدل بينهم » . . . وذكر عبدالرحمن الأشعري أنه سمع أبا هريرة يقول : « قيل لذيان أهل الأرض من ديان أهل السماء يوم يلقونه . . . إلا من أم العدل وقضى بالحق ولم يقض بالهوى ولا لقرابة ولا لرغبة ولا لرهبة وجعل كتاب الله مرآة بين عينيه » .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخير القضاة من أكفاء أصحابه قوة وأمانة . فقد روى مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه قال : « قلت يا رسول الله ألا تستعملنى . قال فضرب بيده على منكبه ثم قال : يا أبا ذر . انك ضعیف وإنها إمارة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذ بحقها وأدى الذى عليه لها . . . »

وكان الخلفاء والأمراء من بعده يتخيرون لقضائهم ويتشددون في الرقابة على قضائهم والتحفظ على سيرتهم سدا للذرائع ودفعاً للشبهات .

كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري حين ولاه قضاء الكوفة يقول : « أما بعد . . . فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة . . . فافهم إذا أدلى اليك وانفذ إذا تبين لك . . . فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف في عدلك . البينة على المدعى واليمين على من أنكر . والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . . . ومن أدعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهى عنده فان بينه أعطيته بحقه وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعمى . . . ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فان الحق قديم لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التماهى في الباطل . . . والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حيد أو ظليماً في ولاء أو قرابة فان الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والإيمان . . . ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قاييس الأمور عند ذلك وأعرف الأمثال ثم أعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس والتشكر عند الخصوم فان القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله بما بينه وبين الناس ومن تزين بما ليس في نفسه شانه الله . . . »

وكتب الإمام على إلى عامله في مصر قال : . . . ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الذلة ولا يحصر من الفنى إلى الحق إذا عرفه ولا تستشرف نفسه على طمع ولا يكتفى بأدنى فهم إلى أقصاه أو تفهم في الشبهات وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرما بمراجعة الخصوم وأصبرهم على كشف الأمور وأحرصهم عند انضاح الحكم ممن لا يزدهيه اطراء ولا يستميله اغراء وأولئك قليل . . . ثم أكثر تعاهد قضائه . . . وأفسح له في البذل ما يزيل عنه وتقل معه حاجته إلى الناس . . . واعطه من المنزلة لديك ما لا يطلع فيه غيره من خاصتك فيأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك . . .

* * *

دع ما في هذه الكتب من تقاريرات تتصل بعلم الأصول وطرق استنباط الأحكام . . . فهذه ناحية بعيدة عن البحث الذي نحن فيه . . . وانظر إلى نواحيه الأخرى وكيف أراد على أو عمر أن يسمو بقاضيه في نفسه وفيما بينه وبين الناس . . .

* * *

ومن تر يسمو إلى مكانة القاضى أو يدانيها . . . وقد نص الفقهاء على أنه يجب على من ولى القضاء أن يعالج نفسه على آداب الشرع وحفظ المروءة وعلو الهمة ويتوقى ما يشينه في دينه ومروءته وعقله أو يحطه في منصبه وهمته فإنه أهل لأن يقتدى به وينظر إليه وليس يسمعه في ذلك ما يسمع غيره فالعيون إليه مصروفة ونفوس الخاصة على الاقتداء بهديه موقوفة . . . ولا ينبغي له بعد الحصول في هذا المنصب سواء وصل إليه برغبته فيه وطرح نفسه عليه أو امتحن به وعرض عليه أن يزهد في طلب الحظ الأخلص والسنن الأصالح . . . وليأخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى في اكتساب الخير ويضاهيه . . . ويستصالح الناس بالرغبة والرغبة ويشد عليهم في الحق . . . ولا يجعل حظه من الولاية المباهاة بالرياسة وإنفاذ الأوامر والتلذذ بالمطاعم والملابس والمساكن . . . وليجتهد أن يكون جميل الهيئة ظاهر الآبهة وقور المشية والجلسة حسن النطق والصمت محتزرا في كلامه من الفضول وما لا حاجة له به كأنما يعد حروفه على نفسه عدا . . . وليقلل عند كلامه الإشارة بيده والالتفات بوجهه فإن ذلك من عمل المتكلفين وصنع غير المتأدبين . . . وليكن ضحكه تبسما ونظره فراسة وتوسما واطراقه تفهما . . . وليلزم من السمات الحسن والسكينة والوقار ما يحفظ به مروءته فتتميل الهمم إليه ويكبر في نفوس الخصوم من الجرأة عليه . . . من غير تكبر يظهره ولا اعجاب يستشعره وكلاهما شين في الدين وعيب في أخلاق المؤمنين . . .

ومن صفته . . . أن يكون غير مستكبر عن مشورة من معه من أهل العلم . . . ورعا ذكيا فطنا . . . غير عجول . . . نزها عما في أيدي الناس . . . مرضى الأحوال . . . موثوقا باحتياطه في نظره لنفسه في دينه وفيما جمل من أمره ومن ولى النظر لهم . . . غير مخدوع . . . وقورا مهيبا . . . عبوسا من غير غضب متواضعا من غير ضعف . . . حاكما بشهادة العدول . . . لا يطلع الناس من أمره على عورة ولا يخشى في الله لومة لائم . . . وأن لا يكون صاحب حديث لا فقه عنده أو صاحب فقه لا حديث عنده . . . عالما بالفقه والآثار . . .

وكرهوا . . . أن يكون القاضى فظا غليظا جبارا زائدا فى الدهاء

روى أن يتيما كان فى ولاية يحيى بن ميمون وهو على القضاء فرد أمره الى عريف قومه فتظلم اليتيم بعد بلوغه من العريف الى يحيى زمانا فلم ينصفه فكتب اليه اليتيم بأبيات أبى شمر يقول :

ألا أبلغ أبا حسان عنى بأن الحكم ليس على هواكا
حكمت بباطل لم تأت حقا ولم يسمع بحكم مثل ذاكا
وتزعم أنها حق وعدل وأزعم أنها ليست كذلكا
ألم تعلم بأن الله حق وأنت حين تحكم قد يراكا

فبلغ يحيى ذلك فسجن اليتيم . . . فرفع أمره الى هشام فعظم ذلك عليه وكتب بصرفه وقال فى كتابه الى الوليد بن رفاعه : « أصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموما مدحورا وتخيرا لقضاء جندك رجلا عفيفا ورعا تقيا سليما من العيوب لا تأخذه فى الله لومة لائم »

وكان « العمرى » يشدو بأطراف الغناء ويبرز كثيرا فى مجالسه ولم تكن بمصر مسمعة لاركب اليها يسمع غنائها . . . قال يحيى الخولانى فيه .

ألا قم فانـدب العربا وبك الدين والحسبا
ولا تنفك تنعى العـدد لما بان فاعتربا
لقد أحدث قاضى السوء فى فسطاطنا عجبـا
يظـل نهاره يقضى بعين العدل منتصبـا
ويقضى لـيـله لـسـما عـنه القينات والطربـا
ويعجبه سماع العـو د والمزمار يا عجبـا
فيا للناس من قاض يحب اللـمـو واللعبـا

...

يدلك على مكانة القاضى عندهم ومهابته لديهم ما تقرؤه فيما يلى :

— روى أن الفضل بن الربيع وزير الخليفة الرشيد شهد عند أبى يوسف فرد شهادته فعاتبه الخليفة وقال لما رددت شهادته . . . قال لأنى سمعته يوما يقول للخليفة أنا عبدك فان كان صادقا فلا شهادة للعبد وأن كان كاذبا فكذلك . . .

— وحكى أن العباس بن عبد الله المروانى غصب ضيعة من رجل وتوفى الرجل وترك أطفالا فلما بلغوا وأنتهى اليهم عدل مصعب بن عمران قدموا قرطبة وأنهموا إليه مظلمتهم وأثبتوها عنده . . . فبعث القاضى فى العباس وأعلمه ما ذكره القوم وعرفه بالشهود عليه وأباح له المدفع وضرب له أجلا بعد أجل فلما انصرمت الآجال وعجز عن المدفع أعلمه أنه ينفذ الحكم

عليه فدخل العباس على الأمير الحكم وسأله أن يوصي إلى القاضي بالتخلي عن النظر وأن يكون الأمير الناظر بينه وبين خصمه . . . فدعا الأمير بفتى له وأوصاه إلى مصعب بأن يتخلي عن النظر . . . فلما أدى الفتى الوصية قال له مصعب ان القوم قد أثبتوا حقهم ولزمهم في ذلك عناء طويل ولست أتخلي عن النظر حتى أحكم لهم . . . فرجع الفتى وأدى ما قال إلى الأمير فجعل العباس يغريه ويقول له قد أعلنت الأمير باستخفافه وأنه يرى أن الحكم له لا للأمير فصرف الأمير الفتى إليه يقول له لا بد أن تكف عن النظر بينهم وأن أكون أنا الناظر في ذلك . . فلما عاد الفتى إلى مصعب أمره بالعود ثم أخذ كتابا فعقد حكمه للقوم بالضيعة ثم قال للفتى اذهب فأعلمه أني قد أنفذت ما لزمني إنفاذه من الحق فان أراد أن ينقضه فذلك إليه يتقصد منه ما شاء . . . فذهب الفتى فحرف كلام القاضي ونقل عنه إلى الأمير انه قال قد حكمت بحكم العدل فينقضه الأمير إن قدر . . . فأطرق الأمير وقال للعباس . . ما أشقاه من لطمه قلم القاضي . . .

— وحدث ان سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الداخل كانت له خصومة امام القاضي بن بشير . . . فوكل وكيلًا يخاصم عنه امام القاضي وكانت بيده وثيقة فيها شهادة شهود ولم يبق حيا من الشهود إلا الأمير الحكم وشاهد آخر فشهد ذلك الشاهد لسعيد الخير وضرب القاضي أجلا لسماع شهادة الشاهد الثاني . فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الحكم واره شهادة في الوثيقة وكان قد كتبها قبل الامارة في حياة ابيه وعرفه مكان حاجته إلى ادائها . . . وكان الحكم بارابعه سعيد الخير فقال له يا عم لسنا من اهل الشهادات وقد التبسنا من هذه الدنيا بما لا نجمله ونخشى ان توفقنا مع القاضي موقف مخزاة كنا نفديه بملكنا فصر في خصامك حيث صيرك الحق اليه وعلينا خلف ما انتقص . . فأبى عليه وقال سبحان الله وما عسى ان يقول قاضيك في شهادتك وانت وليه . . . وما زال به ملحا في طلبه حتى ارسل الحكم إلى فقيمين من فقهاء وقته وخط شهادته بيده في قرطاس وختم عليها ودفعها إلى الفقيمين وقال لهما هذه شهادتي بخطي تحت ختمى فأدياها إلى القاضي . فأتياه بها في مجلسه فقال لهما قد سمعت منكما فتقوما راشدين في حفظ الله . . وجاء وكيل سعيد الخير ووقف مدلا وقال له أيها القاضي قد شهد عندك الأمير أصلحك الله تعالى فما تقول . . . فأخذ كتاب الشهادة فنظر فيه ثم قال للوكيل : هذه شهادة لا تعمل عندي فجئتني بشاهد عدل . . فدهش الوكيل ومضى إلى سعيد الخير فأعلمه فركب من وره إلى الحكم وقال له لقد ذهب سلطاننا وأبطل بهاؤنا يجترى هذا القاضي على رد شهادتك وأخذ يوغر صدر الأمير على القاضي . . . فقال له الأمير وهل شككت أنا في هذا يا عم . . . القاضي رجل صالح والله لا تأخذه في الله لومة لائم فعل ما يجب عليه ويلزمه وسدد دونه بابا كان يصعب عليه الدخول فيه فأحسن الله جزاءه . . . فغضب سعيد الخير وقال هذا حسبي منك . . . فقال يا عم قد قضيت الذي كان على لك ولست والله أعارض القاضي فيما احتسب لنفسه ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله . . . ولما عوقب ابن بشير فِيمَا أَتَاهُ قَالَ لِمَنْ

عاتبه : أما تعلم أنه لا بد من الأعذار في الشهادات فمن كان يجترئ على الدفع في شهادة الأمير لو قبالتها ولو لم أعذر لبخست المشهود عليه حقه . . .

— ومن ذلك ما وقع للقاضي شرف الدين محمد بن عبد الله الاسكندراني المعروف بابن عين الدولة . فقد شهد أمامه الملك الكامل في حادثة فقال له القاضي ان السلطان يأمر ولا يشهد . . . ففهم الملك أن القاضي لا يقبل شهادته .

— وكان المنذر بن سعيد قاضي قرطبة يواجه الناصر بما لا يمكن ان يحتمله من سواه فن ذلك أنه دخل على الناصر مرة وهو في قبة جعل قمرمدا من ذهب وفضة واحتفل احتفالا ظن أنه لم يصل إليه أحد من الملوك . . . فقام ابن سعيد في حفل حافل وتلا قوله تعالى : « ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ومعارج عليها يظهرون »

ومن ترسمو إلى مكانة القاضي أو يدانيها وقد نصوا على أنه تلزم القاضي في خاصة نفسه أمور منها :

١ — أن لا يقبل الهدية . . . فقبول الهدية من جملة الأكل بالقضاء وهي توجب إدلال المهدى واغضاء المهدى إليه .

والأصل في ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل ابن اللثينة على الصدقات . . . فجاء بمال . . . فقال هذا لبيكم وهذا مما أهدى إلى . . . فقال صلى الله عليه وسلم في خطبته . . . « ما بال قوم نستعملهم فيقدموا بمال ويقولون هذا لبيكم وهذا مما أهدى إلى . . . فهلا جلس أحدكم عند حمش أمه فينظر أيهدى إليه أم لا . . . »

واستعمل عمر رضي الله عنه أبا هريرة رضي الله عنه . . . فقدم بمال . . . فقال من أين لك هذا . . . قال تنائجت الخيول وتلاحقت الهدايا . . . قال أي عدو الله هلا قعدت في بيتك فتتظر أيهدى إليك أم لا . . .

وقال اب ربيعة اياك والهدية فانها ذريعة الرشوة .

٢ — ولا يقبل الرشوة . قال صلى الله عليه وسلم : « الراشي والمرتشى في النار »

وعن أبي ربيعة قال : كتب عمر بن الخطاب الى عماله . . . اجعلوا الناس عندهم في الحق سواء قريبتهم كبعيدهم وبعيدهم كقريبتهم إياكم والرشا والحكم بالهوى وأن تأخذوا الناس عند الغضب فتقوموا بالحق ولو ساعة من نهار . . .

٣ — ولا يجيب الدعوة الخاصة لأنها تجر اليه تهمة الميل وتطمع الناس فيه . . . وأما الدعوة العامة فيجيبها لأنها ما اتخذت لأجل القاضي . . .

٤ — ولا يشتغل بالبيع والشراء لنفسه في مجلس القضاء . . وفي قولهم لنفسه إشارة الى أنه لا بأس بأن يفعل ذلك ليتيم أو ميت مديون فذلك من عمل القاضى وبمباشرة في مجلس القضاء يكون أبعد عن التهمة منه اذا باشره في غيره . .

ومن العلماء من كره للقاضى ان يبيع ويشترى بنفسه في غير مجلس القضاء . . فلو فعل صح . . ولكن ان كانت هناك محاباة في قدرها ما يأتى في الهدية . . وهم يروون في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيع القاضى ولا يبتاع . . » ولأن العادة أن الناس يتساحرون في المعاملة مع القضاة بين أيديهم خوفا منهم أو طمعا فيهم . .

ومنهم من قال بعدم الكراهة . . واستدلوا بأن النبي كان يباشر الشراء لنفسه . . ولأن القاضى بعد تقلد القضاء يحتاج لنفسه ولعاليه مما كان محتاجا اليه قبل تقلده . . وتهمة المساحقة موهومة أو هي نادرة فلا يمتنع عليه التصرف لأجلها . .

٥ — ويتنزه عن طلب الحوائج من ماعون أو دابة ويتزهد عن الطمع ليأمن الفتنة ويخلص عمله لله . .

٦ — ولا يأتى الى أحد من الناس الا الذى ولاءه . . ولا يرى لأحد عنده منزلة كأن يدعو شخصا معينا للتزكية والشهادة والكشف . .

٧ — ويجتنب بطانة السوء فلا يستعطن غير أهل الدين والأمانة والعدالة والنزاهة ليستعين بهم على ما هو بسبيله ولا بأس بأن يتخذ منهم من يخبره بما يقول الناس عنه في أحكامه وأخلاقه وسيرته . . .

ولا يكثر الدخال عليه ولا من بحضورته في غير حاجة لهم الا أن يكونوا أهل أمانة ونصيحة وفضل . . ولا يبيع مجلسه لمن يريد أن يتزين فيه بمجالسته . .

ولا يصغى بأذنه للناس في الناس . . فيفتح على نفسه بذلك شرا عظيما وتفسد عقيدته في أهل الفضل الأبرياء مما قيل فيهم عنده . .

روى أن توبة بن عمر الحضرمي لما ولى القضاء دعا إمراة غفيرة فقال: يا أم محمد أى صاحب كنت لك . قالت خير صاحب وأكرمه . قال فاسمعى . لا تعرضن لى في شيء من القضاء ولا تذكرنى بخصم ولا تسألنى عن حكومة فان فعلت شيئا من هذا فأنت طالق . . فاما أن تقيعى ميكرمة وإما أن تذهبي ذميمة .

• • •

ومجلس القاضى للحكم في بيته وحيث أحب لأن عمل القضاء لا يختص بمكان وقضاؤه في بيته محمول على مالو اذن للناس بالدخول فيه .

وعليه أن يتخذ مجلسا رفيقا به وبغيره . . . بأن يكون في وسط البلد ليتساوى أهله في القرب . واسعا لأن لا يتأذى بضيقه الحاضرون . . ظاهرا ليعرفه كل من يراه . . لا ثقا بالحال كأن يجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في الفضاء وكأن يجلس على مرتفع وفراش ووسادة .

واختلفوا على جلوسه في المسجد ..

ولا يتعب نفسه في طول الجلوس ... فيقعد طرفي النهار أو ما أطاق من ذلك حتى لا يضر ذلك بنظره في الحجج وللخصوم وإذا أتعب نفسه ربما لا يفهم كلامهم أو يضجر على بعضهم وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « إن النفس تمل كما تمل الأبدان »

وعلى القاضي أن يتخذ له ... جلوازا .. وأعوانا ... ومترجما .. وكاتبا .. وفريقا من أهل الفقه والبيان ..

١ — فالجلواز وهو المعروف الآن باسم الحاجب .. يقوم على رأس القاضي ويده سوط يمنع الناس من التقدم إليه في غير وقتهم .

٢ — والأعوان وكانوا يسمون في محاكمنا الشرعية من عهد بعيد بالرسل ... يحضرون للقاضي الخصوم ويقومون بين يديه لإجلالا ليسكون مجلسه مهيبا .

ولا يكون العوين إلا ثقة مأمونا لأنه قد يطلع أحد الخصوم على مالا يصح أن يطلع عليه وقد يرشى على الأذن والمنع وقد يخاف منه على النساء .

٣ — وإذا اختصم إلى القاضي قوم يتكلمون بغير العربية وهو لا يفقه لسانهم وجب أن يترجم عنهم له رجل مسلم ثقة ويشترط في المترجم أن يكون عدلا لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب وإنما يترجم جانب الصدق بالعدالة .

٤ — وعلى القاضي أن يختار له كاتب يكتب ما يقع في مجلسه بين الخصوم .. ويكون الكاتب عفيفا صالحا له معرفة بالفقه ومن أهل الشهادة .. وقيل يشترط في الكاتب أن يكون عدلا لتؤمن خيانتة .. ذكرا حرا عفيفا عن الطمع لئلا يستمال به ... وافر عقل لئلا يخدع .. جيد خط لئلا يقع الغلط والاشتباه . حاسبا فصيحاً

ولا يجعل كاتب الحكم صبيا ولا عبدا ولا مدبرا ولا مكاتبا ولا محدودا في قذف .

ويقعد الكاتب حيث يرى القاضي ما يكتب وما يصنع فان ذلك أقرب إلى الاحتياط وأنى للتهمة والتخليط ولأنه ربما يخدع بالرشوة فيزيد أو ينقص فيما يكتب فيؤدي ذلك إلى إبطال الحقوق ..

٥ — ولا بأس من أن يجلس القاضي معه جماعة من أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يجمله من أحكام . فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكبر الناس مشاورة لأصحابه يستشيرهم حتى في قوت أهله وأدامهم .. وروى أنه كان يقول لسيدنا أبي بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما : « قولاني فيما لم يوح إلي مثلكما »

ولا يجلس القاضى للحكم إلا وهو مقبل على الحجج . . . لأن القضاء أمر مهم ولا يتمكن من النظر فيه ومباشرته ما لم يفرغ نفسه له

ولا يجلس للحكم وهو جائع . أو كفيظ . أو عطشان . أو مهموم . أو فرحان . أو في حال برد أو حر شديد . أو به حاجة إلى جماع . . فهذه العوارض تشغله عن الحق وينعدم بها اعتدال الحال .

ولا يقضى وهو غضبان . فالغضب يدهشه عن التأمل . . ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقضى القاضى وهو غضبان . وقال سيدنا عمر إياك والغضب .

ولا يقضى وهو قلق أو ضجر لقول سيدنا عمر إياك والقلق والضجر .

ولا يتضاحك في مجلسه حتى لا يذهب بمهابة القضاء .

ولا يتشاغل بالحديث في مجلس قضائه أو يسرع بالقيام متشاغلا بما يريد أن يؤثر من حوائجه . .

والآن . . أراك تتساءل وما هي طرق المرافعات التي رسموها لقضائهم . . . إذن فاقرا . . . كيف يقوم العدل بين الناس وكيف يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزن الأمور بالحق وبما أنزل الله :

١ - فللقاضى ان يسلم على الخصوم . . وان ترك السلام وسعه . . وهذا قبل جلوسه . . اما إذا جلس فلا يسلم على احد منهم ولا هم يسلمون عليه . .

٢ - ويقدم الخصوم على مراتبهم في الحضور الاول فالاول ولا يتبدى بأحد جاء قبل غيره وإلى هذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « سبقك بها عسكره » وقوله « المباح لمن سبق »

وان اشتبه عليه معرفة الاول فالاول فانه يضع على ذلك أمينا يكتب اسماءهم على ترتيب وصولهم ويدعو الاول فالاول .

وقيل الاولى أن يجعل ذلك على الرقاع فيجزئ الخصوم أجزاء ويكتب باسم كل فريق رقعة ثم يخرج الرقاع على الايام .

٣ - وإذا خاصم الغرباء أهل المصير أو خاصم بعضهم بعضا أو خاصمهم بعض أهل المصير فانه يقدمهم في الخصومة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بتعاهد الغرباء وقال عمر . « قدم الغريب فانك ان لم ترفع به رأسا ذهب وضاع حقه فتكون أنت الذى ضيعته »

وهذا ما لم يضر تقديمهم بأهل المصير وإلا فيخلطهم ويراعى الترتيب إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

٤ - ويقدم المضرورين ومن لهم مهم يخشى فواته .

٥ - ويقدم صاحب الشهود على غيره لأن إكرام الشهود واجب . وقال عليه الصلاة والسلام . « أكرموا الشهود فإن الله يحبس بهم الحقوق » وليس من الإكرام حبسهم عند باب القاضى . .

وهذا إذا كانوا واحداً فإن كانوا كثيراً أقرع بينهم . .

٦ - ويقدم الرجال على حدة والنساء على حدة لأن الناس يزدحمون فى مجلسه وفى اختلاط النساء مع الرجال عند الرحمة من الفتنة والقبح ما لا يخفى . . . ولو رأى أن يجعل لهن يوماً على حدة فعل . . لأن إفرادهن بيوم أستر لهن وأمر المرأة مبنى على الستر .

٧ - ويمنع ذات الجلال والمنطق الرخيم أن تباشر الخصومة ويأمرها أن توكل وكيلًا . . . وقال بعضهم إن كانت الدعوى على امرأة شابة لها جمال ويخاف عليها أن تسلمت أن يؤدى سماع كلامها إلى الفتنة . . . فإن تؤمر بأن توكل ولا يكون من حق الخصم أن يأتى بها إلى مجلس القاضى . .

٨ - وبعد الاقتراع يأمر القاضى أن ينادى على بابة اضبارة فلان . . . ولا ينادى النساء لأن فيه تشهيراً ومبنى أمورهن على الستر . .

٩ - وهو مأمور بالتسوية بين الخصوم فى كل ما يتمكن من مراعاة التسوية فيه وبما فى وسعه لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يستوى فى القسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا فيما أملك فلا تؤاخذنى فيما لا أملك » أى من الميل بالقلب إلى عائشة .

(١) فعليه أن يسوى بين الخصمين فى الجلوس فلا يقرب أحدهما إليه بل يجلسهما بين يديه لا عن يمينه ولا عن يساره .

روى فى ذلك أن عمر وأبى بن كعب رضى الله عنهما اختصما فى حادثة إلى زيد بن ثابت فألقى سيدنا عمر وسادة فقال سيدنا عمر هذا أول جورك وجلس بين يديه .

وروى أن علياً خاصم يهودياً عند شريح فجلس فى صدر المجلس والذى دونه وقال على لولا أن النبى عليه السلام نهى عن مساواتهم فى المجلس لجلست معه .

وكان النزاع فى ثمن درع اشتراه على من اليهودى فادعى اليهودى على على قال على أدبت الثمن . فقال شريح هلم بشاهد يا أمير المؤمنين . فما سمع اليهودى ذلك حتى أسلم وقال والله إن هذا لهو الدين الحق .

(ب) وعليه أن ينصف الخصمين فى النظر والمنطق والخلاوة . لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليس بينهم فى المجلس والإشارة والنظر . . ولأن عدل الحاكم فى هذا بين الخصمين عنوان عدله فى الحكمة وفى تخصيص أحد الخصمين بإقبال أو

لأكرام مفسدتان إحداهما طمعه في أن تكون الحكومة له فيقوى قلبه وجنانه والثانية أن الآخر يئس من عدله ويضعف قلبه وتنكسر حجته .

فلا يرفع صوته على أحدهما ما لم يرفعه على الآخر .
ولا ينطلق بوجهه إلى أحدهما أو يميل إليه أو يقبل عليه دون خصمه .
ولا يضحك في وجه أحدهما ولا يمازحهما أو أحدهما .
ولا يكلم أحدهما بلسان لا يعرفه الآخر . .
ولا يسأل أحدهما عن حاله ولا عن خبره ولا عن شيء من أموره .
ولا يدخل عليه أحد الخصمين أو يخلو به أو يقف معه دون صاحبه .
ولا يلقن أحد الخصمين حجته . . . لأن التلقين نوع من الخصومة وبين كونه خصما وقاضيا منافاة وهو إنما جالس لفصل الخصومة لا لانشائها .

١٠ - ويحضرهما عند ابتداء المحاكمة على التودد والوقار . .
تنازع إبراهيم بن المهدي مع يخبوشع الطيب بين يدي القاضي أحمد بن أبي دؤاد فرد المهدي على خصمه ردا لم يحمدده القاضي فقال له القاضي : يا إبراهيم إذا نازعت أحدا في مجلس الحكم فلا تعلن عليه صوتا ولا تشر إليه بيد وليكن قصدك إنما وطريقك نهجا وريحك ساكنا ورف مجلس الحكومة حقوقة من التوقير والتعظيم والتوجه إلى الواجب فان ذلك أشبه بك وأشكل بمذهبك ولا تعجل فرب عجلة تهب ريثا . .

١١ - ويسكن جأش المضطرب منهما ويؤمن روع الخائف حتى يذهب ما به .
ولا يخوف الخصوم لأن الخوف مما يقطع حجة الرجل والخائف يعجز عن إظهار حجته وكون القاضي مهييا غير مذموم وإنما المذموم أن يتكلم لتخويف الخصوم إذا تقدموا بين يديه .
١٢ - ولا يتنكر لهم . . ألا ترى إلى قوله تعالى : « ولو كنتم فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » . . فالحلم وترك الضجر والقلق وإظهار البشر مع الناس محمود في كل موضع وفي مجلس القضاء البشر وطلاقة الوجه أولى .

١٣ - ولا يتأذى بهم أو يظهر الملل منهم لما يسمع من بعض الخصوم مما لا حاجة به إليه أو عندما يطيل أحد الخصمين كلامه ما لم يجاوز الحد . .

١٤ - ولا يعمل على الإضرار بهم في تأخير الخروج أو ينقص عليهم في استعجاله أو في أخذه بسقط من كلام الخصم إن زل فلمجلس القضاء من المماهة والحشمة ما يعجز كل واحد عن مراعاة الحدود في الكلام فإذا لم يعرض القاضي عن بعض ما يسمع كان ذلك منه مضارة وهو منهي عن ذلك . .

١٥ - ويذبحى له موعظة الخصمين وتعريفهما بأن من خاصم فى باطن فانه خائن فى سخط الله ومن حلف ليقطع من مال أخيه يمين فاجرة فليتبوأ مقعده من النار . .

ورد فى الحديث الصحيح الذى رواه الامام أحمد فى مسنده عن أم سلمة هند زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاء رجلان يختصمان فى مواريث قد درست وليس بينهما بينة . . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم تختصمون الى رسول الله وإنما أنا بشر ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض وإنما أفضى بينكم على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار يأتى بها اصطاماً فى عنقه يوم القيامة . . فيكفى الرجلان وقال كل واحد منهما حق لأخى . . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذن قوما فاذهبا فلتقتسما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه .

١٦ - وإذا تقدم اليه الخصمان فهو بالخيار إن شاء ابتدأهما فقال مالكهما وإن شاء تركهما حتى يبتدآه . . .

فان تكلم صاحب الدعوى استمع منه حتى يفهم حجته ودعواه وأستكت الآخر لأنهما إذا تكلما معاً لا يتمكن من أن يفهم كلام كل واحد منهما . قال الله تعالى : وما جعل الله لرجل من قلبين فى جوف ، . . .

١٧ - ولا بأس للقاضى أن يرد الخصوم الى الصلح إن طمع منهم ذلك . قال الله تعالى : والصلح خير ، فكان الرد الى الصلح رداً الى الخير . . . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . . . وروى عن عمر أنه قال : ردوا الخصوم حتى يصلحوا فان فعل القضاء يحدث بين القوم الضغائن

١٨ - ثم يقبل على القضاء وهو متفرع له مستمع غير مدجل للخصوم عن حجتهم . . . لأن الاستعجال يضر بالخصم كما أن ترك النظر فيما يقيم من الحجة يضر به . .

وعلى القاضى أن يميل كل واحد من الخصمين بقدر ما يتمكن من إقامة الحجة فيه . حتى إذا قال المدعى بينتى غير حاضرة أمهله لياتى بهم . وإذا ادعى الخصم الدفع أمهله لياتى بدفعه

وليسكن أمهاله على وجه لا يضر بخصمه فى الاستعجال اضرار بمدعى الدفع وفى تطويل مدة إمهاله اضرار بمن أثبت حقه وخير الأمور أوسطها .

والامهال على هذا الوجه أبلغ فى العذر للقاضى عند من توجه القضاء عليه لأنه إذا وجه القضاء عليه بعد ما أمهله انصرف من مجلسه شاكر له وإن لم يممه انصرف شاكراً منه .

١٩ — ولا ينبغي للقاضي أن يلقي الشاهد ولكن يدعه حتى يشهد بما عنده . . . ولا يضرب القاضي أن يقدم الشهود جميعا أو واحدا واحدا لأن الثابت بالنص العدد والعدالة فالتفريق بينهم في المجلس يكون زيادة ومن الاحتياط أن يفرق بينهم .

ولا ينبغي له أن يعيث بالشهود أو يتعنّت معهم فإن التعنّت يخلط على الرجل عقله وإن كان صحيحا في شهادته . ولأن الشاهد أمين فيما يؤدي من الشهادة ولم تظهر خيائته وقد أمرنا بأكرامهم .

ويعظ الشهود لما روى عن شريح أنه كان يقول لمن يشهد عنده إنما يقضى القاضي على هذا المسلم بشهادتكما وأن متوق بكما من الله فأتقيا الله والناس .

ويسهل اذن البيئات ولا يبطلهم فيتفرقوا فيعسر جمعهم وربما أدى ذلك إلى ضجر صاحب الحق فيترك حقه ولهذا كان بعض القضاة يأمر أول جلوسه باحضار البيئة ويسمع منها . وروى عن بعضهم أنه قال نقل الجبال أيسر من نقل البيئة .

وفى حضر الشهود أمام القاضي آ نسهم وقربهم وبسطهم وسألهم عن شهادتهم فإن كانت نامة قيدها وإن كانت نافصة سألهم عن بقيتها وإن كانت مجملة سألهم عن تفسيرها وإن كانت غير عاملة أعرض عنها أعراضا جميلا .

٢٠ — ولا يقضى القاضي حتى لا يشك أنه قد فهم . فالمفتي والحاكم لا يتمكن من الفتوى والحكم إلا بنوعين من الفهم . أحدهما فهم الواقع . والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات والثاني فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . . . إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع ، وولاية القضاء فوق ولاية الشهادة لأن القضاء ملزم بنفسه والشهادة غير ملزمة بنفسها .

وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : ما يدريك فوالله ما يدري عمر أصاب الحق أم اخطأ ولكنه لا يألو فيه . . .

٢١ — ولا يقبل قصص الخصوم وإلا اخذها ولا يعمل بما فيها إلا إذا أقر بلفظها صريحا ومع ذلك فقد كان الخلفاء الراشدون يأخذون القصة وكذا من بعدهم وهذا لأن من الجائز أن يكون الخصم أعجميا لا يعرف لسان القاضي ولا القاضي لسانه .

والقصص جمع قصة وهي بالفتح الجصة ويراد بها هنا ورقة يكتب فيها قضيته مع خصمه

٢٢ - ولا ينبغي للقاضي فيما يفصل من القضاء أن يخاف اللائمة من الناس فإنه إن فعل ذلك يتعذر عليه القضاء بالحق وإلى ذلك أشار الله تعالى في قوله : « ولا يخافون في الله لومة لائم » . . .

٢٣ - وينبغي للقاضي أن يعتذر للمقضى عليه ويبين له وجه قضائه ويبين له أنه فهم حجته ولكن الحكم في الشرع يقتضي القضاء عليه ليكون ذلك أدفع لشكايته للناس ونسبته إلى أنه جاري عليه ومن يسمع يخل . وربما تفسد العامة غرضه وهو برى . وإذا أمكن إقامة الحق من غير إيفار الصدور كان أولى .

٢٤ - وإذا تبين للقاضي الخطأ في قضائه بأن خالف تضاوؤه النص أو الإجماع فعليه أن ينقضه ولا يمنعه إلاستحياء من الناس من ذلك فإن مراقبة الله تعالى في ذلك خير له .

٢٥ - وهل يأخذ القاضي الرزق .

إن كان فقيراً كان له أن يأخذ لأنه يعمل للمسلمين فلا بد له من الكفاية ولا كفاية له فكانت كفايته في بيت المال .

وإن كان غنياً اختلفوا فقال بعضهم لا يحل له أن يأخذ لأن الأخذ بحكم الحاجة ولا حاجة . إلى ذلك وقال البعض يحل له الأخذ والأفضل له أن يأخذ . أما الحل فلما بينا أنه عامل للمسلمين فكانت كفايته عليهم وأما الأفضلية فلا . وإن لم يكن محتاجاً فربما يحى . بعده قاض محتاج . وينبغي للأمام أن يوسع عليه وعلى عياله لكي لا يطمع في أموال الناس .

روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث عتاب بن أسيد إلى مكة وولاه أمرها رزقه أربعمائة درهم في كل عام . وروى أن الصحابة رضي الله عنهم أجروا لسيدنا أبي بكر رضي الله عنه كل يوم درهما وثلثاً من بيت المال وكان لسيدنا عمر مثل ذلك وكان لسيدنا علي كل يوم قطعة من ثريد . وعمر بن الخطاب هو أول من رتب أرزاق القضاة فجعل للقاضي سليمان بن ربيعة خمسمائة درهم في كل شهر ورتب لشريح مائة في كل شهر .

أما الإمام علي وهو المعروف بالزهد والقناعة فقد قال لعامله في مصر في شأن القضاة : « وأفسح له في البذل ما يزيل غلته وأقل معه حاجته إلى الناس » .

ورواتب القضاة كانت تختلف باختلاف الزمان والمكان .

فكان راتب القاضي في أيام الراشدين مائة درهم في الشهر ودورته من الخنطة . ثم تصاعدت في أيام بني أمية مثل سائر الرواتب فكان راتب قاضي مصر سنة ٥٨ هجرية هو ألف دينار في السنة . . . ولما أفضت الخلافة إلى بني العباس أنزلت الرواتب وأصبح راتب قاضي مصر في أيام

المنصور ثلاثون ديناراً في الشهر ثم تصاعدت في أيام من خلفهم حتى بلغ عطاء عيسى بن المنذر قاضى مصر في أيام المأمون أربعة آلاف درهم في الشهر .

وفي بغداد دخل القضاء أيام العباسيين في الالتزام فكان القضاة يضمنون دخل القضاء بما ل يؤدونه الى الخليفة أو السلطان وأول من ضمن القضاء عبد الله بن الحسن بن أبى الشوارد سنة ١٠٥٠ هجرية في أيام معز الدولة بن بويه فقد سمي قاضى قضاة بغداد والتزم القضاء على أن يؤدى مائتى ألف درهم كل سنة .

وعلى العموم فالتوسعة على القضاة فى أرزاقهم كانت مبدأ عاماً من يوم أن وجدت الأرزاق .

وبعد . . . فهذا بحث أهديه لمن قرأه فأعجبه ؟

احمد زكى

المحامى بوزارة الأوقاف

على هامش

الكتب القانونية الجديدة

— ١ —

شرح القانون البحرى للدكتور محمد كامل أمين ملش

قل من يعرف — حتى بين رجال القانون — ان لمصر قانون تجارة بحرى مختلط صدر فى سنة ١٨٧٦ وقانون تجارة بحرى أهلى صدر فى سنة ١٨٨٣ لان أحكامهما ونصوصهما بقيت مطوية بمهولة فى ساحات المحاكم وفى قاعات التدريس مدة نصف قرن ويزيد بسبب عدم وجود ملاحاة مصرية تشجع الباحثين على درس القانون الذى ينظم أمورهما حتى بدأت سفن مصرية تمخر عباب البحار وتخفق على سارياتها الأعلام الوطنية وتنقل المسافرين والبضائع من مشارق الأرض إلى مغاربها . فنشأت بنشوء هذه الشركات الجديدة منازعات وخلافات ما كاد يلمس الناس من جرائها حاجتهم الى مرجع يتناول موضوع القانون البحرى بالشرح حتى فاجأهم الدكتور ملش بكتابه النفيس ويتناول موضوع الكتاب مقدمة عامة فى التشريع فى مصر وتاريخ قانون التجارة البرية والبحرية وأقسام القانون البحرى والأعمال الخاصة بالتجارة البحرية والسفن ووسائل تملكها والأشخاص ذوى الشأن فى الراسائل التجارية البحرية ومستخدمى السفن ورجال البحرية على العموم والقبودان ومشاركة إبحار السفينة وعقد نقل المسافرين والخسارات البحرية وتأميناتها والمصادمات البحرية والمساعدة البحرية والانقاذ البحرى والتأمينات البحرية وحقوق الدائنين العاديين على السفينة والقرض البحرى والرهن التأمينى البحرى وحقوق الامتياز على السفينة وحجز وبيع السفينة وزوال

الحقوق بمضى المدة وعدم سماع الدعوى والاسطول التجارى المصرى والاسطول الحربى المصرى وبحرية جلالة الملك والمصالح الحكومية المتصلة بالبحرية .

ومؤلف كالدكتور ملش له فى التأليف اسفار هى مرجع كل من اهتم من قرب أو من بعد بالمسائل التجارية على وجه الخصوص يغنى من يتناول كتبه بالتقريظ عن تعريفه أو تقديمه ، ولعل فى نظره تلقيا على قائمة مؤلفاته العديدة التى تثير فى نفس كل من اطلع عليها الاعجاب والتقدير ما يكفى للقول مع المغفور له بونس صالح باشا الذى صدر الكتاب بمقدمة نفيسة « ان كتاب الأستاذ ملش جاء مدخلا سعيدا لهذه الدراسة فانه قد شرح نظريات الملاحه شرحا دقيقا وافيا ونبه الى النقص فى قانوننا وما تطورت اليه التشريعات الأجنبية والمعاهدات الدولية . كل ذلك فى وضوح ودقة . ومع ان الموضوع فى حد ذاته فج وجاف إلا أنه استطاع بالاستطراد فى بعض التواريخ الخاصة بالملاحه قديما وحديثا ونشأتها ونموها أن يجعل موضوعها سهلا مقبولا سائغا ويرى كل مطلع على الكتاب أن جهود الأستاذ المؤلف كانت موفقة وانها فتحت بابا كان مغلقا وسدت فراغا ولذلك تقابل بالشكر والثناء العظيمين . »

إلا أن قيمة الكتاب ليست فقط مستمدة من منزلة المؤلف فى الاوساط العلمية والقضائية بل قيمته أيضا أنه جاء ثمرة أبحاث عكف على دراستها الدكتور ملش طوال المدة التى عهد اليه فيها بالقاء المحاضرات فى كليتى الحقوق والتجارة فى موضوع القانون البحرى ولأنه اختير عضوا فى لجنة مراجعة النانوى البحرى الجديد . لهذا كان الدكتور ملش بحكم هذين المركزين خير من كان يستطيع أن يلم بالموضوع من جميع نواحيه فى دقته وتراجم أطرافه وعلى الرغم من أنه موضوع لم يكن مألوفا للمصريين من قبل . وقد وفق الى إخراج كتاب حقيق ببناء كل من تمنى للنهضة العلمية فى مصر ازدهارا وكالا .

— ٢ —

رسالة الاثبات فى التعهدات

لأحمد نشأت بك

لعل أحدث كتاب ظهر فى عالم التأليف القانونى هو الطبعة الثالثة من « رسالة الاثبات فى التعهدات » لأحمد نشأت بك . ولقد أبى تواضع المؤلف الا أن يصف كتابه بأنه « رسالة » مع أن صفحاته ترقى على ٥٥٠ صفحة وبنوده تبلغ ٦٣٠ بندا

وموضوع الاثبات موضوع عمل يعرض كل يوم على القضاء ويرجع المتقاضون ومحاموهم يوميا الى قواعده لانه « تأكيد حق متنازع فيه له اثر قانونى بالدليل الذى أباحه القانون لاثبات ذلك الحق لأن الشارع لم يبيح التمسك بأى دليل وحتم توفير أدلة دون أخرى لاثبات بعض الحقوق لاهميتها »

وقد وفي المؤلف موضوع الكتاب حقه من البحث بحيث جاء جامعا مانعا دون أن يترك مزيدا المستزيد . استعمله بتمهيد بين فيه الأدوار الثلاثة التي مر بها الاثبات القضائي في العالم وحدد معنى الاثبات لغة وقانونا ثم تناول بالشرح اركان الاثبات الثلاثة وهل الاجدر به ان يكون تابعا لقانون المرافعات أو الأوفق ان يدخل ضمن حكم القانون المدني وعلى من يقع عبء الاثبات ، ثم تكلم على طرق الاثبات ، وفي الدليل الكتابي تكلم على قيمة الشيء المتنازع عليه وعلى تعدد التعهدات قبل شخص واحد وكيفية تقديرها وكيفية تقدير قيمة الشيء المتنازع عليه وهل يصح اثبات ما يخالف الكتابة أو ما لم يرد بالعقد المكتوب بشهادة الشهود وهل يصح اثبات التنفيذ بشهادة الشهود اذا كان العقد مكتوبا وهل يمكن الاتفاق على الاثبات بالشهود فيما زاد عن ألف قرش وعلى المحررات الرسمية واركائها وبطلان العقد الرسمي وما يترتب عليه وقوة العقود الرسمية ومن اياها وقوة صور العقود الرسمية ، وعلى العقود العرفية وقوتها ، وعلى ورقة الضد والصورية ، وعلى الأحوال التي يجب فيها اثبات التاريخ ، وعلى طرق اثبات التاريخ ، وعلى قوة صور العقود العرفية وعلى المحررات التي ليست عقودا وإنما قد تكون لها قوة العقود . وعند الكلام على شهادة الشهود عرض المسائل التي يجوز فيها الاثبات بالشهود ، وعلى الجنبنة وشبه الجنبنة وشبه العقود الاكراه والغش والفاط وغش الغير والصورية والوديعة الاضطرابية والمنازع الأدبي والمنازع بحكم العادة . وعند الكلام على الاقرار شرح الاقرار القضائي والاقرار غير القضائي . وعند الكلام على اليمين قسمها الى يمين قضائية حاسمة ومتممة ويمين غير قضائية . ثم عقد فصلا في القرائن القانونية القاطعة وغير القاطعة وعن الحكمة في تقريرها وفي القرائن القضائية . وأخيرا ختم كتابه بالكلام على المعاينة

هذا هو ملخص وجيز لما تضمنه الكتاب من ابحاث اذا اضيفت اليها ما عاق عليها به من الاحكام واراها الفقهاء في فرنسا وفي مصر ادركت مقدار الجهد التي بذلها المؤلف في اخراج هذا السفر النفيس وعرفت مدى التوفيق الذي حازه نشأت بك ومدى النجاح الذي ينتظر كتابه في الأوساط القانونية . وهو أهل لمثل هذا النجاح وخلق بأن يقبل الناس علمه ويقتنوه كذخيرة علمية من ذخائره القيمة .

جميل فنانكي
المحامي

نادي المحامين

بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بالدور الثاني

مفتوح لحضرات المحامين يوميا صباح مساء

الأوامر العسكرية

الصادرة من تاريخ اعلان الاحكام العرفية للآن

رقم سلسل	الاورام العسكرية	الوقائع المصرية	
		التاريخ	العدد
١	مرسوم باعلان الاحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ صادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩	٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩	٩٠ غير اعتيادي
٢	أمر رقم ١ خاص بالرقابة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية	٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	٩٢ »
٣	أمر رقم ٤ بشأن تفتيش البواخر بميناء بورسعيد والسويس	٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	» »
٤	أمر رقم ٦ باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات الملازمة فيما يتعلق بأملأكم	١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩	٩٨ »
٥	أمر رقم ٧ خاص بالرعايا الالمان من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية	١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١٠٠ »
٦	أمر رقم ٨ خاص بالتدابير التى تتخذ لتنظيم الانحجار مع بعض الشركات والاجراءات المتعلقة بممتلكاتها	٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١٠١ »
٧	أمر رقم ٩ بنظام تفتيش السفن فى ميناء الاسكندرية	٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١٠٥ »
٨	أمر رقم ١٠ بأوامر الاستيلاء والتسكليف	١ أكتوبر سنة ١٩٣٩	١٠٩ »
٩	أمر رقم ١١ باضافة أحكام الى الأمر رقم ٦ الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١ أكتوبر سنة ١٩٣٩	١٠٩ »
١٠	أمر رقم ١٢ بإيجاب تقديم اقرار تكميلى عند التصدير	٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩	١١٥ »
١١	أمر رقم ١٣ بشأن المناطق الخاصة	٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩	١٢٠ »
١٢	أمر رقم ١٤ خاص برعايا الالمان	» » »	» »
١٣	أمر رقم ١٥ خاص ببيع السفن البحرية التى ترفع العلم المصرى	» » »	» »
١٤	أمر رقم ١٦ بشأن معاقبة مرتكبى جرائم السرقة فى أحوال خاصة	٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩	١٣٤ »

رقم	الأوامر العسكرية	الوقائع المصرية	
		التاريخ	العدد
١٥	أمر رقم ١٧ بشأن تعديل المادة ٨ من الأمر رقم ٦ الخاص بالاتجار مع الألمان	٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩	١٣٦ غير اعتيادي
١٦	أمر رقم ١٩ بتعديل الأمر رقم (١) الخاص بالرقابة	٤ ديسمبر	١٤٢
١٧	أمر رقم ٢٠ خاص بتنفيذ الأوامر رقم ١١ و ١٨	١٨	١٤٧
١٨	أمر رقم ٢١ خاص بإجراء تفتيش منازل ومكاتب بعض الأشخاص المشتبه فيهم	٤ يناير سنة ١٩٤٠	٢
١٩	أمر رقم ٢٢ بتعديل الأمر رقم ٦ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١٨ فبراير	١٧
٢٠	أمر رقم ٢٣ بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها وتخويل السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق في أن تحيل إلى المحاكم العسكرية بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام أو القوانين الخاصة	٤ إبريل	٣٦
٢١	أمر عسكري رقم ٢٤ خاص بالمفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والأسلحة والذخائر	٧ مايو	٤٩
٢٢	أمر عسكري رقم ٢٥ خاص بدخول ومغادرة الأراضي المصرية		
٢٣	أمر عسكري رقم ٢٦ خاص بإجازة تحصيل رسم عن الترخيص بدخول الموانئ المصرية	١٢	٥١
٢٤	أمر عسكري رقم ٢٧ خاص بقناطر محمد علي		
٢٥	أمر عسكري رقم ٢٨ خاص باستدعاء الضباط بالمعاش للخدمة العاملة		
٢٦	أمر عسكري رقم ٢٩ خاص بإعادة الأشخاص الذين يستدعون إلى وظائفهم بعد انتهاء مدة الاستدعاء		
٢٧	أمر عسكري رقم ٣٠ خاص بتشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء في منطقة القاهرة	١٦	٥٥
٢٨	أمر عسكري رقم ٣١ بشأن الطائرات الأجنبية	١٩	٥٦
٢٩	أمر عسكري رقم ٣٢ بتحريم صيد الأسماك والتنزه أو الاقتراب من طوابي رأس التين والعرب وسعيد والعجمي		

رقم مسلسل	الأوامر العسكرية	الوقائع المصرية	
		التاريخ	العدد
٣٠	أمر عسكري رقم ٣٣ بشأن تسليم الأسلحة النارية والذخائر	١٩ مايو سنة ١٩٤٠	٥٦ غير اعتيادي
٣١	أمر عسكري رقم ٣٤ بتشكيل لجان بالمديريات للنظر في أمر الأسلحة الموجودة لدى أصحابها	»	»
٣٢	أمر عسكري رقم ٣٥ بأجازة تحصيل رسم عن الترخيص بمغادرة البلاد المصرية	»	»
٣٣	أمر عسكري رقم ٣٦ خاص بمحافضة البحر الأحمر	٢٢ مايو	٥٨
٣٤	أمر عسكري رقم ٣٧ خاص بالاستيلاء على عقار بمديرية المنوفية وتشكيل لجنة تقدير التعويضات بها	»	»
٣٥	أمر عسكري رقم ٣٨ بحظر وقوف ورسو المراكب تحت الكبارى والقناطر وكذا وقوف السيارات والمركبات والسائرين عليها	»	»
٣٦	أمر عسكري رقم ٣٩ بمنع المرور على خزان اسوان وقناطر اسنا ونجع حمادى وأسيوط	»	»
٣٧	أمر عسكري رقم ٤٠ بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقع مخالفة لأوامر السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية	»	»
٣٨	أمر عسكري رقم ٤١ بتعديل الأمر رقم ٢٣	»	»
٣٩	أمر عسكري رقم ٤٢ بمنع المرور على خزان اسوان وقناطر اسنا ونجع حمادى وأسيوط من غروب الشمس الى شروقها	٢٨	٦١
٤٠	أمر عسكري رقم ٤٣ بمنع مرور السفن من قناطر محمد على الجديدة ما بين غروب الشمس وشروقها	»	»
٤١	أمر عسكري رقم ٤٤ بتشكيل المحاكم العسكرية	١ يونيه سنة ١٩٤٠	»
٤٢	أمر عسكري رقم ٤٥ باعتبار منطقة خوف منطقة ممنوعة	»	»
٤٣	أمر رقم ٤٦ بحظر الاقتراب من مستوعات الجيش المصرى والبريطانى	٥	»
٤٤	أمر رقم ٤٧ خاص بالنقود الفضية	٨	»

رقم سجل	الأوامر العسكرية	الوقائع المصرية	
		التاريخ	العدد
٤٥	أمر رقم ٤٨ بتشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء	٩ يونيه سنة ١٩٤٠	٧٠ غير اعتيادي
٤٦	أمر رقم ٤٩ بتعديل العقوبات التي توقع في حالة الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف	"	"
٤٧	أمر رقم ٥٠ بشأن صنع الخبز	١١ "	٧٢ "
٤٨	أمر رقم ٥١ بشأن سائق السيارات المعدة للأجرة	١٢ "	٧٣ "
٤٩	أمر رقم ٥٢ بتعديل تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء	١٥ "	٧٥ "
٥٠	أمر رقم ٥٣ بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة	"	"
٥١	أمر رقم ٥٤ خاص باستيراد وتداول القراطيس المالية والقيم المنقولة	"	"
٥٢	أمر رقم ٥٥ بمنع الملاحة في الترع الحلوة بمنطقة القنال	١٧ "	٧٧ "
٥٣	أمر رقم ٥٦ بتعيين الأميرالاي على الشريف بك مندوبا للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود	"	"
٥٤	أمر رقم ٥٧ خاص بالرعايا الايطاليين والمسلمين بهم	"	"
٥٥	أمر رقم ٥٨ خاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة ايطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأكم	"	"
٥٦	أمر رقم ٥٩ بتطبيق أحكام الأمر رقم ١٣ على حكومة المملكة ايطالية وبعض الرعايا الايطاليين	"	"
٥٧	أمر رقم ٦٠ بحظر أخذ صور فتوغرافية أو رسم لأشياء معينة	"	"
٥٨	أمر رقم ٦١ اضافة أحكام الى الأمر رقم ٥٨	١٨ "	٧٨ "
٥٩	أمر رقم ٦٢ بشأن تملك العقارات في أقسام الحدود	٢٣ "	٨٠ "
٦٠	أمر رقم ٦٣ بتعديل الأمر رقم ٢٤	٢٦ "	٨١ مكرر
٦١	أمر رقم ٦٤ خاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء	٢ يوليه	٨٧ "
٦٢	أمر رقم ٦٥ المبرمة لفصل الصيف	"	"

رقم الامر	الاورامر العسكرية	الوقائع المصرية	
		التاريخ	العدد
٦٣	أمر رقم ٦٧ - بحظر دخول المياه الإقليمية المصرية أثناء الليل	٥ يولييه سنة ١٩٤٠	٨٩ غير اعتيادي
٦٤	أمر رقم ٦٨ - بتعديل بعض أحكام الامر رقم ٥٨	٧ " "	٩٠ " "
٦٥	أمر رقم ٦٩ - بتقرير ساعة لفصل الصيف	١٠ " "	٩٢ " "
٦٦	أمر رقم ٧٠ - خاص بالاقرار على أموال الرعايا الايطاليين	١٧ " "	٩٧ " "
٦٧	أمر رقم ٧١ - خاص بتفريغ البضائع وشحنها ونقلها في الموانئ المصرية	١٦ " "	٩٦ " "
٦٨	أمر رقم ٧٢ - خاص برفع العلم المصرى على السفن فى البحار	" "	" "
٦٩	أمر رقم ٧٣ - خاص بوقف مواعيد سقوط الحقوق ومد مواعيد الاجراءات التى تسرى ضد الايطاليين الموضوعين فى الحراسة	١٧ " "	٩٧ " "
٧٠	أمر رقم ٧٤ - بشأن أوامر الاستيلاء والتكليف الخاصة بالموظفين والامان اللازمة للخدمة الطبية باسكندرية	٢٧ يولييه	١٠٢ " "
٧١	أمر رقم ٧٥ - خاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل فى العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة	" "	" "
٧٢	أمر رقم ٧٦ - فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الابيض (الكبروسين) وغيره من المنتجات والمواد	٨ أغسطس	١٠٢ " "
٧٣	أمر رقم ٧٧ - خاص بتكملة الامر رقم ٦٤ الخاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء	" "	" "
٧٤	أمر رقم ٧٨ - بتعديل الفقرة (ثانيا) من المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٢٣ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها	١٧ " "	١١٠ " "
٧٥	أمر رقم ٧٩ - بتعديل الامر العسكري رقم ١٨	" "	" "
٧٦	أمر رقم ٨٠ - بشأن الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية	٢١ " "	١١٣ " "

رقم سلسل	الأوامر العسكرية	الوقائع المصرية	
		التاريخ	العدد
٧٧	أمر رقم ٨١ - بشأن اغلاق المحلات العمومية في القرى بعد الساعة العاشرة مساء	٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٠	١١٥ غير اعتيادي
٧٨	أمر رقم ٨٢ - بشأن استيراد أوراق النقد البنك انجلترا	١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠	١٢٣ »
٨٩	أمر رقم ٨٣ - خاص بتنقلات الرعايا الالمانيين والابطالين والمشميين بهم	١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠	١٥٤ »
٨٠	أمر رقم ٨٤ - بتعديل الأمر رقم ٥٥ الخاص بمنع الملاحة في التربة الحلوة بمنطقة القنال	١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠	» »
٨١	أمر رقم ٨٥ - بشأن تطبيق قانون الأحكام العسكرية أثناء قيام الأحكام العرفية	٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠	١٢٦ »
٨٢	أمر رقم ٨٦ - بشأن ادخال تعديل بالأمر العسكري ٧٥ الصادر في ٢٥ - ٧ سنة ١٩٤٠	٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠	» »
٨٣	أمر رقم ٨٧ بشأن امتناع الموظفين والمستخدمين العموميين عن العمل	٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠	» »
٨٤	أمر رقم ٨٨ - خاص بعدد صفحات الجرائد	٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠	١٣٠ »
٨٥	أمر رقم ٨٩ - خاص بتحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق أو الجهات	٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠	» »
٨٦	أمر رقم ٩٠ - تجنيد الطلبة الناجحين في امتحان النقل بالمدارس الصناعية اجباريا	٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠	١٣٢ »
٨٧	أمر رقم ٩١ - خاص بمواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجرامات التي تسرى ضد الايطاليين الموظفين في الحراسة	٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٣٤ »
٨٨	أمر رقم ٩٢ - بتعديل بعض أحكام الأمر ٥٨	» » »	» » »
٨٩	أمر رقم ٩٣ - بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن بعض البرقيات	١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٣٥ مكرر
٩٠	أمر رقم ٩٤ - بشأن الرعايا الايطاليين المعوزين	١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٣٩ غير اعتيادي
٩١	أمر رقم ٩٥ - بشأن إعفاء خريجي المدارس الصناعية بمصلحة سكك حديد الحكومة من الأمر ٩٠	١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٤١ »
٩٢	أمر رقم ٩٦ - بشأن محل اقامة المراقبين	٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٤٢ »
٩٣	أمر رقم ٩٧ - بشأن فسخ عقود الايجار المعقودة	٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٤٢ »

رقم الامر	الوقائع المصرية	الاوامر العسكرية	التاريخ	العدد
		مع الرعايا الالمان		
٩٤	أمر رقم ٩٨ - بشأن مراقبة المواد الغذائية	٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١٤٧	غير اعتيادي
٩٥	أمر رقم ٩٩ تعديل الامر رقم ٢٤ بشأن المفترقات والاسلحة	٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠	١٥٠	د
٩٦	أمر رقم ١٠٠ - اضافة الامر رقم ٢٣ بخصوص احراز وحمل السلاح	د	د	د
٩٧	أمر رقم ١٠١ - بشأن بيوت العاهرات السرية	د	د	د
٩٨	أمر رقم ١٠٢ - بشأن عقود التأمين وعقود التأمين على التأمين الخاصة بشركات التأمين تحت الحراسة	د	د	د
٩٩	أمر رقم ١٠٣ - بشأن اعانة منسكوبي الغارات	٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠		
١٠٠	أمر رقم ١٠٦ - العقود المبرمة مع الرعاية الايطاليين والالمان	٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠	١٦٠	د
١٠١	أمر رقم ١٠٧ - قطر السفن في ميناءى اسكندرية والسويس	د	د	د
١٠٢	أمر رقم ١٠٨ وضع بعض اموال الرعايا الايطاليين المشار اليهم في المادة الاولى رقم ٣ فقرة ٥ من الامر رقم ٥٨ فى الحراسة	٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠	١٦٤	د
١٠٣	أمر رقم ١٠٩ - بشأن تنفيذ التزامات شركات التأمين الموضوعة فى الحراسة	٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠	١٦٥	د
١٠٤	أمر رقم ١١٠ - بشأن تسليم الاوراق القضائية الى أشخاص موجودين فى اراض محتلة أو مراقبة	د	د	د

بيان بانتدابات قضائية

الاسم	المحكمة	الدائرة	ملاحظات
الأستاذ مصطفى كامل	مصر	الثانية	بدلاً من الأستاذ بادير يوسف الذى يندب لمحكمة قاينوب
» سليمان محمد ثابت	مصر	رئيس الدائرة الثالثة	بدلاً من الأستاذ أحمد محمد حمدي الذى عين رئيس نيابة
» أحمد محمد فراج	مصر	عضو	بدلاً من الأستاذ فهمي بشاي
» فهمي بشاي	مصر	»	بدلاً من الدائرة الثالثة
» حافظ حسن عامر	مصر	»	
» محمد عبد الكريم	الموسكى	»	بدلاً من الأستاذ محمد كمال الديب الذى تعين مفتشاً بـ لجنة المراقبة القضائية
» زكى يعقوب	عابدين		بدلاً من الأستاذ مقصود قوسه الذى تعين مفتشاً بـ لجنة المراقبة القضائية
» محمود فهمي	الخليفة		بدلاً من الأستاذ كامل جرجس عبد الشهيد الذى يندب لمحكمة اه باب
حضرة احمد كامل	مصر التجارية الجزئية		بدلاً من الأستاذ محمد على راتب الذى تعين مفتشاً بـ لجنة المراقبة القضائية

بيان عن تعديل جلسات محكمة ملوى الجزئية (١)

عدلت :- الاثنين للبدنى

الثلاثاء للجنح

ويستمر الأستاذ محمد صبحى بهجت القضاى فى نظر الجلستين علاوة على جلسة
الأربعاء المدنية

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة لأهل

الهند الحامية والعثمانيين

يناير سنة ١٩٤١

العدد الخامس

«لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رَجُلٌ أَمْوَالَ
قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى
مَنْ أَنْكَرَ» .
«حديث شريف»

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدراتها ترسل بعنوان «إدارة مجلة المحكمة»
وتحريرها بدار النقابة الجديدة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١

دار الطباعة المصرية
شارع رشدي باشا (الساحة سابقا)

بيان

نشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية : -

عدد	
١١	حكما صادرا من محكمة النقض والأبرام الجنائية
٥	أحكام صادرة من محكمة » » المدنية
٧	» » » استئناف مصر الأهلية
٤	» » » المحاكم السككية
١	قرار صادرا من حضرة قاضى الاحالة بمحكمة الفيوم الابتدائية
٧	أحكام صادرة من القضاء التجارى
٢	حكمين صادرين من القضاء المستعجل
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٦	» » » » المختلطة
١	بحث فى الحرب ومدى أثرها فى الالتزامات الناشئة عن عقد الايجار « لحضرة الدكتور صالح سيد منصور المحامى »
١	تعليق على حكم محكمة استئناف مصر الأهلية الخاص بغرفة المداولة وهل تعتبر الجلسات التى تعقد فيها علنية أم سرية
١	تعليق على الكتب القانونية « لحضرة الأستاذ جميل خانكى المحامى »

لجنة تحرير المجلة

أحمد فرهمى ابراهيم - محمد غنام

قضاء محكمة النقض والأول من الجنايات (١)

(برئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين وحضور حضرة الاستاذ مصطفى مرعى الأفوكاتو العمومى)

١٨٢

٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ — عقوبة . فاعل أصلى . شريك . تقدير عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل . لامانع قانونا . تقدير العقوبة . موضوع . بيان أسباب التفرقة فى العقوبة التى توقعها المحكمة على كل من الفاعل والشريك . غير لازم .
٢ — قتل عمد . القصد الجنائى فى هذه الجريمة . وجوب استظهاره وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره .
٣ — نقض وإبرام . إدانة متهم على أساس أنه شريك فى جريمة قتل عمد . عدم إثبات نية القتل لديه . توقيع عقوبة داخلية فى نطاق العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضى إلى الموت . لامصلحة . لانقض .

المبادئ القانونية

١ — ليس فى القانون من قاعدة تقتضى بصفة عامة أن يكون عقاب الفاعل الأصلى أشد من عقاب الشريك وإنما تقدير العقوبة التى يستحقها كل منهما من شأن محكمة

الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض مالم تكن العقوبة التى تحكم بها غير داخلية فى النص المحدد فى المادة المنطبقة على الواقعة . ولذلك فالمحكمة ليست ملزمة ببيان أسباب التمييز فى العقوبة بين الفاعل الأصلى والشريك .

٢ — إن جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائى فى سائر الجرائم وهذا العنصر هو انتواء الجانى إزهاق روح الجنى عليه . ولذلك يجب دائما استظهار هذا العنصر صراحة مع إيراد الأدلة على توافره فى الحكم بالإدانة وذلك على السواء فاعلا أصليا كان المتهم أم شريكا .

٣ — إذا أدانت المحكمة المتهم على أساس أنه شريك فى جريمة القتل ولم تورد فى حكمها الأدلة المثبتة لتوافر نية القتل لديه فإن حكمها

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك المستشار بالمحكمة

يكون معيبا ، ولكن ، إذا لم يكن للمتهم مصلحة في التمسك بذلك لدخول العقوبة المحكوم بها عليه في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٢٦ ع الخاصة بجناية الضرب المفضي إلى الموت التي لا يلزم فيها تعمد القتل وهي التي يتعين حمل الحكم عليها بسبب العيب المتقدم فان هذا الحكم لا يصح نقضه .

المعلمة

« حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن المذكور يتلخص في أن المحكمة قضت بمعاقبة المتهم الثاني (الطاعن) وهو الشريك بالسجن لمدة سبع سنوات في حين أنها حكمت بمعاقبة الفاعل الأصلي بالسجن لمدة خمس سنوات ولم تعلق سبب هذا التفاوت في العقوبة ويزعم الطاعن أن عقوبة الفاعل الأصلي تكون دائما أشد من عقوبة الشريك .

« وحيث انه ليس صحيحا ما يدعيه الطاعن بأن عقوبة الفاعل الأصلي تكون دائما أشد من عقوبة الشريك ، إذ ليس في نصوص القانون ما يوجب ذلك ، أما تقدير العقوبة لكل منهما فهو من شأن محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض ما دامت تلك العقوبة تدخل في نطاق المادة المنطبقة على الواقعة . كما أن المحكمة غير ملزمة ببيان أسباب التفرقة في العقوبة التي توقعها على كل منهما ، على أن ذلك واضح من الحكم وهو حادثة سن الفاعل الأصلي بالنسبة للشريك الذي حرضه .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن الطاعن على فرض أنه أمراؤه (الفاعل الأصلي)

بضرب المجنى عليه فانه لم يأمره بقتله ، فمعاقبته على جريمة القتل يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث ان جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائي في سائر الجرائم وهذا العنصر هو انتواء الجاني ازهاق روح المجنى عليه ، ولذلك يجب دائما استظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة على توافره في الحكم القاضي بادانة متهم في هذه الجناية سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا فيها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يدلل حقيقة على توافر هذه النية لدى الطاعن على أساس أنه شريك في جناية القتل العمد . ولكن هذا النقص في البيان لا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه لأنه بفرض عدم توافر تلك النية لديه وأنه ليس إلا شريكا في جناية ضرب أفضى إلى موت طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات فان العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في نطاق تلك المادة ولا مصلحة له اذن في التمسك بهذا الخطأ « وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن اسماعيل احمد دارد وآخر ضد النيابة رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ ق)

١٨٣

٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ - عقوبة . تطبيق المادة ١٧ ع . وجوب توقيع العقوبة الواردة في هذه المادة باعتبارها حالة محل العقوبة الأصلية قانونا .

٢ - سرقة . اختلاس . ظرف مغلق . حقيقة مغلفة . تسليمها بموجب عقد من عقود الائتمان . اختلاس ما فيهما . يصح اعتباره سرقة

المبادئ القانونية

١ - إن نص المادة ١٧ من قانون

المحكمة من وفائيع الدعوى أن المتهم لم يؤتن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتخليقه الظرف أن يمكنه من هذه الحيازة .
المحكم

وحيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، لأنها ذكرت في حكمها أنها تأخذ المتهم بالرافعة طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات ثم أوقعت عليه عقوبة السجن مع أنه كان من المنعين عليها في هذه الحالة أن تحكم بعقوبة الحبس ، ذلك لأن العقوبة المقررة لجناية الاختلاس التي هي أشد لجرائم التي أثبت الحكم وقوعها من المتهم هي السجن وأن هذه العقوبة عند تقرير استحقاق المحكوم عليه لأن يعامل بالمادة ١٧ المذكورة يجب حتماً كهرجح نص القانون أن ينزل بها إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور .

وحيث أن مؤدى الوجه الثاني أن الواقعة الثابتة بالحكم لاعتقاد عليها ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه عوقب على اعتبار أنه مختلس لمبلغ ٦٩٥ مليماً بناء على مجرد القول بأنه باع طوابع يريد بهذا المبلغ ، مع أن جريمة الاختلاس لا تتم قانوناً إلا إذا ثبت أن المتهم بارتكابها أضاف المال إلى ملكه وتصرف فيه وهذا ما لم يقل به الحكم الذي لم ينف دافع الطاعن المؤيد بالوقائع الثابتة في الدعوى من أنه كان يعزم إبدال المبلغ بطوابع أخرى من العملة المختصة في صباح اليوم التالي . صحيح أن الحكم لم يأخذ بقول الطاعن من عدم وجود عجز في عهده لما ذكره من أن

العقوبات وإن كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح هذا النص النزول إليها جوازياً إلا أنه يتعين على المحكمة ، إذا ما رأت أخذ المتهم بالرافعة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . فإذا أدانت المحكمة المتهم في جناية الاختلاس وذكرت في حكمها أنها رأت معاملة طبقاً للمادة ١٧ ع ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجناية بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تنزل تطبيقاً للمادة ١٧ ع بعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور وللمحكمة التقص في هذه الصورة أن تصالح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس للمدة التي تقدرها .

٢ — إن تسليم الظرف مغلقاً أو الحقيقية مغلقة بموجب عقد من عتود الاثمان لا يدل بذاته حتماً على أن المتسلم قد أوثمن على ذات المظروف أو على ما بداخل الحقيقة بالذات لأن تغليق الظرف وما يقتضيه من حظار استتمتاحة على المتسلم أو إنقال الحقيقة مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه أن صاحبهما إذ حال ما ديا بين يد المتسلم وبين ما فيهما لم يشأ أن يأتمته على ما بداخلهما . وإذن فاختلاس المظروف بعد نض الظرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليقه يصح اعتباره سرقة إذا رأت

الجنية المضبوط الذي قيل بأنه يكمل العجز ثبت أنه أرسل من بريد اسبوط وقد سرقة الطاعن من الخطاب المستعجل بعد أن تسلم له ، ولكن ذلك معناه ان المحكمة رأت ان مجرد وجود العجز يكفي في ثبوت الجريمة ، وهذا القول يخالف المتفق عليه فقها وقضاء من ان الاختلاس لا يثبت بمجرد التأخير عن رد الشيء المختلس وانما يثبت بالامتناع عن رده بعد المطالبة به ، ومادام الطاعن لم يكلف برد ثمن الطوابع ولم تجرد عهده فلا يمكن القول بوقوع اختلاس منه . واما عن تهمة السرقة فقد ذكر الحكم ان الطاعن سرق الجنية من الخطاب بعد أن تسلم له ، فالتسليم اذن وقع اختيارا وذلك يمنع من قيام الاختلاس وينفى بالتالى جريمة السرقة . ولا يرد على ذلك بان التسليم وقع اصلا على الخطاب الذى كان الطاعن يحمل محتوياته لان المرسل قد اخرج الخطاب بمحتوياته من حيازته المادية بتسليمه لمصلحة البريد التى يعمل الطاعن فيها .

وحيث ان مفاد الوجه الثالث والاخير ان المحكمة اخطأت فى الاستدلال على ادانة الطاعن وأخلت بحق دفاعه ، فالثابت بمحضر الجلسة انها اعطت الشاهد محمود محجوب افندى الجنية المضبوط ليطلعها على العلامة التى زعم انه وضعها عليه فلم يستطع ان يبينها ، ومتى كان الامر كذلك فلا يفهم كيف تعتبر شهادته دليلا على حصول السرقة . ولا ينفى ذلك ما اثبتته المحكمة من انها قد تبينت العلامة التى كان الشاهد قد وضعها على ورقة البنك نوت لأن واضعها هو الذى كان عليه ان يبينها كما وضعها . كذلك قالت المحكمة وهى تقيم الدليل على ثبوت واقعة السرقة انه تبين لها من سبق وقوع

حوادث أخرى اثناء وردية المتهم مع اختلاف العمال الذين يشتغلون معه ان هذا يحمل على الاعتقاد بأنه هو الذى كان يعيب بالخطابات ، قالت ذلك مع أنه لاعلاقة لهذا الامر بالواقعة موضوع المحاكمة وفضلا عن ذلك كله فان الخطاب المقول بسرقة الجنية منه لم يعرض على المحكمة حتى كانت تقف على حاله ، ولقد كان من الجائز ان يدل مظهره على عدم وجود أى عيب به فيكون بذلك دفاع الطاعن صحيحا .

وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه اولا بصفته امينا على الودائع اختلس ورقة بمكنوت من فئة الجنية من خطاب مرسل بالبريد المستعجل سلم اليه بسبب وظيفته لوضعه فى رسالة البريد المرسلة الى القاهرة ففقد مظروف الخطاب واستولى منه على ورقة البنكنوت سالفة الذكر ، وثانيا - بصفته امينا على الودائع ومندوبا للحصول اختلس مبلغ ٦٩٥ مليما من قيمة طوابع البريد المسلمة اليه بسبب وظيفته والتى كان يستولى على قيمتها من الجمهور عند بيع هذه الطوابع له . وطلب عقابه بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . والمحكمة اثناء نظر الدعوى اقرت الدفاع للمرافعة على أساس أن اختلاس الجنية يعتبر سرقة منطبقة على المادة ٣١٧ من قانون العقوبات ، ثم ادانت الطاعن فى جناية اختلاس مبلغ ٦٩٥ مليما المنطبقة على المادة ١١٢ عقوبات وفى جنحة سرقة ورقة البنكنوت المنطبقة على المادة ٣١٧ عقوبات ، وذكرت ان اخذ المتهم وهو موظف بمصلحة البريد لهذه الورقة من احد الخطابات التى كانت تمر عليه فى عمله يكون جريمة السرقة لاجريمة الاختلاس لانه لم يتسلم هذه الورقة على وجه من الوجوه المبينة فى المادة ١ ٣٤

تقديرها بسنة واحدة مع بقاء الحكم على أصله فيما عدا ذلك .

« وحيث ان تسليم الظرف المغلق أو الحقيبة المقفلة — بموجب عقد من عقود الائتمان — لا يدل بذاته على أن المستلم قد أؤتمن حتماً على المظروف أو على ما بداخل الحقيبة من أمتعة كما أؤتمن على ذات الظرف أو الحقيبة . لأن غلق الخطاب وما يستتبعه من تحريم فتحه على المستلم ، وغلق الحقيبة مع الاحتفاظ بمفتاحها ، قد يكون المقصود به أن صاحب الخطاب أو الحقيبة لم يشأ أن يأتمن المستلم على ما بداخلهما أو أن تصل يده إليه .

« وحيث انه ينبغي على ذلك أن لمحكمة الموضوع أن تعتبر اختلاس المظروف بعد فض الظرف المسلم ثم إعادة غلقه مكوناً لجريمة سرقة إذا ما اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها ولا سيما واقعة تسليم الخطاب مغلقاً بأن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ بالحيازة ولم يشأ أن يمكن المتهم منها بأقامته ذلك الحائل المادى بينه وبينها .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن لا محل لما يزعمه الطاعن في الوجه الثاني من طعنه من خطأ المحكمة في اعتبارها واقعة اختلاس ورقة البنكنوت من داخل الخطاب بعد فتحه سرقة ، لأنها استخلصت من وقائع الدعوى كما مر القول أن ورقة البنكنوت لم تسلم للمتهم تسليمها يتمتع معه القول بأن اختلاسه إياها يعد سرقة .

« وحيث ان باقى ما أثير في الوجه الثانى مردود بما هو ثابت في الحكم بناء على الأدلة

من قانون العقوبات ، ثم اعتبرت الجريمتين مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة وانها ارتكبتا لغرض واحد ، وأوقعت على الطاعن عقوبة السجن لمدة ثلاث سنين على أساس انها المقررة للجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ من القانون المذكور ، وذلك بعد ان ذكرت انها ترى اخذ المتهم بالرافة طبقاً للمادة ١٧ من القانون المذكور بسبب حالته وظروف الدعوى .

« وحيث ان نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وان كان يخول القاضى النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التى اجاز هذا النص النزول اليها ، إلا انه متى رأت المحكمة اخذ المتهم بالرافة ونصت في حكمها على ان ذلك يقتضى منها تطبيق المادة ١٧ المذكورة يكون من المتعين عليها ان لا توقع على المتهم سوى العقوبة الواردة في هذه المادة على أساس انها حلت بحكم القانون محل العقوبة الأصلية .

« وحيث انه متى تقرر ذلك ، وكانت عقوبة السجن هي المقررة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات لجناية الاختلاس التى رأت المحكمة توقيع عقوبتها على المتهم فان المحكمة تكون قد أخطأت إذا أوقعت عقوبة السجن على الطاعن بعد ان رأت اخذه بالرافة وبعد أن قضت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . وكان يجب عليها والحالة هذه أن تنزل وفقاً للمادة ١٧ — بعقوبة السجن إلى الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، ولذا يتعين لإصلاح هذا الخطأ بالغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقوبة السجن فقط والحكم على الطاعن بالحبس لمدة ترى هذه المحكمة

التي أورها من أن المتهم بصفته أميناً على الودائع ومندوباً للحصول مختلس مبلغ الـ ٦٩٥ مليماً ثمن طوابع البريد المسجلة إليه والتي لم توجد بعهدته لا هي ولا ثمنها، وبما ذكره الحكم في صراحة رداً على دفاع الطاعن من أنه لا عبرة بقوله بعدم وجود عجز في عهده لأنه ادعى أن الجنية المضبوط يكمل العجز مع أنه ثابت أن هذا الجنية أرسل من بريد أسيوط وقد سرقه المتهم من الخطاب المستعجل بعد أن تسلم إليه لأجراء اللازم تحوّه فان في ذلك كله ما يفيد أن المحكمة اقتنعت من عدم وجود المبالغ مع الطاعن وثبت كذبه فيما ادعاه من أن الجنية المضبوط يكمل العجز الذي بعهدته - قد اقتنعت بأنه إنما اختلس هذا المبلغ وإضافه إلى ملكه وتصرف فيه على أنه له - ولما كان هذا يصبح أن يؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فليس للطاعن أن يتعلل بأنه لم يطالب برد العجز الذي ظهر في عهده ، لأن هذه المطالبة لا يكون لها محل إذا ما ثبت من أي طريق كان أن الاختلاس قد تم فعلاً بتملك المتهم المال المودع لديه .

وحيث أن كل ما يشير الطاعن في الوجه الثالث من طعنه لا يعدوان يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز عرضه على محكمة النقض لتعلقه بتقدير أدلة الدعوى وكفايتها في الإثبات مما تختص محكمة الموضوع وحدها به . وأما ما بقوله الطاعن من أن الخطاب المفقول بسرقة الجنية منه لم يعرض على المحكمة فلا وجه له ما دام هو لم يطالب من المحكمة الإطلاع على هذا الخطاب إذا كان قد رأى مصلحته له في ذلك . وما دامت

المحكمة من جهتها قد أفتنعت من الأدلة التي قدمت لها بأن الخطاب لابد فاض وسرق منه الجنية .

وحيث أنه لما تقدم يكون الوجهان الثاني والثالث على غير أساس ويتعين رفضهما .

(طعن ميخائيل عبد السيد منصور أفندي ضد النيابة رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق)

١٨٤

٢١ أكتوبر سنة ١٠٠٠

١ - حكم . بيان الواقعة .
٢ - استجواب المتهم . رضافه به . عدم اعتراض محاميه . غير محظور . (المادة ١٣٧ تحقيق

المبادئ القانونية

١ - إذا رأت المحكمة أن الأفعال المبنية إلى المتهم تتوافر فيها أركان كل من فقرتين من فقرات النص القانوني المطلوب إدانته بموجبه فلا حرج عليها في أن تدمج هذه الأركان بعضها في بعض في بيان واحد مادامت لم توقع من أجل هذه الأفعال كلها إلا عقوبة واحدة داخلية في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أدانته بمقتضاها لمخالفة أي فقرة فيها .

٢ - إن عدم استجواب المتهم لم يقرر إلا رعاية لمصلحته . فإذا كان المتهم بمحض اختياره قد رد على ماوجهته المحكمة إليه من الأسئلة ولم يعترض المدافع عنه فان ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ولا يجوز له إذن فيما بعد أن يدعى البطلان في الإجراءات .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يعين الجريمة التي أوقع بسببها العقاب على الطاعن تعيينا صحيحا ويقول في بيان ذلك أن المحكمة عاقبته بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات مع ان كلا من هاتين الفقرتين تعاقب على السرقات التي ترتكب في الطريق العام وإنما بشروط خاصة ويتضح من بيان الأفعال التي نسبتها المحكمة الى الطاعن وادانته عنها انها أدمجت أركان هذين النوعين من السرقة في بعضهما بحيث لا يتيسر معرفة نوع السرقة التي أوقعت المحكمة عليه نوع العقوبة بشأنها ليبدى دفاعه عنها ، وهذا يتنافى مع نص القانون الذي يوجب توقيع العقوبة لكل نوع على حدته حسب الظروف الواردة في الفقرة الخاصة به .

« وحيث انه لا حرج على المحكمة إذا ظهر لها أن أركان فقرتين من إحدى مواد القانون متوافرة في الأفعال المنسوبة إلى المتهم والمقامة عليه بشأنها الدعوى العمومية — لا حرج على المحكمة في أن تدمجها كلها في بيان واحد مادامت لم توقع عليه من أجلها إلا عقوبة واحدة تدخل في نطاق المادة المطلوب ادانته بموجبها .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين ان المحكمة — مع انها أثبتت في الواقعة التي أسندتها الى الطاعن توافر أركان الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٥ عقوبات التي طلبت النيابة معاملته بمقتضاها ... لم توقع عليه إلا عقوبة واحدة تدخل في حدود المادة المشار إليها ، وإذن فلا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الوجه .

« وحيث ان الطاعن يقول في الوجه الثاني انه بعد أن أنكر التهمة عقب سؤاله عنها من المحكمة أخذ يسرد أقوالا تدل في ذاتها على أنها أجوبة لأسئلة وجهت إليه فكان هذا في الواقع استجواباً من المحكمة له ، يؤيد ذلك انه لما أرادت أن تتابع مناقشته اضطرت الى الرجوع الى الدفاع عنه بشأن ذلك فوافق عليه ، ولما كان الطاعن قد أجاب عند مناقشته عدة أجوبة تؤثر على دفاعه بل وتنقضه مع ان المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات تمنع استجوابه إلا إذا طلب هو وذلك خوف أن يبدى إجابات ربما يؤخذ منها ما يفيد إدانته ... لذا كان استجوابه حتى مع موافقته هو أو الدفاع عنه إجراء مخالفاً للمقصود من المادة المشار إليها فهو باطل وكذلك الحكم الصادر بناء عليه يكون محلاً للإبطال مما يوجب نقضه .

« وحيث ان تحريم استجواب المتهم لم يقرره القانون إلا لمصاحبه هو ، فإذا أجاب على أسئلة المحكمة مختاراً ولم يعترض الدفاع على ذلك اعتبر متنازلاً عن التمسك بهذا الحق ، فليس له بعد ذلك أن يدفع بإبطال الاجراءات .

« وحيث انه بالرجوع الى محضر جلسة المحاكمة يتضح أنه بغرض التسليم بأن أقوال الطاعن الأولى هي أجوبة على أسئلة وجهت له من المحكمة فانه أجاب عليها راضياً ولم يعترض لا هو ولا الدفاع عنه على هذا الاجراء . وفرق ذلك فالثابت من المحضر أيضاً أن الدفاع عنه وافق صراحة بعد استرسال الطاعن في أقواله على مناقشته بمعرفة المحكمة وهذا بعد تنازله عن الدفاع عن التمسك بالحق المخول للطاعن قانوناً بشأن عدم استجوابه المنصوص عنه في المادة ١٣٧ من قانون

عليه أو الطاعن واتخاذ ذلك دليلاً يقوم على ادانته .

د وحيث ان ماجاء في هذا الوجه انما يتناول المناقشة في قيمة الأدلة الموضوعية وكفايتها والاعتراض على عدم أخذ المحكمة بأقوال المجنى عليه بالنسبة لباقي المتهمين مع انها استندت اليها في ادانة الطاعن . وهذا كله لا محل للجدل فيه أمام محكمة النقض لأنه يدخل في دائرة الوقائع التي لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقديرها ، فلما أن تأخذ بما تنق به من أقوال المجنى عليه وتطرح ماعداها كما لها أن تعتمد على الأدلة الأخرى المقبولة عقلاً التي أوردتها بالحكم المطعون فيه واطمأنت اليها واستخلصت منها ارتكاب الطاعن للجريمة المنسوبة اليه . أما بالنسبة لما ساقه الطاعن في هذا الوجه من الاعتراض على الاستعراف فإنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتضح أن ذكره ضمن الأدلة ضد الطاعن إنما جاء لتعريض مآقرره المجنى عليه عن معرفته للطاعن وقت ارتكاب الحادثة .

د وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طعن عبد المقصود عبد اللطيف ضد النيابة رقم ١٤٥٩

سنة ١٠ ق)

١٨٥

٢١ اكتوبر سنة ١٩٤٠

نقض وإبرام . أمر الاحالة ، الطعن فيه بشأن وصفت

الافعال المنسوبة الى المتهم . لا يقبل (المادة ٢٣٦ تحقيق)

المبدأ القانوني

ان الطعن في الأمر الصادر بالاحالة

امام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى

غير جائز بناء على المادة ٢٣٦ من قانون

تحقيق الجنايات وعلة ذلك ان المحكمة لا

تلتزم بشيء مما جاء في هذا الأمر بل لها أن

تحقيق الجنايات وإجازة لاحقة لأقواله السابقة عليه بفرض التسليم بما وصفها به الطاعن .

د وحيث ان الوجه الثالث يتلخص في أن الحكم المطعون فيه يشوبه قصور في التسبيب يوجب نقضه . وفي شرح ذلك يقول الطاعن أن المحكمة أوضحت وقائع الدعوى ورتبتها بطريق الاستنتاج من الأدلة المتناثرة في التحقيقات ولكنها لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، إذ استندت الى استعراف المجنى عليه على الطاعن مع أنه ثابت من أقوالهما بالجلاسة انهما يعرفان بعضهما من قبل الأمر الذي يقضى على قيمة هذا الاستعراف . كما أن البلاغات الأولى عن الحادثة وأقوال المجنى عليه الأولى كلها خالية من ذكر العلامة المميزة للطاعن وهي أسنانه الذهبية ولذا لم يكن اعتماد المحكمة على هذا الاستعراف في ادانة الطاعن قائماً على أساس صحيح . هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تأخذ بهذا الاستعراف ضد المتهم الآخر عبد الهادي عنتر الذي عرفه المجنى عليه أيضاً في الظروف التي عرف فيها الطاعن . وفوق ذلك فإن المجنى عليه قرر عند مناقشته أن المتهمين كانت وجوههم مكشوفة وقت ارتكاب الجريمة ثم تلبسوا بأكفادوه بعد أن عصبوا عينيه وهذا لا يستقيم عقلاً مع حال الطاعن المشهور عنه ارتكاب الجرائم . ويقول الطاعن أيضاً أنه قد ضبطت جلاية كان يلبسها من يدعى محمد حسن وبها يقع أثبت التحليل انها دم آدمي فأخذت المحكمة بقول محمد حسن المذكور من أن الطاعن كان يلبسها وان أولاده أحضروها له في صباح يوم الحادثة مع ان التحليل لم يعين فصيلة الدم في هذه الجلاية وفي البقع التي وجدت في الجلاية الأخرى التي كان الطاعن يلبسها وقت ضبطه حتى يمكن نسبة هذا الدم الى المجنى

تصحح ما قد يكون فيه من خطأ مهما كان وللتهم أن يبدى ما قد يكون لديه من اعتراض عليه ولو كان متعلقا بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم فإنه يكون للتهم عندئذ أن يطعن بطريق النقض موجهها طعنه لا إلى امر الاحالة استقلالاً بل إلى حكم المحكمة ذاته ولذلك فإذا كان مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن في امر الاحالة وحده بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه فلا يقبل طعنه إذا كان الحكم الذى صدر فى الدعوى ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية .

المحكم

د حيث ان الطعن مبنى على خمسة أوجه يتلخص الاول منها فى ان الواقعة لم تبين فى التهمة بياناً كافياً مما يترتب عليه نقض الحكم . وفى شرح ذلك يقول الطاعن انه قدم لمحكمة الجنايات بتهمة انه مع آخرين شرعوا فى قتل ابى زيد صالح وعبد البارى مرسى هلال عمدا بان اطلقوا على الاول عيارا ناريا وضربوهما بعصى شليظة قاصدين قتلهمما وانهم سرقوا عباءة عبد البارى مرسى هلال حالة كون احدهم يحمل سلاحا ناريا أى بندقية ، فلم يتوضح فى التهمة كيف وقعت جريمة الشروع فى القتل ومن كان يحمل البندقية واطلق منها العيار النارى وما اذا كانوا فاعلين اصلين او ان الجريمة وقعت من احدهم باشتراكه بالاتفاق والمساعدة مع الباقيين .

د وحيث ان الظاهر من عبارة هذا الوجه

ان الطاعن يقصد الطعن فى امر الاحالة بشأن وصف الافعال المنسوبة اليه فيه .

د وحيث انه لا يجوز طبقا للمادة ٣٢٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن بأى وجه من الوجوه فى الامر الصادر بالاحالة امام المحكمة المختصة بالنظر فى الدعوى لانه غير ملزم لها فيما اشتمل عليه ، فلما ان تصحح كل خطأ فيه كما للتهم ان يبدى اعتراضه على وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، فاذا لم تتدارك المحكمة هذا الخطأ من نفسها أو بناء على طالب المتهم كان له ان يطعن امام محكمة النقض فى الحكم ذاته لا فى امر الاحالة .

د وحيث ان الطاعن قصر طعنه على امر الاحالة وكان الحكم سليما من هذه الناحية فيكون هذا الوجه على غير اساس ويتعين رفضه .

د وحيث ان الوجهين الثانى والثالث من أوجه الطعن يتلخصان فى ان بالحكم المطعون فيه تناقضا وقصورا فى الأسباب التى ارتكن عليها مما يستوجب نقضه . ويقول الطاعن فى بيان ذلك - أولا - ان الحكم بينما قضى عليه بالعقوبة اعتمادا على اعترافه لم يأخذ به هذا الاعتراف بالنسبة لباقي المتهمين معه فى الدتوى وكذلك فان الحكم اعتمد فى ادانته على شهادة الشهود الا انه لم يعول عليها بالنسبة لباقي المتهمين - وثانيا - ان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن الذى ابداه باحدى جلسات المعارضة وامام المحكمة من انه بينما كان متوجها الى غيظه ومعه بندقية ولم يكن معه باقى المتهمين امسكه رجال الدورية واتهموه باطلا .

د وحيث ان هذين الوجهين انما يتضمنان مناقشة أدلة الادانة التى استندت اليها المحكمة

ومحاولة تنفيذها ووجوب الرد من المحكمة على ما تقدم به الطاعن من دفاع لاثبات براءته . فهو نزاع موضوعي لا محل للنظم منه امام محكمة النقض .

« وحيث ان الوجه الرابع من أوجه الطعن يتناخص في انه كان من الواجب ان يبين الحكم المطعون فيه بعد ان قضى ببراءة محمد عبد العزيز وباقي المتهمين في الدعوى وهم اصحاب المصلحة في وقوع الجريمة الاسباب التي تحمل الطاعن على ارتكابها ، ويقول ان في اغفال الحكم لذلك ما يوجب نقضه .

« وحيث ان المحكمة غير ملزمة ببيان الباعث الذي دفع الطاعن الى ارتكاب الجريمة ما دامت قد اقتنعت بما أوضحته في حكمها من الأدلة المقبولة عقلا باقترافه للفعل الذي ادانته من أجله على انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه أوضح الباعث الذي حمل الطاعن على ارتكاب الجريمة وهو مجاملته لاشخاص آخرين بينهم وبين المجنى عليه عداوة .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس والاخير من أوجه الطعن حصول اجحاف بحقوق الطاعن واختلال بحق الدفاع . وفي شرح ذلك يقول انه قدم مع آخرين للمحكمة لحاكمتهم جميعا بانهم شرعوا في القتل بسبق الاصرار ثم سرقوا عباءة احد المجنى عليهما وقد نظرت الدعوى وسمعت فيها الشهود ورافعات الخصوم على هذا الاعتبار ثم حيزت القضية للحكم غير ان المحكمة عدلت الوصف اثناء المداولة بأن جعلت الطاعن شريكا مع آخرين مجهولين في ضرب المجنى عليهما بالاتفاق والمساعدة فأحدثوا بهما الاصابات الميينة في التقريرين الطبيين والتي تخلفت عنها عند أبي زيد صالح عاهة مستديمة أى فقد بعض نظام الرأس

وذلك مع سبق الاصرار دون ان تسأله عن هذه التهمة الجديدة وتسمع دفاع محاميه بشأنها

« وحيث ان هذا الوجه في غير محله لأن عناصر جريمة الاشتراك بالاتفاق والمساعدة في ضرب المجنى عليهما مع سبق الاصرار وتخلف عاهة مستديمة عن ذلك باحدهما وهي التي تبينها الحكم المطعون فيه وعاقب الطاعن عنها . هذه العناصر يتناولها ما جاء في وصف التهمة التي احيل لحاكمته من اجلها على محكمة الجنايات .

وهذه العناصر المشتركة هي تواجد مجمل وقوع الحادثة مع آخرين وهم مصممون على ضرب المجنى عليهما وقد وقع فعلا هذا الاعتداء بحضوره وتخلفت عند أبي زيد عاهة مستديمة هي فقد بعض عظام الرأس ، الأمر الذي يبيح للمحكمة تعديل وصف التهمة بالنسبة للطاعن من فاعل أصلي الى شريك بالاتفاق والمساعدة دون ان تكون ملزمة بلفت نظره الى ذلك . لانها بما اسندته اليه لم تضرب بدفاعه اذ لم تخرج عن الوقائع الواردة في وصف التهمة أصلا والتي دارت المناقشة بشأنها . فضلا عن ذلك فان المحامي عنه كما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة قد أوضح في مرافعته ان الحادثة تنطبق على المادتين ٢٤/٢ و ٢٤/٣ من قانون العقوبات أى اشتراك في جناية احداث عاهة مع سبق الاصرار وهي الجريمة التي عاقبته المحكمة عنها فليس له اذن بعد ذلك ان ينعى على الحكم تعديل وصف التهمة بالنسبة اليه وجعله شريكا لا فاعلا أصليا .

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن عن الدين عبد الباري عبد القوى ضد النيابة رقم ١٤٦٢ سنة ١٠ ق)

ولكن محكمة أول درجة قضت بادانته استناداً إلى ما ورد بمحضر تحقيق البوليس وشهادة الشهود لديها وهم الذين باشروا هذه الاجراءات الباطلة، وما كان يصح الأخذ بأقوالهم الواردة بمحضر التحقيق المذكور ولا بشهادتهم بالجلسة لأنها لم تتضمن سوى الاخبار بالوقائع التي نتجت عن اجراءاتهم المخالفة للقانون ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه عند ما تمسك لدى محكمة ثانی درجة بهذا البطلان استجوبت أحد المتهمين (عامر نافع عامر) وانتزعت منه اعترافاً على الطاعن اعتبرته دليلاً مستقلاً واعتمدت عليه وحده في ادانته وهذا الاجراء باطل لأنه ما كان يجوز للمحكمة أن تستجوب عامر نافع عامر المذكور دون طلب منه وقد لجأت إلى استجوابه لحاق دليل جديد لما أن تبينت عدم وجود أى دليل آخر صحيح، هذا فضلاً عن أن اعتراف متهم على آخر لا يصح أن يؤخذ حجة عليه. وفي هذا كله ما يوجب نقض الحكم المطعون فيه. وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه بين منه أن وقائع الدعوى تتحصل في أنه بينما كان الخفير محمود حسنين يمر ليلاً في منطقة خفارتة قابل الطاعن وآخرين راكبين دراجات فراه أمرهم لأنه يعرف عن الطاعن أنه ممن يتجرون في المخدرات ومن المشبوهين فاستوقفهم، وبمجرد أن استوقفهم ألقى المتهم الثاني (ابراهيم سيد احمد عبد الفتاح) كيساً به حشيش في التربة كان قد نسله قبل ذلك من الطاعن فأمسك به الخفير وأما الطاعن والمتهم الثالث (عامر نافع عامر) فقد ركبنا إلى الفرار.

وحيث ان ما أثبتته الحكم على الوجه المتقدم يدل على أنه لم يقبض على الطاعن ولم يقع

١٨٦

٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ — قبض وتفتيش . خفير . استوقف المتهم لريته فيه . الفأوه كيساً به مخدر في تربة . العثور على المخدر ليس نتيجة تفتيش .

٢ — استجواب . تمسك منهم ببطلان الاجراءات لاستجواب متهم آخر معه . لا يجوز . التمسك بذلك من حق المتهم الذي استجوب .
(المادة ١٣٧ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الخفير قابل المتهمين راكبين دراجات فراه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فألقى واحد منهم على الفور كيساً به مادة مخدرة فأمسك به الخفير وفر الباقيون فليس في ذلك ما يدل على حصول قبض وتفتيش قبل ظهور المخدر لأن مجرد الاستيقاف من جانب الخفير لا يند قبضاً ولأن العثور على الحشيش لم يسبقه تفتيش .

٢ — إذا كان أحد المتهمين لم يعترض على استجوابه في الجلسة فلا يجوز لأحد من المتهمين معه أن يطعن ببطلان الاجراءات استناداً إلى هذا الاستجواب لأن ذلك من حق المتهم الذي استجوب وحده .

الحكم

وحيث ان مبني وجه الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة أول وثاني درجة ببطلان القبض عليه وما تلاه من اجراءات التفتيش لحصولهما بغير رضائه وبدون إذن من السلطة القضائية

النشئ عن كل ما وقع من المتهم من تزوير السند واستعماله ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول طلبه التعويض المقدم لها فلا يجوز إثارة الجدل أمام محكمة النقض في ذلك متى كانت الوقائع التي استندت إليها المحكمة مؤدية الى النتيجة التي رتبها عليها .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه عند تحديده عن دعواه المدنية اخطأ في تأويل نصوص القانون حين قال بأن المدعى بالحق المدني (الطاعن) رفع دعوى فرعية أمام المحكمة المدنية التي كانت تنظر دعوى تزوير السند موضوع النزاع وقضى له فيها بالتعويض فليس له أن يدعى مدنيا أمام محكمة الجنح عن جريمة الاستعمال لأن أساس الدعويين واحد، وهذا غير صحيح لأن لكل من دعوى التزوير ودعوى الاستعمال أساسا قائما على حدة ، وقد كانت الدعوى الفرعية التي اقامها الطاعن قاصرة على طلب الحكم له بتعويض من أجل جريمة التزوير وأما جريمة الاستعمال فتختلف عنها وفي كل مرة تستعمل الورقة المزورة تعتبر الجريمة مستمرة مدة التمسك بها ولا ينقطع الاستعمال إلا بالتنازل عن هذا التمسك أو بصدور الحكم النهائي بشأنها ، وقد كان المدعى عليه في الطعن متمسكا بالورقة المزورة طوال النزاع المدني وأمام محكمة الجنح .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه اثبت في صدد الدفع الذي قدمه

تفتيش قط ، لأن مجرد محاولة الخفير أن يستوقفه ليس فيه معنى القبض عليه . كما أن العثور على الحشيش لم يكن نتيجة تفتيش بل كان على أثر إلقاءه من أحد رفقى الطاعن في التربة . وعلى ذلك يكون دفع الطاعن الخاص ببطلان القبض والتفتيش لا سند له من الواقع وأما ما يشيره خاصا باستجواب محكمة ثاني درجة لأحد المتهمين معه فانه فضلا عن أن هذا المتهم لم يعترض على استجوابه الأمر الذي يدل على رضائه به فانه لاحق للطاعن في التمسك بهذا الدفع لتعلقه بمتهم آخر . وأما ما ذهب اليه الطاعن من أن قول متهم على آخر لا يصح أن يؤخذ دليلا تؤسس عليه وحده ادانته فلا محل له إذ لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الأخذ بقول متهم ضد آخر ولو لم يتعزز بأى دليل آخر ما دامت قد اطمأنت اليه ورأت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .

(طعن حسن خليل الاسنارى ضد النيابة رقم ١٤٦٥

سنة ١٠ ق

١٨٧

٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠

نقض وإبرام . تعويض . محكمة جنائية . رفع دعوى استعمال السند المزور اليها . الادعاء مدنيا أمامها . دفع المتهم بعدم قبول هذه الدعوى لسبق الفصل فيها أمام المحكمة المدنية . استخلاص المحكمة الجزئية أن دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية تنازلت تعويض الضرر عن التزوير والاستعمال .

مروضي .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة التي رفعت اليها الدعوى عن واقعة استعمال السند المزور قد استخلصت أن الدعوى التي رفعت من المدعى المدني أمام المحكمة المدنية قد تنازلت تعويض الضرر

المدنى أمام المحكمة المدنية تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من المتهم من تزوير واستعمال ، ولذا قضى الحكم بعدم قبول دعوى المدنى المدنى أمام المحكمة الجنائية التى رفعت اليها دعوى استعمال السند المزور . وهذا الاستخلاص سليم لا محل لاثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض لتعلقه بتقدير موضوعى .

• وحيث ان الطاعن ينمى فى باقى وجهى طعنه على الحكم المطعون فيه بشأن ما أورده تدليلا على براءة المدعى عليه فى الطعن ويقول ان به قصورا فى بيان الواقعة وتخاذلا فى الاسباب وان المحكمة لم تعرض لما أثاره لديها من أن التزوير ماذى وانها أغفلت تحقيقه كطلبه اليها .

• وحيث انه بعد ان تبين ان دعوى الطاعن المدنية غير مقبولة فلا يحق له ان يعرض لموضوع الدعوى إذ لا شأن له به .

• وحيث انه لما تقدم يكون الطاعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن حسين السيد مصطفى مدعى بحق مدنى ضد صادق ارسانوس رقم ١٤٦٦ سنة ١٠ ق)

٢٨٨

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب دفاع شرسى التمسك به . الرد على هذا الدفع . وجوبه . إغفاله يبطل الحكم . (المادة ٢١٠ ع — ٢٤٦)

٢ — محكمة النقض والابرام . آثار الطعن . نقض الحكم بالنسبة لاحد الطاعنين باعتباره مقدم الاسباب التى بنى عليها الطعن . طاعنون آخرون قرروا بالطعن فى هذا الحكم . متى يستفيدون من نقض هذا الحكم

المتهم (المدعى عليه فى الطعن) بعدم قبول دعوى الطاعن المدنية لسبق الفصل فيها انه بعد ان حكم نهائيا من المحكمة المدنية برد وبطلان السند موضوع الدعوى جدد المدعى (المتهم) دعواه واثناء النظر فيها رفع المدعى عليه (المدعى المدنى) دعوى فرعية يطالب فيها المدعى بأن يدفع اليه مبلغ ٢٥ جنيهها مصريا تعويضا للضرر الذى ناله من جراء دعوى التزوير وقد حكمت المحكمة بمبلغ ١٠ جنيهات . وانه لما باشرت النيابة العمومية التحقيق فى التزوير ادعى المدعى المدنى أمامها بمبلغ ١٠ جنيهات ضد المتهم ولما قدم الأخير للمحاكمة لاستعمال الورقة المزورة عدل المدعى المدنى طلباته إلى ١٠٠ جنيه . وأن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها فقضت المحكمة برفض الدفع على اعتبار أن أساس الدعوى الأولى كان التزوير وأساس الدعوى الحالية استعمال الورقة المدعى بتزويرها فالموضوعان مختلفان — وأن المدعى المدنى حين رفع الدعوى الفرعية أمام المحكمة المدنية كان يعلم أن دعوى التزوير الجنائية قد سقطت بمضى المدة وكان يعلم ان المتهم متمسك بالورقة التى حكم من المحكمة المدنية بردها وبطلانها فاذا ما رفع دعوى تعويض كان أساس التعويض تلك الاجراءات كلها التى اتبعتها ضد المتهم ومن بينها التزوير والتمسك بالورقة المدعى بتزويرها فأساس الدعويين فى الواقع واحد .

• وحيث انه يظهر من هذا الذى أثبتته الحكم المطعون فيه ان دعوى المدعى بالحق

المبادئ القانونية

١ — إذا دفع المتهمون بأنهم فيما وقع منهم لم يكونوا معتدين وإنما كانوا في حالة دفاع شرعى تبيح لهم في سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم ارتكاب الفعل الذى قدموا للمحاكمة من أجله فإن ذلك يقتضى من المحكمة أن ترد عليه صراحة في حكمها بالادانة فإذا هى لم تتحدث عنه كان حكمها معيباً بما يوجب نقضه .

٢ — إذا كان نقض الحكم متعيناً بالنسبة لواحد من الطاعنين باعتباره صاحب الأسباب التى بنى النقض عليها فإن غيره من الطاعنين الذين قرروا بالطعن فى الحكم الصادر عليهم معه يستفيدون أيضاً من هذه الأسباب متى كانت متعلقة بعيب فى الحكم يتصل بهم أيضاً وينقض الحكم بالنسبة لهم كذلك

الطموح

و حيث ان مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه انه بنى على الاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه ، ذلك لان هذا الطاعن وزمليه الطاعنين الآخرين دفعوا التهمة فى التحقيقات الأولية وفى جلسة المحاكمة بأنهم لم يرتكبوا الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية عليهم إلا بعامل الدفاع الشرعى عن أنفسهم واستندوا فى ذلك الى ما يبرره من ظروف الدعوى وملايساتها ولكن المحكمة أغفلت الرد على ما تمسكوا به من هذا ثم أوقعت عليهم العقاب على اعتبار أنهم كانوا فيما وقع منهم معتدين غير معذورين مع أن واقعة الدعوى التى أوردتها فى حكمها تفيد بذاتها أنهم كانوا فى حدود

حقهم يدفعون الاعتداء الذى ثبت وقوعه عليهم من فريق خصومهم .

و حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن المتهمين (الطاعنين) طالب لهم البراءة قائلاً أنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى ودعم طلبه هذا بأقوال الشهود الذين ذكرهم وبظروف الدعوى التى أشار إليها .

و حيث ان الحكم المطعون فيه أدا الطاعنين فى جنابة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى العمومية عليهم وقضى على كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وذكر واقعة الدعوى كما حصلت بها المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها بقوله : انه بناء على طلب نقطة المعايدة قام المتهم الأول (الطاعن الأول) مستصحبا المتهمين الثانى والثالث (الطاعنين الثانى والثالث) لناحية نزلة الحرجات لضبط عبد المطلب سيف ولعان لاتهامه فى جنحة سرقة وهناك عارض والده سيف ولعان فى القبض عليه وحصلت مشادة بين الطرفين وطعن سيف ولعان وكيل شيخ الخفر على عبد الرحمن ابو زيد (الطاعن الأول) بالسكين فى صدره فأطلق عليه الخفير محمد طه على (الطاعن الثانى) عياراً نارياً أصابه فى فخذه وأعقبه على عبد الرحمن ابو زيد باطلاق النار على المجنى عليه المذكور فسقط قتيلاً فصرخت بنته لطيفه فأطلق عليها راتب محمد على الطاعن الثالث عياراً أصاب منها مقتلاً . وبعد ذلك أورد الحكم الأدلة التى استند إليها فى ثبوت هذه الواقعة ومنها الاشارة التليفونية المرسلة من نقطة البوليس بتسليم سيف وكيل شيخ الخفر بضبط عبد المطلب سيف ولعان المشبوه وإلا فتكون المسؤولية شديدة فى حالة التأخير ثم عقب على ذلك بقوله ؟

و حيث انه واضح مما تقدم ان وكيل شيخ الخفراء بناء على هذه الاشارة توجه للنزلة لضبط عبد المطلب سيف ولعان ويظهر انه لسبق اعتداء عبد المطلب المذكور ووالده واخوته في القضية السابقة لم يشأ أن يتوجه بمفرده بل استصحب معه المتهمين الثاني والثالث من الخفراء حاملين أسلحتهم كما تبعه بعض أقاربه وذلك دفعاً لما يقع من مقاومة واعتداء كما حصل في سنة ١٩٣٨ وضبطت له الواقعة التي قيدت تحت رقم ١٢٢١ جنح فلما توجه وكيل شيخ الخفراء ومن معه وهم يحملون السلاح فوصلوا الى النزلة وتقابل الفريقان لم تكن نفوسهم في حالة عادية بل كان كل فريق منهم مستوثباً الى الشر فريق ولعان لا يقبلون تسليم ولده عبد المطلب ومتأثرون من الحكم عليهم بالحبس سنة في القضية السابقة وفريق وكيل شيخ الخفراء يريد تنفيذ أمر القبض الوارد له من النقطة بدون هوادة ولا تراخ خوفاً من المسؤولية التي حملها إياه رئيس النقطة كما يريد في تنفيذ أمر القبض هذا الا يقاوم والا يعتدى عليه بالضرب ولا تتجدد مأساة جنحة الاعتداء السابقة فحضر ومن معه مدججين بالسلاح معتبرين أي منافسة أو مشادة مقاومة يردون عليها باطلاق النار فحصل ان رفض سيف ولعان تسليم ولده عبد المطلب واشتدت المنافسة وهجم سيف ولعان بزقطة على المتهم كما جاء بأقوال عبد العظيم ولعان نفسه — ولم يطعنه بالسكين في صدره كما جاء بأقوال المتهمين ، بل انه ظاهر من تقرير الطبيب الشرعي أن احداث الاصابة التي وجدت بصدر المتهم الأول كان في متناول يد المصاب نفسه فضلاً عن أن الاصابة قطعية وسطحية نوعاً وليست طعنية ويجاورها جرح سطحي للغاية الأمر الذي يدل على أنها مفتعلة

ولا يقصد بها سوى تبرير موقف رجال الحفظ في الاعتداء على المجنى عليه — فاطلق عليه محمد طه على عيارا نارياً واعقبه المتهم الأول باطلاق عيارين ناريتين فصرخت بنته لطيفة فأطلق عليها راتب احمد على عيارا أرداها قتيلة .

و حيث ان الحكم المطعون فيه مع قضائه بادانة الطاعن الثالث وزميليه وانزاله بهم العقوبة المقررة لجناية القتل العمد لم يتحدث عن الدفاع الذي تمسك به المتهمين في دفع التهمة عنهم من انهم فيما وقع منهم على المجنى عليهم لم يكونوا معتدين وإنما كانوا في حالة دفاع شرعي تبيح لهم قانوناً في سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم ارتكاب الفعل المطلوب محاكمتهم عنه وفي اغفال المحكمة التحدث عن هذا الدفاع والرد عليه صراحة ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه ، لأن هذا الدفاع لو صح لانتفت به مسؤولية المتهمين جنائياً ولما جازت ادانتهم وتوقيع العقوبة المقررة لجناية القتل عليهم .

و حيث انه وان كان نقض الحكم على الأساس المتقدم واجبا بالنسبة للطاعن الثالث على اعتبار انه صاحب الأسباب التي بنى النقض عليها إلا ان الطاعنين الأول والثاني — مادام قد قررا بالطعن في الحكم الصادر عليهما مع الطاعن الثالث في جرائم مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً — يستفيدان من هذه الأسباب لتعلقها بعيب في الحكم يتصل بهما ايضاً ولذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لجميع الطاعنين وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن على عبد الرحمن ابو زيد وآخرين ضد النيابة رقم ١١٨٤ سنة ١٠ ق)

١٨٩

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

اشترك . فاعل أصلي . شريك . تغيير وصف الفعل الجنائي بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به مسئولية الشريك على أساس وجود هذا الظرف . شرطها . علم الشريك به . وجوب بيان توافر هذا العلم في الحكم . (المادة ٤١ ع)

المبدأ القانوني

إذا كان الفعل الجنائي الذي حصل اشتراك المتهم فيه قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف إلا إذا كان عالماً به ويجب في هذه الحالة أن يكون توافر هذا العلم ثابتاً بالحكم .

المؤتمن

وحيث أن الطعن المقدم من هذا الطاعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من بيان ركن القصد الجنائي أي علم هذا الطاعن بأن الطاعن الأول وهو الفاعل الأصلي اختلس الأسمت المسلم إليه بسبب وظيفته وأنه (أي الطاعن الثاني) ساعده على ارتكاب الجريمة وهو عالم بذلك .

وحيث أنه إذا كان الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه يتغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به فلا يكون الشريك مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف إلا إذا كان عالماً به ومن ثم يجب على المحكمة في حالة عد الشريك مسئولاً على هذا الاعتبار أن تبين في حكمها توافر هذا العلم به عملاً بالمادة ٤١ عقوبات .

وحيث أن التهمة المسندة إلى الطاعن الثاني هي اشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في جنائية

الاختلاس التي قارفها الطاعن الأول بصفته أميناً مخزن المهمات بسكة الحديد فيجب لادانته أن يثبت علمه بأن الطاعن الأول كان أميناً مخزن المهمات بالجهة التي كان يعمل فيها وأنه اختلس الأسمت المسلم إليه بهذه الصفة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ عرض لتهمة الاشتراك الموجهة إلى الطاعن الثاني قال :

وحيث أن تهمة الاشتراك الموجهة إلى المتهمين الثالث والخامس ثابتة قبل الثالث ككل الثبوت من انكار المتهم الثالث ككل شيء عند سؤاله في بادئ الأمر ثم اعترافه بأنه تسلم أسئلة الأسمت لبيعها لذمة المتهم الأول ومن أقوال المتهم الثاني الذي قرر بأن المتهم الثالث هو الذي حضر إليه وذهب معه إلى المخزن لأخذ الأسمت ومن شهادة محمد أحمد شاهين الذي شهد بأنه تفاوض مع المتهم المذكور في مشتري الأسمت وأنه أحضره إلى دكانه — وليس فيما أورده الحكم ما يفيد علم الطاعن الثاني بأنه تسلم الأسمت من الطاعن الأول لبيعها وهو عالم بأنه أمين مخزن مهمات منطقة حلوان وأن الأسمت تسلم إليه بالصفة المذكورة وفي قصور الحكم عن بيان ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني .

وحيث أن طعن الطاعن الثالث وإن لم يكن مقبولا شكلاً لعدم تقديم أسبابه إلا أنه لما كانت تهمة الاشتراك الموجهة إليه وإلى الطاعن الثاني أساسها فعل واحد وكان وجه الطعن متعلقاً بعيب في الحكم يتصل بهذا الطاعن أيضاً فمن مقتضى هذا الارتباط أن ينقض الحكم بالنسبة له أيضاً .

(طعن عبد العزيز نصر محمود وآخرين ضد النيابة رقم ١٥٩٠ سنة ١٠ ق)

١٩٠

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

شهادة . حبر . حق المتهم في استدعاء الشهود أو الخبراء . أمام محكمة الجنايات سماع أقوالهم . إعلانهم من قبل النيابة بناءً على أمر قاضي الاحالة . إعلانهم من قبل المتهم . عدم حصول أى منها . طلب المتهم تأجيل الدعوى لإعلان شهود أو خبراء . رفضه . سلطة المحكمة في ذلك . بيان أسباب الرفض . لا موجب .

(المادة ١٧ تشكيل وما بعدها)

المبدأ القانوني

إن من حق المتهم عملاً بالمواد ١٧ وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يقدم هو أو المدافع عنه الى قاضي الاحالة قائمة بأسماء من يريد سماع أقوالهم أمام محكمة الجنايات شهوداً كانوا أو خبراء وفي هذه الحالة يأمر قاضي الاحالة بإعلانهم من قبل النيابة بالحضور أمام المحكمة إذا لم ير ان القصد من الطلب هو المطلب أو مجرد النكابة كما أن للمتهم أن يعلن من يريد سماع أقواله بالحضور أمام المحكمة . فإذا هو لم يفعل شيئاً من ذلك حتى إذا ما بدى في نظر الدعوى أمام المحكمة طلب اليها التأجيل لإعلان بعض الشهود أو الخبراء كان للمحكمة إذن ألا تنهت لهذا الطلب إلا إذا رأت هي من جانبها حاجة الى سماع أولئك الشهود لتزويرها في الدعوى

المحكمة

د حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالبطالان ذلك لأن المفهوم من وصف التهمة الوارد في صدر الحكم أن الطاعن أبلى على المتهم الآخر الذي لم يرفع نقضاً عن الحكم عقداً لايجار

موضوع التزوير وأن هذا المتهم قد توقع المجنى عليها بذيل العقد ووقع عليه بصفته شاهداً عليه وان الطاعن استعمل هذا العقد بعد ذلك مع علمه بتزويره ولكن يمثل النيابة طلب احتياطياً في أثناء مرافعته بالجلسة اعتبار المتهمين معا شريكين لفاعل أصلي مجهول مع تطبيق المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات فيما يتعلق بجريمة التزوير دون بيان وقائع الاشتراك ، وجاء الحكم المطعون فيه قائماً على أن المتهمين كلهما شخصاً ثالثاً — لم يتوصل التحقيق لمعرفة — تقليد امضاء المجنى عليها دون أن يذكر الدليل الذي استقى منه هذه الواقعة وإذا كان الطاعن متمسكاً بأن التوقيع على العقد من المجنى عليها ذاتها فقد كانت من المتعين على المحكمة على الأقل أن تقطع بأن هذا الشخص الثالث المجهول لم يكن المجنى عليها

د وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أفاض في بيان وقائع الدعوى وما كان من المجنى عليها من رفع دعوى مستعجلة على الطاعن تطالبه فيها بإخلاء منزلها وتمسكه هو ضدها بعقد الإيجار المطعون فيه بالتزوير وما كان من حضور المتهم الآخر اليها عقب رفع الدعوى مباشرة واحتياله عليها للحصول على امضائها على كتابة تتضمن شكوى ضد الطاعن لتأجيرها عقارها لغيره وكان إيداع عقداً لايجار من الطاعن عقب ذلك مباشرة وبعد أن أوردت المحكمة الأدلة التي أقنعتها بصحة هذه الوقائع قالت د وحيث انه يستخلص من الوقائع المتقدمة أن المتهمين الأول والثاني اتفقا معا على تحرير عقد الإيجار المزور فكتبته ثانيهما بناءً على أملاء المتهم الأول وجعله لمصلحته كطالبه وأحضرا شخصاً ثالثاً وكلفاه بتقليد امضاء السيدة المجنى عليها فأجاب طلبهما ولم يتوصل التحقيق الى معرفته وتم تقليد الامضاء من التوقيع

الحقيقي الذي حصل عليه المتهم الثاني عندما زارها بمنزلها وأفهمها هي وقرينها بأنه يريد خدمتها حتى حصل على توقيعها على الافرار المقدمة صورته بالملف والمعرف بتحريره وصورته من المتهم الثاني وعلى ذلك يعتبر المتهمان شريكين مع مجرمين بطريق الاتفاق في تزوير توقيع امضاء المجنى عليها على عقد الايجار المنسوب صدوره اليها وأن المتهم الاول قد استعمل هذا العقد المزور مع عليه بتزويره بأن قدمه في المحكمة المختلطة في قضية الاخلاء المستعجلة - وقد ثبت هاتان التهمتان قبل المتهمين من أقوالهما على بعضهما ومن إقرار المتهم الثاني بأنه هو الكاتب للعقد المطعون فيه بالتزوير والافرار الذي حصل بواسطته على امضاء المجنى عليها والذي قلدت منه امضاءها على العقد المطعون فيه بالتزوير ومن شهادة المجنى عليها وزوجها ومما يؤخذ من تقرير الخبير والتحقيقات السالفة الذكر ، ومن هذا الذي أورده الحكم يبين أن محكمة الموضوع ذكرت المصدر الذي استخلصت منه ما اقتضت به من اشتراك الطاعن مع آخر مجرمين في تزوير عقد الايجار لإضرار المجنى عليها خلافا لما يزعمه الطاعن . ومنطقي الاقتناع على هذا الاعتبار وبالضرورة التي أوضحها الحكم يدل على أن الشخص المجهول هو غير المجنى عليها المقلد امضاؤها وفضلا عما ذكر فان الطاعن أدين في آن واحد عن تهمة استعمال العقد المزور ومادامت العقوبة الموقعة عليه كانت واحدة عن تهمتي التزوير والاستعمال فما كانت له من فائدة ترجى مما أثاره في وجه الطاعن بصدد الاشتراك في التزوير .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن لدفاع عن الطاعن طلب استدعاء الخبير الذي استندت المحكمة الى تقريره ومناقشته فيما ذهب

اليه من رأى خصوصاً مع ما كان من الطاعن من تقديمه تقريراً آخر برأى مخالف ولكن المحكمة لم تجيبه الى طلبه بل ولم ترد عليه .

« وحيث ان من حق المتهم عملاً بالمواد ١٧ وما بعدها من قانون إنشاء محاكم الجنايات أن يقدم هو أو من يدافع عنه إلى قاضي الاحالة قائمة بمن يريد أن تسمع أقوالهم شهوداً كانوا أو خبراء أمام محاكم الجنايات وعلى قاضي الاحالة أن يأمر باعلانهم من قبل النيابة بالحضور أمام المحكمة ما لم ير ان القصد من طلب حضورهم هو المظل أو مجرد النكابة كما أن للمتهم أن يعلن من يريد سماع قوله بالحضور أمام المحكمة فإذا لم يفعل ذلك وطلب الى المحكمة عند نظر الدعوى التأجيل لاعلان بعض الشهود أو الخبراء كانت المحكمة غير ملزمة بالجابة الى هذا الطلب .

« وحيث ان ما كان من الطاعن هو أنه طلب الى محكمة الجنايات استدعاء الخبيرين لسماع أقوالهما وإذ لم يطلب من قاضي الاحالة إعلانهما أو يقوم هو بذلك فليس له أن يعترض على ضرب المحكمة صفحا عن طلبه هذا وما كانت المحكمة مع هذا بملزمة ببيان سبب هذا الرفض مادام الطلب لا أساس له من القانون وكان المرجع فيه ما ترى المحكمة نفسها بحاجة اليه لتزوير الدعوى إذا شاءت .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة لم تشر إلى التقرير الاستشاري الذي أيد دفاع الطاعن بأن التوقيع صادر من المجنى عليها كما أنها لم تجب طلب المحامي تأجيل الدعوى للاستعداد بناء على أنه وكل حديثاً فيها .

« وحيث ان محكمة الموضوع بتعويلها على التقرير المقدم من الخبير الذي ندبته النيابة في أثناء

المبدأ القانوني

سبق الاصرار يتوافر قانونا في حق المتهم إذا كان قد تروى في جريمته ثم أقدم على مقارفتها مهما كان الوقت الذي حصل فيه التروى . فإذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع شهيrote واعداد عدته في سبيل مقارفتها ومن مسيره مسافة كيلومترين حتى وصل مكان الحادثة فلا تقبل من المتهم منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف .

المحكم

و حيث ان حاصل أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين على الحكم المطعون فيه أن ظرف سبق الاصرار لم يكن متوافرا لديهم في الدعوى وأن ما ساقته المحكمة في الحكم للتدليل عليه لا يؤدي اليه فقد قالت : أن الحقد الكامن في نفس المتهمين والذي أوجده قتل ابن عمهم وهو عمدة البلدة واتهام أخى المجنى عليه الثانى وابن عمه وقربى المجنى عليه الأول في قتله حوالى الظهر قد دفعهم للجريمة التي ارتكبت بعد ذلك في وقت الغروب وقد مضى بين الحادثين وقت يسمح بالتدبير والتروى ، ثم قالت في هذا الخصوص أيضا أن المتهمين جمعوا جموعهم وأعدوا عدتهم واستعدوا بالأسلحة النارية وقاموا من بلدتهم الى بلدة المجنى عليهم ما سائر من مسافة كيلومترين ثم ارتكبوا جريمتهم فكل ما قالت من هذا لا يدل إلا على أن الطاعنين كانوا في ثورة نفسية وهياج وقتي فلم يتدبروا ولم يفكروا كما قالت المحكمة .

التحقيق الرد ضمنا على استناد الطاعن الى التقرير الاستشارى الذى تقدم منه بأنها لم تر في هذا التقرير ما يغير عقيدتها في الدعوى أما عن رفض طلب التأجيل فإن الواقع حسب الثابت من محضر الجلسة هو أن محامى الطاعن بعد أن طلب التأجيل للاستعداد ، تنازل عن هذا الطلب وترافع وإذن لم يكن هناك محل للبحث فيما يسوغ هذا التأجيل .

و حيث ان الوجه الرابع محصله ان الحكم المطعون فيه لم يبين سبب القضاء بالتعويض للمجنى عليها ولا ماهى عناصر هذا التعويض إن كانت أدبية أم مادية .

و حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى من تبين وقائع الدعوى وظروفها عرض لطلب التعويض فأسسه على ما خلق المجنى عليها من ضرر بسبب فعل التزوير الثابت من الوقائع المفصلة في الحكم والتي يستخلص منها ما حاق بالمجنى عليها من أضرار أدبية ومادية مبررة للفضاء لها بما تستحق من تعويض وما كانت المحكمة بعد ذلك في حاجة لأن تعرض للوقائع من جديد عند بحثها في طلب التعويض .

و حيث انه لما توضح يكون الطعن متعين الرفض موضوعا .

(طعن نصيف مسيحه بطرس ضد النيا بهو أخرى مسعية بحق مدنى رقم ١٥٩٢ سنة ١٠ ق)

١٩١

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

سبق الاصرار متى يتوافر ؟ استخلاصه من امور تؤدي اليه . اثاره هذه المسألة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(المادة ١٩٥ ع - ٢٣١)

وما يؤكده ذلك ان الدعوى رفعت في أول الامر على اعتبار أن الواقعة لم ترتكب بناء على اصرار سابق والنيابة لم تتمسك بهذا الظرف الا أمام المحكمة . ويعلق الطاعنون على ذلك أن مصالحتهم تتحقق بالتمسك به لأن المحكمة مع أخذهم بالرافة طبقا للمادة ١٧ عقوبات قد حكمت عليهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

و حيث ان الحكم المطعون فيه أدان الطاعنين على أساس أن جناية الشروع في القتل المرفوعة بها الدعوى عليهم وقعت منهم بعد إصرار سابق وذكر واقعة الدعوى كما حصلتها المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله « انه في صباح يوم ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ توجه محمد سيد بدوى لناحية الحسانى لزيارة صهره عبدالسلام متولى عطا عمدة البلدة وفي نحو الساعة ٣ افرنكي مساء بينما كانا جالسين بمندرة (غرفة) بالدور الأرضى من المنزل إذ علما بالاشاعة بقتل عمدة ناحية نجع سبع وبأن المتهمين في قتله هما عبد المجيد سيد بدوى وعلى حسانين أخو وابن عم محمد سيد بدوى المذكور فظلا في مكانهما وحوالى الساعة ٦ ونصف مساء سمعا أعيرة نارية تطلق خارج الغرفة ولم يشعر إلا وحسن امام على (الطاعن الثانى) واحمد امام على (الطاعن الثالث) واقفان في الصالة خارج تلك الغرفة ويطلقان عليهما الأعيرة النارية فلم تصبهما فحاول عبدالسلام متولى عطا النهوض من مكانه وحانت منه التفاتة نحو الشباك الشرقى البحرى فأبصر احمد على يوسف (الطاعن الاول) خارجه فأطلق هذا عليه تيارا ناريا أصابه في كتفه . وبعد ذلك أورد الحكم الأدلة التى استند اليها في ثبوت هذه الواقعة ثم تحدث عن سبب الجريمة قائلا « ان سبب الحادثة المبين آنفا مما يحمل المتهمين على

ارتكاب هذه الحادثة على ما درج عليه أهالى هذه الجهات وبالأخص أهالى ناحية نجع سبع من الرغبة الملحة في سرعة الاخذ بالثأر من أقرب الناس للمتهمين في قتل قريب لهم ومن أكثرهم جادا . . . وعقب الحكم على ذلك بقوله « ان سبق الاصرار متوافر من الحقد السكامن في نفس المتهمين والذي أوجده قتل ابن عمهم وهو عمدة البلدة واتهام أخى وابن عم المجنى عليه الثانى وقربى المجنى عليه الأول في قتله وما ثبت من التحقيق من ان ذلك العمدة انما قتل حوالى الظهر ولم ترتكب هذه الحادثة الا عند الغروب وقد مضى بين الحادثتين وقت كان يسمح بالتهديد والتروى ومما ثبت أيضا من أن المتهمين جمعوا جموعهم وأعدوا عدتهم واستعدوا بالأسلحة النارية وقاموا من بلدتهم الى بلدة المجنى عليهما والمسافة بينهما حوالى كيلو مترين وقصدوا مباشرة منزل المجنى عليه الاول واقتحموه بجرأة نادرة وارتكبوا جريمتهم وهذا كله مما يؤيد توفر ركن سبق الاصرار .

و حيث انه يتضح مما تقدم ان المحكمة قد اقتنعت عند الحكم في الدعوى بان المتهمين لم يطلقوا العيارات النارية على المجنى عليهما الا بعد تدبر وتروى في امر هذا الذى اجترأوا على مقارفته وكان اقتناعها مبنيا على مضى بضع ساعات من وقت حدوث السبب الدافع الى الجريمة الى وقت ارتكابها بالفعل وعلى ما ثبت لديها من ان المتهمين كانوا في هذه المدة يعملون على جمع جموعهم واعداد عدتهم حتى استعدوا بأسلحتهم ثم قصدوا محل الحادثة سائرين مسافة كيلومترين حتى وصلوه وارتكبوا جريمتهم في جرأة نادرة . ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من الطاعنين الجدل الذى اثاروه بأوجه الطعن ما دامت محكمة الموضوع لم تخطئ في تقدير توافر ظرف سبق الاصرار كما

عرفه القانون وما دامت الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذا الظرف من شأنها ان تؤدي في منطق سليم الى ما رتب عليها فان سبق الاصرار بتوافر قانونا متى ثبت التروى الكافي لدى المتهم في الجريمة قبل اقدائه على مقارفتها بصرف النظر عن مقدار الوقت الذي حصل فيه هذا التروى كما ان مرور بضع ساعات والمتهم في اثنائها يفكر في امر جريمته ويعمل على جمع عشيده واعداد عدته في سبيل مقارفتها لما يصح في العقل أن يؤخذ منه أنه كان هادئا ولم يكن في حالة اضطراب وثورة فكرية يلتفتي معها حتما وصفه بأنه كان مصرا على جريمة قبل ارتكابها

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن احمد على يوسف وآخرين ضد النيابة رقم ١٥٩٦ سنة ١٠ ق)

١٩٢

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

ضرب . ركن العمد . قصد اصابة شخص .
إصابة آخر كان يسير مصادفة بجواره . مسئولية الضارب
عن نتيجة فعله الذي ارتكبه متعمدا

(المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع — ٢٤١ ٢٤٢)

المبدأ القانوني

إذا رمى زيد عمرا بحجر قاصدا إصابته فأخطأت الرمية وأصاب بكرا الذي كان يسير مصادفة بجواره فأن مسئولية زيد عن إصابة بكر هي هي مسئوليته عن فعله الذي تعمد ارتكابه لأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصده ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

المحكم

وحيث ان مبنى الطعن ان بالحكم المطعون فيه قصورا وتناقضا في الاسباب مما يعيبه ويوجب نقضه وفي شرح ذلك يقول الطاعن أولا - أن المحكمة فيما يتعلق باثبات وجود العادة أحالت على الكشف الطبي الذي توقع على عين المجنى عليها بالمستشفى عند ما نقلت اليه عقب اصابته وعلى باقى اوراق المستشفى الخاصة بها وعلى تقرير الطبيب الشرعى وكلها لم تثبت حالة العين من حيث ابصارها من عدمه قبل الاصابة وقد أوضح المحامي عن الطاعن امام قاضى الاحالة هذا النقص وظهر ان العين لم تبين حالتها قبل الاصابة وبعدها ولكن المحكمة لم تبحث هذا الامر مع انه يشترط لتطبيق المادة ٢٤٠ عقوبات ان يبين الحكم ان العين كانت تبصر قبل الاصابة فاذا ما أغفل الحكم ذلك أصبح قاصر الاسباب - وثانيا - ان النيابة العمومية أوضحت في وصف التهمة ان الحادثة وقعت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وقد اعتمدت المحكمة هذا التاريخ في الحكم المطعون فيه وان الطبيب الشرعى ذكر في تقريره الذى اخذت به المحكمة ايضا انه اطلع على اوراق المستشفى فوجد ان المجنى عليها دخلت به يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وان عينها استؤصلت يوم ١٢ من الشهر المذكور وهذان التاريخان سابقان على تاريخ الواقعة الثابت في الحكم المشار اليه مما يجعل الاسباب متناقضة - وثالثا - ان الحكم تناقض ايضا في كيفية اصابة المجنى عليها إذ يقول ان الطاعن

تناول حجرا وقذف به حسن اسماعيل احمد الذى كان يتشاجر معه قاصدا اصابته فتصادف ان كانت المجنى عليها تسير بجواره فأصابها الحجر فى عينها مع ان مرور المجنى عليها مصادفة لا يتفق مع القول بان الاصابة عمدية .

وحيث انه فيما يتعلق بالامر الاول فانه بالرجوع الى محضر جلسة المحاكمة يبين أن الطاعن لم يدفع بعدم ابصار العين قبل الحادثة وانما شكك في درجة ابصارها فليس له أن يثير هذه المسألة الموضوعية أمام محكمة النقض لأول مرة ، هذا فضلا عن أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن المحكمة أثبتت نقلا عن الكشف الطبى وتقرير الطبيب الشرعى اللذين أخذت بهما وجود تمزق بمقلة عين المجنى عليها اليمنى عند نقلها للمستشفى عقب اصابتها نتيجة قذفها بطوبة وان العين استؤصلت بعد ذلك وأنها عرضت بعد شفائها على الطبيب الشرعى فقرر أنها فاقدة وأنه تخلف للمجنى عليها من جراء ذلك عاهة مستديمة هى فقد أبصار هذه العين وفى هذا ما يفيد أن عين المجنى عليها كانت تبصر قبل اصابتها وان الاصابة خلفت عندها عاهة مستديمة .

وحيث انه بالنسبة للأمر الثانى فان الحكم المطعون فيه أثبت أن الجريمة وقعت فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وأن عين المجنى عليها حصل استئصالها بالمستشفى فى ٢٢ من الشهر المذكور وأنها شفيت من هذا الاستئصال فى ٣٠ من الشهر المشار اليه وأنها عرضت على معاون الطبيب الشرعى فى ٣١ من ذلك الشهر فوجدها فاقدة وأن حالتها أصبحت نهائية وليس فى هذا الذى أثبتته الحكم وهو ما يجب التعويل عليه أى تناقض — أما

ما أشار اليه الطاعن عن التواريخ فى هذا الوجه فهو من قبيل الخطأ المادى الذى لا يؤثر على سلامة الحكم خصوصا وأن الطاعن نفسه أثبت فى تقرير أسباب الطعن أنه بالرجوع إلى أوراق المستشفى وهى التى أحال اليها الطبيب الشرعى يتضح أن المجنى عليها دخلت المستشفى مصابة بتمزق بكرة العين اليمنى فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وأنه أجريت لها عملية الاستئصال بالمستشفى بعد ذلك مما يقطع بمحصول خطأ فيما نقله الطبيب الشرعى خاصا بالتواريخ المشار اليها . وحيث انه بالنسبة للأمر الثالث فانه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أثبت فى بيان الواقعة أنه نشبت شخاء بين الغلامين شعبان محمد شحيت واسماعيل أحمد تدخل فيها أحمد أمين بأن ضرب شعبان فأتى الطاعن وعتب على أحمد أمين تدخله وضربه فما كان من حسن اسماعيل أحمد إلا أن ضرب الطاعن فتدخل فى الموضوع محسن ابراهيم المصرى وفرق بينهما فما كان من الطاعن إلا أن تناول حجرا وقذف به قاصدا اصابة حسن اسماعيل أحمد ، وتصادف أن كانت المجنى عليها تسير بجواره فأصابها الحجر فى عينها ، كما أن الحكم عند رده على ما ذهب اليه الدفاع عن الطاعن من أن الحادثة يجب اعتبارها اصابة خطأ قال : « أنه لا يعول على هذا الدفاع لأن ركن العمد متوافر من أن الطاعن انما كان يقصد من قذف الحجر اصابة حسن اسماعيل أحمد فاذا ما أخطأه وأصاب آخر فيكون مسئولا عن نتيجة فعله عامدا ، وليس فيما أورده الحكم من الوقائع السابقة أى تناقض ما دامت المحكمة قد اقتنعت بأن الطاعن قصد من قذف الحجر اصابة حسن

اسماعيل أحمد فأصاب عين المجنى عليها التي تصادف أن كانت تسير بجواره ، وتكون المحكمة إذ اعتبرت أن الطاعن مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه متعمدا قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا إذ الخطأ الذي وقع في شخص المجنى عليه في هذه الحالة لم يغير من قصد الطاعن ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن - جابر محمد شحيت ضد النيابة رقم ١٦٠١ سنة ١٠ ق)

قضاء محكم النقض لابن عبد البر

١٩٣

١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠

وصية بال . إجازتها . اشتراط عدم تسليم سند الوصية إلى الموصى له إلا برضا الورثة الذين أجازوها . هذا الشرط مبطّل للإجازة .

المبدأ القانوني

إذا اشترط الورثة حين توقيعهم بأجازة الوصية على سندها الصادر من المورث لاحد هم أن يبقى هذا السند لدى أمين متفق عليه وألا يسلم لمن صدر له إلا برضائهم فهذه الإجازة تقع فاسدة لاقتنائها بشرط يبطل مفعولها وهو عدم تمكين الصادر له السند من الانتفاع به إلا بمشيئتهم .

المحكم

.....

وبما أن مبنى الطعن وجوه ثلاثة يتحصل اولها في أن الحكم المطعون فيه أثبت في أسبابه ان طرفي الخصومة اقرا الوقائع التي أدلى بها حضرة محمد زكي على بك مع ان الواقع الصحيح هو أن الطاعنة لم تقر هذه الوقائع في مجموعها على النحو الذي أثبته الحكم وتأثر به في قضائه

فهي لم تعترف بصحة مانقله من أقوال محمد زكي على بك عن اقتران شرط الإجازة بعدم تسليم السند ثم ان هذا الشرط لم يكن مكتوبا وإنما رواه زكي على بك على سبيل الشهادة ولم يكن المقام مقام تحقيق بالمعنى القانوني .

وبتحصل الوجه الثاني في أن الحكم ذهب إلى أن أصحاب الشرط وهم المطعون ضدهم قد أرادوا بشرطهم أن يكون متصلا بأجازتهم وبذلك أطلوا مضمون الإجازة بعدم تمكين الطاعنة من الانتفاع بها وفي هذا الغاء لها وما كان للحكم أن يذهب هذا المذهب بعد أن سلم بأن الشرط على فرض وجوده لا يتصل بالإجازة ولكنه ينصب على بقاء السند في يد محمد زكي على بك ولا يجدي الحكم في ذلك اعتباره ما هم بين زكي على بك وبين المطعون ضدهم عقدا قابلا للتفسير فان إقرار زكي على بك إنما كان تعليلا منه لحيازته ورقة تثبت حقا للطاعنة . فبعد أن أقر بهذه الحيازة انفتح للخصوم أن يرتبوا على نفس الورقة وعلى مضمونها فقط مالهم من حقوق ويدلوا عليها بما يبيحه القانون من طرق التدايل وذلك من غير انزلاق الى فرض ثبوت كل ما رواه زكي على بك .

عليهم وتكون دعوى المستأنفة لا أساس لها ويكون الحكم المستأنف برفضها في محله ويتعين تأييده .

« ومن حيث انه متى كان رفض الدعوى قد بنى على الأساس المتقدم ذكره فلا محل للخوض فيما أثارته المستأنفة من البحث في صفة حضرة محمد زكى على بك في هذا التعاقد كذلك لا فائدة للمستأنفة من القول بأن الشرط منسب على تسليم العقد فقط دون غيره بعد أن تبين غرض المستأنف عليهم من اقتران الأجازة بهذا الشرط كما سبق ايضاحه .

هذا ما استندت اليه محكمة ثانى درجة في قضائها .

« وبما ان ماجاء في الوجه الاول لا يستقيم مع ما هو ثابت في محضر جلسة ٨ من ١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المقدمة صورته مع المستندات إذ يؤخذ من ذلك المحضر أن شرط عدم تسليم السند سلمت الطاعة على لسان وكيلها بأنه حصل كما رواه محمد زكى على بك ولكن وكيلها عطف على ذلك بقوله أنه شرط وارد على تسليم السند وغير لاحق بالأجازة ، وهذا القول لا يزعج صحة الواقعة في ذاتها وهي قيام الشرط مهما أريد من توجيه منحاها وتأويل المراد به تأويل لم تأخذ به محكمة الموضوع عند ما استعرضت جميع ملابسات الدعوى فالقول بأن تلك المحكمة قد تقولت على الطاعة ما لم تقله لا أساس له إذن .

« وبما ان ماجاء في الوجهين الثانى والثالث يرد عليه بادى رأى أن دعوى الطاعة انما قامت على رواية محمد زكى على بك الثابتة في محضر ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ وهى سندها الوحيد فيها وقد سارت محكمة الموضوع على هذا النظر

ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم استبعد البحث في وكالة زكى بك ومداها وهل هو تجاوز حدود وكالته في قبول شرط عدم تسليم الورقة أو لم يتجاوزها ، كذلك أغفل الحكم دفاع الطاعة بأن شرط عدم تسليم ورقة السند يستفاد منه أن خصوم الطاعة أرادوا أجلا للوفاء وفى هذا جميعا ما يبطل الحكم المطعون فيه .

هذا هو محصل ما بنى عليه الطعن .

« وبما ان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت بالنص ما قرره حضرة محمد زكى على بك أمام محكمة مصر الابتدائية بجلسته ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ وسبق تدوينه في الوقائع ذكر ما يأتى :

« وحيث ان الطرفين أقروا الوقائع المتقدمة التى أدلى بها حضرة محمد زكى على بك ،

« ومن حيث انه يبين من هذه الوقائع أن إجازة المستأنف عليهم المذكورين الوصية اقترنت بشرطهم بقاء السند فى يد حضرة محمد زكى على بك وعدم تسليمه لاختتم المستأنفة لإبرضااتهم جميعا ومن الواضح أنهم يريدون بذلك الشرط عدم تمكينها من الانتفاع بهذه الأجازة إلا اذا أرادوا هم ذلك ،

« وحيث ان اقتران عقد الأجازة بمثل هذا الشرط موجب لفساد هذا العقد ومبطل له . لأنه ربط حصول مضمون الأجازة بحصول واقعة تبطل هذا المضمون وهى عدم تمكين المستأنفة من الانتفاع بهذه الأجازة إلا إذا شاءوا ذلك فكأنهم قالوا انهم يجوزون الوصية إذا أرادوا ذلك وفى هذا تأكيد نفي الأجازة لا إنشائها ويتعين حينئذ اعتبار هذه الأجازة ، غير موجودة أصلا ومن ثم يكون سند الدين المطالب به مازال وصية من مورثة الطرفين للمستأنفة لم يحجزها باقى الورثة المستأنف

عطيه باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمى حسين بك وعبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد كامل مرسى بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة يونس ثابت بك رئيس النيابة بالاستئناف)

١٩٤

١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠

دعوى وضع اليد . الاستناد فى دعوى اليد الى أدلة الملك . جمع بين دعوى وضع اليد والملك . لا يجوز . (المادة ٢٩ مرافعات)

المبدأ القانونى

الاستناد فى دعوى اليد الى أدلة الملك فيه جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك وذلك غير جائز بمقتضى المادة ٢٩ مرافعات . فاذا رفعت دعوى منزع تعرض وطلب المدعى الاحالة على التحقيق ليثبت انتفاعه بالشارع المتنازع عليه المدة الطويلة المكسبة للملك فأجابته المحكمة الى طلبه هذا وباشرت التحقيق ثم عرضت — عند الفصل فى الموضوع — الى حق الارتفاق على الطريق وبنت على ثبوته بوضع اليد المدة الطويلة قضاءها فى دعوى التعرض ثم أيدت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم آخذة بأسبابه رغم تمسك المدعى عليه بعدم قبول دعوى اليد المرفوعة من خصمه بعد ان استحالت الى دعوى ملك ، فذلك لما فيه من جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك خروج صريح على حكم المادة ٢٩ المذكورة .

وتفهمت هذه الرواية فى مجموعها وبكل أطرافها مستهدية بظروف الدعوى وخلصت من ذلك جميعا الى أن إجازة اخوة الطاعنة للوصية اقترنت بشرطهم بقاء سندها فى يد زكى بك وعدم تسليمه لها إلا برضاهم جميعا أى انهم عنوا بالشرط عدم تمكنها من الانتفاع بالأجازة إلا اذا أرادوا هم ذلك وفى ربطهم حصول مضمون الاجازة بحصول واقعة تبطل هذا المضمون وهى عدم تسليم السند للطاعنة تلك الواقعة المنوطة فقط بأرادتهم جميعا . ان هذا الربط فيه ابطال للاجازة وإفساد لآثارها .

وليس من ريب فى أن هذا الذى ذهبت اليه المحكمة كان فى حدود اختصاصها الموضوعى فى تفسير السند الوحيد فى الدعوى والاخذ بجميع ما شمله متراسا متماسكا كما ينبغى وقد جاء تفسيرها متسقا مع الوقائع التى ذكرتها تأييدا له ، وجاء التكييف القانونى لهذا التفسير سليما لا عيب فيه .

أما ما عاقبه الطاعنة من فوات بحث صفة زكى بك ومدى وكالته ، ثم الاغضاء عن الدفاع الذى تقدمت به عن ارادة خصوم الطاعنة بشرطهم عدم تسليم السند كسبا لأجل يمد لهم فى الوفاء — كل هذا لا محل للالتفات اليه بعد ان خلصت المحكمة الى ان اجازة الوصية باطلة قانونا للاعتبارات السليمة السابق ذكرها .

وبما انه يبين بما تقدم ان الطعن برمته واجب رفضه .

(طعن الأنسة شريفة هانم أحمد لطفى وحضر عنها الاستاذان احمد رشدى وتوفيق دوس باشا ضد جلال احمد لطفى أفندى وآخرين وحضر عن الثانى الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك رقم ٢٤ سنة ١٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد لبيب

المطعون:

« بما ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد خالف المادة ٢٩ من قانون المرافعات وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان دعوى أبي المعاطي محمد فايد رفعت أصلاً على ما هو واضح من صحتها على أنها دعوى منع تعرض وقد صدر الحكم الابتدائي في منطوقه بمنع التعرض المشكو منه وأيد هذا الحكم برمته في الاستئناف وكان مقتضى ذلك أن يكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه مؤسساً على أسباب تنصب على دعوى منع التعرض دون غيرها وعلى تبيان ما اذا كانت شروطها قد توافرت أو لم تتوافر ولكن الواقع غير ذلك فقد أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي وهذه الأسباب الأخيرة إنما تدور حول أدلة ملكية حق الارتفاق فتكون محكمة أول درجة قد جمعت في حكمها بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد وأسست قضاءها في دعوى اليد على أدلة ملكية حق الارتفاق دون غيرها وفي هذا مخالفة لنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

« وبما ان الأسباب التي استند اليها الحكم المطعون فيه هي ما يأتي :

« وحيث ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه (التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين) تأييده ولا عبرة بما دفع به المستأنف من سقوط (الحق في إقامة الدعوى لمضي سنة بين التعرض) (الحاصل فعلاً وبين رفع الدعوى إذ الثابت أن) (الدعوى رفعت في أول يولييه سنة ١٩٣٧ والتعرض) (حصل بتاريخ معاصر لها بدليل ان التحقيقات)

(التي اجريت افتتحت بتاريخ ١١ من يولييه) (سنة ١٩٣٧ .)

أما أسباب الحكم الابتدائي التي أيدتها محكمة ثاني درجة فهي :

« حيث ان المدعى عليه الأول دفع بعدم (قبول الدعوى لأنها غير متعلقة بحق الملكية الفردية) (على أساس ان المدعى قال في دفاعه أن الشارع) (الذي يطلب تقرير حق المرور فيه مطروق للعموم) (فأصبح من المنافع العامة بالانتفاع .)

« وحيث ان نظرية المدعى تخالف ذلك وهو (يقول بأنه اكتسب حق مرور شخصي على هذا) (الطريق بمضي المدة مع استمرار الطريق حافظاً) (لصفته الخاصة ولذا يكون ما أراد المدعى عليه) (استنتاجه لا يطابق ما يتمسك به المدعى ويكون) (الدفع على غير أساس .)

« وحيث ان المتنازع عليه حق مرور وتري (هذه المحكمة ان مثل هذا الحق خلافاً لما ذهب) (اليه القانون الفرنسي الذي نص صراحة على انه) (لا يمكن تملكه بمضي المدة يمكن أن يملكه) (الشخص بمضي المدة الطويلة بشرط أن يكون هذا) (المرور مستمراً وظاهراً فيتعين إذن البحث فيما) (إذا كانت هذه الشروط متوفرة في هذه) (القضية أم لا .)

« وحيث ان المحكمة حكمت تمهيداً باحالة (الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي ما تقدم وسمعت) (شهود الطرفين .)

« وحيث انه يؤخذ من مجموع التحقيقات (التي تمت في هذه القضية وما ظهر من التحقيقات) (الادارية المضمومة ان الطريق موضوع النزاع) (يدخل ضمن أرض فضاء كانت ملكاً للمدعو) (اسماعيل المنجي وباعها البعض الخصوم وآخرين)

(وأن الأهالي اتفقوا فيما بينهم على أن كل من بنى)
(منهم ترك فضاء أمام منزله وهذا الفضاء مستعمل)
(لمرور جميع السكان المنتفعين بهذا الطريق الذي)
(شهد شهود الإثبات أن المرور استمر بغير تعرض)
(عشرين سنة مضت ولما حصل التعرض تقدمت،
(الشكاوى لجهة الإدارة ورفعت الدعوى الحالية،
(وحيث أنه بخصوص حق المرور فيكون،
(أن يرى الناس أن الشخص يمر في أوقاته المألوفة)
(وهي عادة الصباح والمساءلة إثبات أن المرور)
(مستمر وظاهر للجميع وهو ما يمكن استخلاصه)
(من التحقيقات التي تمت في هذه القضية سواء أمام)
(المحكمة أو أمام الجهة الإدارية وتكون دعوى)
(المدعى على أساس صحيح ولا ترى المحكمة محلا)
(للحكم بالنقض في المصاريف والنفاء لعدم وجود)
(المسوغ القانوني لهما)

هذا ما استند إليه الحكمان في قضائهما
بطلبات المطعون ضده الأول .

وبما أنه لا شبهة في أن المطعون ضده
المذكور قد طلب إلى محكمة أول درجة في أولى
خطوات الدعوى في جلسة ٢٠ من إبريل سنة
١٩٣٨ إحالتها إلى التحقيق ليثبت انتفاعه بالشارع
المتنازع عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية وجارته
المحكمة وقضت له بطلان هذا وبشر التحقيق فثبت بهذا
الطلب الذي قضى بإجابه نزاع على ملكية حق
ارتفاق على الطريق فصلت فيه محكمة أول درجة
عند ما تعرضت الموضوع فقالت كلمتها بأن
الفضاء مستعمل لمرور جميع السكان المنتفعين
بهذا الطريق الذي شهد شهود الإثبات أن المرور
استمر بغير تعرض عشرين سنة مضت .

وبما أن في تعرض محكمة أول درجة لثبوت
ملكية حق الارتفاق على الطريق لوضع اليد
المدة الطويلة مسيرة لطلب المطعون ضده الأول

وأخذتلك المحكمة بهذه العلة في قضائها في دعوى
اليد ثم تأييد محكمة ثاني درجة لأسباب الحكم
الابتدائي برغم اعتراض الطاعن في صحيفة
استئنافه وتمسكه بعدم قبول دعوى خصمه بعد
أن حولها إلى دعوى ملك - أن في ذلك خلطابين
دعوى اليد ودعوى الملك وخروجاً صريحاً عما
حرمتها المادة ٣٩ من قانون المرافعات على مدعى
وضع اليد من طالب الحكم بثبوت الملك كما أن
فيه انحرافاً على ما استقر عليه الرأي قضاء من
عدم جواز الجمع بين الدعويين وليس من ريب
في أن الاستناد في دعوى اليد على الأدلة اللصيقة
بدعوى الملك هو جمع بين تينك الدعويين لا
مسوغ له إطلاقاً .

وبما أنه يتعين بهذا نقض الحكم المطعون فيه .
وبما أن الدعوى في موضوعها صالحة
للحكم فيها .

وبما أن الأسباب التي سبق ذكرها تقتضي
عدم قبول الدعوى المقامة على الطاعن وعلى
المطعون ضدهم عدا الأول وهم في المركز سواء
مع الطاعن .

(طعن عبده أحمد رواج وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق
خليل بك ضد أبو المعاطي محمد قايد وآخرين رقم ٢٧ سنة
١٠ ق بالهيئة السابقة)

١٩٥

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ - نقض وإبرام . مذكرة شرح أسباب الطعن .
الغرض من إيجاب إيداعها . تفصيل الأسباب في تقرير الطعن وبيانها
بإنا وإنا . الحالة إلى ما ورد في هذا التقرير . تحقيق
الغرض من الإيداع . (المادة ١٨ من قانون محكمة النقض)
٢ - بيع ، معاينة المبيع . علم المشتري بالمبيع وبأوصافه .
تحصيل ذلك . موضوع .

٣ - عقد . تفسيره . استخلاص قصد المتعاقدين .
متى لا تدخل محكمة النقض ؟

المبادئ القانونية

المحكمة

١ - إن الشارع إذ أوجب في المادة ١٨ من قانون محكمة النقض والابرام على الطاعن أن يودع بقلم الكتاب في ميعاد عشرين يوما على الأكثر من تاريخ الطعن مذكرة مكتوبة بشرح أسباب طعنه إنما قصد أن يفسح للطاعن الأمد ليشرح أوجه الطعن التي أوردها في تقريره ببيان أوفى ولم يقصد أن تكون المذكرة الواجب ايداعها متضمنة دائما شرحا لهذه الأوجه . فإذا كان الطاعن قد شرح في تقريره الأوجه التي بينها ثم اكتفى في مذكرته بالاحالة الى التقرير فإنه يكون قد قام بكل ما يوجبه عليه القانون في هذا الصدد .

٢ - إذا كانت محكمة الموضوع قد استأخضت ان المشتري لم يكن يحمل مساحة المنزل الذي اشتراه وأنه عاينه بنفسه وتحقق من أوصافه وكان هذا الاستخلاص سليما مبنيا على ما أورده في حكمهما من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها فلا يجوز بعد ذلك إثارة هذا الأمر امام محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الشروط والعقود على مقتضى ما تراه من ظروف الدعوى وملابساتها دالا على حقيقة ما قصده العاقدان . فإذا هي رأت مدلولاً معيناً لشرط أو عتدوينت في حكمها كيف أفادت صيغة الشرط أو العقد ذلك المدلول فلا يصح الاعتراض عنها لدى محكمة النقض ما دامت الاعتبارات التي أوردها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي وصلت اليها

د من حيث ان المطعون ضدهم دفعوا بعدم قبول الطعن لأن الطاعن لم يقدم مذكرة شارحة لأسباب الطعن بل اقتصر على تقديم ورقة قال فيها أنه يكتفي بالأسباب الواردة بتقرير الطعن . ومن حيث ان المادة ١٨ من قانون النشاء محكمة النقض والابرام إذ أوجبت على الطاعن ايداع مذكرة مكتوبة بشرح أسباب طعنه إنما قصدت أن تفسح للطاعن فرصة لشرح أوجه الطعن الواردة في تقريره ببيان أوفى ولم تحتم عليه هذا الأمر ما دام أنه قد ضمن تقريره كل ما رآه لازماً في هذا الشأن فلا يحمل اذن لما يدفع به المطعون ضدهم من أن الطاعن قد أحال في مذكرته الشارحة إلى ما أورده ببيان واف في تقرير طعنه .

د ومن حيث ان الطعن رفع صحبها في ميعاده عن حكم قابل له وقد استوفيت الاجراءات القانونية فهو مقبول شكلاً .

د ومن حيث ان أوجه الطعن تنحصر فيما يأتي .

الوجه الأول - ان رضا الطاعن عن البيع قد شابته غلط مانع من انعقاد العقد وذلك لأنه كان وقت الشراء يعتقد أن المنزل ان يتجاوز ثمنه المبالغ المدفوعة منه أو يزيد عليها قليلا وكان هذا ملحوظا لدى البائعين ولكن ظهر من مقاس المنزل أن مساحته ضعف ما قدره الطاعن وقتئذ الوجه الثاني - انه لم يثبت أن الطاعن عاين المنزل بنفسه أو بوكيل عنه ، كما أنه لم يرد بالعقد اشارة إلى علم الطاعن بالمبيع علما كافيا .

الوجه الثالث - ان عبارة د إذا تأخر أحد منهم عن نفاذ هذا العقد يكون ملزما بدفع مائة

جنية للآخر بصفة تعويض ، تدل على أنه كان متفقاً في العقد على خيار العدول وعلى تقدير التعويض في هذه الحالة أما تفسير الحكم المطعون فيه لهذه العبارة فهو تفسير خاطيء لا يتفق مع القواعد القانونية ولا مع العرف المعتبر عند تحرير مثل هذا العقد . وقد تضارب الحكم في القضاء ببقية الثمن وبالتعويض معا لأنه وقد رأى ضرورة نفاذ العقد ما كان هناك محل للحكم بالتعويض ، هذا فضلا عن عدم استحقاق التعويض لأنه لم يثبت حصول ضرر للمطعون ضدهم .

هذه هي الأوجه التي يوجبها الطعن المقدم .
« ومن حيث أن ما يثيره الطاعن في الوجيهين الأول والثاني قد تناولته الفقرات الآتية من الحكم المطعون فيه »

« وحيث أن العقد المؤرخ في ١٧ من مارس ، سنة ١٩٣١ بين مورث المستأنفين والست زكية على عريق وبين الشيخ صالح السيد أزار ، هو عقد ابتدائي تام مستوف لأركانه وحائز ، لكل الأركان القانونية المشترطة في عقود البيع ، »

« وحيث أن الظروف التي احاطت بالتعاقد ، وأدت إلى اتمام الصفقة تدل دلالة واضحة ، على أن المستأنف ضده كان صادق العزم ، في الشراء إذ أن العمارة كان محمدا لبيعها ، جبريا اليوم التالي لتاريخ التعاقد وسواء أصبح ، ما يزعمه المستأنفون من أن المستأنف ضده ، شارح في الشراء ليستفيد من عدم مزاحمة ، المزايدين أم صبح ما يزعمه المستأنف ضده ، من أنه أراد انقاذ العمارة من البيع الجبرى ، خدمة للمستأنفين فإن كلا الغرضين ، يؤدي حتما إلى أنه كان يريد شراء العمارة »

« جبريا ، »

« وحيث أن المستأنف عليه يدعى أنه كان ، يحمل المساحة الحقيقية للعمارة ولم يكن ، يقدر أن هذه المساحة تتجاوز ثلاثة وستين ، مترا فلما تبين له أن مساحة العمارة ، نفسها حوالى ١٣٠ مترا أراد العدول عن ، الصفقة متحملا الشرط الجزائي وهو ما نص ، عليه في البند السادس من العقد الابتدائي ، وهذا الزعم غير وجيه لأن ثمن المتر طبقا ، للعقد سبعة جنيهات ونصف فيكون الثمن ، جميعه إذا كانت مساحة العمارة ثلاثة ، وستين مترا فقط لا يتجاوز ٤٧٥ جنيهها مع ، أنه دفع وقت التعاقد مبلغ ٤٠٠ جنيه نقدا ، ثم اردفها بمائة أخرى فيكون المجموع ٥٠٠ ، جنيه ثم تعهد بعد ذلك بدفع باقى الثمن عند ، ما تنتهى مصلحة المساحة من معاينة مقاس ، العمارة وهذا قاطع الدلالة في أن المستأنف ، ضده كان يعلم وقت البيع بالمساحة الحقيقية ، للعمارة أو بما يقاربها وغير معقول وهو تاجر ، مقيم في نفس البلد أنه يحفل ذلك خصوصا ، وأنه مذكور بالعقد حدود دقيقة للعمارة ، والحجاز الملحق بها يدل على أنه عاينها بنفسه ، وتحقق من أوصافها ومساحتها التقريبية ، »

« وحيث أن جميع الشروط المنصوص ، عنها في عقد البيع الابتدائي وعددها ستة ، قد نفذها الطرفان طبقا لما نص عليه العقد ، حتى تاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣١ أى ، بعد ثمانية شهور من تاريخ التعاقد إذ قدما ، طالبا للمساحة يطالبان فيه قيامها بمقياس البناء ، وحده ونصف الحجاز مشاعا وحده لأجل ، كتابة عقد البيع النهائي . وفي هذا الطلب ، »

« الصفقة واستعراض وقائع الخصومة »
 ثم أورد الحكم بعد ذلك الفقرات المنقولة في
 الرد على الوجهين الأول والثاني وأعقبها بما يأتي :
 « وحيث ان القول بأن هذا الشرط يبيح ،
 « لأى من الطرفين أن يعدل عن الصفقة عدولا ،
 « نهائيا ويدفع المبلغ المذكور هو قول لا يتفق ،
 « مع نية المتعاقدين ، وترى المحكمة أن هذا ،
 « الشرط الجزائي وضع فقط تعويضا لكل ،
 « طرف عن تأخير الطرف الآخر في القيام بما ،
 « هو مفروض عليه من الواجبات في العقد . ،
 « فقد كان البائعان متعهدين بتسديد الديون التي ،
 « على العين المبيعة إلى الغير وفك الرهن من «
 « طرفهما خاصة بدون مطالبة الطرف الثاني ،
 « بشئ من المصاريف كما تعهدا مع المشتري ،
 « بتقديم الطلب للمساحة لتحديد القطعة حسب ،
 « حدودها الموضحة بالعقد لأجراء مقاسها كما ،
 « تعهدا بتقديم جميع الأوراق التي تطلب ،
 « لجهة المساحة أو لأى جهة أخرى تختص ،
 « بنفاذ البيع كما تعهد المشتري بدفع باقى الثمن ،
 « عند تحرير العقد النهائي ونقل التكليف وإذا تأخر ،
 « عن دفع باقى الثمن يكون للبائعين ابتداء من أول ،
 « أبريل سنة ١٩٣١ الحق في قبض الأجرة بنسبة «
 « الباقي من الثمن فلذا كان يهم الطرفين الاستعجال ،
 « في تنفيذ العقد ليقبض البائعان الثمن وليستولى «
 « المشتري على الربيع فاشترط الطرفان أنه إذا ،
 « تأخر أيهما عن تنفيذ ما تعهد به يكون للآخر ،
 « الحق في أخذ مائة جنيه منه نظير هذا التأخير «
 « والمعنى اللغوي لكلمة تأخير هو التباطؤ في «
 « القيام بتنفيذ ما ذكر بالعقد ولا يمكن أن «
 « ينصرف هذا التأخير إلى الامتناع التام عن ،
 « تنفيذ التعاقد أو التحلل منه . ،
 « وحيث انه مادام ان هذه المحكمة قد »

« يقول المشتري (المستأنف ضده) بأنه مستعد »
 « لدفع باقى الثمن مع دفع رسوم التسجيل ثم ،
 « تأخر المستأنف ضده بعد ذلك عن التوقيع ،
 « على العقد النهائي ،
 « هذا ما قاله الحكم المطعون فيه وكان مثار
 الوجهين الأول والثاني من الطعن .
 « ومن حيث انه يتبين من هذه الفقرات ان
 ما يزعمه الطاعن بالوجهين المذكورين غير
 صحيح فان الثابت في الحكم انه وقت الشراء
 ما كان يجهل مساحة المنزل الذى اشتراه . وانه
 عاين المبيع بنفسه وتحقق من اوصافه ، ومادامت
 محكمة الموضوع قد استخلصت ذلك استخلاصا
 سائغا مقبولا من فهمها لوقائع الدعوى
 والظروف والملايسات التي ذكرتها فلا مسوغ
 بعد بيان هذا الفهم الواقعي المتسق لطرحه
 المناقشة أمام محكمة النقض .
 « ومن حيث ان ما ينعاه الطاعن في الوجه
 الثالث يتصل بالفقرات الآتية من الحكم
 المطعون فيه .
 « وحيث ان مدار الاستئناف ينصب على ،
 « تفسير البند السادس من العقد المحرر بين طرفي ،
 « الخصوم وما ورد في عباراته من اللبس ،
 « والابهام مما أدى المستأنف عليه أن يقف ،
 « موقفه في هذه الدعوى ويطلب أن يكون في ،
 « حل من التزاماته نظير دفع مبلغ المائة جنيه ،
 « المنصوص عنها في هذا البند وبذا يتحلل من «
 « الصفقة التي تعاقد على شرائها . ،
 « وحيث انه لتبيان مدلول ماورد في البند ،
 « السادس الذى يتمسك به المستأنف عليه «
 « وتعرف نية المتعاقدين بتعين تفسير البند على ،
 « ضوء الظروف والملايسات التي لا يست هذه ،

كما يزعم الطاعن وإنما قدر فيه التعويض في حالة التأخير فقط فالحكم صحيح من هذه الناحية .

ومن حيث أنه وقد أضحى أن الشرط الوارد بالعقد إنما أريد به التعويض في حالة التأخير عن التنفيذ فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين تنفيذ العقد وبين التعويض الوارد بالشرط على أساس أنه عن مجرد التأخير في التنفيذ .

ومن حيث أن ما يشيره الطاعن من أن المحكمة أخطأت إذ قضت بالتعويض من غير أن يثبت حصول ضرر للمحكوم لهم به مردود بما هو مستفاد من مجموع ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن تأخير الطاعن في القيام بالواجبات المفروضة عليه في العقد قد تحسست فيه المحكمة ضرراً وقع بالمطعون ضدهم وأنها وهي تقضى بهذا التعويض كانت مقدرة قيام هذا الضرر .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الطاعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن الشيخ صالح السيد أزار وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك ضد الست زكية على عريف عن نفسها وبصفتهما وصية وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رشدي رقم ٢٠ سنة ١٠ في بالهيئة السابقة)

١٩٦

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠

اختصاص . وقف . نزع ملكية الموقوف وفاء الدين من باعها للواقف . ثمة . هل هو مال موقوف أم لا ؟ الفصل في ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية لتعلقه بأصل الوقف . (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

المبدأ القانوني

الأراضي الموقوفة إذا نزع ملكيتها في دين على من باعها للواقف ثم استرد الواقف ثمنها من البائع فالنزاع على هذا الثمن وهل يعتبر

رأت أن نية المتعاقدين كانت قد انتهت إلى إتمام الصفقة وإلى أن الشرط الجزائي لم يكن (يبيح العدول عن البيع وإنما كان يستحق) فقط إذا تأخر أحد الطرفين عن القيام بتعهداته (التي التزم بها للاسراع في تحرير العقد النهائي) (فليس هناك ما يتعين بحثه سوى ما إذا كان) (المستأنف ضده تأخر في القيام بهذه التعهدات) (فيجب في هذه الحالة الزامه بمبلغ المائة جنيه) (المذكورة وببقي الثمن أو أنه لم يتأخر فيستحق) (عليه باقي الثمن فقط)

وحيث أنه بعد أن تقدم منه ومن البائعين (الطلب إلى مصلحة المساحة في ١٨ من نوفمبر) (سنة ١٩٣٩ امتنع عن الذهاب إلى المحكمة) (منوف الجزئية كي يقوم بما هو مطلوب منه) (رغمًا عن إنذاره بتاريخ ٢٢ من مايو سنة) (١٩٣٣ بالقيام بذلك وتحديد يوم معين) (للحضور فيه إلى المحكمة المذكورة للتصديق) (على العقد)

هذا ما جاء في الحكم المطعون فيه متعلقًا بما تناوله الطاعن في الوجه الثالث .

ومن حيث أن المحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الشروط والعقود على مقتضى ما ترى من ظروف الدعوى وملاساتها مستوحية منها قصد المتعاقد فإذا هي ارتأت مدلولاً معيناً لشرط أو عقد وبينت في حكمها كيف أفادت صيغة الشرط أو العقد ذلك المدلول فلا يصح الاعتراض عليهم — لدى محكمة النقض ما دامت الاعتبارات التي أوردتها من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي وصلت إليها .

ومن حيث أن المحكمة في الدعوى الحالية قد خلصت في منطق سليم إلى أن الشرط الوارد بالعقد لا يبيح لأحد المتعاقدين التحلل من واجباته

وقفاً أو لا إنما هو نزاع متعلق بأصل الوقف خارج عن اختصاص المحاكم الأهلية طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيبها .

المحكمة

« من حيث أن أهم وجوه الطعن المقدم أن المحكم المطعون فيه باطل لصدوره من هيئة لا ولاية لها في إصداره وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت على أنه لا تختص هذه المحاكم بالنظر في المسائل المتعلقة بأصل الوقف وأخص هذه المسائل النزاع على مال بعينه هل هو موقوف أم غير موقوف ولقد كان النزاع الذي طرح على محكمة الاستئناف هو هل المبلغ الذي قبضه مورث الطاعن موقوف لا يملكه بالقبض ويبقى ديناً في ذمته لجهة الوقف أم هو مال حر يستحقه إذا بطل الوقف وهو نزاع قائم على ماهية الوقف وجوداً وعدماً ولكن المحكمة تعرضت لبحث هذه المسألة على اعتبار أن النزاع لا يعدو حالة دين في ذمة المورث يلزم الطاعن باعتباره أحد الورثة ورفضت الدفع وقضت باختصاصها بالفصل فيه ضاربة صفحاً عن منازع النزاع بين طرفي الخصومة وهو نزاع لا تختص بالفصل فيه سوى المحاكم الشرعية ومن أجل ذلك طلب الطاعن نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الأهلية .

« ومن حيث أنه بالرجموع إلى الحكم الابتدائي الذي ألغاه الحكم المطعون فيه تبين أنه بعد أن أتى على وقائع الدعوى على النحو الوارد بإصدار هذا الحكم قال :

« وحيث أن الوقائع غير مختلف عليها بين »

(الطرفين وإنما الخلاف ينحصر فيما إذا كان المبلغ) (الذي تصالح به الواقف وهو مورث المدعى عليهم) (الثلاثة الأولين عن ١٧ ط و ٦ ف من العين) (الموقوفة يعتبر وقفاً أم حقاً للواقف شخصياً، وبعد) (أن أشار المحكم إلى الدعوى التي رفعها المرحوم) (الحاج يوسف حسنين تعلب بمطالبة ورثة البائع) (له المرحوم الشيخ علي زيدان بثمان العين التي) (نزعت ملكيتها والتي انتهت بالتصالح على مبلغ) (١٤٣٠ جنيه اقضى برفض الدعوى استناداً إلى عبارة) (المادة ٥٥ من قانون العدل والانصاف التي نصها) (إذا استحق العقار الموقوف بملك أو شفعة وقضى) (به للمستحق وأخذ بطل وقفه ولو جعل مسجداً) (وان رجع الواقف على البائع بعد استحقاق) (العقار ونزعه من يده واسترد منه الثمن فليس) (عليه أن يبتاع به عقاراً غيره يقفه مكانه ، قائلة) (أن النزاع بين الخصوم مما ينطبق على تلك) (القاعدة الشرعية .

ومن حيث أنه عند نظر الاستئناف دفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى استناداً إلى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم لأن النزاع يتناول أصل الوقف مما لا اختصاص لتلك المحاكم فيه فقضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه برفض هذا الدفع وباختصاص المحاكم الأهلية للأسباب الآتية .

(وحيث أن المستأنف عليه الأول يقول في) (صدد موضوع هذا الدفع أن النزاع متعلق) (بأصل الوقف لا من مدار البحث في هذا) (الموضوع هو هل يعتبر ثمن العين الموقوفة والتي) « نزعت ملكيتها موقوفاً أو مالاً حراً وهذا ،

« يدخل في أصل الوقف ،

« وحيث أنه أصبح من المسلم به أن أصل ،

« الوقف هو عبارة عن الأركان الجوهرية التي ،

- « بنى عليها انشاؤه وتكوينه أى كل ما يتعلق ،
 « بصحة الوقف ووجوده من حيث توافر الشروط ،
 « فى الصيغة أو فى الواقف أو الموقوف وبديهي ،
 « ان النزاع المطروح امام المحكمة لا يتعلق ،
 « لا بالاركان الجوهرية التى بنى عليها الوقف ،
 « ولا على أى شرط من شروط صحة انعقاده ،
 « وانما النزاع خاص بدعوى شخصية لا عينية ،
 « مطلوب فيها استرداد ثمن اطيان موقوفة ،
 « نزعت ملكيتها فالدعوى الحالية موضوعها ،
 « ان جهة الوقف التى نزعت من ملكيتها الاطيان ،
 « تطالب ورثة الواقف برد ما قبضوه من ،
 « الثمن عن هذه الارض أو بعبارة أخرى ان ،
 « جهة الوقف تطالب بثمن ما انتزع منها بغير ،
 « حق فيكون هذا النزاع بعيدا كل البعد عن ،
 « أصل الوقف ولهذا يتعين رفض هذا الدفع ،
 « واختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى ،
 ثم قال الحكم فى موضع آخر :
 « وحيث انه لما نزعت ملكية الستة الافدنة ،
 « والسبعة القرار يربط المبيعة من على زيدان وخرجت ،
 « من ملكية الوقف سدادا لدين ثانت الارض ،
 « والموقوفة مرهونة من أجله كان يتعين على مورث ،
 « المستأنف عليهم الثلاثة الأول بصفته نظرا ،
 « وممثلا للوقف أن يرفع الدعوى بهذه الصفة ،
 « على الضامن وهو البائع المتسبب فى نزاع ،
 « ملكية هذا القدر الموقوف ويطالبه بثمن ،
 « الارض التى خرجت من ملكية الوقف نظارته ،
 « وبديهي أن ما يحكم به هو تعويض جهة الوقف ،
 « بسبب ما لحقها من الخسارة بتصرف الضامن ،
 « ولكنه بدلا من ذلك رفع هذه الدعوى ،
 « بصفته الشخصية وتصلح بصفته المذكورة ،
 « على المبالغ المبينة بمحاضر الصالح واستولى على ،
 « بعضها وقد دفع ورثته من بعده بأن ما ،
 « استولى عليه مورثهم وما حكم له به لا يلزمون ،
 « بسداده لجهة الوقف مستندين على ما يأتى : أولا - ،
 « على ما اصطلح عليه بعض الفقهاء من أنه متى ،
 « كانت العين الموقوفة عليها اختصاص للغير ،
 « فلا يكون الوقف لازما (لا بعد إجازة ،
 « صاحب الاختصاص واذ لم يحز بطل الوقف ،
 « وما دام أن الدائن نزاع ملكية بعض أعيان ،
 « الوقف فهو لم يجزه واعتبروا أن الوقف فى ،
 « هذا القدر المنزوع ملكيته بطل وكأنه لم ،
 « يكن ، وثانيا - على النص الوارد فى المادة ٥٥ ،
 « من قانون العدل والانصاف ،
 « وحيث انه فيما يتعلق بالتعليل الأول ،
 « فقد يكون مستساغا اذا كان الواقف هو المدين ،
 « وان الدين مستغرق للعين الموقوفة فبيعت ،
 « لسداد الدين فبديهي ان الوقف يبطل وان كان ،
 « الحالة التى نحن بصددنا لا تخرج عن دعوى ،
 « ضمان بائع للعين المبيعة وقد تسبب باهماله ،
 « فى ضياع تلك العين فأصبح ضامنا لتعويض ما ،
 « أحدثه من الضرر لمشتري العين وقد انتقلت ،
 « ملكيتها للوقف وهو الذى اصابه بخروج ،
 « العين من ملكه فى هذه الحالة يبطل الوقف ،
 « بالنسبة للعين المنزوع ملكيتها ويلزم البائع ،
 « بالتعويض مثال ذلك اذا نزعت ملكية قطعة ،
 « ارض موقوفة للمنافع العامة ودفع ثمنها فى ،
 « هذه الحالة يبطل الوقف بالنسبة للعين المنزوع ،
 « ملكيتها ويستعاض عنها بالثمن الذى دفع ،
 « لتشتري به عين أخرى توقف بدلها ،
 « وحيث ان استناد المستأنف عليهم الثلاثة ،
 « الأول على نص المادة ٥٥ من قانون العدل ،
 « والانصاف واخذ الحكم المستأنف بهذه النظرية ،
 « لا محل له لان تلك المادة نصت صراحة على ،
 « - ٥ -

« من ان يقاضيه بصفته ناظرا على الوقف الذى ،
 « خرجت من ملكيته الارض بسبب فعل مورثهم ،
 « قاضاهم بصفته الشخصية وتراضى معهم على ،
 « المبالغ التى اتفق عليها فى محاضر الصلح وازاء ،
 « هذه التصرفات التى اعتبرها ناظر الوقف ضارة ،
 « بمصلحته رفع هذه الدعوى مطالبا ورثة الناظر ،
 « السابق وهم المستأنف عليهم الثلاثة الاولين برد ،
 « ما قبضه من ثمن الاطيان من ورثة البائع الضامن ،
 « ومطالبا بريعهما عن المدة التى مضت من نزع ،
 « ملكيتها ليوم المطالبة بصفته ممثلا للمستحقين ،
 « وترى المحكمة انه على حق فى المطالبة برد الثمن ،
 « لان عمله هذا تقتضيه الواجبات المفروضة عليه ،
 « بصفته ناظرا على الوقف الذى لحقه هذا الضرر ،
 « اما الريع فسيأتى الكلام عنه فيما بعد . »

« ومن حيث ان الذى يؤخذ مما نقل عن
 الحكم المطعون فيه انه افترض ان وقف الاطيان
 التى نزعت ملكيتها وفاء لدين من باعها للوقف
 كان وقفا صحيحا لازما وان ثمن ما بيع يجب
 ان يكون مالا موقوفا يلزم الناظر أو ورثته
 برده لجهة الوقف وان كل ذلك لا نزاع فيه وقد
 ضرب الحكم صفحا عما تمسك به الطاعن من ان
 مثل هذا الوقف يقع باطلا وان الثمن يكون
 مالا حرا لا يلزم برده مستندا فى ذلك الى المادة
 ٥٥ من قانون العدل والانصاف السابق ايراد
 نصها وعن قول المطعون ضده امام محكمة اول
 درجة بان المبلغ المطالب به مثله مثل مال البدل
 يلزم ناظر الوقف برده وانكار الطاعن عليه
 ذلك . »

« ومن حيث انه مما لا شك فيه ان تفسير
 المادة ٥٥ سالفة الذكر وتقرير الحكم الشرعى فيه
 وتطبيقه على واقعة الدعوى الحالية والبحث فيما
 اذا كان هذا المال يعتبر بمثابة مال البدل يلزم به

« انه اذا استحق العقار الموقوف بملك او شفعة ،
 « وقضى به للمستحق وأخذه بطل وقفه ولو جعل ،
 « مسجدا وان رجع الواقف على البائع بعد ،
 « استحقال العقار ونزعه من يده واسترد منه الثمن ،
 « فليس عليه ان يتنازع عقارا غيره . وهذا النص ،
 « وضع تطبيقا لشرط أساسى لصحة الوقف ونفاذه ،
 « وهو ان يكون الواقف مالكا للعين الموقوفة ،
 « ملكية تامة مشمرة فعلة الوقف فى حالة استحقال ،
 « العقار الموقوف بملك أو شفعة هى ان الواقف ،
 « ما كان يملك العين التى وقفها لاذن أنها كانت مستحقة ،
 « للغير وما دخلت فى ملكه مطلقا وكذلك فى ،
 « حالة الشفعة إذ أن الملكية معلقة حتى يفصل فى ،
 « طلب الشفعة فاذا وقف المشتري العين القابلة ،
 « للشفعة قبل ان يبت فى الطلب كان وقفه معلقا ،
 « لأن ملكيته هى ايضا معلقة فاذا قضى للشفيع ،
 « بطلبه تلاشت ملكية المشتري وفى كلتا الحالتين ،
 « لم يكن الواقف مالكا للعين وقت وقفها والملكىة ،
 « شرط أساسى لصحة الوقف كما تقدم واذن فقد ،
 « وقع الوقف باطلا من يوم انشائه لعدم توفر ،
 « شرط أساسى لصحته وهو ان يكون الواقف ،
 « مالكا للعين الموقوفة وقت انعقاد الوقف وحيث ،
 « ان الحالة التى نحن بصددتها تختلف اختلافا كبيرا ،
 « عما أورده المادة ٥٥ من قانون العدل والانصاف ،
 « فالعين التى وقفت لم تكن مستحقة بملك او ،
 « بشفعة وقد اشترها الواقف ودخلت ملكيته ،
 « فوقفها وانعقد الوقف صحيحا ويلاحظ فى هذا ،
 « المقام انه من المجمع عليه ان وقف الارض ،
 « المرهونة جائز لان المدين الراهن ومن تلقى الملك ،
 « عنه يملك ان الرقبة ملكا تاما منجزا ،

« وحيث انه لما بطل الوقف بسبب فعل الغير ،
 « وهو البائع رجع مورث المستأنف عليهم الثلاثة ،
 « الاولين على ورثة البائع بالتضمنات وبدلا ،

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يحرم على وارث أن يملك بالتقادم نصيب الوارثين معه فهو في ذلك كأي شخص أجنبي عن التركة يملك متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة في القانون وهي الظهور والهدوء والاستمرار ونية التملك . والبحث في تحقق هذه الشرائط متروك لقاضي الدعوى لتعلقه بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض والابرام به اذا هو قد أقام قضاءه في ذلك على ما يكفي لتبريره .

المحكم

د حيث ان مبنى هذا الطعن ينحصر في وجهين :

الاول — ان الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر العقد الباطل الصادر من المرحوم ابراهيم داود لا يفتي فايقة أساسا للتملك بالتقادم الطويل حالة كون هذا العقد وهو باطل بطلانا جوهريا لعدم استيفائه الشرط الشكلي لعقد الهبة لا يصح أن يترتب عليه أي أثر قانوني ويكون الوارث الصادر اليه ذلك العقد واضعا يده على أرض المورث لحسابه وحساب باقي الورثة معا وفي هذه الحالة لا يصبح السكا لما وضع اليد عليه إلا بعد سقوط حق باقي الورثة في المطالبة بحقوقهم في الارث أي بعدمضي ثلاث وثلاثين سنة الثاني — ان أسباب الحكم المطعون فيه قد جاءت قاصرة عن بيان واقعة وضع اليد وشروطه وأركانها وهذا القصور يعيب الحكم ويبطله .

هذا ما بنى عليه الطعن المقدم .

د حيث ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أخذ

الناظر وورثته أو لا يعتبر كذلك فلا يلزمون برده لجهة الوقف — ان كل ذلك مما يمس عقد الوقف وجودا وعدما وبالتالي يتعلق بأصل الوقف ولا تختص المحاكم الاهلية بنظره طبقا للمادة ١٦ من لائحة ترتيبها وذلك طبقا لما سبق لهذه المحكمة ان قرره بحكمهم الصادر في الطعن رقم ٧١ سنة ٤ قضائية من أن أصل الوقف هو ذات عقد الوقف وان نص المادة ١٦ في هذا الصدد عام لاتخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه وهو بعمومه وإطلاقه يقتضي حتما ان كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أية ناحية يكون هذا التعلق أي سواء أكان من ناحية صحته أو بطلانه أم كان من ناحية أخرى فان المحاكم الاهلية ممنوعة من النظر فيه .

منعنا باننا لا استثناء فيه

د ومن حيث انه يتعين بذلك نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بالفصل في المسألة الشرعية المثارة وإيقاف الفصل في موضوع الدعوى حتى تصدر المحكمة الشرعية حكمها النهائي في ذلك ولا محل بعد القضاء في هذا أن تبحث سائر وجوه الطعن المقدمة

(طعن ابراهيم حسنين تعلق افدى وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد ابو الفتح منصور الاتري افدى صفته رقم ٣٨ سنة ١٥ ق. بالهيئة السابقة)

١٩٧

٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠

تقدم . وارث . تملك نصيب باقي الورثة بالتقادم الطويل . جوازه . شروطه . شرائط وضع اليد . التقول بتوافرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . حدها .

بأسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسباباً أخرى رداً على ما استند إليه الطاعن في استئنافه فتكون أسباب الحكمين كلاهما غير قابل للتجزئة .
« وحيث أن الحكم الابتدائي قد بنى على الأسباب الآتية

« وحيث أن فايقة وورثتها استمروا واضعي »
« اليد على هذه الأعيان من سنة ١٩١٣ لغاية سنة ١٩٣٧ كما يمكن بدون منازعة ولم يضع واحد منهم يده على أنه نائب عن باقي ورثة إبراهيم »
« داود إنما كانوا يضعون يدهم على أنهم ورثة »
« فايقة المذكورة وحدها وبذلك يكون المدعى عليه قد اكتسب الملكية بوضع يده هو وورثته »
« المدة الطويلة المكتسبة للملكية ولا اعتماد بمادفع »
« به المدعى من أن حقه في المطالبة بنصيبه لا يسقط »
« إلا بمضي ثلاث وثلاثين سنة مادام قد تبين أن »
« موقفه من المدعى عليه لم يكن موقف الوارث ازاء »
« شريكه الوارث بالنسبة للأطيان المطالب بها »
« بل موقف المالك الذي أهمل في المطالبة بملكه »
« من تحت يد غاصبة » .

أما الحكم الاستئنافي فقد بنى على ما يأتي :

« وحيث أنه عن الموضوع فقد تبين من »
« الاطلاع على ملف الدعوى وما اشتمل عليه من »
« مستندات ومذكرات أن الحكم المستأنف في محله »
« لأسبابه التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة »
« أما ما جاء بأسباب الاستئناف ومذكرة المستأنف »
« من أن الست مصطفى لم تضع يدها على العقارات »
« المخلفة عن المورث بصفتها وصية على ابنتها فايقة »
« بل بصفتها وارثة لزوحها إبراهيم داود فردود »
« بالمحضر الذي قدمه المستأنف عليه الصادر من »
« مجلس ملي المصورة بتاريخ ٢١ من يناير سنة »
« ١٩١٨ الثابت فيه أن السيدة المذكورة تعينت »

« وصية على ابنتها فايقة وطلبت تقدير نفقة لها عليها »
« وقبل المجلس طلبها هذا على اعتبار أن العقارات »
« المبيعة من مورثها إبراهيم داود لابنته فايقة هي »
« ملك لهذه القاصرة لا تركة مورثة عنه ومادام »
« أن وضع اليد قد بدأ بهذه الصفة واستمر لغاية »
« رفع الدعوى (سنة ١٩٣٧) ولم يصدر من جانب »
« المستأنف ولا مورثه من قبله (المتوفى في ١٩ من »
« ديسمبر سنة ١٩٢٣) ما يغير من هذه الصفة »
« فلا يمكن التمسك مع المستأنف في دعواه المذكورة »
« يضاف إلى ذلك أن نفس المستأنف قدم ضمن »
« مستنداته عقد إيجار صادر من مصطفىة إلى إبراهيم »
« محمد السويدي عن ٧ ف و ٥ ط و ٨ س تاريخه »
« أول أكتوبر سنة ١٩٣٢ لمدة ثلاث سنوات »
« وبآخره عبارة موقع عليها من السيدة المذكورة »
« ومحررة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٤ تفيد أنها »
« استلمت بعضاً من أصل الاجارة من سنة ١٩٣٤ »
« وصرحت للمستأجر بدفع الباقي في مواعيده إلى »
« المستأنف عليه حيث أصبحت لا تستحق في هذه »
« الاطيان شيئاً وعبارة أخرى موقع عليها من »
« المستأجر بإقراره بعمله بأن هذه الاطيان »
« أصبحت جميعها ملكاً إلى المستأنف عليه وولده »
« وديع ويؤخذ مما ذكر أن الست مصطفىة عند »
« ما وضعت يدها على الاطيان بعد وفاة ابنتها إلى »
« أن تصرفات في نصيبها إلى وديع ابن المستأنف »
« عليه بعقد مسجل في أول أغسطس سنة ١٩٣٢ »
« لم تكن تضع يدها عليها بصفتها وارثة لإبراهيم »
« داود بل بصفتها وارثة لابنتها فايقة وبالنيابة عن »
« باقي ورثة الابنة المذكورة وهما المستأنف عليه »
« وولده وديع فلما باعت نصيبها لذلك الولد تخلت »
« عن ادارة الاطيان »

« ومن حيث أنه من كل ما تقدم بتعيين تأييد »
« الحكم المستأنف »

هذا ما ذكره الحكماء

وحيث انه يبين بكل جلاء من الأسباب السالفة ان الحكم المطعون فيه لم يقم وزنا للعقد الصادر من المرحوم ابراهيم داود ابراهيم الى ابنته فايقة بل اعتبره باطلا لعدم حصول الهبة فيه بعقد رسمي فهو اذن لم يرتب عليه أى اثر قانونى وكل ما بنى علته الحكم المطعون فيه يرجع الى اعتبار فايقة وورثتها من بعدها حائزين لأنفسهم الملك المتنازع عليه بصفتهن مالكن له وقد استمرت حيازتهن المدة الطويلة المكسبة الملكية فأصبحوا مالكن بالتقادم المستند إلى الحيازة الفعلية لا الى عقد الهبة الباطل .

وحيث ان القانون لا يحرم على أحد الورثة أن يملك نصيب الباقيين في الملك بالتقادم الطويل كأي شخص آخر اجنبى عن التركة ما دام ان وضع يده قد استوفى شرائطه القانونية وهى الظهور والهدوء والاستمرار ونية التملك .

وحيث ان البحث في هذه الشرائط وتوافرها هو مسألة موضوعية متروكة لقاضى الموضوع وما يقره فيها لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض

والايرام ما دام انه قد بنى على الأسباب التى تكفى لتبريره عقلا .

وحيث ان الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المؤيد له قد ابانا في أسبابهما بياناً كافياً الأمور التى تثبت ان المطعون ضده ومن قبله مورثيه الست فايقة ووديع قد وضعوا يدهم على أرض النزاع بعد وفاة المرحوم ابراهيم داود في سنة ١٩١٧ مباشرة وكانت حيازتهم ظاهرة بدون منازعة ولم تكن هذه الحيازة مشوبة بالنيابة عن باقى الورثة بل كانت بنية الملك الخالص وقد استمرت أكثر من خمس عشرة سنة فأكسبتهم الملكية وفي وجه باقى الورثة باعتبارهم غاصبين لا باعتبارهم وارثين للمرحوم ابراهيم داود .

وحيث انه يبين مما تقدم ان الحكم المطعون فيه لا يشوبه عيب من جهة القانون ولا من جهة القصور في التسيب ولهذا يتعين رفض الطعن .

(طعن فرج فهدى سليمان أفندى وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ضد معروض جرحس الشيخ أفندى . وحضر عنه الاستاذ كيرلس حنا رقم ٣٢ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

اختصاص القضاء الاهلى بنظرها .

١ — ربيع . توزيعه بين الشركاء . دون ابداعه أو انتظار الفصل في الحساب . سبيله . فرض نفقة لمكمل شريك المبادئ القانونية

١ — دعوى النفقة هى دعوى تبعية للدعوى الأصلية ، فإذا زادت قيمة الدعوى الأخيرة عن نصاب المحكمة الجزئية فإن دعوى

١٩٨

١٨ أبريل سنة ١٩٤٠

١ و ٢ — دعوى نفقة . دعوى تبعية . لدعوى أصلية . تزيد على النصاب الجزئى . اختصاص المحكمة الكلية بنظرها . استئناف الحكم الصادر فيها . مبعاده - ٦٠ يوما من تاريخ اعلانه .

٣ — نفقة . فى دعوى ربيع . طبيعتها . مدنية لاشريعة .

النفقة تكون من اختصاص المحكمة السكانية التي رفعت أمامها الدعوى الأصلية .

٢ - إذا صدر الحكم في دعوى نفقة بصفة عادية لاستعجلة وتبعا لدعوى أصلية مرفوعة أمام المحكمة السكانية فإن استئنافه يكون في مدى ستين يوما من تاريخ إعلان ذلك الحكم .

٣ - إذا كانت النفقة المرفوعة بها الدعوى جزءاً من المبالغ المفروض قيامها في ذمة واضع اليد على الأعيان موضوع النزاع إلى حين الفصل فيه نهائياً من المحاكم الأهلية فإن هذه المحاكم تكون صاحبة الولاية في القضاء في هذا النزاع وما يتفرع عنه . ذلك لأن تلك النفقة ليست من النفقات الشرعية التي تخرج عن اختصاص القضاء الأهلي وإنما تعتبر في هذه الحالة من الحقوق المدنية التي يختص بنظرها هذا القضاء .

٤ - متى كان للعين المشتركة ربع فلا محل مطلقاً لاستئثار أحد الشركاء بالانتفاع بالربع دون باقي الشركاء حتى يفصل في دعوى الحساب التي قد تستغرق زمناً طويلاً ، كذلك لا مبرر لايداع الربع في خزائن الحكومة لما يترتب على ذلك من حرمان الناس من أموالهم إلا إذا وجد سبب مشروع يقتضي ذلك ومن ثم فإن العدالة تقتضي صرف صافي ربع العين للشركاء بمجرد تحصيله ولا سبيل لتحقيق المساواة بين الشركاء في الانتفاع بأمورهم في هذه الحالة إلا بتحديد نفقة لكل شريك يقدرها القاضي حسب ظروف الدعوى

المحكمة

و حيث ان المستأنف عليها دفعت فرعياً بعدم قبول الاستئناف لأن قيمة الدعوى أقل من نصاب الاستئناف وان الاستئناف قد رفع بعد الميعاد

و حيث انه فيما يختص بنصاب الاستئناف فان دعوى النفقة موضوع النزاع هي دعوى تبعية للدعوى الأصلية التي تزيد قيمتها عن نصاب المحكمة الجزئية وهي من اختصاص المحكمة الكلية التي رفعت أمامها الدعوى

اما فيما يختص بفوات ميعاد الاستئناف فان الحكم المستأنف في هذه الدعوى صدر بصفة عادية تبعا للدعوى الأصلية وليس بصفة مستعجلة وقد تبين من التأشير على هامش عريضة الاستئناف ان هذا الحكم أعلن في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وان عريضة الاستئناف أعانت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ فيكون الاستئناف قد رفع في الميعاد القانوني وهو ستون يوما من تاريخ إعلان الحكم في مثل هذه الحالة طبقاً لما تقضي به المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ذلك يتبين ان الدفعين على غير أساس ويتعين رفضهما

و حيث ان المستأنف يتمسك بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر قضايا النفقة والفصل فيها

و حيث ان النفقة المقضى بها من المحكمة الابتدائية إنما هي جزء من المبالغ المفروض قيامها في ذمة واضع اليد على الأعيان موضوع النزاع إلى حين الفصل في الدعوى نهائياً

فبتحديد نفقة يقدرها القضاى حسب ظروف الدعوى هى السبيل الوحيد لتحقيق المساواة بين الشركاء فى الانتفاع بأموالهم دون ابطاء
« وحيث ان النفقة التى قدرها الحكم المستأنف فى محامها فانه يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف محمود أفندى عبد الهادى عوض مراد وحضر عنه الاستاذ محمد ربيع ضد الست فتحية عبد الهادى عوض مراد وحضر عنها الاستاذ محمود عفيفى رقم ١٤٣ سنة ١٩٠٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك ومحمود شاكر عبد اللطيف بك ومحمد صادق فهمى بك مستشارين)

١٩٩

٦ اكتوبر سنة ١٩٤٠

- ١ — رد القضاة . الجهة المختصة بالفصل فيه . قبول حكمها للاستئناف فى كل الاحوال .
- ٢ — رد قاض جزئى . غير عضو فى دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية . اختصاص أية دائرة بنظره
- ٣ — علنية الجلسات . حدودها . شروطها . انطباقها على غرفة المداولة .
- ٤ — رد القضاة . التنازل عنه . تعجيل القضية أمام قاض آخر . لا يمنع من السير فى اجراءاته .
- ٥ — أسباب الحكم بالرد . تضمنها عدم قبول أوجهه . القضاء فى المنطوق برفضه . كفايته . دون حاجة الى حكم خاص بعدم قبول أوجه الرد .

المبادئ القانونية

- ١ — يؤخذ من نصوص المواد ٣١٥ - ٣٢٠ من قانون المرافعات أن الفصل فى رد أحد قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع لها ما لم يكن معينا من محكمة أخرى فيكون الاختصاص لها . ومن رأى جمهرة الفقهاء أنه إذا كانت المحكمة المختصة بنظر الرد تتألف من عدة دوائر فالأولى بالفصل فيه الدائرة التى قدمت

من المحاكم الأهلية فهى صاحبة الولاية فى القضاء فى هذه الحقوق وما يتفرع منها . وبعبارة أخرى فان النفقة المقرضى بها ليست من النفقات الشرعية التى تخرج عن اختصاص القضاء الأهلى وهى فى هذه الحالة من الحقوق المدنية التى تدخل فى اختصاص المحاكم الأهلية ولذا يتعين رفض دفع المستأنف بعدم اختصاص القضاء الأهلى بنظر الدعوى

واما فى الموضوع فانه يتبين من أوراق الدعوى ان محمود أفندى عبد الهادى عوض مراد (المستأنف) هو المتولى لإدارة الحصة التى آلت إلى المستأنف عليها فى تركة المرحوم والدها وقام بالفعل بدفع مبالغ من حساب استحقاقها فى الحصة المذكورة كما يتبين كذلك من الأوراق أن فى التركة عدا ربيع العقارات ذمامات يقوم بتحصيلها المستأنف

« وحيث ان ما يدعيه المستأنف من عدم وضع يده على أعيان التركة فانه يتنافى مع الايصالات المقدمة منه التى لا تترك مجالاً للشك فى أنه هو القائم بأدارة شئون التركة وهو السبب الذى أدى إلى عدم قبول طلب الحراسة

« وحيث انه متى كان للعين المشتركة ربيع فلا محل مطلقاً لاستئثار احد الشركاء بالانتفاع بالربيع دون باقى الشركاء حتى يفصل فى دعوى الحساب التى ربما تستغرق زمناً طويلاً كما انه لا مبرر لايداع الربيع فى خزائن الحكومة لما يترتب على ذلك من حرمان الناس من أموالهم إلا إذا وجد سبب مشروع يقتضى ذلك

على ان العدالة تقتضى صرف صافى ربيع العين للشركاء بمجرد تحصيله . ولكن لما كانت تصفية الربيع قد تحتاج إلى وقت غير قصير

قبولها ثم قضى في المنطوق برفض الطلب فلا جناح عليه إذا لم يفرد بعدم قبول الأوجه حكماً مستقلاً مادامت المادة ٣١٨ من قانون المرافعات لا تستلزمه .

المحكم

عنه قبول الاستئناف

« من حيث ان المستأنف الأول قدم شهادة رسمية تفيد أنه طعن بالنقض في الحكم المستأنف قولاً منه بأنه لا يقبل الطعن بغير هذه الطريقة .
« ومن حيث انه يؤخذ من نصوص المواد ٣١٥ — ٣٢٠ مرافعات أن الفصل في رد أحد قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع لها مالم يكن معينا من محكمة أخرى فيكون الاختصاص لها .

« ومن حيث ان الرأي عند جبهة الفقهاء أنه إذا كانت المحكمة المختصة بنظر الرد تتألف من عدة دوائر فالأولى بالفصل فيه الدائرة التي قدمت إليها القضية الأصلية على اعتبار أن الرد فرع منها .

« ومن حيث انه سواء أ كانت تلك الدائرة مدنية أو تجارية أو جنائية ومهما كان وصف الأحكام التي تصدر منها في المواد التي تعرض عليها من حيث كونها ابتدائية أو انتهائية فإن الحكم الصادر منها في الرد قابل للاستئناف على كل حال طبقاً لصريح منطوق المادة ٣٢٢ مرافعات .

« ومن حيث ان الاستئناف الحالي رفع طبقاً للوضع وفي الميعاد المنصوص عليهما بالمادة المذكورة ومن ثم فهو مقبول شكلاً .

عن موضوع الاستئناف

« من حيث ان المستأنفين يطعنان في الحكم

إليها القضية الأصلية على اعتبار أن الرد فرع منها . وسواء أ كانت تلك الدائرة مدنية أو تجارية أو جنائية ومهما كان وصف الأحكام التي تصدر منها في المواد التي تعرض عليها من حيث كونها ابتدائية أو انتهائية فإن الحكم الصادر منها في الرد قابل للاستئناف على كل حال طبقاً لصريح نص المادة ٣٢٢ مرافعات ولا محل للقول بأنه لا سبيل للطعن في ذلك الحكم إلا بطريق النقض .

٢ — إذا كان الرد قد قدم في حق قاض جزئي لا يجلس في إحدى دوائر المحكمة الابتدائية ، فالفصل فيه يكون لأية دائرة من دوائرها .

٣ — العبرة في علنية الجلسات ليست بمواعيد انعقادها وسابق العلم بها وإنما بمكان انعقادها من حيث إمكان كل إنسان غشيانه بالفعل وسماع ورؤية ما يدور فيه ومن ثم فلا يخل بعلنية الجلسة انعقادها في غرفة المدافلة وفي غير اليوم المخصص للجلسات الجنائية وبغير إعلان سابق لموعد انعقادها (١)

٤ — التنازل عن طلب الرد بسبب تعجيل القضية أمام قاض آخر غير القاضى المطلوب رده لا يمنع من استمرار اجراءات الرد طبقاً للمادة ٣٢٥ من قانون المرافعات رعاية لكرامة القاضى المطلوب رده . فليس على المحكمة من حرج إذا فصلت في أمر التنازل والرد معاً .

٥ — إذا عرض الحكم في أسبابه لأوجه الرد واحداً بعد الآخر وقال بعدم جواز

(١) لنا تعليق على هذا المبدأ سنشره في باب الأبحاث

الابتدائي بالبطالان لصدوره من دائرة جنائية لامدنية في جلسة لم تتوافر فيها العلانية عند تلاوة تقرير القاضى المعين لسماع طرفي الرد وعند الحكم في طلب الرد نفسه ولقيامه على إجراءات غير صحيحة هي ان حضرة القاضى المطلوب رده لم يحرر إجابته على الأوجه التي رد من أجلها على أصل تقرير الرد وان القاضى المعين لسماع طرفي الرد لم يتيح لطالبيه فرصة الاذلاء بأقوالهما في موضوع الرد وانه لم يسبق من المحكمة حكم بعدم قبول أوجه الرد قبل قضائها برفض طلبه .

« ومن حيث ان الرد قدم في حق قاض جزئى لا يجلس في إحدى دوائر المحكمة الابتدائية فالفصل فيه إنما يكون لاية دائرة من دوائرها وإذا روعى أن الرد أمر مدنى يحسن من أجل ذلك أن تحكم فيه دائرة مدنية فانه من جهة أخرى مسألة متفرعة عن جنحة أولى بالفصل فيها دائرة جنائية ولعل هذا النظر الأخير هو الذى حمل محكمة أول درجة على الحكم في طلب الرد ببيتها الجنائية . على أنه لا مصلحة للمستأنفين في إثارة الاعتراض على صفة الهيئة التى أصدرت الحكم من حيث كونها مدنية (ابتدائية أو استئنافية) أو جنائية لأن حكمها في كل الأحوال قابل للاستئناف .

« ومن حيث انه لذلك يكون الحكم الابتدائي صادراً من هيئة مختصة فلا بطالان فيه من هذه الناحية .

« ومن حيث انه تبين من محضر جلسة محكمة أول درجة وحكمها أن التقرير تلى والحكم الابتدائي صدر في جلسة علنية ولا يدخل بعلنيتهما أنها انعقدت في غرفة المداولة كما يقول المستأنفان أو في قاعة الجلسة كما لا يدخل بها قولهما أن المحكمة انعقدت في غير اليوم المخصص للجلسات

الجنائية وبغير إعلان سابق لموعد انعقادها لأن العبرة في العلنية ليست بمواعيد انعقاد الجلسات وسابق العلم بها وإنما بمكان انعقادها من حيث إمكان كل إنسان غشيانته بالفعل وسماع ورؤية ما يدور فيه .

« ومن حيث ان حضرة القاضى المطلوب رده حرر إجابته على أوجه الرد في ورقة أرفقت بأصل تقرير الرد وصارت بذلك جزءاً لا يتجزأ منه .

« ومن حيث انه تبين من تقرير حضرة القاضى المعين لسماع طرفي الرد انه طلب من حضرتي محاميي المستأنفين إبداء أقوالهما في الرد فاقصرا على إعلان تنازلهما عنه بسبب تعجيل القضية الأصلية أمام قاض آخر غير حضرة القاضى المطلوب رده وأمسكا عن التعرض لأسباب الرد وشرحها وما كان على المحكمة الابتدائية أن تقصر حكمها على التنازل أولاً ثم تعود لسماع أقوال طالبي الرد وإنما كان على هذين الأخيرين أن يحتاطا لحالة ما إذا لم يقبل التنازل منهما فيتناولا في موضوع الرد وأسبابه في الوقت نفسه وهما إذ لم يفعلا ذلك فليس على المحكمة الابتدائية من حرج إذا فصلت في أمر التنازل والرد معاً .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي عرض في أسبابه لأوجه الرد واحداً بعد الآخر وقال بعدم جواز قبولها ثم قضى في المنطوق برفض الطلب ولا جناح عليه إذا لم يفرد بعدم قبول الأوجه حكماً مستقلاً مادام أن المادة ٣١٨ من قانون المرافعات لا تستلزمه .

« ومن حيث ان المستأنفين يأخذان على محكمة أول درجة أنها قضت في موضوع الرد بعد أن انتفت علته وانعدم موضوعه بتعجيل القضية أمام قاض آخر خلاف القاضى المطلوب رده بما

حماهما على التنازل عن الرد .

د ومن حيث ان هذا التنازل لم يكن مطلقا بل كان مبعثه تعجيل القضية امام قاض آخر والتعجيل عند لزومه قبل الفصل في الرد لا يمنع من استمرار اجراءات الرد طبقا للمادة ٣٣٥ مرافعات وذلك رعاية لكرامة القاضى المطلوب رده فلا عبرة لاذن بتنازل المستأنفين عن الرد .

د ومن حيث ان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بعدم جواز قبول أوجه الرد وبرفض طلبه وبالغرامة المنصوص عليها قانونا في محله للأسباب التى بنى عليها .

(استئناف الاستاذ كلمان باخوس وأخرى وحضر عنهما الاستاذ مرقص بك فهمى ضد الاستاذ عبد الفتاح حسين رقم ٨٤٤ سنة ١٩٢٧ برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك وأحمد مختار بجيت بك وسليمان حافظ بك مستشارين)

٢٠٠

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠

مؤد . ثبوت تاريخه بعد العمل بقانون التسجيل .
أفضلية العقد السابق تسجيله . بالرغم من سبق علم المشتري الثانى بسابقة البيع . أو بتواطئه مع البائع .

المبدأ القانونى

إذا كان تاريخ العقد ثابتا رسميا بعد العمل بقانون التسجيل أى بعد أول يناير سنة ١٩٢٤ فان الأفضلية فى العقود الصادرة من مالك واحد تكون لأسبقهما تسجيلا بقطع النظر عن علم المشتري الثانى بسابقة البيع أو بتواطئه مع البائع

المحكم

د حيث انه تبين من الاطلاع على محضر

الجلسة ومذكرة المستأنف أمام محكمة أول درجة انه لم يطعن بالصورية بالمعنى المقصود منها قانونا ولم تكن موضع مناقشة فى الجلسة بل أن كل ما ورد عن هذا المعنى هو كلمة واحدة فى مذكرته وهى لفظ الصورية وقد قصد بهما علم المستأنف عليه الأول بأنه اشترى اعيانا سبق له أن شهد على عقدي بيعها له كما ان مذكرته فى الاستئناف خلو من الطعن بالصورية بالمعنى القانونى وانما كان مدار البحث فى الدرجتين هو ما إذا كان عقدا المستأنف ثابتا بالتاريخ قبل سنة ١٩٢٤ ولهما الأفضلية على العقود الصادرة من مسعود محمد مصطفى للمستأنف عليه الأول ببيع المنزل ولجهة الوقف فيما يختص بالاطيان والمسجلة فى سنتى ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ من عدمه وما إذا كان توقيع المستأنف عليه الأول على عقدي المستأنف قبل سنة ١٩٢٤ يسكبهما تاريخا ثابتا فيكون لهما الأسبقية حسب قانون التسجيل على العقود اللاحقة المسجلة

د وحيث انه مهما قيل فى أن أحوال اثبات التاريخ الواردة فى المادة ٢٢٩ من القانون المدنى لم تكن على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل فانها لا تتسع للحالة التى يدفع بها المستأنف من أن توقيع المستأنف عليه الأول على العقدين بصفته شاهداً يسكبهما تاريخا ثابتا لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

د وحيث ان العقدين اللذين يتمسك بهما المستأنف لم يثبت تاريخهما ثبوتا رسميا قانونيا إلا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ أى بعد العمل بقانون التسجيل فتكون الأفضلية فى العقود الصادرة من مالك واحد لأسبقهما تسجيلا كما

ذهبت الى ذلك محكمة أول درجة بحق بقطع النظر عن علم المشتري الثاني بسابقة البيع أو بتواطئه مع البائع (حكم محكمة النقض الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة عشرة رقم ٢٥٢ ص ٥٧٠)
وحيث انه مما تقدم وللأسباب الواردة في حكم محكمة أول درجة يكون ذلك الحكم في محله ويتعين تأييده ورفض الاستئناف موضوعا .

(استئناف مسعود احمد مصطفى وحضر عنه الاستاذ محمد نبيه العجيزي ضد عبد العاطي بسبوتى عسل الشهير بميد المعطى وآخرين وحضر من الاول الاستاذ مغازى البرقوقي رقم ٥٨٨ سنة ٥٧ ق رثالة . وعضوية حضرات أصحاب العزة منصور اسماعيل بك وعبد العزيز غنيم بك وسليمان حافظ بك مستشارين)

٢٠١

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ — محل مختار . تمييزه . لا يكون بالاستنتاج أو القرائن . تفسيره عند الغموض أو الشك . بدون توسع
٢ — محام . حضوره بالنيابة عن زميل له بالجلسة . إعلان الحكم لمكتبه . بطلانه . استئنافه . جوازه . بقطع النظر عن تاريخ ذلك الاعلان .

المبادئ القانونية

١ — يتبين من نصوص المواد ٧٤ و ٧٥ من قانون المرافعات والمادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ مجتمعة أن الشارع يعتبر أن مسألة تعيين محل مختار للشخص لا تستنتج ولا يؤخذ فيها بالقرائن لما في ذلك من خطورة على حقوق الناس ومن المقرر أن كل غموض أو شك في تعيين المحل المختار يجب أن يفسر دون توسع لأن المحل المختار مسألة استثنائية من القاعدة العامة التي توجب

اعلان الشخص في محل اقامته .

٢ — جرى العمل على أن مجرد حضور محام عن زميل له هو مجرد انابة في الجلسة المعينة لا يمكن أن يؤدي الى اعتبار مكتبه محلا مختارا للخصم وعلى ذلك يكون اعلان الحكم لمكتب المحامي الذي لم تتعد وكالته حضور الجلسة بالنيابة عن زميله اعلانا باطلا ولا يكون تاريخه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف

المفكرة

وحيث ان المستأنف ضده دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد واستند إلى أنه أعلن الحكم الابتدائي بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٣٩ ولم يرفع الاستئناف إلا بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩

وحيث ان الشركة المستأنفة انكرت على المستأنف ضده صحة إعلان الحكم الابتدائي وقالت انه اجراء باطل لأن الحكم أعلن إلى مكتب الاساندة اسماعيل حمزه و ابراهيم جميعي وفتح الله البوريني المحامين ولم يكن هؤلاء وكلاء عن الشركة

وحيث ان المستأنف ضده استند إلى اثبات الوكالة الى حضور حضرات المحامين المذكورين بالجلسة وهم الذين باشروا المرافعة وتقديم المذكرات وإيداع المستندات كما هو ثابت بملف الدعوى الابتدائية

وحيث انه بالرجوع الى محاضر جلسات القضية الابتدائية يتبين انه في أول جلسة من جلسات القضية وهي جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٣٨ حضر الاستاذ توفيق بك عن المدعى عليه (وهي الشركة المستأنفة) بتوكيل رقم ٤٢٩

وظاهر من هذه النصوص مجتمعة ان الشارع يعتبر ان مسألة تعيين محل مختار للشخص لا تستنتج ولا يؤخذ فيها بالقرائن لما في ذلك من خطورة على حقوق الناس ولذلك فانه من المقرر ان كل غموض أو شك في تعيين المحل المختار يجب أن يفسر بدون توسع لأن المحل المختار مسألة استثنائية من القاعدة العامة التي توجب ان يكون اعلان الشخص في محل إقامته « داللون العملي تحت كلمة محل مختار بند ١٥ وبند ١٨ »

« وحيث لذلك جرى العمل عندنا على ان مجرد حضور محام عن زميل له هو مجرد اناة في الجلسة المعنية لا يمكن أن يؤدي الى اعتبار مكتب المحامي الحاضر بالجلسة محلاً مختاراً للخصم ويكون اعلان الحكم لمكتب المحامي الذي لم تتعد وكالته حضور الجلسة بالنيابة عن زميله اعلاناً باطلاً ولا يكون تاريخه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف ويتعين اعتبار الحكم كأنه لم يعلن ويكون استئنافه مقبولا .

(استئناف شركة مصر للنقل والملاحة شركة مساهمة مصرية وحضر عنها الاستاذ محمود اسماعيل ضد عطا الله فليس افدى وحضر عنه الاستاذ شمدى عبده رقم ١٦٢ سنة ١٩٠٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة امين حنى بك ومحمود شاكر بيد اللطيف بك ومحمد صادق فهمى بك مستشارين)

٣٠٢

٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٠

١ — أهلية. سن الرشد. المرجع فيهما قبل قانون المجالس الحسينية الحالي . للشريعة الاسلامية للمسلم . ولقانون الملل المختلفة لغير المسلم .

٢ — أقباط أرثوذكس . سن الرشد عندهم . أثر قانون المجالس الحسينية الحالي في هذه السن . قاصر . بطلان التزاماته .

سنة ١٩٢٧ عابدين وبالإطلاع على التوكيل المذكور المودع بملف هذه الدعوى يتبين انه صادر من الشركة الى الاستاذ ابراهيم عبد الهادى المليجى — وبمراجعة باقى محاضر جلسات القضية لم يذكر أحد حضرات المحامين الذين باشروا الدعوى وكالته عن الشركة

« وحيث انه بالإطلاع على التوكيل رقم ٢٥٨ سنة ١٩٣٥ عابدين الذى أشار اليه الاستاذ ابراهيم جميعى عند حضوره عن الشركة في دعوى اثبات الحالة المضمومة للدعوى الحالية يتبين انه صادر من الشركة للاستاذ محمد بك رشدى

« وحيث لذلك يكون الثابت من أوراق الدعوى انه لم يكن الاساتذة اسماعيل حمزه وابراهيم جميعى وفتح الله البورينى وكلاء عن الشركة المستأنفة وإنما كان حضور أحدهم في الجلسة ومباشرة الدعوى عن طريق الانابة الجارى عليه العمل بين حضرات المحامين .

« وحيث ان المادة ٧٤ من قانون المرافعات تقول ، يجب على الوكيل ان يثبت وكالته عن موكله ونجوز ان تكون ورقة التوكيل غير رسمية، وتقول المادة ٧٥ من القانون المذكور انه بمجرد صدور التوكيل من أحد الاخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في احوال الاعلان وما يتفرع عنها

« وحيث ان المادة ٢٦ من قانون المحاماة (القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٣٩) تقول انه يجب على المحامى أو على أى وكيل آخر يكلف بالحضور عن الخصوم أمام المحاكم ان يقدم توكيله الى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور فاذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الامضاء

المبادئ القانونية	المستعمل
<p>١ — كان المرجع في شؤون الأهلية وسن الرشد قبل سريان أحكام قانون المجالس الحسينية الحال والنافذة المفعول على المصريين قاطبة مسلمين أو من أهل الملة لقانون الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها التعاقد طبقا للمادة ١٣٠ من القانون المدني؛ فكانت الشريعة الإسلامية هي الحكم في أهلية المسلم حتى بعد صدور الأمر العالي المؤرخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦؛ القاضي بإنشاء المجالس الحسينية.</p>	<p>وحيث أنه لا خلاف في أن قانون المجالس الحسينية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمعمول به ابتداء من ١٣ مارس سنة ١٩٢٦ تسرى أحكامه الخاصة بالأهلية وسن الرشد على ما كان قاصرا وقت العمل به حسب القوانين السابقة عليه سواء أكان مسلما أو من أهل الملة وحيث أن المرجع في شؤون الأهلية قبل صدور ذلك القانون وجريانه على المصريين قاطبة إنما كان لقانون الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها التعاقد طبقا للمادة ١٣٠ مدني فكانت الشريعة الإسلامية هي الحكم في أهلية المسلم حتى صدور الأمر العالي المؤرخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بإنشاء المجالس الحسينية فصار الأمر إليه أما أهلية غير المسلم في ذلك الوقت فقد ظلت خاضعة لقوانين الملل المختلفة إلى يوم العمل بقانون المجالس الحسينية الحالي (١٩٢٦).</p>
<p>٢ — يقضى فقه الملة عند طائفة الأقباط الارثوذكس بأن سن رشده القاصر خمس وعشرين سنة ميلادية وإن كانت مجالسها المالية قد جرت في العمل على اعتباره ثمانية عشر سنة ميلادية تقليدا لما جاء في قانون المجالس الحسينية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦. فإذا كانت سن الشخص وقت العمل بقانون المجالس الحسينية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أقل من ثمانية عشر سنة فإنه يعتبر قاصرا تجرى عليه أحكامه من حيث السن التي حددها لبلوغ الرشد وهي ٢١ سنة، ويكون التزامه عندئذ باطلا طبقا للمادة ١٣١ من القانون المدني.</p>	<p>وحيث أنه يؤخذ من الأوراق المقدمة في الدعوى أن المستأنفة الثانية من طائفة الأقباط الارثوذكس وسن الرشد في فقه ملتهم خمس وعشرين سنة ميلادية وإن كانت مجالسهم المالية جرت في العمل على اعتباره ثمانية عشر سنة ميلادية تقليدا لما جاء في قانون المجالس الحسينية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وحيث أنه ثابت من المستخرج الرسمي عن تاريخ ميلاد المستأنفة الثانية وهن القرار الصادر بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٣٤ من المجلس الملي لطائفة الأقباط الارثوذكس أنها ولدت يوم ٥ أبريل سنة ١٩٠٨ فيكون سنهما يوم العمل بقانون المجالس الحسينية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أقل من ثمانية عشر سنة ميلادية</p>

ومن ثم تعتبر قاصرا تجرى عليها احكامه من حيث السن التي حددتها للرشد وهي إحدى وعشرون سنة .

وحيث انها لم تبلغ تلك السن يوم التزمت بكفالة المستأنفة الأولى في نفاذ عقد الايجار وفي أداء ما يترتب على الاخلال به واذن يكون هذا الالتزام باطلا طبقا للمادة ١٣١ مدني ومن أجل ذلك يتعين الغاء الحكم الابتدائي في قضائه بالزامها بالمبلغ المحكوم به على المستأنفة الأولى بصفتها ضامنة متضامنة ورفض دعوى المستأنف عليهم قبلها .

(استئناف السيد جليله بطرس وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عدلى اسكندر ضد رثة المرحوم حنا بك راضف وحضر مع الاول وعن الثانية والرابع والخامس الاستاذ زكى فليحوت رقم ١٥١ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك واحد مختار بختيت بك وسليمان حافظ بك مستشارين)

٢٠٣

١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠

سند . النص فيه على صيرورة الحكم نهائيا . جوازه .
استئنافه . عدم جوازه . تبرير ذلك

المبدأ القانوني

إذا نص في السند المرفوع به الدعوى على اختصاص محكمة معينة بنظرها وعلى أن يكون حكمها نهائيا غير قابل للمعارضة أو الاستئناف فان مثل هذا النص واجب الاحترام إذ استقر رأى الفقه والقضاء على أنه يجوز للخصوم أن يتنازلوا سلفا عن استئناف الحكم الذى يصدر عليهم فيكون نهائيا من أول وهلة ولا يجوز استئنافه .

المحكمة

حيث انه تبين من الاطلاع على سند

الدعوى وهو الكميالية الرقيمة ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ الموقع عليها من المستأنفت انه ذكر بها صراحة ان الدفع والتقاضى بمحكمة طنطا الاهلية ويكون حكمها نهائيا غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف .

وحيث ان الفقه والقضاء قد استقرا على انه يجوز للخصوم أن يتنازلوا سلفا عن استئناف الحكم الذى يصدر عليهم فيكون نهائيا من أول وهلة ولا يجوز استئنافه (راجع في ذلك كتاب المرافعات المدنية والتجارية للمرحوم الدكتور ابو هيف طبعة ثمانية بند ١٢٢٨ صحيفة ١٩٧) وحيث انه بذلك يتعين قبول هذا الدفع وعدم جواز الاستئناف ولا ترى المحكمة محلا للبحث في الدفع الاول الذى قدمه المستأنف عليه .

(استئناف الشيخ ابو شبيب على محمد وحضر عنه الاستاذ محمد امين عادر ضد الدكتور احمد السيد على بصفته وحضر عنه الاستاذ عباس عبد المقصود رقم ٥١٦ سنة ٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحمد على علوبه بك وعبد العزيز غنيم بك مستشارين)

٢٠٤

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

قانون خمسة الافدنة . لا يحصى المشتري وفائيا . غير المنتفع بزراعة مشتراه . ومقرض النقود مقابل فائدة . في صورة ايجار .

المبدأ القانوني

لا ينتفع بقانون حماية الاملاك الزراعية الصغيرة من يتعدد شراؤه وفائيا أراضي زراعية في آجال متقاربة دون قيامه بزراعتها وتركها لبائعيها لزراعتها دونه إذ يستخلص من ذلك أنه رجل مالى يقرض المال للزارعين مقابل فائدة في صورة ايجار الاطيان المبيعة اليه .

المحكمة

« من حيث ان الحكم المستأنف بنى على أن المستأنف مزارع يملك أكثر من خمسة أفدنة وقد طعن المستأنف في هذا الحكم مستندا الى الكشف الرسمي المقدم بحافظة المستأنف عليهم الدال على أن المستأنف يملك ١٧ س و ٢٣ ط و ٨ ف

« ومن حيث ان المستأنف طعن في الحكم المذكور مستندا الى أن ملكه الحقيقي لا يعدو ثلاثة أفدنة وكسور وانه واضع اليد على هذا المقدار فحسب . اما ما زاد على ذلك بما ورد في تكليفه فصفقات مبيعة له بيعا وفائيا وانما ما زالت تحت يد بائعيها وان هذه البيوع ما دامت متوقعة على شرط فهي لا تحرمه من التمسك بالحماية التي فرضها القانون

« وحيث ان المستأنف عليهم بجلسة المرافعة انكروا على المستأنف صفته وقالوا انه غير مزارع وانه رجل مالى يتعامل بالربا وقد انكر المستأنف في مذكرته عليهم ذلك

« وحيث ان المستأنف قدم بين مستنداته (١) عقد بيع وفاء عن ١٢ س و ٢ ط و ١٠ ف صادر له من عبد العزيز حسين عبد الرزاق في ١٠ ابريل سنة ١٩٣٤ ومدته ثلاث سنوات (٢) عقد بيع وفاء عن ١٦ ط صادر له من عبد اللطيف محمد الليثي في ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٤ ومدته خمس سنوات (٣) عقد بيع وفاء عن ١٥ ط صادر له من حسن محمد الليثي في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ومدته ٤ سنوات (٤) عقد بيع وفاء عن ٢١ ط صادر له من ابراهيم صديق في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٤ ومدته خمس سنوات (٥) عقد بيع وفاء عن ١١ ط صادر له من ابى طالب قاسم في ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٤ ومدته اربع سنوات (٦) عقد بيع وفاء عن ١٦ ط

صادر له من فاطمة سيد احمد ابراهيم في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ومدته ثلاث سنوات (٧) عقد بيع وفاء عن ٤ ط صادر له من عبد المجيد فرج في ٢ مارس سنة ١٩٣٥ ومدته اربع سنوات وما يستحق الملاحظة ان هذه العقود جميعها صدرت في مدة تقل عن سنة .

« وحيث انه فضلا عن العقود التي سبقت الاشارة اليها فان المستأنف ذكر صراحة في مذكرته المؤرخة ٣٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ما يأتي : « هذا فضلا عن أن البائعين وفائيا للمستأنف لا يزالون واضعي اليد على الاعيان المبيعة له منهم بطريق الايجار بموجب عقود ايجار محررة على هؤلاء البائعين ورفع بشأنها دعاوى ايجار بالمحاكم ، وللتدليل على صحة ذلك قدم المستأنف بعض عقود الايجار المشار اليها . « وحيث ان هذه المحكمة تأخذ من تعدد

عقود بيع الوفاء ومن اقتراب آجالها ر من عدم قيام المستأنف بزراعة الاطيان المبيعة اليه وتركها لبائعيها لزراعتها دونه تأخذ المحكمة من كل هذا ان المستأنف ليس بمزارع وانه رجل مالى يعمل في اقراض النقود للمزارعين مقابل الحصول على فائدة في صورة ايجار الاطيان المبيعة له وفائيا ، وعلى هذا يكون غير حقيق بالحماية التي فرضها القانون لصغار الملاك وعلى هذا يكون الحكم المستأنف في محله ويتم تأييده ولا ترى المحكمة محلا بعد هذا المناقشة ما أثاره المستأنف في مذكرته حول عقود بيع الوفاء في معرض الرد على ما جاء باسباب الحكم المستأنف (استئناف الشيخ امين البرطال قاسم وحضر معه الاستاذ عبد المنعم خالد ضد الحاج سيد احمد محمد سرحان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ لبيب جرجس رقم ٣٤٨ سنة ٥٧ ق رثانة وعضوية حضرات اصحاب العزة بس احمد بك رئيس المحكمة واحد صفوت بك ومحمد توفيق ابراهيم بك مستشارين)

قضاء المحاكم الشرعية

٣٠٥

محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية

٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠

إنذار اشتباه . معارضة فيه . من أخى المنذر . تعتبر تزويراً فى أوراق رسمية .

المبدأ القانونى

التقرير بالمعارضة فى إنذار اشتباه بمعرفة أخى المنذر اليه يعتبر تزويراً فى ورقة رسمية

المحكم

د حيث ان وقائع الحادثة كما ثبت من الاطلاع على التحقيقات وأقوال الشهود تتلخص فى أن المتهم الثانى أراد أن يقرر بالطعن فى إنذار اشتباه مسلم اليه فاتفق مع أخيه المتهم الاول على أن يتوجه هذا الأخير بدلا عنه إلى قلم كتاب نيابة بنى سويف الجزئية ليقرر بالطعن فى الانذار وفعلا ذهب المتهم الاول وقرر أمام الكاتب المختص بالطعن فى الانذار منتحلا شخصية المتهم الثانى ووقع على تقرير الطعن بختمه الذى تسلمه منه لهذا الغرض .

.
.

د حيث ان هذه الوقائع تكون عناصر جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية إذ من المسلم به أن تقرير الطعن فى إنذار الاشتباه هو من المحررات الرسمية لأن محررها موظف عمومى مكلف بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب

ما تقضى به القوانين واللوائح (راجع حكم النقض فى مجموعة المبادئ القانونية قاعدة ٥٩ ص ٥٥ جزء رابع)

د وحيث أن محكمة أول درجة حكمت ببراءة المتهمين ارتكانا على ان التزوير هو من الجرائم التى تتطلب من فاعلها قصداً معيناً إذ ينبغى أن يكون الفعل قد ارتكب بنية خاصة وهى نية الغش وأن يكون التغيير فى الحقيقة من شأنه أحداث ضرر بالغير وقد استند الحكم على بعض الآراء والأحكام التى تؤيد ما ذهب اليه

د وحيث ان هذه المحكمة ترى أن أركان جريمة التزوير فى المحررات الرسمية متوافرة فى الدعوى الحالية وأن القصد الجنائى ونية الغش ثابتان من علم المتهمين بأن الفعل الذى ارتكبهما وتم لهما به مقصدهما مغاير للحقيقة لأن أولهما وقع على تقرير الطعن منتحلا اسم أخيه المتهم الثانى باتفاقه معه إذ سلمه ختمه لهذا الغرض ولا شك أن هذه الوقائع فيها تغيير للحقيقة مما تضرر بالنظام والصالح العام وتنزع الثقة من المحررات الرسمية وهو ما يكفى لتكوين التزوير فى الأوراق الرسمية (راجع كتاب شرح قانون العقوبات لأحمد بك أمين ص ٢٥٦ وما بعدها وحكم النقض فى مجموعة المبادئ القانونية قاعدة ٢٤٤ ص ٢٧٣ الى ٢٧٦ جزء رابع)

د وحيث ان محكمة أول درجة خلطت بين القصد الجنائى ونية الغش والباعث الذى دفع المتهمين لارتكاب هذه الجريمة ولا شك أن

الباعث لا تأثير له على أركان هذه الجريمة

وحيث أنه مما يؤيد ذلك ما استقر عليه قضاء محكمة النقض والابرام من أن الأركان التي يتطلبها القانون في جريمة تزوير المحررات الرسمية هي أعمد تغيير الحقيقة بإيراد واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة في ورقة رسمية من شأن كل تغيير فيها تحقق الضرر (راجع حكم النقض في مجموعة المبادئ القانونية قاعدة ٢٧٧ ص ٢٤٩ جزء رابع) وأن القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ما هو إلا مجرد علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان المكونة لها قانوناً (راجع حكم النقض في مجموعة المبادئ القانونية قاعدة ١٩٦ ص ٢٠١ جزء رابع)

وحيث أن ورقة المعارضة في انذار الاشتباه هي من الأوراق الرسمية كما أسلفنا وقد أعدت بطبيعتها لإثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية المقرر بالمعارضة فتغيير الحقيقة فيها فضلاً عن أنه يزعم الثقة الواجبة للأوراق الرسمية بوجه عام فإن فيه إهدار لقوتها ولكل ما يترتب عليها من الاجرامات فهذا التغيير يجب العقاب عليه ولو لم يترتب عليه وقوع ضرر بالفعل على شخص معين أو احتمال وقوعه وذلك قياساً على ما أخذت به محكمة النقض والابرام في جريمة تزوير في ورقة اعلان دعوى (راجع حكم النقض في مجموعة المبادئ القانونية قاعدة ٢٤٣ ص ٢٧٢ جزء رابع)

(قضية النيابة ضد زكى عناني وآخر رقم ١٧٧٣ سنة ١٩٤٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين فهمي بك رئيس المحكمة ومحمد عبد الكريم ومحمود عيسوى وحضور حضرة الاستاذ محمد صادق محمود وكيل النيابة)

٢٠٦

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ - حوالة مدنية . عدم ذكر استلام المحيل للمبلغ في الحوالة . اثره

٢ - حوالة تجارية . تحويلها بعدم الاستحقاق . حكمه . كالتحويل المدني فيما يتعلق بالرجوع على المحيل .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يبين في الحوالة أن المبلغ قد وصل المحيل فلا يمكن إعتبار هذا إلا توكيلاً بالقبض

٢ - يجب أن يذكر في الحوالة اسم المحيل وتوقيعه واسم المحال وان القيمة وصلت نقداً - وفي الحوالة التجارية يجب أن يكون التحويل قبل الاستحقاق وإلا كان تحويل الكميالة أو السند الأذنى تحويلاً عادياً مدنياً تسرى عليه قواعد الحوالة المدنية من عدم رجوع المحال على المحيل بالضمان إلا بالنص الصريح أو باتفاق خاص بخلاف القواعد التجارية في التحويل التجاري لأن صاحب الكميالة وقابلها ومحياتها ملزمون بالوفاء دائماً على وجه التضامن أمام حامل الورقة التجارية

المحكم

وحيث أنه يجب أن يلاحظ بادي ذي بدء

أن هذه السندات السالف بيانها قد حوت إلى المدعى عليه الرابع في تاريخ واحد وقد اتضح أن التحويل في كل سند يحتوى على الآتي :

(١) لم يبين في الحوالة أن المبلغ قد وصل المحيل فاذن لا يمكن اعتبار هذا التحويل إلا أنه توكيل بالقبض « مادة ١٣٥ تجارى » لأنه من المسلم به قانونا في الحوالة التجارية أنه يجب أن يذكر اسم المحيل وتوقيعه واسم المحال إليه فاذن لهذا السبب يجب ألا تعتبر الحوالة تجارية

(٢) لوحظ على التحويل الذى زعمته المدعية في السندات الاذنية البالغ مجموعها ١٤٦ جنيهها و ٣٥٥ مليمًا أن تاريخ تحويلها في ١٣ يناير سنة ١٩٣٩ كان بعد تاريخ استحقاق كل منها ومن المسلم به قانونا انه في الأوراق التجارية اطلاقا يجب تحويلها قبل الاستحقاق وإلا كان تحويل السكبيالة أو السند الاذنى تحويلا عاديا مدنيا يسرى عليه قواعد الحوالة المدنية في عدم رجوع المحال على المحيل بالضمان إلا بالنص الصريح أو باتفاق خاص بخلاف القواعد التجارية في التحويل التجارى لأن صاحب السكبيالة وقابلها وحملها ملزمون بالوفاء دائما على وجه التضامن أمام حامل الورقة التجارية « يراجع في هذا المعنى المحاماة العدد السابع السنة ٢٠ في الحكم رقم ٤٠٦ صحيفة ٩٨٧ » فاذا ثبت أن هناك نصا بعدم رجوع المحال على المحيل وجب الأخذ بهذا النص والاتفاق الصريح بعدم الرجوع بالضمان على المحيل والاصل في الحوالة المدنية (وهى الحالة التى نحن بصددنا لأن شروط الحوالة التجارية غير متوفرة) ان المحيل ضامن وجود الدين والمنفعة المباعة وقت

نقل ملكية الدين وضامن وجود النزاع بالحق الذى يحل بالحق المباع وقت التعاقد فقط ولكنه لا يضمن يسار المدين بعدئذ فاذا اشترط بإخلاء مسئولية المحيل وجب حتما الأخذ بهذا الشرط « فتجى زغلول صحيفة ٢٦١ والمحاماة السنة العشرين العدد الثامن والتاسع صحيفة ١١٩٥ »

(قضية السيدة نظيرة عبد الرزاق الفحام ضد السيد افندى يحيى وآخرين رقم ٣٣٩ سنة ١٩٤٠ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسكندر حنا دميان بك وصكيل المحكمة ويحيى مسعود وعبد العزيز سليمان)

٢٠٧

محكمة المنيا الابتدائية الأهلية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ايقاف تنفيذ العقوبة ، اختصاص المحكمة التى امرت بالغائه

المبدأ القانونى

إذا صدر حكم من محكمة الجنجح الاستئنافية مؤيدا لحكم محكمة أول درجة التى قضت بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ فيجب تقديم طاب الغاء امر إيقاف التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٥٧ ع الى محكمة الجنجح الاستئنافية لا الى محكمة أول درجة لأن الحكم بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ ولو أنه صدر تأييدا لحكم ابتدائي إلا أنه على كل حال صادر من المحكمة الاستئنافية وتنص المادة ٥٧ ع على أن يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التى أمرت بإيقاف التنفيذ .

المحكّم

« من حيث ان النيابة العمومية تقدمت إلى هذه المحكمة بطلب الغاء الأمر الذى صدر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس في كل من القضيتين رقم ٣٧٨ سنة ١٩٣٨ و ١٧٧ سنة ١٩٣٩ استئناف المنيا استناداً إلى أنه حكم على المتهم بالحبس شهرين مع الشغل في القضية رقم ١٨٢٠ سنة ١٩٤٠ استئناف المنيا وفي خلال مدة الايقاف عملاً بنص المادتين ٥٦ ع ٥٧٠ / ١ من قانون العقوبات » وحيث ان موضوع الطلبين متحد في كلتي القضيتين المشار اليهما لهذا يتعين ضمهما إلى بعضهما وإصدار حكم واحد فيهما .

« وحيث ان حضرة المحامى عن المتهم دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر طلب الغاء ايقاف التنفيذ وقال ان المحكمة التى تختص بالفصل فيه هي محكمة أول درجة أى محكمة المنبأ الجزئية واستند في هذا إلى حكم محكمة قنا الاستئنافية الصادر في ١٨ - ٩ - ١٩٣٩ في القضية رقم ٧٨ سنة ١٩٣٧ قنا والمنشور في العدد الثامن من السنة ٣٩ من المجموعة الرسمية ص ٥٣ عدد ١٧٤ الذى قرر المبدأ الآتى ، انه إذا كان الحكم بإيقاف التنفيذ قد صدر من محكمة أول درجة وتأيد من محكمة ثانى درجة فالمحكمة الأولى هي المختصة ابتداءً بالفصل في طلب الغاء أمر الايقاف ، بل انه ذهب الدافع إلى رأى أبعد مدى من هذا وقال بوجوب تقديم طلب الالغاء إلى محكمة أول درجة في كل حال حتى لا يحرم المتهم من درجتي التقاضى

« وحيث ان النص الوارد في المادة ٥٧ عقوبات يقضى بأن يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التى أمرت بإيقاف التنفيذ ومن المحكمة التى قضت بعقوبة جديدة بعد إيقاف التنفيذ .

« وحيث ان الشارع المصرى أخذ مبدأ جواز الغاء الأمر الصادر بإيقاف تنفيذ العقوبة عن القانون الايطالى وأخذ عنه الحالات التى يجوز فيها ذلك وهى المنصوص عليها في المادة ١٦٨ من قانون العقوبات الايطالى

« وحيث انه ورد النص في المادة ٩٠ من قانون تحقيق الجنايات الايطالى على أن يفصل في طلب الغاء ايقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للاجراءات المقررة للأشكال فى التنفيذ بمعرفة القاضى الذى أصدر الحكم بتلك العقوبة أما في حالة صدور حكم بعقوبة جديدة فتختص بنظره المحكمة التى أصدرت هذا الحكم الاخير

وجاء في نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الايطالى بيان عن المحاكم المختصة بنظر الاشكال فى تنفيذ الأحكام إذ نص على أنه إذا استشكل في تنفيذ حكم استئنافى فتختص المحكمة الاستئنافية بنظر هذا الاشكال ويخرج من هذه القاعدة صورة ما إذا كان الحكم الاستئنافى صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة فيختص قاضى محكمة أول درجة بنظر الاشكال في التنفيذ وكذلك الحال إذا كان الحكم صادراً بالتأييد مع تعديل في المسائل المدنية ، الخ .

« وحيث ان مدار البحث ينحصر في نقطة واحدة وهى هل يجب السير وراء القاعدة التى رسمها القانون الايطالى فيما يتعلق باختصاص المحاكم التى تفصل في طلب الالغاء

« وحيث ان الشارع المصرى قصر النص على ماورد في المادة ٥٧ من قانون العقوبات ولم يضيف الى قانون تحقيق الجنايات المصرى النص الوارد في قانون تحقيق الجنايات الايطالى فيما يتعلق باختصاص المحاكم بنظر هذا الطلب كما أن قانون تحقيق الجنايات المصرى خلو بالكلية من

أى نص خاص بالاشكالات فى تنفيذ أحكام المحاكم الجنائية .

• وحيث أنه لا يخفى أن اغفال الشارع للنص الوارد فى القانون الإيطالى وعدم نقله إلى التشريع المصرى حجة على أنه برفض الأخذ بأحكامه ولا يريد العمل بما ضرب عنه صفحا ومن قواعد تفسير القوانين وتطبيقها أن نية الشارع تستجلى من مقارنة نصوص القانون بنصوص التشريع السابق والقوانين التى أخذ عنها القانون فيبين مقصد الشارع وإنه نوى العمل بالأحكام التى اقتبسها ونفذ ما طرحه جانباً . ومتى ثبت هذا فيكون السير على قواعد الاختصاص التى رسمها القانون الإيطالى للفصل فى طلب الغاء أوامر إيقاف التنفيذ خروجاً على ما أراده الشارع المصرى واتباعاً لتشريع نبذه

• وحيث أن الشارع المصرى لم يحذ حذو الشارع الإيطالى فى النص على الاختصاص المشار إليه آنفاً إلا لحكمة توخاها وهى ابتغاء الانسجام التشريعى فى القواعد العامة للقوانين المصرية وذلك لأن قانون تحقيق الجنايات المصرى خلو من النص على الجهات المختصة بنظر الاشكالات فى تنفيذ الأحكام الجنائية كما سبق القول ولذا وجب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية وهو القانون العام إذا انعدم النص الخاص وقد جاء النص فى المادة ٣٨٦ مرافعات على أنه إذا حصل إشكال فى التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجرامات الوقتية يرجع أمره إلى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرجع أمره إلى المحكمة التى أصدرت الحكم .

وورد النص فى المادة ٢٧ مرافعات على أن يحكم قاضى المواد الجزئية فى المنازعات المستعجلة

المتعلقة بالأحكام الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض فى حكمه لتفسير تلك الأحكام وهذه هى كل القواعد الخاصة بالاختصاص بنظر الاشكالات فى تنفيذ الأحكام الواردة فى التشريع المصرى ولم يرد فيها أى تفريق عين الأحكام الصادرة من الهيئات الاستئنافية بتأييد الأحكام الابتدائية أو الأحكام الصادرة بالغائها بل سوى القانون بينها وأصبحت المحاكم الاستئنافية مختصة بنظر الاشكالات فى جميع أحكامها ولو كانت مؤيدة للأحكام الابتدائية متى توفرت فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ مرافعات وقد أراد الشارع المصرى أن لا يشذ عن هذه القاعدة العامة ولهذا أغفل النص الوارد فى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الإيطالى .

• وحيث أن تاريخ التشريع المصرى منذ نشأته يؤيد أن الشارع المصرى كان ولا يزال نافراً من مبدأ التفريق بين الأحكام الاستئنافية الصادرة بتأييد الأحكام الابتدائية والتى تصدر بالغائها أو تعديلها وبيان هذا أنه ورد فى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات المدنية الفرنسية النص الآتى . « إذا تأيد الحكم (أى من محكمة استئنافية) فلاشكالات فى التنفيذ تقدم إلى المحكمة التى يرفع استئناف عن حكمها أى (محكمة أول درجة) أما إذا الغى الحكم فتختص المحكمة الاستئنافية التى أصدرت الحكم الأخير بنظر الاشكال فى تنفيذه ولما بدأ الشارع المصرى فى وضع القوانين للديار المصرية نقلاً عن التشريع الفرنسى رفض الأخذ بهذا التفريق كما هو وارد فى نص المادة ٤٣٩ مرافعات محتلط بل أنه نص على نقيض هذه القاعدة إذ نص فى المادة ٤١ مرافعات محتلط على حرمان المحاكم الجزئية إطلاقاً من الفصل فى الاشكالات فى تنفيذ أحكامها وارتب المحاكم

الابتدائية هي المختصة بنظرها وهذا المبدأ يخالف تماماً القاعدة الفرنسية الواردة في المادة ٤٧٢ مرافعات فرنسي والقاعدة الايطالية المأخوذ عنها ولما وضع الشارع القانون الاهلي اصر على عدم التفريق بين أنواع الاحكام الاستئنافية فجاء نص المادة ٣٨٦ مرافعات أهلى خلواً من التفريق المنصوص عليه في المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات الفرنسي

وحيث انه يخص من هذا جميعه ان هذا التفريق يتنافى مع روح التشريع المصرى لهذا وجب عدم السير وراء القاعدة الايطالية المنقولة عن التشريع الفرنسى التى أخذت بها محكمة قنا فى حكمها المشار اليه

وحيث انه من الناحية المنطقية لا محل للتفرقة بين الحكم الذى يصدر من المحكمة الاستئنافية الغاء أو تأييد الحكم محكمة اول درجة لأن الاستئناف يعيد الدعوى الى بساط البحث فى جميع أدلته اثباتاً ونفيًا ولهذا أجاز الشارع فى المادة ٣٦٩ مرافعات ان يبدى الاخصام امام الهيئة الاستئنافية أدلة جديدة لثبوت الدعوى او لنفيها ومعنى هذا ان المحكمة الاستئنافية لا تقضى فى الدعوى الا بعد قلب موضوع النزاع على جميع نواحيه وبعد ان تسمع مرافعة الخصوم وتباشر جميع سبل التحقيق فى الدعوى ، وطبيعى ان الحكم الذى يصدر بعد هذا كله يعد صادراً من الهيئة الاستئنافية دون محكمة اول درجة ولهذا لا يستقيم منطقياً وعقلاً ما ذهب اليه جارسونيه وسيزاربرى (شرح قانون المرافعات المدنية جزء ٦) وغيرهما من العلماء فى هذا الصدد إذ قالوا لتعليل هذا التفريق الوارد فى نص المادة ٧٤٢ مرافعات فرنسي ان المحكمة الاستئنافية إذ تؤيد الحكم المستأنف لا تستعمل سلطتها فى اعادة نظر

الدعوى Effet Devolitif وبعبكس هذا فى حالة الغاء الحكم حالة ان الواقع ان المحكمة الاستئنافية لا تصدر حكمها إلا بعد اعادة نظر الدعوى كما سبق البيان وسواء فى ذلك ان يصدر الحكم مؤيداً او معدلاً او ملغياً للحكم المستأنف

وحيث انه يتفرع على هذا ان النص الوارد فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات والذى يقضى بان تفصل فى طلب الالغاء المحكمة التى أصدرت امر الايقاف يجب ان ألا ينصرف تفسيره الى المحكمة الاستئنافية اذا أصدرت حكماً يؤيد الحكم محكمة اول درجة الذى نص بالعقوبة وايقاف التنفيذ لان محكمة الدرجة الثانية أعادت نظر الدعوى العمومية بكل حذافيرها والحكم الصادر استئنافاً هو حكم صادر منها فهى المختصة اذن بنظر طلب الغاء امر الايقاف دون المحكمة الجزئية.

وحيث ان الشارع المصرى استعمل مثل هذه العبارة الواردة فى المادة ٥٧ ع ونص على اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم فى مواطن عديدة من القانون المصرى ، لهذا يجب تفسيرها على ضوء مدلول هذه النصوص - من ذلك النص الآتى الوارد فى المادة ٣٧٨ مرافعات ، ويجوز للاخصام ان يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التى أصدرته ولم يقل احد بان على من يستفسر حكماً صادراً من هيئة استئنافية ومؤيداً لحكم ابتدائى ان يرجع الى محكمة اول درجة لتفسير ذلك الحكم النهائى كذلك ورد النص فى المادة ٣٧٥ مرافعات ان يقدم الالتماس الى المحكمة التى أصدرت الحكم ولا يسوغ القول بان يرفع الالتماس الى المحكمة الجزئية عن حكم صادر من هيئة استئنافية قاض بتأييد حكم تلك المحكمة الجزئية ونصت المادة ٣٣٧ مرافعات

على وجوب رفع المعارضة الى المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي ولم يفسر هذا النص برفع المعارضة الى المحكمة الجزئية عن الحكم الغيابي الذي يقضى استئنافيا بالتأييد وأيضا نص المادة ١١٨ مرافعات الذي يقضى بوجوب رفع المعارضة في تقدير المصاريف الى المحكمة الصادر منها الحكم ولا يصح القول برفع هذه المعارضة الى المحكمة الجزئية اذا كان الحكم استئنافيا وصادرا بتأييد حكمها وكل هذه النصوص تظهر بأجلى بيان ان التفسير الصحيح لعبارة المحكمة التي اصدرت الحكم او الامر لا ينصرف إلا الى المحكمة الاستئنافية متى صدر حكمها مؤيدا للحكم محكمة اول درجة

وحيث ان السند الثاني الذي يرتكز اليه حكم محكمة قنا المشار اليه والذي يقوم على اساسه دفاع المتهم ينحصر في التعليل بحرمات المتهم من درجتي التقاضي في حالة تقديم طلب الغاء امر الايقاف الى المحكمة الاستئنافية ابتداء على ان هذا التعليل لا يجب الاعتداد به لأن القانون يحيز هذا الحرمان ضمنا في الفقرة الثانية من المادة ٥٧ عقوبات وبيان هذا انه اباح ان تحكم الالغاء المحكمة التي تقضى بالعقوبة الجديدة التي تصدر بعد تاريخ امر ايقاف التنفيذ فلو فرض ان هذه التهمة الجديدة قضى فيها من محكمة اول درجة بالبراءة ثم استأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وادانة المتهم وحكمت هذه المحكمة باعتبارها انها هي التي اصدرت العقوبة الجديدة بالغاء ايقاف تنفيذ الاحكام السابقة الا يكون هذا الالغاء صادرا ابتداء من هيئة استئنافية والا يحرم المتهم في هذه الصورة التي ينص عليها القانون من درجتي التقاضي فاذا كان هذا الحرمان لا مفر منه قانونا في هذه

الصورة فلا محل اذن للتعليل المشار اليه وحيث انه يخلص من هذا أن الشارع المصري لم يقصد من تشريع جواز الغاء امر الايقاف أن تجري فيه أحكام الدعاوى من وجوب طرحه على درجتي التقاضي بل حكمه ما رمى اليه انما هو العدول عن أحكام المادة ٢/٥٣ من قانون العقوبات القديم والتي كانت تقضى بالغاء امر الايقاف في كل حالة بمجرد الحكم عليه في خلال مدة الايقاف الى ترك الامر للمحكمة لفحص ظروف كل حالة وتقدير ما يكفي المتهم من زجر أو ما يحتاج اليه من ردع الى غير ذلك ولهذا ورد النص الآتي في المذكرة التفسيرية وتستفاد من ذلك أن حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ لا يسقط حتما بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد على شهر في خلال الخمس سنين ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه المدة بل يجب لحرمان المحكوم عليه من إيقاف التنفيذ صدور حكم بالغاؤه والالغاء كالايقاف متروك لتقدير القاضي .

وحيث انه يؤخذ مما تقدم أن طلب الغاء أمر الايقاف انما هو طلب من الطلبات المتعلقة بتنفيذ الحكم ويختص بنظرها المحاكم التي اصدرت الحكم الذي ورد فيه أمر الايقاف وأن المحكمة الاستئنافية التي تصدر أمر الايقاف تأيدا لحكم ابتدائي هي المختصة بالفصل في طلب الغائه ولهذا يتعين رفض الدفع والحكم باختصاص هذه المحكمة

(قضية النيابة ضد ابو بكر اسماعيل افندي رقم ٣٧٨ سنة ١٩٣٨ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكي خير الابوتيجي بك رئيس المحكمة وأحمد كامل ومحمد فوزي وحضور حضرة الاستاذ أحمد اسماعيل وكيل النيابة)

٢٠٨

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠

قاضى البيوع . متى يجوز استئناف حكمه .

المبادئ القانونية

١ — إذا تعرض قاضى البيوع فى حكمه للفصل فى مسألة فرعية غير اجراءات البيع فى أى وقت كان قبل تحديد يوم البيع أو بعده كمسألة الاختصاص وعدمه أو التعرض إلى قبول طلب الايقاف أو استمرار التنفيذ من وجهه الموضوعى فىكون حكمه قابلاً للاستئناف فى المواعيد المعتادة

٢ — الأصل فى بطلان المزايدة بالعرض واجراءاتها إلى النشر والمنصوص عليه بالمادة ٦٠٣ مرافعات هو أن هذا البطلان يشمل الاجراءات والمواعيد الواجب مراعاتها فى التقرير نفسه وعلان هذا التقرير لغاية يوم البيع ويختلف اختلافاً بيناً عن اجراءات النشر التى تعقب التقرير بالزيادة استعداداً للبيع الثانى وفقاً لنص المادة ٦٠٣ مرافعات وفى تلك الحالة الأخيرة يكون قاضى البيوع مختصاً بنظر البطلان ويكون حكمه غير قابل للطعن (م ٦٠٢) أما دعاوى البطلان الحاصلة قبل النشر والخاصة بالتقرير فقط فترفع أمام القاضى الجزئى أو المحكمة الكلية بحسب الأحوال م ٦٠٣ مرافعات ويكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام

٣ — محل النظر فى بطلان تقرير زيادة العشر أمام القاضى الجزئى أو المحكمة الكلية

بحسب الأحوال هو أن يوجد بطلان حقيقى لا ادعاء بالبطلان لا وجود له وإن لم يوجد هذا البطلان فتقاضى البيوع يكون مختصاً بنظر اجراءات البيع إلى نهايتها إذا كانت الاجراءات صحيحة

المحكمة

• حيث ان الأصل هو أن قاضى البيوع بصفة عامة لا يستأنف حكمه إلا إذا اقترن بعيب فى الاجراءات يمس الشكل (مادة ٥٨٦) مرافعات وقد قصدتلك العيوب أنها تمس استيفاء الشروط المقررة بالمواد ٥٦٢ — ٥٦٤ مرافعات عن البيانات الجوهرية التى يجب أن يشملها الحكم وضرورة إعلان أرباب الديون المسجلة أو عن اجراءات النشر واللصق وزمان حذرهما ومكانها إلى غير ذلك من الاجراءات فعندئذ يستأنف حكم البطلان الصادر منه فى ميعاد خمسة أيام من تاريخ صدوره . وقد قصد ببطلان الاجراءات التى يستأنف حكمها فى ميعاد خمسة أيام من قاضى البيوع أنها هى التى يبت فيها قبل تحديد يوم للبيع لأن الاجراءات الباطلة التى تحدث بعد تحديد يوم للبيع يكون قاضى البيوع مختصاً بالفصل فيها على ألا يكون حكمه قابلاً للمعارضة ولا للاستئناف (المادتين ٥٨٦ و ٦٠٢ مرافعات) (يراجع بند ٦٧٣ فى التنفيذ علماً وعملاً لعبد الفتاح بك السيد وبند ٨٦٧ من كتاب التنفيذ للعلامة أبى هيف بك وتراجع المحاماة السنة ١١ ع ١٦٨ ص ٣٠٠ والمحاماة بند ٨٦٩ السنة ١٧ ص ٥٦٥ ع ٣٧٦ والمحاماة السنة ٩ ص ٥٠٨) ومن المسلم به عند أهل

الشرح والقضاء أنه إذا تعرض قاضى البيوع فى حكمه للفصل فى مسألة فرعية غير اجراءات البيع فى أى وقت كان قبل تحديد يوم للبيع أو بعده كمسألة الاختصاص وعدمه أو التعرض إلى قبول طلب الايقاف أو استمرار التنفيذ من وجهة الموضوع فإن وجه المسألة يتغير ويكون حكم قاضى البيوع قابلاً للاستئناف فى المواعيد المعتادة (يراجع بهذا المعنى المجموعة الرسمية السنة ٣٠ ع ١/٦ ص ١٧ والمحاماة السنة ٩ ع ٥٢ ص ٨٠) كما أن الحكم بالدفع بالاختصاص أو عدم الاختصاص أمام قاضى البيوع خارج عن اختصاصه ويكون حكمه قابلاً للاستئناف فى الميعاد العادى (المحاماة السنة ١١ ع ٥٣٧ ص ١٠٥٥ - ويراجع أيضاً بندى ٨٧٥ و ٨٧٠ من كتاب التنفيذ لأبى هيف بك)

د وحيث ان الأصل عند بطلان الزيادة بالعرض واجراءاتها إلى النشر (كما فى الدعوى الحالية) والمنصوص عليه بالمادة ٦٠٣ مرافعات فهذا البطلان يشمل الاجراءات والمواعيد الواجب مراعاتها فى التقرير نفسه لغاية يوم البيع (ويختلف اختلافاً بينا عن اجراءات النشر التى تعقب التقرير بالزيادة استعداداً للبيع الثانى وفقاً لنص المادة ٦٠٢ مرافعات) وقد رأى الشارع الأهلى أن ترفع دعاوى البطلان الحاصل قبل النشر والخاص بالتقرير فقط إلى القاضى الجزئى أو المحكمة الكلية بحسب الأحوال ونص على أن ميعاد الاستئناف عشرة أيام (م ٦٠٣ و ٦٠٤ مرافعات) يراجع بهذا المعنى ما ذكر فى بندى ١٠٢٩ و ١٠٣٠ من كتاب التنفيذ لأبى هيف بك - - ومحل النظر فى بطلان تقرير زيادة العشر أمام القاضى الجزئى أو الكلى بحسب الأحوال أن يوجد بطلان حقيقى وان لم يوجد فقاضى البيوع يكون مختصاً وعندئذ ينظر

اجراءات البيع إلى نهايتها إذا كانت الاجراءات صحيحة

هـ وحيث انه من المسلم به أن قاضى البيوع إذا تعرض - ولو كان فى الزيادة الثانية - الى شىء غير الاجراءات التى تستوفى لحصول البيع كأن فصل فى اجراء مختلف فى صحته أو تعرض للفصل فى حق دعا للفصل فيه تنازع الخصمين فإن حكمه فى مسألة فرعية وهو غير حكم مرسى المزداد يكون فاصلاً فى حق أو اجراء مختلف عليه وبديهي أن الشارع لم يكن فى حاجة لأن يبين فى الحالة الأخيرة للمتظلم طريقة الطعن على الحكم فى المسألة الفرعية سوى ما رسم وذكر من القواعد العامة عن الطعن فى الأحكام ومن هذا القبيل إذا كان القاضى قد بحث فى مسألة الاختصاص أو عدمه - أو فى مسألة الايقاف أو عدمه (يراجع بهذا المعنى المجموعة الرسمية السنة ١٩ ص ١٦٧ نمرة ١١٥ والمحاماة السنة ١١ ص ١٠٥٥ عدد ٥٣٧ والمحاماة السنة ١٢ ص ٩٨٨ والمحاماة السنة ٩ ص ٨٠ ع ٥٢ وبندى ٨٧٥ و ٨٧٠ من كتاب التنفيذ لأبى هيف بك)

د وحيث انه متى كان الأمر كذلك فإنه يجب القول بأن حكم قاضى البيوع الصادر أمام محكمة أول درجة قد تعرض إلى مسألة فرعية تمس الاختصاص أو عدمه وبحث فى وجهة الايقاف أو عدمه وبغض النظر عن بحث موضوع الاستئناف فإنه يجب ملاحظة بادية ذى بدء أن استئناف هذا الحكم يكون فى المواعيد المعتادة لأنه تعرض إلى مسألة فرعية مستقلة عن اجراءات النشر والتقرير بالزيادة

هـ وحيث انه لذلك يتعين رفض دفع المستأنف عليه الأول بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلاً لتقديمه وقيدته فى الميعاد

د وحيث انه عن الدفع الثانى بعدم جواز

أن سارت الدعوى شوطا بعيدا في النشر و إعلان من لم يعلن من أرباب الديون المسجلة واستمرت المحكمة نفسها في قبول التأجيل اجابة لرغبة مقرر الزيادة فيستفاد من ذلك حصول الاجراءات بقبول من الاخصام الحاضرين ولا محل بعدئذ للدفع بالبطلان ويتعين اعتبار الاجراءات صحيحة برضاء الخصوم ومقبولة باختيارهم

ومن المحقق أن التمسك أمام قاضي البيوع بالبطلان يسقط الحق فيه إذا لم يقدم في جلسة البيع الأولى أو الثانية بعد تقرير زيادة العشر إذا سقط الحق قبل جلسة البيع بحصول شيء من الاجراءات تدل على قبول الورقة المدعى ببطلانها فلا يقبل إذن رفع دعوى مستقلة بالبطلان وفقا لنص المادة ٦٠٣ مرافعات مادام تقرير زيادة العشر وإعلانه قد قبلا من الخصوم فاعتبرا صحيحين (يراجع بهذا المعنى كتاب التنفيذ علما وعملا بند ٧٣٧ وكتاب التنفيذ لأبي هيف بك بند ١٠٢٣)

وحيث ان المستأنف أثار البحث في أن المادة ٥٨ مرافعات لم ترتب البطلان الصريح على إغفال إعلان تقرير زيادة العشر في المواعيد المبينة بها ولكن لا محل لاثارة هذا البحث بعد ما تبين أن اجراءات زيادة العشر والتقرير الحاصل بها وإعلان هذا التقرير هي اجراءات قد اعتبرت صحيحة وقبلها الخصوم باختيارهم

وحيث ان اعتبار الاجراءات صحيحة لا يسوغ اختصاص القاضي الجزئي أو السكلي حسب الأحوال طبقا لنص المادة ٦٠٣ ، لأنه لا يوجد بطلان حقيق عن اجراءات زيادة العشر ويكون قاضي البيوع المستأنف حكمه هو المختص بنظر اجراءات البيع كما أنه لا محل للحكم بالايقاف مادام الظاهر يدل على أن الاجراءات صحيحة

الاستئناف لقلة النصاب لأن العقار الراسى عليه المزااد لا تتجاوز قيمته مبلغ الخمسة عشر جنيتها حسبما وضع بحكم مرسى المزااد الأول فدفع غير جدير بالعناية لأنه فضلا عن أن قيمة العقار المبينة في الحكم نفسه ليست دليلا على القيمة الحقيقية التي للعقار كما سبق بيانه والتي تزيد عن العشرين جنيتها كما هو ظاهر من الشهادات وهي القيمة الحقيقية التي يجب الأخذ بها — فضلا عن ذلك فان الحكم والنقض لمسألة الايقاف والاختصاص يجعلهما غير مقدرى القيمة وجائز استئناف حكمهما في المواعيد المعتادة كما سبق شرحه ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضا بعدم الجواز لقلة النصاب وجواز الاستئناف

عن موضوع الاستئناف

وحيث انه عن البحث في بيان ما إذا كانت اجراءات زيادة العشر صحيحة أم باطلة فالواضح أن الاجراءات المطعون فيها التي حدثت بفرض أنها باطلة فقد قبلها الدائن الراسى عليه المزااد ومن المسلم به طبقا لنص المادة ١٢٩ مرافعات أن بطلان أى ورقة غير ورقة التكليف بالحضور (كبطلان التقرير بالزيادة وبطلان اعلان هذا التقرير) يزول بمجرد الرد عليه من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول شيء من الاجراءات يستفاد منه قبول التصحيح وبما أن المحكمة أصدرت قرارها بالتأجيل من ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ إلى ٢ نوفمبر ثم إلى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لإعلان التقرير بالزيادة ولم يدفع أحد بالجلسات السابقة بالبطلان بل قبل الدائن الراسى عليه المزااد أى المستأنف عليه الأول ذلك بلا أدنى اعتراض منه ولم يدفع بالبطلان إلا بعد

(قضية ابراهيم عبد العزيز بركات وحضر عنه الاستاذ على الحلواني ضد عبد الرحمن محمد الوكيل وآخر وحضر عن الاول الاستاذ خليل خطاب رقم ٨٣ سنة ١٩٤٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد بك يس مهنا رئيس المحكمة ومحمد طاهر راشد وعبد العزيز سليمان)

ومن ثم يتعين الغاء الحكم بالإطلاق واعتبار هذه الاجراءات غير مشوبة لأنها صحيحة وإعادة الدعوى لحضرة قاضى البيوع بالمحكمة الجزئية لتحديد يوم للبيع وإجراء شؤونه فى ذلك .

وزارة قاضى الاحكام

العمومية يحو الجريمة وتحكم المحاكم بذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

٣ — قضايا السرقات بعود هى جنـاية جوازية ، فاذا حكمت المحكمة بالاكتفاء بالعقوبة الواردة بالمادة ٣١٧ أو ٣١٨ ففى هذه الحالة تعتبر الحادثة جنحة وتسرى عليها اجراءات الجنحة وتسقط العقوبة بمضى المدة المقررة لسقوط الجنحة . وإذا أعلن المحكوم عليه وضبط فان الحكم ينفذ عليه إلا إذا عارض فيه فى المواعيد المقررة قانوناً .

المحكوم

د حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمه بأنها فى ١٢ - ٨ - ١٩٣٥ الموافق ١٣ جماد أول سنة ١٣٥٤ بناحية سنرو القبلىة سرقت مع أخرى محكوم عليها حماراً مملوكاً لمحمد على المليجى حالة كونها عائدة إذ سبق الحكم عليها بأربع عقوبات مقيمة للحرية فى مرقات آخرها بحبسها سنة ونصف مع الشغل فى ١٢ - ١٠ - ١٩٣٣ وحيث ان حضرة قاضى الاحالة سبق أن أحال المتهمه غيابياً إلى محكمة الجنايات فى ٣١ - ٢ - ١٩٣٦

د وحيث ان محكمة جنايات بنى سويف قد حكمت غيابياً عليها بحبسها لمدة سنتين مع الشغل

٢٠٩

محكمة الفيوم الابتدائية

قاضى الاحالة

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠

مرقة بعود . جنحة بطبيعتها . جنحة جوازية . الحكم فيها . أثره . سقوط الدعوى العمومية . الحكم به من النظام العام .

المبادئ القانونية

١ — جريمة السرقة بعود هى جنحة بطبيعتها ولا يمكنها تصبح فى حالة تعدد سوابق مرتكبها من الجرائم الفلقة النوع ، فتعتبر جنحة أو جنابة تبعاً لنوع العقوبة التى يقضى بها . فان كانت العقوبة عقوبة جنابة تجرى فى شأن المحكوم عليه الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات وإن كانت عقوبة جنحة يسرى على الحكم النيابى الصادر فيها الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح

٢ — استقر القضاء على أن الاحكام الغيابية الصادرة فى مواد الجنح قبل أن تصبح نهائية تعتبر من اجراءات التحقيق التى تقطع سريان المدة وعلى انه من آخر عمل متعلق بالتحقيق أو الدعوى تبدى مدة جديدة وعلى أن سقوط الدعوى

في ٢٢ - ٩ - ١٩٣٦ الموافق ١١ رجب سنة ١٣٥٥
 « وحيث انه بعد ذلك استمرت التحريات ضد
 المتهم والمباحث عنها حتى ورد كتاب من إدارة
 تحقيق الشخصية رقم ٩ - ٦ - ٧٩ بأنها متهمة في
 قضية الجناية رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٠ مركز إسنا
 ومحبوسة على ذمتها وطلبت نيابة بنى سويف
 السكينة من نيابة ابشواى إعادة الاجراءات بالنسبة
 لها في ١٢ - ٨ - ١٦٤٠ وأخيرا طلبت المتهم
 من نيابة إسنا وبدى التحقيق معها لأول مرة في
 هذه القضية بعد الحكم الغيابي في ٥ - ٩ - ١٩٤٠
 الموافق ٢٠ شعبان سنة ١٣٥٩ أى بعد نيف واربع
 سنوات هجرية وحقق معها ثم قدمت للاحالة في
 ٢٣ - ٦ - ١٩٤٠ بتقرير اتهام وطلبت النيابة
 بجاسة ٢٧ - ١٠ - ١٩٤٠ إحالتها الى محكمة
 الجنايات بالمواد ٢٧٤ / ٤ و ٥ و ٤٨ / ٣
 و ٥٠ عقوبات والمادة الأولى من القانون رقم
 ٥ سنة ١٩٠١

« وحيث انه قبل إجابة هذا الطلب يتعين
 البحث فيما إذا كان الحكم الغيابي الصادر في ٢٢
 - ٩ - ١٩٣٦ هو حكم صادر في جناية يبطل
 حتما إذا حضر المحكوم عاياه في غيبته قبل سقوط
 العقوبة بمضى المدة طبقا للمادة ٢٢٤ جنابات
 أو انه حكم صدر غيابيا في جنحة فيجب أن يتخذ
 للطعن فيه الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنيح
 طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدل
 بالقانون رقم ٣٩ في ٢٦ - ٦ - ١٩٣٤

« وحيث ان التهمة المسندة إلى المتهم هي
 انها سرقت حالة كونها عائدة وهذه الجريمة هي
 جنحة بطبيعتها ولكن نظرا لسوابق المتهمين فيها
 تصبح طبقا للمادة ٥١ من قانون العقوبات من
 الجرائم القلقة النوع فتصبح جنحة أو جناية تبعا
 لنوع العقوبة التي يقضى بها فيها فان كانت العقوبة

عقوبة جنابة تجرى في شأن المحكوم عليه
 الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٢٤
 جنابات وإن كانت عقوبة جنحة يسرى على الحكم
 الغيابي الصادر فيها الاجراءات المعمول بها أمام
 محكمة الجنيح طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٣ من
 قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدل بالقانون
 رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ وذلك لما يستفاد من نص
 المادة ٥١ نفسها أنه للقاضي أن يحكم على المتهم
 بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من
 تطبيق أحكام المادة ٥٠ الخاصة بالعود العام أى
 الحكم بأكثر من الحد الأقصى مع عدم تجاوز
 ضعفه ويتحدد نوع الجريمة على هذا الأساس .
 « وحيث ان الحكم السابق صدوره على
 المتهم ان هو إلا حكم بسنتين أى بعقوبة جنحة
 لذلك كان يجب ان يطعن فيه بطريق المعارضة
 طبقا للمواد ١٠٢ و ١٦٣ و ١٣٣ من قانون
 تحقيق الجنابات وذلك في حالة عدم سقوط
 الدعوى نفسها .

« وحيث ان المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق
 الجنابات نصت على انه يسقط الحق في اقامة الدعوى
 العمومية في مواد الجنيح بثلاثة سنين .

« وحيث ان القضاء قد استقر على ان الاحكام
 الغيابية الصادرة في مواد الجنيح قبل ان تصبح
 نهائية تعتبر من اجراءات التحقيق التي تقطع
 سريان المدة وانه من آخر عمل متعلق بالتحقيق
 او الدعوى بتبدى مدة جديدة - كما ان قضاء
 النقض قد استقر على ان سقوط الدعوى العمومية
 يمحو الجريمة وانه من النظام العام تحكمكم به
 المحكمة من تلقاء نفسها .

« وحيث انه يستفاد مما تقدم القاعدة القانونية
 الآتية وهي ان قضايا السرقات بعود هي جنابة

محكمة الجنايات الموافق ١١ رجب سنة ١٣٥٥
وان المتهم لم تعلم بهذا الحكم ولا بالاجراءات
كلها إلا يوم ان سئلت بمحضر تحقيق النيابة في
٥-٩-١٩٤٠ الموافق ٣ شعبان سنة ١٣٥٩ أى
بعد نيفت واربع سنوات فتكون الدعوى العمومية
قد سقطت بمضى المدة .

• وحيث ان المادة ١٢ من قانون تشكيك
محكمة الجنايات قد نصت على انه لقاضى الاحالة
اذا لم يراثر ما اجريه ان يصداما بعدم وجود
وجه لاقامة الدعوى فيتمين في هذه الحالة الأمر
بأن لا وجه لاقامة الدعوى لسقوطها بمضى المدة .
(قضية النيابة ضد بهيجه عبد الرزاق رقم ٤٠٥ سنة
١٩٣٥ ك رئاسة حضرة القاضى محمد كامل الهنساوى)

جوازية فاذا حكمت المحكمة بالاكتفاء بالعقوبة
الورادة بالمادة ٣١٧ او ٣١٨ ففي هذه الحالة
تعتبر الحادثة جنحة وتسرى عليها اجراءات
الجنحة وتسقط العقوبة بالمدة المقررة لسقوط
الجنحة . واذا اعلن المحكوم عليه وضبط تنفذ
عليه الحكم ما لم يعارض في المواعيد القانونية
وتسرى عليها اجراءات الجنحة كذلك من
حيث سقوط الدعوى وعدمها (محكمة جنايات
مصر ٧ يناير سنة ١٩٢٥ ومحكمة جنايات مصر
٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - ومحكمة النقض
١٩٢٥/٤/٧ - ٥٨٩ سنة ٤٢ ق)

• وحيث انه يتضح مما تقدم ان مدة السقوط
قد بدأت في يوم ٢٧-٩-١٩٣٦ وهو تاريخ حكم

القضاء التجاري

٢١٠

محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة التجارية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

١ — إفلاس . تعدد الدائنين . غير لازم لاشهاره .

٢ — إفلاس . مدين ودنى . بناء على طلب دائن وطنى

من اختصاص القضاء الاهلى . ورفع دعوى على نفس المدين

من دائن اجنبى . بطلب الحكم له بدين . امام القضاء المختلط

لا يمنع اختصاص القضاء الاهلى

المبادئ القانونية

١ — لم ينص القانون على اشتراط أن

يكون للتاجر المطلوب الحكم باشهار إفلاسه أكثر

من دائن واحد لأن المادة ١٩٥ من القانون

التجارى تقضى باشهار إفلاس التاجر متى توقف

عن دفع ديونه ولأن المادة ١٩٦ من هذا القانون

أجازت الحكم باشهار الإفلاس بناء على طلب

المدين نفسه أو دائنه أو النيابة العمومية أو من
تلقاه نفس المحكمة دون أن تنص المادتان سالفتا
الذكر على اشتراط تعدد الدائنين لجواز الحكم
باشهار الإفلاس .

٢ — ان التجار دائن أجنبى الى المحكمة

المختلطة لطلب الحكم بدين له على مدينه الوطنى

لا يمنع بحكم اتفاقية مونترو ولائحة التنظيم

القضائى للمحاكم المختلطة من اختصاص المحاكم

الاهلية فى حالة التجار دائن وطنى اليها بطلب

الحكم باشهار إفلاس نفس هذا المدين

المحكم

• وحيث ان المستأنف — أولا — دفع بعدم قبول

دعوى اشهار الإفلاس لوجود دائن واحد له

ولأن القانون فى باب الإفلاس يقطع فى أن طالب

اشهار الإفلاس لا يجوز ضد تاجر إلا اذا كان

له أكثر من دائن ، وثانيًا . دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى نظرا لوجود دائن أجنبي آخر له وهو بنك باركليز وطلب احتياطيا بالنسبة لموضوع الاستئناف الحكم برفضه .

وحيث أنه عن الدفع الأول فإنه فضلا عن أن القانون لم ينص على اشتراط أن يكون للتاجر المطلوب الحكم بأشهار افلاسه أكثر من دائن حتى يجوز أشهار افلاسه وإلا كانت الدعوى بطلب اشهار الافلاس غير مقبولة إذ نصت المادة ١٩٥ من القانون التجارى على أن كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك كما ان المادة ١٩٦ من هذا القانون أجازت الحكم بأشهار الافلاس بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدينيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو من تلقاء نفس المحكمة ولم ينص في هاتين المادتين على وجوب تعدد الدائنين لجواز الحكم بأشهار الافلاس وأنه فضلا عن ذلك فإنه ثابت من اعتراف وكيل المستأنف أمام هذه المحكمة وبمذكرته ان للمستأنف دائنا آخر وهو بنك باركليز فلذلك يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث أنه عن الدفع الثانى فإن هذا الدفع في غير محله أيضا لأن كلا الطرفين في الدعوى الحالية هو من رعايا الحكومة المحمية ولم يتدخل فيها أى دائن أجنبي وان القول بأن بنك باركليز قد رفع أمام المحكمة المختلطة ضد المستأنف يطالبه فيها بدينه له عليه فإن هذا القول على فرض صحته وماورد في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من اتفاقية مونترو التى يرتكن عليها فى اثبات صحة دفعه لاتجعل المحاكم المختلطة مختصة بنظر هذه الدعوى بل بالعكس

فإن هذه المواد والمواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٥ من القانون رقم ٤٩ الصادر فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٧ الخاص بلائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة يؤيد اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها إذ نص فى المادة ٣٥ من هذا القانون على أن (المحاكم المختلطة تختص بمسائل تفاليس الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية اذا كان أحد الدائنين الداخلين فى الاجراءات أجنبيا ولم يثبت أن تدخل فى هذه الدعوى أو فى اجراءاتها أو فى أى شىء فى شئونها أى دائن أجنبى كما تقدم القول كما أنه يؤخذ مما جاء بالمادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٤٩ السابق الذكر يؤيد ذلك أيضا . فلذلك ترى المحكمة ان الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى فى غير محله ويتعين رفضه

وحيث أنه فيما يختص بموضوع الاستئناف فإن هذه المحكمة ترى ان الحكم المستأنف فى محله الاسباب التى بنى عليها والتي تأخذ بها ولذلك يتعين تأييده .

(استئناف المعلم محلى ابراهيم بشاره وحضر عنه الاستاذ يوسف اصلان ضد الخواجه خله عويضة سيدهم وحضر عنه الاستاذ عزوراسكندر رقم ٥١٤ سنة ١٩٧٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة امين حنى بك ومحمود شاكر عبد اللطيف بك ومحمد صادق فمى بك مستشارين)

٢١١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الدائرة التجارية

١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠

غرامة تهديدية . عن عدم تقديم التاجر دفاتره . طبقا لقرار المحكمة . حق المحكمة فى توقيعها . كحق الخصم نفسه المبدأ القانونى

للمحكمة الحق . عند عدم تنفيذ أحد طرفى

الدعوى قرار المحكمة القاضي بتكليفه بتقديم دفتاره - في أن تحكم عليه بغرامة تهديدية عن كل يوم يتأخر فيه عن تقديم دفتاره التي كلف بتقديمها لأنه إذا كان للخصم أن يطلب الحكم بمبلغ تهديدى ليحجر خصمه على تنفيذ ما قضى به الحكم فيكون للمحكمة نفسها من باب أولى الحق في الالتجاء الى تلك الوسيلة لتنفيذ ما قضت به طبقا لحق خولها إياه القانون

المحكمة

ومن حيث ان هذه المحكمة أصدرت بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٣٩ حكما تمهيدا بتدب خير حاسب لأداء المأمورية المبينة به وهى تصفية الحساب بين الطرفين .

ومن حيث ان المدعى عليه لم يقدم دفاتر الشركة فعطل مأمورية الخبير مرارا رغم صدور قرار المحكمة بجلسة ١٤ - ١٠ - ١٩٤٠ بتكليفه بتقديم الدفاتر .

ومن حيث ان المادة ١٦٦ تجارى تخول المحكمة حق تكليف الناجر بتقديم دفتاره في الحدود التي رسمتها .

ومن حيث ان القضاء جرى من أمد بعيد على جواز الحكم بمبلغ مالى تهديدى لتنفيذ أحكامه وقراراته (المحكمة سنة الرابعة ص ٢٨٤ وبلانول الموجز جزء ٢ بند ٢٠٨ - وعبد السلام بك ذهني الالتزامات بند ٢٧٥ وبحث اسمان مجلة القانون المدنى سنة ١٩٠٣ ورسالة التهديدات المالية للدكتور السعيد مصطفى)

ومن حيث ان حق المحكمة في اصدار تلك الأحكام التهديدية لا فرق فيه بين أن يكون قرار المحكمة أو حكمها المراد تنفيذه متعلقا بتعهد التزم

به الخصم المحكوم عليه أو متعلقا بأمر رأت المحكمة تنفيذه طبقا لما خولها إياه القانون كأمر المحكمة أحد الخصوم التجارى بتقديم دفتاره طبقا للمادة ١٦ تجارى التي نحن بصددنا (رسالة التهديدات المالية ص ١٨ وما بعدها والأحكام المشار اليها فيها) لا فرق بين الحالين لأن أساس نظرية التهديد المالى هى أنها وسيلة لتنفيذ ما قضت به المحكمة من أمر لا يمكن تنفيذه إلا بفعل الملتزم أو المكلف بالأداء والتنفيذ، وإذا كان للخصم أن يطلب الحكم بمبلغ تهديدى ليحجر خصمه على تنفيذ ما قضى به الحكم فمن باب أولى أن يكون للمحكمة الحق في الالتجاء لتلك الوسيلة لتنفيذ ما قضت به طبقا لحق خولها إياه القانون (الدكتور السعيد مصطفى ص ٤ المؤلف السابق)

ومن حيث انه لذلك ترى المحكمة إلزام المدعى عليه بأن يدفع . ن قرشا عن كل يوم يتأخر فيه عن تقديم دفاتر الشركة التي كلف بتقديمها .

(قضية عباس سلامة وحضر عنه الاستاذ نصيف حبيب ضد بشرى افندى ميخائيل رقم ٨٧٣ تجارى كل سنة . ٩٠ رئاسة وحضوية حضرات القضاة محمود عبد الرحمن وسيد ابراهيم ومصطفى حسن)

٢١٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الدائرة التجارية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠

١ - اجنبى . نزوله عن اختصاص القضاء المختلط . وقبوله اختصاص القضاء الاهلى بعد اتفاقية مونثرو . جوازه

٢ - اجنبى . قبوله اختصاص محكمة جزئية اهلية . استلزام الالتجاء الى قاضى الامور الوقتية . اختصاص رئيس المحكمة الكلية الاهلية في هذه الحالة . اسبابه .

٣ — تظلم . من الأمر الصادر في نظام . رفعه أمام المحكمة . جوازه

٤ — تنبيه بالدفع . اعلانه الى احد مديري شركة تضامن . صحته . مريانه على باقي الشركاء . ولو كان من بينهم ايطالي محروم من التقاضى

٥ — دين . المطالبة به في بحر سنة اشهر . لا تسمى الا على السكبيالات والسندات المبنية بالمدينين ١٦٠ و ١١٩ تجارى . دون عقد الرهن التجارى

المبادئ القانونية

١ — للأجنبي الحق — بعد العمل باتفاقية منترو — في أن يتنازل عن اختصاص القضاء المختلط وأن يقبل اختصاص القضاء الاهلى

٢ — إذا قبل أجنبي اختصاص قضاء محكمة جزئية أهلية معينة واستلزم النزاع الالتجاء إلى قاضى الأمور الوقتية فليس ثمة ما يمنع من الالتجاء إلى رئيس المحكمة الكلية الأهلية التى تتبعها المحكمة الجزئية المتفق أصلا على اختصاصها وذلك باعتباره قاضى الأمور الوقتية المختص قانونا بالفصل فى ذلك النزاع لأن المحكمة الجزئية ليس فيها قاضى الأمور الوقتية ولأن مدلول الاتفاق ينصرف إلى قبول الأجنبي التقاضى أمام القضاء الاهلى

٣ — تتضمن المادتان ١٣٠ ، ١٣٢ من قانون المرافعات تفسيرين أحدهما اخذا بظاهر لفظ المادتين أن يكون حق التظلم من صدور الأمر على عريضة منصبا على حالة صدور الأمر مرة واحدة من الأمر به وإلا لما انقطع سبيل التظلم أمام الأمر وثانيهما أن

نص المادة ١٣٠ مام لم يحدد الخصم الذى أعلن اليه الأمر بأنه الخصم المعلن اليه الأمر فى أول مرة صدر فيها خصوصا ان التظلم لنفس الأمر اجراء أمام هيئة واحدة . فاذا كانت هذه الهيئة الواحدة لا تعقب عليها فى مسائل قد يكرن القضاء فيها أخطر من القضاء فى موضوع المنازعات الأخرى كان فى ذلك إحجاف بحق أحد الخصوم . كما أن هذه المادة ذاتها لم تر ما يمنع من أن ينظر التظلم من الأمر مرتين ولو كان التظلم فيهما من خصم واحد . كما لو صدر الأمر ضد شخص فتظلم للأمر ورفض تظلمه فرفع هذا الشخص عينه تظلمها للمرة الثانية أمام محكمة الموضوع

فليس ثمة مانع قانونا من التظلم أمام المحكمة من الأمر الصادر فى نظام .

٤ — ان اعلان التنبيه بالدفع الذى توجه به المادة ٧٨ من القانون التجارى إلى احد المديرين فى شركة تضامن وفى مركز هذه الشركة كاف لصحة الاجراءات ضد باقى الشركاء وذلك طبقا للمقرة الرابعة من المادة ٨ من قانون المرافعات وبمقتضى حكم المادة ١١٠ من القانون المدنى ولا يبطله كون أحد الشركاء ايطاليا ومحروما من التقاضى بمقتضى الأمر العسكرى الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ والذى جعل أموال الايطاليين تحت الحراسة العامة .

فاذا أعلن التنبيه بالدفع الى هذا الايطالى مع حرمانه من حق التقاضى فانه يعتبر صحيحا غير باطل .

٥ — لا تسرى المادتان ١٦٠ ، ١٨٩

من القانون التجارى من حيث وجوب المطالبة بالدين واتخاذ الاجراءات بشأنه فى مدى ستة أشهر من تاريخ تحرير سند الدين إلا على الكمبيالات والسندات تحت الاذن المعتبرة عملاً تجارياً ولا تنطبق احكامهما على عقد الرهن التجارى

المحكمة

« من حيث ان فريد افندى المصرى اعلن بتاريخ ١٩ - ١١ - ١٩٤٠ المتظلم ضدهم الثلاثة بصفاتهم الاول بصفته حارساً على اموال ارنست بلديولى الايطالى الجنسية وأحد مديرى شركة صيام محمد وشركاه والثانى والثالث بصفتهما مديرين كذلك للشركة ساقفة الذكر والثالث بصفته أيضاً وصياً على قصر المرحوم صيام محمد ووكيلاً عن ورثته البالغ — اعلنهم بطلب الغاء الامر الصادر من حضرة قاضى الامور الوقتية بتاريخ ٥ - ١١ - ١٩٤٠ بالغاء أمره السابق صدوره فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٠ الذى اذن له فيه ببيع الأخشاب المرهونة له وعين سمساراً لبيعها بالمزاد العلنى وتسليمه مبلغ ٨٠٠ ج قيمة دينه ومصاريفه مع الزام المعلن اليهم بالمصاريف واتعاب المحاماة مع النفاذ المعجل بلا كفالة

« وحيث ان وقائع هذا التظلم تتحصل فى أن المتظلم أقرض صيام محمد بصفته مديراً لشركة صيام محمد وشركاه مبلغ ٨٠٠ ج وارتمن منه بهذه الصفة ٢٣٨٣٥ قطعة من الخشب ما بين عروق فليرى والواح بنطى ٤ متر وموسكى ٢ ونصف فى نصف متر و ٢ متر فى ٤ ونصف

متر وكان ذلك بمقتضى عقد موقع عليه من الطرفين مؤرخ ٢٤ - ٩ - ١٩٣٨ وثابت التاريخ فى ٣ - ١٠ - ١٩٣٨ ومنصوص فيه على ان الدين يحل وقت طلبه وتحت اذنه وان صيام محمد هذا توفى واراد فريد افندى المصرى الحصول على مبلغ دينه فاستصدر فى ١٢ - ٨ - ١٩٤٠ طبقاً للمادة ٧٨ تجارى أمراً من حضرة رئيس المحكمة ببيع الأخشاب المرهونة بمعرفة سمسار فاستشكل بعض المعلن اليهم بينما تظلم البعض الآخر أمام حضرة رئيس المحكمة وانضم اليه الباقي وقضى فى التظلم بتاريخ ٥ - ١٠ - ١٩٤٠ بالغاء الامر الاول ومن ثم اعتبر الاستشكال غير قائم وحكم فيه بالزام فريد افندى المصرى بمصاريفه فطعن فريد افندى المصرى فى أمر حضرة رئيس المحكمة الصادر فى ٥ - ١٠ - ١٩٤٠ واعلن المعلن اليهم الثلاثة بصحيفة هذا الطعن

« ومن حيث ان المعلن اليه الاول دفع هذا الطعن بأربعة دفعوع :

الاول — انه بصفته ممثلاً لارنست بلديولى يعتبر أجنبياً غير خاضع للقضاء الأهلى .

الثانى — ان المرحوم صيام محمد لم يكن ذا صفة فى التعاقد عن شركة صيام محمد وشركاه وانه لم ينل موافقة على هذا التصرف من الشريكين الآخرين وهما ارنست بلديولى وعبد الفتاح احمد

الثالث — انه لا يصح التظلم فى الأمر الصادر فى ٥ - ١٠ - ١٩٤٠ لأن هذا الأمر صدر فى تظلم امام الأمر والتظلم من أمر صدر فى تظلم لا يصح .

الرابع - بطلان اجراءات الامر الصادر في ١٢ - ٨ - ١٩٤٠ لارن التنبيه بالدفع الذى تحتمه المادة ٧٨ تجارى لم يحصل لارنست بلديولى الذى يمثله المتظلم ضده الاول أو أنه وقع باطلا بالنسبة له لأنه كان محروماً من التقاضى بأمر الحاكم العسكرى .

عن الرفع بعدم الاختصاص

د من حيث ان عقد الرهن موضوع هذا النزاع صدر في ٢٩ - ٩ - ١٩٣٨ وأثبت تاريخه في ٣ - ١٠ - ١٩٣٨ أى انه صدر بعد اتفاق مونرو الذى خولت المادة ٢٥ منه للأجنبي غير الخاضع للقضاء الاهلى ان يتنازل عن هذا الاستثناء وقد قبلت شركة صيام محمد وشركاه (التى من بين أعضائها ارنست بلديولى) فى هذا العقد التقاضى امام القضاء الاهلى فيما يختص به إذ نص فى البند الاخير منه على اختصاص احدى المحاكم الاهلية (عابدين) بالنظر والفصل فيما يرفع اليها من النزاع بخصوص هذا العقد .

د وحيث ان محكمة عابدين ليس فيها قاضى الامور الوقتية وان قاضى الامور الوقتية هو رئيس محكمة مصر الكلية وانه وإن لم يكن الطرفان اتفاقاً على اختصاصه إلا ان مدلول اتفاقهما أنهما يقبلان التقاضى امام القضاء الاهلى ولذا يتعين رفض هذا الدفع .

عن الرفع الثانى

.

عن الرفع الثالث

د وحيث انه عن الدفع بعدم قبول التظلم فى الامر الصادر فى ١٥ - ١٠ - ١٩٤٠ لا أمام

هذه المحكمة ولا أمام أية جهة أخرى إلا بطريق التبعية للموضوع وذلك طبقاً للمادتين ١٣٠، ١٣٢ مرافعات بحجة أن المادة ١٣٠ مرافعات تتكلم عن مقدم العريضة ومن صدر ضده الامر ومعنى العبارة الاخيرة هو الصادر ضده فى أول مرة أو أول مرحلة من مراحل الامر ولم تنص المادة على الصادر ضده الامر بعد التظلم خصوصاً وان المادة ١٣٢ عقيبت على النص السابق بقولها : د وفضلاً عما ذكر يكون للخصم الذى صدر عليه الامر الحق دائماً فى أن يتظلم منه لنفس الامر وما دامت المادة ١٣٢ تتكلم عن التظلم لنفس الامر فعنى هذا أن يكون هذا الحق منصياً على حالة صدور الامر مرة واحدة من الامر به وإلا لما انقطع سبيل التظلم أمام الامر . وحيث انه يمكن الاخذ بهذا الرأى أخذاً بظاهر لفظ المادتين ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات . إلا أنه صحيح أيضاً الاخذ بعمومية نص المادة ١٣٠ فى قولها . وللخصم الذى أعلن الامر اليه الحق فى التظلم من الامر الى المحكمة فان المادة لم تحدد الخصم الذى أعلن اليه الامر بأنه الخصم المعلن اليه الامر فى أول مرة صدر فيها أمر الامر ضده هذا من جهة ومن جهة أخرى فان التظلم لنفس الامر لإجراء أمام هيئة واحدة فاذا كانت هذه الهيئة الواحدة لامعقب عليها فى مسائل قد يكون القضاء فيها أخطر من القضاء فى موضوع المنازعات الأخرى كان فى ذلك اجحاف بحق أحد الخصوم .

د وحيث انه فضلاً عما تقدم فان المادة ١٣٠ فى فقرتها الثانية أجازت التظلم من الامر مرة ثانية أمام محكمة الموضوع بالتبعية للدعوى الأصلية

كاتب الشركة سامى افندى جندى وقد ثبت أن المتظلم ضده الثالث كان شريكا (جاسة ١ - ٩ - ١٩٤٠ - ٩ - ١٦) بعد وفاة صيام محمد

• وحيث ان الاعلان في مركز الشركة صحيح ولا اعتراض على ذلك إلا أن ارنست بلديولى لم يكن يصح إعلانه لأنه محروم من التقاضى طبقا للأمر العسكرى سالف الذكر (أمر ١٦ - ٦ - ١٩٤٠)

• وحيث انه لا جدال بين الطرفين في أن شركة صيام محمد وشركاه شركة تضامن فاعلان أحد المديرين لشركة التضامن كاف لصحة الاجراءات ضد باقى الشركاء والمادة ٨ مرافعات وهو دستور إجراءات الاعلانات تنص في الفقرة الرابعة على ما يأتى • ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته في مركز الشركة ان كان لها مركز أو إلى مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم • • • • • يمكن لها مركز فتسلم إلى أحد شركائها المدينين • وبدهى أن قصد المادة من قولها (أو من ينوب عنهم) هو من ينوب في الإدارة الداخلية لأنه ان ينوب عن مأمور الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير إلا من يمثلهم في أعمال مركزها وقد وجد المحضر سامى افندى جندى في الشركة وتسلم الاعلان عنهم لغيبهم • على أن هذا الاعلان صحيح على الأقل بالنسبة لعبد الفتاح أحمد ومضى كان صحيحا بالنسبة له فهو كاف لصحة التنبيه طبقا للفقرة الأخيرة من الفقرة الرابعة من المادة ٨ مرافعات كما أنه لا خلاف بين الطرفين على أن عبد الفتاح أحمد هذا شريك متضامن وأحد المديرين وإذا كانت الفقرة الرابعة افترضت عدم وجود مركز للشركة وجعلت الاعلان صحيحا لأحد الشركاء المتضامين فمن باب أولى يصح

فالمادة نفسها لم تر ما يمنع أن ينظر المتظلم من الأمر مرتين ولو كان المتظلم في المرتين من خصم واحد كما لو صدر الأمر ضد المعان إليه فتظلم للأمر فرفض تظلمه فرفع هذا الخصم عينه تظلمها للمرة الثانية أمام محكمة الموضوع - ليس في ذلك من خلاف أو جدل وقياساً على هذا لا مانع في القانون من التظلم أمام المحكمة من الأمر الصادر في تظلم • وحيث ان هذا الحق يكون أبين وأظهر إذا كان الأمر صادراً في طلب يكاد يكون موضوعيا كحق المرتين رهنا تجاريا في بيع الأشياء المرهونة كلها أو بعضها وفاء لدينه الذى حل ميعاد الوفاء به • وبخطورة الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية في مثل هذه الحالة ظاهرة في أنه مؤثر على حق استعماله يغنى عن التقاضى موضوعيا وليس هو إجراء تحفظيا بل هو حق أصلى غير تبعى

في الرفع الرابع

• وحيث انه عن الدفع الرابع - وهو الخاص ببطلان التنبيه الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٠ بالدفع للمتظلم ضدهم لأن المتظلم ضده الأول لم يصله تنبيه بالدفع كما نصت المادة ٧٨ تجارى إذ أن التنبيه الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٠ أعلن لارنست بلديولى في الوقت الذى كان محروما فيه من التقاضى بمقتضى الأمر العسكرى الصادر في ١٦ - ٦ - ١٩٤٠ والذى جعل أموال الايطاليين ومنهم ارنست بلديولى تحت الحراسة العامة التى يمثلها المتظلم ضده الأول فهو لذلك تنبيهه باطل بالنسبة له •

• وحيث انه ظاهر من التنبيه بالدفع أنه أعلن للمتظلم ضدهم في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٠ بمركز شركة صيام محمد وشركاه وتسلم الاعلان عنهم

هذا الاعلان في مركز الشركة ولاحد المديرين المتضامنين في شركة تضامن .

د وحيث انه مما يؤيد صحة التنبية الحاصل لأحد الشركاء المتضامنين مانصت عليه المادة ١١٠ مدني من أن مطالبة أحد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين (السهموري بك الموجز في القانون المدني ص ٥٢١ والالتزامات لعبد السلام ذهني بك ص ٦٠٧ - مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في المدني جزء أول ص ٢٢ وحكم محكمة الاستئناف الأهلية المحاماة سنة ١٢ ص ٥٤٤)

د وحيث انه لما تقدم يكون الدفع الرابع أيضا غير صحيح .

د وحيث ان المتظلم ضده الأول أحال على مذكرته المقدمة لحضرة قاضي الأمور الوقفية وقد جاء فيها أنه كان على المتظلم أن يطالب بدينه ويتخذ الاجراءات بشأنه في مدى ستة شهور من تاريخ تحرير عقده طبقا للمادتين ١٨٩ و ١٦٠ تجاري وإلا سقط حقه وهاتان المادتان تشكلان عن الكمبيالات والسندات تحت الاذن المعبرة عملا تجاريا وعقد الرهن . موضوع هذا النزاع ليس سنداً إذنيا في المجال الذي قصده المادة ١٨٩ فلا محل للبحث في هذا

د وحيث ان المتظلم ضده الأول تعرض لموضوع عقد الرهن فطعن عليه أولاً بالصورية وثانياً بأنه عقد إيجار لا رهن .

د وحيث ان هذه المحكمة وهي تقضي في النظم من أمر إداري ليس لها أن تأخذ إلا بمذلول المستندات الظاهر ظهراً لا يحتمل نزاعاً جدياً

د وحيث ان العقد بين المتظلم والمرحوم صيام محمد بصفته والمؤرخ ٢٤ - ٩ - ١٩٣٨ . والنايب التاريخ في ٣ / ١٠ / ١٩٣٨ هو عقد رهن بكل معنى الرهن وانه لا دليل يكذب هذا الظاهر سيما وان المتظلم قد استأجر المخزن وظل يدفع الايجار حتى اليوم والمتظلم ضدهم لا ينازعون في ذلك وإنما يتمسكون بأن الرخصة عن مخزن الأخشاب باسم الشركة لا باسم المتظلم إلا أن تاريخ الرخصة سابق لعقد الرهن فلا عبرة لهذه الرخصة في صحة الرهن . وأما التدليل بأنه عقد إيجار لا رهن لأن المتظلم استعمل الأخشاب فتدليل لا يؤدي إلى المدلول عليه لأن حق المتظلم في استعمال الأخشاب المرهونة مقرر بالمادة ٥٤٥ مدني ومما ينفي انه إيجار انه لم يذكر فيه مدة ولا قيمة الإيجار .

د وحيث ان المتظلم ضده الأول نازع في مبلغ الدين المراد التنفيذ من أجله وقال انه يجب خصم قيمة الاستغلال من الدين

د وحيث انه ظاهر من أقوال المتظلم بمحضر أعمال الخبير المنتدب من المجلس الحسبي في مادة خاصة بقصر المرحوم صيام محمد وتركته انه (المتظلم) أقر بجلسته ٤ - ١١ - ١٩٣٩ بأنه كان هناك اتفاق شفوي على تقدير قيمة استعمال الأخشاب المرهونة بـ ٢٠٠ جنيه ثم تطورت الأمور واختلاف الطرفان في تحديد هذه القيمة ثم جاء على لسان وكيله صادق أفندي إبراهيم ما يؤيد استعمال المتظلم للأخشاب المرهونة (ص ٢ من الصورة المقدمة)

د وحيث ان المادة ٥٤٥ مدني تقضي بوجوب خصم قيمة الاستغلال من المصاريف والفرائد من أصل الدين .

د وحيث ان هذه المحكمة وهي لا تستطيع

الفصل في هذا النزاع لأنها ليست محكمة موضوع في هذا الطعن ترى أن تستبقى النزاع عالقا بحق المتظلم في قيمة الدين .

(قضية تظلم فريد افندى المصرى وحضر عنه الاستاذ عمر عمر ضد حضرة صاحب السعادة محمد زكى الابراشى باشا بصفته حارسا على الخواجه ارست بلديولى الايطالى وآخرين رقم ١٧٦٩ سنة ١٩٤٠ ك وثاسة وعضوية حضرات القضاة محمود عبد الرحمن ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

٣١٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

الدائرة التجارية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

تقدم خمس . الأوراق التجارية التى تسقط به .
ماهيتها .

المبدأ القانونى

عددت المادة ١٩٤ من القانون التجارى أنواع الأوراق التجارية التى تسقط بالتقدم الخمسى ثم أردفت هذا التعديد بالعبارة الآتية : « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » والمقصود بهذه العبارة : الأوراق التجارية بالمعنى الصحيح لمداول هذا التعبير أى الصكوك التى تقوم مقام النقد فى الوفاء والتداول من يد الى يد ومن ثم فإن المادة المذكورة لا تسرى على ورقة تحررت لتصفية شركة تجارية أو تضمنت بيعا تجاريا .

المحكم

.

« من حيث ان الحاضر عن المستأنف عليها دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة لأن الورقة

موضوع النزاع ليست من الأعمال التجارية « ومن حيث ان موضوع هذه الورقة هو تصفية نصيب المستأنف عليها فى الشركة التى كانت قائمة بينها وبين آخرين والشركة التى بينهم هى شركة تجارية والنزاع موضوع هذا الاستئناف خاص بورقة متعلقة بعمل تجارى بين شريكين فى تجارة بتصفية مركز أحدهما فى الشركة فالمحكمة التجارية إذن مختصة بنظر هذا النزاع وعليه يتعين رفض هذا الدفع .

« ومن حيث ان المستأنف دفع بسقوط الحق باقامة الدعوى لمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق السند الذى تستند عليه المستأنف عليها طبقا للمادة ١٩٤ تجارى

« ومن حيث ان المادة ١٩٤ عددت أنواع الأوراق التجارية التى تسقط بالتقدم الخمسى إلا أنها أردفت هذا التعيين بالعبارة الآتية « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » ، فهل قصدت المادة أن كل ورقة حررت لأعمال تجارية يسقط حق المطالبة بقيمتها أو بمضمونها بمضى خمس سنوات أو ان المقصود من تلك العبارة هو الأوراق التجارية بالمعنى الصحيح لمداول هذا التعبير أى الصكوك التى تقوم مقام النقد فى الوفاء والتداول من يد الى يد أو هى الكمبيالات والسندات الاذنية والتى لحاملها والأوراق المتداولة أى التى تنتقل من يد الى يد كالعملة السائرة فى الدولة .

« ومن حيث انه يجب الرجوع الى وضع كلمة « وغيرها » وما تلاها من المادة لتفهم المقصد من كلمة « وغيرها » التى جاءت عقب هذا التعيين « ومن حيث ان المادة تقول : « كل دعوى متعلقة بالكمبيالات أو بالسندات التى تحت إذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التى لحاملها

أو بالأوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية ، فكلمة وغيرها عائدة حتما إلى النوع الذي سبق وجميعه من نوع الأوراق التجارية فالضمير في غيرها راجع إلى نوع الأوراق التجارية وإذن وجب أن يكون مدلول هذه العبارة الأوراق التجارية — وقد يعترض على هذا بأنه لو كان قصد المادة من تلك العبارة هو الأوراق التجارية لما كانت هناك حاجة لأن تذكر المادة بعد (وغيرها) عبارة (من الأوراق المحررة لأعمال تجارية) إذ كانت تكتفي المادة بذلك (وغيرها) ولكن هذا الاعتراض مردود بأن ذكر (من الأوراق المحررة لأعمال تجارية) فيه تأكيد لقصد المادة بإيضاح أظهر وأبين بل هو ربط لهذا الغير من الأوراق بما تقدمها ومع كل هذا عسى أن تكون الأوراق المحررة لأعمال تجارية والتي هي من نوع الكمبيالات والسندات الأذنية التجارية والسندات التي لحاملها الخ . . . إلا أن تكون أوراقا تجارية . ولعل في النص الفرنسي للمادة تقريبا أكثر وضوحا لهذا الرأي على أننا إذا أخذنا العبارة مطلقة غير مقيدة بسياق المادة لمكانت كل ورقة محررة لغرض تجارى تسقط بخمس سنوات وإن كان البيع التجارى مثلا قابلا لسقوط دعواه بالتقادم الخمسى (حكم النقض رقم ٢٩ سنة ٤ قضائية المجموعة رقم ٢١٤ ص ٥١٩ في تعريف الورقة التجارية وكتاب دى . رى . عن السندات الأذنية ص ٢٢ بند ١٣ وشرح القانون التجارى للدكتور محمد صالح بند ١٣٤ جزء ٢ طبعة ٣٤ ومجلة القضاء والتشريع ٣٢ — ٣٥٦ حكم الاستئناف المختلط وكذلك الحكم المنشور في

هذه المجلة ٢٧ — ١٨ عبد الفتاح بك السيد ودوستو بند ١٠١ واستئناف مختلط بمجلة القضاء والتشريع ٤٠ — ٦٦ في التقادم الخمسى) ومن حيث أن دفاع المستأنف بالتخالف لادليل عليه وإن الخطابات المقدمة منه لا تعنى المستأنف عليها وهي بين المستأنف وشخص آخر ومن حيث أنه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

(قضية الخراج سالى موسى وحضر عنه الاستاذ ايوب نصر الله ضد الست سيميل جبران رقم ٩٩٨ سنة ١٩٤٠ برئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود عبد الرحمن ومصطفى فاضل ومصطفى حسن)

٢١٢

محكمة عصر التجارة الجزئية الأهلية

٢١ مايو سنة ١٩٤٠

- ١ — محكم تجارية . اختصاصها بنوعين من المازدات . المنازعات المتضمنة عملا تجاريا . المنازعات الحاصلة بين تجار ومتعلقه بأعمالهم التجارية
- ٢ — التزامات . عقود . بن تجار . متعلقة بأعمالهم التجارية . اعتبارها تجارية . ثبوت مدنية الاعمال . من طبيعة المعاملة . أو من الظروف المحيطة بها
- ٣ — عقود مختلطة . تضمنها عملا تجاريا لطرف . وعملا مدنيا لطرف آخر . طبيعة العمل بالنسبة للبدعى عليه . وجوب تعيينه لتحديد الاختصاص المدنى أو التجارى
- ٤ — اعمال تجارية . أنواعها . أعمال تجارية بطبيعتها . ورودها بالقانون التجارى على سبيل الحصر . أعمال تجارية بطريق التبعية . تعلقها بعمل التاجر . ولو لم ينص عليها بقانون التجارة . دعوى تعويض . مستخدم على تاجر . اختصاص المحكمة التجارية بنظرها

هـ — شركات نقل الركاب والبضائع - اعتبارها من
أمناء النقل ، وتأتى أعمالا تجارية

المبادئ القانونية

١ — الأصل ان المحاكم التجارية تختص
بنظر نوعين من المنازعات: (الاول) المنازعات
التي تتضمن عملا تجاريا حتى ولو لم يكن
طرفا العقد تجاراً (الثاني) المنازعات التي
تحصل بين تجار والمتعلقة بأعمال تجارتهم
٢ — القاعدة الأصلية هي أن الالتزامات
والعقود التي تحصل بين تجار تعتبر تجارية
ومتعلقة بأعمال تجارتهم إلا إذا قام الدليل
على العكس وعلى مدنية الأعمال من طبيعة
المعاملة أو من الظروف المحيطة بها

٣ — يوجد نوع من العقود يسمى
بالعقود المختلطة أي التي تتضمن عملا تجاريا
بالنسبة لطرف ومدنيا بالنسبة للطرف الآخر
ويجب لتعيين الاختصاص في المنازعات التي تنشأ
عن هذه العقود معرفة طبيعة العمل بالنسبة
للمدعى عليه في الدعوى فان كان العمل بالنسبة
اليه مدنيا وجب رفع الدعوى أمام المحاكم
المدنية وان كان تجاريا جاز للمدعى بحسب
الرأى الراجح مقاضاة المدعى عليه أمام المحاكم
المدنية أو التجارية على السواء

٤ — الأعمال التجارية صنفان : (الاول)
الأعمال التجارية بطبيعتها أي الأعمال
المنصوص عنها في قانون التجارة والتي يعتبرها
القانون أعمالا تجارية وهي واردة في القانون
على سبيل الحصر والتعيين وتتعلق بالنظام العام

(والثاني) الأعمال التجارية بطريق التبعية وهي
التي يعتبرها الفقه والقضاء أعمالا تجارية لتعلقها
بعمل التاجر ولو لم ينص عليها قانون التجارة
ومن بين هذه الأعمال عقود استخدام الموظفين
بالنسبة للتجار وعلى ذلك تختص المحكمة
التجارية بنظر دعوى التعويض التي يرفعها
المستخدم على التاجر لفصله في وقت غير لائق
أو بدون سبب قانوني أو بحصول حادث أثناء
العمل وبسببه طبقا لقانون تعويض العمال

هـ — شركات نقل الركاب والبضائع
تعتبر من أمناء النقل وتأتى أعمالا تجارية
المعكم

« من حيث ان دفاع القضية يتحصل في أن
المدعى كان يشتغل عاملا طرف الشركة المعلن
اليها بصفة عتال لمرافقة سيارات النقل في
اسفارها فاصيب أثناء عمله وبسببه باصابات
خطيرة برأسه عبارة عن كسور شرجية بالقبضة
والقاعدة ونشأ عنها شلل نصفي أيسر ونتج عنها
عاهة مستديمة يستحيل برؤها مما تقلل من
كفاءته على العمل بنحو ٤٠ أو ٥٠ في المائة
فرفع هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بالزام
المدعى عليه بصفته بان يدفع له ٥٠ جنيها بصفة
مؤقتة طبقا لقانون إصابات العمل نمرة ٦٢ سنة
١٩٣٦ وارتكن في اثبات دعواه الى قضية
العوارض رقم ٣٤٥ سنة ١٩٣٩ دسوق الخاصة
بالحادثة وإلى صورة رسمية من تقرير الطبيب
الشرعى عن الاصابات وسببها ونتيجتها وإلى
صور من الخطابات التي ارسلها المحامي عنه الى
الشركة المدعى عليها وإلى مصلحة العمل . ودفع
الحاضر عن المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة

المدعى عليه في الدعوى فإن كان العمل بالنسبة إليه مدنياً وجب رفع الدعوى أمام المحاكم المدنية وإن كان تجارياً جاز للمدعى بحسب الرأى الراجح مقاضاة المدعى عليه أمام المحاكم المدنية والتجارية على السواء (استئناف مختلط في ١٨ مايو سنة ٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٢٦١ و ٤ يناير ١٩١٢ المجموعة ٢٤ ص ٣٦ و ١١ مارس سنة ٩١٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٦)

Au cas de contestation relative à un acte mixte, c'est à dire qui n'est pas commercial qu'à l'égard d'une des parties, celle qui n'a pas fait acte de commerce peut toujours assigner l'autre à son choix devant le tribunal civil, soit devant le tribunal de commerce

« ومن حيث أن الأعمال التجارية صنفان . الأول - الأعمال التجارية بطبيعتها أى الأعمال المنصوص عليها في قانون التجارة والتي يعتبرها القانون أعمالاً تجارية كسراء البضائع والمنقولات بنية بيعها أو تحرير الكمبيالات أو أعمال السمسرة أو الوكالة بالعمولة أو أعمال أمناء النقل وغير ذلك من الأعمال الواردة في قانون التجارة . والرأى الصحيح أن الأعمال التجارية بطبيعتها واردة في القانون على سبيل الحصر والتعيين لا على سبيل التمثيل وإنما تتعلق بالنظام العام بمعنى أنه لا يجوز للمتعاقدين الاتفاق على اعتبار عمل مدنى بطبيعته من الأعمال التجارية بطبيعتها فإن الفارق بين الأعمال التجارية والمدنية يتعلق بالقانون والنظام العام أيضاً (استئناف مختلط في ٣١ مايو سنة ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ٢٥٣) والثاني - الأعمال التجارية بطريق التبعية أى الأعمال التي لا ينص القانون على اعتبارها من

التجارية بنظر الدعوى المدنية الموضوعة بالنسبة إليه وبعد دم قبولها لسقوط الحق في المطالبة بالتعويض طبقاً لنص المادة ١٠ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ وفي الموضوع برفضها لعدم مسؤوليته عن التعويض .

« من حيث أن الاختصاص للمحكمة التجارية من حيث أن الأصل أن المحاكم التجارية تختص في نظر نوعين من المنازعات — الأول — المنازعات التي تتضمن عملاً تجارياً حتى ولو لم يكن طرفاً العقد تجاراً كالمنازعات التي تنشأ عن الكمبيالات أو غير ذلك من الأعمال التجارية بطبيعتها والمنصوص عليها في القانون التجاري (استئناف مختلط في ١٩ مارس سنة ٩١٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٨٧) — الثاني — المنازعات التي تحصل بين التجار والمتعلقة بأعمال تجارتهم . والأصل في الالتزامات والعقود التي تحصل بين التجار أن تكون تجارية ومتعلقة بأعمال تجارتهم إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك وعلى مدنية الأعمال من طبيعة المعاملة أو من الظروف المحيطة بها كما هو الحال في عملية شراء التاجر البضائع لاهل بيته أو لخدمته أو لاستعماله الخاص أو في عملية شراء العقار من تاجر آخر بان هذه المعاملات جميعها تعتبر مدنية (استئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٧٦ و ٢٥ أبريل سنة ٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٢٦١ و ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٩٧)

« ومن حيث أنه يوجد نوع من العقود يسمى بالعقود المختلطة أى التي تتضمن عملاً تجارياً بالنسبة لطرف ومدنياً بالنسبة للطرف الآخر ويتعين لتعيين الاختصاص في المنازعات التي تنشأ عن هذه العقود معرفة طبيعة العمل بالنسبة

(ص ١٨٠ نبذة ٧٣)

L'entreprise de transports est un acte de commerce soit qu'elle ait pour objet de transport des personnes ou de choses, et soit que le transport doive s'opérer par terre ou par eau, par les voies ordinaires ou le chemin de fer, par les bateaux à vapeur ou autres .

عن الرفع بعدم قبول الدعوى

لسقوط الحق في رفعها

د ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى لسقوط الحق في رفعها وذلك لرفعها بعد مضي أكثر من ستة شهور على ثبوت العاهة مرتكبنا في ذلك إلى نص المادة ١٠ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦

د ومن حيث ان المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمال تشترط لقبول دعوى التعويض على صاحب العمل ... أولا — أن يقدم المصاب بلاغا عن الحادث للبوليس في أقرب وقت وقبل أن يترك العامل عمله من تلقاء نفسه — وثانيا — أن ترفع الدعوى في خلال الستة شهور التالية للوفاة أو ثبوت العاهة .

د ومن حيث انه ثابت من ورق قضية العوارض رقم ٣٤٥ سنة ١٩٣٩ وتقدير الطبيب الشرعي المؤرخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ أن المدعى أخطر البوليس عن الحادثة بمجرد حصولها وقبل تركه العمل وحقق البوليس في الموضوع وكشف الطبيب الشرعي عليه بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وأثبت في تقريره شفاه

الأعمال التجارية وانما اعتبرها الفقه والقضاء كذلك لتعلقها بعمل التاجر ولعلاقتها المباشرة بأعماله التجارية ولضرورة وجودها لحسن سير أعمال التجارة ونجاحها .

د ومن حيث انه من بين الأعمال التجارية بطريق التبعية عقود استخدام الموظفين للعمل التجارى فانها تعتبر من الأعمال التجارية بطريق التبعية بالنسبة للتاجر المخدوم وتختص لذلك المحاكم التجارية والمحاكم المدنية على السواء في نظر الدعاوى التي يرفعها المستخدم على التاجر يطلب تعويضا لرفته في وقت غير لائق أو بدون سبب قانوني أو لحصول حادث له أثناء العمل وبسببه . وكذلك تختص بالحكم في الدعاوى التي يرفعها العامل على صاحب العمل التجارى بطلب تعويض عن الضرر الذى حصل له بسبب وقوع حادث له في العمل وبسببه طبقا لقانون تعويض العمال (يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٦ ابريل سنة ١٩٣٨ المجموعة ٥٠ ص ٢٢١)

En vertu du principe de l'accessoire la juridiction commerciale aussi bien que la juridiction civile sont competentes en matière d'accident de travail survenu dans l'exercice d'une industrie commerciale .

د ومن حيث انه واضح من ورق الدعوى أن الشركة المدعى عليها شركة تجارية الغرض منها نقل الركاب والبضائع وتعتبر لذلك أمينا للنقل وأن المدعى كان عاملا في الشركة وأصيب في أثناء العمل واسببه يطلب الحكم عليها بتعويض عن ذلك . ومن ثم تختص المحاكم التجارية بنظر الدعوى ويكون لذلك الدفع بعدم الاختصاص غير صائب ويتعين رفضه (يراجع في ذلك دالوز ربراتوار الأبجدى على اختصاص المحاكم التجارية

المدعى من اصاباته مع عاهة مستديمة . ورفع المدعى هذه الدعوى باعلان رقم ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٠ . وقبل مرور ستة شهور على ثبوت العاهة . ومن ثم تكون الدعوى مقبولة ورفعت طبقا للقانون ويكون الدفع بعدم القبول غير صائب ويتعين رفضه .

عن الموضوع

« من حيث انه تبين من مناقشة الطرفين في الجلسة وورق الدعوى أن المدعى كان يعمل بصفة عمال في الشركة لإدارة المدعى عليه بمرتب يومى قدره عشرة قروش وكانت مهمته مرافقة سيارات النقل أثناء سيرها وفي يوم الحادثة ذهب في السيارة التى كان يقودها شخص يدعى محمد الفحام وفي الطريق وقفت السيارة لعطل في انابيب الغاز وكلف السائق المدعى باحضار وعاء من أعلا السيارة لمئة بالماء . وفي أثناء صعوده زلت قدمه فسقط على الارض وأصيب باصابات جسيمة بينها الطيب الشرعى في تقريره التى ترتب عليها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى شلل نصفي في الحجاب الايسر مع كسور شرجية بالقبوة والقاعدة تعرض حياة المصاب للخطر وتقلل من كفاءته على العمل بنحو ٤٠ أو ٥٠ في المائة .

« ومن حيث انه سواء حصلت الواقعة بخطأ سائق السيارة بحسب رواية المدعى في محضر ضبط الواقعة أو قضاء وقدر بحسب ما جاء على لسان السائق فان الثابت من التحقيق أن الاصابة حصلت للمدعى أثناء العمل ولسبب قيامه به ولم تحصل بخطئه أو إهماله ولم يتوافر فيها إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة

الثالثة من قانون إصابات العمل والتي تعفى صاحب العمل من المسؤولية والتعويض ومن ثم يكون طلب التعويض على أساس . ومن حيث انه فيما يختص بقيمة التعويض فتقدره المحكمة بالمبلغ المرفوع به الدعوى عملا بنص المادة ٢٦ من القانون

« ومن حيث ان طلب النفاذ مع كفالة على حق عملا بنص المادة ٣٩ مرافعات

(قضية يومى مصطفى يومى ضد هجرى مفورى بصفته رقم ١١١٨ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

٢١٥

محكمة اسكندرية التجارية الجزئية الاهلية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

شركة . طبيعتها . عقد . شرط انعقادها . نية تكوينها . اشتباها بعقد القرض . المشترط فيه اختصاص المقرض بجزء من الربح . الرجوع الى نية العاقدين . عند التباس القرض بالشركة . عدم تدخل دافع الحصة في الاعمال . اعتباره قرضا .

المبادئ القانونية

١ — الشركة عقد ويشترط لانعقادها نية تكوينها affectio societatis وقد تشبه الشركة بعقد القرض المشترط فيه أن يختص المقرض بجزء من الربح :

clause de participation aux bénéfices

٢ — ان التباس القرض بالشركة يتعين الرجوع لنية العاقدين ويسهل معرفتها من شروط العقد وبما تم من تنفيذ الاتفاق

٣ — إذا لم يتدخل دافع الحصة في الاعمال

التي استخدم فيها ماله فسر ذلك بأن نية العاقدین
انصرفت لإنشاء قرض

المعكمة

« حيث ان المدعى عليه استلم من المدعى مبلغ
٧١٥ ملياً و ١١٣ جنيهاً بسنتين مؤرخين ٣ -
١٢ - ٣٩ و ٣٠ - ٤ - ١٩٤٠ جاء فيهما أن المدین
استلم المبلغ لاستعماله في الأعمال التجارية بمحله
على أن يدفع للدائن ربحاً بنسبة المبلغ ولا يتحمل
الدائن خسارة ما .

« وحيث ان المدعى عليه قال بحصول شركة
وطالب تصفية الحساب .

« وحيث انه يشترط لانعقاد شركة ما
نية تكوينها affectio societatis فلا بد
وان تكون نية العاقدین منصرفاً إلى إنشاء
شركة فاذا لم تنصرف النية إلى تكوين رأس مال
مشترك الاشتراك في الربح والخسارة فلا شركة .

« وحيث انه في دعواها قدم المدعى ما لا يستخدمه
المدعى عليه في القيام بشئون تجارية كما قيل صراحة
بسند المديونية فالمعاملة خاصة بعقد قرض اشترط
فيه أن يختص المقرض بحصة في الأرباح في مقابل
فوائده :
cluase de participation aux bénéfices

« وحيث انه للتميز بين عقد القرض مع
حصة في الأرباح وعقد الشركة يتعين الرجوع
لنية المتعاقدين وتفسر هذه النية بشروط العقد
وبما تم من تنفيذ الاتفاق فان اتفق على عدم تحمل
خسارة - والزام الشركاء بالاشتراك في الخسارة
من الأركان الأساسية لعقد الشركة - ثم لم يشترك
أو يتدخل دافع الحصة في الأعمال التي استعمل
فيها ماله . دل ذلك على أن دافع الحصة مقرض
والقول بغير ذلك فيه مخالفة ظاهرة لإرادة

العاقدین إذ مال المدعى لا يستخدم في عمل له
غنمه وعليه غرمه إذا اشترط أن يسترده سالماً من
كل خسارة . وجاء بسند المديونية أن الدين
يستخدمه المدعى عليه في شئون تجارته هو وقد
أقر بمديونيته بكامل القرض في محضر الحجز
المقدم بالدعوى .

« وحيث انه لذلك يكون القول بوجود شركة
فيه مخالفة ظاهرة لإرادة العاقدین في عقد القرض
إذ لم تكن لديهما نية المشاركة بل قصداً لإنشاء
قرض مع الاشتراك في الربح .

« وحيث ان المدعى عليه طلب خصم مبالغ
قال انها ثمن بلير استلمه المدعى ولم يردده ولما
كان هذا الثمن غير مقدر فقد طلب ندب خبير
لتقديره وهذا الطلب غير مقبول لأن الدين على
فرض وجوده غير مقدر وغير خال من النزاع
والمدعى ينازع ويصر على أن هذا الادعاء ما قصد
به إلا الكيد في التقاضي .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بالمدعى
بما طلب .

(قضية يحيى أفندي محمود صدق وحضر عنه الاستاذان
محمد عبد السلام ومحمد عبد المنعم فرج ضد محمد مختار كبابي
رقم ٥٤ سنة ١٩٤١ رئاسة حضرة القاضي علي أبو الغيط)

٢١٦

محكمة اسكندرية التجارية الجزئية الاهلية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

١ — تاجر . تعريفه . العبرة باعتياده على القيام
بأعمال تجارية . واتخاذها حرفة بقصد الكسب

٢ — عمل تجارى . عمل مدنى . الفارق بينهما .
متعلق بالنظام العام

٣ — صفة تجارية . الاعتقاد على القيام بأعمال تجارية
اثباتها بكافة الطرق

٤ — تاجر . اشتراط كون التجارة حرفة أصلية له
غير لازم

٥ — تقادم خمس . الأوراق التجارية . بناؤه على
افتراض الوفاء . اثباته . باليمين فقط . وجوب توجيهها .
بناء على طلب الخصم . لامن المحكمة من تلقاء نفسها
المبادئ القانونية

١ . العبرة في كون الشخص تاجراً او غير
تاجر ليست بما يوصف به نفسه ولا بما يوصفه
به غيره ولا بقيد اسمه بالسجل التجارى بل
العبرة هي بالاعتقاد على القيام باعمال تجارية
باتخاذها حرفة بقصد الكسب

٢ . العمل لا يصبح تجارياً بوصف
العاقدين له . والتفرقة بين الاعمال المدنية
والتجارية هي تفرقة متعلقة بالنظام العام والعبرة
بتوفر الشروط المنصوص عليها قانوناً

٣ . تثبت الصفة التجارية كما يثبت الاعتماد
على القيام بها بكافة طرق الاثبات

٤ . لا يشترط أن تكون التجارة حرفة
أصلية لمن يعتبر تاجراً

٥ . التقادم الخمسى في الأوراق التجارية بني
على قرينة افتراض الوفاء فتدحض هذه القرينة
بطريقة اثبات واحدة هي توجيه اليمين الحاسمة
من الدائن ولا تدحض بقرينة أخرى

٦ . لا تملك المحكمة توجيه اليمين الحاسمة
بغير طلب الخصم

المحكمة

د حيث ان المدعى يطالب المدعى عليه بما
تبقى من مبلغ ثابت بسند اذنى موقع عليه من
المدعى عليه ومؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٤

د حيث ان المدعى عليه دفع براءة ذمته من
الدين لانقضاء خمس سنوات

د حيث ان السندات الاذنية التي تخضع
للتقادم الخمسى هي التي تعتبر أعمالاً تجارية وهي
الحررة بين تاجر أو التي كان تحريرها مترتباً على
اعمال تجارية

د حيث ان المدعى عليه يقول انه تاجر وان
السند تحرر بسبب معاملة تجارية وقام خطاباً
لاثبات صفته كتاجر مرسل له من المدعى يقر
فيه الاخير بان المدعى عليه تاجر واستند في
اثبات العمل التجارى الى قول المدعى بالجلسة
انه كان يدفع نقوداً لخصمه لتوريد بصل أى ان
الاخير كان وكيلًا بالعمولة وقدم الوكيل
بالعمولة قسائم عدة تدل على توريده كميات من
البصل متعددة

د حيث ان المدعى قدم شهادة من مكتب
السجل التجارى تفيد ان المدعى عليه غير مقيد
بالسجل في مديرية جرجا واراد ان يستدل
بذلك على ان الخصم غير تاجر

د حيث ان العبرة في كون الشخص تاجراً
أو غير تاجر ليست بما يوصف به نفسه ولا بما
يوصفه به غيره وليست بقيد اسمه في السجل
التجارى لأن العبرة هي بالاعتقاد على القيام
باعمال تجارية باتخاذها حرفة بقصد الكسب
وذلك لأن كون الشخص تاجراً هي حالة
قانونية عني القانون بتعريفها كما عني بتعريف
الاعمال التجارية التي يعتبر من اعتاد مباشرتها
بنية احترافها تاجراً فلا يصبح العمل تجارياً
بمجرد وصف العاقدين له — والتفرقة بين
الاعمال المدنية والتجارية هي تفرقة متعلقة
بالنظام العام كما ان التعريف القانوني للتاجر

متعلق بالنظام العام أيضا . فالوصف الذي يعطيه
العاقدان للشخص أو للعمل لا يكفيان لاثبات
الصفة التجارية (ليون كان مطول جزء أول بندى
١٠٢ — ٢٠٨) والمعبرة بتوفر الشروط
المنصوص عليها قانونا

« وحيث انه لما كان الاعتقاد على القيام
بالاعمال التجارية هو واقعة تثبت كما تثبت
الصفة التجارية بكافة طرق الاثبات بما فيها
القرائن وظروف الحال (دالوز تحت المادة
الأولى تجارى بند ٤٤٤ وما بعده) وقد قدم
المدعى عليه قسائم تدل على اعتياده توريد بصل
بكميات كبيرة وقد قال المدعى ان المدعى عليه
كان وكيلا بالعمولة

« وحيث ان كون المدعى عليه مزارع لا
يمنع كونه تاجرا اذ لا يشترط أن تكون التجارة
حرفة أصلية للتاجر (المرجع السابق بند ٤٤٦)

« وحيث انه مادام قد اتضح من قول
المدعى أن المدعى عليه وكيل بالعمولة وقدم
المدعى عليه قسائم تفيد توريده بصلا واحترافه
التجارة فالسند الاذنى أساسه معاملات تجارية
خاصة بتوريد بصل . وقد تحرر بين تاجرين

« وحيث ان السند الاذنى ان تحرر بين
تاجرين أو عن معاملات تجارية يعتبر ورقة

تجارية يسرى عليها التقادم الخمسى وعلى ذلك
فالدفع ببراءة ذمة المدين من الدين لانهضاء خمس
سنوات دفع متعين القبول

« وحيث انه لما كان الأساس الذى بنيت
عليه المادة ١٩٤ من القانون التجارى الخاصة
بالتقادم الخمسى هو افتراض الوفاء فقد أعطت
المادة للدائن الحق فى دحض قرينة السداد بتوجيه
اليمين الحاسمة لخصمه وعلى ذلك فقرينة السداد
لا تدحض بالشهود ولا بالقرائن ولا يستطيع
الدائن أن يطلب استجواب خصمه للحصول
على اقرار منه بعدم السداد وما دامت هذه
اليمين ليست متممة بل هى حاسمة فلا تملك
المحكمة توجيهها بدون طلبها (دالوز تحت شرح
مادة ١٨٩ تجارى بند ١٩٦ والملاحق بنسبة
١٠٥٣٠) وفى دعوانا لم يطلبها المدعى فلا يملك
القاضى توجيهها

« وحيث انه من كل ذلك يتعين الحكم
بقبول الدفع وبسقوط الحق فى اقامة الدعوى
بمضى خمس سنوات وبرفض دعوى المدعى مع
إلزامه بمصاريف دعواه

(قضية الشبخ على حسن إس ضد سيد محمود على
عجاج رقم ٢٧٣ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى على
أبو الفيض)

القضاء المستعجل

٢١٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠

سلطة القاضي المستعجل . حذرهما في بحث الموضوع .

الحجز المزعوم . بمقتضى شرط جزائي . مدى سلطة القاضي

المستعجل في بحثه .

المبادئ القانونية

١ - ان مناط اختصاص القضاء المستعجل
بالتقرير بأن حجزاً ما باطل ومعدوم الأثر
قانوناً هو أن يكون هذا البطلان ظاهراً على وجه
لاشبهة فيه .

٢ - ان قصر سلطان القضاء المستعجل على
مجرد البحث فيما إذا كان هناك سند أو إذن صدر
به الحجز أم لا دون أن يقدر هذا السند - وهل
يصلح لتوقيع الحجز أو ما لحق هذا الإذن بعد
صدوره - هو تقييد للنشاط في مجال آلى ضيق
ولا سند لذلك في القانون . بل هو يملك بحث
هذا وتقديره بماله من سلطة التقدير لعناصر النزاع -
والذي لا غناء عنه لأي قاض حتى يصدر حكماً
صحيحاً . وهو فيما يفعله لا يمس أصل الحق بل
يكشف موطن الجدل في مبلغ منازعة كل خصم
أو دفاعه - وإنما بشرط واحد هو ألا ينتهي
من هذا البحث وذلك التقدير إلا إلى حل مؤقت
لا يفصل حاسم في الموضوع . إذ يجب أن يبقى
هذا سليماً لقاضيه .

٣ - إذا حصل الحجز ابتداء بمقتضى شرط
جزائي - فان القضاء المستعجل يملك بحث ما إذا
كان هذا الشرط هو بذاته مصدر الالتزام
بالتعويض الذي حصل الحجز من أجله - وهل
يصلح سنداً للحجز به قانوناً أم ان الشرط الجزائي
الالتزام تابع وان التعويض المذكور ينشأ عن
مصدر آخر هو الالتزام الأصلي - وهل تقدير
التعويض خاضع على كمال حال لتقدير القضاء دون
التقيد بالقيمة التي حددها الطرفان في الشرط الجزائي .
على أن هذا الحق مقيد بقيد واحد هو أن ينتهي
إلى حل مؤقت لا إلى نتيجة حاسمة .

٤ - ان الشرط الجزائي ليس هو مصدر
الالتزام بالتعويض بل هو مصدر لالتزام تبعي -
غير الالتزام الأصلي . وإنما مصير التعويض
مرتبط بثبوت الاخلال بهذا الالتزام الأصلي
بسبب خطأ المدين ولحقوق الضرر بالدائن وقيام
رابطة السببية بين هذا الضرر وذاك الخطأ مع
سبق الأعذار ان لم يتفق على الاعفاء منه - ومق
كان الأمر كذلك وكان مصير الشرط الجزائي
مرهوناً بمصير الالتزام الأصلي وبينهما علاقة
التابع بالمتبوع كان من غير الممكن قانوناً اعتبار
الشرط الجزائي بذاته سنداً يصلح لتوقيع الحجز -
إذ من غير المقدور القول بأن الشرط الجزائي
بذاته يثبت ديناً يحقق الوجود أو معين المقدار -
بل هذه نتيجة احتمالية لما يستقر إليه
الالتزام الأصلي .

المحكم.

و من حيث ان المعارضة تقدمت في الميعاد القانوني فهي مقبولة شكلا .

و من حيث ان المعارض دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بقوله ان اختصاصه مرهون بعدم المساس بأصل الحق . وبهذه المثابة لا يستطيع أن يرفع حجرا تحفظياً أوقع على مال المدين لدى الغير إلا اذا كان قد حصل بدون سند أو بغير إذن من القاضي . إذ عندئذ لا يكون هناك أصل حق يخشى المساس به . أما اذا أوقع بأحد الطرفين فانه يتمتع عليه التصدي المسألة إذ لا يتسنى له ذلك إلا ببحث في الموضوع واعتماده عليه . وهو ما يخرج عن اختصاصه . ثم خلاص المعارض من ذلك إلى أن الحجز موضوع النزاع وقد أوقع بسند مثبت لدين هو المحجوز من أجله . فليس للقضاء المستعجل أن يرفعه وإلا مس أصل الموضوع . كما دفع الدعوى بأن الدين الذي أوقع الحجز من أجله وإن كان قيمة شرط جزائي . إلا انه اتفاق بقيمة التعويض نافذ على المتعاقدين متى توافرت شروطه . وهي وقوع الاخلال بالتعاقد من أحد الجانبين . وسبق اعذاره من الجانب الآخر وحصول الضرر لهذا الأخير - مع قيام رابطة التبعية بين الاخلال والضرر ثم خلاص من ذلك إلى أن المعارض ضدها قد أخلت بالتزامها إذ منعت المعارض من دخول إدارة المجلة والانتفاع بها بحسب العقد المبرم بينهما متعلقة بأنه عقد صوري . وإن الضرر الذي قد لحقه بسبب ذلك مفترض فأصبح استحقاقه للتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي كاملاً غير منقوص . أمراً محققاً غير خاضع لأي تقدير . ثم انتهى من ذلك إلى أن الحجز قد أوقع بسند يصلح لابقائه فهو يطلب رفض الدعوى .

عن المرقع بعدم الاختصاص

و من حيث ان مناط اختصاص القضاء المستعجل بالتقرير بأن حجراً ما باطل ومعدوم الأثر قانوناً - هو أن يكون هذا البطلان ظاهراً على وجه لاشبهة فيه إما لانعدام أركانه الأساسية التي يقوم عليها أي حيز . أو لاغفال الحاجز اتباع الطريق القانوني الذي رسمه الشارع لتوقيع هذا الحجز أو لعدم مراعاته الاجراءات الشكائية التي ينص عليها القانون ويرتب البطلان جزاء على عدم استيفائها ان الحجز في كل هذه الأحوال لا يعدو اجراء مادياً متجرداً عن أية صيغة قانونية بحيث لا يكون هناك أصل حق يخشى المساس به *le principal faisant défaut* وهذا هو وجه عدم المساس بالموضوع . ولأن مثل هذا الاجراء المادى يقف عقبة في سبيل استعمال صاحب الشأن لحقوقه المشروعة . إذ يحبس عنه أمواله بدون وجه حق . وفي قيام ذلك لحوق الضرر المتواصل به بمرور الوقت وهذا هو وجه الاستعجال فيسوغ عندئذ اللجوء للقضاء المستعجل لازالة هذه العقبة .

و من حيث انه في غير محله . ما يتحدث به المعارض من ان مجال نشاط القضاء المستعجل لا يعدو بحث ما اذا كان هناك سند أو اذن أم لا . وليس له بعد ذلك أن يقدر هذا السند أو ما يلحق هذا الاذن بعد صدوره إذ قصر سلطانه في هذا المجال الآلى الضيق . أمر لا سند له في القانون بل هو يملك سلطان التقدير لعناصر النزاع المطروح عليه *pouvoir d'appréciation* لا يحده في ذلك سوى ضابط اختصاصه العام المنصوص عليه في المادة ٢٨ مرافعات وهو قيام الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . وليس المقصود بالاستعجال هو رغبة المتقاضى في

حتى لو ترتب على تلك الحلول حقوق ضرر ما بأحد الطرفين . وإذا كان النزاع الموضوعي يستدعي بحث السند المنشئ للالتزام واستظهار أوجه الطعن فيه من بطلان أو سقوط أو بعبارة أخرى تقدير المركز القانوني للطرفين . لا يخرج القاضى الموضوعي من هذا التقدير الى الفصل فى النزاع بحكم حاسم للحق . فقد يكون لهذا النزاع وجه مستعجل آخر يقتضى حماية وقتية لأحد الطرفين وتقدير هذا الموقف المؤقت يوجب على القاضى المستعجل بحث النزاع وتكييفه وتقديره . هذا البحث وذلك التقدير الذى لا غناء لقاض ما عنهما حتى يصدر حكما صحيحا . وإنما بشرط واحد هو أن لا يخرج من هذا التقدير نتيجة حاسمة وإنما ليقرر حلا مؤقتا ، لا يتقيد به القاضى الموضوعى فيما بعد إذ يظل الموضوع سائما له والمركز القانونى بين الخصمين قائما فالدائن يبنى دائئا والمدين مدينا . والحكم المستعجل لا يعدل هذا الوضع فى ذاته ، وإن كان فى بعض الصور قد يحد الآثار العملى للحكم فى الموضوع مقدما . عند تنفيذه . ولكن من المسلم به . أن هذا الحد المادى حتى ولو ترتب عليه ضرر ما لأحد الطرفين . لا ينهض بذاته سببا لأن يتمتع الاختصاص على القاضى المستعجل .

ولقد طبق ذلك فى صور متعددة كطرد المستأجر لانتهاه عقده أو انفساخه بالشرط الفاسخ الصريح أو التقرير ببطلان حجز الدين لاغفال إجراءات شكلية جوهرية أو فقدان أركان موضوعية أساسية فقد يرى القاضى الموضوعى عند طرح النزاع عليه غير ما قدره القاضى المستعجل . فيحكم بقيام العقد أو بصحة الحجز ولكن عند التنفيذ قد يصبح الحكم الموضوعى محدود الآثار عمليا فإذا أريد إرجاع المستأجر كما كان - أو

الحصول على حكم سريع فى دعواه . حتى ولو وضع الشارع لبعض أنواع الدعاوى إجراءات يقصد بها الفصل فى موضوعها بسرعة avec célérité حتى لا تأخذ سير الدعاوى المعتادة إذ فى كل هذه الأحوال يقرر القضاء الموضوعى الحل الحاسم بل الاستعجال هو الضرورة الملجئة لوضع حل مؤقت للنزاع يخشى على الحق فيه بمضى الوقت لو ترك حتى يفصل فيه القضاء الموضوعى ولو قصرت المواعيد فیسو عندئذ اللجوء للقضاء المستعجل ليضع حلا مؤقتا يحفظ الحقوق ويصونها إلى أن يحسم فى موضوعها والاستعجال حالة مرنة غير محددة ليس ثمة معيار واحد يمكن تطبيقه فى كل الأحوال بل ظواهر الاستعجال متعددة . وقد تبرر فى حالة وتختلف عنها فى أخرى . والمرجع فى تقديرها الى القاضى بحسب ظروف كل دعوى على حدتها فأينما لمس هذه الضرورة كان تصديه للمسألة جائزا . وكان من الواجب عليه عندئذ أن يقضى باختصاصه . وأما عدم المساس بأصل الحق . فليس المقصود به هو عدم احتمال حقوق ضرر ما بأحد الطرفين . بل إن الضرر قد يكون محتملا بل قد لا يقبل علاجاً أو إصلاحاً . لأن ولاية القضاء المستعجل هى ولاية قضائية فى أساسها . وهو وإن كان لا يفصل فى أصل الحق إلا أنه يحميه مؤقتا متى تحسس من تقديره لعناصر النزاع أن أحد الطرفين هو الأولى بالحماية فينشئ بينهما مركزاً وقتياً يسمح بتحمل المواعيد والإجراءات التى يقتضيهما الرجوع الى القاضى الموضوعى . فهو ليس ممنوعاً من بحث الحقوق المتنازع عليها ومدى آثارها . بل له فى هذا سلطان تقدير مطلق وإنما هو مقيد بأن لا يقرر إلا حلاً وقتية لتحفظ تلك الحقوق حتى يفصل فيها قاضى الموضوع

نفاذ الحجز الذى قرر بطلانه من قبل وحكم موضوعا بصحته فيما بعد قام المانع ماديا فى ذلك — كأن تكون العودة للعين المؤجرة قد أصبحت متعسرة لانقضاء المدة فى هذه الاثناء أو لمانع آخر أو يكون المبلغ المحجوز قد صرف فعلا للمدين . ولكن كما تقدم لانهض هذه الصعوبة أو تلك الاستحالة وما عساه قد يلحق بذوى الشأن من ضرر بسبب ذلك .

سببا فى ذاتها لعدم اختصاص القضاء المستعجل متى قام موجب اختصاصه من قبل . إذ هذه أحوال قد تلازم مع طبيعة التقاضى مهما كانت صورته . ومتى استبان للقضاء المستعجل مسوغ اختصاصه فى الحدود وبالضوابط المبينة آنفا وجب تدخله دون تثريب عليه فى ذلك لانه يطبق قاعدة أصولية مسلما بها وهى أن المحكمة لها أن تفصل فى تحديد اختصاصها tout tribunal est juge de sa propre compétence ولا يحدد من هذا الاختصاص ما قد يثيره الخصوم من دفوع للتخلص من ولايته من ادعاء بعدم توافر الاستعجال أو المساس بأصل الحق متى ظهر له ان هذا الادعاء إنما يقتقر إلى الحد التصحيح إذ له فى تقرير هذا الحد سلطان مطلق (راجع جارسونيه ٨ نبذة ٢٩٩١ ص ٢٩٧٠ ونبذة ٣٠٠٦ ودى بليم جزء ١ نبذة ٢٧٥١ وبرنان جزء ٢ نبذة ٤٦ ورشدى قاضى الأمور المستعجلة تحت عنوان الاستعجال ، وعدم المساس بالموضوع من صفحة ٤٧ إلى ٨٢ — وعلى الأخص نبذة ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ — وحكم محكمة النقض الفرنسية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ . بسيرى ١٩٠٨ — ١ — ٢٨٢ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٣٠

مايو سنة ١٩٢٦ بمجلة التشريع والاحكام المختلطة سنة ١٩٢٨ ص ٤٢٧ وحكمها فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ بالمجلة س ٣٩ ص ١٥١ وحكمها فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بالمجلة المذكورة سنة ٤٨ ص ٥٥ وفرنسيس ص ٥٩ وحكم قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ فى القضية ٦٥ لسنة ١٩٣٨ بين نفس الخصوم)

ومن حيث انه متى كان من المسلم به ان القضاء المستعجل يختص بالتقرير ببطلان حجز ما فى الأحوال التى يستبين له فيها ان ليس هناك موضوع يخشى المساس به le principal faisant de faut فان انعدام أصل الحق قد يكون راجعا إما لفقدان ركن أو أكثر من الأركان الأساسية التى لا يقوم حجز ما إلا عليها — كوجوب حصول الحجز وفاء لدين يحقق الوجود — certaine وواجب الأداء حالا exigible ومعين القيمة أو المقدار — liquide — أو ضرورة وقوعه على مال مملوك للمدين أو تحت يد شخص مدين للمحجوز عليه أو على مال يصح الحجز عليه قانونا — فهذه أركان أساسية لا ينمض أى حجز إلا بها وإما لاغفال الحاجز اتباع الطريق الذى رسمه القانون لاستصدار مثل هذا الحجز كوجوب استصدار إذن به من القاضى فى الحالة التى يجب اللجوء اليه فيها كما إذا كان لابد من أن يقدر القاضى الموضوعى قيمة الدين الواجب الحجز بها — أو لعدم مراعاة الاجراءات الشكلية التى ينص عليها القانون وترتب البطلان جزاء على عدم استيفائها . كحصول الحجز باعلان لم ينسخ فيه صورة السند أو الحكم أو الأمر الصادر

بالاذن بالحجز . أو لعدم اخبار المحجوز عليه في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك ان كان الحجز تنفيذاً أو لعدم اقامة الدعوى بصحته وتثبيته في الميعاد القانوني ان كان تحفظياً إلى غير ذلك من الشروط الشكائية التي يترتب على اغفالها بطلان الحجز بنصوص القانون — اذا كان من المسلم به انه يجوز للقضاء المستعجل التقرير بطلان الحجز في مثل هذه الأحوال . فمن البدهة انه لا يستطيع ذلك إلا بعد ان يقدر ادعاء كل خصم ودفاع الخصم الآخر فيه ومبلغ الجدل في كل ذلك كما اذا ساغ له ان يقرر بطلان حجز ما لانعدام ركن من أركانه الأساسية فمن طبيعة الأمور انه لا يستطيع ذلك إلا اذا بحث في انعدام هذا الركن . وهل السند يصلح بداية لتوقيع الحجز وهل ينطوى على التزام يحقق الوجود أو معين المقدار وهل تتوفر فيه الشروط اللازمة لانعقاد أى التزام . واذا ظهر له ان السند قد ينطوى على التزام يحقق الوجود فهل كان من الواجب على الحاجز ان يلجأ الى القاضى الموضوعى ليحدد القيمة التي يجب أن يحصل الحجز وفاء لها أو ليصدر اذناً بهذا الحجز أو بعبارة أخرى هل كان من المتعين ان يترسم الحاجز طريق استصدار الحجز باذن القاضى لا بمعرفة الحاجز نفسه ابتداء ؟ اذا ما صدر مثل هذا الاذن فانه يستطيع البحث فيما اذا كان قد سقط لعدم اقامة الدعوى في الميعاد القانوني أو لاغفال الاجراءات الأخرى التي اشترطها القانون وأكده وجوبها — ان القضاء المستعجل يملك هذا التقدير كله — وهو في هذا انما يستظهر عناصر النزاع المطروح عليه بماله من سلطان التقدير الذي لاغنى عنه لأى قاض

حتى يصدر حكماً صحيحاً — وهو فيما يفعله لا يمس أصل الحق بل يكشف موطن الحق في مبلغ منازعة كل خصم وانما بشرط واحد هو ان لا يفتى من هذا البحث وذلك التقدير إلا الى النتيجة المؤقتة التي تستلزمها طبيعة حكمه ومما تقدم كله يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه

عن الموضوع

وعلى هدى ما ذكر : فهل السند الذى أوقع به المعارض الحجز ينطوى على التزام بدين محقق الوجود — وإذا صح ذلك جدلاً فهل كان يتعين اللجوء للقاضى الموضوعى لتقدير القيمة التي يجب الحجز وفاء لها وصدر اذنه بذلك ؟ .

ان السند المذكور عبارة عن اتفاق بين الطرفين يتضمن التزامات متبادلة وفي ختامه اتفاق فيما بينهما على أنه إذا أخل أحدهما بما التزم به فيكون ملزماً بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه للآخر . كشرط جزائي clause pénale فهل الشرط المذكور هو بذاته مصدر الالتزام بالتعويض الذى حصل الحجز من أجله حتى يصح القول حقاً بأنه سند يصلح للحجز به . أم انه التزام تابع — وان التعويض المذكور ينشأ عن مصدر آخر . وبعبارة أخرى — هل تحقق الالتزام بالتعويض منوط بثبوت الاخلال بهذا الالتزام الآخر واستحقاقه مرهون بثبوت لحوق الضرر وقيام علاقة السببية بين هذا الضرر وذاك الاخلال مع ضرورة سبق الاعذار إن لم يعف من ذلك الطرفان أو أحدهما ؟ وهل تقدير التعويض خاضع للقضاء دون التقيد بالقيمة التي حددها الطرفان ؟ .

لاغرو في أن هذا التكييف القانوني للشرط الجزائي عموماً ولانزال حكم القانون فيه على عناصر

النزاع . هو بحث واستقراء قانوني لاثيريب على القضاء المستعجل إن تصدى له . بل هذا هو ما يتعين عليه بحكم ولايته العامة كقاض يفصل فيما يعرض عليه بأحكام القانون الصحيحة ونسارع هنا إلى التذكير بأن الشرط الجزائي ليس هو مصدر الالتزام بالتعويض - بل هو مصدر لالتزام تبعي غير مصدر الالتزام الأصلي - وبغلب أن يكون هذا المصدر الأخير عقداً ألحق به الشرط الجزائي . ومصدر التعويض مرتبط بثبوت الاخلال بهذا الالتزام الأصلي - بسبب خطأ المدين ولحوق الضرر بالدائن وقيام رابطة السببية بين هذا الضرر وذاك الخطأ مع سبق الاعذار أن لم يتفق على الاعفاء منه . ويترتب على أن الشرط الجزائي - مصدر الالتزام - تابع لالتزام المدين الأصلي ان ليس للدائن أن يطالب في الأصل إلا بالالتزام المدين الأصلي دون الشرط الجزائي ولا يجوز للمدين في الأصل أن يعرض على الدائن إلا التزامه الأصلي دون الشرط الجزائي وإنما يستطيع الدائن أن يطالب بالشرط الجزائي . ويستطيع المدين أن يعرضه على الدائن إذا أصبح تنفيذ الالتزام الأصلي مستحيلاً بخطأ المدين أما إذا أصبح تنفيذ الالتزام الأصلي مستحيلاً بقوة قاهرة فقد انقضى هذا الالتزام ولا يجوز للدائن في هذه الحالة أن يطالب بالشرط الجزائي لأن هذا الشرط ليس التزاماً تخييرياً ولا التزاماً بديلياً . وإنما هو التزام تبعي ينقضى بانقضاء الالتزام الأصلي - وإذا كان الالتزام الأصلي باطلاً ، كان الشرط الجزائي وهو التزام تبعي باطلاً مثله - وإذا كان الأول معدوماً - كما لو كان صورياً مثلاً - كان الثاني كذلك - ولكن إذا كان الشرط الجزائي باطلاً ولا يستتبع ذلك أن يكون الالتزام الأصلي باطلاً

- لأن مصدر التابع يعلق بالمتبوع - والعكس غير صحيح الموجز في النظرية العامة للالتزامات للدكتور السهوري بك ص ٤٤٣ وما بعدها نبذة ٤٤٩ .

وبين مما تقدم أن مصدر الالتزام بالتعويض الذي حصل الحجز وفاء له ليس هو الشرط الجزائي بذاته . بل الاخلال بالالتزام الأصلي . وأن يثبت ذلك واستحقاق التعويض منوط باستيفاء الشرائط القانونية السابق ذكرها - ومتى كان الأمر كذلك - وكان مصدر الشرط الجزائي مرتبطاً بمصدر الالتزام الأصلي - وبينهما علاقة التابع بالمتبوع - كان من غير الممكن قانوناً اعتبار الشرط الجزائي بذاته سنداً يصلح لتوقيع الحجز وفاء للتعويض المقدر في العقد لأن استحقاق التعويض ليس ناشئاً منه نفسه - من جهة ولأن تحقق الالتزام به منوط - لا بذات الشرط الجزائي - بل بالاخلال بالالتزام الأصلي على النحو المبين سابقاً . وبعبارة أخرى فمن غير المقذور القول بأن الشرط الجزائي بذاته يثبت ديناً يحقق الوجود certaine بل هذه نتيجة احتمالية لما يستقر اليه الالتزام الأصلي وهل يكون من المتعين القضاء بالقيمة المتفق عليها لا بأقل ولا بأكثر ؟

لقد استقر الفقه والقضاء على وجوب ربط المادة ١٢٣ م التي قد يدل ظاهرها على ذلك بما سبقها من المواد ، والتي تقضى بأن التضمينات لا تستحق إلا إذا كان عدم الوفاء أو التأخير منسوباً لتقصير المتعهد (م ١١٩ م) وأن لا يستحق إلا بعد الاعذار إن لم يتفق على الاعفاء منه (م ١٢٠ م) وبأن التضمينات هي مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من المكسب بشرط أن يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن

من يدها وتدخل في قبضة محكمة الدرجة الثانية إن استؤنف الحكم اليها . وتعين عليها . ان رأت غير ما رأته محكمة الدرجة الأولى وان لا مانع من نظر الدعوى — أن تفصل هي في الموضوع نفسه — وليس لها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة — حتى لو طلب المستأنف ذلك أو اقتصر عليه — لسبق انحسام الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى . فأصبح من غير الممكن قانونا الرجوع إليها فيه

(٢) إذا رفضت محكمة أول درجة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — فتقتضى هذا أنها استبقت الموضوع لتفصل فيه — فإذا استؤنف حكمها لمحكمة الدرجة الثانية، وأيدته، فلا تثريب عليها أن أعادت القضية لمحكمة الدرجة الأولى لتفصل في الموضوع الذي استبقته في قبضتها بحكمها المستأنف

(٣) من الآثار المترتبة على الأحكام — خروج القضية من يد المحكمة التي أصدرت الحكم وليس للخصم الذي يتضرر منه إلا أن يطعن فيه بالطرق التي سنمها القانون ومنها الاستئناف الذي من آثاره نقل القضية ، إلى محكمة الدرجة الثانية فتدخل في قبضتها وحدها بمقدار ما استؤنف إليها من الحكم .

(٤) إذا كانت محكمة أول درجة قد فصلت في نقطة فرعية بحجة لا اتصال لها بالموضوع بل بدائية قبل الدخول فيه — فتستطيع محكمة الدرجة الثانية إن فصلت في هذه النقطة ورأت غير ما رأته محكمة الدرجة

عدم الوفاء . وتفريعا على ذلك قرروا بأن القاضي غير ملزم بالقضاء بالشرط الجزائي إن لم يثبت حصول ضرر وهو غير مقيد بالقيمة المتفق عليها . بل يقدرها بمقدار الضرر الحقيقي والفعل (حكم محكمة استئناف مصر الأهلية — بدوائرها الجمعية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بالمجموعة الرسمية سنة ٢٥ ص ٩١) فلا أقل من أنه كان يتعين على المعارض أن ياجأ للقاضي الموضوعي . ليقدر قيمة التعويض الذي يجب أن يحصل الحجز وفاء له (طبقا للمادة ٤١٢ مرافعات) خصوصا والموضوع جميعه مطروح عليه .

ومن حيث لما تقدم يكون الحكم الغيابي في محله ويتمين تأييده .

ومن حيث ان المصاريف يحكم بها على من خسر الدعوى .

(قضية معارضة جورج خوري اندى ضد السيد روز اليوسف وحضر عنها الاستاذ بنيامين روفائيل رقم ٢٤١٨ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد)

٢١٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠

دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . دفع الموضوعي . إذا أخذت به المحكمة الابتدائية فليس لمحكمة الاستئناف أن تعيد الموضوع إلى المحكمة الابتدائية بل تفصل فيه المحكمة الاستئنافية

المبادئ القانونية

(١) ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع موضوعي . يتناول الدعوى برمتها . فاذا فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى وقبلته . فقد خرجت القضية

الأولى — ان تعيد اليها القضية لتفصل في الموضوع إلا إذا رأت ان تتصدى له في الحالات المبينة في المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ مرافعات والتي وردت على سبيل الحصر — ومتى كان صالحا للحكم وبشرط ألا تكون قيمة المدعى به مما تحكم فيه محكمة الدرجة الأولى حكما انتهائياً — أما إذا كانت المحكمة المذكورة قد فصلت في الموضوع أو في دفع بعدم القبول أو عدم السماع أو عدم جواز النظر أو سقوط الحق بالتقادم ومست في ذلك الموضوع فإنه يتعين على محكمة الدرجة الثانية حتماً ووجوباً أن تفصل في ذات الموضوع الذي انتقل اليها برمته بالأثر الناقل للاستئناف ولا تستطيع أن تعيده لمحكمة الدرجة الأولى. حتى ولو طلب المستأنف ذلك أو أقتصر عليه. إذ ليست هذه من حالات التصدي المعروفة

المعروفة

١ « من حيث ان المدعى بصفته عجل هذه لدعوى بالأعلان المؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بمقولة إنه سبق له أن أقامها ضد المعلن اليهم بطلب رفع يدهم عن الاعيان المتنازع عليها ورد الاغتصاب الواقع عليهما وتسليمهما اليه بصفته لحوزها الجهة وقفها . وأنه بجلسة ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٩ طلب من باب احتياطي اقامته حارساً عليها لإدارتها واستغلالها وتوزيع صافي الربح على أصحاب الاستحقاق فيه . وأن هذه المحكمة قضت في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ بعدم جواز نظر الدعوى بشقيها لسبق

الفصل في ذلك بالحكم الصادر من محكمة مصر الأهلية ببيتها الاستئنافية في ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ في القضية رقم ٥٧٣ سنة ١٩٣٩ مستأنف مصر وأنه استأنف الحكم المذكور بطلب الغائه فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى وأن المحكمة الاستئنافية قضت في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٠ بتأييد الحكم فيما يختص بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للطلب الأصلي وبالغائه فيما يتعلق بهذا الدفع بالنسبة للطلب الاحتياطي وخلص المدعى من ذلك إلى أنه يحق له تعجيل الدعوى لتفصل في الطلب الأخير وانتهى في اعلان هذا التعجيل إلى الاصرار على طلب نديه حارساً بنفس الشكل الذي أبداه به عند اقصاء هذه المحكمة فيه بحكمها الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠

٢ ومن حيث ان الوزارة لما أصرت على هذا الوضع من القضية دفعت المدعى عليها الثانية بعدم جواز تعجيلها واعادة طرح النزاع نفسه على هذه المحكمة لخروج القضية من يدها بحكمها السابق كما دفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها — لزوال الاستعجال بسبب تراخي الوزارة في تعجيل الدعوى حتى يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بعد أن قضى استئنافاً بجواز نظر طلب الحراسة في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٠ — ثم عادت الوزارة فأيدت في مذكرتها الختامية أسباباً جديدة للحراسة محصلها انه قد حكم لها نهائياً في مواجهة بعض الورثة بعدم سماع دعوى الرجوع في الوصية . — وأن مقتضى هذا ان حق الوقف ثابت بالنسبة لخصه هؤلاء الورثة وهي ١٤ قيراطاً — وأنها بهذا الوضع — وعلى أسوأ الفرضين تعتبر شريكة على الشيوخ

ولها الحق في أن تنتفع لحساب جهة الوقف بما يوازي هذه الحصة ، وأن الخلاف قائم بينها وبين الورثة جميعا على الملكية وتبعها على الإدارة والاستغلال فتكون محقة والحالة هذه في ندها للحراسة على الوجه الذي تراه المحكمة

عن تعجيل الدعوى لإعادة الفصل فيها على الوضع الذي انتهت اليه قبل حكم ٢٨ أغسطس

سنة ١٩٣٩

« ومن حيث ان هذه المحكمة بعد ان استظهرت موضوع (objet) طلب الحراسة كما حددته الوزارة وتثبت وهو لاستلام أعيان الوقف لتحصيل ريعها وتوزيعه على جهة الاستحقاق فيه ، وقارنته بموضوع الطالب الأصلي وهو رفع يد المدعى عليهم عن الأعيان ورد الاغتصاب الواقع عليها وتسليمها للوزارة لحوزها لجهة وقفها ، ولما استعرضت السبب الذي أسست عليه المدعية الطالب الاحتياطي — فاذا هو بلسان مندوبها — نفس السبب (cause) الذي تبني عليه الطلب الأصلي — خرجت من هذا الاستقراء الى أن هذين الطالبين هما هما بعينهما — وإنما تحت ستار الفاظ مختلفة — بحيث يندمج أحدهما في الآخر اندماجا تاما — موضوعا وسببا مع وحدة الخصوم — ولذا فقد حكمت بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة اليهما — إلا أن المحكمة الاستئنافية رأت غير ذلك بالنسبة للطلب الاحتياطي — لأن في مقدور القضاء المستعجل ان لا يتقيد بمأمورية الحارس كما يطلبها الخصوم ولذا فقد ألغت الحكم الابتدائي فيما يختص بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لهذا الطلب الاحتياطي — وهو بلا شك حكم انتهائي يجب احترامه — ولكن

هل من مقتضاه إمكان الرجوع الى هذه المحكمة لتفصل في الطالب المذكور — مرة أخرى — على الوضع نفسه الذي فصلت فيه بحكمها المذكور كما تريد الوزارة الآن بتعجيل الدعوى أم أن القضية خرجت من يد هذه المحكمة بهذا الحكم (dessaisi) — خاطئا كان هذا الحكم أو مصيبا — وأصبحت المحكمة الاستئنافية وحدها وهي صاحبة السلطان في الأمر فتفصل فيه وهل كان من الجائز للمحكمة الأخيرة إعادة القضية للمحكمة الابتدائية أم أنه يتعين على المحكمة الاستئنافية القضاء في ذلك وجوبا ؟ لانزاع في أن من الآثار المترتبة على الأحكام (effets des jugements) خروج القضية من يد المحكمة التي أصدرت الحكم (dessaisement du tribunal) فليس لها أن تنسخه أو تغير فيه حرفا — وليس للخصم الذي يتضرر منها إلا أن يطعن فيها بالطرق التي سنها القانون — ومن هذه الطرق استئناف الأحكام — ومن آثار الاستئناف نقل القضية الى محكمة الدرجة الثانية (Effet dévolutif de l, appel) فتدخل في قبضتها وحدها (saisine du tribunal d , appel) فتؤيد الحكم الابتدائي أو تعدله أو تلغيه — وهي في هذا مقبدة بحدود فن ذلك أن سلطانها لا يمتد على النزاع إلا بمقدار ما استؤنف من الحكم (Tantum devolutum) ومنها أن هناك من صور الاستئناف ما لم تمس فيه المحكمة الابتدائية الموضوع (fond) بل تكون قد فصلت في مسألة فرعية بحتة لا اتصال لها بالموضوع وقبل الدخول فيه (incident purement prejudicielle) وأبقت الموضوع سليما

droit de statuer lui-même sur le fond du litige, il doit le faire ; c'est pour lui une obligation.

No 78. — Décidé encore que l'appelant ne peut pas se borner dans ses conclusions à demander le renvoi de la cause devant de nouveaux juges du premier degré et soumettre ainsi le différend à un tribunal de nouveau en premier ressort.

No 220. — Si le fond du procès a été jugé et qu'il y appel du jugement, ce n'est pas le cas de recourir à l'article 473 C. PR. C. ; le tribunal supérieur en ce cas est saisi par l'effet dévolutif d'appel par suite, n' a pas à l'évoquer, puisqu'il en est déjà saisi.

فهل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع موضوعي يتناول موضوع الدعوى وهل بالفصل فيه إيجاباً تخرج القضية من يد محكمة أول درجة ؟ ان هذا الدفع هو دفع موضوعي (défense au fond) « رسالة الإثبات لأحمد نشأت بك الطبعة الثالثة س ٤٥٤ بند ٦٠٢ » وهو يتناول الدعوى برمتها فإذا فصلت فيه محكمة ما وقبلته فقد خرجت القضية من يدها ودخلت في سلطان المحكمة الاستئنافية ان استؤنف الحكم اليها بالآثر الناقل للاستئناف وفي حدود ما استؤنف لها وفي هذا تقول محكمة النقض والابرام المدنية المصرية ما يلي « أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع للدعوى برمتها وفي ذات

فستطيع محكمة ثاني درجة ان فصلت في هذه النقطة الفرعية البدائية - ورأت غير ما رآته محكمة أول درجة فيها - ان تعيد اليها القضية لتفصل في الموضوع - إلا اذا رأت ان تصدى له في الحالات المبينة في المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات - متى كان صالحاً للحكم وبشرط ان لا تكون قيمة المدعى به بما تحكم فيه المحكمة الابتدائية حكماً انتهائياً اما اذا كانت المحكمة الابتدائية قد فصلت في الموضوع (avait juge le fond) أو فصلت في دفع بعدم القبول أو عدم جواز السماع أو عدم جواز النظر ومست في ذلك الموضوع (le fond) فإنه يتعين عليها حتماً ووجوباً أن تفصل في الموضوع الذي انتقل اليها برمته بالآثر الناقل للاستئناف ولا تستطيع أن تعيده لمحكمة أول درجة - حتى ولو طلب المستأنف ذلك، او اقتصر عليه - إذ ليست هذه الحالة من حالات التصدي المعروفة والتي وردت على سبيل الحصر في القانون المصري (وفي هذا يقول شرح دالوز الجديد لقانون المرافعات الفرنسي في تعليقه على المادة ٤٧٣ مرافعات فرنسي

No 55. — Lorsque le jugement dont on est appel a statué sur le fond du procès, le juge du second degré est lui-même, de plein droit, saisi du fonds, par l'effet dévolutif de l'appel ; il connaît de la contestation comme juge ordinaire et le retient dans son universalité parceque le premier juge a épuisé sa juridiction.

No 56. — En pareil cas, le juge de l'appel n'a pas seulement le

لا تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى بل تحكم هي فيه وجوبا ولا تكون في ذلك متصدية للموضوع . ذلك لأن الدفع بعدم قبول الدعوى وبسقوط الحق في رفعها بالتقادم — كلاهما دفع موضوعي يسكون الحكم فيه قضاء في أصل الدعوى تستوفى به محكمة الدرجة الأولى ولايتها — واستند المؤلفان إلى حكم محكمة النقض المنوه عنه فيما سبق — وقضاء محكمة النقض والابرار المدنية — وهو القضاء العالى الذى يجب أن يكون دستور الاحكام — إنما يطابق القواعد القانونية السليمة الخاصة باستنفاد سلطان المحكمة الابتدائية من جهة — ونقل النزاع الى المحكمة الاستئنافية بالاثار الناقل للاستئناف من جهة أخرى — وهو الرأى الذى لم يكن هناك أدنى وجه للخلاف عليه بين رجال القانون علماء وعملا (راجع تعليق الأستاذ محمد حامد فهمى فى مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ص ٨٧١ وما بعدها والاحكام المختلطة التى أشار اليها فيه) ولكن الوزارة استندت الى حكم محكمة النقض والابرار المدنية المصرية الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٣٣ والمنشور بمجموعة عمر ص ١٦٢ — وظنت أنه يناقض حكمها اللاحق المشار اليه سابقا والصادر فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ — وتوهمت أنه قرر مبدأ يؤيدها فى دفاعها ولكن لدى التعمق فى فهم مدلول هذا الحكم يبين أنه لاتناقض بينه وبين الحكم الآخر إذ لاوجه للقياس بينهما — بل لاشئ فيه ينفع الوزارة لأن واقعة النزاع كانت تحصل فى أن محكمة أول درجة رفضت الدفع بعدم جواز نظر الدعوى — ومن البدهة ان يكون مقتضى هذا أنها استبقت الموضوع لتفصل فيه إذ لم تر مانعا من سماعه — وبعبارة أخرى فان منطق حكم محكمة أول درجة

موضوعها — ومتى قبلته محكمة ما فقد انحسرت الخصومة فى هذا الموضوع أمامها — وأصبح من غير الممكن قانونا الرجوع اليها فيه — فلو كان هذا الحكم صادرا من محكمة ابتدائية واستأنفه الخصم طالبا الغاءه والقضاء له فى موضوع الدعوى فان محكمة الاستئناف إذا الغت هذا الحكم يكون لها أن تنظر موضوع النزاع وتفصل فيه فى حدود طلبات المستأنف وذلك حتى لو اقتصر المستأنف عليه على التكلم فى موضوع الدفع وعلى طلب تأييد الحكم المستأنف ، (طعن رقم ٧٨ سنة ٤ قضائية منشور بمجلة القانون والاقتصاد ص ١٧٣ رقم ٣٥ وبمذكرات لجنة المراقبة القضائية القسم الأول فى المواد المدنية والتجارية مذكورة رقم ١٤٠ — وبالمجموعة الرسمية سنة ٣٥ رقم ١٦٤ ص ١٣) وهذا هو ما يجب أن يسكون فى كل حكم فصل فى دفع بعدم القبول أو عدم السماع أو عدم جواز النظر أو بالسقوط طالما كان فى جوهره دفعا موضوعيا — أو مس الموضوع وفى هذا يقول الأستاذان حامد بك فهمى والدكتور محمد حامد فهمى فى مؤلفهما (النقض فى المواد المدنية والتجارية ص ٦٩٦ هامش رقم ١) — أما إذا كانت هذه المحكمة (محكمة الدرجة الأولى) قد قضت بحكم يخرج القضية من سلطتها واستأنف هذا الحكم فان الاستئناف يطرح القضية برمتها على محكمة الدرجة الثانية حتما بما له من أثر نقل النزاع اليها وفى هذه الحالة يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى موضوع الدعوى عملا بالاصول العامة — وعلى ذلك فاذا دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى أو بسقوطها بالتقادم مثلا فحكمت بقبول الدفع ثم استأنف حكمها فقضت محكمة الدرجة الاستئنافية بالغاءه فانها

هو الاصرار على نظر الموضوع بل هي استمرت في نظره فعلا بعد ذلك فكيف يفهم من هذا أنه خرج من يدها ولكن اذا قبلت مثل هذه المحكمة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى (وهذا هو ماقررت به محكمة النقض في حكمها اللاحق) ورأت بهذا الحكم ان هناك ما يمنعها موضوعا من الدعوى - فنطق هذا بداهة أن الخصومة قد انحسرت أمامها بهذا الرأي الذي أبدته - فلا يمكن ارغامها على القضاء بغير ذلك - بعد إذ تسببت من الموضوع لما ظهر لها بعد استقرائها لعناصره سببا وموضوعا وخصوصا أنه هو نفسه الذي سبق الفصل فيه - فاذا ما استوفى الحكم برفض الدفع أمام محكمة ثاني درجة - وأيدت هذه محكمة أول درجة في حكمها فمقتضى هذا أنها أقرتها على الاستمرار في نظر الموضوع - هذا الذي ظلت محتفظة به من الأصل وبذات حكمها الذي صدر منها ويكون حكم المحكمة الاستئنافية سليما واذا جاءت محكمة النقض بعد ذلك وأيدت المحكمة الأخيرة في قضائها كان حكمها هو الآخر لا غبار عليه - ولا تناقض بينه وبين حكمها اللاحق - فالقياس بين الاثنين قياس مع الفارق لاختلاف مبنى الطعن في الحالتين اختلافا عكسيا

ومن حيث ان المحكمة تلاحظ أخيراً - أن الوزارة لما استأنفت حكم هذه المحكمة الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ طالبة الغاء لم تطلب القضاء في موضوع الدعوى - بل اقتضت على طلب إعادة القضية الى محكمة أول درجة وهذا ما كان يجوز أبدا (راجع شرح دالوز الجديد على المادة ٧٣ مرافعات فرنسي نبذة ٧٨ السابق ايراد نصها في صدر هذا الحكم) كما ان محكمة ثاني درجة وان لم تجار الوزارة في طلب الاعادة

ألا انها اقتضت على الغاء الحكم بالنسبة للطلب الاحتياطي دون ان تقضى بشيء في موضوعه بعد ان رأت انه من الجائز ذلك . ولكن مسلك الوزارة في استئنافها واقتصار المحكمة الاستئنافية على الغاء الحكم على النحو السابق لا يمكن ان يكون من شأنه قانونا الرجوع الى هذه المحكمة بتعجيل القضية أمامها لتفصل فيها على الوجه الذي انتهت اليه في حكمها المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ لانحسام الخصومة أمامها وخروج القضية من يدها بهذا الحكم كما سبق أن شرحناه تفصيلا . ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الدفع بعدم امكان الرجوع الى هذه المحكمة تحقيق فيتين قبوله ولا محل بعد ذلك للتصدي للدفع بعدم الاختصاص بحجة زوال حالة الاستعجال بعد الحكم وقبل التعجيل إذ بحسب طبيعة الأشياء ينبغي أن يكون الدفع الأول سابقا في الترتيب على الثاني فلا تستطيع المحكمة استظهار الأخير إلا اذا امكن الرجوع اليها في ذات القضية .

عن الحراسة له أسباب الجبرية التي أبدتها الوزارة في مذكرتها

ومن حيث ان محصل هذه الأسباب أنه قد حكم لها نهائيا في مواجهة بعض الورثة بعدم جواز سماع دعوى الرجوع في الوصية . فيكون من مقتضى هذا ثبوت حق الوقف بالنسبة لخصه هؤلاء الورثة وهي ١٤ قيراطا وأنها تعتبر شريكة على الشيوع بهذه الحصص وبالتالي لها أن تنتفع في غلة الأعيان بما يوازيها وأن الخلف قائم بينها وبين باقي الورثة على الإدارة وهذا يسوغ ندها للحراسة على الوجه الذي تراه المحكمة

ومن حيث ان الحراسة باعتبارها اجراء شاذ لما فيه من تقييد وغل ليد أصحاب الشأن

... ولكن مناط هذا هو أن حق كل وارث في الانتفاع لا يقل عن حق الآخر في طبيعته أو ثبوته — ولكن حق الورثة في وضع اليد مكفول بحكم نهائي إلى أن يستحصل الوارث على حكم في مراجعتهم بالتسليم . ومع قيام هذا الحكم لا يمكن إعتبار حقهما في الاستغلال من درجة حق الورثة في قوته قياسا على حقوق المشتاعين — فيقضى بالحراسة لمجرد الخلف على هذا الاستغلال بل الفيصل في الأمر هو ثبوت الخطر الحقيقي الذي قد تستهدف له أعيان الوقف أو يحتمل أن تتعرض له الوزارة مستقبلا إذا ما حكم لصالحها بالأعيان المذكورة وبشرتها فلو أن هؤلاء الورثة يملكون صيانتها أو يسيئون استعمالها على وجه يعرضها للخطر أو الضرر — أو لو أنهم غير ملئين بحيث لا يقوون مستقبلا على أداء الغلة للوزارة لو حكم لها بذلك — لو أن الوزارة دلت على شيء من ذلك — لقام موجب الحراسة حقا — وساغ نزاع الأعيان من تحت يدهم حتى على الرغم من الحكم الذي كفل لهم وضع يدهم مؤقتا حتى يقضى ضدهم بالتسليم — ولكن الوزارة لم تقدم أى سبب لهذا أو ذاك من أوجه الخطر ولم تدلل عليه بل الظاهر أنه لا نزاع في أنهم ورثوا أملاكا كبيرة القيمة غير الأعيان المتنازع عليها ومن ثم فإنه يبين عدم الجد في هذا الطلب لتلك الأسباب فيتعين رفضه

ومن حيث أن المصاريف يحكم بها على من خسر الدعوى عملا بالمادة ١١٣ مرافعات (قضية وزارة الاوقاف بصفتها ضد السيدة نفوسه هانم شهاب الدين وآخرين رقم ١٧٩٢ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي السيد على السيد)

ينبغي أن تستوى على ركني النزاع والخطر — نزاع في ذات العين أو ثمرتها وأن يكون حق طالب الحراسة في ذلك لا يقل عن حق المنازع قوة أو ثبوتا وخطر داهم في بقاء العين تحت واضح اليد عليها تستهدف معه حقوق ذوى الشأن للضرر لتحقيق أن النزاع قائم بين الوزارة والمدعى عليهم — ولكن ما جرهم . وهل هو نزاع في الملكية برمتها أم لا يعدو حالة الشيوع وخلف على الإدارة فقط ؟ وهل حق الوزارة الظاهر في وضع اليد على الأعيان يعادل حق الورثة ؟ وهل هناك خطر من بقاءها تحت يدهم ؟ لا شك في أن طبيعة هذا النزاع هو اصرار الوزارة على أن الأعيان جميعها وقف ثم إنكار الورثة جميعهم لهذا الوقف وإذا صح أن هناك وقفا فهو لم يشمل نصيبا مشتاعا بل هو منصب على جميع الأعيان . وإذا صح العكس وكانت هذه الأعيان ملكا فالملكية تلحقها جميعها ببعضها شيوعا وإذا كان قد صدر حكم مانع من سماع دعوى الرجوع في الوصية بالنسبة لبعض الورثة فلا يمكن اعتبار هذا الحكم قضاء نهائيا بتبعية حصّة مشتاعة للوقف في الأعيان المذكورة بل هو مانع من السماع لعدم تقديم الدليل الشرعى ولا يمنع من إعادة السماع لو وفق الورثة المذكورون للدليل الشرعى المذكور والمسوغ للسماع حقا — فالتمخيج الذى انتهت اليه الوزارة هو تحميل لطبيعة الأشياء بما لا تحتمله — بل كل ما يمكن استخلاصه من الموقف هو قيام النزاع الشامل لجميع الأعيان وهل هي وقف كلها أو ملك كلها — تحقيق أن حق المشتاعين في وضع اليد أو الانتفاع بالغلة هو على قدم المساواة فإن اختلفوا في تنظيم الاستغلال كان من الميسور تركيز ذلك في يد حارس يتولاه عن الجميع

قضايا المحاكم الجزئية

٢٢٠

محكمة المحلة الكبرى الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٣٩

- ١ - ولاية المحاكم الأهلية . على أحكام المحكمة الشرعية . الصادرة في حدود اختصاصها . انعدامها
 - ٢ و ٣ - نفقة شرعية . أساسها . وجوبها . الدفع بتواطؤ الزوجين فيها . عدم قبوله
 - ٤ - إقرار . انسحابه الى وقت نشوء الحق .
- المبادئ القانونية

- ١ - لا ولاية للمحاكم الأهلية على ما تصدره المحاكم الشرعية في حدود اختصاصها على شريطة استيفائها جميع الشرائط المطلوبة
- ٢ - للزوجة حق النفقة شرعا ويترتب هذا الحق منذ تاريخ العقد وقيام الزوجية وهذه النفقة فرضتها الشريعة الإسلامية فاذا اختلف الزوجان وعرض النزاع على المحكمة الشرعية وصدر حكم به فلا يكون هذا الاجراء من الزوجة لإنشاء الحق جديد لأن الفاضى في حكمه لا يخلق هذا الحق وإنما يقره ويحدده

- ٣ - افتراض التواطؤ في مثل هذه الحقوق المقررة غير مقبول شرعا ولا قانونا لأن الصورية لا يمكن افتراضها في حقوق منشأة من قبل وثابة قبل حصول الاقرار بها

- ٤ - لا يقف الاقرار عند حد وقت صدوره من المقرر وإنما ينسحب الى وقت وجود هذا الحق
- (قضية محمد وأمين عبدالرحمن ضد زينب ابراهيم منصور وآخر رقم ٢٠ توزيع سنة ١٩٣٧ برئاسة حضرة القاضي محمد ذهني)

٢١٩

محكمة المحلة الكبرى الجزئية

٢١ يناير سنة ١٩٣٩

- تجار . في مدلول المادة ٢٠٩ مدني . استهلاك الديون . بمعنى ٣٦٠ يوما . مسوغه القانوني . افتراض الوفاء . الدفع بسقوط هذه الديون . إنكار المعاملة . في هذه الحالة . غير مقبول .
- المبادئ القانونية

- ١ - لا يشمل نص المادة ٢٠٩ مدني كل التجارات اطلاقا إذ أن كلمة faurniture الواردة في النص الفرنسي تخصص النوع من التجار الذين تشملهم هذه المادة وهم الفئة الذين يمدون الشخص بما يقوم بأورده ومعايشه اليومي كالخباز والبقال والجزار والفاكهى وبائع الفطير والحلوى وما اليهم من التجار الذين يبيعون ما يستهلك يوميا
- ٢ - المسوغ القانوني لاستهلاك الديون بمعنى ٣٦٠ يوما هو افتراض حصول الوفاء ولأنه لم تجر العادة يوما بأن يستحصل على سند كتابي ولأن الوفاء بها يحصل في زمن قصير
- ٣ - لا يجوز لمن يدفع بسقوط الحق بمعنى ٣٦٠ يوما أن ينكر المعاملة بتاتا لأن أساس الدفع بالسقوط أداء الحق وما دام ليس هناك تعهد من جانبه أو مبلغ لاحق بذمته فلا سبيل لإبدائه .

(قضية كامل نافع ضد مصطفى مصطفى نافع وآخر رقم ٨٦٨ سنة ١٩٣٩ برئاسة حضرة القاضي محمد ذهني)

٢٣٦

محكمة الدلنجات الجزئية الأهلية

١٠ يناير سنة ١٩٤٠

ولى شرعى . سلب ولاية . اجراءاته . اختصاص المجلس
الحسبى به . بناء على طلب النيابة العمومية . اختصاص
المحاكم القضائية . بمبحث قيمة عقود الصغير . مداه .

٢ — قاصر . بلوغه من الرشد . تصرفاته وقت القصر .
اختصاص المحاكم القضائية بنظرها . فى حالة عدم عرضها على
المجلس الحسبى . قرار المجلس الحسبى . فى تصرف الولي .
فى عقد معين . حال نظر سلب الولاية . اقتباره قضائيا .
٣ — ولى شرعى . تصرفاته . متى احترم . ومتى
تبطل .

٤ — ولى شرعى . تصرفه وقت بلوغ ولده سن
الرشد . وكالة ضمينية . مانع من الكتابة . اثبات بالبينه
وغيرها من الطرق . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — الاجراءات الخاصة بسلب ولاية الولي
الشرعى على القاصر وفقا للمادة ٢٨ من قانون
المجالس الحسبية المعمول به من شهر مارس
سنة ١٩٢٦ هى اجراءات خاصة بتنظيم هذه
الولاية أمام المجلس الحسبى أثناء قصر الصغير
فقط — وهو الهيئة المختصة التى قصدها المشرع
للمحافظة على أموال القصر وعديمي الأهلية —
وقد أوجب القانون أن لا تتدخل المجالس الحسبية
فى مدة القصر هذه إلا بناء على طلب النيابة بسلب
الولاية وإلا اذا وجد موجب صحيح للتدخل —
فلا يجوز إذن للمحاكم القضائية مع ما لها من
الولاية القضائية أن تبحث أثناء قصر الصغير فى
قيمة العقود من الوجهة الشرعية .

٢ — ومتى بلغ الصغير رشده فالمحاكم القضائية
لا تمنع من النظر فى العقد من الوجهة الشرعية

إذا كان هذا التصرف كان قد صدر وقت القصر
ولم يكن قد بحث أمام المجلس الحسبى وقتئذ لما
للصغير البالغ من حق محاسبة وليه عن العقود
الصادرة منه — وأما إذا بحث المجلس تصرف
الولي فى عقد معين من وجهة سلب الولاية فالواضح
أن قرار المجلس يكون قضائيا ومن الوجهة انه
الهيئة المختصة بفحص تصرفات الولي أثناء ولايته
الشرعية وأثناء قصر الصغير

٣ — بحث تصرفات الولي من وجهة تطبيق
الشريعة : — (١) أنه إن كان الولي حسن التدبير
مشهورا بحسن التصرف محمود السيرة مستور
الحال أمينا على حفظ المال فله أن يبيع مال
ولده الصغير منقولا أو عقارا بمثل القيمة أو بالغبن
اليسير (٢) وإن كان الولي سىء السيرة فاسد
التدبير فى غير سفه فلا يجوز له بيع العقار إلا
بالخيرية (٣) وإن كان الولي مبذرا متافيا للمال غير
أمين على حفظه وسفيا فالبيع غير نافذ إطلاقا
ولا يثبت السفه طبعا إلا طبقا للنصوص القانونية
المنصوص عليها أمام المجلس الحسبى وبقرار
يصدر منه بذلك (٤) وإن كان البيع بغبن فاحش
بطل البيع إطلاقا

٤ — للولي الشرعى اذا ادعى ابنه انه كان
بالغا سن الرشد وقت التعاقد — أن يثبت أن
تصرفه عن ولده فى وقت البلوغ كان بطريق
الوكالة الضمنية وتلك الوكالة تثبت وتستنتج من
الظروف والوقائع المبينة لعلاقة الوكيل بالموكل
كعلاقة القرابة وهى متصلة اتصالا وثيقا لوجود
المانع من الكتابة حتى لو زادت قيمة المدعى به
فى الوكالة عن مبلغ الألف قرش — وقد نشأت
فكرة الوكالة الضمنية (أولا) لوجود الصلة بين

الطويلة ولشككتسب الحكومة الملكية بوضع اليد
المدة الطويلة .

(قضية مرجانه ابراهيم داود وحضر عنها الاستاذ
بدروس اسطفان ضد شحاته جرجس قلته وحضر عنه الاستاذ
رمزي حنا رقم ١٨٣٤ سنة ١٩٣٩ وثلاثة حضرة القاضي
احمد الجاوم)

٣٢٣

محكمة الجيزة الجزئية الأهلية

٩ أبريل سنة ١٩٤٠

١ — حجر للسفـه . بدايته . ونهايته

٢ — سفـه . تصرفاته . بعد ظهور السفـه . وقبل

الحجر . بطلانها . في حالة ثبوت سوء نية المتعاند معه

المبادئ القانونية

١ — الحجر للسفـه — على خلاف الحجر

للمتـه يبدأ — على رأى محمد — وهو الرأى الراجح

— من وقت ظهور السفـه وينتهى في وقت ظهور
الرشد

٢ — لا يسـفى لبطلان تصرفات السفـه

الحاصلة بعد ظهور السفـه وقبل صدور قرار

القاضي بالحجر عـيه مجرد علم المتصرف اليه بسفـه

من تصرف له بل يشترط — على الرأى الراجح

— أن يكون المتصرف اليه سيـا النية بأن استغل

هذا السفـه اضـارا بمصاحـة المزمع الحجر عليه

المادة

(قضية ابراهيم سيف النصر ضد سيد عطيه بصفتـه
وأخرى رقم ١١٤٣ سنة ١٩٤٠ برئاسة حضرة القاضي
عارف محمد)

الموكل والوكيل بصفة عامة ولأن قواعد الاثبات
تسمح باثبات التعاقد بالبينة ولو زادت قيمة
موضوعه عن الألف قرش لوجود المانع من
الكتابة (ثانيا) لأن القانون نفسه بالمادة ٥١٢
مدنى أهلى نص على أن قبول الوكالة يتضح من
إجراء العمل الموكل فيه الوكيل برضاء الموكل —
ولا تسرى هذه القواعد فقط بين الموكل والوكيل
بل تثبت أيضا بالكيفية القانونية السابق بيانها
بالنسبة للغير الذى يتعامل مع الوكيل

ر قضية عبد العال عبد الحليم عطا الله ضد عبد الحليم
عبد العال عطا الله وأخرى رقم ٥٣٩ سنة ١٩٣٩ برئاسة حضرة
القاضي عبد العزيز سليمان)

٣٢٢

محكمة بنى مزار الجزئية الأهلية

٢٠ مارس سنة ١٩٤٠

أموال أميرية عامة . ثابتة . منقولة . مخصصة للنفـع
العامة بالفعل . نزاع ملكيتها . للنفـع العامة . استصدار
مرسوم به . غير لازم . أموال خاصة . مخصصة للنفـع
العمومية . عدم صدور مرسوم بنزع ملكيتها زوال ملكية
الافراد عنها بمضى ١٥ سنة . اكتساب الحكومة الملكية .
بوضع اليد المدة الطويلة .

المبدأ القانونى

طبقا للفقرة الحادية عشرة من المادة التاسعة
من القانون المدنى — تصبح الأموال الاميرية
المنقولة والثابتة من المنافع العمومية بمجرد
تخصيصها للنفـع العامة بالفعل — دون حاجة إلى
صدور مرسوم بنزع ملكيتها . أما الأموال
الخاصة — اذا تخصصت للنفـع العمومية —
ولم يصدر بذلك مرسوم بنزع ملكيتها للنفـع
العامة — فيجب أن يمر على هذا التخصيص خمسة
عشر عاما لزول ملكية الافراد عنها بمضى المدة

٢٢٤

محكمة المحلة الجزئية الأهلية

١٣ أبريل سنة ١٩٤٠

- ١ — رهن حيازي . عودة العين المرهونة الى حيازة الراهن . اثرها . بطلان الرهن . غير مطلق بالنسبة للغير . لا حق للراهن في التمسك به . حق المرتهن في حبس العين .
- ٢ — دائن مرتهن . بيعه العين المرهونة . عدم جوازه . افلاسه . اقرار السنديك بالبيع . بطلانه
- ٣ — دائن مرتهن . تأجيله العين المرهونة . تنازله عن عقد الرهن لآخر . مقابل قيامه بدفع جزء من الدين . حق التنازل له في الرجوع على المدين بالدفع . وفوائده دون باقي الدين . ام أى مبلغ آخر كايجار . نظرية الوفاء مع الحلول . حكمها . تدن القصد من دفع الدين . اهر مضاربة او حوالة . حكم كل منهما . سنديك . معين على تفليسة الدائن المرتهن . حدود حقه في تحويل الديون . اثره .

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ٥٤١ مدنى على بطلان الرهن الحيازي إذا عادت العين المرهونة الى حيازة الراهن سواء بطريق التأجير أو بأى طريقة أخرى . غير أن هذا البطلان غير مطلق فهو مقرر لمصلحة الغير الذى ترتبت له حقوق عينية على العقار . أما فيما بين المتعاقدين فلا يجوز للراهن ان يتمسك بالبطلان . وللدائن المرتهن أن يطلب حبس العين تحت يده حتى يستوفي دينه .

٢ — ليس للدائن المرتهن أن يتصرف بالبيع فى العين المرهونة . وإذا أفلس الدائن فلا يكون للسنديك المعين على تفليسته أن يتصرف مثل هذا التصرف حتى ولو تم ذلك بموافقة مأمور التفليسة . ويقع هذا التصرف باطلا ولا يمس حقوق المدين الراهن بحال ولا ينزع العين المرهونة من ملكيته

٣ — إذا أجر الدائن العين المرهونة للمدين ثم تنازل عن عقد الرهن لشخص آخر فى مقابل قيامه بدفع جزء من الدين . كان للتنازل له ان يرجع على المدين بقدر مادفعه عملاً بنظرية الوفاء مع الحلول . Paiment avec subrogation . وليس له أن يطالبه بباقي الدين أو بأى مبلغ آخر كايجار أو نحوه . إنما يصح له مطالبته بفوائد المبالغ الذى دفعه . ولا يشترط لصحة الحلول رضا المدين به . ويجب لتطبيق هذه النظرية أن يكون من دفع الدين عن المدين قد قصد بعمله هذا تقديم خدمة له ومعاونته على الوفاء بدينه رحمة به وإشفافاً عليه . فإذا ظهر أنه لم يكن يرمى الى هذا الغرض وإنما قصد المضاربة بشراء الدين بثمن قليل رجاء الحصول على كامل الدين من المدين وجب اعتبار عمله هذا حوالة بالدين تخضع لحكم المادة ٣٤٩ مدنى فلا تصح إلا إذا رضى المدين بها كتابة . وإذا انعدم هذا الرضاء يبقى الحق فى ملك المحيل حتى فيما بينه وبين المحال له . ولا يكون للأخير أن يطالب المدين به لأن ملكيته لم تنقل اليه بعد . ولا يرد على ذلك بأن التحويل حاصل من السنديك الذى عين على تفليسة الدائن . لأنه ليس للسنديك من الحقوق أكثر مما كان للدائن المفلس . ولا يؤثر افلاس هذا الدائن على حق المدين فى عدم تغيير دائنه بغير رضائه . ولئن جاز للسنديك ان يطالب مدينى المفلس بالوفاء بما فى ذمتهم له فإنه يفعل ذلك بصفته وكيلًا عن دائنى المفلس وبرخصة من القانون . ولكن لا يجوز له تحويل الدين لأجنبى على خلاف ما يقضى به القانون . وهو وجوب الحصول على رضا كتابى من المدين بالتحويل

(قضية نهى محمد النمرسى ضد على على ورشل رقم ٥٧

سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى حافظ سابق)

٢٢٥

محكمة العطارين الجزئية الأهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٤٠

سفينة . القائمون بأعمالها . ملاح . عقد استخدامه .
تحديد بالسفرة . انتهاء بعودة السفينة . فصله . أجره .
توزيعه .

المبادئ القانونية

١ - من المجمع عليه فقها وقضاء أن العبارة الفرنسية: *hommes d'equipages* الواردة في المادة ٦٥ من قانون التجارة البحرية الأهلى تشمل جميع الأشخاص الذين يقومون بأعمال على السفينة وفي خدمتها ومن بينهم النجارون وما أشبههم وأن هؤلاء الأشخاص يدخل فيهم جميع عمال السفينة ولو لم يكونوا من الملاحين بالنص اللغوى لهذه الكلمة .

٢ - يتبين من مجموع نصوص المواد ٦٧ و ٦٧ و ٨٠ و ٨٧ من قانون التجارة البحرية أن عقد استخدام الملاح يحدد بالسفرة الواحدة وينتهى بانتهاء وبعودة السفينة إلى المكان الذى أفلعت منه وإن أجره إما أن يعطى له مشاهرة أو مقدرا بالسفرة طالت أو قصرت وأن ملاك السفينة أو قبودانها أو ملاحها إذا أبطلوا السفرة بفعلهم تعين عليهم رفع الأجر في الحدود الواردة في المادة ٦٧ من ذلك القانون وإن للقبودان رفع بعض الضباط أو الملاحين من الخدمة لأسباب مقبولة قانونا . وفي هذه الحالة لا يجب أن يدفع لهم إلا الأجر المنفق عليه إلى يوم فصلهم من الخدمة وبحسب على قدر مسافة السفر التى قطعوها وأنه إذا أنبت

أن أى ملاح من الملاحين رفع من الخدمة لاسبب مقبول فيقدر التعويض المستحق له بقدر ثلث الأجرة التى يحتمل أن يكتسبها فى السفر إذا حصل الرفع قبل ابتداء السفرة

(قضية الحاج محمود يوسف حامد وحضر عنه الاستاذ محمد كمال محمود ضد ابراهيم افندى بدر الدين وآخر رقم ٣٥٤٤ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضى حسنى خير الله)

٢٢٦

محكمة الأفسر الجزئية الأهلية

٢٩ مايو سنة ١٩٤٠

١ - حكم . وصفه بأنه غيابة أو حضورى . من حق المحكمة التى أصدرته مهما كان وصفه بالمنطوق
٢ - إثبات غيبة . شرطه . تعدد المدعى عليهم .
حكمه اعلانه . بطلانه . فى حالة وجود دخیل على الخصومة
٣ - اشهار افلاس . الحكم به . مانع من مقاضاة المفلس . فى شؤون التفليسة . اعلانه مع آخر فى شأن من هذه الشؤون . حضوره . غياب الآخر . لا يترتب عليه اثبات غيبة هذا الآخر

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة التى تصدر حكما فى الفصل فيما إذا كان حكما هذا قد صدر غيايبا أو حضوريا بغض النظر عما يكون قد وصف به الحكم فى المنطوق من صدوره غيايبا أو حضوريا
٢ - حكم اثبات الغيبة يتطلب أن يكون المدعى عليهم أكثر من شخص واحد وأن يكونوا خصما حقيقين — فإذا كان الخصم الحقيق شخصا واحدا ومن عداه دخیل على الخصومة ولا فائدة من اعلانه فى الدعوى فأت الغرض الذى توخاه المشرع من الحكم باثبات

الغيبية فاذا ما صدر على الرغم من ذلك حكم باثبات الغيبية في هذا الظرف كان باطلا ولا يجعل الحكم الذى يصدر فى الموضوع حضوريا بالنسبة للخصم الحقيقى الذى لم يحضر

٣ — الحكم باشهار الافلاس يمنع من مقاضاة المفلس شخصا فيما له علاقة بشؤون التفليسة — فاذا اعلن المفلس فى دعوى تختص بهذه الشؤون قبل الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ من قانون التجارة كان اعلاؤه عقيباً ولا يمكن أن يترتب على حضوره فى احدى الجلسات وعدم حضور المدعى عليه الآخر إصدار حكم باثبات غيبة هذا الآخر .

(قضية معارضة المسيو شياهو مشعان وحضر عنه الاستاذ ابادير مرقص ضد الخواجه يعقوب سليمان وحضر عنه الاستاذ راغب بطرس رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى انيس غالى)

٣٣٧

محكمة المنيا الجزئية الاهلية

٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠

ناظر وقف . وجوده لا يمنع القضاء الاهلى . من تعيين حارس على اعيان الوقف . وان انحلت مأموريتهما هيئة التصرفات الشرعية . تعديل اختصاصها . لا يؤثر على اختصاص القضاء الاهلى . فى دعاوى الحراسة

المبدأ القانونى

لا يؤثر التعديل الذى أدخل على لائحة المحاكم الشرعية (المادة ٢٧) والذى جعل لهيئة التصرفات وحدها حق الفصل فى أمر عزل ناظر الوقف عند تقصيره فى تنفيذ شرط الواقف بعد ان كان حقها مقصورا على اعطاء الاذن

بالخصومة — لا يؤثر هذا التعديل على حق المحاكم الاهلية واختصاصها بالفصل فى الدعاوى التى ترفع اليها ويطلب فيها وضع الاعيان الموقوفة تحت الحراسة القضائية ؛ ذلك لأن التشريع الشرعى لا يمس التشريع الاهلى بحال ولأن تعيين الحارس لإجراء تحفظى مؤقت يراد به صيانته حالة قانونية قائمة صيانة وقتية تقضى به الضرورة الناجمة عن خصومة قائمة ؛ ومن ثم فان وجود ناظر على وقف لا يمنع القضاء الاهلى من تعيين حارس على أعيانه وإن كانت مأموريته هى نفس مأمورية الناظر المبينة فى كتاب الوقف (قضية شاكر افندى عبد المعطى امين يوسف وحضر عنه الاستاذ عيسى عبد الحى ضد محمود افندى السيد على بصفته وآخرين رقم ٣٢٩٧ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضى محمد اسماعيل عوض)

٣٣٨

محكمة الفيوم الجزئية الاهلية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

- ١ — حواله . شروطها . تأثيرها على الفوائد
- ٢ — فوائد . حق المطالبة بها . مبدأ استحقاقها

المبادئ القانونية

١ — الفوائد إما أن تكون متجمدة قبل الحواله ولم يقبضها المحيل أو ان تكون قد استحققت بعد تمام الحواله ؛ فان كانت الفوائد عن المدة التى أعقبت الحواله فانها تكون من حق المحال لأن ملكية الدين قد انتقلت إليه . أما إذا كانت متجمدة قبل تمام الحواله فيرى بعض الشراح أنها تنتقل الى المحال لأن سند الدين قد انتقل اليه ولأنه لا يمكن المطالبة بها لتغيير هذا السند الا إذ تبين أن نية المتعاقدين قد

انصرفت الى غير ذلك ويرى البعض الآخر أن العبرة بشروط الحوالة وظروف الحال وهي مسألة تقديرية متروكة للمحكمة .	استحقاق الدين اذا نص على ذلك في سند الدين بشرط أن ينذر الدائن المدين بالدفع . ويجوز إعفاء الدائن من مثل هذا الانذار
٢ - لا تستحق الفوائد في الأصل إلا من تاريخ المطالبة الرسمية بها وتحتسب من يوم	(قضية محمد افندي حيدرسلان وحضر عنه الاستاذ ميخائيل لبيب ضد عبد العزيز شحاته وآخر رقم ١٤٧٤ سنة ٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي محمد كامل البهنساوي)

قضايا المحاكم المختلطة

المحكمة	٢٢٩
محكمة الجنجح المختلطة بالقاهرة	٣ مايو سنة ١٩٤٠
إخفاء أشياء مسروقة . لا يقع نحتها إخفاء أشياء تم الاستيلاء عليها من طريق النصب . إشتراك في الجريمة الأصلية	المبادئ القانونية
١ - تنص المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات المختلطة على معاقبة إخفاء الأشياء المسروقة وهذا النص لا يشمل إخفاء الأشياء غير المسروقة حتى ولو كان الحصول عليها بطرق أخرى غير مشروعة كالنصب (escroquerie)	٢ - لا يعد شريكا في النصب من اشترى أشياء تم الحصول عليها بواسطة النصب حتى ولو كان الشراء بثمان بنس
٢ - لكي يقع الاشتراك طبقا لنص المادة ٤ عقوبات يجب أن تكون المساعدة بفعل سابق أو معاصر للجريمة	٣ - وفي حيث ان العمل المنسوب الى المتهم يخرج عن حيز النصوص السابقة خصوصا ولم يثبت ان المتهم قد حرض الفاعل الأصلي على
وحيث ان التهمة الموجهة الى المتهم هي إخفاء أشياء مسروقة .	وحيث ان المادة ٣٢٢ عقوبات تعاقب على إخفاء الأشياء التي تم الحصول عليها من طريق السرقة .
وحيث ان التهمة الموجهة الى المتهم هي إخفاء أشياء مسروقة . لا يقع نحتها إخفاء أشياء تم الاستيلاء عليها من طريق النصب . إشتراك في الجريمة الأصلية	المبادئ القانونية
١ - تنص المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات المختلطة على معاقبة إخفاء الأشياء المسروقة وهذا النص لا يشمل إخفاء الأشياء غير المسروقة حتى ولو كان الحصول عليها بطرق أخرى غير مشروعة كالنصب (escroquerie)	٢ - لا يعد شريكا في النصب من اشترى أشياء تم الحصول عليها بواسطة النصب حتى ولو كان الشراء بثمان بنس
٢ - لكي يقع الاشتراك طبقا لنص المادة ٤ عقوبات يجب أن تكون المساعدة بفعل سابق أو معاصر للجريمة	٣ - وفي حيث ان العمل المنسوب الى المتهم يخرج عن حيز النصوص السابقة خصوصا ولم يثبت ان المتهم قد حرض الفاعل الأصلي على

العلاقة القانونية في الدعوى التي قضى فيها القاضى الأول (عقد بيع رسمى) هي بعينها التي يطلب إلى القاضى الثانى الحكم فيها من جديد . (١) وعلى ذلك فان التفسير الذى يريده البائع لأحد بنود هذا العقد لا يكون سببا جديدا بل هو طريقة جديدة تتعارض مع قوة الشيء المحكوم فيه

٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ليس متعلقا بالنظام العام وهو مجرد حق شخصى يستطيع الخصوم أن يتنازلوا عنه

(الجزء الثانى السنة ٥١ ص ٣٤٢ رئاسة المستشار اسكندر عازر بك)

٣٢١

محكمة جنح مصر المختلطة

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

خيانة امانة . شركة . الشريك المدير

المبادئ للقانونية

١ — إذا عهد فى ادارة شركة التضامن لأحد الشركاء فالمدير يكون وكيلا بالاتفاق فاذا لم يعين الشركاء المدير يعتبر الشركاء أنهم أعطوا بعضهم البعض حق الادارة ويصبحون فى هذه الحالة وكلاء بعضهم عن البعض . وعلى

(١) راجع حكم ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ المنشور فى جريدة

الاحكام المختلطة السنة ٤٥ ص ١٦٥

ارتكاب جريمة النصب بل الثابت هو انه اقتصر على مجرد شراء أشياء عرض عليه شراؤها

وأما الشراء بنمن بخس وهو ما قد يشعر بشئ من سوء النية من جانب المتهم (وهو ركن القصد الجنائى فى الاخفاء) فانه لا يثبت التحريض على ارتكاب الجريمة — على أن بخس الثمن لا ينهض بذاته دليلا على سوء النية

وكذلك لم يتقدم أى دليل مقنع بأن المتهم قد اتفق مع الفاعل الاصلى على ارتكاب الجريمة ف وقعت بناء على هذا الاتفاق

وكذلك لم يثبت ان المتهم ساعد الفاعل الاصلى فى الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة

على انه لتوفر الشروط المنصوص عليها فى المادة (٤٠) السابق بيانها يجب حتما ان تتم المساعدة بفعل سابق أو معاصر للجريمة الاصلية وعلى ذلك فشراء الاشياء (التى تم الاستيلاء عليها من طريق النصب) بسوء نية بعد وقوع النصب لا يمكن أن يكون مساعدة للفاعل الاصلى على تجهيز أو اتمام الجريمة الاصلية (الملف الثالث عشر الجزء الثانى السنة ٥١ رئاسة القاضى بوك)

٢٣٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مايو سنة ١٩٣٩

قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب . نظام عام

المبادئ القانونية

٤ — يتحدد السبب متى كان الأساس أو

٢٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ مايو سنة ١٩٣٩

١ - ترتيب وتوزيع . مناقضة مقبولة .

٢ - محام . أتعاب . امتياز .

٣ - تقادم مبرى . فرائد . قطع المدة

المبادئ القانونية

١ - المقرر بالمنافضة بعد الميعاد القانوني كغير المناقض إطلاقاً فله أن يقرر بالمنافضة متى فتح باب توزيع جديد بين الخصوم أنفسهم حتى ولو كان محل التوزيع مبالغ واردة أو مسببة عن نفس المورد للمبالغ السابق توزيعها

٢ - أتعاب المحاماة عن أعمال فنية من شأنها حفظ أموال المدين يجب اعتبارها كالرسوم (٢) القضائية ديناً ممتازاً

٣ - قطع التقادم الخمسى بالنسبة للفوائد بتنبيه رسمي يزول أثره إذا لم يتجدد قطع المدة بتنبيه رسمي آخر قبل انقضاء فترة خمس سنوات جديدة (٣)

(الجزء الثاني سنة ٥١ ص ٣٥١ رئاسة الكونست دى اندينو)

(٢) راجع حكم ١٨ يناير سنة ١٩٣٤ المنشور بمجلة الاحكام

المختلطة السنة ٣٦ ص ١٥٠

(٣) راجع حكم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ المنشور بمجلة الاحكام

المختلطة السنة ٣٥ ص ٥٠٤

ذلك فان تبديد أموال الشركة يعتبر خيانة أمانة من جانب هؤلاء الوكلاء جميعاً

(٢) إذا رفعت الدعوى العمومية بخيانة الأمانة ضد أحد الشركاء واستدعى كشف الحقيقة في إدعاءات الشركاء من الناحية المدنية تصفية الحسابات وتصفية الشركة فان محكمة الجنح كما أنها تستطيع ذلك بنفسها فانها تستطيع تأجيل النظر في القضية ريثما يصفى صاحب المصلحة هذا المركز أمام المحكمة المختصة (راجع المادة ٢٠٠ - من قانون تحقيق الجنايات)

(الجزء الثاني ص ٣٤٩ السنة ٥١ رئاسة - حضرة القاضى برك)

٢٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ مايو سنة ١٩٣٩

ترتيب وتوزيع . رهن عقارى . طالب ضمنى

المبدأ القانوني

ان مجرد قيام الدائن بتقديم عقده رهنه العقارى وورقة التسجيل (borderau) فى قضية توزيع هو عمل قانونى يحول دون سقوط حقه لأن هذا التقديم ينطوى على طلب توزيع ضمنى على أساس الترتيب التسجيلى (١)

(الجزء الثانى سنة ٥١ ص ٣٥١ رئاسة الكونست دى اندينو)

(١) راجع حكم أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ المنشور بمجلة

لاحكام المختلطة السنة ٤٩ ص ٢٧

٢٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مايو سنة ١٩٣٩

محام . اتعاب . قضية استئنافية

المبدأ القانوني

لما كانت مسؤولية المحامي المترافع أمام
محكمة الاستئناف أكبر من مسؤولية المحامي
المترافع أمام المحكمة الابتدائية فيجب أن
تكون اتعاب الأول في مستو أرفع

(الجزء الثاني السنة ٥١ ص ٣٣٨ رئاسة حضرة المستشار
اسكندر عازر بك)

ملحوظة من تحرير المجلة : — هذا الحكم
قد سبقه حكم آخر صدر بتاريخ ٢٠ مارس
سنة ١٩٣٤ منشور بالمجلة المختلطة السنة ٤٦
ص ٢١٥ مقررأ للمبدأ نفسه إذ جاء فيه
مايأتى : — يجب أن يرتفع مستوى اتعاب
المحامي المترافع أمام محكمة الاستئناف عن
أتعاب المحامي المترافع أمام المحكمة الابتدائية
نظراً لكون الأول أكبر مسؤولية إذ أحكام
محكمة الاستئناف انتهائية ولا سبيل للطعن
عليها إلا من طريق الالتماس وهو طريق غير
عادى للطعن . ولذلك فكل قضية استئنافية
يجب مباشرتها بأقصى ما يمكن من العناية

اعلان

ترجو ادارة مجلة المحاماة حضرات المحامين التفضل باخطار النقابة ومحكمة
استئناف مصر الأهلية بعنوانات مكاتبتهم ليتيسر إرسال المكاتبات والمجلة
لحضراتهم وذلك منعا من التأخير فى انجاز الأعمال الهامة .

الحرب ومبادئ أثرها

فى الالتزامات الناشئة عن عقد الايجار

للدكتور صالح سيد منصور المحامى

لعل أول ما يشغل بال الناس فى حالة الحروب أو خطر الحروب عرض الدنيا بعد جوهر الحياة . ولذا كان طبيعياً أن تحتل مشكلة ترتيب العلائق المالية بين الأفراد من نفوس الجماهير مكانها الأول من دائرة التفكير وأن تصبح عقود القانون الخاص كعقد القرض والبيع والرهن وعارية الاستعمال والاستهلاك والوديعة والاستصناع وإيجار الأشياء فى وضع يستدعى الدرس والبحث - فكم من الملايين البشرية من المستأجرين قد استهوتها رغبة الهجرة من الحضر حيث الأخطار إلى الريف حيث الاستقرار كما تولتها رهبة التحلل من الالتزامات التى ترتبت على عقود إيجار مساكنهم ومحال تجارتهم وصناعاتهم فأصبحوا بين هذه الرغبة وتلك الرهبة يتلمسون لهم على متن القانون طريقاً وينشدون لدى المحاكم والقاضى والفقهاء حلاً رفيعاً يضمن التوفيق والانسجام بين المصالح المتعارضة وأصبح السؤال الآتى حديث الطاعن والمقيم : هل لحالة الحرب القائمة أثر فى التزام المستأجر ؟

عقد الايجار عقد تبادل ينشئ التزامات فى جانب المؤجر وأخرى فى جانب المستأجر فالمؤجر - فى القانون المصرى - ملتزم بتسليم الشيء المؤجر إلى المستأجر وبعدم التعرض للمستأجر فى انتفاعه بالشيء المؤجر أو أحداث تغييرات تخل بذلك الانتفاع وبترك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة ويلتزم المستأجر باستعمال الشيء فيما أعد له مع بذل العناية به وبدفع الأجرة فى مواعيدها وبرد الشيء عند نهاية الايجار .

تسير الأمور سيرها الطبيعى ويقوم المؤجر والمستأجر بالتزاماتهما حتى إذا ما بدا شبح الحرب اختل ميزان ذلك التبادل وأصبح خطر الحرب يهدد المستأجر فى انتفاعه بل ويقصيه عن العين المؤجرة فهل يظل المستأجر مع ذلك ملتزماً بأداء الأجرة واحترام العقد ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن جواباً على هذا السؤال هو أن للمستأجر حقاً فى أن يتلمس إلى الفسخ سبباً من مقتضياته وأولها القوة القاهرة *force majeure* أو الحادث الجبرى *cas fortuit* وقريب إلى ذلك النظر أن يتذرع بقيام نظرية الظروف الطارئة *théorie de l'imprevision*

عن الحادث الجبرى والقوة القاهرة كسبب يحيز للمستأجر الفسخ : —

لا يتحقق الفسخ أصلاً فى غير العقود الملزمة للجانبين . وآية ذلك أن مما لا يقره عدل أن

يظل أحد الطرفين مقيدا بالتزاماته في الوقت الذي يخل فيه الآخر بحرماتها — ويضاف إلى ذلك أن كل التزام معقود بسببه وبالتالي فإن عدم تنفيذ أحد المتعاقدين لالتزامه يجعل التزام الطرف الآخر منتفيا السبب ولهذا يجوز للمتماقدا الآخر أن يرجع فيما التزم به . وإلى جانب ذلك القول يوجد أصل عام مؤداه أن لا يطلب الفسخ إلا إذا لم يقم أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه سواء أ كان عدم التنفيذ راجعا إلى قيام القوة القاهرة أو الحادث الجبرى أو إلى خطأ ارتكبه المتعاقد .

هذان الأصلان هما دعامة نظرية الفسخ في العقود التبادلية — فإذا كان المؤجر قد قام بالتزام التسليم وترك المستأجر ينتفع الانتفاع الهادى وامتنع عن أن يأتى ما يعكس عليه صغر انتفاعه فهل إذا ما قامت أعمال الحرب بذلك التعكير عد المؤجر مسئولا عنها ويصبح بالتالى للمستأجر حق فى أن يخلى العين المؤجرة قبل نهاية المدة المحددة وأن يتحمل من التزامه بدفع الأجرة عن المدة الباقية ؟

تعرض الفقهاء وأحكام المحاكم فى فرنسا لهذه المسألة بالذات بصدد الكلام عن التزام المؤجر بضمان التعرض المادى أو التعرض المبني على سبب قانونى إذ طبقا للقانون الفرنسى يلتزم المؤجر بنص المادة (١٧٢٥) مدنى بأن يضمن للمستأجر التعرض القانونى (وهو المبني على حق يدعيه المتعرض على العين المؤجرة) دون أن يضمن التعرض المادى trouble de fait فامتد بهم الجدل حول حالات التعرض المادى الصادرة من الغير إلى مناقشة حالة الحرب والثورة فرأى فريق منهم فى ظرف قيام الحرب أو نشوب الثورة ظرفا أجلا خطرا من أن يكون مجرد تعرض مادى لا يسأل عنه المؤجر ورتبوا على ذلك وجوب الضمان — ورأى فريق آخر وعلى رأسه الفقيهان بودرى وقال عكس الرأى السابق وقالوا باعتبارهما حالة تعرض مادى لا يضمن المؤجر عنها تتيها وحجتهما فى ذلك هى أن الأعداء المحاربين أو جماعة الثوار إنما يتعرضون مجرد تعرض مادى دون أن يدعوا لأنفسهم حقا على العين المؤجرة ومتى انعدم التعرض القانونى واقتصر على التعرض المادى فلا ضمان على المؤجر . واستندوا فى ذلك إلى ما رآه الفقيه « Ballot » فى كتابه عن آثار الحرب فى الأيجار والملكية ص ٣٨ ، حيث يشار كما ذللك التأويل . بل وقد ذهب هذا المؤلف إلى القول بمسؤولية المستأجر عن ترك العين المؤجرة باعتباره مسئولا أصلا عن المحافظة عليها وملتزم ما بتسليمها إلى المؤجر بحيث إذا غادرها فألحق بها الغير اضرارا فهو مسئول عن التضمينات الناتجة عن تلك الاضرار — وأبعد من ذلك فانهما لا يريان فى قيام حالة الاحتلال أو الحصر بالمدينة التى يقيم فيها المستأجر ويقع المكان المؤجر ظرفا ييجز له الفسخ ولو أثبت عدم استقرار الأمن والطمأنينة بل ولو فاته بعض أو كل أوجه الانتفاع بالعين المؤجرة .

ونحن نرى أن الرأى الأول أولى بالاعتبار والتأييد وقد دعمه الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى بك فى مؤلفه القيم عن عقد الأيجار فقرة (٢٤١) ص ٣٠٦ حيث يقول — عن الرأى الأول « وهذا الرأى وجيه لاسيما إذا بنى على أن حالة الحرب قوة فاهرة تمنع المستأجر من الانتفاع بالعين فيصبح المؤجر غير قادر على الوفاء بالتزامه كله أو بعضه وهذا بما يستلزم فسخ الأيجار أو

إنقاص الأجرة ، — هذا ولا ينكر الفقيهان بودرى وقال ان رأى المخالف لرأيهما قد لقي تأييدا عاما .

والواقع من الأمر هو أنه من التعسف بمكان ان تعتبر حالة الحرب من قبيل التعرض للمادة الذى لا يضمنه المؤجر والى لا تجوز بالتالى للمستأجر أن يطلب الفسخ أو انقاص الأجرة وأنه لا يقبل عقلا ولا عدلا ان يظل المستأجر فى عقد تبادل المنفعة والالتزام ملتزما بدفع الأجرة حيث يستحيل عليه الانتفاع خصوصا وان الشارع المصرى قد نص صراحة فى المادة ٣٩٣ من القانون المدنى الأهلى على انه اذا منعت الحادثة الجبرية المستأجر من تهيئة الارض أو بذرها وأتلف ما بذر فيها كله أو أكثره تكون الأجرة غير مستحقة أو واجبا تنقيصها وفى هذا أبلغ مقدمة يمكن أن يقاس عليها حكم حالة قيام الحرب — وهى أولى الحوادث الجبرية وحكم عدم تمكن المستأجر من الانتفاع بالعين ازاء ما يهدده من الاخطار والأهوال — على انه اذا كان حقيقة ان المؤجر فى حكم القانون الفرنسى ملزم بتمكين المستأجر من الانتفاع وانه فى حكم القانون المصرى ملزم بتركه ينتفع فحسب فليس مؤدى ذلك الفرق أن يظل المستأجر عاجزا عن الانتفاع ومجبرا على أداء الأجرة فى الوقت الذى يعجز فيه المؤجر أو غيره عن أن يحقق للمستأجر حقه فى الانتفاع بما استأجره — والواقع ان الشارع المصرى بذلك الحكم قد انقاد لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء — أحدهم صدر به التشريعيين فى باب عقد الايجار — وهى التى تؤكد مبدأ صريحاً وهو أن الأجرة مقابل الانتفاع بحيث اذا استحال على المستأجر استيفاء المنفعة سقط عنه التزام ايفاء الأجرة واليك نص المادة (٥٨٦) من كتاب مرشد الحيران « تجب الأجرة فى الايجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفاءه المنفعة فعلا » وكذا نص المادة (٦٧٤) « إذا غاب الماء على الأرض المؤجرة فاستبحرت ولم يمكن زرعها أو انقطع الماء عنها فلم يمكن ريعها فلا تجب الأجرة أصلا وللمستأجر فسخ الايجارة » — وما أبدع مارآه مذهب الحنفية بصدد نظرية الحوادث الجبرية حيث يسلمون بالفسخ فى بعض العقود التبادلية وأهمها عقد الايجار إذا تحقق العذر وآية ذلك لديهم انه « لو لزم العقد عند تحقق العذر لزم صاحب العذر ضرر لم يلتزمه بالعقد » . ورتبوا العذر إلى أقسام فمنه ما يرجع الى العين المؤجرة ومنه ما يرجع الى المؤجر وفى ذلك رسموا فيصلا مرنا قابلا للعمل به فى كل زمان ومكان بعيدا عن الحرج قريبا إلى التيسير المحمود وما أبدع ما قاله ابن عابدين فى ذلك الشأن . والحاصل ان كل عذر لا يمكن معه استيفاء المعقود عليه إلا بضرر يلحقه فى نفسه أو ماله يثبت له حق الفسخ (راجع ابن عابدين ج ٥ ص ٧٦ وانظر فى تفاصيل تلك المسألة (بدائع الصنائع) ج ٢ ص ١٩٧ والفتاوى الهندية ج ٤ ص ٤٥٨)

وأبلغ من ذلك دلالة وأقطع منه لمعانا فى وجوب اتباع رأى القائل باعتبار حالة الحرب قوة قاهرة تجزئ فسخ عقد الايجار ما ذهب اليه الشارع المصرى فى المادة (٣٧٠) مدنى أهلى حيث ينص على أنه « إذا هلك الشيء المؤجر بنفسه ففسخ الايجار حتما وأما إذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن

يطلب إما فسخ الايجار وإما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال (م ١٧٢٢ وما بعدها مدني فرنسي) هذا هو حكم الهلاك الجزئي أو السكلي في عقد الايجار ومنه ترى كيف ان الشارع المصري يحين الفسخ أو انقاص الأجرة جريا وراء تحقيق حكمة عادلة هي أن الأجرة مقابل الانتفاع . على أننا اذا سلمنا جدلا مع الفقيهيين بودري وقال - أصحاب الرأي المخالف لما نقول به - بأن حالة الحرب أو الثورة تعرض مادي لا يوجب ضمان المؤجر فإساءه يكون الحكم إذا ما أدى ذلك التعرض إلى تقليل الانتفاع أو تعطيله ؟

يميل القضاء الفرنسي ومعه جمهورية الشراخ الفرنسيين إلى وجوب ان يسوى بين حالة الهلاك السكلي أو الجزئي للعين المؤجرة وحالة ما إذا أدى التعرض المادي إلى تقليل الانتفاع حتى أصبح بذلك نص المادة (١٧٢٥) مدني فرنسي شاملا في جواز الفسخ أو انقاص الأجرة في الحالتين (انظر بودري وقال ن ٥٢٣ و ٥٢٤ ج ١) وطبعي ان يرفض الفقيهان ذلك الرأي بل وقد استقر رأي الفقه والقضاء في مصر على ان الحرمان السكلي أو الجزئي من الانتفاع بغير خطأ المدين يبرر الفسخ أو انقاص الأجرة ولقضاءنا في ذلك المضمار جولات صادقة موفقة لترجم عن فكرة رئيسية هي ان الأجرة مقابل الانتفاع وأنه اذا تعذر الانتفاع سقط التزام الأجرة إلى حد الزوال أو نقص إلى أجر المثال (استئناف مختلط ٢٦ يونيو ٩١٧ معط ٢٩ ص ٥١٦ - ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ جازيت ١٣ ص ١٦ رقم ٥٤ - ٥ يونيو سنة ٩٢٣ جازيت ١٣ ص ١٨٢ رقم ٣٠٣ - حكم محكمة الموسيقى الجزئية ١٢ أغسطس سنة ١٩١٦ حقوق ٣١ ص ٢٨٥ - حكم محكمة الاستئناف الاهلية ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ محاماه ٤ ص ٤٥٣ - بنى سويف ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ محاماه ٦ ص ٦٤٢)

فاذا انتقلنا من مناقشة حكم الهلاك الجزئي أو السكلي كمقدمة شئنا أن نقيس عليها حكم قيام حالة الحرب وأثرها في عقد الايجار إلى مناقشة حكم التزام المؤجر بعمل الترميمات الضرورية في القانون المصري بدا مدى ما يصيبه الرأي الذي نقول به من التوفيق فأن من المقرر ان المؤجر غير ملزم في القانون المصري بعمل الترميمات الضرورية بنص المادة (٣٧٠) مدني أهلي حيث نقول ولا يسكلف المؤجر بعمل أي مرمة كانت الا إذا اشترط في العقد الزامه بذلك ، ومع ذلك يرى الفقهاء المصريون ومنهم الاستاذ الدكتور السنهوري بك أن المستأجر الفسخ إذا امتنع المؤجر عن القيام بالترميمات الضرورية ولو لم تهلك العين هلاكا ماديا . وحجته في ذلك القول ، ان القاعدة الأساسية في نظرنا أنه في كل الأحوال التي يستحيل فيها على المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة في جميعها أو في جزء منها لسبب خارج عن إرادته ولو كان ذلك لقوة قاهرة يجوز له ان يطلب فسخ الايجار أو انقاص الأجرة وذلك تطبيقا للقواعد العامة ولمبادئ العدالة وقياسا على المبدأ المستفاد من المواد ٣٧٠ - ٤٥٤ و ٤٥٥ فتتطبق هذه القاعدة على حالة العيوب الخفية وعلى حالة ما إذا نشأ عن التعرض المادي الصادر من الغير استحالة الانتفاع بالعين المؤجرة ولولم تهلك العين هلاكا ماديا كذلك تنطبق أخيرا على حالة ما إذا استحال على المستأجر بسبب حرب أو ثورة الانتفاع بالعين المؤجرة هذا على فرض اعتبار أن الحرب والثورة من أعمال التعرض المادي كما يرى بعض الشراح (عقد الايجار ص ٣٠٨ و ٣٠٩)

ويزداد تعسف رأى الفقيهين بودرى وقال فى نظرنا بالرجوع إلى ما قالاه فى ذلك الشأن من أن المؤجر لا يضمن حالة الحرب وما تستتبعه من أعمال تعكس صفو انتفاع المستأجر ولو ظهرت تلك الأعمال فى صورة اتلاف مادي *dégradation matérielle*

ونظرة إلى ذلك القول تكفى للحكم على مدى ما يؤدى إليه من المخالفة الصريحة لنص المادة ١٧٢٠ فقرة ثانية من القانون المدنى الفرنسى حيث يلتزم المؤجر بالقيام بكافة الترميمات الضرورية لأقبل تسليم العين فحسب - كما يرى كافة الفقهاء - بل ويجب عليه أن يتعهد العين المؤجرة بالأصلاح والترميم حتى بعد تسليمها إلى المستأجر ليمكن هذا الأخير من الانتفاع بها الانتفاع المطلوب وهذا مالا ينكره الفقيهان المذكوران فى مؤلفهما فى الجزء الأول ص ١٧٠ ن ٣٢٢ وما بعدها

وقد عرضت هذه المشكلة على محكمة الاستئناف المختلطة إبان الحرب العظمى فقضت بأن الاضطرابات التى حدثت فى ربوع القطر المصرى فى مارس ١٩١٩ تعد داخلة فى نطاق حكم المادة ٥٩ مدنى مختلط الخاصة بضمان التعرض وبالتالى يسوغ للمستأجر إذا كان من شأن هذه الاضطرابات أن تجعل انتفاعه بالعين المؤجرة مستحيلا أن يطلب فسخ الايجار أو انقاص الأجرة على حسب الأحوال (استئناف مختلط ١٨ يناير ١٩٢١ جازيت ١١ ص ٧٣ رقم ١١٠)

على أن رأى الفقيهين لا يخلو من التناقض فى الوقت الذى يقولان فيه بأن حالة الحرب لا تعتبر تعرضا يجوز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد فانهما يعترفان صراحة بأن المؤجر لا يلتزم قبل المستأجر بأى ضمان إذا ما ثبت أن هذا الأخير قد أخطأ الرربة واستجاب لفرع لا تبرره الحقيقة فغادر العين المؤجرة دون أن يكون ثمة خطر قد هددته وعندئذ لا يلزم من المستأجر إلا نفسه (ج ١ ص ٣٩٥) - ومن قبيل التناقض أيضا أنهما قررا عدم مسؤولية المستأجر عما يصيب العين المؤجرة من اضرار إذا تركها المستأجر من غير رعاية تحت ضغط الخطر الناشئ عن حالة الحرب (ج ١ ص ٧٥٦) إذ قالوا بعدم مسؤولية المستأجر عما يصيب العين - ولا يخفى أن هذا التناقض يقرب الفقيهين من الرأى الصحيح الذى يعتبر حالة الحرب قوة قاهرة توجب ضمان المؤجر ويصبح موضع الخلاف بين الرأىين كما منا فى أن الفقيهين يريان فى أعمال القوة الصادرة من المتحاربين والتى تهدد المستأجر فى انتفاعه وطمأنينته تعرضا ماديا لا يلتزم المؤجر بضمانه بعكس ما نراه من أن تلك الأعمال تكون بحق حالة القوة القاهرة أو الحادث الجبرى وهى باتفاق جميع الشراح وأحكام القضاء أمر غير متوقع الحصول غير ممكن التجنب يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا بغير خطأ من جانب المدين ،

ولا محل لأن يعترض على رأينا هذا بأن نظرية القوة القاهرة أو الحادث الجبرى لم يرد بشأنهما فى القانون المصرى نص صريح أسوة بما جاء بالمواد ١١٢٧ و ١١٤٨ مدنى فرنسى واللذين تسكمتا عن القوة القاهرة والحادث الجبرى باعتبارهما سببا يحلل المدين من التزاماته فان الشارع المصرى قد نص صراحة على انتفاء مسؤولية المتعاقد إذا انتفى التقصير من جانبه فقضت المادة ١١٩ و ١٧٧ مدنى أهلى بأعفاء المدين من الحكم عليه بالتضمنات المترتبة على عدم الوفاء بكل ما تعهد به أو ببعضه أو الناتجة عن تأخير الوفاء زيادة على رد ما أخذه المتعهد إذا ثبت عدم تقصيره ونص كذلك فى المادة ١١١ مدنى أهلى على انقضاء عقد الاستصناع بالحادث الجبرى كذلك تعنى المادة ١٧٧ مدنى

أهلى العامل إذا تلفت المهمات التى أحضرها صاحب العمل بسبب قهرى ويتحمل صاحب العمل تبعه ذلك الهلاك وكذلك تنص المادة ٥٤١ مدنى أهلى على عدم تحمل الدائن المرتهن رهنا حيازيا تبعه هلاك الشيء المرهون إذا هلك بسبب قهرى (انظر فى تفاصيل تلك المسألة كتاب الدكتور محمد بك صالح فى أصول التعمهات فقرة ٤٤ — ٤٥ — عبد السلام بك ذهنى فى الالتزامات فقرة ٢٦٩ — ٢٧٠)

ونلخص ما رأيناه سلفا فى القول بأن قيام حالة الحرب تعتبر قوة قاهرة تجيز بصفة أصلية طلب الفسخ أو انقاص الأجرة حسب الأحوال — ولما كان أمر تقدير تلك الأحوال معقودا بفطنة القاضى وكياسة تقديره كان مفهوما أن يلاحظ عامل التدرج فى الخطر والتهديد بالحرمان من الانتفاع والطمأنينة اذ لا تجوز مساواة المناطق النائية التى لم تمتد إليها يد الاستعدادات الحربية مثلا بغيرها من المناطق التى تجرى فيها أعمال الحرب والاستعدادات الحربية فإذا قامت الدولة مثلا فى بعض المناطق بإنشاء مخازن للذخيرة أو اما كن للتدريبات أو الإدارات العسكرية كان بدهيا أن تلحظ القوة القاهرة باعتبارها سببا مبررا للفسخ أو باعتبارها أعمالا إدارية اتخذتها السلطة الادارية بالقرب من العين المؤجرة ومثل تلك الأعمال يضمنها المؤجر إجماعا بوصفها تعرضا قانونيا وبالجملة فانه يجب التفريق بين ما إذا كان سبب استحالة الانتفاع قائما بالعين المؤجرة وفى هذه الحالة يجوز طلب الفسخ أو تنقيص الأجرة حسبما يترأى للقاضى من ظروف الحال شدة وخطرا وبين ما إذا كان متصلا بشخص المستأجر كأن يتعجل الحوادث بخوف وهمى لا يجده من خطورة موقع العين المؤجرة سندا يؤيد مغادرته إياها أو كأن يلحق بوحدات الجيش فيضطر بالتالى إلى مغادرتها وفى هذه الحالة لا يجوز طلب الفسخ بتاتا أو انقاص الايجار .

أما ان يتذرع المستأجر بنظرية الظروف الطارئة فهذا دفع لا يلقى له فى مصر من الفقه أو القضاء تأييدا فقد رفضت محكمة النقض المصرية الأخذ بها وقضت بأنه لا ينقضى الالتزام العقدى بالفسخ إلا إذا أصبح الوفاء غير ممكن لظرف حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرز منه أما إذا كان من شأنه أن يجعل الالتزام شديد الوطأة على المتعاقد فهذا مما لا يقتضى الفسخ بحال .

ولقد أحس المشرع حرج الأفراد فعجل فى بعض المناطق والأحياء بقطع الشك باليقين وسن تشريعا مؤقتا يرتب علائق المؤجرين بالمستأجرين ترتيبا يوفق بين المصالح المتعارضة ويضمن سلامة الجميع وصيانة الروابط . وما كانت تلك الأحكام الفردية الوقتية لتنهض علاجا كافيا وإنما يستقر الحل السليم بين مقتضيات القواعد العامة كما قدمناها ؟

صالح سيد منصور
المحامى

غرفة المداولة

هل تعتبر علنية أم سرية ؟

جاء في أسباب حكم محكمة استئناف مصر الأهلية المنشور في الصحيفة ٤٤٩ من هذا العدد تحت رقم ١٩٩ د انه لا يدخل بعلائية الجلسة انعقادها في غرفة المداولة ، وفي غير اليوم المخصص للجلسات الجنائية وبغير إعلان سابق لموعد انعقادها ،

ونبحث الآن في ما إذا كانت غرفة المداولة تعتبر علنية بطبيعتها كما يفهم ذلك مما ذهب اليه الحكم سالف الذكر أم تعتبر سرية .

فمن البديهي أن غرفة المداولة هي الغرفة التي يختل فيها القضاة إلى أنفسهم ليبحثوا بعض ملفات الدعاوى وليدرسوها في جو هادئ . يتمكنون فيه من إصدار أحكامهم وفق ضمائرهم ومن المعروف أيضا من الوجوه العملية أن غرفة المداولة ليست مفتحة الابواب - كقاعات الجلسات - لكل طارق وإنما تغلق أبوابها وتحاط في العادة بسياج من الحجاب لا يستطيع أى راغب في الدخول فيها من غير رجال القضاء إلا بعد الاستئذان وذلك فيما عدا ما ينص عليه القانون من نظر بعض الدعاوى والمعارضات في أوامر الحبس (المواد ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢ و ١٣٤ و ١٢٦ و ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات) في غرفة المداولة « كأودة مشورة »

ويتبين من هذه الأوضاع أن الأصل في غرفة المداولة أن تكون سرية لا أن تكون علنية كما ذهب إلى ذلك الحكم المشار اليه آنفا . يؤيد ذلك ماورد في المجلد العاشر من مؤلف كار بنتييه ص ٥٣ بند ١١٥ وما بعده تحت عنوان « الاجراءات في غرفة المشورة » حيث فرق بين الوظيفة الولائية والوظيفة القضائية لغرفة المداولة وقرر بالنسبة للوظيفة الاولى أن السرية محتمة لأن العلائية ضارة بالمصالح الخاصة التي تدعى غرفة المشورة لحمايتها ، لابل إنها تكون أحيانا قاضية عليها (وبهذا المعنى أحكام كثيرة وأقوال للشرح منهم مرلان وترولون وأوبري ورو)

ووقد جاء في حكم صادر في ٨ مارس ١٨٤٨ (سيرى ٤٨ - ١ - ٣٧٣) ما يأتي :

« وحيث انه توجد حالات استثنائية حددها القانون تكون فيها مداولات المحاكم في غرفة المداولة علنية ، فإن القاعدة العامة التي تستبعد العلنية عن مثل هذه القرارات يجب احترامها في جميع الأحوال التي لا ينص القانون فيها على خلاف ذلك » . (بند ١٢٦)

وحكم أيضا بأنه في مسائل مخاصمة القضاة يجب أن يحكم في الطلب المقدم بالإذن بهذه المخاصمة
... في غرفة المداولة لافى جلسة علنية (نقض ١٠ ديسمبر ١٨٦٢ منشور في سيرى ٦٣ — ١ —
١٧٩ . بنسب ١٢٩)

والخلاصة ان قرارات غرفة المداولة في المسائل الولائية لا يجوز إصدارها بشكل علنى إلا في
الحالات الاستثنائية التى قررها القانون
أما بالنسبة للوظيفة القضائية لغرفة المشورة (المداولة) فقد قرر دكاربنتييه ، فيما أن رأى
المتبع الآن هو العلنية كماعدة والسرية كاستثناء (بالنسبة للمسائل التأديبية ومسائل الاتعاب مثلا) .
وإن كان بعض الشراح القدماء قد رأى خلاف ذلك ، كذلك جرى القضاء من قبل على وجوب
السرية هنا أيضا ثم عدل عن هذا رأى .

ومن قالوا بالسرية مرلان فى موسوعته وارتولان مع ليدو ولوكريه (جزء ٢٣ ص ١٨٣)
وديمولومب ، وجلانداز : وقد اقتبس الشارح كاربنتييه من أقوال هذا الأخير (جلانداز) تعليقه
لرأيه فأورد الاعتبارات الآتية :

« ان غرفة المشورة هى هيئة قضائية خاصة لها مركزها الخاص ، فحيث تنعقد فانها توجد
كوحدة كاملة غير مجزأة . فاذا كان من طبيعتها أن تؤدي عملها فى الخفاء لأمام أحد فكيف
نجزى هذه الطبيعة ؟ واستناداً إلى أى نص ؟ »

ولم نجد فى التشريع المصرى أى نص صريح يتناول طبيعة غرفة المداولة من حيث أنها سرية أو
علنية فرأينا المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لا تتحدث إلا عن علنية الجلسات ومتى تنعقد
سرية كما رجعنا الى لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤
وإلى نصوص قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات فلم نجد فيها جميعا شيئا ينير هذا البحث ولكن
الذى نراه أقرب إلى الحقيقة والواقع هو أن غرفة المداولة تعتبر فى الأصل سرية إلا إذا كان القضاء
يعقدون فيها جلسات لنظر ما ينص القانون على نظره بين جوانبها وإلا إذا أمر القضاء أنفسهم
باباحة الدخول فيها للجمهور وعلى أى حال فانه يؤخذ بما ورد فى الحكم موضوع هذا التعليق أن
حاضرة القاضى عقد جلسة فى غرفة المداولة فى غير اليوم المخصص للجلسات الجنائية وبغير إعلان
سابق لموعد انعقادها — الأمر الذى لا يمكن معه معرفة أن فى غرفة المداولة قضية تنظر فيها بصفة
علنية وان للجمهور أو على الأقل لأصحاب الشأن فيها حق الدخول فيها ومعرفة ما يجرى
فى تلك القضية ؟

محمود غنام
الحجائى

على هامش

الكتب القانونية الجديدة

مبادئ القانون الدستوري

للدكتور السيد صبرى

لم تحظ مادة القانون الدستوري في مصر من الباحثين بنصيب وافر من الدراسة ولم تصل مسائلها إلى ساحات القضاء فتتناولها أحكامه ، ولعل السبب في هذا يرجع إلى أن النظام النيابي مازال عندنا في عهد الطفولة لم يكتمل ربع قرن على نشأته ، في حين أن النظام القضائي بلغ العقد السادس من عمره ، والنظام الحكومى في السنة الثالثة والستين من حياته

وبينما ترى التصنيف القانوني في مواد القانون الخاص يطرد كل سنة في الزيادة ، ترى الذين وضعوا كتباً في شرح القانون الدستوري لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة

لهذا جاء كتاب الدكتور السيد صبرى استاذ القانون العام بكلية الحقوق اليوم ساداً فراغاً كبيراً شعر به عن كتب كل مشغول بالابحاث الدستورية

ويقع كتاب «مبادئ القانون الدستوري» في حوالى ثمانمائة صفحة . وقد قسم المؤلف موضوعه قسمين مهدهما بكلمة عامة في الدولة واشكالها وفي الحكومة وفي مدى حقوق الأفراد . ثم تناول القسم الأول فشرح فيه أهم المبادئ الدستورية الحديثة وقارن بين انظمتها في الدول المختلفة وتكلم على المبدأ الديمقراطي أو مبدأ سيادة الأمة وبين الصور المختلفة للديمقراطية وشرح مبدأ فصل السلطات ومبدأ سيادة الدستور ومدى حقوق الأفراد في الدول الدستورية . وختم القسم الأول بالكلام على أزمة الديمقراطية والمنافسة بينها وبين الأنظمة الدكتاتورية في العصر الحاضر

وقبل أن ينتقل إلى الكلام على القسم الثانى أتى المؤلف بالمقدمة تاريخية في نظام الحكم في مصر من عصر محمد على باشا الكبير حتى اليوم وبين الصفات العامة المميزة للدستور المصرى . ثم تناول القسم الثانى من كتابه البحث في السلطات الثلاثة المختلفة : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما ، ثم السلطة القضائية . ختمه بباب أخير في الانتخاب وأحكامه وعيوب الأسس الانتخابية ووسائل ملافاتها

ومن محاسن المصادفات أن يظهر كتاب الدكتور السيد صبرى فى وقت اشتد فيه النقاش الفقهى حول مسألة سقوط عضوية نصف أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين والمعينين وانتخاب وتعيين أعضاء جدد للمقاعد النيابية التى ستخلو قريبا من أصحابها

ولاشك أن الباحثين فى المسائل الدستورية سيجدون فى هذا السفر النفيس مرجعا قيما لأبحاثهم وعونا كبيرا على حل المشاكل الدستورية على أحسن وجه وبأنجح الوسائل . لهذا كان كتاب الدكتور السيد صبرى فى غنى عن أن يشفع له بتوصية أو يزى بتقدمة فان ظروف البلاد الحالية تنطق وحدها بالحاجة اليه

وكفى فخرا لمؤلفه أن يكون بذلك قد وضع لبنة فى صرح النظام النيابى الذى نرجو أن يزدهر ويتوسع مع مرور الأيام حتى يناهض أعرق الأمم فى الديمقراطية .

جميل فنانكى
المحامى

العدد الخامس	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٨٢	٤١١	٢١ أكتوبر سنة ١٤٠٩
١٨٣	٤١٢	٢١ " " "
١٨٤	٤١٦	" " "
١٨٥	٤١٨	" " "
١٨٦	٤٣١	" " "
١٨٧	٤٣٢	" " "

(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية

١ - عقوبة . فاعل أصلي . شريك . تقدير عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل . لامانع قانونا . تقدير العقوبة . موضوعي . بيان أسباب التفرقة في العقوبة التي توقعها المحكمة على كل من الفاعل والشريك . غير لازم - ٢ - قتل عمد . القصد الجنائي في هذه الجريمة . وجوب استظهاره وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره - ٣ - نقض وإبرار . إدانة متهم على أساس أنه شريك في جناية قتل عمد . عدم إثبات نية القتل لديه . توقيع عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضي الى الموت . لامصلحة . لانقض .

١ - عقوبة . تطبيق المادة ١٧ ع . وجوب توقيع العقوبة الواردة في هذه المادة باعتبارها حالة محل العقوبة الأصلية قانونا - ٢ - سرقة . اختلاس . ظرف مغاق . حقيقة مغلقة . تسليمهما بموجب عقد من عقود الائتمان . اختلاس ما فيهما . يصح اعتباره سرقة .

١ - حكم بيان الواقعة - ٢ - استجواب المتهم . رضائه به . عدم اعتراض محاميه . غير محظور (المادة ١٣٧ تحقيق)

نقض وإبرار . أمر الاحالة . الطعن فيه بشأن وصف الأفعال المنسوبة الى المتهم . لا يقبل (المادة ٢٣٦ تحقيق)

١ - قبض وتفتيش . خفي . استوقاف المتهم لريبتة فيه . القأؤه كيسا به مخدر في ترعة . العثور على المخدر ليس نتيجة تفتيش - ٢ - استجواب . تمسك متهم ببطالان الاجراءات لاستجواب متهم آخر معه . لا يجوز . التمسك بذلك من حق المتهم الذي استجوب . (المادة ١٣٧ تحقيق)

نقض وإبرار . تعويض . محكمة جنائية . رفع دعوى . استعمال السند المزور اليها . الادعاء مدنيا أمامها . دفع المتهم بعدم قبول هذه الدعوى لسبق الفصل فيها أمام المحكمة المدنية . استخلاص المحكمة الجزئية أن دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية ، تناولت تعويض الضرب عن التزوير والاستعمال . موضوعي .

العدد الخامس	فهرست	السنة الحادية والعشرون		
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ما يخص الاحكام	
١٨٨	٤٢٣	٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠	١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب. دفاع شرعي. التمسك به. الرد على هذا الدفع. وجوبه. إغفاله يبطل الحكم. (المادة ٢١٠ ع - ٢٤٦) - ٢ - محكمة النقض والأبرام. آثار الطعن. نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين باعتباره مقدم الأسباب التي بنى عليها الطعن. طاعنون آخرون قرروا بالطعن في هذا الحكم. متى يستفيدون من نقض هذا الحكم	
١٨٩	٤٢٦	" " "	اشتراك. فاعل أصلي. شريك. تغيير وصف الفعل الجنائي بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به. مسئولية الشريك على أساس وجود هذا الظرف. شرطها. تلم الشريك به. وجوب بيان توافر هذا العلم في الحكم (المادة ٤١ ع).	
١٩٠	٤٢٧	" " "	شهادة. خبير. حق المتهم في استدعاء الشهود أو الخبراء أمام محكمة الجنايات لسماع أقوالهم. إعلانهم من قبل النيابة بناء على أمر قاضي الاحالة. إعلانهم من قبل المتهم. عدم حصول أى منهما. طلب المتهم تأجيل الدعوى لإعلان شهود أو خبراء. رفضه. سلطة المحكمة في ذلك. بيان أسباب الرفض. لا موجب. (المادة ١٧ تشكيل وما بعدها)	
١٩١	٤٢٩	" " "	سبق الاصرار. متى يتوافر؟ استخلاصه من أمور تؤدي إليه. إثارة هذه المسألة أمام محكمة النقض. لا يجوز. (المادة ١٩٥ ع - ٣٣١)	
١٩٢	٤٣١	" " "	ضرب. ركن العمد. قصد إصابة شخص. إصابة آخر كان يسير مصادفة بجواره. مسئولية الضارب عن نتيجة فعله الذي ارتكبه متعمدا. (المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع - ٢٤١ و ٢٤٢)	
١٩٣	٤٣٣	١٧ " " "	(٢) قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية وصية بمال. إجازتها. اشتراط عدم تسليم سند الوصية إلى الموصى له إلا برضاء الورثة الذين أجازوها. هذا الشرط يبطل الإجازة.	

العدد الخامس	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ما يخص الأحكام
١٩٤	١٧ أكتوبر سنة ٩٤	دعوى وضع اليد . الاستناد في دعوى اليد إلى أدلة الملك . جمع بين دعوى وضع اليد والملك . لا يجوز . (المادة ٢٩ مرافعات)
١٩٥	٢٤ " " "	١ - نقض وإبرام . مذكرة شرح أسباب الطعن . الغرض من إيجاب إيداعها . تفصيل الأسباب في تقرير الطعن وبيانها بيانا وافيا . الإحالة إلى ماورد في هذا التقرير . تحقق الغرض من الإيداع . (المادة ١٨ من قانون محكمة النقض) ٢ - بيع . معاينة المبيع . علم المشتري بالمبيع بأوصافه . تحصيل ذلك . موضوعي - ٣ - عقد . تفسيره . استخلاص قصد المتعاقدين . متى لا تتدخل محكمة النقض ؟
١٩٦	" " "	اختصاص . وقف . نزاع ملكية الموقوف وفاء لدين من باعها للواقف . ثمنه . هل هو مال موقوف أم لا ؟ الفصل في ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية لعلقه بأصل الوقف (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)
١٩٧	" " "	تقادم . وارث . تملكه نصيب باقي الورثة بالتقادم الطويل . جوازه . شروطه . شرائط وضع اليد . التقول بتوافرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . حدها .
١٩٨	١٨ أبريل	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية ١ و ٢ - دعوى نفقة . دعوى تبعية . لدعوى أصالية . تزيد على النصاب الجزئي . اختصاص المحكمة الكلية بنظرها استئناف الحكم الصادر فيها . ميعاده - ٦٠ يوما من تاريخ إعلانه - ٣ - نفقة . في دعوى ربيع . طبيعتها . مدنية لا شرعية . اختصاص القضاء الأهلي بنظرها - ٤ - ربيع . توزيعه بين الشركاء . دون إيداعه أو انتظار الفصل في الحساب . سبيله . فرض نفقة لكل شريك .
١٩٩	١٦ أكتوبر	١ - رد القضاة . الجهة المختصة بالفصل فيه . قبول حكمها للاستئناف في كبل الأحوال - ٢ - رد قاض جزئي . غير عضو في دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية . اختصاص أية دائرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠٠	١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠	بنظره - ٣ - علنية الجلسات . حدودها . شروطها . انطباقها على غرفة المداولة - ٤ - رد القضاة . التنازل عنه . تعجيل القضية أمام قاض آخر . لا يمنعان من السير في اجراءاته - ٥ - أسباب الحكم بالرد . تضمنها عدم قبول أوجهه . القضاء في المنطوق برفضه . كفايته . دون حاجة الى حكم خاص بعدم قبول أوجه الرد .
٢٠١	٢٤ " "	عقد . ثبوت تاريخه بعد العمل بقانون التسجيل . أفضلية العقد السابق تسجيله . بالرغم من سبق علم المشتري الثاني بسابقة البيع . أو بتواطئه مع البائع .
٢٠٢	٢٧ " "	١ - محل مختار . تعيينه . لا يكون بالاستنتاج أو القرائن . تفسيره عند الغموض أو الشك . بدون توسع - ٢ - محام . حضوره بالنيابة عن زميل له بالجلسة . اعلان الحكم لمكتبه . بطلانه . استئنافه . جوازه . بقطع النظر عن تاريخ ذلك الاعلان .
٢٠٣	٣٠ " "	١ - أهلية . سن الرشد . المرجع فيهما قبل قانون المجالس الحسبية الحالي . للشريعة الاسلامية للمسلم . ولقانون الملل المختلفة لغير المسلم - ٢ - أقباط أرثوذكس . سن الرشد عندهم . أثر قانون المجالس الحسبية الحالي في هذه السن . قاصر . بطلان التزاماته
٢٠٤	١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠	سند . النص فيه على صيرورة الحكم نهائيا . جوازه . تبرير ذلك
٢٠٥	٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠	قانون خمسة الافدنة . لا يحصى المشتري وفائيا . غير المنتفع بزراعة مشتراة . ومقرض النقود مقابل فائدة . في صورة ايجار (٤) قضاء المحاكم السككية
٢٠٦	١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠	إنذار اشتباه . معارضة فيه . من أخى المنذر . تعتبر تزويراً في أوراق رسمية .
		١ - حوالة مدنية . عدم ذكر استلام المحيل للبالغ في الحوالة . أثره - ٢ - حوالة تجارية . تحويلها بعد الاستحقاق حكمه . كالتحويل المدني فيما يتعلق بالرجوع على المحيل .

السنة الحادية والعشرون

فهرست

العدد الخامس

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠٧	٤٦٠	١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠	ایقاف تنفيذ العقوبة . اختصاص المحكمة التي أمرت بالغائه
٢٠٨	٤٦٥	١٢ د د	قاضى الیوع . متى يجوز استئناف حكمه .
			(٥) قرارات قاضى الاحالة
٢٠٩	٤٦٨	٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٠	سرقة يعود . جنحة بطبيعتها . جنایة جوارية . الحكم فيها . آثره . سقوط الدعوى العمومية . الحكم به من النظام العام .
			(٦) القضاء التجارى
٢١٠	٤٧٠	١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠	١ - إفلاس . تعدد الدائنين . غير لازم لاشهاره . ٢ - إفلاس . مدين وطنى . بناء على طلب دائن وطنى من اختصاص القضاء الاهلى . رفع دعوى على نفس المدين من دائن اجنبى . بطلب الحكم له بدين . أمام القضاء المختلط . لا يمنع اختصاص القضاء الاهلى
٢١١	٤٧١	١١ د د	غرامة تهديدية . عن عدم تقديم التاجر دفاتره . طبقا لقرار المحكمة . حق المحكمة فى توقيعها . كحق الخصم نفسه
٢١٢	٤٧٢	٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠	١ - اجنبى . نزوله عن اختصاص القضاء المختلط . وقبوله اختصاص القضاء الاهلى . بعد اتفاقية مونترو . جوازه ٣ - اجنبى . قبوله اختصاص محكمة جزئية أهلية . استلزام الالتجاء الى قاضى الامور الوقتية . اختصاص رئيس المحكمة الكلية الاهلية فى هذه الحالة . أسبابه - ٣ - تظلم . من الامر الصادر فى تظلم . رفعه أمام المحكمة . جوازه . - ٤ - تنبيهه بالدفع . إعلانه الى أحد مديرى شركة تضامن . صحته . سريلانه على باقى الشركاء . ولو كان من بينهم ايطالى محروم من التقاضى ٥ - دين . المطالبة به فى بحر ستة أشهر . لا تسرى الا على الكيميالات والسندات المبينة بالمادتين ١٦٠ و ١٨٩ تجارى دون عقد الرهن التجارى .
٢١٣	٤٧٨	٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٠	تقدم خمسى . الأوراق التجارية التى تسقط به . ماهيتها
٢١٤	٤٧٩	٢١ مايو سنة ١٩٤٠	١ - محاكم تجارية . اختصاصها بنوعين من المنازعات . المنازعات المتضمنة عملا تجاريا . المنازعات الحاصلة بين تجار ومتعلقة بأعمالهم التجارية - ٣ - التزامات . عقود . بين تجار .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
متعلقة بأعمالهم التجارية . اعتبارها تجارية . ثبوت مدنية الأعمال . من طبيعة المعاملة . أو من الظروف المحيطة بها ٣ - عقود مختلطة . تضمنها عملا تجاريا لطرف . وعملا مدنيا لطرف آخر . طبيعة العمل بالنسبة للمدعى عليه . وجوب تعيينه لتحديد الاختصاص المدني أو التجاري - ٤ - أعمال تجارية . أنواعها . أعمال تجارية بطبيعتها . ورودها بالقانون التجاري على سبيل الحصر . أعمال تجارية بطريق التبعية . تعلقها بعمل التاجر . ولو لم ينص عليها بقانون التجارة . دعوى تعويض مستخدم على تاجر . اختصاص المحكمة التجارية بنظرها . ٥ - شركات نقل الركاب والبضائع . اعتبارها من أمناء النقل . ونأتى أعمالا تجارية .			
شركة . طبيعتها . عقد . شرط انعقادها . نية تكوينها . اشتباها بعقد القرض . المشترط فيه اختصاص المقرض بجزء من الربح . الرجوع الى نية العاقدين . عند التباس القرض بالشركة . عدم تدخل دافع الحصص في الأعمال . اعتباره قرضا ١ - تاجر . تعريفه . العبرة باعتياده على القيام بأعمال تجارية . واتخاذها حرفة بقصد الكسب - ٢ - عمل تجارى عمل مدنى . الفارق بينهما . متعلق بالنظام العام - ٣ - صفة تجارية . الاعتياد على القيام بأعمال تجارية . اثباتها بكافة الطرق ٤ - تاجر . اشتراط كون التجارة حرفة أصلية له غير لازم ٥ - تقادم خمس . للأوراق التجارية . بناء على افتراض الوفاء . اثباته . باليمين فقط . وجوب توجيها . بناء على طلب الخصم . لامن المحكمة من تلقاء نفسها	١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠	٤٨٣	٢١٥
(٧) القضاء المستعجل			
سلطة القاضى المستعجل . حدودها في بحث الموضوع . الحيز المتوقع بمقتضى شرط جزائى . مدى سلطة القاضى المستعجل في بحثه .	٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠	٤٨٧	٢١٧
دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . دفع	٢٣	٤٩٣	٢١٨

العدد الخامس	فهرست	السنة الحادية والعشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		موضوعي . إذا أخذت به المحكمة الابتدائية . فليس لمحكمة الاستئناف أن تعيد الموضوع إلى المحكمة الابتدائية بل تفصل فيه المحكمة الاستئنافية
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية
٢١٩	٢١ يناير سنة ١٩٣٩	تجار . في مدلول المادة ٣٠٩ مدني . استهلاك الديون . بمضي ٣٦٠ يوما . مسوغه القانوني . افتراض الوفاء . الدفع بسقوط هذه الديون . إنكار المعاملة . في هذه الحالة . غير مقبول .
٢٢٠	٢٥ مارس	١ - ولاية المحاكم الأهلية . على أحكام المحكمة الشرعية . الصادرة في حدود اختصاصها . انعدامها - ٣ و ٢ - نفقة شرعية . أساسها . وجوبها . الدفع بتواطؤ الزوجين فيها . عدم قبوله ٤ - إقرار . انسحابه إلى وقت نشوء الحق
٢٢١	١٠ يناير سنة ١٩٤٠	ولد شرعي . سلب ولايته . اجراءاته . اختصاص المجلس الحسبي به . بناء على طلب النيابة العمومية . اختصاص المحاكم القضائية . يبحث قيمة عقود الصغير . مداه - ٢ - قاصر . بلوغه سن الرشد . تصرفاته وقت القصر . اختصاص المحاكم القضائية بنظرها . في حالة عدم عرضها على المجلس الحسبي . قرار المجلس الحسبي . في تصرف الولي . في عقد معين حال نظر سلب الولاية . اعتباره قضائيا - ٣ - ولي شرعي . تصرفاته . متى تحترم . ومتى تبطل - ٤ - ولي شرعي . تصرفه وقت بلوغ ولده سن الرشد . وكالة ضمنية . مانع من الكتابة . اثبات بالبيئة وغيرها من الطرق . جوازه .
٢٢٢	٢٠ مارس	أموال أميرية عامة . ثابتة . منقولة . مخصصة للمنافع العامة بالفعل . نزع ملكيتها . للمنافع العامة . استصدار مرسوم به . غير لازم . أموال خاصة . مخصصة للمنافع العمومية . عدم صدور مرسوم بنزع ملكيتها . زوال ملكية الافراد عنها بمضي ١٥ سنة . اكتساب الحكومة الملكية . بوضع اليد المدة الطويلة ١ - حجر للسقف . بدايته . ونهايته - ٢ - سقفه . تصرفاته .
٢٢٣	٩ أبريل	

العدد الخامس	فهرست	السنة الحادية والمشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٢٤	١٣ ابريل سنة ١٩٤٠	١ -- رهن حيازي. عودة العين المرهونة إلى حيازة الراهن. أثرها. بطلان الرهن. غير مطلق بالنسبة للغير. لاحق للراهن في التمسك به. حق المرتهن في حبس العين - ٢ - دائن مرتهن. بيعه الدين المرهونة. عدم جوازه. افلاسه. اقرار السنديك بالبيع. بطلانه - ٣ - دائن مرتهن. تأجير العين المرهونة. تنازله عن عقد الرهن لآخر. مقابل قيامه بدفع جزء من الدين. حق المتنازل له في الرجوع على المدين بالدفع. وبفوائده دون باقي الدين. أو أى مبالغ آخر كايجار. نظرية الوفاء مع الحلول. حكمها. تبين القصد من دفع الدين. أهو مضاربة أو حوالة. حكم كل منهما. سنديك. معين على تفليسة الدائن المرتهن. حدود حقه في تحويل الديون. أثره.
٢٢٥	٢٦ مايو سنة ١٩٤٠	سفينة. القائمون بأعمالها. ملاح. عقد استخدامه. تحديده بالسفرة. انتهاءه بعودة السفينة. فصله. أجره. تعويضه.
٢٢٦	٢٩ " "	١ -- حكم. وصفه بأنه غيابي أو حضوري. من حق المحكمة التي أصدرته مهما كان وصفه بالمنطوق - ٢ - لإثبات غيبة. شرطه. تعدد المدعى عليهم. حكمة اعلانه. بطلانه. في حالة وجود دخیل على الخصومة - ٣ - اشهار افلاس. الحكم به. مانع من مقاضاة المفلس. في شؤون التفليسة. اعلانه مع آخر في شأن من هذه الشؤون. حضوره. غياب الآخر. لا يترتب عليه اثبات غيبة هذا الآخر
٢٢٧	٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠	ناظر وقف. وجوده لا يمنع القضاء الاهلي. من تعيين حارس على أعيان الوقف. وان اتحدت مأموريتهما. هيئة النصرفات الشرعية. تعديل اختصاصها. لا يؤثر على اختصاص القضاء الاهلي. في دعاوى الحراسة
٢٢٨	١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٠	٢ -- حوالة. شروطها. تأثيرها على الفوائد - ٢ - فوائد حق المطالبة بها. مبدأ استحقاقها

العدد الخامس فهرست السنة الحادية والعشرون

رقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			(٩) قضاء المحاكم المختلطة
٢٢٩	٥٠٦	٢٠ مايو سنة ١٩٤٠	إخفاء أشياء مسروقة . لا يقع تحتها إخفاء أشياء تم الاستيلاء عليها من طريق النصب . إشتراك في الجريمة الأصلية
٢٣٠	٥٠٧	١٩٣٩ " "	قوة الشيء المحكوم فيه . السبب . نظام عام
٢٣١	٥٠٧	٢٢ " "	خيانة أمانة . شركة . الشريك المدير
٢٣٢	٥٠٨	٢٣ " "	ترتيب وتوزيع . رهن عقارى . طلب ضمنى
٢٣٣	٥٠٨	" " "	١ - ترتيب وتوزيع . مناقضة مقبولة - ٢ - محام . أتعاب امتياز - ٣ - تقادم مبرى . فوائد . قطع المدة
٢٣٤	٥٠٩	٢٠ " "	محام . أتعاب . قضية استئنافية

صحيفة ٥١٠ الحرب ومدى أثرها في الالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار (للدكتور صالح سيد منصور المحامى)

صحيفة ٥١٦ تعليق على حكم محكمة استئناف مصر الأهلية الخاص بغرفة المداولة وهل تعتبر الجلسات التى تعقد فيها علنية أم سرية

صحيفة ٥١٨ على هامش الكتب القانونية الجديدة (مبادئ القانون الدستورى للدكتور السيد صبرى) بقلم الأستاذ جميل خان-مكى المحامى



Bibliotheca Alexandrina



0542565